جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان
كليّة العلوم السياسيّة

مجلة سياسية محكّمة مختصّة بالدراسات السياسيّة والدولية

مجلـة ميسان للدراسات السياسية والدولية

المجلد (2) العدد (1) حزيران/يونيو 2026

مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
Misan Journal of Political and International Studies
P-ISSN: 3007- 620X , E-ISSN: 3007-6218

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 2683 لسنة 2023

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Misan
College of Political Science

A peer-reviewed political journal specializing in political and international studies

Misan Journal of Political and International Studies

Vol. (2) No. (1) June 2026

مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
P-ISSN: 3007- 620X , E-ISSN: 3007-6218

Deposit number in Books and Archives House in Baghdad, No. 2683 of 2023.

مجلـة ميسان للدراسات السياسية والدولية

مجلة سياسية محكّمة مختصّة بالدراسات السياسيّة والدولية

رئيس التحرير

أ.د مرتضى شنشول ساهي

مدير التحرير

أ.م.د محمد طعمه جوده

أعضاء هيئة التحرير

ا.د عقيل محمد عبد	جامعة البصره / كلية القانون
ا.د أمل هندي كاطع	جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
ا.د رياض مهدي عبد الكاظم	جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
ا.د عمر جمعة عمران	جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
ا.د ساجد احميد عبل	جامعة البصره / كلية القانون
ا.د حسين عبد الحسن مويح	جامعة ميسان / كلية العلوم السياسية
ا.م.د محمد يونس عبدالله	جامعة ميسان / كلية العلوم السياسية
ا.م.د وجدان فالح حسن	جامعة ميسان / كلية العلوم السياسية
ا.د جورج عرموني	الجامعة اللبنانية / كلية الحقوق والعلوم السياسية
ا.د غانم حمد النجار	الجامعة الكويتية / كلية العلوم الاجتماعية
ا.د جمال عبد الكريم محمد	الجامعة الهاشمية / كلية العلوم السياسية
ا.د خضر محمود خضر	الجامعة اللبنانية / كلية الحقوق والعلوم السياسية
PROF. DR. KAMARULNIZAM	Universiti Kebangsaan Malaysia

التصحيح اللغوي: أ.د. محمد عامر محمد (للغة العربية)

التصحيح اللغوي: أ.م.د. نضال ماهود محمد (للغة الانكليزية)

البحوث المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة

يكون ترتيب العناوين والبحوث لاعتبارات فنية فقط

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 2683 لسنة2023

P-ISSN: 3007- 620X ,E-ISSN: 3007-6218

تعنون المراسلات كافة إلى: **مدير التحرير**

العنوان:جامعة ميسان_كلية العلوم السياسية_طريق الكحلاء

M.JournalPolSt@uomisan.edu.iq

009647702735818

نبذة عن مجلة ميسان للدراسات السياسية والدولية

مجلة ميسان للدراسات السياسية والدولية، هي مجلة علمية سياسية عامة محكَّمة نصف سنوية، تهتم بنشر البحوث والدراسات الدولية في مختلف حقول المعرفة لتخصص العُلوم السياسيَّة، وتصدر عن كُليَّة العُلوم السياسيَّة في جامعة ميسان، التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في جمهورية العراق، وتقدّم المجلة خدماتها بنسختيها الالكترونية والورقية، للباحثين في داخل العراق وخارجه، وتنشر بحوث طلبة الدراسات العليا، والمؤتمرات العلمية المعترف بها من قبل الوزارة، وتضم المجلة في هيئة تحريرها قامات علمية لها سيرتها العطرة، من داخل العراق وخارجه، بهدف إثراء الأبحاث العلمية المقدمة للنشر، رصانة علمية من حيث المنهجية والمضمون، بما يساهم في نشر المعرفة في هذا الاختصاص، وتحقيق الجودة المطلوبة للبحث العلمي، بما يصب في تنفيذ رؤية الوزارة في تطوير وانماء البحث العلمي، وتعزيز قدرات الباحثين في اكتساب المهارات الفكرية في البحث العلمي، وبناء جسور التواصل العلمي مع كُليّات العُلوم السياسيَّة المناظرة، داخل العراق وخارجه، وتسعى المجلة أيضًا للدخول إلى المستوعبات العالمية، ويتم تمويل المجلة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عبر صندوق الجامعات، وكذلك من مصادر تمويل المجلة أجور نشر الابحاث على صفحاتها.

دليل النشر في المجلة:

تسعى مجلة ميسان للدراسات السياسية والدولية الى استقطاب أكبر عدد ممكن من المؤلفين والباحثين، الساعين إلى نشر بحوثهم على صفحات اوراقها، وعلى موقعها الالكتروني ومنصتها الإلكترونية، وعليه تبذل هيئة تحرير المجلة، كل جهودها في سبيل تذليل العقبات امام الباحثين من مختلف الدول العربية والأجنبية، وتقديم أفضل الخدمات وبطريقة مبسّطة، من جهة التواصل، واكمال الإجراءات عن طريق الإدارة الالكترونية، لذلك وضعت الخطوات الآتية:

أولا_ إجراءات طلب النشر الكترونيا:

يمكن اتباع الخطوات الاتية عند طلب نشر البحث، وعبر موقع المجلة الالكتروني، حيث يمكن اكمال الإجراءات كافة عبر التواصل الالكتروني، من خلال:

1. يتم إرسال البحث باستخدام نظام التقديم الالكتروني في موقع مجلة ميسان للدراسات السياسية والدولية، على شبكة الإنترنت، وعبر التسجيل بمنصة المجلة وموقعها الالكتروني، بإنشاء اسم المستخدم وكلمة المرور تكون خاصة بالباحث، ويجب الاحتفاظ بها للدخول بها لاحقا.
2. بعد إكمال عملية التسجيل يتم الضغط على إنشاء طلب نشر، وملء استمارة تقديم معدة لهذا الغرض، وملئ الحقول المطلوبة كافة، وترفق نسخة الكترونية من البحث بصيغة ملف (word) حصرا.
3. عند استلام البحث ستقوم المجلة بإخطار الباحث باستلام بحثه في غضون (5) أيام عمل.

4. تخضع المخطوطة لبرنامج (Turnitin) للكشف عن الانتحال قبل إرسالها إلى المحكمين، ويفضل أن تكون المراجعة اللغوية التي أجراها المؤلفون باللغتين العربية والإنجليزية، معدة من قبل مختصين وليس عبر ترجمة برامج أو منصات الترجمة الالكترونية، ولا تقبل أي بحوث تعتمد ترجمة غير دقيقة.
5. لا ينبغي أن تؤخذ المعلومات المعتمدة في المخطوطة من مواقع الإنترنت العشوائية، ولكن فقط تلك التي تعتمد على الأبحاث المنشورة في المجلات والكتب والأطروحات والرسائل الدولية أو المحلية، سواء المطبوعة أو الالكترونية المنشورة في مواقع معتمدة.
6. يجب إكمال نماذج التعهد البحثي (Research Undertaking) وطلب التقديم (Submission Request) (المتوفرة في نافذة دليل المؤلف) رسميا قبل أي إجراء تتخذه المجلة.
7. يتم ابلاغ الباحث الكترونيا بإرسال البحث إلى المقيمين/ المحكمين.
8. يجب على المؤلف اجراء التنقيحات المطلوبة من قبل المحكمين خلال فترة أقصاها شهر واحدة.
9. سيتم إخطار الباحث بقبول أو رفض بحثه خلال فترة تتراوح من اسبوعين الى شهر كحد اقصى وسيتم إخطار الباحث المقبول بحثه للنشر، بموعد نشر بحثه، ويزود بخطاب القبول.
10. اجور النشر في مجلة ميسان للدراسات السياسية والدولية، للباحثين من خارج العراق (0) صفر دولار امريكي، لـ (20) صفحة، وما زاد عن ذلك، استحصال مبلغ قدره (5) دولار عن كل صفحة، ويمكن أن يكون تسديد الأجور عبر التحويل الخارجي أو الدفع الالكتروني (BOS)، على رقم الحساب الآتي (4768104327) بتطبيق خدمات كي_ مصرف الرافدين.
11. اجور النشر في مجلة ميسان للدراسات السياسية والدولية، للباحثين من داخل العراق (110.000) مائة وعشرة الاف دينار عراقي، لـ (20) صفحة، وما زاد عن ذلك، استحصال مبلغ قدره (5000) خمسة آلاف دينار عن كل صفحة. ويمكن أن يكون تسديد الأجور عبر التحويل الداخلي أو الدفع في مقر المجلة أو عبر الدفع الالكتروني (BOS) على رقم الحساب الآتي (4768104327) بتطبيق خدمات كي_ مصرف الرافدين.
12. بعد اجراء التصويبات من قبل الباحث يتم اعادة ارسال البحث مرة اخرى عبر منصة المجلة الى رئاسة التحرير، وعرض نسخة البحث المصحح على المحكمين مرة أخرى، لبيان مدى التزام الباحث بملاحظاتهم والاخذ برأيهم. يتم ارسال قبول نشر للباحث عبر بريده الالكتروني، وتبقى مسألة تحديد العدد الذي سوف ينشر فيه البحث خاصة برئاسة التحرير ويراعى بذلك التسلسل والاسبقية بتقديم البحوث.
13. البحوث المنشورة في مجلة ميسان للدراسات السياسية والدولية سيتم فهرستها ورفعها في موقع المجلات الاكاديمية العراقية.
14. يزود الباحث بنسخة مستله ومختومة لأغراض التقديم للترقية العلمية، ويتحمل أجور التوصيل.
15. المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث سواء نُشرت أو لم تنشر.
16. عدم الامتثال للشروط والأحكام سيؤدي إلى تأخير أو عدم نشر البحوث.
17. إجراءات النشر كافة، تكون عبر منصة المجلة ولا تقبل أي طريقة أخرى.

18. يفضل البحث الذي لا تتجاوز عدد صفحاته عن (20) صفحة.

ثانيا_ ضوابط النشر في المجلة:

1. تقدم البحوث الى هيئة التحرير الكترونيا بصيغة (Word)
2. يقدم مع البحث مستخلص باللغتين العربية والإنكليزية، شرط لا يزيد عن (100) كلمة لكل مستخلص مع الكلمات المفتاحية للبحث المزمع نشره.
3. ينبغي ألَّا يتجاوز البحث المقدم عن (20) صفحة من نوع (A4)، وفي حال الزيادة عن العدد المقرر سيدفع الباحث (5000) خمسة الاف دينار عراقي عن كل صفحة اضافية.
4. تحتوي الصفحة الأولى من البحث على معلومات بالشكل الآتي (عنوان بحثه بالكامل، اسم الباحث الكامل ومرتبته العلمية، مكان عمله، عنوان بريده الإلكتروني، ورقم (ORCID) وحسب المعايير الواردة في (قالب النشر template) المتاح على الموقع الالكتروني للمجلة.
5. يكتب في مقدمة البحث (أهمية البحث، اشكالية البحث، فرضية البحث، منهجية، وهيكلية البحث) وبدون عناوين رئيسية.
6. ينشر البحث حسب التعليمات الوزارية الخاصة بالمجلات العلمية المحكمة.
7. تكتب الهوامش في نهاية البحث بطريقة (شيكاغو. Chicago) وباللغة الإنكليزية حصرا. على أن تكون مدققه لغويا، وان كانت مصادر عربية وترتب ابجدياً، باستثناء نصوص القران الكريم.
8. ترقم الجداول والاشكال على التوالي حسب ورودها في البحث.
9. في حال طلب الباحث سحب بحثه لأي سبب كان، وكانت هيئة التحرير قد أكملت أحد المتطلبات الخاصة بنشر البحث، من تقويم علمي، أو تقويم لغوي، أو كشف انتحال، او كلاهما، فإنَّ الهيئة تعتذر عن إعادة أي مبالغ تم استحصالها من الباحث، كأجور للنفقات المذكورة.

ثالثا: المواصفات الفنية للطباعة:

تعتمد المعايير الواردة في (قالب النشر template) المتاح على الموقع الالكتروني لمجلة ميسان للدراسات السياسية والدولية.

قائمة المحتويات

ت	اسم الباحث	عنوان البحث	عدد الصفحات
1.	ا.د. دينا هاتف مكي	الدور السياسي للأكراد في العراق بعد 2003	8 - 35
2.	أ.د. أزهار عبد الله حسن م. م. فاطمة محمد علي طالب	تكنولوجيا السلام: نحو توظيف حلول الذكاء الاصطناعي في بناء سلام دولي استباقي	36-49
3.	ا.م. د. عباس فاضل علوان	التغير المناخي وتأثيراته الاستراتيجية على الأمن الوطني العراقي	50-68
4.	أ.م. د. حسن رشك غياض	ظاهرة الشركات الأمنية الخاصة ودورها المتنامي في تنفيذ استراتيجيات الدول الكبرى في النظام الدولي المعاصر	69-85
5.	أ. م. د. نادية فاضل عباس	التجربة التنموية في الهند بين الفرص والمعوقات	86-107
6.	م. د. اسراء جواد حاتم	العلاقات الأمريكية _القطرية بعد عام (2012) بين فرص التعاون الإستراتيجي وتحديات البيئة الإقليمية والدولية	108-140
7.	م. د. ايلاف نوفل احمد أ.د. شيماء عادل فاضل	تحديات السياسة العالمية وانعكاساتها على العراق: دراسة في المتغيرات الإقليمية والدولية (2003-2025)	141-154
8.	م. د. كرار ذياب عبد	التعاون الروسي الصيني وإعادة تشكيل النظام الدولي: رؤية في الطموحات التعددية القطبية العالمية	155-172
9.	م. د. محمد جاسم حسين	روسيا وشمال افريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي	173-186

قائمة المحتويات

.10	م. د. خلف لطيف علي نايف	المتغيرات المؤثرة التي تواجه النهوض السعودي في الشرق الأوسط	197-187
.11	م. د. ياور عمر محمد	توظيف الدبلوماسية الرقمية في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الامريكية انموذجاً	211-198
.12	م. د. غدير عبد الرسول شواي	مسار المفاوضات الامريكية-الايرانية لعام2025: وانعكاساتها على البيئة الاقليمية	222-212
.13	م. د. جعفر الصادق مهدي عطية	معيقات التعايش السلمي في العراق	238-223
.14	م. د. خالد عبد الرحمن جبر	دور دول مجلس التعاون الخليجي في الصراع السياسي اليمني	257-239
.15	م. د. زيد احمد بيدر	توظيف الغموض الاستراتيجي في السياسة الامريكية تجاه البرنامج النووي الايراني منذ العام 2015	270-258
.16	م. م. عباس قيس عباس هيابة	دور حلف شمال الأطلسي في القرن الأفريقي بعد عام 2005	285-271
.17	م. م. احمد علي ذياب احمد أ.د. زياد طارق عبد الرزاق محمد	التكنولوجيا العسكرية وإعادة تشكيل التوازنات الدولية بين الواقع السيبراني وبقاء الهيمنة التقليدية	303-286
.18	م. م. رعد خضير صليبي	الانتخابات الرئاسية في نيجيريا لعام 2023: الأليات والاهداف	320-304
.19	م. م. زينب ضياء محمد امين	تداعيات الحرب الاوكرانية على العلاقات الروسية – التركية	335-321
.20	م. م. مروة سلمان حسن	النزاع في إقليم التيغراي الإثيوبي (٢٠٢٠-٢٠٢٢): الجذور والأسباب ومسارات التسوية السياسية	354-336

قائمة المحتويات

.21	م. م. زهراء امير حسن	مبدأ الصعود السلمي في السياسة الخارجية الصينية	364-355
.22	م. م. طيبه ضياء منعم	الحراك الشعبي في ليبيا عام 2011 وتأثيره على العملية السياسية	373-365
.23	م. م. مريم عماد شاكر م. م. فوزية رعد علي	السياسة الخارجية في عصر الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية في الأدوات والتأثيرات – الصين أنموذجاً	392-374
.24	م. م. كل فخار فالح جهاد	دور الاعانات الحكومية في دعم المشاريع الصغيرة في العراق	409-393
.25	الباحثة: فاطمة طالب كاظم أ.د. منتهى صبري مولى	زيارة نيكسون إلى الصين وأثرها في اعلان الكوريتين بيان الرابع من تموز 1972	426-410
.26	الباحث: خطاب دريد عبد الله أ.د فلاح حسن حمادي أ.م. د. علي صباح صابر	إثر تحولات النظام الدولي الجديد في الدول الهشة	442-427
.27	الباحثة: جواهر إبراهيم وهيب ا. د. محمد منذر جلال	مجالات التعاون ما بين تركيا ودول البريكس للمدة من 2006_2026	457-443
.28	مراجعة: م. د. مها شكر محمود حسن	مراجعة مقال (تأثير العقوبات الاقتصادية على العلاقات الدبلوماسية: تحليل مقارن في الولايات المتحدة)	459-458
.29	مراجعة: م. د. عالية عبد الأمير عبد المجيد	مراجعة لكتاب (مدخل في علم السياسة)	462-460
.30	مراجعة: م. م. سمر مهدي جبار	مراجعة مقال (اليوم 96% من الاسلحة النووية في العالم تحتفظ بها دول ذات قادة استبداديين)	465-463

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No. (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.02108

The political role of the Kurds in Iraq post 2003

(1)Professor Dr. Dina Hatif Maki

Keywords:

Kurds in Iraq, Federalism ,Political Fragmentation, Center, Periphery Relations, Power Sharing, Post-2003 Iraq

Received:17/1/2026

Accepted:5/3/2026

Available:22/6/2026

Abstract

The Kurds in Iraq have played a significant political role since 2003, actively contributing to the establishment of the post-2003 political system and securing a recognized position within a federal framework. They participated effectively in federal governance and were able to consolidate a range of political and institutional gains.

However, this influence has gradually declined over time. This decline can be attributed to a combination of internal and external factors. Internally, political fragmentation and competition among Kurdish parties over power and influence within the Kurdistan Region weakened their collective bargaining capacity and reduced their ability to act as a unified political force. Externally, ongoing disputes with the federal government over key issues—particularly natural resources, territorial boundaries, and administrative authority—further constrained their political leverage.

As a result, the Kurdish political position in Iraq has shifted from a decisive and influential role in the immediate post-2003 period to a more constrained and fragmented one, limiting their capacity to shape national political outcomes.

(1) Center For International and Strategic Studies/University of Baghdad/Iraq(dina.hatif@cis.uobaghdad.edu.iq)
https://orcid.org/0000-0001-8028-8689

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

الدور السياسي للأكراد في العراق بعد 2003

[1] أ.د. دينا هاتف مكي

المستخلص

مارس الاكراد في العراق بعد 2003 دورا سياسيا مهما اذ شاركوا في وضع اسس النظام الجديد وعملوا على تحقيق مصالحهم في قيام اقليم خاص بهم ضمن نظام فدرالي وتمكنوا من المشاركة في المؤسسات الاتحادية ،لكن هذا الدور لم يستمر بنفس القوة و انما عانى تراجعا لاسباب البعض منها يتعلق بالاكراد انفسهم والصراع بينهم على السلطة والنفوذ في الاقليم الامر الذي اضعفهم في مواجهة السلطة المركزية بان يكونوا قوة واحدة ذات صوت مسموع والبعض الاخر يتعلق بالصراع بينهم وبين السلطة الاتحادية على الموارد والاراضي واسباب اخرى وكانت النتيجة ان الاكراد لم يعودوا تلك القوة السياسية التي بدات في 2003 .

كلمات مفتاحية: مكاسب الاكراد، المحاصصة، المعوقات والتحديات

المقدمة:

يشكل الاكراد جزءا من الدولة العراقية وكان لهم عبر التاريخ دور سياسي فيها قد يضعف في مرحلة من المراحل لكنه مايلبث ان يعود ليقوى بتوافر الظروف الملائمة ،وقد برز هذا الدور بعد 2003 وذلك في المراحل الاولى لتاسيس النظام السياسي بشكله الجديد وسعوا لان يحافظوا على مصالحهم فيه وتحقق لهم ذلك فقد تمكنوا من تحويل النظام الجديد الى فدرالي وان يكون لهم اقليم معترف به في سياق الدستور وان يحافظوا على هويتهم يشاركوا في صنع القرار في هذه الدولة ولهم حصة في ميزانية الدولة ،لكن هذا الدور تراجع لاسباب عدة اهمها الخلافات المتزايدة بين الحكومة الاتحادية و حكومة الاقليم حول مواضيع كركوك والمناطق المتنازع عليها وكذلك النفط والموارد المالية والتي تزايدت بمرور الايام الى حد ان اعلن الاقليم عن اجراءه استفتاء للانفصال عن العراق في 2017 مستغلا الضعف الذي مر به البلد نتيجة انشغال الحكومة الاتحادية بمواجهة تنظيم داعش الارهابي وما تلاه من اعادة الاستقرار وهنا كانت المواجهة هي الحل اذ لجات الحكومة الاتحادية الى مواجهة الاقليم سواء بنشر القوات العسكرية ام معاقبته اقتصاديا الامر الذي اضطر الاقليم الى التراجع ومعه تراجع دوره ورافق هذا الامر زيادة الخلافات والانقسامات بين الاحزاب الكردية نفسها الامر الذي اوصل الاقليم الى حالة الجمود السياسي ما زاد من ضعف الاقليم سواء في مواجهة الحكومة الاتحادية او حتى في مواجهة المجتمع الدولي وحتى قبالة مواطنيه ما اضعف دوره السياسي ايضا واخذت الاحزاب الكردية تعمل بشكل منفرد بدلا من ان تتعامل بشكل موحد مع الحكومة الاتحادية ما يعني تقديم مزيد من التنازلات وحصول مزيد من الضعف في الدور السياسي وهو ما يحاول البحث القاء الضوء عليه

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في انه يلقي الضوء على الدور السياسي لجزء مهم من الشعب العراقي متمثلا بالأكراد وطبيعة هذا الدور والمصاعب التي تواجهه على صعيد الحياة السياسية العراقية.

اشكالية البحث:

تقوم على ان الدور السياسي الكردي يظل معتمدا على وحدة الموقف الكردي وعلى اعتبار أنفسهم مواطنين عراقيين لا مجرد اكراد

فرضية:

يقوم البحث على فرضية ان الدور السياسي الكردي في العراق يتناسب طردياً مع قوة الاحزاب الكردية نفسها

المنهجية:

استخدم البحث كلا من المنهج التاريخي والوصفي والمقارن والتحليلي

الهيكلية:

يقوم البحث على الهيكلية الاتية: المبحث الاول ـ الدور السياسي للأكراد في تأسيس النظام في العراق بعد 2003
المطلب الاول – مكاسب الأكراد في الدستور
المطلب الثاني – المحاصصة وحصة الأكراد فيها على صعيد الحكومة الاتحادية
المطلب الثالث ـ حصة الأكراد في المناصب المهمة في الدولة
المبحث الثاني ـالمعوقات والتحديات امام المشاركة الكردية في الحياة السياسية على الصعيد الاتحادي
المطلب الاول ـ الخلافات البينية الكردية
المطلب الثاني . الخلافات والانقسامات على صعيد انتخابات الاقليم نفسها وتشكيل الحكومة فيه
المطلب الثالث ـ النزعة الاستقلالية عند الأكراد ورغبتهم بالانفصال
المطلب الرابع ـ ازمة الموارد المالية
المطلب الخامس ــ مستقبل الدور السياسي الكردي في العراق

المبحث الاول ـ الدور السياسي للأكراد في تاسيس النظام في العراق بعد 2003

يتواجد الأكراد منذ القدم في العراق وبالذات في المناطق الجبلية التي تلتقي فيها حدود العراق مع كل من ايران وتركيا ،ويقال انهم من القبائل الهندو اوربية التي هاجرت الى المنطقة منذ القدم[1]،اي ان الأكراد سكنوا هذه المنطقة واستقروا فيها لعقود طويلة واصبحوا جزءا منها ومروا بكل ما مرت به من تغيرات ،لكن مع تقسيم المنطقة وفق اتفاقية سايكس بيكو وما تلاها توزع الأكراد بين اكثر من دولة وعاشوا تجارب سياسية اختلفت وفقا لطبيعة النظم السياسية في هذه الدول ،ومنهم أكراد العراق الذين رغبوا بتحقيق حكم ذاتي في مناطق تواجدهم ولم يتسن لهم تحقيق هذا الامر بشكل فعلي الا بعد ضعف النظام الحاكم في العراق بعد 1991 وفرض مناطق الحظر الجوي عليه من قبل الغرب . يقدر عدد الأكراد في العراق بـ 6.370 مليون انسان [2]،من اصل 46.118 مليون عراقي وفق الاحصاء العام للسكان 2024 [3]،اي انهم يشكلون 13% من السكان تقريباً .ويسكن الأكراد شمال العراق، وان لم يمنع هذا من تواجدهم في الكثير من المناطق فيه [4]، وحصل التطور الكبير في وضعهم السياسي بعد 2003 عندما تغير النظام وتمكنوا من اقامة اقليم خاص بهم ضمن العراق في ظل نظام اتحادي فدرالي وسعوا من البداية لان يكونوا مساهمين رئيسيين فيه .

مع انهيار النظام الحاكم في العراق 2003 ،كان الأكراد هم الاكثر معرفة بما يرغبون به من الوضع الجديد وكيفية ادارة امورهم،ويعود هذا الى انهم تمتعوا بنوع من الاستقلال الذاتي منذ 1992 ،ومارسوا العمل السياسي، فضلاً عن ان الاحزاب الكردية لديها مقومات العمل السياسي سواء من حيث وجود الاشخاص المؤهلين او من حيث التنظيم السياسي فالحزبان الكرديان الرئيسان ـ الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ـ مارسا العمل السياسي وامتلك قادتهما علاقات دولية واسعة فضلاً عن امتلاكهم قوات عسكرية متمثلة بالبشمركة ،لذا وظف الأكراد كل هذه المقومات في الحصول على حصة في الحكم والسياسة في النظام الجديد[5].

واستفاد الأكراد من علاقتهم بالغرب، فهم يعدون أكثر الجماعات تأييدا لأمريكا والغرب في البلاد، ويعود ذلك إلى الحماية الغربية للأكراد منذ عام ١٩٩١، وإلى استمرار الاتصالات بين الطرفين. والقادة الأكراد، هم الوحيدون تقريباً من بين العراقيين الذين يرغبون في استمرار الوجود العسكري الأمريكي في العراق[6]. فقد امتلك الأكراد علاقة جيدة مع الامريكان الذين رعوا وجودهم في شمال العراق بشكل منفصل عن الدولة العراقية منذ 1992 وشاركوا في مؤتمرات المعارضة والتي وضعت اسس مشاركتهم فيما بعد في النظام الجديد.

ورغب الأكراد بان يكون لهم دور اساسي في النظام السياسي الجديد لذا دعم الحزبان الكرديان الرئيسان الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني ،والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني قوات التحالف بقوة ودعما العملية السياسية الجديدة اذ رغبا بان يكونا جزء اساسي في النظام الجديد ،وان تكون الفدرالية الشكل الجديد لنظام الحكم [7]اي ان يكون لهم نظام حكم خاص بهم في ظل الدولة العراقية ويتمتعون بالاستقلال في ادارة امورهم وان تكون الهوية الكردية خاصة بهم وفي نفس الوقت حاضرة على صعيد العراق وهو ما تحقق بالفعل .

شهدت مرحلة ما بعد 2003 اختلافات كثيرة بين الأطراف السياسية حول شكل النظام السياسي وحصة كل منها فيه ـ لربما الشيء الوحيد الذي اتفقوا عليه هو اسقاط النظام ـ وهو أمر طبيعي لكثرة الأطراف المشتركة التي تمثل الجماعات المختلفة في المجتمع، وتعرضوا لضغوط داخلية وخارجية من أجل الوصول الى الدستور الذي وضع أسس الدولة المقبلة وتم الاتفاق على جعل العملية السياسية توافقية، فقد وضع نظام من الضمانات المتفق عليها كي يشمل الجميع، وبذا يشارك الجميع في السلطة وتكون لكل منهم حصته فيها [8].

كان هناك خلاف منذ البداية على شكل الفدرالية التي ستمنح للأكراد في الدستور وايضا مكاسب أخرى، فقد رغب الأكراد أن يهيمن مفهوم الفيدرالية وهو ما تحقق في الدستور الجديد فيما بعد وان تكون هناك حكومة إقليمية ـ خاصة بهم ـ قوية تتعامل مع المناطق والمجموعات العراقية الأخرى على قدم المساواة ،وترسيخ الحكم الكردي في الشمال وتوسيعه ليشمل المدن والبلدات التي تُعتبر ذات أغلبية كردية، ولا سيما كركوك،وان يكون هناك هيكل فيدرالي يسمح لهم بالاحتفاظ بالحكم الذاتي الذي يتمتعون به بالفعل[9].المسألة الثانية هي دور الأكراد في الدولة ومدى الحكم الذاتي الذي سيتمتعون به بموجب الدستور. فبينما طالب الأكراد بـ"فيدرالية"، يُعرّفونها على انها منطقة كردية عرقياً – كردستان – في الشمال، فضّل عراقيون آخرون فيدرالية تُعرّف إداريا، على أساس المحافظات مثلاً. وفي حال اعتماد الفيدرالية الأولى، ستظهر مسائل مثل أين وكيف ستُحدّد حدود "كردستان"، لا سيما في المناطق المختلطة مثل كركوك، وفي حال وجود كردستان مُعرّفة عرقيًا، ممكن ان يفتح هذا الامر الباب أمام وحدات حكم ذاتي في مناطق أخرى، مثل "الجنوب الشيعي" أو "المثلث السني"، ما يهدد تماسك ووحدة العراق كدولة[10]،لكن في النهاية ظهر الاقليم الكردي بالصورة التي نعرفها اليوم.

بعد 2003، ازداد ارتباط الأكراد بالعراق، وصرّح عرفات كرم، عضو البرلمان العراقي عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، قائلاً: "لم يشعر الأكراد قط بأنهم عراقيون كما شعروا في حقبة ما بعد عام ٢٠٠٣ عندما تحالفوا مع الشيعة لتشكيل النظام الجديد في العراق". وأضاف: "في ظل الحكم الشيعي، ولأول مرة منذ عام ١٩٩٢، شعر الأكراد بأنهم عراقيون". فقد أصبح الأكراد، منذ عام ٢٠٠٣، مساهمين رئيسيين في عملية صنع القرار في بغداد، حيث شغلوا، إلى جانب الشيعة، عدة مناصب تنفيذية ووزارية نافذة في جميع مستويات بيروقراطية الدولة.[11]

هناك ما يجمع الأكراد مع الكثير الساسة العراقيين الجدد، بما في ذلك تاريخهم المشترك في العمل ضد النظام السابق. يقول سعدي أحمد بيرة، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني: "هناك العديد من القادة الشيعة الذين كانوا معنا في خنادق وجبال كردستان. حتى أننا شاركناهم زنزانات السجون". لذا مع حلول عام ٢٠٠٣، شكّل الشيعة والأكراد تحالفا من أجل بناء النظام الجديد. وأشار جعفر أمينكي من الحزب الديمقراطي نائب رئيس برلمان إقليم كردستان العراق بعد 2013، إلى أن "الأكراد والشيعة لعبوا دورًا قياديًا في بناء العراق الجديد"[12].

و حقق الأكراد مكاسب من قانون ادارة الدولة الانتقالي والذي تم الاعتراف به بالدستور فيما بعد والذي جعل العراق بلدا نظامه جمهوري اتحادي فيدرالي ديمقراطي تعددي وان العراق بلد متعدد القوميات ما يعني وجود قوميات أخرى عدا العربية منها الكردية .[13] **وتم** تاسيس مجلس حكم انتقالي في 13 / تموز/ 2003 بقرار من سلطة الائتلاف الموقتة،وتشكل من 25 عضوا معينيين خمسهم من الأكراد كل منهم يتولى الرئاسة لمدة شهر* ،وكانت صلاحياته استشارية ـ ويفترض ان لديهم صلاحيات تعيين الوزراء وعزلهم وتعيين الممثلين الدبلوماسيين والتصويت على الميزانية وتشكيل لجنة لاعداد دستور للبلاد .،لكن السلطة الحقيقية كانت بيد سلطة الائتلاف المؤقتة . حُلّ المجلس بعد ان تولى اياد علاوي رئاسة الوزراء وغازي الياور رئاسة الدولة [14] وتمت الدعوة لانتخابات الجمعية الوطنية ودخلت معظم الاحزاب الكردية ـ 11 تنظيم سياسي ـ في قائمة واحدة تحت عنوان التحالف الكردستاني اهمها الحزب الديمقراطي الكردستاني ،الاتحاد الوطني الكردستاني ،الحزب الشيوعي الكردستاني ،الاتحاد الديمقراطي الكلداني ،والحزب الوطني الاشوري [15] وشاركوا في انتخابات الجمعية الوطنية وحققوا . نسبة 25.7% من المقاعد ـ 75 مقعد ـ وهي نسبة كبيرة نسبيا ،والتي هي اي الجمعية الوطنية شكلت لجنة لكتابة دستور العراق وكان النائب الاول لرئيس اللجنة كردي هو فؤاد معصوم ـ الرئيس همام حمودي والنائب الثاني عدنان الجنابي ـ[16]فضلاً عن اعضاء أكراد اخرين تم انتخابهم ،وحرص الأكراد على ان يكون لهم دور مؤثر فيها

وكانت مفاوضات كتابة دستور العراق تجري احيانا في منزل جلال طالباني او عبد العزيز الحكيم وشاركهم مسعود برزاني ومعهم اخرون طبعاً وكان هناك زلماي خليل زاده وايضا بيتر جالبريث والاخير كان يعمل مستشارا لدى الأكراد، اي ان اليد العليا كانت لهم في كتابة الدستور[17]كي يخدم مصالحهم وهو ما تحقق بالفعل. وبعد ذلك عمل الأكراد من أجل اعتماد الدستور العراقي الدائم عام ٢٠٠٥. وكان للناخبين الأكراد من محافظة

نينوى، التي تُعدّ المحافظة المتأرجحة وقتها، الأصوات الحاسمة في إقرار الدستور، اذ لولاها، لكان بإمكان دعاة "لا" – في محافظتي الأنبار وصلاح الدين – منع اعتماد الدستور وفقا لقواعد الانتخابات العراقية التي تنصّ على أن تصويت أغلبية الناخبين في ثلاث محافظات بـ "لا" سيجعل الدستور باطلًا ولاغيًا [18] ما جعل العملية السياسية بوضعها الجديد تستمر بالعراق، وحقق الدستور مكاسب كثيرة للأكراد.

المطلب الاول – مكاسب الأكراد في الدستور

ضمن الدستور العراقي لعام 2005 وضع الأكراد بعدهم مواطنين في الدولة ولهم ـ كبقية المواطنين العراقيين ـ حقوق كما عليهم واجبات ،و اعطاهم حق اقامة اقليم خاص بهم وبذا ضمن لهم نوعا من الاستقلال الذاتي ،فقد حُدِد في المادة الاولى من الدستور شكل النظام السياسي العراقي والذي اصبح نظاماً اتحادياً ،*وعليه ظهر اقليم كردستان الى الوجود بشكل قانوني .و اعترف الدستور في مادته الثالثة بـ "ان العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب ..."اي انه يعترف بوجود قوميات أخرى عدا القومية العربية التي تشكل الغالبية السكانية وضمن الدستور مساواة جميع الافراد في الحقوق والواجبات بنصه في المادة 14" ان جميع العراقيين متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية ..."وساوى الدستور في مادته الرابعة اللغة الكردية باللغة العربية عن طريق جعلها لغة رسمية ويتم التعامل بها في المؤسسات والمخاطبات الرسمية واصدار الوثائق الرسمية بها وحتى الجريدة الرسمية تصدر باللغتين وهذا يشكل مكسبا كبيرا للكرد ،فهم مواطنين على حد سواء مع بقية العراقيين لايختلفون عنهم في شيء حتى ان لغتهم اصبحت لغة رسمية في البلد .

وفي المادة 116 اعاد الدستور تأكيد ان النظام الاتحادي في العراق يتكون من عاصمة واقاليم ومحافظات لامركزية وادارات محلية ،اما المادة 117 فاقرت في فقرتها الاولى نفاذية اقليم كردستان وسلطاته القائمة كإقليم اتحادي .واعطاه الحق في المادة 120 بوضع دستور ،كما اعطى في المادة 121 الاقليم السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية .وقد حفظ الدستور استمرارية نفاذ القوانين التي صدرت في الاقليم منذ 1992 في المادة 141 مالم تكن مخالفة له، اي اعطاء المصداقية لها ،وايضا نفاذية قرارات المحاكم والعقود في الاقليم ما ما لم يتم تعديلها أو الغاؤها حسب قوانين اقليم كوردستان من قبل الجهة المختصة فيها ، وما لم تكن مخالفة للدستور ،اي حفظ الاستقلالية القانونية للإقليم، لكن هذا لا يمنع من وجود سلطة قضائية اتحادية والتي تتكون وفق المادة 89 من مجلس القضاء الاعلى ، والمحكمة الاتحادية العليا ، ومحكمة التمييز الاتحادية ، وجهاز الادعاء العام ، وهيئة الاشراف القضائي ، والمحاكم الاتحادية الأخرى التي تنظم وفقا للقانون،وان لمجلس القضاء الاعلى وفق المادة 91 أولاً إدارة شؤون القضاء والاشراف على القضاء الاتحادي ،وطبعاً للأكراد نصيب من التواجد في هذه السلطة فضلاً عن السلطات الأخرى ،كما انهم يتواجدون في مؤسسات الدولة الاتحادية ،ووضع الدستور في المادة 105 تاسيس هيئة عامة لضمان حقوق الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم في المشاركة العادلة في إدارة مؤسسات الدولة الاتحادية المختلفة والبعثات والزمالات الدراسية والوفود والمؤتمرات الاقليمية والدولية وتتكون من ممثلي الحكومة الاتحادية والاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم وتنظم بقانون.

وضمن الدستور الحقوق الاقتصادية للجميع وكيفية ضمان توزيع الموارد، فقد وضعت المادة رقم 106 التي تؤسس لاقامة هيئة عامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية وتتكون الهيئة من خبراء الحكومة الاتحادية والاقاليم والمحافظات وممثلين عنها وتكون مسؤولة عن "التحقق من عدالة توزيع المنح والمساعدات والقروض الدولية بموجب استحقاق الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم"وايضاً" التحقق من الاستخدام الامثل للموارد المالية الاتحادية واقتسامها وضمان الشفافية والعدالة عند تخصيص الاموال لحكومات الاقاليم أو المحافظات غير المنتظمة في اقليم وفقا للنسب المقررة ".

وعلى صعيد الموارد الهيدروكربونية فوضحت المادة 111 ان النفط والغاز ملك كل الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات. وفصلت المادة 112 مسالة استغلال الموارد الهيدروكربونية فذكرت في الفقرة اولا: تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة على ان توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد ، مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق والتي تضررت بعد ذلك بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق

المختلفة من البلاد وينظم ذلك بقانون. ثانيا: تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة معا برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق اعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار.

واعطى الدستور في المادة 115 توضيحا لتوزيع الاختصاصات بين الاقاليم والسلطة الاتحادية بنصه كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم في حالة الخلاف بينهما.

ومن المواد المهمة التي اعطيت في الدستور للأكراد هي المادة 140 التي ضمنت للأكراد الحقوق التي اعطيت لهم في قانون ادارة الدولة الانتقالي فيما يتعلق بكركوك والمناطق المتنازع عليها، وهي كما يلي

أولاً: تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية بكل فقراتها.

ثانياً: المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية والمنصوص عليها في المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية تمتد وتستمر إلى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور على ان تنجز كاملة (التطبيع، الاحصاء وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها لتحديد ارادة مواطنيها) في مدة اقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الاول سنة الفين وسبعة 2007/12/31.

ما ذكر اعلاه كان ملخصا للحقوق التي حصل عليها الأكراد من الدستور الجديد الذي ضمن لهم اقليما خاصا بهم وسلطة منفصلة عن السلطة الاتحادية ودورا سياسيا لم يقتصر على الاقليم فهم كجزء من البلد لهم حق في ان يكونوا جزءا من السلطة الاتحادية ويتمتعوا بدور سياسي على صعيدها وكانوا جزءا من نظام المحاصصة فيها.

المطلب الثاني – المحاصصة وحصة الأكراد فيها على صعيد الحكومة الاتحادية

بعد 2003 كان هناك اتفاق على تقاسم السلطة والمواقع والمراكز السياسية على اساس المحاصصة ،فكانت رئاسة الوزراء من نصيب الشيعة ورئاسة البرلمان للسنة ،ورئاسة الجمهورية للأكراد ،ويفترض في ظل هذا النظام ان تخضع القرارات الرئيسة للبلد لنظام التوازن والشراكة الذي وضعت اسسه بعد 2003 ،وبالفعل كان هذا الحال في البداية واستفاد الأكراد منه ،اذ تواجدوا بقوة على صعيد الحكومة الاتحادية في بغداد وفي نفس الوقت كانوا يحكمون اقليم كردستان بشكل مستقل تقريبا ،لكن تغير الحال بعد ذلك ،صحيح ان نظام المحاصصة لايزال قائما ومعمولا به لكن تغيرت فاعليته عما سبق ،اذ لم يعد الأكراد يمتلكون القوة لمنع قرارات بعينها ،وانما يخضعون لضغوط الاخرين . [19]

توحد الأكراد من أجل مصالحهم في التغيير الذي حدث في 2003 ،وقد عملوا بانسجام في السنوات الاولى التي تلته لتكريس سلطتهم على صعيد البلاد وجني ثمار مشاركتهم عن طريق الاعتراف بشمال العراق كإقليم رسمي ومنحه سلطة حكم مستقلة بشكل كبير .وشارك الأكراد في الانتخابات التي جرت جميعها ولديهم عدد لابأس به من المقاعد في كل دورة يؤثر في تشكيل الحكومات و سن التشريعات .وتمكن الأكراد ضمن نظام المحاصصة من الحصول على مواقع مهمة على صعيد الحكومة الاتحادية ممثلين برئاسة الدولة فضلاً عن نيابة رئاسة البرلمان وحصلوا على حقائب سياسية مهمة مثل الخارجية و حتى المالية [20]ولم يتغير التوازن العرقي والطائفي في الحكم بشكل كبير على مدار العامين الاولين من التغيير، وقد صُممت الحكومة الانتقالية العراقية لعام 2003 لتعكس هذا التوزيع ، فمن بين أعضاء مجلس الحكم الانتقالي العراقي والحكومة المرافقة له، كان هناك 54% من الشيعة، و22% من الأكراد، وحوالي 16% من العرب السنة فيما شكل كل من التركمان والمسيحيين 4% .[21] وفيما يلي حصة الاكراد في كل انتخابات.

اولا – انتخابات 2005

في بداية التغيير نجح الأكراد في التفاوض على الحكم الذاتي مع بقائهم تحت حماية الدولة العراقية. كما استفادوا من نفوذ برلماني غير متناسب نتيجة مقاطعة العرب السنة للانتخابات عام ٢٠٠٥، واستغلوا تحالفهم مع الأحزاب الشيعية النافذة لتحقيق العديد من مطالبهم. وقد أُتيحت لهم أربع

سنوات لتوسيع نطاق حكمهم الذاتي ومواصلة السعي للحصول على صلاحيات أكبر. لكن استياء القوى العراقية الأخرى من المكاسب الكردية، ونمو قوى سياسية جديدة على صعيد البلد، حدّ من هذا التوجه وصعّد التوتر العربي الكردي.[22]

في الانتخابات الاولى للبرلمان شارك الأكراد تحت عنوان التحالف الكردستاني وحصلوا على نسبة 22% من الاصوات اي 58 مقعد من اصل 275 مقعد [23] ـ فقد حصل التحالف الكردستاني على 53 مقعد والذي تكون من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والجماعة الإسلامية في كردستان وحزب الإخاء التركماني وحزب كادحي كردستان وعدد من المستقلين ومجموعهم53 مقعدًا،[24]،وحصل الاتحاد الاسلامي الكردستاني والذي تنافس لوحده على 5 مقاعد ، وتولى عارف طيفور من الديمقراطي الكردستاني منصب النائب الثاني لرئيس البرلمان وقتها . [25]وفي الحكومة التي تشكلت اثر الانتخابات نال التحالف الكردستاني وزارات الخارجية ،والصناعة ،والإسكان ،والموارد المائية ،والبيئة ،والهجرة والمهجرين، [26]وطبعاً رئيس الدولة جلال الطالباني من الاتحاد الوطني

ثانيا ـ انتخابات 2010

اقيمت انتخابات في 7 مارس/آذار 2010. وحصلت القائمة العراقية العلمانية ـ وهي تحالف شيعي سني بقيادة رئيس الوزراء السابق إياد علاوي ـ على 91 مقعدًا من إجمالي 325 مقعدًا، وحصل ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي على 89 مقعدًا، أما التحالف الوطني العراقي، فقد حصل على 70 مقعدًا، بينما حصل الأكراد على 57 مقعدًا.[27]

ولم تتمكن أي كتلة منتخبة في المجلس من تشكيل حكومة بمفردها. وشهدت البلاد أزمة جمود سياسي، ولم يتم تجاوزها الا بفضل مبادرة سياسية من قيادة كردستان، أسفرت عما يُسمى باتفاقية أربيل، التي وقّعتها جميع القوى السياسية الرئيسة في البلاد ـ كانت الأهداف العملية لأهم عناصر اتفاق أربيل هي تسهيل الشراكة الوطنية في الحكم، والشروع في إصلاحات سياسية واقتصادية جوهرية. ثم انعقد البرلمان العراقي في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2010، وانتخب أسامة النجيفي (من القائمة العراقية) رئيسا جديدًا للبرلمان، وجلال طالباني . من الاتحاد الوطني ـ رئيسا للدولة ونوري المالكي كرئيس للوزراء.[28]

في هذه الانتخابات اي انتخابات 2010 ـ أصبح عدد مقاعد البرلمان 325 مقعدا، حصل الأكراد على 57 مقعد وبنسبة 17.5 ــ دون الاقليات .[29]وقد انقسم التصويت الكردي بين الائتلاف الكردستاني وحصل على43 صوت، قائمة التغيير 8 والاتحاد الاسلامي الكردستاني 4 والجماعة الاسلامية 2 [30]و8 مقاعد للأقليات [31]،وايضا حصل عارف طيفور على منصب النائب الثاني لرئيس البرلمان [32] وعلى صعيد الوزارات حصل التحالف الكردستاني على 7 وزارات هي الهجرة والمهجرين والثقافة ووزارة البيئة والتجارة والصحة فضلاً عن وزارة الخارجية[33] .

ثالثا– انتخابات 2014

دخل الأكراد الانتخابات على الصعيد الوطني بشكل مختلف عن المرات السابقة، فلأول مرة منذ عام 2005، لم تتنافس المجموعتان الرئيستان، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني كجبهة موحدة، لا في انتخابات مجالس المحافظات في إقليم كردستان العراق ولا في محافظتي كركوك ونينوى اللتين مثّلتا خط المواجهة لأكراد العراق منذ عام 2003، في سعيهم لاستعادة ما يعدونه جزءًا من كردستان. في الانتخابات التي سبقتها، وضع الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني خلافاتهما الداخلية جانباً، ليُظهرا كجبهة موحدة في العلاقات الكردية– العربية العراقية، لكن في هذه المرحلة سعى الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى ترسيخ الهيمنة التي حققها خلال الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان العراق في سبتمبر/أيلول 2013، والتي حل فيها الاتحاد الوطني الكردستاني في المركز الثالث، وخسر أمام كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني ومنافسه، حركة التغيير (غوران)[34].

عانى الاتحاد الوطني الكردستاني وقتها من غياب زعيمه، الطالباني، مما مثل تحديات داخلية وخارجية. اذ كان يعالج في ألمانيا منذ ديسمبر/كانون الأول 2012. فداخليا، لم يتمكن الاتحاد الوطني الكردستاني من بناء ثقل موازن لزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيس إقليم كردستان العراق، مسعود بارزاني. كما إثر غياب الطالباني على استراتيجية الاتحاد الوطني الكردستاني الانتخابية وقوته، مما جعل الحزب الديمقراطي الكردستاني في

وضع أفضل. وخارجياً، تمكن الطالباني في الانتخابات السابقة من الاستفادة من منصبه ومكانته في بغداد وعلاقاته مع الحكومة الإيرانية لتعزيز مصالح الاتحاد الوطني الكردستاني وأكراد العراق.[35]

وفي النتيجة نال الاتحاد الوطني الكردستاني 21 مقعدًا قابله الديمقراطي الكردستاني بـ 25 مقعدًا و4 مقاعد للاتحاد الإسلامي الكردستاني، بينما فازت الجماعة الإسلامية الكردستانية بـ 3 مقاعد وظفرت كتلة التغيير الكردية بـ 9 مقاعد . وذهبت وزارة المالية للتحالف الكردستاني فضلاً عن وزارة الثقافة [36] وأصبح آرام الشيخ محمد النائب الثاني لرئيس البرلمان [37].

رابعا- انتخابات 2018

شهدت انتخابات 2018 ايضا تغيير في قوة الأكراد وفي عدد المقاعد التي حصلوا عليها في البرلمان الاتحادي، فحصل الديمقراطي الكردستاني على25، والاتحاد الوطني على 17، والتغيير على 5 والجيل الجديد على 4، والجماعة الاسلامية الكردستانية على 2، وأضحى بشير خليل توفيق من الديمقراطي الكردستاني نائب ثاني لرئيس البرلمان [38].وتشكلت حكومة عادل عبد المهدي وذهبت وزارة المالية ووزارة الإعمار إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني [39]وأصبح فؤاد معصوم رئيسا للدولة.

بعد ذلك استقالت حكومة عادل عبد المهدي إثر مظاهرات في مناطق عديدة من البلد وتشكلت حكومة برئاسة الكاظمي ،فعقب استقالة عبد المهدي توافقت الكتل السياسية على تعيين رئيس المخابرات مصطفى الكاظمي رئيسا للوزراء، بكابينة وزارية جديدة ضمت العديد من المستقلين فضلاً عن الاحزاب السياسية، فكانت حصة القوى الكردية وزارة الخارجية ووزارة العدل مقابل وزارة الزراعة ووزارة النقل ووزارة العمل ووزارة الاتصالات ووزارة الموارد المائية للقوى الشيعية كما نالت القوى السنية وزارتي التجارة والتخطيط بينما ذهبت وزارة الهجرة والمهجرين للمكون المسيحي[40] .

خامسا- انتخابات 2021

اما انتخابات 2021 فكانت حصة الأكراد فيها كما يلي الحزب الديمقراطي الكردستاني 31 مقعد، تحالف كردستان 17 مقعد، حراك الجيل الجديد 9، جماعة العدل الكردستانية 1 مقعد، وامسى شاخوان عبد الله من الديمقراطي الكردستاني النائب الثاني لرئيس البرلمان [41]ونالت الأحزاب الكردية وزارات البيئة والعدل والخارجية [42]،وأصبح عبد اللطيف رشيد رئيسا لجمهورية العراق.

المطلب الثالث ـ حصة الأكراد في المناصب المهمة في الدولة

بعد 2003 وكما أسلفنا حصل تقاسم للسلطات في ظل اتفاق بين الساسة العراقيين ـ محاصصة ـ وكانت نتيجة الاتفاق ان حصل الشيعة على منصب رئاسة الوزراء، والسنة منصب رئاسة البرلمان في حين اضحى منصب رئاسة الدولة من نصيب الكرد ولايزال هذا الاتفاق قائما رغم انه في بعض الاحيان تكون هناك محاولات للتغيير ولكنها لم تنجح، وامتدت المحاصصة الى جميع المناصب المهمة في الدولة وكل طرف يحاول ان يحصل على مواقع تعود عليه بالفائدة ومنهم الكرد بالطبع.

ففيما يخص الرئاسة فقد اصبح جلال طالباني رئيس جمهورية العراق عام 2006 ،واعيد انتخابه في 2010 ،ولكنه مرض بعد ذلك ثم تُوفي، فحل محله فؤاد معصوم مؤقتا ،والذي اختير رئيسا في 2014 ،وبعده تولى برهم صالح منصب الرئاسة في 2018 ،واخيرا كان عبد اللطيف رشيد هو رئيس الجمهورية بعد انتخابات 2021 ،ويفترض ان المنصب يعود للاتحاد الوطني الكردستاني وفقا للاتفاق الاستراتيجي بين الحزبين الكرديين في 2006 ،لكن اثرت الخلافات الكردية في عملية اختيار الرئيس ما ادى الى شغور المنصب مدة لابأس بها ،ففي انتخابات 2021 رشح الاتحاد الوطني برهم صالح ،ولم يرض الديمقراطي الكردستاني عن ترشيحه وتمسك كل منهما برايه حول المرشح للمنصب ،وظل الخلاف مدة طويلة الى ان اتفقا ان يكون من حصة الاتحاد الديمقراطي بشرط تغيير المرشح برهم صالح باخر هو عبد اللطيف رشيد و هو ما حصل بالفعل بترشيح عبد اللطيف الى جانب برهم صالح وريبوار اورحمن وحصلت اكثر من جولة انتهت بفوز عبد اللطيف رشيد بمنصب الرئاسة[43].

على صعيد الوزراء : في حكومة 2006 حصل برهم صالح على منصب النائب الاول لرئيس الوزراء .وقدم استقالته في 2009 بعد ان رشح لرئاسة وزراء اقليم كردستان .وحل محله روز نوري شاويس. كما حصل الأكراد على خمس وزارات اهمها وزارة الخارجية، فضلاً عن وزارة الاعمار والاسكان، البيئة، وزارة شؤون الامن الوطني، الموارد المائية [44]

وفي حكومة 2010 ظل روز نوري شاويس نائب لرئيس الوزراء مع توليه وزارة التجارة وكالة، كما حصل الكرد على وزارات الخارجية التي ظل فيها هوشيار زيباري من الوزارة السابقة فضلاً عن المرأة وكالة وكذلك الصحة، والهجرة والمهجرين، وشؤون المجتمع المدني [45]

في حكومة 2014 استمر روز نوري شاويس نائبا لرئيس الوزراء، وحصل الأكراد على وزارة المالية التي تولاها هوشيار زيباري الا انه اقيل بسبب اتهامات بالفساد، وكذلك وزارة الثقافة، والهجرة والمهجرين [46]

وكانت هناك خلافات بين الحزبين الرئيسين حول المناصب والوزارات وامتدت الى داخل الحزب الواحد ايضاً، فمع تعيين قادة كرد في الحكومة الاتحادية ببغداد أواخر عام ٢٠١٤ ظهرت الانقسامات داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني. ففي البداية، عُيّن روش نوري شاويس وزيرًا للمالية، وعُيّن هوشيار زيباري نائبًا لرئيس الوزراء، لكن شاويس رفض منصب المالية. ويقال إن مسعود بارزاني دعم زيباري لمنصب نائب رئيس الوزراء، بينما قيل إن نيجيرفان دعم شاويس لهذا المنصب. وفي النهاية، عُيّن شاويس نائبًا لرئيس الوزراء.[47] وهذا كله يؤثر في قوة موقف الأكراد وايضا في صورتهم على صعيد الحكومة الاتحادية.

ومنذ 2018 ولغاية 2020ظلت وزارة المالية من حصة الأكراد من الحزب الديمقراطي، فضلاً عن الاعمار والاسكان، والعدل [48]واضطرت حكومة عادل عبد المهدي للاستقالة بعد ان اجتاحت المظاهرات البلد كما أسلفنا وتم الاتفاق على تولي مصطفى الكاظمي رئاسة الحكومة لمرحلة انتقالية تهيئ لانتخابات مبكرة، وبالفعل تولى الحكم وشكل وزارة ضمت بعض المستقلين، وكان نصيب الكرد منها وزارتين هما الخارجية والعدل [49]

وبعد الانتخابات اواخر 2021 تشكلت حكومة برئاسة محمد شياع السوداني وحصل الأكراد على نيابة رئيس الوزراء من قبل وزير الخارجية فؤاد حسين، فضلاً عن وزارة الاعمار والاسكان والبلديات، والعدل، والبيئة [50].ومع ان الأكراد تواجدوا على صعيد الحكومة الاتحادية فان دورهم بمرور الايام اخذ يتراجع ولهذا الامر اسباب عدة.

المبحث الثاني ـالمعوقات والتحديات امام المشاركة الكردية في الحياة السياسية على الصعيد الاتحادي

هناك خلاف في العلاقة بين الأكراد ونظرائهم من العرب، فلم تكن العلاقة بين الأكراد والحكومة الاتحادية على ما يرام، فغالبا ما شابتها مخاوف وتشكيك من كل طرف بالآخر. فمن في بغداد ينظر الى الأكراد على انهم يرغبون بالحصول على حصة كبيرة من السلطة وعلى نسبة من الميزانية دون تقديم شيء الى الحكومة الاتحادية وغالبا ما استخدموا نسبتهم في البرلمان لمساندة الطرف الاقوى في مفاوضات تشكيل الحكومة وفرض شروطهم لترجيح كفته في توليته وعليه كانوا اشبه ما يكون برمانة الميزان او كما يطلق عليهم صناع الملوك ،وهم في الحقيقة ليسوا بصانعي ملوك و لكن تدفعهم مصالحهم الى دعم الطرف الذي يقدم تنازلات أكبر ،وكان لإعلانهم الاستفتاء على الاستقلال ومضيهم فيه في 2017 أن أثر بشكل كبير في وضعهم في البلد ،فهذه النزعة الانفصالية تهدد وحدة البلد واستقرار اراضيه وهو مالم يكن الاتفاق عليه في بداية وضع اسس النظام بعد 2003 فقد اعلن الأكراد وقتها انهم جزء من البلد ولاسعون للانفصال ،ولكن تغير الحال بعد ذلك وكانت الخلافات تظهر في كل مرة وتشكل عائق امام مشاركة كردية فعالة في الحياة السياسية العراقية فضلا عن الخلافات البينية الكردية والتي كانت سبب في تدهور قوة الاكراد كفاعل مؤثر في السياسة العراقية وسنحاول توضيح هذه الامور وكما يلي

المطلب الاول ـ الخلافات البينية الكردية

في السنوات الاولى بعد 2003 انشغل الأكراد بجني ثمار مشاركتهم في العملية السياسية سياسيا واقتصاديا والتهيئة لوضع النظام الجديد، وصولاً الى 2006 بعقد الاتفاق الاستراتيجي بين الحزبين الرئيسين في الاقليم الذي اتفقا فيه على تقاسم المناصب والموارد سواء على صعيد الاقليم او الحكومة الاتحادية، فمثلما ساد نظام المحاصصة على الصعيد الاتحادي فقد ساد على الصعيد الاقليمي ايضاً واي خلاف يطرأ بين الاطراف يكون له أثره على العمل السياسي دون النظر لمصلحة المنظومة ككل.

كان الاتفاق في 2006 بين الحزبين الكرديين حول تقاسم المناصب ان جعل امور الاقليم من رئاسة وحكومة بيد الديمقراطي الكردستاني فيما اصبحت حصة رئاسة جمهورية العراق من نصيب الاتحاد الوطني وطبعاً هناك تقاسم للموارد لكنها في معظمها اصبحت بيد الحزب الديمقراطي ،وبمرور الزمن اخذ هذا الاتفاق يواجه صعوبات ،خصوصا بعد انشقاق غوران عن الاتحاد الوطني ومطالبتها بدور سياسي على صعيد الاقليم يتناسب والاصوات التي تمتلكها في برلمان الاقليم او البرلمان الاتحادي و اصبحت رئاسة برلمان الاقليم لها في 2013 ولكنها لم تستطع تحقيق تغيير نظرا لجمود الوضع السياسي بسبب الخلاف حول تمديد استثنائي لمنصب رئاسة الاقليم لمسعود برزاني بعد انقضاء وجوده فيه لدورتين متتاليتين ما يمنع بقائه لدورة ثالثة .

في الاصل تعاني المنظومة السياسية الكردية من الانقسام، فهناك ثقافتان سياسيتان مختلفتان تتركز إحداهما في أربيل والأخرى في السليمانية. ولم تحدث وحدة حقيقية بين الاثنين، فقديماً وضمن الإمبراطورية العثمانية تمايزت المدينتان وأنتجت كلّ منهما ثقافة سياسية مختلفة، فكانت أربيل محافظة إلى حدٍّ ما، والسليمانية أكثر ليبرالية منها. وسبق ان أدّى انقسام الإقليم في العام 1994 بسبب الحرب الأهلية بين الحزبين إلى ظهور حكومتين: إحداهما في أربيل والأخرى في السليمانية ولم يتحدا الا قبيل 2003، وحتّى في الترتيبات الحالية التي يُفترَض فيها وجود حكومة موحّدة في أربيل، فإنّ السليمانية ما تزال تُعَدّ ـ نسبيا ـ إقليم يتمتّع بالاستقلال[51].

هناك صراع سياسي قوي بين الأكراد وبالذات بين الحزبين الحاكمين على السلطة في الاقليم، في الحقيقة هو صراع قديم الا ان مصالحهما في مرحلة ما فضلاً عن الضغط الامريكي دفعهما الى التعاون ولكن سرعان ما عاد الصراع الى الواجهة، فكلما خف الضغط الخارجي عاد الحزبان للتنافس بشدة بينهما [52] ،ما يعني ان التعاون بينهما مبني على الضغط الغربي وليس رغبة حقيقية من الأكراد.

اذ اتحد الحزبان في فترة اسقاط النظام العراقي السابق وما بعده، تعززت هذه العملية بتوقيع ما يُسمى بالاتفاقية الاستراتيجية عام 2006 بين الطرفين. ومن خلال هذه الاتفاقية، التي كانت بمثابة صفقة بين قادة أكثر منها حزبين، اتفق الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني على تقاسم السلطة والثروة. وبموجب شروط الاتفاقية، دعم بارزاني لطالباني في مسعاه لتولي رئاسة العراق. وفي المقابل، منح طالباني بارزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني تفويضًا مطلقا للسيطرة على الحكومة والسياسة والأمن والاقتصاد – ولا سيما قطاع النفط – والعلاقات الخارجية لحكومة إقليم كردستان. وأصبح الحزب الديمقراطي الكردستاني الشريك الأكبر، بينما أصبح الاتحاد الوطني الكردستاني الشريك الأصغر في السياسة الكردية.[53]

لكن عادت الخلافات بين الطرفين لتظهر مرة أخرى، وطبعاً تضعف الانقسامات الكردية موقف الأكراد او بالأحرى موقف الاقليم امام الحكومة الاتحادية، سواء في المواقف التفاوضية حول القوانين المهمة مثل قانون الموازنة، او حتى صنع القرار على صعيد الاقليم [54]أو أي أمر آخر حوله خلاف بين الطرفين الأمر الذي وصل الى الجمود السياسي.

في المرحلة الاولى بعد 2003 كان يفترض بالمنظومة السياسية في إقليم كردستان ان تكون موحّدة إلى حدّ ما، ولكن هناك اختلافات عميقة بين الحزبين الرئيسين، ولم يصلا الى حلّ وسط بشأن مجموعة من القضايا، ولكنّهما كانا يبدوان قادرين على إبداء موقف موحّد من بعض القضايا الرئيسية فيما يتعلق بالعلاقة مع بغداد. [55]

ونتيجة لتصلب الاحزاب الكردية بمواقفها حدثت خلافات داخلية فيها وبالذات حزب الاتحاد الديمقراطي بانفصال حركة غوران (التغيير)عنه في 2009 بزعامة انوشيروان مصطفى، لكن للمفارقة اضطرت الحركة للعمل وفق السياقات السياسية التي انفصلت بسببها.

فقد حصلت التغيير على 8 مقاعد في البرلمان الاتحادي في انتخابات 2010 ،في حين حصلت على 9 مقاعد في 2014 ،وتراجعت في 2018 الى 5 مقاعد ، كان زعيم غوران انوشيروان مصطفى احد القيادات المتشددة في الاتحاد الديمقراطي ،لذا انفصل على اساس انه يمثل الشعب الكردي وان يشكل حزبا معارضا لذا حصل على دعم مواطنيه وبالذات في السليمانية لكنه اضطر للتحالف مرة أخرى مع الاتحاد في الانتخابات ما افقده ثقة مواطنيه [56]وعاد ليتفق مع الحزب الديمقراطي وتراس البرلمان ما افقده مزيدا من الثقة و مع موت زعيمه في 2017 شهدت الحركة تراجعا وانقسامات .

تغير التوازن في الاقليم بعد 2014 والحرب ضد تنظيم داعش الارهابي، وهذا كان له أثره على الاقليم نفسه وتراجع اداء الاتحاد الوطني، وعمل الحزب الديمقراطي على التحالف مع غوران بدلا من التحالف مع الاتحاد الوطني، رغبة منه في زيادة الانقسام بين الاتحاد وغوران. لكن بعد تحالف غوران مع الحزب الديمقراطي وسيطرة الاخير على مؤسسات الاقليم اتخذت الحركة موقف الرافض لهذه السياسات ورفض وجود دور سياسي مهيمن

من قبل الديمقراطي ،وفي اواخر 2015 وصل الامر الى نزاع كبير بينهما توقف برلمان الاقليم على اثرها عن الانعقاد ،فقد رفضت غوران التي تولت رئاسة البرلمان تمديد رئاسة مسعود بارزاني الذي انتهت ولايته وحتى نهاية 2017 كان الوضع في الاقليم وجود رئيس وزراء يتولى ادارة الاقليم بدون برلمان ،ودون رئيس للإقليم ،ودون وزراء غوران او حزب جومالا الاسلامي[57] .فقد حاولت غوران معارضة الحزب الديمقراطي وهيمنته على صنع القرار حتى انها طالبت بتقليل صلاحيات رئيس الاقليم وتحويل نظام الحكم الى برلماني في الاقليم ،لكنها لم تكن قادرة على تحقيق التغيير ،وشهد الاقليم حالة من عدم الاستقرار السياسي وتم طرد اعضاء غوران سواء من حكومة الاقليم ومن البرلمان ـ حتى ان رئيس البرلمان من غوران مُنع من دخول اربيل ـ ما دفع غوران للتعاون مرة أخرى مع الاتحاد الوطني. ووقعا اي غوران والاتحاد في 2016 اتفاقا استراتيجيا لإعادة توحيد الحزبين وقد عارض الحزب الديمقراطي هذا الاتفاق ورفض شروط الطرف الثاني ـ الحزبين المتفقين ـ لإعادة تفعيل البرلمان واستمر الجمود السياسي. لقد ألحق امتداد الجمود بين الأحزاب السياسية ضرر كبير بالنظام الحاكم في إقليم كردستان العراق، وعلى الصعيد الدولي، شوه هذا الجمود صورة حكومة إقليم كردستان لدى المجتمع الدولي وأضعف جهودها في الضغط السياسي. والأخطر من ذلك، أن شلل البرلمان أضعف الدعم القانوني للمؤسسات الحاكمة، وقد اعتُبر إجراء انتخابات عامة مبكرة حلاً محتملاً لهذا الجمود. لكنها لم تغير الخارطة السياسية أو ديناميكيات القوة أو الطريقة التي يُنظر بها إلى البرلمان كأداة قوة بدلاً من مركز قوة. وكانت النتيجة ظهور منطقتين ـ السليمانية واربيل ـ بالتوازي وأصبحتا مؤسسيتين بشكل أعمق وأكثر استقلالية، مما يؤدي إلى تطورهما كمنطقتين منفصلتين. إن فكرة إنشاء إقليمين كرديين في العراق ليست جديدة،و يُظهر التاريخ أن التنافس على الأرض والموارد الطبيعية والتجارة لن يمنع توحيد المناطق المنقسمة فحسب، بل سيجعل الأشقاء الأعداء يمنعون بعضهم البعض من تحقيق الاستقلال التام. وسيكون هذا أكثر تحققا إذا اندمجت كركوك والسليمانية وكرميان وجزء من أربيل بإقليم والى جانبه منطقة يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني (دهوك وأجزاء من محافظتي أربيل ونينوى الحاليتين)[58].

ويعود هذا الوضع في الاصل الى ان المؤسسات الحزبية في الاقليم تحولت الى مؤسسات عائلية، فلم تعد المجالس القيادية والمكاتب السياسية ولا حتى المؤتمرات الحزبية كما كانت، واصبحت الاتفاقات الشخصية اقوى من الاليات الرسمية في صنع القرار الكردي. فالأسر الحاكمة تلعب دورا اساسيا في الاحزاب وفي مؤسسات الحكم ،والعمل كان يتم بين الاسر مثلا نجيرفان بارزاني رئيس الوزراء في اقليم ـ من الديمقراطي الكردستاني ـ بعد 2014 يتعاون مع قباد طالباني ابن جلال طالباني ـ من الاتحاد الوطني ونائب رئيس وزراء الاقليم . واضحت السياسات القائمة على العلاقات الاسرية اقوى بعد الاستفتاء في 2017 ،فالحزب الديمقراطي يرى ان صنع القرار على الاساس الاسري سيحفظ وحدة الحزب "ويعوض عن هشاشة المؤسسات الحاكمة في الإقليم "ويحافظ مسعود برزاني على هيكل الحزب ويدير المنافسة فيه عن طريق هذه العلاقات[59]،وحتى على صعيد عائلة بارزاني نفسها هناك خلافات بين ابناء العم ـ مسرور ونجيرفان ـ وصراع على السلطة [60].

وعمل الاتحاد الوطني بنفس النمط وقد زاد التنافس داخل الحزب بعد مرض زعيمه جلال الطالباني في 2013، وهناك في داخل الحزب من القيادات من لايقبل استيلاء ابنائه على سلطة الحزب، فنجد الصراع بين الاسر داخل الحزب وداخل عائلة طالباني نفسها، وزاد التنافس بعد وفاة طالباني نفسه [61]بعد 2017 بين ابن جلال وابن اخيه على رئاسة الحزب، وعاد النزاع بينهما ـ بافل طالباني ولاهور شيخ جنكي ـ في 2021 وانتهى لصالح بافل وهذا كله أضعف الحزب وموقفه على صعيد الاقليم [62]،وبعد ذلك انشق لاهور عن الاتحاد وشكل حزب جبهة الشعب

بعد الاستفتاء ورغم طموح الديمقراطي الكردستاني للسيطرة والاحتكار ورفض الاتحاد لذلك ،اضطر الطرفان للتعاون حفاظا على مصالح الحزبين في السلطة وبعد انتخابات 2018 اشارت قيادات الطرفين الى ضرورة التوحد المشترك .لكن عاد و حاول الحزب الديمقراطي الكردستاني تقوية سلطته مقابل الاتحاد الوطني واضعاف الاخير بتقوية الصراعات الداخلية فيه بين كوسرت رسول وعائلة طالباني ،وحاول الاتحاد تجاوز الامرو تقوية الطالبانيين وعودة برهم صالح الى جانبهم ليتم ترشيحه لرئاسة الجمهورية العراقية ممثلا عن الأكراد ، وحتى غوران ـ التغيير ـ التي انشقت عن الاتحاد الوطني نتيجة سياسات الاخير ،وبعد وفاة نوشيروان مصطفى مؤسسها شهدت سيطرة ابناؤه على الشؤون المالية للحركة [63] .

في كل الاحوال تزايد الشقاق بين الحزبين الرئيسين في الاقليم، وصعب عليهما الاتفاق حول التوازنات وتقاسم السلطة في الاقليم، خصوصا مع الضعف المتزايد للاتحاد الوطني. وبدأ الاتحاد الوطني بمحاولة تقوية موقفه من خلال العلاقة مع بغداد عبر رئيس الجمهورية برهم صالح ـ اذ اضطر

الاقليم للتصالح مع الحكومة الاتحادية ـ واخذ كل حزب بالعمل منفردا مع القوى السياسية في بغداد، فيقيم "تحالفات تكتيكية للحصول على امتيازات" في الانتخابات، وتعمل القوى في بغداد في الوقت نفسه على الاستفادة من هذا الامر وتبقي الأكراد منقسمين.[64]

وفيما يتعلق بالمعارضة ، فرغم مشاركتها في انتخابات الاقليم فيها وحصولها على مقاعد واحيانا المشاركة في الحكومة الا انها لم تتمكن من مواجهة احتكار السلطة ـ فقد صورت قيادات الحزبين الرئيسيين نفسها على انها حماة كردستان من التهديدات الخارجية. ومع ان الكثير من الشباب كان يرفض هذا الاحتكار للسلطة ويشعر بالإحباط [65]ولكنه لم يتمكن من التغيير .بالنسبة للأحزاب الكردية الأصغر لديها مشاعر متباينة تجاه هيمنة الاحزاب الكبيرة ، مثل الاتحاد الإسلامي الكردستاني (KIU) والحزب الاشتراكي الكردستاني، حيث يشعر جيل الشباب من الأكراد بالاستياء من غياب الديمقراطية الحقيقية ومن قبضة حزبين على منطقتهم. ولذلك، تواجه قيادة الحزبين الكرديين، استياءً من القاعدة الشعبية من أسلوب حكمهما في الشمال. ويبقى تحقيق المزيد من الديمقراطية والحرية الهدف الرئيسي لهذه الجماعات.[66]وحصلت مزيد من الانشقاقات في الاحزاب، فقد انشق الجيل الجديد عن غوران بزعامة شاسوار عبد الله ليشكل حزب معارض جديد لهيمنة الحزبين، كما انشق لاهور شيخ جنكي عن الاتحاد الوطني.

المطلب الثاني . الخلافات والانقسامات على صعيد انتخابات الاقليم نفسها وتشكيل الحكومة فيه

عزز الحزب الديمقراطي الكردستاني قوته السياسية بسرعة في 30 سبتمبر/أيلول 2018 بفوزه بـ 45 مقعدًا في الانتخابات البرلمانية على صعيد الاقليم . بينما فاز الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير بـ 21 و12 مقعدًا على التوالي. وفي النهاية، قبلت جميع الأحزاب السياسية الكردية نتائج الانتخابات، على الرغم من مزاعم واسعة النطاق بتزوير الانتخابات. واستغرقت عملية تشكيل الحكومة أكثر من ثمانية أشهر، وأسفرت عن تشكيل حكومة بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، برئاسة مسرور بارزاني. ونيجيرفان بارزاني رئيسًا لكردستان، وهو منصبٌ شرفيّ إلى حدٍّ كبير، واحتفظ الاتحاد الوطني الكردستاني بدوره الثانويّ طويل الأمد، وحصل على منصب نائب رئيس الوزراء، ثمّ رئيس البرلمان. وبينما تنافست حركة غوران وحركة الجيل الجديد على الهيمنة التقليدية في محافظة السليمانية، حافظ الحزب مع ذلك على سيطرته على قوات الأمن والاقتصاد المحليّ ونفوذه في بغداد من خلال الرئاسة العراقية. بدلًا من ذلك، تحالفت حركة غوران، التي كانت تُمثّل حجر الزاوية في المعارضة السياسية ضدّ الحزب الديمقراطي الكردستاني، معه لمواجهة الاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية، وتأمين مناصب وزارية في الحكومة الجديدة، على حساب خسارة جزءٍ كبير من برنامجها الانتخابي الأولي. ودشّن تشكيل الحكومة الجديدة مرحلة جديدة في توازن القوى بين الحزبين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. وانتهى عهد "المناصفة" بشكل ملموس، وابتعد الحزبان عن الاتفاق الاستراتيجي. ووُقّعت صيغة جديدة لتقاسم السلطة السياسية بين الجانبين، لتكون بمثابة "بوصلة ودليل" للتعاون المستقبلي، ما عكس موقف أقوى للحزب الديمقراطي الكردستاني تجاه الاتحاد الوطني الكردستاني، شريكه الأقل شأنًا بشكل كبير.[67]

وبالبحث في واقع الاقليم السياسي ،الحزبان الرئيسان هما الاقوى اما الاحزاب الأخرى فهي ضعيفة حتى وان تحاول طرح نفسها كبديل عنهما فهي مقسمة وغير منظمة وليست بديل فعال عن الحزبين الرئيسين ،ولأتوجد فيها قيادات تتمتع بكارزما ممكن ان تجمع مؤيدين حولها ،ومن خاب امله في الحزبين الرئيسين لا يجد بديل مجدي في المعارضة .وتواجه احزاب المعارضة صعوبات تتعلق بسيطرة الحزبين الرئيسيين عن طريق شبكات المحسوبية التابعة لهما وايضا عن طريق القوى الامنية التابعة لهما ما يجعلهما يمتلكان اليد العليا ،كما ان احزاب المعارضة نفسها مقسمة و تتنافس فيما بينها ولم تشكل جبهة واحدة بحيث تستطيع ان تواجه الحزبين الرئيسين وايضا في استقطاب المؤيدين ،ولتمتلك المعارضة رؤية استراتيجية بحيث تمتلك ثقة الشارع ،كما ان فشل حركة غوران في تحقيق تغيير فعلي جعل الناخب الكردي يتخوف من الحركات الأخرى . [68]

اما على صعيد انتخابات برلمان اقليم كردستان الاخيرة في 2024 والتي لم تتشكل حكومته الى حد كتابة البحث لعدم الاتفاق على تقاسم السلطة بعد ، فلم يحرز اي من الاحزاب الاغلبية التي تؤهله لتشكيل حكومة الاقليم لذا فالاتفاق ضروري والذي لم يحصل الى حد الان ،فقد حصل الحزب الديمقراطي على 48 مقعد والاتحاد 21 مقعد ،وغوران على مقعد واحد والجيل الجديد 15 مقعد ،والاتحاد الاسلامي 7 مقاعد ،وجماعة العدل الاسلامي 2 مقعد ،وكتلة الشعب مقعد واحد ،وكتلة التحالف الكردستاني 1 والتركمان واحد والمسيحيين واحد ،وكتلة هلويست 4 ،وجبهة الشعب واحد ،وجيمس حسدو مقعد واحد ،وجماعة العدل الكردستاني مقعد واحد [69]،وبالتالي لم يحدث تغيير حقيقي اذ ظلت الانقسامات بين الاطراف الرئيسة

ولا يوجد اتفاق جديد بينها نظرا لان المنافسة بين القيادات قوية الى درجة انهم لم يتوصلوا الى اتفاق وانتظروا مابعد الانتخابات الاتحادية في 11 /11 /2025 كي يتم الاتفاق على توزيع المناصب.

المطلب الثالث ـ النزعة الاستقلالية عند الأكراد ورغبتهم بالانفصال

احد اسباب تراجع دور الأكراد السياسي نزعتهم الاستقلالية ،فغالبا ما حلم الأكراد باقامة دولتهم الخاصة بهم والانفصال عن البلد وسعوا بالتدريج لتحقيق ذلك، و قد قاموا بالفعل باستفتاء على الانفصال في 2017 الا انهم واجهوا عواقب كبيرة من الحكومة الاتحادية ـ فضلاً عن دول الجوار .[70] لابد من الذكر ان تدهور العلاقات لم يبدا في 2017 فقد اصبح التحالف الذي استمر لعقود بين الأكراد والساسة العراقيين موضع شك عندما بدأت العلاقات تتدهور بين حكومة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي وحكومة إقليم كردستان عام ٢٠١٤، لا سيما بسبب نزاع نفطي، مما أدى إلى تجميد حصة حكومة إقليم كردستان من الميزانية الاتحادية. ثم في عام ٢٠١٧، ازداد تدهور العلاقات عقب استفتاء استقلال كردستان في ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧.[71]

بعد 2003 عمل الأكراد على الاستقلال عن بقية البلد ففي 2006 عمل برزاني على انزال العلم العراقي من المؤسسات الرسمية وجعل الامر مقتصرا على علم كردستان ،وبعد ذلك اخذ يحتفظ بأموال النفط ولا يرسلها الى الحكومة الاتحادية ،وطبعاً لا تمتلك الحكومة الاتحادية رقابة على الاجهزة الحكومية في كردستان ،ولم ترض الحكومة الاتحادية عن تصرفات الاقليم واعلنت عن تشكيل قوات دجلة في 2012 لحماية ما يسمى بالمناطق المتنازع عليها بين الطرفين واعطيت مهام في ديالى و كركوك وصلاح الدين ما جعل الامور تتوتر بين الطرفين[72] ،ولولا تدخل الامريكان بعد ذلك لوصل الاقليم والحكومة الاتحادية الى حد المواجهة العسكرية ،فقد حدث ان تواجها في خانقين في 2008 في ديالى ،وهناك ازمة زمار والاخيرة عندما منعت البشمركة الجيش العراقي من الانتشار حتى سوريا فكان تشكيل قوات دجلة من حكومة المالكي لذا كان هناك خوف ان تصل الى مواجهة عسكرية حقيقة عندما تسوء العلاقات وتظهر الخلافات بين الطرفين[73]، فرغم أن الأكراد قد اختلفوا مع كل رئيس وزراء بعد 2003، من علاوي إلى المالكي، إلا أن الصراع هذه المرة أكثر حدة. فالمالكي، الذي شعر بثقة متزايدة في سلطته ودعمه، بدأ بمواجهة الأكراد بشأن وضعهم المتعلق بالحكم الذاتي ومطالباتهم بالولاية الإقليمية، بدلاً من مجرد عرقلة طموحاتهم.[74]

ولم تقتصر التوترات بين أربيل وبغداد على الخطابات فحسب، بل امتدت إلى العمل العسكري. ففي 25 مايو/أيار 2012، أعلنت الرئاسة في كردستان أن الوحدات العراقية قد اتخذت مواقعها في عدة نقاط على طول خط ترسيم الحدود، وأن مدافعها موجهة نحو كردستان. وأعلن رئيس الوزراء نوري المالكي عن إنشاء قيادة عمليات دجلة من قبل وزارة الدفاع في 3 يوليو/تموز 2012، وكان من المقرر أن تسيطر هذه القيادة على جميع قوات الأمن في ديالى وكركوك. رفض الجانب الكردي هذا القرار، وعندما اقتربت أولى دبابات وجنود قوات التدخل السريع من المناطق المتنازع عليها في جنوب كركوك، أدرك الجانب الكردي خطورة الوضع، فردّ بتعزيز وجوده في المنطقة. أدى ذلك إلى تقارب نسبي بين القوات المسلحة لكلا الجانبين، وهو وضع يُشبه ما كان عليه الوضع قبل سقوط النظام عام ٢٠٠٣. زاد هذا الامر من تصعيد المواجهة.[75]وهنا تدخل الامريكان وايضا الايرانيون وتم حل المشكلة واخذ الامريكان بتسيير دوريات في المنطقة للحفاظ على الوضع القائم من التدهور

اولا – المطامع الكردية من وجهة نظر عربية: وفقًا للشيخ وليد كريماوي، وهو نائب من التيار الصدري وقع على اتفاق لمعارضة الموقف الكردي، "نعتقد أن المطالب الكردية قد تزايدت تدريجيًا... بعض هذه المطالب مستحيلة التحقيق وهذا توضيح للأكراد بأن مطالبهم كبيرة جدًا وغير منطقية. عليهم أن يدركوا حجمهم الحقيقي في العملية السياسية". لكن الأكراد اعتادوا على لعب دور كبير في السياسة الوطنية والمحلية، في البداية لم يمارس الأكراد السلطة داخل حكومة إقليم كردستان فحسب، بل سيطروا أيضًا على العديد من المجالس المحلية في الموصل وديالى ذات السكان المختلطين من عرب وأكراد. لكن المجتمع العربي في الموصل وأماكن أخرى أصبح أكثر نشاطًا سياسيًا وبدأ في تحدي الأكراد.[76] أوضح أثيل النجيفي، رئيس ائتلاف الحدباء، فوزه قائلاً: "أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت الناس للتصويت لنا هو اعتراضهم على هيمنة الأحزاب الكردية"، كما تحرك رئيس الوزراء المالكي لمواجهة السيطرة الإقليمية الكردية على المحافظات المختلطة من خلال إنشاء "مجالس دعم العشائر". تم إنشاء هذه

المجالس، على غرار مجالس الصحوة، لجمع ممثلي العشائر للمساعدة في المصالحة المجتمعية. لكن الأكراد يزعمون أن المالكي قد أنشأ هذه المجالس دون أي إشارة في الدستور للالتفاف على المجالس المحلية التي كان يهيمن عليها الأكراد في السابق. أدت محاولات المالكي لإنشاء مجالس دعم العشائر في شمال العراق – وخاصة في الموصل وكركوك، وهما منطقتان يحاول الأكراد فيهما تعزيز سيطرتهم السياسية وإخضاعهما لإدارة حكومة إقليم كردستان – إلى إشعال صراع على السلطة بين المالكي وحكومة إقليم كردستان. [77]

وسبق ان حاول الأكراد استخدام اتفاقية وضع القوات الامريكية في البلد لتحقيق أهدافهم وضغطوا بقوة من أجل إقامة قواعد عسكرية أمريكية دائمة في العراق، وأن تكون في إقليم كردستان. ورأى الأكراد أن استمرار الوجود الأمريكي يخدم حماية استقلالهم، وهو استقلال ـ كما يعتقدون ـ يتعرض لتهديد مستمر من جيرانهم الإقليميين ومعارضة محلية متزايدة لوضعهم الخاص. وقد خدمتهم علاقتهم الوثيقة بالولايات المتحدة جيدًا في الماضي، حيث قايضوا دعمهم للمواقف السياسية الأمريكية مقابل دعمها في إرساء وضعهم المستقل تجاه بقية الدولة العراقية. لكن لم تُحقق اتفاقية وضع القوات المُتفاوض عليها أهداف الأكراد. فقد اعترضوا على الجدول الزمني، ولأن الاتفاق النهائي استثنى القواعد الأمريكية الدائمة، فقد تراجع الأكراد عن دعمهم الكبير السابق. كما اعترضوا على مواد تُفصّل حق الحكومة المركزية في استخدام القوة ضد التمردات الداخلية وتُلزم الجيش الأمريكي بدعم العمليات، اذ تعتقد القيادة الكردية أن الحكومة المركزية يُمكنها استخدام هذه المادة ضدهم، فسبق للدولة العراقية أن قمعت الأكراد باستخدام نفس الحق. ومع ذلك، سرعان ما وجد الأكراد أنفسهم في وضع صعب، واضطروا إلى كبت اعتراضاتهم، ولم يعد الدعم الأمريكي قادر على عزل الأكراد عن المناخ السياسي السائد.[78]

وعلى الصعيد المالي والاقتصادي كان مسعود بارزاني غير راضي عن مواقف الحكومة الاتحادية من الأكراد فأشار الى: "إنهم يواصلون التهرب، بينما نُبدي نحن مرونةً وصبرًا كبيرين أنه من المستحيل على الأكراد التخلي عن السعي لتسوية هذه القضية "لأنها بالنسبة لنا أكثر من مجرد مسألة مبدأ". وانتقد بارزاني عدم تمويل الحكومة المركزية لوحدات البيشمركة لأكثر من خمس سنوات، مؤكدًا على قانونية عقود النفط التي أبرمتها حكومة الإقليم مع الشركات الأجنبية. ورد نوري المالكي بالقول إن تفسيرات بارزاني تُمثل رأيه الشخصي، وإن الحلول ستُتخذ على أساس الدستور: "من يخرج عن الدستور يلجأ إلى مثل هذه المشاكل والاستفزازات". وتتبادل بغداد وأربيل الاتهامات بانتهاك الدستور مما فاقم الأزمة السياسية.[79]ولم تنته التوترات بين الطرفين الى يومنا هذا، فكانت هناك الكثير من نقاط الخلاف بين الطرفين ومنها مسالة كركوك

وتعد مشكلة كركوك احد اهم نقاط الخلاف بين الطرفين ،لا تقع كركوك تحت إدارة حكومة إقليم كردستان، لكن القيادة الكردية تبذل كل ما في وسعها لضمها الى الاقليم ،وطبعاً لاترضى الحكومة الاتحادية بذلك ،في البداية عملت حكومة المالكي وبقية السياسيين على إحباط جهود الأكراد و استخدم الأكراد استراتيجية كسب كركوك من خلال التفاوض على المادة 140 في الدستور والتي تدعو إلى فترة "تطبيع"، يتبعها إحصاء سكاني واستفتاء بين سكان المحافظة لتقرير ما إذا كان ينبغي أن تصبح جزءًا من حكومة إقليم كردستان أو تبقى محافظة منفصلة تحت سيطرة الحكومة المركزية. وعمل الأكراد ببطء على خلق حقائق على الأرض في هذه المحافظة الغنية بالنفط ومتعددة الأعراق. وعملوا على تغيير التركيبة السكانية لكركوك من خلال الإعادة غير الرسمية لأكرادها الذين شردتهم سياسة التعريب التي انتهجت في السابق .كما أنهم يعملون خلف الكواليس لتغيير الحدود الإدارية لكركوك بحيث تشمل القرى ذات الأغلبية الكردية. وسيطر الأكراد على مجلس محافظة كركوك في عام 2005، حيث شغلوا 26 مقعدًا من أصل 41 مقعدًا، وسيطروا على مناصب حكومية محلية مهمة أخرى وهيمنوا على قطاع الأمن. وكان من المقرر إجراء الاستفتاء المخطط له كما هو موضح في الدستور في 2007، ولكن بسبب الظروف غير المواتية لم يتم إجرائه ولا تزال كركوك تعاني مشاكل كثيرة.[80]

لقد زاد تفاقم التوترات بين الطوائف العرقية من صعوبة رسم مسار بديل تصالحي لحل نزاع كركوك، لا سيما بعد تعثر تطبيق المادة 140 الذي افترض اجراء استفتاء فيها، ما اثار الإحباط الداخلي تجاه القيادة الكردية داخل حكومة إقليم كردستان. فقد تلقّى الأكراد الذين يعيشون تحت إدارة حكومة إقليم كردستان خطابا قوميا متواصلا بشأن كركوك على مر السنين، وتلقّوا ضمانات مستمرة بأن كركوك ستصبح جزءًا من حكومة إقليم كردستان،و أصبحت استعادة كركوك مسألة فخر عرقي وتصحيح أخطاء تاريخية، ولكن وبعد أن عجزت القيادة الكردية عن الوفاء بهذه الوعود وغيرها تزايد الاستياء الداخلي من القيادة الكردية. [81]

وكان لاحتلال تنظيم داعش الارهابي لنينوى وصلاح الدين والانبار ان انتقلت القوات الكردية الى السيطرة على كركوك والمناطق المتنازع عليها فكانت فرصة جيدة للأكراد في التمدد اليها بحجة منع وقوعها تحت سيطرة التنظيم بعد انسحاب القوات العراقية، كما تمددوا الى مناطق أخرى ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2015، تقدمت القوات الكردية نحو بلدة سنجار، وهي مركز رئيس في أقصى شمال غرب العراق، وبعد ذلك بوقت قصير، زعمت السيطرة على الإدارة هناك. كانت هذه إشارة واضحة للحكومة الاتحادية على أن دولة كردية تتشكل، ليس فقط داخل حدود الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي لعام 2014، بل أبعد من ذلك بكثير وبذلت الحكومة قصارى جهدها لكبح جماح التوسع الكردي[82] .ومع سيطرة الأكراد على كركوك ومناطق أخرى، أعلن مسعود برزاني ان المادة 140 من الدستور تم تطبيقها بدخول القوات الكردية الى هذه المناطق.[83]

اثناء معارك التحرير من سيطرة داعش الارهابي اتسمت العلاقات بين الحكومة الكردية والحكومة الاتحادية بالشك والتوتر. بعد ذلك تمكنت القوات المتنافسة الموالية لحكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية من التوصل إلى اتفاقات في المناطق المحررة من داعش . على سبيل المثال، بعد تحرير قواتهم للمنطقة، تُركت مدينة جلولا تحت سيطرة قوات بيشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني، ولكن في المقابل، نُقلت مدينة السعدية القريبة إلى سيطرة مقاتلي منظمة بدر. وحررت مدينة ربيعة بالاشتراك بين البشمركة وقبيلة شمر سويا وذلك بعد الاتفاق بين عبد الله عجيل الياور وممثلين من الحزب الديمقراطي [84] .

وهنا أعلن الأكراد عن الرغبة بقيام استفتاء في 2017 وبالفعل حدث الاستفتاء فما كان من الحكومة الاتحادية الا ان ارسلت القوات العراقية فدخلت المناطق التي سيطر عليها الأكراد ما اضطر الاخرين للانسحاب وتم فرض عقوبات على الموانئء البرية والجوية وشاركت دول الجوار الحكومة الاتحادية في موقفهم من الاستفتاء ماوضع الأكراد في وضع صعب ودفعهم بالتالي لتغيير مواقفهم.

ثانيا ـ وضع الاكراد بعد الاستفتاء

كان هناك نوع من العداء بين الأكراد وشركائهم السابقين في بغداد، تصاعد منذ 2007 وصولا الى الاستفتاء، اذ كان هناك خطاب تصادمي حول المناطق المتنازع عليها وايضا حول حقول النفط وتقاسم العوائد، واستغل الأكراد انشغال الحكومة الاتحادية بمشاكل عدة في محاولة تطوير الاقليم بالاعتماد على أنفسهم، في حين كانت في السابق ترسل مسؤولين كبار الى المركز لتولي مهام حكومية اضحت ترسل شخصيات أدني في المستوى لحماية مصالح الاقليم في الحفاظ على الوضع الراهن [85].

تغير الامر بعد الاستفتاء اذ فقد الأكراد السيطرة على المناطق المتنازع عليها ،وتقلصت حصتهم في الموازنة الاتحادية ،ما دفع القيادات الكردية لإعادة مد جسور التواصل مع بغداد ،وحاول الديمقراطي الكردستاني الحصول على المناصب المخصصة للأكراد في بغداد ـ رئيس الجمهورية ونائب رئيس البرلمان وغيرها من المناصب ـ اذ رغب ان يكون موجوداً بقوة في بغداد لبحث مصالح الأكراد سواء في المناطق المتنازع عليها ام حقول النفط وعوائدها ،ورواتب البشمركة وغيرها ،لكن تنافسه مع الاتحاد الوطني اضعف من قوة الأكراد السياسية ،في السابق تمتع الأكراد بدرجة كبيرة من الاستقلالية فضلاً عن حصة جيدة من الميزانية كانت تقدر بـ17 % وكانوا يوقعون عقود للنفط لكن تغير الحال .[86]

في بداية نشأته كان الاقليم يتعامل مع الحكومة الاتحادية بشكل ندي، ولكن بعد الاستفتاء تغير الحال اذ ضعفت كفة الاقليم مقابل بغداد، وكان للمحكمة الاتحادية موقفا ضد تصرفات الاقليم على صعيد الموارد وادارتها، ما يشكل عامل ضغط على حكومة الاقليم ويدفعها للتصرف بشكل مختلف عما سبق [87]وكان للمشاكل المالية دورها في مزيد من الضعف للإقليم

سبق ان حاولت بغداد الضغط على كردستان العراق بتأخير رواتب موظفي حكومة الإقليم لشهر فبراير/شباط 2014، ما دفع رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني إلى وصف التأخير بأنه "إعلان حرب على مواطني إقليم كردستان". ونفى المالكي التأخير، مؤكدًا أن إنفاق حصته من الأموال التي يتلقاها من الحكومة الاتحادية هو مسؤولية حكومة الإقليم. حُلّ الامر بعد وساطة الحكومة الأميركية في 21 مارس/آذار 2014 باتفاقية تسمح بتصدير 100 ألف برميل نفط يوميا، على أن تُودع الإيرادات لدى الحكومة الاتحادية. وقد تكون هذه الاتفاقية المؤقتة قد حلّت المشكلة، لكنها ستُمهّد الطريق للأحزاب السياسية المعنية للظهور بمظهر القوى المتشددة قبل الانتخابات.[88]ثم سعى الأكراد للانفصال عن بغداد مستغلين انشغال الاخيرة بمحاربة تنظيم داعش الارهابي فتم الاعداد لاستفتاء على الانفصال وبدء الخطوات الفعلية لذلك، واستولوا على مناطق كانت خاضعة للحكومة الاتحادية [89]

يزعم السياسيون الكرد أن سياسات بغداد تجاههم هي التي أججت الرغبات في إجراء استفتاء الاستقلال منذ البداية. يقول سعدي بيرة: "كان الاستفتاء رد فعل على سوء معاملة بغداد للأكراد". والأهم من ذلك، "لم يكن القصد منه تغيير الوضع الراهن، أو إعادة رسم الحدود، أو فرض واقع على الأرض"، بل كان "إجراء لسؤال الناس عما يريدونه لمستقبلهم"، كما أضاف بيرة، ومع ذلك، يعترض الساسة في بغداد على هذه الرواية، زاعمين أن الأكراد يعملون بنشاط على مشروع استقلالهم منذ عام 2005. "[90]

عارضت الحكومة العراقية برئاسة حيدر العبادي بشدة قرار الاستفتاء، مشيرةً إلى عدم دستوريته وإمكانية إضعافه للدولة العراقية، كما عارضته المرجعية الدينية العليا، ونتيجةً لذلك فرضت بغداد مجموعة من الإجراءات العقابية على حكومة إقليم كردستان، مثل إغلاق مطارات الإقليم أمام الرحلات الدولية، واستعادة السيطرة على الأراضي المتنازع عليها، بما فيها كركوك الغنية بالنفط.[91]

بعد الاستفتاء على الاستقلال، ورد فعل الحكومة العراقية فضلاً عن دول الجوار عليه، اضطر الأكراد لتغيير حساباتهم ومن ثم علاقاتهم مع الحكومة الاتحادية، فقد اعتقد الأكراد انهم بمد سيطرتهم على بعض المناطق المتنازع عليها ومنها كركوك الغنية بالنفط ان بامكانهم المضي في توجههم الانفصالي، لكن الامور لم تجر كما كانوا يتوقعون [92]وبذل جهد غير مسبوق من حكومة إقليم كردستان لإعادة التواصل مع بغداد. وسعت حكومة الإقليم إلى تهيئة الظروف المواتية لبدء حوار حقيقي مع بغداد من خلال إصدار بيانات توافقية وإرسال وفود فنية وبرلمانية إلى العاصمة. علاوة على ذلك، انطلقت مشاورات داخلية بين جميع الأحزاب السياسية الكردية بهدف توحيد الكلمة وتجنب المفاوضات الحزبية أو الأحادية.[93] يعود تدهور العلاقات لـ"تقصير السياسيين من كلا الجانبين في أداء واجباتهم على أكمل وجه، وعلينا أن نتعلم من الأخطاء ونفتح صفحة جديدة، خشية أن نواجه المزيد من المشاكل في المستقبل"، هذا ما قاله هادي علي، رئيس المكتب السياسي للاتحاد الإسلامي الكردستاني. وأضاف هادي: "العراق في أضعف حالاته بسبب مشاكل الحكم الداخلي التي هددت سلامة أراضيه ووحدة شعبه". كما جعلت هذه النقاط الضعيفة الدولة عرضة للتدخلات الخارجية. كما أكد السيد محمود رضا، النائب عن حركة غوران، أن العديد من الأكراد يفضلون عراقًا ديمقراطيًا يحترم القانون على كردستان غير ديمقراطية.[94]

بعد ذلك دعمت الولايات المتحدة وإيران تطبيعا سريعا للعلاقات بين بغداد وأربيل لحل القضايا الاقتصادية الملحة. وتحقق ذلك قبل الانتخابات الوطنية العراقية عام 2018، حيث ضغط كلا الجانبين على الأحزاب الكردية. وهناك من يرى ان رئيس الوزراء العبادي كان مهتما بالتوصل إلى اتفاق أولي وترك حوافز للقيادة الكردية لدعم ترشيحه لإتمام الاتفاق في مرحلة ما بعد الانتخابات. ومع ذلك، بحلول آذار/مارس 2018، أي بعد أقل من ستة أشهر من المواجهة في كركوك، تم التوصل إلى اتفاقات بشأن رفع حظر الطيران ودفع رواتب موظفي حكومة إقليم كردستان. وقد أثمر التقارب السياسي نتائج، وبدأت سياسة جديدة تجاه بغداد تتعزز.[95]

وعادت انتخابات 2018 لتظهر الخلاف بين الحزبين الكرديين الرئيسيين حول مرشحهم لرئاسة العراق، ونجح الاتحاد الوطني في ايصال برهم صالح للرئاسة، في نفس الوقت كان الحزب الديمقراطي قد حصل على الافضلية في كردستان لكنه عارض وصول برهم صالح واستمرت العلاقة متوترة بين الطرفين [96]

هذا التنافس بين الحزبين منعهما من ان يكونا كفة مرجحة في تشكيل الحكومة في بغداد في 2018 وبذا يمكن لهما ان يحققا مصالح الاقليم ،فقد فضل كل منهما ان يعقد اتفاقات منفصلة عن الاخر مع اطراف قوية في العاصمة ،اذ كان لهما 46 مقعد ،25(للديمقراطي و21 للكردستاني)لترجيح كفة هذا الطرف او ذاك ــو فقد الأكراد دور صانع الحكومة الذي مارساه في السابق ــ والاتفاقات التي تحدث في الخفاء تعتمد على العلاقات الشخصية بدلا من مأسسة العلاقات مع الحكومة الاتحادية وما يبنى على العلاقات الشخصية لا يمكن ضمان استمراره ،كما انه يعمق الانقسام بين الأكراد ويضعف موقفهم امام الحكومة الاتحادية[97]

لم يعد الاجماع الكردي موجودا، سواء حول مرشح الرئاسة او حتى رئاسة الوزراء ـ واختلافهم حول المرشحين إثر في المجتمع الكردي الذي زاد استقطابا ـ وأضحى اختيار مرشح الرئاسة يخضع لضغوط الجهات الأخرى في بغداد [98]

وفقد الحزبان الرئيسان ثقة مواطنيهم الكرد رغم ان كل منهما يتمتع بنفوذ في الاقليم ولديهم قوات خاصة بهم من اسايش وبشمركة وكذلك شبكات محسوبية كل في مناطق سيطرته الا ان كثير من الأكراد اخذوا ينظرون اليهم على انهم غير كفوئين ،وفي استطلاع للباروميتر العربي سنة 2022 ،كان هناك 63 % من المستطلعين الذين لايثقون على الاطلاق بحكومة الاقليم ما يعني تراجع ثقة مواطنيهم .بمرور الايام ترسخت سلطة عائلة

البرزاني في حكم كردستان ،لكن تضاءل النفوذ الكردي على صعيد العراق ،فنتيجة الخلاف الكردي البيني تاثرت نسبة مقاعد الأكراد في البرلمان وتوزعت بين الديمقراطي والاتحاد و غوران واصبح الاتفاق الاستراتيجي الذي عقد بين الحزبين الرئيسين في 2006 "ميت عملياً"، قد تكون للاتحاد قوة سياسية في كركوك وان له حصة في الموازنة ،لكن الحزب الديمقراطي اخذ يتعامل معه ليس على اساس الشراكة و انما اخذ يعده عبءا،ولم يعد اتفاق تقاسم السلطة كما كان في السابق اذ يضطر الديمقراطي لتحمل الاتحاد و لكنه يبقي لنفسه السيطرة على حصة الاسد في الاقليم سواء في السلطة ام الموارد او النفوذ .[99]

كان لدى أكراد العراق ما يقدمونه للأحزاب السياسية المتنافسة على السلطة في بغداد. مع انطلاق حملة الانتخابات الوطنية لعام ٢٠١٨، سعت الأحزاب المهيمنة في العراق إلى كسب الدعم الكردي لكتلها البرلمانية. على سبيل المثال، ناقشت كتلة النصر، التي يتزعمها رئيس الوزراء العبادي، الدعم الكردي المحتمل، ومارست الولايات المتحدة ضغوطًا لذلك. وكان لدى الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني دوافع لمواءمة مصالحهما مع كتلة الفتح، لأن ذلك سيمكّنهما من التوصل إلى اتفاق سريع بشأن الانسحاب الجزئي لقوات الحشد الشعبي من أجزاء من المناطق المتنازع عليها في نينوى.[100]

وجد الأكراد العراقيون أنفسهم يسعون إلى تسوية سياسية مع القادة السياسيين في العراق من خلال تقاسم النفوذ والمناصب والمصالح المالية. يشبه هذا النمط تصرفات الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في كل انتخابات منذ الغزو الأمريكي عام.2003، وساعد تشكيل تحالفات تكتيكية في بغداد على تحقيق بعض الأولويات الكردية في عام 2018، باستثناء تسوية كركوك والأراضي المتنازع عليها. ومع ذلك، فإن مثل هذه الصفقات تُسفر عن نتائج قصيرة الأجل، وهي في حد ذاتها خطوة غير كافية نحو بناء سياسة مستدامة. قد يؤدي أي تغيير مفاجئ في السياسة الداخلية أو تصعيد بين الولايات المتحدة وإيران إلى تقويض الاتفاقات الهشة بين الأحزاب الكردية والشيعية، وخسارة المكاسب السياسية لحكومة إقليم كردستان.[101]

خلال عملية تشكيل الحكومة، سعى الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، رغم تنافسهما في كردستان العراق وانسحابهما من كتلة برلمانية موحدة في بغداد، إلى تحقيق مصالحهما معًا في مفاوضات مع أكبر الكتل البرلمانية العراقية، الفتح وسائرون. واستنادًا إلى صفقات سرية، حصلت قيادة حكومة إقليم كردستان على منصب وزير المالية في الحكومة الجديدة، وتداولت بحذر الدعم السياسي مقابل مطالب محددة بتخصيص مخصصات من الميزانية الاتحادية لعام 2019 لدعم مالية حكومة إقليم كردستان وزيادة المدفوعات لدعم البيشمركة ورواتب القطاع العام. بعد الحصول على هذه التنازلات، رحّب المسؤولون الأكراد بترشيح عادل عبد المهدي رئيسًا للوزراء، معتبرين إياه واعدًا لعلاقات أربيل وبغداد المستقبلية، نظرًا لعلاقاته الجيدة مع القيادة الكردية.[102]

لقد صمد التحالف التكتيكي للأكراد مع الكتل الرئيسة التي تُشكل حكومة عادل عبد المهدي، ولكنه تعرَّض لخطر الانهيار مع استقالة المهدي عقب اندلاع الاحتجاجات الجماهيرية في أكتوبر/تشرين الأول 2019. ومع اندلاع الاحتجاجات، شدد الكرد على أن عدم الاستقرار في بغداد سيكون له عواقب سلبية على إقليم كردستان، وأن الوضع يُمثل تحديًا لكل من حكومة إقليم كردستان والحكومة الفيدرالية العراقية. نتيجةً لذلك، كرَّرقادة حكومة إقليم كردستان التزامهم بحكومة المهدي، لكنهم سعوا إلى تهدئة المتظاهرين من خلال الإشارة إلى دعمهم للتغييرات السياسية التي يطالبون بها. وأكدت قيادة حكومة إقليم كردستان أن المهدي يستحق مزيدًا من الوقت لمعالجة مطالب المتظاهرين. ومع ذلك، شجعت استقالة عبد المهدي بعض الأحزاب السياسية، التي كانت في السابق في تحالف ملائم مع الأكراد، على استغلال التهديدات بتغيير أحكام الدستور المتعلقة بالأراضي المتنازع عليها وتحويلات الميزانية للضغط على حكومة إقليم كردستان لدعم مرشحها المفضل.[103]

واثناء ذروة التصعيد الأمريكي الإيراني بشأن الهجمات الصاروخية ومقتل قاسم سليماني قائد فيلق القدس، سعت حكومة إقليم كردستان إلى البقاء على الحياد، نظرًا لعلاقاتها القوية مع واشنطن وطهران وعندما دعت الكتل السياسية البرلمان للتصويت على مشروع قانون يدعو إلى انسحاب القوات الأمريكية من العراق، قاطع المشرعون الأكراد في بغداد الجلسة بحجة أنها تفتقر إلى المشاورات اللازمة، وأن داعش لا يزال يشكل تهديدًا أمنيًا للعراق وإقليم كردستان، وأكد كبار مسؤولي حكومة إقليم كردستان أن أولويتهم في الأزمة هي سلامة شعب إقليم كردستان، وأن جميع الأحزاب الكردية تقف متحدة في دعم خفض التصعيد، وتبذل جهودًا لتجنب التورط في حالة عدم الاستقرار. سمح هذا النهج لحكومة إقليم كردستان بموازنة العلاقات مع مختلف الاطراف. وصف بارزاني هذا النهج باعتباره "مسار العقل والحكمة" وهو ما لن يسمح للأكراد بالتورط في أي حرب بالوكالة. قد لا يكون

الحفاظ على الحياد التام ممكناً فيها، خاصة وأن الأكراد يقيسون أي حزب سياسي محتمل يقدم لهم أفضل الخيارات للمصالح الكردية أثناء المفاوضات.[104]

ثالثا– إثر المصالح الكردية والمصالح الشخصية في دور الاكراد السياسي

أتاحت التحالفات التكتيكية في بغداد لقيادة حكومة إقليم كردستان تركيز اهتمامها السياسي ومواردها على الشؤون الداخلية، بعد سنوات مضطربة من الحرب والأزمات الاقتصادية والإنسانية والنكسات السياسية. إلا أن الجانب السلبي لهذا النهج يتمثل في غياب المشاركة الاستراتيجية طويلة الأمد، نتيجةً لمناورات القادة للحفاظ على نفوذهم ومواقعهم في حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية. وصرح نائب في الاتحاد الوطني الكردستاني قائلاً: "في جوارنا في الشرق الأوسط، لا يوجد حاليًا أي شيء "طويل الأمد"، علينا أن نتعايش ونتجاوز هذه الفترة المضطربة. إذا تمكنا من ذلك، فسنركز جهودنا تدريجيًا على مشاريع واستراتيجيات أطول أمدًا. أما اليوم، فهذا غير ممكن، ليس لنا فقط، بل للجميع، بالنظر إلى المنطقة بأكملها."[105] واجهت حكومة إقليم كردستان تحديات متكررة في صياغة سياسة شاملة وطويلة الأمد للحوكمة في الإقليم والعلاقات مع بغداد. ووضع أهداف واضحة لسياستها تجاه بغداد تتجاوز تركيزها الرئيسي على حل مشكلة الأراضي المتنازع عليها، واتفاقيات تقاسم الإيرادات، وتشريعات النفط والغاز بدل تطوير استراتيجية تضمن استفادة الإقليم في عملية صنع القرار في الحكومة المركزية على الرغم من دورات عدم الاستقرار المتكررة.[106]وبمرور الايام توقف الأكراد عن المطالبة بالأراضي المتنازع عليها وأصبحوا يهتمون بالموارد المالية

المطلب الرابع– ازمة الموارد المالية

ليست ازمة الرواتب وليدة اليوم فقد بدات منذ 2014 وحتى قبل هذا التاريخ ولكنها اخذت تتصاعد منذ ذلك التاريخ وتتداخل مع مشكلة موارد الاقليم وتصدير النفط، وفي كل مرة تتصاعد وتتدخل ضغوط خارجية وأخرى داخلية لتخفف منها لكنها ما تلبث ان تعود. في أكثر من مرة تم استخدام مسالة الرواتب بالضغط على الأكراد وفي كل مرة يتم التوصل لاتفاق حول الموضوع ثم يتم خرقه، واخرها منذ اذار 2025 تم قطع تمويل الرواتب عن الاقليم لتجاوزه الحصة المقررة له في الموازنة الاتحادية والمحددة بـ 12.67 % منها وقد اعترض الاقليم على قرار المحكمة الاتحادية بتوطين رواتب مواطني الاقليم في المصارف الاتحادية رغم انه ـ اي القرار ـ فسح المجال لتسليم الرواتب الا ان الاقليم اعترض لانه يرى فيه تقليلا من صلاحيات الاقليم الدستورية واضعافا لها [107]

ونتيجة غياب قانون للنفط والغاز اخذ فرض الامر الواقع يسود في ظل تفسير كل طرف للدستور من وجهة نظره ،وهنا نشب الخلاف الذي كلف الطرفين الكثير وحرم البلد من فوائد تعود عليه .عمد الاقليم الى سن قانون خاص به للنفط والغاز في 2007 ،وبدا بتوقيع اتفاقيات مع الشركات الدولية للإنتاج المشترك ورفضت الحكومة العراقية هذا التعاقد الذي يجعل الشركات الاجنبية شريكة في ملكية الحقول .ووقع الاقليم مع تركيا لتصدير النفط عبر خط الانابيب العراقي الى جيهان وبدات بالتصدير بالفعل في 2014 [108] ، ،ولم ترض الحكومة الاتحادية عن هذا التصرف وزاد الخلاف مع بدء تدفق النفط عبر خط انابيب من الاقليم مرتبط بخط انابيب العراق وتركيا ليصل الى ميناء جيهان ،ولجات الحكومة الاتحادية الى رفع دعوى قضائية ضد تركيا بسبب سماحها لتدفق النفط دون موافقتها وتأخرت الدعوى لأسباب عدة ليتم الحكم في 2023 لصالح العراق ،وخفضت الحكومة الاتحادية حصة الاقليم من الميزانية بسبب تصديرها للنفط ما اثر اقتصاديا على الاقليم .واصدرت الحكومة الاتحادية في كانون الثاني 2023 حكما بعدم قانونية تحويلات الاموال الى الاقليم الذي كان يبيع نفطه بأسعار تقل عن سعر السوق بقرابة 15 الى 18 دولار في 2022، في المقابل قررت الحكومة الاتحادية وضع اي شركة تعمل في الاقليم على القائمة السوداء، وأدت تنازلات الاقليم للشركات وللتجار الى اثقال كاهل الاقليم ماليا بديون هائلة حتى انه في 2022 ذهبت 60% من العوائد النفطية لتسديد ديون الاقليم،[109].

هناك خلافات بين الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني حول ادارة قطاع الطاقة في الاقليم، فمع وفاة جلال طالباني زادت الخلافات بينهما وقد قاطع الاتحاد الوطني اجتماعات حكومة الاقليم في تشرين الاول 2022 ،في المقابل تتعامل الحكومة الاتحادية بشكل منفصل مع الحزبين بدلا من حكومة الاقليم الموحدة وهو ما تفضله [110].عزز الحكم البات والملزم للمحكمة الاتحادية العراقية في 25 كانون الثاني 2023 ، بإلغاء قرارات الحكومة

العراقية بتحويل الاموال للإقليم ومعه حكم محكمة التحكيم الدولية حول تصدير نفط الاقليم عبر تركيا ، موقف الحكومة الاتحادية امام الاقليم في مجال السيطرة على قطاع الطاقة [111]وزاد من الضغط عليه.

وللمفارقة فان الاقليم يعاني من اختلاف اراء احزابه حول الموضوع وبالذات الدمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني ،فالأخير يوافق على قرار المحكمة الاتحادية وقد وجه رئيس الحزب بافل الطالباني بالامتثال للقرار ،فيما رفض الاول ،في كل الاحوال لم يتم التوطين وهو ما اكده كتاب وزارة المالية الاتحادية ذي العدد 14502 والمؤرخ في 2025/5/28 . ويضاف الى مسالة عدم التوطين ،ان الاقليم كان يماطل في مسالة تسليم الموارد النفطية وغير النفطية للحكومة الاتحادية وفق كتابي ديوان الرقابة المالية ذي الاعداد 1/1م9239 في 2025/4/9 و 13459/15/1 والمؤرخ في 2025/5/25 اللذين يشيران الى ان الاقليم لم يقم بتسليم هذه الايرادات للخزينة العامة .التمويل كان يفترض ضمن الموازنة الثلاثية لكن امتناع الاقليم عن التسليم ادى الى تجاوز الاقليم لحصته وبالتالي توقفه. لم يقم الاقليم بتسويق النفط الخام المنتج فيه الى مخازن شركة تسويق النفط سومو وفق قانون الموازنة .وجهة نظر الحكومة الاتحادية ان الاقليم تعامل بشكل غير شفاف فيما يتعلق بالكميات المنتجة والمصدرة من الاقليم والتعاقد مع الشركات النفطية دون الرجوع للحكومة الاتحادية ،ولم يهتم الاقليم واستمر ببيع النفط ما يعني خسائر مالية للبلد وتعريض سمعته والتزاماته الدولية فيما يتعلق بالنفط للضرر وبالذات فيما يتعلق بتخفيض حصته من حقول البلد التزاما بحصة العراق في اوبك .[112]

وطبعاً استخدم الاقليم اسلوب الضغط المعتاد بالإشارة الى قرب الانتخابات البرلمانية وامكانية الانسحاب منها، وهو امر يضر بالعملية السياسية في ظل مقاطعة التيار الصدري للانتخابات. وحاول محمود المشهداني رئيس مجلس النواب ايجاد حل للمشكلة والتقى مع نجيرفان برزاني رئيس حكومة الاقليم ،ولاينبغي نسيان الضغط الامريكي على الحكومة العراقية عن طريق وزير الخارجية ماركو روبيو الذي اتصل برئيس الوزراء وابلغه بضرورة دفع الرواتب واستئناف تصدير نفط الاقليم . وتم نوع من الحلحلة بان يبدا الاقليم بتسليم النفط بما لا يقل عن 230 ألف برميل وتلتزم الحكومة الاتحادية بتقديم 16 دولار عن كل برميل ،وايضا تشكيل فريق عمل من الطرفين لتصنيف الايرادات غير النفطية وتدقيقها وتحديد حصة الاقليم منها وكيفية معالجته بناء على قانون الموازنة الاتحادية وان تباشر وزارة المالية بصرف رواتب موظفي الاقليم لشهر ايار كبداية لتطبيق الاتفاق .وبالفعل تم تمويل الرواتب واعلنت حكومة الاقليم ايداع المبالغ المتحصلة من الايرادات غير النفطية في حساب وزارة المالية الاتحادية [113]

ويفترض ان المشاركة مع بغداد تقتضي الاخـتراط في قضايا سياسية أوسع نطاقًا على الصعيد الاتحادي لا ان تنشغل بأمور الاقليم فحسب. ولا ينبغي أن يقتصر اخـتراطها النشط في المؤسسات الاتحادية على المناصب الوزارية، بل يشمل أيضًا المستويات المتوسطة والعليا. لقد فشل المنطق الحمائي لحكومة إقليم كردستان في رؤية المصالح الكردية خارج حدودها الديموغرافية المباشرة، معتمدة على الدعم الغربي. ويتطلب ان تعمل حكومة إقليم كردستان على توسيع وبلورة رؤية جديدة لدورها في بغداد وعلى مستوى الإقليم. وان ينتشر الأكراد في المناصب المهمة افقيا على صعيد المؤسسات الحكومية والعامة في الحكومة الاتحادية. ويمتلك الأكراد إلى جانب أعضاء البرلمان، الموظفون المدنيون والدبلوماسيون الأكراد المتبقون في بغداد، الذين بدأوا حياتهم المهنية في الفترة 2005–2006 بالعمل في وزارات عراقية مختلفة والذين طوروا كفاءات ذات صلة بالمشاركة في العمليات الحكومية والبرلمانية في بغداد. وقد صرح مسؤول كردي كبير في وزارة عراقية: "في بغداد، مع ذلك، فإن ديناميكيات المؤسسات الحكومية ليست كما كانت في السنوات الاولى 2004–2008 عندما تم إنشاء النظام السياسي العراقي الجديد. ..."في فبراير 2020، كانت حكومة إقليم كردستان لا تزال تسعى بجد إلى إجراء مفاوضات مع رئيس الوزراء حول الميزانية والأمن وتعيين وزراء جدد.[114].وتعد مشكلة الموارد هي الاساس في المشاكل بين الطرفين حاليا ووتراجعت مشاكل المناطق المتنازع عليها، وفي تواجدهم على صعيد البرلمان استخدموا قوتهم التصويتية للحصول على العوائد على اختلاف انواعها فكانت الاتفاقات تتم بين الاحزاب من أجل تبادل التصويت مثل الاتفاق الثلاثي على التصويت لقوانين الاحوال الشخصية للشيعة وتعديل قانون العفو للسنة واعادة العقارات الى اصحابها في كركوك في 2025 [115]وهو ما يعد نصرا للأكراد لكنه غير كافي.

أضاعت الأحزاب الكردية استغلال النفوذ الذي يتوفر لها في كل انتخابات برلمانية بسبب الحاجة لأصواتها في عمليات تشكيل الحكومات المتعاقبة. وأهدرت هذا النفوذ الذي يتحقق لها في الصراع على السلطة والوظائف الحكومية العليا. وعلى الرغم من تشكيكها في دستورية المحكمة العُليا الاتحادية العراقية ونزاهتها، صوتت أحزاب إقليم كردستان العراق لصالح تأسيسها وأصبح لها مُمثّلون فيها [116]اي انها متواجدة على صعيد المؤسسات الحاكمة جميعها ويفترض ان يكون لها دور سياسي واضح لكن الانشغال بالخلافات الداخلية والصراع على النفوذ والسلطة داخل الاقليم جعل الدور السياسي للأكراد يتراجع.

المطلب الخامس ـ مستقبل الدور السياسي الكردي في العراق:

يمكن الحديث عن مستقبل الدور السياسي للأكراد في مشهدين، الاول مشهد سلبي صراعي والاخر ايجابي تعاوني

اولا ـ مشهد سلبي صراعي

في هذا المشهد لن يلجا الاكراد للتعاون وانما الى استمرار الصراع، وسيكون الصراع أولاً بين الاكراد أنفسهم على المناصب سواء داخل الاقليم نفسه، ام على المناصب في الحكومة الاتحادية وسينعكس صراع الحزبين الرئيسين في الاقليم الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني على تشكيل حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية ما يعني تأخير تشكيلها او تعطيلها في كل مرة بعد الانتخابات. وثانيا سيكون هناك صراع بين الاحزاب الكردية وبقية الاحزاب العراقية وبالذات المهيمنة على صنع القرار في الدولة سواء على الموارد والعوائد وحتى المناصب ،،وتظل للمسالة المالية دور كمصدر للخلاف بين الحكومة الاتحادية والاكراد حول حصة الاقليم في الموارد و العوائد و التي تعود للظهور في كل مرة وبشدة قبل اية انتخابات اذ يضغط الاكراد بشدة للحصول على الاموال و الموارد مقابل تقديم تنازلات للمشاركة مع هذه الجهة او تلك في التصويت على توزيع المناصب وتشكيل الحكومة الاتحادية .ولاننسى الرغبة الكردية بالانفصال ،فلن يتوانى الاكراد ،اذا ما كانت الظروف الاقليمية والدولية مناسبة و الحكومة الاتحادية ضعيفة وتعاني من مشاكل، من العودة للتهديد بالانفصال عن العراق وتشكيل دولة خاصة بهم . اي ان الصراع وعدم الاستقرار سمة هذا المشهد ولن يوجد حل ما دامت المصالح الحزبية الضيقة تكون هي الدافع وراء تصرف الاطراف الكردية وليس المصلحة العامة سواء للأكراد او البلد نفسه.

ثانيا ـ مشهد ايجابي تعاوني

في هذا المشهد يُفترض لجوء الاكراد للتعاون سواء فيما بينهم ام مع الحكومة الاتحادية ،اي سيكون هناك تعاون فيما بين الاحزاب الكردية داخل الاقليم وبالذات بين الحزبين الرئيسين الديمقراطي والاتحاد سواء حول تشكيل الحكومة وتوزيع المناصب بعد كل انتخابات على صعيد الاقليم ،وايضا هناك تعاون بين الاحزاب الكردية مع بقية الاحزاب العراقية حول تشكيل الحكومة الاتحادية وتوزيع المناصب وايضا حول حصة الاقليم من الموارد و العوائد حيث يتم الاتفاق على حصة واضحة للإقليم ويتم الالتزام بها من جميع الاطراف و تسير الامور السياسية للإقليم بصورة طبيعية ولأتصل الى حد تعطيل تشكيل الحكومة ،وهو سيناريو صعب التحقيق نظرا لتمسك الاحزاب الكردية الرئيسة بمواقفها سواء من حصتها على صعيد الاقليم او على صعيد الحكومة الاتحادية وايضا قوة المشاعر القومية الكردية الراغبة بتشكيل دولة خاصة بها ـ مع ادراكها لصعوبة تحقيق هذا الامر ـ وفي نفس الوقت تمسك بقية القوى العراقية بمصالحها والنظر بعين الشك للمطامع والمطامح الكردية .

الخاتمة:

يمكن توضيح اهم الاستنتاجات كما يلي:

1. برز الدور الكردي السياسي في العراق بعد 2003 بشكل كبير، فكان دور الاكراد واضحا منذ البداية في تأسيس النظام السياسي بشكله الجديد ـ الاتحادي ـ وتواجدوا على صعيد مجلس الحكم والحكومة الانتقالية وجميع الحكومات الى يوم كتابة البحث وحصلوا على وزارات سيادية مثل الخارجية والمالية فضلا عن حصتهم في رئاسة الجمهورية وفق نظام المحاصصة الذي سار عليه الحكم من 2003 صعودا.
2. تراجعت قوة الدور الكردي بمرور الايام، وفي الحقيقة تناسب هذا الدور بشكل عكسي مع قوة الحكومة الاتحادية، كما انه تراجع بشكل كبير بسبب الخلافات المستمرة بين الاحزاب الكردية نفسها.
3. تنافست الاحزاب الكردية بقوة فيما بينها على صعيد السلطة والموارد في الاقليم وزادت حدة هذه الصراعات بعد وفاة جلال طالباني الرئيس السابق لحزب الاتحاد الوطني الى حد ان وصل الاقليم لمرحلة الجمود السياسي وتوقف عمل البرلمان الامر الذي جعل الحكومة الاتحادية تتخذ من الخلافات الكردية البينية فرصة لان تضعف الدور الكردي على الصعيد الاتحادي.

4. كان للمطامع الكردية نفسها سواء في مجال الموارد النفطية ام كركوك والمناطق المتنازع عليها ان دفعت الحكومة الاتحادية للتخوف من الطموحات الكردية وهو ما تحقق بإعلان الاكراد استفتاء للانفصال عن العراق لكنهم ما لبثوا ان تراجعوا بعد ان واجهوا موقفا قويا من الحكومة الاتحادية مازاد من ضعف موقف الاكراد ودورهم السياسي
5. واستمر ضعف الدور الكردي حتى وصل الاكراد الى انهم تراجعوا عن بعض مطالبهم السابقة واهتموا اكثر بمسالة رواتب الموظفين ومشكلة تصدير نفط كردستان والتي لاتزال كل مرة تطفو على السطح ثم ما تلبث ان تعود وتزداد حدتها مع قرب كل انتخابات اتحادية وهذا كله يعني مزيد من الضعف للدور السياسي الكردي.

---

[1] ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث،ترجمة راج آل محمد،، دار الفارابي، بيروت، 2004، ص 38، ص42

[2] النتائج النهائية للتعداد العام: عدد سكان العراق 46مليونا و118 ألف نسمة، موقع pukmedia، https://www.pukmedia.com/AR/Details/182953

[3]وكالة الانباء العراقية، التخطيط تعلن النتائج الاساسية للتعداد السكاني في العراق،24 /2025/2، https://ina.iq/ar/local/228692--46-118-.html

[4] ديفيد مكدول ،مصدر سبق ذكره ،ص 38

[5] Phebe Marr , Who Are Iraq's New Leaders? What Do They Want?, special report no.160, United States Institute of Peace, March 2006, Washington, P.14

[6] Phebe Marr ,op,cit,, P.15

[7] زينب زعيتر، العملية السياسية في العراق 2003 – 2014)(رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، 2018 ،ص 42

[8] دينا هاتف مكي، الدور السياسي للمسيحيين في العراق،مجلة حمورابي للدراسات ،ع 38 ،السنة التاسعة ،صيف 2021،ص 26

[9] Phebe Marr , Who Are Iraq's New Leaders? What Do They want,op,cit,P.14

[10] Phebe Marr, Iraq's Reconstruction: Where is it Going?, Testimony,Senate Foreign Relations Committee, Wednesday, September 24, 2003,P.5

[11] Yasir Kuoti and Khogir Wirya , Post-Crises Prospects for Reconciliation in Iraq:: A Kurdish-Shi'ites Debate in Najaf, Middle East Research Institute,policy brief , 19March, 2018. Vol. 4, No.18,p.2, http://www.jstor.com/stable/resrep17615

[12] Yasir Kuoti and Khogir Wirya , op,cit,pp.1,2

[1313] هشام عز الدين صادق ، تميم عماد صادق ، مشاركة الكرد في ادارة الدولة العراقية بعد العام 2003 ، مجلة حمورابي للدراسات ،ع 52 ،السنة الثالثة عشر ،2024 ، ص131

*للاطلاع على اسماء اعضاء مجلس الحكم انظر : فرزدق علي التميمي ، التنمية السياسية وازماتها في العراق بعد 2003 ،مركز الرافدين للحوار ،بيروت، 2021 ، ص 124

[14] زينب زعيتر، مصدر سبق ذكره ، ص ص 39 ،40، 41

[15] انور سعيد الحيدري ،الأحزاب السياسية العراقية والمشاركة في الانتخابات :الظروف. . المواقف. . الدوافع،السبت، 01 كانون2/يناير 2005،مجلة اراء حول الخليج ،مركز الخليج للابحاث ،https://araa.sa/index.php?view=article&id=2181:2014-07-20-10-19-21&Itemid=172&option=com_content

[16] فرزدق علي التميمي ، مصدر سبق ذكره ،ص129

[17]مجموعة الازمات الدولية ، تفكيك العراق :عملية دستورية تتعثر،ايجاز سياسي، ايجاز حول الشرق الاوسط رقم 19 ،عمان/بروكسل ،26 ايلول سبتمبر 2006 ، ص4

[18] Yasir Kuoti and Khogir Wirya , op,cit, P.2

* م1 "جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة ..." دستور جمهورية العراق 2005

[19] معهد بحوث الشرق الاوسط (ميري)،العلاقات بين اربيل وبغداد :بعد عشرون عاما من تغيير النظام في العراق /مارس 2023 ، https://2u.pw/DM2hOX

[20] بلال وهاب ،صعود القوة الكردية وسقوطها في العراق ، تحليل السياسات ، معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى ،ربيع 2023، ص1 ، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/swd-alqwt-alkrdyt-wsqwtha-fy-alraq

[21] Phebe Marr , Who Are Iraq's New Leaders? What Do They Want?, op,cit, P.10

[22] LYDIA KHALIL, Nobody's Client: The Reawakening of Iraqi Sovereignty, Lowy Institute for International Policy (2009),p.13 https://www.jstor.org/stable/resrep10180

[23]فرزدق علي التميمي ، مصدر سبق ذكره ، ص133

[24] كيف تشكلت الحكومات العراقية منذ 2006-2024 ؟،صحافة البيانات-شبكة الساعة،تاريخ التحميل :السبت 9 اغسطس 2025

[25]هشام عز الدين صادق ، تميم عماد صادق ،مصدر سبق ذكره ، ص137 وكذلك انظر :

Phebe Marr , Who Are Iraq's New Leaders? What Do They Want?, op,cit,P.12

[26] كيف تشكلت الحكومات العراقية منذ 2006-2024 ؟،مصدر سبق ذكره

[27] Awat Asadi, The Territorial Conflict Between The Central Iraqi Government And The Kurdistan Regional Government In Elections And Transitions In The Islamic World Konrad Adenauer Stiftung (2013),pp.70,71 http://www.jstor.com/stable/resrep10105.6

[28] Awat Asadi, op,cit, P.71

[29]فرزدق علي التميمي ، مصدر سبق ذكره ،ص134

[30] هشام عز الدين صادق ، تميم عماد صادق، مصدر سبق ذكره ، ص139،وكذلك : كيف تشكلت الحكومات العراقية منذ 2006 ـ 2024 ؟ ،مصدر سبق ذكره

[31] كيف تشكلت الحكومات العراقية منذ 2006-2024 ؟،مصدر سبق ذكره

[32] هشام عز الدين صادق ، مصدر سبق ذكره، ص139،

[33] كيف تشكلت الحكومات العراقية منذ 2006-2024 ؟مصدر سبق ذكره

[34] Ahmed Ali, IRAQ'S 2014 NATIONAL ELECTIONS,Middle East Security Report20 , Institute for the Study of War (2014),p.17 https://www.jstor.org/stable/resrep07901

[35] Ahmed Ali, op,cit,P.18

[36] كيف تشكلت الحكومات العراقية منذ 2006-2024 ؟،مصدر سبق ذكره

[37] هشام عز الدين صادق ،تميم عماد صادق ،مصدر سبق ذكره ،ص141

[38] المصدر نفسه ، ص ص 142،143 وكذلك انظر :كيف تشكلت الحكومات العراقية منذ 2006-2024 ؟ مصدر سبق ذكره

[39] كيف تشكلت الحكومات العراقية منذ 2006-2024 ؟،مصدر سبق ذكره

[40] المصدر نفسه

[41] هشام عز الدين صادق ، تميم عماد صادق ، مصدر سبق ذكره ،ص ص 144 ،145 ،وكذلك كيف تشكلت الحكومات العراقية منذ 2006-2024 ؟،مصدر سبق ذكره

[42] كيف تشكلت الحكومات العراقية منذ 2006-2024 ؟،مصدر سبق ذكره

[43] هشام عز الدين صادق ، تميم عماد صادق ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 146 ،149 ،151 ،152

[44] المصدر نفسه،ص147

[45] المصدر نفسه، ص149

[46] المصدر نفسه ، ص151

[47] Kawa Hassan, Kurdistan's Politicized Society Confronts A Sultanistic System, Carnegie Endowment for International Peace (2015),p.10, http://www.jstor.com/stable/resrep12896

[48] [48] هشام عز الدين صادق ، تميم عماد صادق ، مصدر سبق ذكره ، ص152

[49] كيف تشكلت الحكومات العراقية منذ 2006-2024 ؟ ، مصدر سبق ذكره

[50] هشام عز الدين صادق ، تميم عماد صادق ، مصدر سبق ذكره ،ص153

[51] كارث ستانسفيلد ،تطوّر المنظومة السياسية لإقليم كردستان العراق ، في : بين الدولة واللادولة السياسة والمجتمع في كردستان العراق وفلسطين ،(تحرير)گلستان گُربَي ،زابينه هوفمان ،فرهاد إبراهيم سَيدر ،ترجمة علي الحارس،مركز الرافدين للحوار ، ،بيروت والنجف ،2022 ، ص ص 95 ،96

[52]يريفان سعيد ،في العراق الأكراد هم العدو الاسوأ لانفسهم ،تحليل السياسات ،منتدى فكرة ، ص2

[53] Kawa Hassan, op,cit , P.3

[54] يريفان سعيد ،مصدر سبق ذكره ،،ص2

[55] كارث ستانسفيلد ،مصدر سبق ذكره ، ص96

[56] المصدر نفسه ، ص 95

[57]مجموعة الازمات الدولية ،ما بعد محاولة كردستان العراق التي تم إحباطها لتحقيق الاستقلال،تقرير الشرق الاوسط رقم 199 ،27 اذار /مارس 2019 ص6

[58] Ala'Aldeen DAA. ,State-building in a fragmented Kurdistan Region of Iraq. MERI Policy Brief. vol.3 no.13 , Middle East Research Institute (2016),p.2 http://www.jstor.com/stable/resrep13611,

[59]مجموعة الازمات الدولية ،مصدر سبق ذكره ، ص ص 4 ،5

[60] بلال وهاب ،صعود القوة الكردية وسقوطها في العراق، تحليل السياسات، معهد واشنطن لسيلسسة الشرق الادنى، ربيع 2023، ص4

[61]مجموعة الازمات الدولية ،مصدر سبق ذكره ، ص ص 5 ،6

[62] بلال وهاب ،صعود القوة الكردية وسقوطها في العراق، مصدر سبق ذكره، ص4

[63]مجموعة الازمات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ص 6 ،7

[64] المصدر نفسه، ص ص 7 ،8

[65] المصدر نفسه، ص8

[66] Phebe Marr , Who Are Iraq's New Leaders? What Do They Want?, ,op,cit,P.14

[67] Pishko Shamsi, The Future of the Kurdistan Region after the Defeat of ISIS and the Failure of the 2017 Independence Referendum, Foreign Policy Research Institute, Middle East Program,March2020,pP.4,5

[68] وينثروب رودجرز ،لا بديل فعلي: تعثُّر أحزاب المعارضة في إقليم كردستان العراق،معهد الشرق الاوسط ،16 يوليو 2024،

https://2u.pw/ev3SQc

[69] توزيع الفائزين في انتخابات برلمان اقليم كردستان 2024 عن محافظات السليمانية واربيل ودهوك وحلبجة، نتائج انتخاب برلمان اقليم كردستان العراق 2024، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات،وكذلك النتائج النهائية لانتخابات برلمان اقليم كردستان 2024، كردستان 2024

[70] بلال وهاب ،صعود القوة الكردية وسقوطها في العراق ، تحليل السياسات ، معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى ،ربيع 2023،ص2

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/swd-alqwt-alkrdyt-wsqwtha-fy-alraq ،

[71] Yasir Kuoti and Khogir Wirya , Post-Crises Prospects for Reconciliation in Iraq:: A Kurdish-Shi'ites Debate in Najaf,Middle East Research Institute (2018),policy brief , 19March, 2018. Vol. 4, No.18, p.2 available at :http://www.jstor.com/stable/resrep17615

[72] فرزدق علي التميمي ، مصدر سبق ذكره ،ص ص 202 ،203

[73] عبد الحكيم خسرو جوزل ، تطورات القضية الكردية في العراق مابعد 2003 ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،قطر 2013 ، ص11، وكذلك : فرهاد ابراهيم سيدر ، الكرد العراقيون: الخلفية التاريخية لأمّة لادولتية، ترجمة:)من الألمانية إلى الإنكليزية(: إڤگينيا أندَرس، سارا هايكل، في : بين الدولة

واللادولة السياسة و المجتمع في كردستان العراق وفلسطين ، تحرير :گلستان گُربَي، زابينه هوفمان، فرهاد إبراهيم سَيدر، ترجمة: علي الحارس، الطبعة الاولى، بيروت/النجف الاشرف، مركز الرافدين للحوار،2022، ص59

[74] LYDIA KHALIL, Nobody's Client: The Reawakening of Iraqi Sovereignty, Lowy Institute for International Policy (2009), p.16 ,available at : https://www.jstor.org/stable/resrep10180 ,

[75] Awat Asadi, op,cit, P.73

[76] Ibid , P.15

[77] Ibid, P.15

78 Ibid , Pp.8,9

79 Awat Asadi, The Territorial Conflict Between The Central Iraqi Government And The Kurdistan Regional Government In Elections And Transitions In The Islamic World,Konrad Adenauer Stiftung (2013),p.72,available at http://www.jstor.com/stable/resrep10105.6 ,

80 LYDIA KHALIL, op,cit, pP.13,14

81 Ibid , P.14

82 Stefan Lukas, What future for Northern Iraq?: The Kurdish dilemma and shifting spheres of influence in the region, Federal Academy for Security Policy (2017), Security Policy Working Paper, No. 31/2017, p.1 ,available at http://www.jstor.com/stable/resrep22185,

83 فرزدق علي التميمي ، مصدر سبق ذكره ،ص203

84 Giovanni Parigi, The Land of Two Rivers Through Arab Shi'a Eyes,in : After Mousel Reinventing Iraq, Andrea Plebani (edt), (ISPI), Ledizioni LediPublishing, Italy ,2017, P.66

[85] مجموعة الازمات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 11

[86] مجموعة الازمات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ص 11 ،12

[87] معهد بحوث الشرق الاوسط (ميري)، مصدر سبق ذكره

[88] Ahmed Ali, op,cit,, P.25

[89] فرهاد ابراهيم سيدر، مصدر سبق ذكره، ص60

[90] Yasir Kuoti and Khogir Wirya , op,cit,P.2

[91] Ibid P.2

[92] مجموعة الازمات الدولية ،مصدر سبق ذكره ، ص 11

[93] Pishko Shamsi, op,cit,P.11

[94] Yasir Kuoti and Khogir Wirya , op,cit,p P.2,3

[95] Pishko Shamsi, op,cit,P.11

[96] مجموعة الازمات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص12

[97] مجموعة الازمات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ص 13 ،14

[98] معهد بحوث الشرق الاوسط (ميري)، مصدر سبق ذكره

[99] دنيز ناتالي، هل لايزال الأكراد صانعي ملوك في العراق، صدى، برنامج الشرق الاوسط/مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، مايو 2010، https://carnegieendowment.org/sada/2010/05/are-the-kurds-still-kingmakers-in-iraq?lang=ar

[100] Pishko Shamsi,op,cit,p.11

[101] Ibid ,p.13

[102] Ibid ,p.12

[103] Ibid ,p.13

[104] Ibid ,pP.13,14

[105] Ibid ,P.14

[106] Ibid , Pp.14,15 .

[107] محمد الربيعي ،ازمة توزيع الموارد بين الاقليم والمركز من النفط الى الرواتب ،مركز البيان للدراسات والتخطيط 27 /2025/7 ،

[108] بلال وهاب ،السباق نحو الهاوية :تطورات النزاع النفطي بين الحكومة العراقية واقليم كردستان، مركز الامارات للسياسات ، https://epc.ae/ar/details/featured/als-baq-nho-alhaoih-ttoarat-alnazaa-alnftai-bin-alhkomah-alaraqaiah-wiqlaiam-kardstan

[109]بلال وهاب ،نقطة التحول في النزاع حول الطاقة بين العراق و "حكومة اقليم كردستان " ،تحليل السياسات ،مركز الامارات للسياسات، ص ص 2 ،3

[110] بلال وهاب ،المصدر نفسه ،ص3

[111] بلال وهاب ،السباق نحو الهاوية :تطورات النزاع النفطي بين الحكومة العراقية واقليم كردستان، مركز الامارات للسياسات ، https://epc.ae/ar/details/featured/als-baq-nho-alhaoih-ttoarat-alnazaa-alnftai-bin-alhkomah-alaraqaiah-wiqlaiam-kardstan

[112] محمد الربيعي ،مصدر سبق ذكره ،

[113] المصدر نفسه ،

[114]Pishko Shamsi,op,cit,p.15

[115] موقع مجلس النواب العراقي، مجلس النواب يصوت على قوانين الأحوال الشخصية وإعادة العقارات والعفو العام،21 يناير 2025، https://2u.pw/qz7C7p

[116] بلال وهاب، السباق نحو الهاوية: تطورات النزاع النفطي بين الحكومة العراقية واقليم كردستان، مركز الامارات للسياسات، مصدر سبق ذكره

Sources

1. Abdul Hakim Khosrow Gozel, Developments in the Kurdish Issue in Iraq after 2003, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar 2013.
2. Ahmed Ali, IRAQ'S 2014 NATIONAL ELECTIONS,Middle East Security Report20 , Institute for the Study of War (2014),available at : https://www.jstor.org/stable/resrep07901, accessed on 2/7/2025
3. Ala'Aldeen DAA, State-building in a fragmented Kurdistan Region of Iraq. MERI Policy Brief. vol.3 no.13 , Middle East Research Institute (2016), available at : http://www.jstor.com/stable/resrep13611,
4. Al-Bayatat Press - Al-Sa'a Network,.How were Iraqi governments formed from 2006 to 2024? https://alssaa.com/post/show/30652%D9%83%D9%8A%D9%81%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%B0-2006-2024 , accessed 9 /8/2025
5. Anwar Saeed Al-Haidari, "Iraqi Political Parties and Participation in Elections: Circumstances, Positions, and Motives," Saturday, January 1, 2005, Journal of Opinions on the Gulf , Gulf Research Center,on the web: https://araa.sa/index.php?view=article&id=2181:2014-07-20-10-19-21&Itemid=172&option=com_content, accessed on 14/8/2025.

6. Awat Asadi, The Territorial Conflict Between The Central Iraqi Government And The Kurdistan Regional Government In Elections And Transitions In The Islamic World, Konrad Adenauer Stiftung (2013), available at :http://www.jstor.com/stable/resrep10105.6 accessed on 2/9/2025
7. Billal Wahab, The Turning Point in the Energy Conflict between Iraq and the Kurdistan Regional Government, Policy Analysis, Washington Institute for Near East Studies https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/nqtt-althwl-fy-alnza-hwl-altaqt-byn-alraq-whkwmt-aqlym-krdstan accessed 2/9/2025
8. Bilal Wahab, The Race Towards the Abyss: Developments on the Oil Conflict Between the Iraqi Government and the Kurdistan Region, Emirates Policy Center، https://epc.ae/ar/details/featured/als-baq-nho-alhaoih-ttoarat-alnazaa-alnftai-bin-alhkomah-alaraqaiah-wiqlaiam-kardstan, accessed on 2/9/2025
9. Bilal Wahab, The Rise and Fall of Kurdish Power in Iraq: A Policy Analysis, The Washington Institute for Near East Policy, Spring 2023 https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/swd-alqwt-alkrdyt-wsqwtha-fy-alraq accessed 2/9/2025
10. The Constitution of the Republic of Iraq 2005.
11. David McDowell, A Modern History of the Kurds, translated by Raj Al-Mohammad, Beirut, Dar Al-Farabi, 2004.
12. Denise Natali, Are the Kurds Still Kingmakers in Iraq?, Echo, Middle East Program/Carnegie Endowment for International Peace, May 2010 https://carnegieendowment.org/sada/2010/05/are-the-kurds-still-kingmakers-in-iraq?lang=ar, accessed 2/9/2025
13. Dina Hatif Makki, "The Political Role of Christians in Iraq," Hammurabi Journal of Studies, Issue 38, Year 9, Summer 2021
14. Farazdaq Ali Al-Tamimi, Political Development and its Crises in Iraq after 2003, Al-Rafidain Center for Dialogue, Beirut, 2021
15. Farhad Ibrahim Saydar, The Iraqi Kurds: The Historical Background of a Stateless Nation, translated from German to English by Evgenia Anders and Sara Haeckel, in: Between State and Statelessness: Politics and Society in Iraqi Kurdistan and Palestine, edited by Gulistan Gurbay, Sabine Hoffmann, and Farhad Ibrahim Saydar, translated by Ali Al-Haris, First Edition, Beirut/Najaf, Al-Rafidain Center for Dialogue, 2022
16. Federico Borsari, Institutionalisation of the Peshmerga: tipping the balance of Iraq's stability, Middle East Research Institute , Policy Brief, 16July , 201 9 . Vol. 4 , no.35.
17. Gareth Stansfield, "The Evolution of the Political System of Iraqi Kurdistan," in: Between State and Non-State: Politics and Society in Iraqi Kurdistan and Palestine, (ed.) Gulistan Gurbay, Sabine Hoffmann, Farhad Ibrahim Saydar, translated by Ali Al-Haris, Al-Rafidain Center for Dialogue, Beirut and Najaf, 2022
18. Giovanni Parigi, The Land of Two Rivers Through Arab Shi'a Eyes,in : After Mousel Reinventing Iraq, Andrea Plebani (edt), (ISPI), Ledizioni LediPublishing, Italy ,2017,
19. Hisham Ezz El-Din Sadiq, Tamim Emad Sadiq, Kurdish participation in the administration of the Iraqi state after 2003, Hammurabi Journal of Studies, No. 52, Thirteenth Year, 2024.
20. Independent High Electoral Commission, final results of the 2024 Kurdistan Regional Parliament elections, Kurdistan 2024.

21. International Crisis Group, After Iraqi Kurdistan's Foiled Attempt at Independence, Middle East Report No. 199, 27 March 2019
22. International Crisis Group, Unraveling Iraq: A Constitutional Process Stumbling, Policy Briefing, Middle East Briefing No. 19, Amman/Brussels, 26 September 2006
23. Iraqi News Agency ,Planning Ministry announces key results of Iraq population census, ,24/2/2025, https://ina.iq/ar/local/228692--46-118-.html , accessed on :14/8/2025
24. Iraqi Parliament, Parliament votes on personal status laws, property restitution, and general amnesty, January 21, 2025 https://iq.parliament.iq/blog/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%B5%D9%88%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%89%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84/ accessed 14/8/2025
25. Kawa Hassan, KURDISTAN'S POLITICIZED SOCIETY CONFRONTS A SULTANISTIC SYSTEM, Carnegie Endowment for International Peace (2015), available at : http://www.jstor.com/stable/resrep12896 ,
26. LYDIA KHALIL, Nobody's Client: The Reawakening of Iraqi Sovereignty, Lowy Institute for International Policy (2009), available at : https://www.jstor.org/stable/resrep10180 , accessed on 2/9/2025
27. Mohammed Al-Rubaie, The Crisis of Resource Distribution between the Region and the Central Government: From Oil to Salaries, Al-Bayan Center for Studies and Planning, https://www.bayancenter.org/2025/07/14058/ ,accessed 27 /7/2025
28. Middle East Research Institute (MERI), Erbil-Baghdad Relations: Twenty Years After Regime Change in Iraq / March 2023, ،https://2u.pw/YGNhcK , accessed 25/8/2025
29. Phebe Marr, Iraq's Reconstruction: Where is it Going?, Testimony,Senate Foreign Relations Committee Wednesday, September 24, 2003
30. Phebe Marr, Who Are Iraq's New Leaders? What Do They Want?, special report no.160, United States Institute of Peace, Washington, March 2006
31. Pishko Shamsi, The Future of the Kurdistan Region after the Defeat of ISIS and the Failure of the 2017 Independence Referendum, Foreign Policy Research Institute, Middle East Program, March2020.
32. The Independent High Electoral Commission, distribution of winners in the 2024 Kurdistan Regional Parliament elections for the governorates of Sulaymaniyah, Erbil, Duhok and Halabja, results of the 2024 Kurdistan Region Parliament elections in Iraq.
33. Sajjad Jiyad, Provincial Council Elections in Iraq: Electoral Dynamics and Political Implications, Institute for Regional and International Studies (IRIS), American University of Sulaimani
34. Stefan Lukas, What future for Northern Iraq?: The Kurdish dilemma and shifting spheres of influence in the region, Federal Academy for Security Policy (2017), Security Policy Working Paper, No. 31/2017, available at : http://www.jstor.com/stable/resrep22185 , ,accessed 2/9/2025
35. Winthrop Rodgers, No Real Alternative: The Stumbling Blocks of Opposition Parties in Iraqi Kurdistan, Middle East Institute, July 16, 2024، https://2u.pw/GuBvlO

36. Yasir Kuoti and Khogir Wirya , Post-Crises Prospects for Reconciliation in Iraq:: A Kurdish-Shi'ites Debate in Najaf,Middle East Research Institute (2018),policy brief , 19March, 2018. Vol. 4, No.18, available at : http://www.jstor.com/stable/resrep17615, accessed 5/7/2025
37. Yerevan Said, In Iraq the Kurds are their own worst enemy, Policy Analysis, Fikra Forum https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/fy-alraq-alakrad-hm-aldw-alaswa-lanfshm, accessed 5/9/2025
38. Zainab Zaiter, The Political Process in Iraq 2003-2014, A Thesis for a Postgraduate Diploma in International Relations and Diplomacy, Lebanese University, Faculty of Law, Political and Administrative Sciences, 2018

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No. (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.02136

Peace Technology: Towards Leveraging AI Solution to Build Proactive International Peace

(1)Professor Dr. Azhar Abdullah hasan
(2)Assistant Lectuer .Fatimah MohammedAli Talib

Keywords:
Peacetechnology,internationalpeacebuilding,technology motivations,peacetechnologymechanisms,technology obstacles.

Received:7/1/2026
Accepted:15/4/2026
Available:22/6/2026

Abstract

The world today is witnessing an unprecedented acceleration of modern technological development and Artificial Intelligence (AI), AI has become present in all aspects of life, gradually transforming into one of the active factors in decision-making, future prediction, and risk management.

The objective of this study is to explore new horizons for employing this technology in peace dialogues and contemporary international peacebuilding. Accordingly, this research aims to enrich peacebuilding studies by addressing the use of Artificial Intelligence technologies and the exceptional nature of technological interventions in peace processes, However, doubts remain regarding technology can replace direct interaction in peace processes. Theses concern arise from ethical issues, the potential for misuse, and algorithmic bias.

(1) University of Kirkuk/College of Law and Political Science. (dr.azhar.abdullahh@gmail.com)
https://orcid.org/0009-0006-2490-7557
(2) Unversity of Kirkuk/College of Law and Political Science.(aghafatma79@gmail.com)
https://orcid.org/0009-0006-8302-4332

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

تكنـولـوجيـا الســلام: نحو توظيف حلول الذكاء الاصطناعي في بناء سلام دولي استباقي

[1] أ.د. أزهار عبد الله حسن
[2] م.م. فاطمة محمد علي طالب

الملخص

يشهد العالم اليوم تسارع التطورات التقنية الحديثة والذكاء الاصطناعي بشكل غير مسبوق, بحيث اصبح حاضراً في كل جوانب الحياة, ويتحول تدريجياً الى احد العوامل الفاعلة في صناعة واتخاذ القرار وفي التنبؤ الاستباقي وإدارة المخاطر الامنية؛ مايفتح افاقاً جديدة لتوظيف هذه التكنلوجيا في حوارات السلام وبناء سلام دولي معاصر؛ عليه يسهم هذا البحث في إثراء دراسات بناء السلام عبر التطرق الى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وإستدامة التدخلات التكنلوجية في عمليات السلام؛ بيد ان الشكوك لاتزال قائمة فيما اذا كانت التكنلوجيا قادرة على ان تحل محل التفاعل المباشر في عمليات السلام بسبب التحديات الكبيرة التي ترافق الاهتمام والانتشار المتزايد لتقنية الذكاء الاصطناعي سيما المخاوف الاخلاقية واحتمالية اساءة استخدامه, والتحيز الخوارزمي.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا السلام، بناء السلام الدولي، دوافع التكنولوجيا، اليات تكنولوجيا السلام، معوقات تكنولوجيا.

المقدمة

يمارس الذكاء الاصطناعي دورا فاعلا في تحديد فرصة منع النزاعات وإدارتها ليكون نموذجًا جديدًا في جهود بناء السلام الدولي، من خلال الاستفادة من البيانات الضخمة والتعلم الآلي والتحليلات التنبؤية لتوفير الإنذارات المبكرة وتعزيز استراتيجيات حفظ السلام وتحسين الاستجابات الإنسانية. ومع هذا، فإن توظيفه في تحليل وإدارة النزاعات لا يخلو من التحديات؛ لا سيما ان فعالية الأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي تعتمد بشكل كبير على جودة البيانات والاعتبارات الأخلاقية وأطر الحوكمة التي تنظم نشرها. ومن هنا يقدم الذكاء الاصطناعي إمكانية جديدة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية بموضوعية، والتي يمكن أن يستفاد منها في الحرب وبناء السلام على حد سواء، مع اهمية الحفاظ على الذاتية الإنسانية، التي تُعد جوهرية لممارسة القوة بمسؤولية. فالذكاء الاصطناعي يقدم ايجابيات وسلبيات للإنسانية، من منطلق كونه وسيلة لخوض الحروب وإنهائها في الوقت ذاته. ومن هنا فان اهمية البحث تتمثل في الجمع بين الالتزام البشري والابتكار التكنولوجي لبناء سلام دولي استباقي من خلال تبني تقنيات مبتكرة (الذكاء الاصطناعي)، واستثمار مزاياها كفرصة لبناء سلام دولي استباقي أفضل وأكثر انصافا (ان صح التعبير)؛ عليه **يهدف البحث** الى اظهار الذكاء الاصطناعي كقوة تحويلية توفر ادوات تعزز فاعلية بناء السلام الدولي عبر الانتقال من البيئات المعقدة وغير المستقرة الى بناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود مع امكانية ردم الفجوة بين الطموح والامكانيات.

اشكالية البحث:

فتنطلق من التساؤل الرئيسي الذي يتمثل بـ: كيف يُسهم الذكاء الاصطناعي في بناء السلام الدولي وما هي آلياته؟ ومنه تتفرع جملة من التساؤلات الثانوية منها:

- ✓ ما مفهوم تكنولوجيا السلام؟ وما المقصود بالسلام الدولي وبناء السلام؟
- ✓ ماهي دوافع تكنولوجيا السلام والياتها في بناء وتدعيم السلام الدولي؟
- ✓ ما المعوقات والتحديات الرئيسية المرتبطة بحلول الذكاء الاصطناعي لإدارة النزاعات وبناء السلام؟
- ✓ ما هي اهم اليات مواجهة معوقات تكنولوجيا السلام؟

فرضية البحث:

مفادها ان فاعلية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لها القدرة على تخفيف من حدة النزاعات المسلحة وادارتها بطريقة تعزز من استراتيجيات بناء السلام الدولي وديمومته.

ولإثبات صحة الفرضية اعلاه والاجابة عن تساؤلات الاشكالية سنعمد الى **استخدام المنهج** الوصفي في تناول مفهوم تكنولوجيا السلام والذكاء الاصطناعي والتعرف على انواعه مع اعتماد المنهج التحليلي في التطرق الى اهم الياته التقنية الممكنة من بناء السلام الدولي، وأبرز التحديات والقيود التي يواجهها في الحد من بناء السلام.

هيكلية البحث:

فبالإضافة الى المقدمة تم تقسيمه الى مبحثين، تناول المبحث الاول: ماهية تكنولوجيا السلام ودوافعها، وتم تقسيمه الى مطلبين، تناول المطلب الاول مفهوم تكنولوجيا السلام وبناء السلام الدولي، وتناول المطلب الثاني دوافع تكنولوجيا السلام والياتها، اما المبحث الثاني فتناول: معوقات تكنولوجيا السلام واليات المواجهة، تناول المطلب الاول: معوقات تكنولوجيا السلام، وتناول المطلب الثاني: اليات المواجهة الضرورية لمعوقات تكنولوجيا السلام، واخيرا جاءت الخاتمة تتضمن جملة من الاستنتاجات.

المبحث الاول

ما هيه تكنولوجيا السلام ودوافعها

ان من اهم معايير التنظير المتميز ذلك الجزء الذي يرتبط بتحديد المصطلحات، التي تمثل اعمدة البحث العلمي ومفاتيح للتعامل مع الظواهر المختلفة والمتغيرات الاساسية في البحث موضع الدراسة، وبما انه هنالك العديد من المصطلحات العلمية التي تحتوي اكثر من مدلول ومعنى، لذا فأننا سنعمد هنا الى تحديدها من خلال عرض مفاهيم المصطلحات العلمية المتعلقة ببحثنا لتكون الاساس التي تبنى عليه الفكرة التي يقوم البحث بدراستها، وذلك عبر المطالب الاتية:

المطلب الاول: مفهوم تكنولوجيا السلام وبناء السلام الدولي

يُعد مفهوم التكنولوجيا من المفاهيم التي تناولها العديد من الباحثين والمفكرين واختلفوا في نظرتهم له، بالنظر لاختلاف تخصصهم وتطور خصائص التكنولوجيا نفسها، وللإلمام بمختلف جوانب المفهوم سنعمد الى طرح جملة من التعاريف، منها ان التكنولوجيا تعرف على أنها فكر وأداة وحلول للمشكلات قبل أن تكون مجرد اقتناء للمعدات، وهي أيضا نشاط إنساني يشمل الجانب العلمي والتطبيقي [1]. كما ان التكنولوجيا ما هي الا عبارة" أشياء ومخترعات مادية مجردة من خاصية التفكيرالتي هي سمة الإنسان وحده في الموجودات المحسوسة، لا تملك التحكم بذاتها أو بغيرها؛ ومهما سمت، تبقى مبرمجة من الإنسان وحده، وهو من يسيرها بالصورة التي يريد وبالاستخدام الذي يرغب"[2]، وهناك من يعرفها بانها " جهد إنساني وطريقة للتفكير في استخدام المعلومات والمهارات والخبرات والعناصر البشرية وغير البشرية تطبيقاتها في اكتشاف وسائل لحل المشكلات وإشباع الرغبات وزيادة القدرات"[3]، ويقدم قاموس ميريام وبستر تعريفًا للمصطلح بانه "التطبيق العملي للمعرفة خاصة في منطقة معينة...والقدرة التي يمنحها التطبيق العملي للمعرفة". كما يعرّف برنارد ستيجلر التكنولوجيا بطريقتين "السعي وراء الحياة بوسائل أخرى غير الحياة"، و "كمواد غير عضوية منظمة". كما يمكن تعريف التكنولوجيا على نطاق واسع على أنها الكيانات، المادية وغير المادية، التي تم إنشاؤها عن طريق تطبيق الجهد العقلي والبدني من أجل تحقيق بعض القيمة في هذا الاستخدام، تشير التكنولوجيا إلى الأدوات والآلات التي يمكن استخدامها

لحل مشاكل العالم الحقيقي[4]، في حين عرف ماكلولين وداوسن التكنولوجيا بأنها ليست مجرد أجهزة وتقنيات ومعدات، ولكن تتمثل في التكنولوجيا الاجتماعية مجسدة في شكل مهام وتقنيات ومعارف فنية تستخدم كوسيلة لتحسين ظروف العمل والحياة [5]. عليه، يتضح ان التكنولوجيا ما هي الا مجموعة تقنيات مدمجة ومستدامة تم انشاؤها بواسطة العملية التكنولوجيا لحل مشاكل او القيام بشيء ما ولها اثار ايجابية وسلبية.

اما مفردة السلام في اللغة فهي اسم مُشتقّ من الفعل سَلِمَ، ويأتي بمعنى الأمان والنجاة ممّا لا يُرغَب فيه؛ فيُقال: سلِم من الأمر أي نجا منه، والسلامة من الآفات هي النّجاة والتخلص منها، والسلام اصطلاحا يشمل عدة تعاريف؛ منها انه مصطلح ضد الحرب؛ وبأنّه غياب الاضطرابات وأعمال العُنف، والحروب، مثل: الإرهاب، أو النزاعات الدينية، أو الطائفية، أو المناطقية؛ وذلك لاعتبارات سياسية، أو اقتصادية، أو عرقية. كما يأتي تعريف السلام بمعنى الأمان والاستقرار والانسجام [6]. وقد ذكر السلام في القران الكريم مرات عدة وتمثلت بخمسة اوجه الاول: السلام اسم من اسماء الله الحسنى(السلام المؤمن المهيمن العزيز...)، والثاني الخير، والثالث الثناء الحسن، والرابع السلامة، اما الخامس بمعنى التحية وكلها تصب في الخير العام والسلامة من كل شر[7]، ينظر الى السلام بأنه وئام او انسجام وسكينة وراحة البال، ويعرف بانه دولة القانون او الحكم المدني, دولة العدل او الخير, توازن القوى، والتفسير الغربي الاكثر شيوعاً للسلام, هو غياب العنف او الحرب[8] ، كذلك عرف السلام على انه الحالة المثالية للحرية والسعادة والسلام داخل جميع الشعوب والامم, وهذه الفكرة المتمثلة بعدم وجود غش في العالم؛ هي احد الدوافع التي تحفز الشعوب على التعاون طوعاً وبمحض ارادتها وبالمحبة والسلام[9]، وتعرف لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا السلام بانه مفردة تثير تفسيرات معقدة ومتضاربة، منها غياب الصراع والنزاع او انهاء العنف والاعمال العدائية، وتعني ايضاً, تحقيق العدالة والاستقرار الاجتماعي والرفاهية الاقتصادية[10]، كما تعرف اللجنة الاستشارية التابعة لمجلس حقوق الانسان بان السلام مفهوم يشير الى" انعدام العنف المنظم داخل بلد ما او بين عدد من البلدان وتوفر الحماية الشاملة والفعالة لحقوق الانسان، والمساواة بين الجنسين، والعدالة الاجتماعية والرفاه الاقتصادي، وحرية التعبير عن مختلف القيم الثقافية على نطاق واسع ودون تمييز او قيود"[11]، وبناءً على ما تقدم من تعريفات للسلام اللغوية والاصطلاحية يمكن القول ان السلام مصطلح يحمل معاني متعددة ويستخدم في مجالات الحياة المختلفة الدينية والسياسية والاجتماعية وفي حقل العلاقات الدولية(المعاهدات والاتفاقيات)، وجميعها تصب في معنى واحد الا وهو حالة من التوافق والانسجام والاستقرار التي تسود المجتمع او العالم وينعدم فيها العنف والصراع الذي يحل بروح التفاهم والتعاون اي منع الصراع والحرب وقيام الصلح والعدالة والامان في كل جوانب الحياة.

وبالنسبة لتكنولوجيا السلام هناك تعاريف عدة له منها من يعرفه بانها" استخدام الابتكار الرقمي لدعم ممارسات بناء السلام بهدف تحسينها وتوسيع نطاقها" او هي" مصطلح شامل للتقنيات (البرمجيات والأجهزة) التي تُطوَّر وتُستخدم في الجهود المبذولة لمنع أو إنهاء دورات العنف في المجتمع، وبناء السلام واستدامته، وتعرف ايضا بانها "حركة استخدام التكنولوجيا لإنهاء الصراعات العنيفة والتطرف"، وتعريف اخر يرى ان تكنولوجيا السلام ما هي الا " أدوات تُعزز النتائج الإيجابية، مثل تعزيز الرفاه الاجتماعي، والاقتصادات المستدامة، والحوكمة المستقرة، وسيادة القانون، والبيئات الآمنة والمستقرة"[12]، عليه يتضح ان تكنولوجيا السلام ما هي الا عملية توظيف للابتكارات الرقمية من خدمات ومنتجات لتعزيز العلاقات بين الافراد و الجماعات، وتعطيل ومنع اسباب العنف واثارها او معالجة الأسباب الجذرية للصراع.

اما بناء السلام الدولي، فهو هدف تسعى الى تحقيقه جميع المجتمعات سيما الخارجة من الحروب والنزاعات، وهي عملية طويلة الامد ومعقدة تتداخل فيها ابعاد متعددة، وتعد نقطة تحول بين مرحلتين متناقضتين تماماً، المرحلة السابقة (مرحلة الصراع او النزاع) يستخدم فيها مختلف اشكال العنف، ومرحلة التسوية او المصالحة(استقرار وامان)[13]، وهو مصطلح مستخدم على نطاق واسع وبمعاني مختلفة ويمكن القول ان الملامح الاولى للمفهوم ظهرت مع مبادئ الرئيس الامريكي الثامن والعشرون ودرو ويلسون الاربع عشر، وتبلورت مع مبادرة الامين العام الاسبق للأمم المتحدة بطرس غالي والصادر عام 1992 المعروف باسم(خطة السلام), وتتضمن خطة لمواجهة التحديات العالمية دون العودة للصراع او النزاع وترسيخ السلام وتقويته عبر تحسين الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظها ومن ثم بناء السلام[14]؛ وعلى هذا الاساس عرف الامين العام الاسبق بطرس غالي بناء السلام على انه" العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزز وتدعم السلام؛ لتجنب العودة الى النزاع"، كل هذا يؤكد رغبة المنظمة الاممية على اتخاذ كافة التدابير لتعزيز السلام ومنع العودة الى النزاع؛ وهو ماكده الامين العام في تقريره المقدم عام 1998 عن مسببات الصراع في افريقيا والعمل للوصول الى تنمية مستدامة وسلم دائم في افريقيا، واعتبرت الامم المتحدة وعبر برنامجها التنموي ان مفهوم بناء السلام

يشير الى " كافة الاجراءات والتدابير اللازم اتخاذها لدعم الجهود الرامية لتغيير بيئة الصراع واقامة بيئة جديدة اقل اثارة للنزاع واكثر اماناً"[15],كما اظهرت الامم المتحدة في تقرير لها عام 2004 رغبتها في التعامل مع التحديات الجديدة للأمن الدولي عبر امكانية انشاء هيئة مستقلة في المنظمة حمل عنوان(عالم اكثر اماناً مسؤوليتنا المشتركة),مهمتها بناء السلام[16],عليه بناءً على ما ذكر يمكن تعريف بناء السلام انه "عملية تتضمن مجموعة من الخطوات والاجراءات والتي تهدف الى معالجة الاسباب والمسببات الجذرية للعنف والصراعات كـ(الظلم، القمع, عدم المساواة وغيرها)، بالطرق السلمية وضمان عدم العودة الى الصراع او النزاع بعد انهاءها، وتكثيف كل الجهود لتعزيز المصالحة عبر تعزيز سيادة القانون ودعم المجتمعات وبناء مؤسسات قادرة على ادارة الخلافات والنزاعات دون عنف.

المطلب الثاني: دوافع تكنولوجيا السلام والياتها

تُقدم تكنولوجيا السلام أساليب لبناء السلام التناظرية، وذلك عبر سلسلة دوافع داعمة تتمثل بـ[17]:

- ✓ الإبداع: ان انهاء النزاعات والحد منها يدخل ضمن مهام التفاوض والوساطة التي تمارسها الدبلوماسية الرفيعة المستوى بين الحكومات والمنظمات الدولية، اذ ان السلام وبناءه يعد مشروعًا إبداعيًا يتم من خلاله التفاعل بين الافكار والنشاطات والتواصل في محاولة لبناء رؤية تُمكّن أطراف من استبدال استخدام العنف، ذلك ان للذكاء الاصطناعي اعمال ايجابية وابداعية يمكن من خلال تحقيق الابداع الذي يعد ميل طبيعي لدى بناة السلام، كنتيجة طبيعية للتآزر بين التكنولوجيا وبناء السلام كمجالين إبداعيين.
- ✓ التحسين: تسهم تطبيق أدوات التكنولوجيا الجديدة في تحسين ممارسات بناء السلام، وقد سعت مجموعة من الحكومات لدعم تكنولوجيا السلام ليس من منطلق الرغبة في أن تكون في مقدمة الابتكار فحسب وانما من منطلق القناعة بأن الأشكال الجديدة من الابتكار والتحول الرقمي يوفر تحسينًا فوريًا ونوعيا لممارسات بناء السلام. ففن التفاوض الدقيق، وبناء الثقة والسلام؛ كلها أنشطة إنسانية بامتياز، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يزود صانعي الحوار العالمي برؤى مستقاة من كتابات شخصية تاريخية مما يمكنهم من اتخاذ قرارات اكثر حكمة وتأثير لا تقتصر على حل المشكلات فحسب وانما تلهم التفكير النقدي والابتكار والتعاون والسلام الدولي في عالم يزداد تعقيدا[18].
- ✓ الادلة: اتباع نهج أكثر اعتمادًا على الأدلة لبناء السلام، فهناك رغبة قوية في تطوير سياسة لبناء السلام تستند إلى الأدلة، اذ تحاول مجموعة واسعة من الأبحاث ربط ما يدخل في اتفاقية السلام بنتائج عملية السلام، بل ويسعى إلى فهم وقياس النجاح العام لعمليات السلام نفسها على سبيل المثال، استُخدمت البيانات للإشارة إلى أن عمليات السلام التي تُشرك فيها النساء تكون أكثر نجاحًا من تلك التي لا تُشرك فيها، فإن استخدام البيانات لتحديد وقياس ما قد يكون مقومات النجاح ليس بالأمر السهل.
- ✓ الحاجة: ان الاحتياجات العالمية القائمة على الجنوب ضرورية، فمع ان التطور التكنولوجي شأن يهيمن عليه الشمال العالمي؛ إلا أنه مع ذلك طُوّرت ابتكارات تكنولوجيا السلام في الجنوب العالمي لتلبية الاحتياجات المُلحة في الدول المتضررة من النزاعات، على سبيل المثال لا الحصر، إحدى مبادرات تكنولوجيا السلام الأكثر استشهادًا هي أوشاه يدي (شهادة)، التي انبثقت من تقنيين عملوا عام ٢٠٠٨ على إنشاء منصة رقمية لرصد العنف الذي أعقب الانتخابات في كينيا، ورسم خرائط له. وتُمكّن المنصة الناشئة من جمع المعلومات وادارتها وتحليلها بسرعة, وقد طورت الآن نموذج أعمالٍ يُعزز عملها، ويوسع نطاق قدراتها لتكون مثالًا جيدًا لما يُسمى إعادة الاستخدام، وقد استُخدمت في أماكن أخرى مثلا لضمان انتخاباتٍ نزيهة في الولايات المتحدة وكينيا ونيجيريا، وتوثيق اساليب القوات الامنية في بورتلاند خلال احتجاجات حركة "حياة السود"، ومساعدة النساء على مواجهة العنف الجسدي في مصر, يوجد أيضًا في كينيا ونيروبي عدد من المبادرات الإبداعية الأخرى التي تعمل بشكل جماعي لوضع كينيا في قلب تكنولوجيا السلام. كما تُقدم"Build Up"، وهي جهة مُمَكِّنة لتكنولوجيا السلام، دورات تدريبية رئيسية في كينيا ولها حضور هناك. أما "Busara"، وهو مركز للاقتصاد السلوكي، فهو منظمة غير ربحية تستخدم العلوم الاجتماعية والسلوكية، ومناهج مبتكرة للبيانات والتكنولوجيا، لمعالجة المشكلات، منها تقييم "الآثار السلوكية الناتجة عن الصراع" في اوغندا؛ سعيًا لفهم كيفية تأثير الصراع واستخدام العنف على التفضيلات الاجتماعية، وهناك العديد من المنظمات المتعددة داخل اليمن والتي تعمل في مجال بناء السلام الرقمي، كالمجموعات النسائية عبر الواتساب، ومجموعات "ديب روت كونسلتينج"، ذات القدرة في التقنيات الجديدة.

اما بالنسبة الى اليات تكنولوجيا السلام فان قدرة تقنيات الذكاء الاصطناعي على التخفيف من حدة النزاعات المسلحة تمثلت بجملة اليات متعددة تراوحت بين اليات تقنية واخرى مؤسسية، وكالاتي:

- ✓ –اليات تقنية تتمثل بأنظمة الإنذار المبكر المتعلقة بالنزاعات، وأنظمة المعلومات الجغرافية (GIS) والتي تُعدّ تقنيات المعرفة المكانية الجغرافية، ويتم من خلالها تحديد الموقع الجغرافي للبيانات، والتصوير عبر الأقمار الصناعية، والاستشعار عن بُعد، والطائرات بدون طيار، وكلها تقنيات أساسيةً لتطوير أنظمة إنذار مبكر للتنبيه إلى النزاعات بطريقة استباقية، ليمارس بالتالي دورا ايجابيا في تحسين الاستجابة الانسانية والتخفيف من معاناة المدنيين، الى جانب تعزيز امكانية التخطيط والاستجابة بشكل افضل، ومع ان هذه التقنيات قد ترتبط بالنزاعات والعنف، أو على الأقل بالأمن أكثر من ارتباطها بالسلام، الا انه يمكن للذكاء الاصطناعي المساعدة في تقديم الرعاية الصحية والإنسانية للمجتمعات المتضررة، من خلال تحليل البيانات الصحية وتقديم التوصيات للأطباء، فضلا عن تحسين دقة الهجمات وتجنب الأهداف غير العسكرية، وهو ما يمكن أن يقلل من الأضرار الجانبية والخسائر البشرية [19].

كما يمكن اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي في رسم خرائط النزاعات، والتي يمكن استخدامها لغرض المنع مع امكانية ارساء السلام وضمان ديمومته، فمثلا تعمل "أنظمة الإنذار المبكر بالنزاعات" (CEWS) إلى دمج الظواهر المرصودة، مثل تحركات القوات، وربطها ببيانات أخرى، مثل ارتفاع وتيرة أحداث النزاع، كعمليات القتل والتي أصبحت مؤخرا جزءًا من مجموعة الأدوات المتاحة للبعثات السياسية وبعثات حفظ السلام المُنشأة لتنفيذ اتفاقيات السلام والانتقال ورصد الصراع، وإنشاء لوحات معلومات حول دوافعه (مثل الفقر)، ومحاولة رسم خريطة للتغيير مع مرور الوقت، أو توفير سهولة الوصول إلى طرق قياس "آثار السلام"، كلها عوامل أساسية لأنشطة تنفيذ عمليات السلام، كما تُستخدم غالبًا في مجال تكنولوجيا السلام تقنيات تحليل بيانات وسائل التواصل الاجتماعي– مثل تويتر/إكس وفيسبوك– على نطاق واسع لفهم تصورات الصراع أو عملية السلام, يمكن استخدام هذه البيانات لأغراض مثل فهم التصورات حول مقترحات السلام, والمشاركة في اتصالات أكثر فعالية أو استراتيجية حول مبادرة اتفاقية سلام؛ أو لفهم ومكافحة أنواع التضليل وخطاب الكراهية التي تُقوّض جهود السلام[20]

–اليات مؤسسية: يشمل مجال بناء السلام جهاتٍ معنيةً مُتنوعة تعمل على مستويات مُتعددة: كمنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والوكالات الحكومية، والجماعات الدينية، والمؤسسات التعليمية، ومراكز البحوث، والوكالات متعددة الأطراف (بما في ذلك الأمم المتحدة وهيئاتها المُتخصصة)، والجهات المانحة الثنائية، وكيانات القطاع الخاص، والتي تُطبّق خبراتها المتميزة في تحليل النزاعات ومنع العنف والاستجابة للأزمات، وهنا نشير الى المبادرات التي يقوها متطوعون مثل المعهد الدولي للأمن الإنساني(IIHS) الذي يتميز بقدرته الفريدة على الاستفادة من الذكاء الاصطناعي الأخلاقي دون الحاجة إلى استثمارات مالية ضخمة. بالنسبة للمنظمات ذات الموارد المحدودة، يوفر الذكاء الاصطناعي حلولًا قابلة للتوسع تضاعف من أثر العمل التطوعي، اذ تعمل هذه الأدوات المصممة خصيصًا لاحتياجات الجهات المجتمعية على تبسيط العمليات المعقدة، وتخفيف الأعباء التشغيلية، مما يتيح للمتطوعين التركيز على بناء العلاقات والتفاعل المباشر مع المجتمعات—وهي مهام لا يمكن لأي آلة أن تحل محلها [21]. وفي ذات السياق ودعمًا لهذه الجهود، برزت منظمات شبكية متخصصة لتسهيل تبادل المعرفة ومن الأمثلة على ذلك الشبكة الأفريقية لبناء السلام، وشبكة غرب أفريقيا لبناء السلام، ومكتب الاتصال الأوروبي لبناء السلام، ومنصات عالمية مثل الشراكة العالمية لمنع النزاعات المسلحة، والتحالف من أجل بناء السلام، وتستخدم المنظمات متعددة الأطراف الأدوات الرقمية بشكل متزايد لتعزيز قدرات بناء السلام، ومن الأمثلة على ذلك الاتحاد الأفريقي، الذي يُوظّف خبرته الإقليمية لإطلاق دورة تدريبية رقمية مفتوحة ضخمة عبر الإنترنت (MOOC)في العام 2025، مُصمّمة لتعزيز قدرات بناء السلام بين منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء أفريقيا [22].

كما ان منظمة الصليب الأحمر الدولي تعمد غالبا الى التفاوض بشأن أشكال من اتفاقيات السلام المصغرة مع الجماعات المسلحة لإيصال الإغاثة بأمان إلى المحتاجين، ولديها وحدة ابتكار رقمي لتمكين تقديم المساعدات، وتتضمن حلول الذكاء استخدام مجموعة من التقنيات الذكاء الاصطناعي، روبوتات الدردشة، والتعرف على الصوت، والأتمتة الروبوتية، والمنصات الرقمية الجديدة، والتعهيد الجماعي، ونظم المعلومات الجغرافية، والطائرات

بدون طيار، والبرمجيات مفتوحة المصدر، وتطبيقات الهاتف المحمول، وتتزايد أهمية لوجستيات لإيصال الإغاثة على أنظمة معلومات إلكترونية تُمكّن من تتبّع الإمدادات، بالإضافة إلى نقاط التفتيش المسلحة والحوادث تُستخدم منصة RCView التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر، والتي تمثل نظام بيئي رقمي، يوضح جميع جوانب جهود الاستجابة للكوارث، وتقديم معلومات آنية لاتخاذ القرارات والتنسيق يتداخل هذا النوع من التطوير، البالغ الأهمية للاستجابات الإنسانية للنزاعات، مع أنواع المنصات المستخدمة حاليًا لتحليل الوضع في عمليات حفظ السلام؛ عليه فان حلول الذكاء الاصطناعي في بناء السلام الدولي الاستباقي تتجلى بعوامل رئيسية تتمثل بـ[23]:

- ✓ القدرة على التنبؤ بمواقع الغارات الجوية وتحذير السكان المدنيين قبل شنها؛ مما يُسهم في إنقاذ أرواح المدنيين الأبرياء في مناطق النزاع المسلح.
- ✓ تعزيز عمليات الرصد والتحقق من المعلومات في مناطق النزاع، وتحليلها لمعرفة الآراء الحقيقة، ومن ثمّ مُشاركتها مع صناع القرار مما يسهم في ضمان الالتزام بوقف إطلاق النار وفي الدفع نحو اتفاقيات السلام.
- ✓ التنبؤ باحتمالية حدوث توتر بين بعض الأطراف المتصارعة في مناطق النزاع قبل وقوعه، ومن ثم تعزيز امكانية التدخل لمنع تفاقم هذا التوتر، والحد منه، ومحاولة القضاء عليه مسبقا، وهنا نشير الى استخدام شركة بالانتير خبرتها في مجال الشرطة التنبؤية– وهي برامج خوارزمية تهدف إلى التنبؤ بمواقع وتوقيت الجرائم والهجمات العنيفة في المدن– لتوقع استراتيجيات الجماعات الإرهابية في سوريا بشكل أفضل، ومع انها تعرضت لانتقادات لافتقارها إلى الشفافية عندما استخدمت نظام تسجيل خوارزمي للتنبؤ بالجرائم في نيو أورلينز دون موافقة أعضاء مجلس المدينة ودون نقاش عام مسبق، الا انه يتم الآن تكييف هذه التقنية التنبؤية واستخدامها من قبل أجهزة الأمن الإسرائيلية[24].
- ✓ يُمكن لتحليل صور الأقمار الصناعية المُعتمد على الذكاء الاصطناعي من رصد تحركات القوات وتوزيع الموارد، مما يُسهّل الشفافية في جهود إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وتستخدم الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية بانتظام صور الأقمار الصناعية المُعززة بتحليلات الذكاء الاصطناعي لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، بينما تراقب الطائرات بدون طيار تحركات القوات في بعثات حفظ السلام وقد وسّعت شركات خاصة مثل "بلانيتر" قدراتها بشكل أكبر، حيث أطلقت أقمارًا صناعية تلتقط آلاف الصور يوميًا في جميع أنحاء العالم، وهو ما يُثبت أهميته البالغة لتوثيق أضرار الحرب في أوكرانيا[25]، وتستخدم منظمات مثل مركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية (يونوسات) هذه التقنيات لتوثيق مواقع التراث الثقافي في مناطق النزاع، وإنشاء أرشيفات رقمية قد تُساعد في جهود إعادة الإعمار في بيئات ما بعد النزاع، وتُقدم أدلة على جرائم الحرب التي تستهدف الممتلكات الثقافية .

المبحـث الثاني

معوقات تكنولوجيا السلام واليات المواجهة

أن تكنولوجيا السلام مفهوم واسع النطاق فهو يرتبط بمفهوم التعايش السلمي"، وما يترتب عليه من استخدام جميع الطرق التكنولوجيا من قِبل الذين يسعون إلى السلام، والذين يعملون على قيم مثل الثقة التي ترتبط بالسلام، مدفوعين بجملة من المحركات المعززة باليات مختلفة ضمن انشطة واعمال تُتخذ استجابةً للصراع العنيف داخل المجتمعات، وتهدف إلى معالجة الصراع الدائر حولها بشكل مباشر أو غير مباشر، لتحقيق نتائج أكثر سلمية، رغم انه يواجه معوقات عديدة لا تتعلق بالإمكانيات فحسب وانما بإسهاماتها الايجابية والسلبية ايضا وهو ما سنتناوله كالاتي:

المطلب الاول: معوقات تكنولوجيا السلام

تحدث تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تحولا جذريا في فهم النزاعات الدولية وسبل التعامل معها فكما ان لها أدوات جديدة لبناء السلام، فان ذلك لن يحول دون وجود معوقات امام استخدام تقنياتها في بناء السلام الدولي والتي تتمثل بالاتي [26]:

- ✓ الفجوة الرقمية: يعتمد الذكاء الاصطناعي اعتمادًا كبيرًا على البيانات المتاحة، ففي المناطق التي تكون فيها المعلومات محدودة، أو غير موثوقة، يصعب على الأنظمة الذكية تقديم تحليل دقيق وموثوق. كما أن الذكاء الاصطناعي يفتقر إلى الفهم العاطفي والاجتماعي الذي يعد ضروريًّا في فهم البيئات الثقافية والاجتماعية للمناطق المستهدفة[27]، بالتالي فان ارتفاع معدلات الفقر في المناطق المستهدفة، وما يرتبط بها من قلة وجود الهواتف المحمولة وشبكات الإنترنت الجيدة؛ وهو ما قد يُفاقم تهميشها وأوجه عدم المساواة، حيث تأتي البيانات الأكثر موثوقية عادةً من المناطق الحضرية مع إهمال المجتمعات النائية أو المهمشة رقميًا، بالنتيجة فانه في حالات النزاع المتصاعدة، يُمكن لأدوات الذكاء الاصطناعي المُصممة لمعالجة التضليل وخطاب الكراهية أن تُسهم على نحوٍ متناقض ومتحيز، في تسهيل العنف المباشر ضد الفئات المختلفة (عرقيا ومذهبيا وغيرها)؛ مما يُلحق ضررًا جسيمًا بالأفراد والبنية التحتية المادية[28] .
- ✓ عدم المشاركة الكاملة في المشاورات التي تجري عن بعد بين مواطني المناطق المستهدفة بالنظر لسيطرة القلة على موارد المعرفة والابتكار .
- ✓ عدم وجود ضمانات حقيقية تلزم القادة السياسيين في مناطق الصراع بمراعاة هذه الضمانات ومراعاة آراء الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع. هؤلاء القادة يهتمون فقط بمصالحهم الشخصية حتى على حساب الشعب؛ وهذا في كثير من الأحيان يعيق مستقبل اتفاقيات السلام في مناطق النزاع المسلح –قد لا يكون مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي النشطون ممثلين للسكان بأكملهم؛ وهو ما سيشكك في صحة المخرجات والنتائج النهائية المستندة إلى استطلاعات الذكاء الاصطناعي في هذه العملية، وقد يكون لذلك بعض الآثار المُشوهة التي قد تنجم عن استخدام هذه الأساليب.
- ✓ يشكل استخدام تكنولوجيا المراقبة وخاصة تلك المُعززة بالذكاء الاصطناعي، بشكل متزايد في مناطق النزاع لجمع المعلومات الاستخبارية والمراقبة مخاطر جسيمة على الخصوصية والحريات المدنية ليوسع بالنتيجة نطاق القمع، ومراقبة المدنيين، ونشر المعلومات المضللة، وهو ما أدى إلى تزايد دعوات تشديد الرقابة ووضع مبادئ أخلاقية[29]. وفي هذا الصدد يؤكد تقرير الأمم المتحدة لعام 2024، "إدارة الذكاء الاصطناعي من أجل الإنسانية"، على أن "حقوق الإنسان يجب أن تكون في صميم حوكمة الذكاء الاصطناعي، مما يضمن المساءلة القائمة على الحقوق، وقد تعززت هذه الحاجة الملحة من خلال دراسة استقصائية حديثة أجرتها اللجنة الدولية المعنية ببيئة المعلومات، والتي وجدت أن 63% من أكثر من 400 خبير في الذكاء الاصطناعي يتوقعون تدهور بيئة المعلومات في الاعوام القادمة[30].
- ✓ تعد جودة البيانات أمرًا بالغ الأهمية لأنظمة الذكاء الاصطناعي التي تعتمد على كميات هائلة من البيانات للتعلم واتخاذ القرارات، ولكن في مناطق النزاع يُمكن أن تؤدي خروقات البيانات أو إساءة استخدامها إلى استهداف الفئات السكانية الضعيفة بشكل مباشر– سواء من خلال الكشف غير المقصود أو التسليح المُتعمد لهذه التقنيات ضد مجتمعات مُحددة، لاسيما ان البيانات الناقصة أو المتحيزة أو المُتلاعب بها يمكن ان تؤدي الى نتائج غير عادلة وغير موثوقة أو ضار[31].
- ✓ ينطوي تسارع سباق التسلح بالذكاء الاصطناعي عالميًا على مخاطر جمة منها خطر التضحية بأمن البيانات والأخلاقيات والصالح العام, ويهدد ليس فقط الاستقرار والسلام الدولي، بل أيضا الفوائد المحتملة الهائلة التي تعد بها الذكاء الاصطناعي للبشرية ككل من أجل الميزة التنافسية وفوائد التفوق التكنولوجي [32].
- ✓ تعد استدامة الموارد تحديات مستمرة لحلول الذكاء الاصطناعي في بناء السلام. فعلى الرغم من انخفاض التكاليف، تتطلب أنظمة الذكاء الاصطناعي موارد كبيرة – لا سيما الأنظمة الأكبر حجمًا التي تحتاج إلى بيانات تدريب مكثفة، وخوارزميات مُحسّنة، وقوة حسابية، ومدخلات بشرية وتحليلات مهمة، ولا يزال تأمين تمويل مستدام لكل من العمل المُركز على الإنسان وأنظمة الذكاء الاصطناعي أمرًا صعبًا. بالإضافة الى ان أدوات الذكاء الاصطناعي تعتمد بشكل كبير على الإشراف البشري، بالتالي يظل التدريب المناسب على التحقق والتفسير والتطبيق الأخلاقي أمرًا ضروريًا لا سيما ان الاعتماد المفرط على التكنولوجيا يؤدي إلى إضعاف شبكات الذكاء البشري القيّمة التي توفر فهمًا استباقي بالغ الأهمية[33].

المطلب الثاني: اليات المواجهة الضرورية لمعوقات تكنولوجيا السلام

يقتضي استمرار تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي من جهة، مع الاعتماد المفرط عليها من جهة اخرى، ضرورة تبني اليات مواجهة شاملة لمعوقات بناء سلام دولي استباقي، والتي تمثل بدورها مقترحات متوازنة نسبياً بين إظهار دور الذكاء، ومواجهة تحدياته، التي تمثل بالنتيجة خطوطًا عريضة لتحقيق هذا التوازن، وكالاتي:

- ✓ ضرورة تقنين الذكاء الاصطناعي عبر صياغة وثيقة أو وضع قانوني يُثبت الجوانب الإيجابية، مع إمكانية فرض عقوبات على الدول أو الشركات التي تستخدم هذه التقنيات بما ينتهك حقوق الإنسان، وبما يحمي الأفراد من مخاطرها وهو ما يتماشى مع ما اكدته منظمة اليونسكو في توصيتها بشأن إرساء الذكاء الاصطناعي على قاعدة أخلاقية متينة تحمي حقوق الإنسان وتُعززها.
- ✓ استخدام حلول الذكاء الاصطناعي خاصةً في سياق الأزمات المؤقتة أو الآنية، والتي تتطلب حلولاً سريعة، مع تطبيق مبدأ عدم التمييز وبما يضمن عدم تعرض أطراف الصراع وفئاته الأكثر تهميشًا أو ضعفًا للتمييز في أيٍّ من المجالات التي تُستخدم فيها هذه الحلول، كما هو منصوص عليه في "إعلان تورنتو" بشأن الحق في المساواة، وعدم التعرض للتمييز في نظام التعلم الآلي أو الأتمتة.
- ✓ ضرورة بناء وتطوير قدرات واسعة في مجال معالجة البيانات، ومشاركة الموارد. ويُعدّ التحليل الآلي لتقنيات الذكاء الاصطناعي وما تحويه من خوارزميات دمج البيانات، وأدوات معالجة البيانات الضخمة والتنبؤ السبيل الأمثل لبناء سلام مستدام، وفي حدود ما تسمح به المعايير واللوائح الأمنية الدولية، مع ضرورة تعزيز أبحاث والدراسات المتخصصة في هذا المجال وتحديدا في المناطق المعروفة بنشاطها المسلح من خلال تحسين البيانات المتاحة لهذه المناطق وإنشاء قواعد بيانات لأبحاث مماثلة. ويتوقع ان يستفاد من هذه التقنيات بالتنبؤ في تحديد المواقع الاستراتيجية ومراقبة عمليات دعم السلام ونزع السلاح وإعادة الإدماج[34].
- ✓ ضرورة اعتماد الشفافية والفاعلية في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، التي يستند مسار تطبيقها وكثافتها وتوجهاتها على مدى تضافر جهود التنسيق والاعداد بين الجهات المعنية الرئيسية من جهات رسمية (مؤسسات حكومية) وأوساط اكاديمية، ومنظمات مجتمع مدني، ومنظمات اغاثة لمنع النزاعات وبناء السلام وتدعيم قضايا حقوق الإنسان.
- ✓ نشر المعرفة التكنولوجية وتعزيز التعليم والوعي بخصوصها لتحقيق السلام والتنمية بدلا من اشعال الحروب والازمات، وذلك من خلال تطوير المناهج التعليمية بهدف تعليم الاجيال كيفية التعامل مع التطور التكنولوجيا ومواكبته بوعي ومسؤولية، الى جانب اقامة دورات تدريبية مستمرة لتعميق المعرفة بالذكاء الاصطناعي وتداعياته.
- ✓ اقامة تحالف عالمي بإشراف مطوري الذكاء الاصطناعي من خبراء وباحثين وصانعي قرار من دول متعددة لإنشاء برامج تمويل مشتركة ومبادرات بحثية مع وضع معايير مشتركة للاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي، والتعاون في تطوير أدوات تُمكّن من رصد إساءة الاستخدام ومكافحتها عالمياً مع ضمان عدم استغلالها لتحقيق المصالح الضيقة وضمان تطوره بطريقة آمنة وعادلة ومحققة لسلام مستدام، دون اغفال الاطر الانسانية والاخلاقية في تصميم أنظمة الذكاء الاصطناعي مثل احترام الحياة وحقوق الإنسان.
- ✓ صفوة القول، ان اليات مواجهة معوقات تكنولوجيا السلام اعلاه ما هي الا مقترحات ضرورية لتوفير إستراتيجيات متكاملة ومتوازنة، تمكن من وضع أطرًا تنظيمية وأخلاقية يتم من خلالها توظيف الذكاء الاصطناعي لتحقيق السلام المستدام بدلًا من الحروب والصراعات، ومن ثم فان مردودات الذكاء الاصطناعي بالنتيجة ستكون في خدمة البشرية جمعاء وهو ما مرهون بإرادة دولية واعية تسعى لتحقيق السلام والاستقرار الدولي.

الخاتمـــــة

ان استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي يسهم في دعم بعثات السلام وتوسيع نطاق استخدامها في بناء السلام، فضلا عن محاولة تخفيف حدة التوتر والعنف في مناطق النزاعات المسلحة؛ والذي سيكون لها أثر إيجابي على المدى البعيد، كما يمكن تطوير هذه التقنيات وتوسيع نطاقها للوصول إلى أكبر عدد ممكن من المتضررين في مناطق النزاعات المسلحة في ظل تزايد وتعقيد النزاعات الدولية؛ ولكن في الوقت نفسه، فإن الإصرار على

استخدامها بشكل سلبي وتوظيفها لأغراض غير سلمية سيلحق اضرار جسيمة بالبشرية جمعاء, وفي ضوء ما ذكر تم التوصل الى مجموعة من النتائج:

1. ان مصطلح تكنلوجيا السلام (Peace Tech) يشير الى مجموعة من الانشطة التي تتقاطع فيها جهود السلام والتكنلوجيا، وهي الحركة الرامية الى استخدام التكنلوجيا لأنهاء الصراعات العنيفة.
2. التكنلوجيا مجرد اداة والمهم هو كيفية استخدامها، فكما انها اصبحت قادرة على توسيع نطاق الحرب؛ فان الحاجة ماسة لبناة السلام لاستخدامها لتوسيع نطاق عملهم.
3. السلام يعني مجموعة من الاجراءات التي يتعين اتخاذها لدعم الجهود الرامية الى التسوية وعدم العودة الى النزاع, ومن ثم الانتقال الى مرحلة المصالحة وبناء السلام والحفاظ عليه.
4. ان لتقنية الذكاء الاصطناعي دور مهم في حل وتسوية النزاعات الدولية واحلال السلام، بيد انها تواجه جملة معوقات منها ما يتعلق بصعوبة تأمين تمويل مستدام لكل من العمل المُركز على الإنسان وأنظمة الذكاء الاصطناعي، امن وجودة البيانات التي تؤدي خروقاتها أو إساءة استخدامها إلى استهداف الفئات السكانية الضعيفة بشكل مباشر، فضلا عن المخاطر الجسيمة على الخصوصية والحريات المدنية وغيرها.
5. يمكن تعظيم فوائد الذكاء الاصطناعي ومواجهة معوقاته في بناء السلام من خلال سلسلة معالجات منها تقنين الذكاء الاصطناعي، مع إمكانية فرض عقوبات على الدول أو الشركات التي تستخدمه بما ينتهك حقوق الإنسان، مع اعتماد الشفافية والفاعلية في استخدام تقنياته، والاستفادة من تقنيات الذكاء بالتنبؤ في تحديد المواقع الاستراتيجية ومراقبة عمليات دعم السلام ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن اقامة تحالف عالمي بإشراف مطوري الذكاء الاصطناعي من دول متعددة لإنشاء برامج تمويل مشتركة ومبادرات بحثية مع وضع معايير مشتركة والتعاون في تطوير أدوات تُمكّن من رصد إساءة الاستخدام ومكافحتها وضمان تطوره بطريقة آمنة وعادلة ومحققة لسلام مستدام وغيرها .

---

(1) زينب فرج هلا، بن صويلح ليليا، "التكنولوجيا الحديثة ودورها في تحقيق جودة أداء المورد البشري"، مجلة المقدمة للدراسات إلانسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد02، (الجزائر:2021)، ص323.

(2) عطية الجبارين، "الانسان والتكنولوجيا.. من يقود من؟"، مقال، (2023/8/22)، متاح على الربط: https://www.aljazeera.net/blogs/2023/8/22/%D8%A ، تاريخ المشاهدة (2025/9/9)

(3) عمر عبد العزيز هلال، وسائل التواصل الاجتماعي وأحكامها في الفقه الإسالمي، (ألاردن: دارالكتب العلمية،)2019، ص53-54. .

(4) زهير الخويلدي، "مفهوم التكنولوجيا بين الحاجة والاستخدام"، مقال، شبكة النبأ المعلوماتية، (2022/11/8)، https://annabaa.org/arabic/authorsarticle, تاريخ المشاهدة (2025/9/9).

(5) بوطرفة صورية، "التغيير التكنولوجي في المؤسسة وتأثيره على باقي مجالات التغيير التنظيمي"، مجلة آلافاق للدراسات الاقتصادية، (جامعة المرقب, ليبيا:2018), ص219.

(6) محمد فيضي، "تعريف السلام"، مقال، موقع موضوع، (2022/4/2)، متاح على الرابط التالي: https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1, تاريخ المشاهدة (2025/9/12).

(7) رجاء بنت صالح، " مفردة السلام في القران الكريم-دراسة موضوعية", مجلة كلية اصول الدين والدعوة بالمنوفية، العدد33, مجلد33, (جامعة الازهر:2014)،ص17-19.

(8) Rummel," Understanding Conflict and War", vol 5, the just peace, chapter 2,https://www.hawaii.edu/power ,date of visit(9/9/2025).

(9) ثامر رضا, ازهار عبدالله, " دور المرأة في بناء السلام", مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, العدد37, مجلد 10, (كركوك, جامعة كركوك:2021), ص411.

[10] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاسكوا، 2022، متاح على الرابط التالي: https://www.unescwa.org/ar/sd , date of visit (9/9/2025).

[11] وسام نعمت ابراهيم السعدي، "مدخل تعريفي ومفاهيمي لمصطلح بناء السلام"، دراسات قانونية في بناء السلام، كلية الحقوق، جامعة الموصل، السنة الاولى العدد1، (2023)، ص3.

[12] Christine Bell, PeaceTech: Digital Transformation to End Wars, School of Law, Old College, University of Edinburgh, (4/2023), p 16-17.

[13] ثامر رضا، ازهار عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص409.

[14] احمد طارق، "إثر اتفاقيات حقوق الانسان في بناء السلام", مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، عدد خاص، (جامعة الانبار:2022)، ص75-76.

[15] ثامر رضا، مصدر سبق ذكره، ص410-411.

[16] احمد طارق، المصدر السابق، ص77.

[17] Christine Bell, Op,Cit, pp33-34.

[18] The DiploAI Ecosystem : Bridging AI innovation with ancient and contemporary human wisdom, DiploFoundationl, Malta and Switzerland, 2024.

https://www.diplomacy.edu/the-diplo-ai-ecosystem .

[19] صبري صيدام، هل للذكاء الاصطناعي دور إنساني في زمن الحرب؟، صحيفة القدس العربي، مدارات، 12 شباط2024، https://www.alquds.co.uk/%D9%87%D9%84-%D9%84%D9%, تاريخ المشاهدة(2025/9/12).

[20] Christine Bell, Op,Cit, pp33-34.

[21] المعهد الدولي للأمن الإنساني. (15 يناير، 2025). مستقبل بناء السلام في عام 2025: توظيف الذكاء الاصطناعي الأخلاقي لتعزيز التأثير المحلي, https://forhumansecurity.org/the-future-of-peacebuilding-in, تاريخ المشاهدة (2025/9/15).

[22] Christine Bell, ibd, pp 33-34.

[23] Aly Mohammed, Artificial Intelligence and Promoting Peace in Conflict Areas, Maat for Peace, Development and Human Rights organization, (May :2021),p9-10.

[24] Sonja Peteranderl, Automating Injustice: Germany – 'Predictive' policing and criminal 'prediction' and profiling systems used by law enforcement and criminal justice authorities in Germany , Algorithm Watch, March 2025, pp21-24.

https://algorithmwatch.org/en/wp-content/uploads/2025/03/AlgorithmWatch_Report-Predictive-Policing.pdf

-Garret Beard and Alex Castro, Palantir has secretly been using New Orleans to test its predictive policing technology, Report, Feb 27, 2018.

https://www.theverge.com/2018/2/27/17054740/palantir-predictiv .

[25] تأسست شركة بالانتير تكنولوجي عام ٢٠٠٤ على يد ألكسندر كارب وبيتر ثيل(أكبر مساهم فيها)، وقد حققت صعودًا سريعًا لتصبح واحدة من أعلى شركات وادي السيليكون الخاصة قيمةً بفضل عقودها المربحة مع البنتاغون وأجهزة الاستخبارات الأمريكية، بالإضافة إلى أجهزة الأمن الأجنبية. وفي السنوات الأخيرة سعت بالانتير إلى توسيع نطاق أعمالها في مجال دمج وتحليل البيانات لتشمل القطاع الخاص، محققةً نجاحًا متفاوتًا، والتنبؤ ليس مجالاً جديداً بالنسبة لشركة بالانتير، فمنذ العام ٢٠٠٩ على الأقل، استخدم البنتاغون بالانتير للتنبؤ بمواقع العبوات الناسفة المرتجلة في أفغانستان والعراق وهو برنامج لتقييم مخاطر زمن الحرب، للمزيد ينظر:

-Ali Winston, "Palantir Has Secretly Been Using New Orleans to Test Its Predictive Policing Technology," Verge, (27 February 2018). https://www.theverge.com/2018/2/27/17054740/palantir-predictive-policing-tool-new-orleans-, date of visit(30/9/2025).

[26] Aly Mohammed, Op,Cit, p10-11

[27]ديميتري بريجع، الذكاء الاصطناعي في المفاوضات وحل النزاعات الدولية، مركز الدراسات العربية الاوراسية،24 اكتوبر 2024، https://eurasiaar.org/%D8%A7%D9%84%D8.

[28]International Panel on the Information Environment, Artificial Intelligence and Peacebuilding Opportunities and Challenges, Technical Paper 2025.3, p14-15.

[29]Tonubari Zigha Bornu, "THE CHALLENGE OF ARTIFICIAL INTELLIGENCE IN THE MIDDLE EAST CONFLICTS", The American Journal of Political Science Law and Criminology, Vol.07 Issue (05 2025), p120.

[30]International Panel on the Information Environment , Op, Cit, p16

[31]Ibid.

[32]A. Wang and P. Triolo, "There can be no winners in a US-China AI arms race," MIT Technology Review, Jan. 2025, https://www.technologyreview.com/2025/01/21/1110269/there-can-be-no-winners-in-a-uschina-ai-arms-race/, visit date(15/9/2025).

[33]International Panel on the Information Environment , Op, Cit, p23.

[34]R. Avtar et al., "Remote sensing for international peace and security: Its role and implications," Remote Sensing,vol. 13, no. 3,(, Jan. 2021), p 439.

Sources and References

Arabic sources

First: Arabic books

1. Abdulaziz Hilal Omar, Social Media and Its Rulings in Islamic Jurisprudence Al-Aslami, (Jordan: Dar al-Kutub al-Ilmiyah, 2019).

Third: Newspapers and magazines

1. Ibrahim al-Saadi. and Wissam Nimat, "An Introductory and Conceptual Overview of the Term 'Peacebuilding'," Legal Studies in Peacebuilding, College of Law, University of Mosul, Vol. 1, No. 1 (2023).
2. Bint Salih. Raja, "The Word 'Peace' in the Holy Quran: A Thematic Study," Journal of the Faculty of Fundamentals of Religion and Da'wa, Menoufia, (Al-Azhar University: 2014), Volume 33, Issue 33.
3. Reda. Thamer, AbdulAl. Azhar, "The Role of Women in Peacebuilding," Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, Issue 37, Volume 10, (Kirkuk, University of Kirkuk: 2021).
4. Boutarfa, "Technological Change in Organizations and Its Impact on Other Areas of Souriya. Organizational Change", Al-Afak Journal of Economic Studies, (Al-Murqab University, Libya: 2018).
5. Tariq. Ahmed, "The Role of Human Rights Agreements in Peacebuilding," Anbar University Journal of Legal and Political Sciences, Special Issue, (Anbar University: 2022).
6. Faraj Halla. Zainab, bint Suwailah Lilia, "Modern Technology and Its Role in Achieving Quality Human Resource Performance," *Al-Muqaddimah Journal of Humanities and Social Studies*, Vol. 06, No. 02, (Algiers: 2021).

Fourth: Websites

1. ,Al-Jabarin. Attiya, "Humans and Technology... Who Is Leading Whom?", article, (August 22, 2023) :available at the linkhttps://www.aljazeera.net/blogs/2023/8/22/%D8%A.
2. Al-Khuwaildi. Zuhair, "The Concept of Technology: Between Need and Use," article, Al-Nabaa ,Information Network, (November 8, 2022)https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/3.
3. Dimitri, Artificial Intelligence in Negotiations and International Conflict Resolution, Center for Eurasian ,Arab Studies, October 24, 2024https://eurasiaar.org/%D8%A7%D9%84%D8 .
4. Faydi. Mohammed, "The Definition of Peace," article, Mawdoo3 website, (April 2, 2022),available at the :following linkhttps://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1.
5. United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2022, available at the :following linkhttps://www.unescwa.org/ar/sd.
6. Saidam. Sabri, "Does Artificial Intelligence Have a Humanitarian Role in Times of War?", Al-Quds Al- ,Arabi, Madarat, February 12, 2024
7. https://www.alquds.co.uk/%D9%87%D9%84-%D9%84%D9% .
8. :International Institute for Human Security. (January 15, 2025). The Future of Peacebuilding in 2025 Leveraging Ethical Artificial Intelligence to Enhance Local, Impacthttps://forhumansecurity.org/the-future-of-peacebuild

Foreign Source

First:Newspapers and magazines:

1. Bornu. Tonubari zigha, “the challenge of artificial intelligence in the middle east conflicts”, the american journal of political science law and criminology, vol.07 issue (05 2025).
2. R. Avtar et al., “Remote sensing for international peace and security: Its role and implications,” Remote Sensing, vol. 13, no. 3,(, Jan. 2021).
3. Sonja Peteranderl, Automating Injustice: Germany – ‘Predictive’ policing and criminal ‘prediction’ and profiling systems used by law enforcement and criminal justice authorities in Germany , Algorithm Watch, March 2025.
   https://algorithmwatch.org/en/wp-content/uploads/2025 .

Second: Reports

1. Bell. Christine, PeaceTech: Digital Transformation to End Wars, School of Law, Old College, University of Edinburgh, (4/2023).
2. Mohammed. Aly, Artificial Intelligence and Promoting Peace in Conflict Areas, Maat for Peace, Development and Human Rights organization, (May :2021).

3. International Panel on the Information Environment, Artificial Intelligence and Peacebuilding Opportunities and Challenges, Technical Paper 2025.3.
4. Wang and P. Triolo, “There can be no winners in a US-China AI arms race,” MIT Technology Review, Jan. 2025. https://www.technologyreview.com/2025/01/21/1110269/th.
5. - Garret Beard and Alex Castro, Palantir has secretly been using New Orleans to test its predictive policing technology, Report, Feb 27, 2018. https://www.theverge.com/2018/2/27/17054740/palantir.

Therd: Website

Ali Winston, “Palantir Has Secretly Been Using New Orleans to Test Its Predictive Policing Technology,” Verge, (27 February 2018)https://www.theverge.com.

1. Rummel, "Understanding Conflict and War", vol 5, the just peace, chapter 2, https://www.hawaii.edu/power .
2. Stryker .Cole and Kavlakoglu. Eda,” what is artificial intelligence(AI)?”, Cost of data Breach Report2025,(9 Aug:2024),link: https://www.ibm.com.
3. Cole Stryker , Eda Kavlakoglu, what is Artificial Intelligence?, IBM Company,2025. https://www.ibm.com/ .
4. Coursera Staff,”4 Types of AI:Getting to Know Artificial Intelligence”, 2024/9/2link: https://www.coursera.org/articles .
5. ” Different Type of Artificial Intelligence(AI) you need to know”, Avast Academy, Digital life,(1/30/2025), https://www.avast.com/c-types-of-ai-explained
6. The DiploAI Ecosystem : Bridging AI innovation with ancient and contemporary human wisdom, DiploFoundationl, Malta and Switzerland, 2024. https://www.diplomacy.edu/the-diplo-ai-ecosystem/
7. What is Artificial intelligence (AI)?, College of Computing, Michigan Technological University, 2025 . https://www.mtu.edu/computing/ai/

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية
Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X
Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No. (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.02150

Climate Change and Its Strategic Implications for Iraqi National Security

[1] Assistant Professor Dr. Abbas Fadil Alwan

Keywords:
Climate,Temperature,Pollution, National Security, ParisClimate Conference, Iraq

Received:9/01/2026
Accepted:10/2/2026
Available:22/6/2026

Abstract

Climate change has become one of the most significant issues in the contemporary world, as it directly affects public health and imposes substantial economic burdens on states. These changes result from both human activities (industrialization, fossil fuel combustion, and environmental pollution) and natural transformations intensified by human behavior (rising temperatures, declining rainfall, acid rain, desertification, and other environmental challenges). Today, states face increasing commitments to reduce fossil fuel consumption, rising challenges in fulfilling food security requirements, and complex problems associated with rural-to-urban migration of farmers, leading to increased unemployment in urban centers. Climate change also alters the use and type of agricultural land, disrupts climatic patterns, and negatively affects the public health systems of living organisms. Iraq, in particular, has found itself confronted with these escalating challenges, which are increasingly linked to the foundations of national security.

The core of the problem lies in the fact that the impacts of climate change are not limited to rising temperatures or decreasing rainfall. Rather, they extend to issues such as food security and dependence on imports, the deterioration of public health systems, rising unemployment, and the need for the state to allocate substantial financial resources to mitigate the negative effects of climate change and to provide services that were previously unnecessary under more stable and healthier climatic conditions.

[1] College of Political Science – University of Kufa (abassf.aljboori@uokufa.edu.iq)
https://orcid.org/my-orcid?orcid=0000-0001-9642-4753

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

التغير المناخي وتأثيراته الإستراتيجية على الأمن الوطني العراقي

[1] أ.م. د. عباس فاضل علوان

الملخص:

يعد موضوع التغير المناخي من بين الموضوعات المهمة، في عالم اليوم؛ لأنه يشير إلى ما يؤثر على الصحة العامة، ويؤثر على الالتزامات التي تفرض على الدولة في المجال الاقتصادي، وهو نتيجة لما يحدث في الطبيعة من تغيرات بفعل بشري (التصنيع، والحرق، والتلوّث) أو طبيعي؛ نتيجةً عن التغيير البشري (ارتفاع درجات الحرارة، والتلوث، وقلة الامطار، والامطار الحامضية، والتصحر، وغيرها)، وتجد الدول نفسها اليوم امام التزامات متعلقة بتقليص حرق الوقود الإحفوري، وأمام عدم القدرة على الإيفاء بالتزامات الأمن الغذائي، وأمام إشكاليات مرتبطة بهجرة الفلاحين للقرى وتحولهم إلى بطالة في المدن الحضرية، وتغير نوع واستخدام الارض الزراعية، وتغير طبيعة المناخ، والإضرار بنظام الصحة العامة للكائنات الاحيائية، وغيرها، ووجد العراق نفسه أمام هذه الإشكالية، على نحو اخذ يتصاعد مع مقومات الأمن الوطني.

إنَّ الإشكالية ترتبط بكون تأثيرات التغير المناخي لا تقتصر على ارتفاع درجة الحرارة، ولا قلة الامطار، إنَّما ترتبط بالأمن الغذائي والاتجاه للاستيراد، والاضرار بالنظام الصحي، وازدياد البطالة، ووجوب رصد الدولة للاموال من أجل تصحيح بعض سلبيات التغير المناخي وتوفير خدمات مناسبة كانت غير ضرورية في حالة المناخ المناسب والصحي.

الكلمات المفتاحية: المناخ، درجة الحرارة، التلوث، الأمن الوطني، مؤتمر باريس للمناخ، العراق

المقدمة

إنَّ موضوع التغير المناخي أخذ يحضا باهتمام عالمي متزايد منذ عقود عدّة، فهو ليس ظاهرة مجردة ترتبط بارتفاع درجات الحرارة، أو قلة سقوط الامطار، أو تمدد الصحراء، إنَّما هي ظاهرة دينامية، متعددة الأبعاد ومتداخلة مع العديد من الظواهر، بحيث استشعرت الدول حجم الضرر المرتبط بالظاهرة، وإنَّها تمتد لتغطي الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية.

إنَّ التغير المناخي لا يأتي فجأة، إنَّما احتاج لعقود حتى وصل إلى مستوى الضرر المرتبط به، فالطبيعة يمكنها احتواء مسببات الخلل الذي يحصل طبيعيا، أو حتى بشريا، لكي يكون بمستويات منخفضة عبر انظمة فلترة الغازات، وتفكيكها، واعادة دمجها بالطبيعة طالما إنَّها بالأساس مواد موجودة بالطبيعة، لكن بنسب لا تضر الكائنات الحية، إلى جانب إنَّ الطبقات الجوية محمية بتدرج لمنع ولوج الغازات والأشعة الضارة من الفضاء الخارجي، وتقوم الأنظمة البيئية المختلفة ومنها : تعاقب فصول السنة الواحدة، واختلاف البيئات بين اقاليم الارض، ووجود الشمس، والامطار، والرياح، إلى جانب الغطاء النباتي، بتفكيك الغازات، والملوثات وإعادة دمجها بنظم الطبيعة، إلا إنَّ شروع البشرية بعمليات تصنيع كبيرة، باستخدام عمليات حرق للوقود الإحفوري (وتحديدا : الفحم والنفط)، والتوسع باستخدام مشتقات النفط في وسائل النقل، انتهت إلى زيادة نسبة الملوثات داخل الغلاف الجوي، حتى اضحت تتسبب بتغير المناخ كعملية، والاضرار بنوعية الحياة كنتيجة لها.

إنَّ دول العالم اخذت تربط بين التغير المناخي وبين الأمن الوطني؛ لأن الإضرار بنوعية الحياة يفيد بالتعرض السلبي للهدف من وجود الدولة : حماية الأفراد وتعزيز أمنهم واستقرارهم وقيمهم ورفاهيتهم ومكانتهم، وذلك التعرض يصيب الأفراد من مداخل متعددة ومنها: التلوث للهواء، والارض، والماء، وزيادة نسب الاصابة بالأمراض التي تصيب الجهاز التنفسي؛ بفعل تغير الحرارة ونوعية الهواء، وغيرها، وبالنتيجة يتطلب من الدول الاتجاه إلى تبنّي إجراءات مناسبة للحد من التغير المناخي، والاتجاه هنا مبني على : التعاون متعدد الاطراف؛ لإنَّ تداعيات التغير المناخي لا تستقر بمنطقة جغرافية ما إنَّما تمتد لتصيب حتى الدول الأقل تلويثا للطبيعة والأقل إسهاما بالتغير المناخي، وعليه تم وضع مؤشرات لدراسة موضوع التغير المناخي (مؤشر مخاطر المناخ (CRI))، واستجابة الدول للتعامل معه وخفض اثره (مؤشر أداء تغير المناخ (CCPI) العالمي).

إنَّ العراق هو أحد الدول التي اخذت تعاني من ظاهرة التغير المناخي؛ لاعتبارات متعددة، منها: إنَّ الظاهرة مركبة، فالمياه الصالحة للاستخدام الاحيائي اخذت تنخفض ويزداد مستوى التصحر مقابله، والارض المزروعة قاموا بتجريفها؛ لتتحول إلى اراضٍ سكنية، إلى جانب التوسع باستخدام الوقود الإحفوري في وسائل النقل وفي المعامل البدائية، والأنظمة الطبيعية اصبحت لا تستطيع خفض درجات الحرارة، وغيرها، والاجراءات التي تستخدم للتعامل مع الظاهرة لا تزال غير فاعلة.

اهمية البحث:

إنَّ الاهمية التي تعطى لدراسة متغير البحث إنَّما تتأتى من كون التغير المناخي يتعامل مع منظومة كاملة من الموضوعات ومنها: التأثير في الاقتصاد، والصحة العامة، والأمن الغذائي، وغيرها، بينما الأمن الوطني من جهته إنَّما يتأثر هو الاخر بوقائع تجعل متغيراته معقدة، وطالما إنَّ التغير المناخي يستتبعه تأثر الأمن الوطني العراقي، وعليه فإنَّ دراسة كل منهما والعلاقة بين المتغيرين إنَّما يُعطي تصور عن حجم الظاهرة وتأثيراتها الأمنية على العراق. كما إنَّ البحث يذهب إلى توضيح المخاطر البيئية على الأمن الوطني العراقي، ويعمل على وضع أطر إستراتيجية لاتخاذ سياسات للتكيف والتخفيف من مخاطر التغير المناخي.

الهدف من البحث:

إنَّ الهدف من البحث يتحدد بدراسة واقع ومظاهر التغيّر المناخي في العراق، والتأثيرات الإستراتيجية للتغير المناخي على الأمن الوطني العراقي (المائي – الغذائي – الاقتصادي – الاجتماعي – البيئي)، والإستراتيجية الوطنية للتكيف مع التغير المناخي ومستقبل الأمن الوطني العراقي في ظل التغير المناخي.

حدود البحث

يتقيد البحث بالحدود التالية:

الحدود الزمانية، سيتم البحث ضمن المدة التالية لعام 2005 اي: التي تمَّ فيها تبني النظام السياسي القائم، وتقديم رؤية مستقبلية خلال المستقبل القريب.

والحدود المكانية ستكون ضمن دراسة حالة العراق.

بينما الحدود الموضوعية سيقوم البحث بدراسة علاقة التغيّر المناخي وتأثيراته على الأمن الوطني العراقي.

إشكالية البحث:

إنَّ الإشكالية التي ينطلق منها البحث ترتبط بدراسة مشكلة التغير المناخي كأحد أبرز التحديات غير التقليدية التي تواجه الدول عامة والعراق خاصةً، بوصف ذلك التغير له أبعاد متداخلة مع العديد من الموضوعات الاقتصادية، والصحية، والاجتماعية، وحتى السياسية، والأمنية. إنَّ العراق يعاني من هشاشة بيئية ترتبط بارتفاع درجات الحرارة وانخفاض كمية المياه عامة وبضمنها الامطار، وتمدد الصحراء وتقلص المساحات الخضراء، وهو ما يحتاج إلى زراعة التداعيات المختلفة لهذا التغير.

ويتجسد سؤال المشكلة في:

كيف يؤثر التغير المناخي في العراق على الأمن الوطني بمستوياته المختلفة؟

ويرتبط بتلك الإشكالية عدد من التساؤلات التي سيتجه البحث للإجابة عنها في متنه وهي:

ما المقصود بالتغير المناخي؟ وما المقصود بالأمن الوطني؟

ما هو واقع التغير المناخي في العراق؟ وما أبرز مظاهر وملامح التغير المناخي في العراق؟

ما طبيعة العلاقة بين التغير المناخي والأمن الوطني؟ وما التأثيرات الإستراتيجية للتغير المناخي على الأمن الوطني العراقي؟ و ما أهم التهديدات الإستراتيجية الناتجة عن التغير المناخي؟

ما هي الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع التغير المناخي؟

ما هو مستقبل الأمن الوطني العراقي في ظل التغير المناخي؟

الفرضية:

يعتمد البحث الفرضية التالية: يشهد العراق منذ مدة تغيرات مناخية كبيرة، تتمثل بارتفاع نسب التلوث، وارتفاع درجات الحرارة، وتراجع مستويات الامطار، وغيرها، وكلما استمر تصاعد التغير المناخي – متغير مستقل – الذي يعاني منه العراق فإنَّه ينتهي إلى حصول تداعيات اقتصادية وصحية ومن ثم اجتماعية، باعتبارها متغيرات وسيطة، ويترتب عليها حصول تداعيات اخرى، سياسية وامنية، ستنتهي إلى تهيئة البيئة لعدم الاستقرار وحصول تداعيات أمنية (المتغير التابع).

منهج البحث:

إنَّ المنهج الذي سيتم استخدامه لتحليل الإشكالية والعمل على التحقق من صحة الفرضية هو: المنهج الاستقرائي اي الانتقال من الأجزاء بقصد الوصول إلى تبني رؤية عامة لموضوع البحث، بالإضافة إلى الانطلاق من عدة مقتربات وهي: المقترب الوصفي لوصف الظاهرة وتحليل انعكاساتها، والمقترب النظمي لبيان تفاعل العناصر البيئية والمناخية والأمنية، والمقترب الاستشرافي لتوقع المخاطر المستقبلية لتغير المناخ على الأمن الوطني للعراق.

هيكلية البحث

تم تقسيم متن البحث على أربعة مباحث، وهي كالاتي:

المبحث الاول _ الإطار النظري للتغير المناخي والأمن الوطني

يعد الإطار النظري والمفاهيمي واحد من المداخل المهمة للتعامل مع الظواهر في حقل العلوم السياسية بشكل عام. ومن بين المصطلحات المهمة في هذا البحث هو: التغير المناخي والأمن الوطني.

لتوضيح المقصود بمعنى التغير المناخي فالملاحظ إنَّه يتعامل مع التغيرات التي تصيب بيئة الكائنات الحية، وهي: الارض وما تحتها، والماء وما تحته، والهواء مهما تعددت طبقاته، وكل ما يحدث فيها من تغيرات عما هي عليه في الحالة الطبيعية.

إنَّ طبيعة الارض يجعلها مقسمة جغرافيا إلى اقاليم، قسم شمال خط الاستواء، وتكون بيئته متدرجة من حيث درجة الحرارة وصولا إلى درجات حرارة سالبة وقلة في مدة ورود الشمس في ساعات النهار كلما تم الصعود شمالا وشتاءً، وخلافه يكون بالمنطقة جنوب خط الاستواء وصولا إلى القطب الجنوبي، وتزداد كميات الامطار في المنطقة عند خط الاستواء الذي يقسم كل الكرة الارضية، إلى جانب كثرة الامطار عند المناطق المحاذية للمحيطات.

وللبحث في معنى التغير المناخي فإنَّه يشير إلى التحولات في درجات الحرارة انماط الطقس ونوعية الهواء ونوعية الامطار وكمية المياه، ونوعية التربة وتغير تركيبتها، إلى جانب وجود المخلفات الصلبة بما يجعل من بيئة الحياة للكائنات الحية بيئة غير مناسبة.

إن الانسان ومعه النباتات والكائنات الحيوانية المختلفة تكيفت مع بيئة محددة، من حيث درجات الحرارة والرطوبة وكمية المياه، ونوعية التربة، وباستثناء الانسان الذي يعد أكثر الكائنات الحية قدرة على التكيف مع أكثر من بيئة، فإنَّ التغير في خصائص البيئات الطبيعية، سيتسبب بوجود صعوبات في استمرار الكائنات الحيوانية أو النباتية.

وبالرجوع إلى معنى التغير المناخي فإنَّه يقصد به: التغير والتقلب بالوقائع الطبيعية التي تمثل البيئة التي توجد بها الحياة بمختلف صورها عما تعارفت عليه الأنظمة المناية الطبيعية بمختلف مواقعها: على الارض أو في المياه أو في احدى طبقات الجو المعروفة، وبما يتسبب بتغير كم ونوع المياه المتدفقة أو مياه الامطار، ونوع الهواء ودرجة حرارته ونوع التربة. وقد يكون سبب التقلبات عوامل طبيعية حادة ومؤقتة مثل البراكين والحرائق ودخول اجسام غريبة من الفضاء الخارجي، إلا إنَّ السبب الرئيس هو التدخل البشري في عمليات التصنيع واستخدام الوقود للنقل او للحرق [1]. وينتهي ذلك المعنى إلى إنَّ التغير المناخي الذي يظهر بصيغة اختلال بالأنظمة الطبيعية للحياة يمكن إنَّ يكون بسبب طبيعي ويمكن إنَّ يكون بسبب بشري.

بينما ذهب اخرون إلى إنَّه يقصد بالتغير المناخي: " اي تغيير أو إخلال طويل الأمد يحصل في حالة المناخ؛ نتيجة للتغير الحاصل في توازن الطاقة وسريانها ويكون مؤثراً في النظم البيئية والطبيعية. ويشير التغير المناخي ايضا إلى التغير المستمر في مناخ الكرة الارضية ناتج عن اسباب كونية أو طبيعية أو بشرية يؤثر سلبا على المحيط الحيوي ويؤدي لوقوع كوارث طبيعية مدمرة " [2]. ويُعطي هذا المعنى تصورا شاملا عن معنى الظاهرة واسبابها ونتائجها.

ويرى اخرون إنَّ التغير المناخي يقصد به: " التغير الناجم عن النشاط البشري الذي يؤدي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يُلاحظ بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ على مدى فترات زمنية متماثلة " [3]. ويركز هذا المعنى على إنَّ الأسباب البشرية هي من تنتهي إلى حدوث التغير المناخي.

إنَّ دراسة التغير المناخي يرتبط بوجود اثار سلبية خطرة للتغير المناخي على الوجود الاحيائي البشري والنباتي والحيواني مما يجعل دراسته وسبل الحد منه ومعالجته واحدة من الموضوعات المهمة عالميا؛ نظرا لوجود الانبعاثات الصناعية وما يرافقه من الاحتباس الحراري والاضرار بالصحة العامة وصعوبات في التكيف خاصة للنباتات والكائنات الحيوانية المختلفة، والذي لا يتوقف على منطقة جغرافية محددة، بل يمتد ليغطي مناطق الارض كافة، حتى وإنَّ لم تكن تلك المنطقة ناشطة في مجال الإسهام بتدفق الغازات الدافئة والانبعاث.

إنَّ وجود الظاهرة في الحياة المعاصرة يمكن تحليل اسبابه بانها يمكن إنَّ تكون طبيعية، بمعنى إنَّ يحصل تغيّر بركاني أو انفجارات وتغيرات في الاشعاع الشمسي يصل إلى الارض فيحدث تغيرات في النظام الطبيعي كليا أو جزئيا، أو حصول طفرة وراثية في عوامل مسببة للأمراض فيحدث معها تغيرات مناخية، أو حصول تغيرات في المحيطات يترتب عنها اعاصير، وغيرها، إلا إنَّ تلك المسببات لا يمكن إنَّ تتجاوز إنَّ التغيرات أو المسببات البشرية تمثل المسبب الأبرز للتغير المناخي، فالحاجة إلى الارض للاستيطان أو إلى الموارد للتنمية، أو الحاجة إلى حرق المزيد من الوقود للإنَّتاج والنقل، يترتب عليها تغيرات في الانظمة المناخية مثل: تغير في خصائص الهواء أو في ظهور الغازات السامة أو في وجود مخلفات سائلة أو غازية أو صلبة، ويمكن إنَّ يكون وجودها على الارض أو في الهواء أو في المياه، وبالنتيجة فإنَّ الطبيعة لا تستطيع استعادة نظامها الطبيعي بسهولة فيظهر تغير في الحرارة أو تساقط الامطار أو في شيوع أنواع من الامراض وغيرها[4].

اما بالنسبة إلى الأمن الوطني فإنَّه ينبغي التمييز بين الأمن الوطني كمفهوم وبين سياسات الأمن الوطني، وعليه يقصد بالأمن الوطني: قدرة الدولة على حماية شعبها ومصالحها من التهديدات مهما كان مصدرها، بمعنى حماية أمن واستقرار وسيادة الدولة ورفاهيتها ومكانتها، ولا يقتصر نوع الحماية على الوسيلة العسكرية أو المعنى العسكري، بل يمتد ليغطي كل مناحي الحياة، فالدولة في عالم اليوم يمكن إنَّ تتداخل في مصالحها واهدافها ومشاريعها السياسية مع مصالح واهداف ومشاريع دول اخرى، على نحو يقود إلى التقاطع، وفي احيان يحدث التقاطع كنتيجة مقصودة لسياسات بعض الدول في اختراق أمن دول اخرى واستهدافها والتأثير فيها.

ولتتبع مفهوم الأمن الوطني فإنَّه يقصد به حسب وجهة نظر البعض بانه: " القدرة على تحشيد وتوظيف عناصر القوة الشاملة للدولة العسكرية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والبشرية والتقنية بهدف حماية أمن وسيادة الدولة تجاه التهديدات القائمة أو المحتملة خلال وقتي السلم والحرب" [5]. وهذا المعنى يركز على المقومات والهدف.

ويرى اخرون إنَّ الأمن الوطني هو: " تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها وتأمين الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع " [6]. ويركز هذا المعنى على مخرجات او الهدف من اعتماد سياسات الأمن الوطني.

اما سياسات الأمن الوطني فإنَّه يقصد به الإجراءات التي تتخذ من قبل الدولة تجاه موضوع حماية وتامين سيادة واستقرار وامن الدولة ورفاهية الشعب وتعزيز المكانة. بمعنى إنَّ قدرة الدولة تكون معروفة إلا إنَّ تحويل تلك القدرة إلى اجراءات هادفة يتم عبر الاجراءات التي يتم التخطيط لها وتنفيذها، سواء عبر الادوات والاساليب العسكرية او الدبلوماسية او الاقتصادية او الثقافية [7].

إنَّ معنى الأمن الوطني وتطبيقاته من الموضوعات المهمة في العلوم السياسية، نظرا لارتباطه بعدد كبير من الموضوعات الفرعية. وطالما إنَّ الدولة تكون حريصة على موضوع السيادة والاستقرار والرفاهية والمكانة، فإنَّها تكون حريصة على الاجراءات التي تنتهي إلى الحفاظ على تلك الموضوعات المهمة.

إنَّ الربط بين متغيري هذا البحث: التغير المناخي والأمن الوطني، فإنَّه يلاحظ إنَّ الموضوع يتعلق بأصل الهدف من تطبيق سياسات الأمن الوطني: بلوغ اقصى مراحل الحفاظ على الأمن والاستقرار والسيادة والرفاهية والمكانة، في حين إنَّ الدولة والشعب موجود في نقطة جغرافية محددة، والطبيعة هي أكبر من موضوع دولة او شعب موجود، لأنه ينظر إلى الطبيعة والمناخ من منظور عالمي رغم إنَّه قد يزداد مستوى التلوث والتغير في الطبيعة في بعض المناطق لأسباب مختلفة اما كملوثات او كضعف في الغطاء النباتي وفي الاجراءات البيئية. ما يهم هنا إنَّ التأثير والتغير المناخي يتسبب بنتائج تضر بالهواء والحرارة والمياه والارض والغذاء والصحة العامة، وكل تلك المقدمات تجعل قدرة الدولة على ادارة الاقتصاد او الانظمة الاجتماعية المتكيفة معه او النظام الصحي، تجعلها كلها في خطر، لأنه بتغير البيئة فإنَّ قدرة الأفراد على ادارة الزراعة تصبح صعبة، وهو ما يؤثر على عمل الأفراد فيتركوا العمل بهذا الجانب ويتجهوا إلى اعمال خدمية اخرى، مما يتسبب بضغط كبير على قطاع التشغيل والوظائف، فيزداد الاستهلاك مع انخفاض الإنَّتاج، فيحدث هنا استهداف مركب: انخفاض الإنَّتاج وازدياد الاتجاه للاستيراد وانكشاف الأمن الغذائي، وخروج العملة الصعبة، وازدياد البطالة، وتعرض الارض للتعرية واتساع التصحر، وحصول تداعيات على نظام الصحة العامة بسبب تغير نوع الهواء ونوع وكمية المياه [8].

إنَّ الاضرار المرتبطة بالتغير المناخي لا تقتصر على الاقتصاد الجانب الاجتماعي، إنَّما تتمدد إلى الجانبين السياسي والأمني، فمن ابرز مسؤوليات الحكومة: هي المحافظة على النظام العام، والسكينة، وغيرها، والتغير المناخي يحدث ضرر في ذلك، وهو ما يجعل المؤسسات الحكومية في حرج؛ لأنها لن تستطيع التعامل مع تلك التغيرات طالما إنَّ تحدي التغير المناخي يعد من بين التهديدات أو التحديات غير التقليدية، والتعامل معه يتطلب إجراءات وحلول متعددة تتعامل مع بنية الاقتصاد والتكنولوجيا والنقل وكل ما يرتبط باستهلاك الطاقة والتعامل مع الارض والمياه والهواء [9].

المبحث الثاني – واقع التغير المناخي في العراق

إنَّ دراسة واقع التغير المناخي في العراق يوضح حجم الضرر المتحقق من نمو الحالة إلى مستوى ظاهرة متعددة ومتداخلة في تأثيراتها الضارة، والتغير المناخي كما تم ايضاحه مسبقا، فإنَّه يتعامل مع إشكالية التغير عما موجود في الحالة الطبيعية ويتسبب بأضرار، والتغير قد يقع تحت أحد العناوين التالية:

1. قلة الامطار، وتغير خصائصها

يقع العراق جغرافيا في منطقة مدارية، متوسطة الأمطار، والأمطار بكل الاحوال هي احد ابرز المصادر للحصول على المياه الصالحة للشرب المتدفقة المتجددة الطبيعية، وكميات التدفق التي تم رصدها كانت متذبذبة على أساس المنطقة الجغرافية وعلى أساس السنوات، فأقصى معدل لكميات المطر كانت باتجاه الشمال الشرقي، واقلها باتجاه الجنوب الغربي، وأعلى كمية مطر تساقطت على البلد كانت نحو

287.35 ملم عام 1954، وأقل متوسط للأمطار كانت نحو 133.17 ملم عام 1973، وهو تراوح وتباين نسبي بسبب العوامل الطبيعية والمناخية، وما بين الحد الاعلى والحد الادنى فإنَّ المتوسط السنوي كان كالاتي: 199.63 ملم عام 2013، و 175.58 ملم عام 2014، و 16.47 ملم عام 2015، و 21.47 ملم عام 2016، و 168.41 ملم عام 2017، و 240.75 ملم عام 2018، و 216.78 ملم عام 2019، و 213.35 ملم عام 2020، و 147.95 ملم عام 2021، و 160.68 ملم عام 2022، و 189.67 ملم عام 2023، و 194.25 ملم عام 2024 [10].

إنَّ الكميات السابقة لا يستفاد منها العراق إلا في حالات محدودة: إعادة تنقية الهواء، والمساعدة على التوازن البيئي، والري لبعض الاراضي الزراعية التي تعتمد على مياه الامطار في شمال البلد، وتجديد المياه العذبة في الأنهار والبحيرات، إنَّ كمية المياه المتدفقة من الامطار على العراق يقدر سنويا بين 70 إلى 90 مليار م3، يذهب اغلبيته للتبخر، وما تضيفه فعليا لمياه الأنهار المتجددة في العراق يقدر بنحو 3 مليار م3، وما يضيفه للمياه الجوفية كمياه متجددة سنويا يقدر بنحو 3.5 مليار م3 سنويا، وتلك الكميات قد تزيد او تنقص بين حين واخر [11].

إنَّ كمية الامطار بالعموم في العراق قليلة قياسا إلى دول اخرى، وبدأت تظهر تأثيرات التغيرات المناخية على نوعية مياه الامطار؛ لأن الامطار تعد أحد أبرز العناصر التي تعيد التوازن البيئي من خلال المساهمة في سحب الملوثات من الهواء، وطالما إنَّ نسبة التلوث بالهواء مرتفعة عالميا، فإنَّ ذلك أخذ يؤثر على نوعية مياه الامطار.

2. نقص المياه، وتلوث مصادرها

للعراق عدد من مصادر المياه المتجددة، والخزانات الطبيعية والصناعية، وفيما يتعلق بالبحيرات الموجودة فإنَّ أبرزها هي [12]:

أ- بحيرة الرزازة، مساحتها نحو 1810 كم2 وحجم الخزن فيها يقدر بنحو 26 مليار م3، وكمية المياه الموجودة فيها وفق بيانات العام 2024 هي نحو 9 مليار م3.

ب- بحيرة الحبانية، مساحتها نحو 140 كم2 وحجم الخزن فيها يقدر بنحو 3.3 مليار م3، وكمية المياه الموجودة فيها وفق بيانات العام 2024 هي نحو 0.6 مليار م3.

ت- بحيرة الثرثار، مساحتها نحو 2710 كم2 وحجم الخزن فيها يقدر بنحو 83 مليار م3، وكمية المياه الموجودة فيها وفق بيانات العام 2024 هي نحو 3 مليار م3.

ث- بحيرة سد الموصل، مساحتها نحو 380 كم2 وحجم الخزن فيها يقدر بنحو 11 مليار م3، وكمية المياه الموجودة فيها وفق بيانات العام 2024 هي نحو 8 مليار م3.

ج- بحيرة دوكان، مساحتها نحو 270 كم2 وحجم الخزن فيها يقدر بنحو 8 مليار م3، وكمية المياه الموجودة فيها وفق بيانات العام 2024 هي نحو 2.4 مليار م3.

ح- بحيرة سد حمرين، مساحتها نحو 340 كم2 وحجم الخزن فيها يقدر بنحو 2 مليار م3، وكمية المياه الموجودة فيها وفق بيانات العام 2024 هي نحو 0.9 مليار م3.

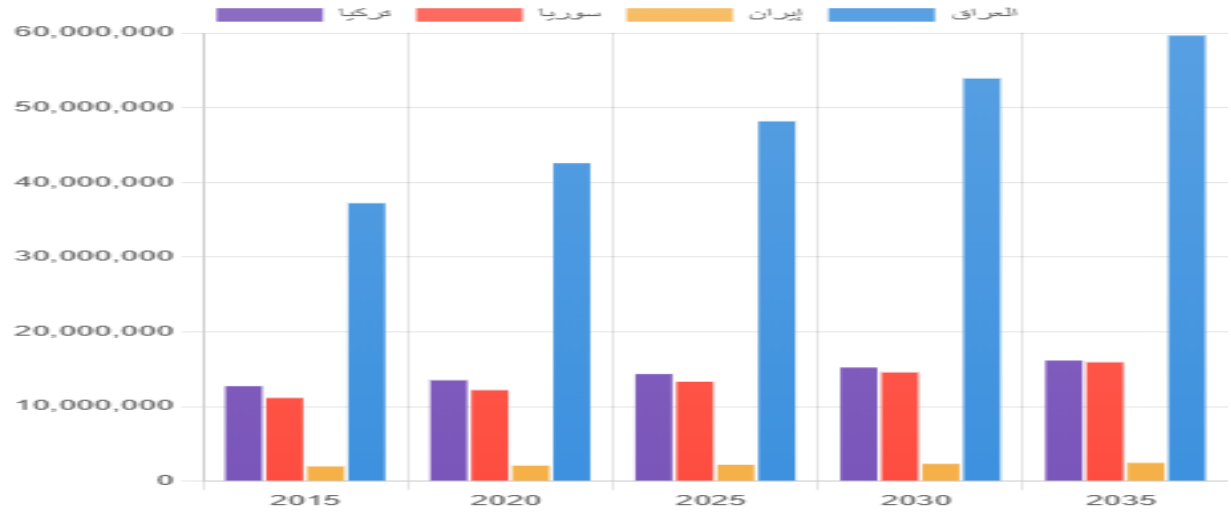
وإلى جانب تلك المصادر، فإنَّه يوجد للعراق إنَّهار عدة، وروافد محلية المصدر أو خارجية، ولعل اهمها : نهر دجلة وروافده، وهو من أهم الانهار في البلد، ويشق العراق من اقصى الشمال إلى اقصى الجنوب، ويصب فيه عدد من الروافد الفرعية التي ينبع بعضها من تركيا وبعضها الاخر من ايران، ويبلغ تدفقه كمتوسط عام 2014 نحو 36 مليار م3، إلا إنَّ تلك المياه تتباين بحدة بين عام واخر بسبب التغيرات المناخية ومعدل تساقط الامطار والثلوج، وينبع من تركيا روافد وهي: الزاب الاعلى، والخابور، ونهر بوتان، بينما ينبع من ايران نهر ديالى والزاب الصغير، وكل منهما يصب في مجرى نهر دجلة الرئيس، إنَّ كمية المياه التي يحصل عليها العراق من نهر دجلة كانت كبيرة، إلا إنَّها بفعل سياسات دول الجوار في بناء السدود أو التوسع بالاستخدام أو إنَّشاء بعض القنوات الفرعية لزيادة سحب المياه وتحويلها إلى الاستخدامات في مناطق اخرى انتهت إلى تقلص تلك الكمية حتى بلغت قرابة 8 مليار م3 عام 2023، أما نهر الفرات فهو من الانهار المهمة ايضا في العراق ويقطع البلد من غربه إلى جنوبه، ويحصل العراق منه على قرابة 9 مليار م3 وفقا بيانات عام 2024، إلا إنَّ تلك الكمية هي الاخرى تتباين بين حين واخر، وقد وصلت إلى ادنى من نحو 9 مليار م3 في عدة سنوات، بمعنى إنَّ المجموع الكلي للإطلاقات المائية كانت بحدود 17

مليار م3 (13)، وبضمنه ما كان يحصل عليه العراق من المصادر المحلية ومياه الامطار، وهي كمية قليلة نسبيا وادخلت البلد في مرحلة الأزمة المائية.

إنَّ النقطة المهمة هنا إنَّ حوضا دجلة والفرات مهمين بشكل اساسي للعراق، فاغلب سكان العراق يستوطنون حول مجاري مياه تلك الاحواض، بينما العدد اقل في تركيا (بحدود 12 مليون إنَّسان)، وفي سوريا (نحو 11 مليون إنَّسان) وفي إيران (نحو 2 مليون إنَّسان)، وعليه يكون موضوع مياه الحوضين موضوع أمن وطني للدولة العراقية، كما موضح بالشكل المرفق:

الشكل (1):

عدد السكان القاطنين على ضفاف مجرى حوضي نهري دجلة والفرات في الدول المعنية للمدة 2015– 2035



المصدر:

الموارد المائية المشتركة في العراق، تاريخ الدخول 2 تشرين الثاني 2025، على الرابط:

/https://water.fanack.com/ar/iraq/shared-water-resources-in-iraq

وإلى جانب تلك المجاري التي تتبع نهري دجلة والفرات يوجد عدد من الانهار الدائمة والموسمية التي تنبع من ايران وتصب في الحدود العراقية ويقدر عددها بـ 41 نهراً ورافداً، وأهمها نهر الكارون، والكرخة وغيرهما، والتي كانت تغذي العراق بنحو 26 مليار م3 سنويا من المياه قبل نحو عقدين من الزمن، إلا إنَّها اليوم لا تضخ إلا نحو مليار م3 من المياه واغلبها مياه الفيضانات الموسمية [14].

إنَّ الموضوع لا يرتبط فقط بكمية المياه القادمة عبر الحدود أو التي مصدرها محلي فهي في كل الاحوال تتأثر بالتغير المناخي وكثافة الاستهلاك والاستخدام، إنَّما هناك مشكلة اخرى ترتبط بنوعية المياه، فالتلوث ارتفع في منسوب المياه العذبة لعدة اسباب، منها : إنَّ سياسات دول الجوار وأهمها تركيا تقوم على إعادة ضخ مياه البزل وهي تحوي كميات من السماد، في مجرى الانهر، وعبر مجراها من شمال البلد لجنوبه يرمي في المجرى مجاري شبكات التصريف الصحي من دون معالجات وتقدر كميتها بنحو 3 مليار م3 سنويا، ناهيك عن الملوثات الصلبة وكلها تؤثر على نوعية المياه ويجعلها غير صالحة للاستهلاك الاحيائي إلا بعد عمليات تصفية ومعالجات صحية مكلفة[15].

3. التصحر:

إنَّ تراجع كميات المياه العذبة المستقرة أو المتجددة في العراق انتهى إلى تسارع نمو وتمدد التصحر وتدهور الأراضي الزراعية، وهي ظاهره يشهدها العراق حيث توسع التصحر إلى أكثر من 39% من أراضيه، خاصةً في وسط وجنوب البلاد، ما يعرض الزراعة والغذاء للخطر، ويرتبط بذلك استمرار العواصف الترابية؛ نتيجةً لتدهور الغطاء النباتي وقلة الأمطار [16].

وما يساعد على نمو التصحر في البلد، الاتجاه الذي أخذ ينمو في السنين الاخيرة، وهو ظاهرة تجريف الاراضي الزراعية؛ لغياب التخطيط الحكومي لمعالجة أزمة السكن وارتفاع اسعار قطاع العقارات بشكل لا يتفق مع متوسط الدخل السنوي للفرد، مما خفض من قدرة النظام البيئي على استعادة التوازن وخاصة في موضوع معادلة درجات الحرارة، أو الحماية من موجات العواصف الترابية.

4. ارتفاع درجات الحرارة:

شهد العراق في العقود الاخيرة ارتفاع درجات الحرارة، بمعدل يصل إلى 3 درجات عما كانت عليه منتصف القرن الماضي، ولعل من بين الاسباب التي انتهت إلى ذلك هو التغير المناخي العالمي، وتراجع مساحة الغطاء النباتي، وانخفاض نسبة هطول الامطار سنويا، إلى جانب الملوثات وزيادة ضخ الغازات الدفيئة، وكلها تسببت برفع مستوى درجات الحرارة عموما، وهو ما ينتهي إلى زيادة الطلب على اجهزة التبريد صيفا ومن ثم زيادة الطلب على الطاقة، ناهيك عن حصول تغيرات في البيئة التي تتواجد بها الكائنات الحية [17].

5. تلوث الهواء:

والنقطة الاخيرة التي تلاحظ في التغير المناخي هي المرتبطة بحصول تلوث في الهواء؛ نتيجة ضخ الغازات المسببة للاحتباس الحراري، إنَّ المؤشرات المتاحة تبين إنَّ هناك تلوث كبير في الهواء في العراق موزع نسبيا بين مناطقه، كما يوضحه: مؤشر جودة الهواء (AQI^+) وتلوث الهواء بـ PM2.5 ارتفع في السنوات التي تلت عام 2010 وصعودا، بمعدل الضعف في غضون 15 عاما عما كإنَّ عليه في العام 2010 [18].

إنَّ كل ما تقدم يوضح إنَّ هناك إشكاليات في موضوع التغير المناخي في البلد، والذي ينتهي إلى ايجاد بيئة تزيد من الصعوبات في استمرار بيئة صحية للكائنات الحية.

المبحث الثالث – التأثيرات الإستراتيجية للتغير المناخي على الأمن الوطني العراقي

إنَّ التغير المناخي له مظاهر متعددة، منها: قلة الامطار، وتقلص كمية المياه وتغير نوعيتها، وارتفاع درجات الحرارة وتلوث الهواء وزيادة التصحر، وغيرها، كل تلك المظاهر إنَّما تنتهي إلى تأثيرات متعددة الأبعاد، ومترابطة تتسبب بتداعيات سياسية وأمنية بصيغة أو اخرى.

ولدراسة تلك التداعيات، ظهرت عدة مؤشرات عملت على محاولة قياس الأثر البيئي ومدى الاستعداد للتعامل معه بين الدول المختلفة، وظهرت من بين المؤشرات الاتي:

1. مؤشر أداء تغير المناخ (CCPI)، وتصدره منظمة (Germanwatch) الألمانية، ويقدم سنويا، وهذا المؤشر يدرس الاتي: انبعاثات الغازات الدفيئة ويعطيها وزن 40%، والطاقة المتجددة ويعطيها وزن 20%، وكفاءة استخدام الطاقة ويعطيها وزن 20%، وسياسات المناخ لزيادة الشفافية الدولية ويعطيها وزن 20%، في تقدير موقع الدولة عالميا في هذا المؤشر [19].
2. مؤشرات الظواهر المناخية (وتصدره وكالة حماية البيئة الأمريكية (EPA))، وهذا المؤشر يقيس ظواهر مثل: التغير بدرجات الحرارة، والتغير بمستويات الامطار والجفاف، ودراسة ظواهر مناخية متطرفة مثل الفيضانات وشدة الاعاصير، وذوبان الثلوج وغيرها [20].
3. مؤشر مخاطر المناخ (CRI) لمراقبة آثار الظواهر المتطرفة، وهذا المؤشر يبحث في تحليل آثار الظواهر الجوية المتطرفة ذات المخاطر وهي: الهيدرولوجية، والجوية، والمناخية، والمؤشر هو أداة حيوية لتقييم آثار الظواهر الجوية على مختلف الدول بناءً على ما تنتهي أليه من الخسائر الاقتصادية والبشرية، ويترتب عليه إنَّ الدول تنقسم في المؤشر حسب قدرتها للتعامل مع التحديات والتداعيات، وما يهم هو معرفة الدول الضعيفة جدا للتعامل مع جهود التكيف مع التغيرات المناخية وتحتاج إلى مساعدة في مجال مواجهة تحديات تغير المناخ، فالمؤشر يعمل من أجل معرفة حجم الضرر الناجم عن أحداث المناخ المتطرفة كالعواصف والفيضانات الكبيرة ومواسم الجفاف الممتدة، وغيرها، ويقيس عدد الوفيات الناجمة عنها وحجم الخسائر الاقتصادية والمادية، ومن ثم يدفع إلى إعادة توجيه السياسات لدعم تلك الدول في مواجهة التغيرات الموجودة [21].

إنَّ تلك المؤشرات وغيرها الهدف منها هو: تقدير مستويات التغير المناخي، والعمل على توجيه السياسات لتكون مساهمة في الحد من الانبعاث وحماية المناخ، وتقييم الأثر البيئي على الاقتصاد والصحة العامة.

ولدراسة التأثيرات الإستراتيجية للتغير المناخي على الأمن الوطني العراقي فإنَّه سيتم الإشارة إلى عدة موضوعات وهي: الأمن المائي والغذائي، الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي (النزوح والهجرة) والصحة العامة، وهو ما يمكن البحث فيه كالاتي:

1. الأمن المائي والغذائي

كما اوضحنا إنَّ التغير المناخي يتسبب بارتفاع درجات الحرارة، انخفاض كمية المياه الصالحة للاستهلاك، وتغير نوعيتها، وهو ما يتسبب بتراجع حصة الفرد الواحد من المياه، إلى جانب تراجع مستوى ونوعية الزراعة التقليدية السائدة فتتجه الدولة إلى الانكشاف في أمنها الغذائي ومعالجة احتياجاتها عبر الاستيراد.

عانى العراق من تراجع نسب المياه الصالحة للشرب، قياسا إلى مستوى النمو في عدد السكان ومستوى احتياجات البلد من المياه العذبة، والتراجع هنا يسبب ازمة المياه، والتي يترتب عليها وجوب خفض الاستهلاك خاصة في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، وانتهت ازمة المياه في البلد إلى انخفاض الإنَّتاج الزراعي بنسبة تقدر بـ 30–40% في بعض المحافظات العراقية وتراجع المساحات المزروعة من 28 مليون دونم إلى 3 مليون في المدة بين عامي 2014– 202 ، وقابله ارتفاع في معدلات الهجرة من سكان الريف (والتي قدرت بنحو 1.5% من اجمالي سكان الارياف وفقا لبيانات العام 2021) ، ويترتب عن ذلك مشاكل معقدة ومنها: عدم الاكتفاء الغذائي مما يؤثر على الأمن الاقتصادي، وتصاعد البطالة في المدن وإنَّ يقابله تصاعد في العمالة غير الماهرة، وتزايد الطلب على الخدمات في المدن، وتراجع الغطاء النباتي، وتزايد الاتجاه إلى الاستيراد للمواد الغذائية وهو ما يعني استنزاف العملة الصعبة [22].

وتتبع البيانات في العراق يلاحظ إنَّ البلد حصل على أكبر كمية تدفق للمياه العذبة في العام 2000 عندما بلغت الكمية 66 مليار م3، وفي العام 2019 حصل العراق على نحو 56.6مليار م3 من المياه العذبة، في حين إنَّ حصل على نحو 33.6 مليار م3 في العام 2018 وكانت نسبة قليلة قياسا إلى متوسط ما يحصل عليه البلد من المياه، بينما حصل البلد على نحو 42.4 مليار م3 من المياه في العام 2022، وهو يشمل المياه المتجددة ومياه الامطار والمياه الجوفية، إلى جانب حساب الخزين في البحيرات من المياه المتاحة للاستخدام [23]. وتستغل اغلب تلك الكميات في الزراعة، إلا إنَّ تذبذب الكميات وتراجع كميتها إلى جانب تجريف الاراضي الزراعية، انتهى إلى حصول تراجع في الإنَّتاج الزراعي، وتصاعد الاستيراد مما يجعل الأمن الغذائي منكشفا على الخارج [24].

ولا يقتصر الامر على انخفاض كمية المياه قياسا إلى النمو في عدد السكان، إنَّما هناك مشكلة التلوث في مصادر المياه العذبة، فيكون لدينا نقص في الموارد لأسباب متعددة: منها التغير المناخي، وتلوث المتبقي منها لأسباب متعددة هي الاخرى، ألا إنَّهما يلتقيان في مجاري الانهار في العراق، وتحليل أسباب التلوث فإنَّه موجود سواء كان التلوث ناجم عن تلوث المياه قبل دخولها الاراضي العراقية بفعل استخدام الاسمدة للري في دول الجوار واعادة ضخ تلك المياه في مجرى الانهار الدولية التي تصب في العراق، أو جراء الملوثات الصلبة التي ترمى في مجرى الانهار، أو جراء رمي المخلفات الصحية، ومنها مياه الصرف الصحي على طول مجرى الانَهار في عموم مدن العراق، ومن دون معالجات، ويقول المتحدّث باسم وزارة الموارد المائية، خالد شمال، إنَّ بعض المنشآت الصناعية والنفطية تقوم بتلويث جزء من المياه العذبة، فهي ترمي جزء من مخلفاتها في مجاري الانهار، كما إنَّ المؤسسات الحكومية – دوائر المجاري – تقوم بإلقاء كميات كبيرة –من مياه المجاري– في احواض إنَّهار دجلة والفرات في عموم مدن العراق، من دون إنَّ تمرّ تلك المخلفات بمعالجة تامة أو من دون معالجة في بعض الاحيان كما إنَّ بعض المشافي القريبة من مجرى الانهار تقوم بإلقاء فضلاتها وتصريف مياه الصرف الصحي مباشرة فيه، وهذا أمر فيه خطورة على الصحة العامة [25].

2. الأمن الاقتصادي

يتمتع الاقتصاد العراقي بوجود موارد كبيرة إلا إنَّ قدرته الإنَّتاجية ضعيفة؛ بسبب اتجاهه إلى الاعتماد على ريع النفط، وهو ما تسبب بوجود مشاكل بنيوية فيه، فاغلب مفاصل الحياة الاقتصادية تتوقف على إنَّتاج وتصدير النفط، مع ارتفاع في معدل استهلاك النفط لأغراض إنَّتاج الطاقة (الكهرباء) ولاستخدامات النقل.

وللبحث في تداعيات التغير المناخي على الحياة الاقتصادية في البلد، فإنَّ الامر يرتبط بالتالي [26]:

أ. انخفاض إنَّتاجية القطاع الزراعي؛ بسبب تراجع مساحة وإنَّتاجية الاراضي الزراعية، وهو ما يعرض البلد إلى ازمة في الأمن الغذائي ودفع البلد إلى استيراد احتياجاته من الغذاء.

ب. زيادة الهجرة من القرى إلى المدن والتسبب بضغوط على قطاع التشغيل، واتساع الطلب على الخدمات، وهو ما يمثل ضغوط على السياسات العامة الاقتصادية للتكيف مع التغيرات المصاحبة للتغير المناخي.

ج. ضغوط على القطاع الصحي من الناحية الاقتصادية، المتأتية من اتساع نطاق العواصف الترابية المرتبطة بالتغير المناخي فيزداد معها الاصابات الطبية في الجهاز التنفسي للعديد من الأفراد فيجبر المؤسسات الصحية للاستجابة السريعة لتلك التحولات ويزيد الضغط على الإنَّفاق في هذا القطاع.

د. إنَّ التغير المناخي يجبر الدولة على الاستجابة للالتزامات الدولية المتعلقة بخفض الانبعاثات وهو ما يعني التقليل من استهلاك الوقود الاحفوري الذي أحد اعمدته النفط الذي يستهلك عبر مشتقاته في إنَّتاج الكهرباء وفي النقل، وهو ما يضر من ثم بالعديد من المرافق العامة التي تأسست على استخدام تكنولوجيا تقليدية وليس متكيفة مع استهلاك الطاقة النظيفة.

ما تقدم عدت من أبرز الإشكاليات المصاحبة للتغير المناخي على القطاع الاقتصادي بشكل عام وهو ما يتسبب بإشكاليات في الأمن الاقتصادي يتطلب من الدولة التدخل لضمانه.

3. الأمن الاجتماعي والصحي

إنَّ التغير المناخي المتمثل بتلوث الهواء والماء وانخفاض الإنَّتاجية، ينتهي إلى ظهور العديد من الاشكاليات الاجتماعية والصحية ومنها [27]:

أ. ارتفاع الأمراض التنفسية والجلدية، سواء ما تعلق منها بزيادة معدل العواصف الترابية أو تلوث المياه، أو الامراض التي تظهر مع ارتفاع درجات الحرارة.

ب. زيادة النزوح الداخلي، وهو ما يتسبب بضغط على الخدمات العامة وتحديات معيشية امام النازحون الجدد.

ج. ظهور توترات مجتمعية نتيجة شح المياه.

4. الأمن البيئي

إنَّ التغير المناخي في العراق يترتب عليه تلوث وتغير في الوقائع للبيئة الطبيعية التي تكيفت معها الاحياء المختلفة : الانسان والنبات والحيوان، والتغير في نوعية الهواء والحرارة والمياه والتربة وهو ما يظهر في العديد من المظاهر ومنها : تراجع مستوى المياه في الانهار والبحيرات والاهوار الطبيعية، وتلوثها وارتفاع درجات الحرارة وتمدد الصحراء على حساب تقلص المساحات الخضراء، يجعل من استمرار الكائنات الحية فيه بعض الصعوبات، مع ارتفاع درجات الحرارة وتلوث الهواء والماء وغيرها، وتظهر الإشكاليات مثل : التكيف مع التلوث وارتفاع درجات الحرارة، وتراجع مستوى الإنَّتاجية وتغير الخصائص، وكثرة الاصابة بالأمراض، وانخفاض درجة التنوع بين الكائنات الحية في المناطق الملوثة، والضغط على الموارد لإعادة إنَّتاجية بيئة مصطنعة لاستمرار الحياة، وغيرها [28]، وهو ما يفيد إنَّ الأمن البيئي قد تعرض لأزمة.

5. الهجرة والنزاعات المحتملة

إنَّ التغير المناخي ينتهي إلى حصول تأثير آخر مرتبط بالهجرة والنزاعات المحتملة بين المجموعات المحلية خاصة في مناطق القرى جراء النزاع على حصص المياه؛ نظرا لاعتماد اغلب مناطق الإنَّتاج الزراعي على السقي التقليدي وليس الري بالتقطير، وهو ما ينتج عنه حاجة إلى الكثير من الموارد المائية.

إنَّ نقص المياه الصالحة للاستهلاك يؤدي إلى صراعات محلية حول الموارد المائية في المناطق الزراعية، ولا يتوقف الامر إلى هذا الحد، بل إنَّ النقص تسبب بأن يتجه الكثير إلى تجريف الارض الزراعية وتحويلها إلى ارض سكنية مما أوجد بالمقابل مشاكل جديدة، وهي حاجة تلك الاراضي إلى خدمات الحياة المدنية، إلى جانب تحول الشباب من كونهم قوة عمل مؤهلة للإنَّتاج الزراعي والحيواني إلى قوة عمل تدخل في نوع مختلف من الاعمال مما يتسبب بظهور بطالة، وهو ما يقود إلى الهجرة للمدن فتتغير قيم المدن، وتظهر فيها البطالة ويزيد الضغط على طلب الخدمات في تلك المدن وضغط على البنية التحتية، وهو ما يوجد مشاكل اجتماعية وخدمية جديدة[29].

إنَّ الهجرة والنزاعات تنتهي إلى نتيجة جانبية خطرة ألا وهي: تآكل الانظمة الاقتصادية والاجتماعية، فالقدرة على التخطيط الحكومي ستتآكل ومن ثم يؤدي ذلك إلى عرقلة التنمية الاقتصادية العالمية والمحلية، وينتهي ذلك إلى تصاعد مستوى الازمات الداخلية وهو ما يزيد الضغط على الحكومة في التعامل معها والبحث عن حلول.

6. تزايد الصراعات وعدم الاستقرار:

إنَّ النتائج السابق ذكرها ستنتهي إلى احتمالية تصاعد عدم الاستقرار داخل الدولة، ولعل أخطرها: وبضمنه تصاعد النزاعات حول الموارد النادرة (الماء الصالح للاستهلاك، والأرض الزراعية المتبقية) بين المجتمعات المحلية، إلى جانب تصاعد مستوى البطالة؛ بسبب تغير خصائص المجتمعات المحلية التي تستوطن الارياف وتحولها إلى مجتمعات نازحة أو مستوطنة في المدن.

7. ضغط على القدرات العسكرية والأمنية:

إنَّ نتائج التغير المناخي الاقتصادية والاجتماعية والصحية، يترتب عليه وجود مقدمات لعدم الاستقرار السياسي داخل المجتمعات وبين الدول خاصة في موضوع تدفق المياه من الانهر الدولية، ومن ثم ستجد الدولة نفسها أمام تغيير في طبيعة التهديدات التي تواجهها الدولة لتشمل صعود اولوية الأمن المناخي أو البيئي، بمعنى إنَّ على الدولة إنَّ تكون مستعدة لإجراء تعديلات على السياسات البيئية والاستجابة للتغييرات التي تحتاجها، لتكون الدولة قادرة على التعامل مع تلك التحديات.

والجانب الاخر إنَّ على الدولة في وضعها للسياسات البيئية إنَّ تخصص الموارد اللازمة للاستثمارات في القدرة على الصمود وإدارة الأزمات المناخية، سواء ما تعلق منها بتلوث الهواء والماء والتربة، وارتفاع درجات الحرارة وتقلص مساحات الاراضي المزروعة، وما يترتب عنها من ازمات فرعية متعددة ومنها اتساع نطاق الخلل في الأمن الغذائي واتساع البطالة.

وعموما، تم ايضاح إنَّ هناك إشكالية اخذت تتعاظم في العراق ترتبط بموضوع اتساع نطاق التغيرات المناخية، وهي ما جعل العراق يعد من بين أكثر الدول التي تأثرت بالتغيرات المناخية عالميا خاصة على صُعُد: الماء والغذاء واتساع البطالة.

المبحث الرابع – الإستراتيجية الوطنية للتكيف مع التغير المناخي ومستقبل الأمن الوطني العراقي في ظل التغير المناخي

إنَّ وجود مشاكل في بيئة البلد، في وقت أُخذت الاعتبارات البيئية ومواجهة تحدياتها تدخل في اولويات الالتزامات الدولية، يدفع الدولة إلى اتخاذ قرارات جوهرية بوضع سياسات للتعامل مع التغير المناخي.

إنَّ الدراسات توضح إنَّ مرتبة العراق متدنية في التعامل مع التغيرات المناخية، وبضمنه امكانية تراجع الايرادات المائية للسنوات القادمة، وامكانية تصاعد درجات الحرارة، وهو ما سيؤثر بشكل أكبر على الأمن الغذائي إلى جانب الضغوط الصحية، وزيادة البطالة ومن ثم اتساع نطاق الفقر، وحاجة الدولة إلى مزيد من الاستثمار في قطاع الخدمات والبنية التحتية في المدن.

إنَّ إدراك العراق لمخاطر التغير المناخي دفعه في العام 2024 إلى صياغة خطة الاستثمار المناخي (CIP) وخطط التكيف الوطنية (NAP)، وتتعامل تلك الخطة مع مواضيع معقدة ومتداخلة وهي: مواجهة تحديات تزايد الجفاف والتصحر وارتفاع درجات الحرارة، وذلك عبر زيادة الاستثمار في قطاعات الطاقة والمياه والزراعة، ودعم التحول نحو الاقتصاد الاخضر اي: الذي يستهلك مستوى منخفض من الوقود الإحفوري، ودراسة احتياجات التحول المناخي من التكنولوجية، ويطمح العراق إلى الاستفادة من تعاون الشركاء وأهمهم: المنظمات الدولية. وفيما يتعلق بخطة الاستثمار المناخي (CIP) فالقصد منه: التوسع باتجاه الاستثمار في الطاقة النظيفة، والزراعة الحديثة التي يقل استخدام المياه فيها إلى جانب تعزيز كفاءة استخدام الطاقة والموارد، وإنَّ يكون الهدف من تبني الخطة تعزيز قطاع التشغيل لقوة العمل وتعزيز النمو الاقتصادي، أمّا ما يتعلق بخطط التكيّف الوطنية (NAP) فيراد بها: تعزيز قدرة البلد على التعامل مع تحديات وتداعيات التغير المناخي، وبموجبها، فإنَّ الهدف هو خفض انبعاث الغازات الدفيئة بمستوى 15% لغاية عام 2035، ليكون البلد ممتلكا للتكنولوجيا التي تتفق مع الالتزامات المناخية الدولية، وقادرة على إدامة نمو اقتصادي مناسب [30].

لقد أدرك العراق مخاطر استمرار التغير المناخي، وصعوبة تجاهله، وعليه تم إعداد وثيقة البلاغ الوطني الاول للعراق، وتقديمها إلى سكرتارية الاتفاقية الاطارية للتغير المناخي المنعقدة في باريس UNFCCC لسنة 2016، وقدّم فيها البلد الجرد الوطني لانبعاث الغازات الدفيئة، وإجراءات البلد للتخفيف منه.

وقدّم البلد ايضا وثيقة المساهمة المحددة وطنيا NDC والتي أقرها مجلس الوزراء بقراره المرقم(376) لسنة 2021 وتطرح الوثيقة رؤية البلد للتعامل مع قضايا التغير المناخي، وطرح إشكالية الاتجاه إلى التنوع الاقتصادي، وناقشت الامكانات الوطنية للتعامل مع التغير المناخي، وإجراءات التكيف، وإجراءات التخفيف من حدة التغير المناخي، ثم طرح خطط التكيف الوطنية (NAP)؛ بهدف الحد من آثار التغير المناخي وتعزيز بناء القدرة على التكيف، ثم طرح العراق وثيقة اجراءات التخفيف الملائمة وطنيا NAMA، وبينت الاجراءات المعتمدة لخفض انبعاث الغازات الدفيئة، وابرز احتياجات البلد المالية والتكنولوجية، واخيرا تبنّى العراق وثيقة البرنامج القطري CP؛ بهدف التعامل مع صندوق المناخ الاخضر، وتحديد المشاريع التي يمكن إنَّ تسهم بالتحول إلى الاقتصاد الاخضر المنسجم مع الالتزامات البيئية العالمية [31].

إنَّ التغيرات المناخية تقود إلى عدد من التأثيرات الأمنية وهي: اقتران التغير المناخي بوجود تغيرات مهمة مثل العواصف والكوارث الانسانية والتي تتطلب وجود استعدادات مسبقة للتعامل معها، وهناك تغيرات بطيئة مثل تلوث الهواء وتدهور قيمة الارض الزراعية وتدمير التنوع البيولوجي وغيرها والتي تحتاج لعدة سنوات لتكون نتائجها السلبية ظاهرة وهي تتطلب من الدولة دمجها بالتهديدات غير التقليدية للأمن الوطني، ووضع بدائل لعلاجات مناسبة لها [32].

بعبارة اخرى، إنَّ تداعيات التغير المناخي على الأمن الوطني هي تغيرات متعددة الأبعاد بما يعطي للظاهرة اهميتها، فالتغير له مسببات، كما إنَّ العراق لا زال لم يؤسس لبنية تحتية تتيح له الانتقال من التعامل السلبي مع التغيّر المناخي لصالح احتواء ذلك التغير وإعادة بناء اقتصاده الوطني، والبنية التحتية لمرحلة ما بعد القدرة على التكيف مع ذلك التغير، وبذلك يكون للتغير المناخي نتائج، والنتائج لا تترك مستوى محدد إلا واصابته ومنه صحة الانسان، والتشغيل، والناتج المحلي، وغيرها، ومن ثم يجد المجتمع والدولة نفسهما أمام وقائع اجتماعية واقتصادية وصحية تفرض نفسها، وتسبب نوع من الضغوط، لا تنتهي إنَّ تُركت بلا علاج، لتكون بصيغة ظاهرة تفرض حضورها السياسي والأمني (33).

إنَّ دراسة موضوع الإستراتيجية الوطنية للتكيف مع التغير المناخي بما يؤمن للعراق مستقبل مستقر للأمن الوطني في ظل التغير المناخي، إنَّما تتطلب اجراءات متعددة وهي:

1. وضع التشريعات المناسبة بما يؤمن حماية المناخ من التغيرات الطارئة، واعادة تصحيح الاختلالات المناخية.
2. التوجه الحكومي بدعم السياسات المناخية من حيث جعله اولوية حكومية وتخصيص الموارد والبرامج لدعمه، على إنَّ تظهر نتائج ايجابية في غضون مدة زمنية مناسبة.
3. تخصيص الموارد اللازمة لزيادة القدرة الحكومية للتعامل مع تحديات المناخ.

4. الحاجة إلى وضع سياسة مناسبة لإدارة الموارد المائية في مجالات: الترشيد للاستخدام الزراعي والصناعي والخدمي، وتطوير تقنيات الري للزراعة، وتوسيع بناء السدود المتوسطة والصغيرة، واعتماد تقنيات للاستفادة من مياه الامطار، وزيادة الاستثمار في تحلية المياه، وتنقية واعادة استخدام مياه الصرف الصحي، وتطوير تقنيات إنَّتاج انواع من المحاصيل الاكثر قدرة للتكيف مع التغيرات المناخية.
5. الاتجاه للطاقة المتجددة بما يتطلبه ذلك من انسجام مع الالتزامات الدولية وبناء البنية التحتية اللازمة، وهو ما يتطلب إنَّ يكون العراق منتجا ومطورا لتقنيات إنَّتاج الطاقة الكهروشمسية وطاقة الرياح بما يمهد لخفض استخدام الطاقة الاحفورية في إنَّتاج الكهرباء وفي السيارات.
6. التعامل مع اتساع المخاطر المناخية على القطاعات الاقتصادية والصحية والخدمية.
7. تقليص التأثير للتقلبات المناخية على الاستقرار السياسي.
8. التعامل المناسب مع تأثير التغيرات المناخية على الأمن الإقليمي خاصة في موضوع الأمن المائي.
9. دراسة الفرص التي تعزز من دور المنظمات الدولية والإقليمية في دعم العراق في مواجهة تداعيات التغيرات المناخية.
10. بناء نظام إنَّذار مبكر ومراكز مراقبة مناخية وبيئية في العراق للتعامل مع التغيرات المناخية، واستحداث إستراتيجية وخطة وطنية سنوية للتعامل مع التغير المناخي وبضمنه الكوارث البيئية.

وتلك الإجراءات إنْ تحققت ستمهد لانتقال البلد إلى مرحلة أبعد من موضوع التكيّف السلبي مع التغيرات المناخية لصالح التأسيس لبناء اقتصاد قادر على إنَّ يتفاعل مع الالتزامات الدولية في موضوع التغير المناخي، والتأسيس لبناء ما يعرف بالاقتصاد الاخضر، والذي يكون فيه كفاءة وكفاية في الاجراءات للتعامل مع الموارد والطاقة والإنَّتاجية والتشغيل، وغيرها من الموضوعات التي تربط الاعتبارات البيئية بالجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والصحية.

الخاتمة:

إنَّ دراسة موضوعا: التغير المناخي والأمن الوطني، اوضح إنَّ العراق يعاني في الشق الاول منه، وصار في مواجهة تهديدات غير تقليدية . إنَّ مراجعة الوقائع والمؤشرات المتاحة تبين إنَّ قدرة البلد للاستجابة لمخاطر التغير المناخي لا تزال محدودة، فالبنية التحتية والتكنولوجيا والسياسات لا تزال تقوم على أساس ردود الفعل في التعامل مع هذا الموضوع المهم، فالبلد يعاني من انخفاض وتراجع في الايرادات المائية، وتغير في درجات الحرارة وتغير في نوعية الهواء (تلوث)، وهو ما انتهى إلى تراجع في الغطاء النباتي وتراجع الإنتاجية والاتجاه للاستيراد لتلبية الاحتياجات من المواد الغذائية، والذي اخذ يتفاعل مع ما تقدم لينتج ازمة مركبة، اخذت تتسبب بتصاعد الامراض المختلفة للأفراد، وهجر القرى واستيطان المدن مما تسبب بضغوط على البنية التحتية والخدمات فيها، وزيادة البطالة، وتصاعد مؤشر الفقر بشكل عام.

إنَّ تلك المقدمات إنَّما صارت تفرض احوال ووقائع جديدة وتهديدات غير منظورة وغير تقليدية منها، إنَّ نظام البنية التحتية يتطلب مراجعة، والبطالة والفقر يمكن أن يقود إلى نتائج سلبية، إلى جانب إنَّ اتساع الاستيراد يجعل البلد مرهون بأمنه الغذائي بيد البيئة الخارجية، وعموما فإنَّ البيئة الاجتماعية والاقتصادية تكون متفاعلة مع متغيرات جديدة لا تساعد على الاستقرار، وبالمحصلة فإنَّ ذلك يفرض على الدولة اعادة النظر بالمدخلات التي يمكن أن تُحدث عدم الاستقرار ومنه التغير المناخي.

انتهى البحث إلى عدد من الاستنتاجات، وهي:

1. إنَّ التغير المناخي يشكل تهديداً إستراتيجيا للأمن الوطني العراقي، إلا إنَّه ليس تهديد مباشر إنَّما تهديد متدرج متوسط المدى، ويتطلب من الدولة أن تضع في اولوياتها معالجة بعيدة المدى للتغير المناخي.
2. إنَّ التأثير الأكبر للتغير المناخي يظهر على الأمن المائي والغذائي والاقتصادي العراقي، والذي اخذت تظهر بشكل واضح في السنين الاخيرة، فالمياه وصلت إلى مرحلة الأزمة، والبلد يعاني من انكشاف في الأمن الغذائي، وتصاعد في البطالة، ومن ثم اتساع نطاق الفقر.
3. إنَّ البنية التحتية والتكنولوجية للبلد ما تزال تتفاعل مع استهلاك كبير للوقود الاحفوري، وبخاصة النفط ومشتقاته، وهو ما يتعارض مع الالتزامات الدولية، والبلد غير منتج للتكنولوجيا النظيفة، ويعاني من صعوبات في ادارة الموارد المائية او في المحافظة على الغطاء النباتي، وهو ما يجعل الأزمة المناخية عليه كبيرة.

4. إنَّ التغير المناخي أخذ يشكل تهديدا للأمن الوطني العراقي، وذلك التهديد يمكن أنْ يتضاعف في ظل الازمات التي تعد مدخلات لمزيد من الخلل في الاعتبارات البيئية في البلد، ومنه الجفاف وحرق الغازات الدفيئة، وهي ما تتسبب بمشكلات الجفاف، والنزوح، وتزايد البطالة، وانعدام الأمن الغذائي.
5. يحتاج البلد إلى إستراتيجية طويلة الأمد للتكيف مع التغير المناخي، ويتطلب منه معالجة الاسباب وليس التصدي للنتائج فقط.

وفي ختام البحث، تطرح عدة مقترحات يمكن أن تكون مدخلا لبعض الحلول لأزمة التغيّر المناخي وهي:

1. وضع وتنفيذ إستراتيجية وطنية شاملة وموحدة للتكيف مع التغير المناخي في كل جوانبه، تشمل المياه والزراعة والطاقة، وبضمنه إطلاق مشاريع حقيقية وإستراتيجية في بناء مناطق خضراء عند تخوم الصحراء، والتوسع بالتشجير في تلك المناطق، والاتجاه إلى بناء المرافق المختلفة في مناطق صحراوية وليس على حساب الاراضي الخضراء.
2. وجوب أن تكون هناك تشريعات تحمي المناخ والبيئة من أي مصدر ملوث لها.
3. يحتاج العراق إلى مزيد من التعاون الاقليمي والدولي للحد من التغير المناخي على البلد.

1- نسرين الشحات الصباحي، التغير المناخي وأثره على الصراعات في شرق إفريقيا، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2023، ص22.

2- كايد خالد عبد السلام، التغير المناخي بالعالم، عمان، الجنادرية للنشر والتوزيع، 2015، ص54.

3- أيمن سليمان مزاهرة، البيئة والمجتمع، عمان، دار الشروق، 2011، ص72.

4- تقدير موقف – التغير المناخي المظاهر والاثار وسيناريوهات الحل، الكويت، الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، مارس 2023، ص9-11.

5- مروان سالم العلي واخرون، العراق التحديات الوطنية والدولية وسبل مواجهتها: رؤى مستقبلية، عمان، دار المعتز للنشر والتوزيع، 2024، ص286.

6- باسم محمد طويسي، الادراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي، عمان، دار سندباد، 1997، ص14.

7- احمد برقاوي، الأمن الوطني دراسة نقدية للمفهوم، المجلة السورية للعلوم الانسانية، العدد 5، المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة ـــ ابريل 2018، ص477-479.

8- سما ابراهيم لطيف، العراق وتوظيف الجهود الدولية لمواجهة اثار التغير المناخي، مجلة قضايا سياسية، العدد 77، جامعة النهرين، 2024، ص403.
كذلك: على محمد عبد الله، التغيرات المناخية آثارها.. التكيف.. الحلول، لندن، دار نشر اي كتاب، 2024، ص220-221.

9- للتوسع ينظر مثلا:
رضا محمد هلال، مخاطر التغيرات المناخية على الأمن الوطني وسياسات مواجهتها في الخبرة الاسيوية، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر، المجلد 3، العدد 4، القاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، اكتوبر 2024، ص73.

10- كمية الأمطار الساقطة لمواقع منتخبة في العراق ومقارنتها بالمعدل العام (ملم)، هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، وزارة التخطيط، تاريخ الدخول 22 ايلول 2025، على الرابط: https://www.cosit.gov.iq/AAS13/Environment%20Statistics%2017/envi10A.htm
كذلك: متوسط هطول الأمطار في العراق، تاريخ الدخول 22 ايلول 2025، على الرابط: https://ar.tradingeconomics.com/iraq/precipitation

11- خميس دحام مصلح السبهاني، المناخ والحضارة بلاد الرافدين نموذجاً، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022، ص115.
كذلك: عبد الغفور ابراهيم أحمد، نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2008، ص38.

12- عصام سرحان عذيب، ازمة المياه في استراتيجية الأمن القومي لدول المصب، دراسة مقارنة، مصر والعراق أنموذجا، اطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، 2024، ص145-149.
كذلك: موارد المياه في العراق، تاريخ الدخول 22 تشرين الثاني 2025، على الرابط: https://water.fanack.com/ar/iraq/water-resources-in-iraq/

13- ينظر:
ساري بدالعزيز، الأمن المائي في العراق 2025، تاريخ الدخول 12 تشرين الاول 2025، على الرابط: https://www.ecomena.org/water-security-in-iraq-ar/
كذلك:
Achref Chibani, Water Politics in the Tigris-Euphrates Basin, Arab Center Washington DC Inc, May 2025,in: https://arabcenterdc.org/resource/water-politics-in-the-tigris-euphrates-basin/

14- تقرير: لائحة بـــ «الانهار» التي قطعتها إيران وغيرت مسارها عن العراق، مركز الخليج للدراسات الايرانية، تاريخ الدخول 12 تشرين الاول 2025، على الرابط: https://www.alkhalej.net/news

15- حنان جميل عاشور، نوعية مياه نهر دجلة والفرات وديالى وشط العرب لعام 2022، بغداد مجلس النواب، اذار 2024، ص2-8.

كذلك: جاكوب أوليفير دي ليث، نهرا دجلة والفرات في العراق: بلاد الرافدين عُرضـــةٌ للخطر، تاريخ الدخول 12 ايلول 2025، على الرابط: https://water.fanack.com/ar/publications/the-tigris-and-euphrates-in-iraq-the-land-between-two-rivers-under-threat/

16- التصـــحر في العراق ومعوقات الحلول، مركز الروابط للأبحاث والدراســـات الاســـتراتيجية، تاريخ الدخول 12 ايلول 2025، على الرابط: https://rawabetcenter.com/

17- جاسم الفلاحي، غليان الأرض (التحديات البيئية في العراق)، القاهرة، ببلومانيا للنشر والتوزيع، 2024، ص41.

18- دعاء فلاح الدباغ، الهواء واملاء (التلوث البيئي في العراق سنة) والتربة والتلوث الاشعاعي في العراق سنة 2022، بغداد، مجلس النواب، 2022، ص11.

19 - ينظر:

The Climate Change Performance Index (CCPI), Germanwatch, September 2025, IN: https://ccpi.org/download/climate-change-performance-index-2026/

20 - ينظر:

Climate Change, U.S. Environmental Protection Agency, September 2025, IN: https://www.epa.gov/climate-change

21 - ينظر:

Climate Risk Index 2026, OCT 2025, IN: https://www.germanwatch.org/en/cri

22- سلطان النصراوي، ندرة الموارد المائية في العراق: ازمة مركبة ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، تاريخ الدخول 29 تشرين الثاني 2025، على الرابط: https://www.fcdrs.com/arabic/Lsnm5Etu

23- المســحوبات الســنوية من المياه العذبة، الإجمالي (مليار متر مكعب)، موقع البنك الدولي، تاريخ الدخول 29 تشــرين الثاني 2025، على الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator/ER.H2O.FWTL.K3?end=2022&locations=IQ&start=1975

24- أحمد حسن علوان الشمري، قياس وتحليل مؤشرات الأمن الغذائي في ظل الازمات العراق حالة دراسية، جامعة كربلاء - كلية الادارة والاقتصاد، تاريخ الدخول 10 كانون الاول 2025، على الرابط: https://business.uokerbala.edu.iq/wp

كذلك: شذى خليل، العراق خارج ترتيب الدول في مؤشر الأمن الغذائي العالمي، مركز الروابط للابحاث والدراسات الاستراتيجية، تاريخ الدخول 10 كانون الاول 2025، على الرابط: https://rawabetcenter.com/archives/155402

25- العراق يواجه تلوثاً كارثياً في مياه إنَّهاره، مجلة افاق البيئة والتنمية، العدد 163، مركز العمل التنموي، نيسانَّ 2002، تاريخ الدخول 10 كانون الاول 2025، على الرابط: https://www.maan-ctr.org/magazine/article/4176/

26- عدم التصدي لتغيّر المناخ في العراق يُعرِّض الاستقرار الاجتماعي وآفاق التنمية الاقتصادية للخطر، موقع البنك الدولي، تاريخ الدخول 10 كانون الاول 2025، على الرابط: https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/11/09/climate-change-inaction-threatens-iraq-s-social-stability-and-long-term-economic-development-prospects

كذلك: شهد علي جعفر، المناخ والاقتصاد وأثره في السياحة العراقية، دعما للتنمية المستدامة، وقائع الندوة العلمية العلمية (الجغرافية السياحية في العراق والافاق المستقبلية)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 8، الجامعة المستنصرية، 2021، ص243.

27- ظفر عبد مطر التميمي، عقيل حمدان عباس، تداعيات التغير المناخي في تهديد ثوابت الأمن الإنَّســـاني -العراق انموذجا، وقائع المؤتمر الدولي الثالث (العراق والتغير المناخي، انعكاسات الأمن والتنمية)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 1- 2 تشرين الثاني 2023، على الرابط: https://uomustansiriyah.edu.iq/media/attachments/98/98_2024_02_27!08_27_47_PM.pdf

28- ينظر:

Ranj Alaaldin, Iraq's Climate Crisis: A Geopolitical Conflagration in the Making , The Middle East Council on Global Affairs (ME Council), Policy Note, June 2022, IN: https://mecouncil.org/publication/iraqs-climate-crisis-a-geopolitical-conflagration-in-the-making/

كذلك: مريم علي ابراهيم، ومصطفى رعد السراي، أمنة المناخ وتحديات العراق المناخية، مجلة قضايا سياسية، العدد، 77، جامعة النهرين، 2024، ص493-494.

29- زينب شكر، في قلب العاصفة: التدهور البيئي، وتغير المناخ، والنزوح في العراق، مركز الإمارات للسياسات، تاريخ الدخول 22 تشرين الثاني 2025، على الرابط: https://www.epc.ae/ar/details/featured/fi-qalb-alasifa-altadahwur-albiyiy-wataghayur-almunakhi-walnuzuh-fi-aleiraq

30- مسارات خطة الاستثمار المناخي في العراق - التقرير الفني، نيويورك، برنامج الامم المتحدة الإنمائي، تموز 2025، ص6-13.

كذلك: عبير سهام مهدي، وعمار حميد ياسين، البدائل الاستراتيجية الوطنية للتكيف والحد من آثار التغير المناخي وانعكاساته على قضايا الأمن والتنمية في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط بغداد، تموز 2025، ص3-5.

31- التغير المناخي، وزارة البيئة العراقية، تاريخ الدخول 29 تشرين الثاني 2025، على الرابط: https://moen.gov.iq/ar/climate-change

32- عبير سهام مهدي، وعمار حميد ياسين، البدائل الاستراتيجية الوطنية للتكيف والحد من آثار التغير المناخي وانعكاساته على قضايا الأمن والتنمية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص3.

33- نور هشام جليل، إثر التغيرات المناخية على الأمن الوطني العراقي، مجلة كلية دجلة الجامعة، العدد 3، المجلد 7، كلية دجلة الجامعة، ايلول 2024، ص183- 184.

List of Sources

Books

1) Ayman Suleiman Mazahreh, Environment and Society, Amman: Dar Al-Shorouk, 2011.
2) Basem Mohammed Tuweissi, Political Perception of Sources of National Security Threats, Amman: Dar Sindbad, 1997.
3) Jassim Al-Fallahi, Boiling Land: Environmental Challenges in Iraq, Cairo: Bibliomania for Publishing and Distribution, 2024.
4) Hanan Jameel Ashour, Water Quality of the Tigris, Euphrates, Diyala Rivers and Shatt al-Arab for the Year 2022, Baghdad: Council of Representatives, March 2024.
5) Khamis Dhamam Muslih Al-Subhani, Climate and Civilization: Mesopotamia as a Model, Doha: Arab Center for Research and Policy Studies, 2022.
6) Duaa Falah Al-Dabbagh, Air and Water (Environmental Pollution in Iraq) and Soil and Radioactive Pollution in Iraq for the Year 2022, Baghdad: Council of Representatives, 2022.
7) Abdulghafour Ibrahim Ahmed, An Economic Perspective on the Food Problem in Iraq, Amman: Dar Zahran for Publishing and Distribution, 2008.
8) Abeer Siham Mahdi and Ammar Hamid Yassin, National Strategic Alternatives for Adaptation and Mitigation of Climate Change Impacts and Their Implications for Security and Development Issues in Iraq, Baghdad: Al-Bayan Center for Studies and Planning, July 2025.
9) Ali Mohammed Abdullah, Climate Change: Impacts, Adaptation, and Solutions, London: E-Kitab Publishing House, 2024.
10) Kaed Khaled Abdul Salam, Climate Change in the World, Amman: Al-Janadriyah for Publishing and Distribution, 2015.
11) Marwan Salem Al-Ali et al., Iraq: National and International Challenges and Ways to Confront Them – Future Perspectives, Amman: Dar Al-Moataz for Publishing and Distribution, 2024.
12) Climate Investment Plan Pathways in Iraq – Technical Report, New York: United Nations Development Programme (UNDP), July 2025.

13) Nesreen Al-Shahat Al-Sabahi, Climate Change and Its Impact on Conflicts in East Africa, Cairo: Al-Arabi for Publishing and Distribution, 2023.
14) Theses and Dissertations
15) Issam Sarhan Atheeb, The Water Crisis in the National Security Strategy of Downstream States: A Comparative Study of Egypt and Iraq, PhD Dissertation, Al-Nahrain University, 2024.
16) Journal Articles and Research Papers
17) Ahmad Barqawi, "National Security: A Critical Study of the Concept," Syrian Journal of Humanities, Issue 5, Arab Center for Contemporary Syrian Studies, April 2018.
18) Reda Mohammed Hilal, "Risks of Climate Change to National Security and Policies for Addressing Them in Asian Experience," International Journal of Public Policy in Egypt, Vol. 3, No. 4, Cairo: Information and Decision Support Center, October 2024.
19) Sama Ibrahim Latif, "Iraq and the Employment of International Efforts to Address the Impacts of Climate Change," Political Issues Journal, Issue 77, Al-Nahrain University, 2024.
20) Shahd Ali Jaafar, "Climate and Economy and Their Impact on Iraqi Tourism in Support of Sustainable Development," Proceedings of the Scientific Symposium (Tourism Geography in Iraq and Future Prospects), Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, Issue 8, Al-Mustansiriya University, 2021.
21) Maryam Ali Ibrahim and Mustafa Raad Al-Sarai, "Climate Securitization and Iraq's Climate Challenges," Political Issues Journal, Issue 77, Al-Nahrain University, 2024.
22) Noor Hisham Jalil, "The Impact of Climate Change on Iraqi National Security," Dijlah University College Journal, Vol. 7, Issue 3, Dijlah University College, September 2024.

Internet Articles

1) Ahmed Hassan Alwan Al-Shammari, Measuring and Analyzing Food Security Indicators under Crises: Iraq as a Case Study, University of Karbala – College of Administration and Economics, accessed on 10 December 2025, available at:
https://business.uokerbala.edu.iq/wp
2) Desertification in Iraq and the Obstacles to Solutions, Rawabet Center for Research and Strategic Studies, accessed on 12 September 2025, available at:
https://rawabetcenter.com/
3) Climate Change, Iraqi Ministry of Environment, accessed on 29 November 2025, available at:
https://moen.gov.iq/ar/climate-change
4) Report: A List of "Rivers" Blocked by Iran and Their Courses Diverted Away from Iraq, Gulf Center for Iranian Studies, accessed on 12 October 2025, available at:
https://www.alkhalej.net/news
5) Jacob Olivier De Leth, The Tigris and Euphrates Rivers in Iraq: Mesopotamia at Risk, accessed on 12 September 2025, available at:
https://water.fanack.com/ar/publications/the-tigris-and-euphrates-in-iraq-the-land-between-two-rivers-under-threat/
6) Zainab Shukr, In the Eye of the Storm: Environmental Degradation, Climate Change, and Displacement in Iraq, Emirates Policy Center, accessed on 22 November 2025, available at:
https://www.epc.ae/ar/details/featured/fi-qalb-alasifa-altadahwur-albiyiy-wataghayur-almunakhi-walnuzuh-fi-aleiraq
7) Sari Badalaziz, Water Security in Iraq 2025, accessed on 12 October 2025, available at:
https://www.ecomena.org/water-security-in-iraq-ar/
8) Shatha Khalil, Iraq Outside the Ranking of Countries in the Global Food Security Index, Rawabet Center for Research and Strategic Studies, accessed on 10 December 2025, available at:
https://rawabetcenter.com/archives/1554029
9) Zafar Abdul Matar Al-Tamimi & Aqeel Hamdan Abbas, Implications of Climate Change in Threatening the Constants of Human Security: Iraq as a Model, Proceedings of the Third International Conference (Iraq and Climate Change:

Security and Development Implications), Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, 1–2 November 2023, available at:
https://uomustansiriyah.edu.iq/media/attachments/98/98_2024_02_27!08_27_47_PM.pdf

10) Failure to Address Climate Change in Iraq Threatens Social Stability and Long-Term Economic Development Prospects, World Bank website, accessed on 10 December 2025, available at:
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/11/09/climate-change-inaction-threatens-iraq-s-social-stability-and-long-term-economic-development-prospects

11) Iraq Faces Catastrophic Pollution in Its River Waters, Environment and Development Horizons Magazine, Issue No. 163, Development Action Center, April 2002, accessed on 10 December 2025, available at:
https://www.maan-ctr.org/magazine/article/4176/

12) Amount of Rainfall in Selected Sites in Iraq and Comparison with the General Average (mm), Central Statistical Organization and Geographic Information Systems Authority, Ministry of Planning, accessed on 22 September 2025, available at:
https://www.cosit.gov.iq/AAS13/Environment%20Statistics%2017/envi10A.htm

13) Water Resources in Iraq, accessed on 22 November 2025, available at:
https://water.fanack.com/ar/iraq/water-resources-in-iraq/

14) Average Precipitation in Iraq, accessed on 22 September 2025, available at:
https://ar.tradingeconomics.com/iraq/precipitation

15) Annual Freshwater Withdrawals, Total (Billion Cubic Meters), World Bank website, accessed on 29 November 2025, available at:
https://data.albankaldawli.org/indicator/ER.H2O.FWTL.K3?end=2022&locations=IQ&start=1975

16) Achref Chibani, Water Politics in the Tigris-Euphrates Basin, Arab Center Washington DC Inc., May 2025, available at:
https://arabcenterdc.org/resource/water-politics-in-the-tigris-euphrates-basin/

17) Climate Risk Index 2026, Germanwatch, October 2025, available at:
https://www.germanwatch.org/en/cri

18) Ranj Alaaldin, Iraq's Climate Crisis: A Geopolitical Conflagration in the Making, The Middle East Council on Global Affairs (ME Council), Policy Note, June 2022, available at:
https://mecouncil.org/publication/iraqs-climate-crisis-a-geopolitical-conflagration-in-the-making/

19) Climate Change Performance Index (CCPI), Germanwatch, September 2025, available at:
https://ccpi.org/download/climate-change-performance-index-2026/

20) Climate Change, U.S. Environmental Protection Agency, September 2025, available at:
https://www.epa.gov/climate-change

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No. (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.02169

The phenomenon of private security companies and their growing role in implementing the strategies of major powers in the contemporary international system.

(1) Assistant Professor Dr. Hasan Rashak Ghayadh

Keywords:
Private Military Companies, PMSCs, Privatization of Violence, Hybrid Warfare, International Security, Great Power Competition

Received: 19/1/2026
Accepted:5/3/2026
Available:22/6/2026

Abstract

This study examines the expanding role of Private Military and Security Companies (PMSCs) in advancing the strategic interests of major powers within the contemporary international system. It argues that PMSCs have evolved beyond their traditional auxiliary and technical functions to become influential non-state instruments used to achieve security, political, and economic objectives, while minimizing the political and legal costs associated with direct military intervention.

Adopting an analytical–interpretive approach grounded in International Relations theories, the study integrates selected case studies from the United States, Russia, and various African contexts. These cases demonstrate how PMSCs—such as groups linked to entities like Wagner Group—have been utilized to project influence, manage conflicts, and secure economic interests in strategically significant regions.

The findings indicate that the growing reliance on PMSCs reflects a broader transformation in the instruments of power and a shift toward the privatization of violence. This trend raises critical legal, ethical, and accountability challenges, highlighting the urgent need for binding international regulatory frameworks and more effective oversight mechanisms to govern their activities.

(1) Imam Ja'afar Al-Sadiq University- Iraq (hasan.rashak@ijsu.edu.iq)
https://orcid.org/0009-0008-7579-2950

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

ظاهرة الشركات الأمنية الخاصة ودورها المتنامي في تنفيذ استراتيجيات الدول الكبرى في النظام الدولي المعاصر

[1] أ.م. د. حسن رشك غياض

المستخلص

أن البحث في ظاهرة الشركات الأمنية الخاصة ودورها المتنامي في تنفيذ استراتيجيات الدول الكبرى ضمن التحولات البنيوية للنظام الدولي المعاصر. ينطلق من فرضية أن هذه الشركات لم تعد أدوات مساندة تقنية، بل تحولت إلى فاعل غير رسمي مؤثر يُستخدم لتحقيق أهداف أمنية وسياسية واقتصادية، مع تقليل الكلفة السياسية والقانونية للتدخل المباشر.

وقد اعتمد الباحث مقاربة تحليلية–تفسيرية تجمع بين الأطر النظرية في العلاقات الدولية، ودراسات حالة تطبيقية (الولايات المتحدة، روسيا، إفريقيا).

وتخلص الدراسة إلى أن توسع دور هذه الشركات يعكس تحولًا في أدوات القوة وخصخصة العنف، بما يثير إشكالات قانونية وأخلاقية تتطلب إطارًا دوليًا ملزمًا وآليات رقابية فعّالة.

الكلمات المفتاحية: الشركات الأمنية الخاصة، الدول الكبرى، خصخصة الأمن، السيادة، النظام الدولي.

المقدمة

شهد النظام الدولي، لاسيما منذ نهاية الحرب الباردة، تحولاتٍ جوهريةً في طبيعة الصراعات المسلحة وأدوات إدارة القوة؛ ففي ظل تراجع الحروب التقليدية بين الدول، وصعود النزاعات غير المتماثلة، برزت فواعل جديدة في المجالين الأمني والعسكري، من أبرزها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة. وقد تزامن هذا التحول مع تنامي الاتجاه نحو خصخصة الأمن، وتراجع احتكار الدولة لاستخدام القوة المسلحة، الأمر الذي أتاح لهذه الشركات أن تلعب أدوارًا متزايدة في النزاعات الدولية والإقليمية.

وتستخدم الدول الكبرى هذه الشركات بوصفها أدواتٍ مرنةً لتنفيذ استراتيجياتها الخارجية والأمنية، سواء عبر حماية المصالح الاقتصادية، أو دعم الحكومات الحليفة، أو التدخل غير المباشر في مناطق النزاع. كما يوفّر ذلك قدرًا من الإنكار الرسمي، وتخفيف الأعباء السياسية والقانونية عن الدول المتبناة لهذه الشركات. ومن هنا تكتسب دراسة دور الشركات الأمنية الخاصة أهميةً خاصةً في حقل العلاقات الدولية؛ لكونها تمثل أحد مظاهر التحول في أدوات القوة والاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين.

أهمية البحث: –تتمثل أهمية هذا البحث في عدة اعتبارات علمية وعملية، أبرزها:

1. الإسهام في سد فجوة معرفية في الأدبيات العربية المتعلقة بدور الشركات الأمنية الخاصة كفاعل في العلاقات الدولية.
2. تحليل كيفية توظيف الدول الكبرى لهذه الشركات في تنفيذ استراتيجياتها الأمنية والعسكرية بعيدًا عن الأطر التقليدية.
3. إبراز الإشكالات القانونية والأخلاقية المترتبة على نشاط الشركات الأمنية الخاصة وانعكاساتها على القانون الدولي الإنساني.
4. تقديم إطار تحليلي يمكن أن يفيد صناع القرار والباحثين في فهم ديناميات الصراع المعاصر وأدواته غير التقليدية.

أهداف البحث: – يهدف هذا البحث إلى:

1. تقديم تحليل نظري لمفهوم الشركات الأمنية الخاصة، وموقعها في العلاقات الدولية المعاصرة.
2. دراسة دوافع الدول الكبرى في كيفية توظيف هذه الشركات ضمن استراتيجياتها الخارجية.
3. تحليل نماذج تطبيقية من خلال اللجوء لدراسات حالة مختارة.
4. إعادة تقييم الإطار القانوني الدولي المنظم لنشاط الشركات الأمنية الخاصة.
5. استخلاص عدد من نتائج والتوصيات التي تسهم في تطوير النقاش الأكاديمي حول الظاهرة.

إشكالية البحث: –تكمن إشكالية البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى تمثل الشركات الأمنية الخاصة أداة فعّالة في تنفيذ استراتيجيات الدول الكبرى، وما هي انعكاساتها على طبيعة النظام الدولي، ومفهوم السيادة للدولة واحتكارها لاستخدام القوة؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من الإشكاليات الفرعية المرتبطة بطبيعة هذه الشركات، وأدوارها، وحدود مسؤوليتها القانونية، ومدى استقلالها أو تبعيتها للدول الراعية لها.

تساؤلات البحث: يسعى البحث للإجابة عن مجموعة من التساؤلات، من أبرزها:

1. ما هو التعريف المعاصر للشركات الأمنية الخاصة، وما الفرق بينها وبين ظاهرة المرتزقة التقليدية في سياق العلاقات الدولية؟
2. ما هي الدوافع التي تحث الدول الكبرى على الاعتماد على الشركات الأمنية الخاصة في تنفيذ استراتيجياتها؟
3. ما هي الأدوار والوظائف التي تضطلع بها الشركات الأمنية في النزاعات الدولية والإقليمية المعاصرة؟ وماهي العوامل الرئيسية التي تدفع مختلف الفاعلين الدوليين الى توظيفها؟
1. ما هي الانعكاسات والتحديات القانونية والأخلاقية التي تفرضها ظاهرة الشركات الأمنية على مبادئ القانون الدولي الإنساني، وقواعد الاشتباك، ومسؤولية الدول عن حماية المدنيين وحفظ الامن؟
2. إلى أي مدى تؤثر هذه الشركات في إعادة تشكيل وترسيم مفاهيم السيادة والأمن في النظام الدولي؟

فرضية البحث – :ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها أن لجوء الدول الكبرى للفاعلين المسلحين من غير الحكوميين (الشركات الأمنية الخاصة) لم يعد مجرد إجراء تكميلي، بل هو تحول إلى (استراتيجية بديلة) هدفها تعظيم النفوذ الجيوسياسي، وتحقيق المصالح الاقتصادية العابرة للحدود، وتقليل الكلف السياسية والقانونية للتدخلات العسكرية على الدول التي توظف هذه الشركات لإنجاز مهماتها، مما يؤدي بالنتيجة إلى إعادة صياغة مفهوم احتكار الدولة للقوة، وتحدي أطر المساءلة القانونية والأخلاقية في القانون الدولي المعاصر.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي كمنهج رئيسي وبالاستعانة بمجموعة من المناهج العلمية الأخرى كالمنهج الوصفي التحليلي ، لوصف ظاهرة الشركات الأمنية الخاصة، وتحليل أدوارها، ووظائفها في النظام الدولي المعاصر، فضلا عن استخدام منهج دراسات الحالة لغرض تحليل حالات محددة، كما في شركة بلاك ووتر في الاستراتيجية الأمريكية، فضلا عن مجموعة فاغنر في الاستراتيجية الروسية واستخدمنا المنهج القانوني لدراسة الأطر القانونية الدولية المنظمة لعمل هذه الشركات ، وتحديد أوجه القصور فيها ، فضلا عن ذلك استخدمنا المنهج المقارن لمقارنة أنماط توظيف الدول الكبرى للشركات الأمنية الخاصة، واختلاف استراتيجياتها.

المبحث الأول

أفرزت التحولات البنيوية في النظام الدولي، ولا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة، واقعًا أمنيًا جديدًا اتسم بتراجع مركزية الدولة بوصفها الفاعل الوحيد في مجال استخدام القوة المسلحة، وصعود فواعل من غير الدول أدت أدوارًا متزايدة في إدارة الصراعات والنزاعات المسلحة. وفي هذا السياق، برزت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بوصفها أحد أبرز تجليات هذا التحول؛ إذ باتت تشكل حلقة وصل بين الدولة والسوق في المجال الأمني، وتعكس انتقال جزءٍ من وظائف الأمن والدفاع من المجال العام إلى المجال الخاص[1] .

ولا يمكن فهم صعود هذه الشركات بمعزل عن التحولات التي شهدتها طبيعة الصراع الدولي، ولا سيما انتشار النزاعات غير المتماثلة، وتنامي عمليات حفظ السلام، والحروب منخفضة الحدة، فضلًا عن القيود القانونية والسياسية المتزايدة التي باتت تواجه التدخل العسكري المباشر للدول الكبرى .[2]

وقد دفع ذلك هذه الدول إلى البحث عن أدوات أكثر مرونة وأقل كلفة سياسية، فوجدت في الشركات الأمنية الخاصة وسيلة مناسبة لتنفيذ استراتيجياتها الأمنية والعسكرية خارج الأطر التقليدية.

أولا: مفهوم الشركات الأمنية الخاصة:

تشير الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة (Private Military and Security Companies – PMSCs) إلى كيانات تجارية مسجلة قانونيًا، تقدم خدمات أمنية وعسكرية متنوعة مقابل أجر مادي، وتشمل هذه الخدمات: حماية الأفراد والمنشآت، والتدريب العسكري والدعم اللوجستي، وجمع المعلومات الاستخبارية، وأحيانًا أخرى المشاركة غير المباشرة في العمليات القتالية[3] . وتعمل هذه الشركات بموجب عقود رسمية مع دول، أو منظمات دولية، أو شركات متعددة الجنسيات، ما يمنحها طابعًا مؤسسيًا يميزها عن أنماط العنف غير النظامي الأخرى.

ويُظهر هذا التعريف أن الشركات الأمنية الخاصة ليست مجرد فاعل هامشي، بل تمثل بنية تنظيمية متكاملة تعمل ضمن السوق العالمية للأمن، وتسهم في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة واستخدام القوة.[4]

وتعد الشركات الأمنية الخاصة (PSCs) فاعلاً غير دولي، برزت أهميته بشكل لافت في حقبة ما بعد الحرب الباردة، حيث تحولت من مجرد شركات للحراسة إلى كيانات تقدم خدمات استراتيجية وعسكرية متكاملة، تلعب دوراً مزدوجاً؛ فهي تمنح الدول أداة مرنة للتدخل في النزاعات دون تكبد التكاليف السياسية والشرعية المرتبطة بنشر الجيوش النظامية، مما يساهم في "خصخصة القوة" وتقليل الاعتماد على القطاع العام ، ومع ذلك، يثير انتشارها تحديات قانونية وأخلاقية جسيمة، لا سيما فيما يتعلق بمدى خضوع موظفيها للقانون الدولي الإنساني والمحاسبة عن الانتهاكات الإنسانية التي ترتكبها، مما يجعلها عنصراً معقداً في معادلة الأمن العالمي المعاصر، حيث يتداخل فيها السعي وراء الربح مع تنفيذ الأجندات السياسية العابرة للحدود.[5]

ثانيا: التمييز بين الشركات الأمنية الخاصة والمرتزقة

يُعد التمييز بين الشركات الأمنية الخاصة والمرتزقة من الإشكاليات النظرية والقانونية المركزية في دراسة هذه الظاهرة فالمرتزق، وفقًا لما ورد في البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1977، هو شخص يُجنّد خصيصًا للمشاركة في نزاع مسلح بدافع تحقيق منفعة شخصية، ولا ينتمي إلى القوات المسلحة النظامية لأي طرف من أطراف النزاع.[6]

في المقابل، تسعى الشركات الأمنية الخاصة إلى تقديم نفسها بوصفها كيانات قانونية تعمل بموجب عقود رسمية، وتؤكد في خطابها المؤسسي على أنها لا تشارك مباشرة في الأعمال القتالية، بل تؤدي مهام دفاعية أو مساندة، غير أن التطبيق العملي، كما في حالتي العراق وأفغانستان، يكشف لنا عن تداخل واضح بين الدورين، حيث انخرط عناصر من تلك الشركات في مواجهات مسلحة مباشرة، ما يضعف هذا التمييز من الناحية الواقعية .[7]

ثالثا: الشركات الأمنية الخاصة كفاعل من غير الدول

أدى صعود الشركات الأمنية الخاصة إلى إعادة النظر في مفهوم الفاعلين في العلاقات الدولية، فبعد أن كان التحليل التقليدي ينطلق من الدولة بوصفها الفاعل المركزي، بات من الضروري إدماج فواعل من غير الدول، مثل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية والجماعات المسلحة، ضمن التحليل النظري[8]

وتندرج الشركات الأمنية الخاصة ضمن هذا الإطار بوصفها فاعلًا هجينًا يجمع بين البعد الاقتصادي (السعي إلى الربح) والبعد الأمني (استخدام القوة)، ما يمنحها قدرة خاصة على التأثير في مسارات الصراع وتنفيذ سياسات الدول الكبرى دون الظهور الرسمي في واجهة الأحداث.[9]

رابعا: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الشركات الأمنية الخاصة

1. المقاربة الواقعية

تنظر الواقعية إلى الشركات الأمنية الخاصة بوصفها أدوات في يد الدولة، تُستخدم لتعظيم المصلحة الوطنية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية بأقل كلفة ممكنة، فالدولة من هذا المنظور، لا تتخلى عن احتكار القوة، بل تعيد تنظيم استخدامها عبر فواعل وسيطة غير رسمية، بما يتيح لها هامشًا أوسع للمناورة السياسية والعسكرية .[10]

2. المقاربة الليبرالية

تركز المقاربة الليبرالية على دور السوق والعوامل الاقتصادية في تفسير صعود الشركات الأمنية الخاصة، معتبرة أن خصخصة الأمن هي امتداد طبيعي لسياسات الخصخصة والعولمة، حيث تسعى الدول إلى الاستعانة بالقطاع الخاص لتحقيق الكفاءة وتقليل النفقات[11]

3. المقاربة البنائية

تفسر البنائية ظاهرة الشركات الأمنية الخاصة في ضوء التحولات في الأفكار والمعايير المتعلقة بالأمن والسيادة، حيث لم يعد استخدام القوة حكرًا مطلقًا على الدولة فقط، بل أصبح مقبولًا نسبيًا من خلال فواعل خاصة تعمل ضمن شبكات معقدة من المصالح والمعايير الدولية.[12]

خامسا: خصخصة الأمن وتحولات مفهوم السيادة

تعكس ظاهرة الشركات الأمنية الخاصة تحولًا عميقًا في مفهوم السيادة، إذ لم تعد الدولة الفاعل الوحيد المسؤول عن توفير الأمن، بل باتت تشارك هذا الدور مع شركات خاصة تعمل داخل حدودها أو خارجها. ويثير هذا التحول تساؤلات جوهرية حول مستقبل احتكار الدولة لاستخدام القوة، ومدى قدرة القانون الدولي على التكيف مع هذه التحولات المتسارعة.[13]

يتبين لنا في نهاية هذا المبحث، بأن الشركات الأمنية الخاصة تمثل نتاجًا مباشرًا لتحولات بنيوية في النظام الدولي، وتغيرات في طبيعة الصراع، ومفهوم السيادة، وتعدد أدوات القوة، كما بيّن لنا بان هذه الشركات أصبحت فاعلًا غير دولي ومؤثرًا فوظفته الدول الكبرى ضمن استراتيجياتها، لتحقيق أهداف أمنية وسياسية متعددة.

المبحث الثاني

تطور الشركات الأمنية الخاصة ودوافع الدول الكبرى في الاعتماد عليها

شهد النظام الدولي المعاصر، ولا سيما منذ نهاية الحرب الباردة، تحولات بنيوية عميقة في طبيعة الصراع، وأدوات القوة، والفاعلين المؤثرين في المجالين الأمني والعسكري. وفي ظل تراجع الحروب التقليدية بين الدول، وصعود النزاعات غير المتماثلة، وعمليات مكافحة الإرهاب، وحفظ السلام، برزت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بوصفها أحد أهم الفواعل غير الدولية التي أعادت تشكيل ممارسات القوة في العلاقات الدولية[14] ، ويهدف هذا المبحث إلى تحليل التطور التاريخي للشركات الأمنية الخاصة، وبيان السياق الدولي الذي أسهم في صعودها، إضافة إلى تفسير دوافع الدول الكبرى للاعتماد عليها ضمن استراتيجياتها الأمنية والعسكرية.

المطلب الأول: الجذور التاريخية لتطور الشركات الأمنية الخاصة

أولًا: المرتزقة في التاريخ السياسي والعسكري

يُعد استخدام المرتزقة[15] في الصراعات ظاهرة قديمة في التاريخ السياسي والعسكري، إذ لجأت الإمبراطوريات القديمة، مثل الإمبراطورية الرومانية، إلى الجنود المأجورين لتعويض النقص في الموارد البشرية، وتأمين التوسع العسكري[16] . واستمر هذا النمط من التوظيف خلال العصور الوسطى، حيث اعتمدت بعض الدول الأوروبية، وخصوصا في إيطاليا وألمانيا، على جيوش مأجورة لحماية المدن، وتنفيذ الحملات العسكرية.

لكن صعود الدولة القومية الحديثة، منذ القرن السابع عشر، أسهم في تراجع دور المرتزقة، وتكريس مبدأ احتكار الدولة لاستخدام العنف المشروع، كما صاغه ماكس فيبر، وقيام الجيوش النظامية الدائمة[17]

ثانيًا: التحول من توظيف المرتزقة إلى الشركات الأمنية المنظمة

يمثل ظهور الشركات الأمنية الخاصة تحولًا نوعيًا في تاريخ استخدام القوة المأجورة، إذ انتقل هذا الاستخدام من نمط فردي غير منظم إلى نمط مؤسسي يعمل ضمن أطر قانونية وتجارية، فقد باتت هذه الشركات تُسجل رسميًا، وتبرم عقودًا واضحة مع الدول أو الجهات المتعاقدة معها، وتقدم طيفًا واسعًا من الخدمات الأمنية والعسكرية[18].

ويعكس هذا التحول عملية خصخصة مؤسسية للعنف، حيث لم يعد استخدام القوة حكرًا على الدولة، بل أصبح جزءًا من السوق العالمية للخدمات الأمنية، تُنظمه قواعد العرض والطلب، وتتحكم به اعتبارات الكلفة والكفاءة والسرعة في التنفيذ.[19]

ثالثًا: الشركات الأمنية خلال الحرب الباردة وحدود انتشارها:

رغم وجود شركات أمنية خاصة خلال الحرب الباردة، إلا أن دورها ظل محدودًا نسبيًا، بسبب احتكار القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، للأدوات العسكرية والأمنية كما أن طبيعة الصراع الثنائي القطبية، القائمة على الردع النووي والتحالفات العسكرية الصلبة، قللت من الحاجة إلى فواعل أمنية خاصة[20]

المطلب الثاني: السياق الدولي لصعود الشركات الأمنية بعد الحرب الباردة

أولًا: نهاية الثنائية القطبية وإعادة هيكلة الأمن الدولي: – أدّت نهاية الحرب الباردة إلى تفكك التوازنات الأمنية التقليدية، ورافق ذلك:[21]

- تقليص حجم الجيوش النظامية في الدول الكبرى
- زيادة النزاعات الداخلية والإقليمية
- تراجع التدخل العسكري المباشر واسع النطاق

وفي هذا السياق، برز دور الشركات الأمنية الخاصة كبديل مرن وناجح يتيح للدول الكبرى التدخل غير المباشر في مناطق النزاع، دون تحمّل الكلفة السياسية والقانونية للتدخل العسكري التقليدي.

ثانيًا: العولمة وتدويل القضايا الأمنية: – أسهمت العولمة في تدويل القضايا الأمنية، حيث امتدت المصالح الاقتصادية والاستثمارية للدول الكبرى إلى مناطق غير مستقرة سياسيًا وأمنيًا، وتطلب ذلك توفير أدوات حماية سريعة وفعالة للاستثمارات، وطرق الإمداد، والمنشآت الحيوية، وهو ما وفّرته الشركات الأمنية الخاصة.[22]

ثالثًا: التحولات في طبيعة الحروب المعاصرة: – اتسمت الحروب المعاصرة بسمات جديدة، من أبرزها:[23]

- الحروب غير النظامية
- مكافحة الإرهاب
- النزاعات منخفضة الحدة
- عمليات حفظ وبناء السلام

وهي أنماط صراع تتطلب مرونة تشغيلية وخبرات متخصصة، لا توفرها الجيوش النظامية دائمًا، ما عزز الاعتماد على الشركات الأمنية الخاصة

المطلب الثالث: الأطر النظرية المفسرة لتوسع الشركات الأمنية الخاصة

أولًا: الواقعية الجديدة: – تنظر الواقعية الجديدة إلى الشركات الأمنية الخاصة بوصفها أداة من أدوات القوة التي تستخدمها الدولة لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في بيئة دولية فوضوية فالدولة، من هذا المنظور، لا تتنازل عن سيادتها، بل تعيد توزيع وظائفها الأمنية بما يخدم أهدافها ويؤمن مصالحها [24]

ثانيًا: الليبرالية المؤسسية: – ترى الليبرالية المؤسسية أن توسع الشركات الأمنية الخاصة يمثل امتدادًا لسياسات الخصخصة والعولمة، حيث يُنظر إلى الأمن كخدمة يمكن للقطاع الخاص تقديمها بكفاءة أعلى من الدولة، خاصة في ظل القيود المالية والإدارية[25]

ثالثًا: مدخل الاقتصاد السياسي للأمن: – يركز هذا المدخل على تحليل العلاقة بين الأمن والاقتصاد، معتبرًا أن الأمن أصبح سلعة استراتيجية ضمن السوق العالمية، وأن الشركات الأمنية الخاصة تشكل جزءًا من مجمع الصناعات الأمنية والعسكرية العابرة للحدود[26]

المطلب الرابع: دوافع الدول الكبرى للاعتماد على الشركات الأمنية الخاصة

أولًا: تقليل الكلفة السياسية للتدخل العسكري: – تسهم الشركات الأمنية الخاصة في تقليل الخسائر البشرية الرسمية، ما يخفف من الضغوط الداخلية والرأي العام على صناع القرار في الدول الكبرى، خاصة في الأنظمة الديمقراطية [27]التي يكون فيها للراي العام اثرا في صناعة القرارات المصيرية للدولة.

ثانيًا: المرونة التشغيلية والإنكار السياسي: – توفر هذه الشركات للدول الكبرى ما يُعرف بـ "الإنكار السياسي المعقول" (Plausible Deniability)، بما يسمح لها بتنفيذ عمليات حساسة دون تحمّل مسؤولية مباشرة أمام المجتمع الدولي[28] ، والراي العام الدولي.

ثالثًا: سد الفجوات العملياتية والتقنية: – تلجأ الدول الكبرى إلى الشركات الأمنية لسد النقص في مجالات محددة، مثل[29]

- حماية البعثات الدبلوماسية
- تدريب القوات المحلية
- تأمين خطوط الإمداد
- جمع المعلومات الميدانية

رابعًا: خدمة المصالح الاقتصادية والاستراتيجية

يرتبط نشاط الشركات الأمنية الخاصة ارتباطًا وثيقًا بحماية الاستثمارات النفطية، وخطوط الطاقة، والمشاريع الاستراتيجية، خاصة في مناطق النزاع وعدم الاستقرار[30]

يتضح لنا من التحليل أن تطور الشركات الأمنية الخاصة لم يكن ظاهرة عابرة، بل نتاجًا لتحولات عميقة في بنية النظام الدولي واستراتيجيات الدول الكبرى. فقد أصبحت هذه الشركات أداة استراتيجية تُستخدم لتحقيق أهداف أمنية وسياسية واقتصادية، مع تقليل المخاطر والتكاليف. غير أن توسع دورها يثير إشكاليات قانونية وأخلاقية معقدة.

المبحث الثالث

دراسات حالة تطبيقية لدور الشركات الأمنية الخاصة في تنفيذ استراتيجيات الدول الكبرى

يهدف هذا المبحث إلى تحليل الدور العملي الذي تؤديه الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في تنفيذ استراتيجيات الدول الكبرى، من خلال دراسة ثلاث حالات تطبيقية مركزية ، تمثل أنماطًا مختلفة من توظيف هذه الشركات في السياسة الدولية المعاصرة، وهي: شركة بلاك ووتر في الاستراتيجية الأمريكية، ومجموعة فاغنر في الاستراتيجية الروسية، إضافة إلى النماذج الإفريقية بوصفها ساحات اختبار بارزة لخصخصة الأمن [31] وتسعى هذه الدراسات إلى تجاوز الوصف السردي، نحو تحليل العلاقة بين الدولة والشركة الأمنية، وحدود الاستقلالية، والغايات الاستراتيجية الكامنة خلف هذا التوظيف.

المطلب الأول: شركة بلاك ووتر (Blackwater) والنموذج الأمريكي

أولًا: النشأة والسياق الاستراتيجي: – تأسست شركة بلاك ووتر عام 1997 في الولايات المتحدة على يد إريك برنس، في سياق التحولات التي شهدتها العقيدة العسكرية الأمريكية بعد الحرب الباردة، ولا سيما الاتجاه نحو خصخصة بعض الوظائف العسكرية والأمنية[32] ، وقد تسارع صعود الشركة بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، مع توسع الحرب الأمريكية على الإرهاب، والحاجة إلى أدوات أمنية مرنة خارج الإطار العسكري التقليدي.

ثانيًا: بلاك ووتر في العراق (2003–2011): – شكّل الغزو الأمريكي للعراق نقطة التحول الأبرز في توسع دور بلاك ووتر، حيث حصلت على عقود ضخمة من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية الأمريكية. وتنوعت مهامها بين حماية المسؤولين والدبلوماسيين، وتأمين المنطقة الخضراء، وحماية قوافل الإمداد[33] ، وقد أتاح هذا التوظيف للولايات المتحدة تقليص عدد القوات النظامية، وتخفيف الكلفة السياسية للتواجد العسكري المباشر، مع الحفاظ على مستوى عالٍ من السيطرة الأمنية.

ثالثًا: إشكالية المساءلة القانونية (حادثة ساحة النسور): – أثارت حادثة ساحة النسور عام 2007، التي قُتل فيها عدد من المدنيين العراقيين على يد عناصر من بلاك ووتر، جدلًا واسعًا حول غياب المساءلة القانونية، وضعف الإطار القانوني المنظم لعمل الشركات الأمنية[34] ، وكشفت هذه الحادثة عن استخدام بلاك ووتر كأداة تنفيذ غير رسمية، بما يسمح للدولة الراعية بتجنب المسؤولية المباشرة، وهو ما يعكس أحد أوجه التحايل الاستراتيجي في توظيف الشركات الأمنية الخاصة.

رابعًا: تقييم النموذج الأمريكي: – يعكس نموذج بلاك ووتر استراتيجية أمريكية قائمة على:[35]

- تقليل الكلفة البشرية والسياسية
- تجاوز القيود القانونية الداخلية والدولية
- توظيف القطاع الخاص كذراع أمني موازٍ للقوات النظامية

غير أن هذا النموذج أضعف مبدأ سيادة الدولة المضيفة، وأثار انتقادات واسعة، تتعلق بحقوق الإنسان وشرعية استخدام القوة.

المطلب الثاني: مجموعة فاغنر (Wagner Group) والنموذج الروسي

أولًا: الإطار العام لظهور فانغر: – برزت مجموعة فاغنر في سياق إعادة بروز روسيا كقوة دولية فاعلة، خاصة بعد عام 2014. وعلى الرغم من غياب الاعتراف الرسمي بها، فإن فاغنر ارتبطت بشكل وثيق بمؤسسات الدولة الروسية، ولا سيما وزارة الدفاع وأجهزة الاستخبارات[36]

ثانيًا: فاغنر في سوريا: – مثّل التدخل الروسي في سوريا نموذجًا واضحًا لاستخدام فاغنر كقوة رديفة، حيث شاركت في العمليات البرية، وحماية المنشآت النفطية والغازية، ودعم القوات الحكومية[37] ، وقد أتاح هذا الدور لروسيا توسيع تدخلها العسكري دون زيادة عدد القوات النظامية المعلنة، مع توفير هامش إنكار سياسي.

ثالثًا: فاغنر في إفريقيا: – توسعت أنشطة فاغنر في دول إفريقية عدة، مثل جمهورية إفريقيا الوسطى، ومالي، وليبيا، حيث أدت مهام شملت تدريب القوات المحلية، وحماية الأنظمة الحاكمة، وتأمين الموارد الطبيعية[38] . ويعكس هذا التوسع في توظيف الشركات الأمنية كأداة للنفوذ الجيوسياسي والاقتصادي في آن واحد.

رابعًا: تقييم النموذج الروسي: – يمتاز النموذج الروسي بقدر أعلى من الغموض القانوني، واعتماد شبه عضوي على الشركات الأمنية، بما يسمح للدولة باستخدام القوة خارج الأطر الرسمية، وتحقيق مكاسب استراتيجية بأدوات غير مباشرة[39]

المطلب الثالث: النماذج الإفريقية وخصخصة الأمن

أولًا: السياق الأمني الإفريقي: – تُعد القارة الإفريقية من أكثر المناطق احتضانًا لنشاط الشركات الأمنية الخاصة، بسبب هشاشة مؤسسات الدولة، وانتشار النزاعات الداخلية، وضعف القدرات الأمنية الوطنية[40]

ثانيًا: شركة Executive Outcomes: – مثّلت شركة Executive Outcomes نموذجًا مبكرًا لاستخدام الشركات الأمنية في إفريقيا خلال تسعينيات القرن الماضي، حيث ساعدت حكومات في سيراليون وأنغولا على استعادة السيطرة على مناطق استراتيجية مقابل امتيازات اقتصادية[41]

ثالثًا: الأمن وحماية الموارد الطبيعية: – تركز نشاط العديد من الشركات الأمنية في إفريقيا على حماية حقول النفط، ومناجم الذهب والماس، والبنية التحتية للطاقة، ما يعكس الترابط الوثيق بين الأمن والاقتصاد السياسي للموارد[42]

رابعًا: التداعيات على السيادة وبناء الدولة: – رغم إسهام بعض الشركات في تحسين الوضع الأمني مؤقتًا، إلا أن وجودها أدى إلى[43]

- إضعاف احتكار الدولة للعنف
- تعميق الاعتماد الخارجي
- عرقلة بناء مؤسسات أمنية وطنية مستقلة

المطلب الرابع: التحليل المقارن لدراسات الحالة

أولاً: أوجه التشابه: – تعد هذه المجموعات عابرة للقارات، لكنها تختلف جذرياً في فلسفة التأسيس وعلاقتها بالدولة الأم ، ومع ذلك هنالك نقاط تشابه فيما بينها كما مبين بالآتي [44]

1. تتفق هذه الكيانات (الشركات) في نقاط جوهرية تجعلها "جيوشاً موازية، تتجاوز الحدود الوطنية، حيث تعمل جميعها خارج حدود بلدانها الأصلية، أي (غالباً في مناطق النزاع أو داخل حدود الدول الفاشلة).
2. المرونة العملياتية: فهذه الشركات لها القدرة على الانتشار السريع وتجاوز البيروقراطية العسكرية التقليدية.
3. تجنيد النخبة: فهي تعتمد بشكل أساسي على قدامى المحاربين وبخاصة من القوات الخاصة وعناصر الاستخبارات.
4. توفير خاصية "الإنكار المعرفي": اذ تمنح الحكومات الام (كأمريكا، وروسيا، أو الحكومات الأفريقية) ميزة تنفيذ سياسات خشنة، دون تحمل المسؤولية السياسية المباشرة أمام مجالس البرلمانات أو الرأي العام الدولي.
5. العمل كأدوات غير رسمية للدولة
6. تقليل الكلفة السياسية للتدخل
7. النشاط في بيئات نزاع غير مستقرة

ثانيًا: أوجه الاختلاف (تحليل مقارن): بينما هنالك نقاط اختلاف فيما بينها نبينها في الجدول التالي:

جدول يمثل الفروق الرئيسية بين الشركات الأمنية لبعض النماذج الشائعة

وجه المقارنة	بلاك ووتر (Blackwater)	فاغنر (Wagner Group)	النماذج الأفريقية (مثل Executive Outcomes
التبعية السياسية	شركة تجارية متعاقدة مع الخارجية والدفاع الأمريكية	ذراع غير رسمي" للكرملين (قبل دمجها جزئياً)	شركات "مرتزقة" كلاسيكية تعمل لمن يدفع أكثر
طريقة التمويل	عقود حكومية بمليارات الدولارات من ميزانية الدولة	مقايضة "الأمن مقابل الموارد" (ذهب، ماس، نفط).	عقود مباشرة مع حكومات محلية مهددة بالسقوط
النطاق القانوني	تخضع (نظرياً) للقانون الأمريكي والمحاكم المدنية	تعمل في منطقة رمادية قانونية (خارج القانون الروسي)	غالباً ما تعمل في غياب تام لسيادة القانون

Source: Sean McFate, S. (2014). The Modern Mercenary: Private Armies and What They Mean for World Order. Oxford University Press.p148.

يتضح لنا بان الشركات الأمنية الخاصة تمثل أداة مركزية في تنفيذ استراتيجيات الدول الكبرى، تُستخدم بمرونة عالية لتحقيق أهداف سياسية وأمنية واقتصادية. غير أن هذا التوظيف، رغم فعاليته، يثير تحديات تتعلق بالشرعية والمساءلة ومستقبل الدولة في النظام الدولي، نحن ننتقل من عصر "المرتزقة الهواة" إلى عصر "جيوش الشركات المؤممة". الدولة لم تعد تحارب الشركات الأمنية، بل أصبحت "تملكها" أو "تستوعبها" لتنفيذ مهام قذرة بتكلفة سياسية صفرية.

المبحث الرابع

الإشكالات القانونية والأخلاقية لعمل الشركات الأمنية الخاصة

أفرز التوسع المتزايد في توظيف الشركات الأمنية الخاصة إشكالات قانونية وأخلاقية معقّدة، تتصل بشرعية استخدام القوة المسلحة، وتحديد المسؤولية القانونية عن الأفعال غير المشروعة، وحماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة، فضلًا عن تأثير هذه الظاهرة في مبدأ سيادة الدولة واحتكارها لاستخدام العنف المشروع. ويهدف هذا المبحث إلى تحليل هذه الإشكالات ضمن إطار القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني، مع تقييم فعالية المبادرات التنظيمية الدولية القائمة، وبيان حدودها في ظل غياب إطار قانوني دولي ملزم ينظم عمل الشركات الأمنية الخاصة [45]

المطلب الأول: الإطار القانوني الدولي لاستخدام القوة

أولًا: احتكار الدولة لاستخدام العنف المشروع

يُعد احتكار الدولة لاستخدام العنف المشروع أحد المرتكزات الأساسية للدولة الحديثة، كما صاغه عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر، حيث ربط شرعية الدولة بقدرتها الحصرية على استخدام القوة داخل إقليمها .[46]

وقد انعكس هذا التصور في قواعد القانون الدولي العام، ولا سيما في ميثاق الأمم المتحدة الذي حظر استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، باستثناء حالتي الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي، أو التفويض الصادر عن مجلس الأمن .[47]

غير أن لجوء الدول إلى الشركات الأمنية الخاصة يمثل تحايُلًا وظيفيًا على هذا الاحتكار، إذ تُفوَّض مهام أمنية وعسكرية إلى فاعلين من غير الدول، ما يثير تساؤلات حول مدى انطباق قواعد الميثاق عليهم، خاصة في حالات العمليات الخارجية أو النزاعات المسلحة غير الدولية .[48]

ثانيًا: المنطقة الرمادية في تطبيق ميثاق الأمم المتحدة

غالبًا ما يتم توظيف الشركات الأمنية عبر عقود ثنائية أو ترتيبات غير مباشرة، الأمر الذي يخلق منطقة رمادية حول توصيف أفعالها: هل تُعد هذه الأفعال استخدامًا للقوة من قبل الدولة المتعاقدة؟ أم نشاطًا خاصًا يخرج عن نطاق المسؤولية الدولية المباشرة؟

تشير العديد من الدراسات إلى أن الدول تستفيد من هذا الغموض القانوني لتقليل الكلفة السياسية والقانونية لاستخدام القوة، مع الإبقاء على مستوى عالٍ من التأثير العسكري في مناطق النزاع[49] . وهو ما يُضعف فعالية منظومة الأمن الجماعي التي أرسيت بعد الحرب العالمية الثانية.

المطلب الثاني: الوضع القانوني للشركات الأمنية الخاصة

أولًا: إشكالية التعريف القانوني: – لا يوجد حتى اليوم تعريف دولي ملزم جامع للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، ما يؤدي إلى تباين كبير في التكييف القانوني بين الدول. فبعض التشريعات الوطنية تُدرج هذه الشركات ضمن إطار الخدمات الأمنية، بينما تتعامل أخرى معها بوصفها فاعلين عسكريين خاصين [50]

وهذا الغياب للتعريف الدقيق يفتح المجال أمام: مسائل كثيرة ومن بينها.

- التلاعب بالتصنيفات القانونية،
- التهرب من الالتزامات الدولية،
- وإضعاف آليات المساءلة.

ثانيا: تعدد النظم القانونية الحاكمة: – تخضع الشركات الأمنية الخاصة في آنٍ واحد إلى:

- قانون الدولة الأم (دولة التسجيل)،
- قانون الدولة المضيفة،
- قواعد القانون الدولي الإنساني،
- وقانون حقوق الإنسان.

ويؤدي هذا التعدد إلى تشابك قانوني معقّد، غالبًا ما يُستغل للتهرب من المسؤولية، خاصة في الدول الهشة التي تفتقر إلى أنظمة قضائية فعالة[51]

المطلب الثالث: المسؤولية القانونية والانتهاكات المرتكبة

أولًا: المسؤولية الجنائية الفردية

أثارت حوادث موثقة لا سيما تلك التي وقعت في العراق بعد عام 2003 تساؤلات جدية حول المسؤولية الجنائية الفردية لأفراد الشركات الأمنية، خاصة في حالات استخدام القوة المفرطة ضد المدنيين [52]

وتكمن المشكلة في أن هؤلاء الأفراد:

- لا يُعدّون رسميًا أعضاء في القوات المسلحة.
- ولا يتمتعون بوضع المقاتل القانوني الكامل.

ما يجعل إخضاعهم للقانون الدولي الإنساني مسألة إشكالية في التطبيق [53]

ثانيًا: مسؤولية الدولة وفق قواعد الإسناد

وفق قواعد المسؤولية الدولية، يمكن إسناد أفعال الشركات الأمنية إلى الدولة إذا ثبت أنها تعمل بتوجيه أو سيطرة فعلية من جانبها. غير أن إثبات هذا المستوى من السيطرة يُعد أمرًا بالغ الصعوبة عمليًا [54]

وقد أدى ذلك إلى إفلات نسبي من المسؤولية الدولية، حتى في حالات الانتهاكات الجسيمة.

ثالثًا: حدود اختصاص المحكمة الجنائية الدولية: – رغم أن المحكمة الجنائية الدولية تمثل آلية مركزية للمساءلة الدولية، إلا أن اختصاصها يظل محدودًا في حالات:

- عدم انضمام الدولة المعنية إلى نظام روما الأساسي،
- أو صعوبة إثبات الصلة المباشرة بين الفاعل الخاص والدولة[55]

المطلب الرابع: الإشكالات الأخلاقية المرافقة لمهام الشركات الامنية

أولًا: تسليع العنف وتآكل القيم :- يُقصد بـ تسليع العنف تحويل استخدام القوة من وظيفة سيادية تحتكرها الدولة إلى خدمة تُباع وتُشترى في السوق عبر الشركات الأمنية الخاصة ، ومع تصاعد دور هذه الشركات بعد الحرب الباردة، خاصة عقب تدخلات مثل حرب Iraq War، أصبح العنف يُدار بمنطق الربح والكفاءة التعاقدية لا بمنطق المسؤولية السياسية المباشرة، وهذا التحول يثير إشكالية **تآكل القيم**، إذ يضع مبادئ مثل احتكار الدولة المشروع للعنف، والمساءلة الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان تحت ضغط اعتبارات السوق ، كما أن الطبيعة التعاقدية العابرة للحدود تُعقّد مسألة المحاسبة القانونية، خاصة في البيئات الهشة أو مناطق النزاع في أدبيات العلاقات الدولية، يُنظر إلى هذه الظاهرة كجزء من إعادة هيكلة السلطة في النظام الدولي، حيث تتراجع مركزية الدولة لصالح فواعل خاصة مسلحة، وهنا يكمن الخطر القيمي حين يصبح العنف أداة اقتصادية، تؤدي الى تراجع الاعتبارات الشرعية والأخلاق أمام اعتبارات العرض والطلب، ما يستدعي أطر وأدوات ضبط دولية أكثر صرامة لضمان عدم تحول الأمن إلى سلعة منفصلة عن المسؤولية الإنسانية والقانونية ، اذ تطرح خصخصة الأمن إشكالية أخلاقية جوهرية تتمثل في تحويل العنف إلى سلعة تخضع لمنطق السوق، فحين يصبح استخدام القوة مرتبطًا بالعائد المالي، تتراجع الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية لصالح الكفاءة والربحية.[56]

ثانيًا: تضارب الربح مع حماية المدنيين :- ينشأ تضارب الربح مع حماية المدنيين، عندما تتحول القوة إلى خدمة تعاقدية، فتُقاس فعاليتها بمعايير الكلفة والكفاءة، لا بمعايير الشرعية السياسية أو المسؤولية المجتمعية، وفي بيئة الحروب، قد يؤدي هذا المنطق إلى تغليب حماية العميل، وتقليل المخاطر التشغيلية على حساب اعتبارات الحماية الشاملة للمدنيين، خاصة في ظل ضعف آليات المساءلة العابرة للحدود، ومن منظور معياري، فإن تسليع الأمن يعني أن الأمن أصبح يُنتَج ويُستهلك في السوق، ما قد يؤدي إلى تغليب منطق العرض والطلب على الاعتبارات الإنسانية .[57]

وتُظهر التجارب العملية أن دافع الربح قد يتعارض مع حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان، خاصة في بيئات النزاع المعقّدة، ويذهب بعض الباحثين الى القول بان الشركات الأمنية ليست معنية بإنهاء النزاع بقدر إدارته[58] ، والاستفادة من تحولاته.

ثالثًا: إطالة أمد النزاعات: – باعتبارها فاعلًا مسلحًا ذا دافع ربحي، قد تسهم الشركات الأمنية الخاصة في إطالة أمد النزاعات عبر ثلاث آليات رئيسية هي :)[59]

1. خفض الكلفة السياسية للحرب على الحكومات من خلال التعاقد بدل التعبئة العامة، ما يُضعف ضغوط المساءلة الداخلية لإنهاء القتال.
2. خلق مصالح اقتصادية مستدامة في استمرار العمليات الأمنية، بما يحوّل النزاع إلى سوق خدمات.
3. من خلال تعقيد مسارات التسوية بسبب تعدد الفاعلين المسلحين خارج البنية العسكرية النظامية، ومن منظور أوسع لاقتصاديات الحرب، يبيّن David Keen أن وجود حوافز اقتصادية داخل النزاع قد يجعل استمراره مربحًا لبعض الأطراف .[60]

اذ يرتبط النقد الأخلاقي أيضًا باحتمال إسهام الشركات الأمنية في إدامة امد النزاعات المسلحة، من خلال خلق مصالح اقتصادية مرتبطة باستمرار عدم الاستقرار، لا سيما في الدول الغنية بالموارد الطبيعية.[61]

المطلب الخامس: المبادرات التنظيمية الدولية لتنظيم عمل الشركات الأمنية

أولًا: وثيقة مونترو (2008): – وثيقة مونترو (2008) هي مبادرة دولية أُطلقت في 17 سبتمبر 2008 بمشاركة اللجنة الدولية للصليب الأحمر وحكومة سويسرا، بهدف توضيح الالتزامات القانونية الواقعة على الدول بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان فيما يتعلق بأنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاعات المسلحة، ولا تُعد هذه الوثيقة معاهدة ملزِمة قانونياً، لكنها تستند إلى قواعد قائمة في القانون الدولي، وتحدد التزامات ثلاث فئات من الدول هي:

- الدول المتعاقدة مع الشركات.
- والدول الإقليمية التي تعمل الشركات على أراضيها
- ودول المنشأ التي تُسجَّل فيها هذه الشركات.

كما تتضمن الوثيقة مجموعة من الممارسات الجيدة (Good Practices) لضمان الرقابة والمساءلة، مثل الترخيص، والتحقيق في الانتهاكات، والتدريب على القانون الدولي الإنساني، وتنبع أهميتها من تزايد دور الشركات الأمنية الخاصة في نزاعات مثل العراق وأفغانستان بعد عام 2003، وما أثارته من إشكاليات قانونية تتعلق بالمسؤولية والمساءلة. وقد مهّدت الوثيقة لاحقاً لإنشاء المنتدى المعني بوثيقة مونترو عام 2013 لتعزيز تنفيذها، لكنها تظل وثيقة غير ملزمة قانونيًا .

ثانيًا: مدونة السلوك الدولية: – أطلقت المدونة سنة 2010 بمبادرة مشتركة بين حكومات وشركات أمنية ومنظمات مجتمع مدني، بهدف ضمان احترام هذه الشركات للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

وتُعد مدونة السلوك الدولية لمقدمي الخدمات الأمنية الخاصة المعروفة باسم International Code of Conduct for Private Security Service Providers' Association (ICoCA) إطارًا معياريًا ومرجعيًا ينظم سلوك الشركات الأمنية الخاصة العاملة في البيئات عالية الخطورة، خاصة في مناطق النزاعات، وتنص المدونة على التزامات واضحة تتعلق باستخدام القوة، وحظر التعذيب، ومنع الاتجار بالبشر، واحترام كرامة المدنيين. كما تؤكد على آليات المساءلة والرقابة المستقلة، حيث أُنشئت جمعية ICoCA **لمتابعة** الامتثال والتحقق من التزام الشركات الأعضاء بالمعايير المقررة.

وتكتسب المدونة أهميتها من كونها أداة "قانون لين" (Soft Law)، أي أنها غير ملزمة قانونًا بذاته' غير أن طابعها الطوعي وضعف آليات التنفيذ حدّا كثيرا من فعاليتها

ثالثًا: تقييم الفاعلية: – تعكس كل هذه المبادرات حوكمة أمنية ضعيفة، تقوم على المعايير الطوعية بدل الإلزام القانوني، ما يقلل من قدرتها على معالجة الانتهاكات الجسيمة

يتضح لنا من خلال التحليل عن وجود فجوة واضحة بين الواقع العملي لاستخدام الشركات الأمنية الخاصة والأطر القانونية والأخلاقية القائمة، فغياب تعريف دولي ملزم، وضعف آليات المساءلة، والطابع الطوعي للمبادرات التنظيمية، جميع هذه العوامل تفرض ضرورة الانتقال من التنظيم الناعم إلى إطار دولي ملزم يحدد المسؤوليات ويضمن حماية حقوق الإنسان، ويعيد الاعتبار لدور الدولة في ضبط استخدام القوة في النظام الدولي المعاصر.

الخاتمة.

تمثّل ظاهرة الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة (PMSCs) أحد أبرز مظاهر التحول في طبيعة القوة وأدواتها في النظام الدولي المعاصر؛ إذ لم تعد هذه الظاهرة مجرد «طرف تعاقدي» لتأمين حراسة المنشآت، بل تجاوزت ذلك لتغدو ذراعًا استراتيجيًا فاعلًا في تنفيذ السياسات الخارجية للدول الكبرى.

لقد كشفت هذه الدراسة أن صعود هذه الشركات يعكس أزمةً حقيقيةً في «احتكار الدولة للعنف المشروع»، وتحولًا لافتًا في العقيدة العسكرية نحو «الحروب الهجينة» و«الإنكار السياسي»، فضلًا عن التداعيات التي تخلّفها أعمال هذه الشركات في ميادين عملها داخل البلدان التي تتواجد فيها. إن الانتقال من عصر المرتزقة التقليديين إلى عصر «جيوش الشركات المؤممة» يضع المجتمع الدولي أمام معضلة حقيقية تتمثل في تحقيق التوازن بين الكفاءة العملياتية والمرونة التي تنشدها الدول، وبين المسؤولية القانونية والأخلاقية التي تفرضها المواثيق الدولية.

وتخلص الدراسة إلى أن الشركات الأمنية الخاصة ستظل فاعلًا مؤثرًا في العلاقات الدولية خلال العقود المقبلة، ما لم يُعاد ضبط دورها ضمن منظومة قانونية وأخلاقية واضحة تحافظ على توازن النظام الدولي وأسس الأمن الجماعي.

الاستنتاجات:

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسة، من أهمها:

1. أن الشركات الأمنية الخاصة أصبحت أداة استراتيجية فعالة بيد الدول الكبرى لتحقيق أهدافها الأمنية والسياسية خارج أطر التدخل العسكري التقليدي، وتراجع دور الدولة بوصفها الفاعل الوحيد في استخدام القوة، وبرزت "الخصخصة الأمنية" كأداة لإعادة توزيع الوظائف السيادية بين القطاعين العام والخاص
2. تعتمد الدول الكبرى على هذه الشركات لتحقيق هدفين متلازمين، هما تقليل "الكلفة البشرية والسياسية" أمام الرأي العام الداخلي، وتوفير ميزة "الإنكار المعقول" (Plausible Deniability) في العمليات الحساسة خارجياً.
3. تباين النماذج الدولية المستخدمة، حيث أظهرت الدراسة تمايزاً في التوظيف؛ فالنموذج الأمريكي (بلاك ووتر) يرتكز على العقود التجارية واللوجستية، بينما يتسم النموذج الروسي (فاغنر) بالغموض القانوني والارتباط العضوي بأجهزة الدولة، في حين تبرز النماذج الإفريقية كساحات لاستغلال الموارد مقابل الأمن.
4. أظهرت الدراسة ان هنالك فجوة قانونية (المنطقة الرمادية)، أي وجود فراغ تشريعي دولي ملزم؛ حيث تظل "وثيقة مونترو" ومدونات السلوك مجرد "قانون لِين" (Soft Law) يفتقر لآليات الردع والعقاب، مما يسمح لهذه الشركات بالعمل في مناطق رمادية تتجاوز سيادة القانون.
5. تسليع العنف وإطالة أمد النزاعات: إن تحويل الأمن إلى "سلعة ربحية" يخلق حوافز اقتصادية لدى الشركات لاستمرار حالة عدم الاستقرار، إذ إن انتهاء النزاع يعني انتهاء العقد المالي، وهو ما يفسر تعقيد مسارات التسوية في الدول التي تنشط فيها هذه الفواعل
6. ان استخدام الشركات الأمنية الخاصة ادى الى تأثير واضح في النزاعات بعد الحرب الباردة.

التوصيات – :وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من إشكالات، نقترح التوصيات التالية:

1. ضرورة التقنين الدولي الإلزامي أي الانتقال من المبادرات الطوعية (مثل وثيقة مونترو) إلى صياغة اتفاقية دولية ملزمة تحت مظلة الأمم المتحدة، تعرّف الشركات الأمنية بدقة وتحدد نظاماً عالمياً للمساءلة الجنائية.
2. ضرورة تفعيل قواعد الإسناد، وتطوير آليات قانونية واضحة، تتيح "إسناد" أفعال الشركات الأمنية للدولة المتعاقدة بشكل مباشر، لضمان عدم تهرب الدول من مسؤوليتها الدولية عن انتهاكات تلك الشركات.
3. إلزام الدول بوضع تشريعات داخلية تخضع عقود الشركات الأمنية الخاصة لرقابة البرلمانات، لضمان توافق عملياتها مع الدستور والمعايير الأخلاقية الوطنية.
4. ضرورة تأسيس نظام "الترخيص الدولي" وإنشاء قاعدة بيانات دولية ومنظومة ترخيص تحت إشراف أممي، تمنع الشركات المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان من الحصول على عقود مستقبلية أي تفعيل (نظام القائمة السوداء).
5. دعم بناء المؤسسات الوطنية، والتوصية للدول المضيفة (خاصة في إفريقيا) بضرورة الاستثمار في بناء أجهزتها الأمنية الوطنية بدلاً من الاعتماد الكلي على الشركات الخاصة، لتجنب ارتهان السيادة الوطنية للمصالح التجارية العابرة للحدود
6. تشجيع الدراسات المستقبلية المقارنة حول تأثير خصخصة الأمن على استقرار الدول الهشة والنظام الدولي.
7. ربط أي تعاقد مع هذه الشركات بالامتثال الصارم لـ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتعزيز الرقابة الوطنية والدولية على العقود مع هذه الشركات والعمليات التي تؤديها.
8. إشراك المنظمات الدولية في الرقابة والشفافية. في أداء عمل هذه الشركات.
9. تعزيز دور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مراقبة أنشطة هذه الشركات في مناطق النزاع.
10. إلزام الدول المتعاقدة بإنشاء أطر رقابية وطنية صارمة لضمان عدم إفلات هذه الشركات من المساءلة.

[1] – Singer, P. W. Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry. Ithaca: Cornell University Press, 2003.p 49–53

[2] – Elke Krahmann, *States, Citizens and the Privatization of Security* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010).p 3–7.

[3]– Percy, Sarah. Mercenaries: The History of a Norm in International Relations. Oxford: Oxford University Press, 2007.p168–172.

[4] – Chesterman, Simon, and Chia Lehnardt, eds. From Mercenaries to Market. Oxford: Oxford University Press, 2007.p 5–9

[5]– د. محمد سلمان محمود، ا لشركات الأمنية الخاصة: التحديات القانونية والسياسية في النظام الدولي.، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص42

[6]– – محمد عبد الجليل، خصخصة الأمن في النظام الدولي المعاصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018، ص27.

[7] – السعدي، كاظم. السعدي الأمن الدولي والتحولات المعاصرة. بغداد: دار الحكمة، 2020، ص44.

[8] – فهد منصور، "الشركات الأمنية الخاصة وإشكالية السيادة." المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 42 (2019).، ص18.

[9]– المرجع السابق نفسه. والمكان نفسه.

[10] مير شايمر، جون ج. مأساة سياسات القوى العظمى. ترجمة: أحمد محمود. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2012، ص56.

[11] – أفانت، ديبورا. خصخصة الأمن: تداعيات السوق على القوة والسيادة. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. الرياض، 2010، ص 145.

[12] – فينيمور، مارثا. المعايير الدولية واستخدام القوة في السياسة العالمية. ترجمة: محمد فاضل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011، ص59.

[13] – سارة برسي: المرتزقة والمعايير في العلاقات الدولية. ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، 2013، ص18.

[14] – Avant, Deborah. The Market for Force. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.p47–51.

[15] – ورد تعريف المرتزقة في الاتفاقية الدولية لمكافحة تجنيد، واستخدام، وتمويل، وتدريب المرتزقة: وتم اعتماد هذه الاتفاقية في 1989/12/4، ودخلت حيز النفاذ في 2011/10/20. وتنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من هذه الاتفاقية على ما يلي: ""المرتزق" هو أي شخص:

(أ) يجند خصيصاً، محليا أو في الخارج، للقتال في نزاع مسلح.

(ب) ويكون دافعه الأساسي للاشتراك في الأعمال العدائية هو الرغبة في تحقيق مغنم شخصي، ويُبذل له فعلاً من قبَل طرف في النزاع أو باسم هذا الطرف وعد بمكافأة مادية تزيد كثيراً على ما يوعد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يدفع لهم.

(ج) ولا يكون من رعايا طرف في النزاع ولا من المقيمين في أقليم خاضع لسيطرة طرف في النزاع.

(د) وليس من أفراد القوات المسلحة لطرف في النزاع.

(هـ) ولم توفده دولة ليست طرفا في النزاع في مهمة رسمية بصفته من أفراد قواتها المسلحة"

[16] – Singer, P. W. Corporate Warriors. Ithaca: Cornell University Press, 2003.p132.

[17] – Percy, Sarah. Mercenaries. Oxford: Oxford University Press, 2007.p128.

[18] – Krahmann, Elke. States, Citizens and the Privatization of Security. Cambridge: Cambridge University Press, 2010.p28.

[19] – Chesterman, Simon, and Chia Lehnardt, eds. From Mercenaries to Market. Oxford: Oxford University Press, 2007.p 18.

[20] – محمد عبد الجليل، خصخصة الأمن في النظام الدولي المعاصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018.، ص33.

[21] – علي حسان. الشركات العسكرية الخاصة وتحولات الأمن الدولي. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية، 2015، ص33.

[22] – كاظم السعدي، الأمن الدولي والتحولات المعاصرة. بغداد: دار الحكمة، 2020، ص44.

[23] – فهد منصور، "الشركات الأمنية الخاصة ودوافع الدول الكبرى." المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 45 (2020).، ص 18.

[24] – برهان غليون، نقد السياسة: الدولة والدين. بيروت: المركز الثقافي العربي، 1990، ص57.

[25] .– عبد الاله الخطيب، العولمة والدولة الوطنية: إشكاليات السيادة والوظيفة. عمّان: دار مجدلاوي، 2005، ص124.

[26] – حسين عبد الله.، الاقتصاد السياسي للأمن والعسكرة في النظام الدولي. القاهرة: دار النهضة العربية، 2012، ص141.

[27] – محمد السيد منصور، الرأي العام وصنع القرار في السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2008، ص29.

[28] – قاسم حسين الطائي، الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: الأبعاد القانونية والسياسية. بغداد: دار الكتب والوثائق، 2016.

[29] – المرجع السابق نفسه.

[30] – فلاح عبد الله الشمري، الأمن الطاقوي والصراعات الدولية. عمّان: دار المسيرة، 2014، ص44.

[31] – Singer, P. W. Corporate Warriors. Ithaca: Cornell University Press, 2003.p124.

[32] – Avant, Deborah. *The Market for Force*. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.p210.

[33]– Scahill, Jeremy. *Blackwater*. New York: Nation Books, 2007.p155.

[34]– Percy, Sarah. *Mercenaries*. Oxford: Oxford University Press, 2007.p205.

[35] – Rondeaux, Candace. *Decoding the Wagner Group*. Washington, DC: CSIS, 2020.p45.

[36] – محمد عبد الجليل، الشركات العسكرية الخاصة والنظام الدولي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019، ص66.

[37] – فهد منصور، "الشركات الأمنية الخاصة في إفريقيا." *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد 47 (2020)، ص29.

[38] – كاظم السعدي، خصخصة الأمن وتحديات السيادة، بغداد: دار الحكمة، 2021، ص83.

[39]– Mark Galeotti, *The Wagner Group: Russian Mercenaries, State Power and Hybrid Warfare* (London: Routledge, 2022), 12–18.

[40] – عبد الله، عبد السلام. *الدولة الهشة في إفريقيا: إشكاليات الأمن وبناء الدولة*. القاهرة: المركز العربي للأبحاث، 2018، ص77.

[41] – Singer, P. W. *Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry.* Ithaca: Cornell University Press, 2003.p210.

[42]– ياسين، عبد الأمير. *الاقتصاد السياسي للصراعات في إفريقيا*. بيروت: دار الفارابي، 2016، ص75

[43] – Krahmann, Elke. "Security Governance and the Privatization of Security." *International Studies Review* 8, no. 1 (2006) :p 1–22.

[44] – عبد الجليل، محمد. الشركات العسكرية الخاصة والنظام الدولي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019، ص72

[45]– Avant, Deborah. *The Market for Force.* Cambridge: Cambridge University Press, 2005.p 229.

[46] – Weber, Max. *Politics as a Vocation.* Oxford: Oxford University Press, 1946.p 310.

[47] – United Nations. *Charter of the United Nations.* 1945,Art.2(4),51.

[48] – Krahmann, Elke. "Security Governance." *International Studies Review* 8, no.1 (2006).p 1–22.

[49] – Singer, P. W. *Corporate Warriors.* Cornell University Press, 2003.pp206–210.

[50] – Percy, Sarah. *Mercenaries.* Oxford University Press, 2007. pp.168–173.

[51] – Abrahamsen, Rita & Williams, Michael C., *Security Beyond the State: Private Security in International Politics*, Cambridge: Cambridge University Press, 2011.p12

[52] – Scahill, Jeremy. *Blackwater.* New York: Nation Books, 2007, pp.3–15

[53] – Doswald–Beck, Louise. *Human Rights in Armed Conflict.* Oxford, 2011.

[54]– International Law Commission. *Articles on State Responsibility.* 2001.p 23.

[55] – Cassese, Antonio. *International Criminal Law.* Oxford, 2008.

[56] – Singer, P.W., *Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry*, Ithaca: Cornell University Press, 2003. p8.

[57] – Abrahamsen, Rita & Williams, Michael C., *Security Beyond the State: Private Security in International Politics*, Cambridge: Cambridge University Press, 2011, p. 3)

[58] – Avant, Deborah, *The Market for Force: The Consequences of Privatizing Security*, Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

[59] – Singer, Corporate warriors: The rise of the privatized military industry. Cornell University Press. P. W. (2003). p8.

[60] – David Keen :Conflict and collusion in Sierra Leone. James Currey, 2005, pp. 17–20 ز

[61] –Le Billon, Philippe. *Wars of Plunder.* London: Hurst, 2012. P112.

Sources and references

1. Abdullah, Abdulsalam. The Fragile State in Africa: Security and State-Building Challenges. Cairo: Arab Center for Research, 2018.
2. Avant, Deborah D. The Market for Force: The Consequences of Privatizing Security. Translated by Gulf Research Center. Riyadh, 2010.
3. Percy, Sarah. Mercenaries: The Norms of International Relations. Translated by Arab Unity Studies Center. Beirut, 2013.
4. Hassan, Ali. Private Military Companies and the Transformation of International Security. Cairo: Al-Ahram Center for Political Studies, 2015.
5. Hussein, Abdullah. The Political Economy of Security and Militarization in the International System. Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2012.
6. Al-Khatib, Abdulilah. Globalization and the Nation-State: Problems of Sovereignty and Function. Amman: Majdalawi Publishing, 2005.
7. Al-Saadi, Kazem. International Security and Contemporary Transformations. Baghdad: Dar Al-Hikma, 2020.
8. Al-Saadi, Kazem. Privatization of Security and the Challenges of Sovereignty. Baghdad: Dar Al-Hikma, 2021.
9. Al-Shammari, Falah Abdullah. Energy Security and International Conflicts. Amman: Dar Al-Masira, 2014.
10. Al-Ta'i, Qasim Hussein. Private Military and Security Companies: Legal and Political Dimensions. Baghdad: Dar Al-Kutub wa Al-Watha'iq, 2016.
11. Ghalioun, Burhan. Critique of Politics: State and Religion. Beirut: Arab Cultural Center, 1990.
12. Abdeljalil, Mohammed. Private Military Companies and the International System. Beirut: Arab Unity Studies Center, 2019.
13. Abdeljalil, Mohammed. Privatization of Security in the Contemporary International System. Beirut: Arab Unity Studies Center, 2018.
14. Finnemore, Martha. The Purpose of Intervention: Changing Beliefs about the Use of Force. Translated by Mohammed Fadel. Beirut: Arab Organization for Translation, 2011.
15. Mearsheimer, John J. The Tragedy of Great Power Politics. Translated by Ahmed Mahmoud. Cairo: National Center for Translation, 2012.
16. Yassin, Abdul Amir. The Political Economy of Conflicts in Africa. Beirut: Dar Al-Farabi, 2016.
17. Mansour, Fahd. "Private Security Companies in Africa." Arab Journal of Political Science, no. 47 (2020).
18. Mansour, Fahd. "Private Security Companies and the Problem of Sovereignty." Arab Journal of Political Science, no. 42 (2019).
19. Mansour, Fahd. "Private Security Companies and the Motives of Major Powers." Arab Journal of Political Science, no. 45 (2020).
20. Mansour, Mohamed El-Sayed. Public Opinion and Decision-Making in Foreign Policy. Cairo: Anglo-Egyptian Bookshop, 2008.

Sources in English

1. International Committee of the Red Cross (ICRC). The Montreux Document. Geneva, 2008.
2. International Law Commission. Articles on Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts. 2001.
3. United Nations. Charter of the United Nations. 1945.
4. Center for Strategic and International Studies (CSIS). Candace Rondeaux, Decoding the Wagner Group. Washington, DC, 2020.
5. Geneva Conventions. Additional Protocol I, 1977.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No. (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.02186

India's Developmental Experience: Opportunities And Obstacles

(1)Assist. Prof. Dr. Nadia Fadhil Abbas Fadle

Keywords:
Development, India, Gross Domestic Product, Obstacles, Resources.

Received:*28/1/2026*

Accepted:*15/3/2026*

Available:*22/6/2026*

Abstract:

India's developmental experience has undergone profound and complex transformations since its independence in 1947, primarily driven by the adoption of economic liberalization policies and integration into global markets. India has significantly benefited from its abundant human capital and the rapid expansion of its technology, science, and digital services sectors. Furthermore, foreign investments have played a pivotal role in comprehensive infrastructure development, thereby bolstering agricultural, industrial, and commercial growth. The diversity of natural and mineral resources, coupled with a vast domestic market, has provided crucial opportunities to stimulate both production and consumption.

The Indian developmental trajectory stands out as a distinguished model within the developing world. It represents a nation that has achieved substantial economic, scientific, and social progress, capitalizing on its material and human resources alongside influential geopolitical factors. Moreover, as the world's largest democracy, India has successfully preserved its national unity. This progressive development has been consistently coupled with economic openness since the 1970s and surging foreign direct investments.

Nevertheless, India continues to grapple with a myriad of obstacles and diverse challenges. Chief among these are widespread poverty, socio-economic stratification, and infrastructural deficits—despite the completion of major macro-projects. Additionally, rapid population growth has exacerbated environmental degradation and resource mismanagement. Externally, India faces recurrent geopolitical challenges, particularly concerning its borders with neighboring Pakistan and China.

(1) Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad(nadia.fadil@cis.uobaghdad.edu.iq)
https://orcid.org/0000-0003-1339-3694

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

التجربة التنموية في الهند بين الفرص والمعوقات

[1] أ. م. د. نادية فاضل عباس فضلي

المستخلص

شهدت التجربة التنموية في الهند تحولاتٍ عميقةً ومعقدةً منذ الاستقلال عام 1947، مع تبنّي سياسات التحرير الاقتصادي والانفتاح على الأسواق العالمية. وقد استفادت الهند من وفرة رأس المال البشري وتوسّع قطاع التكنولوجيا والعلوم والخدمات الرقمية. كما ساهمت الاستثمارات الأجنبية بشكلٍ كبير في تطوير البنية التحتية بمختلف مجالاتها، وفي تعزيز النمو الزراعي والصناعي والتجاري. كذلك شكّل تنوّع الموارد الطبيعية والثروات المعدنية واتساع السوق المحلية فرصةً مهمةً لدعم الإنتاج والاستهلاك.

تُعدّ التجربة التنموية في الهند من التجارب المتميزة على صعيد العالم الثالث، بوصفها أنموذجًا مهمًا لدولةٍ نامية استطاعت تحقيق تطورٍ في المجالات الاقتصادية والعلمية والاجتماعية، بما تمتلكه من إمكاناتٍ مادية وبشرية وعوامل جيوبوليتيكية ساهمت بشكلٍ كبير في تطور العملية التنموية. فضلًا عن كونها أكبر دولة ديمقراطية في العالم الثالث، استطاعت الحفاظ على وحدتها الوطنية. وقد ترافق هذا التطور مع الانفتاح الاقتصادي منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي، فضلًا عن تصاعد الاستثمارات الأجنبية.

ورغم ذلك، تواجه الهند جملةً من المعوقات والتحديات المتنوعة، متمثلةً في الفقر والتفاوت الطبقي الاجتماعي والاقتصادي، وضعف البنى التحتية رغم المشاريع الكبيرة المنجزة، وسوء التعامل مع البيئة والإضرار بها نتيجة النمو السكاني السريع، إضافةً إلى التحديات الخارجية التي تظهر بين الحين والآخر، خصوصًا مع جارتها باكستان، وكذلك الصين.

الكلمات المفتاحية: التنمية، الهند، الناتج القومي، المعوقات، الموارد

المقدمة

عند استقلال الهند عام 1947، اتجهت القيادة السياسية والآباء المؤسسون للهند الحديثة إلى السير في طريق التنمية المستدامة، بوصفه الطريق الأمثل للحفاظ على سيادة الدولة ووحدتها الوطنية في ظل تنوّع العرقيات والقوميات والأديان واللغات. لذلك تميّزت التجربة التنموية في الهند بتنوّع السياسات العامة في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية. وبدأت الهند بالتحوّل التدريجي الهادف إلى الانتقال من الاقتصاد الموجّه إلى اقتصاد السوق، وكان من نتائج هذا النهج أن استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتحديدًا في عقد التسعينيات من القرن الماضي، وأصبحت تُصنّف ضمن الاقتصادات الصاعدة في العالم في الألفية الثالثة.

إلا أنّ هذا التقدم واجهه، ولا يزال يواجه، معوقاتٍ وتحدياتٍ كبيرةً ومعقدة، تتمثل في التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وضعف البنى التحتية، وخاصة في المناطق الريفية، مترافقةً مع تصاعد التحديات البيئية وارتفاع معدلات النمو السكاني بشكلٍ كبير. فضلًا عن التحديات السياسية والإثنية التي تؤثر قطعًا في الاستقرار الداخلي. وهذه المعوقات والتحديات تضع الحكومات الهندية المتعاقبة أمام اختبارٍ جدي يتمثل في ضرورة الاستمرار في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في جميع المجالات، من أجل المواءمة بين متطلبات النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في المجتمع الهندي، وتحقيق قدرٍ معقول من العدالة الاجتماعية.

وعليه، يهدف البحث إلى تحليل التجربة التنموية في الهند من خلال الوقوف على الفرص والإمكانات التي عززت صعودها كقوة اقتصادية نامية، مثل الانفتاح الاقتصادي والتحول الرقمي، والاستفادة من القدرات السكانية الهائلة بوصفها طاقة بشرية وكفاءات قادرة على التصنيع والإنتاج. إلى جانب ذلك، يسعى البحث إلى تحليل المعوقات التي تعيق تحقيق التنمية الشاملة، بما في ذلك تحديات التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والمشكلات البيئية المتفاقمة وغيرها.

أهمية البحث:

يوضح البحث الكيفية التي ساعدت الهند في استثمار القطاعات الاساسية مثل تكنولوجيا المعلومات والتربية والتعليم العالي وتطبيقها للديمقراطية التعددية بوصفها أكبر ديمقراطية في العالم الثالث مع ابراز اهمية التجربة التنموية في الهند والتي لا يقتصر نطاق تأثيرها على الداخل الهندي بل امتد الى دورها الاقليمي والدولي في النظام العالمي، كونها قوة اقتصادية وتكنولوجية صاعدة ومؤثرة في الساحة الدولية، ويحسب لها حساب لامتداداتها ومساهمتها في المنظمات والتجمعات الاقتصادية العالمية.

اهداف البحث:

للبحث اهداف متعددة ومتنوعة تبعاً للمجالات المتعلقة بالتنمية بالهند ويمكن اجمالها بالنقاط الاتية:

1. عرض وتحليل القدرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجيوبولتيكية والتي ساهمت بشكل اساس في دفع وتطوير التجربة التنموية في الهند الى الامام.
2. يهدف البحث الى تسليط الضوء على أبرز المعوقات التي واجهت وتواجه التنمية المستدامة في الهند.
3. يهدف البحث الى دراسة وتحليل عوامل نجاح التجربة التنموية في الهند.

اشكالية البحث:

تتنوع الاشكالية والتساؤلات في موضوعات متعددة الابعاد كالتجربة التنموية في الهند، فهناك انجازات كبيرة متحققة بالمقابل هناك معوقات متعددة تعيق تحقيق مديات أكثر تقدماً ويتفرع التساؤل الرئيس عن عدد من التساؤلات الفرعية:

1. ما هي العوامل والمتغيرات التي قادت الى نجاح التجربة التنموية في الهند؟
2. كيف اثرت السياسات العامة السياسية والاقتصادية والاصلاحات الليبرالية على مسار وديمومة التنمية؟
3. كيف استطاعت الهند من تحقيق معدلات نمو اقتصادي متصاعد في ظل المعوقات الداخلية والخارجية؟

فرضيه البحث:

فرضية البحث تنطلق من ان التجربة التنموية في الهند قد حققت تقدماً واضحاً نتيجة توافر مجموعة من الفرص والمقومات الاقتصادية والمؤسسية والبشرية والطبيعية، الا ان استمرار بعض المعوقات الاساسية مثل الفقر والتفاوت الاجتماعي والتحديات المؤسسية قد تحد من قدرتها على تحقيق تنمية متوازنة وشاملة.

منهجية البحث:

ان الهند دولة كبيرة تتمتع بإمكانيات بشرية وطبيعية هائلة يتطلب دراستها استخدام أكثر من منهج علمي ويعد منهج التحليلي الوصفي المنهج الاكثر قدرة على تحليل الواقع الهندي في مختلف المجالات المتعددة يضاف الى ذلك المنهج النظمي ودراسة المتغيرات المتعلقة بالنظام السياسي الهندي، والذي قاد الى جعل الهند في مصاف الدول المتطورة فضلاً عن استخدام المنهج التاريخي والاحصائي لتتبع مراحل تطور التنمية.

هيكلية البحث:

لقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث، مع مقدمة وخاتمة واستنتاجات فالمبحث الاول تضمن المتغيرات الاساسية والفرص المتاحة للهند لنجاح تجربتها المبحث الثاني المعوقات التي تواجه التنمية في الهند المبحث الثالث تقييم التجربة التنموية الهندية.

المبحث الاول المتغيرات الاساسية والفرص المتاحة للهند لنجاح تجربتها

تعد الهند من الدول التي تتمتع بإمكانيات طبيعية وبشرية ضخمة ومتنوعة، فضلاً عن موقعها الجغرافي كشبه قارة ذات مساحة شاسعة ، مما سمح لها بالسير قدماً في تحقيق التطور التنموي الشامل على عدة اصعدة منذ استقلالها عن بريطانيا في العام 1947، لقد عملت الهند على تطوير امكاناتها العلمية والتكنولوجية في المجال المدني والعسكري التقليدي والنووي، اذ اعلنت دخولها النادي النووي في آيار من العام 1998 ورفعت شعار الاستخدام السلمي للطاقة النووية وهذا يعود للعديد من المتغيرات والفرص التي تمتلكها وهذا ما نوضحه تباعاً.

المطلب الاول: الموقع الجغرافي والاستراتيجي:

تقع جمهورية الهند في الجزء الاوسط من جنوب آسيا شمال خط الاستواء ويحيط بها بحر العرب من الغرب ومن الشرق خليج البنغال ومن الجنوب المحيط الهندي وتنفصل الهند عن اجزاء القارة الاسيوية بأعلى سلسلة جبال في العالم وهي جبال الهملايا)١ ،(، ويقع خليج البنغال وبحر العرب على الجانبين الغربي والشرقي لشبه جزيره الهند ويتراوح امتداد الهند بين خطي عرض 3708 و 804 شمالا وخطي طول 6807 و 97,025 شرقاً، في حين تبلغ مساحتها ما يقارب 3,287,590 كم^2، والحدود الحالية للهند تتوزع من الشمال تحيطها كلا من الصين افغانستان بوتان والنيبال وتقع سريلانكا من جنوبها الشرقي ووجود مضيق بالك وتحدها من الشرق كلا من ميانمار و بنغلاديش وخليج البنغال، اما باكستان فتقع الى الشمال الغربي من الهند وتعد الهند سابع اكبر دولة من حيث مساحتها وتحتل لوحدها ما يقارب ثلث حجم القارة الاوروبية وتتكون من سبع اقاليم و 25 ولاية (2).

وكانت الهند قد استفادت من موقعها الجغرافي في التطور ودفع العملية التنموية ويمكن تلخيص اهمية موقعها الجغرافي بالنقاط الأتية (3):

1. تقع الهند وسط قارة آسيا أكبر قارات العالم واكثرها تنوع بشري
2. تمتلك الهند شواطئ ممتدة وطويلة ما يقارب 7517 كيلو متر مطلة على المحيط الهندي
3. تصنف الهند جغرافياً بكونها دولة بحرية وقارية في نفس الوقت وتتمتع بمساحة شاسعة
4. لدولة الهند حدود برية وطويلة محاذية لمجموعة كبيرة من الدول المهمة، وتمثل الهند قاعدة لانطلاق صناع القرار الهندي لبناء مكانة اقليمية والتطلع نحو العالمية، فقد منحها الموقع الجغرافي القدر الكبير على التفاعل مع محيطها الاقليمي، وموقع الهند الجغرافي وسعيها لتطوير الجانب التنموي ادى الى انفتاحها الكبير على التجمعات والمنظمات الاقليمية في أطار سعيها لان تكون القوة الاقليمية ذات المكانة المتميزة في نطاقها الاقليمي ومن أبرز هذه المنظمات والتجمعات (٤):

الفرع الأول: الهند ومنظمة شنغهاي للتعاون

حصلت الهند على العضوية الكاملة في منظمة شنغهاي للتعاون في 7 حزيران 2017، إذ تسعى إلى تعزيز وتطوير الروابط مع آسيا الوسطى عبر طموحها الإقليمي العابر للحدود، ولا سيما أنها تمتلك روابط جغرافية مع دول المنطقة الغنية بموارد الطاقة. وقد جاء قبول الهند في المنظمة في ظل امتلاكها شراكات استراتيجية وقوة نووية، إلى جانب تقاطع مصالحها مع دول المنظمة.

كما تُعدّ الهند من الدول التي تشهد ارتفاعًا ملحوظًا في استهلاك الطاقة، ولا سيما النفط والغاز الطبيعي، نتيجة التطور المستمر في القطاعات الصناعية والتكنولوجية. وتشير التوقعات إلى أنّ الهند ستكون بحلول عام 2030 ثاني أكبر مستورد للطاقة بعد الصين، وهو ما يعزز أهمية شراكتها مع دول منظمة شنغهاي للتعاون.

ومن الجدير بالذكر أن منطقة بحر قزوين، التي تقع ضمن نطاق نفوذ دول المنظمة، تضم أكثر من 48 مليار برميل من النفط، وما يزيد على 292 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، الأمر الذي يعزز من فرص التعاون والشراكة مع الهند. كما تمتلك المنظمة إمكانات كبيرة تؤهلها لتكون إحدى القوى الدولية الرئيسة في النظام الدولي الراهن، نظرًا لما تتمتع به دولها الأعضاء من قدرات اقتصادية هائلة وموارد طبيعية غنية.

وتبلغ مساحة الدول المؤسسة للمنظمة نحو 30 مليون كيلومتر مربع، أي ما يقارب ثلاثة أخماس مساحة قارة أوراسيا، وتساهم بما يقارب خُمس الاقتصاد العالمي، فضلًا عن امتلاكها نحو ثُمن احتياطي النفط العالمي المؤكد. كما تشكّل الموارد البشرية للدول الأعضاء أكثر من 60% من سكان العالم، إلى جانب قدراتها العسكرية، إذ تضم المنظمة أربع دول نووية كبرى، من بينها الهند.

الفرع الثاني: منظمة سارك (رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي)

تأسست منظمه سارك في 8 كانون الاول من العام 1985 في دكا عاصمة البنغال، وضمت كل من (الهند، باكستان، بنغلاديش، سريلانكا، بنبال، المالديف، بوتان) وسعت الهند من خلال عضويتها وهيمنتها على منطقه جنوب آسيا جغرافياً الى منع الدول الصغيرة في هذا التجمع من تشكيل تحالف مع الدول الاخرى في المنطقة وخارجها وسيطرتها على المنطقة اقتصادياً لما تمتلكه من مقومات القوة، وكان قد اجتمع فريق الخبراء المعني بالتكنلوجيا لتبادل المعرفة بما في ذلك ما يتعلق الطاقة والفحم في نيودلهي ما بين 29–30 آيار 2012 ، تبعه توقيع اتفاقية اطار عمل رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الاقليمي بشأن التعاون في مجال الطاقة وخصوصاً الكهرباء خلال القمة الثامنة عشرة للرابطة في كاتماندو ما بين 26–27/ في تشرين الثاني 2014 ورحب القادة بتوقيع هذه الاتفاقية وقد صادقت حكومات الهند وبنغلاديش وبوتان وافغانستان وجزر المالديف ونيبال وسريلانكا، والهند تعد جزءاً اساسياً في تنفيذ التجارة الحرة لدول جنوب آسيا وتهدف الى خفض الحواجز التجارية بين الدول الاعضاء ، كما اطلقت الهند قمراً صناعياً لخدمة دول مجموعة سارك في مجالات المناخ والاتصالات وايضاً ادارة الكوارث مع توسيع شبكات تقنية المعلومات بين الهند ودول سارك مما عزز التعاون التكنلوجي في المنطقة ،مع تأسيس جامعة جنوب آسيا لتشجيع التعاون الاكاديمي (5).

الفرع الثالث: مجموعة البريكس والهند

تأسست مجموعة البريكس في العام 2009 وضمت كل من الدول الاتية (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا) وتصنف الهند على انها عضو مؤسس في هذه المجموعة، وتنظر الهند الى هذه المجموعة كمنصة حيوية لتعزيز الاقتصادات الناشئة مع الحفاظ على سيادتها وطبقاً لموقعها الجغرافي تستطيع الاستفادة من المزايا الاستراتيجية وتعزيز التعاون في قضايا حيوية مثل التكنولوجيا وامن الطاقة وتغيير المناخ (6).

كما ويساعد البريكس الهند من تعزيز مبدأها الاساس في تكوين مكانة لائقة ومتميزة للهند ، تبعاً لما تتمتع به من امكانات وتعد الهند مجموعة البريكس المنصة الأساسية لتعزيز استراتيجيتها في السياسة الخارجية متعددة الاقطاب ، محافظة على مكانتها القيادية الكفوءة في التحالفات مع الغرب، فضلاً عن دورها المستقل القائم على تعزيز الاستقلال الاستراتيجي مع موازنة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما اكتسب نفوذ الهند في هذه المجموعة اعترافاً عالمياً لاسيما مع استمرارها في تعزيز علاقاتها مع كل من مجموعة الدول السبع واعضاء البريكس فهذا الارتباط يضع الهند كجسر دبلوماسي عبر المجالات الجيو سياسية (7).

المطلب الثاني:

السكان : يبلغ عدد سكان الهند 1.4مليار نسمة مجاورة الصين في العام 2023، وبذلك تعد من اكبر الدول من حيث عدد السكان في العالم، فمنذ استقلال الهند عن بريطانيا في العام 1947 استطاعت الهند من تحويل نفسها إلى أهم اقتصادات الدول الناشئة واتجهت الى تنمية وبناء الانسان ورفعت شعار(بناء الهند بأيدي الهنود) وقامت الحكومات الهندية المتعاقبة بعمل اصلاحات جذرية هيكلية مثل انشاء (وكالة الفضاء الهندية) ومنحت أهمية قصوى للتعليم وصناعة التكنلوجيا وتطوير مجالات الحاسوب والالكترونيات، وركزت على الاهتمام بالفرد كقيمة عليا، والذي يمثل رأسمالها البشري، كما عملت الهند على تحويل عبء عدد السكان الهائل الى غاية نحو تحقق التنمية وركزت على الانفاق والبحث والتطوير وتعزيز الشراكات مع الجامعات ومؤسسات الانتاج ومراكز البحث داخلياً وخارجياً، وتوفير فرص العمل للسكان مع زيادة حجم تدفقات

رؤوس الاموال الاجنبية (8) .، واشار البنك الاستثماري الامريكي الى ان النمو السكاني المتزايد في الهند هو وراء التقدم في مجال الابتكار والتكنولوجيا والتقنيات وزيادة الاستثمار الرأسمالي وزيادة انتاجية العمال، وما يشير إلى اعتماد الاقتصاد الهندي وتطور عملية التنمية حسب رأي الاقتصادي الهندي "غولدمان ريسيرش" ((ان الهند على مدى العقدين المقبلين ستكون نسبة الاعالة في الهند من ادنى المعدلات بين الاقتصادات الاقليمية)) اذ تقاس نسبة الاعالة في أي دولة بعدد المعالين مقابل اجمالي السكان في سن العمل والوظيفة، وتشير نسب الاعالة المنخفضة الى وجود عدد اكبر نسبياً من البالغين في سن العمل القادرين على اعالة على كبار السن والمرضى، وتوقع «غولدمان» ان الهند سيكون لديها واحدة من اقل نسب الاعالة من الاقتصادات الكبيرة على مدى السنوات العشرين القادمة (9).

وكانت الهند قد عززت التوسع في قواعد القوى العاملة وازداد الزخم الاقتصادي من خلال ما عرف بمصطلح " العائد الديموغرافي »، وهو ناتج تفوق نسبة عمل السكان في سن العمل على الفئات غير العاملة والمنتجة ، ومثلت التركيبة السكانية الفتية النشطة أهم الركائز الاساسية للنمو المستقبلي اذا ما قارناه بدول كبرى مثل الصين التي تشهد تراجع نسبي في القوى العاملة (10) ،وكان الامين العام للأمم المتحدة وخلال زيارته للهند في اكتوبر عام 2022 قد القى كلمة في المعهد الهندي للتكنولوجيا في مومباي وركز في كلمته على فرصة الهند الفريدة والمتميزة لتشكيل جدول الاعمال العالمي بوصفها لاعباً رئيساً ونموذجاً يحتذى به الآخرين وقال« باعتبارها موطناً لسدس البشرية ولأكبر جيل من الشباب في العالم يمكن للهند انجاح او افشال اجندة العام 2023 ((اهداف التنمية المستدامة)) (11).

المطلب الثالث: المقومات السياسية

كانت الهند قد اخذت في دستورها بمبدأ الديمقراطية والذي وضع في العام 1949 والذي اعتمد في كانون الثاني 1950 بالنظام الديمقراطي البرلماني، اذ يلعب رئيس الوزراء الدور الاكبر في ممارسة السلطة التنفيذية ، أما رئيس الجمهورية فيتم انتخابه لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد من خلال وجود المجمع الانتخابي من الاعضاء المنتخبين في مجلس البرلمان والاعضاء المنتخبين في المجالس الشعبية للولايات، وللرئيس نائب يتم اختياره طبقاً لنفس الإجراءات المتبعة في اختيار الرئيس ويحل مكانه في حال وفاته او تقاعده او تركه لمنصبة لأي سبب حتى يتم انتخاب رئيس جديد ، اما السلطة التشريعية تتكون من مجلسين الاول مجلس الشعب ومدة المجلس ستة سنوات ، اما المجلس الثاني هو مجلس الولايات ويتم توزيع المقاعد بين الولايات داخل المجلس طبقاً للحجم السكاني لها (12).، اما السلطة القضائية في الهند تتسم بالتدرج والمركزية ويقع على رأسها المحكمة العليا، وقد كفل الدستور الهندي التمتع بالحصانات التي تمكنها من اداء عملها والهند حققت تقدماً في مؤشرات التنمية السياسية من خلال تناول الامور الأتية (13) .

الفرع الأول: الانتخابات:

تعد الهند من اكبر الديمقراطيات في العالم ، وقامت بإجراء أول انتخابات لها في العام 1951 وانتظمت الانتخابات فيما بعد بشكل دوري، ولم يعلق الدستور او تؤجل انتخابات لها ولم يمنع مطلقاً انتشار الفقر و الامية على نطاق واسع او تعدد الولايات وتساعدها او الاختلافات الطائفية والدينية واللغوية والنظام الطبقي شديد الصرامة من تنظيم الانتخابات في بلد يتكون من 28 ولاية وثمانية اقاليم وتأخذ الهند في نظامها الانتخابي بحق الاقتراع العام بجميع المواطنين، اذ يتمتع بحق التصويت كل مواطن هندي بلغ من العمر ثمانية عشر عاماً بغض النظر عن الدين والعرق والطبقة والجنس ،وتتميز الانتخابات الهندية بالنزاهة الانتخابية نوعاً ما قياساً لدول اخرى، وذلك لاحترام قواعد اللعبة السياسة وكون الانتخابات تجرى تحت اشراف لجنة قومية يتمتع رئيسها واعضاؤها بحصانات تمكنهم من اداء عملهم (14).

الفرع الثاني:

المشاركة السياسية: وضع الدستور الهندي منذ وقت مبكر من مرحلة ما بعد الاستقلال في يناير 1950 والذي شارك في وضعه وصياغته المع العقول والنخب القانونية والسياسية الهندية والذين أكدوا على مبادئ العدل والحرية والمساواة لكل مواطني الهند وتميز الدستور الهندي بمرونته وقدرته على التكيف وملائمة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الإطار الديمقراطي (15).

وطبقاً للدستور الهندي كان قد أكد ونص على سبعه مبادئ رئيسة هي (16)

1. الهند دولة ديمقراطية برلمانية
2. الهند دولة اتحادية.
3. الهند جمهورية.
4. للهند دستور مكتوب
5. الهند عضو في دول الكومنولث
6. ٦الهند دولة علمانية
7. الهند دولة الرفاهية.

وما يمكن ملاحظته أن البناء المؤسسي على الصعيد الرسمي في الهند للسلطة السياسية على المستويين المركزي او مستوى الولايات اسس على النظام الديمقراطي وبمراعاة التعددية والتنوع التي يتضمنها المجتمع الهندي، اذ ان الدستور عمل على استيعاب كافة القوى السياسية والاجتماعية في إطار مؤسسات النظام السياسي وطبقاً لإدارة التنوع بحيث لا يكون هناك تهميش واقصاء لكن هذا لم يمنع حدوث نزاعات متعددة في تاريخ الهند (١7).

الفرع الثالث: التعددية الحزبية: تعد من أهم المؤشرات الاساسية للتنمية السياسية

تضم الهند اليوم أكثر من 550 حزباً سياسياً، وهذه الاحزاب متعددة من الناحية الفكرية والطبقية والاجتماعية والدينية والاقليمية وتقسم عادة هيئة الانتخابات هذه الاحزاب الى ثلاث قوائم وهي احزاب قومية واحزاب اقليمية واحزاب مسيحية واهمها حزب المؤتمر الهندي وحزب بهاراتيا جاناتا بارتي والحزب الشيوعي الماركسي وجاناتا دال وغيرهم (18)، ومن المؤكد ان الهند تأخذ بنظام التعددية ويشترط لتكوين الحزب حصوله على 3 ٪ من الاصوات كحد أدني على المستوى القومي أو على المستوى المحلي (19).

وكان قد انتهى بشكل واضح حقبة سيطرة الحزب الواحد او ما كان يعرف «بحزب المؤتمر الهندي» فقد سيطر لسنوات طويلة على المشهد السياسي والذي كان مسؤولاً مسؤولية تامة عن مركزية السلطة، ولكن حدثت متغيرات ادت الى فقدان قاعدته الشعبية وخسارته في الانتخابات المحلية لعام 2003 ، مما لم يمكنه من استلام السلطة لوحده، أي تشكلت حكومة ائتلافية في الانتخابات للبرلمان الفيدرالي في العام 2004، وقد ادى تحول الهند من نظام خاضع لسيطرة حزب واحد الى نظام متعدد الاحزاب الى تقوية وتعزيز الفيدرالية ، فقد تمكن التحالف الوطني الديمقراطي الذي يقوده حزب" بهارتيا جاناتا الوطني" من تحقيق نجاح ساحق في تلك الانتخابات على سبيل المثال بفضل تشكيل تحالف كبير ضم اكثر من ٢٠ حزباً من الاحزاب الصغيرة وهو ما يشير الى تطور التنمية السياسية في الهند (20) .

المطلب الرابع: الجانب الاقتصادي

اعتمدت التنمية الاقتصادية في المدة الممتدة ما بعد الاستقلال الى عقد التسعينيات من القرن الماضي، على ما يعرف بمركزية الدولة الهندية والاقتصاد الموجه ، وسعت الهند بكل قدراتها آنذاك، الى تحقيق الاكتفاء الذاتي مع وضع قيود وحواجز تجارية مشددة وصارمة ، فقد فرضت الهند ضوابط متعدة، وشروط على الاقتصاد المحلي والأوضاع المالية، وفي ذات الوقت وضعت شروطاً لتكوين بيروقراطية ذات كفاءة ومهنية عالية، مما مكن الحكومة من ادارة العملية التنموية والصناعية والتطويرية ، والنموذج التنموي لم يكن مخصص على اساس التصدير للأسواق الخارجية وانما داخلية ، بينما ركزت على السوق الداخلية الهندية ، فانصب تركيز الحكومات الهندية على تحقيق قفزة انتاجية ضخمة وسريعة ، وليست نوعية للصناعة الهندية، ولم يستطع هذا المسار التنموي تحقيق تنمية حقيقية للبلاد، وتعد الهند غنية بمواردها المتنوعة، اذ تتنوع

الجغرافية الطبيعية فيها ما بين الغابات الاستوائية والصحراء وتعد الارض والانهار والغابات من اهم مواردها الطبيعية اذ تشكل نسبة ما يقارب 54,3% من اراضيها قابلة للزراعة، كما انها تمتلك المياه العذبة وتغطي مساحة الغابات ما يقارب 21,6 من مساحته الهند الكلية ، فضلاً عن غناها بالثروات المعدنية المهمة من حديد خام وفحم وبوكسيت ونحاس وغاز طبيعي وذهب وفضة، وهناك صناعات الغزل والنسيج والاسمدة ومعدات النقل والكيمياويات واجهزة الحاسوب، وهذه الثروات تؤهلها للتنافس العالمي، لكنها لازالت غير مستغلة استغلالاً دقيقاً وبالشكل الامثل (21) ومر التطور الاقتصادي الهندي بمراحل (22)

الفرع الأول: مراحل التطور الاقتصادي للهند بعد الاستقلال

١- **المرحلة الاولى:** مرحلة الاقتصاد الموجه: اعتمدت الهند بعد الاستقلال نموذج اقتصادي بقيادة رئيس الوزراء آنذاك "جواهر لال نهرو" وقد استمر هذا النموذج منذ بداية عقد الخمسينيات حتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي واستند على الاسس الآتية:

أ- وجود مستويات عالية من الادخار والتوفير من اجل تشجيع الاستثمار لمستويات عليا.

ب- تبنى السياسيات الاقتصادية الحمائية والقيود الصارمة، بهدف حماية المنتج المحلي والصناعات الناشئة.

ج- تبني بدائل للاستيراد من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي دون الاعتماد على الخارج في كل شئ.

د - الانحياز لصالح الصناعات الثقيلة للتنمية وبناء البنية التحتية والصناعات الثقيلة.

هـ-توسيع فرص العمل والحياة للطبقات المهمشة في المجتمع الهندي الطبقي.

2. **المرحلة الثانية:** مرحلة الاصلاحات الاقتصادية:

اخذت الهند في تبني توجهات اقتصادية تميزت بالليبرالية وحرية السوق، والتوسع في الانفاق الحكومي رغم انها اثرت ايجابياً في معدلات النمو الاقتصادي، لكنها كانت مترافقة بعجز واضح في ميزانية الدولة والحساب الجاري لميزان المدفوعات، ففي العام 1991 بلغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات 10 مليار دولار أو ما يعادل 3% من الناتج الوطني الخام ، وبدأت نقطة التحول في الاقتصاد الهندي بعد تولي " نارسيماراو" رئاسة الحكومة الهندية في آذار 1991 ، وتم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قروض بقيمة 1.7مليار دولار، وبذلك خضعت الحكومة الهندية مالياً الى شروط المؤسسات المالية والدولية وتحت اشراف مباشر من صندوق النقد الدولي والعمل بموجب اتفاقية التكييف الهيكلي في العام 1991 (23)

وتلخصت عناصر الإصلاح الاقتصادي بما يأتي (24)

1. رفع سريع للقيود المفروضة على الاستثمار الاجنبي
2. الغاء نظام التراخيص الصناعية
3. تقليل القيود على الواردات والصادرات
4. تقليص عدد كبير في الصناعات التابعة للقطاع العام.
5. التأكيد على امكانية التحويل الحر للروبية الهندية بالحساب الجاري في مدة خمس سنوات
6. اصلاح القطاع المصرفي والمالي مع وضع قواعد جديدة للاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية.

وكان للتحولات التدريجية التي قامت بها الحكومات الهندية المتتابعة وخاصة منذ مطلع الستينيات من القرن الماضي دور كبير في التركيز على الجوانب الاتية منها تحرير الاقتصاد والعولمة والخصخصة واستهداف خلق بيئة اكثر تنافسية في الاقتصاد المحلي والعمل على رفع القيود التي تحد من تحرر وانطلاق الصناعة وتوجيه اهتمام كبير لتحسين الانتاجية مع منح القطاع الخاص مساحة اكبر في الاقتصاد الهندي و الدخول إلى مجالات لم يكن مسموحاً للقطاع الخاص العمل فيها واقامة مشاريع ، او ان تتوسع وعادة ما تتغير الاولويات التنموية بحسب الخطط المطروحة (25)

وما يمكن التأكيد عليه مع استمرار الخصخصة في مفاصل ومؤسسات الدولة المختلفة في الهند ودخول الاستثمارات الاجنبية، اصبحت مع السنين واحدة من اهم القوى الاقتصادية الصاعدة والتي تشكل ربما مستقبلاً تهديداً لا يمكن تجاهله للقوى الدولية، بعد ان استطاعت من التنافس مع الصين في النمو الاقتصادي، واصبحت الاقتصاد المرتبة عشرين ضمن اقتصاديات الدول، بحسب احصائيات منظمة التجارة العالمية، واحتلت الهند ايضاً المرتبة السابعة عالمياً من حيث الناتج المحلى والاجمالي، فضلاً عما اشرنا اليه سابقاً انها عضو مؤسس في مجموعة دول «البريكس»، إذ بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي 2025 تريليون دولار حسب احصائيات عام 2016 على سبيل المثال (26).

وكان قد ساعد صعود دول شرق آسيا في إعادة صياغة نظرية التنمية الاقتصادية لمجموعة من الدول التي تعمل على تعزيز وتطوير خططها التنموية، وهذه النظريات لم تكن بعيد عن فكر الزعماء الهنود واثناء زيارة «مانموهان سينغ» وهو سياسي واقتصادي هندي معروف الى كوريا الجنوبية في العام 1989 صدم من حقيقة تطور هذه الدولة والتي كانت غير متطورة سابقاً وتقف مع الهند في نفس مستواها على هذا الصعيد في العام 1945، ولكن استطاعت كوريا الجنوبية من مضاعفة الدخل الفردي ليتجاوز نظيره الهندي بنحو عشر مرات في ذلك الوقت.

الفرع الثاني: تأكيد الحكومات الهندية على اهمية الاصلاح

اصبح الاصلاح الاقتصادي هو السياسة الرسمية للهند، بغض النظر عن الحزب أو الائتلاف الحزبي الحاكم واصبح هناك دعم للامركزية بالهند واعطاء الولايات صلاحيات كبيرة في مجال الاقتصاد وتطويره ، وفي اعقاب صدور التعديلين الدستوريين المرقمين 74/73 لعام 1992 ومن النتائج الايجابية التي حققتها الهند من تبنيها لسياسة الإصلاح الاقتصادي، اصبحت في مقدمة الدول التي حققت معدلات نمو مرتفعة في ناتجها المحلي الاجمالي بنسبة تتراوح في المتوسط بين 8٪ مع مضاعفة متوسط دخل الفرد بها نحو ثلاث مرات خلال المدة من العام 1991 – 2008 على سبيل المثال اذ زاد من 340 دولاراً إلى 1070 دولاراً وتقليل معدل خط الفقر بها الى 28.6٪ من السكان وتخفيض معدل الامية بها 34٪ (28)

وفي العام 2010–2011 حققت الهند نمو اقتصادي مرتفع بين7–7.5 ٪ وبذلك عدت من اعلى دول التنمية الاقتصادية في العالم ، اذ قادت الزيادة الكبيرة في توسيع حجم الطبقة الوسطى والمستهلكة ، وسجل الاقتصاد الهندي نمواً يقدر 6.5% في السنة المالية 2024–2525 و8.2% في السنة المالية 2023–2024 ، وكان المكتب الوطني للإحصاءات في الهند قد نشر في 7 كانون الثاني 2026أن الاقتصاد الهندي من المتوقع أن يسجل نمواً ما يقارب 7.4% في السنة المالية المنتهية في مارس آذار 2026، متجاوزاً التوقعات الحكومية التي تراوحت بين 6.3% و6.8% وهذا الارتفاع (29).

كما نجحت السياسة المالية في الهند وذلك بتخصيص صندوق الدعم المالي برأسمال ما يقارب ٥٠ مليون دولار وقدم الدعم الحكومي إلى المشاريع الصغيرة بما يقارب 65 الف دولار والمشاريع المتوسطة بتكلفة 750 الف دولار مع توظيف عدد كبير من الايدي العاملة لما يقارب17 مليون عامل وزيادة مطردة في الانتاج الصناعي بما يقارب50% من حجم الانتاج الصناعي وذلك بعد تشريع قانون حماية المشاريع المتوسطة والصغيرة، بالإضافة إلى الاعفاءات الضريبية وتوزيع المشاريع على الاقاليم الهندية بشكل عادل لدعم التنمية فيها لتشكل المركز الثاني من حجم الموارد بعد الزراعة (30) .

وكانت الهند قد تمكنت من اثبات وجودها على ساحة العلاقات الدولية ولتصبح احدى الدول المهمة للعب دور اقليمي أكثر فاعلية للأسباب الاتية (31)

1. يعد الاقتصاد الهندي من بين أسرع الاقتصاديات العالمية نمواً منذ تنفيذ استراتيجية الاصلاح الاقتصادي.
2. ارتفاع مستوى تقدم صناعة تكنولوجيا المعلومات والتقنيات، وتزايد القدرات التنافسية على مستوى الاقتصاد العالمي.
3. تمتلك الهند قدرة فائقة وكبيرة على جذب الاستثمارات الخارجية لتحتل المرتبة العاشرة حسب تقرير الاستثمار العالمي.
4. اتباع الهند لسياسة برغماتية في التعامل مع الدول الاقليمية والدولية تسعى من خلالها الى استغلال علاقاتها خدمة لمصالحها القومية العليا.

المطلب الخامس: المقومات العسكرية

تمتلك الهند اليوم مقومات عسكرية بنوعيها التقليدي والنووي ، وجاء هذا التطور في الميادين العسكرية نتيجة لطموح الهند الاقليمي والدولي وبالتالي حصلت الهند كقوة عسكرية على مكانة مرموقة بين دول العالم ، فهي تمتلك قدرات عسكرية كبيرة تشمل جيشاً كبيراً وقوات ضخمة برية وجوية وعسكرية ،مع امتلاكها ترسانة واسعة من المدرعات والدبابات والطائرات المقاتلة والسفن ، كما تعتمد على قاعدة صناعية عسكرية متنامية ، وعلى الصعيد النووي طورت الهند سلاحاً نووياً منذ العام 1998 ودخلت الى النادي النووي واصبحت من الدول المالكة للسلاح النووي .

الفرع الأول: المقومات العسكرية التقليدية

تعد الهند اليوم في المرتبة الرابعة عالمياً ضمن تصنيف اقوى الجيوش العسكرية، كما يبلغ عدد افراد جيشها 1,5مليون عنصر، وخصصت الهند ما يقارب 75 مليار دولار للميزانية العسكرية خلال العام 2024، و للهند اكبر قوات برية على مستوى العالم ، اذ تضم نحو 3.700 دبابة قتالية من بينها الدبابة المحلية ارجون الى جانب دبابات من طراز T-90T72 الروسية الصنع ، ورغم ان طراز الأسلحة التي تمتلكها الهند اقل تطوراً من الدول الغربية، الا ان الكم العددي والانتشار الجغرافي يعكس الطموح الدفاعي المتزايد للهند في ظل بيئة جيوسياسية بالغة التعقيد (32).

وفي جانب القطعات البحرية تمتلك الهند اسطول بحري كبير ومتطور، يتضمن حاملة طائرات و12مدمرة موجهة بالصواريخ مع امتلاكها لأحدى عشر فرقاطة موجهة بالصواريخ و16 غواصة هجومية، أما في المجال الجوي فما زالت الهند تملك طائرات قديمة تعود إلى أيام الإتحاد السوفيتي السابق من طائرات ميغ – 21 وايضاً توجد أكثر من 100 طائرة ميغ 29 في الخدمة مع القوات الجوية الهندية، وتمتلك أكثر من 260 طائرة سو – 30 للهجوم الارضي وهي روسية الصنع (33).

وتعد الهند رابع اكبر سلاح جوي على مستوى عموم العالم والتي تتكون من اكثر من 1531 طائرة مروحية عسكرية و 537 طائرة هليكوبتر هجومية و19 اسطول من الناقلات وتشترك مع روسيا في برنامج تطوير الطائرات الحربية من الجيل الخامس، كما ان الهند ابرمت اتفاقين الاول مع روسيا الاتحادية لإنتاج اكثر طائرات الشبح المقاتلة تطوراً ، والثاني مع فرنسا لشراء 36 طائرة مقاتلة فرنسية وغواصات من طراز رافال من الجيل الرابع بقيمة 8.7 مليار دولار في العام 2021 ، ليصبح التعاون الامني البحري- الجوي يشكل جانباً مهماً من الشراكة الاستراتيجية بين الهند وفرنسا إذ اكد الجانبان على التعاون في المجالات الدفاعية (34).

الفرع الثاني المقومات العسكرية النووية

اما في المجال النووي فتعد الهند في طليعة الدول التي اهتمت بالعلوم والتكنولوجيا اذ ركز رئيس وزرائها الراحل " نهرو" على وجوب تقديم الدعم الكافي للقاعدة التكنولوجية واهمية التنمية وخصوصاً بالاستخدام السلمي للطاقة النووية، واكد ان للهند دوافع استراتيجية للسياسة النووية الهند تعتمد على المعايير الآتية (35).

1. لا تطور ولا تنمية بعيداً عن المشاريع النووية.
2. امتلاك السلاح النوري يجعل الهند ذات فاعلية أكبر على مستوى السياسة الخارجية.
3. امتلاك السلاح النووي ينعكس ايجابياً على استقلالية القرار السياسي.
4. امتلاك السلاح النووي يحقق متطلبات الامن القومي ذي المفهوم المزدوج القائم على اساس البناء الدفاعي والهجومي.
5. ان مصداقية الضمانات النووية التي تقدمها الدول الكبرى لازالت ضعيفة فيما يتعلق بالصين والباكستان.
6. ان الهند تجد نفسها أخلاقياً ومعنوياً مدعوة لحماية الدول الصغيرة في نطاق جنوب آسيا.

ويحظى قطاع الطاقة النورية للأغراض السلمية في الهند باهتمام كبير بسبب عدد سكانها الهائل، وبهدف تلبية الطلب المتصاعد من الكهرباء مع ضرورة تقليل الانبعاثات الغازية المضرة للبيئة بوصف نيودلهي على سبيل المثال من أكثر دول العالم تلوثاً بيئياً، وكشفت الموازنة المالية لسنة 2026 عن خطة لا نشاء (هيئة للطاقة النووية للبحث والتطوير) لما يعرف بالمفاعلات المعيارية الصغرى او الصغيرة (36).

كما أن الهند تخطط لمضاعفة قدرة الطاقة النووية لديها الى22.8 غيغا واط بحلول السنة المالية لعام 2032 ، وكانت وزيرة المالية الهندية " نيرمالا سيثارامان"، قد وضعت اهدافاً لتطوير ما يفوق 100 ميغاواط من الطاقة النووية في العام 2047 ، واكدت ان الهند ستعيد النظر بقانون الطاقة الذرية لسنة 1962 وقانون اخر هو قانون المسؤولية المدنية عن التوابع والاضرار النووية لسنة2010 ،وذلك من إجل تسيير دخول الشركات الاجنبية المتخصصة في مجالات توليد الطاقة الكهربائية من مفاعلات الطاقة النووية، وسيرتكز تسريع الاستثمار، واضافة القدرات في القطاعات القائمة على التمويل والتقنية على مدى سهولة وسرعة التحاق العديد من اللاعبين الدوليين إلى قطاع الطاقة، ومديات التنسيق الذي يسود العمل بين القطاعين العام والخاص، ولذلك نجد الهند تهتم اهتماماً كبيراً بالأمن الطاقوي للسير في طريق التنمية وبالتالي حددت المنظور الهندي للأمن الطاقوي بالمنطلقات الاتية (37) .

اولاً: أمن الامدادات والموثوقية: وتعني القدرة على توفير الطاقة اللازمة وتحييد المخاطر المحتملة والمستقبلية.

ثانياً: طاقة اقتصادية: ويقصد بها القدرة على توفير طاقة مقبولة وفعالة من حيث الكلفة الاقتصادية لكل المعنيين أي الحكومة والصناعة.

ثالثاً: الوصول الى الطاقة: وتعني القدرة على توزيع الطاقة بأسعار في متناول الجميع.

رابعاً: الاستدامة: وتعني القدرة على امتلاك مزيج مستدام ومراقبة الانبعاثات الغازية على المدى البعيد.

خامساً: الاستقلالية الطاقوية: الوصول الى التحرر من التبعية للخارج طاقوياً ربما بحلول العام 2030.

المطلب السادس: المقومات التكنولوجية

تعد الهند اليوم من الدول المتطورة تكنلوجياً، فسوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الهند يقدر بمبلغ 273,50 مليار دولار امريكي في العالم الحالي ومن المتوقع ان يصل الى 421.59 مليار دولار أمريكي في غضون 5 سنوات مسجلة نمو سنوي يقدر بـ 9.04% خلال مدة التوقعات، ويتم تقدير سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بناء على اجهزة وبرامج وخدمات تكنولوجيا المعلومات التي توفرها المنظمات في الدولة ومع التحول الرقمي في الهند أصبح سوق تكنولوجيا المعلومات الهندي أكثر تنوعاً (38).

وتشكل اليوم صناعة تكنولوجيا المعلومات احد الركائز الاساسية لاقتصادها تساهم بنسبة بين 8–10% من ناتجها المحلي الاجمالي، وقد تطورت هذه الصناعة لتصبح واحدة من ابرز القطاعات الاقتصادية تدعمها شركات هندية عملاقة مثل «تاتا» للخدمات الاستشارية (TCS) و انفوسيس و بيرو والتي اسهمت بشكل كبير في ترسيخ مكانة الهند بوصفها رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووفر هذا القطاع ملايين من فرص العمل للشباب الهنود معززاً التنمية الاجتماعية ورافعاً مستوى المعيشة لشريحة واسعة من السكان وفيما يلي التطرق لاهم الشركات التكنلوجية في الهند والتي اسهمت اسهاماً كبيراً في دفع عملية التنمية الى الامام وفي مقدمة الشركات التي قادت عملية التنمية المستدامة في الهند شركة تاتا والتي تعود كمجموعة الى العام 1868 وتتضمن المئات من الفروع نذكر بعضها (39):

المطلب الأول: المواد الكيمياوية المتطورة في الهند نموذج مقر الشركة في ولاية مومباي وتتضمن

أ. تاتا سواتش

ب. شركة تاتا للمواد الكيماوية في قارة اوروبا

ج. (شركة مقادي صودا)

د. أدفينوس ثيرا بيوتيكس مقرها في بنغالور، وهي منظمة بحثية تركز على التطوير والتنمية للصناعات الدوائية، والصناعات الزراعية في مجالات التكنولوجيا الحيوية.

هـ. تاتا للأصباغ

ثانياً: تصنيع السلع الاستهلاكية سريعة التبادل

أ. شركة ديكور كازا

ب. شركة تاتا للسيراميك

ج . ثاني أكبر مصنع عالمي للشاي وما تعرف بمنتجات تاتا الاستهلاكية،

د. شركة تاتا لتصنيع الملح

هـ. شركة الهملايا للمياه المعدنية

و. شركة تاتا للشاي

ثالثاً: في مجال الطاقة

أ. شركة Hooghly Met Coke and Power

ب. شركة جامشيد بور للمرافق والمؤسسات الخدمية

ج. شركة Tata Power تعد أكبر شركات الطاقة في مجال القطاع الخاص والمعروفة بهذا الاسم في الصناعة الهندية، وتمد مدينة مومباي العاصمة التجارية، بالطاقة الكهربائية، وارسالها الكهرباء للضواحي الشمالية للعاصمة نيودلهي.

هـ. شركة تجارة تاتا للطاقة (Tata Power Solar) وهي أحد المشاريع المشتركة بين شركة تاتا للطاقة الشمسية وشركة بريتيش بتروليوم، وهناك شركة ميكروماكس شركة هندية متخصصة في إنتاج الهواتف النقالة مقرها في جور جاون قرب دلهي في الهند وتوجد الالاف الشركات التقنية والتكنلوجية والاتصالات.

ويعود تفوق الهند الكبير في مجال التنمية الى اسباب تتراوح بين ارتفاع مستوى التعليم والبنية التحتية والابتكار ويمكن تلخيصها تباعاً (40):

الفرع الأول: التعليم

إن تجربة التعليم الأساس في الهند قد مرت منذ بدايتها بالعديد من المتغيرات التي أثرت في مفهومها ومجالاتها وبدأت من مراحل مبكرة ، ومن منظور ايجابيات هذه التجربة أنها حققت تعليماً إلزامياً لمدة ثماني سنوات، يقدم باللغة القومية، ويدور حول فكرة العمل اليدوي المنتج، ويرتبط بحياة الأطفال وظروف بيئاتهم، ويساعدهم على اكتساب القيم والاتجاهات الايجابية نحو المواطنة والعمل، والحكومة الهندية التزمت بموجب الدستور بالتعليم الالزامي المجاني لكل أطفال الهند من سن 6 سنوات إلى سن 14 عاما، وعلى الأخص الأطفال الذين ينتمون إلى الفئات الفقيرة، وهو ما أكدته السياسة القومية للتعليم المعدلة عام 1986 م، وبرنامج العمل الملحق بها عام 1992 ، وتقوم السياسة القومية للتعليم المعدلة عام 1986 م وبرنامج العمل الخاص بها والذي وضع عام 1992 بتنفيذ برنامج يسمى برنامج التعليم الابتدائي يتم تنفيذه في المقاطعات بهدف تعميم التعليم الابتدائي، استجابة للتطورات الدولية في التسعينيات ونص الدستور الهندي الصادر في عام 1950 م في المادة 45 على أن الدولة سوف تقدم في عشر سنوات من صدور هذا الدستور تعليما مجانياً الزامياً لكل الأطفال في الهند من سن السادسة إلى سن الرابعة عشرة، وقد أخذت الحكومة تبذل الجهود الكبيرة للتوسع في التعليم ، وتلعب سياسات التعليم في الهند دوراً اساسياً في انشاء قواعد مهنية وتقنية للشباب في مجال تكنلوجيا الالكترونيات والمعلومات، اذ تمتلك نظاماً تعليمياً متميزاً، يؤكد على مواكبة احدث التطورات خاصة في علوم الحاسوب ، فالجامعات والمعاهد الفنية والتقنية تقدم برامج تعليمية ذات مستويات عالية الدقة والجودة في مجالات مثل علم الحاسوب وهندسة الالكترونيات والبرمجيات ، مما يمكن الطلبة من الحصول على المهارات اللازمة للدخول في حقول تكنلوجيا المعلومات وقد اسست ودعمت الحكومة الهندية 23 معهداً متخصصاً في تعليم تكنلوجيا المعلومات بما يقارب 880 مليون دولار ما بين عامي 2016 – 2017 على سبيل المثال واستفاد من الدعم ما يقارب 11 مليون طالب .

الفرع الثاني: البنية التحتية

تعد البنية التحتية لأي دولة قضية اساسية لتعزيز وادامة صناعة تكنلوجيا التقنيات والمعلومات، اذ تركز على جودة خدمة الشبكة الدولية للأنترنيت بشكل رئيس مع ضمان استقرار سرعتها ، ففي الهند شهدت السنوات الاخيرة تطورات كبيرة من خلال التوسع في شبكة الانترنيت مع الحرص على زيادة سعة تبادل البيانات وتعزيز نوع الاتصالات وجودتها مع تغطية للمناطق البعيدة والنائية ، ويوجد حالياً اكثر من 900 مليون مستخدم للأنترنيت مما وضعها كثاني اكبر دولة فيما يتعلق بعدد المستخدمين للنت بعد جمهورية الصين ، وكان اطلاق المشروع الكبير المعروف « بالهند الرقمية » في العام 2015 أحد الاسباب الرئيسة لاعتماد شبكة الانترنيت السريع مع توفر ما يعرف بشبكة الجيل الرابع بتكلفة واطئة ثم تلاه الجيل الخامس وقد ساهم ذلك في تكوين وخلق بيئة ملائمة لتنمية وتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات.

كما ان تحول الهند نحو الليبرالية كان قد سرع من وتيرة نمو المعلوماتية، بالإضافة الى صادرات البرمجيات في الهند، ومع ذلك فان المراقب الحيادي للمعلوماتية الهندية استنتج ان الهند ما تزال جديدة في سوق المعلوماتية وامامها طريق طويل لتقطعه مثل ان يصبح من الممكن عدها لاعباً مهماً في المضمار العالمي، وتعد أكثر المجالات الواعدة هي تصدير البرمجيات اذ نالت الهند اعترافاً كبيراً كبلد يمكن اختياره لتطوير البرمجيات المخصصة وصيانتها وخاصة بعد الولايات المتحدة الأمريكية (41).

المطلب الثاني: الابتكار

في ظل التطورات العلمية في العالم، تعد الهند أحد الدول المتقدمة في وضع استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي تهدف الى ترسيخ النمو الاقتصادي وتحسين النتائج الاجتماعية في مختلف القطاعات وهي (42).

اولاً: القطاع الاقتصادي: دخلت التكنلوجيا في القطاع الاقتصادي في الهند وهو عامل مهم وحديث يدفع باتجاه تعزيز العوامل التقليدية وهي العمل، ورأس المال، والابتكار.

ثانياً: القطاع الاجتماعي: تعد تقنية الذكاء الاصطناعي تقنية تحويلية قادرة على مواجهة مجمل التحديات الاجتماعية، اذ انه يعمل على تطوير وتحسين مجالات الرعاية الصحية بشكل عالي الجودة والعمل على تقديم استشارات آنية للمزارعين من أجل تعزيز الانتاجية، فضلاً عن تسهيل النمو المالي الشامل من المساهمة الفاعلة في تأسيس وبناء المدن الذكية وهذا بالطبع ما يتماشى مع فلسفة الحكومة الهندية التنموية والعمل على توزيع عوائد الذكاء الاصطناعي على نطاق كبير ويحسن بالتأكيد من جودة حياة المواطن.

واكد «راجنات سينغ» وزير الدفاع الهندي في العام 2025 في خطابه في المعهد الهندي للتكنلوجيا "انه يتوقع ان تصل قيمة صناعة التكنلوجيا في الهند الى 350 مليار دولار بحلول عام 2030 مدفوعة بالابتكار والتحول الرقمي والمبادرات الحكومية التي تعزز التقدم التكنولوجي، إذ شهد الاقتصاد الرقمي في البلاد نمواً هائلاً خلال العقد الماضي مدعوماً بتطورات رئيسية في مجال الذكاء الاصطناعي وتصنيع اشباه الموصلات والأمن السيبراني والاتصالات بتقنية الجيل الخامس"، كما شهدت الهند ازدهاراً في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات منها الرعاية الصحية والزراعة الى التكنولوجيا المالية والدفاع (43).

الفرع الأول: رؤية الهند لعام 2030 فيمكن تلخيصها بالنقاط الآتية (44).

1. البنية التحتية المادية والاجتماعية: وتركز على تطوير البنية التحتية المادية كالطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات والممرات المائية الداخلية الى جانب البنية التحتية الاجتماعية بتوفير مسكن لكل أسرة لكي تعيش في بيئة نظيفة صحية وآمنه وفي ظل نظام تعليمي عالي الجودة.
2. الهند الرقمية: اي تصل الهند الرقمية الى كل ركن من اركان الاقتصاد وكل مواطن هندي.

3. الهند النظيفة والخضراء: التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية وطاقة المد والجزر وغيرها، وتحقيق امن الطاقة الهندي وتقليل الاعتماد على الواردات مع تعزيز استخدام السيارات الكهربائية غير الملوثة للبيئة.
4. التصنيع الريفي: توسيع نطاق التصنيع الريفي باستخدام التقنيات الصناعية الحديثة بالاعتماد على «اصنع في الهند» وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة.
5. الانهار النظيفة: تنظيف الانهار وتوفير مياه الشرب الآمنة لجميع الهنود باستخدام تقنيات الري الدقيق.
6. المحيطات والساحل: استغلال امكانات الخط الساحلي الطويل للهند لضمان ونوعية حياة أفضل لعدد كبير من الناس الذين يعيشون في المناطق الساحلية.
7. الفضاء: تطورت الهند في مجالات الفضاء واصبحت منصة لأطلاق الاقمار الصناعية في العالم وهي هدفت الى ارسال رائد هندي الى الفضاء في العام ٢٠٢٢.
8. الاكتفاء الذاتي في انتاج الغذاء: تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتحسين الانتاجية الزراعية مع التركيز على الغذاء العضوي.
9. الصحة: انشاء نظام صحي وشامل مع دعم البنية التحتية الصحية.

في ضوء ما تقدم نجد أن المتغيرات الجغرافية في الهند تلعب دوراً مهماً عبر تنوع الموارد الطبيعية والموقع الاستراتيجي الذي يدعم التجارة والنقل، واسهم الى حد كبير في الاستقرار السياسي النسبي والاصلاحات المؤسسية في تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي ، كما دعمت الثورة التكنلوجية خاصة في قطاع المعلومات والاتصالات والتحول نحو اقتصاد المعرفة وزيادة الانتاجية، وعلى الصعيد العسكري ساعدت القدرات الدفاعية وتطوير الصناعات العسكرية في تعزيز الامن والاستقرار الداخلي، اما اقتصادياً فقد ادى تنوع القطاعات من الزراعة الى الصناعة والخدمات الى خلق قاعدة تنموية واسعة اجتماعياً وتعليمياً مما اسهم في الاستثمار في التعليم وبناء رأس المال البشري في توفير كوادر مؤهلة قادرة على دعم مسار التنمية المستدامة .

المبحث الثاني: المعوقات التي تواجه التنمية في الهند

على الرغم من الانجازات التي حققتها الهند على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والعسكرية وتحديداً منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي، اذ انبرت الحكومات الهندية المتتالية على اعطاء العملية التنموية الاولوية في الخطط الاستراتيجية الحكومية ولكن رغم ذلك تواجه التنمية في الهند العديد من المعوقات التي تحد من مسارها التنموي ، في مقدمتها التفاوت الاقتصادي الكبير بين المدن والريف ، كما يشكل النمو السكاني المرتفع ضغطاً على الموارد والخدمات الاساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية ، وتعد مشكلة الفقر والبطالة في بعض الولايات الهندية من اكبر المعوقات الاجتماعية التي تعرقل تحقيق تنمية متوازنة .

المطلب الأول: هناك جملة من المعوقات التي يمكن ادراجها كما يأتي:

1. مشكلة عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية : مازالت تعاني الهند من مشكلة عدم المساواة والتي تتضمن أبعاداً متنوعة تشمل التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في الثروة والدخل تبعاً للتقسيم الطبقي والجندر، والتي تخلق الفوارق الكبيرة في المجتمع الهندي، اذ تعبر المعلومات الرسمية عن الفقر بشكل واضح عن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية سواء اللامساواة على اساس النظام الطبقي الذي يتضمن ملايين المهمشين والمنبوذين او بين الجماعات الدينية المتنوعة أو بين الولايات المختلفة أو من المناطق الحضرية والريفية، اذ تعمقت مشكلة عدم المساواة بعد تبني السياسات الليبرالية الجديدة وتبني الاصلاحات الاقتصادية اذ اعترفت الحكومة الهندية بتزايد عدم المساواة في وثيقة الخطة الخمسية الحادية عشرة 2007 – 2012 على سبيل المثال (45)، ورغم ان الهند تعد خامس اكبر اقتصاد في العالم وتضم عدد من المليارديرات اكبر من اي بلد في العالم باستثناء الصين والولايات المتحدة الامريكية ولكنها تتمتع بأدنى مؤشر للتنمية البشرية (46).

وهذا المؤشر السابق يقع ضمن الدول العشرين ولا يعود الفقر في الهند إلى الافتقار للثروة فقط بل يرجع إلى التوزيع غير المنصف والعادل للثروات نتيجة التمييز والاقصاء والاستغلال , كما ان استمرار القمع والظلم قد ساهم في استمرار دورات الفقر، وفيما يتصل بعدم المساواة بين الجنسين، اذ تشكل النساء العاملات اكثر من 25% فقد جاء اضطهاد المجتمعات المسلمة على وجه الخصوص من بين المخاوف التي اثيرت حقبة زعامة رئيس الوزراء " ناريندرا مودي " وصاحب هذا الاضطهاد الافقار اذ أصبح المسلمين افقر المجاميع الدينية على الاطلاق اذ لا يمتلكون سوى 8% من اجمالي الأصول الوطنية (47).

2. المعوقات السياسية : الفساد معضلة مزمنة في الهند وبالتالي يقوض الثقة في الحكومة والمؤسسات الديمقراطية ، كما تعاني الدولة من مستويات عالية من عدم المساواة في الدخل والثروة والتي قد تؤدي الى اندلاع الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي ، ويشكل الفساد المالي مترافق مع سوء استخدام السلطة والمحسوبية امراض مستعصية في السياسة الهندية ، اذ تميزت التجربة الهندية بهذا الشكل نتيجة لاستمرار بقاء حزب المؤتمر الهندي السنوات طويلة في السلطة مع غياب الرقابة السياسية الفعالة فقد انطلقت لسنوات الأصوات الناقدة للفساد لحزب المؤتمر الهندي، وكذلك عند صعود القومية الهندوسية بزعامة حزب بهاراتيا جاناتا بقيادة " ناريندرا مودي في العام 2014 شكل وجودة تحدياً للديمقراطية العلمانية اذ توجه اتهامات لهذا الحزب بتشجيع التمييز ضد الاقليات الدينية وخصوصاً المسلمين مما يقلص المساحة المخصصة لحرية التعبير وتقويض استقلال المؤسسات الدستورية وبالتالي يمثل ذلك تراجع للديمقراطية والتنمية السياسية (48).

3. المعوقات الامنية: هناك تهديدين رئيسيين للهند الأول يتعلق بالتهديدات الامنية التقليدية والتي تتضمن القضايا العسكرية التقليدية بين دول المنطقة اما البعد او التهديد الثاني فيرتبط بالتهديدات الامنية غير التقليدية وهي الارهاب وازمات الموارد والمياه والقضايا الصحية والأمن الغذائي والبشري والتدهور البيئي (49).

في الواقع تقع الهند في بيئة أمنية خطرة وصعبة اذ يمتلك خصومها مثل الصين والباكستان قدرات وجيوش كبيرة يتم تطويرها بسرعة، كما ان للهند مشاكل معقدة مع باكستان أبرزها المشاكل الحدودية وقضية كشمير، فضلاً عن ان التنافس الاقليمي بين الهند والصين ومزاحمة الاخيرة لمناطق نفوذ الهند يعد من أبرز التحديات الامنية (50).

٤- ارتفاع معدل البطالة : نشرت" جامعة بريمجي، الهندية تقرير يوضح ارتفاع مستوى البطالة في الهند العام 2019 وانه ارتفع للضعف قياساً بالعام 2011 وترتفع نسبة البطالة بين حملة الشهادات العليا والشباب، وانتقدت أحزاب المعارضة الهندية رئيس الوزراء " ناريندا مودي" في ولايته الاولى الذي سعى للفوز بمدة حكم جديدة بسبب عدم الوفاء بتعهده بتوفير 10 ملايين وظيفة جديدة كل عام ، وهو الوعد الذي دفع ملايين الشباب الى انتخاب حزب بهاراتيا جاناتا الذي قاده في الانتخابات العامة في العام 2014، وطبقاً لمنظمة رابطة الإصلاحات الديمقراطية المعنية لمراقبة الانتخابات في الهند فأن توفير فرص العمل الجيدة يأتي على رأس أولويات الناخبين في الهند صاحبة أسرع الاقتصادات الكبيرة نمواً في العالم (51) .

ويلاحظ ارتفاع مستويات البطالة في الهند بسبب تضرر نشاطات التوظيف اثناء وبعد جائحة كورونا وهذا ما نشرته وكالة بلومبرغ الألمانية وطبقاً لبيانات صادرة عن مركز مراقبة الاقتصاد الهندي وهو شركة ابحاث خاصة، فان نسبة البطالة في اب 2021 ارتفعت الى 32.8 من أدني مستوى لها منذ شهور (52).

كما أظهر تقرير لمنظمة العمل الدولية ان 83% من الشباب في الهند عاطلون عن العمل في القطاعات الرسمية، ولا يجدون عملاً ضمن الاقتصاد الذي تشرف عليه الدولة الهندية وجاء هذا التقرير في العام 2024، اذ تؤثر نسب البطالة المرتفعة على كافة طبقات المجتمع الهندي وهو يعد أكبر التحديات التي تواجه عملية التنمية في الهند (53).

٥- الفقر: يعد الفقر من اهم المعوقات المتفاقمة بالهند على الرغم من ارتفاع مستويات النمو الاقتصادي، فالفقر بالهند واضح من خلال عدم القدرة على تسجيل الأطفال للدراسة في المدارس الحكومية وايضاً عدم القدرة على تحمل الرعاية الصحية، ويرى الباحث" راسل سينج" والمتخصص

بالاقتصاد الأسيوي ان معدلات النمو الهندي المرتفعة واتاحة مزيد من الفرص الجديدة امام المواطنين لم يكن متكافئ من الناحية الجغرافية ، اذ تعد الهند مركزاً لربع فقراء العالم على الاقل ، كما أن ما يقارب من 60٪ من سكان الارياف يمكنهم الوصول الى المرافق الصحية ويوجد اكثر من 364 مليون نسمة يعانون حرماناً شديداً في المجالات الصحة والتعليم والتغذية والصرف الصحي (54) .

٦- معوقات الاستقرار : رغم الأداء الجيد للاقتصاد الهندي الا ان طموح الهند للتحول الى اقتصاد متميز عالي الدخل مازال يصطدم بالتحديات الداخلية والخارجية فعلى المستوى الدولي ما زالت تعاني من بيئة اقتصادية غير مواتية بفعل تصاعد التوترات الجيوسياسية والحمائية مما يضعف تدفقات الاستثمار والتجارة ،ويقيد قدرة الاقتصاد على استثمار العولمة كقوة دفع للنمو، اما داخلياً فيظهر الذكاء الاصطناعي لسوق العمل اذ يقدر صندوق النقد الدولي ان 26% من الوظائف معرضة للتأثر بهذه التقنيات بينما12% مهدد بالاستبدال ما يستدعي تعزيز القوى العاملة (55).

فيما سبق رأينا ان التنمية في الهند تواجه معوقات معقدة ابرزها عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق الحضرية والريفية بالهند مما يحد من عدالة توزيع الثروة والخدمات ، كما تعيق البطالة والفقر قدرة فئات واسعة على الاندماج في النشاط الاقتصادي المنتج ، كما تؤثر التحديات السياسية وضعف التنسيق المؤسسي في كفاءة تنفيذ السياسات التنموية ، اضافة الى تشكل القضايا الامنية والنزاعات المحلية عامل ضغط كبير على الاستقرار والانتاج والاستثمار ، وتظهر مشكلات البنية التحتية والتعليم والصحة والنقل كعوائق امام بناء رأس المال البشري ، ورغم ذلك تظل فرص النمو قائمة اذا ما تم تعزيز الحوكمة والاصلاحات الشاملة.

المبحث الثالث: تقييم التجربة الهندية في التنمية

تعد الهند انموذجاً بارزاً وناجحاً لتطور العملية التنموية منذ استقلالها في العام 1947 والى يومنا هذا، وكانت هناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تضافرت وافرزت هذا النجاح على الرغم من المعوقات والتحديات المستمرة التي تواجهها ويمكن تقييم التجربة التنموية في الهند عبر العديد من النقاط:

المطلب الأول: اعتماد تجربة التخطيط والخطط الخمسية تأثراً بالتجربة السوفيتية:

التجربة السوفيتية اعتمدت على وضع خطط خمسية وهي عبارة عن برامج اقتصادية مركزية شاملة تقوم الدولة بتنفيذها ، وقد اخذت العديد من الدول في العالم هذا النهج ومنها جمهورية الهند، اذ اطلقت أول خطة خمسية مباشرة بعد الاستقلال عن المملكة المتحدة في سنة ١٩٤٧ واعتمد رئيس الوزراء "جواهر لال نهرو" وحكومته على سياسة التخطيط وادارة الدولة مركزياً للقطاعات والمؤسسات الاقتصادية العامة بجميع المجالات، مع اهتمام اقل بالقطاع الخاص والاعتماد على سياسة الاكتفاء الذاتي وتدخل الدولة بشكل واسع وبمركزية شديدة في النشاطات الاقتصادية ، والاعتماد بشكل كامل على القطاع العام ، وقام نهرو بأنشاء اول لجنة تخطيط في الهند من خلال امر تنفيذي في 15 آذار 1950 ، وكلفت اللجنة بصياغة وتنفيذ سلسلة من الخطط الخمسية لتعزيز عملية نمو مستدامة ذاتياً وارساء نمط اشتراكي للمجتمع الهندي ،مع تقليل عدم المساواة ، واكدت الخطة الاولى من العام 1951- 1956 على سبيل المثال على الاستثمارات في الصناعات الاساسية والثقيلة من الحديد والصلب والتعدين ومن ثم اطلاق اكثر من 30 مشروعاً صناعياً اساسياً في القطاع العام وهنا كانت بداية التنمية الحقيقية في الهند، الى ان جاء العام 1991 ودخلت الهند مرحلة التحول الى الاقتصاد الحر والخصخصة وزيادة دور القطاع الخاص واتسمت هذه المرحلة بالانفتاح الاقتصادي والغاء القيود على الاستثمارات ورأس المال الاجنبي وتملك الاجانب في قطاعات اقتصادية ونما الاقتصاد الهندي بشكل كبير وارتفع متوسط دخل الفرد ومتوسط عمر الاشخاص (56) .

المطلب الثاني نجاح التجربة التنموية في الهند ارتبط بالموروث التاريخي والتجارب القديمة : ارتبطت بداية التنمية في رؤية ((المهاتما غاندي)) اتجاه مقاومة الاحتلال البريطاني للهند والتي تمحورت على فلسفة الاعتماد على الذات اقتصادياً وزيادة فرص التوظيف لأبناء الهند من خلال تبنى فكرة المشاريع الصغيرة، واستمر اهتمام القادة الهنود تباعاً بدعم المشاريع الصغيرة بعد الاستقلال حقبة ((نهرو)) ويرجع هذا الاهتمام

لرغبة الحكومات الهندية في تشجيع هذه النوعية وتنميتها كإحدى الوسائل التي تواجه الفقر والبطالة المتفاقمة، فالصناعات الصغيرة والمشاريع المتعلقة بها ، تقدم اكبر عدد ممكن من فرص العمل بعد قطاع الزراعة مباشرة من هنا جاءت التنمية في الهند فقد احتلت هذه النوعية من المشاريع مكاناً بارزاً في الاقتصاد الهندي الى يومنا هذا (57) .

الفرع الأول تعددت اشكال الدعم الحكومي في الهند وتركزت في عدة محاور (58).

أ- الحماية: اصدرت الحكومة في الالفية الثالثة وخلال العقدين الماضيين قراراً بتخصيص 80 سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم ضمنت لها عدم المنافسة مع كيانات وشركات أكبر منها، مع السماح للصناعات والشركات الكبيرة بتصنيع السلع والبضائع المخصصة للصناعات والشركات الصغيرة على شرط تصدير أكثر من 50 % من انتاجها للخارج ما يعني تحسين وضع ميزان المدفوعات والميزان التجاري وتوفير سيولة من العملة الصعبة وتطوير صناعة البرمجيات.

ب-التمويل: اتاحت الحكومات الهندية امام مجمل المشروعات الناشئة والصغيرة فرص الحصول على قروض ائتمانية بنسبة فوائد منخفضة الى حد كبير وذلك لتلبية حاجاتها التمويلية مع توفير السيولة المطلوبة وبآجل مناسب.

ج -توفير البنية الاساسية لمثل هذه المشروعات: في مقدمتها واهمها التدريب والتطوير فيما يتعلق بمهارات التكنولوجيا والادارة العامة واقامة المشاريع والمجمعات الصناعية، فضلاً عن تقديم المساعدة في التسويق واقامة الروابط بين أصحاب الصناعات الصغيرة وبعضهم البعض، ومساعدتهم على ان يكونوا صناعات داعمة ومعززة للشركات الكبرى.

د-الاشراف: الحكومة الهندية تقوم بالأشراف على هذه المشروعات من خلال ما يسمى بجهاز الصناعات الصغيرة والريفية والذي يهدف الى التخطيط وتنفيذ السياسة القومية في مجالات التنمية وكذلك تعظيم دور مثل هذه المشروعات في الاقتصاد الهندي.

هـ – الدعم التكنولوجي: قامت الحكومة الهندية بأنشاء صندوقاً لتقديم المساعدة على تطوير التكنولوجيا التي تخص المشاريع الصغيرة وتحسين مستوى العمالة وتقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات.

و- اقامة المجمعات الصناعية: والتي ترتكز على توفير البنية الاساسية للمشروعات الصغيرة من خلال تأسيس الشركات والمجمعات الصناعية الكبرى، والتي تتضمن شبكات توزيع المياه والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي ومراقبة آثار التلوث على البيئة وانشاء البنوك والطرق ومنافذ التسويق والخدمات التكنولوجية.

الفرع الثاني: تقييم الامم المتحدة للتنمية بمجالاتها في الهند

اشاد الامين العام للأمم المتحدة " انطونيو غوتيرش" في أكتوبر 2022 اثناء زيارته للمعهد الهندي للتكنولوجيا في مدينة مومباي على ان فرصة الهند الفريدة والمتميزة بوصفها موطناً لسدس البشرية ولأكبر جيل من الشباب في العالم يمكن للهند انجاح وافشال اجندة العام 2030 أي اهداف التنمية المستدامة (59).

وأوضح في تقييمه ان نجاح الهند في ترجمة أهداف التنمية المستدامة الى افعال سيعني الفرق بين النجاح والفشل لما يصل إلى نصف اهداف التنمية المستدامة عالمياً وهو أكثر بكثير من اي بلد اخر وقال غوتيرش ((ان علاقة الامم المتحدة مع الهند في مجال التنمية هي عبارة عن شراكة ذات اتجاهين من تبرعات الهند بالأدوية والمعدات واللقاحات في ذروة الجائحة الى مساعدتها الانسانية وتمويل التنمية لأفغانستان وسريلانكا يزيد تأثيرها على المسرح الدولي والهند اليوم الشريك المقرب والمفضل للأمم المتحدة)) (60).

وكان رئيس الوزراء الهندي" ناريندرا مودي" قد القى كلمة في قمة المستقبل والتي انعقدت في نيويورك في 23 ايلول 2024 أكد فيها ((ان نجاح الانسانية يكمن في قوتنا الجماعية وتكاتفنا لا في ساحة المعركة وان الاصلاحات في المؤسسات العالمية ضرورية للسلام والتطور العالمي)) (61).

واكدت المحللة الاميركية البرفسور " جنيفر سكوبا" ((انه لا يمكن استنباط العديد من الاشياء بشأن مستقبل الهند من حيث حجم السكان فحسب، ولكن يجب الاحاطة بشكل اكثر عمقاً في الديموغرافية ، اذ يظهر لنا ان قادة البلاد في حاجة للتحرك وبسرعة لتحقيق الاستفادة الكبرى من التكوين السكاني وزيادة فرصة الهند لتسريع وتعزيز نمط النمو الاقتصادي)) واضافت ((ان الهند ستبقى دولة فتيه نسبياً ، وربما يقود ذلك لتوفير فرص عمل اكثر مستقبلاً، كما تتمتع الهند بظروف لجني العائد السكاني والمتمثل في تطوير وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من نسب اعلى من العاملين في سن العمل اذا ما تم تطبيق السياسات الحكومية الصائبة والاستثمار الامثل في الموارد البشرية)) .(62)

الفرع الثالث: دور القيادة في تزايد القوة الاقتصادية الهندية

خططت وسعت القيادات الهندية ان يكون القرن الحادي والعشرون قرناً هندياً وذلك بتوظيف امكاناتها وسعيها للظهور بمظهر المدافع عن حقوق دول الجنوب فى اطار منظمة التجارة العالمية والوقوف بوجه محاولات الشمال لفرض معاييره الخاصة بالتجارة اذ يعد "مانموهان سينغ" مهندس عملية الإصلاح الاقتصادي وهو وزير مالية في حكومة "ناراسماراو" (1991–1996) وكذلك رئيس الوزراء الحالي : "ناريندرا مودي" مثل وصوله إلى السلطة في العام 2014 والى يومنا هذا اطلق مبادرة (صنع في الهند) والذي سعى الى تحويل الهند الى دولة رائدة في تصنيع السلع العالية الجودة بالمقاييس العالمية وبما يوفر وظائف لملايين الهنود (63). ، وكان للمهاجرين الهنود دوراً كبيراً في دعم التنمية وفقاً لرؤية القيادة الهندية ، اذ بقيت الهند لسنوات طويلة تنظر وتفكر بالكفاءات المهاجرة على أنها خسارة كبيرة للدولة وفقدان واستنزاف للثروات البشرية ، ولكن فيما بعد تحولت إلى استثمار بعيد المدى ، اذ توجه قسم كبير من العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة الى دول الخليج العربي لقلة عدد السكان والايدي العاملة هناك وبعد ارتفاع اسعار النفط فتحولت الهند الى مصنع الموهوبين الذين يتولون منصب المدير التنفيذي في الشركات العالمية الكبرى ، وسعى الهنود للحصول على قدر كبير من التعليم الاكاديمي العالي وهذا هو السبب الرئيس بالاعتماد عليهم في المناصب القيادية في الشركات العالمية مثل شركة مايكروسوفت و شركات ماستر كارد كما في السعودية والامارات وقطر والكويت (64).

في ضوء ما تقدم تعد تجربة الهند في مجال التنمية نموذجاً مركباً يجمع بين النجاحات الهيكلية والتحديات البنيوية ، فقد استطاعت الهند كما رأينا سابقاً من تحقيق نمو اقتصادي متسارع وتنويع قاعدتها الانتاجية خاصة في قطاعات التكنولوجيا والخدمات والصناعات الدوائية مما عزز قدرتها التنافسية عالمياً، كما اسهمت الاصلاحات الاقتصادية والانفتاح التدريجي على الاسواق في جذب الاستثمارات وتحفيز الابتكار وريادة الاعمال ، في المقابل مازالت التنمية غير متوازنة جغرافياً واجتماعياً ،اذ تستفيد بعض الاقاليم والفئات اكثر من غيرها ، ومازالت الهند تواجه معوقات معقدة متمثلة بالبنية التحتية والبطالة وضعف جودة الخدمات وخاصة في المناطق الريفية ،كما تمثل الضغوط السكانية والبيئية من اهم العوائق امام استدامة النمو في الهند على المدى البعيد.

الخاتمة

بعد استقلال الهند في العام 1947 كانت الهند دولة زراعية ومعظم سكانها من الارياف ويمتهنون الزراعة الى ان فكرت القيادات السياسية في الهند الى السير في طريق التنمية ووضع الهند في مسارها الصحيح ،ويعد الزعيم "جواهر لال نهرو" اول من اهتم بتقدم وتنمية الهند بمختلف المجالات وخاصة الاقتصادية ، اذ تبنى النموذج الاشتراكي الديمقراطي مع هيمنة الدولة على القطاعات المتنوعة ، وكانت الحكومة الهندية قد ركزت على التخطيط المركزي من خلال الخطط التنمية التنموية الخمسة وحققت العديد من التطورات في مجال التنمية المستدامة ، واستمرت الهند بتحقيق قفزات مهمة في هذا المجال بتبنيها النظام الاقتصادي الليبرالي وفيما يلي التوصل الى استنتاجات فيما خلص اليه البحث يمكن ادراجها بالنقاط الاتية :

1. سعت الهند الى تطوير قطاعي الصناعة والزراعة لتحقيق توازن بين القطاعات الاقتصادية.

2. كانت الهند قد حققت تقدماً ملحوظاً في مسار التنمية خلال العقود الاخيرة، خاصة في قطاعات الصناعة والتكنلوجيا والخدمات والبنى التحتية، ومع توسع قطاع تكنلوجيا المعلومات والخدمات الرقمية واسهم ذلك في تعزيز مكانة الهند في الاقتصاد العالمي.
3. اسهمت الاصلاحات الاقتصادية والانفتاح على الاسواق العالمية في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات
4.يشكل التطور في مجالات التعليم والذكاء الاصطناعي والابتكار التكنلوجي عاملاً مهماً في دعم وتعزيز التحول نحو اقتصاد أكثر تنافسية.
5.تسعى الهند الى تعزيز مكانتها الدولية كقوة اقتصادية مهمة في النظام الدولي من خلال توسيع شراكاتها الاقتصادية.
6. توسعت الهند في بناء المدن الذكية والتي تشهد نمواً صناعياً وعمرانياً متسارعاً.
7. برزت الهند كقوة صناعية في مجال الصناعات الدوائية.
8.لعبت الكفاءات البشرية وعدد السكان الهائل في دعم الابتكار والتنمية.
9. لاتزال هناك تحديات اجتماعية واقتصادية مثل الفقر والتفاوت الطبقي والاجتماعي وتمثل أحد اهم المعوقات للعملية التنموية.

Sources

1.Salma Soudani, "The Rise of India in the International System According to the Composite National Capabilities Index and the National Security Index," Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, Kasdi Merbah University – Ouargla, Algeria, 2018, p. 9

2.Boujdi Boubaker, "The Rise of India and its Repercussions on Security in the South Asian Region," Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, University of 8 May 1945, Guelma, Algeria, 2019, p. 65

3.Ibid., p. 65

4.Khaled Fahmy Abdel-Tawab, "The Growing Role of India in the Asian Continent," *Afaq Asiya* Journal, State Information Service, Arab Republic of Egypt, Vol. 7, No. 11, 2023, pp. 105-106. See also: Abdel-Haq Dahman, "The Upcoming Eastern Alliance: The Shanghai Cooperation Organisation and the Move Towards *Globalization,*" *Arab Policies* Journal, Arab Center for Research and Policy Studies,* Doha, No. 12, January 2015, p. 95.

5. Alaa Abdel Wahab Abdel Aziz, New Actors: India's Role in the International System: Opportunities and Challenges, Hammurabi Journal, Issue 27-28, Year 6, Summer/Autumn 2018, pp. 112-113. See also: Energy Transport Science and Technology https://www.saarc-sec.org/index.php/areas-of-cooperation/energy-transport-science-technology Elly Syaharani, The role of India in the formation of the south Asian association for regional cooperation SAARC ,Satmata journal of Historical Education Studies,vol3,No.1,2025.93-97.

6.India's Role in the BRICs: Navigating the Balance in a Changing World https://www.isas.nus.edu.sg/paper/indias-role-in-the-brics

7.Archana Rao, Why BRICs Matter and India's Strategic Role in the Multilateral Grouping, India Briefing, from Dezan Shira and Associates, October 28, 2024, p. 8

8.Fadawi Amina, "A Classification of Human Development Indicators in India During the Period 1990-2022," Namaa Journal of Economics and Commerce, Faculty of Economic Sciences and Commerce, Faculty of Sciences, Al-Taysir, University of Jijel, Algeria, Volume 8, Issue 2, December 2024, p. 151. See also: Juging Yang, "India: Developmental Challenges Faced by the Modern Economy," Friedrichstraße Special Issue Article, Friedrichstraße, Berlin, 2023, p. 104 9.India is on the path of development and aims to be the second largest economy in the world by 2075 http://www.alwaght.net/ar/news. 2023

10.Ashraf Shehab, The Indian Model of Development: Promising Opportunities Hindered by Sustainability Challenges https://ektesady
ahram.org.eg/News/6378aspx
11.Secretary-General: India is home to one-sixth of humanity and a country with a unique opportunity to advocate for the causes of the Global South, UN News
https://news.un.org/ar/story/2022/10/1114257
12.Abdel Rahman Abdel Aal, India, in a group of authors, The Relationship between Democracy and Development in Asia, Center for Asian Studies / Cairo University, 1997, pp. 530-531
13. Ibid., p. 531. See also: Emad Qaddoura, The Indian General Elections: Voter Trends and Influencing Factors, Reports, Al Jazeera Center for Studies, Doha, April 2014, p. 2
14.Abdel Rahman Abdel Aal, op. cit., p. 532
15.Nada Mohamed Rizk, The Role of Political Reform in the Democratic Transition Process in India from 2004 to 2015, Arab Center for Research and Studies, Egypt https://www.acrseg.com/41341
16.Palmer Norman, The Political System in India, translated by Mohamed El-Khatib, Franklin Printing and Publishing Foundation, Cairo, 1965, pp. 134-151
17.Federalism in Indian Polity: Significance, Features... Read more at: https://vajiramandravi.com/upsc-exam/federalism-in-indian-polity
19.Nadia Abu Zaher, "A Look at Pluralism in India: How the Indian Federation Managed It," Al-Hikma Journal for Historical Studies, Al-Hikma Center for Research and Studies, Algeria, Volume 3, Issue 3, 2015, p. 88.
19.Abdul Rahman Abdul Aal, previously cited source, p. 533
20.Nadia Abu Zaher, previously cited source, p. 46
21.Firdous Muhammad Ibrahim, "Development Policies in India during the Period (2009-2021)," Afaq Asiya Journal, State Information Service, Egypt, Issue 14, 2024, p. 95. See also: Bouhadda Sarah and Belhamiti Amal, "India's Role in the BRICS Group as an Emerging Power in the International System," in a group of authors, India: The Emerging International Power: Dimensions and Challenges, Arab Democratic Center, Berlin, 2018, p. 37.
(22) Nawal Abdo, Economic Development in India: Between Internal Challenges and International Economic Requirements, PhD dissertation, Faculty of Political Science, International Relations, University of Algiers, 2022, p. 117.
23.Ibid., pp. 127-128
Ibid., p. 128 24.
25.Dina Qassem, Development Planning in India: A Look at the Past and Future Prospects, Egyptian Journal of Development and Planning, Cairo, Vol. 27, March 2019, p. 216.
(26) Lazhari Zawawid and Abdeljalil Tawahir, The Role of Economic Diversification in Supporting Competitiveness and Achieving Development: The Indian Experience as a Model, Excellence Journal for Economic and Administrative Research / Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Amar Telidji University - Algeria, 2018, p. 254.
27.Petras Osterevishios and John Bozeman, The Indian Economy: Role and Future in a New World Order, in a group of authors in India: Factors of Rise and Challenges of Ascent, Arab Scientific Publishers, Beirut, 2010, p. 88.
28.Abdel Rahman Abdel Aal, Decentralization and Development in India, in a group of authors in Decentralization and Development in the Asian Experience, Center for Asian Studies, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 2011, p. 217.

(29) See: India's Economic Growth Projected to Reach 7.4% in Fiscal Year 2025-2026. Online link: https://cnnbusinessarabic.com/sectors/1133413/
See also: Najah Kazim, India: A Spark of Development Beneath the Ashes of Poverty, Dar Al-Hikma, London, 2013, pp. 119-120.

30.Quoted from Kamal Abdullah Al-Jaf, "India's Development Strategy 2020 and the Possibility of Benefiting from the Experience in Roads," Journal of the Iraqi University, Research and Studies Center at the Iraqi University, Volume 65, Issue 2, February 2024, p. 508.
31.Ibid., pp. 508-509
32.Muhammad Malik, Here's What We Know About India and Pakistan's Military and Armament Powers. Online link: https://arabi21.com/story/1677874
33.Estimates of Global Nuclear Warhead Stockpiles: India and Pakistan Possess Conventional and Nuclear Power https://arabic.cnn.com/world/article/2025
34.Marwan Salem Ali, India's Smart Power Strategy and Its Implications for Regional and International Performance, Hammurabi Journal of Studies, Iraq, Issue 54, 2025, p. 90
35.Nadia Fadil Abbas Fadle, Indian-Pakistani Relations and the Impact of Nuclear Weapons Possession, Arab Publishing and Distribution, Cairo, 2022, pp. 95, 103
36.Nawar Subh, Nuclear Energy in India: How Will It Produce 100 GW by 2047? https://attaqa.net/2025/02/19
37.The same source. See also: Abdul Qader Dandan, Energy Security Challenges and the Future of India's Rise in Power: Problems and Responses, in a collection of authors in the book, India: The Rising International Power: Dimensions and Challenges, Arab Democratic Center, Berlin, 2018, p. 165.
38.The Information and Communications Technology Industry in India: Size and Share Analysis: Growth Trends and Forecasts (2024-2029)
https://www.mordorintelligence.com/ar/industry-reports/india
39.See: Marwan Samour, Made in India: The Business Directory of Leading Indian Companies, https://foulabook.com/ar/book/
See also: Emerging Technologies in India: From Software Power to Future Growth
https://www.arabic.awazthevoice-in/opinion
40.See: Zaheer Ahmed Abdul Ahad, The Development of the Education System in the Republic of India and the Factors Influencing it, Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences, University of Babylon, Issue 38, April 2018, p. 395. See also: Mo'men Moussa, A Major Leap in Information Technology: Lessons from India, Egyptian Center for Thought and Strategic Studies https://ecss.com.eg/43591
41.Romila Thapar, India in the Third Millennium, translated by Muhammad Khair Nadman, Riyadh, 2011, p. 429
42.Zeina Malek Oraibi, How Artificial Intelligence is Reshaping the Landscape of Digital Competition: Analyses and Opinions, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Iraq, October 2025, p. 3.
43.Al-Bilad Newspaper, Riyadh, March 10, 2025
44.Nawal Abdo, Economic Development in India: Between Internal Challenges and International Economic Requirements, PhD Dissertation, Faculty of Political Science and International Relations, University of Algiers, 2022, pp. 239-240
45.Ibid., p. 218

46.Mustafa Shalash, The Challenge of Poverty in India, Eurasian Studies Center, Journal of Arab-Eurasian Affairs, Cairo, p. 3.

47.Ibid., p. 4.

(48) See: Zaki bin Madardash, A Window on India: Growth, Democracy, and the Future https://www.independentarabia.com/nod/2024

See also: Boujdi Boubaker, previously cited source, p. 80

49. Ibid., p. 81

50.Ibid., pp. 234-235

51.Asharq Al-Awsat Newspaper, London, April 17, 2019

52.Asharq Al-Awsat Newspaper, London, September 1, 2021

53.India: More than 80% of young people are unemployed. Scientific link: https://www.france24.c

54.Nawal Abdo, previously cited source, p. 222

55.Ashraf Shehab, The Indian Model of Development: Promising Opportunities Hindered by Sustainability Challenges, Al-Ahram Economic, online link: https://ektesady.ahram.org-eg/News/6378

56. See: Father of Indian Economic Planning https://testbook.com/articles/father-of-planning-commission

See also: Dina Qassem, previously cited source, pp. 215-216.

57.Samir Zuhair Al-Sous, Some Successful International Experiences in the Field of Developing and Improving Small and Medium Enterprises, Ministry of National Economy, Palestinian Authority, Policies, Analysis and Statistics, Qalqilya Governorate, 2010, p. 28

58.Lazhari Zawawid and Abdul Jalil Tawahir, previously cited source, pp. 203-252. (59) Secretary-General: India is home to one-sixth of humanity and has a unique opportunity to champion the causes of the Global South. https://news.un.org/ar/story/2022

60.Ibid

61.Prime Minister Modi at the Future Summit. https://www.indianewsnetwork.com/ar/2024

Jennifer Dabs Scopa, India: Three Factors Boosting Economic Growth.62 https://www.erembusiness.com/economy

63.Wafaa Lotfy, Emerging Asian Powers in the International System: India as a Model, Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Cairo, Vol. 24, No. 1, January 2023, p. 241.

64.Ibid., p. 243

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X
Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021108

US-Qatari Relations One Year On (2012) Between Opportunities for Strategic Cooperation and the Challenges of the Regional and International Environment

(1)D.R. Israa Jawad Hatim

Keywords:
Mediation, Regional environment, Qatar, Strategic cooperation, Taliban, Diplomacy, Gaza, Arab Spring.

Received:3/2/2026
Accepted:24/3/2026
Available:22/6/2026

Abstract

This study seeks to shed light on the nature of Qatari-US relations after 2012, attempting to establish a theoretical framework that explains the strategic cooperation between the two countries across military, economic, and diplomatic spheres. These relations have frequently faced challenges imposed by the complex interactions within the regional and international environment, especially as Qatar pursues an active foreign policy characterized by combining contradictions—acting as a strategic ally of the US while supporting Iran and maintaining relationships with both Israel and Hamas. The research identifies that the relationship between the two parties is built on activating mechanisms of mutual dependence, which have transformed the foundations of disagreement into pillars that support rapprochement. This dynamic has paved the way for Qatar to strike a balance between strengthening its independence in the regional and international arena and maintaining its role as a strategic ally of the United States in the Middle East .

(1) Al-Mustansiriya Centre for Arab and International Studies (dr.essrajawad@uomustansiriyah.edu.iq)
https://orcid.org/0009-0006-0042-1499

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

العلاقات الإمريكية _القطرية بعد عام (2012)
بين فرص التعاون الإستراتيجي وتحديات البيئة الإقليمية والدولية

[1] م. د. إسراء جواد حاتم

المستخلص

يحاول هذا البحث تسليط الضوء على طبيعة العلاقات القطرية الإمريكية بعد عام (2012) في محاولة لإيجاد أسس نظرية تفسر طبيعة علاقات التعاون الاستراتيجي التي جمعت البلدين على كافة الأصعدة (العسكرية الاقتصادية الدبلوماسية)، والتي كثيرا ما واجهت تحديات فرضتها طبيعة التفاعلات في البيئة الإقليمية والدولية في الوقت الذي تنتهج قطر سياسة خارجية نشطة تجمع بين النقائض (حليف استراتيجي لأمريكا وتدعم إيران وتحتفظ بعلاقات جيدة مع إسرائيل وحركة حماس).

توصل البحث لبيان طبيعة العلاقة بين الطرفين والتي اتسمت بكونها تقوم على تفعيل اليات الاعتماد المتبادل التي حولت أسس الخلاف إلى أسس تدعم طبيعة التقارب مما فسح المجال امام قطر لتنمية التوازن بين تعزيز استقلاليتها في البيئة الإقليمية والدولية وكونها حليف استراتيجي للولايات المتحدة الإمريكية في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الوساطة، البيئة الإقليمية، قطر، التعاون الاستراتيجي، طالبان، الدبلوماسية، غزة، الربيع العربي.

المقدمة

تتبع قطر سياسة خارجية نشطة قائمة على المرونة الاستراتيجية تعمل وفق آلية تحويل نقاط الضعف الهيكلية للقوى الصغرى (المساحة الجغرافية وعدد السكان) إلى مزايا من خلال توسيع شبكة التحالفات مع أطراف متناقضة إقليمياً ودولياً، فتعزيز السيادة الوطنية القطرية يرتبط بالتحالفات الإقليمية والدولية في مقدمتها علاقات التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الإمريكية القائمة على الاعتماد المتبادل في المجالات الأقتصادية والأمنية والسياسية إلى جانب الأستقرار الإقليمي، إلا أن الجمع بين الأطراف والمواقف المتناقضة هي السمة المميزة الثابتة لتحقيق مصالح الطرفين وديمومة التحالف الوظيفي .

وتشكل الوساطة ركناً أساسياً مهماً في العلاقات الإمريكية _القطرية الأمر الذي يكشف عن المرونة القطرية في توجيه الدبلوماسية لإدارة الأزمات والمخاطر والتهديدات خدمة للمصالح الوطنية.

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة من خلال بيان الفعالية الدبلوماسية القطرية في البيئة الإقليمية والدولية والتي تستند على سلسلة التحالفات مع الولايات المتحدة الإمريكية التي تخطت مرحلة التحالف التقليدي لتصبح شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد فالمصالح المشتركة بين البلدين أصبحت أكثر تعقيدا.

ونلاحظ تركيز الدراسات السابقة على الدور الوظيفي لقطر في إدارة التباينات وفرض نفسها كركن أساسي في الاستراتيجية الإمريكية سابقة بذلك دول خليجية اكبر حجما واقوى عسكريا من خلال توظيف دبلوماسية القوى الناعمة في مواجهة الضغوط الإقليمية ,الا ان التحول النوعي الذي قدمته هذه الدراسة هو بيان تراجع مكانة الوساطة القطرية في حل الازمات الإقليمية والدولية ولاسيما مع نشوب الحرب الإمريكية _الإسرائيلية على ايران في بداية عام (2026),وضرورة تفعيل استخدام التحوط الاستراتيجي ولإعادة الحسابات الأمنية المرتبطة بالوجود الإمريكي في قاعدة (العديد) الجوية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة التركيز على ما يأتي:

1. بيان الدور القطري الذي كثيراً ما كان يوصف متناقض إلا أن الحقيقة يعكس (البراغماتية) القطرية القائمة على تنمية المصالح المتبادلة بين الولايات المتحدة الإمريكية.
2. اعتماد قطر على إتخاذ دور البديل الحيادي للحيلولة دون ظهور الولايات المتحدة الإمريكية كطرف رئيسي في بعض النزاعات والتوترات.
3. أظهار المرونة التي تتسم بها السياسة الخارجية القطرية والتي منحتها إمكانية لعب دوراً أكثر فاعلية على الصعيدين الإقليمي الدولي.
4. إرساء منطقة امنة مستقرة من خلال تنمية الشراكة بين الولايات المتحدة الإمريكية وقطر قائمة على مصالح متبادلة
5. استغلال قطر الحاجة الاقتصادية للولايات المتحدة الإمريكية للوصول إلى النفط والغاز والحفاظ على قواعدها العسكرية للحصول على الدعم الأمني وتنشيط سياسته الخارجية.

إشكالية الدراسة:

تنطلق إشكالية الدراسة من التساؤل الآتي:

هل فرضت طبيعة البيئة الإقليمية والدولية على العلاقات الإمريكية _القطرية بعد عام (2012) استمرار فرض نموذج علاقات الاعتماد المتبادل غير المتكافئ أو أوجدت علاقات توازن استراتيجي بين الطرفين أو فرضت تنويع علاقات التحالف مع جهات دولية وإقليمية بعيداً عن سيطرة الولايات المتحدة الإمريكية والذي تفرع إلى الأسئلة الأتية:

1. لماذا تحرض قطر على اسقاط أنظمة سياسية شبيه بنظامها السياسي.
2. كيف تحافظ قطر على علاقات مع الجماعات المسلحة التي تدرج ضمن قوائم الإرهاب في الوقت الذي يثار الجدل حول سياسات قطر والتي لا تتفق مع سياسات أمريكا في إطار التحالف.
3. كيف استطاعت دولة صغيرة مثل قطر من أن تلعب دوراً يتجاوز دورها الطبيعي في السياسة الدولية.
4. هل تلجأ قطر إلى عقد تحالفات أمنية متعددة الأطراف.

فرضية الدراسة:

ديمومة التحالف في العلاقات الإمريكية _القطرية بعد عام (2012) يعتمد على المصالح العسكرية والأقتصادية وفق مبادئ المنفعة والاعتماد المتبادل غير المتكافئ وتحديات البيئة الاقليمية.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على توظيف المنهج التاريخي لبيان الكثير من الحقب والتسلسل الزمني في الانتقال مابين الاحداث التاريخية التي حدثت لدولة قطر في المبحث الأول والثاني، إضافة إلى اعتمد المنهج الوصفي لوصف المتغيرات المؤثرة بطبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الإمريكية وقطر في المبحث الثاني والثالث إضافة إلى الإستناد على المنهج التحليلي والأستشرافي لبيان مستقبل العلاقات الإمريكية _القطرية.

هيكلية الدراسة: – تنقسم الدراسة إلى المبحث الأول يركز على أهم العوامل التي ساهمت في توطيد آليات التعاون للعلاقات الإمريكية _القطرية اما المبحث الثاني والثالث يذهب باتجاه بيان اهم معوقات العلاقات الإمريكية _القطرية على الصعيدين الإقليمي والدولي فضلا عن الخاتمة والاستنتاجات.

(2012)المبحث الأول: آليات التعاون في العلاقات الأمريكية–القطرية بعد عام

إن طبيعة النظام الدولي المتسم بالفوضى تجبر الدول على اتباع مبدأ الاعتماد على الذات، وبذلك تواجه الدول داخل هذا النظام ما يلزمها باتباع سلوك يضمن بقاءها وأمنها من جهة، ومن جهة أخرى ترسم الدول الكبرى مشهد الحركة لغيرها ولنفسها لتحقيق مصالحها وإيجاد حالة من التوازن، يصبح بموجبها محكوما على الدول الصغرى أن تلتحق بركب الدول الكبرى، فلا بديل أمامها إلا أن تكون تابعة لها، الأمر الذي يفرض عليها ألا تصوغ سياسة خارجية فعالة خارج حدودها لعدم امتلاكها القوة المادية.

وفي إطار التوازن الجمعي، تحاول دول من بينها الدول الصغرى كقطر إيجاد توازن بين مقومات القوة التي تمتلكها والتهديدات التي تواجهها، مما يدفعها إلى الدخول في تحالفات لمواجهة فوضوية النظام الدولي، فضلا عن الموازنة بين التهديدات الداخلية والخارجية، إذ يهدف نظام الحكم في قطر إلى الحفاظ على السلطة لضمان البقاء في الحكم ومواجهة التحديات والتهديدات في منطقة الشرق الأوسط.

تصنف قطر ضمن دول المجموعة الثالثة التي تواجه تفاوتا بين أنظمة الحكم التقليدية وحداثة التركيب والبنى الاقتصادية، وتشغل مساحة تقدر بـ (11,437) ألف كيلومتر مربع، وتمثل ثاني أصغر دولة في المنطقة بعد البحرين، ويبلغ عدد سكانها عام (2025) نحو (3,214,609) نسمة مع المقيمين. كما تمتلك ما يقارب (13%–14%) من احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم، وتشترك بحدود برية مع المملكة العربية السعودية، وبحقل الشمال الغازي مع إيران

وبجوار السعودية وإيران، تفتقر قطر إلى شعور كامل بالأمان، مما دفعها إلى بناء دبلوماسية متعددة الأطراف تبقي من خلالها خطوط التواصل مفتوحة مع القوى الإقليمية والدولية. فمنذ عام (1995)، حين تولى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم، بدأت قطر بالبحث عن دور سياسي في المنطقة العربية للتأثير في مجريات التفاعلات الإقليمية، الأمر الذي دفعها إلى الطموح للعب أدوار سياسية إقليمية أكبر من حجمها الجغرافي في منطقة تعد من أكثر مناطق العالم توترا، مما فرض عليها تطوير سلسلة من التحالفات مع القوى الدولية في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث جعلت سياستها الخارجية تسير وفق النهج الآتي:

1. اختارت القيادة السياسية في قطر التحول من نظام التبعية إلى بناء علاقة أكثر استقلالا عن دول الجوار، ولاسيما السعودية .
2. التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية وفق أسس تنمية المصالح المتبادلة بين الطرفين، وقد جاء هذا القرار بناء على معطيات البيئة الإقليمية والدولية، والتي تتمثل بما يأتي :

- الطموح الشخصي للقيادات السياسية، ولاسيما الشيخ حمد بن خليفة والشيخ حمد بن جاسم، اللذان رسما سياسة قطر منذ عام (1995) قائمة على الحياد كأحد صيغ الدبلوماسية التي تتخذها وفق أطر قانونية ورسمية لتجنب الاشتراك في الحروب، وهو قرار غالبا ما ينبع من حسابات آنية وظروف ومصالح حيوية .
- عدم الثقة الكاملة في نوايا دول الجوار، ولاسيما السعودية، بسبب ضغائن تاريخية أو خلافات حدودية أدت إلى مواجهات مسلحة كما حدث في منطقة الخفوس عام (1992)، مع وجود قناعة لدى قطر بأن السعودية لن تسمح لجيرانها الصغار بانتهاج سياسة مستقلة .
- على الرغم من التحالف الأمريكي–القطري ووجود القاعدة الجوية الأمريكية في العديد، فإن ذلك لم يعد كافيا لضمان ديمومة النظام السياسي في قطر .
- حاجة قطر إلى إثبات أنها لا تشكل عبئا على الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تنمية المصالح المشتركة في المنطقة، وهو ما ترجم إلى سياسات إقليمية فعالة، ولاسيما بعد ثورات الربيع العربي عام .(2011)

وبناء على ما تقدم، تشكل العلاقات الأمريكية–القطرية علاقات مصالح متبادلة؛ إذ تسعى الولايات المتحدة إلى الوصول إلى النفط والغاز والحفاظ على قواعدها العسكرية ومبادراتها في هذه المنطقة الحيوية، في المقابل أثبتت قطر إمكاناتها في تعزيز سياسة خارجية نشطة تدعم الدور الأمريكي في المنطقة، ترتكز على تنمية آليات التعاون لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية.

يسيطر على العالم قوى عظمى، وتقوده جهات فاعلة، في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تتبنى "سياسة توظيف الحلفاء" لتأمين مصالحها، ولاسيما في منطقة الخليج العربي. وتبرز قطر كدولة قادرة على حماية المصالح الأمريكية رغم صغر مساحتها وقلة عدد سكانها، إذ تستند إلى توظيف المنطق السياسي لتحقيق مصالحها، وتتخذ الخيارات الآتية:

- دولة صغيرة كقطر لا تستطيع الدفاع عن نفسها ضد الهجمات العدائية، لذا تتجه إلى خيار الانضمام إلى المنظمات الدولية والإقليمية لحماية مصالحها الحيوية؛ فهي عضو في منظمات إقليمية كمجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية، ومنظمات دولية متعددة .
- اتباع استراتيجيات أمنية متعددة، من بينها: الحياد، حسن الجوار، الانفتاح، الاستراتيجية الهجومية، الاستراتيجية الدفاعية، والاستراتيجية الوقائية .
- الانضمام إلى التحالفات؛ إذ تفضل قطر إخضاع نفسها نسبيا للقوى العظمى في النظام الدولي، كالولايات المتحدة الأمريكية، لتعزيز أمنها وسلامة أراضيها .
- الاعتماد على مرونة جهازها الدبلوماسي، والارتكاز على خبرة ودعم الهيئات الدولية والإقليمية، في ظل قناعة بكونها وسيطا محايدا وجديرا بالثقة .
- تخفيض تكاليف التجارة وتقديم فرص استثمارية ومساعدات خارجية؛ فعلى الرغم من أن قوتها لا تقارن بقوى دول أخرى في المنطقة كتركيا وإيران، فإنها بدأت تنحو إلى تشكيل طابع مميز لها على المستوى الدولي، مما دفعها إلى تعميق علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ونمو دورها إقليميا، انطلاقا من المؤشرات الآتية :
- اتباع سياسات أثارت جدلا بشأن الاستقرار الإقليمي من خلال ما يعرف بسياسة "تصدير الأزمات" باستخدام أدوات القوة الناعمة، مثل توظيف قناة الجزيرة الفضائية، والتأثير في الشؤون الداخلية لبعض دول الجوار .
- تنمية التحالفات القطرية غير الخليجية، ولاسيما مع تركيا والصين .
- إدراك قطر لضرورة الانتقال من حكم القبيلة والمشيخة إلى نظام سياسي قائم على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما انعكس في تنمية العلاقات الأمريكية–القطرية على الصعيد الاقتصادي والعسكري والأمني .

المطلب الأول: – آليات التعاون الأقتصادية، العسكرية الأمنية:

أن المزيج الفريد من عدد السكان الصغير والثروة الهائلة والتنمية الاقتصادية السريعة جعل قطر قوة دبلوماسية مؤثره تمتلك مبادرات وساطة بارزة تهدف إلى ترسيخ مكانتها الدولية كدولة ذات أهمية عالمية، إذ حرصت على تطوير علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة الإمريكية على كافة الصعد (اقتصاديا، عسكريا، أمنيا)

أولاً: اقتصادياً: وتتميز العلاقة الأقتصادية بين قطر والولايات المتحدة بديمومة توفير مصادر الطاقة وتدفقات تجارية قوية واستثمارات متبادلة.

1. **مصادر الطاقة :-** بعد اكتشاف الغاز الطبيعي في قطر الذي افضى إلى نقل قطر إلى مصاف القوى الأقتصادية التي تشهد خطوات تنموية كبيرة، إذ تعد من أهم الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال وثالث أكبر مورد للنفط الخام ,ويمثل النفط والغاز اكثر من (60%)من الناتج المحلي الإجمالي لقطر الذي يبلغ (334)مليار دولار ويشكل ما يقدر نسبته(70%)من إيرادات الحكومة ويلاحظ نمو إنتاج الغاز الطبيعي المسال من(77) مليون طن متري في العام (2024) إلى (142) طن متري بحلول العام(2030) بزيادة تقدر(85%) تهدف هذه الزيادة إلى تعزيز مكانتها كجهة فاعلة رائدة في السوق العالميّة للغاز الطبيعي المسال، مع إمكانيّة السيطرة على حوالي (25) من حاجة السوق العالمية ([1]) ويوضح الشكل الاتي نسبة انتاج قطر من الغاز الطبيعي (2023–2025).



شكل رقم (1) نقلا عن https://attaqa.net/تاريخ الزيارة (2026/3/15)

وفي إطار التعاون المشترك بين الطرفين أكد وزير الدولة لشؤون الطاقة القطري (سعد بن شديد القطري) ووزير الطاقة الأميركي (كريس رايت) بالشراكة الإستراتيجية بين بلاده وقطر في مجال الطاقة مؤكداً أن الأستثمارات القطرية في مشاريع الطاقة الإميركية مثل مشروع (غولدن باس) للغاز الطبيعي المسال يساهم في دفع عجلة النهوض الاقتصادي الأمريكي [2] بتمعن اكثر في بيان تأثير انتاج مصادر الطاقة (الغاز الطبيعي)على العلاقات الإمريكية القطرية يتضح بصورة جليه الرؤية القطرية التي تستند على مبادئ النظرية النقدية (التي تقوم على أساس اعتمادية ثنائية الابعاد) أي قائمة على ترابط شبكي بين الأقتصاد والأمن، في محاولة لتقليل من الأملاءات الإمريكية المفروضة على قطر في خضم العلاقات(الإمريكية_ القطرية)، بالإضافة إلى توظيف الإحتياج الأوروبي لديمومة تصدير الغاز ولاسيما بعد احداث أوكرانيا، مقابل تحقيق الأمن القطري الذي أصبح مرتبط تطمينه بتواجد قاعدة (العديد)العسكرية الإمريكية إلا أن معطيات الحرب (الإمريكية _الإسرائيلية)على ايران عام (2026) واستغلال الغاز القطري لتامين سلامة المنشأة والاقتصاد الإمريكي لجعله بديل عن النفط الإيراني بما يضمن انسيابية تصدير الغاز للسوق العالمية الأمر الذي لم تفلح أمريكا في تحقيه بعد اغلاق مضيق هرمز من قبل ايران مما دفع دول منطقة الخليج العربي في مقدمتها قطر لإعادة تقييم طبيعة العلاقات المتبادلة بين أمريكا وقطر وإعادة تقييم التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة .

2. **الاستثمار**: تسعى قطر إلى زيادة الفرص الاستثمارية والشراكة الاقتصادية من خلال تنمية جهود صندوق الثروة السيادية الساعي إلى تعزيز الاستثمارات الأجنبية البالغ حجمها (335) مليار دولار والذي تأسس في العام (2005) وأطلق عليه أسم جهاز قطر للأستثمار.

وفي إطار تنمية العلاقات الإمريكية –القطرية ترتفع مستويات الأستثمار الأمريكي في قطر والتي بلغت عام (2022) (45) مليار دولار في قطاعات الاتصالات والنفط والغاز والخدمات المالية والعقارات مع تركيز خاص على البنية التحتية والعقارات والتكنولوجيا[3]، بالمقابل تستثمر قطر داخل الولايات المتحدة الإمريكية إذ ساهمت هيئة الأستثمار القطرية التي أصبح لها مكتب في نيويورك عام (2015)بوضع خطط لأستثمار (35) مليار دولار في الولايات المتحدة بحلول عام (2020) لتنويع مصادر اقتصادها من منطلق كون الولايات المتحدة شريكاً محورياً في المستقبل

المالي لقطر ([4]) وان تنمية الأستثمارات القطرية يأتي ضمن خطة الحكومة القطرية لتنويع اقتصادها ليصبح "اقتصاداً قائماً على المعرفة" ومركزاً للتعليم والبحث والابتكار التقني بحيث يضمن الأمن الاقتصادي والاستدامة لقطر بعد نفاذ احتياطيات الغاز. ([5])

ومع تفحص دقيق لطبيعة الاستثمارات القطرية _الإمريكية والتي حصلت بموجبها على امتيازات عديدة للاستثمار داخل الولايات المتحدة الإمريكية الأمر الذي قد يوظف من قبل الأخيرة للحصول على الدعم المالي للحرب الدائرة في الشرق الأوسط مقابل منح قطر المزيد من الفرص الاستثمارية.

التجارة : تعد قطر واحدة من أهم الشـــركاء التجاريين للولايات المتحدة الإمريكية في المنطقة، ويبلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين خلال السنوات الخمس الماضية نحو (29,6) مليار دولار أمريكي، مدعومًا بخطط واستثمارات، وتبادل اقتصادي طويل الأمد، وتعكس هذه الشراكة نقاط القوة التكاملية لاقتصـــاد قطر والولايات المتحدة الإمريكية على حد ســـواء خاصـــة في عدد من القطاعات الحيوية، من بينها (التكنولوجيا، الذكاء الاصطناعي، الابتكار، الطيران، والطاقة، البنى التحتية) ([6]) وفي إطار تنمية البنى التحتية والنشاطات الثقافية والاستعداد لأستضافة مباريات كاس العالم (2022) تم تطوير البنى التحتية بمعدل انفاق (200) مليار دولار وكان للشركات الإمريكية النصيب الأكبر في تطوير العديد من المشاريع من بينها (نظام مترو الدوحة ، ملعب كأس العالم (2022)، مطار حمد الدولي)([7]) وهذا يؤكد عمق العلاقات الاقتصـادية بين الطرفين فالشـركات الإمريكية تتخذ أدواراً قيادية في العديد من مشـــاريع البنية التحتية الكبيرة في قطر ([8]) الأمر الذي يطرح خيار إعادة أعمار البنى التحتية القطرية من قبل الشركات الإمريكية بعد الحرب الإمريكية _الإسرائيلية على ايران مطلع عام (2026).

ثانيا: التعاون _العسـكري / الأمني: يرتبط إدراك مواجهة التهديدات في الدول الصـغرى من خلال بلورة تحالفات والتي لا يمكن أن تنمو أو تتطور خارج دينامية الاسـتقطاب لهذه الدول التي تتصـرف كتوابع للقوى الخارجية من خلال انتقال الحسـابات من الأسـتراتيجية إلى الأمنية أولوية للأمن القومي للتعرف على مصادر ظهور ما سيصبح تهديدا. ([9]) وتتخذ قطر من تطبيق نظرية (التوازن الجمعي) كأساس لبناء سياسته الخارجية القائمة على توظيف المبادئ الواقعية الأساسية مثل القوة والمصالح والعقلانية لتشكيل القرارات المتعلقة بالتحالفات مع الدول الأخرى، ([10])

لعقود من الزمن أثبتت قطر أنها حليف عسكري لأمريكا موثوق ولا غنى عنه في منطقة متقلبة أمنياً فالعلاقات الإمريكية _القطرية مرت بفترات من التقارب والتوتر وعدم الاستقرار إذ لم تشهد فترة السبعينات والثمانيات من القرن الماضـي تطور ملحوظ في وتيرة العلاقات بين الطرفين على الرغم من افتتاح سفارة أمريكية في قطر عام (1973) والذي تزامن مع تصاعد حدة التحديات الإقليمية المتمثلة بما يأتي: – ([11])

1. سقوط نظام الشاه في إيران (1979).
2. الغزو السوفياتي لأفغانستان عام (1979).
3. بدء الحرب العراقية –الإيرانية عام (1980).

إلا أن مـا يشـكل علامـة تـوتر فارقـة فـي العلاقـات القطريـة _الإمريكيـة عـام (1988) وخصوصـا بعـد تزويـد الأخيـرة البحـرين (70)صـاروخ مضـاد للطـائرات وكـرد فعـل علـى هـذه الخطـوة اتجهـت قطـر إلـى شـراء (12)صـاروخ دون الكشـف عـن الجهـة المصـدرة للصـواريخ ممـا دفـع الولايـات المتحـدة الإمريكيـة إلـى فـرض حصـار علـى تصـدير السـلاح لقطـر كـرد فعـل عـن عـدم الإفصـاح عـن الأرقـام التسلسـلية للصـواريخ والجهـة المصـدرة .([12]) ومـع مطلـع عـام (1991) شـهدت العلاقـات بـين الطـرفين تحسـنا نسـبيا ولا سـيما بعـد قيـام حـرب الخلـيج الثانيـة واشـراك قـوة قتاليـة قطريـة إلـى جانـب قـوات التحـالف الأمـر الـذي سـاهم فـي تعضـيد العلاقـات كمـا وقعـت قطـر مـع الولايـات المتحـدة الإمريكيـة اتفاقيـة التعـاون الـدفاعي (DCA) فـي (23–يونيـو – 1992) تـم تجديـدها لمـدة عشـر سـنوات مـع بعـض التعـديلات فـي ديسـمبر (2013) تشـمل الاتفاقيـة وجـود القـوات الإمريكيـة فـي قطـر ومبيعـات الأسـلحة الإمريكيـة و التـدريب الأمريكـي للجـيش القطـري، واشـكال أخـرى مـن التعـاون الـدفاعي وبموجـب هـذه الأتفاقيـة تستضـيف قطـر اكثـر مـن (8000) جنـدي امريكـي فـي قاعـدة العديـد ,وتمثـل قاعـدة العديـد الجويـة (القيـادة المركزيـة الإمريكيـة لسـلاح الجـو) أكبـر قاعـدة عسـكرية جويـة فـي الشرق الأوسط .

ومع تصـاعد التوترات بين أمريكا وايران منذ منتصـف عام (2019) نشـرت واشـنطن طائرات مقاتله من نوع (F-22) في قاعدة العديد، كما فرض الحوار الاستراتيجي الأمريكي –القطري توقيع اتفاقيات لتوسيع التعاون الدفاعي الأمني بما في ذلك إمكانية الوجود الأمريكي الدائم في قاعدة العديد خلال العقدين القادمين، حيث وقعت وزارة الدفاع القطرية ووزارة الدفاع الإمريكية مذكرة تفاهم لدعم تكاليف الصيانة المستقبلية للبنية التحتية في قاعدة العديد ([13])، وفي الإطار الأمني وقعت الولايات المتحدة الإمريكية وقطر مذكرة تفاهم موسـعه للتعاون في مكافحة الإرهاب الدولي خلال فترة الحصار المفروض على قطر من قبل دول الجوار الخليجي (2017).

وفي محاولة لتجاوز محاور الضعف للدول الصغرى المتمثلة بصغر المساحة يصنف موقع قطر أمناً نسبياً بفضل استضافتها للقاعدة الإمريكية كعامل ردع لمصـادر التهديد الأمني في المنطقة الذي اثبت اخفاقه ولاسـيما بعد اسـتهداف الصـواريخ الإيرانية لقطر ودول الخليج العربي خلال الحرب الإقليمية (2026)، أوضـح (ماجد الانصـاري) المتحدث باسـم وزارة الخارجية الإمريكية بضـرورة تعزيز الاتفاقيات والشـراكات والترتيبات الأمنية الدفاعية مع الولايات المتحدة الإمريكية وأوروبا ومع فشل آليات الردع ضد الصراع الدائر في المنطقة إلا أن قطر ترفض التراجع عن تعزيز وسـائل الردع أو التخلي عن الترتيبات الأمنية، حيث وصـف الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب)في (شـباط _2026) " الهجوم المسـلح على قطر سيعامل تهديد للأمن القومي الأمريكي "([14])، لذلك تعتبر قطر حليفا دوليا رئيسيا للولايات المتحدة مقابل ثلاثة فوائد رئيسية ([15])

1. الحصـول على الأمن في منطقة لا تتسـم بالأسـتقرار من خلال اسـتضـافة القاعدة الجوية الأميركية في العديد الذي أثبت خطأ معادلة الأمن المرتبط بالوجود العسكري الأمريكي بعد الحرب الإمريكية _الإسرائيلية على إيران عام (2026).
2. تنمية الأقتصاد القطري لجعله قوة اقتصادية دولية تنافسية، تضمن تبادل المنفعة مع المصالح الإمريكية في المنطقة.
3. تقليل التركيز على نقاط الضعف القطرية وتوجيه الانتباه إلى موقع التحالف الاستراتيجي الأمريكي _القطري.

أن التوترات المستمرة في منطقة الشرق الأوسط عامة والخليج العربي خاصة فرضت أملاءات جيوسياسية جديدة إذ ساهمت في أبرز الانكشاف الأمني في منطقة الخليج العربي.

على الرغم من اسـتناد الأمن في المنطقة على التواجد العسـكري الأمريكي كعامل ردع للقوى المعادية إلا أن منطقة الخليج العربي تعرضـت لهجمات اسـتهدفت القواعد الإمريكية مما زعزع مصـداقية علاقات التحالف الأمنية مع أمريكا وطرح المزيد من التسـاؤلات حول الجدوى من التواجد العسـكري الأمريكي في المنطقة، ومدى جديه أمريكا في الدفاع عن حلفائها ومع تزايد مصـادر التهديد المتمثلة بالدول القومية (ايران) وقوى وجماعات وأحزاب ذات إمكانيات عسـكرية (حزب الله في لبنان ,الحوثيين في اليمن) نقلت العلاقات الثنائية بين الطرفين(أمريكا _قطر) من مستوى التحولات ذات الطابع الديناميكي إلى عملية إعادة بناء هيكلي استراتيجي شامل .

المطلب الثاني: – توجهات السياسة الخارجية الإمريكية تجاه الشرق الأوسط وتنمية الوساطة القطرية بعد عام (2012)

أن البحث في الرؤية الإمريكية تجاه المناطق الاستراتيجية ولاسيما منطقة الشرق الأوسط عامة والخليج العربي خاصة يتوجب الأخذ بالاعتبارات الأتية: – (16)

1. التحديات والمخاطر التي تواجه السـياسـة الإمريكية في المنطقة، وأولى هذه التحديات الجماعات المسـلحة التي تتخذ العنف وسـيلة لتحقيق أهدافها ولاسيما تنظيم القاعدة لمواجهة هذا التحدي تعتمد أمريكا على الدول الصديقة والحليفة لها. (17)
2. درجة تأثير التحديات على المصالح الجوهرية للولايات المتحدة الإمريكية والتي تتمثل بصورة أساسية النفط وأمن إسرائيل.

3. وصـول حكومات إلى سـدة الحكم توصـف بكونها متطرفة من قبل الولايات المتحدة الإمريكية والتي تسـاهم في تهديد التوازن الإقليمي وبالتالي تهدد المصـالح الإمريكية وأمن وأستقرار الدول العربية والخليجية، (18) وحدد توجهات السياسـة الخارجية الإمريكية تجاه منطقة الخليج العربي وبالذات تجاه قطر.

أولاً: –الرؤية الإمريكية لمنطقة الشرق الأوسط (2001–2026):

يمكن بناء رؤية واضحة عن طبيعة التحولات في العلاقات الإمريكية القطرية بالتركيز على طبيعة الأهداف التي تسعى لتحقيقها السياسة الخارجية الإمريكية من خلال المراحل الاتية: –

ا– **(2001_2009)**ارتبط تعزيز الأمن القومي بعد احداث (أيلول /2001) بمواجهة الإرهاب الدولي وتبلورت السياسـة الخارجية الإمريكية القائمة على فلسفة مواجهة التهديدات التـي تسـتهدفها، والتـي تجسدت فـي انتقال التفكـير مـن مفهوم الردع والأحتواء إلى مفهوم العمل الوقائي الضربات الاستباقيـة كوسيلة أساسيـة للدفاع، هذا النهج الذي اعلنه الرئيس بـوش (فـي أيلول/ سبتمبر 2002) فـي مبدأ معني بعدم انتظار وقوع الخطر، بل المبادرة إلى الـقيـــام باتخاذ خطوات مبكرة ومفاجئة ضد دولة أو جماعات لمـنعها مـن اسـتهداف مصالحها فـي العالم، أو امتلكها أسلحة دمار شامل، والتصدي لها بطرق عسكريـة، أو بطرق أخرى كاعتقال، الاغتـيـــال والمصادرة، هذا التحول أدى إلى توتر العلاقات بين الولايات المتحدة وبعض دول الخليج، نتيجة لممارسـة واشـنطن سـلسـلة من الضـغوط المختلفة على المنطقة[19] إذ أصـبحت تنظر لدول الخليج في مقدمتها قطر مصدره وراعيه للإرهاب .

2– **(2009_2017)**: – وبعد وصـول الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) تغيرت العقيدة الإمريكية واتبع أوباما سـياسـة جديدة تجاه الخليج العربي تسعى لأستخدام أدوات القوة الناعمة كالـــحوار والتفاوض والشراكة بدلاً من المواجهة العسكرية ويلاحظ على العلاقات الإمريكية _القطرية مرت خلال هذه الفترة بتحولات انتقلت من عدم الأستقرار والتوتر إلى الاعتمادية المتبادلة والتي يمكن تقسيمه إلى ما يأتي :–

أ_ مرحلة التوتر :–محاولة لتغيير مواقف دول المنطقة تجاه الولايات المتحدة الإمريكية وصـــرح أوباما في خطابه بجامعة القاهرة في (حزيران 2009) التركيز على التحديات الحرجة وطرح طريقة جديدة لإدارة العلاقات بين الولايات المتحدة الإمريكية والعالم الإســـلامي، (20) وبدءت استراتيجية أوباما بالعمل على إعادة التوازن بين التزامات الإمريكية العالمية بعيدا عن الحروب ولاسيما بعد التجارب العسكرية الإمريكية في (العراق ,أفغانسـتان)(21) ومع تصـاعد تأثير الحركات الإسـلامية ومقدرتها على السـيطرة على بعض الدول العربية ولاسـيما حركة (الاخوان المسـلمين) وأندلاع ثورات الربيع العربي (2011) مما أثار اسـتياء العديد من دول الخليج (22) تبنت قطر سـياسـة خارجية نشـطه داعمه لتغيير الأنظمة السياسية في مصر وليبيا وسوريا الأمر الذي فرض حالة من عدم الاستقرار السياسي في المنطقة وسبب تراجع للعلاقات الإمريكية _القطرية التي صنفت سياسات قطر داعمه للإرهاب والتطرف بضغط من قبل دول الخليج في مقدمتها السعودية.

ب–مرحلة تعزيز التحالف الأمريكي _القطري (2015) بعد تزايد نشـاط الجماعات الإرهابية وسـيطرتها على جزء من الأراضـي العربية (سـوريا _العراق) والسعي لإعلان (الدولة الإسلامية) عام (2015) مما ساهم في نشر حالة من الفوضى وعدم الأستقرار في المنطقة اعيد تعزيز التحالف بين أمريكا وقطر في إطار محاربة الإرهاب بتوقيع اتفاقية امنية في (شـباط/2015) باعتبار قطر شـريك مهم يمتلك القدرات الكافية لفرض السـلم والاستقرار في المنطقة.

3–(2017_2021) مع وصول ترامب إلى السلطة (2017) تغير مسار السياسة الخارجية الإمريكية تجاه الشؤون العالمية والتي بدت تقوم على الركائز الأتية–:

1. العالم فوضـوي وامريكا لا تتدخل إلا في حدود الاسـتعداد للدفاع عن المصـالح الإمريكية، وإعادة تقاسـم الأعباء مع الحلفاء وتحقيق مصـالح أمريكا حتى وأن كانت على حساب الحلفاء (23)
2. رفض أيدلوجية العولمة واعتناق العقيدة الوطنية وسـيادة الوطن تحت شـعار (أمريكا أولا) مشـيرا إلى ان دور أمريكا يجب أن يتركز على بناء ذاتها وليس بناء الأمم الأخرى حتى تستعيد كامل قوتها مره أخرى (24).

3. أسلوب معالجة الاختلالات العالمية من خلال انتهاج التصعيد من أجل تحقيق التهدئة، وكما كتب ترامب في كتابه فن الصفقة، إن استراتيجيته التفاوضية المفضلة تتمحور حول إطلاق التهديدات والمطالبات المبالغ فيها لإرباك الطرف الآخر في المفاوضات، ودفعه في النهاية إلى طاولة المفاوضات للتوصل إلى اتفاق.
4. امتناع الولايات المتحدة الإمريكية عن الاشتراك في حروب وعدم تحمله تكاليفها الافي إطار دعم مكانتها العالمية لكون التحالفات تمثل عبأ اقتصادياً وامنياً. (25)

ومرت العلاقات الإمريكية _القطرية خلال تولي الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) بالمراحل الأتية: –

أ–مرحلة التوتر: – مع تولي ترامب السلطة في البيت الأبيض تبنى موقف عدائي ضد قطر موافق لرؤى دول المقاطعة والحصار المفروض عليها عام (2017) بسبب سياساتها الداعمة للإرهاب والتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ب–تصحيح مسار العلاقات الإمريكية _القطرية (2018):– بعد بروز الرؤية الاستراتيجية للمؤسسة العسكرية الإمريكية التي أكدت أن الحصار المفروض على قطر قد يؤثر على عمليات الدعم والأسناد للقواعد الإمريكية في قطر (العديد) الأمر الذي فرض تغير الخطاب الأمريكي الداعي إلى أنهاء المقاطعة لكون قطر حليف مهم في محاربة الإرهاب، ويلاحظ أن الولايات المتحدة الإمريكية اتبعت نهج جديد للتعامل مع منطقة الخليج العربي وحلفائهم في مقدمتهم قطر إذ اوقفت سياسة التمويل المالي وميزانيات الدفاع الضخمة وانتقلت إلى دور الراعي التكنولوجي والأستراتيجي بدلاً من الممول العسكري في محاولة أنهاء الاعتماد الخليجي على المظلة الإمريكية وهو نهج فرضته أمريكا على حلفائها لتعزيز قدراتهم برعايتها ومن ميزانياتهم الخاصة وهو أسلوب للتحكم عن بعد تاركه للحلفاء عبء الميدان المالي والعسكري ومصاديق ذلك تطوير البنى التحتية لقاعدة العديد العسكرية بتمويل قطري مقابل تشجيع قطر على عقد صفقة سلاح بقيمة(12) مليار دولار لشراء مقاتلات(F–15) ولا سيما بعد أزمة الحصار الخليجي .

4–(2021–2025) توسيع الشراكة الاستراتيجية: –بعد وصول الرئيس الأمريكي (جو بايدن) إلى السلطة أضاف أطر جديدة للعلاقات الإمريكية القطرية من خلال الإشادة بالدور الإنساني والدبلوماسي القطري في الازمة الأفغانية عام (2020) مما عمق الشراكة الاستراتيجية أكثر هو اعتبار قطر شريك استراتيجي مهم من خارج حلف (الناتو)، إضافة إلى تنمية الشراكات المهمة في قطاعات الصحة والبيئة والثقافة والرياضة.

5–(2025_إلى الآن): –مرحلة الانتقال من المقاطعة إلى ترسيخ الشراكة: – مع فوز ترامب مره ثانية برئاسة الولايات المتحدة الإمريكية تمكنت قطر من الانتقال من مرحلة الرفض وتبني قرار المقاطعة إلى التعهد الأمني بحماية أمن قطر ووصف التهديد الأمني لقطر تهديد للأمن القومي الأمريكي وفق أمر تنفيذي يعد غير ملزم للرئاسات الإمريكية القادمة.

تتبع قطر استراتيجية تمرير المسؤولية_وهو نهج تتبعه الدول الصغرى كقطر لحماية المنظومة الأمنية للبلاد من خلال التحالف مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الإمريكية إلا أن الحرب الإمريكية _الاسرائيلية على ايران كشفت هشاشه مبدأ (تمرير المسؤولية)لحماية الأمن لأمريكا إذ أصبحت القواعد الإمريكية في قطر هدف أساس للصواريخ الإيرانية وانتقلت قطر من دور الاعتماد على وجود القاعدة الإمريكية كأساس لأستقرار الأمن في البلاد إلى دور المدافع عن الأمن القطري وقوات التحالف باستخدام القوات العسكرية القطرية مما دفعها إلى إعادة تقييم الجدوى من وجود القوات الإمريكية وقواعدهم .

الأمر الذي يتضح جلياً أن السمة البراغماتية هي السمة المميزة للعلاقات الإمريكية _القطرية والتي فرضت تغير الرؤى والتوجهات والسياسات لدى صانع القرار في كلا الدولتين الآن طبيعة المنطقة التي تتسم بالتوتر لم تفرض لحد الآن تغير الأسس البراغماتية القائمة على توافر الامن بوجود القواعد العسكرية والوساطة القطرية الفاعلة.

ثانياً: – الوساطة القطرية في ظل الرؤى الإمريكية لمتغيرات البيئة الإقليمية والدولية

تتبنى دولة قطر مبدأ حل النزاعات بالوسائل السلمية والحوار والدبلوماسية الوقائية والوساطة والمساعي الحميدة كأولوية في سياستها الخارجية، ويعتبر ذلك التزاماً دستورياً لدولة قطر إذ تنص المادة السابعة من دستور الدائم الصادر في عام (2003) على ضرورة [26] " أن تكون السياسة

الخارجية القطرية قائمة على مبدأ تعزيز الأمن والسلم الدوليين من خلال التشجيع على فض المنازعات بالطرق السلمية والتي أصبحت ركن أساسي من أركان السياسة الخارجية للدولة".

كما أوجد الفهم البراغماتي لدولة قطر للرهانات الجيوسياسية تفسير للاضطرابات السياسية والأقتصادية في منطقة الشرق الأوسط لمواجهة التهديدات الإقليمية من خلال ما يأتي: –

الأنضمام إلى التحالفات الدفاعية مع القوى الكبرى في مقدمتها الولايات المتحدة الإمريكية.

- ✓ استضافة المؤتمرات والنشاطات الدولية سواء كانت رياضية او سياسية.
- ✓ لضمان ديمومة الدعم الدولي نفذت استراتيجيات إنمائية.
- ✓ تقديم قطر نفسها كراعي رسمي لعملية السلام والوساطة وفض النزاعات على صعيد إقليمي ودولي. ونتيجة للتوجه السائد داخل دول مجلس التعاون الخليجي الاكتفاء بالزعامة السعودية والتي بدت غير كافية ولاسيما بعد دخول العراق الكويت عام (1990) مما سبب تهديد للتوازن الإقليمي بدءت قطر تنتهج نهج دبلوماسي والذي يمثل مسار أو طريقة متسلسلة تنطلق من صياغة وطنية تسري خارج الحدود القومية للدولة (27) من خلال ما يأتي :–(28)

1. اتباع دبلوماسية نشطة واستباقية في حرب الخليج الثانية (1991) واسهامه في التحالف الدولي ضد العراق.
2. تقديم شكوى إلى محكمة العدل الدولية في (لاهاي) ضد البحرين لحل النزاع الحدودي حول مناطق (الزبارة) و(جزر الحوار).
3. علاقة شبه دبلوماسية مع إسرائيل ولاسيما بعد افتتاح مكتب تجاري عبري في الدوحة عام (1995).
4. تقاربها مع إيران الذي آثار قلق دول الخليج العربي.

إلا أن التحول والأنفتاح القطري في المحافل الدولية مع وصول الشيخ (حمد بن خليفة ال ثاني) عام (1995) إذ شهدت قطر اتباع نهج دبلوماسي رسمي وغير رسمي وثنائي ومتعدد الأطراف لإبراز ثقلها في الملفات الإقليمية ومنافسة القوى العربية التقليدية مستندة بذلك على الأسس الأتية:– (29)

- ✓ الحوار والتفاوض الحيادي.
- ✓ اتباع النهج الهادئ والمرن في إدارة المفاوضات.
- ✓ التوازن والقدرة على التواصل الفعال والتأثير الإيجابي على مسار المفاوضات.
- ✓ السرية التامة في إدارة المفاوضات.

والسؤال الذي يثار حول مقدرة الفاعل الصغير على العمل داخل السياق الدولي باعتبارها دولة تقع في منطقة مضطربة وتتضح الإجابة من خلال تخصيص جزء كبير من دبلوماسيتها النابعة من جهودها في الوساطة باتباع سياسات تقوم على تحقيق استراتيجيات متعددة تتمثل بما يأتي: (30)

أ– **(استراتيجية التحالفات) تنبع** السياسة الخارجية لقطر من الحاجة إلى ضمان الأمن والأستقرار الداخلي المتمثل باستقرار النظام الحاكم، وقد أتخذت دورًا محوريًا في تأمين بقاء النظام القطري المستقل أيديولوجيًا من خلال عقد تحالفات مؤقتة أو طويلة الأمد نابعة من سياسة بقاء أوسع تهدف إلى ضمان أمن الأسرة الحاكمة (آل ثاني).

ب. **استراتيجية الأنفتاح القائمة على حسن الجوار** ويكشف التاريخ عن نزاعات مستمرة مع دول الجوار ولاسيما النزاع مع (ال الثاني) في قطر (وال خليفة) في البحرين، وبعد انتهاء حكمهم في قطر تعالت الدعوات من (ال خليفة) لأستعادة أراضيهم حول مناطق (الزبارة وجزر حوار) والخلاف الحدودي مع الجارة السعودية حول (الخفوس) الذي تصاعد إلى نزاع مسلح بين الطرفين والذي أبقى العلاقات متوترة حتى تم تنظيمها عام (2007).

ج– **استراتيجية هجومية لضمان سلامتها في بيئة تحيط بها دول أكبر وأكثر قوة**

أن الموقع الجغرافي لقطر الواقع بين جارتين كبيرتين – السعودية وإيران –اللذين يتنافسان على السيطرة على المنطقة، تحاول بدورها لتبني دور إقليمي مستقل بعيدًا عن هيمنة هاتين القوتين الإقليميتين من أجل ضمان بقائها وتحقيق طموحاتها ويعزى ذلك إلى أن كلًا من جيرانها الكبيرين يعتبر الدور القطري يقلل من نفوذهما ويعارض مصالحهما.

د. **أتباع سياسات اقتصادية مستقلة** استغلت قطر إمكانياتها المالية الضخمة من أجل الحفاظ على أمنها، وتحقيق الاعتراف الإقليمي والدولي بدورها. (31)

هـ- **إستراتيجية بناء الصورة الذهنية** وتشكيل الرأي العام الداعم لسياسات قطر والذي يعتمد على الألة الإعلامية بصورة كبيرة وهو ما أستطاعت قطر توظيفه من خلال نشاط قناة الجزيرة ومراكز الأبحاث والذي يمثل نوع من الاستجابة لحاجتها للأمن الهدف الرئيسي لهذه الدول هو تبني دور الوسيط هو الالتزام بالسلام كجزء من ترويج صورتها الدولية بما يعزز قوتها الناعمة أو تأثيرها الثقافي نظراً لكونها تفتقر إلى مقومات القوة الصلبة التي تملكها الدول الكبرى.

و- **الأستقلال المالي هو الخطوة الأولى والأهم نحو الحفاظ على أستقلال سياستها الخارجية** عن القوى الإقليمية الكبرى إذ منحها مساحة واسعة للتحرك بعيداً عن الضغوط الأقتصادية التي تعاني منها دول الجوار.

ي-توظيف الدبلوماسية الإنسانية القائمة على الإغاثة الإنسانية وإعادة الاعمار وحل النزاعات والوساطة الدولية.

لقد تحولت قطر من دولة وسيطة إلى دولة فاعلة (نشطة) نتيجة لتبني سياسة خارجية تستند على إستراتيجية ترويجية مصلحية لتعزيز سمعتها الدولية وتعظيم نفوذها للحفاظ على علاقات وثيقة وقنوات مفتوحة للتواصل مع الأصدقاء والخصوم على حد سواء بما يضمن أستمرار فاعلية العلاقات الإمريكية _القطرية بإنجاز العديد من المشاريع الإمريكية على صعيد إقليمي ودولي وتوظيفها كأداة أساسية في إدارة النزاعات في المنطقة، إلا أن طبيعة العلاقات القائمة بين الطرفين تعرضت للعديد من المعوقات والتحديات ساهمت بنقلها من علاقات تعاون إلى توتر وأضطراب .

المبحث الثاني: معوقات العلاقات الإمريكية _ القطرية بعد عام (2012)

ظفت الولايات المتحدة الأمريكية علاقات قطر الإقليمية المتشعبة وقنواتها المفتوحة مع أطراف إقليمية ودولية مختلفة، بما في ذلك حركات سياسية تُصنَّف إرهابية أو متطرفة من قبل الولايات المتحدة، أو حتى دول معادية للغرب. وتبرز أهمية هذا الدور الوظيفي للوساطة القطرية من خلال مقدرتها على التحرك في مساحات واسعة من العلاقات الدولية، وانتهاجها دبلوماسية مرنة تجمع بين الحضور الإعلامي القوي والقدرات الاقتصادية الكبيرة، بما يعزز مكانتها كوسيط موثوق به ليس فقط إقليميا بل أيضا على الساحة الدولية.

وقد رسخ ذلك لدى الولايات المتحدة الأمريكية إمكانية توظيف أدوات ضغط غير مباشرة، والاستفادة من الإمكانات الدبلوماسية القطرية التي يصعب تحقيقها من خلال القنوات الرسمية الأمريكية وحدها، مما فرض إعادة هيكلة للعلاقات الأمريكية–القطرية بهدف تنمية سياسات إقليمية متوازنة.

المطلب الأول: - إعادة التوازن للسياسة الإقليمية في الشرق الأوسط

شكلت منطقة الشرق الأوسط منطقة اضطرابات مستمرة مما يساهم بالأخلال بمنظومة التوازن الإقليمي وبرؤية أمريكية –قطرية يمكن إعادة رسم توازنات الشرق الأوسط وفق إدارة التناقضات البنيوية، وتوجيه التنافس القطري _السعودي على الزعامة الإقليمية بناءاً على مقومات القوة المادية والمعنوية التي وظفتها القوى التقليدية والقوى الصاعدة في المنطقة.

ا- التناقضات البنيوية في العلاقات الإمريكية _القطرية بعد عام 2012

أن التناقض يشير إلى الجمع بين أمور متناقضة إذ كل أمر منهما يستلزم سلب الأخر (32) ,وتظهر التناقضات البنيوية في العلاقات الإمريكية _القطرية من خلال وجود عناصر متعارضة تعد سمة ثابتة تنعكس على تماسك العلاقات بين الطرفين فالولايات

المتحدة بحاجة للقاعدة العسكرية في (العديد) والوساطة القطرية، إما قطر تفتقر إلى مقومات القوة الصلبة وبحاجة إلى لتحقيق الامن بتوظيف مقومات القوة الناعمة وبدعم من القوى العسكرية الإمريكية وتتجلى من خلال المعادلة المصلحية للطرفين الجمع بين التناقض وغض الطرف لتحقيق كل طرف ما يسعى لتحقيقه من خلال ما يأتي :-

أولاً: التناقض في المجال الأمني والعسكري

يظهر التناقض الأمني في بنية العلاقات الإمريكية القطرية من خلال الاستضافة الأمنية لقاعدة العديد العسكرية الإمريكية في الوقت الذي تتبع سياسات خارجية نشطة داعمة للحركات الإسلامية التي تصنفها الولايات المتحدة الإمريكية ضمن الحركات الإرهابية (الاخوان المسلمين ,حركة حماس) ودعمها لحركات التغيير السياسي في سوريا وليبيا وتونس الامر الذي انعكس على طبيعة العلاقات الإمريكية القطرية من خلال تبني أمريكا لموقف رافض لسياسات قطر ووصفها داعمه للإرهاب وصولا لتأييد الأمريكي لقرار المقاطعة والحصار من قبل دول الجوار الخليجي ,وهو الامر الذي اوجد ازمة بنيوية في طبيعة العلاقات الإمريكية القطرية ولاسيما بعد شن إسرائيل غارة جوية في (2025/9/9)على قطر ضد قيادات حماس المصنفة بكونها إرهابية مما جعل أمريكا في وضع تناقض بنيوي لم تستطع حماية حليفها ضد حليفها الاخر مما دفعها إلى تقديم ضمانات امنية لقطر وفق امر تنفيذي رئاسي امريكي .[33]بالإضافة إلى تعرض قطر إلى ضربات عسكرية إيرانية لم تستطع أمريكا صدها.

ثانياً: تناقضات (المنطقة الرمادية):

وظفت قطر التناقضات البنيوية في طبيعة العلاقات الإمريكية القطرية في اتخاذها موقف الحياد وتجنب الاصطفاف إلى جانب جبهة معينة او معسكر محدد بالاعتماد على عناصر القوة الناعمة والتي تتمثل بما يأتي:

- ✓ وظفت الدبلوماسية القطرية كوسيلة لحل التناقضات وتحيد الأطراف المتنازعة لصالح الولايات المتحدة الإمريكية كالوساطة بين إسرائيل وحركة حماس التي وصفتها الولايات المتحدة الإمريكية بالحركات الإرهابية.
- ✓ توظيف القوة الناعمة المتمثلة بنشاط شبكة الجزيرة القطرية التي تستنكر وتشجب النشاطات الإمريكية والإسرائيلية بكونها غير إنسانية في الوقت الذي تستضيف فيه أكبر قاعدة عسكرية جوية أمريكية في الشرق الأوسط.

ثالثا: – تناقضات تدفع لتبني استراتيجية التحوط:

ساهمت الحرب على إيران ومن قبلها الاعتداء الإسرائيلي على الأراضي القطرية إلى تحطيم الافتراض الراسخ القائم على التحالف الوثيق مع أمريكا يجعلها في حالة امن مطلق من الاعتداءات التي تنشب بالمنطقة مما ساهم بزعزعة الأسس الهيكلية بصورة ارتدادية ليظهر التحوط الاستراتيجي القطري تجاه الوجود الأمريكي في الخليج العربي عامة وقطر خاصة بما يأتي: –

- ✓ تطوير العلاقات مع الصين في مجال الطاقة.
- ✓ استمرار التعاون العسكري مع تركيا.

الا ان التوجه القطري اوجد تناقضات في بنية العلاقات الإمريكية _القطرية جعلت قطر تستشعر انعكاسات التحوط الأمني من خلال مسارين: –

المسار الأول: – مع تحوط قطر الأمني وتنويع مصادر التعاون مع الدول الأخرى الامر الذي قد يزعزع الثقة الإمريكية بالحليف الاستراتيجي.

المسار الثاني :– مع استمرار التأكيد الأمريكي على حماية امن قطر تزداد مخاوف قطر من ان تكون أراضيها محل استهداف للقوات الإمريكية المتواجدة في قاعدة العديد وهو ما حصل فعلا في الحرب على ايران التي صرحت بكونها تستهدف القوات الإمريكية في قطر وليس دولة قطر او دول الخليج العربي التي تبنت بدورها استراتيجية تفكير تقوم على الحفاظ على البنى الفوقية الإمريكية مع توصيل دوائر بديلة بحيث لا يتمكن أي شريك منفرد من قطع التيار، على حد وصف المفكر الصيني هاو نان.[34] وهو ما حققته السعودية بتحالف امني مشترك مع باكستان في (17/سبتمبر /2025) كضرورة ملحه لتنويع مصادر التحالف لمواجهة المخاطر من جهه, ومن جهه أخرى لا يشير التحالف السعودي _

الباكستاني الخروج عن المظلة الإمريكية وانما هو تحوط كلاسيكي وردع إقليمي لا عادة الحسابات حول الزعامة الخليجية وتبني زعامة الإقليم من جديد .

2-التنافس السعودي _ القطري على الزعامة الإقليمية

تحتل السعودية موقع الزعامة الإقليمية في منطقة الخليج العربي خاصة اذ تؤثر على دول مجلس التعاون الخليجي وتحاول تحقيق هدف مشترك هو حماية امن المنطقة لكونها القوى الأولى في الإقليم وتمتلك مصادر القوة الصلبة بالإضافة إلى احرازها القبول والطاعة من قبل دول الإقليم الا ان بروز المخاطر والتهديدات والاطماع السعودية تجاه دول الجوار ولاسيما ضد قطر اتضح بصورة جليه من خلال ما يأتي :-

- ✓ مهاجمة مركز (الخفوس) الحدودي مع قطر عام (1992).
- ✓ ضلوع السعودية والامارات ومصر في محاولة انقلاب في الدوحة عام (1995).
- ✓ تصاعد الخطر السعودي بتحالفه مع مصر والامارات بعد قيام ثورات الربيع العربي.
- ✓ اتهام قطر برعاية الإرهاب ودعم الجماعات المتطرفة.
- ✓ ايجاد حالة من عدم الرضا لدى قطر وتغير قناعاتها ولاسيما مع وصول حمد بن الخليفة الثاني إلى السلطة عام (1995).

أصبحت قطر من ضمن القوى الصاعدة التي تهدف إلى تعديل النظام الإقليمي من خلال تحفظها على الزعامة السعودية وطرح نفسها منافس مباشرا لتبني الزعامة الخليجية والإقليمية فالضغوطات الإقليمية دفعت قطر للبحث عن تحالف خارجي وتعاون إقليمي (غير خليجي) وخصوصا مع ايران وتركيا وتعميق العلاقات مع الولايات المتحدة الإمريكية في محاولة لإيجاد موازنة مع الزعامة السعودية ,وعموما الزعامة الإقليمية في الخليج العربي تستند إلى مقومات القوة التي تحدد أدوار المنافسة بين القوى الإقليمية (قطر ,السعودية) والتي تتمثل بما يأتي [35]:-

أ- مقومات القوة المادية.

ب-مقومات القوة المعنوية.

أ-مقومات القوة المادية للزعامة الإقليمية(السعودية _قطر):- مقومات او موارد القوة(عناصر القوة الوطنية) للسعودية وقطر تبدو متباينة بين الدوليتين فكلاهما يستند على توفير الأصول العسكرية (صفقات الأسلحة) فالسعودية تمتلك على سبيل المثال أنظمة دفاع جوي (باتريوت و ثاد) [36]وقطر تسعى إلى تطوير أنظمة الدفاع الجوي والردع السريع (طائرات رافال , أنظمة صواريخ متطورة) وتسعى إلى توسيع شراكاتها الأمنية وتوطين الصناعة العسكرية مع تركيز قطر على عقد العديد من اتفاقيات توريد الأسلحة من القوى الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الإمريكية وفرنسا الا ان السعودية تنمي عوامل أخرى تمكنها من قيادة المنطقة والتي تتمثل في (القوة الكامنة)بشقها المعتمد على زيادة حجم سكانها البالغ عددهم (35,300,280) [37]مقارنة بحجم السكان في قطر (3,214,609)[38]وبالتالي زيادة نصيبها من الثروة, اما قطر تستثمر القوة الكامنة من خلال توظيف الإمكانات الخام من الموارد التي تساعدها في مواجهة منافسيها ولاسيما بعد اكتشاف الغاز الطبيعي في حقل الشمال الذي جعل من قطر محل أطماع من قبل دول الجوار,(39)بالإضافة إلى توظيف مصادر القوة الناعمة كالوساطة والاعلام .

ويمكن القول ان علاقات التفاعل بين قطر والسعودية توصف بكونها علاقات القوة المتماثلة الموازنة مؤقتا (يمكن ان تتخللها المنافسة) [40]الا ان النمو الداخلي لدولة قطر جعلها تسعى إلى تحقيق الزعامة الإقليمية ولعب دور أكثر فاعلية على النطاق الدولي (من خلال تنمية الاستثمارات والمساعدات الخارجية) ومع توافر عدم الرضا عن الزعامة السعودية لدى القوى الصاعدة في الإقليم (القطرية) التي تتجه نحو تحقيق المساواة التقريبية واحداث تغييرات في هيكلية النظام الإقليمي. [41]

ب-مقومات القوة المعنوية للزعامة الاقليمية : يصف (أنطونيو غرامشي) (Antonio Gramsci) مقومات القوة المعنوية كركن أساسي في الزعامة الإقليمية التي تقوم على نشر ثقافة الامة وقيمها وسياستها الخارجية وإيجاد تأثير سياسي من خلال توظيف الدبلوماسية [42]حيث تتمتع دولة كقطر بسمعة عالمية ووسيط محايد وموثوق يتم دعوته من قبل الأطراف المتنازعة للقيام بأدوار الوساطة في حال موافقة جميع الأطراف المتنازعة على قيامها بذلك الدور ,وتلتزم بمساعيها الحميدة ووساطتها والتي تُعد أداة فاعلة لمنع النزاعات وحفظ الأمن والسلم الدوليين وتقوم بأدوار

الوساطة على مستوى الدول وما بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية باستخدام استراتيجيات (التوازن الناعم) تستخدم أدوات غير عسكرية لتعطيل او تقويض السياسات السعودية الأحادية الجانب من خلال تشكيل ائتلافات او تحالفات دبلوماسية متخصصة [43]إلى جانب اتباع استراتيجية (التحوط) القائمة على الحفاظ على الروابط الهامة مع السعودية كحسن الجوار والعمل على تعظيم مصادر القوة القطرية وهذا يتضح من خلال بناء اقتصاد قائم على المعرفة ومحاولة توسيع شبكة التحالفات الخارجية دون الإعلان عنها او الكشف عن المصالح المشتركة التي تربطها مع القوى الكبرى مما يوسع من فرص استقلالية قطر بعيدا عن سيطرة السعودية .[44] ويمكن القول ان كلا القوتين تشكلان احدى الدعائم الأساسية للولايات المتحدة الإمريكية في المنطقة ,بمقارنة بين مقومات القوة بين (السعودية _قطر) يجدر بنا القول لاتتوافر كلا القوتين على مقومات القوة المطلقة لقيادة المنطقة ,فالسعودية ذات المقومات الإقليمية التقليدية للزعامة (من حيث عدد السكان التي ينعكس على تطوير القوة الاقتصادية والعسكرية ناهيك عن توظيف العامل الديني) , اما قطر تسعى لاتخاذ دور القوى الصاعدة في المنطقة بتوظيف ذكي للأعلام والدبلوماسية والتي باتت تهدد الدور السعودي في المنطقة مما اوجد العديد من التوترات بين الطرفين والذي تجلى بالمقاطعة والحصار السعودي بتأييد من دول الخليج العربي ومصر في محاولة لتقييد دورها في المنطقة الموصوف بزعزعة الاستقرار لدعمها الإرهاب وتوظيف الماكنة الإعلامية (قناة الجزيرة) للتدخل في الشؤون الداخلية للدول .

3-الحصار الخليجي لقطر وانعكاسه على العلاقات الإمريكية – القطرية: –

تحاول قطر حماية نفسها من التهديدات الإقليمية وهو ما اتضح جليا بعد محاولة(الانقلاب الأبيض)للشيخ حمد الذي بدء يبحث عن دور لقطر يقفز فوق الدور السعودي او في اقل تقدير ان لا يكون تابع لها مماساهم في تصاعد حدة الموقف السعودي بانتقاد الوسائل الإعلامية القطرية في مقدمتها نشاط (قناة الجزيرة)الذي عدته مناوئ لها في كثير من توجهاتها مما دفع قطر لاتباع سياسة خارجية تضمن زعامتها الإقليمية القائمة على التأثير على جيرانها وتضعها في حالة تنافس مستمر بين (القوى الثانوية والقوى الإقليمية الصاعدة) لبناء الزعامة الإقليمية[45] ولكنه في الوقت ذاته ساهمت في إيجاد توترات مع بعض الدول المجاورة بسبب نشاط قناة الجزيرة الفضائية الداعم للثورات والمظاهرات داخل أراضيها واتخذت قطر تحركات واسعة داخل منطقة الخليج العربي مما اثار حفيظة دول مجلس التعاون الخليجي ومصر [46] وبالذات بعد الموقف القطري المتمثل بدعم حركة الاخوان المسلمين في ليبيا ومصر وجهت السعودية عام (2014) اتهامات علنية للقطر بالتعاون مع منظمات تمثل تهديدًا لأمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي ودعمها للإرهاب في إشارة واضحة لتنمية العلاقات القطرية –الإيرانية مما دفع دول مجلس التعاون الخليجي ومصر لسحب سفرائهم من قطر وأعلنت كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر (5/ حزيران 2017) عن قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع قطر وإغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية معها ومنع العبور في أراضيه .[47]

ومع وصول (دونالد ترامب)إلى السلطة عام (2017) واعلانه التأييد لموقف دول الخليج العربي استعادت السعودية والإمارات الثقة بالنفس وعادتا إلى سياستهما الهجومية وبدأتا بالتعبئة ضد قطر في وسائل إعلام غربية وأميركية عديدة وصولًا إلى قمة الرياض (الأميركية – العربية – الإسلامية) في(21 أيار 2017) لينطلق بعدها هجوم إعلامي غير مسبوق على قطر معلنًا بداية الأزمة الأشد في تاريخ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي بلغت ذروتها بعد أسبوعين بفرض حصار اقتصادي شامل على قطر [48] حاولت قطر احتواء ازمة الحصار الاقتصادي من خلال توسيع الفوائد الاقتصادية للولايات المتحدة واستخدام شركات الضغط السياسي الإمريكية كان المطلوب أن تتخذ الولايات المتحدة موقفًا بين قطر والسعودية (أقرب إلى قطر)، وهو في جوهره تطبيق لإستراتيجية "تمرير المسؤولية ونقل عبء الرد على الخصم إلى طرف آخر.[49] الا ان الضغط المباشر من قبل المؤسسات الصلبة الإمريكية (البنتاغون ,وزارة الخارجية المتمثلة بموقف ريكس تيلرسون وجيمس ماتيس) مؤكدين ان الحصار المفروض على قطر سوف يساهم في تراجع الدعم القطري للبنى التحتية لقاعدة العديد العسكرية , لتغيير في موقف ترامب من قطر أيلول 2017) حيث أكد حينها التزامه بحل الأزمة الخليجية سريعا معتبرا أن العلاقات الأميركية مع قطر ليست محصورة في الأزمة الخليجية بل تشمل "التجارة المتبادلة وقضايا أخرى كثيرة [50] وقد تمكنت قطر بعد ذلك بأيام من تحييد تهمة رميها بدعم الإرهاب عندما وقعت مع الولايات المتحدة مذكرة تفاهم لمكافحة تمويل الإرهاب (11 تموز/ 2017) وهو ما أكد أن الحصار على قطر غير مرتبط بمزاعم دعم الإرهاب بل بمحاولة دول الحصار مصادرة السيادة القطرية لكن اختراق قطر الأبرز تجاه الموقف الأميركي وإفشال جهود دول الحصار لضرب علاقتها بالولايات المتحدة،

وقد مهد ذلك لقاء القمة بين الرئيس (الأمريكي _ القطري) في(أيلول/ 2017) الطريق أمام تدشين الحوار الإستراتيجي الأميركي – القطري في (كانون الثاني/ 2018)،والذي جرى في واشـــنطن برعاية وزراء الخارجية والدفاع من البلدين وعلى الرغم من أن ذلك الحوار كان الأول من نوعه بين الطرفين، فإنه تم الاتفاق على تحويله إلى منتدى حوار إستراتيجي سنوي بينهما استندت التفاهمات المشتركة التي توصل إليها الطرفان في الحوار الإستراتيجي إلى أربعة مجالات، هي: التعاون السياسي، والدفاع، لمحاربة الإرهاب، وتنمية التجارة والاستثمار [51]، انطلاقا من علاقات التحالف القطري _الامريكي سعت قطر إلى دعم تغيير الأنظمة السياسية في المنطقة وهذا نابع من الأسباب الاتية :-[52]

- ✓ التوافق في الرؤى بين سياسة واشنطن والدوحة الداعمة لثورات الربيع العربي ولتغيير الأنظمة السياسة من خلال تفعيل دور كل من (تركيا _قطر) في المنطقة.
- ✓ إعادة ترتيب المنطقة بما يتوافق مع السياسة الإمريكية والتحركات التركية الداعمة للقوى الإسلامية التابعة لتوجهاتها.
- ✓ تحافظ قطر على استقرار الجبهة الداخلية اذ لا توجد مشاكل عرقية او طائفية او معارضة سياسية مما يسمح لها اتباع سياسة خارجية فعالة في المنطقة.
- ✓ دعم قطر كل ثورات الربيع العربي باستثناء البحرين عام (2011) اذ شاركت بدعم النظام السياسي القائم بحزمة مساعدات مالية

وبناءا على ما تقدم يمكن القول ان دور القوى الصاعدة المتمثلة (قطر) تسعى إلى توظيف القوى الناعمة وعلاقات التحالف مع الولايات المتحدة الإمريكية لفرض توازنات إقليمية ومواجهة التحديات الإقليمية والدولية.

المطلب الثاني: – تحديات البيئة الإقليمية وانعكاسها على العلاقات الإمريكية –القطرية بعد عام 2012

تتميز الشراكة القطرية–الأمريكية بالشمولية في مختلف القطاعات (الاقتصادية والتنموية والسياسية والدفاعية والأمنية والاستثمارية)، وهو ما جعل التقدير الأمريكي لهذه الشراكة المتنامية قائما على تحديد أهم التحديات الأمنية المتصاعدة في المنطقة. إذ تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى .دولة قطر بوصفها لاعبا دوليا موثوقا ووسيطا نزيها في حل النزاعات، وقادرا على تعزيز لغة الحوار والتفاهم

وقد تجسد ذلك في التعاون الوثيق بين الولايات المتحدة وقطر في مجال الوساطة في العديد من القضايا الإقليمية، منها ثورات الربيع العربي، وكذلك الوساطة في ملف البرنامج النووي الإيراني على الصعيد الإقليمي

اولا: ثورات الربيع العربي.

استخدم مصطلح الربيع اول مرة عام (1960) في الإشارة إلى الحدث الأوربي المتمثل في تزايد موجة الاحتجاجات في براغ عاصمة التشيك (53)ومن ثم استعار المصطلح للإشارة إلى ثورات الربيع العربي التي نشبت 2010)، والتي تمثل حركات احتجاجية واسعة النطاق تهدف إلى الإطاحة بالأنظمة الحاكمة وتحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الدول العربية والتي نشبت في دول تونس مصر ليبيا وسوريا.

1. **تونس:** – اخذت قطر دور عربي لافت وغير مسبوق ومع بداية الربيع العربي دعمت قطر الثورة في تونس أواخر عام (2010) أوائل عام (2011) للتحول السياسي ولم تتردد الدوحة في الإسهام بالتحول السياسي وإنجاحه في تونس، وتأييدها لحركة النهضة اذ قدمت مساعدات تقدر ب (500) مليون دولار من خلال علاقتها مع زعيمها (خالد الغنوشي). (54)
2. **مصر** ثورة (25/يناير / 2011): بعد اضطلاع مصر في محاولة انقلاب فاشلة بالشراكة مع السعودية والامارات ضد الحكم في قطر (حمد بن الخليفة عام 1996) مما ساهم في توتر العلاقات بين الطرفين.

ومع اندلاع حرب الخليج الثانية عام (2003) ازدادت العلاقات توتر ولاسيما بعد اصطفاف قطر إلى جانب قريب لموقف محور المقاومة(تركيا ,ايران , سوريا).(55),مقابل محور الاعتدال الذي كان يضم السعودية والامارات والأردن ومصر اذ ظهر التباين واضح في موقف المحوريين من خلال ادانتها للعدوان الإسرائيلي لغزة والدعوة لعقد قمة عربية طارئة عام (2009)وهوما عارضته دول محور الاعتدال مما دفعها لقطع علاقاتها مع قطر.(56), وانطلاقا من الحدود المتاخمة بين غزة ومصر حاولت الأخيرة الانفراد بملف غزة الا ان وصول حركة حماس إلى السلطة عام

(2007)ومحاولات مصر الحيلولة دون استمرار الحركة في السلطة الفلسطينية من خلال تضافر جهودها مع محور الاعتدال العربي لمحاصره الحركة والقطاع لإجهاض الحركة وعلى الطرف الاخر برزت القطر المدعومة بالولايات المتحدة الإمريكية واتخذت مواقف ساهمت في توتر العلاقات المصرية –القطرية من خلال ما يأتي :-(57)

- ✓ دعم سلطة حماس في غزة وتقديم المساعدات المالية والعينية لسكان القطاع.
- ✓ الموقف القطري الداعم للحركات الإسلامية ولاسيما الاخوان المسلمين الذين يمثلون قوى معارضة للنظام السياسي في مصر (حسني مبارك).
- ✓ استضافة قطر لمعارضين للنظام السياسي في مصر (نظام حسني مبارك) أمثال (سعد الدين إبراهيم، الشيخ يوسف القرضاوي).
- ✓ ترشيح ممثل قطر عام (2010) لرئاسة جامعة الدول العربية المعارض للنظام السياسي المصري (سعد الدين إبراهيم) لمنافسة مرشح مصر الامر الذي اعتبرته مصر حكرا تاريخيا مصريا منذ نشئت جامعة الدول العربية عام (1945) معلله ذلك في محاولة لإضعافها من قبل دول صغيرة، واتضح الموقف المصري الرافض للوساطة القطرية في القضايا الإقليمية خلال رئاستها للقمة العربية عام (2010) حتى لو كانت تصب في مصلحة مصر.

الامر الذي ظهر جليا بدعم قطر لثورة (25/يناير / 2011)وإرادة الشعب المصري وهذا الدور مرسوم من قبل الولايات المتحدة الإمريكية لإعادة ترتيب أوضاع منطقة الشرق الأوسط اذ تناغمت الرؤى الإمريكية مع التحرك القطري المرحب بالتغيير السياسي والإعلان عن استعدادها للتعامل مع التيارات الإسلامية المعتدلة ونسج علاقات مع القوى الصاعدة والميل لوصول الاخوان المسلمين إلى سدة الحكم متخليه بذلك عن حلفائها التقليديين من خلال طلب الرئيس الأمريكي آنذاك (باراك أوباما) بالتنحي عن الحكم بعد مرور أسبوع على انطلاق الثورة, قدمت قطر تسهيلات مالية تقدر (8)مليار دولار ذروة الظهور العربي لقطر,(58)

وبعد الانقلاب العسكري في مصر بقيادة وزير الدفاع المصري (عبد الفتاح السيسي) عام (2013) لإطاحة بنظام (محمد مرسي) وانتهاء حكم الاخوان المسلمين الامر الذي رفضته قطر وادانته الولايات المتحدة الإمريكية بقطع المساعدات المقدمة لمصر، بالمقابل أعلنت السعودية دعمها الكامل لتغيير النظام السياسي متوعده بتقديم كافة المساعدات كبديل عن المساعدات الغربية المقطوعة عن مصر.

1. لبنان:

عام (2006) استثمرت الدوحة عضويتها في مجلس الامن لتنديد بالعدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان وقدمت مساعدات لإعادة اعمار جنوب تقدر (300) مليون دولار وتدخلت الالة الدبلوماسية القطرية بعد ازمة دبلوماسية حادة استمرت (18)شهرا لتضع حدا للازمة الدستورية بين الفرقاء اللبنانيين على خلفية الانقسام بشأن سلاح حزب الله وتشكيل حكومة وحدة وطنية وانتخاب رئيس للبلاد ,نجحت الدوحة في تحدي العالم العربي والغرب باستضافة قمة عربية لإظهار تراخي العرب وبادرت بقطع علاقاتها مع إسرائيل مع ترأس قطر مجلس الجامعة العربية 2011.(59)

2. ليبيا:

شهدت ليبيا حركات احتجاج شعبي متواصلة ضد حكم (معمر القذافي) الذي رفض التنحي عن الحكم واستخدم العنف ضد المتظاهرين عام (2011) ولاسيما بعد قيام القوات العسكرية الليبية بقصف المعارضة في الشرق الليبي والاستعداد للزحف على بنغازي(60) مما دفع قطر إلى تفعيل دور الجامعة العربية بالتأكيد على مبدأ (مسؤولية الحماية) للمتظاهرين مع صدور قرار مجلس الامن المرقم (1973) لضرورة حماية المدنيين ودعم جهود العسكرية قام حلف (61)االشمال الأطلسي (الناتو) بتزويده بطائرات(ميراج)لدعم المعارضة الليبية وتقديم صواريخ (MILAN)المضادة للدبابات واثناء تنفيذ عمليات عسكرية ضد أماكن تواجد معمر القذافي كانت القوات القطرية تقاتل جنبا إلى جنب مع المعارضة الليبية (62) دعمت جهود المجلس الوطني الانتقالي بالوصول للسلطة في الوقت الذي عانت البلاد من نقص في إيرادات الدولة دعمت البلاد اقتصاديا من خلال تسويق مليون برميل من النفط الخام من قبل شركة (قطر بترول) بدل عن المجلس الانتقالي لتوفير الموارد الازمة لإدارة القطاع العام والاعتراف الدبلوماسي بالمجلس الانتقالي كحكومة شرعية لليبيا.

ويبدو ان الدعم الأمريكي لموقف قطر الداعي لتغيير الأنظمة السياسية في المنطقة ولاسيما في ليبيا بعد التفجير الذي قامت به عناصر متشددة ضد السفارة الإمريكية في بنغازي عام (2012) الذي اودى بحياة السفير الأمريكي (63),مما ساهم بتوتر العلاقات (الإمريكية –

القطرية) بعد توجيه اتهامات أمريكية لقطر بدعم حركة الاخوان المسلمين في مصر وليبيا وسوريا وهي تعمل ضد المصالح الإمريكية ولاسيما بعد الضغط القطري باعتبارها الرئيس الدوري للجامعة العربية لتبني قرار يجيز التدخل العسكري في ليبيا. (64)

3. سوريا

بعد رفض سوريا للمبادرة العربية التي تقدمت بها اللجنة الوزارية العربية بقيادة قطر لحل أزمة الاحتجاجات السورية عام (2011)، تم تجميد عضوية سوريا برئاسة بشار الأسد داخل جامعة الدول العربية، ومنح المقعد للمعارضة السورية كبديل عنها، باعتبارها ممثلا للشعب السوري عام (2013). كما سعت قطر إلى إنشاء الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية عام (2012) بهدف إنهاء وجود النظام السياسي في .سوريا. وأغلقت قطر السفارة السورية في الدوحة، مقابل افتتاح سفارة تمثل ائتلاف المعارضة باعتباره الممثل للشعب السوري

ناهيك عن تقديم الدعم العسكري والمالي لجهود المعارضة، وإنشاء غرفة عمليات لمتابعة العمليات العسكرية عبر الأراضي التركية. ولتعزيز جهود التغيير السياسي، وظفت قناة الجزيرة لتغطية الأحداث الداعمة للثورة ضد النظام السوري القائم. أما موقفها من الأزمة السورية، فقد كانت الدوحة في مقدمة الدول الرافضة للنظام السوري، وسعت إلى تمرير قرار في مجلس الأمن يطالب الأسد بنقل صلاحياته إلى نائبه، كما دعمت المعارضة .المسلحة بمساعدات مالية قُدرت بنحو (3) مليارات دولار

ويمكن القول إن الموقف الأمريكي–القطري الداعي إلى تغيير الأنظمة السياسية في العالم العربي اتسم بالارتباك وعدم الاستقرار، ولاسيما الموقف الأمريكي في عهد الرئيس باراك أوباما، الذي حاول إصلاح علاقته مع العالم الإسلامي، ودعا إلى وصول أنظمة سياسية تجمع بين الإسلام والحداثة. وقد انتقل هذا التوجه إلى دعم محور التغيير الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية وقطر، وهو ما قوبل برفض من قبل بعض الدول العربية، ولاسيما السعودية، التي بدأت تشعر بالقلق إزاء النوايا الأمريكية الداعية إلى إضعاف الأنظمة التقليدية في المنطقة واستبدالها بقوى جديدة على حد وصف وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس عام (2005)

4.اتفاق غزة وحركة حماس

مع فوز حركة حماس بالانتخابات عام (2006) في قطاع غزة، وسيطرتها على القطاع بعد الصراع مع حركة فتح، نشأ تواصل بين الحكومة القطرية والحركة، بطلب من المخابرات الأمريكية، لتصبح قطر قناة اتصال غير مباشرة بين حركة حماس والولايات المتحدة الأمريكية. وبدأ الدعم .(2012) القطري لحركة حماس في قطاع غزة، واستمر الدعم المالي، وتطور الأمر إلى افتتاح مكتب سياسي للحركة في قطر عام

ويُثار هنا تساؤل مهم: أين كان مكتب الحركة قبل هذا التاريخ؟ ولماذا لم تحدث زيارة أمير قطر إلى غزة إلا عام (2012)؟

مكتب حماس كان قبل هذا التاريخ كان في الأردن ملك الأردن افتتح مكتب سياسي في عمان وكانت معاملتهم شبيه بمعاملة اهل الدولة لكن المفاجأة تدخل قادة حماس بشؤون الحكم من خلال التواصل مع الجماعات الإسلامية واكتشفت المخابرات الأردنية تورط مجموعة من قادة حماس في تهريب سلاح للأراضي الأردنية والتخطيط لانقلاب تخريبي فما كان من ملك الأردن الا ان اغلق المكتب وطردهم خارج البلاد ,ثم وافق على استقبالهم الجيش السوري حتى اندلاع ثورات الربيع العربي (2011) انقلبت حماس على الجيش السوري وأيدت المعارضة ودخلت في نزاعات مسلحة ضد الجيش السوري بقيادة(بشار الأسد).

والتساؤل يبرز من جديد هل استقبلت قطر قادة حماس بدافع وطني قومي نابع من العروبة ونصرة القضية الفلسطينية الإجابة على ذلك تصريح المسؤولين الأمريكيين الداعين لفتح مكتب حماس في الدوحة بأوامر أمريكية ويعود ذلك لأسباب: – (65)

- ✓ تكون قطر حلقة وصل بين حماس ومخابرات الولايات المتحدة الإمريكية.
- ✓ خشية أمريكا من قفل أبواب الدول العربية امام حماس يدفعها التوجه نحو إيران وهنا تنشب مشكلتين هما تحول حماس إلى مليشيات عسكرية مملوكه لإيران والتالي تخرج عن السيطرة وتأخذ أوامره من المرشد الإسلامي.

حيث خصصت قطر ما يقارب (2,6) مليار دولار عام (2014) لدعم الحركة والمفارقة ان الأموال تصل لقادة حماس في غزة عن طريق البنوك الإسرائيلية أي إسرائيل تستلم الأموال وتوصله إلى قادة حماس (66),وفق تصريحات وزارة الخارجية القطرية تقسم الأموال المساعدات التي تدعم حركة حماس عن طريق تقسيمها إلى قسمين:

- ❖ الأول يذهب إلى إسرائيل لشراء غاز يدخل لقطاع غزة لتشغيل محطات الكهرباء. (67)

- ❖ الثاني مساعدات مادية توزع على العائلات الفلسطينية كل عائلة تحصل على (100) دولار شهريا تحت اشراف الأمم المتحدة وبرنامج الغذاء العالمي. (68)اذ يعد جزء من الخطة الإمريكية لأبعاد حركة حماس عن الحرس الثوري الإيراني والسـيطرة عليها وتحجيمها عن طريق قطر التي فشلت بأقناع القادة بقرارتهم الرافضة للتفاوض مع إسرائيل اذ صرحوا قادة حماس في غزة انهم لا يأخذون أوامر من احد هم من يحددون القرارات وشروط التفاوض وهم سوف يحددون متى يتم تسليم الاسرى ووقف الحرب وهنا صرحت قطر ان وجود قيادة حماس ومكتبهم في الدوحة غير ذا جدوى مادامت غير قادرة على التأثير بالقيادات الموجودة في غزة (69)و مع عودة الرئيس ترامب إلى البيت الأبيض للمرة الثانية، طرح ما عرف باسم "خطة ترامب للسلام "المكونة من 20 نقطة والتي تهدف إلى وقف إطلاق النار، وإطلاق سراح المحتجزين، ونزع سلاح حماس، وإعادة إعمار غزة تحت إشراف دولي أعلنت قطر التزامها الكامل بتنفيذ الخطة، لكنها اشترطت وجود خطة واضحة لضمان التنفيذ الفعال ومنع إسرائيل من تجديد الاعتداءات على غزة ,وفي شباط عام (2026) أعلنت دول الخليج التزامات مالية ضخمة لدعم مجلس السلام الذي أطلقه الرئيس ترامب حيث تعهدت قطر بتقديم مليار دولار ووصف رئيس الوزراء القطري الشيخ (محمد بن عبد الرحمن آل ثاني): التزام قطر بمجلس السلام كما كانت ملتزمة منذ اليوم الأول لجهود الوساطة مسؤوليتنا تبقى تحقيق حل عادل ودائم.

في الخلاصة، يمكن القول إن العلاقات الإمريكية القطرية خرجت من أزمة غزة أكثر قوة لكنها أصبحت أيضاً أكثر تعقيداً قطر لم تعد مجرد وسيط بل شريك استراتيجي في رسم ملامح السلام في غزة, الولايات المتحدة من جانبها أدركت أن التخلي عن قطر أو تقويض دورها يعني فقدان الأمل في أي تسوية سياسية للصراع ويبقى التحدي الأكبر هو قدرة الطرفين على إدارة التناقضات البنيوية في هذه العلاقة في ظل متغيرات إقليمية ودولية سريعة ومتلاحقة وخطر متصاعد من قبل ايران ومساعيها للسيطرة على المنطقة من خلال دعم الفصائل والحركات المسلحة

3. **إيران:** طالما حافظت قطر على علاقة براغماتية مع إيران قائمة على الإدارة المشـتركة لحقل «الشـمال» للغاز الطبيعي الذي يُعتبر الركيزة الأساسية لنجاح الاقتصاد القطري ومع ذلك فقد استندت هذه العلاقة أيضاً إلى تصوّر تاريخي يقلّل من خطر إيران العسكري المباشر.

من الناحية الجغرافية تقع قطر وإيران بالقرب من بعضـهما البعض حيث تشـتركان في حدود بحرية من خلال الخليج العربي، بالإضـافة إلى اشتراكهما في حقل غاز الشمال والذي يمثل اكبر احتياطي للغاز الطبيعي عالميا هذا القرب أوجب على قطر انتهاج سياسة واقعية تجاه إيران، بالرغم من الضغوط التي تتعرض لها من قبل دول الخليج الأخرى والولايات المتحدة لعزل طهران حافظت الدوحة على علاقاتها مع إيران استنادًا إلى مبدأ التوازن (70)فبالرغم من عدم اتفاق قطر مع إيران بشأن العديد من المسائل الإقليمية مثل الصراع في سوريا أو دعم إيران لحزب الله إلا أنها تحافظ على علاقات مفتوحة ومتوازنة بتبني دبلوماسـية مرنه بهدف الحوار بدلًا من التصـادم ما يعكس موقفا مختلفا عن النهج السـعودي والإماراتي الأكثر تشددا تجاه طهران لأسباب الاتية :

- ✓ تتشارك مع إيران في حقل غاز الشمال.
- ✓ تواجه التهديد الإيراني بوجود القوة الإمريكية كرادع لاي مغامرة إيرانية محتملة وهو الامر الذي اثبت عدم فاعليته مع نشوب الحرب الإمريكية _الاسرائيلية على إيران عام (2026).
- ✓ وجود القوات الإمريكية في قطر ضامن للحيلولة دون تحول الخلافات الفنية حول حقل الشمال إلى صراع عسكري.
- ✓ وظهر التقارب (القطري – الإيراني) من خلال ما يأتي: – (71)
- ✓ شهد عام (1998) تقارب قطري –إيراني بعد حضور امير قطر (حمد بن خليفة) مؤتمر القمة الإسلامية في طهران
- ✓ دعم قطر لاستضافة طهران القمة الإسلامية عام (2000).
- ✓ خلال الفترة الممتدة (1997–2005) تم توقيع (7 اتفاقيات) تعاون بين البلدين في مجلات مختلفة.
- ✓ قطر الدولة الوحيدة في مجلس الامن التي صوتت في (تموز 2006) ضد القرار (1696) الذي أمهل إيران حتى (31/ اب / 2006) لتعليق تخصيب اليورانيوم مع فرض عقوبات عليها.
- ✓ عام (2022) بحث (محمد الخليفي) مساعد وزير الخارجية القطري للشؤون الإقليمية مع (على باقري كني) كبير المفاوضين الإيرانيين مستجدات المفاوضات الجارية لعودة الأطراف إلى التزامات الاتفاق النووي الإيراني.

- ✓ قطر الدولة الوحيدة في مجلس الامن التي صوتت في (تموز /2006) ضد القرار (1696) الذي أمهل إيران حتى (31/اب /2006) لتعليق تخصيب اليورانيوم مع فرض عقوبات عليها. (72)
- ✓ (2005–2013) عقدت في الدوحة القمة الخليجية الثامنة والعشرين وهي اول قمة خليجية يدعو اليها رئيس إيراني.

غير أن هذا التصور الواقعي للجوار الإيراني وبناء سياسات مفتوحة شهد تغيرا جذريا في (23 يونيو 2024)، حيث طالت الهجمات الصاروخية الإيرانية قاعدة القوات الأمريكية في العديد. وقد دفع هذا الحدث باتجاه تعزيز التكامل الأمني الخليجي تمهيدا لبناء قدرات دفاعية مشـــتركة تكون أكثر فاعلية ومصداقية وقادرة على التصدي لأي تهديد. إلا أن التصعيد العسكري بين (إيران – الولايات المتحدة الأمريكية – إسرائيل) دفع نحو إعادة تفعيل الوساطة القطرية، ولاسيما جهود الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد، من خلال زيارته إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية في (2025/2/19)، التي اكتسبت أهمية خاصة نظرا للعلاقات التاريخية المتميزة بين البلدين، والحرص المشترك على دعمها وتعزيزها، فضلا عن الاهتمام الكبير الذي حظيت به الزيارة في ظل الظروف والتطورات الراهنة في المنطقة.

ومع تصاعد حدة الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران، وتعرض البنى التحتية في قطر لأضرار بفعل الصواريخ الإيرانية، تبنت قطر موقفا أكثر تشددا تجاه إيران، وأعلنت أن سفيرها غير مرحب به في البلاد، داعية إلى تبني موقف أكثر صلابة في التعامل مع الحكومة الإيرانية.

وبناء على ما تقدم، يمكن القول إن الولايات المتحدة استغلت ما يعرف بثورات الربيع العربي عام (2010) عبر توظيف وسائل الإقناع الأيديولوجي والتطورات التكنولوجية في دول مثل تونس ومصر وليبيا، كما تعاملت بازدواجية مع بعض الدول الحليفة مثل السعودية والبحرين، ودعمت العمليات العسكرية التي قادتها السعودية في اليمن. وقد تم توظيف خطاب الديمقراطية أحيانا كأداة لإدارة الصراعات وإيجاد بؤر توتر، بما يسهم في إطالة أمد النزاعات وتشعبها، ويؤدي إلى انشغال الدول العربية والإسلامية بصراعات داخلية تؤثر في استقرارها.

وفي هذا السياق، أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس إلى توجهات السياسة الأمريكية بقولها إن العمل لم يعد يقتصر على كســـب الحكومات، بل امتد إلى التأثير في المجتمعات، بما يعكس تحولا في أدوات إدارة العلاقات الدولية. ويعزز ذلك من مكانة الولايات المتحدة على الساحة الدولية، رغم ما تعرضت له من ضغوط، والتي أسهمت بدورها في إعادة تشكيل علاقاتها مع عدد من الدول، ولاسيما دول الخليج العربي، وفي مقدمتها قطر.

المبحث الثالث: – مسارات العلاقات الإمريكية –القطرية في ضوء التحديات الدولية بعد عام (2012)

ان مستوى متقدماً من الثقة السياسية والتنسيق الاستراتيجي بين الجانبين يشير إلى أن الشراكة القطرية – الإمريكية مرشحة لأن تكون أحد الأعمدة المؤثرة في إدارة الازمات الدولية والاعتراف المتزايد بالدور القطري في الوساطة وإدارة الأزمات والدولية، وتحويل الشراكة مع واشنطن إلى منصة تنسيق وتبادل رؤى حول قضايا تتجاوز الإطار الثنائي ,اذ تعد الدول الصغرى اكثر تأثرا من القوى العظمى بالتغييرات التي تطرأ على الساحة الدولية لكونها تفتقر لهامش الوقت والخطأ في تعاطيها مع المتطلبات والاكراهات الخارجية ,ادراك القوى الصغرى لمكامن ضعفها وقدراتها المحدودة خارج اطار التزاماتها الخارجية سيجعلها بخلاف القوى الكبرى تصب جل تفكيرها بكيفية التعامل مع المخاوف الأمنية وتأمين بقائها ,اخذه بنظر الاعتبار تحديات البيئة الدولية .

المطلب الاول: تحديات البيئة الدولية والعلاقات الإمريكية _القطرية بعد عام 2012

يرتبط الدور القطري في البيئة الدولية بالتوجيه المباشر من قبل الشريك الاستراتيجي المتمثل بالولايات المتحدة الإمريكية حيث قدم الحليف القطري بديل يطرح الرؤى والسياسات الإمريكية على الساحة الدولية واتضح ذلك جليا في أفغانستان، أوكرانيا.

أولا :– طالبـــان : بعد احتلال أفغانستان من قبل الامريكان عام (2001) وقرارها الانسحاب بعد مفاوضات مستمرة مع حركة طالبان يُصنف الانسحاب الأمريكي من أفغانستان ومن قبله الانسحاب من العراق ضمن الاستراتيجية الإمريكية الهادفة لتخفيض

الإنفاق العسكري على الحروب الخارجية طويلة المدى والتحول للاهتمام بدعم الاقتصاد الأمريكي الذي يواجه تحديات كبيرة على المستوى الدولي في ظل صعود قوى اقتصادية منافسة وعلى رأسها الصين (73)

السؤال الذي يتبادر إلى الاذهان كيف ان أمريكا هزمت في أفغانستان وهي التي أغلقت سفارتها وقامت بإجلاء رعاياها دون أي مقاومة من قبل الأفغان وانسحاب الولايات المتحدة الإمريكية وسيطرة حركة الطالبان على أفغانستان ,الجواب يتضح من خلال تصريح السيناريو الأمريكي بضرورة بتسليم مقاليد السلطة لحركة طالبان كان بأوامر أمريكية بوساطة قطرية ولا سيما دور (محمد معصوم ستنكزي)مسؤول أفغاني موجود في قطر ورئيس الفريق التفاوضي الحكومي لحكومة الأفغان [74]وهذا يدلل على ان المخابرات الإمريكية هي التي اختارته وبما انه موجود في قطر هذا يعني يعمل بموافقة المخابرات الإمريكية وما يعزز هذه الرؤية هو دخول قناة الجزيرة إلى القصر الرئاسي مع حركة طالبان اي ان المخابرات القطرية كانت على علم بما سوف يحدث من انقلاب في أفغانستان بعبارة أخرى ان أمريكا هي من رتب الامر لسيطرة طالبان ؟ السؤال الذي يثار مجددا هل قطر طرف في هذا الانقلاب؟ في حقيقة الامر قطر ماهي وسيط بين الطرفين تستخدمه أمريكا ليكون في الصورة وما يؤكد ذلك اتفاق قطر بين أمريكا وحركة طالبان الذي ينص على انسحاب أمريكا وحلف الناتو من أفغانستان الذي عقد في الدوحة بين المبعوث الأمريكي (زلماي خليل زاد) ونائب زعيم حركة طالبان (الملا عبد الغني برادر) (شباط 2020) ([75])والبنود السرية التي تم الاتفاق عليها غير البنود العلنية فأمريكا تنسحب من أفغانستان مقابل فتح طالبان مناجم موارد الطاقة لها وما يؤكد ذلك ما يأتي: – [76]

- ✓ اجلاء كافة الرعايا والقوات الإمريكية دون أي مقاومة عسكرية تذكر من قبل الأفغان.
- ✓ العتاد العسكري الذي تركته القوات الإمريكية في أفغانستان وهو جزء من الاتفاقية الموقعة بين الطرفين.
- ✓ رفض كل من روسيا والصين اجلاء رعاياهم او اغلاق سفارتهم من أفغانستان لإدراكهم ان الموضوع لن يسير باتجاه الفوضى لا بل صرحت الصين بترحيبها بحكومة طالبان داعيه لتشكيل حكومة إسلامية متسامحة.
- ✓ سيطرة طالبان التي سوف تشترك بحدود مع إيران وروسيا والصين تعمل على منع مرور (طريق الحرير) من خلال أفغانستان.

الوسيط قطر بين الطرفين بمعنى ان أمريكا تحرك كافة خيوط التفاوض والانسحاب، وهو امر يعود لعام (2013) بافتتاح المكتب السياسي لحركة طالبان في قطر والتساؤل الذي يطرح لماذا المكتب السياسي لحركة طالبان موجود في قطر ولم يختار أمريكا مثلا او تركيا على سبيل المثال ويمكن بيان الإجابة من خلال ما يأتي: – ([77]

الواقع يكشف ان أمريكا وحركة طالبان كان توافق بينهم لغاية وقوع احداث (11/أيلول /2001) اذ طلبت أمريكا تسليم حركات تنظيم القاعدة المسؤولين عن عملية (11 أيلول 2001) الا ان الأفغان رفضوا ذلك مما دفع أمريكا اعلان الحرب على حركة طالبان،

اختيار قطر لاستضافة المكتب السياسي للحركة في دولة حليفة هو هذا أفضل خيار بعيد عن أمريكا لكن يجب ان يكون تحت سيطرتها مع استبعاد تركيا لكون القيادة السياسية التركية قد تتخذ قرارات بعيدة عن الإرادة الإمريكية.

قطر أكثر دولة استفادت مما حصل في أفغانستان للخروج من الازمة الداخلية التي تواجهه السلطة القطرية ولاسيما مظاهرات ال مره بعد حرمانهم في حق الترشح في الانتخابات وتقسيم المواطنين القطريين إلى 3 درجات (مواطن درجة أولى وثانية وثالثة). ([78]

وقد عبر وزير الخارجية القطري (محمد بن عبد الرحمن ال ثاني) (ان بلاده ملتزمة للقيام بكاف الإجراءات لتحقيق الاستقرار في أفغانستان وان التخلي عن أفغانستان سيكون خطأ وان عزلتها ليست حلا لاي مشكلة). كما عبر وزير الخارجية الأمريكي (انتوني بلينكن) ان الاحداث في أفغانستان عززت الشراكة بين واشنطن والدوحة مقدما شكره لأمير دولة قطر. [79]

ثانيا /التنافس الروسي –الصيني وانعكاسه على العلاقات الإمريكية – القطرية

جاء التوجه القطري الداعي إلى الانفتاح على دول العالم وتنمية التحالفات مع القوى الكبرى بعد اتضـــاح التوجه الأمريكي الداعي إلى قلة الانخراط في الشـرق الأوسـط مقابل زيادة الأنشـطة الإمريكية في المحيط الهادي والمحيط الهندي والحرب الإمريكية _الإسـرائيلية على إيران مما عرض منطقة الخليج العربي إلى خطر الاستهداف العسكري الإيراني المباشر للقواعد الإمريكية.

ناهيك عن التمدد المالي والاقتصـادي للصـين في الشـرق الأوسـط والذي شـكل عامل ضـغط على أمريكا لتوطيد علاقاتها مع حلفائها الرئيسـين والحفاظ على أدوارها في المنطقة [80]وهو الامر الذي توظفه الصين لتحقيق مصـالحها باستخدام أمريكا كضـامن للاستقرار السياسـي في المنطقة لديمومة تدفق استثماراتها والشراكات الاقتصـادية [81]من مصـلحة منطقة الشرق الأوسط وجود تعددية دولية بما يضـمن مساحة أوسع من الحركة والمناورة ويخفف من القيود والاملاءات الإمريكية والعقوبات والضغوط التي قد تتعرض لها بعض الدول أحيانا. [82]

التحوط الخليجي بصورة عامة وقطر بصورة خاصة يفتح مسار علاقات متوازنة مع كافة الأطراف الدولية في مقدمتها الصين التـي كثيـرا مـا يصـار إلـى تمريـر الحقيقـة المغيبـة والخاطئـة للـدور الصـيني فـي المنطقـة كراعـي امنـي لمنطقـة الخلـيج العربـي نتيجـة لوجـود فـراغ فـي السـلطة فهـي تسـعى لاسـتخدام الدبلوماسـية كبـديل لمعاهـدات الـدفاع الأمنـي وإقامـة القواعـد او تقـديم ضـمانات أمنيـة ,الشـراكة التـي تجلـب النفـوذ الاقتصـادي والاسـتثماري مـن خـلال العلاقـات الاقتصـادية الواسـعة والرسـوخ الاقتصـادي فهـي (تمتلـك حصـص فـي توسـعة الحقـل الشـمالي القطـري)كبـديل عـن التحـالف والرعايـة الأمنيـة الـذي يحمـل فـي طياتـه الكثيـر مـن التكـاليف والتـداعيات السـلبية لتحقيـق الامـن الـذي تـرى الصـين يقـع علـى عـاتق الـدول الإقليميـة تحقيقـه [83]، امـا التنـافس الصـيني _الروسـي للسـيطرة علـى منطقـة الشـرق الأوسـط يسـير وفـق المعادلـة الاتيـة (روسـيا منشـغلة بـالحرب الأوكرانيـة وهـي تسـعى إلـى مـد نفوذهـا نحـو أوروبـا, و الصـين تعـد مـن القـوى الصـاعدة الوحيـدة التـي تمتلـك إمكانيـات اقتصـادية تمكنهـا مـن منافسـة أمريكـا والغـرب فـي المنطقـة يـدعمها فـي ذلـك التـوترات القائمـة فـي منطقـة الخلـيج العربـي ومـا تتعـرض لـه مـن ضـربات عسـكرية مـن قبـل ايـران مـع دحـض الرؤيـة الخليجيـة القائمـة علـى تحقيـق الامن بوجود القواعد العسكرية الإمريكية .

المطلب الثاني: المتغيرات البيئة الاوربية وانعكاسها على العلاقات الإمريكية – القطرية بعد عام 2012

أولا: مساعي قطر لانضمام لحلف الناتو

وقعت دولة قطر بتاريخ (16 يناير 2018) اتفاقية أمنية مع الناتو في مقر التحالف في بروكسل تتبنى استراتيجية عسكرية ثنائية لترسيخ الامن والســـلام وتعزز جهود قطر والحلف في التعامل مع التحديات الأمنية التي تواجه عالمنا اتفاق ينص على تمركز قوات وموظفي حلف الناتو في قاعدة العديد الجوية بتاريخ (7مارس 2018) [84] كما اكدت المسؤولة أن قمة حلف شمال الأطلسي ستناقش أهمية انضمام قطر للتحالف لثقلها الإقليمي ومكانتها الجغرافية المميزة والمهمة ما سيحقق دعماً لدول المنطقة إلى جانب مشاركتها في وضـع سياسـات الردع والدفاع وتعزيز الأمن والاستقرار وآلية تقاسم الأعباء المالية ما بين الدول الأعضاء في الحلف.

وأشـارت (روز غوتيمولر) نائبة الأمين العام لحلف شـمال الأطلســي إلى أن قادة الحلف اجتمعوا في مقر المنظمة في بروكسـل من أجل "التوقيع على قرارات مهمة تتعلق بإعادة هيكلة الحلف بشكل أكثر حداثة لتمكينه من الاستجابة السريعة للتهديدات، وبحث قضـايا محاربة الإرهاب، وتقاسم المسؤوليات، وسياسة الباب المفتوح، والتعاون بين الناتو والاتحاد الأوروبي، وإجراء تغييرات في الهيكلية القيادية للحلف." [85]

وقد وصـف الرئيس الأمريكي (جو بايدن) قطر "حليف اسـتراتيجي مهم لأمريكا من خارج الأطلسـي" ,واعلن وزير الدفاع القطري (خالد بن محمد العطية)ان بلاده تطمح للانضـمام إلى الحلف على المدى البعيد .[86] واسـتبعد الأمين العام لحلف الناتو (ينس سـتولتنبرج) انضـمام قطر إلى الحلف مؤكدا ان الانضـمام مقتصـر على أمريكيا الشـمالية وأوروبا وذلك وفق المادة (10) في وثيقة واشـنطن تتيح فقط للدول الاوربية الانضـمام إلى الحلف الذي يضـم (29)بلدا(مما دفع وزير الدفاع القطري إلى التصـريح كرد على الرفض الأطلسـي" بوجود تعاون قطري فعلي مع منظمة

الأطلسي وقد يفضي إلى استضافة وحدات الناتو او احد مراكزه المتخصصة" (87)وأضاف بالقول "قطر حليف رئيسي خارج الناتو ويطمح الوصول إلى العضوية الكاملة في حال تطورت شراكات الناتو "

ثانيا / الموقف القطري من الحرب الأوكرانية : مع اندلاع الازمة الروسية _الاوكرانية راهنت روسيا على حياد الدول العربية حيث سعت قبيل الحرب لتوثيق علاقاته مع دول الخليج العربي في مطلع (2022)زار الرئيس الروسي(فلاديمير بوتين)الامارات والسعودية ودول الخليج واستقبلهم في الكرملين وبدا ان مصالح الطرفين قد تلاقت العرب يرغبون بحليف جديد من خارج المعسكر الغربي وروسيا الدولة النفطية ترغب في شراكة مع الدول التي تتحكم (اوبك)[88]وقطعا ليس النفط فقط عماد التحالف فروسيا حاضرة في المنطقة ولاعب أساسي على الساحة من مصلحة الطرفين التفاهم مع موسكو هي غطاء لإيران ودمشق ومن مصلحة الخليجين إبقاء قناة اتصال مفتوحة مع طهران وليس هناك خيار افضل من خيار الروس ولاسيما بعد موقف الغرب لخوض مفاوضات مع الإيرانيين بمعزل عن العرب ومصالحهم.

ومع اندلاع الحرب الأوكرانية اوفى العرب بالتزاماتهم التزموا الحياد ولم ينخرطوا بتأييد العقوبات على موسكو ولم يتعهدوا بالإيفاء بالنقص في سوق الطاقة كرد فعل على المفاوضات الإمريكية مع إيران (89)

لكن قطر اتخذت موقف مغاير وخصوصا بعد اعلان أمريكا ان قطر حليف غير رئيسي من خارج الناتو ومع تصاعد الطموحات القطرية دفعتها لإدانة العدوان الروسي على أوكرانيا وهذا نابع من العوامل الاتية:

- ✓ تجربتها الخاصة بهويتها الإقليمية.
- ✓ الحاجة إلى مراعاة موقف الشركاء الذين يضمنون أمن البلاد.
- ✓ أولويات السياسة الخارجية والمصالح الاقتصادية.
- ✓ الوساطة القطرية ووجهات النظر السائدة في الجمعيات الدولية الإقليمية التي تنتمي إليها البلاد.

طرحت قطر نفسها كوسيط في الحرب الا ان استقبال الوزير الخارجي الروسي لافروف لنظيره القطري حمل رسالة عدم ترحيب وان روسيا لا تكترث للأموال وثروات قطر فروسيا لاتريد الدعم الخليجي ولكن تريد الحياد وهو الامر الذي لم تلتزم به قطر التي راهنت على علاقاتها مع امريكا وصرح وزير الخارجي الأمريكي بمرور (50)عام على العلاقات الإمريكية القطرية (90)كما استشهدت مندوبة أمريكا في مجلس الامن بتقارير قناة الجزيرة لإدانة الروس وردا على تطوير العلاقات وتم عقد اتفاق بين قطر وألمانيا لشراكة طويلة الأمد للغاز المسال يهدف تعويض المانيا عن النقص الحاصل بالتجهيز من الغاز الروسي وفق خطة أمريكية لتطمين الحلفاء الغربيين وإيجاد مصادر للغاز المسال بديل عن الغاز الروسي والقائمة تشمل قطر وايران إسرائيل ومصر اذ رغبت .(91)

,السؤال الذي يتبادر إلى الاذهان لماذا لم تتخذ قطر الحياد في الحرب الأوكرانية(92) من البديهي قطر حليف استراتيجي لأمريكا ومن الصعوبة اتخاذ خطوة التمرد على تحالف فهي تستضيف قاعدة العديد الاستراتيجية النموذجية اما بقية دول الخليج حلفاء لواشنطن الا انهم بدوءا تنويع التحالفات خاصة بعد ادراكهم ان واشنطن والغرب حليفة فقط لمصالحها لذا جرى الانفتاح على موسكو وبكين في الوقت الذي جددت قطر حلفاها مع أمريكا ,وتراهن قطر على انتصار أمريكا والغرب وانهزام الروس, ربما تغفل قطر انتصار الروس وعودتهم كقطب عالمي مع حليفتها الصين لإعادة التوازن الدولي مقابل أمريكا والأوربيين قد تنتهي الحرب ويعقد المتصالحون اتفاقات فيما بينهم بالتأكيد لن تكون الدوحة طرف فيها وتكون قد خسرت قنوات اتصال مع روسيا .

ثالثا / مستقبل العلاقات الإمريكية _القطرية في ظل تحديات البيئة الإقليمية والدولية

يمكن تقديم رؤى استشرافية لطبيعة العلاقات الإمريكية _القطرية بما يتوافق ومعطيات البيئة الإقليمية والدولية من خلال ما يأتي: –

السيناريو الأول: الانسحاب من الحماية الإمريكية.

على المدى القصير تشير كافة المعطيات صعوبة الانسحاب من الحماية الإمريكية اذ ينطوي الامر على صعوبة في التنفيذ فهو لا يستند على خطاب سياسي وانما شبكة واسعة من الترتيبات الأمنية المتمثلة بما يأتي:

- ✓ الارتباط العميق بين الجيوش الخليجية وامريكا من حيث التدريب والتشفير والجانب اللوجستي. صعوبة الانسحاب من الشبكة الأمنية الإمريكية.
- ✓ القيادة المركزية الإمريكية في قاعدة العديد الجوية داخل قطر.
- ✓ حليف استراتيجي مهم لأمريكا خارج الناتو.

السيناريو الثاني: – توظيف الوساطة القطرية كمدخل للنفوذ الدولي

توظيف الوساطة والدبلوماسية القطرية كوسيلة ضغط على أمريكا لتحقيق المصالح وهو ما يعرف ب (التبعية العكسية) تبعية الدول الكبرى القوية للدول الصغرى للوصول لحل للازمات القائمة مقابل الاستجابة وتقديم تنازلات لتحقيق مصالح القوى الصغرى وهو نهج ممكن ان تتخذه قطر لتحقيق دور دولي واقليمي أكثر فاعلية.

السيناريو الثالث: التحوط المتكامل:

ان تخفيض الحواجز السياسية امام استراتيجية التحوط بعد الرد الأمريكي على الهجمات الإيرانية على قطر بات ضرورة ملحة على الرغم من أمريكا تبقى مندمجة في المنطقة امنيا الا ان تنويع مصادر الاتفاقيات الأمنية الجانبية لاكتساب المزيد من الصناعات الدفاعية المحلية والاستثمار في تطوير القدرات العسكرية يساهم في تعدد الجهات الضامنة للأمن. قطر تدرك مخاطر الانكشاف الأمني المرهون بالانسحاب الأمريكي من المنطقة سواء بناءا على توجهات صانع القرار الأمريكي او معطيات البيئة الإقليمية كما حدث (الحرب بين امريكا وإيران ومطالب الأخيرة بسحب القوات الإمريكية من المنطقة) الامر الذي سيجبر تغيير الأولويات وتوجه بالتحالف نحو قوى دولية كالصين وروسيا مما سيجبرها على إعادة حساب تحالفاتها الأمنية.

الخاتمة

تسعى الدول الصغرى في مقدمتها قطر اتباع سياسات التجميع وتشكيل التحالفات والاندماج لتعزيز قوتها من خلال الانضمام إلى تحالفات مع القوى الكبرى، حاجة قطر إلى ضمانات أمنية أميركية لم تمنعها من تبني سياسات مستقلة وأحيانًا متعارضة مع السياسات الأميركية. جعلت من نفسها حاجة حيوية للمصالح الأميركية، سواء فيما يخص حضورها العسكري في المنطقة، أو الأدوار الفريدة التي تضطلع بها في تهدئة التوترات والنزاعات وعمليات الإغاثة الناتجة من احتفاظها بعلاقات مع جميع الأطراف في المنطقة، وخصوصًا تلك التي لا تستطيع واشنطن التواصل معها إلا من خلال وسيط هذه الاعتمادية المتبادلة أسهمت في تجاوز العلاقات القطرية – الأميركية كل التحديات والصعوبات التي واجهتها.

نحت قطر باتجاه تبني سياسة خارجية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية بعد ان تمكنت من ضمان درجة اعلى من الامن من خلال اتباع استراتيجيات مختلفة تراوحت بين مساعدة الولايات المتحدة الإمريكية على تحقيق أهدافها الإقليمية وفي الوقت نفسه الاحتفاظ لنفسها بمساحة لتنفيذ سياسات متعارضة معها تخدم مصالح قطر في الدرجة الأولى، واتخذت قطر دور الحليف الذي يرفض مواقفها ويحافظ على صداقتها.

الاستنتاجات

1. إيجاد هيكل جديد للردع في الخليج العربي من خلال بناء وتعزيز شراكات امنية مع دول مجلس التعاون الخليجي.
2. تشكل قطر حليف مرن يتمتع بقدرة للوصول إلى أطراف وتيارات سياسية لم تتمكن الإدارة الإمريكية التعامل معها بصورة مباشرة
3. توفر قاعدة العديد في قطر الدعم اللوجستي والاستخباراتي وتضمن الانتشار السريع للقوات الإمريكية في المنطقة.
4. نحت قطر باتجاه تبني سياسة خارجية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية بعد ان تمكنت من ضمان درجة اعلى من الامن والبراغماتية.

5. جهود قطر لتعزيز امنها إقامة تحالفات متناقضة جلبت حالة من عدم الثقة من جيرانها (السعودية، إيران)
6. دبلوماسية قطر النشطة تنطلق من إدراك واقعي لعناصر الضعف في الدولة، وهي التطبيق العملي الأكثر نجاحا لاستراتيجية القوة الناعمة.
7. تحاول قطر تعزيز نفسها من خلال الحفاظ على التوازن الإقليمي من جهة واقامة علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف على المستوى الدولي من جهة أخرى.
8. تتخذ قطر دور "الوسيط الضروري في نظريات حل النزاعات بامتلاكها قنوات اتصال مفتوحة مع جميع أطراف النزاع، ويتمتع بثقة نسبية من الجميع، مما يجعله لا غنى عنه لعملية التفاوض.
9. التقارب الاستراتيجي مع أمريكا نابع من تحديد مثلث الخطر المحيط بقطر سعودية، إيران، العراق الكفيلة بالقضاء على الاقتصاد والاستثمار تتوجس خيفة من مطامع جيرانها.
10. ثورات الربيع العربي عام (2010) وما بعدها وجدت لأثارة الفوضى في المنطقة بتخطيط امريكي ودعم وتنفيذ قطري.
11. تراجع تأييد نظرية المال مقابل الحماية لصالح ضرورة تنوع الجهات الضامنة للأمن.
12. ثمن استقلالية السياسة الخارجية القطرية هو الحيلولة دون اتخاذ قرارات استراتيجية تتعارض مع المصالح الإمريكية الكبرى
13. مراعاة البراغماتية القطرية للرهانات الإقليمية وموازين القوى.
14. بناء الصورة الذهنية هي جزء من سياسة الانفتاح التي اتبعتها قطر منذ عام (1995) وهي نوع من الاستجابة لحاجتها إلى الامن.
15. تنمي قطر سياسة التحالفات المتداخلة بحيث تحتفظ بعلاقات جيدة مع تركيا وروسيا ومنظمة أوبك والصين مع الحفاظ على عدم تهديد هذه التحالفات للوجود الأمريكي على أراضيها.
16. الجمع بين النقائض هو السمة الغالبة والثابتة للعلاقات الإمريكية _القطرية.
17. الطاقة اصبحت أداة امنية (الغاز المسال بالنسبة لقطر يستخدم كسلاح جيوسياسي)
18. يمكن لقطر توظيف الغاز المسال كسلاح جيوسياسي ولا سيما بعد الحرب (الأوكرانية_ الروسية) واستغلال حاجة الدول الاوربية للغاز كبديل عن الغاز الروسي الامر الذي يخدم الاستراتيجية الإمريكية في تحجيم النفوذ الروسي وهو ما يمكن قطر تحقيق مكاسب امنية إضافية او جعل العلاقة مع أمريكا أكثر تكاملا، ومع اغلاق مضيق هرمز في الحرب الدائرة في الشرق الأوسط تعاظمت حاجة السوق العالمية للغاز القطري مقابل ازدياد التصدير الروسي والفنزويلي للغاز.
19. ان المصالح العسكرية والاقتصادية الجوهرية تعيد توجيه التفاعلات الإقليمية والدولية باتجاه التعاون العميق.
20. ان أبرز التحديات للتحالفات القائمة بين الدول ولاسيما أمريكا وقطر هو التباين في الأدراك غير المتطابق للتهديد المشترك، أمريكا تنظر لإيران والإرهاب مصدر تهديد، قطر تنظر لإيران بضرورة التقبل والتعايش معها لأسباب جغرافية واقتصادية

---

1) عملاق الغاز الطبيعي المسال وحلم الطاقة الشمسيّة: مستقبل الطاقة في قطر، تاريخ الزيارة (2025/12/13)، على الرابط https://mecouncil.org/ar

2) وزير الطاقة الأميركي: قطر شريك قيّم في مجال الطاقة واستثماراتها، تاريخ الزيارة (2025/12/20) على الرابط الاتي: – https://www.aljazeera.net/

3) بالأرقام ... استثمارات قطر حول العالم بالمليارات، تاريخ الزيارة (2025/12/22) على الرابط: –https://www.annahar.com /

4) خطط إستراتيجية لتطوير البنية التحتية، تاريخ الزيارة (2025/10/22) على الرابط:https://al–sharq.com /

5) قطر تمضي بتوسعة تاريخية لحقل الشمال للغاز: رسم خريطة الطاقة العالمية، تاريخ الزيارة، (12/2/2025) https://www.alaraby.co.uk/

6) حمد بن محمد السيد 29.6 :مليار دولار التبادل التجاري بين قطر وأمريكا، تاريخ الزيارة، (2025/11/22)، على الرابط الاتي: – https://www.raya.com

7) فؤاد ابركان، "السياسة الخارجية القطرية في إقليم مضطرب الاستثمار في القوة الناعمة "،مجلة الجزائرية للأمن والتنمية، (الجزائر: المجلد ,10,العدد 1, 2021)، ص 562.

8) 400 شركة أمريكية تستثمر في قطاعات متنوعة في قطر، تاريخ الزيارة (2025/10/3)، على الرابط: - https://www.qatarchamber.com/

9)Mehran Kamrava ,Fragile politics ;week states in the Greater Middle East ,(New York; oxford university press,2016),p6.

10)Steven David "،Explaining Third world Alignment ",world politics، (vol 43,no.2,January 1991)، p233.

11)Gregorg Gause ,"The Illogic of Dual containment " ,Foreign Affairs",(vol 73,no2,March-April ,1994),pp56-66.

12) حميد نجيب شهاب "الترسيم النهائي للحدود السياسية بين قطر والبحرين ومستقبل العلاقة بينهما "،أدأب الكوفة، (مج 1 ,العدد 5, 2009)، ص 103

13) د. محمد بن نويمي، السياسة الخارجية القطرية، (قطر: دار الكتب القطرية ,2022)، ص 49.

14)Qatar seeks stronger US security ties after Iran strikes).,(9/3/2026) the in TV, link the on

15) احمد الرشيدي، التسوية القضائية للنزاع القطري البحريني، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب , 2009)، ص72.

16) جون ميرشيمر وستيفن واط، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الإمريكية حيال الشرق الأوسط، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، (بغداد: مؤسسة مرتضى للكتاب العربي ,2011)، ص ص365.

17) د. سليم كاطع علي، إثر النفط في التوجه الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (بغداد: العدد 57, 2014)، ص 145.

18) د. رعد قاسم صالح العزاوي، القوى الإقليمية الشرق أوسطية ودورها في تنفيذ الاستراتيجية الإمريكية الجديدة لمحاربة الإرهاب عام 2014,مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية الجامعة المستنصرية، (بغداد: العدد51, 2015)، ص 184.

19) السيد ولد أباه، عالم ما بعد الحادي عشر سبتمبر2001: الاشكالات الفكرية والاستراتيجية، الدار العربية للعلوم، (بيروت:2004)، ص 65.

20) حسن العابد "مستقبل العلاقات الدولية بعد احداث 11 سبتمبر (وجهة نظر عربية)"،مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات العربية والاستراتيجية العدد 160 ,2005)، ص 191.

21) تايلر براتلي، السلام الأمريكي والشرق الأوسط والمصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 سبتمبر ترجمة عماد فوزي الشعيبي، (القاهرة: مكتبة مدبولي والدار العربية للعلوم ,2004)، ص78.

22) فواز جرجس "أسس ومرتكزات سياسة أوباما الخارجية في ولاياته الثانية (1-2)", (الامارات: مركز الجزيرة للدراسات , 2013)، ص 3-7.

23) عمرو عبد العاطي "مرتكزات عقيدة ترامب للسياسة الخارجية الإمريكية "، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية المجلد 54,العدد 217, 2019)، ص 157- 158.

24) عمر كامل،"ترامب ومستقبل النظام الدولي "،مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية، مجلد 54,عدد 215, 2019)، ص90.

25) وليد قاسم "الشعبوية وجائحة كورونا: ادلة من الولايات المتحدة الإمريكية والبرازيل، مجلة السياسة والاقتصاد، (مصر: جامعة بني سويف، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلد 14, عدد 13, 2022)، ص 48.

26) دولة قطر، وزارة العدل، الدستور الدائم لدولة قطر، تاريخ الزيارة (2025/3/21)، على الرابط: - https://www.gco.gov.qa/

27)Marcel Merle, Bilan des Relations Internationals contemporariness,(Paris;Economice,1995)، p22.

28)Laurent Bonne Foy ،Valerie Amiraux, aconite ruction dune Image la sphere Insertional ;i.e. Cas du Qatar 1995-2001(Instituted politiques despairs ،juin,2000)، p75.

29) عبد الخالق عبد الله "العالم المعاصر والصراعات الدولية ", المجلس الأعلى للفنون والثقافة والآداب، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 132, 2016) ,ص93.

30) احمد الرشيدي، التسوية القضائية للنزاع القطري البحريني، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب ,2009) ص35.

31) امين الساعاتي، مجلس التعاون الخليجي ومستقبله، (القاهرة: دار الفكر العربي ,2010)، ص35.

32) القيصري وتجويز اجتماع النقيضين، على الرابط https;//ebnearabi.com تاريخ الزيارة (2026/1/22).

33)Joint Statement on the Seventh United States–Qatar Strategic Dialogue: An Enduring Strategic Partnership, https://www.state.gov/releases/2025

34) Hao Nan ,)How Qatar's strike shattered illusions and ended Gulf complacency, https://www.thinkchina.sg/politics,(30 Sep 2025).

35)Hannes Ebert &Daniel Flemes ,"Regional Leadership and Contestation ;Strategic Reactions to the Rise of the BRICS ',in Regional powers and Contested Leadership,(Cham; springer International publishing ,2018),p2.

36)Comparison of Saudi Arabia and Qatar Military Strengths (2026), https://www.globalfirepower.com/countries-comparison-detail.php,on (28,2,2026).

37) الهيئة العامة للإحصاء، https://www.stats.gov.sa/, تاريخ الزيارة، (21,3,2026).

38) الزيادة السكانية في قطر، https://thepeninsulaqatar.com ,تاريخ الزيارة، (20,3,2026).

39)John Mearsheimer ,"structural realism "in International Relations Theories ;(New York; Oxford University press,2007),pp72–73.

40)Kenneth N, Waltz ,Theory of international polities (Massachusetts ;Addison Wesley publishing company ,1979),p118.

41)Thomas Pedersen ."Cooperative hegemony: power ,ideas and institutions in regional integration ", Review of International Studies 28,,n 4,(2002),p684.

42)Samuel P. Huntington ,"The Lonely superpower ",Foreign Affairs 78,no2,(1999),p36.

43)Kenneth N, Waltz ,o.p, cit ,p 119.

44) Thomas Pedersen,o.p,cit,p 85.

45) السنغال تستدعي سفيرها لدى قطر ل 'التشاور'"، **وكالة أنباء الأناضول**، 7 / 6 / 2017 ، تاريخ الزيارة(28 / 5 / 2024) ، في:https://bit.ly/2H61SRe

46) فوضى الموقف الأميركي وتداعياته المحتملة على الأزمة الخليجية، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (8 / 2 / 2018 تاريخ الزيارة (28 / 5 / 2025)، على الرابط الاتي:https://goo.gl/xYSctR

47) إبراهيم السعيدي، تطور السياسة الدفاعية القطرية بعد ازمة الحصار، سلسلة دراسات، مركز العربي للدراسات والأبحاث، (قطر: الضعاين ,2020) ص 10.

48) نايف علي عبيد، "مجلس التعاون الخليجي العربي من التعاون إلى التكامل "،سلسلة اطروحات الدكتوراه 28 , (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2,2011)، ص575.

49)"Remarks by President Trump and Emir Tamim bin Hamad Al Thani Before Bilateral Meeting," The White House, Office of the Press Secretary, September 19, 2017, accessed on 15/4/2024, at: https://bit.ly/2slwdna.

50)The White House, Office of the Press Secretary, "Readout of President Donald J. Trump's Call with President Abdel Fattah Al Sisi of Egypt," 5/7/2017, accessed on 28/5/2025, at: https://bit.ly/2sknu8a.

51) قطر وأمريكا توقعان مذكرة تفاهم لمكافحة تمويل الإرهاب"، وزارة الخارجية القطرية، 11 / 7 / 2018 ، تاريخ الزيارة (28 / 5 / 2025 (https://goo.gl/N4NWSY

52) فتحي لعفيفي ,"الديمقراطية والليبرالية في الممارسة السياسية لدولة قطر "،مجلة المستقبل العربي ,(العدد 298, 2003)،ص 48–49.

53) ثورات الربيع الأوروبي 1848: موجة التغيير التي هزت القارة، تاريخ الزيارة (2025/5/21) على الرابط الاتي: http;//hamahplus.net/thwrabeor/

54) بصمات التآمر القطري.. من الخليج إلى تونس وليبيا، تاريخ الزيارة (2025/4/13) على الرابط الاتي: /ttps://www.skynewsarabia.com

55) علي الصالح، "الجزيرة وألازمه الخليجية: الخلفيات والتاريخ "،سياسات عربية، (العدد27, تموز /يوليو ,2017) ص 74.

56) نواف التميمي، الدبلوماسية العالمية وتكوين السمة الوطنية –نظرية التطبيق على نموذج قطر، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات الدوحة ,2012)، ص 98.

57) مروان قبلان، "قطر والولايات المتحدة الأميركية: تحولات العلاقة وحدود التوافق، سياسات عربية (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد40 , 2019)، ص 70.

58) مطلق بن ماجد القحطاني "سياسة دولة قطر وتجربتها في الوساطة وتسوية المنازعات"، سياسات عربية (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد51, 2021) ص 15.

59) بوش يحرض على حزب الله وامير قطر يزور بيروت"، الجزيرة نت، تاريخ الزيارة (2025/8/21)، على الرابط الاتي: – http;//bit.iy/21.2kGEy. ,وانظر كذلك زهير المخ،"قطر: دراسة في السياسة الخارجية: (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2019) ص 199.

60) فؤاد ابركان، السياسة الخارجية القطرية في إقليم مضطرب، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، (الجزائر: العدد1, 2021)، ص 522.

61) لينا الخطيب، سياسة قطر الخارجية وموازين القوى في الخليج، مؤسسة كارينيغي للسلام الدولي ,2014, تاريخ الزيارة (2025/3/21) على الرابط الاتي: https;// carnegleendowment.org.

62) احمد خضير , المواقف الإقليمية والدولية من ثورة 17 شباط 2011 في ليبيا, مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية ,(ذي قار : جامعة ذي قار , المجلد 18, العدد 2, 2024) ,ص 13.

63) الدور القطري العسكري في الصراع الليبي(2020 – 2011) ,تاريخ الزيارة (2025/8/21)على الرابط الاتي :– https://marsad.ecss.com.eg/

64)ثوار ليبيا: دور قطر رئيسي في النصر على نظام القذافي ,تاريخ الزيارة (2025/7/6)على الرابط الاتي :– (https://www.raya.com/)

65) قطر غاضبة من حماس... ما الذي تغيّر؟ تاريخ الزيارة (2026/1/2)، على الرابط الاتي: – https://raseef22.net/

66) الدور القطري ومستقبل العلاقات مع حماس، تاريخ الزيارة (31/ 9/ 2024) على الرابط الاتي: – https://www.acrseg.org/

67) ماذا وراء إعلان قطر مراجعتها دورها الوسيط بين حماس وإسرائيل والانخراط في لعبة مصالح ساسة تل أبيب؟، تاريخ الزيارة (2026/1/1)، على الرابط الاتي: – https://www.alquds.co.uk/

68) قطاع غزة بين الإغاثة والاستدامة ... المساعدات القطرية أنموذجً، تاريخ الزيارة (2024/8/2) على الرابط الاتي: – https://www.masarat.ps/

69) حماس" وخيار يحيى السنوار الصعب (الجزء الاول)، تاريخ الزيارة (2024/3/3)، على الرابط الاتي: –https://www.washingtoninstitute.org/

70) جورجيو كافيرو، لماذا تتخطى العلاقات القطرية الإيرانية إطار الدبلوماسية النووية؟، أمواج ميديا، تاريخ الزيارة (2025/1/12)، على الرابط: – https://amwaj.media/ar/article/why-qatar-s-engagement-with-iran-goes-beyond-nuclear-diplomacy

71) قطر وإيران.. مصالح مشتركة وعلاقات تاريخية وطيدة,تاريخ الزيارة (2025/9/12)، على الرابط الاتي: https://www.alquds.co.uk/

72)" قطر دفاعا عن تصويتها ضد القرار 1696: لانريد بركان اخر يثور في المنطقة "،وكالة الانباء الكويتية، (2006/7/13)، تاريخ الزيارة في (2025/9/8) على الرابط الاتي:.https;//bit.ly.2svR5Gg–

(73)منصور أبو كريم، الانسحاب الأمريكي من أفغانستان.. الأسباب والتداعيات، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الزيارة (2025/12/22) متاح عبر الرابط التالي: – .http;//domocraticas.de–

74) مدحت الليثي ومحمد صلاح عبد العال، الإسلاميون وبناء الدولة في أفغانستان: أين الخلل؟في العالم: السياسات العامة في نظم ومجتمعات العالم الإسلامي.. نماذج وخبرات، (القاهرة: كتاب غبر دوري، مفكرون الدولية للنشر والتوزيع، مركز الحضارة للدراسات والبحوث،2019)، ص 42.

75) بيان مشترك بخصوص التوقيع على اتفاق أمريكا وطالبان (6/مارس /2020)، U.S. DEPRTMENT OF STATE/على الرابط https://www.state.gov/

76) اتفاق سلام بين الولايات المتحدة وطالبان: المضمون والسياقات والتحديات –تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تاريخ الزيارة (2025/9/1) متاح على الرابط التالي: – /http;//bit.ly–

77) حسن الحاج علي احمد ,حرب أفغانستان :التحول من الجيو استراتيجي إلى الجيو ثقافي ,مجلة المستقبل العربي (بيروت :العدد 276,شباط 2002), ص17.

78) المقصود الحسن النوري، مستقبل باكستان بعد احداث 11/أيلول/2001 حرب الولايات المتحدة الإمريكية في أفغانستان، (الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث.: ط1, 2003)، ص4–5.

79) عمرو دراج، ما بعد الهزيمة الإمريكية في أفغانستان المسارات المستقبلية للمنطقة العربية، تاريخ الزيارة (2025/3/21) متاح على الرابط الاتي: – http;//eipss-eg.org.

80) أسامة أبو راشد "المنافسة الجيو استراتيجية الأميركية _الصينية على نظام عاملي جديد ", (المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، سلسلة تقييم :7/ابريل /2021)، ص 90.

81) اندرو سكوبيل وعلي نادر "الصين في الشرق الأوسط التنين الحذر"، (كاليفورنيا: منشورات مؤسسة راند,2016). ص 69.

82) انس خالد النصار، الاستراتيجية الصينية تجاه الدول العربية: الأهداف والمالات، دراسة استشرافية، (الدوحة: بيروت، المركز العربي للأبحاث والدراسات ودراسة السياسات ,2020)، ص 38.

83) حكمات العبد الرحمن "الصين والشرق الأوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ",مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الدوحة: 2020)، ص45.

84) مسؤولة في الناتو: انضمام قطر إلى الحلف مهم جدا، تاريخ المشاهدة (2025/9/2) على الرابط الاتي: – https://ar.rt.com/ki64

85) العلاقات القطرية مع الناتو، تاريخ المشاهدة (3,23/2025) متاح على الرابط https://brussels.embassy.qa/

86) عبد الرحمن سعيد الكواري، فرص دولة قطر في التعاون السيبراني مع حلف شمال الأطلسي (الناتو),تاريخ المشاهدة (2025/9/13) على الرابط الاتي: – https://www.hnjournal.net/a

87) احمد الوالي، خبير بشؤون "الأطلسي": هذه دلالات إعلان قطر حليفاً رئيساً للناتو، الخليج أونلاين، 2020،https://bit.ly/2GdJs6L

88) سيرغي دانيلوف، آنا شيليست, أوكرانيا – قطر: فرص ما بعد الوساطة، ترجمة مركز فيجن للدراسات الاستراتيجية، تاريخ المشاهدة (2025/6/1) /, https://visioncntr.com

89) عصام عبد الشافي، الحرب الروسية _الاوكرانية ومستقبل النظام الدولي تاريخ الزيارة (2025/8/6) على الرابط الاتي: –, / https://studies.aljazeera.net

90) منى سليمان، "التداعيات والمسارات المحتملة للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا ",مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ الزيارة (26/شباط/2022) على الرابط الاتي: – http;//bil.ly/3tG3LJi.–

91) "تداعيات الازمة الأوكرانية على سياسات أوروبا الدفاعية ",المركز الاوربي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات ,تاريخ الزيارة (7/اذار /2025)– https;// bit.ly/3jnegGl.

104) ابتسام عازم،"هل يمكن حرمان روسيا من عضويته مجلس الامن وحق استخدام الفيتو ",العربي الجديد، تاريخ الزيارة (2024/5/2)، على الرابط الاتي: –https;//bit.ly/3hW3jol.

105) وسيط لاتحد الحدود ...هل تنخرط قطر في محاولات وقف الحرب الروسية الأوكرانية، تاريخ الزيارة (2025/11/20) على الرابط الاتي: www.mshireb.com

List of sources

First: Books

1. Abah, Mr Walid. (2004) The World After 11 September 2001: Intellectual and Strategic Issues. Beirut: The Arab House of Sciences.
2. Al-Rashidi, Ahmed. (2009) The Judicial Settlement of the Qatari-Bahraini Dispute. Cairo: Egyptian General Book Authority.
3. Al-Saati, Amin. (2010) The Gulf Cooperation Council and Its Future. Cairo: Dar al-Fikr al-Arabi.
4. Al-Saidi, Ibrahim. (2020) The Evolution of Qatar's Defence Policy Following the Blockade Crisis. ,Al-Dhayan Qatar: Arab Centre for Studies and Research.

5. ,Al-Lithi, Medhat& Abdel-Aal, Mohamed Salah (2019). Islamists and State-Building in Afghanistan: Where Did It Go Wrong? In The World: Public Policy in the Systems and Societies of the Islamic World: Models and Experiences. Cairo: Mufakkaroun International for Publishing and Distribution.
6. Al-Makh, Zuhair. (2019) Qatar: A Study in Foreign Policy. Doha: Arab Centre for Research and Policy Studies.
7. Al-Nouri, Al-Hasan. (2003) The Future of Pakistan Following the Events of 11 September 2001 and the US War in Afghanistan(1st ed.) Abu Dhabi: Emirates Centre for Strategic Studies and Research.
8. Bartley, Tyler. (2004) American Peace, the Middle East and America's Major Strategic Interests in the Region after September(Translated by Emad Fawzi Al-Shuaibi). Cairo: Madbouly Bookshop 11.
9. Bin Noimi, Mohammed. (2022) Qatari Foreign Policy. Doha: Qatar Books.
10. Fawaz, Jirjis. (2013) The Foundations and Pillars of Obama's Foreign Policy in His Second Term. Doha: Al Jazeera Centre for Studies.
11. Zalum, Abdul Hay Yahya. (2003) The New Empire of Evil. Beirut: Arab Institute for Studies and Publishing.
12. Zalum, Abdul Hay Yahya. (2003) The New Empire of Evil. Beirut: Arab Institute for Studies and Publishing.
13. Scoopel, Andrew, & Nader, Ali. (2016). *China in the Middle East: The Cautious Dragon*. Santa Monica, California: RAND Corporation.
14. Obaid, Nayef Ali. (2011) The Gulf Cooperation Council: From Cooperation to Integration(2nd ed.). Beirut: Centre for Arab Unity Studies.
15. Obaid, Nayef Ali. (2011) The Gulf Cooperation Council: From Cooperation to Integration(2nd ed.). Beirut: Centre for Arab Unity Studies.
16. Klip, Sami. (2016) Al-Assad: Between Departure and the Systematic Planning of the Syrian War, Based on Syrian Documents. Beirut: Dar al-Farabi.
17. Mashtaq, Hazim Talib. (1987) Henry Kissinger: American Strategic Doctrine and US Diplomacy. :Baghdad Publishing House.

Secondly: Magazines and periodicalst

1) Ibrakan, Fouad. (2021). Qatari foreign policy in a turbulent region: investing in soft power. Algerian Journal of Security and Development, 10(1)،
2) Ahmed, Hassan al-Haj Ali. (2002). The War in Afghanistan: The Shift from Geostrategy to Geoculture. Al-,Mustaqbal al-Arabi, 276
3) A l-Abed, Hassan. (2005). The Future of International Relations after the Events of 11 September 3(An Arab (Perspective. ،International Politics
4) Al-Abdulrahman, Hekmat. (2020). China and the Middle East: A Historical Study of the Evolution of China's Stance on Arab Regional Issues after the Cold War. Doha: Arab Centre for Research and Policy Studies.
5) Al-Azzawi, Raad Qasim Saleh. (2015). Middle Eastern regional powers and their role in implementing the new US counter-terrorism strategy of 2014. .Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, 51
6) Al-Afifi, Fathi. (2003). Democracy and Liberalism in the Political Practice of the State of Qatar. Al-Mustaqbal al-,Arabi, 298

7) Al-Ali, Salim Katah. (2014). The Impact of Oil on US Policy Towards the Arabian Gulf Region after the Cold War. ,International Studies, 57.
8) Al-Qahtani, Mutlaq bin Majid. (2021). The State of Qatar's Policy and Experience in Mediation and Conflict Resolution. Arab Policies, 9(51)، –
9) Al-Maghribi, Wasfi Musa. (2023). An Analysis of the Qatari State's Approach to the Syrian Crisis (2011–2018). Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences,7
10) Al-Maghribi, Wasfi Musa. (2023). An Analysis of the Qatari State's Approach to the Syrian Crisis (2011–2018). Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences,7
11) Al-Tamimi, Nawaf. (2012). Global Diplomacy and the Formation of National Identity: Theory and Application to the Case of Qatar. Doha: Al Jazeera Centre for Studies.
12) Khaled, Amr Abdel-Ati. (2019). The Foundations of Trump's Doctrine on US Foreign Policy. ,International Politics 54(217).
13) Khaled, Amr Abdel-Ati. (2019). The Foundations of Trump's Doctrine on US Foreign Policy. ,International Politics 54(217).
14) Daoud, Sari Hassoun. (2025). Qatari–American relations during the reign of Sheikh Hamad bin Khalifa Al Thani. Journal of Educational and Scientific Studies, 9(25).
15) Daoud, Sari Hassoun. (2025). Qatari–American relations during the reign of Sheikh Hamad bin Khalifa Al Thani. Journal of Educational and Scientific Studies, 9(25).
16) Shehab, Hamid Najib. (2009). The Final Demarcation of the Political Border between Qatar and Bahrain and the Future of Relations between Them. Adab al-Kufa, 1(5),.
17) Abdullah, Abdulkhaliq. (2016). The Contemporary World and International Conflicts. ,World of Knowledge, 132.
18) Ali, Abdullah Mishaal. (2024). The Role of Qatari Mediation in Resolving Regional Conflicts. ,Scientific Readings 226 ,37
19) Ali, Abdullah Mishaal. (2024). The Role of Qatari Mediation in Resolving Regional Conflicts. ,Scientific Readings 226 ,37
20) Qasim, Walid. (2022). Populism and the COVID-19 pandemic: Evidence from the United States and Brazil. Politics and Economics, 14(13).
21) Kamel, Omar. (2019). Trump and the Future of the International System. International Politics, 54(215).
22) Bah, Boune. (2019). The Military in Mauritania and Algeria and the Experience of Democratic Transition. Arab Politics, 7(39)،
23) Hussein, Nabil. (2019). The Fragile State Index in Arab Public Opinion. Arab Politics, 7(37)،

Thirdly: Foreign sources

1) 1-Bonne Foy, L., & Amiraux, V. (2000). *Construction d'une image internationale: Le cas du- Qatar (1995–2001).* Paris: Institut d'Études Politiques.
2) David, S. (1991). Explaining third world alignment. *World Politics, 43*(2),
3) Ebert, H., & Flemes, D. (2018). Regional leadership and contestation: Strategic reactions to the rise of the BRICS. In Regional powers and contested leadership (pp. 1–20). Cham: Springer International Publishing.

4) Galal, B. M. (2020). External behavior of small states in light of theories of international relations. Review of Economics and Political Science, 5(1),.
5) Gause, G. (1994). The illogic of dual containment. *Foreign Affairs, 73*(2),
6) Huntington, S. P. (1999). The lonely superpower. *Foreign Affairs, 78*(2),.
7) Kamrava, M. (2016). *Fragile politics: Weak states in the Greater Middle East*. New York: Oxford University Press.
8) Mearsheimer, J. (2007). Structural realism. In *International relations theories*. New York: Oxford University Press.
9) Merle, M. (1995). *Les relations internationales contemporaines*. Paris: Economica.
10) Pedersen, T. (2002). Cooperative hegemony: Power, ideas and institutions in regional integration. Review of International Studies, 28(4),
11) Waltz, K. N. (1979). *Theory of international politics*. Reading, MA: Addison-Wesley.

Fourth: Online sources

1) Abu Rashid, Osama. (7 April 2021). US-China Geostrategic Competition over a New World Order. Doha: Arab Centre for Research and Policy Studies. Retrieved fromhttp://bit.ly/
2) Abu Karim, Mansour. (22 December 2025). The US withdrawal from Afghanistan: causes and consequences. The Centre
3) The Arab Democrat. Retrieved fromhttp://domocraticas.de
4) Peace Agreement between the United States and the Taliban: Content, Context and Challenges. (1 September Arab Centre for Research and Policy Studies. Retrieved from .(2025http://bit.ly/
5) Figures: Qatar's investments around the world run into the billions. (22 December 2025). *Al-Anba*. Retrieved fromhttps://www.annahar.com/
6) Population growth in Qatar. (20 March 2026). *The Peninsula*. Retrieved fromhttps://thepeninsulaqatar.com
7) Mr Hamad bin Mohammed. (22 November 2025). Trade between Qatar and the US stands at $29.6 billion. *Al-Raya*. Retrieved fromhttps://www.raya.com
8) Senegal recalls its ambassador to Qatar for consultations. (7 June 2017). *Anadolu Agency*. Retrieved on 28 May from 2024https://bit.ly/2H61SRe
9) Qatar's relations with NATO. (23 March 2025). Retrieved fromhttps://brussels.embassy.qa/
10) Al-Qaysari and the Permissibility of the Coexistence of Opposites. (22 January 2026). Retrieved from https://ebnearabi.com
11) .Al-Kuwari, Abdulrahman Saeed. (13 September 2025). Qatar's opportunities for cyber cooperation with NATO Retrieved fromhttps://www.hnjournal.net
12) Al-Wali, Ahmed. (2020). Atlantic Affairs Expert: The Implications of Qatar's Declaration as a Major NATO Ally. *Al-Khaleej Online*. Retrieved fromhttps://bit.ly/2GdJs6L
13) General Authority for Statistics. (21 March 2026). Retrieved fromhttps://www.stats.gov.sa/

Fifth: Official Documents

1) Global Firepower. (2026, February 28). Comparison of Saudi Arabia and Qatar military strengths (2026). Retrieved from https://www.globalfirepower.com/countries-comparison-detail.php
2) U.S. Department of State. (2025, December). Joint statement on the seventh United States–Qatar strategic dialogue: An enduring strategic partnership. Retrieved from https://www.state.gov/releases
3) Nan, H. (2025, September 30). How Qatar's strike shattered illusions and endedGulf complacency. ThinkChina. Retrieved from https://www.thinkchina.sg/politics
4) Qatar seeks stronger US security ties after Iran strikes. (2026, March 9). SAMAA TV. Retrieed from https://www.samaa.tv
5) The White House, Office of the Press Secretary. (2017, September 19). Remarks by President Trump and Emir Tamim bin Hamad Al Thani before bilateral meeting. Retrieved April 15, 2024, from https://bit.ly/2slwdna
6) The White House, Office of the Press Secretary. (2017, July 5). Readout of President Donald J. Trump's call with President Abdel Fattah Al Sisi of Egypt. Retrieved May 28, 2025, from https://bit.ly/2sknu8a

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No. (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021141

Challenges of Global Politics and Their Implications for Iraq: A Study of Regional and International Variables(2025–2003)

(1) Dr. Elaf Nawfal Ahmed
(2)Asst Professor. Shaima Adel Fadel

Keywords:
Iraq, Global Politics, Regional Challenges, International Challenges, Geopolitics, State Stability.

Received:29/12/2025
Accepted:17/3/2026
Available:22/6/2026

Abstract

Global politics has undergone significant transformations since the beginning of the twenty-first century, reshaping political, security, economic, and technological dynamics at both regional and international levels. These shifts have had profound implications for states with complex geopolitical positions, particularly Iraq. Since 2003, Iraq has occupied a central position within a highly volatile regional and international environment, driven by its strategic location and the intersection of competing external interests.

This study analyzes the major challenges arising from these transformations and their impact on Iraq during the period (2003–2025). It focuses on key regional and international variables and examines their effects on Iraq's internal stability and its evolving regional role. Methodologically, the study adopts a descriptive-analytical approach to assess patterns of interaction and response.

The research is structured into two main sections. The first explores regional challenges and Iraq's strategies in addressing them, while the second examines international challenges and their broader implications, highlighting Iraq's efforts to manage external pressures and mitigate their consequences.

The study concludes that, despite the complexity of its geopolitical environment, Iraq has pursued relatively balanced policies that have contributed to maintaining a degree of internal stability. However, persistent external pressures and structural constraints continue to limit its capacity to fully assert an effective and independent regional role.

(1) College of political science/ Al-Nahrain University (Dr.elaf.nofal@nahrainuniv.edu.iq)
https://orcid.org/0009-0007-0189-1983)
(2) College of political science/ Al-Nahrain University(Shaimaa.adil@nahrainuniv.edu.iq)
https://orcid.org/0000-0001-6121-2638

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

تحديات السياسة العالمية وانعكاساتها على العراق: دراسة في المتغيرات الإقليمية والدولية (2003–2025)

[1] م. د. ايلاف نوفل احمد
[2] أ.د. شيماء عادل فاضل

المستخلص

شهدت السياسة العالمية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تحولات عميقة ومتسارعة، لم تقتصر على جانب واحد، بل امتدت لتشمل أبعادًا سياسية وأمنية واقتصادية وتكنولوجية متداخلة، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على العديد من دول العالم وفي مقدمتها العراق، فقد وجد العراق نفسه بعد عام 2003 في قلب بيئة إقليمية ودولية مضطربة، بفعل موقعه الجغرافي الاستراتيجي، وتداخل المصالح الإقليمية والدولية على أراضيه، مما جعله أكثر عرضة لتداعيات التحديات الإقليمية والدولية.

وتبين هذه الدراسة أبرز التحديات التي فرضتها تحولات السياسة العالمية على العراق خلال المدة (2003–2025)، مع التركيز على المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة، وتحليل انعكاساتها على استقراره الداخلي ودوره الإقليمي، وقد تناول البحث محورين رئيسين، خُصص الأول لدراسة التحديات الإقليمية وكيفية مواجهة العراق لها، في حين ركز الثاني على التحديات الدولية وانعكاساتها المختلفة، مع بيان طبيعة استجابة العراق لها ومحاولاته للحد من آثارها.

وتوصل البحث إلى أن العراق، رغم تعقيد البيئة الإقليمية والدولية المحيطة به، سعى إلى تبني سياسات متوازنة أسهمت، بدرجات متفاوتة، في الحد من تداعيات هذه التحديات والحفاظ على قدر من الاستقرار، مع استمرار تأثير الضغوط الخارجية والقيود البنيوية على دوره الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: التحديات، السياسة العالمية، الصراعات الإقليمية، التنافس الدولية، العراق.

المقدمة

يعد العراق من أكثر الدول تعرضاً لتداعيات التحولات الإقليمية والدولية، وذلك لموقعه الجغرافي الحساس، وموارده الطبيعية، ودوره المؤثر في معادلات الشرق الأوسط، وقد أسهمت التحولات التي شهدتها السياسة العالمية منذ عام 2003 في خلق بيئة سياسية وأمنية معقدة، تداخلت فيها الصراعات الإقليمية مع التنافس الدولي، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على استقرار العراق وأمنه الوطني ودوره الإقليمي.

لقد أفرزت هذه التحولات مجموعة من التحديات المتنوعة، شملت الحروب والصراعات الإقليمية، وتصاعد التنافس بين القوى الإقليمية والدولية، فضلًا عن بروز تهديدات غير تقليدية ذات أبعاد سياسية واقتصادية وتكنولوجية وأمنية. كما أسهم التطور التكنولوجي المتسارع في إعادة تشكيل طبيعة التهديدات، بما فرض على العراق تحديات إضافية في إدارة أمنه الداخلي وعلاقاته الخارجية ضمن بيئة إقليمية ودولية مضطربة. ويسعى هذا البحث إلى دراسة التحديات الإقليمية والدولية التي واجهت العراق في إطار تحولات السياسة العالمية خلال المدة (2003–2025)، وتحليل انعكاساتها على سياساته واستقراره الداخلي ودوره الإقليمي، بما يسهم في فهم أعمق لطبيعة التفاعلات التي تحكم موقع العراق في النظامين الإقليمي والدولي.

اولاً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

1. التعرف على أبرز التحديات الإقليمية المؤثرة في العراق بعد عام 2003.
2. تحليل أهم التحديات الدولية ذات الأبعاد المتنوعة وانعكاساتها على العراق.
3. بيان كيفية تعامل العراق مع هذه التحديات في ظل التحولات السياسية العالمية.

ثانياً: إشكالية البحث

تنطلق إشكالية البحث من التساؤل الآتي:

- ❖ كيف تعامل العراق مع تصاعد التحديات الإقليمية والدولية في ظل تحولات السياسة العالمية خلال المدة (2003–2025)؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما أبرز التحديات الإقليمية المؤثرة في العراق؟
- ✓ كيف انعكست الصراعات الإقليمية والدولية على السياسات العراقية؟
- ✓ إلى أي مدى نجح العراق في مواجهة التحديات الدولية الراهنة؟

ثالثاً: فرضية البحث

يفترض البحث أن تزايد التحديات الإقليمية والدولية بعد عام 2003 فرض على العراق واقعاً سياسياً وأمنياً معقداً، إلا أن اتباع سياسات متوازنة مكنه إلى حد ما، من الحد من آثار هذه التحديات والحفاظ على قدر من الاستقرار والدور الإقليمي.

رابعاً: منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي، إلى جانب المنهج الوصفي في عرض طبيعة التحديات، والمنهج التحليلي في تفسير انعكاساتها على العراق، بما ينسجم مع أهداف البحث وطبيعته.

المبحث الأول

التحديات الإقليمية وكيفية مواجهة العراق لها

يعيش العراق في بيئة إقليمية غير مستقرة بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية منذ عقدين، فهذا الاضطراب القى بظلاله على كافة مسارات الدولة العراقية الداخلية، فتنامي الصراعات العسكرية في المنطقة والتغيرات المتلاحقة في موازين القوى وتحول الدول العربية القريبة من العراق لساحات صراع دولي كل هذا جعل العراق دولة تتأثر بشكل كبير بما يحدث بمحيطها الجغرافي، ومن الحروب التي اثرت على العراق هي حرب غزة والصراع بين أمريكا وايران فهذه الصراعات شكلت تحدي كبير للعراق وذلك لارتباطها الوثيق بالبنى الأمنية والسياسية في المنطقة، فضلاً عن موقع العراق الذي يقع في وسط شبكة من التنافسات بين القوى الدولية والإقليمية، وهذا الموقع الحساس يتطلب صياغة مقاربات دقيقة تمنع انزلاق العراق الى بؤرة الصراع وتحفظ المصالح الاستراتيجية الخاصة به، فإن فهم طبيعة هذه التحديات يمثل مدخل أساسي لتقييم قدرة العراق على مواجهة هذه المتغيرات وضبط تأثيرها على استقراره الداخلي.

المطلب الأول

الحرب والصراعات الإقليمية

يشكل اندلاع الحروب والصراعات الإقليمية أحد أبرز مصادر عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، لما تحمله من تداعيات سياسية وأمنية تتجاوز حدود الدول المنخرطة فيها لتطال دول الجوار والمحيط الإقليمي ككل، ويعد العراق من أكثر الدول تأثر بهذه الصراعات بحكم موقعه الجغرافي وتشابك مصالحه الإقليمية والدولية، الأمر الذي يجعله عرضة لانعكاسات مباشرة وغير مباشرة لأي تصعيد عسكري في المنطقة.

وبرز العدوان الإسرائيلي على غزة بوصفه أحد أهم الصراعات الإقليمية ذات التأثير الواسع، لما أحدثه من اختلالات في التوازنات الإقليمية وتصاعد في التوترات الأمنية والسياسية، الأمر الذي انعكس على الواقع العراقي في جوانب متعددة، ونتناول هذا المطلب أبرز الصراعات الإقليمية المؤثرة في العراق، مع التركيز على تحليل انعكاسات العدوان الإسرائيلي على غزة، إلى جانب الصراع الأمريكي الإيراني، بوصفهما نموذجين بارزين للتحديات الإقليمية التي واجهت العراق في المرحلة محل الدراسة.

اولاً: العدوان الإسرائيلي على غزة وأثره على العراق

لقد اعادت الحرب التي جرت في غزة تشكيل المشهد الأمني والسياسي في الشرق الأوسط بصورة عميقة، فهذه الحرب التي بدأت في أكتوبر من عام 2023 سببت حجم مأساة كبيرة وحملت تهديدات مباشرة لجميع الدول المحيطة ومن ضمنها العراق، فالعراق يرتبط استقراره وامنه الداخلي بسلاسل التوازن الإقليمي، ومنذ بداية هذه الحرب برزت معها مؤشرات واضحة انها حرب عابرة للحدود وتداعياتها لن تكون محصورة في غزة وحدها، بل انها ستكون امتداد لموجات متتالية من التوتر الأمني والسياسي في الشرق الأوسط [1].

ومنذ اليوم الأول للحرب اعلن العراق تضامنه وتأييده الكامل للمقاومة الفلسطينية في حربها ضد إسرائيل وذلك على المستويين الشعبي والرسمي، واعتبر العراق ان ما قامت به المقاومة هو نتيجة قمع متواصل وممنهج من قبل الاحتلال الإسرائيلي، واعرب المتحدث باسم الحكومة العراقية في بيان صادر عنه ان العراق حكومة وشعب يؤكد موقفه الثابت تجاه القضية الفلسطينية لغاية تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في نيل كامل الحقوق المشروعة واكد على ان الظلم الذي يعيشه الشعب الفلسطيني لا يمكن ان ينتج سلام مستدام، فضلاً عن كون الاحتلال الإسرائيلي لم يلتزم بالقرارات الأممية والدولية [2].

لقد واجه العراق معادلة حساسة جداً في صياغة موقفه من الحرب، فمن جهة دعم القضية الفلسطينية بالخطابات السياسية والتضامن الدائم مع المقاومة الفلسطينية في غزة ولكنه من جهة أخرى كان على الحكومة العراقية ان تراعي شبكة علاقاتها الخارجية المتعددة مع جهات دولية عديدة واهما الولايات المتحدة الامريكية، فكان خطاب الحكومة العراقية ادانة استهداف المدنيين والدعوة المستمرة لوقف اطلاق النار وفتح المعابر لدخول المساعدات الإنسانية ورفض أي عملية تهجير قسري لسكان قطاع غزة [3].

ومن جهة أخرى تصاعد التوتر في العراق مع ما حدث في غزة، وذلك عن طريق الفصائل المسلحة التي قامت باستهداف القواعد العسكرية والمصالح الامريكية في المنطقة وهذا جعل الأراضي العراقية مهددة بالتحول الى ساحة مواجهة بالوكالة، وتشير التقارير الى زيادة وتيرة الهجمات على القوات الامريكية في الشرق الأوسط وعلى إسرائيل من قبل الفصائل العراقية، هذا ما جعل العراق يواجه تحدي كبير في ضبط الامن الداخلي ومنع انزلاق البلاد في صراع مفتوح، وهذا الوضع العام اظهر هشاشة التوازن بين تجنب الاصطدام المباشر مع أي طرف دولي والحفاظ على السيادة [4].

وعلى الرغم من ان العراق ليس طرف أساسي في حرب غزة الا انه تأثر بشكل كبير بسبب تشابك الملفات الخاصة بالنفوذ الإقليمي وتواجد عدد ليس بقليل من القوات الأجنبية على ارضه، فهذه الحرب ليست مجرد حرب قريبة جغرافياً من العراق وانما ازمة إقليمية ذات ابعاد متداخلة تمس الامن الوطني العراقي بشكل غير مباشر، وهذا ما جعل الحكومة العراقية تتخذ دور داعم للاستقرار الإقليمي في المنطقة من خلال تأييده في وقف الحرب[5].

ثانياً: الصراع الأمريكي الإيراني وانعكاسه على العراق

يعد الصراع الامريكي الايراني من أكثر العوامل تأثيرا في تشكيل البيئة السياسية والامنية في العراق بعد عام 2003، اذ تحول العراق فعليا الى ساحة مركزية لتقاطع المصالح والنفوذ بين واشنطن وطهران، ولم يكن هذا التأثير نظريا او غير مباشر، بل انعكس بشكل ملموس على بنية الدولة العراقية ووظائفها السيادية واستقرارها الداخلي، نتيجة الموقع الجغرافي للعراق وطبيعة نظامه السياسي بعد التغيير، فضلا عن هشاشة المؤسسات الامنية وغياب القرار الوطني المستقل في مراحل متعددة [6].

وقد تجسد إثر هذا الصراع على الواقع العراقي امنيا من خلال تكرار الضربات العسكرية داخل الاراضي العراقية، سواء عبر استهداف مواقع لفصائل مسلحة مرتبطة بإيران او قواعد تضم قوات امريكية، الامر الذي أضعف هيبة الدولة وكرس حالة الانفلات الأمني، كما ادى هذا التنافس الى جعل العراق ساحة لتصفية الحسابات الاقليمية، وهو ما انعكس في ارتفاع وتيرة العمليات المسلحة وتهديد الامن القومي، خصوصا في فترات التصعيد بين الطرفين [7].

وأثر الصراع الامريكي الايراني بشكل مباشر في تشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة، حيث أصبح التوازن بين النفوذين عاملا حاسما في عملية اختيار رؤساء الوزراء وتوزيع المناصب السيادية، وقد ادى ذلك الى تعطيل عملية بناء دولة مؤسسات قائمة على الكفاءة، لصالح منطق التوافقات الخارجية، الامر الذي أسهم في اضعاف القرار السياسي العراقي وربطه بالإرادات الاقليمية والدولية[8].

كان العراق من أكثر الدول تضررا من هذا الصراع، اذ انعكست العقوبات الامريكية المفروضة على إيران بشكل غير مباشر على الاقتصاد العراقي، خاصة في ملف الطاقة والتبادل التجاري، كما تعرض العراق لضغوط مالية متكررة تتعلق بتحويلات الدولار والتعاملات المصرفية، ما ادى الى اضطراب السوق وارتفاع معدلات التضخم وتراجع القدرة الشرائية للمواطن العراقي [9].

وأدى استمرار الصراع الامريكي الايراني الى عرقلة جهود العراق في تبني سياسة خارجية متوازنة، اذ وجد نفسه مضطرا في كثير من الاحيان الى تبني مواقف حذرة او محايدة لتجنب الانجرار الى صراع مفتوح، كما حدث خلال التصعيد العسكري في عام 2025، وقد اعلنت الحكومة العراقية موقفا رسميا رافضاً لاستخدام الاراضي والاجواء العراقية من قبل اي طرف، ودعت الى وقف اطلاق النار، في محاولة للحفاظ على سيادة الدولة ومنع توسع رقعة الصراع داخل حدودها [10].

وبذلك يتضح ان الصراع الامريكي الايراني لم يقتصر تأثيره على مستوى الخطاب السياسي، بل انعكس بعمق على الامن والاستقرار والاقتصاد والسيادة العراقية، وجعل من العراق أحد أكثر الاطراف تضررا من هذا الصراع، الامر الذي يفرض ضرورة اعادة بناء استراتيجية وطنية مستقلة قادرة على تحييد العراق عن صراعات المحاور وتعزيز سيادته وامن مواطنيه [11].

المطلب الثاني

المشاريع الامريكية في المنطقة (صفقة القرن)

تمثل صفقة القرن أحد أبرز المشاريع السياسية التي طرحتها الادارة الامريكية لاعادة ترتيب التوازنات في الشرق الاوسط، اذ لم تكن مجرد مبادرة لتسوية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، بل جاءت ضمن تصور استراتيجي أعمق يهدف الى اعادة هندسة بنية النظام الاقليمي عبر بناء تحالفات جديدة واعادة توزيع مراكز القوة. وعلى الرغم من ان العراق لم يكن طرفا مباشرا في هذه المبادرة، الا ان تداعياتها السياسية والاستراتيجية انعكست عليه بشكل واضح بحكم موقعه الجيوسياسي وطبيعة علاقاته الإقليمية [12].

احدث اعلان صفقة القرن حالة من الاستقطاب داخل الساحة العراقية، فقد انقسمت القوى السياسية بين تيارات رافضة ترى في المشروع محاولة لتصفية القضية الفلسطينية وادماج اسرائيل في النظام الاقليمي على حساب ثوابت السياسة الخارجية العراقية، وبين تيارات تميل الى تجنب التصعيد حفاظا على العلاقة مع الولايات المتحدة، وقد انعكس هذا الانقسام على الخطاب السياسي داخل البرلمان وعلى طبيعة المواقف الرسمية، حيث تبنت الحكومة خطابا حذرا يجمع بين رفض المساس بالحقوق الفلسطينية وبين تجنب الدخول في مواجهة مباشرة مع واشنطن [13].

اسهمت صفقة القرن في تعزيز مسار التطبيع بين بعض الدول العربية واسرائيل، الامر الذي اعاد تشكيل خريطة التحالفات في المنطقة، هذا التحول وضع العراق امام معادلة معقدة، فهو يرتبط بعلاقات وثيقة مع ايران التي تعارض المشروع بشدة، وفي الوقت نفسه يعتمد على الدعم الامريكي في ملفات امنية واقتصادية، ونتيجة لذلك وجد العراق نفسه مطالبا بالحفاظ على توازن دقيق بين محورين متقابلين، مما قلص هامش حركته الاستراتيجية وعمق من ازمة تحديد هويته الاقليمية [14].

اثار المشروع مخاوف عراقية من احتمال اعادة رسم مسارات الطاقة والتجارة في المنطقة بما يتجاوز الدور الجغرافي للعراق، فتعزيز التعاون بين بعض دول الخليج واسرائيل يفتح المجال لخطوط نقل ومشاريع بنى تحتية بديلة قد تقلل من اهمية العراق كحلقة وصل بين الخليج وتركيا وبلاد الشام، وفي ظل اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط وضعف التنوع الاقتصادي، فان اي تحول في خرائط الطاقة الاقليمية يمثل تهديدا غير مباشر لمكانته الاستراتيجية [15].

عززت صفقة القرن من حالة الاستقطاب بين الولايات المتحدة وإيران، الامر الذي انعكس على الساحة العراقية عبر زيادة حدة الخطاب السياسي وتصاعد التوتر بين الفصائل المسلحة والقوات الامريكية، وبهذا المعنى لم يكن تأثير المشروع نظريا، بل أسهم في تغذية بيئة الاستقطاب الداخلي وربط الاستقرار العراقي بمسار الصراع الاقليمي الاشمل [16].

ان صفقة القرن رغم عدم استهدافها العراق بصورة مباشرة، قد اسهمت في اعادة تشكيل البيئة الاقليمية التي يتحرك ضمنها، وفرضت عليه اعادة حساباته في ملفات التحالفات والامن والطاقة والموقف من القضية الفلسطينية، كما كشفت محدودية قدرة العراق على تبني سياسة خارجية مستقلة في ظل استمرار التنافس الامريكي الايراني، الامر الذي يجعل من دراسة هذه المشاريع ضرورة لفهم موقع العراق في النظام الاقليمي الجديد.

المطلب الثالث

التنافس الإقليمي على العراق (التنافس السوري والإيراني)

مع بداية عام 2020 شهدت المنطقة العربية تحول عميق في خريطة النفوذ الإقليمي، وكان ابرزها هو حالة التنافس الصامت بين ايران وسوريا على إدارة النفوذ داخل المشرق العربي بشكل عام والعراق بشكل خاص، فبعد انحسار الصراع الداخلي لسوريا بشكل تدريجي وبداية عودة العلاقات العربية مع سوريا في عام 2022 برزت معها رغبة سورية باستعادة جزء من دورها القديم في الإقليم وهذا ما تم بشكل غير مباشر في مسار متقاطع مع النفوذ الإيراني المتنامي [17].

وبدأت سوريا مرحلة جديدة حيث تنظر بشكل جدي الى إعادة بناء علاقاتها الإقليمية في المنطقة ولاسيما العراق الذي يعتبر بوابة لسوريا للخروج مما كانت فيه فهو المنفذ الأول لضروريات الاقتصاد والامن لسوريا، فخلفت الحرب الداخلية في سوريا ازمة في الطاقة وانهيار في قطاع الإنتاج والصناعة وهذا ما جعل العراق هو المنفذ الامن للإمدادات المختلفة سواء كان بالنفط او النقل البري او التجارة، وحاولت سوريا استعادة تأثيرها الكبير على غرب العراق هذا ما فتح ملف التنافس مع ايران على العراق التي لها دور كبير في العراق منذ عام 2003 ، لكن نفوذها في الآونة الأخيرة اصبح اكثر حساسية بفعل الضغط الأمريكي وضربات الطائرات المسيرة والعقوبات الاقتصادية [18].

اما إيران فشهدت الأعوام ما بين 2020 الى غاية 2024 تطور وتوسع في شبكة نفوذها في العراق لكنها شهدت ايضاً تحديات عراقية تمثلت في الخطاب الشعبي العراقي الرافض لكافة التدخلات الإيرانية في العراق خاصة منذ احتجاجات تشرين عام 2019، وهذا ما دفع إيران الى إعادة ترتي ادواتها في العراق ولكن العراق بقى محور أساسي في الاستراتيجية الإيرانية لربط نفوذها بين كل من العراق وسوريا ولبنان[19].

لقد شهدت السنوات الأخيرة قبل تحول النظام في سوريا تقارب في العلاقات بين العراق وسوريا في ملفات الطاقة والطرق البرية والمنافذ الحدودية وهذا التقارب اثار خشية بعض القوى العراقية المحسوبة على ايران التي تخشى عودة نشاط تنظيم داعش الذي بدأ منذ عام 2021 تنشيط خلاياه مرة أخرى في البادية السورية ولكن الخشية هذه تحولت الى مخاوف حقيقية مع تغيير النظام في سوريا وسيطرة الفصائل المعارضة للنظام السوري، فالعراق في الوقت الحاضر قام ببناء سور فاصل بينه وبين سوريا خشية تأثير النظام الجديد على العراق كون النظام الحالي يشكل تهديد على امن العراق ومعادي للنظام الإيراني الذي ضعف نفوذه بشكل تام في سوريا وانقطعت العلاقة بينهم[20].

ان إيران في الوقت الحالي ترى ان العراق هو بوابتها الأخيرة في الدفاع عن نفسها ويجب ان تبقى نفوذها بها بشكل كبير، فإيران ترى ان صعود الفصائل المعادية الى حكم سوريا هذا يعني عودة الجماعات المتشددة في العراق فسوريا ممكن بشكل كبير ان تؤثر على العراق، فهي ترى ان سوريا أصبحت في الوقت الحاضر تهديد ويجب تقييد النفوذ السوري وخلق بيئة قد تضعف أي حليف لها في العراق [21].

ومع التحولات الجارية في الشرق الأوسط تحاول كل جهة منهم فرض نفوذها في العراق فإيران لغاية الوقت الحاضر تبسط نفوذها بشكل كبير ولكن الخطاب المتصاعد الرافض لوجودها قد يستغل من اجل تقليص نفوذها في المنطقة خاصة مع انشغال إيران في الحرب ضد إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية، اما سوريا فهي في الوقت الحاضر لا تمتلك أي علاقة مع العراق بسبب خشية العراق ممن سيطر على حكم سوريا وتأثير ما حدث في سوريا على الساحة العراقية[22].

المبحث الثاني

التحديات الدولية وكيفية مواجهة العراق لها

تنوعت التحديات الدولية بعد الحرب الباردة وتباين مستوى تأثيرها بين الدول فضلا عن ترابط هذه التحديات مع بعضها البعض ،ولكن الجميع كان له تأثير على ميزان القوى الدولي وبالتالي يخلق مخاطر واضحة على النظام العالمي ،وهنا تتحمل القوة الرائدة مسؤولية تشكيل وإدارة النظام الدولي ،وان أي مشورة للقوى الصاعدة ممكن ان يخلق مشاكل للقوة الرائدة ،وبالتالي يصعب في نهاية المطاف التوازن في الالتزامات ما بين القوة الرائدة وما بين القوى الصاعدة التي أصبحت تكشف كل ما لديها من إمكانيات للتنافس ولعب دور القوى التعديلية ،وعليه سيتضمن المبحث مطلبين وكما يلي:

المطلب الأول

التحديات الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية

1. التحديات الاقتصادية:

شهد النظام الاقتصادي الدولي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تحولات جوهرية انعكست على توزيع القوة الاقتصادية بين الدول، اذ استمرت الولايات المتحدة في تصدر الاقتصاد العالمي بناتج محلي اجمالي تجاوز 25 تريليون دولار، في حين صعدت الصين كثاني اكبر اقتصاد عالمي بناتج يقارب 18 تريليون دولار، الامر الذي اسهم في تعميق التنافس الاقتصادي الدولي واعادة طرح مسالة تعددية مراكز القوة، كما سجل الاتحاد الاوربي ناتجا محليا مشتركا تجاوز 16 تريليون دولار، بينما سعت روسيا الى توظيف مواردها الطاقوية والعسكرية لإعادة تثبيت موقعها في معادلات التوازن الدولي، وفي مقابل هذا التنافس بين القوى الكبرى برزت الفواعل من غير الدول كعنصر مؤثر في الاقتصاد العالمي، حيث تسيطر الشركات التكنولوجية العملاقة على نسب مرتفعة من الاسواق العالمية، اذ تجاوزت القيمة السوقية لاكبر خمس شركات تكنولوجية عالمية 9 تريليونات دولار، وهو ما منحها قدرة فعلية على التأثير في السياسات الاقتصادية والمالية الدولية، كما توسع دور المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في ادارة الازمات الاقتصادية والتنموية، خصوصا في الدول النامية والمتاثرة بالنزاعات [23].

ويرجع تنامي دور هذه الفواعل من غير الدول الى عاملين أساسيين وهما [24]:

1. تراجع قدرة الدولة الوطنية على ادارة بعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة العولمة الاقتصادية وتحرير الاسواق، اذ تشير بيانات البنك الدولي الى ان حجم التجارة العالمية كنسبة من الناتج العالمي تجاوز 60%، مما قلص من قدرة الدول على التحكم الكامل في اقتصاداتها الوطنية.
2. اما العامل الثاني فيتعلق بالثورة الرقمية حيث تجاوز عدد مستخدمي الانترنيت عالميا 5 مليارات مستخدم، الامر الذي سهل نشوء شبكات اقتصادية واجتماعية عابرة للحدود.

وقد انعكست هذه التحولات على المؤسسات الاقتصادية الدولية، حيث تعرضت لضغوط اصلاحية متزايدة للتكيف مع التغير في موازين القوة، وهو ما تجسد في تعديل حصص التصويت داخل صندوق النقد الدولي لصالح بعض الاقتصادات الصاعدة، وعلى راسها الصين. كما واجهت منظمة التجارة العالمية تحديات كبيرة في ظل تصاعد السياسات الحمائية والنزاعات التجارية بين القوى الكبرى [25].

وتأثر العراق بشكل مباشر بهذه التحولات الاقتصادية العالمية، اذ يعتمد اقتصاده بشكل شبه كلي على قطاع النفط الذي يشكل اكثر من 90% من ايرادات الموازنة العامة، كما يمثل النفط ما يقارب 85% من اجمالي الصادرات، وقد ادى تذبذب اسعار النفط العالمية الى تعرض العراق لازمات مالية متكررة، كان اشدها خلال عام 2020 حين انخفضت اسعار النفط الى ما دون 40 دولارا للبرميل، مما تسبب بعجز مالي كبير وتراجع القدرة على تمويل الانفاق العام، فضلاً عن التزاماته الدولية في تسديد مبالغ التعويضات المقرة ،اذ سدد العراق لدول الكويت مبلغ 490 مليون دولار عام 2021 ،وسدد عام 2022 حوالي 629 مليون دولار لغلق ملف التعويضات والعمل لغلق جميع الملفات، حيث بلغ اجمالي ما دفعه من تعويضات دولية اكثر من 52 مليار دولار، واكمل سدادها بشكل كامل بحلول عام 2022، وهو ما شكل عبئا ماليا امتد لسنوات طويلة، وقد اعاد العراق تفعيل عضويته في عدد واسع من المنظمات الدولية، ومنها الامم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، واستفاد من برامج الدعم المالي والفني، اذ حصل على قروض ومساعدات لدعم الاستقرار المالي واصلاح النظام المصرفي، وبالتالي قد اكمل العراق السداد الكامل هذه التعويضات رسميا من قبل الأمم المتحدة، ورغم ذلك، لا تزال التحديات الاقتصادية قائمة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة التي تجاوزت 13% في بعض الاعوام، وارتفاع نسب الفقر التي قاربت 25%، فضلا عن ضعف التنويع الاقتصادي وانتشار الفساد المالي والاداري، مما حد من قدرة العراق على الاستفادة الكاملة من الدعم الدولي [26].

2. **التحديات التكنولوجية والبيئية:**

أســهم التطور التكنولوجي المتســارع في اعادة تشــكيل موازين القوة الدولية، اذ ارتفع الانفاق العالمي على البحث والتطوير الى اكثر من 2.4 تريليون دولار سـنويا، وتصـدرت الدول الكبرى سـباق الذكاء الاصـطناعي والتقنيات المتقدمة، وقد انعكس ذلك على عسـكرة التكنولوجيا، حيث تشـير تقارير دولية الى ان أكثر من 70 دولة تعمل على تطوير او اسـتخدام انظمة عسـكرية مدعومة بالذكاء الاصـطناعي، الامر الذي زاد من مخاطر سباق التسلح وعدم الاستقرار الاستراتيجية [27].

والسباق لا يقتصر على تطوير الأسلحة بل يشمل تحولا أعمق في اليات القوة، كأعاده تعريف السيادة وتأكل احتكار الدولة للعنف والاستقلال الاســـتراتيجي كما هو الحال مع الاتحاد الأوربي التي بدأت تقلل من اعتماديتها على التكنولوجيا الامريكية من خلال برنامج صـــناعة الدفاع الأوربي بهدف خفض الواردات الدفاعية من خارج الاتحاد من 60% الى اقل من 35%، فضلا عن تحدي الأطر القانونية والأخلاقية.[28]

ان التحديات التكنولوجية تبلغ ذروتها عادة في ثلاث حالات وهي: [29]

1. غياب الثقة الدولية: عندما تتبادل الدول الاتهامات بشأن التجسس الرقمي أو سرقة البيانات.
2. احتكار التكنولوجيا: حين تحتكر قلة من الدول او الشركات تقنيات ستراتيجية وتمنع نقلها للاخرين.
3. تسيس الابتكار: عندما تستخدم التكنولوجيا كوسيلة ضغط دبلوماسي أو اقتصادي، كما يحدث في حروب الرقائق بين القوى الكبرى.

ان النظام الدولي وفق التحديات أعلاه أصبح عاجزا عن مواكبة سرعة التطور ولذلك فان مستقبله سيتحدد الى حد كبير بمدى قدرة الدول على تحقيق التوازن بين الابتكار والمسؤولية وبين التفوق التقني والعدالة العالمية.

ويصـنف العراق ضـمن الدول ذات الجاهزية الرقمية المحدودة، اذ تقل نسـبة الانفاق على البحث والتطوير عن 0.1% من الناتج المحلي، كما تعاني البنية التحتية الرقمية من ضـعف واضـح، الامر الذي جعله اكثر عرضـة للهجمات السـيبرانية، وقد سـجلت المؤسـسـات الحكومية العراقية خلال السـنوات الاخيرة تزايدا في محاولات الاختراق الالكتروني التي اسـتهدفت قطاعات حيوية كالمصـارف والطاقة والاتصـالات، كما ان بروز التحديات الصحية والبيئية التي كان لها وقع الأثر على الاقتصاديات الصاعدة وامتدت تداعياتها لتشمل جوانب مختلفة أخرى سياسية منها واجتماعية ،اذ كشفت جائحة كورونا عام 2020 أوجه الهشـاشـة الاقتصـادية التي كانت قائمة من قبل بل زادت من تفاقمها ، مما اسـهم في تحولات تكنولوجية واجتماعية وسياسية هامة، وكذلك تأثير الازمة البيئية العالمية كالتغير المناخي والاحتباس الحراري والجفاف وندرة المياه والتصـحر وتأكل التربة....الخ مما ولد تداعيات اقتصـادية خطيرة ،ولأجله فان الاسـتثمارات في التقنيات الجديدة القادرة على الحد من العواقب المدمرة لا تتوافق مع حجم التهديد ،اذ تستمر الدول بخوض صراعات فيما تظل عاجزة عن مواجهة الكوارث البيئية الطبيعية [30].

وبما ان التأثيرات البيئية ليست متساوية، اذ تخضع لثلاثة متغيرات رئيسة:

1. القدرة على التكيف: البلدان ذات الاقتصـــادات المتقدمة تمتلك موارد مالية وتقنية تمكنها من إدارة الكوارث والتكيف مع التغيرات المناخية، بينما تعاني الدول النامية من هشاشة أكبر تجعلها أكثر عرضة للضرر.
2. درجة التعرض للمخاطر: تختلف الدول جغرافيا، بعض المناطق أكثر عرضـة للجفاف أو الفيضـانات أو الأعاصـير، ما يزيد احتمالات حدوث الضرر البيئي.
3. الهشـاشـة الاجتماعية والاقتصـادية: المجتمعات ذات الهياكل الاقتصـادية الضـعيفة أو التي تعتمد على الزراعة مثلا تتأثر بشـكل أكبر بالتقلبات البيئية.

وهذا التباين يفسر لماذا تكون الاثار البيئية مركزة في الجنوب العالمي، بينما تكون أكثر قابلية للإدارة في دول الشمال.

ان ما تقدم ولد تداعيات خطيرة بحكم طبيعتها التراكمية وعلاقتها بالأمن القومي واتســـاع نطاقها العالمي وارتباطها بالاقتصـــاد العالمي، وسبب خطورتها يكمن في التأثيرات الاقتصادية العميقة كتراجع الإنتاج الزراعي وتعطل سلاسل الامداد وارتفاع تكاليف الغذاء والطاقة، فضلاً عن اتساع نطاق الهجرة البيئية والنزوح وتصـاعد التنافس والصـراعات على الموارد وتهديد الامن الصـحي وتراجع التنوع البيولوجي وتفاقم عدم المسـاواة بين الشـمال والجنوب، وعليه فان التحديات الاقتصـادية والتكنولوجية والبيئية تشـكل منظومة مترابطة من المخاطر التي اثرت بعمق على العراق، وجعلته اكثر عرضـــة للازمات المالية والهجرات والضـــغوط الدولية، الامر الذي حول هذه التحديات الى احد ابرز المحددات الحاكمة لعلاقاته الدولية ومكانته الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين.

المطلب الثاني

التحديات العسكرية والامنية

شهد النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة تصاعدا ملحوظا في طبيعة التحديات العسكرية والامنية، حيث لم تعد التهديدات مقتصرة على الصراعات التقليدية بين الدول، بل برزت فواعل عنيفة من غير الدول، وتوسع الارهاب العابر للحدود، وارتفعت وتيرة الهجرة غير الشرعية، الامر الذي اسهم في احداث تداعيات امنية واجتماعية وسياسية عابرة للحدود، ويعد العراق من اكثر الدول تضررا من هذه التحولات نتيجة تداخل العوامل الداخلية مع المتغيرات الاقليمية والدولية، حيث تختلف حدة هذه التحديات وفقا لثلاثة متغيرات رئيسة تتمثل في القدرة على التكيف، ودرجة التعرض للمخاطر، ومستوى الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما جعل البيئة الامنية العراقية شديدة التعقيد بعد عام 2003، وعليه سنحاول التطرق الى عدد من هذه التحديات التي تكتسب أهمية خاصة للعراق بحكم ارتباطه بمنظومة واسعة من المصالح الجيوسياسية، وبشيء من التفصيل وكما يلي :

اولا الارهاب العابر للحدود

يعد الارهاب العابر للحدود احد اخطر التحديات الامنية في النظام الدولي المعاصر، اذ تشير بيانات دولية الى ان اكثر من 70 بالمئة من العمليات الارهابية المسجلة عالميا خلال العقدين الاخيرين نفذتها جماعات عابرة للحدود، مستندة الى دوافع ايديولوجية وعقائدية متطرفة، ويتميز هذا النوع من الارهاب بقدرته على تجاوز الحدود الجغرافية للدول، سواء من حيث جنسية المنفذين او الضحايا او مكان تنفيذ العمليات، مما يحد من فاعلية القوانين الوطنية ويكشف ضعف المنظومة الامنية الدولية في التعامل مع التهديدات غير التقليدية، وقد شكل الارهاب بعد عام 2003 تحديا وجوديا للعراق، حيث تشير التقديرات الى سقوط عشرات الالاف من الضحايا المدنيين نتيجة العمليات الارهابية، فضلا عن نزوح اكثر من 4 ملايين شخص خلال ذروة سيطرة تنظيم داعش بين عامي 2014 و2017، كما تكبد الاقتصاد العراقي خسائر قدرت بعشرات مليارات الدولارات نتيجة تدمير البنى التحتية وتعطيل النشاط الاقتصادي والسياحي، الامر الذي اثر بشكل مباشر على مسار التنمية واعادة الاعمار [31].

ولقد بذل العراق جهودا عسكرية وامنية واسعة، تمثلت في اعادة بناء القوات المسلحة وتفعيل اجهزة الاستخبارات، حيث لعب الجيش والشرطة والقوات الخاصة دورا محوريا في مكافحة الإرهاب، كما برز دور الحشد الشعبي الذي تشكل عام 2014 استجابة لفتوى الجهاد الكفائي، وشارك في معارك حاسمة اسهمت في تحرير مدن استراتيجية مثل تكريت والرمادي والموصل، وقد اضفى البرلمان العراقي طابعا قانونيا على هذا الدور من خلال اصدار قانون دمج الحشد الشعبي ضمن المنظومة الامنية الرسمية عام 2016 [32].

ورغم اعلان النصر العسكري على تنظيم داعش عام 2017، الا ان التحديات الامنية لم تنته، اذ تشير التقارير الامنية الى استمرار نشاط الخلايا النائمة، خاصة في المناطق الصحراوية والحدودية، كما ان مرحلة ما بعد النصر غالبا ما تشهد تصاعدا في التحديات، نتيجة اعادة تشكل الجماعات المسلحة بأساليب جديدة، وهو ما يعرف بالإرهاب المتحول، مستفيدا من الثغرات الامنية وضعف السيطرة على الحدود [33].

وتتمثل أبرز التحديات العسكرية والامنية الراهنة في قدرة الجماعات المسلحة على تنفيذ عمليات ذات تاثير اعلامي، وضعف السيطرة الكاملة على الحدود الدولية التي تمتد لاكثر من 3600 كيلومتر، وتباين مستوى جاهزية الوحدات العسكرية في قتال المدن، فضلا عن تشتت الجهد الاستخباري، وعدم استقرار منظومة القيادة والسيطرة، وضعف الدعم اللوجستي، والنقص في القدرات التقنية والسيبرانية والاستخبارات المتقدمة [34].

ثانيا التنافس الدولي

كما تأثر الوضع الامني العراقي بالتصعيد الامريكي الايراني في المنطقة، حيث تشير الوقائع الى تعرض مواقع داخل العراق لهجمات متبادلة خلال فترات التوتر، وبلغ هذا التصعيد ذروته عام 2025، الامر الذي وضع العراق امام معادلة صعبة تتمثل في الحفاظ على توازن دقيق بين الطرفين، ومنع تحوله الى ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات الاقليمية، في ظل وجود فصائل مسلحة محلية ذات ارتباطات خارجية، وتشكل المنافسة بين القوى الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة وروسيا والصين والاتحاد الاوربي، احد اهم مصادر عدم الاستقرار في النظام الدولي، اذ تشير بيانات الانفاق العسكري العالمي الى تجاوز 2.2 تريليون دولار سنويا، مع تركز النسبة الاكبر لدى هذه القوى، وقد انعكس

هذا التنافس بشكل مباشر على دول العالم الثالث، ومنها العراق الذي اصبح ساحة لتقاطع المصالح العسكرية والاستخباراتية والاقتصادية، وتسعى الولايات المتحدة الى الحفاظ على وجودها العسكري والسياسي في العراق ضمن استراتيجيتها لاحتواء النفوذ الايراني وضمان امن الطاقة في الخليج، في حين تعمل روسيا على تعزيز حضورها الاقليمي مستفيدة من تراجع الانخراط الامريكي النسبي، بينما تتغلغل الصين عبر مشاريع اقتصادية كبرى مثل مبادرة الحزام والطريق، التي تجاوزت استثماراتها مئات المليارات من الدولارات، وقد قيد هذا التشابك قدرة العراق على اتخاذ قرار امني مستقل، وجعل سياساته الدفاعية رهينة للتحولات الاقليمية والدولية [35].

ثالثا التهديدات غير التقليدية

تعد التهديدات السيبرانية من اخطر التحديات غير التقليدية التي تواجه الامن الوطني العراقي، خاصة مع ارتفاع الاعتماد على الانظمة الرقمية بعد عام 2003، وتشير تقارير تقنية الى تسجيل الاف محاولات الاختراق الالكتروني سنويا استهدفت مؤسسات حكومية وقطاعات حيوية كالمصارف والطاقة، وقد استغل تنظيم داعش الفضاء السيبراني منذ عام 2014 في التجنيد والدعاية والتنسيق، مستخدما منصات التواصل الاجتماعي لنشر افكاره وتدريب عناصره، ويعود تفاقم هذا الخطر الى ضعف البنية التحتية الرقمية، وغياب تشريعات صارمة لمكافحة الجرائم السيبرانية، فضلا عن صعوبة اثبات هذا النوع من الجرائم في ظل غياب الحدود الجغرافية وعدم وضوح الهوية الرقمية، كما تمثل الهجرة غير الشرعية تهديدا امنيا غير تقليدي، اذ تسهم في زعزعة الاستقرار من خلال استغلال المهاجرين من قبل شبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، وتشير تقديرات دولية الى ان العراق يعد من الدول المتأثرة بحركات الهجرة والنزوح، سواء الداخلية او العابرة للحدود، مما يزيد من الاعباء الامنية والاقتصادية، ويعقد مهمة السيطرة على الحدود ومنع تهريب السلاح والافراد [36].

الخاتمة

توصلت الدراسة الى ان التحولات الدولية والاقليمية في القرن الحادي والعشرين لم تغير فقط موازين القوى، بل غيرت طبيعة التهديد ذاته، اذ أصبح مركبا ومتعدد الابعاد، يجمع بين الاقتصاد والتكنولوجيا والبيئة والامن، ويظهر العراق نموذجا واضحا لدولة تتأثر بهذه التحولات نتيجة موقعها الجيوسياسي وهشاشة بنيتها الداخلية بعد عام 2003.

فقد بين التحليل ان الاعتماد الذي يتجاوز 90 بالمئة على الايرادات النفطية حول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد عالي الانكشاف، بحيث تتحول تقلبات السوق العالمية الى ازمات داخلية تمس الاستقرار المالي والسياسي، ومن ثم فان الخطر لا يكمن في تذبذب الاسعار بحد ذاته، بل في بنية اقتصادية غير متنوعة تعجز عن امتصاص الصدمات.

وكشفت الدراسة ان الفجوة الرقمية لا تعني تأخرا تقنيا فقط، بل تعكس اختلالا في ميزان القوة والسيادة، حيث اصبحت التكنولوجيا اداة نفوذ استراتيجي، ويجعل ضعف البنية الرقمية العراق أكثر عرضة للتهديدات السيبرانية، بما يمس جوهر الامن الوطني.

ان ازمة المياه والتغير المناخي لا تمثل تحديا طبيعيا فحسب، بل عاملا ضاغطا يولد هشاشة اجتماعية واقتصادية، ويزيد من احتمالات الهجرة وعدم الاستقرار، واظهر تمدد الارهاب ان الجماعات المسلحة تستثمر الفراغات البنيوية داخل الدولة أكثر مما تعتمد على قوتها الذاتية.

ومما سبق يستنتج ما يلي ان التحديات التي تواجه العراق مترابطة وليست منفصلة، ما يعني ان معالجتها تتطلب رؤية شاملة تعزز التنويع الاقتصادي، وتطور القدرات التكنولوجية، وتدعم الاستقرار المؤسسي، وتتبنى سياسة خارجية متوازنة تقلل من كلفة صراع المحاور، ان مستقبل العراق يتوقف على قدرته في تحويل موقعه من ساحة تنافس الى مساحة توازن وتفاعل اقليمي ودولي.

---

[1] United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), War on Gaza 2023: An Unprecedented and Devastating Impact, ESCWA, Beirut, Lebanon, 2023, p 2 – 3.

[2] جاسم يونس الحريري، الدور العراقي لدعم القضية الفلسطينية 2023/1948 دراسة حالة معركة طوفان الأقصى البطولية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق، 2023، ص 9.

[3] مثنى العبيدي، المشهد العراقي في ظل الحرب على غزة، مجلة آفاق مستقبلية، العدد 4، 2024، ص 22.

[4] Hamdi Malik, Michael Knights, Iraqi Militias Show Cohesion and Restraint During Iran–Israel War, Policy Analysis, Jun 19, 2025, p5 – 6.

[5] Harith Hasan, Iraq and the Gaza War: Between Elite Control and Popular Solidarity, institute of Regional & international studies, at : https://auis.edu.krd/iris/publications/iraq-and-gaza-war-between-elite-control-and-popular-solidarity?utm_source=chatgpt.com

[6] نور علي صكب، السياسة الخارجية الامريكية تجاه العراق في عهد ترامب، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017، ص 320.

[7] عمار جعفر العزاوي، المرتكزات المادية المؤثرة في أهمية العراق الاستراتيجية، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد 14، 2017، ص 151.

[8] Furat Ali Hussein, Iraq...and the US-Iranian conflict (influence and vulnerability), University of Baghdad/Department of Graduate Studies, Issue (64) December (2022), p333.

[9] زياد حازم الزلزلي، عسكرة المجتمع: التأثيرات السياسية والأمنية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ط1، ص 96.

[10] Michael Knights, Leveraging Iran's Defeat to Strengthen U.S.-Iraq Security Relations, Policy Analysis, Jul 10, 2025, at : https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/leveraging-irans-defeat-strengthen-us-iraq-security-relations

[11] حسين علاوي، العراق وحرب إسرائيل – إيران ... تجنب المواجهة المفتوحة، تقرير بتاريخ 18 يونيو 2025، تاريخ الزيارة 2025/11/25، على الرابط: https://2u.pw/NxTjno .

[12] Mohamed Abdelaziz, Arab Reactions to Trump's Peace Plan: An Analysis and Recommendation, Policy Analysis, Jan 31, 2020, at : https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/arab-reactions-trumps-peace-plan-analysis-and-recommendation?utm_source=chatgpt.com.

[13] Aaron David Miller and Robert Malley, The Real Goal of Trump's Middle East Plan, published byPolitico on January 28, 2020, at : https://carnegieendowment.org/posts/2020/01/the-real-goal-of-trumps-middle-east-plan?lang=en&center=middle-east

[14] العراق يؤكد وقوفه مع الفلسطينيين ودفاعه عن حقوقهم بعد اعلان ترامب تفاصيل " صفقة القرن "، تقرير منشور في موقع بغداد اليوم، بتاريخ 2020/1/29، تاريخ الزيارة 2025/11/26، على الرابط : https://baghdadtoday.news/108878-.html?utm_source=chatgpt.com .

[15] وائل الركابي، العراق على قائمة خيارات "صفقة القرن"، تقرير بتاريخ 2019/6/11، تاريخ الزيارة 2025/11/25، على الرابط: https://www.al-akhbar.com/Iraq/271745 .

[16] علي ياسين عبد الله، صفقة القرن الامريكية ومستقبل الدولة الفلسطينية دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد 9، ص 314 – 327.

[17] احمد جلال محمود، سياسات إيران الإقليمية في المنطقة العربية وتأثيرها على أمن الشرق الأوسط، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد الثامن والخمسون، ج1، نوفمبر 2020، ص 141.

[18] Kheder Khaddour and Harith Hasan, The Transformation of the Iraqi-Syrian Border: From a National to a Regional Frontier, Carnegie Endowment for International Peace, 2020, p22.

[19] Muhanad Seloom, From Rivals to Allies: Iran's Evolving Role in Iraq's Geopolitics, Doha Institute for Graduate Studies, April 19, 2024, at : https://mecouncil.org/publication_chapters/from-rivals-to-allies-irans-evolving-role-in-iraqs-geopolitics/?utm_source=chatgpt.com

[20] تقارب العراق وسوريا: مجلس لرجال الاعمال بعد سنوات من العداء، تقرير بتاريخ 2022/8/18، تاريخ الزيارة 2025/11/28، على الرابط: https://n9.cl/qo4wa .

[21] بعد سوريا ولبنان .. هل تخسر ايران نفوذها في العراق؟، تقرير بتاريخ 2025/2/30، تاريخ الزيارة 2025/11/29، على الرابط: https://www.alestiklal.net/ar/article/sqwt-ahjar-aldwmynw-lhthh-alasbab-qd-tkhsr-iyran-alaraq.

[22] سارة شكر أحمد، أحداث الساحل السوري تداعيات الجوار والأمن القومي العراقي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2024، ص 10 – 11.

[23] Stephan Hobe "Global challenges to statehood: The increasingly important role of nongovernmental organizations " Indiana journal of global legal studies ,vol.5.,no.1(1997).p.194.

[24] رابح زغوني، فرض المنظمات الدولية الغير حكومية في الحوكمة العالمية: بين تحصيل الدور وتفعيل الصوت، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد 2، المجلد 4 ،2020، الجزائر، ص79

[25] جفال عمار،قوى ومؤسسات العولمة – التحديات والاستجابة العربية، شؤون الأوسط، العدد107، صيف 2002، ص37-38

[26] قناة الجزيرة، اخبار العراق، العراق يسدد 490 مليون دولار للكويت من تعويضات الخليج وهذا ما تبقى عليه، www.aljazeera.net

[27] غريب حكيم وشرقي صبرينة، تداعيات الحرب الالكترونية على العلاقات والدولية: دراسة في الهجوم الالكتروني على ايران، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 12، العدد2، 2020، ص92.

[2828] أسامة عبد الفتاح السيد، تأثير سباق التسلح بين القوى الكبرى على الامن العالمي منذ عام 2014، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد الثامن، العدد12 ،2023، ص704 -706.

[29] احمد عبد الحسين، الإرهاب والحروب الغير متماثلة في الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 72، 2022، ص149

[30] البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم 2022: التمويل من اجل تحقيق تعاف منصف، تم الدخول عليه في 2025/12/8 http://www.albankaldawli.org/ar/publication/wdr2022/prief

[31] عقيل فالح، الإرهاب العابر للحدود دراسة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي نماذج مختاره، جامعة الامام جعفر الصادق، مجلة حمورابي للدراسات، العدد44، المجلد الأول، السنة الحادية عشرة – شتاء 2022، العراق، ص631.

[32] فاضل عبد الحسن شريف، الإرهاب العابر للحدود وتأثيره على الاستقرار السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد 59، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ،2022، ص56.

[33] حسن البيضاني، تحديد المعالم العامة للعقيدة العسكرية العراقية على ضوء المستجدات الإقليمية والدولية بعد دحر داعش، مجلة حمورابي، العدد 36، مركز حمورابي للدراسات والأبحاث، السنة التاسعة، خريف 2020، ص 54

[34] حسن البيضاني، مابعد المعارك التحرير – داعش بين ملاذات الصحراء والعودة الى العمليات الإرهابية في المدن، مجلة اغتراب، العدد5، مركز بلادي للدراسات الاستراتيجية، بغداد ،2018، ص62.

[35] طارق عبد الله حميد، الامن السيبراني كأحد مكونات الامن القومي العراقي في ظل التحديات العالمية، مجلة جامعة الدفاع للدراسات العسكرية والاستراتيجية، العدد7، 2023، ص44.

[36] بسمة طاهر، التهديدات الأمنية العابرة للحدود وتداعياتها على الامن الوطني العراقي: الإرهاب انموذجا، مجلة قضايا سياسية، العدد74، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2023، ص50

Sources and references

Arabic sources and references

1. Ahmed Jalal Mahmoud, 'Iran's Regional Policies in the Arab World and Their Impact on Middle East Security', Middle East Research Journal, Issue 58, Vol. 1, November 2020.
2. Ahmed Abdul-Hussein, 'Terrorism and Asymmetric Warfare in the Middle East', Journal of International Studies, University of Baghdad, Issue 72, 2022.
3. Osama Abdel Fattah Al-Sayed, 'The Impact of the Arms Race between Major Powers on Global Security since 2014', The Scientific Journal of the Faculty of Economic Studies and Political Science, Vol. 8, No. 12, 2023.
4. Israa Alaa Wali al-Din al-Mandalawi, Challenges of Global Politics, Baghdad, 2025.
5. Basma Taher, 'Cross-border Security Threats and Their Implications for Iraqi National Security: Terrorism as a Case Study', *Political Issues* Journal, Issue 74, Faculty of Political Science, Al-Nahrain University, 2023.
6. After Syria and Lebanon... Is Iran losing its influence in Iraq?, Report dated 30 February 2025, accessed on 29 November 2025, at the link:

.https://www.alestiklal.net/ar/article/sqwt-ahjar-aldwmynw-lhthh-alasbab-qd-tkhsr-iyran-alaraq

Iraq and Syria draw closer: A business council after years of hostility, report dated 18 August 2022, accessed on 28 . November 2025, available at the link. https://n9.cl/qo4wa

7. Jassim Younis Al-Hariri, Iraq's Role in Supporting the Palestinian Cause 1948–2023: A Case Study of the Heroic Battle of Al-Aqsa Flood, Hammurabi Centre for Research and Strategic Studies, Baghdad, Iraq, 2023.
8. Jafal Ammar, 'The Forces and Institutions of Globalisation – Challenges and the Arab Response', Middle East Affairs, Issue 107, Summer 2002, pp. 37–38
9. Hassan Al-Baydani, 'After the Liberation Battles: ISIS Between Desert Hideouts and a Return to Terrorist Operations in Cities', *Igtirab* magazine, Issue 5, Baladi Centre for Strategic Studies, Baghdad, 2018.
10. Hassan Al-Baydawi, 'Outlining the General Features of Iraqi Military Doctrine in Light of Regional and International Developments Following the Defeat of ISIS', Hammurabi Journal, Issue 36, Hammurabi Centre for Studies and Research, Volume 9, Autumn 2020.
11. Hussein Allawi, Iraq and the Israel–Iran War... Avoiding Open Conflict, report dated 18 June 2025, accessed on 25 November 2025, available at:
https://2u.pw/NxTjno
12. Rabah Zeghouni, 'The Role of International Non-Governmental Organisations in Global Governance: Between Asserting a Role and Making Their Voice Heard', Al-Naqid Journal of Political Studies, Issue 2, Volume 4, 2020, Algiers
13. Ziad Hazem Al-Zalzali, The Militarisation of Society: Political and Security Implications, 1st ed., Amjad Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
14. Sarah Shukr Ahmed, Events on the Syrian Coast: Implications for Iraq's Neighbourhood and National Security, Al-Bayan Centre for Studies and Planning, 2024.
15. Tariq Abdullah Hamid, 'Cybersecurity as a Component of Iraqi National Security in the Context of Global Challenges', Journal of the University of Defence for Military and Strategic Studies, Issue 7, 2023.
16. Iraq reaffirms its support for the Palestinians and its defence of their rights following Trump's announcement of the details of the 'Deal of the Century'; a report published on the Baghdad Today website on 29 January 2020, accessed on 26 November 2025, at the following link:
https://baghdadtoday.news/108878-.html?utm_source=chatgpt.com .
17. Aqil Faleh, 'Cross-border Terrorism: A Study of the Use of Social Media – Selected Case Studies', Imam Ja'far al-Sadiq University, Hammurabi Journal of Studies, Issue 44, Volume 1, Year 11 – Winter 2022, Iraq.
18. Ali Yassin Abdullah, 'The US "Deal of the Century" and the Future of the Palestinian State: A Study in Political Geography', Journal of the Faculty of Law and Political Science, Issue 9.
19. Ammar Jaafar Al-Azzawi, 'The Material Factors Influencing Iraq's Strategic Importance', Strategic Research Journal, Issue 14, 2017.
20. Fadhil Abdul-Hasan Sharif, 'Cross-Border Terrorism and Its Impact on Political Stability in Iraq', International Studies Journal, Issue 59, Centre for International Studies, University of Baghdad.
21. Al Jazeera, Iraq News: Iraq pays $490 million to Kuwait in Gulf war reparations; this is what remains, www.aljazeera.net
22. World Bank: World Development Report 2022: Financing an Inclusive Recovery, accessed on 8 December 2025
http://www.albankaldawli.org/ar/publication/wdr2022/prief
23. LJin Mustafa Ismail, 'The Role of International Organisations in Supporting Reforms in Iraq', White Paper, Al-Bayan Centre for Studies and Planning, 15 February 2022

24. Muthanna al-Obeidi, 'The Iraqi Situation in the Wake of the War on Gaza', *Future Horizons* magazine, Issue 4, 2024.
25. Nour Ali Sakab, US Foreign Policy Towards Iraq Under Trump, Arab Democratic Centre for Strategic, Political and Economic Studies.
26. Wael Al-Rikabi, 'Iraq on the list of options for the "Deal of the Century"', report dated 11 June 2019, accessed 25 November 2025, available at:
https://www.al-akhbar.com/Iraq/271745

RESOURCE:

1. Aaron David Miller and Robert Malley, The Real Goal of Trump's Middle East Plan, published byPolitico on January 28, 2020, at : https://carnegieendowment.org/posts/2020/01/the-real-goal-of-trumps-middle-east-plan?lang=en&center=middle-east
2. Furat Ali Hussein, Iraq...and the US-Iranian conflict (influence and vulnerability), University of Baghdad/Department of Graduate Studies, Issue (64) December (2022).
3. Hamdi Malik, Michael Knights, Iraqi Militias Show Cohesion and Restraint During Iran-Israel War, Policy Analysis, Jun 19, 2025.
4. Harith Hasan, Iraq and the Gaza War: Between Elite Control and Popular Solidarity, institute of Regional & international studies, at : https://auis.edu.krd/iris/publications/iraq-and-gaza-war-between-elite-control-and-popular solidarity?utm_source=chatgpt.com
5. Ikenberry , G.J.the future of the liberal world orde, foreign Affairs , 2011.
6. Kheder Khaddour and Harith Hasan, The Transformation of the Iraqi-Syrian Border: From a National to a Regional Frontier, Carnegie Endowment for International Peace, 2020.
7. Michael Knights, Leveraging Iran's Defeat to Strengthen U.S.-Iraq Security Relations, Policy Analysis, Jul 10, 2025, at : https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/leveraging-irans-defeat-strengthen-us-iraq-security-relations.
8. Mohamed Abdelaziz, Arab Reactions to Trump's Peace Plan: An Analysis and Recommendation, Policy Analysis, Jan 31, 2020, at : https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/arab-reactions-trumps-peace-plan-analysis-and-recommendation?utm_source=chatgpt.com.
9. Muhanad Seloom, From Rivals to Allies: Iran's Evolving Role in Iraq's Geopolitics, Doha Institute for Graduate Studies, April 19, 2024, at : https://mecouncil.org/publication_chapters/from-rivals-to-allies-irans-evolving-
10. Stephan Hobe "Global challenges to statehood: The increasingly importamt role of nongovermmental organizations " Indiana journal of global legal studies,vol.5.,no.1(1997) role-in-iraqs-geopolitics/?utm_source=chatgpt.com
11. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), War on Gaza 2023: An Unprecedented and Devastating Impact, ESCWA, Beirut, Lebanon, 2023.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No. (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021155

Russian–Chinese Cooperation and the Reshaping of the International Order: A Vision of Global Multipolar Aspirations

[1]D.R. Karrar Theyab Abed

Keywords:
Russian–Chinese Cooperation, Reshaping the International System, Global Multipolar Aspirations.

Received:5/1/2026
Accepted:10/2/2026
Available:22/6/2026

Abstract

International relations in the post–Cold War era have undergone significant transformations, marked by the emergence of the United States as a globally dominant power alongside growing indications of an emerging multipolar world order. Within this context, the Russian–Chinese partnership represents a strategic model for examining the role of major powers in reshaping the international system.

This study aims to analyze the motivations behind Russian–Chinese cooperation and to explore its political, economic, and military dimensions, while also assessing the challenges and opportunities associated with achieving global multipolarity. The research adopts descriptive-analytical and comparative approaches to understand the historical and structural developments of this partnership. It further highlights the positive relationship between the level of strategic cooperation between the two countries and their ability to challenge Western hegemony, thereby strengthening their influence on international decision-making and contributing to the balance among major powers.

[1] Al-Qadisiyah University - College of Archaeology (karrar.theyab@qu.edu.iq)
https:// orcid.org/0009-0004-4691-7057)

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

التعاون الروسي الصيني وإعادة تشكيل النظام الدولي: رؤية في الطموحات التعددية القطبية العالمية

[1] م. د. كرار ذياب عبد

الملخص

يُلحَظُ أنَّ العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة شـــهدت تحولات جوهرية، مع بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوةٍ مهيمنةٍ عالمياً، وظهور مؤشراتٍ على التعددية القطبية العالمية، وضمن هذا السياق تمثل الشراكة الروسية الصينية نموذجاً استراتيجياً لدراسة دور القوى الكبرى في إعادة تشكيل النظام الدولي.

إذ يهدفُ هذا البحث إلى تحليل دوافع التعاون الروســي الصـيني وأبعاد التعاون بينهما سـياسـياً واقتصـادياً وعسـكرياً، مع تقييم التحديات والفرص أمام تحقيق التعددية القطبية العالمية. وقد اعتمد البحثُ المنهج الوصـــفي التحليلي والمقارن لفهم التطورات التاريخية والهيكلية للشـراكة، ويسـلط الضـوءَ على العلاقة الطردية بين مسـتوى التعاون الاسـتراتيجي للبلدين وقدرتهما على تحدي الهيمنة الغربية، بما يعززُ تأثيرهما في صنع القرار الدولي وتحقيق التوازن بين القوى الكبرى.

الكلمات المفتاحية: التعاون الروسي الصيني، إعادة تشكيل النظام الدولي، رؤية في الطموحات التعددية القطبية العالمية.

المقدمة

أدّت التحولاتُ والتطوراتُ التي طرأت على السـاحة الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، إلى تغيير موازين القوى وهيّكل النَّظام الدَّولي؛ إذ لأول مرةٍ يشـهدُ النظام الدولي تغييراً في هيئته دونَ اندلاع حربٍ مباشـرة بين القوى الرئيسـة؛ حيثُ ظهرت الولايات المتحدةُ كقوةٍ مؤثرةٍ بشـكلٍ بارزٍ على الساحة الدولية، وتتميز بمزايا شُمولية للقوة، وهيمنة على القرار الدولي في عددٍ من القضايا الدولية.

وفي ظلّ هذه التحولات، برزت الشراكة الروسية الصينية كنموذجٍ لكيفية إدارة العلاقات بين الدول؛ حيثُ تعكسُ هذه الشراكة عن علاقة بين قوتين من كبريات القوى في العالم. ففي غضـون ثلاثة عقودٍ، حولت الصـين نفسـها من دولة مُنعزلة إقليمياً في شـرق آسـيا إلى قوة اقتصـاديةٍ كبرى لا يتجاوز ثقلها سِوى الولايات المتحدة، كما بدأت روسـيا في اسـتعادة مكانتها كقوة كبرى داخل النظام الدولي، ويعتبر التعاون الروسـي الصـيني خطوة اسـتراتيجية مهمة تهدف إلى إعادة تشـكيل النظام الدولي وتحقيق التعددية القطبية العالمية، خصـوصـاً في ظلّ تزايد التحديات التي يُواجهها النظام أُحادي القطبية الذي تقودهُ الولايات المتحدة الامريكية.

هدف البحث:

يهدفُ البحث إلى تحليل طبيعة التعاون الاسـتراتيجي بين روسـيا والصـين، وتقييم إمكاناتهما في إعادة تشـكيل النظام الدولي، من الهيمنة الأحادية بقيادة الولايات المتحدة إلى نظام التعددية القطبية التي تتوزع في الأدوارُ بين القوى الكبرى. كما تسعى الدراسة إلى استكشاف التغيرات الجيوسـياسـية ودوافع المشـاركة بين البلدين، وقياس أبعاد التعاون بينهما سـياسـياً واقتصـادياً وعسـكرياً، بالإضـافة إلى تحديد التحديات والفُرص التي قد تواجه تحقيق التعددية القطبية العالمية في ضوء هذا التعاون.

أهمية البحث:

يكتسـبُ هذا البحث أهميّتهُ في ظلّ التحولات والتطورات الحاضـرة في النظام الدولي؛ إذ تتنامى الأصـوات المطالبة بضـرورة إعادة تشـكيل النظام الدولي وتحويلهُ إلى نظام التعددية القطبية العالمية، كردَّ فعل على السـيطرة الغربية والأحادية القطبية. فالصـين وروسـيا، اللذان يعتبران من القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي، لديهما توافق في أغلب التوجهات والرؤى حيال الوضـع الدولي الراهن القائم على الأحادية القطبية؛

كما أنَّ علاقاتهما تنامت بشـــكلٍ كبيرٍ وحققت قفزات نوعية، كانت في الظروف الاعتيادية تحتاج إلى عُقود من الزمن لإنجازها، وهذا الأمرُ الذي ينعكسُ على إعادة تشكيل النظام الدولي.

إشكالية البحث:

ينطلقُ البحثُ من إشكالية رئيسة مضمونها: في أيّ مدى تظهرُ قدرة روسيا والصين – في ظل التعاون الاستراتيجي القائم بينهما – على تأدية دور فاعلٍ ومؤثر في النظام الدولي؟، وما وإمكانيتهما في إعادة تشـــكيل النظام الدولي من الأُحادية القطبية إلى التعددية القطبية، التي تتوزّع فيه الأدوار بين الفاعلين الأساسيين في النظام الدّولي؟

وفي نطاق معالجة هذهِ الإشكالية، يطرحُ البحثُ الأسئلة الآتية للإجابة عنها:

1. ما هي التحولات الجيوسياسية ودوافع التقارب الروسي الصيني؟
2. ما هي أبعاد التعاون الروسي الصيني؟
3. ما هي التحديات والفرص في تحقيق التعددية القطبية؟

فرضية البحث:

ينطلقُ البحثُ من فرضية مفادها أَنَّ هناك علاقة طرديةً بين مستوى التعاون الاستراتيجي الروسي الصيني وإعادة تشكيل النظام الدولي نحو التعددية القطبية؛ بمعنى أَنَّه كلما زاد حجم وكثافة هذا التعاون، زادت قوة وقدرة البلدين على تحدي الهيمنة الغربية، وزاد تأثيرهما في صـــنع القرار الدولي والعلاقات الجيوسياسية العالمية، والعكسُ صحيح أيضاً، كُلما انخفض مستوى التعاون بين البلدين، تراجعت قدرتُهما على إعادة تشكيل النظام الدولي نحو التعددية القطبية العالمية.

منهجية البحث:

تحاولُ هذهِ الدراسة معالجة الموضوع بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال البحث عن أُطُر تحليلية وتفسيرية مُعمقة للموضوع محلّ الدراسة الذي يصفُ ويُحللُ موضوع التعاون الروسي الصيني في الأبعاد المختلفة (السياسية ، الاقتصادية ، العسكرية)؛ ولتحليل كيفية تطورها والتغيرات التي طرأت عليها مُنذُ نهاية الحرب الباردة وحتى الآن ؛ إذ يُساعدُ هذا المنهج في فهم السياق التاريخي والبنيوي الذي نشأت فيه هذه الشـراكة، كذلك تم اعتماد المنهج المقارن، بمُقارنة توجهات روسـيا والصـين في أزمنة وأقاليم مختلفة، وفي موضـوعات محددة مثلُ مفاهيم التعددية القطبية، التصـــويت في الأُمم المتحدة، أو الاتفاقات الأمنية والاقتصـــادية، يظهرُ كيف أنَّ البلدين يتفقان في بعض الأمور ويختلفان في بعض الرؤى، مما يسهم في تحديد نقاط القوة والضعف.

هيكلية البحث:

انطلاقاً من إشكالية الدراسة وفرضيتها، تم تقسيمُ هيكلية البحث ، فضلاً عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات، إلى ثلاثة مباحث رئيسة: تطرق المبحث الأول إلى التحولات الجيوسـياسـية ودوافع التّقارب الروسـي الصـيني، واسـتهل المطلب الأول منهُ تحولات النظام الدولي بعد الحرب الباردة، أمَّا المطلب الثاني فيتناولُ الدوافع الاسـتراتيجية للتقارب الروســي الصــيني في مواجهة الهيمنة الغربية، بينما تعرض المطلب الثالث إلى أَثر السياسات الأمريكية في تعزيز التعاون بين البلدين، في حين كان جُل اهتمام المبحث الثاني مُنصباً على أبعاد التعاون الروسي الصـيني، فتطرق المطلبُ الأول إلى التعاون السـياسـي والدبلوماسـي في المحافل الدولية، في حين تناول المطلب الثاني التعاون الاقتصـادي والتجاري، أمَّا المطلب الثالث فعرض التعاون العســكري والأمنيَّ، فيما جاءَ المبحث الثالث بعنوان "التحديات والفرص في تحقيق التعددية القطبية" ، وتمحورَ في مطلبين رئيسين؛ تناول المطلبُ الأول التحديات البنيوية والسياسية أمام التحالف الروسي الصيني، أَمَّا المطلب الثاني فجاء بعنوان "فرص نجاح التعددية القطبية في ظل التعاون الروسي الصيني".

المبحث الأول: التحولات الجيوسياسية ودوافع التقارب الروسي الصيني

واقعُ الأمر أنَّ النظام الدولي شـهدَ خلال العقود الثلاثة الماضـية عدداً من التحولات المؤثرة في بنيته وتوزيع القوة بداخلهِ؛ كانت البداية هي الانتقالُ من نظام ثنائي القطبية تقودهُ الولاياتُ المتحدة والاتّحاد السـوفيتيُ إلى نظام أُحادي القطبية تقودهُ الولايات المتحدة مُنفردة، ومن ثم اعتبارُ الولايات المتحدة بأنَّها القوةُ العظمى الوحيدة المهيمنة على السـاحة الدولية، لكن حدثت تطورات عديدة أدت إلى تراجع الدور القيادي المهيمن للولايات المتحدة [1]. من هنا سيتمُ تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالبَ وكالآتي:

المطلب الأول: تحولات النظام الدولي بعد الحرب الباردة

مَثَّلَ انهيارُ الاتحاد السـوفيتي وانتهاء الحرب الباردة نقطة تحول تأريخية جوهرية في النظام الدولي؛ إذ نُقلت إدارة النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أُحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة، سـيما بعدَ السـياسـات الأمريكية الأُحادية الهادفة إلى الهيمنة العالمية، وعدم السماح بالبزوغ لأي دولة منافسة لها على الصعيد الدولي. وقد اقترن بهذا الانتصار ظهور العديد من المفاهيم والأفكار، لعل من أهمها "نهاية التاريخ" و"النظام العالمي الجديد"، وهي المفاهيم التي رَسمت بمقتضاها الولايات المتحدةُ قواعدها للنظام الدولي الليبرالي الجديد [2].

رغم ذلك لم تنضج هذه الهيمنة بشكلٍ دائم، إذ ظهرت قوى دولية صاعدة مثل "اليابان وألمانيا والصين" لتنافس الأُحادية الأمريكية اقتصادياً وتؤثر في العلاقات الدولية، مدفوعة بثورة المعلومات وتطور وسـائل الاتصـال والنقل، مما أدى هذا التداخل بين البعدين السـياسـي والجيواقتصادي؛ ليظهر بوضوح أنَّ النظام الدولي في حالة انتقال، وأَنَّ هناك قوى أُخرى على خارطة النظام الدولي أصبح لها دور فاعل وفي بنيته على المستوى العالمي، وتجسدت تأثيراتهُ في تكوين تكتلات إقليمية مثل "الاتحاد الأوروبي ونافتا" وغيرها [3].

في هذا السـياق، واجهت روسـيا والصـين تحولاً جذرياً، فالتحاقهما بالرأسـمالية تم بأُسـلوب متباين، فالصـين أخذت المسـار التدريجي عبر إصـلاحات اقتصـادية مُنذُ عام 1978م دون التخلي عن الإطار الشـيوعي، بينما دخلت روسـيا السـوق سـريعاً بعد تفكك الاتحاد السـوفيتي وانطلقت نحو البناء من خلال الانفتاح الاقتصادي رغم الأزمات التي واجهتها، وأدى هذا التبني المتفاوت للرأسمالية إلى ضم كِلَا البلدين رؤية مشتركة في إنهاء الهيمنة الأمريكية، مما تمخض لاحقاً عن تنسيق في أُطُر مثل "منظمة شنغهاي للتعاون" و "مجموعة بريكس".

بالإضـافة إلى ذلك، تختلف اسـتراتيجياتهما في تحقيق التعددية القطبية العالمية؛ فالصـينُ تميل إلى العمل ضـمن النظم التجارية وتطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة ضمن شبكة علاقات متعددة الأطراف، بينما تسعى روسيا – وفق نظرية المقاومة – إلى تنويع أقطاب القوة عبر الشراكات السياسية والعسكرية بعيداً عن الهيمنة الغربية [4].

مع ذلك يجب الإشـارة إلى أنَّ الولايات المتحدة لا تزالُ هي القطب المهيمن على النظام العالمي الجديد الذي أعقب انهيار الاتحاد السـوفيتي في عام 1991م. وقد ذهبت بعضُ الأدبيات السياسية التي درست السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي، إلى أَنَّ النظام الدولي سوف يسـتمر يعيش آفاق "العصـر الأمريكي" إلى مدى يقدر بنحو خمسـة عُقود على الأقل؛ بينما ذهبت أدبيات أُخرى إلى أَنَّ الفترة الراهنة هي فترة انتقالية، وأَنَّ الفترات الانتقالية –كما تشـير خبرة التاريخ – تكون شـديدة الخطورة على الأمن الإقليمي والدولي معاً، حيث تحاول القوى المسيطرة الحفاظ على مكانتها في قمّة النظام، بينما تسعى القوى التعديلية إلى تغيير شكل نسق علاقات القوة[5].

وفي هذا الصـدد يُشـير (فريد زكريا) في دراسـته "عالم ما بعد أمريكا"، إلى أَنَّ الولايات المتحدة الامريكية لا تزالُ قوة عظمى وحيدة على المستويين السياسي والعسكري، إلّا أَنَّ المجالات الأخرى – الصناعية والمالية والتعليمية والاجتماعية والثقافية – كلها تتبدل بعيداً من وضع الهيمنة الأمريكية، وأَنَّهُ إذا كانت قوة الولايات المتحدة الأمريكية ليست إلى زوال، فإنَّها تنتظر من يُزاحمُها. وقد أثار مفهوم "تحول القوة" اهتماماً كبيراً في نظريات العلاقات الدولية، كما سـعت بعض الدراسـات إلى تطبيق مقولات نظرية تحول القوة على ما تم اعتباره عملية تحول قوة بين الولايات المتحدة والصين، وركزت دراسات أُخرى على احتمالية صعود روسيا والصين كقوى تعديلية في النظام الدولي [6].

المطلب الثاني: الدوافع الاستراتيجية للتقارب الروسي الصيني في مواجهة الهيمنة الغربية

في الحقيقة لقد اختلفت نظريات العلاقات الدولية في تفسـير الدوافع الاسـتراتيجية للتقارب الروسـي الصـيني؛ فوفقاً للنظرية الواقعية فسّـر (ستيفن والت) من خلال "نظرية توازن التهديد"، أنَّ هذا التقارب يعودُ لشعور هاتين الدولتين بالتهديد الخارجي من جانب قوة منافسة، فتلجأُ هذه

الدول إلى التقارب لموازنة هذا التهديد. كما أنَّ (شويلر) في نظريتهِ المسماة "توازن المصالح" فسّر دوافع التقارب بين الدول الكبرى، إذ أشار إلى أَنَّ الدول تُعطي اهتماماً كبيراً لتعظيم حجم مكاسبها ومنافعها، وذلك في سعيها لتحقيق الأمن والبقاء، وهو ما يُطلق عليه "توازن المصالح". أمَّا النظرية الليبرالية، فقد فسَّرت الدوافع الاستراتيجية للتقارب الروسي الصيني من خلال "نظرية الاعتماد المتبادل المركب"؛ إذ يُشيرُ كل من (روبرت كيوهان وجوزيف ناي) إلى وجود تغييرات في العلاقات الدولية باتت معها ظاهرة الاعتماد المتبادل إحدى الظواهر الحاكمة للتفاعلات بين الدول في الواقع الراهن، كما يشيران إلى تزايد أهمية القضايا الاقتصادية في أجندة السياسية الخارجية للدُول مقارنة بقضايا القوة العسكرية؛ بمعنى أنَّ وجود التنافس بين الدولتين حول بعض القضـــايا لا يمنعُ وجود علاقات تعاونية واعتماد متبادل بينهما، بل قد يدفع هذه المجالات التعاونية والمنفعة المشتركة التي تعود من ورائها للتقليل من حدة التنافس حول القضايا الخلافية بينهما.

بينما يرجعُ منظرو البنائية دوافع التقارب الاســـتراتيجي بين الدولتين إلى هوياتهما الوطنية المتقاربة؛ فعلى ســـبيل المثال يرجع (جلبريت روزمان) التعاون بين البلدين إلى تقارب هوياتهما الوطنية المستمدة من الموروثات الشيوعية المشتركة بينهما [7].

ومن هنا نستطيع أنَّ نفسر أنَّ من أهم دوافع تصاعُد الشراكة الروسية الصينية هو رغبة الطرفين في خلق نظام دولي بعيداً عن الأحادية الأمريكية، على النحو الذي تتقلص بموجبه الهيمنة الأمريكية، وبالتالي يتراجع فيه تأثيرُ الولايات المتحدة الأمريكية كقوةٍ عظمى ســـياســـياً وعسكرياً واقتصادياً وحتى ثقافياً. هذه رغبة ضاعفتها السياسة الأمريكية القائمة على دعم النهج الانفصالي لتايوان، كما أنَّ حاجة الطرفين – الصيني والروسي – لبعضهما البعض تتسع يوماً بعد يوم؛ فالصين بقوتها المالية والتجارية الضخمة ما زالت تبحث عن السُبُل اللازمة لمسايرة صعودها الاقتصادي بآخر سياسي وعسكري تقني، وهنا يأتي دور الشراكة الاستراتيجية العسكرية بين الصين وروسيا كمصدر رئيسي لوارداتها من السلاح بحوالي 45 بالمئة من إجمالي هذه الواردات، وكذلك المناورات العسكرية الدورية بين الطرفين [8].

ويُضافُ إلى ذلك، أنَّ الرغبة الروسية في خلق نوع من التوازن الاستراتيجي مع السياسة الأطلسية الهادفة إلى توسيع حلف الناتو نحو شرق أورُوبا من جهة، والمخاوف الصـينية من توسـيع نطاق حلف الناتو إلى خارج القارة الأوروبية، سِـيما منطقة حوض المحيط الهادئ من جهة ثانية. كما أنَّ الرغبة الصـينية في مواجهة الآثار النَّاجمة عن تجديد الاتفاق الأمنَّي بين الولايات المتحدة واليابان، والذي يعطي اليابان هامشـاً للحركة أوسع من الاتفاقيات السابقة، بالإضافة إلى تخوف البلدين من السياسة الخارجية اليابانية النشطة وتوجهها نحو إعادة تسليح اليابان، سِـيما وأنَّ للبلدين نزاعات حدودية مع اليابان؛ فالصـين حول جزر "سـنكاكو– دياويو"، وروسـيا حول جُزُر "الكوريل"، وأخيراً التخوفات الأمنية المزدوجة في منطقة آسـيا الوسـطى، واتفاق البلدين على ضـرورة الحد من النفوذ الأمريكي هناك، وحاجة الصـين للدعم الروسـي في قضـايا "تايوان وشينجيانغ والتيبت"، إضافة إلى النزاعات الحدودية مع جيرانها[9].

المطلب الثالث: أثر السياسات الأمريكية في تعزيز التعاون الروسي الصيني في مواجهة الأحادية الأمريكية

من المسلم بهِ أنَّ سياسـة الضـغط الأمريكية ذات الطابع الأحادي لعبت دوراً رئيسياً في دفع دول مثل روسيا والصـين نحو تعزيز تعاونهما الاسـتراتيجي لمجابهة هذا النفوذ. وقد تجلى ذلك في تقاربهما المتنامي في مجالات الدفاع، الاقتصـاد، والطّاقة، كردَّ فعل مباشـر على سياسـة الضـــغط الأمريكية المتزايدة. وتشـــير الأدبيات الحديثة إلى أنَّ هذا التعاون لا يعكسُ مجرد شـــراكة مؤقتة، بل يمثل تحولاً بنيوياً في التوازنات الدولية، ويزداد هذا التعاون عمقاً في ظل تصـاعد التوترات والنزاعات العالمية، سِيما في شرق أورُوبا وآسيا، كما يعكسُ رغبة البلدين في إعادة تشكيل النظام الدولي؛ بحيث يقوم على التعددية القطبية العالمية ليكون أكثرَ انسجاماً مع مصالحهما الاستراتيجية المشتركة [10].

وفي السـياق ذاته، تُشـكلُ السـياسـة الأحادية الأمريكية في تعاطيها مع القضـايا الدولية أحد التحديات الاسـتراتيجية المشـتركة للبلدين، التي تدفع المحور الروسي الصيني في تعزيز التعاون بينهما، سِيما في ظل وجود إدراك مشترك بأَنَّ التهديدات التي تشكلها الهيمنة الأمريكية على مصـالح الدولتين، ليس فقط في الفضـاء الآسيوي، بل أيضـاً على مستوى الساحة العالمية؛ ولهذا أبدى المحور الروسي الصيني نوع من القلق وعدم الارتياح إزاء التواجد العسكري الأمريكي الطويل الأجل في آسيا الوسطى بذريعة مكافحة الإرهاب؛ إذ أَنَّ التواجد الأمريكي في المنطقة لا يهدف فقط إلى احتواء كل من روسـيا والصـين، وإنَّما أيضـاً تسـعى الولايات المتحدة الأمريكية لتوظيفه للهيمنة على مصـادر للطاقة وخطوط ومسارات نقلها في اسيا الوسطى وبحر قزوين، وهو ما الذي يُشكل مصدر تهديد للأمن الطاقوي الصيني والروسي [11].

ليس هذا فقط، بل إنَّ إصـرار الولايات المتحدة على أنشـاء وتطوير "الدرع الصـاروخي"، دفع روسـيا إلى البحث عن مسـاحة للالتقاء مع الصين لمواجهة القوة الأمريكية، وتوسيع شبكة التعاون في المجالات الاقتصادية والعسكرية والأمنية والتكنولوجية معها [12].

ومن الضروري الإشارة إلى الهواجس المشتركة للبلدين من توسعة حلف الناتو، دفعتهُما إلى تشكيل تحالفا إقليمياً يكون درعاً بوجه التغلغل الأمريكي، سِيَّما في المناطق التي تعُدُّها الدولتين مناطق حيوية لمصالحهما؛ فروسيا تخشى توسعة حلف الناتو ليس لأنَّه يسلخُ منها حزامها الأمني السابق في وسط وشرق أوروبا ويقلص من مكانتها الأورُوبية والدولية فحسب، بل لأنَّ هذا التمدد يهدد مصالحها الحيوية في "رابطة الكومنولث"، إذ أنَّ الناتو خطط لضم دُول الرابطة إليه. وقد أدركت روسيا أنَّ التفاهم الاستراتيجي مع الصين يمكن أَنْ يمنع الحِلف من التفكير بالاستمرار في تنفيذ هذا المخطط، سِيَّما أَنَّ المرحلة الثالثة تمسُّ أَمنَ الصين ومصالحها الإقليمية، لأنَّها تشملُ كذلك دُول آسيا الوسطى[13].

ومن الأسباب الأُخرى التي ساعدت على التقارب الروسي الصيني في المجال الاقتصادي هي الحربُ التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والضغوطات الأمريكية على عجلة البناء والتقدم الصيني عن طريق فرض الضرائب على البضائع الصينية، وغيرها من السياسات لإضعاف التقدم الاقتصادي الصيني؛ لذلك أحست الصين خطورة ذلك على اقتصادها، فذهبت إلى تعزيز وتطوير علاقاتها مع روسيا، كما أَنَّ روسيا لها أسباب في تقاربها مع الصين، فهي تُمارسُ عليها نفس الضغوطات من قبل الولايات المتحدة عن طريق القروض الدولية، والمساعدات الاقتصادية التي تحتاجها روسيا، هذا ما دفع روسيا تجاهَ تطوير وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الصين[14].

ولابد من التطرق إلى السياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة لإضعاف البلدين والضغط عليهما؛ حيث تدعم واشنطن الحركات الانفصالية في "الشيشان، إقليم كسينجيانج، تايوان" بوصفها أحد أهم التحديات الاستراتيجية المشتركة التي تُنذرُ بتهديد الوحدة التُّرابية والسَّلامة الإقليمية لكل من روسيا والصين. ضِف إلى ذلك المخاطر المترتبة عن نشر الدرع الصاروخي في التشيك وبولندا، والسعي إلى ضم جورجيا وأُوكرانيا إلى حلف الناتو، فضلاً عن المخاطر الناتجة عن دعم الثورات الملونة في دول فضاء الكومنولث الروسي؛ كل ذلك يضع روسيا والصين في موقف مواجهة استراتيجية مشتركة [15].

مما تقدم نستنتج، أنَّ العلاقات الروسية الصينية قد شهدت تطوراً كبيراً بسبب السياسة الأمريكية الأحادية ونزعاتها العسكرية؛ وبهذا تكون الولايات المتحدة قد وضعت أمام الأمر الواقع المحور الروسي الصيني للعمل على إعادة تشكيل النظام الدولي نحو التعددية القطبية العالمية ليضمن لها هامش من المُناورة على الساحة الدولية.

المبحث الثاني: أبعاد التعاون الروسي الصيني

بادئَ ذِي بدءٍ، شهدت العلاقات الروسية الصينية تطوُرات تصاعُدية ملمُوسة مُنذُ نهاية الحرب الباردة؛ فقد انتقلت من علاقات "حُسن الجوار" في أوائل التسعينيات، إلى "الشَراكة البناءة" في عام 1994م، إلى "الشَراكة التعاونية" في عام 1996م، إلى "شراكة استراتيجية شاملة" في 2001م، ثم إلى "شَراكة وتنسيق استراتيجي شامل" في عام 2012م، ومؤخرا إلى "شراكة استراتيجية شاملة للمساواة والثقة المتبادلة والدعم المتبادل والازدهار المشترك والصداقة طويلة الامد". كل هذه التدرُجات في مسمى الشراكة إنَّما تُشيرُ إلى رُؤية مُشتركة حيال الأدوار العالمية واتِّجاه تصاعدي في شكل العلاقات الروسية الصينية [16].

وفي ظلِّ تلك التطوُرات، فَمُنذُ مطلع عام 2025م أصبحت تتجهُ الأنظارُ الدولية نحو التعاون الاستراتيجي بين روسيا والصين، الذي أضحى يزدادُ أهمية سِيَّما في ظلّ التحولات الجيوسياسية المتسارعة دولياً، خصوصاً بعد تنصيب الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) لولايته الثانية؛ إذ يُشكلُ هذا التعاون الذي رسخ في إطار إعلان "شراكة بلا حدود" في شباط عام 2022م، محوراً أساسياً في إعادة رسم التوازنات الدولية، ومواجهة التحديات المتنامية، ومنها الضغوط الاقتصادية المتصاعدة، والتحولات الديموغرافية، والتحولات في النظام العالمي.

وتبرز الاتصالات والزيارات الأخيرة بين الدولتين أهمية تنمية الشراكة الاستراتيجية استناداً إلى المصالح المشتركة والثقة المتبادلة، وتؤكد التزام البلدين بتعزيز التعاون الشامل في مختلف المجالات. ويرى الجانبان أَنَّ هذهِ الشراكة تتمتع باستقلالية تامة عن التغيرات السياسية الداخلية والخارجية، مما يُعززُ دورها في إعادة تشكيل النظام الدولي نحو التعددية القطبية العالمية التي تتسم بالعدالة والتوازن [17]. وعلى هذا الأساس سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعاون السياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية

بطبيعة الحال، في ظلّ استمرار الضغُوط الغربية الجيوسياسية على البلدين من قبل المنظومة الغربية، تتبنّى روسيا والصين موقفاً مشتركاً يسعى إلى إعادة تشكيل النظام الدولي نحو التعددية القطبية العالمية، يقومُ على مبادئ العدالة الدولية واحترام السيادة الوطنية للدول؛ إذ يعملُ

المحور الروسي الصيني على تنسيق مواقفه الاستراتيجية في المحافل الدولية ضمن الأُطُر متعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة، ومُنظمة شنغهاي للتعاون؛ لتعزيز الثقل السياسي والدبلوماسي للبلدين، والدفاع عن مصالحهما الحيوية الإقليمية والدولية. علاوةً على ذلك، يسعى الجانبان إلى تطوير وتوسيع شراكتهما مع الدُول الناشئة في منطقتي إفريقيا وأمريكا اللّاتينية؛ لتوسيع حُضورهما ونفوذهما العالمي، وتحقيق توازن في مواجهة الهيمنة الغربية [18].

على هذا الأساس، فمُنذُ العقد الأخير من القرن العشرين عملت روسيا والصين على تنسيق مواقفهما في الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى؛ ففي 15 ايار 1997م، قدّمَ البلدين إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلاناً مشتركاً تُعبَّرُ فيه عن الرغبة في عالم متعدد الأقطاب وإقامة نظام عالمي جديد، وهو مؤشر مبكر على استيائهما المُشترك من الهيمنة الغربية التقليدية في النظام الدولي [19]. ولكونهما عضوين دائمين في مجلس الامن، قامتا في عام 2003م بالتصويت في الأمم المتحدة ضد الاحتلال الأمريكي للعراق [20]، وانتقدتا التّدخُّل العسكري الغربي في ليبيا مُعتبرين أَنَّ التدخلات تفتقر إلى الشرعية، واتّهمتا الغرب بأنَّهُ السبب في عدم استقرار الشرق الأوسط [21].

وحتى تتضح الرؤية، يتجلى التعاون الروسي الصيني في القضايا السياسية ذات البُعد الاستراتيجي لكِلا للبلدين؛ إذ لا تعترفُ روسيا بتايوان كدولةٍ مستقلةٍ، وتُؤكد دعمها الكامل لوحدة الصين الوطنية، وهو الأمر الذي ترفضهُ الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ على الرغم من عدم اعترافها رسميا بدولة مستقلة في تايوان، لكنها تتبنى سياسات تتضمنُ إرسال مُساعدات عسكرية إلى تايوان، بل تتعهد بحماية تايوان من الصين. والوضع مُماثل أَيضاً فيما يتعلق بمسألة التِّبت، فلا تزالُ روسيا ترى التِّبت جُزءاً لا يتجزأُ من الصين، إلا أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أَنَّ الصين تحتل إقليم التِّبت، وتُساعد الانفصاليين التِّبتيّين، وتتعاون مع حكومة التِّبت، رغم عدم اعتراف الولايات المتحدة رسمياً باستقلال التِّبت [22].

ومن هُنا نستطيع أَنَّ نُفسَّر موقف أَنَّ الصين التي لم تتبنَّ موقفاً قوياً أَمام القرار الذي صدر من مجلس الأَمن ضد روسيا؛ إذ امتنعت بكين عن التصويت على مسودة قرار في مجلس الأَمن تنتقد إجراء الاستفتاء هُناك بعدما قامت روسيا بضمّ شِبه جزيرة القُرم، وذلك على خِلاف الموقف الغربي الذي وجَّه العديد من الاتهامات لروسيا، مُتَّهماً إياها بانتِهاك القانون الدّولي ومّخالفة الأعراف والقوانين الدولية، بل إنَّ الصين وقفت بجانب روسيا ضد العقوبات الغربية [23]. كما امتنعت الصين عن التصويت فيما يخص الغزو الروسي لأُوكرانيا في عام 2022م.

وفي نفس الصّدد، نجدُ أَنَّ التّنسيق بين البلدين قائم في مجلس الأمن حول ملفات وقضايا حيوية في البيئة الدولية، فموقفهما متقارب في التَّضامن مع القضية الفلسطينية وفي إدانة العدوان الإسرائيلي، وهما صوَّتا مع قرار الجمعية العامة الذي طالب بوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة بتاريخ 12حزيران 2025م، إلى جانب 149دولةً عضواً في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى موقف البلدين تجاه تأييد القرارات المماثلة التي طرحت على مجلس الأمن وأجهضتها "الفيتوات" الأمريكية. وفي الحرب بين إسرائيل وإيران التي استمرّت 12 يوماً، دانَ البلدان العدوان الإسرائيلي، من دون أَنْ يتخذا أي إجراءات مساندة لإيران، برغم التعاون الكبير القائم بينهما وبين إيران [24].

المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي والتجاري

من الواضح أَنَّ الإدراك الاستراتيجي المُتبادل لِصُناع القرار في كِلا البلدين لأهمّيّة تعزيز علاقاتهما وتطويرها في القضايا الاقتصادية والتجارية ليس خياراً فحسبُ، بل يستند إلى رُؤية كل منهما لأهمية الآخر، والفوائد والمصالح التي تأكدت وتلك التي يُمكن أَنْ تتحقق كُلَّما تطورت علاقاتهما. وقد تُرجم هذا الإدراك بتأكيد رغبتهما المشتركة بتطويرها في مناسبات عديدةٍ، والذي أسهم في تعزيز هذا التوجه هو إدراك كل من موسكو وبكين لأهمّيَّة الطرف الآخر مهما كانت طبيعة التحولات الجيوسياسية الدولية، كالمخاوف التي يُثيرها توسع حِلف الناتو خارج دول الاتحاد الاورُوبي، وسعي كل منهما وحاجته إلى بيئة إقليمية مستقرة تفرضُها متطلبات البناء الداخلي لكل منهما، ناهيك عن نفوذ وأَنشطة واشنطن وحُلفائها في منطقة الشرق الأوسط، وأَخيراً الرَّغبة المشتركة للبلدين والمُتصاعدة بخصوص تحديد الشكل الذي سيأخُذُهُ النظام الدولي الجديد، والعمل سوياً بما يضمن الحدَّ من انفراد واشنطن بالشؤون الدولية في الساحة الدولية [25].

وعلى وفق هذه المعطيات تسعى روسيا والصين إلى تعزيز التعاون الاقتصادي من خلال زيادة حجم التبادل التجاري، الذي تجاوز 200 مليار دولار سنوياً، مع توقعات بارتفاع هذا الرقم خلال الأعوام المقبلة بفعل السياسات الاقتصادية الداعمة من البلدين. ويهدفان إلى تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي في تعاملاتهما التجارية، وتعزيز استخدام العملات الوطنية في المبادلات التجارية، مما يُسهم في تقليل التداعيات

الناجمة عن الضغوط والعقوبات الغربية. وتُركز سياسات التعاون الاقتصادي على تنويع المنتجات المصدرة بين البلدين، والانتفاع من الأسواق الناشئة لتوسيع مجالات التعاون التجاري [26].

ومما لا شك فيه، تُعدُّ التجارة والطاقة عاملين أساسيين في الشراكة الاقتصادية بين موسكو وبكين [27]، وإنَّ الأهداف والمصالح المشتركة المتبادلة دفعت كل منهما إلى تطوير وتعزيز علاقاتهما، سِيَّما أنَّ اقتصاد كُلٍّ منهما يتميز بالتكامل مع اقتصاد الآخر، وهذا ما يستوجب توافر الجهود لكي يكون هناك تعاون اقتصادي مُشترك بين الدولتين في مختلف الجوانب، وإنَّ الإمكانيات المتاحة للبلدين تُتيح الفرصة لمضاعفة التبادل التجاري بينهما، والمزيد من التعاون في المجال الاقتصادي [28].

وتماشياً مع ما تم ذكرهُ، إذ شهدت العلاقات التجارية بين موسكو وبكين نُمواً ملحوظاً مُنذُ بداية القرن الواحد والعشرين، إذ تَزايدَ حجمُ التجارة بين الدولتين تسعة أَضعافٍ تقريباً، مسجلاً 95.3 مليار دولار في عام 2014م[29]، فيما استمرت الصين بالحفاظ على المرتبة الأولى كشريك تجاري رئيسي لروسيا حتى عام 2017م. وبالرغم من هذه الأرقام الإيجابية الفعّالة، إلّا أنَّه تكشف البنية التجارية بينهما تحولات أساسية؛ فروسيا باتت تُصدر بشكل مُتزايدٍ المواد الخام كالنفط والأَخشاب والمعادن غر الحديدية، بينما تراجعت صادرات المعدات الصناعية والتكنولوجيا بشكلٍ ملحُظٍ، مما يُشيرُ إلى انحسار آمال روسيا في تصدير التكنولوجيا الى الصين. وعلى الصعيد الجغرافي والاقتصادي، أسهم النمو التجاري بين المناطق الشرقية الروسية وشمال شرق الصين إلى تقوية التفاعل الاقتصادي، إذ توسعت أنشطة رجال الأَعمال الصينيين لتشمل الزراعة والبناء والسياحة، يضاف إلى ذلك استكشاف الموارد الطبيعية. مع امتداد هذه الشبكات الاقتصادية تدريجياً إلى كامل مساحة الاتحاد السوفيتي السابق، يعكسُ هذا التقارب استراتيجيات مختلفة؛ إذ ينظرُ الصينيون إليه كفرصة للنمو والتوسع، بينما تراها موسكو كضرورة جغرافية واقتصادية حتمية نتيجة العُزلة التي تُعانيها في مناطق الشرق الأقصى الروسية وما صاحبها من تراجع سكاني حادٍّ، إذ شهدت المنطقة تراجعا سكانيا بلغ نحو 1.8 مليون نسمة منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، على العكس من النمو السكاني في شمال شرق الصين [30].

ولا بُدَّ من الإشارة إلى أَنَّ تشكيل تكتُل "البريكس" كانَ إحدى الاستراتيجيات المُضادَّة للمحور الروسي الصيني في مواجهة التنافُس الأمريكي المُتصاعد للعب دور قيادي في النمو الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادي وكَبح الهيمنة الصينية على المنطقة. وفي هذا الإطار يأتي دور موسكو في تعزيز شراكتها الاستراتيجية مع بكين بمثابة مدخل لتوثيق التعاون مع رابطة دُول جنوب شرق آسيا "الأسيان"، والوقوف أمام استراتيجية بسط النُّفُوذ الأمريكي، والعمل على مُواءمة النظام التجاري والمالي العالمي بما يخدم مصالح البلدين ويعزز من قوتهما. وتبرزُ أهم مجالات التعاون الروسي الصيني في أمن الطاقة؛ فكما تسعى موسكو الوصول لأسواق غير أورُوبية، فإنَّ بكين التي تستوردُ ما يقربُ من نصف احتياجاتها النِّفطية تعملُ هي الأُخرى على تنويع مصادر الطاقة [31].

فمن الملاحظ توفر الطاقة الروسية عُنصراً محورياً في استراتيجية أمن الطاقة الصينية، بل للأمن القومي الصيني التي تعتمد في واردتها من الطاقة على النقل البحري الذي يعتبر الأكثرَ حساسية أمام الضغوط الخارجية والعُقُوبات، مما يعني أَنَّ للنفط والغاز الطبيعي والفحم الروسي ميزةً أَنَّهُ لا يُمكن لواشنطُن أو حلفائها في آسيا الاعتراض على دُخول أي منها إلى الأراضي الصينية، مما يزيدُ من قدرة الصين على مُواجهة الضغوط الغربية أو أي حرب عسكرية ضدها [32].

ولا مناصَ من القول أِنَّ التعاون الروسي الصيني في صناعة النفط والغاز لهُ تداعيات سياسية واقتصادية كبيرة؛ حيث يُؤشرُ إلى تعزيز التعاون بين البلدين والتزامهما بالعمل معاً من أَجل مصالحهما المتبادلة. ووفقاً للإحصاءات الصادرة عن "الإدارة العامة للجمارك الصينية" في 20 كانون الثاني 2023م، زادت موسكو صادرات الغاز الطبيعي المُسال إلى بكين في عام 2022م بنسبة 43.9 بالمئة ليصل الإجمالي إلى 6.5 مليون طُنٍّ، نتيجة لذلك تكون تجارة الطاقة بين روسيا والصين قد نمت بنسبة 64 بالمئة من الناحية النقدية، و10 بالمئة من ناحية حجم الصادرات مُنذُ بداية عام 2022م [33].

ومن المؤشّرات على جدّيّة التعاون بين البلدين وبما يُحقق مصالحهما، هو ارتفاع حجم التبادُل التجاري بينهُما، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وروسيا عام 2015م، نحو 64 مليار دولار، وارتفع خلال العشرة أَشهر الأُولى من عام 2016 بنسبة 0.5 بالمئة ليبلغ 65.2 بالمئة، ليبلغ عام 2023، مستوى قياسياً إلى أكثر من 240 مليار دولار، متجاوزةً الهدف البالغ 200 مليار دولار الذي حددهُ البلدين في اجتماعات ثنائية عام 2022م، ويُعدُ الرقم قياسياً بالنسبة للبلدين اللذين تصاعد تعاونهما سياسياً واقتصادياً مُنذُ بداية العمليات العسكرية الروسية في أُوكرانيا عام 2022م[34].

ولعل من المفيد أَنَّ نُؤكّد على الاتفاق الذي وقع بين موسكو وبكين على استخدام العُمُلات الوطنية في التبادل التجاري، وأفاد تقرير أوردتهُ "وكالة سبوتنيك الروسية"، أَنَّ اتفاقية استخدام العُمُلات الوطنية بدلاً من الدولار التي وقعها (انتون سيلوانوف) النائب الأول لرئيس الحكومة الروسية و(أي جان) محافظ البنك المركزي الصيني في الخامس من تموز عام 2019م، وذكرَ التقرير نقلاً عن (سيرجي ستورتشاك)، نائب وزير المالية الروسي، "أَنَّ توقيع الاتفاقية تمَّ بقصد تطوير وتسوية المدفوعات الناجمة عن المبادلات التجارية مع شركاء روسيا الاقتصاديين بالعملات المحلية وتعزيز الامن الاقتصادي لروسيا، وتُستخدم العُملة الروسية (الروبل) حاليّاً في تسوية 10 بالمئة من المدفوعات الناجمة عن التبادل التجاري بين روسيا والصين، " ويتوقع أَنْ تصل هذهِ النسبة في الأعوام المقبلة إلى 50 بالمئة، ويسعى البلدان لإقامة علاقات اقتصادية أَوثقَ في سبيل مُواجهة الضُغُوط الاقتصادية الأمريكية المتصاعدة على الصين والعُقوبات المُستمرة على روسيا[35].

المطلب الثالث: التعاون العسكري والأمني

لا يُخطئُ من يظنُ أَنَّ العلاقات العسكرية والتعاون الدفاعي شكلًا محوراً أساسياً في الشّراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين؛ فقد استفادت بكين بشكلٍ كبيرٍ من شراء أَنظمة الأسلحة الروسية المتطورة والجاهزة، لكنَّ الاتّجاهَ الحديث يتّجه نحو نقل واكتساب التكنولوجيا العسكرية، والتّطوير والإنتاج المُشترك المُرخص؛ فالصين تُعدُّ السُوق الرئيسَ للسلاح الروسي، وتَستأثرُ وحدها بما يزيد على 50 بالمئة من إجمالي صادرات الأسلحة الروسية، التي تعُدُّها روسيا أحد أَهم مصادر الدخل القومي، إذ يتراوح العائدُ من مبيعات الأسلحة للصين وحدها الى 5 مليارات دولار سنوياً، فعلى سبيل المثال بلغت مبيعات الأسلحة الروسية إلى الصين للسنوات 1990م–2007م، بقيمة 85 مليار دولار، بالإضافة إلى الاتفاقيات التي تشمل تدريب الضُبَّاط الصينيين في المعاهد العسكرية الروسية [36].

وعلاوةً على ذلك، في آب 2015م، أَطلقَ نائبُ رئيس الوزراء الروسي (دِيمتري رُوجُوزين) عدداً من المبادرات المشتركة في التعاون العسكري التَّقنيّ شملت مشاريع مشتركة في الملاحة عبرَ الأقمار الصناعية والاستشعار عن بُعد، وإنتاج المكونات الإلكترونية والمعدات الفضائية، ومعركة الفضاء البشرية، بالإضافة إلى مشروع البناء المشترك لطائرة هليكُوبتر عسكرية كبيرة، والتي تمَّ توقيعها ضمن اتّفاقية من قبل (شِي جين بينغ) و (فلاديمير بوتين) في أَيار 2015م، بالإضافة إلى التوقيع على اتّفاقية مشتركة للتصميم والإنتاج المشترك لِطائرة مروحية رفع ثقيلٍ، والتي تم توقيعها في اتفاقية خلال زيارة رئيس مجلس الدولة (لي كه تشيانغ) إلى موسكو في عام 2014م. بالإضافة إلى ذلك هناك مشروع تصدير الأسلحة الروسية400–S المُضاد للطائرات إلى الصين، والذي أصبحت الصين حالياً تشغل نحو اثنين وثلاثين نظام 400–S ضمن منظومتها الدفاعية المتعددة الطبقات [37].

ومن أَهمَّ مُؤشّرات التعاوُن الدفاعي بين جُمهورية الصين الشعبية وروسيا الاتّحادية هو المناورات العسكريةُ المشتركة بين البلدين والتي تدُلُّ على العمق المتنامي للعلاقات الاستراتيجية بين الجانبين؛ حيثُ نفَّذَت الدَّولتان أُولى مناوراتهما العسكرية المُشتركة في آب عام 2005م باسم "مهمة السلام"، جرت في جزيرة "شاندونغ" بالصين من التَّاسع عشر إلى الخامس والعشرين من آب عام 2005م [38]، تَلَا ذلك سِلسلة من المناورات الكبرى أطلق عليها اسم "الشرق"، امتدَّت من الحادي عشر إلى السابع عشر من أيلول عام 2018م، وشملت مناطق واسعة في سيبيريا والشَّرق الأقصى الروسي.

وفي تطوير نوعيّ لاحقٍ شهدت منطقة "نينجشيا" المُتمتِّعة بالحكم الذاتي في شمال غرب الصين وبالقرب من الحُدُود مع أفغانستان، تدريبات عسكريةً روسية صينية ضخمةً في آب عام 2021م، شارك فيها أكثرُ من عشرة آلافِ مُقاتل من الجانبين، وتنوعت الأسلحةُ المستخدمة فيها ما بين الطائرات والدَّبَّابات والمدرعات، وتجاوزت قُوَّة النَّيران ما تمَّ استخدامهُ من قبلُ في التدريبات الأخرى. وتأتي الأهمية الاستراتيجية لهذه التدريبات كونُها الأُولى التي يدخل فيها الجيش الروسي قاعدةً عسكريةً صينيةً للتدريب التَّكتيكي للأسلحة المختلطة، كما أَنَّها تُمَثِّلُ تدريبات استباقيةً للقُوى الإقليميَّةِ والدَّوليَّة، تقولُ في إطارها بأَنَّ القُدرات الصينية والروسية على استعداد للتّدخل في أَفغانستان ومنع وُقُوع سيناريوهات خطرة [39]. وفي السياق نفسهِ، أَجرى البلدين تدريبات بحريَّةً متقدمةً أُجريت للفترة من الأوَّل إلى الخامس من آب عام 2025م، في بحر اليابان بين الأُسطولين الروسي والصيني، تضمَّنت هذه المناورات أُسطُولاً مشتركاً مدعوماً بسفُن مُتطورةٍ وطائراتٍ مروحيةً، شملت مناوراتٍ ضدَّ الغواصات، حيثُ تدرَّبا على رصد وتدمير غواصات العدُو، وجاءت هذه التدريباتُ في أعقاب إعلان الرئيس الأمريكي (دُونالد ترامب) عن نقل غواصتين نوويتين إلى قُرب روسيا، في خُطوة وصفها بأَنَّها جاءت ردًّا على تصريحاتٍ تصعيدية من (دِميتري ميدفيديف) كما قال الكرملين إنَّ الغواصات الامريكية "في وضع قتالي دائم"، داعياً إلى الحذر في الخطاب النووي[40].

على هذا الأساس، إنَّ سياسة التقارُب والتعاون تهدفُ إلى تعزيز الثقة المتبادلة وتدعيم الأَمن القومي بين البلدين، لقد ترسخ هذا التعاون من خلال التزامات رسميَّة إذ تعهّد كِلاهما في عام 2001م، وضمن مبادئ "اتَّفاقية التعاون وحُسن الجوار" بعدم استخدام السلاح بما في ذلك الأَسلحة النووية ضدَّ الطرف الآخر، أَنَّ أهمِّيَّة هذا التقارب والتعاون إذا ما تطور إلى مراحل استراتيجية مُتقدمة فمن شأنه أَنْ يُعزز من موقف الصين ويجعلها أَكثرَ اندفاعاً في مواجهة القوى المهيمنة في النظام الدولي والتي تقع في مُقدمتها الولاياتُ المتحدة. وتبرزُ حاجة روسيا الملحَّة في ظلّ نظامٍ أُحادي القُطبية إلى التعاون الاستراتيجي مع الصين، وذلك لِخدمة مصالحها القومية العُليا، وضمان أَمن الحدود الجنُوبية لروسيا من خلال التنسيق المُشترك مع الصين بهدف احتواء نشاط القوى الانفصالية والتَّطرف الديني الذي تتزايدُ عملياتُه في مناطق الحدود المشتركة، بالإضافة إلى إحداث توازن في النفوذ العالمي من خلال توظيف التعاون والشراكة لترسيخ مبدأ التَّعددية القطبية العالمية ومواجهة الهيمنة الغربية.[41]

وفي المقابل، أَنَّ حاجة الصين إلى الدَّعم والإسناد الروسي تصاعدت سِيَّما بعد توسع دائرة النفوذ الأمريكي وتحالفاتهِ الأمنيَّة، مثلَ مواجهة التحالف الأمني الأمريكي الياباني، وانطلاقاً من إدراك استراتيجي مشترك مضمونهُ، أَنَّ التنسيق بينهما يشكلُ ضغطاً مضاداً يعادل ويوازنُ ما تُمارسه واشنطن من ضغوط على البلدين، يُضاف إلى ذلك، حاجة بكين إلى المعدات والتجهيزات العسكرية الروسية، فضلاً عن الخبرة والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة الضرورية لتطوير الصناعة العسكرية الصينية، الأمرُ الذي يساعدُها على الحصول على تقنيات عسكرية متقدمةٍ من موسكو، الأمرُ الذي يساعد روسيا على دعم صادراتها بصورة عامة وبما يحسن الوضع الاقتصادي الروسي بشكلٍ خاصٍ[42].

ولا بُدَّ من الإشـارة إلى أَنَّ سـعي البلدين في حِفظ الامن الوطني والإقليمي، وتعزيز قيم السـلام والتعاون، ومحاولة منع أَي اختراق أَمريكي لِلاقليم، سِيَّما في آسـيا الوسـطى والشـرقية، نظراً لما تتمتعُ بهِ هذهِ المنطقة من أهميةٍ جيوسـتراتيجية، فموسـكو تعُدُّ هذهِ المنطقة الفناء الخلفي لأمنها القومي، لذا فهي تحتلُ موقعاً مهماً في سياستها الخارجية، بينما بكين تشتركُ مع دول آسيا الوسطى حدوداً تصل إلى ما يقارب سبعة آلافِ كيلو متر، وتسـتفيد من موارد ضـخمة في آسـيا الوسـطى مثلِ الموارد الاقتصـادية والنفطية والمواد الخام، وبذلك اتّخذت العلاقات بين البلدين في بُعدها الأمني عدداً من نقاط الاتفاق منها [43]:

1) التنسيق المشترك بين موسكو وبكين ضمن إطار منظمة شنغهاي بهدف مكافحة تهريب المخدرات والأسلحة، والتصدي للإرهاب والنزعات الانفصالية.
2) التعاون الوثيق بين البلدين في مجال التكنولوجيا العسكرية وتقنيات الأَمن، إذ تُعدُّ الصين أكبر دولةٍ مستوردة للسلاح الروسي.
3) تأكيد البلدين على عدم تدخل كل منهما في الشؤون الداخلية للطرف الآخر واحترام السيادة؛ فقد أَكَّدت بكين أَنَّ قضية الشيشان هي من الشُؤُون الداخلية الروسية، وفي المقابل فقد التزمت موسكو بعدم إقامة علاقات رسمية مع تايوان، كما أعلنت روسيا بأَنَّ هضبة "التِّبتِ" جُزءٌ لا يتجزأُ من الصين، وبذلك يتجنب البلدين دعم الحركات الانفصالية في كُل منهما.

المبحث الثالث: التحديات والفرص في تحقيق التعددية القطبية

واقعُ الأمر تنقسـمُ وجهات النظر حول مدى قدرة التعاون بين روسـيا والصـين على إعادة تشـكيل النظام الدولي من الأُحادية القطبية إلى التعددية القطبية العالمية إلى رؤيتين: تنطلقُ الرُؤية الأُولى، من صـــعوبة حُدوث تغيير جوهري في هيكلية النظام الدولي، نظراً للاختلافات البنيوية والسياسية التي تقفُ في طريق تحول الشراكة والتعاون الاستراتيجي إلى تحالف مؤسساتي متماسك. أَمَّا الرؤية الثانية، ترى أَنَّ هُناك تحولاً واقعياً في ميزان القوة وبالتالي يُمكن إعادة تشكيل النظام الدولي إلى التعددية القطبية العالمية، مستنداً إلى ما حققته بعض القوى التعديلية من مستويات اقتصـادية وسـياسـية وعسـكرية متطورة، حتى أصـبحت تُشـكل تهديداً للهيمنة الأمريكية. من هنا سـيتم توزيع هذا المبحث على مطلبين وكالآتي:

المطلب الأول: التحديات البنيوية والسياسية أمام التحالف الروسي الصيني

من الملاحظ رغم التقدُم في التنسـيق بين روسـيا والصـين في الأَعوام الأَخيرة، إلا أَنَّ هنالك تحديات بنيوية وسـياسـية جوهرية تعيق تحول الشراكة والتعاون بينهما إلى تحالف مؤسساتي، نظراً لوجود انعدام ثقة استراتيجي هائل بين الدولتين؛ فالصـينُ تعرضـت تاريخياً إلى استغلال من قبل الإمبراطورية الروسية والاتحاد السوفيتي بسبب ضعفها. ومن ناحية روسيا، تثير العوامل الهيكلية المستمرة سِيَّما في المناطق الجغرافية

الحساسة مثل "آسيا الوسطى والشرق الأقصى" تخوفات موسكو، من أنَّ الصين المتصاعدة في القوة قد تتجاوز على مصالحها وتستغل نقاط الضعف الروسية. وتتصاعد مخاوف موسكو بسبب ثقافة استراتيجية تتعلقُ بطموحاتها الراسخة بأنَّها قوى عُظمى، وتشعر بالاستياء من كونها الشريك الأصغر في علاقاتها مع الصين، مما يُثيرُ مخاوف من فقدان السيطرة والنفوذ [44].

يُضافُ إلى ذلك، أنَّ العلاقة بين موسكو وبكين تقوم على مبدأ التقارب في المصالح، إلا أنَّ البلدين يختلفان بشأن رؤيتهما في الجوانب الرئيسية للنظام الدولي ذات التعددية القطبية؛ ومن الواضح أنَّ موسكو وبكين يُحاولان تجنُّب التعهد ببعض الالتزامات إزاء بعضهما البعض، ما يحُدُّ من قدرتهما على التعاون، فضلاً عن التنسيق بشأن مصالحهما المشتركة. ونتيجة لذلك، فإنَّ الأفضل النَّظرُ إلى علاقتهما الثنائية على أنَّها شراكةٌ استراتيجية مُقيدةٌ. ورغم هذا التقارب في المصالح، إلا أنَّ رُؤيتهما لهذا النظام ليست مُتماسكةً تماماً، وذلك بالنظر لِرغبة الصين في أنْ تحتلَّ أوُروبا مكاناً بارزاً في هذا الترتيب، لأنَّ روسيا لديها تحفظاتٌ على البنية السياسية والاقتصادية والأمنية الأوروبية [45].

وفي السّياق ذاتهِ، أنَّ العلاقة الروسية الصينية، رغم التوافق المحدود ضدَّ الأُحادية القطبية، إلا أنَّها تفتقر إلى جودة التحالف المؤسساتي المُتماسك رفيع المستوى؛ حيثُ تبرزُ تناقضات جغرافية تحول دُون اندماج الشعبين؛ لأنَّ قرب الصين المُباشر من روسيا يؤدي إلى ديناميكيات تنافسية في المناطق المحيطة بهما، سِيَّما في المناطق الشرقية الروسية "سيبيريا، آسيا الوسطى، وحتى القُطب الشمالي"، والأهم من ذلك، أنَّ حجم الصين الهائل وقوتها الهائلة يجعلانها جاراً مُخيفاً في حال تدهور العلاقات بين روسيا والصين، فموسكو تُركزُ على عُمقها الغربي ومواجهة نُفوذ حِلف الناتو، بينما تُفضل بَكين التَّحرك البحري لكسر الطوق البحري المفروض عليها بفعل القواعد الأمريكية.

أيضاً يبرزُ الاختلاف في آليات النفوذ؛ بكين تُفضلُ توظيف النّهج الاقتصادي لتوسيع نفوذها ببُطءٍ، في حين تميلُ موسكو إلى مسار القوة الأمنية والدفاعية المباشرة. هذهِ العقبات البنيوية والسياسية تجعل التحالف هشاً في الظروف العادية، لكنها تتراجعُ عندما يتوحد الطّرفان في مواجهة النفوذ الغربي المشترك [46].

ولا بُدَّ من التأكيد على وُجود تحديات وخللٍ متوازنٍ قائمٍ في العلاقة، حتى مع تعمُّق التنسيق الاستراتيجي بين البلدين، إذ يُنظرُ إلى روسيا غالباً باعتبارها الشريك الأصغر في هذه العلاقة. وفي الساحة الدولية، يعملُ البلدين كوُكلاء مستقلين، غالباً ما يتبنيان مواقف مُنفصلة ومُستقلة أو يُعبران عن آراء متباينة. هذه الاستقلالية تسمحُ لهما باختبار القواعد والمؤسسات العالمية، وقياس نبض الرأي العام الدولي، والابتعاد عن الآخر عند الضرورة. وثَمَّة تأكيدٌ متبادل لديهما على أهمية التعددية القطبية ودور الأمم المتحدة في استراتيجياتهما للحَوكمة العالمية. ومع ذلك، لدى بكين وموسكو فهمٌ مختلف لكيفية تطور نظام الحوكمة العالمية، واولويات مختلفةٍ للمنظمات الدولية وأجهزتها المتنوعة. ورغم تعبير الدولتين عن أولوياتهما في مجلس الأَمن، مثلَ دعوتهما إلى التعددية القطبية العالمية ورفض الأُحادية القطبية، فإنَّ سياساتهما الإقليمية تختلفُ. ففي أَفريقيا، تهدفُ موسكو بشكلٍ ضيقٍ إلى حِماية الحكومات الوطنية القائمة، بينما تعكسُ سياسات بكين طموحها العالمي والتزامها بالمؤسسات، وتُروج للتنمية والتعاون الدولي. كما أَنَّ لديهما رؤى متباينة حول إصلاح منظمة الأمم المتحدة.

وعلى الرَّغم من التنسيق المتكرر، غالباً ما تختلف مقاربتهما تُجاهَ مسائل مثل الحرب الروسية الأوكرانية، وأفريقيا، وإصلاح الأُمم المتحدة، مما يُقلل ويحُدُّ من عُمق وتلاحم ومكانة الشراكة الدولية. ومن الأمثلة على هذا التباين هو التصويت على قرار مجلس الامن المرقم 2657 عام 2022م، الذي مدّد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم الصومال؛ إذ دعمت روسيا القرار، بينما امتنعت الصينُ عن التصويت. هذا الاختلاف يظهر كذلك في استراتيجية تعامل البلدين مع قضايا التكيف مع المُناخ، بينما تنُوهُ موسكو بين حين وآخر إلى آثار المناخ، ترفعُ بكين المسألة وتحمل الدول المتقدمة مسؤولية الدعم غير الكافي، كما حدث أَثناء مُناقشة تقرير الأَمين العام للصومال في 2023م [47].

خُلاصةُ كُلّ ما تقدم يرى فريقٌ من الباحثين، أَنَّ التعاون بين روسيا والصين هو مجرد تعاونٍ انتقالي مُؤقتٍ ينتهي بانتهاء تحقيق مصالح محددة مأمولةٍ، إذ يرسم هذا السيناريو توقعاً أَنَّ هذا التعاون يستجيبُ لظروفٍ ضرورية مُحددةٍ مثل الحاجة إلى الأسناد السياسي في مواجهة العقوبات الدولية أو الأَزمات الاقتصادية فيفعل حيناً ويضعف حيناً آخر، بكلمةٍ أخرى، إنَّ التعاون بين موسكو وبكين براجماتي بحتٌ [48].

المطلب الثاني: فرص نجاح التعددية القطبية في ظلّ التعاون الروسي الصيني

في الحقيقة مُنذُ مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين شهد بدءَ حقبةٍ جديدةٍ في العلاقات الدولية التي تتضمن الرغبة في التحول تدريجياً نحو إعادة تشكيل النظام الدولي الى التعددية القطبية تتراجع فيها الهيمنة الأمريكية، مع بُروز دور فاعلٍ تلعبُ فيه كل من روسيا والصين وعددٍ آخر من الدول دوراً مهماً وفاعلاً في السياسات الدولية والإقليمية. هذا الوضع الدولي الراهن الذي يعرف سيطرة قطبٍ واحدٍ على

مفاصل الشؤون الدولية ينظُر إليه من قبل كثيرٍ من الباحثين على أَنَّه حالةٌ مؤقتةٌ، فهذا الوضع لا يمكن أَنْ يستمر بلا حدودٍ، نظراً للطبيعة الفطرية التي اتسمت بها العلاقات الدولية والصراعات بين القوى الكُبرى، التي تسعى لأخذ مكانها ودورها على الصعيد العالمي، بشكلٍ يُنافس الدور الأمريكي، سِيَّما في ظلّ سعي هذه القوى لوضع حدٍّ للهيمنة الأمريكية. فروسيا لا تزالُ تحتفظ بقوتها وقدرتها العسكرية والنووية المتفوقة، كما تمتلك احتياطات هائلة من الثروات الطبيعية، أَمَّا الصين فهي ضمن أسرع نُمو اقتصادي في العالم، وأكبر الدول من حيثُ التعداد السكاني ومن القوى العسكرية الكبرى. وعليه، فإنَّ هاتين الدولتين لا يُمكن تصورُ المشهد الدولي المستقبلي دون حساب مواقعهما كركائز في النظام الدولي القادم [49].

وفي السياق ذاتهِ، من الفرص التي يمكن أَنَّ تُسهم في نجاح التعددية القطبية، عدمُ قدرة الولايات المتحدة في أدامة تفوقها الاقتصادي والمشاكل الداخلية التي تعاني منها، وعدم جدوى الضغوط العسكرية باعتبارها أداة لفرض الهيمنة الأُحادية. هذهِ العوامل تُسهم في تراجع هيمنتها، وتُعززُ فرص القوى الكبرى في إعادة تشكيل نظامٍ دوليٍّ جديدٍ، ومن زاويةٍ أُخرى، يرى المُفكر (صموئيل هنتنغتون) أَنَّه وعلى الرغم من أَنَّ الولايات المتحدة قُوة عُظمى، إلا أَنَّها لا تستطيع تحقيق أَي أهداف استراتيجية حيوية دون التعاون مع قوى دوليةٍ عديدةٍ على المستوى العالمي والإقليمي، ومنها روسيا والصين، الأَمر الذي يُكرس فكرة أَنَّ النظام الدولي لا يُمكن أَنْ يبقى على حالةٍ إلى الأَبد [50].

وفي ظلّ تلك المؤشرات، يُمكن القول إنَّ النظام الدولي الحالي يتراجع تدريجياً لصالح نظامٍ جديدٍ، إلا أَنَّ حجم ووتيرة التراجع يعتمد بشكلٍ أَساسي على عاملين مُتداخلين هما [51]:

1. قُدرة الولايات المتحدة في الاحتفاظ بتفوقها النوعي في كافة أَبعاد القوة، (الاقتصادية، العسكرية، التكنولوجية)، وغيرها من عوامل القوة، وبفارقٍ كبيرٍ عن القوى الدولية الأُخرى، وخاصةً من هي أقرب إلى البروز كأقطاب دوليةٍ كالصين وروسيا.
2. قدرة القوى الدولية التعديلية كالصين وروسيا وغيرها من تعزيز وتنمية قُوتها (الاقتصادية، العسكرية، التكنولوجية)، وتقليص الفجوة بينها وبين الولايات المتحدة، بما يُمكنها من مُنافستها على الساحة الدولية.

ووفق تلك الرؤية فإنَّ فُرص التعاون الروسي الصيني في تحقيق أهدافه الاستراتيجية يعتمد في الأساس على مدى توافر الإمكانيات (الاقتصادية، العسكرية، السياسية) والقدرة في توظيفها استراتيجياً بما يخدم اهدافهما المشتركة، وفي مقدمتها الدفعُ نحو إقامة نظام دولي جديد، وتحسين مكانتهما الدولية، وبما يضمن بُروزهما كأبرز الأقطاب الدولية المنافسة للولايات المتحدة.

ورغم إلحاحيَّة ما تقدم أعلاهُ، يرى مُتبنُّو سيناريو فُرص نجاح التعددية القُطبية العالمية أَنَّ العلاقات الصينية الروسية آخذةٌ بالتطور وبشكلٍ مُتصاعدٍ ومتواصلٍ، وأَنَّ التعاون بين الدولتين عميق وفي إطار مؤسسي مُنظم، إذ يرتكز هذا التعاون على المصالح المتبادلة والتحديات والرُّؤية المشتركة إزاء العالم الأُحادي القطبية والسعي المُعلن في تحويلهِ إلى التعددية القطبية العالمية. وعلى الرغم من وجود الاختلافات التاريخية والثقافية الجوهرية، فإنَّ كِلتا الدولتين تتعاملان كشريكٍ استراتيجي في مُختلف المجالات، بما في ذلك الاقتصاد والطاقة والتكنولوجيا والدفاع، كما أَنَّ البلدين يستثمران بشكلٍ تعاوني كبيرٍ في مشاريع الطاقة الاستراتيجية والبنية التحتية، مثلِ مشروع خط أنابيب غاز "قوة سيبيريا 2" وهو خطٌ أَنابيب استراتيجي ينقلُ الغاز الروسي إلى الصين، ومختلف مشاريع الربط الاقتصادي التي تدعم التكامل القاري. كما أَنَّ لدى كل من موسكو وبكين القدرة الفائقة على بناء العديد من التحالفات المرنة، فضلاً عن نجاحهما في توظيف تفوقهما العسكري والتكنولوجي بفاعلية لتوسيع خريطة نُفوذهما وتحالفاتهما الإقليمية والدولية، ويأتي هذا في ظلّ معارضتهما المعلنة لسياسة القوة والهيمنة والعقوبات أُحادية الجانب، ورفضهما الهيمنة الامريكية على القرار الدولي في البيئة الدولية، يُقابل هذا التصلب في الموقف تراجعُ الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية وضعف التحالفات الغربية [52].

الخاتمة والنتائج:

واقع الأمر، بعدَ تفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة تحول النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى الأُحادية القطبية الذي هيمنت فيها الولايات المتحدة على تفاعلات البيئة العالمية. هذه التحولات الدولية انعكست إيجاباً على الرؤية الاستراتيجية للمحور الروسي الصيني، ودفعت بالعلاقات بين البلدين لتصل إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية؛ إذ تصاعد التعاون الروسي الصيني سِيَّما بعد تجاوزهم الخلافات العقائدية، ومن ثم حلُّ الخلافات الحدودية بين البلدين.

وهذا التفاهم الاستراتيجي لا يقتصرُ على الجوانب الأمنية والعسكرية فقط، بل تَعدّاها ليشمل الجوانب الأخرى، سِيَّما الاقتصاد والتجارة والتنسيق السياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية. وفي الوقت نفسهِ، زامن هذا التعاون تنامي القدرة الاستراتيجية للبلدين وأخذهما في توسع نُفوذهما العالمي ومُزاحمة الولايات المتحدة في أقاليم متعددة.

وأخيراً، يمكن القول إنَّ هذا التعاون يُعدُ محوراً أساسياً في إعادة تشكيل النظام الدولي، ومواجهة الضغوط السياسية، وتجاوز العقوبات الأمريكية والتحول نحو نظام التعددية القطبية العالمية.

وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات:

1. إنَّ التحولات الجيوسياسية التي طرأت في العقد الأَخير من القرن العشرين، انعكست إيجاباً على القوة الأمريكية وقيادتها للنظام الدولي ذات الأُحادية القطبية.
2. نتجَ التعاون الاستراتيجي بين روسيا والصين، نظراً للمصالح المشتركة بينهما، وكذلك التهديدات المشتركة التي يتعرضون لها.
3. أَدَّت السياسة الأمريكية التي تبنتها واشنطن تُجاه الصين وروسيا إلى توحيد مواقفهما حِيال القضايا الدولية، وقد تجلَّى ذلك في زيادة التنسيق والتعاون بينهما في كافة المجالات، ما يُعدُّ بداية لتأسيس قُطب مُوازٍ للهيمنة الأمريكية، والتي تشكل خطراً على المصالح الاستراتيجية لروسيا والصين على حدٍّ سواءٍ.
4. بفضل توافق الرؤية الروسية الصينية لما يجبُ أَنْ يكون عليه مستقبل النظام الدولي، وضرورة الحدِّ من الهيمنة الأمريكية، فإنَّهما حريصان على الشراكة وتعزيز التعاون بينهما وبما يُحقق مصالحهما المشتركة ورؤيتهما للنظام الدولي الذي لا تُهيمن عليه دولةٌ واحدةٌ.
5. تُعدُّ الشراكة بين روسيا والصين محوراً أساسياً في مسار إعادة تشكيل النظام الدولي نحو التعددية القطبية العالمية، إذ يعملُ البلدين على تعزيز التعاون في المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية وقطاعات أُخرى، لمواجهة التحديات والتهديدات الغربية المتزايدة التي تهدد مصالح الطرفين.
6. يُشكل التنسيق والدعم المتبادل بين الدولتين في المحافل الدولية والدبلوماسية والسعي لأنشاء مؤسسات دولية جديدة تكون قادرة على توفير تمثيلٍ أفضل للدول غير الغربية، تجسيداً تطبيقياً لإرادتهما في إرجاع بنية الحوكمة العالمية بعيداً عن السطوة الأمريكية.
7. إنَّ تنامي التبادُل التجاري والاقتصادي بين الطرفين وارتفاع الواردات الصينية من الطاقة الروسية، واعتماد روسيا على استيراد البضائع والتكنولوجيا المتقدمة الصينية اللازمة لتحديث منظومتها العسكرية والأمنية يُبينان عمق الترابط الاقتصادي ورُؤيتهما في تحقيق المصالح المتبادلة.
8. يعكسُ تزايدُ التعاون العسكري والأمني بين البلدين من خلال المناورات المشتركة، رُؤيتهما نحو صياغة بنيةٍ دفاعيةٍ تستهدف رفع الجاهزية بوجه التهديدات الخارجية المتوقعة.
9. رغم ما يتمتعُ به هذا التعاون من عوامل تقاربٍ وقوةٍ، إلا أَنَّ هذه الشراكة يشوبها عددٌ من التحديات البنيوية والسياسية، إذ يتطلب من البلدين إدارة الفروق التاريخية، الثقافية، الديموغرافية، والسياسية إدارة دقيقة، بالإضافة إلى التصدي لمخاطر التأثيرات الجيوسياسية والصراعات المتوقعة التي تشكل عاملاً مُربكاً يقتضي الحذر المُتبادل.
10. في الختام يَشير الواقع أَنَّ النظام الدولي ذو الأُحادية القطبية في مرحلة التحول التدريجي إلى نظام التعددية القطبية العالمية، إلا أَنَّ حجم ونمط التحول يستند بشكلٍ مركزي على القدرة الأمريكية في الاحتفاظ بتفوقها النوعي على كافة المستويات، وقدرة القوى الرافضة للنظام الدولي الحالي من تعزيز قوتها على مختلف الأصعدة وبفارقٍ كبيرٍ وهائلٍ عن القوة الأمريكية المهيمنة على النظام الأُحادي.

---

1 مأمون أَحمد أبو رعد ، تأثير التقارب الاستراتيجي بين روسيا والصين على هيكل النظام الدولي ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد (8)، العدد (16)، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية– مصر، 2023، ص174.

2 المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، روسيا والصين والشراكة لعصرٍ جديد.. محفزات وقيود، 1/ شباط 2023، مقال منشور على الرابط الاتي: https://ecss.com.eg/32684/?utm_source=chatgpt.com

3 أحمد عبد الأمير الأنباري، التقارب الروسي- الصيني: محاولة لتعزيز مكانتهما الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد (14)، العدد (58)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2017، ص55- ص56.

4 عباس فاضل علوان وقاسم محمد عبد، العلاقات الروسية- الصينية بعد أحداث 11/ أيلول 2001: منظمة شنغهاي للتعاون انموذجا،2012، مقال منشور على الرابط الاتي: https://nahrainuniv.edu.iq/en/node/3205?utm_source=chatgpt.com

5 علاء عبد الحفيظ محمد، تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان (47-48)، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، 2015، ص9.

6 المصدر نفسه، ص 9- ص10.

7 للتفاصيل ينظر: مأمون أحمد أبو رعد، مصدر سبق ذكره، ص187-190.

8 عبد الرزاق غراف، "تصاعد الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين من منظور عربي- خليجي "حدود المكاسب وحجم الرهانات"، مركز الخليج للأبحاث، الرياض،2023، ص10.

9 وليد سليم عبد الحي، "المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010"، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2000، ص168-169.

10 Lo, Bobo. The New Era of China–Russia Relations. Chatham House, 2022: https://www.chathamhouse.org/2022/02/new-era-china-russia-relations

11 سمير حمياز، التعاون الروسي- الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية: "منظمة شنغهاي نموذجا"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد (9)، العدد (2)، جامعة بومرداس، الجزائر، 2020، ص6.

12 Tong Zhao and Dmitry Stefanovich, Missile Defense and the Strategic Relationship among the United States, Russia, and China. American Academy of Arts and Sciences, April 2023:https://www.amacad.org/publication/missile-defense-and-strategic-relationship-among-united-states-russia-and-china/section/3

13 ينظر: لؤي إبراهيم، العلاقات الروسية الصينية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد (37)، العدد (3)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، 2021، ص261-262.

14 Natalia Chabarovskaya, “Going Steady: China and Russia’s Economic Ties Are Deeper than Washington Thinks,” Center for European Policy Analysis (CEPA), June 16, 2025: https://cepa.org/comprehensive-reports/going-steady-china-and-russias-economic-ties-are-deeper-than-washington-thinks/

15 سمير حمياز، مصدر سبق ذكره، ص6-8.

16 غزلان محمود عبد العزيز محمد، التقارب العسكري الروسي الصيني، واحتمالات التحالف العسكري، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية، المجلد (8)، العدد (15)، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية- مصر، 2023، ص24.

17 ديمتري بريجع، أولويات التعاون الروسي الصيني في عام 2025، تقرير، مركز الدراسات العربية الأوراسية، على الرابط الاتي: https://eurasiaar.org/

18 المصدر السابق.

19 Permanent Representatives of China and the Russian Federation to the United Nations, Letter dated 15 May 1997 from the Permanent Representatives of China and the Russian Federation to the United Nations addressed to the Secretary-General, Document symbol A/52/153 — S/1997/384, United Nations Digital Library, 15 May 1997. https://digitallibrary.un.org/record/234074/files/A_52_153--S_1997_384-EN.pdf

20 Igor Ivanov, “Russia to vote against new UN resolution against Iraq”, ABC News, March 10, 2003. https://www.abc.net.au/news/2003-03-11/russia-to-vote-against-new-un-resolution-against/1815008

21 “Russia Condemns West for Intervention in Libya,” LibyaReview, September 16, 2021. https://libyareview.com/16550/russia-condemns-west-for-intervention-in-libya/

22 مأمون أحمد أبو رعد، مصدر سبق ذكره، ص201.

23 علياء عبد الرحمن السيد، تعزيز المواجهة: قمة كواد واستراتيجيات تقويض الصعود الصيني، تقدير موقف، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، 27/تشرين اول 2021، على الرابط الاتي: https://acrseg.org/41943

24 ناصر زيدان، حدود التعاون بين الصين وروسيا، مقال منشور في صحيفة الخليج، على الرابط الاتي: https://www.alkhaleej.ae/--

25 أحمد عبد الأمير الأنباري، مصدر سبق ذكره، ص 60-61.

26 ديمتري بريجع ، مصدر سبق ذكره.

27 فيديا ناد كارني، الشراكات الاستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2014، ص125.

28 س.غ لوزيان، عودة روسيا إلى الشرق، ترجمة: هشام حمادي، دار العلوم للنشر، بيروت، 2012، ص318.

29 International Centre for Defence and Security (ICDS), China–Russia Economic Ties: Strengthening but Strained (2017). https://icds.ee/en/chinarussia-economic-ties-strengthening-but-strained/

30 عمران طه عبد الرحمن، العلاقات الصينية–الروسية.. تحالف مؤقت أم استراتيجي دائم؟، مجلة السياسة الدولية، 23 يناير 2025، متاح على الرابط الاتي: https://www.siyassa.org.eg/News/21942.aspx

31 أحمد عبد الحافظ فواز، روسيا والبريكس: الإمكانات والتطلعات، مجلة افاق اسيوية، العدد (2)، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، 2017، ص71-72.

32 مصطفى شلش، مأزق السياسة الصينية تجاه الازمة الروسية- الأوكرانية، دراسة بحثية، وحدة الدراسات الصينية، مركز الدراسات العربية الأوراسية، القاهرة، 2022، ص5.

33 شذى لطيف عبد الرسول، التعاون الصيني الروسي وأفاقه المستقبلية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد (27)، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، بغداد، 2025، ص11.

34 المصدر نفسه، ص7.

35 ينظر: صفاء حسين علي، النظام السياسي الدولي في ظل التحالفات الدولية التحالف الاستراتيجي الروسي الصيني أنموذجاً، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (10)، العدد (36)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، العراق، 2021، ص190-191.

36 شذى لطيف عبد الرسول، مصدر سبق ذكره، ص13.

37 غزلان محمود عبد العزيز محمد، مصدر سبق ذكره، ص31.

38 أحمد دياب، روسيا واللعبة الكبرى في آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (167)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2007، ص63.

39 علي الدين هلال، التعاون الصيني الروسي وتغيير النظام الدولي، العين الإخبارية، 29 آب 2021، على الرابط الاتي: https://al-ain.com/article/china-russia-cooperation-changing

40 Mark Trevelyan, Russian and Chinese navies practice destroying 'enemy submarine', days after Trump move, Reuters, 6 August 2025: https://www.reuters.com/world/china/russian-chinese-navies-practice-destroying-enemy-submarine-days-after-trump-move-2025-08-06/?utm_source=chatgpt.com

41 نقلاً عن: مركز أضواء للدراسات، مظاهر العلاقات الروسية – الصينية: السياسية، العسكرية، الأمنية والثقافية، مركز السياسات للدراسات، 7/ اب 2021، متاح على الرابط الاتي: https://worldpolicyhub.com/ar

42 المصدر السابق.

43 لؤي إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 266-267.

44 What Are the Weaknesses of the China–Russia Relationship?, ChinaPower, July 1, 2024, https://chinapower.csis.org/china-russia-relationship-weaknesses-mistrust/

45 Mert Orman, The China–Russian Strategic Partnership: A Pragmatic Challenge to the Liberal Order, Atlas Institute for International Affairs, May 23, 2025, https://atlasinstitute.org/the-china-russian-strategic-partnership-a-pragmatic-challenge-to-the-liberal-order/?utm_source=chatgpt.com

46 عبد الوهاب المرسي، خطة التفريق بين الصين وروسيا.. هل ينجح ترامب في عكس ما فعله كيسنجر؟، الجزيرة نت، 3/ حزيران 2025، متاح على الرابط الاتي: https://www.aljazeera.net/politics/

47 Evgeny Roshchin, The Implications for Global Governance of China and Russia's Post-2022 Alignment, Center for European Policy Analysis (CEPA), 23, June, 2025: https://cepa.org/comprehensive-reports/the-implications-for-global-governance-of-china-and-russias-post-2022-alignment

48 عائشة إبراهيم الحوسني، آفاق العلاقات الصينية-الروسية في ضوء زيارة فلاديمير بوتين للصين، ترينذز للبحوث والاستشارات، 4/ حزيران 2024، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/yVff6

49 مأمون أحمد أبو رعد، مصدر سبق ذكره، ص212.

50 أحمد عبد الأمير الأنباري، مصدر سبق ذكره، ص63.

51 المصدر نفسه، ص63.

52 يارا عبد الجواد، الصين وروسيا وإعادة تشكيل تحالفات إقليمية وعالمية في مواجهة الغرب، تقرير ربع سنوي في فصلية قضايا ونظرات، العدد (35)، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 20/ تشرين اول 2024، متاح على الرابط الاتي: https://hadaracenter.com/

References

Arabic and Translated Books

1. Abdulrazzaq Gharaf, "The Rise of the Strategic Partnership between Russia and China from an Arab–Gulf Perspective: Limits of Gains and the Scope of Stakes", Gulf Research Center, Riyadh, 2023.
2. Fidia Nad Karni, Strategic Partnerships in Asia: Balances without Alliances, Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1st edition, Abu Dhabi, 2014.
3. S.G. Luzian, Return of Russia to the East, translated by Hisham Hammadi, Dar Al-Uloom Publishing, Beirut, 2012.
4. Waleed Salim Abdulhay, "China's Future Status in the International System 1978–2010", Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2000.
5. II. Periodicals and Research Institutes
6. Ahmed Abdul-Amir Al-Anbari, "The Russian–Chinese Convergence: An Attempt to Enhance Their International Standing," Al-Mustansiriyah Journal for Arab and International Studies, Vol. 14, No. 58, Al-Mustansiriyah Center for Arab and International Studies, Al-Mustansiriyah University, Baghdad, 2017.
7. Ahmed Abdul-Hafiz Fawaz, "Russia and BRICS: Potentials and Aspirations," Asian Horizons Journal, Issue 2, 2017.
8. Ahmed Diab, "Russia and the Great Game in Asia," International Politics Journal, Issue 167, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, 2007.
9. Alaa Abdulhafiz Muhammad, "Impacts of Russian and Chinese Rise on the Structure of the International System within the Framework of Power Shift Theory," Arab Journal of Political Science, Issues 47–48, Arab Association for Political Science, Beirut, 2015.
10. Ghazlan Mahmoud Abdulaziz Muhammad, "Russian–Chinese Military Convergence and the Possibilities of Military Alliance," Scientific Journal of the Faculty of Economic and Political Studies, Alexandria University, Vol. 8, No. 15, Faculty of Economic and Political Studies, Alexandria University, Alexandria, Egypt, 2023.
11. Louay Ibrahim, "Russian–Chinese Relations after the End of the Cold War," Damascus University Journal of Economic and Political Sciences, Vol. 37, No. 3, Faculty of Economics, University of Damascus, Damascus, 2021.
12. Mamoun Ahmed Abu Raad, "The Impact of the Russian–Chinese Strategic Convergence on the Structure of the International System," Scientific Journal of the Faculty of Economic and Political Studies, Alexandria University, Vol. 8, No. 16, Faculty of Economic and Political Studies, Alexandria University, Alexandria, Egypt, July 2023.

13. Mustafa Shalash, "The Dilemma of Chinese Policy towards the Russian–Ukrainian Crisis: A Research Study," Chinese Studies Unit, Arab–Eurasian Studies Center, Cairo, 2022.
14. Safaa Hussein Ali, "The International Political System under Global Alliances: The Russian–Chinese Strategic Partnership as a Model," Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, Vol. 10, No. 36, College of Law and Political Science, University of Kirkuk, Iraq, 2021.
15. Samir Hamyaz, "Russian–Chinese Cooperation to Confront American Hegemony: The Shanghai Organization as a Model," Algerian Journal of Security and Development, Vol. 9, No. 2, University of Boumerdes, Algeria, 2020.
16. Shatha Latif Abdul-Rasool, "Russian–Chinese Cooperation and Its Future Prospects," Journal of the College of Law and Political Science, Issue 27, College of Law and Political Science, Iraqi University, Baghdad, 2025.

a. III. International Online Sources (Internet)

17. Abbas Fadel Alwan & Qasim Muhammad Abd, "Russian-Chinese Relations after September 11, 2001: Shanghai Cooperation Organization as a Model," 2012, available at: https://nahrainuniv.edu.iq/en/node/3205?utm_source=chatgpt.com
18. Abdelwahab Al-Morsi, "The Plan to Separate China and Russia... Will Trump Reverse What Kissinger Did?" Al Jazeera Net, June 3, 2025, available at: https://www.aljazeera.net/politics/
19. Adwaa Center for Studies, "Aspects of Russian-Chinese Relations: Political, Military, Security, and Cultural," Center for Policy Studies, August 7, 2021, available at: https://worldpolicyhub.com/ar
20. Aisha Ibrahim Al-Hosni, "Prospects of Sino-Russian Relations in Light of Vladimir Putin's Visit to China," Trends Research & Consulting, June 4, 2024, available at: https://shorturl.at/yVff6
21. Ali Al-Din Hilal, "Sino-Russian Cooperation and the Changing International System," Al-Ain News, August 29, 2021, available at: https://al-ain.com/article/china-russia-cooperation-changing
22. Aliaa Abdulrahman Al-Sayyid, "Strengthening Confrontation: Quad Summit and Strategies to Undermine China's Rise," Taqdeer Mawqif, Arab Center for Research and Studies, Cairo, October 27, 2021, available at: https://acrseg.org/41943
23. Dmitry Brige, "Priorities of Russian-Chinese Cooperation in 2025," Report, Arab-Eurasian Studies Center, available at: https://eurasiaar.org/
24. Egyptian Center for Thought and Strategic Studies, "Russia and China: Partnership for a New Era... Drivers and Constraints," February 1, 2023, available at: https://ecss.com.eg/32684/?utm_source=chatgpt.com
25. Imran Taha Abdulrahman, "Sino-Russian Relations: Temporary Alliance or Permanent Strategic Partnership?" International Politics Journal, January 23, 2025, available at: https://www.siyassa.org.eg/News/21942.aspx
26. Nasser Zidan, "Limits of Cooperation between China and Russia," published in Al-Khaleej newspaper, available at: https://www.alkhaleej.ae/--
27. Yara Abdeljawad, "China and Russia and the Reshaping of Regional and Global Alliances against the West," Hadara Center for Studies and Research, December 10, 2024, available at: https://hadaracenter.com/

IV. English-Language Sources

1. Evgeny Roshchin, The Implications for Global Governance of China and Russia's Post-2022 Alignment, Center for European Policy Analysis (CEPA), 23, June, 2025: https://cepa.org/comprehensive-reports/the-implications-for-global-governance-of-china-and-russias-post-2022-alignment
2. Igor Ivanov, "Russia to vote against new UN resolution against Iraq", ABC News, March 10, 2003. https://www.abc.net.au/news/2003-03-11/russia-to-vote-against-new-un-resolution-against/1815008

3. International Centre for Defence and Security (ICDS), China–Russia Economic Ties: Strengthening but Strained (2017). https://icds.ee/en/chinarussia-economic-ties-strengthening-but-strained/
4. Lo, Bobo. The New Era of China–Russia Relations. Chatham House, 2022: https://www.chathamhouse.org/2022/02/new-era-china-russia-relations
5. Mark Trevelyan, Russian and Chinese navies practice destroying 'enemy submarine', days after Trump move, Reuters, 6 August 2025: https://www.reuters.com/world/china/russian-chinese-navies-practice-destroying-enemy-submarine-days-after-trump-move-2025-08-06/?utm_source=chatgpt.com
6. Mert Orman, The China–Russian Strategic Partnership: A Pragmatic Challenge to the Liberal Order, Atlas Institute for International Affairs, May 23, 2025, https://atlasinstitute.org/the-china-russian-strategic-partnership-a-pragmatic-challenge-to-the-liberal-order/?utm_source=chatgpt.com
7. Natalia Chabarovskaya, "Going Steady: China and Russia's Economic Ties Are Deeper than Washington Thinks," Center for European Policy Analysis (CEPA), June 16, 2025: https://cepa.org/comprehensive-reports/going-steady-china-and-russias-economic-ties-are-deeper-than-washington-thinks/
8. Permanent Representatives of China and the Russian Federation to the United Nations, Letter dated 15 May 1997 from the Permanent Representatives of China and the Russian Federation to the United Nations addressed to the Secretary-General, Document symbol A/52/153 – S/1997/384, United Nations Digital Library, 15 May 1997. https://digitallibrary.un.org/record/234074/files/A_52_153--S_1997_384-EN.pdf
9. Russia Condemns West for Intervention in Libya," LibyaReview, September 16, 2021. https://libyareview.com/16550/russia-condemns-west-for-intervention-in-libya/
10. Tong Zhao and Dmitry Stefanovich, Missile Defense and the Strategic Relationship among the United States, Russia, and China. American Academy of Arts and Sciences, April 2023: https://www.amacad.org/publication/missile-defense-and-strategic-relationship-among-united-states-russia-and-china/section/3
11. What Are the Weaknesses of the China-Russia Relationship?, ChinaPower, July 1, 2024, https://chinapower.csis.org/china-russia-relationship-weaknesses-mistrust/

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021173

Russia and North Africa: A Perspective on Geostrategic Expansion

[1]D.R Mohammed Jassim Hussein Obaid

Keywords:

Russia,North Africa,Geostrategy, Strategic Expansion, nternational Influence.

Received:6/1/2026
Accepted:22/2/2026
Available:22/6/2026

Abstract

This study sheds light on Russia's expansion in North Africa as one of the most significant factors contributing to the reshaping of regional and international balances of power. The study examines the multiple motivations behind this expansion, which extend beyond the military dimension to include political, economic, and cultural aspects, as well as the tools and mechanisms employed by Russia to enhance its influence in the region, such as political alliances, military agreements, and strategic economic investments. The study also discusses the determinants and constraints facing Russian policy, including regional and international interactions, in order to provide a comprehensive understanding of the nature of Russian expansion and its various dimensions, while highlighting its impact on the balance of power in North Africa, a region of considerable geopolitical importance.

[1] University of Qadisiya _ Faculty of Agriculture (Mohammed_J@qu.edu.iq)
https:// orcid.org/0009-0001-5577-2716

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

روسيا وشمال افريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي

[1] م. د. محمد جاسم حسين عبيد

الملخص

تسلط هذه الدراسة الضوء على التمدد الروسي في منطقة شمال أفريقيا باعتباره أحد أبرز العوامل المؤثرة في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية والدولية. وتكشف الدراسة عن الدوافع المتعددة لهذا التمدد، التي تتجاوز البعد العسكري لتشمل السياسة، الاقتصاد، والثقافة، فضلاً عن الأدوات والآليات التي توظفها روسيا لتعزيز نفوذها في الإقليم، مثل التحالفات السياسية، الصفقات العسكرية، والاستثمارات الاقتصادية الاستراتيجية. كما تناقش الدراسة المحددات والقيود التي تواجه السياسة الروسية، بما يشمل التفاعلات الإقليمية والدولية، لتقديم قراءة متكاملة لطبيعة التمدد الروسي وأبعاده المختلفة، وإبراز تأثيره على موازين القوى في شمال أفريقيا، في منطقة تتمتع بأهمية جيوسياسية بالغة.

الكلمات المفتاحية: روسيا، شمال أفريقيا، الجيوستراتيجية، التمدد الاستراتيجي، النفوذ الدولي.

المقدمة

تعيش منطقة شمال إفريقيا وسط تفاعلات معقدة تعكس تعددية القوى وتنامي الدور الإقليمي والدولي، وهذا ما يستوجب دراسة مستفيضة للاستراتيجيات التي تتبناها القوى الكبرى. ومن بين هذه القوى، تبرز روسيا كفاعل رئيس يسعى إلى توسيع نفوذه وتحقيق أهدافه الاستراتيجية في المنطقة. إن التمدد الجيوستراتيجي الروسي في شمال إفريقيا يشكل محور اهتمام للباحثين وصناع القرار، إذ يتداخل مع العديد من العوامل الاقتصادية، الأمنية والسياسية.

ولأهمية شمال إفريقيا التي تعد الجسر الذي يربط بين أوروبا وآسيا، بفضل موقعها الجغرافي المتميز ومواردها الطبيعية الغنية. ومن هنا، تسعى روسيا للاستفادة من هذه المزايا لتعزيز شراكاتها مع دول مثل الجزائر ومصر وليبيا، اذ تشهد علاقاتهم تطوراً كبيراً في مجالات التعاون العسكري، الطاقة، والبنية التحتية، ويتجاوز هذا التمدد الروسي مجرد تحقيق المصالح الاقتصادية إلى محاولة خلق توازن استراتيجي في مواجهة النفوذ الغربي، لاسيما في ظل التغيرات العالمية السريعة التي يشهدها النظام الدولي.

اهمية الدراسة

تكتسب دراسة التمدد الجيوستراتيجي الروسي في شمال إفريقيا أهمية خاصة في سياق العلاقات الدولية المعقدة والتحولات الجيوسياسية السريعة. وتساهم الدراسة في فهم دور روسيا المتنامي في شمال إفريقيا وتحديد استراتيجياتها السياسية والعسكرية والاقتصادية. هذا يساعد في استكشاف كيف تسعى روسيا لبناء شراكات استراتيجية وتعزيز نفوذها في منطقة تعتبر ذات أهمية جيوستراتيجية كبيرة.

وتعكس المنطقة التنافس بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين. ومن خلال هذه الدراسة، يمكن تقييم آثار التمدد الروسي على التوازنات السياسية والإقليمية وعلى الاستراتيجيات الدولية. ويمكن معرفة كيف يؤثر التعاون الروسي مع دول شمال إفريقيا في مجالات الاقتصاد والطاقة. ستساعد هذه المعلومات في تحديد الفرص الاستثمارية والتجارية بين الجانبين وتأثيرها على التنمية المستدامة في المنطقة.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة التمدد الجيوستراتيجي الروسي في منطقة شمال أفريقيا، والكشف عن دوافعه وأبعاده السياسية والاقتصادية والعسكرية، وبيان الأدوات والآليات التي تعتمدها روسيا في تعزيز حضورها ونفوذها في الإقليم، فضلاً عن، دراسة انعكاسات هذا

التمدد على توازنات القوى الإقليمية والدولية، وتأثيراته في واقع الأمن والاستقرار في دول شمال أفريقيا، ضمن إطار التحولات الراهنة في النظام الدولي.

اشكالية الدراسة

تنطلق الدراسة من اشكالية مفادها ان تصاعد الحضور الروسي في منطقة شمال أفريقيا خلال السنوات الأخيرة، بوصفه أحد تجليات إعادة تشكيل موازين القوة في النظام الدولي، وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الاستراتيجية الروسية، فإن طبيعة هذا التمدد في شمال أفريقيا، وحدوده الجيوستراتيجية، وأدواته، وانعكاساته في البنية الأمنية وتوازنات القوى الإقليمية، ما تزال تفتقر إلى تحليل أكاديمي معمق ومتكامل. ولأثبات هذه الاشكالية لابد من الاجابة على عدة تساؤلات:

1. ماهي اهمية منطقة شمال افريقيا في المدركات الاستراتيجية للقوى الكبرى؟
2. ماهي الدوافع الاستراتيجية للتوجه الروسي في شمال افريقيا؟
3. ماهي محددات التمدد الروسي الخارجية والداخلية في شمال افريقيا؟

فرضية الدراسة

تحاول الدراسة اثبات فرضية مفادها أن التمدد الجيوستراتيجي الروسي في شمال أفريقيا لا يعد تحركاً ظرفياً أو تكتيكياً، بل يمثل توجهاً استراتيجياً مدروساً ناتجاً عن تفاعل دوافع جيوستراتيجية واقتصادية وعسكرية، ويمارس عبر حزمة من الأدوات الرسمية وغير الرسمية، بما يسهم في إعادة تشكيل أنماط النفوذ وتوازنات القوى في الإقليم، ويترك انعكاسات مباشرة وغير مباشرة في البيئة الأمنية لدول شمال أفريقيا.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة وفي مقدمتها المنهج الوصفي الذي استخدم في المحور الاول لوصف المدركات الاستراتيجية للقوى الكبرى تجاه منطقة شمال افريقيا، كما استخدم المنهج التحليلي لتحليل دوافع التمدد الروسي في منطقة شمال افريقيا، واستخدم المنهج المقارن لبيان المحددات والكوابح التي واجهت روسيا في المنطقة، وبما ينسجم مع طبيعة موضوع الدراسة واهدافها.

هيكلية الدراسة

قسمت الدراسة الى ثلاث محاور رئيسة، فضلا عن مقدمة وخاتمة واستنتاجات، تناول المحور الاول: اهمية منطقة شمال افريقيا في مدركات القوى الكبرى، وكذلك تناول المحور الثاني: دوافع التمدد الروسي في شمال افريقيا، وجاء الحور الثالث: محددات التمدد الروسي في شمال افريقيا، فضلا عن التفرعات الجزئية في المحاور.

المحور الاول: شمال افريقيا في المدرك الاستراتيجي للقوى الكبرى

تعد منطقة شمال افريقيا احدى أكثر المناطق الجغرافية تعقيدا واهمية في القارة الافريقية، والتي تمتد من مصر شرقا الى موريتانيا غربا، وتشمل مصر_ ليبيا _تونس _ الجزائر _ المغرب وموريتانيا، ولما تمتلكه هذه الدول من موقع استراتيجي متميز بدءاً من البحر الاحمر وقناة السويس امتدادا لسواحل البحر المتوسط ومضيق جبل طارق وصولا الى المحيط الاطلسي.

وعلى هذا الاساس، تعتبر شمال إفريقيا من المناطق الجغرافية والاستراتيجية الحيوية في العالم، وذلك لأسباب عدة. أولاً، إنها تتمتع بميزات كبيرة، حيث يقع موقعها الجغرافي بين المحيط الهادئ والبحر الأبيض المتوسط، إلى جانب حوض النيل ومضيق جبل طارق وقناة السويس. ثانياً، تكتسب أهميتها من مواردها الطبيعية الوفيرة، ولا سيما الغاز الطبيعي والأورانيوم والمعادن بمختلف أنواعها. ثالثاً، تحتوي على شريحة شبابية من الموارد البشرية تعد من أبرز العناصر التي تثير اهتمام القوى الأوروبية والأمريكية والدولية الأخرى [1]. ومن هنا اخذت شمال افريقيا

تكتسب بعدا استراتيجيا متناميا على مستوى التمدد الدولي، ومن ملفات التمدد والتنافس الدولي هو ملف الطاقة اذ يمثل هذا الملف اهم المحاور بين الولايات المتحدة وروسيا والصين.

اولاً: الولايات المتحدة الامريكية

تعد الولايات المتحدة من أكبر مستهلكي ومستوردي النفط الذي يشكل أحد اهم مرتكزات الامن القومي ولسياستها الخارجية ومقوم غير قابل للمساومة وهو ما يفسر وجودها في اي مكان يوجد فيه النفط [2]. وتسعى الولايات المتحدة الى إلزام دول المنطقة باتفاقيات عسكرية، بحجة امدادها بالدعم في مواجهة الإرهاب من جانب، ومن جانب اخر، لكي تعمل على مقايضة هذه الدول وابتزازها لتحقيق مصالحها، ولإيصال فكرة الى هذه الدول انها غير قادرة على اداره شؤونها واوضاعها وحدودها. ومن اولويات اهتمام الولايات المتحدة بدول المنطقة هو أن العديد من هذه الدول لديها اطلالات بحرية وموانئ في البحر المتوسط الذي يعد ممر نفطي ذو قيمة استراتيجية والذي تعده من اولويات الامن القومي، ولابد من الذكر، ان الجزائر وليبيا دولاً نفطية وغنية بمصادر الطاقة ولهذا اعطت الولايات المتحدة اهمية عالية لهذه الدول [3].

تعد منطقة شمال أفريقيا، وبالأخص الجزء الغربي منها الذي يضم المغرب والجزائر وتونس، موطناً مثالياً لتحقيق التزام الرئيس بايدن بتجديد الدعم الأمريكي للأنظمة الديمقراطية وتعزيز الدبلوماسية الأمريكية. تستند السياسة الأمريكية تجاه شمال أفريقيا إلى الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة، التي تربط الشرق الأوسط بأفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا. وخلال فترة الحرب الباردة، كان النزاع الأوسع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يؤثر بشكل كبير على التوجه الأمريكي في شمال أفريقيا. عقب الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر، تحول التركيز الأمريكي إلى مكافحة الإرهاب على نطاق عالمي بما في ذلك في الشرق الأوسط. مع اندلاع الربيع العربي، سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز الدعم للإصلاحات الديمقراطية في منطقة شمال أفريقيا، رغم أن هذا الدعم لم يستمر طويلاً سوى في حالة تونس. حالياً، تتجه المصالح الأمريكية نحو ضمان الاستقرار في المنطقة، وذلك من أجل تقليل الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، ومواجهة الجماعات المتطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة، بالإضافة إلى تقليص النفوذ الصيني والروسي المتزايد في المنطقة. [4]

"وفي عام 2010ولدت منظمة جديدة يشار إليها اختصارا باسم NAPEO وهو اختصار لـــ (فرص الشراكة بين الولايات المتحدة وشمال أفريقيا)، وصرحت الخارجية الأمريكية عن المنظمة الجديدة إنها شراكة بين القطاعين الخاص والعام في المنطقة والولايات المتحدة، وأنها تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها اولاً: خلق فرص العمل عبر تشجيع المشاريع الصغيرة، وثانياً: تعزيز الروابط الاقتصادية بين الجانبين. يتمثل شركائها في مجموعة من رجال الأعمال والقطاع العام مع دول المنطقة" [5]. وعلى المستوى العسكري والامني عملت الولايات المتحدة على انشاء مركز القيادة المركزية الامريكية– الافريقية الذي حملت اسم (AFRICO) وتم اختيار مقرها في المانيا عام 2008 بعد ان رفضت الدول الافريقية انشاء المقر في اراضيها [6].

ثانياً: الصين

تعد شمال افريقيا منطقة إستراتيجية مهمة في إطار (مبادرة الحزام والطريق)، فهذه المنطقة تشكل جزءاً حيوياً من هذه المبادرة الطموحة التي تهدف إلى ربط الصين بأوروبا عبر شبكة من الطرق البرية والبحرية .وقد وقع المغرب مذكرة تفاهم مع الصين حول مبادرة الحزام والطريق في عام 2017، وفي 2022، تم التوقيع على خطة التنفيذ المشترك للمبادرة [7].

كما وانضمت الجزائر إلى المبادرة الصينية في عام 2018، وفي مارس 2022، أعلنت البلدين عن الاتفاق على الخطة التنفيذية للبناء المشترك لمبادرة الحزام والطريق، كذلك انضمت تونس وليبيا أيضا إلى المبادرة .وترى الصين ان دول شمال افريقيا تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي على طول طرق التجارة التي تربط الصين بأوروبا، فهي تشكل منفذاً للصين إلى البحر المتوسط وأوروبا، وتوفر فرصاً لتعزيز التجارة والاستثمارات الصينية في المنطقة [8].

وتسعى الصين إلى تعزيز نفوذها الاقتصادي في دول المغرب العربي من خلال المشاريع الضخمة في البنية التحتية والاستثمارات في الموارد الطبيعية والطاقة. وهذا يندرج في إطار جهود الصين لتوسيع نفوذها في إفريقيا ضمن مبادرة الحزام والطريق. بشكل عام تشكل دول المغرب العربي منطقة إستراتيجية مهمة للصين لتحقيق أهداف مبادرة الحزام والطريق، من خلال موقعها الجغرافي الحيوي وفرص التعاون الاقتصادي والتجاري التي توفرها هذه الدول للصين [9] .

وتمحورت اهتمامات الصين في استراتيجيتها تجاه شمال افريقيا على، اولا: الثقة السياسية، ثانيا: الروابط الاقتصادية الكثيفة، وثالثا: التبادلات الثقافية والعلاقات الجيدة في جميع القطاعات كشرط أساسي لتوقيع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الشاملة مع أي دولة .كذلك تستثمر الصين في بناء الموانئ في المنطقة، مثل ميناء الصداقة في موريتانيا وميناء الحمدانية في الجزائر، وتستعد للاستثمار في المجمع الميناني في المغرب [10].

كما تتصاعد التجارة بين تونس والصين بسرعة، اذ أصبحت الصين تحتل المرتبة الثالثة بين شركاء تونس التجاريين، خلف فرنسا وإيطاليا .أما على الصعيد العسكري تعد الصين أحد اللاعبين المهمين في الساحة العسكرية في إفريقيا، ولاسيما في دول المغرب العربي، فقد بدأت الصين في دخول سوق الأسلحة في المنطقة، اذ اضحت الجزائر أكبر المستوردين للأسلحة الصينية في المنطقة، خاصة الطائرات بدون طيار والقطع البحرية وأنظمة الحرب الإلكترونية. كذلك بدأ المغرب في اقتناء الأسلحة الصينية لتنويع مصادر السلاح، هذه الخطوات تظهر الدور العسكري المتزايد للصين في المنطقة، وتؤكد على الشراكة القوية بين الصين ودول المغرب [11].

ثالثاً: روسيا

روسيا في رؤيتها للتمدد في شمال إفريقيا تعمل على ترسيخ علاقاتها مع الدول وفق الرؤية السوفيتية السابقة. كما ان تمددها الاستراتيجي جاء وفق المصالح المتبادلة، وذلك من اجل ترسيخ نفوذها الاقتصادي في المنطقة، وعملت على الغاء الديون عن بعض الدول الافريقية والتي تعد اولى مراحل هذه الاستراتيجية، ولهذا صرح بوتين خلال القمة الروسية –الافريقية الى الغاء هذه الديون [12].

واهتمت روسيا ببلدان شمال افريقيا اهتماماً كبيراً، فهي تشكل سوقاً مهمة للسلاح الروسي، وهذا ما جاء وفقا للدراسة التي قدمها معهد استوكهولم للأبحاث (SIPRI) الذي بين ان الروس من أكبر مصدري الاسلحة الى المنطقة بنسبة 35٪، وتحصل الجزائر على المراتب العليا من السلاح الروسي، اذ تستقبل ثلث الصادرات الروسية الى افريقيا، وتأتي بعدها المغرب، وحظيت المغرب ومصر باهتمام الروس من خلال العمل على البرنامج النووي للأغراض المدنية مقابل التبادل التجاري المفتوح دون قيود [13].

هنالك تعاون كبير بين مصر وروسيا تعمل روسيا على تحقيقه مع وصول (عبد الفتاح السيسي) إلى الحكم. والتعاون شمل جوانب متعدد وضرورية بالنسبة للبلدين تمحور حول النفط والغاز، السكك الحديدية، الحديد والصلب والألمنيوم، الا ان الاتفاق الاهم للبلدين ويعزز التمدد الروسي في مصر هو انشاء مفاعل للطاقة النووية [14].

من جانب اخر، تنظر روسيا الى ليبيا الى انها بوابة التموضع والتمدد وذلك لأسباب تتعلق بموقعها الاستراتيجي ومواردها الغنية من الطاقة، لهذا نجدها تعمل على دعم حكومة السراج بعد التغيير لكن في نفس الوقت عملت على دعم الجنرال خليفة حفتر، فأن الرؤية الروسية تبحث عن التمسك بالأقوى وفق تحقيق المصالح والتموضع [15].

المحور الثاني: دوافع التمدد الروسي في شمال افريقيا

شكلت دوافع التمدد الروسي في شمال افريقيا اهتمام الباحثين والخبراء في كيفية تحقيق رؤية روسية للأقاليم البعيدة التي تراها ضرورة ملحة لتحقيق الامن القومي في التشارك في مناطق النفوذ والتمدد في ضل العقوبات والحرب في اوكرانيا، لهذا ترى روسيا ان الدوافع الجيوسياسية، الاقتصادية، الامنية، والعسكرية ضرورة من ضرورات التمدد وتحقيق النفوذ، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المحور.

اولاً: الدوافع الجيوسياسية

تعمل روسيا بمبدأ الهيمنة على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط من خلال السعي الى امتلاك قاعدة بحرية في ليبيا، بجانب قاعدتها الحالية في طرطوس في سوريا، وتوسع قواعدها عموماً في سوريا، مع فرض سيادتها الكاملة على شِبه جزيرة القرم التي يتواجد فيها قيادة أسطول البحر الأسود في قاعدة سيفاستوبول، سيمكنها من ربط أساطيلها بالبحر الأسود مع المتوسط، وقدرة أكبر على خلق توازن مع الأسطول الأمريكي السادس، وتطويق الناتو من خلال وجودها في سوريا على حدود تركيا، وفي جنوب أوروبا عبر المتوسط من ليبيا، ويمنح البحرية الروسية قدرة على الإبحار في الأطلسي للوصول للحلفاء في أمريكا اللاتينية، ونقطة انطلاق نحو إفريقيا لتوسيع قواعدها البحرية فيها، وربط كل هذه الشبكة بقاعدة تأمل في الحصول عليها بالبحر الأحمر عن طريق اليمن، من خلال حفاظها على علاقات مع أنصار الله (الحوثيين)، وإمكانية تقديم

نفسها كضامن لهم وللسعودية، عبر قاعدة بحرية في الحديدة، أو بربرة في الصومال، وهناك مفاوضات جادة بين الطرفين، حول اعتراف روسي باستقلال أرض الصومال، مقابل الحصول على هذه القاعدة، أو بورسودان في شرق السودان، وهو ما يفسر أيضا، ما يبدو دعما منها لقائد قوات الدعم السريع، محمد حمدان دقلو، الشهير بـ(حميدتي)، لتكون بمثابة نقطة انطلاق نحو بحر العرب والمحيط الهندي. ليكون لأسطولها البحري تواجد في المحيطات الثلاث: (الهندي، الهادئ، والأطلسي)، والبحار: (الأسود، المتوسط، الأحمر، والبلطيق) [16].

وعلى هذا النحو، جاءت الاستراتيجية الروسية في شمال افريقيا وفق تخطيط استراتيجي بعيد المدى، لإعادة رؤية المشهد لصالحها وفق التحالفات مع الدول الافريقية من اجل تحقيق عالم متعدد الاقطاب وتحقيق نفوذ يمكنها من مزاحمة ومنافسة الغرب، وعملت على استغلال الاخطاء السياسية والامنية التي انتهجها الغرب في هذه المناطق، لتحقيق تغير في ميزان القوى العالمي. ومن هنا تسعى روسيا الى توسيع النفوذ والتمدد من خلال توسيع المصالح المتعددة، وتكمن الاهداف الروسية في شمال افريقيا لحيويتها [17].

وتعمل روسيا باستمرار على تعزيز نفوذ جديد لها في إفريقيا لاسيما في شمالها، مستغلة في ذلك علاقاتها السابقة مع هذه الدول قديما، ولأهمية المنطقة جيوسياسيا فهي تنافس العديد من القوى كالولايات المتحدة واوربا والصين وقوى اقليمية ك (إسرائيل، تركيا، إيران والهند) [18].

ثانياً: الدوافع الاقتصادية

عززت روسيا التشاركات الاقتصادية مع بلدان المنطقة وفق نهج جديد وفي قطاعات مختلفة لتقلل من حجم التأثير والتوتر السياسي مع الولايات المتحدة وواوربا من خلال البحث عن اسواق جديدة وايرادات متنوعة، اذ عملت على ارسال الوفود والشركات الروسية الى شمال افريقيا، للتباحث حول امكانية التعاون في جوانب متعددة شملت الطاقة والتعدين والبنى التحتية [19].

وشهد التمدد الروسي في المجال الاقتصادي في شمال افريقيا تقدماً ملحوظاً وبالأخص في مجال الطاقة في الأون الأخيرة، فتعد الاستثمارات الروسية في الطاقة هي من أكبر الاستثمارات، وتبلغ استثمارات شركة غاز بروم الروسية في إفريقيا ككل إلى (٥٠٠) مليون دولار، وتصل استثمارات شركة لوك أويل الروسية للنفط مليار دولار في غرب إفريقيا [20].

ولقد اكد الرئيس الروسي بوتين في المنتدي الروسي الإفريقي في بطرسبرج عام 2024 إلى اهتمام روسيا بتطوير مشروعات الطاقة مع الدول الإفريقية، فهناك نحو ٣٠ مشروع للطاقة يتم تطويره في ١٦ دولة إفريقية، ولقد أعلنت وزارة التنمية الاقتصادية الروسية أن الشركاء التجاريين لموسكو في القارة هم: مصر_ الجزائر_ المغرب_ تونس وليبيا، ثم إثيوبيا وجنوب أفريقيا ونيجيريا والسنغال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، بالإضافة إلى توقيع روسيا مع ٢٠ دولة إفريقية اتفاقيات تعاون نووي وقامت بالفعل بإنشاء محطة الطاقة النووية في الضبعة في مصر فيعد أكبر مشروع تعاون بين مصر وروسيا وتعد ايضاً أكثر آمناً وتقدماً تكنولوجياً في العالم فضلاً عن وجود ٢٠٠ من كوادر الهيئة يتلقوا تدريبات في روسيا، ويترتب على هذا المشروع عدة فوائد اقتصادية تتمثل في توفير فرص عمل، تطوير التكنولوجيا الصناعية وتأهيلها للعمل في مشاريع متقدمة بجانب تأمين الطاقة وتوفير الطاقة الكهرومائية. وفي الأونة الأخيرة ذكر وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك: أنه من المحتمل ارتفاع صادرات خطوط أنابيب الغاز الروسية 11% إلى 108 مليارات متر مكعب في 2024 نتيجةً للانصراف روسيا عن التوجه للغرب والاتجاه لإفريقيا [21].

من جانب اخر فأن التمدد الروسي في الجانب الاقتصادي في ليبيا جاء وفق القوى الحاكمة سواء كانت رسمية او غير رسمية فهي وافقت على عقد تفاهم وشراء بين الشركة الروسية (روس نفط والمؤسسة الوطنية الليبية للنفط)، في عام 2017. وروسيا تحاول ارضاء الاطراف في ليبيا لإدارة الوضع الداخلي وللتحكم في تصدير الغاز لليبي الى اوربا[22].

ترتبط الجزائر بروسيا علاقات تاريخية وثقافية قديمة جدا وتطورت تاريخيا الى ان اصبحت الجزائر تحتل المرتبة الاولى بحجم الواردات الروسية من الاسلحة والحبوب، "وأهم ركائزها التعاون العسكري والتعاون الطاقي، مع رغبة معلنة في توسيع مجالها نحو قطاعات اقتصادية مختلفة، مثل البنية التحتية، التعليم، الصحة، والتجارة. فعلى المستوى العسكري، تعد الجزائر مستوردا كبيرا للسلاح الروسي، فخلال الفترة ما بين 2006 و2018، أبرم البلدان صفقات تسلح بقيمة 13.5 مليار دولار، شملت أسلحة ذات تكنولوجيا عالية، مثل طائرات سوخوي 57 من الجيل الخامس؛ ما يجعل الجزائر مسلحة بقدرات قتالية قوية. ويظهر احتكار روسيا لسوق السلاح الجزائرية عند المقارنة مع باقي الأسواق الأخرى، فعلى سبيل المثال، أبرمت الجزائر ما بين 2012 و2015 اتفاقيات تسلح بقيمة 13.8 مليار دولار، إلا أن الحصة الكبرى من تلك الاتفاقيات وقعت مع روسيا، وبلغت قيمتها 9 ملايين دولار. وعلى المستوى الطاقوي، هنالك شراكات واتفاقيات في ميدان النفط والغاز الطبيعي، اذ ابرمت شركة

(لوك أويل الروسية وسوناطراك الجزائرية) اتفاقية للاستثمار في التنقيب عن الغاز وتأهيل قطاع المحروقات الجزائري في عام2020. وتسعى روسيا إلى تصدير خبرتها في بناء محطات نووية للجزائر، ففي 2016، وقعت روساتوم الروسية إعلان نوايا مع الهيئة الجزائرية للطاقة الذرية، وقد أعيد التأكيد على هذا الاتفاق في المنتدى الدولي للطاقة النووية في سوتشي، عام 2018، على أن يدخل حيز التنفيذ في الفترة 2025–2030"[23].

وتدعم روسيا بشكل كبير التطلعات المغربية من خلال الدعم المتواصل في مجال الطاقة على مستوى الامدادات والتقنيات، الى جانب الزيارات الرسمية بين البلدين اذ زار ملك المغرب محمد السادس روسيا عام 2016وخلال الزيارة تم التوقيع على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية التي تدعم الشراكات المتعددة والارتقاء بمستوى التعاون الاقتصادي والسياسي الى فضاءات اوسع ليشمل التسلح والبنى التحتية والطاقة في المقابل توافق المغرب على اعطاء روسيا منطقة تبادل حر على سواحلها [24].

بدأت اولى بوادر العلاقات الاقتصادية الروسية – التونسية بشكل فاعل بعد التغيير لاسيما بعد عام 2014، اذ شملت تشاورات عديدة من خلال الزيارات الرسمية المتبادلة بين الطرفين من خلال الحوار السياسي شملت ابرام العديد من الاتفاقيات الخاصة في الطاقة النووية السلمية والسياحة والتجارة، وفي المجال التقني والعسكري. "وتساهم اللجنة الوزارية الروسية–التونسية بشكل كبير في تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، خاصة خلال دورتها السابعة التي عقدت في عام 2019. اذ تصدر روسيا إلى تونس بضائع تُقدر قيمتها بنحو 1.3 مليار دولار، مع التركيز على النفط ومشتقاته والحبوب. في المقابل، تبلغ قيمة صادرات تونس إلى روسيا حوالي 630 مليون دولار. يبقى قطاع السياحة هو الأكثر نشاطًا بين البلدين، حيث شهدت تونس زيارة حوالي 650 ألف سائح روسي في عام 2019[25].

ثالثاً: الدوافع الامنية والعسكرية

شكلت الدوافع الامنية والعسكرية، نقطة ارتكاز لروسيا في شمال افريقيا فهي بوابة للتمدد الى افريقيا ككل، وقد تجاوزت مبيعات السلاح الروسي لدول القارة مبيعات فرنسا، والولايات المتحدة، والصين، وكانت الجزائر، ومصر وليبيا، على رأس قائمة المستوردين، وساهمت عدة عوامل في زيادة صادرات الأسلحة الروسية لأفريقيا، بما في ذلك انخفاض تكلفة الأسلحة الروسية، مقارنةً بالمصدرين الآخرين، النزاعات الإقليمية والأهلية، فرض حظر تسليح على بعض الدول، وعدم فرض موسكو لشروط مسبقة تتعلق بحقوق الإنسان، وقد بلغت صادرات موسكو خلال أربع سنوات 2015–2019 ما نسبته 49% من إجمالي واردات دول القارة. بالإضافة لملف مبيعات السلاح، جاء انخراط موسكو المتزايد في القارة على شكل تعاون في ملفات أخرى على الصعيدين الأمني والعسكري؛ اذ وقعت موسكو منذ عام 2015 اتفاقيات تعاون عسكري مع 21 دولة، شملت مبيعات السلاح ومنح امتيازات وصول لموانئ بحرية وقواعد عسكرية وتدريب قوات محلية وتعاون في ملف مكافحة الإرهاب، كما تمكنت موسكو من عقد اتفاق تأسيس قاعدة عسكرية بسعة 300 عسكري مع السودان [26].

واعتمدت روسيا على الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، أبرزها مجموعة فاغنر بشكل متزايد في الأعمال ذات الطابعين الأمني والعسكري؛ لتضمن بذلك حرية حركة أكبر، لاسيما في شمال افريقيا، وعملت على خلق فيلق أفريقي روسي يحل محل قوات فاغنر في أفريقيا[27]. ومن هنا ان الحلم الروسي هو الوصول الى المياه الدافئة، لاسباب تتعلق بالحضور والمشاركة كقوى عظمى، ولهذا تعد ليبيا وجهة تمددية للتحكم في ملفات عديدة اهمها المهاجرين والطاقة اللذين يعدان مصدر ضغط وتهديد للاتحاد الاوربي [28].

المحور الثالث: محددات التمدد الروسي في شمال افريقيا

لعبت المحددات دوراً رئيساً في بيان قدرة روسيا على التمدد في الاقليم الحيوية وهذا ما انعكس على امكانية التأثر والتأثير في بيئات متعددة لاسيما في منطقة شمال افريقيا الحيوية. ومن هنا قسم المحور الى المحددات الخارجية والمحددات الداخلية.

اولاً: المحددات الخارجية

على الرغم من الاختلاف الكبير بين الاستراتيجية بعد عام 2000 وزمن الاتحاد السوفيتي الذي يعول على الايديولوجية كسلوك استراتيجي، الا ان روسيا دائما تحن الى الرؤية او يمكن تسميتها بدبلوماسية الذاكرة او المخيلة التي من خلالها تستعطف الدول لاسيما القومية منها، كذلك تستخدم الدعايات والتضليل لتشويه صورة الغرب لدى الدول، وتصور نفسها على انها ذات موثوقية فهي لا تحاول تغيير الانظمة ولا التدخل في

شؤون الدول الداخلية، ومن جانب اخر، ان هذه الدول تنظر الى روسيا بأنها لا تختلف عن الولايات المتحدة والاوربيين فالكل لديه اطماع توسعية تمددية، على الرغم من ان دول المنطقة تعيش حالة من عدم وضوح الرؤية والتخبط الاستراتيجي والسياسي، لذا فهي دائما تقع في فخ الديون والهيمنة[29].

كما ان المحدد الرئيس للتمدد الروسي في شمال افريقيا هو الولايات المتحدة والتي تتواجد في المنطقة من خلال طرحها لكثير من المشاريع الاقتصادية والمبادرات السياسية وترتبط بشبكة من التحالفات الامنية مع دول المنطقة. وبالإضافة الى الاتحاد الاوربي والذي يعد شريك مهم مع دول شمال افريقيا بحكم قربه الجغرافي وروابطه التاريخية مع دول المنطقة. فضلا عن التمدد الصيني التي تطرح نفسها كقوة كبرى وقطب منافس في المنطقة [30].

كما ان هنالك محددات عديدة تخص دول شمال افريقيا تبلورت في تصاعد حدة الاضطرابات وحالة عدم الاستقرار كما هو الحال في ليبيا وبلدان اخرى، فضلا عن تصاعد دور التيارات الاسلامية المتشددة التي تعارض الوجود والتمدد الروسي في منطقة شمال افريقيا وهذا ينعكس على تهميش دور روسيا لاسيما في مصر وتونس والجزائر وليبيا. ومن الجدير بالذكر ان روسيا تخشى الثورات وعمليات التغيير ولاسيما الاسلامية المتشددة والمخاوف من انتقالها الى تخومها في جمهوريات اسيا الوسطى والقوقاز الاسلامية التي تحلم في الانفصال والاستقلال من النفوذ الروسي ومما تعانيه من ازمات اقتصادية وسياسية مسيطر عليها، فتصاعد الحركات الجهادية في دول المنطقة وانعكاس ذلك على استقرار الدول مثل ليبيا ومصر وتونس والجزائر وهو ما يهدد الوجود الروسي في المنطقة على المستوى الاقتصادي كالتأثير على تدفقات الطاقة في المنطقة وعدم استقرار الاسواق العالمية، فضلا عن تهديد الاستثمارات الروسية المنتشرة في تلك الدول وكذلك التهديدات الامنية للسائحين الروسيين[31].

من جانب اخر ان الاوضاع السياسية الغير مستقرة في بعض بلدان شمال افريقيا تعيق اقامة استثمارات وعلاقات طويلة الامد لكون هذه الكيانات او الدول ليس لديها خطط مستقبلية او عدم استمرار وجودها لفترات طويلة تمكن من اقامة علاقات او اتفاقيات تعزز الوجود الروسي المستمر، كما ان هذه الدول لديها علاقات تاريخية مع الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي ربما مع الاتحاد الاوربي هي علاقات ثقافية وتاريخية عميقة يصعب فصلها، ولهذا فروسيا تعاني من امكانية فصل هذه الدول عن النفوذ الامريكي والاوربي [32].

وعلى هذا الاساس، تواجه روسيا صعوبات على المستوى الديني والثقافي او عدم المقبولية الشعبوية في دول شمال افريقيا لكون الارث الثقافي هو في الغالب اوربي وهذا ما يعيق التواجد والاستثمارات داخل هذه الدول، والسبب الرئيس هو البعد الجغرافي اولا واختلاف اللغة والدين ثانيا، وان الدعم الروسي للكنيسة الارثودكسية في هذه الدول لا يقدم اي رؤية لكون الاقلية المسيحية ليس لديها نفوذ او حركة سياسية فكرية تستطيع من خلالها ان تثبت وجودها، والسبب يعود الى سيطرة التيارات الاسلامية والاسلام السياسي والمالي [33].

ثانياً: المحددات الداخلية

تدرك روسيا على المستوى الاقتصادي أنها تواجه وضعاً صعباً. بسبب العقوبات والضغوط الأميركية والإغراءات التي تقدمها واشنطن لحمل بلدان القارة على تغيير سياساتها تجاه روسيا، نتيجة لسياسات الأخيرة حول العديد من القضايا الدولية [34]. عملت هذه العقوبات على ضغط كبير بالنسبة للحكومة الروسية والمواطن، فهي قوضت النمو الاقتصادي، اولاً: وزيادة التضخم ثانياً، وتقليل الاستثمار الاجنبي المباشر ثالثا، وصعوبات في الوصول الى التكنولوجيا المتقدمة رابعا. ولهذا فقد اثرت هذه العقوبات على الكثير من المواطنين الروس لاسيما من اصحاب الدخل المنخفض، لذلك ان تأثر الداخل قد انعكس على الفاعلية الخارجية لاسيما تجاه التمدد والنفوذ في شمال افريقيا[35].

واكمالاُ لما سبق، روسيا من أكثر الدول تعرضاً للعقوبات، حيث بلغ عددها حوالي 6400 عقوبة في عام 2023. ورغم أن عدد سكان روسيا يقدر بنحو 146 مليون نسمة، مما يجعلها تمل أكبر كتلة أرضية في العالم، إلا أن اقتصادها يعتبر متواضعاً نسبياً مقارنةً بحجم اقتصادات دول أخرى، حيث يمكن تشبيه ناتجها المحلي الإجمالي بنظيره في كوريا الجنوبية. يعزى تفوق روسيا النسبي في الساحة الاقتصادية العالمية إلى كونها مصدراً رئيساً للعديد من السلع الأساسية، حيث تصدر حوالي 7 ملايين برميل من النفط يوميا، وتعد من بين أبرز منتجي ومصدري الغاز الطبيعي. ومع ذلك، فإن الحرب الأوكرانية وما نتج عنها من عقوبات فرضتها مجموعة من الدول الغربية تشكل خطراً ملموسًا قد يؤثر على التجارة في السلع الأساسية، وخاصةً صادرات النفط والغاز إلى القارة الأوروبية. [36].

تعرضت روسيا لمجموعة من الخسائر المتنوعة نتيجة تدخلها العسكري في أوكرانيا. وتنقسم هذه الخسائر إلى فئات مختلفة؛ فقد كانت هناك خسائر بشرية نتيجة العمليات القتالية، بالتزامن مع طول مدة الحرب وتحديات عدم القدرة على الحسم، بالإضافة إلى صمود المقاومة الأوكرانية

المدعومة بقوات وسلاح وخبرات غربية. كما واجهت روسيا خسائر اقتصادية ناجمة عن كثافة العقوبات الغربية التي استهدفت العديد من القطاعات الاقتصادية الروسية، بما في ذلك قطاع النفط والغاز، وأيضاً تجميد الأرصدة وانهيار البنوك التجارية وسلاسل التوريد. لقد ألزم العديد من حلفاء الولايات المتحدة باتخاذ خطوات لتنفيذ العقوبات ووقف التعامل مع روسيا. من الناحية السياسية، تعرضت روسيا لعزلة عن المجتمع الدولي، حيث تضررت صلاتها بالعالم الخارجي، مما جعلها أكثر عزلة مما كانت عليه حتى خلال فترة الحرب الباردة. وقد أدت هذه العزلة إلى قطع التبادل التجاري والثقافي والسياسي، وغلق المجال الجوي أمام الطيران الروسي في العديد من الدول الأوروبية، فضلاً عن منع الرياضيين والفنانين والسياسيين الروس من المشاركة في فعاليات متعددة، وإلى حظر وصول السفن الروسية إلى موانئ العديد من دول العالم [37].

ومن هنا اضحت المحددات التي فرضت على روسيا سواء كانت خارجية او داخلية مقوض للتوسع والتموضع في شمال افريقيا، وهذا ما انعكس على طبيعة التمدد وملئ الفراغ في شمال افريقيا، اذ تعمل روسيا على الخروج من دائرة العقوبات والاقليم القريب والذهاب الى الاقاليم القريبة من الاتحاد الاوربي والنفوذ الغربي للتأثير وخلق نظام متعدد تتشارك روسيا في ادارة البيئة الدولية.

الخاتمة والاستنتاجات

في ظل البيئة الجيوسياسية المتغيرة والتحديات والفرص المتعددة التي تواجه الاقاليم الجيوستراتيجية، برزت روسيا كلاعب ذو نفوذ وتمدد في الساحة العالمية، اذ تسعى إلى تعزيز تموضعها الجيوستراتيجي في شمال إفريقيا. وتعكس الاستراتيجية الروسية في هذه المنطقة توجهاً استراتيجياً واضحاً يهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية، امنية عسكرية وسياسية، من خلال تعزيز التعاون العسكري، والبحث عن فرص استثمارية في مجالات الطاقة والموارد الطبيعية. وتأتي الأهمية الجيوسياسية لشمال إفريقيا، كونها بوابة إلى أوروبا ومدخلاً إلى البحر الأبيض المتوسط، تجعل من هذه المنطقة ساحة تنافسية تكتسب أهمية متزايدة في الاستراتيجيات العالمية.

وتأتي هذه المدخلات من خلال توطيد العلاقات مع دول مثل الجزائر ومصر وليبيا، وتظهر روسيا استعدادها لدعم الأنظمة القائمة وتعزيز النفوذ السياسي والعسكري في مواجهة الاستراتيجيات الغربية. ومع ذلك، تظل التحديات قائمة، بما في ذلك ضعف البيئة الداخلية لهذه الدول من خلال انتشار الفوضى الداخلية والجماعات الاسلامية الاصولية والتدخلات والتنافس الخارجي، وعدم المقبولية الشعبوية لروسيا في هذه البلدان، فضلا عن، تعاني روسيا من عقوبات اقتصادية كبيرة تقوض التمدد في شمال افريقيا والتوجه نحو حسم التوجه العملياتي في اوكرانيا، مما قد يؤثر على استدامة النفوذ الروسي في المنطقة.

ومن هنا يمكن ان نصل الى العديد من الاستنتاجات التي تعزز الدراسة:

1. زيادة التمدد والنفوذ الروسي، حقق التمدد الروسي في شمال إفريقيا نجاحاً في الاستراتيجيات الاقتصادية والعسكرية، مما ينعكس على قدرة روسيا على استغلال الفرص السياسية والاقتصادية في المنطقة .
2. فاعلية البعد الاقتصادي، من خلال الاستثمارات الروسية في مجالات الطاقة والبنية التحتية كرؤية رئيسة تعمل على تعزيز العلاقات الثنائية. وتساهم في خلق حالة من المقبولية لروسيا في هذه الدول.
3. الاختلاف في مقبولية النفوذ الروسي في منطقة شمال افريقيا، اذ تختلف استجابات هذه الدول حيال الوجود الروسي، مما يسلط الضوء على التحديات المستمرة في تحقيق توازن القوى في المنطقة، ويستدعي دراسة كيفية تأثير ذلك على الاستراتيجيات الإقليمية.
4. يواجه التمدد الروسي العديد من التحديات وعلى رأسها الامنية، اذ يتطلب التمدد الروسي في شمال إفريقيا تقييماً دقيقاً للتحديات الأمنية والراديكالية، وذلك في إطار فهم كيف يمكن أن تؤثر هذه التحديات على الاستقرار الإقليمي والدولي.
5. الوجود الروسي في شمال افريقيا يمكن ان يرسخ التعاون الاقليمي والدولي، اذ يمثل الوجود الروسي فرصة لخلق توافقات دولية جديدة في مواجهة التهديدات الأمنية العالمية، مما يستدعي دراسة التفاعلات بين القوى الكبرى وتأثيرها على الاستراتيجيات الإقليمية.

---

1. بدرة قلعول، الاهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شمال افريقيا والساحل والصحراء وصراع الاقطاب العالمية، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والامنية والعسكرية، الشبكة الدولية للمعلومات، عبر الرابط:https://strategianews.net/
2. العيناني مراد، افريقيا من منظور القوى الكبرى..ساحة للتنافس على مخزون استراتيجي، مجلة اراع حول الخليج، مركز الخليج للابحاث، العدد125، 2017.

3. الحركة الامريكية في شمال افريقيا ، مجلة تابنك الايرانية ، متوافر على الرابط :https://www.tabnak.ir/ar/news/62462
4. نجلاء مرعي ، النفوذ العسكري الامريكي في افريقيا في ظل التدافع الدولي ، مركز ابعاد للدراسات الاستراتيجية ، العدد 23، 8-4-2024،ص8.
5. التنافس الامريكي- الاوربي على سوق الطاقة في شمال افريقيا: دراسة حالة ليبيا والجزائر، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية،متوافر على الرابط: /https://mediterraneancss.uk/2023/03/11/algeria-libya
6. بن عطا الله خالد، دول شمال افريقيا في استراتيجية المواقف الامريكية بين تغير السياسات واستمرارية المصالح ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة وهران الجزائر ، العدد10، 2014،ص225.
7. ريهام محمد ، ابعاد السياسة الصينية تجاه منطقة المغرب العربي، مركز شاف لتحليل الازمات والدراسات المستقبلية ، متوافر على الرابط: https://shafcenter.org
8. ابو الروايح عبد القادر، الاهمية الاستراتيجية لدول منطقة شمال افريقيا في مبادرة الحزام والطريق: الجزائر انموذجا، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، جامعة باتنة1، الجزائر ، العدد10، 2023،ص110.
9. مصطفى جالي ، الصين في افريقيا : تحقيق غايات القارة ام البحث عن المصالح ، مركز الجزيرة للدراسات ، متوافر على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5085
10. محمود سامح همام ، الموانئ الافريقية في الاستراتيجية الصينية: نفوذ اقتصادي ام توسع جيوسياسي ، المركز الديمقراطي العربي ، متوافر على الرابط: https://democraticac.de/?p=103564
11. مهى بن رحومه، زينب ذوادي، منطقة شمال افريقيا: اي تحول استراتيجي منشود في التمركز الروسي الصيني الجديد ، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية الامنية والعسكرية ، متوافر على الرابط: https://ciessm.org/2024/06/21/
12. احمد بيومي، مكانة افريقيا في السياسة الروسية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، متوافر على الرابط: /https://ecss.com.eg/36230
13. رسل احسان خليل، الدور الروسي في القارة الافريقية في عهد بوتين، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد99، 2024، ص383.
14. 14 نور الدين حساني، عبد الله محمد قاسم، استراتيجية روسيا في القارة الافريقية الاهداف-المحددات- البعد المستقبلي، مجلة كلية دجلة الجامعة، بغداد، العدد2، 2024، ص98.
15. محمد بهلول، استراتيجية روسيا في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بعد2010، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، العدد1، 2020، ص376.

16. اندري ماسلوف، بولينا سليوسارتشوك، لماذا تحتاج روسيا الى قاعدة عسكرية في السودان؟، مركز كارنيغي، موسكو، 2020/11/11، متوافر على الرابط:https://carnegieendowment.org/russia-eurasia?lang=en
17. احمد عبد الرحمن، التمدد الروسي في افريقيا: الاهداف والعواقب ، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، متوافر على الرابط: https://futureuae.com/mar/Mainpage/Item
18. تاج السر عبد الله محمد عمر، التنافس الدولي في افريقيا: طبيعة وابعاد النفوذ الروسي، مركز الجزيرة للدراسات، متوافر على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5186
19. للمزيد ينظر: محمد جمعة، نوف يعقوب السعدي، تعزيز النفوذ الروسي في الساحل الافريقي عبر الشراكات الاقتصادية والتجارية، المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية، متوافر على الرابط: /https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-351
20. شذى خليل، توسع روسيا في السوق الافريقية: نهج متعدد الاوجه لمواجهة العقوبات وهيمنة الدولار، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، متوافر على الرابط:https://rawabetcenter.com/archives/158348
21. كرستين جرجس مرجس، الدور الروسي وفاعليته داخل القضايا الافريقية المحورية، المركز الديموقراطي العربي، متوافر على الرابط: https://democraticac.de/?p=100025
22. Samuel Ramani, Russia's Strategic Transformation in Libya: A Winning Gambit? Royal United Services Institute, 28 April 2021, accessed on 07/02/2022, at: https://bit.ly/3LwIvTQ
22. مصطفى صايج، استراتيجية روسيا الجديدة: لاعب جيواستراتيجي والوصول الى المياه الدافئة، مجلة اراء الخليج ، عدد134، 2019، ص77-88.
23. 1-Jihad Gillon et Jules Crétois, Maghreb : comment la Russie est devenue un partenaire incontournable, Jeune Afrique, 12 Novembre 2019, Voir le 8 Février 2022, à : https://bit.ly/3Lv9W0q

24. للمزيد عن العلاقات الروسية – التونسية وتطوراتها ينظر: نورهان الشيخ، واخرون، روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص292.
25. رضوى الشريف، التحركات الروسية في ليبيا: الدوافع والادوات، مركز شاف لتحليل الازمات والدراسات المستقبلية، متوافر على الرابط: https://shafcenter.org
26. هنا رامي، الفيلق الافريقي: اعادة هيكلة الوجود العسكري الروسي في افريقيا من البوابة الليبية، المركز المصري للفكر والدراسات المستقبلية، متوافر على الرابط: https://ecss.com.eg/46082/
27. سارة فوير، انا بورشفسكايا، روسيا تشق لنفسها طريقاً في شمال افريقيا، مركز واشنطن لدراسات الشرق الادنى، متوافر على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org
28. محمد صلاح الدين، حدود التواجد الروسي في القارة الافريقية، مركز رع للدراسات الاستراتيجية، متوافر على الرابط: https://rcssegypt.com/17545
29. اسيل حمزة خنجر، السياسة الخارجية الروسية تجاه اقليم شمال افريقيا بعد عام 2000، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2017،ص92.
30. محمود حمدي ابو القاسم، التواجد الروسي في افريقيا: الفرص والخاطر، مجلة اراء حول الخليج، مركز الخليج للابحاث، العدد103، 2015.
31. H. M. Hamidi, Political Instability in North Africa: A Challenge for International Relations, Journal of North African Studies, vol. 23,2018, no. 1, pp. 1-16 .
32. رائد جبر، روسيا نخوض ضد الغرب معركة الحضور في افريقيا، صحيفة الرق الاوسط، 4-2-2023.
33. سرايش صدام حسين، تأثير العقوبات الدولية على السياسة الدولية: بين الصمود والتحديات، مركز jsm للابحاث والدراسات، متوافر على الرابط: https://jsmcenter.org/political-articles/the-impact-of-international-sanctions-on-russian-policy-between-resilience-and-challenges/
34. مصطفى عيد ابراهيم، الحرب والعقوبات:روسيا بين فائض القوة الجيوسياسية وتواضع الوزن الاقتصادي، المركز الديموقراطي العربي، متوافر على الرابط: https://democraticac.de/?p=105209
35. عصام عبد الشافي، الحرب الروسية – الاوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات ، متوافر على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5361

List of Sources and References

Arabic and Translated Books

1. A. M. Smilyanskaya, et al., Russia in the Mediterranean: Catherine the Great's Campaign in the Archipelago, translated by: Mohammad Mousa Diab and Jamal Kamal al-Qurra, Arab Center for Research and Policy Studies, 1st Edition, 2021.
2. Nourhan El-Sheikh, et al., Russia and Geostrategic Changes in the Arab World: Geostrategic Implications of the Arab Revolutions, Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, 2014.

Scientific Journals and Periodicals

1. Al-Ainani Murad, Africa from the Perspective of Great Powers: An Arena for Competition over Strategic Reserves, Araa Hol Al-Khaleej (Opinions About the Gulf) Magazine, Gulf Research Center, Issue 125, 2017.
2. Najlaa Marei, U.S. Military Influence in Africa Amid International Scramble, Abaad Center for Strategic Studies, Issue 23, April 8, 2024.

3. Bin Atallah Khalid, North African Countries in the U.S. Position Strategy: Between Policy Changes and Continuity of Interests, Journal of Human Sciences, University of Oran, Algeria, Issue 10, 2014.
4. Abu Al-Rawayeh Abdel-Qader, The Strategic Importance of North African Countries in the Belt and Road Initiative: Algeria as a Model, Al-Bahith Journal for Academic Studies, University of Batna 1, Algeria, Issue 10, 2023.
5. Rusul Ihsan Khalil, The Russian Role in the African Continent during the Putin Era, Journal of International Studies, Baghdad, Issue 99, 2024.
6. Noureddine Hassani and Abdullah Mohammad Qasim, Russia's Strategy in the African Continent: Objectives, Determinants, and Future Dimensions, Journal of Dijlah University College, Baghdad, Issue 2, 2024.
7. Mohammad Bahloul, Russia's Strategy in the Middle East and North Africa Region after 2010, Journal of Legal and Political Sciences, Algeria, Issue 1, 2020.
8. Mustafa Sayej, Russia's New Strategy: A Geostrategic Player and Access to Warm Waters, Araa Al-Khaleej (Gulf Opinions) Magazine, Issue 134, 2019.
9. Mahmoud Hamdy Abu Al-Qasim, Russian Presence in Africa: Opportunities and Risks, Araa Hol Al-Khaleej (Opinions About the Gulf) Magazine, Gulf Research Center, Issue 103, 2015.

Dissertations and University Theses

1. Asil Hamza Khanjar, Russian Foreign Policy Towards the North Africa Region After 2000, Unpublished PhD Dissertation, University of Baghdad, College of Political Science, 2017.

Arabic Newspapers

1. Raed Jaber, Russia: We are Fighting the West in a Battle for Presence in Africa, Asharq Al-Awsat Newspaper, February 4, 2023.

International Information Network (Internet)

1. Badra Gaaloul, The Geostrategic Importance of the North Africa, Sahel, and Sahara Regions and the Conflict of Global Powers, International Center for Strategic, Security, and Military Studies, available at: https://strategianews.net/
2. The American Movement in North Africa, Tabnak Iranian Magazine, available at: https://www.tabnak.ir/ar/news/62462
3. U.S.-European Competition over the Energy Market in North Africa: Libya and Algeria Case Study, Mediterranean Center for Strategic Studies, available at: https://mediterraneancss.uk/2023/03/11/algeria-libya/
4. Reham Mohammad, Dimensions of Chinese Policy Towards the Maghreb Region, SHAF Center for Crisis Analysis and Future Studies, available at: https://shafcenter.org

5. Mustafa Jali, China in Africa: Achieving the Continent's Goals or Searching for Interests, Al Jazeera Centre for Studies, available at: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5085
6. Mahmoud Sameh Hammam, African Ports in the Chinese Strategy: Economic Influence or Geopolitical Expansion, Arab Democratic Center, available at: https://democraticac.de/?p=103564
7. Maha Ben Rahouma and Zainab Zawadi, North Africa Region: Any Desired Strategic Transformation in the New Russian-Chinese Positioning, International Center for Strategic, Security, and Military Studies, available at: https://ciessm.org/2024/06/21/
8. Ahmed Bayoumi, Africa's Position in Russian Policy, Egyptian Center for Thought and Strategic Studies, available at: https://ecss.com.eg/36230/
9. Andrey Maslov and Polina Slyusarchuk, Why Does Russia Need a Military Base in Sudan?, Carnegie Moscow Center, November 11, 2020, available at: https://carnegieendowment.org/russia-eurasia?lang=en
10. Ahmed Abdel Rahman, Russian Expansion in Africa: Goals and Consequences, Future for Advanced Research and Studies, available at: https://futureuae.com/mar/Mainpage/Item
11. Taj El-Sir Abdullah Mohammad Omar, International Competition in Africa: Nature and Dimensions of Russian Influence, Al Jazeera Centre for Studies, available at: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5186
12. Mohammad Jumaa and Nouf Yaqoub Al-Saadi, Strengthening Russian Influence in the African Sahel through Economic and Trade Partnerships, Libyan Center for Strategic Studies, available at: https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-35
13. Shaza Khalil, Russia's Expansion in the African Market: A Multi-faceted Approach to Countering Sanctions and Dollar Dominance, Rawabet Center for Research and Strategic Studies, available at: https://rawabetcenter.com/archives/158348
14. Christine Girgis Mergis, The Russian Role and Its Effectiveness in Pivotal African Issues, Arab Democratic Center, available at: https://democraticac.de/?p=100025
15. Sarayish Saddam Hussein, The Impact of International Sanctions on International Policy: Between Resilience and Challenges, JSM Center for Research and Studies, available at: https://jsmcenter.org/political-articles/the-impact-of-international-sanctions-on-russian-policy-between-resilience-and-challenges/
16. Mustafa Eid Ibrahim, War and Sanctions: Russia Between Geopolitical Power Surplus and Modest Economic Weight, Arab Democratic Center, available at: https://democraticac.de/?p=105209
17. Essam Abdel Shafi, The Russian-Ukrainian War and the Future of the International System, Al Jazeera Centre for Studies, available at: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5361
18. Radwa El-Sherif, Russian Movements in Libya: Motives and Tools, SHAF Center for Crisis Analysis and Future Studies, available at: https://shafcenter.org
19. Hana Ramy, The Africa Corps: Restructuring the Russian Military Presence in Africa via the Libyan Gateway, Egyptian Center for Thought and Strategic Studies, available at: https://ecss.com.eg/46082/

20. Sarah Feuer and Anna Borshchevskaya, Russia is Carving a Path for Itself in North Africa, Washington Institute for Near East Policy, available at: https://www.washingtoninstitute.org
21. Mohammad Salah al-Din, The Limits of Russian Presence in the African Continent, RA Center for Strategic Studies, available at: https://rcssegypt.com/17545

Foreign Sources

1. Samuel Ramani, Russia's Strategic Transformation in Libya: A Winning Gambit? Royal United Services Institute, 28 April 2021, accessed on 07/02/2022, at: https://bit.ly/3LwIvTQ
2. Jihad Gillon et Jules Crétois, Maghreb : comment la Russie est devenue un partenaire incontournable, Jeune Afrique, 12 Novembre 2019, Voir le 8 Février 2022, à : https://bit.ly/3Lv9W0q
3. H. M. Hamidi, "Political Instability in North Africa: A Challenge for International Relations," Journal of North African Studies, vol. 23,2018, no. 1.
4. Cultural and Religious Factors in Middle Eastern Politics, Middle East Policy Council, vol. 24,2017, no. 2 .

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X
Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No. (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021187

Influential variables facing Saudi advancement in the Middle East

[1]DR. Khalaf Latif Ali Nayef

Keywords: Influencing variables, Saudirise, Middle East.

Received:7/1/2026
Accepted:26/2/2026
Available:22/6/2026

Abstract:

The Gulf Cooperation Council (GCC) countries in general, and the Kingdom of Saudi Arabia in particular, occupy a position of significant importance in regional and international relations. This is due to their vast natural resources (oil and gas) and their strategic location. They represent a crossroads of transportation routes between three continents and a crossroads of various trade routes. They also encompass key international waterways that control the transport of oil to industrialized nations. Furthermore, the region's geographical location is invaluable due to the numerous islands of military importance that control the entrance to the Gulf and international shipping lanes.

Saudi Arabia's rise in the Middle East faces numerous influential variables, both regional and global. Among the most prominent of these are escalating geopolitical tensions in the region, which could affect stability and security, as well as global economic shifts such as fluctuating oil prices and the rise of renewable energy, which pose a challenge to the Saudi economy's dependence on oil. Saudi Arabia also faces challenges in achieving economic diversification and diversifying its sources of income away from oil, in addition to social challenges such as high unemployment rates and providing job opportunities for young people. The year 2003 represented a new turning point in the security environment for Saudi Arabia, as regional and international changes, including the American occupation of Iraq and its unforeseen repercussions, led to regional instability and undermined the foundations of the security situation that prevailed in the region before that year.

[1] University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies Department of Regional and International Political Studies (khalaf.l@cis.uobaghdad.edu.iq)
https:// orcid.org/0009-0007-8775-708X

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

المتغيرات المؤثرة التي تواجه النهوض السعودي في الشرق الأوسط

[1] م. د. خلف لطيف علي نايف

الملخص:

تحتل دول مَجلس التعاون لدول الخليج عامة والمملكة العَربية السعودية خاصة أَهمية كبيرة في تفاعلات العلاقات الإقليمية والدوَلية ، وذلك لِما تَتمتع بهِ من ثروات طبيعية هائلة (النفط والغاز) ، فضلاً عَن موقعها الإستراتيجي، إذ تمثل منطقة إلتقاء طرق المُواصلات بين القارات الثلاث، ونقطة التقاء طرق التجارة المختلفة، إذ تضُم أَهم المضايق المائية الدولية التي تتحكم بنقل النفط إلى الدول الصناعية، فضلاً عَن القيمة الفعلية للمَوقع الجغرافي لهذهِ المنطقة من حيث كثرة الجُزر ذات الأَهمية العسكرية التي تتحكم بمدخل الخليج وبخطوط الملاحة الدولية.

تواجه عملية النهوض السعودي في الشرق الأوسط العديد من المتغيرات المؤثرة، سواء كانت إقليمية أو عالمية، من أبرز هذه المتغيرات: التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في المنطقة، والتي قد تؤثر على الاستقرار والأمن، بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية العالمية، مثل تقلبات أسعار النفط وتوجهات الطاقة المتجددة، والتي تشكل تحدياً للاقتصاد السعودي المعتمد على النفط . كما تواجه السعودية تحديات في تحقيق التنوع الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط، بالإضافة إلى تحديات اجتماعية مثل ارتفاع معدلات البطالة وتوفير فرص عمل للشباب. وقد مَثل العام 2003، نقطة تَحول جديدة في البيئة الأَمنية للسعودية، إذ أدَّت المتغيرات الإقليمية والدولية بالاحتلال الأَمريكي للعراق وما تبعهُ مِن تداعيات غير محسوبة إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي، وتقويض ركائز الوَضع الأَمني الذي كان سائداً في المنطقة قبل ذلك العام.

الكلمات المفتاحية: المتغيرات المؤثرة، النهوض السعودي، الشرق الأوسط.

المقدمة:

أشاعت التطورات المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط بعدم الاستقرار في المنطقة ، وفي ظل هذه البيئة الإقليمية المضطربة تركت تأثيراتها على طبيعة التفاعلات في الخليج ، وشكّلت مؤشراً على معطيات جديدة في المنطقة ، وبالتالي سعت السعودية أن تعيد التفكير في كيفية التعامل مع الأزمات الحالية بالتزامن مع إعادة صياغة توجهاتها الإستراتيجية وتحمل أعباء مواجهة التحديات ، حيث كانت التحركات السعودية بداية لإعلان مرحلة جديدة بتبني سياسة الاعتماد على الذات والعمل على تطوير البنى الاقتصادية والنهوض بالصناعات العسكرية كاشفة عن تحالفات إستراتيجية .

إذ كانت منطقة الخليج العربي قد شهدت على العموم تطورات وتحولات واسعة في المرحلة اللاحقة للحرب الباردة ، فإن التحديات والتهديدات التي تُشكِل عائقاً أمام الدور الإقليمي السعودي قد تعددت وتنوعت ؛ بسبب الافرازات التي خلَّفتها التطورات الجديدة في المنطقة ، منها ما يتعلق باستمرارية الاختلال في التوازن الإقليمي ، فضلاً عن ذلك انتشار الصراعات الداخلية وانعكاساتها الإقليمية لتصبح جاذبة للاستقطاعات ما بين القوى الإقليمية الفاعلة ومنها السعودية ، لذلك أصبحت المدركات لدى القيادة السعودية أكثر تبصراً بضرورة اتخاذ الإجراءات التي تقلل من حجم تأثير هذه التحديات ، سيما في ظل المشاريع الإقليمية للقوى الفاعلة ، إذ شكَّلت هذه التحولات ضغوطاً متزايدة على السعودية .

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من اعتبارات متعددة أهمها إنهُ يعالج موضوع حيوي وعلى قَدر كَبير من الأَهمية، والمتمثل في التَعرف على مَكانة المملكة العربية السعودية بوصفها من الدول الخليجية ذات الدور والمكانة المهمة في المنطقة، وهي من الدول الغَنية بالثروات الطاقوية والطَبيعية،

فضلاً عن موقعها الذي يُعد من أَهم المواقع الجيوبوليتيكية على خَريطة العالم السياسية وتؤدي دوراً كبيراً في العلاقات الإقليمية والدولية. وهي منطقة مصالح حيوية عالمياً وذات قيمة إستراتيجية كبيرة مع دول الخليج الأخرى.

إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في إدراك المملكة العربية السعودية لِطبيعة التحولات والمُتغيرات في البيئتين الإقليمية والدولية وتداعياتها على المملكة، مما يعني ضرورة تنويع خياراتها لتحقيق الأمن والاستقرار، وهنا تحاول الإشكالية إثارة عدة تساؤلات منها: ماهي طَبيعة المُتغيرات الإقليمية والدولية التي اتسمت بها المنطقة؟ وماهي انعكاساتها المُحتملة على المملكة؟ وماهي رؤية المَملكة للتهديدات والتحديات التي تواجهها؟

فرضية الدراسة:

تَنطلق الدراسة من فرضية مفادها: أن المُتغيرات الإقليمية والدولية كان لها انعكاسات كَبيرة على أَمن واستقرار المَملكة العربية السعودية، انطلاقا من أن أمن المملكة يرتبط ارتباطا وثيقاً بمدى استقرار الأمن الإقليمي والدولي، أي كلما تعرضت البيئة الإقليمية والدولية لعوامل عدم الاستقرار سوف ينعكس بالضرورة على أمن واستقرار المملكة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي ومقتربات (الوصفي والتحليلي)، للكشف عن المتغيرات والوقائع الإقليمية والدولية وكيف تؤثر بدور ومكانة المملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط.

هيكلية الدراسة: اقتضت هيكلية البحث أن تتوزع هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مطالب بحثية لتغطية الإشكالية التي طرحت في عنوان البحث، حيث تطرق المطلب الأول عن غياب مظاهر الاستقرار الإقليمي في ظل تعدد التحديات والتهديدات، أما المطلب الثاني فكان تحت عنوان مرحلة التوسع وبزوغ الدور الإقليمي لإيران، أما المطلب الثالث والأخير فتطرق عن التخوف السعودي من المشاريع المطروحة لبعض القوى الإقليمية الأخرى، كذلك احتوت الهيكلية عن خاتمة واستنتاجات.

المطلب الأول: غياب مظاهر الاستقرار الإقليمي في ظل تعدد التحديات والتهديدات:

شكَّلت حركة التغيير الراهنة في منطقة الشرق الأوسط على نحو يهدد الأمن القومي السعودي ويحد من دورها ومكانتها الإقليمية ، وهذا ينطوي على تحديات جديدة وخطيرة تواجه السعودية ، فمظاهر نشوب الصراعات الداخلية وعدم الاستقرار داخل الوحدات السياسية الواقعة في أطراف المنطقة أو بالجوار منها تؤثر على الأمن القومي السعودي ، فضلاً عن ذلك غياب هيكل أمني في منطقة الخليج العربي، (على الرغم وجود قوات درع الجزيرة)، كل ذلك انعكس على الإخلال في التوازن الإقليمي ، خصوصاً بعد خروج العراق من معادلة التوازن بعد الاحتلال الأمريكي لهُ عام 2003، وهكذا فإن على السياسة السعودية أن تكون دقيقة في تقدير حجم المخاطر والفرص المتاحة للحد من هذه التهديدات ومواجهتها[1] .

لقد حَدث في العقد الأَخير تغيراً جوهرياً لِخصائص التوازن الأَمني في مَنطقة الخليج العربي، تتفاعل داخل هذا التَحول الكَبير الصراعات الداخلية والفصائل المُسلحة ، والتنظيمات المُتطرفة، والتَهديدات الأَمنية الداخلية ، فالفاعِلون الذين لا يخضعون لسلطة الدَولة ، أَصبحت أَهميتهم مُؤخراً توازي أَهمية الحكومات نفسها، كما إن أَسباب الصراعات تَغيرت بصورة كبيرة ، فقد دَخلت فيها أَنماط التطرف الديني العَنيفة، وَحالات الشَّد الأَثنية والطائفية، فضلاً عن الاضطرابات السياسية والجِنوح نَحو العنف؛ والتي سببها إِشكالات الحَوكمة والاقتصاد وتراجع الاستقرار الداخلي[2].

وقد أدت هذه المتغيرات إلى ابراز عدد من التحديات التي أثرت تأثيراً مباشراً على دول مجلس التعاون الخليجي عبَّر عن ذلك وَزير الداخلية الشيخ (راشد بِن عَبدالله آل خليفة) في خطابه بمؤتمر " أمن الخليج العربي : الحقائق الإقليمية والاهتمامات الدولية عبر الاقاليم " في البحرين المنعقد بتاريخ 12- 13 / حزيران عام 2012 ، قائلاً : " إن الأوضاع الإقليمية التي نشهدها وعدم الاستقرار في بعض الأنظمة وصعود تيارات وتراجع تيارات أخرى ، شجع بعض الدول ذات المطامع التوسعية على التمدد

إقليمياً وإعلامياً وعسكرياً مستغلة الاضطرابات والتوترات" مضيفاً : من أبرز مُهددات أمن الخليج التطرف المذهبي في ظِل وجود أطراف دولية تُغذي هذا التطرف وتدعو للتفرقة وتعمل على توظيف الدين واستغلال المَذاهب لأغراض سياسية مُتطرفة خَلقَت حالة من الإرهاب التي تَتبَناه بَعض الأطراف، وهوَ ما يشكِّل تحدياً أمام إقامة الدَّولة العَصرية المُتسمة بالتعايش السِلمي بين مُختلف مُكوناتها[3]. ومِن هنا فإن المشهد الإستراتيجي في الشرق الأوسط يشهد تغيرات هائلة جراء مجمل ما تشهده دول المنطقة من احتجاجات وأزمات وتحولات في موازين القوى[4] .

انطلاقا من أَن بيئة السياسة تُؤدي دوراً مُهماً في مَضمونها سواءا بِما تَتيحهُ من فرص أَو ما ترتبهُ من تَحديات لِتلك السياسة، فإنَّ السياسة الأَمريكية تِجاه مَنطقة الشرق الأَوسط كانت عاملاً رئيساً في تكريس الخَلل في توازن القوى الإقليمي للمنطقة مِن خلال الإطاحة بِنظام طالبان بأَفغانستان عام 2001، والاحتلال الأَمريكي لِلعراق عام 2003، وهُما ما كانَت إيران تعَّدهما مناوئين إقليميين ، ذلك الخَلل الذي أَضحى أَكثر وضوحاً منذُ العام 2011، وحتى العام 2016، حيثُ يَشهد النظام الإقليمي العَربي تَحولات جَوهرية إلى الحَد الذي وصَفهُ البعض بـ (السيولة السياسية) و (عَدم اليَقين) و (اللاتأَكد) في عَدد من الدول العَربية وفي العِلاقات فيما بينهما. ومن ثَمَّ فإن هناك إمكانية لإعادَة تَوزيع موارد القوَّة والنفوذ على مستوى النظام وإعادة تشكيل التحالفات وأَنماط السلوك السياسي فيه[5] .

اندفعت العديد من التصورات الأكاديمية بشأن مفهوم الأمن الإقليمي الذي يضم كافة أطراف الإقليم الخليجي ، إلا أنهُ يلاحظ أن الرؤى الإيرانية بهذا الشأن لم تعكس مبادئ الأمن الإقليمي التي كانت أساساً للعديد من التجمعات الإقليمية الناجحة، ومنها مجموعة الآسيان أو الإتحاد الأوربي ، وأهمها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فعلى سبيل المثال كانت هناك أربعة مقترحات إيرانية بشأن منطقة الخليج العربي خلال عامي 2006 و 2007، وقد تراوحت جميعها حول مفاهيم " الأمن المشترك " و " الأمن الإقليمي " و " النظام الأمني " وإقامة منطقة تجارة حرة " وقد عادت إيران طرح هذه الرؤى مجدداً ولمرتين : الأولى خلال عام 2013، في أعقاب الاتفاق النووي ، والثانية في عام 2015، في أعقاب الاتفاق النووي النهائي من خلال مقالة لوزير الخارجية الإيراني (محمد جواد ظريف) والذي تضمنا تكرار تلك المفاهيم العامة[6] .

ومن جهة أخرى يعبّر الموقف السعودي من أمن الخليج عن تصور مختلف عن تصورات سائر البلدان الخليجية، وقد عكست ذلك الكلمة التي القاها ممثل السعودية أمام منتدى الحوار الخليجي الذي نظمتهُ البحرين في 5/1/ 2004، فقد تضمنت الكلمة رؤية سعودية لأمن الخليج ذات مستويات ثلاث رئيسية (داخلية وإقليمية ودولية) ، فعلى المستوى الداخلي ترى السعودية أهمية الحاجة إلى الإصلاحات الشاملة في بلدان الخليج وفقاً لخصوصية كل بلد ، وعلى المستوى الإقليمي يتعين أن ينهض الأمن على أربعة قواعد ، وهي بلدان (دول مجلس التعاون الخليجي واليمن والعراق وإيران) ، وعلى المستوى الدولي يتمثل الأمن في الضمانات التي تقدمها القوى الدولية ، وهي ليست بديلاً عن المقومات الإقليمية والدولية ، بل يجب أن لا تقدم تلك الضمانات إلى كل بلدٍ على حده أو على أساس منفرد ، وإنما تكون من جانب المنظمة الدولية ممثلة في مجلس الأمن ، من أجل توفير السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية لبلدان الخليج كافة[7] .

يضاف إلى ذلك ليس ثمة رؤية خليجية موحدة لأمن الخليج بالرغم من وجود إطار إقليمي يضم هذه البلدان السته وهو مجلس التعاون الخليجي ، فضلاً عن وجود آليات عديدة للتنسيق الدفاعي المشترك، وقد عبر عن هذا الأمر الأمين العام لمجلس التعاون السابق (عبدالرحمن العطية) في كلمته أمام مؤتمر حلف شمال الأطلسي وأمن الخليج الذي عقد في الدوحة في 30 تشرين الأول – 2 كانون الأول من عام 2005، بالقول : " لم تتوصل المنطقة بعد إلى استقطاب جميع الأطراف الإقليمية المعنية لاستمرار تباين المصالح والمواقف الدولية ، وهو ما يفسر وجود عدة مفاهيم وأنظمة أمنية فرعية منفصلة كل منها عن الآخرين[8] .

وقد أثار توقيع الاتفاق النووي الإيراني على دول مجلس التعاون الخليجي ، ظهور مواقف خليجية رسمية ، إذ انعكس هذا الموقف في ترسيخ مخاوف وقلق دول مجلس التعاون الخليجي في تركيز الاتفاق على المَصالح الأَمريكية والتغاضي عن مُراعاة هَواجس دول المجلس، لا سيما فيما يَتعلق بِتعاظم نفوذ إيران دون ضَمانات لأَمن دول مجلس التعاون الخليجي، أَي أَن ثَمَّة تَخوفات بأَن يَكون هذا الاتفاق غير قاصر على البرنامج النووي الإيراني ، بَل يَشمل مَلفات إقليمية أخرى ، سواء الملف السوري

أو اللبناني أو العراقي أو اليمني تـمَّ التباحث بشأنها في المباحثات السرية، بما يمنح إيران أدواراً متزايدة في تلك الملفات الإقليمية[9] .

ونتيجة لما سبق ، فإن إعلان إيران أنها دولة ذات قدرات نَووية ، فأَن ذلك يَتطلب مُوازنة دول المَجلس لِهذا الواقع الجَديد، ومن ذلك الموقف السعودي الذي عبَّر عنهُ وزير الخارجية السعودي السابق (عادل الجبير) قائلاً : " لا أَعتقد أَنهُ من المَنطقي الاعتقاد بأَننا سَنُناقش هذا الأَمر عَلناً " وقد لقى هذا التصريح لرد فعلٍ أمريكي ، تمثل في تأكيد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (جون كيري) القول " بأن السعودية إذا فكَّرت في امتلاك السلاح النووي فإنهُ سيطبق عليها ما طبق على إيران "وأَضاف" لآ يَمكن لِدولة شراء قُنبلة نووية من السُوق هكذا، لأَن هُناك الكَثير من القوانين الخاصَة بِحظر الانتشار النَووي، وسَيكون هُناك تَداعيات كَبيرة لأَي خُطوة من هذا النوع، والسعُودية تَدرك ذلك، وتَعرف أَن أَمراً مُماثلاً لن يَكون مُمكناً، ولَن يكون أَمراً سَهلاً ؛ لأن السعودية في هذه الحالة سوف تمر بكل الأمور التي مرت بها إيران وستخضع لتدقيق التفتيش الدولي[10] .

وضمن هذا الإطار فقد تميزت المخاوف السعودية تجاه البرنامج النووي الإيراني في ثلاث متغيرات[11] .

الأول: امتلاك إيران للقدرات التكنولوجية القادرة على تحويل ذلك البرنامج السلمي إلى أسلحة دمار شامل، بل ووسائل إيصالها.

ثانياً: في حال نجاح إيران في تطوير أسلحة نووية، فإن ذلك يعني تكريس الخلل الراهن في توازن القوى الإيراني – الخليجي.

ثالثـاً: تزايد احتمالات تعرض المنشآت النووية الإيرانية لمخاطر طبيعية على غرار الزلازل، ففي حال تعرض إيران لزلازل قوية فإن احتمال حدوث تسريبات من مفاعل " بوشهر " يظل قائماً مما يمثل تهديداً مباشراً لأمن دول مجلس التعاون الخليجي.

وانطلاقا من المخاطر الكبيرة التي أضحى تأمين ضمانات أمنية هدفاً أساسياً في الإستراتيجية السعودية، وفي هذا الشأن أكد وَزير الدِفاع الأَمريكي الأسبق (اشتون كارتر) ضِمن جَولتهِ في المَنطقة في أَواخر تموز من العام 2015، أَي بعد أسبوع من توقيع الاتفاق، جِدية واشنطن في إقامة مَنظومة الدّرع الصاروخية المُشتركة لِحماية الخَليج وتَقديم ضَمانات أَمنية واسِعة النِطاق وَتكثيف المناورات العَسكرية المُشتركة وبَحث التّعاون في مجالات الأَمن الإلكتروني والبَحري[12].

وكمحصلة لهذا يظهر إنهُ لم تعد تخضع الصراعات المفتوحة في منطقة الشرق الأوسط للحسابات الضيقة؛ لأَنَّ تلك الصراعات مُرتبطة بِمصالح القوى الإقليمية ومَصالح الولايات المتحدة الأَمريكية وحلفائها، مما يَقودنا لِمعادلة جَديدة ما تسمى بـ "توازن الضَعيف" التي تَفرض على الدول الإقليمية اللجوء إِلى التَسويات والتَوافقات تَحت نَظر وَرعاية الولايات المُتحدة الأمريكية[13]

وانسجاماً مع ما تم ذكره، فقد كان أمام الموقف الخليجي عامةً والسعودية بصورة خاصة لِمواجهة البَرنامج النَووي الإيراني ثلاثَ خِيارات14.

أولاً: استمرار السَعودية والإمارات في نهج عَدم إتباع سياسات إقليمية تَتَماشى كلياً مع الخُطوط العَريضة لإستراتيجية الولايات المُتحدة الأمريكية، بِحيثُ تكون هناك سِياسات أُحادية ومستقلة من شأنَها في بَعض الحالات أَن تَتَعارض مع مَصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيـاً: أَهمية تَنويع التَحالفات الدولية لِلدول الخَليجية عن طريق إقامة عِلاقات أَوسع مع روسيا وفَرنسا كَوسيلة لِموازنَة التقارب الذي قد يحصل في العِلاقات الأَمريكية الإيرانية.

ثالثـاً: تطوير الأُطر التَنظيمية الخليجية؛ وذلك بِتطوير القُدرات الذاتية الخَليجية بِشكل تَدريجي من خِلال تَطوير قوَّة درع الجَزيرة، وتَنمية قُدراتها وتعديل مَهامها لِتعمل كقوَّة تَدخل سَريع، لتأمين الأَهداف الحَيوية في دول مَجلس التعاون الخَليجي. وقد برزت دعوات لسعي دول الخليج لامتلاك برنامج نووي خليجي والتجهيز للمشروع النووي السعودي والإماراتي.

إلى جانب ذلك كان هناك العديد من المتغيرات على المستوى الإقليمي ، إذ طرأت تحولات على خريطة الصراعات في المنطقة العربية ، حيث تحولت من غلبة الصراعات العربية والإقليمية إلى شيوع النزاعات والصراعات داخل البلدان العربية بشكل واضح ولتشمل معظم البلدان العربية، والملاحظ أن السعودية كانت أكثر اتساعا وانخراطا في أغلب أزمات المنطقة والصراعات الداخلية ومارست أدواراً مختلفة تبعاً لطبيعة الصراع ومدى تأثيره على أمنها القومي ، فقد اقتصر بعضها على الدعم غير المباشر في حين نلاحظها تتدخل مباشرة في البعض الآخر[15] .

وبناءً على ما تقدم أصبحت السعودية ومعها دول مجلس التعاون الخليجي تواجه تحديات جديدة، تتلخص بحجم التهديدات الأمنية وصياغة نظام أمني جديد للدول المطلة على الخليج. 0

المطلب الثاني: مرحلة التوسع وبزوغ الدور الإقليمي لإيران

تحظى إيران بأهمية إستراتيجية باعتبارها واقِعة في مَنطقة تُعد مِن بينَ أَهم المناطق الإستراتيجية في العالم، ونَظراً لِموقعها المُمَيز فهي نُقطة اتصال بينَ ثَلاث مَجالات آسويه غَرب آسيا وَوَسط آسيا وَجنوب آسيا)، فَضلاً عَن ذلك، فهي تَتَمتع بِمزايا إستراتيجية شامِلة لوقوعها على طرق موارد التجارة الدولية والثروات النفطية ولامتلاكها مقومات أساسية تؤهلها لأداء دور إقليمي بارز وتعزيز مكانتها الإقليمية.

مما لا شك فيه، هو أن لكل مرحلة من مراحل التحول في القوى الإقليمية أن تلقي بتأثيراتها على محيطها الإقليمي، ولا سيما في ظل سعيها إلى لَعب دور أَكبر في السياسة الإقليمية وبتوسيع دائِرة نُفوذها السياسي في المنطقة. وقد كان من مخرجات احتلال العِراق في العام 2003، قد أسهم في تَصاعد النّفوذ الإقليمي الإيراني وجَعلها دولة مُحورية وقوَّة إقليمية في ظِل بيئَة إقليمية غَير مُستقرة والسَعي لإنجاز هذا الهَدف[16].

ومن هنا رأت إيران إنها دوماً ، هي أَكثر من أَي بَلد آخر المُهيمن الطَبيعي على جيرانها، إذ يَمتلك الإيرانيين عِبر الأَجيال حِس التفرّد بِتاريخهم وعَظمة حَضارتهم وقوَّة ما توالى على حكمِ بِلادهم من إمبراطوريات مَلأَت الدنيا وشَغلت الناس، وعلى الرغمِ من تقلُّص إمبراطوريتهم على مرّ القُرون، وتَلاشي الثّقافة الفارسية بِحلول التقاليد الغَربية الأَكثر إغراء، إلّا أَن ذلك لَم يُؤثر في تَقدير الذات والنظرة المُبالغة إلى إيران، وإيمان الإيرانيين بالنظر إلى تاريخَهم وعَظمة حَضارتهم بوجوب امتلاك بَلدهم الريادة الإقليمية[17].

لقد توافرت لإيران عوامل عديدة جعلتها تتمكن من تدعيم نفوذها الإقليمي بعد بروزها كقوة إقليمية نشطة في منطقة الشرق الأوسط بعد خروج العراق من لعبة التوازنات الإقليمية وسقوط نظام طالبان في أفغانستان، واعتمدت في ذلك على حلفاء في المنطقة مثل (حزب الله) في لبنان أو بالتعاون معها مثل (حركة حماس) في فلسطين[18]، ومؤخراً أصبح لديها فصائل مسلحة كثيرة في العراق وكذلك في اليمن ، وفي ذات الإطار إن التنافس بين إيران والسعودية يؤشر مدى الدور الذي أرادت السعودية أن تحظى بهِ في إعادة رسم وتفعيل دورها في الإقليم استنادا إلى مكانتها الروحية لدى المسلمين وثروتها النفطية الهائلة ، فضلاً عن دورها الموازن للنفوذ الإيراني في الخليج العربي ، وذلك مقابل حالة من عدم اليقين اتسم بها أداء مجلس التعاون الخليجي الذي أصابتهُ بعض آفات النظام العربي في استمرار الخلافات وتأجيل مشروعات العمل المشترك[19] .

وما يثير الالتباس هنا هو بالرغم من بروز الدور السعودي كموازي للدور الإيراني ، إلا أن كلتيهما تجنبا الاصطدام بالآخر، أو التعامل معهُ على أنهُ خصم بالرغم مما بينهما من اختلافات واضحة بشأن العراق ولبنان والملف النووي ، فأنهما حرصوا على الاقتراب إحداهما من الآخر، وإعادة التمثيل الدبلوماسي المتبادل مؤخراً من خلال اتفاق بكين بتاريخ 2023/3/10 ، الذي كان من أبرز أسبابة هو رؤية السعودية للتحول الاقتصادي الضخم الذي يتطلب استقرارا إقليمياً تاماً الاستثمارات الأجنبية وضمان أمن الممرات الملاحية ومنشآت الطاقة، كما سعت إيران لكسر العزلة الدولية المفروضة عليها وتخفيف آثار العقوبات الاقتصادية من خلال تعزيز علاقاتها مع دول الجوار، ففي الوقت الذي ترى السعودية أن يكون تنسيقها مع إيران محصوراً في الموضوع اللبناني، ترى الأخيرة في هذا التنسيق غطاءً عربياً لدورها في المنطقة، فكلتاهما مقتنعة بأن الأوضاع الراهنة في المنطقة على الأقل بحاجة إلى تعاونهما وليس إلى أحداهما من دون الأخرى، ولا سيما في ضوء تصاعد الإصطفافات الطائفية في المنطقة بدءاً بالعراق وانتهاء بلبنان في بعض الأوقات[20] .

لذا أدركت إيران أهمية الدور السعودي في المعادلة الإقليمية والدولية، فالسعودية لها حضور مؤثر داخل مجلس التعاون الخليجي كتأثير إقليمي، ولها تأثير داخل مجموعة العشرين الاقتصادية كتأثير عالمي، فأعطت الأولوية لتطوير علاقاتها من خلال إتّباع سياسة حسن جوار مع المحيط الإقليمي[21] .

وإزاء هذه الرغبة في استمرار إيران بالتطلع لأداء أدوار منافسة للسعودية، فمن الطبيعي ستكون هناك نقاط توتر أو مجابهة وتصادم على نحوٍ أو آخر بينها وبين السعودية، وقد يأخذ هذا الصراع شكل الطابع المذهبي والطائفي، حيث تدعي السعودية أنها تدافع عن مصالح السنَّة في المنطقة، وتدعي إيران أنها تحمي الشيعة[22]. من جانب آخر، ولأجل احتمال سقوط الحكومة السورية (بشار الأسد)، وهذا ما حصل فعلاً، حيث سقطت هذه الحكومة نهاية عام 2024، فأن رؤية إيران في التعامل مع البدائل المطروحة غير واضحة المعالم، فاحتمالية أن تستبدل إيران سوريا بمصر كنافذة عربية لها، لكن هذا الاحتمال ضعيف ولا يتناسب مع مكانة ومحورية الدور المصري في المنطقة، رغم إن إيران تسعى لتغيير صورتها لدى الدول العربية من دولة عدائية إلى دولة صديقة ولا سيما دول الخليج العربي[23].

وفي الوقت نفسه، تبدو فرصة نقل إيران تركيزها الإقليمي على العراق كأحد البدائل أمامها، بمعنى أن يصبح العراق الحليف الإستراتيجي البديل عن سورية[24]. ولملىء الفراغ الذي سيشكله سقوط النظام بسوريا، وهذا ما تحقق فعلاً بعد سقوط النظام عام 2024، وتزايد الاهتمام الإيراني بتهيئة العراق، إذ سيتحقق عندما تستبدل العراق بدلاً من سورية عمقاً إستراتيجياً لحلفائها بالمنطقة ومنهم حزب الله اللبناني، كما ويمتلك العراق موقعاً إستراتيجياً مهماً في المنطقة، فضلاً عن ذلك، بإمكان إيران تطويق سوريا ما بعد الأسد، لا سيما إذا كانت الحكومة القادمة في سورية معادية لحزب الله والتوجه الإيراني في المنطقة[25]. وهذا ما تحقق فعلاً عندما استلم أحمد الشرع مقاليد الحكم في سوريا. وعليه يبدو أن الاعتبارات الأمنية تعد هي المحفز الأساسي

وراء سعي إيران بناء علاقاتها الإقليمية من خلال تبني سياسة " الانخراط البناء " مع جوارها الإقليمي وتصفير مشاكلها[26] .

وانطلاقا من كل ما تم ذكره، فإيران تمتلك بعض مقومات الدولة العظمى أو القائدة التي تؤهلها من أجل لعب دوراً إقليمياً، فَلدَيها دور إقليمي، لكن رؤيَتها لِلإقليم مقتصرة على الخَليج العَربي و سورية و مصر لِتركز المَصالح الإيرانية فيها، وهيَ دولة قَوية نسبياً ولديها خِبرة تأريخية في القِيادة الإقليمية، لكنها تَفتقد القبول مِن قِوى مُؤثرة إقليمياً وعلى رأسها (السَعودية، الإمارات، إسرائيل، مصر وتُركيا) ، فضلاً عن رَفضها من القوى الدولية التي ترى في إيران نَموذجاً لِلتشدد الدّيني، وتُفضل نموذجاً أكثر اعتدالا. وتَذهب بَعض التَحليلات إلى أنَّ التطورات التي تَشهدها المنطقة سَتّترك آثاراً سِلبية على النُفوذ الإيراني فيها، الذي قَد يَتجه للانكماش بِسَبَب مَوقفها المؤيد للحكومة السورية. وهذا ما حصل فعلاً بعد سقوط نظام بشار الأسد ، حيث تضائل دور إيران الإقليمي وتعرضت لهجمة غربية تقودها أمريكا وإسرائيل لمدة اثنى عشر يوماً راح ضحيتها عدد من القيادات المهمة ومن الصف الأول في الحكومة الإيرانية ، ولا تزال تداعياتها مستمرة ، وهناك تلويح من الغرب بإعادة الضربة على إيران إذا ما خضعت للإرادة الغربية ، ويصعب على إيران أن تقيم علاقات قوية مع حكومة سوريا الجديدة بقيادة الرئيس (أحمد الشرع) الذي لديه مشروع ونهج يتعارض مع الرؤية والمخططات الإيرانية ، كذلك تأثرت علاقات إيران بحلفائها في المنطقة بعد سقوط حكومة بشار الأسد خاصة حركتي (حماس والجهاد) نَتيجة تأييد الأَخيرة لقوى المُعارضة في سوريا واتصالاتها القَوية مع تُركيا وقَطر، الذين لا يرغبون بَقاء حكم نظام بشار الأسد في سوريا. ومن هنا نستنتج، بأنهُ يجب على إيران أن تتبنى ترتيبات وسياسات أكثر هدوء وبرغماتية في المنطقة في ظل التحديات والتهديدات الجديدة، (وخصوصاً بعد حرب الأثنى عشر يوماً)، إذ وصل صنّاع القرار إلى قناعة بأن الإستراتيجية المثلى لتجنب التهديدات الجديدة هي عبر الانغماس في القضايا الإقليمية والكف عن التدخل بشؤون الآخرين وبتشكيل وإعادة بناء تحالفات جديدة على أنقاض التحالفات القديمة بهدف الحفاظ على أمنها ومصالحها الإقليمية عبر التنسيق المشترك مع بعض القوى الأخرى من أجل توفير الأمن.

المطلب الثالث: التخوف السعودي من المشاريع المطروحة لبعض القوى الإقليمية الأخرى

هناك اختلافات في الرؤى تجاه المشاريع التي طرحت من قبل القوة الإقليمية للتنافس في السيطرة على المنطقة، بعضها مشاريع ذات طابع إسلامي، وأخرى تقليدية تحاول الحفاظ على الوضع القائم. المجموعة الأولى تقودها قوى إسلامية (إيران وقطر وتركيا والإخوان المسلمين في مصر)، وتهدف هذه المجموعة إلى توجيه مسار حركات التغيير نحو بناء نموذج إسلامي في المنطقة. أما المجموعة الأخرى، فتقودها السعودية ودول خليجية أخرى مثل (الكويت والإمارات) وتدعمها (مصر والاردن وإسرائيل)، وترى هذا التحول بمثابة تهديد لوجودها، إذ يعتقدون أن النموذج الإسلامي سيجر المنطقة إلى المزيد من الانقسامات كما حصل في العراق ولبنان وسوريا، وايضاً إلى الفتنة السياسية الاجتماعية، ومثال ذلك ما حصل في مصر، وكذلك سيؤدي إلى تقوية التنظيمات المتطرفة في مختلف أنحاء العالم[27] .

وعليهِ قد تكون إيران الهدف الأبعد من التصعيد الذي مارستهُ السعودية في تعزيز قيادتها للعالم الإسلامي الذي يرجح أنهُ سيكون لمواجهة وإقصاء (الإسلام السياسي)، إذ ركَّزت الدبلوماسية السعودية بشكل خاص على الجهود الرامية لتعزيز قيادتها في المنطقة من خلال إعادة تشكيل نظام إقليمي جديد، فأعلنت عن تشكيل " التحالف الإسلامي " ضد الإرهاب، كما قدمت ائتلاف حرب اليمن باعتباره نموذجاً للعمل العربي المشترك[28]. وفي إطار محاولات تعريف كل مِن الدَولتين عن نَفسها بأَنها دَولة إسلامية ، فقد كان التَنافس بَين السعودية وإيران مُنعكساً في الحَياة السياسية لِعَدد من البُلدان الإقليمية ، حيث تُمارس هاتان القوَّتان نُفوذهما ، فالسعُودية مِن جَوانب عَديدة ، هي قوَّة إقليمية ، في حين إنَّ إيران تَسعى إلى إعادة دورها على امتداد مَنطقة الخَليج ومنطقة الشرق الأَوسط، كما ولدى السعُودية أَيضاً علاقات قَوية معَ دول غَربية كثيرة ، في حين تعد إيران الولايات المُتحدة الأمريكية عدوها الأَخطر إلى يومنا هذا ، وربُما يكون أَهم اختلاف موجود بين البَلدين هو أن السعُودية دولة عَربية إسلامية سُنّية مُحافظة ، بينما إن إيران دولة شيعية غالباً ما يعد كِبار السياسيين فيها بَلدهم بِمثابة القائد الطَبيعي لِلشيعة والمُدافع عَنهم على امتداد المنطقة[29]. إذ تعتقد بعض قيادات الإسلام السياسي (الإخوان المسلمين) ، وبعض قيادات حزب العدالة والتنمية في تركيا أن تراجع المَشروع الديني السُعودي (الدعوة الوهابية) سَوف يُقوض الشرعية للأَسرة الحاكمة في السُعودية ، ويؤدي إلى سَيطرة تيارات الإسلام السياسي في المنطقة وهذه هي الإستراتيجية التي تقوم عليها الرؤية التركية في المنطقة من أجل زعامة العالم الإسلامي، أَي العَودة لِمرحلة ما قبلَ عام 1924، عندما ألغى كَمال أَتاتورك الخِلافة الإسلامية، وهذا ما أَشار اليهِ " أَحمد سَلم " في جَريدة الوَطن السورية بقولهِ " إنَّ البُعد الأيديولوجي في سياسَة (رجب طيب أور دوغان) تقوم على دعم الإسلام السياسي (الإخوان المسلمين)، في الدول العَربية، بغية إيصالها إلى السُلطة وجَعلها مُرتبطة بالسياسة التُركية التي ترى أَن تُركيا بهذهِ الطَريقة سَتكون الدولة القائدة والمُهيمنة على المنطقة[30].

وعلى هذا الأساس يَمتلك النَموذج التُركي تأثيراً خاصاً على الحَركات الإسلامية في المنطقة العربية لا سيما السنُّية منها، حتى أَن بَعضها قد سعى لتقليدهُ دونَ مُراعاة للفروق ما بين التَجربة التُركية المُتدرجة في التَغيير وبينَ الظُروف التي تَشهدها المَنطقة العَربية من احتجاجات وعَدم استقرار التجربة الديمقراطية فيها ، وثمَّة أَسباب كثيرة أَسهمت في تأثير حزب " العَدالة والتَنمية " في تُركيا على مَنظومة أَفكار الحَركات الإسلامية في العالم العربي، أَهمها نَظرتها لهُ على أَنهُ " حزب إسلامي " رغُم تأكيد أدبيات وتصريحات قياداتهُ على أَنهُ حِزب ديمقراطي محافظ، فضلاً عَن القبول الإقليمي والدولي الذي حُظي بهِ في سَنوات حكمهُ الأُولى تحديداً، وهذا النَموذج الذي مَثلهُ حِزب العَدالة والتَنمية بالنسبة للإسلاميين العَرب ، أي جمعهُ بين " الإسلام " كَمرجعية و " الديمقراطية" كآلية[31]. فضلاً عن ذلك، سعت السعودية من جانبها في ظل تراجع نموذجها " الوهابي " أمام نماذج إقليمية لدول غير عربية كإيران " الشيعية " وتركيا " الإخوانية " إلى تغيير نمط إدارتها لصراعات المنطقة من اجل المحافظة على مصالحها من خلال تبني سياسة فعالة تهدف إلى تحقيق ما يلي:

1. إعادة الدور الإقليمي للسعودية في ظل تراجع مكانة بعض الدول العربية وانكفائها على التحديات الداخلية.
2. العمل على تغيير التحالفات التقليدية وبناء تحالفات جديدة تقوم على رؤية تتوافق مع مصالحها.

وفي ضوءِ ذلك نستنتج، إن حالة عدم الاستقرار السياسي والانتكاس الأمني الذي تَشهدهُ بلدان الشَرق الأوسط هو نَتيجة الصراع السعُودي الإيراني المتصاعد عبر دعم أَطراف مُتنافسة في حُروب وصِراعات سياسية في المَنطقة كثير منها يَرجع لأَسباب طائفية، فضلاً عَن التَدخُل في الشُؤون الداخلية بِصورة مُباشرة وغَير مُباشرة في الكثير منَ الدول أبرزها العراق وسورية ولُبنان واليمن.

الخاتمة:

تعد المملكة العربية السعودية اليوم الرقم الصعب في معادلة الشرق الأوسط، ليس فقط لمكانتها الاقتصادية، بل لرؤيتها السياسية الطموحة التي تسعى لإعادة صياغة توازنات المنطقة.

من خلال ما توصلنا إليهِ في هذا البحث، يمكن القول إن مسيرة النهوض السعودي في الشرق الأوسط ليست يسيرة وسهلة، بل هي عملية إستراتيجية معقدة تواجه متغيرات متسارعة تتراوح بين التنافس الجيوسياسي، وتقلبات أسواق الطاقة، وصراعات القوى

الإقليمية. نلاحظ أن هناك تحولاً في الأداء الإستراتيجي السعودي في بناء مكانتها الإقليمية، سيما وأنها واجهت جملة من العقبات أثناء ذلك التحول؛ بسبب طبيعة البيئة الأمنية القائمة وحالة الاختلال في ميزان القوى لصالح أطراف أخرى غير عربية، فضلاً عن تراجع اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية من الانخراط المكثف بالقضايا في المنطقة، وبروز أطراف دولية كبرى أخرى كروسيا والصين لتنافس النفوذ الأمريكي، مما دفع بالسعودية بالتفكير الجدى نحو ضرورة البروز بدور فاعل، وكانت الأزمة اليمنية تمثل نقطة حرجة بالنسبة للسعودية لتكون تلك التطورات اختبارا للأداء الإستراتيجي، فكانت ارتدادات الأزمة اليمنية الأكثر تأثيراً في الأمن القومي السعودي سواء على الصعيد الإقليمي أو الداخلي، فضلاً عن مستقبل تحالفاتها في المنطقة، فكان عليها أن تنتهج إستراتيجية ملتزمة ومسؤولة وتجسد ذلك بسعيها لإقامة المزيد من التحالفات ولموازنة المحور الروسي الإيراني بتحالفات مضادة لاستعادة التوزان لا سيما بعد التراجع الذي شهدتهُ سياساتها في السنوات الماضية.

الاستنتاجات:

1. لم تخفي السعودية هواجسها وموقفها في التعاطي مع حركات التغيير في المنطقة وما أفرزتهُ من تداعيات بضعف الدول وترهلها وانعكاساتها على الدول الأخرى، فضلاً عن ذلك أنها أطاحت بحلفائها بالمنطقة.
2. عانى الداخل السعودي من تجليات أزمات المنطقة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأظهرت الأزمة نقاط ضعف كثيرة في الإمكانات السعودية للمواجهة.
3. وجدت السعودية بالتوظيف الديني منطلقاً هاماً في التأثير الفكري والاجتماعي عبر تحييد الخطاب الديني المتشدد لصالح تغييرات على المستوى الداخلي ولتبرير ممارساتها، معتمدة بذلك على خطباء وفتاوى علماء دين تتناغم مع التحركات الجديدة سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي، وبتعبئة مواطنيها سعياً منها للتغلب على التحديات التي أفرزتها الحركات الاحتجاجية في المنطقة.
4. إن مدركات الأداء السعودي كان أكثر تكيفاً مع طبيعة المتغيرات الإقليمية، وساعدها بذلك عوامل داخلية وإقليمية ودولية في إعادة صياغة دورها ورؤيتها في بناء وتشكيل للتحالفات وشرعنه تحركاتها إزاء القضايا الإقليمية تحت مضلة التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.
5. انعكست التغيّرات السياسية في السعودية بعد وصول الملك (سلمان بن عبد العزيز) للسلطة على أثر وفاة الملك (عبد الله بن عبد العزيز) وتبنيه سياسة تعد تغير في منهج أداء السياسة الخارجية السعودية، بما يتناسب مع موقعها الحالي وتنامي مكانتها كقوة إقليمية فاعلة.
6. إن المتغيرات في معادلة التوازن الإقليمي انعكست على طبيعة المنافسة الإيرانية السعودية، سيما مع تزايد وتوسع الدور الإقليمي لإيران، مما دفع بالمدركات السعودية بضرورة إعادة تصحيح الاختلال في ميزان القوة وإثبات مكانتها من خلال الأخذ بزمام المبادرة بالقضايا الإقليمية.
7. وجدت السعودية الفرصة مواتيه لها في استثمارها لمتغيرات الأزمة اليمنية عبر استخدام الورقة الطائفية في إعادة تشكيل تحالفها ضد حركة "أنصار الله" ونحو ممارساتها في إعادة تشكيل التوازنات الجديدة لصالحها وبناء تحالفات على أنقاض التحالفات القديمة.

References (English)

1. Hashim, Firas Abbas (2020). Saudi Arabia and the Reshaping of the New Regional Geopolitical Space. 1st ed. Amman, Jordan: Dar Al-Mu'taz for Publishing and Distribution.
2. Hamad, Al-Nour (2015). "Review of the Arab–American Strategic Partnership Report and the Changing Security Balance in the Gulf." Arab Policies Journal, No. 17. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies.
3. Al-Wasat Electronic Newspaper (2012). Issue No. 3567, June 13. Viewed January 12, 2019.
4. Idris, Mohamed El-Sayed (2012). "Counter Trends: Positions of Non-Arab Regional Actors Toward the Arab Revolutions." International Politics Journal, No. 188. Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.

5. Kask, Ashraf Mohamed (2014). Western Policies Toward Gulf Security. Manama: Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies.
6. Kask, Ashraf Mohamed (2016). Iranian Policies Toward the Gulf Cooperation Council After the Nuclear Agreement: Contents and Regional Implications. Manama: Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies.
7. Kask, Ashraf Mohamed (2012). The Development of Gulf Regional Security Since 2003: A Study of the Impact of NATO Strategy. Beirut: Arab Unity Studies Center.
8. Al-Fadhala, Khaled bin Ibrahim (2015). "Reading the Strategic Dialogue Between GCC States and Iran After the Nuclear Agreement." Dirasat Journal, No. 2. Manama: Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies.
9. Kask, Ashraf Mohamed (2014). "A Renewed Dilemma: Gulf Security in the Iranian Vision." International Politics Journal, No. 196. Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.
10. Taher, Ahmed (2015). "Russian–Saudi Relations: A Radical Shift or Temporary Change?" International Politics Journal, No. 202. Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.
11. Mahboub, Abdelhafiz Abdelrahim (2015). A Geopolitical Reality in the Middle East Fueled by Conflict and Terrorism. Electronic Publishing House.
12. Hilal, Abdulmohsen (2011). The Need for Reform in the Kingdom of Saudi Arabia. Doha: Development Forum, 33rd Annual Meeting.
13. Khudair, Mohammed Yas (2012). "Gulf Security in Light of New Regional Transformations." International Studies Journal, No. 53. Baghdad: Center for International Studies, University of Baghdad.
14. Taqi, Ray (2010). Hidden Iran. Translated by Aiham Al-Sabbagh. 1st ed. Riyadh: Obeikan Library.
15. Al-Mahjoub, Abdelhalim (2012). "Intertwined Equations: The Syrian Issue and Potential Regional Axes." International Politics Journal, No. 190. Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.
16. Al-Dosouqi, Abu Bakr (2013). "A Different World: The Middle East in the Post-Revolution Era." International Politics Journal, No. 185. Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.
17. Al-Dakhil, Khaled (2007). "The Emergence of the Saudi Role Within the Current Arab System." Journal of Palestinian Studies, Vol. 18, No. 72.
18. Mousavi, Seyed Hossein (2019). "Ali Akbar Salehi's View and the Strategy of Good Neighborliness." Iran and the Arabs Journal, No. 26. Tehran: Middle East Scientific Research Center.
19. Al-Marhoon, Abduljalil Zaid (2006). "Gulf Security and the American Variable." Future Arab Journal, No. 328. Beirut: Arab Unity Studies Center.
20. Beshara, Jawad (2014). "Saudi Arabia and the Iranian Dilemma in the Regional Power Struggle." Al-Bayan Newspaper. Baghdad.
21. Ahmed, Safinaz Mohamed (2019). "The Syrian Crisis and Egyptian–Iranian Relations in Light of Current Regional Interactions." Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies Website.
22. Ahmed, Ahmed Youssef & Al-Afandi, Abdelwahab (2012). The State of the Arab Nation (2011–2012): Dilemmas of Change and Its Prospects. Beirut: Arab Unity Studies Center.

23. Al-Hamid, Tareq (2011). "Iraq as Iran's Alternative to Syria." Asharq Al-Awsat Newspaper. Riyadh.
24. International Politics Supplement, No. 196. Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.
25. Othman, Tarek (2016). "Two Rival Camps: Who Will Win Control of the Middle East?" Siyassa.org.eg. Viewed December 30, 2018.
26. Kazem, Mohammed Karim & Hashim, Firas Abbas (2013). "Arab Change Movements and Their Implications for GCC Security." International Studies Journal, No. 55. Baghdad: University of Baghdad.
27. Lynch, Marc (2014). "Why Saudi Arabia Escalated the Middle East's Sectarian Conflict." The Washington Post, January 4.
28. Terrill, W. Andrew (2019). Saudi-Iranian Competition and the Future of Middle East Security. Research Services Group Website.
29. Abdelrahman, Zain Al-Abidin Saleh (2014). "Turkey and Iran and the Undermining of the Saudi Religious Project." Al-Tareeq Electronic Newspaper.
30. Kazem, Muhammad Karim, Hashem, Firas Abbas. (2013), Arab movements of change and their reflections on the security of the Gulf Cooperation Council countries, International Studies Journal, Issue 55, Center for International Studies, University of Baghdad.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No. (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021198

Employing digital diplomacy in foreign policy: The United State of American as a model

[1]Dr. Yawar Omar Muhammed

Keywords:
China, Usa, Cyber Space,Digital Diplomacy

Received:8/1/2026
Accepted:19/4/2026
Available:22/6/2026

***Abstract*:**

Technological advancements in the late 20th century led to an evolution in the concept of traditional diplomacy. Technological progress and developments in communication have made communication between peoples, societies, and nations easier and faster. The spread of the internet around the world has transformed the world into a small village where communication between countries and peoples is rapid. While the Vienna Conventions of 1961 established diplomacy as a language of communication and rapprochement, However, the spread of the Internet around the world and the emergence of these networks through their widespread use on websites such as Facebook, Twitter, YouTube, etc.

The increasing reliance on the Internet and information technology by all countries of the world has made the world a small village where communication is fast, easy and at a low cost, through which the largest possible amount of information and data is transmitted around the world, in addition to the reliance on digital technology in politics and economics. This stems from the reliance on cyberspace, which is a global domain consisting of interconnected networks and technological infrastructure containing a huge amount of information and data, which includes (the Internet, communication networks, computer systems, processors and embedded control units).

[1] Kirkuk University College of Law and Political science (yawar@uokirkuk.edu.iq)
https:// orcid.org/0009-0002-1949-8227

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

توظيف الدبلوماسية الرقمية في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الامريكية انموذجاً

[1]م د ياور عمر محمد

المستخلص:

أدت التطورات التكنولوجية في أواخر القرن العشرين الى تطور في مفهوم الدبلوماسية التقليدية، إذ إن التقدم التقني، والتطور في وسائل الاتصالات، جعلت التواصل بين الشعوب والمجتمعات والدول أكثر سهولة وسرعة، إذ إن انتشار شبكات الانترنت حول العالم، جعلت العالم عبارة عن قرية صغيرة يتم في التواصل بصورة سريعة بين الدول والشعوب، وان اتفاقيات فينا عام 1961 والتي أصبحت الدبلوماسية من خلالها كلغة للتواصل والتقارب، إلا إن انتشار شبكات الانترنت حول العالم وبدا استخدام هذه الشبكات عن طريق مواقعها المنتشرة عبرها مثل(الفيسبوك، التويتر، يوتيوب، ...)

إن الاعتماد المتزايد على شبكات الانترنت، وتكنولوجيا المعلومات من قبل دول العالم كافة، جعلت من العالم عبارة عن قرية صغيرة يتم فيها الاتصال والتواصل بصورة سريعة وسهلة وذات كلفة قليلة، والتي يتم عبرها إيصال أكبر ما يمكن من المعلومات والبيات حول العالم، فضلاً عن الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية في السياسة والاقتصاد، وهذا نابع من الاعتماد على الفضاء السيبراني الذي يعد نطاقاً عالمياً يتألف من شبكات مترابطة وبينية تحتية تكنولوجية تحوي كم هائل من المعلومات والبيانات، والتي تشمل(الانترنت، وشبكات الاتصالات وأنظمة الحاسوب والمعالجات ووحدات التحكم المدمجة).

الكلمات الافتتاحية: الولايات المتحدة الامريكية، الصين، الفضاء السيبراني، الدبلوماسية الرقمية

المقدمة:

ساهم التكنولوجيا الحديثة والتقدم التقني في الاتصالات والمواصلات الى زيادة التفاعلات الدولية، ضم إطار الفضاء السيبراني الذي ساعد على ظهور شبكات الانترنت، وتطور أدوات الاتصالات الحديثة من الهواتف النقالة واجهزت الحاسوب المتطورة، وساعد الفضاء السيبراني على تشكيل بنية تحتية دولية رقمية / افتراضية مختلفة عن الواقع، تجري عبرها الكثير من التعاملات بين الدول والشعوب لما تتميز به هذا الفضاء في كونها تقرب المسافات وتقلل الزمن في التواصل، فأصبحت التفاعلات الدولية حالة عامة، وأصبحت سياسات الدول تجرى عبرها، مما أدى الى ظهور دبلوماسية حديثة تسمت بالدبلوماسية الرقمية لتكون الأداة الأبرز في إيصال المعلومات والبيانات من قبل الرؤساء والوزراء والسفارات للتواصل بين الدول والشعوب، وايصال المعلومات والبيانات بأسرع ما يمكن.

أهمية البحث:

يسعى البحث الى شرح ومعرفة مفهوم الدبلوماسية الرقمية، وكيفية توظيفها عبر الفضاء السيبراني، التي أصبحت أداة للتواصل بين الدول والشعوب، واتخذت منها الدول كوسيلة للتواصل عبر استخدام شبكات الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك، يوتيوب، التويتر، والتليكرام ...)، ومعرفة الأدوات والوسائل المستخدم في الدبلوماسية الرقمية، وكيفية توظيفها بصورة تستطيع الدول من التواصل مع الشعوب الدول الأخرى وايصال توجهاتها وثقافاتها بأسرع وسيلة ممكنة.

إشكالية البحث:

تنطلق إشكالية البحث حول التكنولوجيا الحديثة، والتقدم التقني في الاتصالات وظهور شبكات الانترنت والمواقع الالكترونية، الى زيادة التفاعلات الدولية عبرها، وهذا أدى الى ظهور الدبلوماسية الرقمية، والذي يختلف عما كان عليه في السابق، إذ يطرح **تساؤل رئيس** هو (مدى إمكانية توظيف الدبلوماسية الرقمية في السياسة الخارجية، لا سيما من قبل الولايات المتحدة الامريكية)، ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس تساؤلات فرعية يمكن اجمالها بالآتي:

1. ما يقصد بالدبلوماسية الرقمية؟
2. ما هو تأثير التكنولوجيا على الدبلوماسية؟
3. ماهي أدوات توظيف الدبلوماسية الرقمية في السياسة الخارجية؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن التطورات التكنولوجية التي شهدتها العالم ساهمة في إعادة صياغة السياسة الخارجية، والدبلوماسية الدولية بصيغتها الحالية، والتي أثر بشكل واضح على أنماط التواصل خلال القرن الحادي والعشرين، إذ ساهمت شبكات الانترنت وعبر مواقع التواصل الاجتماعي الى التحول في الدبلوماسية، مما زاد اهتمام الدول بالدبلوماسية الرقمية وادت الى انتقال العمل الدبلوماسي الى استخدام شبكات الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وتوظيفها بالصورة كبيرة من اجل تحقيق أهدافها ومصالحها، وهذا ما جعل الولايات المتحدة الامريكية في استخدام هذا النوع من الدبلوماسية.

منهجية البحث:

من أجل معالجة الإشكالية واثبات فرضية البحث وفق منهج متكامل اعتمد على المنهج التحليلي في دراسة التطورات التكنولوجية وتأثيرها على الدبلوماسية، عبر القيام بجمع المعلومات والبيانات وتدقيق تحليل الدبلوماسية التي جعلت من الدبلوماسية الرقمية أداة للتواصل بين الدول والمجتمعات عن طريق استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وهي بدورها تعيد رسم السياسة الخارجية والعلاقات الدولية بين الدول.

هيكلية البحث:

قسم البحث الى مبحثين وخاتمة واستنتاجات، المبحث الأول تناول دراسة في الإطار المفاهيمي: وقسم الى مطلبين، المطلب الأول. الفضاء السيبراني والتحول في مفهوم الدبلوماسية (الدبلوماسية الرقمية وأهدافها)، بينما المطلب الثاني تناول، التطور التكنولوجي والدبلوماسية الرقمية، أما المبحث الثاني تناول الدبلوماسية الرقمية كأداة في السياسة الخارجية (التوظيف)، وقسم المبحث الى مطلبين تناول المطلب الأول، أدوات الدبلوماسية الرقمية وتوظيفها، بينما المطلب الثاني تناول الدبلوماسية الرقمية للولايات المتحدة الامريكية.

المبحث الأول

دراسة في الإطار المفاهيمي

الدبلوماسية بصورة عامة هي الاداة والمحرك للعلاقات الدولية، أي إنها الطريقة التي تعبر بها الدول عن علاقاتها مع الدول الأخرى، وكيفية تحقيق أهدافها وسياساتها الخارجية عن طريق تنسيق جهودها للتأثير على القرارات وسلوك الدول والشعوب الأجنبية عن طريق الحوار والمفاوضات، وهي من الوسائل التي تسعى الدول عن طريقها الى تأمين مصالحها الخاصة، وهي الاداة الأساس التي يعبر عنها في ممارسة السياسة الخارجية، وتحقيق مصالحها العليا وأهدافها الرئيسة.

المطلب الأول. الفضاء السيبراني والتحول في مفهوم الدبلوماسية (الدبلوماسية الرقمية وأهدافها)

ان الثورة المعرفية والمعلوماتية أدت الى التطور في تكنولوجيا المعلومات والتقدم في تقنية الاتصالات، مما شكل العامل والدافع القوي في توجه العديد من الدول حول ربط تفاعلاتها الدولية بالفضاء الرقمي عبر شبكات الانترنت التي تقدم الخدمات كبيرة على الصعيد العالمي، وبالتالي لتكون البيئة الرقمية هي الاداة الاوسع في الاتصال والتواصل بين الدول والشعوب

1. الفضاء السيبراني والتحول في الدبلوماسية:

ظهر الفضاء السيبراني كوسيلة ووسيط جديد للعمل الدبلوماسي عبر شبكات الانترنت وأجهزة الهاتف المحمول، وأجهزة الحاسوب والاتصالات عن طريق الأقمار الصناعية، وما يوفره من معلومات جيوسياسية، واثره على الدبلوماسية وهي حماية المصالح القومية للدولة ومتابعة المفاوضات وجمع المعلومات، والمشاركة في صنع القرار، ورفع كفاءة العنصر البشري عن طريق ما يمكن أن توفره شبكات الانترنت مع الأطراف المعنية، والمستهدفة عبر الدبلوماسية المشارة اليها، وأصبحت للدبلوماسية الرقمية الدور في إدارة الصراع الدولي وذلك عن طريق دورها في اكتشاف كيف ان العالم أصبح في طور التغيير بتعرضه لثورة المعلومات، واستعمال التكنولوجيا الجديدة في عملية البيانات والمعلومات والاتصالات[1]

مع توسع نظام الفضاء السيبراني، أصبح الأساس في عمل الشركات، هو تطوير استراتيجيات التحول الرقمي وتحديد اتجاهات تنفيذها، لذا فإن التحول الرقمي هو عملية على المستوى العالمي تشمل تحويل القطاعات الاقتصادية والسياسية والعسكرية رقمياً، وتحديث آليات الإدارة وعمليات الدمج، وتشكيل السوق الرقمية وتطوير البنية التحتية الرقمية، بالتالي يعني التحول الرقمي ودمج التقنيات الرقمية في جميع مجالات الحياة، مما أدى الى التغيرات الجوهرية في التنمية و المجتمع، والاشكال الاقتصادية، وزيادة توفير القيم وتحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفردية والاجتماعية بسرعة أكبر وتكلفة اقل[2].

ان التحول في العمل الدبلوماسي لاسيما الانتقال من الدبلوماسية العامة الى الدبلوماسية الرقمية هي نقطة التحول في فهم الدبلوماسية المعاصرة، إذ ضمت في استخدام منصات التواصل الاجتماعية، وبهذا فإن الدبلوماسية الرقمية بدأت باستخدام طريقة جديدة لحل مشاكل السياسة الخارجية عبر استخدام منصات التواصل المختلفة، وان سبب ظهور هذه الدبلوماسية يعود الى اكتشاف نظام(Web2.0)، (ويب)، على شبكات الانترنت، الذي يوفر ميزات حديثة لوسائل اتصال اجتماعية فاعلة والتي في الحقيقة أحدى أساليب للقوة الناعمة، وأداة فاعلة للإدارة، ووفقاً لموقع(Twiploacy)، يوجد أكثر من 228 وزارة خارجية نشطة على مواقع التواصل وخاصة (تويتر)، وان التحولات الرقمية التي تشهدها دول العالم ارتبطت بشكل مباشر بالتغيرات المجتمعية، وان أول عملية انتقال الى الدبلوماسية الرقمية يعود الى ان السويد أطلقت أول سفارة افتراضية في العالم واتاحت للمتابعين حضور المعارض الفنية والمهرجانات الأدبية، وكذلك أطلقت الولايات المتحدة الامريكية سفارتها الافتراضية الخاصة في ايران للتواصل مع سفارتها هناك، وبعد ذلك سعى الدبلوماسيون الى ممارسة وظائفهم الدبلوماسية عبر الانترنت[3].

إن الفضاء السيبراني لها ميزة وخصائص كثيرة واهمها هي حرية الاستفادة من المعلومات الشخصية والحصول عليها وحرية انتاج هذه المعلومات وتنوع المستويات المقدمة من الخدمة، فقد ظهر الدور الإيجابي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في تهيئة مناخ الديمقراطية، فيما يتعلق بالوسائل والآليات الخاصة في ممارسة الديمقراطية، وتوفير البنية التحتية لتوفير المعلومات وتداولها عن طريق شبكات الاتصال، فقد ساعدت التكنولوجيا على تعدد صور تداول سواءً أكانت بالكلمة أو الصورة، وقد وفر الفضاء السيبراني عبر عملية استطلاع الرأي العام والمشاركة في الانتخابات للعديد من الافراد لكي يعبروا عن آرائهم بشكل منتظم واتساع دورهم في عملية صنع القرار وسد الفجوة بين المواطنين ومن يمثلهم في المجالس النيابية[4].

فأصبح الفضاء السيبراني من الأدوات الحساسة بيد الدول، وادى هذا التطور الى ظهور جيل جديد من خدمات الانترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي بكافة اشكاله وانواعه، فاصبح مواقع التواصل الاجتماعي مصدر للمعلومات المتعلقة بالأحداث الدولية ، فضلاً عن استخدامها بصورة ملفته في التواصل بين الدول والشعوب ومن قبل المؤسسات الحكومية، والنشطاء في المجال الرقمي، إذ يتم استخدامه في نقل الاخبار والبيانات، ومن ثم توظيفها في مجال النشر والاقناع، مما أفسح المجال أمام الدول والشعوب في تبادل المعلومات والخبرات الجيدة عبر استخدام المواقع المنتشرة على شبكة الانترنت العالمية[5]

2. مفهوم الدبلوماسية والدبلوماسية الرقمية:

كان للدبلوماسية وما تزال، وظيفة واضحة للغاية؛ دعم وتسهيل إجراءات الدول في تحقيق أهداف سياستها الخارجية عبر إيصال أفكار ورسائل معينة لخلق مناخ ملائم في الرأي العام الخارجي لقبول المبادرات المقترحة، فالدبلوماسية العامة في جوهرها، هي عملية التأثير على المجتمعات الدولية، وقد وسعت الدبلوماسية الرقمية هذا الأفق بشكل أكبر، ومهدت الطريق للحوار المباشر الذي يعزز مصالح معينة وإجراءات ذات صلة بين ممثلي الحكومات ومواطني المجتمعات والدول والمناطق الجغرافية التي هي هدف التدخلات، لاشك إن الدبلوماسية الرقمية تواصل تعزيز الدبلوماسية العامة عن طريق توصيل الرسائل والمعلومات الى عامة الناس عبر أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة ومنصات التواصل الاجتماعي[6]

إن بناء الدولة وفق المصلحة الوطنية تُعد عملاً ومطلباً أساس وجوهري للسياسة الخارجية للدولة من أجل توحيد الجهود والرؤى حول الأهداف العامة، لذا فإن العمل الدبلوماسي يُعد وجه من أوجه الاتصال بين الدول والمجتمعات، وإنها تستند على العلاقات بين الأطراف الدولية والذي يهدف الى تبادل الاخبار والمعلومات والرسائل، فالدبلوماسية بصورة عامة تعد من الوسائل والأدوات الأساس في إتمام مهام السياسة الخارجية للدول، وتنفيذ برامج سياساتها الخارجية، وتنظيم العلاقات بين الدول ورفع درجة التعاون معها، ونتيجة للتطور التكنولوجي والتقدم في تقنية الاتصالات فقد أولت الدول اهتماماً كبيراً بالدبلوماسية عبر الفضاء السيبراني وعن طريق شبكات الانترنت والتي سميت بالدبلوماسية الرقمية أو (السيبرانية)، لذا أصبح الفضاء السيبراني المجال الكوني الجغرافي الذي عن طريقها يتم التواصل بين الدول والشعوب عبر المواقع الموجودة على شبكات الانترنت العالمية مثل: مواقع (فيس بوك(ميتا)، يوتيوب، تلغرام(X) ...).[7]

ان الدبلوماسية هي أحد الأدوات الفاعلة في تنفيذ السياسة الخارجية للدولة وهي الوسيلة من وسائل تحقيق مصالح الامة، واستخدامه كباقي الوسائل الأخرى منذ قديم الازمان، ومنذ ذلك وهي في تطور مستمر ومتلاصق في اشكالها وفاعليتها والتي وصلت الى شكلها الحالي الذي يمتاز بالسرعة والشمولية والعلنية... الخ، ونتيجة للتطورات الحضارية والمجتمعية والسياسية والتكنولوجية... وعلى الرغم من التغير المستمر والجوهري في شكل وفاعلية الدبلوماسية، إلا أن جوهرها وغايتها لا تزال كما هي عبر ارتباطها بتحقيق المصالح والاهداف الخارجية للدول، فالدبلوماسية هي عملية تمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في غمار إدارتها لعلاقاتها الدولية، ولكي تكون فعالة بحيث أن تدعمها وسائل السياسة الخارجية الأخرى وسيما الوسائل العسكرية، والوسائل الاقتصادية فبدون دعم تلك الوسائل تكون فعالية الدبلوماسية محددة أن لم تكن معدومة[8].

3. أهداف الدبلوماسية الرقمية: إن الهدف الأساس من الدبلوماسية الرقمية هو الحديث مع الجمهور بصورة مباشرة وبدون حواجز، بغية حل المشاكل في السياسة الخارجية، لذا فإن أهداف الدبلوماسية الرقمية تتكون من مجموعة من الأهداف وهي كالآتي:[9]

أ. تظافر الجهود لدوائر الحكومة والدولة واستغلال الموارد ذات العلاقة في تسخير ثروة بشرية، واستخدامها بالطريقة الصحيحة لتحقيق المصالح، والاهداف في الخارج.

ب. يساعد الدبلوماسية الرقمية في الحفاظ على التواصل مع الجماهير في العالم الافتراضي واستخدام أدوات الاتصالات الحديثة للاستماع الى الجمهور والتواصل معه والتأثير عليه باستخدام الرسائل الرئيسة للدولة عبر شبكات الانترنت.

ت. يساعد في تدقيق المعلومات والاستفادة منها عبر استخدامه في تحسين عملية وضع السياسات للدولة

ث. زيادة الاتصالات القنصلية مع الجمهور، وانتقاء قنوات اتصال مباشرة مع المواطنين المقيمين في الخارج، بغرض التواصل معهم اثناء حدوث الازمات.

ج. هـ الدبلوماسية الرقمية هدفها تعزيز حرية التعبير والديمقراطية، فضلاً عن تقويض النظم الاستبدادية، إذ إن التكنولوجيا تتيح للجميع استخدامها والتعبير عن الرأي دون احتكار هذه الوسائل من أي جهة كانت

ح. انشاء آليات رقمية ومواقع للاستفادة من الخبرات والموارد الخارجية

المطلب الثاني. التطور التكنولوجي والدبلوماسية الرقمية

اولاً. التطور التكنولوجي والدبلوماسية:

كان ولا يزال الاتصالات ضرورية للدبلوماسية، وإن أي تقدم في عملية الاتصال ووسائله تؤثر بصورة واضحة على ممارسة الدبلوماسية، إذ في عام 1840 عندما تلقى (لورد بالمرستون)، وزير خارجية بريطانيا أول تلغراف فصاح: إنها نهاية الدبلوماسية، وكان يعني بذلك أن تكنولوجيا الاتصال التي أدت الى اختصار الزمن والمسافات قد جعلت الدبلوماسيين يفقدون أهميتهم، فاليوم كيف يمكن ان يكون رد فعل(بالمرستون) لو رأى ثورة الاتصالات الحديثة بكل وسائلها مثل قنوات التلفزيون،/ شبكات الانترنت، والهواتف المحمولة ومواقع التواصل الاجتماعي، إذ أن هذه الثورة تشكل عالماً جديداً وبيئة اتصالية تحتاج الى دبلوماسية جديدة، أ, كما يقول(ارشيتى)،إنها تؤدي الى تغيير ثوري في مجال العمل الدبلوماسي، فقد أحدث ثورة الاتصال التي ترتبط بالثورة المعلوماتية، ثورة جديدة تستخدم في العمل الدبلوماسي، إذ انتجت تكنولوجيا الاتصال أدوات جديدة تستخدم في العمل الدبلوماسي، فضلاً عن أن عصر المعلومات سوف يؤدي الى التقليل من أهمية الدبلوماسية الكلاسيكية القائمة على القوة الخشنة(Hard Power)، ويزيد من أهمية الدبلوماسية الجديدة المبنية على القوة الناعمة(Soft Power)، وقد أدى ذلك التطور الى تشكيل واقع عالمي جديد يقوم على الترابط العالمي، وقد فرضت ثورة الاتصال والمعلومات شروط جديدة على الدبلوماسية، ودفعت بكل الدول للبحث عن نموذج جديد للدبلوماسية يقوم على التطور التكنولوجي ويتم تطوير قدراتها على إدارة سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية بأساليب وأدوات حديثة مبنى على التكنولوجيا المتطورة وتستند على الفضاء السيبراني وعلى شبكات الانترنت العالمية[10]

إن بروز مفهوم الدبلوماسية الرقمية ، واتساع نطاق توظيفها ارتبط بانتشار وتطور شبكات الانترنت وشركات الاتصالات المتخصصة بالأنترنت والفضاء السيبراني، والتي أصبحت من بين الفواعل المهمة والمؤثرة في العلاقات الدولية ومنها مجال الدبلوماسية الرقمية، كما دفعت التحولات التي أحدثتها الثورة المعلوماتية الى إعادة تعريف الدبلوماسية فاختلفت بذلك طبيعتها عن الدبلوماسية التقليدية، إذ ذهب "جوردن سميث" الى الدبلوماسية الرقمية على أنها: " فن التقدم والحفاظ على المصالح القومية عبر تبادل المعلومات بين الحكومة والدول والجماعات الأخرى"، إذ إن الدبلوماسية الرقمية مرتبطة باستخدام الدولة لوسائط التكنولوجيا الحديثة لزيادة التواصل والتقارب سواء مع مواطنيها في الدول الأخرى، أو مع الدول الأخرى في اطار علاقاتها الدبلوماسية معها[11]

تعد الثورة العلمية والتكنولوجية والتقدم في تقنية الاتصالات أحد اهم العوامل التي أثرة على حياة الافراد والشعوب والمجتمعات، وقد ساهمت في نقلها من مرحلة تطورية حضارية الى أخرى، والدليل على ذلك ما تعيش اليوم من واقع وحياة متميز بتوظيف المعرفة والمعلوماتية والانفتاح على الآخر، ومختلفة عما كان يعيشها اسلافنا ولعل الفضاء السيبراني واحدة من افرازات هذه العملية المعرفية، والتقنية المعاصرة من التطور التكنولوجي[12]

قال مارشال (ماكلوهان): " نحن نصبح على ما نراه، نحن نشكل أدواتنا، وبعدها تشكلنا أدواتنا"، لذا فإنه من البديهي القول إن ثورة المعلومات والتكنولوجيا احدث تغيراً جذرياً في المجتمعات، فالنمو الهائل في تقنيات الحوسبة والاتصالات والذي يشار اليه احياناً باسم(الثورة الصناعية الثالثة)، يغير من طبيعة الحكومات والسيادة، ويزيد من دور الفاعلين من غير الدول ويعزز من أهمية القوة الناعمة في السياسة الخارجية، ويمكن القول إن نمط الاتصال قد أثر بشكل كبير في توزيع السلطة داخل المجتمع، وفي تطور المجتمع ككل وكذلك أثر على القيم والمعتقدات السائدة فيه، لذا فإن كل هذه التحولات المجتمعية ستؤثر بصورة متفاوت في تطبيق وتفسير القوانين التي تحكم اللجوء الى القوة والنزاعات المسلحة، فالتزايد في الترابط الذي توفره شبكة الانترنت تسهل من انتشار القوة الى الفاعلين من غير الدول، ويسمح بتعزيز الجماعات التي تشارك اهتمامات وأفكار متشابهة، حتى وان لم يجمعها موقع جغرافي مشترك[13].

إن العولمة والتطور التكنولوجي الذي ألقى بضلاله على السياسة الخارجية للدول، وأدواتها الدبلوماسية كان لابد للدولة من الاستجابة للمتغيرات الدولية لتواكب التطور المعاصر بغية تحقيق المصالح والاهداف العليا، إذ أفرزت نوع جديد من العلاقات الدولية مع الفواعل وغير الفواعل من غير الدول من جانب وتطور في المهام الدبلوماسية وانواعها والقائمين عليها من جانب آخر، فنتيجة للتطور التكنولوجي والعولمة، تميزت الدبلوماسية في العديد من المجالات وفقاً لخصائص معينة، مما انعكس على طبيعة العمل الدبلوماسي ووظائفه وأصبح متداخلاً مع مجالات أخرى لم تكن في

السابق ضمن اختصاصاته، وهذا ما أدى الى زيادة أعمال البعثات الدبلوماسية بشكل كبير، الأمر الذي أدى الى ظهور أنواع جديدة من الدبلوماسية منها الدبلوماسية الرقمية (السيبرانية)[14]

ثانياً. تأثير الدبلوماسية الرقمية في صنع السياسة الخارجية: وتتجلى في المجالات الآتية:[15]

1. **خدمة التفضيل:** أثرت شبكات الانترنت بصورة كبيرة على الخدمات التي يقدمها الدبلوماسيون، ووزارات الخارجية، وقد قوضت التوزيع التقليدي للعمل الدبلوماسي، وسهلت الوصول الى المعلومات، كما لجأت وزارات الخارجية والسفارات الى تقديم الخدمات عبر شبكات الانترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي.
2. **الأفكار:** تعد الأفكار، والقيم أدوات مهمة في رسم وصناعة السياسة الخارجية، وتدخل ضمن نطاق ما يسميه (جوزف ناي) بـ"القوة الناعمة"، إذ اعتمدت الدبلوماسية التقليدية على مناقشة قضية ما على خطاب وزاري أو نشر كتيب، أو نقل الرسائل الرئيسة الى الراديو والتلفزيون، ووسائل الاعلام المطبوعة، لكن ما يحدث اليوم يتم نشر هذه الخطب على المواقع الرسمية، إذ يتم الوصول اليها مباشرة لكل من يرغب في ذلك، وان كثرت المدونات والمنتديات التفاعلية، إذ تدار المناقشات السياسية مع اشراك خبراء بدلاً عن وزراء الرسميين.
3. **الشبكات:** إن إنشاء الشبكات المناسبة كمساحة للنقاش يشارك فيها أصحاب المصلحة وصانعوا الرأي والقرار لمناقشة السياسة الداخلية، وممارسة التأثير على السياسة الخارجية وتسمح الشبكات للدبلوماسيين ليس فقط جمع المعلومات الموثوقة لإتخاذ القرارات الصائبة وانما البحث عن طرق ووسائل لكيفية ممارسة أقصى قدر من التأثير.

المبحث الثاني

الدبلوماسية الرقمية كأداة في السياسة الخارجية(التوظيف)

المطلب الأول: أدوات الدبلوماسية الرقمية وتوظيفها.

اولاً. أدوات الدبلوماسية الرقمية: ان للدبلوماسية الرقمية العديد من الأدوات والوسائل التي عن طريقها استطاعت اغلب الدول من التواصل مع الدول والشعوب وإيصال ما تريد من المعلومات اليها ومن هذ الأدوات الآتي:

1. **وسائل التواصل الاجتماعي:** أصبحت جزءًا لايتجزء حياتنا اليومية وأبرزها(Twitter X Facebook,Meta) WhasApp, Skyp, youtube,....)، وقد عرفت وسائل التواصل الاجتماعي بأنها: " مجموعة متنوعة من تطبيقات وتقنيات المنصات القائمة على شبكات الانترنت التي تمكن الناس من التفاعل مع بعضهم البعض عبر هذه الشبكات ، وتمكن استخدام هذه المنصات كأدوات بارزة لبث الأفكار أو سياسات أو أفكار معينة أو التحريض على الإجراءات العامة، وقد عد الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما)، اول رئيس دولة ينشأ حساباً على تويتر في عام 2007، مع حملته الانتخابية الرئاسية، إل إن الرئيس الأمريكي الحالي (دونالد ترامب) كان له أكبر تأثير على موقع تويتر منذ توليه منصبه في 20/ كانون الثاني2017، وقد عرف أكثر رئس استخداماً لمواقع التواصل الاجتماعي لا سيما موقع تويتر، للتواصل مع الجماهير الامريكية والعالم الخارجي، سواء عبر الإعلان عن مواقف سياسية معينة أو توصيل رسائل دبلوماسية أو تهديد الخصوم والمنافسين[16]

إن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت أدوات حساسة في يد القوى والفاعلين، وقد عزز ذلك قوة الترابط بين ما تقدمه هذه المواقع الوسائل وقدرات كبيرة في نقل الاخبار والبيانات والمعلومات ، وتوظيفها في مجال الاقناع والانتشار، مما يضع الكثير من الشعوب والمجتمعات أم خطر السيطرة والاختراق الناعم من قبل الاخرين دولاً أو افراد أو مؤسسات، والذي يعتمد على أساليب التغلغل في عمق نفسية الفرد واقناعه، وفي مقابل ذلك نجد أن الدول فرضت عليها استحداث أساليب وتبني مسارات، يمكن عن طريقها حماية شعوبها من خطر الاختراق والتوجيه الخارجي، ولعل ما يزيد الامر تعقيداً أو حساسية هي استغلال الدول الكبرى ومختلف الفاعلين غير الرسمين من المنظمات غير الحكومية، أو الجماعات المتطرفة للمستويات المتقدمة من التكنولوجيا الاتصالية في إيصال خطابها والاقناع بتوجهاتها، وبالتالي صناعة رأي حول مسائل معينة وعن طريق ما أصبح يعرف بالدبلوماسية الرقمية، التي تؤدي دوراً حساساً في التأثير الثقافي والاجتماعي والفكري للأفراد والمجتمعات[17].

أ. **فيس بووك(ميتا):** أحد اهم الوسائل المهمة التي تعتمد عليها الدبلوماسية الرقمية في إيصال ما يمكن ايصاله من معلومات وبيانات للجمهور والمتابعين هي موقع (فيس بوك)، والتي تعود جذور ها الى عام 2003، عندما كان (مارك زوكربيرغ)، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة ميتا الحالية، في السنة الثانية ضمن تخصص علم النفس في جامعة هارفارد، وفي أحد الليالي خطرت له فكرة انشاء موقع اجتماعي على مستوى الجامعة مستوحى من موقع(Hotonot .com)، إذ تخيل موقعاً يتيح للطلاب مقارنة صور اصدقائهم، إذ عرض على الموقع صورتان جنباً الى جنب لطلاب مأخوذة من دليل صور الجامعة، ويقوم المستخدمون بتقييم ايهما اكثر جاذبية، وكانت هذه البداية والانطلاقة الأولى لفكرة موقع(فيس بوك أو ميتا)، والتواصل الذي وصل اليه في الوقت الحالي[18].

ب. **تويتر X:** تعد أحد الشركات الناشئة المثيرة للانتباه عام 2008، بين المستخدمين العاديين والشركات وأصحاب المهن في مجال التكنولوجيا، ليصبح أحد من أهم خدمات التواصل الاجتماعي على الانترنت ويتميز تويتر بواجهة وفكرة مباشرة، خدمة تتيح للمستخدمين في بث أفكارهم الى قائمة المتابعين وقد ساهم هذا الموقع في أحداث تحول جديد في الاعلام والاتصال والابتكار المعتمد على المحتوى المنتج من قبل المستخدمين على (تويتر أو X)، يقوم الافراد بالتغريد وإعادة التغريد لمتابعيهم، وغالباً الى العالم باسره وفي عام 2011، وصلت قيمة تويتر السوقية الى 4 مليارات دولار وبحلول عام 2014، بلغت قيمته السوقية مع الطرح العام الأول حوالي 40 مليار دولار[19].

2. **المواقع الالكترونية والمدونات:**

وتعد من الأدوات الرقمية للدبلوماسية العامة والرقمية، وهي ذات تأثير كبير وذو شعبية واسعة ، وتظهر تأثير المدونات كمصدر للأخبار والرأي وكوسيلة مؤثرة للضغط السياسي داخلياً وخارجياً وقد زاد اهتمام الساسة في الدول بما فيهم الدبلوماسيون بالمدونات والمواقع الالكترونية كوسيلة للتعبير عن آرائهم وللتواصل مع الجماهير، وقد أنشأ الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما)، مدونه خاصة له ليتواصل عن طريقها مع الجماهير ويكتب تفاصيل حملته الانتخابية وانشطته، وقد قامت العديد من البلدان العربية بالانفتاح أكثر عن طريق الدبلوماسية الرقمية، إذ قامت وزارة الخارجية الإماراتية وبالتعاون مع وزارة الثقافة وتنمية المعرفة، بإطلاق مبادرة(الدبلوماسية الثقافية الرقمية)، كأول مبادرة من نوعها في المنطقة العربية، تهدف الى التعريف بقصص النجاح والابداعات الإماراتية، والمعالم الثقافية والتراثية والإنجازات الإماراتية في مجالات الثقافة والفنون[20]

3. **السفارات الافتراضية:**

في العام 2007 أطلقت وزارة الخارجية البريطانية أول مدونة رسمية في العالم، وعدت بداية لظهور الدبلوماسية الرقمية، وعلى أثر ذلك تأسست في العام نفسه سفارة السويد الافتراضية، وبذلك أصبح استخدام التكنولوجيا الرقمية في الدبلوماسية متنوعاً وبشكل متزايد، فعلى سبيل المثال: يستخدم سفراء أغلب الدول مثل النروجيون في سكايب للتحدث مع الطلاب الجامعات في حين يوظف(الإسرائيليون) الفيسبوك كوسيط للتواصل مع الشعوب العربية، ويقوم سفراء الأمم المتحدة باستخدام واتساب لتنسيق تصويتهم على قرارات مختلفة، بينما استخدم وزارة الخارجية الكندية(التويتر، أو X)، لتسليم المساعدات القنصلية الطارئة وبشكل عام بات استخدام التكنولوجيا الرقمية في الدبلوماسية ظاهرة عالمية وموضع اهتمام الساسة والاكاديميين حول العالم[21]

ثانياً. توظيف الدبلوماسية الرقمية:

استطاعت العديد من الدول أن توظف التكنولوجيا الحديثة لديها من أجل التواصل مع الدول والشعوب الأخرى من دون أن يكون هناك تواصل مادي فيما بين الشعوب والدول والجماهير للطرف الآخر، فوجب عليها استخدام الأدوات الرقمية في تحقيق غاياتها وأهدافها ومصالحها السياسية، والاقتصادية والتواصل مع الدول والحكومات والشعوب الصديقة عبر إيجاد وسائل وأساليب حديثة لإيصال أفكارها الى الشعوب الأخرى عبر ما يسمى الدبلوماسية الرقمية، باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي والمنصات المتيسرة عبر الفضاء السيبراني.

الكثير من دول العالم اغتنمت الفرصة، وتسعى الى تحقيق أهداف سياستها الخارجية وامكاناتها من أجل منظور إيجابي عبر انشاء مواقع الكترونية، ومدونات ومنصات التواصل الاجتماعي مثل: (الفيسبوك أوميتا ، تويتر أوX، انستغرام، يوتيوب)، وقد قال (سوارزنباخ)، إن التغيير الأهم الذي أحدثه تويتر في السياسة الخارجية يشمل، في زيادة الوصول الى المعلومات غير المفلترة، والمشاركة العالمية بغض النظر عن الجنسية أو الوضع السياسي، فضلاً عن إمكانية المواطنين والمجتمع المدني بشكل متزايد محاسبة الحكومات على سياستها وتصريحات السياسيين[22].

المطلب الثاني: الدبلوماسية الرقمية للولايات المتحدة الامريكية

استطاعت الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية، الصين ودول أخرى الى الاستثمار في تكنولوجيا رقابة والرصد في إطار الجهود الدولية الرامية الى محاربة التنظيمات الإرهابية، إذ قامت أدارة (أوباما) خلال فترة ولايته الى تعزيز قدرات الولايات المتحدة الامريكية في استخدام شبكات الانترنت في رصد ومراقبة الافراد، وهذا الإطار استثمرت بريطانيا جانباً كبيراً من ميزانيتها لمنع الجريمة عبر وضع كاميرات مراقبة والدوائر التلفزيونية المغلقة، والتكنولوجيا الذكية الخاصة بالتعرف على الوجه[23].

تعد القوة الناعمة أحد أوجه التطور التكنولوجي، إذ إن ثورة المعلومات والعولمة هي التي مهدت الطريق لتحول العالم وهي ذاتها التي أسهمت بشكل كبير في تعزيز توظيف السليم لآلة القوة الناعمة للإدارة الامريكية في عهد الرئيس الأسبق أوباما، لاسيما التكنولوجيا، وما وفرته من أدوات وبرامج الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، فضلاً عن أهم القنوات الإعلامية التي لها القدرة على توجيه الرأي العام العالمي وصياغة توجهاته، بدءاً بقناعة CNN، وإذاعة سوا والحرية وغيرها من القنوات والاذاعات، والتي كان لها الفضل في عمليات التسويق للنمط الأمريكي الشامل للتغيير، كما حصل في المنطقة العربية والشرق الأوسط، ولا سيما استخدام شبكات الانترنت والمواقع الالكترونية في اثارة الفوضى في البلدان العربية[24]

اولاً. وسائل الدبلوماسية الرقمية للولايات المتحدة الامريكية:

ولغرض فهم وتحديد وسائل الدبلوماسية الرقمية للولايات المتحدة الامريكية، يمكن تقسيمها الى ثلاثة ابعاد منها:[25]

1. الاتصال اليومي: وهي تعني الاستعداد الدائم لتقديم المعلومات السريعة، وهو ما يطلق عليه (رواية القصة)، للمواطنين والصحفيين والإعلاميين بصفة عامة وأهم الوسائل التي تعني بهذا البعد عن الدبلوماسية العامة، وهي السفارات، إذ تقوم السفارات الامريكية في الدول بندوات ومقابلات وزيارات، وتصريحات بهدف الاتصال المباشر بالجماهير.
2. الاتصال الاستراتيجي(Strategic Communication)، ويحاول هذا البعد تحقيق نوع من التناسق بين الرسائل المختلفة التي تبثها جهات مختلفة تحت مسمى الدبلوماسية العامة، ولعلها في ذلك تكون أشبه بحملات الدعاية الإعلامية أو السياسية المتكررة ذات الشعار الواحد، وهناك وسائل عديدة لتحقيق هذا البعد، واهم هذه الوسائل هي الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، فالولايات المتحدة الامريكية قامت بأطلاق اذاعة سوا (Radio Sawa)، عام 2002، التي تقدم موجزاً للأنباء كل نص ساعة، الذي يقدم الاخبار عن السياسة الامريكية وتطورات الدولية، كما تقدم الإذاعة عن الثقافات الغربية، وكذلك قامت الولايات المتحدة الامريكية بإطلاق قناة الحرة الإخبارية عام 2004، لتقدم الخدمات الدولية للولايات المتحدة الامريكية.
3. بناء وتطوير علاقات طويلة المدى (Building relations Ships)، مع أفراد ومؤسسات عن طريق البعثات الدبلوماسية، التبادل الطلابي، دورات التدريب، المؤتمرات، إذ تقوم وزارة الخارجية الامريكية بتمويل وتدعيم عدداً كبيراً من برامج التبادل الطلابي بين الولايات المتحدة والدول الأخرى، مثل برنامج فولبرايت، (Fulbright)، الذي إذ تهدف الى إعطاء منح دراسية للطلاب في الجامعات الامريكية، فضلاً عن وجود برنامج المجلس الأمريكي للقادة السياسيين الشباب (Acypl)،

ثانياً. توظيف الدبلوماسية الرقمية الولايات المتحدة الامريكية.

شكل وزارة الخارجية الامريكية فريق عمل التواصل الرقمي(Digital outreach Team)، وهي عبارة عن مجموعة من الأفراد التابعين لوزارة الخارجية الامريكية، تقوم بعملية التواصل عبر الحوارات والمناقشات السياسية الموجودة على شبكة الانترنت باللغة العربية والصومالية والاردية، (باعتبار هذه المناطق تكثر فيها النزاعات والحروب)، وتم انشاء هذا الفريق عام 2006، ليتكفل بمهمة طرح وشرح سياسات الولايات المتحدة الامريكية الخارجية، فضلاً الى شرح وتقديم الجوانب الاجتماعية والثقافية للمجتمع الأمريكي بطريقة سهلة يمكن فهمها من قبل الجميع[26].

قامت الولايات المتحدة الامريكية عام 2001 بإطلاق موقعاً الكترونياً اعتبره بمنزلة سفارة افتراضية للولايات المتحدة في ايران، تقدم عن طريقها للإيرانيين معلومات عن تأشيرات الدخول وبرامج التبادل الطلابية، وعلى الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية رسمية بين البلدين، فيما يمكن

بتسميته بالدبلوماسية الرقمية وبمجرد تدشين الموقع الالكتروني قامت السلطات الإيرانية بحجبه، الامر الذي ندد به الامريكان، وقال المتحدث باسم البيت الأبيض الأمريكي جاي كارني:" ندين الجهود التي تبذلها الحكومة الإيرانية لمنع الشعب من حرية الوصول الى السفارة الافتراضية[27]

استطاعت الولايات المتحدة الامريكية استخدام القوة الناعمة كأحد الأدوات في توظيفها في سياستها الخارجية، إذ استغلت الثورة المعلوماتية ووسائل الاعلام الجديدة بمرئياته ومراكز أبحاثه، الذي لديه القدرة على نقل المنظومة القيمية الغربية الى كل ارجاء العالم، من أجل تغيير المفاهيم والمدارك بعيدة عن الدبلوماسية التقليدية التي ترتبط بالدول ومؤسساتها الخارجية[28]

إن استعمال الدبلوماسية الرقمية بشكل متزايد وبجميع اشكالها وانواعها كالتطبيقات، والمواقع، وشبكات التواصل الاجتماعي، إذ ساعد التطور المطرد والضخم والمستمر في بناء الإمكانات والقدرات التقنية التكنولوجية الى أحداث تغييرات جذرية في الدبلوماسية والمجال الرقمي، والتي تعد من مرتكزات القوة الناعمة في رسم العلاقات بين الدول، فضلاً عن إمكانات تسهيل التفاعل بين الدبلوماسيين ومستخدمي شبكات الانترنت، بما يخدم أهداف السياسة الخارجية للدول ومن بينها الولايات المتحدة الامريكية[29]

الولايات المتحدة الامريكية وعبر وزارة الخارجية تستعمل ثماني لغات في موقها على شبكات الانترنت بما فيها اللغة الفارسية والصينية، إذ تعطي المجال لغالبية شعوب العالم لرؤية ما تنشره من بحوث ودراسات وتقارير على موقعها، والتي تهدف عن طريقها تقوم بشرح مبادئ سياستها الخارجية بطريقة يتقبلها الرأي العام العالمي، وفي الوقت نفسه تعمل على تحسين صورتها وشرح مبادراتها في الإصلاح، ونشر الديمقراطية والدفاع عن حقوق الانسان ومحاربة الإرهاب، فضلاً عن وجود حساب لها على (الفيسبوك)، يحمل تسمية وزارة الخارجية الأمريكية، بالإضافة الى ذلك الولايات المتحدة الامريكية يعتمد غالبية السفراء والدبلوماسيون على مواقع التواصل الاجتماعي التفاعلية، من أجل تقديم صورة جيدة عن بلدهم وسياساتها الخارجية، ومن ثم توضيح الاعمال والنشاطات التي يقومون بها[30]

إن أي عمل دبلوماسي يتضمن استعمال مجموعة من الأدوات التكنولوجية الأداة والدعم للعمل السياسي الخارجي، ولفرض مبادئها على الآخر مهما كانت التوجهات السياسية للبلد، وتوظيف كافة الأدوات بما يتناغم مع مصالحها وأهدافها الوطنية، لذا استخدمت الولايات المتحدة الامريكية أدوات كثير في سياستها الخارجية، منها الأدوات الناعمة(الاقتصادية، الإعلامية)، ومنها الصلبة (الأدوات العسكرية)، فقد تمكن وزير الخارجية الولايات المتحدة الامريكية كولن باول(Colin Powell)، بعد احداث 11 أيلول2001، من كسب التعاطف الدولي لمواجهة الإرهاب، فقد أدرك الولايات المتحدة الامريكية بأن الأداة الدبلوماسية يجب أن تقوم بمهمتها في السياسة الخارجية الامريكية، لذا شكلت الدبلوماسية أداة من أدوات السياسة الخارجية لحماية مصالحها باستخدام القوة الناعمة، فضلاً عن ذلك استخدام أدوات الاقتصادية، وتعد الأدوات الدعائية الموجهة للتأثير على الافراد العاديين والنخب غير الرسمية، وهي تهدف اساساً على تأثير أو رفض أو سلوك معين، كما هو الحال في منطقة الشرق الأوسط ساعد استخدام القوة الناعمة المتمثلة في ثورة المعلومات في التغيير الذي شهدته المنطقة[31]

أقدمت وزارة الخارجية الامريكية بمبادرة القرن الحادي والعشرين للكفاءة السياسية، وذلك بهدف تدريب الدبلوماسيين الأمريكيين وتشجيعهم على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لخلق حوار عالمي، وأدت هذه المبادرة الى نتائج مهمة في استخدام الدبلوماسيين الأمريكيين لوسائل التواصل الاجتماعي مثل (تويتر، فيسبوك)، في أعملهم اليومي، وهو ما أدى الى أن يصل عدد متابعي صفحات وزرارة الخارجية الامريكية على (الفيس بوك وتويتر) الى 26 مليون متابع[32]

الخاتمة:

إن أي عمل دبلوماسي يتضمن استعمال مجموعة من الأدوات التكنولوجية كأداة ودعم للعمل السياسي الخارجي، ولفرض مبادئها على الآخر مهما كانت التوجهات السياسية للبلد، وتوظيف كافة الأدوات بما يتناغم مع مصالحها وأهدافها الوطنية، لذا استخدمت الولايات المتحدة الامريكية أدوات كثير في سياستها الخارجية، منها الأدوات الناعمة(الاقتصادية، الإعلامية)، ومنها الصلبة (الأدوات العسكرية)، فقد تمكن وزير الخارجية الولايات المتحدة الامريكية كولن بأول(Coin Powell)، بعد احداث 11 أيلول2001، من كسب التعاطف الدولي لمواجهة الإرهاب، فقد أدرك الولايات المتحدة الامريكية بأن الأداة الدبلوماسية يجب أن تقوم بمهمتها في السياسة الخارجية الامريكية، لذا شكلت الدبلوماسية أداة من أدوات السياسة الخارجية لحماية مصالحها باستخدام القوة الناعمة، فضلاً عن ذلك استخدام أدوات الاقتصادية، وتعد الأدوات الدعائية الموجهة للتأثير على الافراد العاديين والنخب غير الرسمية، وهي تهدف اساساً على تأثير أو رفض أو سلوك معين، كما هو الحال في منطقة الشرق الأوسط ساعد استخدام القوة الناعمة المتمثلة في ثورة المعلومات في التغيير الذي شهدته المنطقة

الاستنتاجات:

1. شكلت التطور التكنولوجي تغيراً كبيراً في العلاقات الدولية والدبلوماسية بين الدول، اذ كان ظهور الفضاء السيبراني الحدث الأهم والابرز في ذلك.
2. الأدوات الحديثة التي تعتمد على التكنولوجيا وعلى شبكات الانترنت، جعلت العالم عبارة عن غرفة صغيرة يتم فيها التواصل بين الدول والشعوب والافراد.
3. ظهور مواقع التواصل الاجتماعي عبر شبكات الانترنت لتصبح البديل في عمل الدبلوماسيين من اجل التواصل مع الدول الأخرى، وايصال الأفكار والثقافات اليها
4. الولايات المتحدة الامريكية من الدول الأولى التي اهتمت بجانب الدبلوماسية، لاسيما الدبلوماسية الرقمية فأنشأت لها مواقع اتصال سميت بالسفارات الافتراضية من أجل التواصل مع المجتمعات الأخرى وبث الأفكار التي تجذب الاخرين اليها.

---

1 . عادل عبد الصادق، الإرهاب الالكتروني القوة في العلاقات الدولية نمط جديد وتحديات مختلفة، ط1(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2009)، ص63- ص64.

2 . Elena. G Popkova: Game Strategies for Business Integration in the Economy, Emerald publishing Limited, Haward House, Wagonlan, UK, first edition, 2023, p20.

3 . نجم عبد خلف الحاتمي العيساوي، الاستراتيجيات الاتصالية في الدبلوماسية الرقمية العربية، التوظيف والملاءمة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، المجلد42، العدد4، القاهرة: كانون الاول2022، ص75.

4 . عادل عبد الصادق، مصدر سبق ذكره، ص72-ص73.

5 . راجي يوسف محمود البياتي، الإرهاب السيبراني نماذج من الجهود الدولية للحد منه، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، العد28، تكريت،حزيران،2022، ص107.

6 . Fatima Roumate, Artificial Intelligence and Digital Diplomacy: challenges and Opportunities, Springer Nature, Switzerland AG2021, pvii.

7 . ياور عمر محمد، الهيمنة الالكترونية ومستقبل الصراعات الدولية الصراع الأمريكي – الصيني انموذجاً، ط1(بغداد: دار هاتريك للنشر والتوزيع،2025)، ص209.

8 . محمد سالم صالح، القوة والسياسة الخارجية دراسة نظرية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، العدد6، الكوفة، 2010، ص162-ص163.

9 . سامي محمد جمال الناقة، الإطار الدفاعي الشامل للأمن السيبراني للمؤسسات، ط1(القاهرة: دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، 2025)، ص252-ص253.

10 . سليمان سالم صالح، وسائل الاعلام والدبلوماسية العامة، ط1(عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون، 2015)، ص16-ص17.

11 . عبد القادر دندن، العلاقات الدولية في عصر التكنولوجيات الرقمية تحولات عميقة.. مسارات جديدة، ط1(عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2021)، ص354-ص355.

12 . نسرين ضامن، تأثير الذكاء الاصطناعي على الجانب الاجتماعي، مؤلف جماعي دراسات حول الذكاء الاصطناعي والانسانيات الرقمية، ط1(الجزائر: دار القاضي للنشر والترجمة، 2021)، ص164.

13 .Heather Harrison Dinniss: Cyber Warfare and the Laws of war, Cambridge, New York, United states of America by Cambridge University, New Yor, 2012, p14

14 . اسامة مرتضى باقر، رغد نزار سعيد، دور الدبلوماسية في تنفيذ السياسة الخارجية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، العدد77، بغداد، حزيران، 2024، ص24.

15 . العربي العربي، الدبلوماسية الرقمية وتأثيرها في العلاقات الدولية، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، مركز الجزيرة للدراسات، العدد10، الدوحة، أيار 2021، ص138.

16 . آلاء الحماصنة، الدبلوماسية، الدبلوماسية الرقمية وتأثيرها على السياسة الخارجية العلاقات الامريكية الإيرانية انموذجاً، الاكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير، دمشق، العدد274، ص11–ص12.

17 . عبد القادر دندن، مؤلف جماعي، العلاقات الدولية في عصر التكنولوجيا الرقمية تحولات عميقة.. مسارات جديدة (الدبلوماسية الرقمية أدوات ناعمة لاختراق الدول وتوجيه الرأي العام، إبراهيم بن دايخة)، ط1(عمان: مركز الكتاب الأكاديمي،2021)، ص353.

18 . Cindy Gordon, Andrew Weir, John p, Girad: Social Roots Why Social Innovations are Creating the Influence Economy, Business Expert Express, Economy, New York, first published in 2024, p14.

19. Cindy Gordon Andrew weir, John p. Girard: Idb. P20

20 . نوار جليل هاشم، الدبلوماسية الرقمية ودورها في العلاقات الدولية نماذج مختارة، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، العدد18، اذار 2023، ص136.

21 . صباح عبد الصبور، الدبلوماسية الرقمية كأداة للسياسة الخارجية: الدبلوماسية الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية انموذجاً، اركان للدراسات والأبحاث والنشر، أيار 2021، ص2،

22 .Ismail Adramola Abdul Azeez, The influence of Digital Diplomacy on foreign policy: Journal of tourism Economics and policy, Vo3, No3,2023, p195.

23 . شادي عبد الوهاب منصور، حروب الجيل الخامس أساليب التفجير من الداخل على الساحة الدولية، ط1(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2019)، ص160.

24. محمد وائل القيسي، الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد عام 2008، أدارة بارك أوباما انموذجاًط1(الرياض: العبيكان للنشر،2017)، ص182

25 . سامي محمد جمال الناقة، مصدر سبق ذكره، ص259– ص261.

26 . إيهاب خليفة، القوة الالكترونية كيف يمكن ان تدير الدول شؤونها في عصر الانترنت، ط(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع،2017)، ص191.

27 المصدر نفسه، ص192.

28 . أزهار عبد الله حسن، استراتيجية توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الامريكية بعد عام 2008 دراسة تحليلية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت كلية العلوم السياسية، المجلد3، العدد9، تكريت، آذار2017، ص67.

29 . صلاح مهدي هادي، نور هبد الاله عجرش، دبلوماسية التأثير والمجال الرقمي: الاستراتيجية الامريكية انموذجاً، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، العدد65، بغداد، اب 2021، ص 100.

30 . صلاح مهدي هادي، نور عبد الاله عجرش، مصدر سبق ذكره، ص114

31 . سيهام حميد، خليدة كعسيس خلاصي، السياسة الخارجية الامريكية: دراسة في المفهوم والقيم والاهداف بين النظري والتطبيق، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيارت كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد10، العدد3، الجزائر، نيسان 2025، ص343– ص344.

32 . جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2019)، ص219

Sources:

Firstly:Arabic and Translated Books

1. Ihab Khalifa, *Cyber Power: How States Can Manage Their Affairs in the Internet Age*, Vol. 1 (Cairo: Al-Arabi Publishing and Distribution, 2017)
2. Jamal Sanad Al-Suwaidi, Prospects for the American Era, (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2019).
3. Jamal Sanad Al-Suwaidi, Prospects for the American Era, (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2019).

4. Suleiman Salem Saleh, Media and Public Diplomacy, 1st ed. (Amman: Dar al-Fikr Publishers and .(Distributors, 2015
5. Shadi Abdel Wahab Mansour, Fifth-Generation Warfare: Tactics of Internal Destruction on the .International Stage, 1st ed. (Cairo: Al-Arabi Publishing and Distribution, 2019)
6. Adel Abdel-Sadiq, Cyberterrorism and Power in International Relations: A New Paradigm and Different .Challenges, (Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, 2009)
7. Abdul Qadir Dandan, International Relations in the Age of Digital Technologies: Profound .Transformations... New Pathways, 1st ed. (Amman: Academic Book Center, 2021)
8. Nisrine Daman, "The Impact of Artificial Intelligence on the Social Sphere," in *Studies on Artificial Intelligence and Digital Humanities* (ed. various authors), 1st ed. (Algiers: Dar al-Qadi Publishing and .(Translation, 2021
9. Yawar Omar Muhammad, Digital Hegemony and the Future of International Conflicts: The U.S.-China .Conflict as a Case Study, 1st ed. (Baghdad: Hatric Publishing and Distribution, 2025)

Second: Research and Journals

1. Azhar Abdullah Hassan, "The Strategy of Smart Power in U.S. Foreign Policy After 2008: An Analytical ,Study," Tikrit Journal of Political Science, University of Tikrit, Faculty of Political Science, Vol. 3, No. 9 .Tikrit, March 2017
2. Osama Mortada Baqir, Raghad Nizar Saeed, "The Role of Diplomacy in the Implementation of Foreign ,Policy," *Political Issues* Journal, College of Political Science – Al-Nahrain University, Issue 77 .Baghdad, June 2024
3. Alaa Al-Hamasneh, Diplomacy, Digital Diplomacy, and Its Impact on Foreign Policy: The Case of U.S.- .Iranian Relations, Syrian International Academy for Training and Development, Damascus, No. 274
4. Raji Youssef Mahmoud Al-Bayati, “Cyberterrorism: Examples of International Efforts to Curb It,” Tikrit .Journal of Political Science, University of Tikrit, Faculty of Political Science, Issue 28, Tikrit,June 2022
5. Siham Hamid, Khalida Kaasis Khalasi, “U.S. Foreign Policy: A Study of Concepts, Values, and ,Objectives—Theory and Practice,” Journal of Research in Law and Political Science, University of Tiaret .Faculty of Law and Political Science, Vol. 10, No. 3, Algiers, April 2025
6. Sabah Abd al-Sabur, Digital Diplomacy as a Tool of Foreign Policy: Israeli Diplomacy Toward the Arab .Region as a Case Study, Arkan for Studies, Research, and Publishing, May 2021
7. .Salah Mahdi Hadi, Noor Habdallah Ajrash, “Influence Diplomacy and the Digital Sphere: The U.S ,Strategy as a Model,” *Political Issues* Journal, College of Political Science, Al-Nahrain University .Issue 65, Baghdad, August 2021
8. Al-Arabi Al-Arabi, "Digital Diplomacy and Its Impact on International Relations," Labab Journal of .Strategic and Media Studies, Al Jazeera Center for Studies, Issue 10, Doha, May 2021

9. Mohammed Salem Saleh, "Power and Foreign Policy: A Theoretical Study," Al-Kufa Journal of Legal .and Political Sciences, College of Law and Political Science, Issue 6, Al-Kufa, 2010
10. Mohammed Wael Al-Qaisi, U.S. Strategic Performance After 2008: The Obama Administration as a .Case Study (Riyadh: Al-Obeikan Publishing, 2017)
11. Najm Abdulkhalef Al-Hatmi Al-Issawi, "Communication Strategies in Arab Digital Diplomacy: Application ,and Adaptation," Journal of the Arab Universities Union for Research in Higher Education, Vol. 42, No. 4 .Cairo: December 2022
12. ",Nawar Jalil Hashim, "Digital Diplomacy and Its Role in International Relations: Selected Case Studies ,Journal of Strategic and Military Studies, Arab Center for Strategic, Political, and Economic Studies .Berlin, Issue 18, March 2023

Third: Websites

1. https://www.lubab.aljazeera.net The Impact of the Internet on International Relations, See link: Accessed on 10/15/2025

Fourth: Foreign Books

1. Cindy Gordon, Andrew Weir, John p, Girad: Social Roots Why Social Innovations are Creating the Influence Economy, Business Expert Express, Economy, New York, first published in 2024, p14
2. Elena. G Popkova: Game Strategies for Business Integration in the Economy, Emerald publishing Limited, Haward House, Wagonlan, UK, first edition, 2023, p20
3. Fatima Roumate, Artificial Intelligence and Digital Diplomacy: challenges and Opportunities, Springer Nature, Switzerland AG2021, pvii
4. Heather Harrison Dinniss: Cyber Warfare and the Laws of war, Cambridge, New York, United states of America by Cambridge University, New Yor, 2012, p14
5. Ismail Adramola Abdul Azeez, The influence of Digital Diplomacy on foreign policy: Journal of tourism Economics and policy, Vo3,No3,2023, p195.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No. (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021212

The Course of U.S.- Iranian Negotiations in 2025 and Their Implications for the Regional Environment

[1] D.R. Ghadir Abdulrasul Shway

Keywords:
U.S.–Iran Negotiations,Iranian Nuclear Program,Economic Sanctions,Regional Environment,Regional Security,Middle East,Regional Interactions.

Received:8/1/2026
Accepted:19/4/2026
Available:22/6/2026

Abstract:

This study examines the course of U.S.–Iranian negotiations in 2025 by analyzing the nature of these negotiations and the objectives of the parties involved, with reference to previous rounds of negotiations between the two sides, particularly those related to the Iranian nuclear file, economic sanctions, and bilateral relations between the United States and Iran. The study demonstrates that this course has been characterized by instability and volatility, as negotiations have largely taken an indirect form due to the complexity of the issues under discussion and the interconnection of internal, regional, and international factors influencing the process. Furthermore, the study discusses the implications of these negotiations for the regional environment in the Middle East, particularly their impact on levels of regional tensions, the nature of security and political interactions among the states of the region, and their repercussions for regional security issues and indirect conflicts.

[1] Al-Mustansiriya Centre for Arabic and International Studies/Al-Mustansiriya University (gadeer89@uomustansiriyah.edu.iq) https://orcid.org/0009-0001-2294-2678

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

مسار المفاوضات الامريكية–الايرانية لعام2025: وانعكاساتها على البيئة الاقليمية

[1]م.د غدير عبد الرسول شواي

الملخص

يتناول هذا البحث تحليل مسار المفاوضات الأمريكية–الإيرانية خلال عام 2025، من خلال دراسة طبيعة هذه المفاوضات وأهداف أطرافها، مع الاستناد إلى مراجعة المفاوضات السابقة التي جرت بين الجانبين، ولا سيما تلك المتعلقة بالملف النووي الإيراني والعقوبات الاقتصادية والعلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وإيران، ويبين البحث أن هذا المسار اتسم بحالة من عدم الاستقرار والتقلب، حيث غلبت عليه المفاوضات غير المباشرة نتيجة تعقد القضايا المطروحة وتشابك العوامل الداخلية والإقليمية والدولية المؤثرة فيه، كما يناقش البحث انعكاسات هذه المفاوضات على البيئة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، من حيث تأثيرها في مستوى التوترات الإقليمية، وطبيعة التفاعلات الأمنية والسياسية بين دول المنطقة، وانعكاساتها على قضايا الأمن الإقليمي والصراعات غير المباشرة.

الكلمات المفتاحية:

المفاوضات الأمريكية–الإيرانية، الملف النووي الإيراني، العقوبات الاقتصادية، البيئة الإقليمية، الأمن الإقليمي، الشرق الأوسط، التفاعلات الإقليمية.

المقدمة

مرت المفاوضات الأمريكية الإيرانية بمراحل معقدة لان العلاقات بين البلدين واحدة من أكثر العلاقات تعقيداً وتشابكاً في السياسة الدولية المعاصرة، والتي شكلت نقطة انطلاق أساسية في صياغة ملامح النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما مع تصاعد التوترات السياسية والملف النووي والعقوبات الاقتصادية، فجاءت جولات التفاوض الراهنة بين طهران وواشنطن لتعيد فتح أبواب الحوار حول إمكانية التوصل إلى تسوية مستدامة تعيد ضبط العلاقات بين الطرفين، اذ تدور هذه المفاوضات في ظل متغيرات إقليمية ودولية متسارعة، الامر الذي يجعل من إمكانية التوصل الى حلول محتملة موضع جدل وتحليل واسع، لاسيما فيما يتعلق بانعكاساتها على أمن الخليج، وتوازنات القوى، ومستقبل الأزمات في كل من سوريا، واليمن، والعراق، و في هذا السياق تأتي أهمية دراسة هذه المفاوضات ليس فقط من زاوية العلاقة الثنائية بين البلدين بل من جانب مدى تأثيرها العميق على البيئة الإقليمية ككل.

اشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في أن مسار المفاوضات الأمريكية–الإيرانية لم يكن ثابتاً ، بل شهد تحولات جوهرية ارتبطت بتغير الاحداث و الإدارات السياسية، لاسيما طبيعة النظام الدولي، وتوازنات القوى الإقليمية، فضلاً عن تطور أدوات الضغط والردع بين الطرفين، وقد انعكست هذه التحولات بصورة مباشرة وغير مباشرة على البيئة الإقليمية من حيث مستويات الاستقرار ، وملفات الصراع في الشرق الأوسط.

وعليه يسعى البحث للإجابة عن التساؤلات الآتي:

1. كيف تطور مسار المفاوضات الأمريكية–الإيرانية خلال المدة (1953–2025)، وما طبيعة التحولات التي طرأت عليه، وكيف انعكست هذه التحولات على بنية التفاعلات والبيئة الإقليمية في الشرق الأوسط؟
2. ما العوامل الدولية والإقليمية التي أسهمت في إعادة تشكيل مسار المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران عبر مراحله المختلفة؟
3. كيف انعكس مسار المفاوضات على تحالفات دول المنطقة واستراتيجياتها الأمنية؟

فرضية البحث:

كلما شهد مسار المفاوضات الأمريكية–الإيرانية تحولات كبرى في طبيعته (من التصعيد إلى التهدئة أو العكس)، انعكس ذلك بصورة مباشرة على درجة الاستقرار والتوازن في البيئة الإقليمية، سواء عبر زيادة حدة الصراعات أو عبر خفض مستويات التوتر، لذا ترتبط تحولات مسار المفاوضات الأمريكية–الإيرانية بدرجة كبيرة بطبيعة النظام الدولي وتغير أولويات السياسة الخارجية الأمريكية أكثر من ارتباطها بالعوامل الثنائية فقط، وكلما تعثرت المفاوضات، اتجه الطرفان إلى استخدام أدوات القوة غير المباشرة في الإقليم (الوكلاء، العقوبات، الضغوط الأمنية)، مما يؤدي إلى تصاعد التوتر الإقليمي.

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في تسليط الضوء على طبيعة العلاقات الامريكية –الايرانية والمراحل التي مرحلت فأنتهت بأبراز طبيعة المفاوضات بين البلدين، ومدى تأثير هذه المفاوضات على البيئة الاقليمية.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج التاريخي لتتبع تطور مسار المفاوضات و منهج تحليل النظم لتحليل انماط التحالفات والاستقطاب، ومنهج تحليل السياسة الخارجية لتفسير سياسة الدولتين.

هيكلية البحث

المقدمة

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي والتاريخي للمفاوضات الامريكية–الايرانية

المبحث الثاني: دور المتغيرات الاقليمية والداخلية في تشكيل مسار المفاوضات الامريكية الايرانية لعام 2025

المبحث الثالث: طبيعة المفوضات الامريكية–الايرانية لعام 2025

المبحث الرابع: انعكاس المفاوضات الايرانية –الامريكية لعام2025على البيئة الاقليمية

الخاتمة

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي والتاريخي للمفاوضات الامريكية–الايرانية

يعد مفهوم التفاوض الدولي من المفاهيم ذات الصلة بموضوع الدراسة، اذ تعد المفاوضات من أقدم الوسائل التي أستعملت في تسوية المنازعات بين الأفراد والجماعات، وأكثرها شيوعاً، كما عرفت المفاوضات الدولية بأنها تبادل الرأي بين دولتين متنازعتين وذلك بهدف التوصل إلى تسوية النزاع القائم بينهما ، أيضاً تعرف بأنها تبادل في الآراء اوالمقترحات بين دولتين أو أكثر أو حتى بين منظمة دولية ودولة أو أكثر بسبب قضية عالقة بينهما وذلك للتوصل إلى إيجاد حل لها، فالمفاوضات تعد وسيلة مباشرة للتفاهم بين اطراف النزاع لمناقشة الأمور المختلف حولها، وفي الغالب يتم اللجوء إلى المفاوضات وذلك لعدم مقدرة أي طرف على ايجاد حل بإرادته المنفردة نتيجة لتكافؤ موازين القوة أو لأي عوامل أخرى ([1]).

اما بالنسبة للاطار التاريخي، ففي الواقع ان العلاقات الأمريكية– الإيرانية شهدت توترات ومفاوضات معقدة منذ منتصف القرن العشرين، ومرت بمراحل من العداء الحاد إلى فترات من الحوار المحدود، اذ ان أبرز المحطات في تاريخ المفاوضات والتوتر بين إيران والولايات المتحدة الامريكية كانت في عام 1953 عندما حاولت الولايات المتحدة الامريكية الاطاحة برئيس الوزراء الايراني انذاك محمد مصدق وجاءت بالشاه الذي عمل على توسيع العلاقة مع الجانب الامريكي، الا ان سقوط الشاه 1979 ادى الى توتر العلاقة بين الجانبين، واستمرت محطات العداء والتوتر خلال الحرب العراقية– الإيرانية ، اما في عام1995 زاد التوتر بعد ان فرض الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" عقوبات شاملة على التجارة

والاستثمار في إيران، اما مرحلة الانفراج النسبي كانت في عام 2000 اذ كانت هناك محاولات محدودة للتقارب خلال رئاسة خاتمي، الا ان إدارة بوش صنفت إيران ضمن "محور الشر" بعد هجمات 11 سبتمبر([2]).

شهدت الفترة الممتدة من عام 2003 إلى عام 2015 سلسلة من جولات التفاوض بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومجموعة الدول الكبرى (5+1) بشأن برنامجها النووي، وقد اتسمت تلك المفاوضات بحالة من المد والجزر بين التعثر والتقدم، إلى أن أفضت في نهاية المطاف إلى التوصل إلى الاتفاق النووي الشامل، الذي وقع في تموز 2015 بين إيران والقوى الكبرى، اذ وافقت إيران حينها على قيود صارمة لبرنامجها النووي مقابل تخفيف العقوبات عليها الامر الذي فتح باباً للتعاون الاقتصادي والدبلوماسي المؤقت([3]).

لم يستمر التعاون بين الولايات المتحدة الامريكية وايران بعد ان انسحب الرئيس دونالد ترامب من الاتفاق النووي وأعاد فرض العقوبات على إيران في عام 2018، ومما زاد الوضع تعقيداً ان إيران ردت تدريجياً بخرق بنود الاتفاق مما أدى لتصعيد عسكري واقتصادي، ناهيك عن اغتيال قاسم سليماني قائد فيلق القدس في غارة أمريكية في بغداد يناير 2020 مما زاد من التوتر بشكل كبير، اما في مرحلة الرئيس الامريكي جو بايدن فقد جرت محاولات إحياء الاتفاق للفترة2021–2023 اذ جرت مفاوضات غير مباشرة في فيينا لإحياء الاتفاق النووي، الا انها تعقدت وتعثرت بسبب قضايا خلافية مثل رغبة ايران برفع الحرس الثوري من قائمة الإرهاب، وضمانات بعدم الانسحاب الأمريكي مستقبلاً من البرنامج النووي([4])، واستمر التوتر بسبب أنشطة إيران النووية ونفوذها للتوسع الإقليمي.

المبحث الثاني: دور المتغيرات الاقليمية والداخلية في تشكيل مسار المفاوضات الامريكية الايرانية لعام 2025

لقد حدث مجموعة متغيرات اقليمية تتعلق بالمنطقة و(داخلية) تتعلق بأيران، الامر الذي قاد الطرفان الامريكي والايراني للدخول في المفاوضات عام2025 اذ يمكن ايجاز هذه المتغيرات على النحو الاتي:

1. **كان المتغير الاقليمي الابرز** والسبب الرئيس وراء المفاوضات الراهنة هو حرب غزة التي بدأت في ٦ تشرين الأول ٢٠٢٣ وما تلاها من أحداث في لبنان، ففي غزة تعرض السكان على يد الكيان الصهيوني الى القتل والتهجيروتدمير كل مظاهر الحياة ، حتى إن إدارة ترامب أعلنت صراحة بأنها تريد مدينة غزة خالية من السكان لتتمكن من تنفيذ مشاريعها، اما في لبنان فإن الضربات التي تعرض لها حزب الله والتي ادت الى خسارة زعيم الحزب السيد حسن نصر الله واستشهاد عشرات من القادة المهمين وتدمير مدن جنوب لبنان، ثم بعدها جاءت أحداث سوريا وسقوط نظام بشار الأسد وسيطرة ما تسمى بهيئة تحرير الشام على الحكم في سوريا، فضلاً عن استقدام الإدارة الأمريكية لحاملات الطائرات والطائرات القاصفة (B52)، والتهديد بضرب المفاعل النووي الإيراني، ناهيك عن ان ايران هي اكثر دولة في واجهة المقاومة ضد الكيان الصهيوني رغم انها بلد متعرض للعقوبات لذا فأن الوضع والحروب التي حدثت سيؤثر بشكل اكبر على اقتصادها ويزيد الوضع المتردي سوءاً كما يزيد من معاناة الشعب، فضلاً عن توقف السياحة التي تعد جانب مهم في اقتصاد ايران، وتوقف حركة الطائرات الذاهبة الى ايران، وفي حال قيام الكيان بضرب منشآت الطاقة الايراني سؤثر على امدادات الطاقة والنفط والغاز والدول التي تعتمد على ذلك، اضف الى ذلك ان مقتل قادة بارزين في لبنان وسقوط نظام بشار الأسد ادى الى قص اذرع ايران الاقليمية وخسارتها حلفاء اقوياء، كل ذلك قد أعطى مؤشراً أو انطباعاً لدى القادة الإيرانيين، ولاسيما من جانب الرئيس الإيراني ذي التوجهات الاصلاحية بأن طريق المفاوضات غير المباشرة حالياً هو الأفضل وذلك من أجل الحصول على مكاسب خاصة بها، ومنها محاولة إحداث أختراق في ملف المفاوضات النووية المتعثرة، كما أن إيران قد عقدت عدة اجتماعات مع الصين، وروسيا، ويعتقد أنها هذه الاجتماعات هي من دفعت إيران الى التفاوض مع إدارة ترامب ومنع انزلاق المنطقة إلى حرب واسعة ([5]).
2. **الوضع الداخلي والعقوبات التي انهكت الاقتصاد الايراني**، تعيش إيران في السياق الحالي حالة من التراجع على عدة أصعدة، أهمها الصعيد الاقتصادي الذي يعاني من وضع صعب ومعقد نتيجة العقوبات الأميركية المتزايدة، الى جانب انخفاض قيمة العملة وتراجع الاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن الغضب الشعبي الذي يتصاعد في الداخل نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية، لا سيما بعد موجات من الاحتجاجات الشعبية، بالإضافة إلى تراجع النفوذ الإقليمي نسبياً في بعض الجبهات ومنا سوريا وجنوب لبنان، نتيجة ضغوط مالية وتغيرات ميدانية([6]).

3. **الخشية من تحول منطقة الخليج الى ساحة صراع واسعة النطاق:** اذ تضم المنطقة أكبر قواعد عسكرية ومخزون طاقة عالمية من النفط والغاز واندلاع الحرب بعد توتر المنطقة من حرب غزة سيقود إلى توقف تجارة النفط من المنطقة، او قد ترتفع اسعار النفط بشكل كبير جداً هذا الارتفاع سيكون له تداعيات على اقتصادات العديد من الدول، وعلى رأسها الكتلة الغربية، اليابان، وغيرها، لهذا فإن بعض قادة دول الخليج أعلنوا صراحة بأنهم لن يسمحوا للولايات المتحدة الامريكية بأن تكون أراضيهم محطاً لضرب إيران، كما أن مشاريع الطاقة الجديدة والتي تنطلق من الخليج مروراً بالسعودية والأردن وسوريا أو الكيان الصهيوني ومن ثم إلى أوروبا تحتاج إلى سنوات طويلة حتى يتم الاتفاق عليها او تكتمل، لهذا فإن لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى المفاوضات حالياً هو الطريق الأمثل لحل الأزمات في المنطقة، حتى يتم انجاز المشاريع المستقبلية للطاقة([7]).

4. تدرك الولايات المتحدة الامريكية خطورة توجيه ضربة لاي مفاعل نووي ايراني كما تعلم ان استهداف البرنامج النووي الايراني لايعني نهايته بل توقفه مؤقتاً وبعدها قد تعود ايران بشكل اقوى([8]).

وبهذا كانت هذه المتغيرات التي شهدتها المنطقة سبباً لحث الطرفين على خوض مفوضات لتجنب المنطقة وكلاهما من حرب محتملة وللحفاظ على مصالحهم الاقتصادية وتأمين امدادات النفط لهم.

المبحث الثالث: طبيعة المفاوضات الامريكية–الايرانية لعام 2025

قبل بدأ المفاوضات الامريكية – الايرانية تسلّمت طهران رسالة من الغرب نقلتها الإمارات العربية المتحدة عبر مستشار الرئاسة الإماراتية أنور قرقاش، إلى القادة الإيرانيين منتصف مارس/آذار 2025، اذ وصفت طهران الرسالة إنها أقرب إلى التهديد، والعديد من المراقبون تحدثوا حينها في الكواليس الخلفية عن أن سلطنة عمان وقطر لم يرغبا بإيصال الرسالة الأمريكية إلى طهران لأنها تضمنت تهديداً لها، والخشية من ان تؤدي الى مزيد من التوتر للمنطقة([9]).

لذلك وفي ظل توتر الاجواء وبالرغم من انعدام الثقة الكبير بين الولايات المتحدة الامريكية– الايرانية، إلا أن الجانبين اتخذا قراراً استراتيجياً ببذل جهد دبلوماسي قائم على اتجاه مشترك وهو تجنب الحرب، كما أن هذه المفاوضات الثنائية لها صفة خاصة بأنها تجمع بين إدارة ترامب والنظام الإيراني دون أن تكون هناك دعوة لوجود الشركاء الأوروبيين الذين وقعوا الاتفاق النووي الأصلي عام 2015، كما أن الصين وروسيا لم تشاركا في المفاوضات أيضاً والأهم من ذلك كله أن الكيان الصيهوني لايمتلك حتى صفة مراقب في المحادثات وأنه مضطر للاكتفاء بإرسال مدير الموساد ديفيد بارنيا ووزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر إلى روما للقاء المبعوث الأمريكي ستيف ويتكوف بشكل شبه سري لمحاولة عرض مطالب الكيان الصهيوني([10]).

وبناءً عليه طالبت ايران ان يكون الحوار غير مباشر الا ان الولايات المتحدة الامريكية رأت ان يكون مباشراً وقد تمت المفاوضات بالطريقتين المباشرة وغير المباشرة وعلى ثلاث جولات الجولة الأولى: انطلقت في 12 أبريل 2025 في مسقط سلطنة عمان، بمشاركة وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، والمبعوث الأميركي ستيف ويتكوف بوساطة عمانية، وبعد الجولة الأولى من المفاوضات نشرت واشنطن حاملة الطائرات "يو إس إس كارل فينسون" ومجموعتها المقاتلة في بحر العرب، لتنضم إلى حاملة الطائرات "يو إس إس هاري إس ترومان" لممارسة مزيد من الضغط على طهران ، اما الجولة الثانية: عقدت في 19 أبريل 2025 في روما حيث وجود سفارة عمان في إيطاليا اذ تم الاتفاق على تفعيل المسار الفني عبر اجتماعات خبراء واسفر هذا الاجتماع عن الانتقال من صيغة غير مباشرة الى صيغة مباشرة اذ تحدث المسؤولون وجهاً لوجه والمرحلة الثانية من هذه الجولة الثانية تمت في مسقط، ويعود السبب في اختيار إيران لسلطنة عمان لإيصال الرد للولايات المتحدة الأمريكية إلى حيادية السلطنة والثقة المتبادلة بين مسقط وطهران، ولان عمان سبق وان تبنت جولة الحوارات السابقة التي ادت إلى توقيع الاتفاقية النووية عام 2015 اتسمت بالسرية المطلقة وحصلت من دون أن تتدخل السلطنة في المحادثات أي أن السلطنة وفرت البيئة المناسبة والمكان المناسب([11])، ففي هذه المفاوضات تمثلت مطالب الولايات المتحدة الامريكية بتوقف ايران عن تخصيب اليورانيوم، وان تسمح لمفتشين امريكيين بتفتيش المنشآت الايرانية المشكوك بأمرها، وان لاتقوم ايران بتصنيع صواريخ بعيدة المدى، واستثمار الشركات الامريكية في المشاريع النووية الايرانية حتى تكون على اشراف كامل، اما المطالب الايرانية فتمثلت برفع العقوبات الامريكية بالكامل وضمان تنفيذ الولايات المتحدة الامريكية لكل تعهداتها في اي اتفاق، وتعويض ايران عن الاضرار التي تكبدتها بعد خروج الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاق النووي الايراني، وان توقف الولايات المتحدة الامريكية كل محاولاتها العسكرية ([12]).

اما بالنسبة للجولة الثالثة من المفاوضات، المنعقدة في 2025/4/26، فقد شهدت انتقالاً نوعياً من الطرح العام إلى الخوض في التفاصيل التقنية المرتبطة بطبيعة البرنامج النووي الإيراني، ولا سيما ما يتعلق بمنظومة الضمانات وآليات التفتيش التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويشير هذا التحول إلى دخول العملية التفاوضية مرحلة أكثر جدية، تعكس وجود إرادة سياسية لدى الطرفين لتقليص فجوة الخلافات التقنية والقانونية، وعلى الرغم من استمرار حالة الحذر المتبادل، فإن التصريحات الصادرة عن وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي والمبعوث الأميركي ستيف ويتكوف عكست مناخاً تفاوضياً أقل تصعيداً وأكثر براغماتية، كما لعبت الوساطة العمانية دوراً مهماً في تهيئة بيئة تفاوضية اتسمت بالهدوء والانضباط، الأمر الذي ساهم في تخفيف حدة الخطاب السياسي والإعلامي المصاحب للمحادثات، ولم تقتصر آثار الجولة على البعد السياسي، بل امتدت إلى المجال الاقتصادي، إذ شهدت العملة الإيرانية تحسناً ملحوظاً مقابل الدولار، بالتوازي مع تسجيل بورصة طهران ارتفاعات قياسية في أسهم عدد من الشركات، وهذا يعكس ذلك حساسية الأسواق الإيرانية تجاه مؤشرات الانفراج السياسي، وارتباط الاستقرار الاقتصادي الداخلي بمآلات التفاهمات الدولية، ومع ذلك، تبقى هذه المؤشرات رهينة باستمرارية المسار التفاوضي، إذ إن أي تعثر محتمل قد يعيد حالة التقلب وعدم اليقين إلى الواجهة ، بعد أن شهدت بورصة طهران هبوطاً مستمراً لاسيما مع وصول الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي لم يتوقف عن تهديد إيران بالضرب والدمار بحال عدم حصول اتفاق نووي جديد([13]).

بالرغم من ايجابيات المفاوضات الامريكية–الايرانية الا ان هناك عقبات تواجه الطرفين والتي ادت الى عرقلة او تأجيل عقد الجولة الرابعة ومن هذه العقبات وجود هوة شاسعة بين ماتفكر به ايران المتمثل بالعودة الى بعض التزامات الاتفاق النووي وماتفكر به اشنطن التي تريد القضاء على برنامج ايران النووي بالكامل، كما ان هناك مؤسسات ثورية داخل ايران غير مقتنعة بجولات التفاوض مع الجانب الامريكي وبالمقابل هناك كتلة كبيرة من الجمهوريين والديموقراطيين الامريكيين لايحبذون فكرة التوافق الهش مع الجانب الايراني([14])، اضف الى ذلك التفجيرات التي شهدها ميناء رجائى بمدينة بندر عباس، والتي أدت لمقتل وجرح المئات، على الرغم من أن الجانب الإيراني لم يوجه اتهامات محددة لطرف خارجي وفتح تحقيق في القضية، إلا أن توقيت التفجيرات الضخمة مع محادثات النووى تشير إلى دور إسرائيلي واضح في إفشال المفاوضات، كما أنها رسالة سياسية أمريكية وإسرائيلية لإيران بأن بديل عدم التوصل إلى اتفاق وفقا للشروط والمطالب الأمريكية سيكون هو الخيار العسكري لاسيما أن الكيان الصهيوني يقف وراء الستار للضغط على الجانب الأمريكي بالسير في هذا الخيار([15])، فكما هو معروف الجهود التي بذلها الكيان الصهيوني لعرقلة ومنع قيام المفاوضات مع الجانب الايراني.

فضلاً عن ماتقدم أن التأجيل كان بسبب عقوبات جديدة أعلنتها في 30نيسان/ أبريل وزارة الخارجية الأميركية ضد شركات تقول إنها على صلة بطهران متورطة في التجارة غير المشروعة للنفط والبتروكيماويات الإيرانية، فقد وجه وزير الدفاع الأميركي "بيت هيغسيث" تهديدات إلى إيران بذريعة دعمها الحوثيين في اليمن ([16]).

وعلى الرغم من وجود العقبات في طريق المفاوضات الامريكية – الايرانية الا انه من غير المرجح أن يؤدي هذا التأجيل والتصعيد إلى انهيار المحادثات إذ يسعى كلاهما لتجنب الانزلاق نحو الحرب، ومن جانبها تسعى ايران الى التعامل بالدبلوماسية الحذرة مع الولايات المتحدة الامريكية بعدم التخلي عن برنامجها النووي، كما تسعى الاخيرة لتحقيق مكاسب اقتصادية في السوق الايرانية لتضمن عدم امتلاك ايران للسلاح النووي، لاسيما وان ادارة دونالد ترامب في ولايته الثانية تسعى الى اتباع سياسة تصفير الحروب والتي اعلن عنها في 2025والتي تهدف الى تقليص التدخلات العسكرية الامريكية في الخارج.

الامر الذي ادى الى عقد الجولة الرابعة من المفاوضات في 2025/5/11 اليوم الأحد في العاصمة العمانية مسقط حول الربنامج النووي الإيراني والتي استمرت 3ساعات، في ظل بيئة متوترة ووسط مخاوف متزايدة من تداعيات تباين الطرفين بشأن تخصيب اليورانيوم الذي تتمسك به طهران، في حين ترفضه واشنطن وتعتبره "خطاً أحمر"، وتأتي جولة التفاوض الرابعة قبل أيام من الجولة الاقليمية التي قام بها الرئيس الأميركي دونالد ترامب والتي شملت قطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وقد حضر جولة التفاوض الرابعة في العاصمة مسقط مبعوث الرئيس الأميركي إلى الشرق الأوسط "ستيف ويتكوف" ووزير الخارجية الإيراني "عباس عراقجي"([17]).

جدول رقم (١) يوضح تحليل مسارات التفاوض من (١٩٥٣-٢٠٢٥)

الفترة الزمنية	طبيعة المسارالتفاوضي	ادوات التأثير	سمة التحول	الانعكاس الاقليمي
1953-1979	علاقات تحالف ثم توتر تدريجي	دعم سياسي/ امني	انتقال من التعاون الى العداء	بداية اختلال الثقة الاقليمي
1979-2000	قطيعة وصراع	خطاب عدائي/ احتواء	تثبيت العداء	استقطاب اقليمي حاد
2000-2015	ادارة صراع وتفاوض غير مباشر	دبلوماسية متعددة الاطراف/ عقوبات	انتقال نحو التسوية المرحلية	تهدئة نسبية وتوازن حذر
2018-2020	تصعيد وانسحاب	عقوبات قصوى/ ضغط عسكري	انهيار مسار التهدئة	ارتفاع التوتر وعدم الاستقرار
2021-2025	تفاوض متقطع	ردع/ دبلوماسية	صراع/ تفاوض	كثرة التحالفات الاقليمية

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على المعلومات المتوفرة في متن البحث

وعلى الرغم من الجولات الاربعة الا انه تم الغاء جولة اخرى كان من المتوقع عقدها في2025/7/14، ودخلت المفاوضات في حالة جمود دبلوماسي وصرحت وزارة خارجية عمان بأن الجولة الغيت ولن تعقد لاسيما بعد غارة من الكيان الصهيوني على منشآت ايران النووية، مما ادى الى مقتل قادة وعلماء في محاولة اسرائيلية لمنع ايران من بناء سلاح ذري، مما ادى الى تغير معدلات الردع في الشرق الاوسط الذي تفاجئ بالهجوم الايراني وخشية ان تدخل المنطقة كلها في هذه الحرب لاسيما دول الخليج التي اصبحت اكثر قلقاً من ان يتوسع النزاع ليشملها، اذ ان الضربات الصهيونية والرد الايراني باطلاق صواريخ على الكيان مثلا تهديد لامدادات النفط، وقد استمرت الحرب 12 يوماً، وفي6/22 شاركت الولايات المتحدة الامريكية بضرب مواقع ايرانية مما زاد من تصاعد التوتر، وبعد تدخل وسطاء مثل قطر اعلن في6/24/ 2025عن هدنة ظاهرية او وقف مؤقت للقتال([18]).

وقد اثيرت تساؤولات حول توجيه ايران رسائل الى الولايات المتحدة الامريكية بشأن استئناف المفاوضات النووية، الا انه في17 ديسمبر2025 رد وزير الخارجية الايراني عباس عراقجي على ذلك خلال مؤتمر صحفي مع الجانب الروسي، وقال ان ايران لم تغادر طاولة الدبلوماسية الا ان الجانب الامريكي خان الدبلوماسية وذلك عندما شنوا عدواناً عسكرياً على ايران وهم على طاولة المفاوضات، وقال ان ايران مستعدة للتفاوض اذا صحح الجانب الغربي نهجه بعيداً عن املاء الشروط([19]).

المبحث الرابع: انعكاس المفاوضات الايرانية –الامريكية لعام2025على البيئة الاقليمية

تعد المفاوضات الإيرانية–الأمريكية أحد أهم العوامل المؤثرة في البيئة الإقليمية للشرق الأوسط، لما لها من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في المنطقة، اذ ان العلاقة بين واشنطن وطهران، سواء اتجهت نحو التهدئة أو التصعيد، تؤدي الى تأثير مباشر بوضوح على سلوك الفاعلين الإقليميين وعلى مسارات الصراعات القائمة، فقد افرزت التطورات الأخيرة التي مرت بها المنطقة والمتمثلة بتغيير النظام السياسي في سوريا، والضربات العسكرية المتبادلة بين إيران والكيان الصهيوني، والتدخل العسكري الأمريكي ضد إيران، ناهيك عن توقف العمليات العسكرية بهدنة مؤقتة وتجميد مسار المفاوضات الإيرانية–الأمريكية، واقعاً إقليمياً جديداً ساده عدم الثقة و اليقين الاستراتيجي، الامر الذي انعكس بشكل مباشر على طبيعة البيئة الإقليمية، سواء على مستوى التوازنات السياسية أو الأمنية أو على مستوى سلوك الفاعلين الإقليميين

فبالنسبة للانعكاسات السياسية لهذه المفاوضات على البيئة الاقليمية فقد أدى تغيير النظام في سوريا إلى إعادة رسم خريطة التحالفات الإقليمية، اذ ان النظام الايراني فقد إحدى أهم ساحات نفوذها التقليدية في المشرق العربي، مما أضعف من قوتها التفاوضية إقليمياً ودولياً، وقد تزامن ذلك مع توقف المفاوضات الإيرانية–الأمريكية، الأمر الذي عمق حالة الجمود السياسي وقلص فرص التسويات الدبلوماسية في المنطقة، كما كان للضربات المتبادلة بين ايران والكيان الصهيوني دور في تعزيز منطق القوة بدل الدبلوماسية في إدارة الصراعات الإقليمية، وهو ما انعكس سلباً على ثقة دول المنطقة بالمسارات التفاوضية، نتيجة لذلك، اتجهت العديد من الدول الإقليمية إلى تبني سياسات أكثر حذراً، قائمة على تنويع التحالفات وتقليل الاعتماد على الضمانات الأمريكية، خشية ان تدخل في صراعات أوسع([20]).

فيما يتعلق بالانعكاسات الأمنية والاستراتيجية فقد أفضت هذه التطورات الاخيرة إلى تصعيد كبير في مستوى التهديدات الأمنية الإقليمية، اذ ان الضربات المباشرة بين إيران والكيان الصهيوني ، وما تبعها من تدخل أمريكي، ادت الى كسر قواعد الاشتباك غير المعلنة التي كانت تضبط الصراع سابقاً، وقد أدى ذلك إلى رفع احتمالات توسع الحرب إلى مواجهة إقليمية شاملة، قبل أن يتم احتواؤه عبر وقف العمليات العسكرية، إلا أن توقف الحرب لم يؤد إلى استقرار تام بل ادى الى حالة من الردع الهش، اذ ان أسباب التوتر بقيت قائمة دون معالجة سياسية، كما ان تجميد المفاوضات الإيرانية–الأمريكية ادى الى زيادة اعتماد الأطراف على الأدوات العسكرية والأمنية، بدل الحلول الدبلوماسية، مما جعل البيئة الإقليمية أكثر هشاشة وقابلية للانفجار في أي لحظة([21]).

وبناءً عليه مرت المنطقة العربية و الشرق الأوسط وبصفة خاصة منطقة الخليج بتحولات كبرى لها الكثير من التداعيات على حاضر ومستقبل هذه المنطقة، ولعل قضية الأمن والاستقرار في منطقة الخليج من أهم القضايا التي تطرح نفسها بقوة في خضم التداعيات الناجمة عن هذه التحولات التي تشهدها المنطقة، فقد ادت القطيعة في العلاقات الأمريكية– الإيرانية إلى حد الحصار والتهديدات وإلى حد توجيه ضربة عسكرية للمفاعلات النووية إما مباشرة من القوات الأمريكية المتواجدة في المنطقة أو استحضار قوات جديدة أو بتعبئة عسكرية أمريكية أوروبية بتوجيه ضربة مشتركة أو بتوجيه ضربة عسكرية عن طريق الوكيل الأمريكي والأوروبي في المنطقة والذي يتمثل في الكيان الصهيوني ([22])، لاسيما وان البيئة الإقليمية تتسم بهشاشة واضحة وتربص متبادل وتوتر لاسيما بعد توجيه ضربة لمنشآت ايران النووية وتوقف المفاوضات بين الجانبين الامريكي والايراني وقد حصل فشل في التوصل إلى حلول دبلوماسية الامر الذي يؤدي إلى تداعيات جسيمة تشمل مختلف الفاعلين الإقليميين، فقد تسارع دول الخليج – وعلى رأسها السعودية والإمارات–إلى تطوير برامج ردع ذاتية لتعزيز أمنها، بينما قد يكثف الكيان الصهيوني عملياته العسكرية والاستخباراتية الاستباقية، وفي المقابل من المرجح أن تسعى تركيا إلى استغلال حالة عدم الاستقرار لتوسيع نفوذها الإقليمي ([23])، اما اذا حصل التقارب بين إيران والولايات المتحدة الامريكية فقد يؤدي ذلك إلى إعادة تشكيل موازين القوى الاقليمية هذا التقارب قد يدفع بعض الدول الخليجية إلى إعادة تقييم استراتيجياتها الأمنية والتحالفات الإقليمية([24]).

علاوة عما تقدم قد تؤثر هذه الاوضاع المتوترة على مجموعة من الدول منها العراق الذي يعد نقطة محورية في الصراع الأمريكي– الإيراني– الاسرائيلي ، بسبب التحالف مع الجانب الامريكي والقرب الجغرافي من الجانب الايراني، كما ان الضغوط الأمريكية على العراق قد تؤثر على النفوذ الإيراني في المنطقة، من جهة أخرى تسعى إيران إلى تعزيز علاقاتها مع العراق لضمان استمرارية نفوذها الاقليمي والعلاقات القوية التي تربطهما سواء في الجانب السياسي او الاقتصادي او حتى الديني، لذا فأن التقارب الامريكي– الايراني ممكن ان يخفف الضغط على العراق، اضف الى ذلك فأن تأثير المفاوضات ممكن ان ينعكس على اليمن والحوثيين اذ يمكن ان تمارس الولايات المتحدة الامريكية ضغط على ايران للتخلي عن دعم الحوثيين، واخيراً فأن هناك تأثيرات اقتصادية وجيوسياسية ناتجة عن التقارب بين إيران والولايات المتحدة الامريكية اذ من المتوقع أن تتأثر أسواق الطاقة العالمية، لاسيما في حال حدوث "حرب الناقلات" في المياه الخليجية، مما قد يؤثر على اقتصادات الدول الكبرى مثل الصين والهند([25]).

وعليه، يمكن القول إن هذه التطورات مجتمعة أعادت إنتاج بيئة إقليمية مضطربة، يسودها الردع المؤقت والتنافس الاستراتيجي، بدل التعاون والحوار، مما يجعل مستقبل المنطقة مرهونًا بإمكانية استئناف المسار التفاوضي على أسس جديدة تراعي موازين القوى والتحولات السياسية الأخيرة.

الخاتمة:

يمكن القول إن مسار المفاوضات الأمريكية الإيرانية لعام2025يعكس واقعاً إقليمياً بالغ التعقيد حيث تتشابك فيه مصالح الفاعلين الإقليميين ضمن بيئة مضطربة يطغى عليها التنافس الجيوسياسي، فهذه المفاوضات لا تقتصر على الملف النووي فحسب، بل تمتد لتشمل قضايا أوسع تتعلق بالدور الإقليمي لإيران، وأمن الممرات المائية، والصراعات الممتدة في كل من سوريا، العراق، اليمن، ولبنان، وقد أدى هذا التداخل إلى جعل نتائج المفاوضات ذات تأثير مباشر على موازين القوى في المنطقة، إذ أن أي تقارب أو تصعيد بين واشنطن وطهران ينعكس سريعاً على البيئة الإقليمية سواء من حيث الاستقرار الأمني أو التفاعلات الاقتصادية.

كما أن تعثر المفاوضات أو نجاحها لا يرتبط فقط بإرادة الطرفين المباشرين، بل يتأثر أيضًا بمواقف أطراف ثالثة مثل الكيان الصهيوني، ودول الخليج، مما يعقد من فرص الوصول إلى تفاهمات شاملة، وفي ظل هذه المعطيات، يبقى من الضروري أن تتبنى القوى الإقليمية نهجاً عقلانياً يعزز فرص الحوار ويقلل من احتمالات التصعيد.

وبناءً عليه، فإن التوصل إلى اتفاق متوازن يأخذ في الحسبان هواجس جميع الأطراف، ويدمج المسارين النووي والإقليمي، قد يشكل خطوة أولى نحو بناء بيئة أكثر استقراراً تكون فيها المفاوضات أداة لحل النزاعات، لا مجرد وسيلة لإدارة الأزمات.

---

(1) عمر ابو عبيدة الامين، المفاوضات الدولية، مجلة جامعة الامام المهدي، العدد(2)، 2013، ص238.

(2) حازم كلاس، المفاوضات الايرانية الامريكية..تاريخ ومستقبل، مقال منشور على الموقع الالكتروني: https://www.alaraby.com تاريخ الدخول للموقع 2025/5/5

(3) جواد علي كسار، فصول توثيقية من مشروع المفاوضات الايرانية–الامريكية، قضايا عربية ودولية، جريدة الصباح، العدد6158، 2025.

(4)Alexis Garatti and Man– fred Stamer, Iran–U.S. conflict: Re– gional instability set to rise, on web: allianz–trade.com

(5) احمد جاسم محمد، المفاوضات الايرانية–الامريكية..قراءة في الاسباب والنتائج، بحث منشور في مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 2025، ص2.

(6) زايد الدخيل، مفاوضات واشنطن وطهران لماذا الان؟ مقال منشور في الغد الاردني، على الموقع الالكتروني: https://alghad.com تاريخ الدخول للموقع 2025/5/5

(7)حمد جاسم محمد، مصدر سبق ذكره، ص4.

(8) الجزيرة، الاستخبارات الامريكية تحذرمن ضربة اسرائيلية لمنشآت ايران النووية، على الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net تاريخ الدخول للموقع2025/5/5

(9) العربية نيوز ، نووي ايران، مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.alarabiya.net تاريخ الدخول للموقع2025/5/6

(10) هارتس، المحادثات الايرانية الامريكية اين يكمن التحدي؟ مقال منشور على bbc، على الموقع الالكتروني: www.bbc.com تاريخ الدخول للموقع 2025/5/6

(11) قناة الشرق، طهران: المحادثات مع واشنطن "تفاصيل ايران وامريكا"، خبر منشور على الموقع الالتروني: www.asharq.com تاريخ الدخول للموقع 2025/5/8

(12) د عباس ابشناس، مفاوضات امريكا وايران: ماذا قيل في الغرف المغلقة؟ مقالات سياسية، على الموقع الالكتروني: www.a;jazeera.net تاريخ الدخول للموقع 2025 /5/6

(13) مجيد مرادي ، المفاوضات الإيرانية–الأميركية: الدخان الابيض والتداعيات الايجابية، جريدة المدن، الكترونية تصدر عن المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2025.

(14) محمد الزغول، البدء من تغييب المقاعد الاخرى: دلالات المفاوضات الايرانية الامريكية في عمان، مركز الامارات للسياسات، ابو ظبي، 2025، ص 6.

(15) د احمد سيد احمد، تعقيدات وتحديات مفاوضات النووي الايراني، مقال منشور في مركز الاهرام للدراسات، العدد149، مصر، 2025.

(16) تقدير موقف، المفاوضات النووية الامريكية–الايرانية: الخلفيات، العقبات، الافاق، وحدة الدراسات السيلسية، المركز العربي للابحاث، قطر، 6ايار2025، ص5

(17) اخبار الجزيرة، جولة مفاوضات امريكية ايرانية رابعة في مسقط وتباين بشأن التخصيب، على الموقع الالكتروني: www.aljazeera.ner تاريخ الدخول للموقع 2025/11/7

(18)Kevin Liffey and Daniel Wallis, Sunday's U.S.-Iran nuclear talks cancelled, Oman says, on websit: https://www.reuters.com 7-11-2025

(19) ارم نيوز، الامريكيون خانوا الدبلوماسية.. ايران توضح حقيقة توجيه رسائل الى واشنطن، مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.eremnews.com

(20) علي نجات، تداعيات الاطاحة بنظام الاسد على استراتيجية ايران الاقليمية، اوراق بحثية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2025، ص20.

(21) د ايريني سعيد، انعكاسات الصراع الاسرائيلي- الايراني على صياغة المعادلة الشرق اوسطية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام-مصر، على الموقع الالكتروني: www.siyassa.org.eg

(22) بدران العجران، اثر التقارب الايراني الامريكي على امن واستقرار منطقة الخليج العربي، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد الخامس، جامعة بورسعيد، 2025، ص48.

23(23) عبيد الله برهاني، المحادثات الايرانية-الامريكية وتأثيرها الاقليمي، مقال الرأي، منشور على الموقع الالكتروني: www.whia.us تاريخ الدخول للموقع 2025/5/7

(24) بدران العجران، مصدر سبق ذكره، ص49.

(25)Barak Ravid, U.S., Iran held indirect talks this week on avoiding more attacks, Scoop: on web: www.axios.com

Sources and References:

1. Ahmed, Ahmed Sayed. 2025. “Complexities and Challenges of the Iranian Nuclear Negotiations.” Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Issue no. 149, Egypt.
2. Al-Ajran, Badran. 2025. “The Impact of Iranian–American Rapprochement on the Security and Stability of the Arab Gulf Region.” Journal of Financial and Commercial Research, no. 5. Port Said University, 48.
3. Al-Amin, Omar Abu Ubaida. 2013. “International Negotiations.” Journal of Imam Al-Mahdi University, no. 2: 238.
4. Al-Arabiya. 2025. “Iran’s Nuclear Issue.” Accessed 2025. https://www.alarabiya.net.
5. Al-Dukheil, Zaid. 2025. “Washington–Tehran Negotiations: Why Now?” Al-Ghad (Jordan). Accessed 2025. https://alghad.com .
6. Al-Jazeera. 2025. Al Jazeera News. Accessed 2025. https://www.aljazeera.net.
7. Al-Jazeera. 2025. Accessed 2025. https://www.aljazeera.net
8. . Al-Zghoul, Mohammed. 2025. “Starting from the Marginalization of Other Seats: Implications of the Iranian–American Negotiations in Oman.” Emirates Center for Strategic Policies, Abu Dhabi, 6.
9. Asharq Channel. 2025. “Talks with Washington: Details of Iran–U.S. Negotiations.” Accessed 2025. https://www.asharq.com
10. Barhani, Ubaidullah. 2025. “Iranian–American Talks and Their Regional Impact.” Opinion article. Accessed 2025. https://www.whia.us
11. Erem News. 2025. “Americans Betrayed Diplomacy: Iran Clarifies the Reality of Sending Messages to Washington.” Accessed 2025. https://www.eremnews.com.
12. Garatti, Alexis, and Manfred Stamer. 2025. Iran–U.S. Conflict: Regional Instability Set to Rise. Allianz Trade. Accessed 2025. https://www.allianz-trade.com.
13. Haaretz. 2025. “Iranian–American Talks: Where Does the Challenge Lie?” BBC. Accessed 2025. https://www.bbc.com.

14. Kallas, Hazem. 2025. “Iranian–American Negotiations: History and Future.” Al-Araby. Accessed 2025. https://www.alaraby.com.
15. Kassar, Jawad Ali. 2025. “Documentary Chapters from the Iranian–American Negotiations Project.” Arab and International Issues. Al-Sabah Newspaper, no. 6158.
16. Liffey, Kevin, and Daniel Wallis. 2025. “Sunday’s U.S.–Iran Nuclear Talks Cancelled, Oman Says.” Reuters. Accessed 2025. https://www.reuters.com.
17. Mohammed, Ahmed Jassim. 2025. “Iranian–American Negotiations: A Reading of the Causes and Outcomes.” Center for Strategic Studies, University of Karbala, 2.
18. Mohammed, Hamad Jassim. 2025. Previously Cited Source, 4.
19. Moradi, Majid. 2025. “Iranian–American Negotiations: White Smoke and Positive Repercussions.” Al-Modon Newspaper. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies.
20. Najaat, Ali. 2025. “The Repercussions of the Overthrow of the Assad Regime on Iran’s Regional Strategy.” Research Papers. Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad,20
21. Ravid, Barak. 2025. “U.S., Iran Held Indirect Talks This Week on Avoiding More Attacks.” Axios. Accessed 2025. https://www.axios.com
22. The U.S.–Iran Nuclear Negotiations: Backgrounds, Obstacles, and Prospects. 2025. Situation Assessment. Doha: Political Studies Unit, Arab Center for Research and Policy Studies. https://www.alarabiya.net

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021223

Obstacles to peaceful coexistence in Iraq

[1]DR. Jaafar Alsadiq Mahdi atiya

Keywords: *Iraq,ower,Identity, Coexistence,Rule of Law.*

Received: *12/1/2026*
Accepted: *31/3/2026*
Available: *22/6/2026*

Abstract

Social differentiation among human groups cultivates diverse cultural systems and values that enrich the social and political structure. This diversity is particularly valuable when it fosters coexistence and harmony within the political unity of the state, thereby enhancing the political system's effectiveness through its absorption of diverse cultural inputs and providing greater flexibility in policy formulation. Given Iraq's diverse social components, there is a critical need for legal, political, and institutional guarantees that protect these groups and strengthen the bonds of cooperation within the Iraqi social fabric. This should be framed within a unified national identity that reflects a supreme sense of belonging to the homeland, while simultaneously preserving each social component's right to maintain its specific heritage, values, and rituals within its own social sphere. Although the post-2003 Iraqi political system adopted these principles within its constitutional, institutional, and legislative frameworks, the turbulent post-transition circumstances and recurring crises hindered their realization. Furthermore, the invocation of the painful historical legacy of the previous regime's inhuman practices against various social components has exacerbated the obstacles to peaceful coexistence. Overcoming societal divisions has become increasingly complex, particularly as these divisions have been entrenched in the political performance of the ruling powers. Therefore, this research aims to identify the most prominent obstacles to peaceful coexistence in Iraq and to propose effective solutions to overcome them .

[1] University of Baghdad_ Center for Strategic and International Studies (Jaafar.a@cis.uobaghdad.edu.iq)
https:// orcid.org/0009-0007-1163-6003

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

معيقات التعايش السلمي في العراق

[1] م. د. جعفر الصادق مهدي عطية

الملخص

يحقق التمايز الاجتماعي بين الجماعات البشرية أنساق وقيم ثقافية متعددة تزخر بها المنظومة الاجتماعية والسياسية بتنوعاتها، لاسيما عندما تكون محققة للتعايش والانسجام داخل الوحدة السياسية المعبر عنها بالدولة، ومن ثم تؤدي فاعلية متميزة للنظام السياسي؛ بحكم استيعابه للتنوعات الثقافية والمدخلات المتنوعة التي تمنحه مزيداً من المرونة في صياغة مخرجاته، وبما أن العراق يتصف بتعدد مكوناته الاجتماعية فإن ذلك يستدعي إعداد ضمانات حقوقية وسياسية ومؤسسية ترعى حماية المكونات وتمنح السُبل الكفيلة في تعزيز أواصر الانسجام والتعاون ضمن النسيج الاجتماعي العراقي ضمن مفهوم وحدة المشتركات الوطنية التي تعكس الانتماء للوطن وهويته الاسمى مع التأكيد على حق المكون الاجتماعي بالحفاظ على موروثه وقيمه وطقوسه المعبرة عن انتمائه الأولي الضيق الذي لابد أن يكون ضمن مجلاته الاجتماعية الخاصة وهذا ما قد تبناه النظام السياسي العراقي ما بعد التغيير من خلال بنيته الدستورية، وايضاً ضمن التنظيم المؤسسي والتشريعي وفي مختلف أنشطة الدولة وقطاعاتها، إلا أن ظروف المرحلة التي أعقبت التغيير وما رافقها من تداعيات وازمات وكذلك استدعاء النسق التاريخي المؤلم للممارسات غير الانسانية للنظام السياسي السابق ضد المكونات الاجتماعية اسهم في تعزيز معيقات التعايش السلمي في العراق وأضاف مزيداً من التعقيد على تجاوز مظاهر الانقسام المجتمعي لاسيما وقد تكرس ذلك في منظومة الاداء السياسي للقوى المسؤولة عن إدارة السلطة، لذا اخترنا التعرف على ابرز معيقات التعايش السلمي في العراق في هذا البحث ووضع الحلول الناجعة لتجاوزها.

الكلمات المفتاحية: العراق، السلطة، الثقافة، الهوية، التعايش، سيادة القانون

المقدمة

تزدهر المجتمعات الانسانية ذات الانتماءات الاجتماعية المتعددة بمدى انسجامها وتعاونها في تحقيق التعايش السلمي انطلاقاً من طبيعة الثقافة المحفزة للوعي الجمعي الذي يؤدي بدوره توحيد المشتركات والتعامل من منظور الوحدة المستوعبة للاختلافات الاجتماعية سواءً كانت عرقية أم دينية أم ثقافية وغيرها، لتكون ضمانة حقيقية لتقبل الإخاء والتعايش المستقر والمستدام، ومن هنا يبرز اهمية التعايش السلمي بوصفه مقدمة لبناء سياسي معبر عن تنوعات الكيان الاجتماعي وتطلعاته.

لقد أسهمت معطيات الواقع السياسي العراقي منذ تأسيس الدولة إلى ما بعد العام(2003) أحداث وازمات اجتماعية وسياسية بالغة الخطورة أسهمت بشكل كبير في هشاشة البناء الاجتماعي، وتعميق الانقسام بين مكوناته، مما أرسى ثقافة مقيدة للانسجام الاجتماعي؛ بفعل تقصير أنظمة الحكم المتعاقبة على تحقيق هوية وطنية جامعة تحترم الخصوصيات الاجتماعية وتحد من وسائل الاكراه القسري مما أرسى قيم وممارسات اجتماعية اضعفت بشكلٍ كبير بلوغ دولة المواطنة المتساوية، وتعزيز مقومات الانتماء الوطني، وهنا يظهر هدف البحث؛ لبيان ما يبرر تفاقم مظاهر العنف وهشاشة الاستقرار الذي اعقب سنوات التغيير لاسيما في ظل غياب النظام وانفاذ القانون مما اسهم في تعقيد إحلال الاندماج الاجتماعي واعلاء الهويات الفرعية والتقوقع داخل التكوينات الفئوية مما فاقم من معيقات التعايش السلمي في العراق التي اخترنا البحث فيها.

مشكلة البحث

تحدد مشكلة البحث من كون المجتمع العراقي زاخر بالتنوعات ذات الانتماءات المتباينة عرقياً ودينياً وثقافياً استوطنت ارض العراق وشكلت بمجموعها النسيج الاجتماعي العراقي، فماهي الاطر والضمانات المحققة للتعايش السلمي المستدام ومعززة للاندماج الاجتماعي في العراق؟ ومن ثم تتفرع المشكلة للتساؤلات الاتية:

1. ما طبيعة التحديات التي تحدّ من تحقيق التعايش السلمي في العراق؟
2. كيف يمكن تحقيق التعايش السلمي في ظل معطيات الواقع العراقي؟
3. ما تأثير الأداء السياسي لقوى السلطة الحاكمة على إشاعة التعايش السلمي بين المكونات الاجتماعية في العراق؟

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها: إنَّ تحقيق التعايش السلمي في العراق المعزز للانسجام ومن ثم الاندماج في إطار الهوية الوطنية الجامعة والشاملة للانتماء الطوعي القائم على المواطنة المتساوية إنما يتوقف على تطابق الأنساق الدستورية والتشريعية مع تحقق الارادة السياسية للنخب الحاكمة في السلطة والمقرة فكراً وممارسة بتحقيق التعايش السلمي كضرورة أساسية لبلوغ الاستقرار وتعظيم مخرجات الدولة، مع التأكيد على إحلال ثقافة مدنية مساهمة في تقبل الآخر واستيعاب التنوع.

المبحث الأول

محددات التعايش السلمي في العراق

تؤثر البنى التقليدية في المجتمع ومؤسسات الدولة في العراق وتؤدي التقاليد القبلية دوراً مهماً يضاهي احياناً دور السلطة في الدولة، فالتركيبة المجتمعية على الرغم من مظاهر التطور والمدنية فقد ظلت العقلية السائدة هي عقلية ذات طابع ديني– قبلي يتمتع فيها رجل الدين ورئيس القبيلة بنفوذ كبير، ظلت محكومة بعادات القرية والقبيلة وتقاليدها[1]، وإن وجود القوى الدينية على رأس السلطة سواء في الحكومة والبرلمان يمكنه أن يغير شكل الدولة المدنية التي حدد معالمها الدستور، فالحديث عن قصور الدستور أو هو العامل الوحيد الذي حوَّل العراق إلى دولة مكونات وطوائف هو طرح غير موضوعي فالتحديات التي تواجه بناء الدولة المدنية في العراق عدة[2]، تأتي من عوامل تتعلق بممارسات اجتماعية وسياسية التي نوردها كما يأتي:

أولاً: شيوع العنف وانعدام معززات الاندماج الاجتماعي

يعيش النظام السياسي بعد العام(2003) ازمة معقدة على المستويات كافة(السياسية –الاجتماعية– الثقافية) مما ادى إلى ظهور الاضطرابات السياسية وانعدام السلم الاجتماعي والمدني وتعدد الولاءات والقيم والمرجعيات وكثرة الصراعات والتناقضات, إذ اختفت في بعض الاحيان لغة الحوار والتسامح وحلت محلها لغة التعصب والتطرف وتفاقمت ظاهرة التفكك السياسي واصبحت أجهزة الدولة ضعيفة نوعاً ما، واختلال تنفيذ سياسات الحكومة الخاصة بالتنمية والاعمار والنهوض بالواقع العراقي، الأمر الذي عمَّق ازمات النظام السياسي[3]، كما ادى التغيير السياسي إلى احداث وتداعيات تجاوزت في أبعادها وتأثيراتها السياسية لتتطور وتصبح فيما بعد ازمات ومشكلات مزقت النسيج المجتمعي للشعب العراقي عبر سيادة مبدأ التشدد والتطرف الذي حمل في طياته الأحقاد والضغائن والغلو على المستويات كافة، وهو ما عزز من ثقافة الانقسام وغياب الثقة المتبادلة بين افراد المجتمع والدفع باتجاه تعزيز الولاءات الطائفية والدينية والقومية الضيقة على حساب الولاء الوطني الجامع[4]، وإن الصراع والعنف حالة ملازمة في بيئة القيم والممارسات التقليدية إذ تفتقر المجتمعات التقليدية إلى لغة الحوار وتبني السلم، فالحسم يستند بدرجة كبرى على اعتماد القوة كسبيل اسرع لبلوغ التأثير المطلوب، لذا فالعنف نتيجة حتمية عند شيوع الثقافة التقليدية ومن ثم تتداخل عمليات العنف ويصبح الصراع هو المحور الابرز الذي يوجه المجتمع ويوفر بيئة ملائمة لظهور العصبيات وتنامي حالة الانقسام التي تعزز حالة اللا استقرار في المجتمع.

تجدر الإشارة إلى وجود أساس سوسيولوجي بنيوي للنزاعات الاهلية في العراق؛ نتيجة حركات التطرف وانتشار الافكار التي تكفر وتلغي الاخر على خلفية التمايز والاختلاف بالعقيدة والفكر واختلاف الرؤى والتفكير والتفسير للدين, فضلاً عن التباين الطبقي والبيئي والعشائري؛ حتى اصبحت هذه النزاعات هابطة إلى ما دون المستوى الوطني[5]، ومن مظاهر العنف هي قوة العصبية التي شهدها العراق في مناطق متعدد وما تعرف ب(الدكة العشائرية) التي بثت الرعب في نفوس المواطنين سواء الموجهة اليهم أو من يجاورهم، وتزايدت هذه الظاهرة؛ نتيجةً لعدم مواجهتها من قبل القضاء بحزم شديد وضعف القوات الامنية، الامر الذي ادى إلى انتشار السلاح و اصبح بمتناول يد الشباب العاطل عن العمل؛ بسبب انتشار البطالة والفساد، وهذه الظواهر المتكررة ادت إلى وقوع ضحايا عدة؛ نتيجة هذا العنف غير المشروع كما تأتي الاطلاقات النارية في المناسبات والاحتفالات الخاصة والفوز بمباريات كرة القدم واحدة من التطبيقات الواقعية لخرق القانون[6]، اذ تقف النزاعات العشائرية المسلحة أمام تحقيق سلم مجتمعي مستدام التي تستمر لفترات طويلة الامر الذي يؤثر سلباً على الامن المجتمعي, لذا فإن استمرارها يجعل كيان الدولة في مأزق كبير وحرج، إذ يُعد مؤشراً على ضعف الدولة إن لم نقل يعجل بتفكيكها[7]، وإنَّ تراكم سلوكيات العنف والظلم والإقصاء التي مورست باسم القبيلة والطائفة والقومية وخوضها الصراع مع مكونات التنوع الاجتماعي الاخرى تحت شعار الانتصار للجماعة التي تهيمن على القرار السياسي التي تظل الملاذ الإستراتيجي ومادة القمع للحاكم حتى وإن كان ينتمي إلى حزب أو مجموعة سياسية، إذ يلجأ إلى استثمار رمزيته في استدعاء قوميته أو طائفته ويترتب على هذا القهر والظلم للفئات الاخرى صراع وثأرية تأخذ شكل الدورة التي يمكن تسميتها بدورة(الصراع والثأرية) وهذه لم تكن نتاج تنافس اجتماعي صرف، بل مخرجات للتنافس السياسي يقودها السياسيون وأحزابهم، ويوظفون الفئات الاجتماعية في هذا الصراع[8].

تدنت قيمة القانون في المجتمع العراقي؛ نتيجة تزايد ثقافة الافلات من العقاب وبطء إجراءات التقاضي فالعدالة تتحقق ببطء شديد في العراق الذي يترك اثار سلبية على افراد المجتمع، فمثل هذا المناخ القضائي لا تصل فيه الحقوق إلى اصحابها إلا بشق الأنفس، ومن المتوقع أن يُسهم في استشراء ظواهر العنف المجتمعي والقصاص الفردي في غياب سلطة قادرة على إنفاذ القانون[9]، وهو ما دفع بعض فئات التنوع إلى الاستعانة بالخارج للتدخل في شؤون البلد، إذ لا يمكن لأي مجاميع عنف أن تمارس نشاطها ضد فئة اجتماعية في بلد اخر من دون توافر حواضن اجتماعية لها، لهذا نلحظ إن التدخل في شؤون العراق تاريخياً ربما يخبو فترة من الزمن ثم سرعان ما يظهر في حواضن معينة في الاغلب الاعم منها كانت سياسية ذات اهداف فئوية أو شخصية ليصبح الصراع في بعض المراحل التاريخية صراع الكل ضد الكل عندما تكون هناك حالة اقصاء ما بين الفئات السياسية والتوافق بين الكل لتوزيع المغانم[10]، وعزز ذلك ظاهرة العسكرة في المجتمع العراقي؛ بسبب حالة الانفصال بين المجتمع والدولة وتأثير الثقافة التقليدية وسيادة القيم العشائرية التي ترى في حيازة السلاح وحمله مصدر فخر، ومن عوامل ترسيخ هذه الظاهرة : لجوء السلطة إلى صرف انتباه المواطنين عن المشاكل الداخلية من خلال الترويج لوجود تهديد وخطر دائم يستهدف الدولة واستغلال الأوضاع لفرض قوانين طوارئ استثنائية وتعبئة المواطنين وحشدهم في تشكيلات مسلحة تحت مسميات عديدة, كما اسهمت سياسات التسلح والانفاق العسكري على حساب التنمية في شيوع ظاهرة العسكرة من خلال زيادة عدد المتطوعين الراغبين بالعمل في صفوف القوات المسلحة للحصول على رواتب مغرية[11]، وعلى ذلك إن مسببات العنف في العراق عديدة، إذ أدت سياسات الحكومات المتعاقبة في العراق إلى تغذيته وما تعرض له العراق بعد العام(2003) فاقم من معدلاته إلا إن ما يلحظ هو وجود حواضن اجتماعية تتبنى العنف وتعمل على تأجيجه مستندة بذلك على قيمها التقليدية التي ترى بالقوة والتصارع مدعاة للفخر، وما إن يغيب العنف لمدة من الزمن حتى يظهر مرة اخرى بشكل أوسع واكثر فتكاً مما يجعل الحل لا يقتصر على قوة تطبيق القانون والجزاء، وإنما لابدَّ أن يأخذ التثقيف المدني لمبادئ التعايش السلمي مساره لحل هذه الظواهر السلبية في المجتمع العراقي.

ثانياً: تغييب الهوية الوطنية على حساب الولاءات الفرعية

إن للتراكم التاريخي وعمق الموروث المرجعي دوراً بارزاً في ترسيخ الانتماءات والولاءات التقليدية التي لا تزال تمثل المرجعيات الفاعلة في ذهنية الفرد العراقي، ومنها يستمد الافراد هوياتهم وإليها تتجه ولاءاتهم أكثر مما تتجه للوطن مما يؤكد على إن الثقافة السياسية للمجتمع العراقي لا تزال ثقافة سياسية تقليدية وهو ما يتنافى مع اسس بناء هوية وطنية عراقية[12]، والإشكالية لا تكمن في وجود الهويات المحلية والاثنية أو تنوعها، إنما في تسيسها التي اتخذت في كثير من الاحيان صيغة العنف المسلح بعد أن كانت مغطاة تحت غطاء آيديولوجي مغلق باسم القومية العربية على عهد نظام البعث السابق[13]، ومن بين اشد القيم تضرراً في منظومة قيم المجتمع العراقي: هي انسلاخ المواطن عن وطنه ومن ثم مواطنته ومجتمعه؛ وذلك على خلفية تحكم العلاقات الاجتماعية الطائفية والقومية والقبلية في خدمات الدولة، حيث الأوضاع متداخلة ومختلطة

في مختلف الوظائف المطلوب من الدولة تأديتها، لا سيما فيما يخص الخدمة العامة إذ يجد المواطن إن دولته منسلخة وبعيدة عن المجتمع؛ لأنها لا تعبر إلا عن مصالح اجتماعية ضيقة ومحدودة[14]، وما تعرض له المواطن العراقي في ظل الاحداث والظروف التي رافقت التغيير السياسي الجديد في العراق جعلته يهرب إلى الاحتماء بالهيئات القرابية؛ – القبيلة, الطائفة, العرق – ليحقق من خلالها الحماية والامان في الوقت الذي لم تستطع الدولة ومؤسساتها أن توفرها له، مما دفع الفرد أن يستند على هويته الفرعية فإن هذه الهوية استندت عليه ايضاً والتفاف الافراد حول هذه الهويات شكل عبئاً على المواطنة، بل انتهاكاً لها حين تحول ولاء الفرد إلى ولاء اخر شكل بديلاً عن الولاء الوطني فاصبح عائقاً أمام بناء مواطنة[15]، وإن اعتماد القوى والاحزاب السياسية على مبدأ المحاصصة في ادارة الدولة اعطى أولوية الاهتمام إلى الهوية الفرعية، لأن تلك الكيانات والاحزاب السياسية ترى في نفسها ممثلة للطائفة أو العرق أو الفئة اي: الانتماء الفرعي, لذا ينصرف جهدها إلى تضمين حقوق المكون الفرعي حتى وإن كان على حساب الهوية الوطنية فضلاً عن ضعف ادراك اهمية الانتماء الوطني وضرورة التماسك الاجتماعي الذي يعود بالنفع على إداء النظام السياسي، وكذلك يوفر قيام احزاب وتجمعات سياسية متميزة بالعمل السياسي المتوافق مع متبنيات الدولة المدنية.

ثالثاً: تعثر الاداء السياسي لقوى السلطة الحاكمة

يلحظ على السلوك السياسي للنخب السياسية العراقية ميولاً صراعيًا اعنف واشد وطأة من الميول الصراعي في المجموعات الاجتماعية، فالنخب السياسية باستثناءات محدودة كانت موجهة للصراعات الاجتماعية إلى الدرجة التي ذهب ضحيتها الالاف من الابرياء من الشعب العراقي من خلال نقل الصراع السياسي إلى المجتمع؛ فإنهم عن طريق سيطرتهم على الفواعل الاجتماعية يسعون للحصول على مكاسب سياسية والتأثير على سير العملية السياسية في العراق(16)، وبدلاً من توحد خطوط العمل السياسي في اطارها العام اسفرت الخلافات السياسية عن بروز مجموعات تتصارع في ما بينها حول التمثيل السياسي وقد وصلت درجة تصارعها في بعض الاحيان إلى مستوى الاقصاء المتبادل تبعاً للمعطيات التي تتحرك في الواقع السياسي العراقي، فهناك لون من تلك القوى السياسية يعتمد ثقافة الارهاب السياسي ويعزز لغة العنف داخل المجتمع عن طريق التنظير والدفع بالضد والتخندق بالاتجاه المغاير لحركة دوران العمل السياسي(17)، كما وظفت حركات الاسلام السياسي في عملها الاستنفار الايديولوجي الديني في مقارعتها للقوى المناوئة لها الامر الذي اضعف من قدرتها على فتح خطابها الحزبي على آفاق وطنية واسعة، وضيَّق في امكاناتها في بناء علاقات تعتمد الحوار ناهيك عن اخفاق هذه الحركات بتأدية دور ايجابي في التنشئة الاجتماعية والثقافية وعدم تحمل الاحزاب والحركات الاخرى المشاركة بالعملية السياسية مسؤوليتها الوطنية في إيجاد سياسات إجماع وطني(18)، لذا افضى التواجد المتزايد لرجال الدين وزعماء القبائل في ميدان العمل السياسي على حساب التيارات المدنية إلى شيوع الممارسات التقليدية في النشاط السياسي وأثر على طبيعة التنافس السياسي الذي اخذ منحى شخصي وثأري، إذ تهبّ الاتباع والاعوان للمناصرة وتقديم الولاء واستعراض الطاقات التي تنتج سلوكيات غير مسؤولة ومعرقلة للاستقرار الاجتماعي مما يصعب السيطرة في بعض الاحيان ويفاقم من حدة العنف في احيان اخرى.

ونتيجة لصراع الهويات الفرعية بعد العام(2003) وما تمخضت عنها كان من الطبيعي أن يكون هناك تداخل بين السياسي والمؤسسي فاذا كان الدور السياسي يمكن أن لا يقوم على الخلفية المهنية؛ لأدائه والكفاية التخصصية والمقدرة العلمية لإنجازه فان من الممكن أن يضطلع بالأول الحزب السياسي فإن الثاني تضطلع به الحكومة؛ لذا فإن اي تداخل بين الاثنين يؤدي إلى الارباك والفوضى وفشل أداء مهام العمل الحكومي(19)، كما ادى الفشل في حل اشكالية الهوية العراقية من الحكومات المتعاقبة ما بعد التغيير السياسي التي تعد بطبيعتها حكومات ديمقراطية إلى تفاقم واتساع هذه الاشكالية حتى بلغت ذروتها بعد أن تفاعلت مع مشكلات اخرى يعيشها العراق كالشرعية, المشاركة, الاندماج الاجتماعي، التوزيع, التغلغل ودور العامل الخارجي، لاسيما الاقليمي في اذكاء تلك المشكلة ودفعها للظهور إلى السطح بكل قوة خدمةً لمصالحه الاقليمية داخل الاراضي العراقية، إذ ادت ازمة الهوية إلى التأثير احياناً إلى الغاء مفهوم الدولة من منطلقات الثقافة السياسية لكثير من الاحزاب السياسية مما ادى إلى تغليب الولاءات الحزبية والطائفية أو القبلية على الولاء للدولة واصبحت الاخيرة مهددة في ايجاد هوية وطنية عراقية موحدة(20)، كانت محصلة الاداء السياسي وضع الدولة العراقية في مواجهة صراع على هويتها بسبب الخلاف بين المكونات على هذه الهوية والتمسك بالهويات الفرعية في ظل غياب الهوية الوطنية وضعف تجانس المجتمع العراقي وضعف عقيدته الوطنية العراقية مما احدث ذلك خللاً بين مكونات المجتمع ومن ثم استغلته القوى والاطراف السياسية لتحقيق مكاسب شخصية ضيقة وجراء ذلك يعاني البلد من ضعف ولاء الفرد والمجتمع للدولة

العراقية ويضعها في مواجهة تحدي سياسي غير محمود العواقب تنطوي ثناياه على مخاطر كبير تطال حاضرها ومستقبلها(21)، ومن احد الدوافع التي تهدد الهوية الوطنية العراقية هي الدمج والربط بين السلطات الحكومية وبين الدولة ككيان مستقل حيث الدمج المقصود بين الدولة والسلطة في الكيان والدور والوظيفة مما افقد الهوية الوطنية جوهرها وانتماءها ووحدة فعلها وغاياتها فعندما تبتلع السلطة الدولة ينتفي جوهر وغاية الهوية وفعلها التاريخي فتغيب هوية الدولة بالتبع ومن ثم الدمج القائم بين الدولة العراقية والسلطات الحاكمة على تعاقبها ادى إلى بروز مشكلة غياب الدولة التي تم تجييرها بالكامل لصالح السلطة مما اضر بإنتاج هوية الدولة(22)، لذلك استثمرت العديد من القوى السياسية الهويات الفرعية لبناء قاعدتها الجماهرية؛ كونها لم تتمكن من بناء أحزاب سياسية متكامل الادوار ومتناسق المبادئ وهذا يرجع إلى طبيعة الثقافة التي يمتلكها النخب السياسية التي عولت على اذكاء الهويات الفرعية بوصفها كتل اجتماعية جاهزة تدعم تلك القوى السياسية وتعزز مكانتها مما انعكس ذلك بشكل اكبر على طبيعة العلاقات الاجتماعية وتعميق الانقسام المجتمعي وعقد ازمة الهوية التي ورثها النظام السياسي الجديد من حكومات ما قبل العام(2003) بما تحمله من متناقضات ومشاكل اثرت بشكلٍ كبير على تراجع الولاء الوطني.

المبحث الثاني

سبل تعزيز التعايش السلمي في العراق

إن هيمنة البنى التقليدية وتأثيرها على انحدار الاداء السياسي لا يعني أن الامل مفقود في الحد من تأثيرات تلك البنى أو التسليم لممارساتها وقيمها، بل طريق الحل والمعالجة لا يزال مفتوحاً امام الخطوات الجريئة والراغبة في الاصلاح والتغيير نحو الافضل وبعد استعراض آثار الثقافة التقليدية وسلوكياتها على اداء النظام السياسي وعلى التماسك الاجتماعي اخترنا التعرف في هذا المبحث على اهم السبل لتعزيز مضامين الدولة المدنية في العراق التي تمثل أبرز خطوات التوجه السليم نحو المعالجة واستئناف الإنجاز

أولاً: تعزيز مقومات الدولة المدنية في العراق

إن التغيير لا يحدث من تلقاء نفسه، وانما يجري من خلال سلوكيات الافراد وافعالهم على أساس الاستناد إلى حالة من التمازج فيما بين التنظير الفكري من أجل التغيير تارةً والممارسة الفعلية المتداخلة بمحفزات الانتقال والتحول من حال إلى حال افضل تارةً أخرى وبين هذا وذاك عوامل بنيوية عدة تسهم في تحقيق الظروف المواتية للإصلاح الذي يتطلب ربط الطموحات بالأفعال من خلال حركات اصلاحية فاعلة لبناء نمط سلمي مستقر ومستمر في التغيير[23]، لذلك تضمن اقامة الدولة المدنية استقرار ووحدة العراق بما يمنع من انهياره وتقسيمه من خلال تحصين البلد ضد التهديدات والتدخلات الخارجية, إذ إن هناك علاقة عكسية بين وجود الدولة المدنية والصراعات الاثنية المنتجة للقوى والعنف وانهيار القانون في الداخل التي تستدعي بدورها التدخلات الخارجية[24]، لذا فإن السبيل الافضل لإتمام البناء الديمقراطي هو تقوية المجتمع والبدء في البناء من القاعدة بتطوير الهياكل المؤسسية الرسمية وغير الرسمية، ولدى العراق نسبة معقولة من المؤسسات بإمكانها تحقيق التحول الديمقراطي وبناء الدولة المدنية علاوة على إن العراق يتمتع بميزة وجود إدارة مدنية تغطي أجزاء كبيرة من البلاد ولإعادة حيوية هذه البنية الادارية يجب ملأها بتكنوقراط عراقيين[25]، ويؤدي شيوع الثقافة السياسية المدنية إلى تعزيز البناء الديمقراطي ويمنح الفاعلية للمؤسسات الرسمية التي تكون مستجيبة لمتطلبات المجتمع وينعكس ذلك على تعزيز الانتماء الوطني وتكون المؤسسات المدنية بديلاً عن المراكز الاجتماعية التقليدية من حيث لجوء المواطنين اليها وفق علاقة مؤسسية وقانونية تؤدي إلى موائمة المبادئ والاهداف المدنية مع واقع المجتمع وتفاعلاته من جهة وترفع مدارك المجتمع وتنمي قدراته وتوظفها في مواقع منتجة سياسياً, اجتماعياً, اقتصادياً وثقافياً من جهة اخرى.

وكذلك التأكيد على أهمية عنصر المشاركة الحقيقية والفاعلة في تشكيل هوية الدولة الوطنية وهي من مستلزمات البناء الانساني الديمقراطي الذي يؤمن بالإنسان كقيمة ودور ورسالة ويؤمن بالأمة بوصفها وجوداً حقيقاً أصيلاً لا يمكن القفز على ارادتها وسيادتها، وإن المشاركة من أهم استحقاقات المواطنة وفروضها العلمية وبانتفائها لا يكون للمواطنة معنى ولا تعدو أن تكون السلطة عندها سوى قوة استعباد لرعايا الدولة وإن المشاركة تعني الحضور والمساهمة الحرة الحقيقية في ظل دولة القانون والمؤسسات[26]، ولا بدَّ من تغليب سياسة الانتخاب على انتخاب السياسة؛ وذلك لأن اختيار سياسة الانتخاب تمنح الشعب القدرة على اختيار سياسة صالحة للبلاد عبر آليات سلمية وديمقراطية، بينما انتخاب السياسة سيؤدي إلى اختيار سياسة تلائم الحكومة وترضي اطرافها ومن ثم يضعف قدرة الشعب على الحكومة وأيضاً يضعف حكم الاغلبية وتصبح الديمقراطية حكم القوى السياسية المسيطرة وهي قليلة[27]، وتبقى المعالجة المطلوبة مرتبطة بضرورة اصلاح المؤسسة البرلمانية برمتها؛

لأن ضعف البرلمان مرتبط بعملية فساد السلطة كما إن الحاجة قائمة إلى سلطة قضائية قوية والالتزام بالقواعد العامة في المجتمع بالشكل الذي يحد من السلوكيات المنحرفة للأفراد عموماً والنخب السياسية بشكل خاص واقامة مؤسسات متميز ترسخ اسس الشفافية والرقابة والمساءلة في اداء الحكومة[28]، كما تفرض سبل الاصلاح إعادة النظر في العلاقة بين السلطات الاتحادية وحبكها وتنظيم الادوار والوظائف فيما بينها بما يضمن عنصر الاستقلالية والتكافؤ في المهام والاختصاصات الذي يكفل إزالة التعارض في ادائها والغموض في مخرجاتها ويجعل اعمالها تتميز بشفافية أوسع.

كما ينبغي العمل على سحب السلاح خارج نطاق القانون واحتكاره بيد الدولة سواء بالشراء(الترغيب) أو باستخدام قوة القانون(الترهيب) الذي يدعم الدولة في حيازتها للسلاح وسحبه من يد غيرها والعمل على تحييد عشائر بعينها والتفرغ لإجبارها على الرضوخ لإرادة الدولة وتثقيف المجتمع ككل باتجاه الحد من امتلاك السلاح، فضلاً عن تكليف مراكز بحثية أو باحثين مختصين لدراسة أسباب النزاعات العشائرية وتحديد الطرق الناجعة في حلها من اجل الحيلولة دون تكرارها والحد من استشرائها مستقبلاً كل هذه العناصر لابد على الحكومة الأخذ بها إذا كانت لديها إرادة جدية في تحقيق سلم مجتمعي مستدام[29]، وما توافره الدولة المدنية من ضمانات واليات تعد ضرورة لابد من اعتمادها في العراق كونها تسهم في تقديم حلول جذرية لمشاكل مستعصية متراكمة وآنية على مستوى اداء مؤسسات الدولة وعلى نوع الممارسات السياسية وطبيعة القيم المجتمعية التي تنصهر في هوية وطنية جامعة ومساهمة في تعزيز النهج الديمقراطي من خلال مبدأ المواطنة والتداول السلمي للسلطة المتحقق من المشروعية الانتخابية ومن ثم تصبح السلطة وسيلة للإنجاز لا اداة للصراع.

ثانياً: تعزيز سيادة القانون وتطوير منظومة العدل

تشكل سيادة القانون احد ركائز بناء دولة قوية قادرة على تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بشكل يشمل فئات المجتمع بعيداً عن الاقصاء والتهميش وكلما ارتفعت قوة وسيادة القانون ازدادت قوة وفاعلية الدولة لممارسة سلطتها، وتمتع القضاء بالاستقلال يضاعف من نزاهة الاجهزة الرقابية من أجل القضاء على آفة الفساد المالي والاداري المستشري في العراق، ومن ثم رفع ثقة المواطن بقانون الدولة وتنتشر ثقافة وتعزيز احترام حقوق الانسان العراقي الذي عانى من التهميش والتمييز وفقدان الشعور بالأمن والاستقرار, إذ تدفع عدالة القانون المواطن نحو تنامي شعوره بالولاء والانتماء للدولة العراقية وقوانينها بدلاً من ولاءه لهوياته الفرعية واضعاف وجودها وتأثيرها تدريجياً[30]، وإن الشروع ببناء الدولة المدنية يتطلب توفير بيئة قانونية تحمي الحقوق وتحدد الواجبات بعدالة مما ينعكس على طبيعة العلاقات الاجتماعية، وكذلك علاقة الفرد بالدولة التي يحكمها القانون الذي ينظر للفرد كمواطن لا بانتمائه الفرعي مع مراعاة خصوصية المكونات الاجتماعية ضمن الاطار الذي يعزز الولاء الوطني ومن ثم يصبح القانون اداة للفصل في المنازعات وفق منطلقات العدل، لا وسيلة لتكريس الاستبداد والتمييز بين افراد المجتمع الامر الذي ينعكس على مستوى سيادة القانون والالتزام ببنوده.

ينبغي تعديل النصوص الدستورية المتعلقة بتنظيم شؤون مجلس النواب عن طريق تضمينها لأحكام المساءلة السياسية لأعضاء مجلس النواب وبصورة لا تتقاطع مع الحصانة المقررة لهم كون النائب منتخب ويتمتع بحصانة قانونية لا يعفي اعضائه من أي مسؤولية تترتب على ما يصدر منه من افعال قد تشكل خرقاً للدستور أو تمثل حنثاً في يمينه الدستوري أو اخلالا بتمثيله الشعبي وهذا غير مستبعد اطلاقاً ومن ثم تبرز الضرورة لوضع الية دستورية لمساءلة مجلس النواب ومراقبة اعماله اذا ما تجاوز سلطاته أو خرق الدستور والقانون أو لم يمثل مصالح الشعب[31]، كما يتضمن تعديل الدستور منح رئيس مجلس الوزراء سلطة إقالة الوزير دون الرجوع إلى مجلس النواب؛ لأن عمل الوزارة يقوم على التجانس والانسجام بين الرئيس ووزرائه وإن تقييد سلطة رئيس مجلس الوزراء في هذا المجال يحد من فاعلية مجلس الوزراء ويؤثر على ادائه، لاسيما إذا ظهر إن اداء بعض الوزراء يتّسم بالضعف أو عدم المسؤولية أو عدم الانسجام مع سياسة ورؤى رئيس الحكومة[32]، وتعد عملية تعديل الدستور بوصفها المفتاح الرئيس لمغاليق المستقبل السليم للعملية السياسية في العراق الجديد وخاصة في المواد المختلف عليها تلك التي تمثل خللاً في العلاقة بين الاقليم والمركز والمحافظات وتلك التي تؤدي إلى اضعاف لحمة النسيج الاجتماعي أو ما يحمله الدستور بين طياته من مواد غامضة وقابلة للاجتهاد اثرت باستقرار الوضع العام[33], وايضاً ضرورة إشراك شخصيات اكاديمية مستقلة ومحايدة عند مراجعة الدستور والبحث عن تعديلات مضمونة ومقبولة من الجميع وذلك لسببين الأول: يخص أهمية اشراك القواعد الاجتماعية ومنها الاكاديمية في عملية التعديل، والثاني: يتمثل في إن عملية الاشتراك تسد الفجوة ما بين المتنازعين والمنقسمين بالاستناد إلى الطرح الاكاديمي الفني الذي يقود لاتفاقات يعتمد عليها[34].

ينبغي على الدولة العراقية أن تبذل مزيداً من الجهود في مواجهة ظاهرة الافلات من العقاب بعد أن اصبح هذا الافلات ثقافة عامة لا تعرف استثناءات إلا على صعيد ضيق وأول الاجراءات المفترض عملها يتمثل بتحريك فاعلية الادوات المستخدمة لوضع حد للإفلات من العقاب وتفعيل الاجراءات القضائية وإرساء سلطة القانون والثقة بمؤسسات الدولة واحترام الهيئات المسؤولة عن تنفيذ القانون[35]، إذ تعاني السلطة القضائية من الضعف وتظهر في أحيان كثيرة إنها تابعة للسلطة التنفيذية ولا يمكن بناء دولة مدنية ديمقراطية في ظل ضعف السلطة القضائية لذا فإعادة النظر بمسؤولية هذه السلطة والقوانين التي تحكم مؤسساتها أمر في غاية الاهمية[36]، ونقترح ان يستعاض عن محاكم تحقيق النزاهة بتشكيل المحكمة الانضباطية وتكون ضمن تشكيلات مجلس الدولة أسوة على ما هو عليه الحال في مجلس الدولة المصري والفرنسي لاسيما بأن مجلس الدولة في العراق أثبت أنه ملاذاً للأفراد لرفع الظلم عنهم وأنه يعمل على الموازنة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة للأفراد من خلال مجموعة القرارات الجريئة التي أصدرها بهذا الخصوص[37]، والعمل على تفكيك ظاهرة الفساد عبر ايجاد إرادة سياسية جادة وحازمة تأخذ على عاتقها مهمة تفكيك هذه البنية ومؤسساتها وشبكة المصالح المرتبطة بها وهذا يتطلب وضع قوانين وتشريعات لمكافحة الفساد والحد منه على المستويات السياسية، القضائية، الادارية والاجتماعية مثل قانون الافصاح عن الذمم المالية لذوي الدرجات العليا في الدولة، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات، فضلا عن تشديد الاحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية والاستغلال الوظيفي وكذلك تشكيل محاكم تنظر بجرائم الفساد المالي والاداري وتستند في عملها إلى هيئات تحقيق كفوءة تؤدي واجباتها بنزاهة وتقانٍ[38]، لذا تولي النظم الديمقراطية المتقدمة اهمية بالغة بالبنية الدستورية والتشريعية؛ كونها تمثل البودقة التي تنصهر فيها اهداف الدولة وغايات المجتمع وضمانة لمبدأ الارادة العامة لذا الحديث عن اصلاح النظام السياسي في العراق دون أن يشمل البنية الدستورية والقانونية يبقى ضمن انصاف الحلول كون المعالجة تنطلق من هذا المفصل المهم في الدولة من خلال ازالة الغموض وتنسيق القواعد الدستورية والقانونية واجراء المراجعة عليها وفق منظور الثقافة القانونية التي توائم ما بين روح العدالة وتطبيق العدل الذي يحقق اكبر قدر من المنفعة وكذلك أن يكون القانون محفز للإنجاز.

ثالثاً: تحقيق التنمية وتطوير الأداء الاقتصادي

يتوجب على النظام السياسي في العراق العمل على توظيف قدرات الدولة الاقتصادية لتحقيق استجابة متسارعة لمطالب المجتمع وخاصة المتعلق بتحقيق الامن والاستقرار وفرص العمل وتحقيق الذات ولابد من أن يرافق هذه العملية عدالة توزيعية للقيم بين مختلف مكونات المجتمع ويصاحب هذه العملية تسخير قدرات الدولة الوظيفية لاستيعاب افراد المجتمع في مؤسساتها سواء بشكل مباشر عبر الانخراط في مؤسسات الدولة أو بشكل غير مباشر عبر المساهمة في القطاع الخاص الذي لابد للدولة العراقية أن تسنده وتدعمه؛ لاستيعاب الطاقات البشرية وبذلك يحقق هدف استيعاب المجتمع والقضاء على البطالة[39]، وإن التنمية لا تقتصر على رفع المستوى المعاشي وبناء اقتصاد مزدهر، وإنما تنعكس حتى على البعد العسكري للأمن الوطني وإن توفر امكانات مادية عالية للدولة سيسهم في بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات الدفاع والامن الداخلي والخارجي[40]، كما يمكن الاستفادة من نمو قوى اجتماعية حديثة ذات إمكانية عابرة للطوائف أو متداخلة معها كطبقات رجال الاعمال العليا، والطبقات العاملة الصناعية، إذ تمتلك هذه المجموعات روابط واتحادات خاصة بها مرتكزة على المصالح وهي الوعاء الكامن للدولة المدنية والتحركات ذات التوجه الاقتصادي المنظم بالربح وليس له اثنية أو دين، بل هو كوني وعلى هذا الاساس فإن التأكيد على المصالح الاقتصادية لابد ان يكون عابر للطائفية فهو يرتكز على اقتصاديات السوق والسياسات النقدية والضريبية والاستثمار وحماية حقوق الملكية، فما من سوق يمكن أن يعمل بطريقة سوية من دون ارساء حكم القانون ومن ثم تتراجع الانتماءات التقليدية أمام ما تفرضه المصلحة الاقتصادية بما يخدم مشروع الدولة المدنية[41]، وعليه تتطلب عملية التنمية شروطاً مهمةً هي: حرية صنع القرار الوطني في ظل الاستقلال، المشاركة في اطار الديمقراطية، العدل في سياق التوزيع والامن في ظل قوة دفاعية متطورة[42]، وإن ازدهار النشاط الاقتصادي وتطور ادائه يضمن استمرارية الإيفاء بتوفير متطلبات الدولة المدنية من خلال دعم النشاطات التي تعزز العدالة الاجتماعية وتخفيف حد الفوارق بين مكونات المجتمع وتحسين مستوى رفاهية العيش التي تجعل من الدولة الملجأ الذي يحتمي به المجتمع بدلاً من الانطواء نحو انتماءاته الفرعية التي تغذي ولاءاتها على حساب موارد المجتمع وقدراته.

تعزيز كفاية استخدام الموارد من اجل التنمية الاجتماعية – الاقتصادية وتقديم الخدمات العامة ونظراً إلى حالة العراق من اتساع نطاق سلطات الحكومات المحلية فإن القدرة على فرض الضرائب وزيادة الايرادات امر حيوي لنجاح أنموذج الحكم اللامركزي وتستلزم استجابة الخدمات العامة المحلية للاحتياجات المطروحة على ارض الواقع مرونة كافية في سلطات الانفاق ومن المفترض أن تقدم نظم التمويل ايضاً فرص لتنمية توليد

الايرادات والقدرة على الادارة المالية ولا تلغي هذه الخطوة دور الحكومة المركزية في رصد السياسات المالية المحلية لضمان التقييد بأهداف الاقتصاد الكلي وعدم توسيع العجز في الميزانية أو التضخم أو الوظائف الاساسية لهيئات مراجعة الحسابات ومكافحة الفساد على الصعيد المحلي[43]، لابد من اتباع سياسة تمويلية يغلب عليها طابع التمويل المصرفي بدلاً من اعتماد تمويل التنمية على الميزانية العامة للدولة الامر الذي يؤدي إلى استثمار واسع النطاق للوفورات المالية وقيام البنوك بهذا الدور في التمويل الانمائي يسهم في تحقيق هدف التنمية وتنويع مصادر الدخل من خلال تمويله لمشاريع القطاع الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية غير النفطية الامر الذي ينعكس اثره ايجاباً في صورة نمو وتنوع الانشطة الانتاجية غير النفطية[44]، كما ينبغي اصلاح السياسات المالية وتقليص النفقات التشغيلية عبر ترشيق الجهاز الاداري للقطاع العام مع ضرورة إعادة النظر في نظام الرواتب والاجور وبما يحقق العدالة وبتخفيض رواتب المناصب العليا في المؤسسات العامة بدءاً من الرئاسات الثلاث إلى الدرجات الخاصة مع مراجعة نظام المستشارين والعقود الخاصة[45]، وتبرز ضرورة تفعيل صندوق العراق للتنمية كونه صندوقاً سيادياً ليأخذ دوره الاقتصادي بهدف استحداث آلية تعمل على ضبط الايرادات العامة للحفاظ على استقرار الموازنة العامة بما يمكنها من تنفيذ مختلف سياساتها الاقتصادية ومن ثم التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي نتيجة تقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية[46]، وإن تقبل ممارسات الدولة المدنية ومبادئها يترافق مع تحقيق تنمية اقتصادية تشجع على تقبل تلك المبادئ والتفاعل معها, كما يضمن وجود نشاط اقتصادي متطور وكفوء لتعزيز قدرة الدولة في مواجهة ظروف البيئة ويمنحها الثبات في رسم الخطط وتنفيذها، وكذلك يرفع من مستوى ثقتها تجاه جمهورها من خلال مواصلة التزاماتها والإيفاء بتعهداتها لذا يتطلب واقع العراق الاقتصادي تنظيم استثمار الموارد وتنويع مصادرها وترشيد عملية الانفاق ومراعاة أولوياتها وفق الخطط التي تكفل استدامة الموارد ومراعاة تقلبات السوق والازمات التي تعتري النشاط الاقتصادي.

رابعاً: تعزيز دور المنظمات المجتمع المدني

إن اطروحة المجتمع المدني التي تطرح نفسها كآلية مهمة من آليات تجاوز الازمات المصيرية من تاريخ العراق المعاصر التي يمكن لها أن تؤدي دوراً بارزاً في معالجتها ويمكن لها أن تنجح من خلال الشروع بتأسيس ثقافة سياسية جديدة يتجاوز من خلالها العراقيون الصفات السلبية التي اثرت في شخصيتهم من خلال عملية تربوية ونفسية واجتماعية مكثفة يرتبط فيها عنصري التنظيم والممارسة[47]، إذ ينخفض العنف السياسي في النظم الديمقراطي؛ نظراً لوجود مؤسسات سياسية وسيطة تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتضبط الصراع الاجتماعي والعلاقة بين المجتمع المدني ومؤسسات الدولة في علاقة تكاملية تفاعلية ولا وجود لمجتمع مدني من دون حماية الدولة له إذ تصبح الاطار أو الوعاء الذي يحتضن حريته ونشاطه(48)، لذا يتطلب العمل على تخصيص موارد مالية من مصادر وطنية وتوزيعها في جدول زمني محدد من خلال انشاء صندوق وطني لدعم العمل الاهلي والمدني من موارد حكومية ومن القطاع الخاص والمؤسسات الدولية، إذ هناك حاجة ماسة إلى تطوير مهارات تدبير الموارد وبصفة خاصة من خلال الانشطة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني، وكذلك يتطلب بناء القدرات لمؤسسات المجتمع المدني وتقويتها وتوافر معلومات كافية لديها عن مجالات نشاطها وعن أوضاع المجتمع في نطاق مسؤوليتها(49)، وإن الدور الذي تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني في الوقت الحاضر هو تحويل الديمقراطية إلى مطلب اجتماعي بوصفها تأسيساً مجتمعياً لمرحلة جديدة وتوافر الشروط الاساس للممارسة الديمقراطية وترسيخ قيمها وتوافر البيئة لتعميق هذه الممارسة لتصبح بمثابة البنية التحتية للديمقراطية بوصفها نظام للحياة واسلوب لتسيير المجتمع وهي بذلك تعد أفضل اطار للقيام بدورها كمدارس للتنشئة والتدريب العملي على الممارسة الديمقراطية(50)، وإلى جانب الثقافة المدنية فلا يمكن أن يساهم المجتمع بدور فعال في العملية السياسية لمجرد وجود هياكل وبنى تنظيمية تستقل عن الدولة والنظام السياسي، إذ لا قيمة لهذه الهياكل ما لم تكن معززة بثقافة سياسية مواكبة تشدد على ضرورة تقييد السلطات العامة بحدود معينة في تعاملها مع المواطنين افراد كانوا ام جماعات واحترامهم حق هؤلاء المواطنين في التنظيم والاجتماع والتفكير والتعبير(51)، وإن ضرورة وجود المجتمع المدني بوصفه وسيلة للتثقيف السياسي وتنظيم الافكار والاحتياجات الاجتماعية وفق منظور ديمقراطي مساهم من خلال الفعاليات والانشطة التي تشجع على تكامل الادوار ما بين مؤسسات الدولة والمجتمع وثمرة ذلك ينعكس على تطور منظمات المجتمع المدني ورفع وعي وادراك المجتمع وكذلك الأداء المتميز بالكفاءة لمؤسسات الدولة المختلفة على حدٍ سواء.

ضرورة أن يكون المجتمع المدني في النهاية محصلة للفعل الاجتماعي في الواقع العراقي ليتحقق النهج الديمقراطي الاختياري الحر وليس الحتمي المفروض من الفعل الاحادي الحزبي أو الايديولوجي أو التنظيمي أو الثقافي للنظام السياسي الذي لا يزال ينشط سلطوياً مما يعوق بقدر أو

بآخر الفعل الاجتماعي وحركيته(52)، وتمكين المجتمع المدني ينطوي على اعتبارات عدة منها ما يسهم في تخفيف حدة الصراع والانقسام المجتمعي من خلال اشاعة الثقافة المدنية وممارساتها وكذلك يمثل المجتمع المدني الوسيلة للتعبير عن متطلبات الارادة العامة واداة قياس تفاعل المجتمع ازاء السياسات الحكومية وفعالياتها تجاه المجتمع, كما يوفر الاستشارة وتقديم الرأي حول ما ينبغي تنفيذه من قبل أجهزة الدولة وما يضمن في تشريعاتها المختلفة وهي غير خاضعة للمساومة أو المقايضة على حساب المصالح أو الحقوق العامة وهذا ما تفتقر اليه مراكز ومصادر البنى التقليدية وقيمها لذا تمكين المجتمع المدني امراً ملحاً لتجاوز ازمات المرحلة الحالية ومعالجة لاستكمال بناء الدولة المدنية في العراق.

خامساً: تحقيق الاندماج الاجتماعي

إن التجارب الديمقراطية الكبرى في التاريخ الانساني لم تبقَ بدحر الخصوصيات والتعديات الموجودة في المجتمع، بل بخلق ميثاق وطني حضاري يأخذ في الحسبان حاجات التنوع ومتطلبات التعدد مما أوجد الاساس القانوني والسياسي المناسب لانخراط كل القوى والتعدديات في بناء الوطن وتطوير المجتمع على مختلف الصعد والمستويات[53]، وإن الاندماج الاجتماعي يشكل المرحلة النهائية في عملية بناء هوية وطنية عراقية خالصة ولأن كلاهما مترابطان لا يمكن أن نتصور وجود أي شكل معين من الاندماج بين افراد المجتمع العراقي طالما لا توجد أسس متينة وقوية لمشروع بناء هوية وطنية جامعة, لذا فإن الوصول إلى مرحلة الاندماج سيعزز من مكانة وقيمة الهوية الوطنية لدى كل مواطن عراقي وسيقضي تدريجياً على تشظي الولاء والانتماء للهويات الفرعية ويحدد دورها وتأثيرها على الواقع السياسي[54]، لذلك تعزيز الهوية الوطنية يتطلب تهيئة الشروط الضرورية لتقوية عوامل ترسيخ الوحدة الوطنية وتنقيتها من سلبياتها التي كانت في حالات كثيرة من الرجعية والتخلف وتنشيط الوسائل التي تعمل على عدم الخلط بين ما يتمتع به العراق من تنوع داعم لقوته والخلافات السياسية والفكرية التي تحمل في طياتها وسائل تلغيم كل المشاريع النهضوية وبين السعي في توحيد الثقافات المتنوعة في العراق وتوفير المناخ الملائم للتفاعل بين الاطراف كافة إلى جانب احترام كل ما يعتقد به مكونات المجتمع العراقي مهما كان وزنها العددي والسياسي[55]، كما تشكل عملية التنشئة والتربية أحد الاسس الحيوية للنظم التربوية والتعليمية في دول العالم المتقدم التي يمكن الاستفادة منها من خلال دورها المحوري في إعداد مواطن مسؤول ويتمتع باستقلالية في التفكير والسلوك وله القدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية, لذا تكتسب مؤسسات التربية والتعليم اهمية بالغة في التنشئة الاجتماعية– السياسية من خلال توفيرها للبيئة التي تجمع شباباً قادمين للدراسة يحملون معهم خصائصهم النفسية والسلوكية وانتماءاتهم الفرعية الاجتماعية وتوجهاتهم الفكرية فيجدون انفسهم في محيط اجتماعي متعدد الانتماءات والثقافات كما يقوم نمط الحياة والدراسة في هذا المحيط على العمل المشترك والتشاور والتعاون والتفاهم وتمثل هذه الانشطة المدخل لتعزيز وغرس روح المواطنة والمشاركة وكسر حاجز العزلة الثقافية والاجتماعية بين الافراد المنتمين إلى جماعات اجتماعية مختلفة(56)، وايضاً يمكن توظيف خطاب المؤسسة الدينية في بناء دولة المواطنة خاصة إذا ما علمنا أن ساسة السلطة يكونون احياناً مجبرين على احترام ما تطرحه هذه المؤسسة من افكار اكثر توافقاً مع توجهات المجتمع العراقي الذي يمنح ثقته بما تطرح دائماً والخشية من أن تقف ضد سياستهم في السلطة لذلك فإنهم يحاولون إظهار التزامهم بما تطرحهم المؤسسة الدينية فيصححون ما يمكن تصحيحه احياناً وإن كان في نطاق التصريح ويلوذون بالصمت احياناً ومن هنا يمكن أن توفر المؤسسة الدينية مناخاً سياسياً تمارس فيه دوراً اجتماعياً تربوياً باتجاه تعميق المواطنة والإخاء والوحدة الوطنية لا أن تنصرف إلى ممارسات يمكن أن تعمق الاختلاف وتسهم في تمزيق النسيج الاجتماعي مما يضعف بالنتيجة من الشعور بالانتماء للوطن(57)، كما أن للحكومة دور أساس في إعادة لحمة الهوية الوطنية من خلال المحور الوظيفي؛ كونها ضامنة للأمن الذي يصح أن يكون الاساس لفعل البناء في المرحلة الراهنة فغياب الدولة ودورها الامني في المرحلة السابقة وغياب الاحساس بالأمان كان دائماً العنصر الابرز في تحفيز التناقضات ومع وجود هذه البيئة يبقى على الحكومة مهام لابد القيام بها في اتجاه بناء الهوية الوطنية(58)، واستمرار الوعي السياسي الناهض في ميادين الاعتصامات والحراك المدني في الوقت الحاضر للبدء في بناء ثقافة سياسية جديدة ونشرها ثقافة ترتكز على مفاهيم وقيم الديمقراطية والسلمية من اجل معالجة التشويه والعجز الديمقراطي الذي يشهده العراق دولة ومجتمعاً وتحديد أطر وسبل المشاركة في هذه العملية التغييرية التي يشهدها البلد بما ينسجم ومصالح وطموحات الانسان والمجتمع العراقي كله ولخلق بيئة جديدة تسهم في تعزيز مبدأ المشاركة والعدالة والمساواة في الحقوق لدى المكونات الاجتماعية كافة وبما يسهم في ترصين الهوية الوطنية الجامعة(59)، وعليه نرى بأن لا سبيل للعيش إلا بقبول التنوع واحترام خصوصياته سواء على صعيد المجتمع أو القوى السياسية الماسكة بالسلطة التي تتكفل بضمان التعدد وحماية حقوقه وممارساته ومن ثم يؤدي ذلك إلى انتقال

البرامج والاهداف السياسية للأحزاب والقوى السياسية من التعبير عن المصالح الفئوية وامال الانتماءات الفرعية إلى مشاريع تعبر عن مصالح وطنية عامة وتأخذ المطالب طابع وطني شامل وكذلك تخفيف حدة الاستفزازات التي تؤدي تأجيج الصراع؛ لأن الإنجاز الحكومي يكون على اساس العدالة وفق مبدأ المواطنة لا ظلم مكون على حساب اخر مما يحقق عدالة التوزيع وتحمل الأعباء وترابط الأداء العام لمؤسسات الدولة.

الخاتمة

تُعد الهوية الشاملة انتماءً وطنيا عابر للتخندقات والارتباطات الضيقة ووسيلة للحفاظ على التنوع من جهة وتعزيز الوحدة الوطنية من جهة اخرى ويصبح التنوع بوجودها رافد مهم لتنويع مصادر التفاعل داخل النظام السياسي ويمنحه الحيوية من خلال النشاطات والفعاليات لمكونات التنوع الاجتماعي والتي تتجه نحو إعلاء الانتماء الوطني بوصفه الجامع لمظاهر التنوع المجتمعي وهذا يكسب النظام السياسي ميزة ينفرد بها؛ كونه نظام شامل لانتماءات مختلفة وهذا ما افتقر له العراق على مر الانظمة السياسية المتعاقبة، لذا في ظل الدولة المدنية والياتها تمنح الفرصة لإعادة تشكيل الهوية الوطنية التي تفضي إلى تحقيق اندماج اجتماعي لا تقتصر مخرجاته على اصلاح الوضع الاجتماعي فحسب وإنما الواقع السياسي ايضاً وهذا ما تبتغيه خطوات المعالجة للحالة العراقية.

التوصيات

1. ينبغي على للقوى المشاركة في إدارة السلطة في العراق أن تعزز مقومات التعايش السلمي سواء من جانب الأداء أو الممارسات وحتى على مستوى الخطاب السياسي، الامر الذي يعكس توفر الارادة الحقيقية على تحقيق التعايش السلمي انطلاقاً من سمو الهوية الوطنية الجامعة على الانتماءات الاجتماعية الاخرى
2. تطوير منظومة الاداء الحكومي ومؤسسات الدولة الاخرى، بما يحقق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وفرض المسؤوليات، استناداً إلى مبدأ المواطنة وسيادة القانون وسريان تشريعاته؛ ليكون ضمانة داعمة للاستقرار والانتماء الوطني ومعززة لدولة المؤسسات.
3. تمكين مكونات المجتمع المدني بوصفها الوسيلة المثلى في غرس مبادئ الديمقراطية ورفع مدارك المجتمع وبلورة أهدافه انطلاقاً من المصالح العامة والشاملة، فضلاً عن كونها احدى مقومات الفاعلية المستدامة النظام السياسي وتعظيم مخرجاته.

---

(1) عبد الاله الفكيكي، البدايات الخاطئة: قراءة جديدة في تاريخ العراق السياسي الحديث، ط1، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2011، ص125

(2) محمد حسن دخيل ، تحديات بناء الدولة في العراق بعد عام (2003) المعوقات وافاق الحل، مجلة دراسات الكوفة ،العدد 55، جامعة الكوفة، 2019 ، ص 102

(3) محمد صالح شطيب، النظام السياسي والتعددية الثقافية في العراق بعد عام 2003، مركز الدراسات الاقليمية، العدد 37، جامعة الموصل، 2018، ص262

(4) دريد شرهان محمود، دور وسائل الاعلام في نشر ثقافة التعايش السلمي في العراق لمرحلة ما بعد داعش، المجلة السياسية والدولية، العدد41، الجامعة المستنصرية، 2019، ص792

(5) ابا ذر عباس غضبان، تسيس الانتماءات الطائفية واثرها في الاستقرار السياسي العراقي، مجلة الخليج العربي، العدد3، جامعة البصرة، 2019، ص185

6 فاطمة عطا جبار، معوقات تحقيق السلم المجتمعي في العراق بعد عام 2018، مجلة العلوم السياسية، العدد 59، جامعة بغداد– كلية العلوم السياسية، 2020، ص ص 537–538

(7) مهند حميد مهيدي وفؤاد جميل خلف، المصالحة الوطنية والسلم المجتمعي في العراق بعد عام 2003 (التحديات والفرص)، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني ، جامعة الانبار،2020، ص881.

(8) عبد علي كاظم المعموري ، اشكالية الانتماء والهوية الوطنية في مجتمعات التنوع(حالة العراق) ، مجلة حمورابي، العدد الثامن، بغداد، 2013، ص144

(9) سحر قدوري عباس ، المواطنة ودور المؤسسات المجتمعية: الواقع والمؤمول، مجلة الدراسات العربية والدولية، العدد 52، الجامعة المستنصرية، 2015، ص230

(10) عبد علي كاظم المعموري، اشكالية الانتماء والهوية الوطنية في مجتمعات التنوع (حالة العراق)، مصدر سبق ذكره، ص145
(11) علي عبد العزيز الياسري ، مظاهر وتبعات عسكرة المجتمع، سلسلة بناء الدولة من منظور الامن الوطني، ط1، مجلس الامن الوطني العراقي، بغداد، 2011، ص ص 5-7
(12)مروان سالم العلي، إشكالية بناء الدولة والهوية الوطنية العراقية: نظرة استراتيجية فيما يجب فعله لحل تلك الإشكالية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 20، جامعة تكريت، 2013،ص255
(13) المصدر نفسه، ص249
(14) زينب سمير عبد العالي، تأثير القيم الاجتماعية في الاستقرار السياسي : العراق بعد العام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد-كلية العلوم السياسية، بغداد، 2020، ص70
(15) جواد مطر الموسوي ، المواطنة وتدريس حقوق الانسان ، المجلة السياسية والدولية ، العدد 14، الجامعة المستنصرية، 2010، ص129
(16) ايوب محمد طيب، ماهية الهوية الوطنية وتحدياتها(تحديات الهوية الوطنية العراقية نموذجا)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد21، جامعة كركوك، 2017، ص ص 244-245
(17) منى جلال عواد، الارهاب والعنف في العراق ومراوحة العمل السياسي، مجلة حمورابي، العدد السابع، بغداد، 2013، ص150
(18) ابتسام محمد عبد، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما قبل وبعد الاحتلال ، مجلة دراسات دولية ، العدد 35، جامعة بغداد، 2011، ص147
(19) وسام حسين العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، ط1، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا- برلين، 2018، ص ص 140-141
(20) احمد فاضل جاسم، عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية دراسة تحليلية في الاسباب والافاق المستقبلية , مجلة قضايا سياسية، العدد 50، جامعة النهرين، 2017، ص190
(21)عامر حسن فياض وكاظم علي مهدي، اشكالية بناء الدولة وادارة الحكم في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد 34، جامعة النهرين، 2014, ص 38.
22) حسين درويش العالي، المواطنة، ط2، دار مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2006، ص22
(23) همسة قحطان خلف، العملية السياسية الديمقراطية في العراق بين الاصلاح والتمكين والمراجعة الشاملة بعد انتخابات عام 2018، مجلة تكريت للعلوم الانسانية، العدد 16، جامعة تكريت، 2019، ص57.
(24) رؤى لؤي عبد الله، التنوع الثقافي وبناء هوية جامعة عراقية رؤية تحليلية للحالة العراقية، مجلة الآداب، العدد 126، جامعة بغداد، 2018، ص433.
(25) ايناس عبد السادة علي، إثر المحددات الخارجية والداخلية في بناء الدولة العراقية، مجلة العلوم السياسية، العدد 34، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية، 2007، ص147.
(26) حسين درويش العادلي، المواطنة في العراق، ط2، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2006، ص27.
(27) محمد صالح شطيب، ظاهرة العزوف عن الانتخابات في الدول العربية (العراق 2018 انموذجاً)، مجلة دراسات اقليمية، العدد 45، جامعة الموصل، 2020، ص143.
(28) ستار جبار علاوي، الانتخابات وتأثيراه في الاستقرار والتنمية، مجلة دراسات دولية، العدد 54، جامعة بغداد، 2012، ص136.
(29) مهند حميد مهيدي وفؤاد جميل خلف، المصالحة الوطنية والسلم المجتمعي في العراق بعد عام 2003 (التحديات والفرص)، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، جامعة الانبار،2020.، ص882.
(30) رنا مولود شاكر، الهويات الفرعية وأثرها في الواقع السياسي العراقي، المجلة السياسية والدولية، العدد 37، الجامعة المستنصرية، 2018، ص589.
(31) غني زغير عطية، فصل السلطات في الدساتير العراقية (دراسة مقارنة)، مجلة القانون للبحوث القانونية، العدد 13، جامعة ذي قار، 2016، ص ص27-28.
(32) حميد حنون خالد، السلطات الاتحادية في دستور العراق لسنة 2005، مجلة العلوم القانونية، العدد الاول، جامعة بغداد، 2009، ص ص75-76.
(33) رنا مولود شاكر، مصدر سبق ذكره، ص589.
(34) عبد الجبار احمد عبد الله ونيران عدنان كاظم، الدستور العراقي لسنة 2005 بين الجمود الدستوري والركود السياسي، مصدر سبق ذكره، ص102.
(35) أحمد صدام إيدام، سبل تعزيز ثقافة المواطنة في عراق ما بعد التغيير السياسي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 15، جامعة تكريت، 2018، ص77.

(36) ليث عبد الحسن وهند احمد عبد، المؤسسات السياسية الدستورية في العراق بعد العام 2003: السلطة القضائية (انموذجاً)، مجلة قضايا سياسية، العدد 47، جامعة النهرين، بغداد، 2017.ص60.

(37) سناء محمد سدحان، اليات التنسيق بين المجلس الاعلى لمكافحة الفساد والاجهزة الرقابية في العراق، مجلة جامعة تكريت للحقوق، العدد 3، جامعة تكريت، 2020، ص131.

(38) محمد محي الجنابي، سياسات اعادة التأهيل في مجتمعات ما بعد النزاع: دراسة حالة العراق بعد احداث 2014، ط1، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، 2019، ص ص365.

(39) نغم نذير شكر، الواقع الاجتماعي العراقي وانعكاساته على اعادة بناء الدولة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، جامعة ديالى، 2019، ص ص73-74.

(40) عبد العظيم جبر حافظ، جدل الفيدرالية في العراق، ط1، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، 2017, ص137.

(41) عبير سهام مهدي وعمار حميد ياسين، مصدر سبق ذكره، ص451.

(42) اسماعيل صبري عبد الله، التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهول، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987, ص 78.

(43) محمد عبد اللطيف ابراهيم، واقع التجربة اللامركزية الادارية والسياسية في العراق بعد 2005، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية، 2018، ص ص147-148.

(44) محسن حسن علوان، سبل النهوض بالواقع الاقتصادي في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 12، جامعة الانبار، 2014، ص136.

(45) محمد محي الجنابي، مصدر سبق ذكره، ص366.

(46) ستار جبار عمران ويوسف عبد الله عبد، التحديات الدولية لتمويل الموازنة العامة في العراق بعد عام 2003، مجلة الدراسات العربية والدولية، العدد 47، الجامعة المستنصرية، 2014، ص96.

(47) رؤى خليل سعيد، محركات الرأي العام العراقي ازاء الاصلاحات المفترضة، مجلة حمورابي، العدد 17، بغداد، 2016، ص77.

(48) أزهار محمد عيلان، وسائل تدعيم مؤسسات المجتمع المدني في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد 2، جامعة بغداد، 2004، ص42,

(49) عامر حسن فياض، العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة، ط1، دار اسامة، عمان، 2009، ص15.

(50) شكر عبد الغفار محمد، المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية، ط1، دار الفكر، دمشق، 2003، ص58.

(51) عمر جمعة عمران، المجتمع المدني والعملية السياسية في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد34، جامعة بغداد، 2012، ص173.

(52) نظلة احمد الجبوري، نحو وعي اجتماعي بدور المتجمع المدني في عراقنا المعاصر، مجلة دراسات دولية، العدد 27، جامعة بغداد, 2005، ص47.

(53) منى جلال عواد، الاقليات وحق المواطنة في العراق بعد عام 2003، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 18، جامعة تكريت، 2013، ص416.

(54) رنا مولود شاكر، مصدر سبق ذكره، ص594.

(55) اثير ناظم الجاسور، الارهاب ومرتكزات الامن الوطني العراقي، المجلة السياسية والدولية، العدد 28، الجامعة المستنصرية، 2015، ص340 .

(56) سرمد زكي الجادر، التعليم العالي والديمقراطية، المؤتمر العلمي الثاني السنوي، جامعة النهرين –كلية العلوم السياسية، بغداد، 2009، ص1.

(57) أحمد صدام ايدام، مصدر سبق ذكره، ص79.

(58) هيفاء احمد محمد، اشكالية الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات دولية، العدد 53، جامعة بغداد، 2011، ص16.

(59) نجم الدين محي الدين الريكاني، تفسير العجز الديمقراطي في العراق من منظور الثقافة السياسية (دراسة سوسيو–سياسية)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد 37، جامعة كركوك، 2021، ص253.

Sources

1) Abdul-Ilah al-Fakiki, Wrong Beginnings: A New Reading of Modern Iraqi Political History, 1st ed., Dar al-Mahajjah al-Bayda, Beirut, 2011, p. 125
2) Muhammad Hassan Dakhil, Challenges of State-Building in Iraq After 2003: Obstacles and Prospects for Solutions, Kufa Studies Journal, Issue 55, University of Kufa, 2019, p. 102

3) Muhammad Saleh Shatib, The Political System and Cultural Pluralism in Iraq After 2003, Regional Studies Center, Issue 37, University of Mosul, 2018, p. 262
4) Duraid Sharhan Mahmoud, The Role of Media in Spreading a Culture of Peaceful Coexistence in Post-ISIS Iraq, Political and International Journal, Issue 41, Al-Mustansiriya University, 2019, p. 792
5) Aba Dhar Abbas Ghadhban, The Politicization of Sectarian Affiliations and Their Impact on Iraqi Political Stability, Arabian Gulf Journal, Issue 3, University of Basra, 2019, p. 185
6) Fatima Atta Jabbar, Obstacles to Achieving Peace Social Reconciliation in Iraq After 2018, Journal of Political Science, Issue 59, University of Baghdad - College of Political Science, 2020, pp. 537-538
7) Muhannad Hamid Mahdi and Fuad Jamil Khalaf, National Reconciliation and Social Peace in Iraq After 2003 (Challenges and Opportunities), University of Anbar Journal of Legal and Political Sciences, Issue 2, University of Anbar, 2020, p. 881.
8) Abdul Ali Kadhim Al-Maamouri, The Problem of Belonging and National Identity in Diverse Societies (The Case of Iraq), Hammurabi Journal, Issue 8, Baghdad, 2013, p. 144
9) Sahar Qadouri Abbas, Citizenship and the Role of Community Institutions: Reality and Aspirations, Journal of Arab and International Studies, Issue 52, Al-Mustansiriya University, 2015, p. 230
10) Abdul Ali Kadhim Al-Maamouri, The Problem of Belonging and National Identity in Diverse Societies (The Case of Iraq), previously cited source, p. 145
11) Ali Abdul Aziz Al-Yassiri, Manifestations and Consequences of the Militarization of Society, State-Building Series from a National Security Perspective, 1st ed., Iraqi National Security Council, Baghdad, 2011, pp. 5-7
12) Marwan Salem Al-Ali, The Problem of State-Building and Iraqi National Identity: A Strategic Look at What Must Be Done to Resolve This Problem, Tikrit University Journal of Legal and Political Sciences, Issue 20, Tikrit University, 2013, p. 255
13) Zainab Samir Abdul-Ali, The Impact of Social Values on Political Stability: Iraq After 2003, unpublished Master's thesis, University of Baghdad - College of Political Science, Baghdad, 2020, p. 70
14) Jawad Matar Al-Mousawi, Citizenship and the Teaching of Human Rights, Political and International Journal, Issue 14, Al-Mustansiriya University, 2010, p. 129
15) Ayoub Muhammad Tayeb, The Nature of National Identity and its Challenges (Challenges of Iraqi National Identity as a Model), Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, Issue 21, Kirkuk University, 2017, pp. 244-245
16) Mona Jalal Awad, Terrorism and Violence in Iraq and the Stagnation of Political Action, Hammurabi Journal, Issue 7, Baghdad, 2013, p. 150
17) Ibtisam Muhammad Abd, The Role of Political Culture in Shaping National Identity in Iraq Before and After the Occupation, International Studies Journal, Issue 35, University of Baghdad, 2011, p. 147
18) Wissam Hussein Al-Ithawi, Modernization and Stability in the Iraqi Political System After 2003, 1st ed., Arab Center for Strategic, Political and Economic Studies, Germany Berlin, 2018, pp. 140-141
19) Ahmed Fadel Jassim, "Societal Instability in Arab Countries: An Analytical Study of Causes and Future Prospects," Political Issues Journal, Issue 50, Al-Nahrain University, 2017, p. 190
20) Amer Hassan Fayyad and Kadhim Ali Mahdi, "The Problem of State-Building and Governance in Iraq," *Political Issues*, Issue 34, Al-Nahrain University, 2014, p. 38.
21) Hussein Darwish Al-Ali, *Citizenship*, 2nd ed., Dar Misr Murtada for Iraqi Books, Baghdad, 2006, p. 22.

22) Hamsa Qahtan Khalaf, "The Democratic Political Process in Iraq: Between Reform, Empowerment, and Comprehensive Review After the 2018 Elections," *Tikrit Journal of Humanities*, Issue 16, Tikrit University, 2019, p. 57.

23) Ru'a Luay Abdullah, "Cultural Diversity and Building a National Iraqi Identity: An Analytical Perspective on the Iraqi Situation," *Al-Adab* Journal, Issue 126, University of Baghdad, 2018, p. 433.

24) Inas Abdul-Sada Ali, "The Impact of External and Internal Determinants on Building the Iraqi State," *Journal of Political Science*, Issue 34, University of Baghdad - College of Political Science, 2007, p. 147. Hussein Darwish Al-Adli, Citizenship in Iraq, 2nd ed., Misr Murtada Foundation for Iraqi Books, Baghdad, 2006, p. 27.

25) Mohammed Saleh Shatib, The Phenomenon of Voter Apathy in Arab Countries (Iraq 2018 as a Case Study), Regional Studies Journal, No. 45, University of Mosul, 2020, p. 143.

26) Sattar Jabbar Alawi, Elections and Their Impact on Stability and Development, International Studies Journal, No. 54, University of Baghdad, 2012, p. 136.

27) Muhannad Hamid Mahdi and Fouad Jamil Khalaf, National Reconciliation and Social Peace in Iraq After 2003 (Challenges and Opportunities), Anbar University Journal of Legal and Political Sciences, No. 2, Anbar University, 2020, p. 882.

28) Rana Mawloud Shaker, Sub-Identities and Their Impact on the Iraqi Political Reality, Political and International Journal, No. 37, Al-Mustansiriya University, 2018, p. 589. Ghani Zghair Atiya, "The Separation of Powers in Iraqi Constitutions (A Comparative Study)," *Journal of Law for Legal Research*, Issue 13, University of Dhi Qar, 2016, pp. 27-28.

29) Hamid Hanoun Khalid, "Federal Authorities in the 2005 Iraqi Constitution," *Journal of Legal Sciences*, Issue 1, University of Baghdad, 2009, pp. 75-76.

30) Abdul Jabbar Ahmed Abdullah and Niran Adnan Kadhim, "The 2005 Iraqi Constitution: Between Constitutional Stagnation and Political Inertia," previously cited source, p. 102.

31) Ahmed Saddam Idam, "Ways to Enhance the Culture of Citizenship in Post-Political Change Iraq," *Tikrit Journal of Political Science*, Issue 15, University of Tikrit, 2018, p. 77.

32) Laith Abdul Hassan and Hind Ahmed Abdul, "Constitutional Political Institutions in Iraq After 2003: The Judiciary (as a Model)," *Journal of Political Issues*, Issue 47, Al-Nahrain University, Baghdad, 2017, p. 60. Sanaa Mohammed Sadhan, Coordination Mechanisms between the Supreme Council for Combating Corruption and Oversight Bodies in Iraq, Tikrit University Journal of Law, Issue 3, Tikrit University, 2020, p. 131.

33) Mohammed Muhi Al-Janabi, Rehabilitation Policies in Post-Conflict Societies: A Case Study of Iraq after the Events of 2014, 1st ed., Dar Dijla Publishers and Distributors, Amman, 2019, pp. 365.

34) Nagham Nadhir Shukr, The Iraqi Social Reality and its Repercussions on State Reconstruction, Journal of Legal and Political Sciences, Issue 2, University of Diyala, 2019, pp. 73-74.

35) Abdul-Adheem Jabr Hafez, The Debate on Federalism in Iraq, 1st ed., Thaer Al-Asami Foundation, Baghdad, 2017, p. 137.

36) Ismail Sabri Abdullah, Independent Development: An Attempt to Define an Unknown Concept, 1st ed., Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1987, p. 78.

37) Mohammed Abdul Latif Ibrahim, The Reality of the Administrative and Political Decentralization Experience in Iraq After 2005, Unpublished Master's Thesis, University of Baghdad - College of Political Science, 2018, pp. 147-148.

38) Mohsen Hassan Alwan, Ways to Improve the Economic Situation in Iraq, Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue 12, Anbar University, 2014, p. 136.

39) Sattar Jabbar Omran and Yousef Abdullah Abdul, International Challenges to Financing the General Budget in Iraq After 2003, Journal of Arab and International Studies, Issue 47, Al-Mustansiriya University, 2014, p. 96.

40) Rua Khalil Saeed, Drivers of Iraqi Public Opinion Regarding the Proposed Reforms, Hammurabi Journal, Issue 17, Baghdad, 2016, p. 77. Azhar Muhammad Ailan, "Means of Strengthening Civil Society Institutions in Iraq," International Studies Journal, Issue 2, University of Baghdad, 2004, p. 42.

41) Amer Hassan Fayyad, "Iraq and the Misery of the Desired Democracy," 1st ed., Osama Publishing House, Amman, 2009, p. 15.

42) Shukr Abdul Ghaffar Muhammad, "Civil Society and Its Role in Building Democracy," 1st ed., Dar Al-Fikr, Damascus, 2003, p. 58.

43) Omar Jumaa Imran, "Civil Society and the Political Process in Iraq," Political Science Journal, Issue 34, University of Baghdad, 2012, p. 173.

44) Nazla Ahmed Al-Jubouri, "Towards Social Awareness of the Role of Civil Society in Our Contemporary Iraq," International Studies Journal, Issue 27, University of Baghdad, 2005, p. 47.

45) Mona Jalal Awad, "Minorities and the Right to Citizenship in Iraq After 2003," Tikrit University Journal of Legal and Political Sciences, Issue 18, Tikrit University, 2013, p. 416. Atheer Nazim Al-Jassour, "Terrorism and the Foundations of Iraqi National Security," *Political and International Journal*, Issue 28, Al-Mustansiriya University, 2015, p. 340.

46) Sarmad Zaki Al-Jader, "Higher Education and Democracy," *Second Annual Scientific Conference*, Al-Nahrain University - College of Political Science, Baghdad, 2009, p. 1.

47) Haifa Ahmed Mohammed, "The Problematic Nature of Iraqi National Identity," *International Studies Journal*, Issue 53, University of Baghdad, 2011, p. 16.

48) Najm Al-Din Muhi Al-Din Al-Rikani, "Interpreting the Democratic Deficit in Iraq from the Perspective of Political Culture (A Socio-Political Study)," *Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences*, Issue 37, Kirkuk University, 2021, p. 253.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021239

The Role of Gulf cooperation council states in the Yemeni political conflict

[1]Dr. khalid abdulrajhman jabr

Keywords:
The Yemeni Popular Revolution, Gulf Cooperation Council, Operation Decisive Storm, Political Conflicts, Ansar Allah Houthis.

Received:27/2/2026
Accepted:17/5/2026
Available:22/6/2026

Abstract

The post-2011 period is considered one of the most important periods in modern Arab political history، because it witnessed qualitative transformations and events that changed many regimes by their influences, and at the same time created many alliances، whether regional or international, that changed the political rules and concepts in the Middle East. From the depths of this period، the popular Arab revolutions emerged in Tunisia, Egyp, Libya and, Yemen and that what was known as the "Arab Spring Revolutions", it also included the Syrian crisis and it caused regional and international repercussions, represented in one of its forms by Russia's entry into this crisis and its standing with the Syrian government, while Iran and Hezbollah preceded that in confronting the dangers that almost threatened the entity of the Syrian state itself. During this period, the American elections also produced an unexpected president - Barack Obama - who came from outside the Republican Party circle, and carried in his agenda - from the moment he assumed power - a different political discourse about the strategy of the United States of America in the Middle East. One of the most prominent repercussions of this complex and compound political scene of events and transformations that occurred at this stage was the outbreak of the Yemeni popular revolution in 2011, which greatly changed the Yemeni scene,not only at the level of the resignation of former President Ali Abdullah Saleh in 2012 from power, but it also had regional and international repercussions and contributed to a major change in the form of alliances at the level of regional countries and also at the international level, resulting in the outbreak of a war in the region called "Operation Decisive Storm". On the other hand، Iran is one of the most important active countries at the regional and international levels, especially after the American occupation of Iraq and the "New Middle East" project and the political transformations in the Middle East region, up to the Iranian nuclear file and the repercussions it brought with for Iran and the countries of the region. It is possible to note the increasing influence of Iran on the international arena during this period.

[1] General Directorate of Education in Thi-Qar Governorate (Khalid.ubdrhman@utq.edu.iq)
https:// orcid.org/0009-0001-7348-7396

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

"دور دول مجلس التعاون الخليجي في الصراع السياسي اليمني"

م.د. خالد عبد الرحمن جبر

المستخلص

تعد مرحلة ما بعد 2011، من المراحل المهمة في التاريخ السياسي العربي الحديث؛ لأنها شهدت تحولات نوعية، وأحداثا غيرت بمفاعيلها كثيرا من الأنظمة، كما خلقت في الوقت نفسه كثيرا من التحالفات سواء أكانت إقليمية أم دولية, بدلت من القواعد والمفاهيم السياسية في الشرق الأوسط، ومن عمق هذه المرحلة انبثقت الثورات العربية الشعبية في تونس ومصر وليبيا واليمن فيما عرف بـ(ثورات الربيع العربي)، وأيضاً من ضمنها الأزمة السورية وما أحدثته من تداعيات إقليمية ودولية، تمثلت في أحد أشكالها بدخول روسيا على خط هذه الأزمة ووقوفها مع الحكومة السورية آنذاك، وقد سبقتهما (إيران وحزب الله) في مواجهة الأخطار، التي كادت تهدد كيان الدولة السورية نفسها، وفي هذه المرحلة أيضاً أفرزت الانتخابات الأمريكية في تلك الفترة رئيساً خارج التوقعات (باراك اوباما)؛ لأنه جاء من خارج دائرة الحزب الجمهوري، وقد حمل في أجندته, ومنذ لحظة تسلمه للسلطة, خطابا سياسياً مغايرًا حول استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط. إن من أبرز تداعيات هذا المشهد السياسي المعقد والمركب من الأحداث والتحولات التي استجدت في هذه المرحلة، اندلاع الثورة اليمنية الشعبية عام 2011، التي غيرت كثيراً من المشهد اليمني، ليس على مستوى تنحي الرئيس السابق (على عبد الله صالح) في عام 2012 عن الحكم، بل كانت له تداعيات إقليمية ودولية ساهمت في تغيير كبير في شكل التحالفات على صعيد الدول والإقليمية، نتج عن ذلك نشوب حرب في المنطقة يطلق عليها (عاصفة الحزم). من جانب آخر إن إيران من أهم الدول الفاعلة على الصعيد الإقليمي والدولي ولاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ومشروع (الشرق الأوسط الجديد) والتحولات السياسية في منطقة الشرق الاوسط، وصولا إلى الملف النووي الإيراني وما حمل معه من تداعيات على إيران ودول المنطقة، ويمكن ملاحظة تزايد تأثير إيران على الساحة الدولية خلال هذه الفترة.

الكلمات المفتاحية: الثورة اليمنية الشعبية، مجلس التعاون الخليجي، عاصفة الحزم، الصراعات السياسية، أنصار الله الحوثيين.

المقدمـــة

تتفاوت أهمية اليمن بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي, لكن الدولة الوحيدة في هذا المجلس التي يعنيها الشأن اليمني بشكل مباشر هي السعودية، ولاسيما أثناء الأزمات السياسية التي يمر بها هذا البلد، ذلك أن السعودية لا تنظر إلى اليمن وكأنها دولة جارة يهمها المحافظة على استقرارها، بل تنظر إليها على أنها تمثل عمقا (جيو–سياسيا) لها، فأي عدم استقرار في اليمن سواء كان بفعل تحولات داخلية تمر بها أو خارجية تفرض عليها، تتعامل معه السعودية كأنه يشكل عامل تهديد مباشر لأمنها ومصالحها الاقتصادية, حيث أشارت إلى تفاوت اتجاهات الصداقة والاختلاف بين الدول حول العالم, فمنها ما يسوده الود والتعاون, ومنها ما ينشأ بين الخلافات والتباينات, وتعد هذه المشاعر طبيعية في تفاعل الدول اليوم, وأسهمت هذه الاختلافات في تصعيد حروب الوكالة بمشاركة قوى إقليمية عبر تفعيل شبكات محلية لتعزيز نفوذها, وقد عمق هذا النمط من تحالفات الانقسام الإقليمي. على هذا الأساس يشكل اليمن بالنسبة للسعودية الأولوية في سياستها الخارجية، وهذا ليس ظرفيا أو مرحليا، أو أنه متغير فرضته تداعيات ثورة 2011، بل كان يشكل إحدى أهم الخصائص الأساسية التي حكمت طبيعة العلاقات السياسية بين البلدين على طول تاريخهما، وبالأخص من تلك الدول التي تعتبرها منافسة لها في المنطقة مثل إيران، إضافة إلى أن هنالك هاجسا يشغل أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام، والسعودية بشكل خاص في مسألة اهتمامات هذه الدول بما يجري في اليمن من أحداث ولاسيما في هذه الفترة. لقد أصبحت هذه المشكلة معقدة وشائكة للغاية وتناقشها دول عديدة، وعلى هذا السياق يرى قسم من الباحثين بأن المحددات السياسية التي قامت عليها مواقف وأدوار وتوجهات دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الثورات العربية التي نادت بالتغير بشكل عام، والثورة اليمنية بشكل خاص وما أعقبه من تدخل مباشر من بعض هذه الدول سواء على الصعيد العسكري او السياسي، راجع بطبيعته الى ثلاثة تفسيرات:

التفسير الاول: يرى أن دول مجلس التعاون الخليجي تتبع سياسات مناهضة في جوهرها تجاه دول الثورات؛ بسبب خشية الأنظمة الخليجية من قيام نظم ديمقراطية مجاورة ممكن أن تمتد تأثيرها إليها، ما يهدد الأمن والاستقرار فيها.

التفسير الثاني: يرى أن النظم الخليجية لا تخشى ما حدث في دول الثورات؛ لأن ما تشهده هذه الدول من انفلات أمني وسياسي وانهيارات اقتصادية يقدم أمثلة واقعية وحية للآثار السلبية للتغيير الثوري العنيف، بالتالي هي لا تخشى من إمكانية امتداد الثورات إليها، وما يحرك سياستها الخارجية تجاه دول الثورات هو ما تستشعره من مسؤولية تجاه شعوب هذه الدول الشقيقة.

التفسير الثالث: لا يربط بين سياسات (دول مجلس التعاون الخليجي) إزاء دول الثورات بالشعور والخوف منها، أو المسؤولية تجاهها بالأساس، وأنما يرى أن هذه السياسات تحددت وفقا لكل حالة على حدة وتأثرت بمدى تأثر المصالح الاقتصادية والأمنية لدول المجلس. لكن ومع وجود مثل هذا التفسير التي تحاول تحليل السلوك السياسي (لدول مجلس التعاون الخليجي) وردود أفعالها تجاه (ثورات الربيع العربي) بشكل عام واليمن بشكل خاص، إلا أننا نرجح محددات التفسير الأول، وذلك أن تداعيات وآثار هذا التدخل, ولاسيما ما قامت به السعودية ومنذ إطلاق حملتها العسكرية التي عرفت بـ(عاصفة الحزم), تجاوزت مسألة التحالفات مع قوى سياسية على حساب أخرى, بل وصل إلى تدمير ممنهج للبني التحتية وللمؤسسات اليمنية، وإفراط استخدام القوة العسكرية تجاه المدنيين العزل، لدرجة أن الضربات التي قام بها التحالف السعودي استهدفت أماكن لتجمعات سكنية أو أسواقا شعبية ومجالس عزاء, ووصلت فظاعة ما جرى فيها من ضحايا وإصابات بين المدنيين إلى أن ترتقي إلى مستوى جرائم حرب.

بناء على ما تقدم سنحاول معالجة طبيعة وردود أفعال (دول مجلس التعاون الخليجي) تجاه الأزمة اليمنية، ولاسيما السعودية، وهي الدولة الراعية والمتنفذة الأكبر، ولها سلطة القرار في سياسات توجهات هذا المجلس, سواء ما يخص النظام الخليجي أو العربي، وكذلك التوقف عند معرفة طبيعة التداعيات السياسية التي ولدتها استراتيجيات وآليات هذا التدخل الخليجي في الشأن اليمني بدأ بالمبادرة الخليجية التي اتفق ووقع على بنودها العامة أطراف الصراع في (الرياض) ما عدا (أنصار الله الحوثيين) (وقوى الحراك الجنوبي) وانتهاء بما سمي بـ(عاصفة الحزم) وهو تحالف سعودي عربي برعاية أمريكية وغربية، وكيف خلقت مثل هذه التدخلات أوضاعاً وتجاذبات سياسية أفرزت بالتالي قواعد جديدة لصراع دولي وإقليمي، ولاسيما مع إيران التي تعتبر أيضا اليمن ان يشكل جزءا من عمقها الحيوي الاستراتيجي، التي رأت بهذا التدخل تهديداً لمصالحها الاقتصادية، وحرباً غير مباشرة معها تقوده السعودية بغطاء تحالف عربي– إسلامي ضدها، ولاسيما وأن اليمن – وإن كانت لا تعتبر الأولوية في حسابات المشروع والتوجهات الإيرانية في المنطقة – إلا أنها تبقى في نظر إيران إحدى أهم المناطق التي تحاول السعودية ومن خلالها الضغط على إيران من اجل اضعاف نفوذها فيها.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة، وطبيعة الأسباب التي دعتنا لاختيار الموضوع, حيث تعد الحرب السعودية على اليمن بما عرف بـ (عاصفة الحزم) هي سياسية بامتياز، وإن أحد الأسباب المعلنة لهذا التدخل العسكري هو وبحسب ما جاء في أهداف وغايات تلك الحملة منع تمدد النفوذ الإيراني في اليمن في هذه الفترة، وأن طبيعة الصراع السعودي– الإيراني أدخل اليمن في هذه الأزمة ، فبقيت ساحة للتنافس دفعت اليمن ثمن هذا الصراع، كذلك كان من الأسباب هو الرغبة في الكتابة بموضوع راهن ومستجد، ومحاولة ربطه بطبيعة التحولات السياسية التي تمر بها المنطقة العربية، ولاسيما في مرحلة ما بعد 2011. كذلك معرفة النتائج من التدخلات المباشرة في الشأن اليمني ولاسيما السعودية ومجلس التعاون الخليجي.

إشكالية الدراسة:

تأسست إشكالية هذه الدراسة، على محاولة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الجوهرية، والتي تشكل بمضامينها طبيعة الإشكاليات التي تحاول أن تعالج أبعاد هذه الدراسة، وهي:

"إلى أي مدى أسهم تدخل مجلس التعاون لدول الخليج– العربي وإيران في الصراع السياسي في اليمن في تحقيق الاستقرار السياسي، وما هي الأبعاد السياسية والأمنية والإنسانية لهذا التدخل وما نتائجه على مستقبل" اليمن.

ويتفرع عنها عدد من التساؤلات الفرعية، أهمها:

1. هل إن الصراعات بين الدول العربية أثرت على الوضع السياسي في اليمن؟
2. هل الثورة اليمنية الشعبية التي حصلت في بداية 2011 كان لها انعكاسات جوهرية على طبيعة السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي؟
3. هل من مصلحة السعودية على المستوى السياسي سعيها لاستقرار اليمن والمحافظة على وحدة شعبه وأراضيه، أم إنها تستثمر سياسياً في الأزمة اليمنية؟
4. ما هو مستقبل السياسة الخارجية السعودية على ضوء التحولات السياسية التي تمر بها اليمن بعد عام 2011, ولاسيما على المستوى العسكري والتنظيمي؟

فرضية الدراسة

من "المفترض أن تدخل مجلس التعاون لدول الخليج العربي وإيران في اليمن لم يؤد إلى تحقيق استقرار سياسي مستدام، بل أسهم في تعقيد الصراع وتعميق الأبعاد السياسية والأمنية" والإنسانية للأزمة.

ويمكن أن تفرض الدراسة بعض الفرضيات الفرعية، أهمها:

1. يفترض "أن التدخلات الإقليمية كان مدفوعا باعتبارات– أمنية وسياسية أكثر من كونه حلا جذريا للأزمة.
2. يفترض "أن هذه التدخل أدى إلى إعادة تشكيل موازين– القوى داخل اليمن دون حسم" الصراع بشكل" نهائي.
3. يفترض "أن التدخل أسهم في تفاقم الاوضاع– الإنسانية والاقتصادية" في اليمن.
4. يفترض "أن التدخل الخارجي كان له تاثير– سلبي على وحدة الدولة اليمنية" واستقرارها المستقبلي.

منهجية الدراسة:

أما من حيث طبيعة المنهج المستخدم في هذه الدراسة، فقد قمنا بتوظيف معطيات المنهج الوصفي والتحليلي في رصد وتحديد المتغيرات والمسارات التي قطعتها السياسات العربية, ولاسيما السعودية تجاه اليمن بعد عام 2011، وهذه المتغيرات تمثلت بشكل خاص في طبيعة الأوضاع الإقليمية والدولية في مثل هذه الفترة، وانعكاساتها على طبيعة تلك السياسة، آخذين بنظر الاعتبار التحولات السياسية التي حدثت في اليمن بداية عام 2011، كذلك استعنا بمعطيات المنهج التاريخي في معالجة بعض المحاور والقضايا الأساسية في هذه الدراسة, وبالأخص طبيعة العلاقات التاريخية مع (الحوثيين) مع الدول المحيطة بها, ولاسيما السعودية.

هيكلية البحث:

تضمنت هيكلية الدراسة مبحثين، المبحث الاول كان تحت عنوان المبادرة الخليجية وحرب السعودية وأثرهما في رسم معالم الخريطة السياسية في اليمن, أما المطلب الأول فكان يتحدث عن المبادرة الخليجية وأثرها في الخارطة السياسية في اليمن, أما المطلب الثاني فجاء بعنوان أثر الحرب السعودية على اليمن, وتطرق المبحث الثاني إلى أسباب التفوق لانصار الله الحوثيين في اليمن, ثم جاء المطلب الأول للحديث عن التأثير العسكري على اليمن والدول المجاورة, ثم جاء في خاتمة الهيكلية بمطلبها الثاني الذي تطرق إلى التأثير الاقتصادي والسياسي لحرب الحوثيين وعاصفة الحزم.

الدراسات السابقة

1. تهاني حسين علي المومني، الربيع العربي واليمن: من الدولة إلى الفوضى من 2011–2015، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، عمان، 2015.

واكبت الباحثة في هذه الدراسة التطورات السياسية في اليمن منذ عام 2011، وبحثت في أسباب الثورة وإرهاصاتها الأولى، وحددت السمات العامة لتلك الثورة ونتائجها، وتوقفت كثيرا عند المرحلة الانتقالية للثورة ما بين 2012– 2014، وما حصل فيها من تداعيات داخلية وخارجية

أفضت في النهاية إلى تبني المبادرة الخليجية التي رعتها السعودية وما تمخض عنها بعد تحرك الحوثيين في الداخل، ووصولهم إلى صنعاء, انتهت بالتدخل العسكري السعودي فيما يعرف بـ"عاصفة الحزم"، وقد اهتمت الباحثة أيضا بمعالجة الأزمة اليمنية في هذه الفترة من خلال المنظمات العالمية والاقليمية، كشفت عن دور الامم المتحدة ودور الامم المتحدة ودور الجامعة العربية في الازمة.

2. سفيان أحمد محمود الشنباري، السياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء تحولات الحراك الشعبي اليمني من 2011–2015، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، غزة، 2016.

ركز الباحث على السياسة السعودية اتجاه اليمن الداخلية والخارجية، وتابع تطور مراحل الحراك الشعبي في اليمن عام 2011، وموقف السياسة السعودية من هذا الحراك، إضافة إلى توقفه عند أهداف السياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء تحولات الحراك الشعبي اليمني، ولاسيما موقف السياسة السعودية من صعود الحوثيين في اليمن.

3. يوسف عادل الحلو، أثر علاقة الحوثيين مع إيران على استقرار اليمن خلال الفترة من 2011–2014، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، عمان، 2015.

عالجت هذه الدراسة طبيعة النظام السياسي في اليمن وتعقيداته، وكذلك نشأة الحوثيين وحدود نفوذهم في الداخل اليمني ومصادر دعمهم، وفي هذا السياق تطرقت إلى علاقة قادة الحوثيين مع إيران وطبيعة الدور الإيراني في ودعمهم، لكن الأهم في هذه الدراسة، والذي له علاقة بموضوع دراستنا هو معالجتها لفترة التوسع والتمدد الحوثي بعد 2012, وانعكاسها هذا التمدد على مستوى مستقبل الدولة اليمنية في ظل الأزمة الراهنة التي تشهدها اليمن وطبيعة الدور الإيراني في اليمن على ضوء هذه التحولات.

4. هناك بعض الدراسات منها (لصالح ناصر جعشان)، "المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن 1990–2010 دراسة سياسية، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2012.

5. عبد الله محمد "أثر الأزمة اليمنية على أمن واستقرار دول الجوار من 1990–2010، جامعة أم درمان الإسلامية، معهد ودراسات العالم الإسلامي، 2013. تطرقت الدراستان الى طبيعة المحددات الداخلية والخارجية للسياسة اليمنية، ولاسيما فيما يتعلق بالبعد الإقليمي وأثره في تحقيق الاستقرار الداخلي في اليمن.

المبحث الأول: المبادرة الخليجية وحرب السعودية وأثرهما في رسم معالم الخريطة السياسية في اليمن:

تأثرت السعودية من الأزمة اليمنية كثيراً، بل كانت هي الطرف الأكثر تأثرا بما جرى من أحداث، ولاسيما بعد أن دخلت هذه الأزمة إلى مسار تغير واضحة المعالم، فسارعت السعودية والدول الخليجية إلى إيجاد حل للقضية اليمنية، فجاءت المبادرة الخليجية في 23 تشرين الثاني 2011 للحيلولة دون تأزم الأوضاع في اليمن، ولاسيما بعد ان توسعت قاعد الانتفاضة بانضمام شرائح اجتماعية مختلفة إلى صفوفها مثل القبائل ومجموعات من الجيش والعمال وغيرها. [1]

المطلب الاول: المبادرة الخليجية وأثرها في الخارطة السياسية في اليمن

إن المبادرة الخليجية هي عبارة عن اتفاق بين الحزب الحاكم في اليمن آنذاك وحلفائه، وبين المعارضة وشركائها، وتقترح المبادرة أن يوقع الاتفاق ثلاثون شخصية مناصفة من الطرفين، على أن يكون الرئيس اليمني السابق (علي عبد الله صالح) من ضمن الموقعين على المبادرة والاتفاق، وبالفعل قد تم توقيع على الاتفاق في (الرياض) في 23 تشرين الثاني 2011, وجرى الانتقال السياسي إلى نائب الرئيس السابق آنذاك (عبد ربه منصور هادي) [2]. من الجدير بالذكر أن هذه المبادرة الخليجية, وبالصيغة التوافقية التي انتهت إليها، جاءت في أعقاب ثلاث مبادرات خليجية سابقة لم يكتب لها جميعا النجاح، فالمبادرة الخليجية الأولى كانت في 3 نيسان 2011, وجاءت على ضوء عقد المجلس الوزاري لدول الخليج ودورته الاستثنائية الحادية والثلاثين، والتي خصصت لإجراء اتصالات مع الحكومة والمعارضة اليمنية لعرض المبادرة الخليجية.[3] والتي اعتمدت على خمسة مبادئ أساسية تمثلت في الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره, وأن يلبي الاتفاق طموحات الشعب اليمني لتغيير والإصلاح, وإن يتم انتقال السلطة بطريقة سلمية وآمنه تجنب اليمن الانزلاق في الفوضى والعنف ضمن توافق وطني, وأن تلتزم كافة الأطراف بإزالة التوتر عناصر التوتر سياسا وأمنيا، وأن تلتزم كل الأطراف بوقف كل أشكل الانتقام والمتابعة والملاحقة من خلال ضمانات وتعهدت

تعطى لهذا الغرض، إضافة إلى خطوتين تنفيذيتين تتمثلان في إعلان رئيس الجمهورية نقل صلاحيته إلى نائبه، وتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة المعارضة لها الحق بتشكيل اللجان والمجالس المنتخبة، لتسيير الامور سياسيا وأمنيا واقتصاديا، ووضع الدستور وإجراء الانتخابات.[4]

لقد جاءت المواقف والردود اليمنية على هذه المبادرة بالرفض من قبل الرئيس اليمني السابق (علي عبد الله صالح)، إذ عدها معيبة، ولا تتفق مع الدستور اليمني والشرعية والديموقراطية، ونتيجة لرفض الرئيس اليمني بنود هذه المبادرة بدأت عملية التعديل عليها إذ عقد وزراء خارجية (مجلس التعاون لخليج) اجتماعاً استثنائيا آخر في 10 نيسان في عام 2011 نتج إلى ما عرف بـ(المبادرة الثانية) والتي حولت البند الأول من المبادرة الأولى إلى أن يعلن رئيس الجمهورية اليمنية نقل صلاحيته إلى نائبه، وقد رحب النظام اليمني بهذه المبادرة، على أن يسبقها حوار معمق، والتي من جهتها رفضتها المعارضة لأنها تتضمن عدم محاكمة الرئيس السابق. [5]

أما المبادرة الخليجية الثالثة، فقد جاءت كمبادرة بين الأولى والثانية، إذ جاءت بتعديلات عديدة على الخطوات التنفيذية التي أصبحت عشرة بنود عوضاً عن بندين اثنين في المبادرات السابقة، ومن البنود الجوهرية التي أضيفت، هو تسليم السلطة إلى النائب بعد ثلاثين يوماً من التوقيع عليها، في حين ألزم البند الثاني الحكومة المشكلة برئاسة المعارضة بتوفير الأجواء المناسبة لتحقيق الوفاق الوطي وإزالة عناصر التوتر سياسيا وأمنياً، ومنح البند الثالث الحصانة ضد الملاحقة القانونية والقضائية للرئيس ومن عملوا معه خلال فترة حكمه. [6]

أتت المبادرة الخليجية ليس فقط في سياق دعم عربي–إسلامي وإنما دولي أيضاً، إذ نص قرار مجلس الامن رقم (2014) عام 2011 في إحدى بنوده [7]، والذي بموجبه تم تشكيل حكومة الوفاق الوطني، على ضرورة التوقيع على المبادرة الخليجية، وتشكيل فرقتي عمليات إحداهما خاصة (بدول مجلس التعاون الخليجي) مقرها السفارة السعودية في (صنعاء)، والأخرى خاصة بالدول دائمة العضوية في (مجلس الأمن) مقرها موسكو، وبذلك تكون حكومة الوفاق الوطني أول حكومة يمنية عملت تحت رقابة محلية ودولية. [8]

يتضح مما تقدم أن المبادرة الخليجية وبصيغتها (الرابعة)، والتي تم الاتفاق والتوقيع على بنودها في (الرياض)، ماهي إلا المبادرة مرت بسلسلة من التحولات وتعديلات سابقة عليها، إلى أن استقرت واتضحت معالمها في الصيغة النهائية لها. لقد بذلت دول مجلس التعاون الخليجي جهودًا كبيرة، واتخذت بعض الاستجابات المشتركة لمواجهة هذه التهديدات، بهدف تحقيق الأمن البحري في الخليج [9]. ولكن ما يؤخذ على المبادرة الخليجية وبالصيغة التي انتهت إليها أنها لم تكن جامعة لكل قوى المعارضة السياسية في اليمن، فقد استُبعدت من التوقيع عليها (أنصار الله الحوثيون) و(قوى الحراك الجنوبي)، وعلى أساس هذا الموقف اعتبر (أنصار الله الحوثيون)، أن المبادرة الخليجية ليست ملزمة، وأنها في حقيقتها ماهي إلا التفاف حول مبادئ وأسس الثورة اليمنية، وأنها هي التي فتحت المجال للتدخل الخارجي في اليمن، والأهم من ذلك كله أنها أعادت تكريس نظام (علي عبد الله صالح) في حينها, وأعطته الشرعية للعودة للمشهد السياسي من جديد وعززت نفوذه وسلطته من خلال إعطائه الحصانة السياسية والقانونية، وبذلك أُغلق الطريق على أية محاسبة أو ملاحقة قضائية له، واكتفت فقط بتنحيته عن المشهد السياسي، عن طريق تنازله عن السلط لنائبه آنذاك (عبد ربه منصور هادي). [10]

أما فيما يخص (أنصار الله الحوثيين)، ورغم أنهم اشتركوا في مؤتمر الحوار الوطني الشامل المنعقد في 10 اذار 2013، إلا أنهم اعتبروا مخرجاته تجسيداً للرؤيا السعودية على ضوء المبادرة الخليجة في رسم وتحديد مستقبل اليمن، وعلى هذا الأساس رفض (أنصار الله الحوثيون) الانتخابات الرئاسية المبكرة، ولم يعترفوا بشرعية الرئيس الأسبق(عبد ربه منصور هادي)، وقد أنتجت هذه المواقف وفي هذه المرحلة الانتقالية التي كانت تمر بها اليمن تقارباً في الرؤى والتوجهات بين انصار الله الحوثيين والرئيس السابق (على عبد الله صالح) وحزبه، أفضى في النهاية إلى نوع من التقارب والتحالف بينهما، وذلك أن (علي عبد الله صالح)، وكما يذهب في تحليل مواقفه بعض الباحثين, ولاسيما بعد المبادرة الخليجية، إلى أنه وبالإضافة إلى رغبته في العودة إلى المسرح السياسي بعد إقصائه ورغبته في الانتقام من خصومه، كانت مخرجات الحوار الوطني, ولاسيما ما يتعلق منها بمنع العسكرين من الاشتراك في العمل السياسي إلا بعد عشر سنوات من تركهم السلك العسكري، وكذلك البنود المتعلقة بتحقيق العدالة الانتقالية، ومحاسبة المتورطين في أعمال العنف والقتال ضد المتظاهرين بالإضافة إلى الدعوة إلى بناء دولة فيدرالية ديقراطية، كل هذه البنود يرجحها قسم من الباحثين ويجعلونها من الأسباب التي أدت ليس إلى وقوف (علي عبد الله صالح) ضد حكومة (عبد ربه منصور هادي) الانتقالية فقط، بل هي من أهم أسباب التقارب بيه وبين (أنصار الله الحوثيين). [3]

المطلب الثاني: إثر الحرب السعودية على اليمن:

لقد ظهرت أول إشارة تدخل خليجي في الحرب الأهلية الدائرة في اليمن، عندما أعلن وزير الداخلية البحريني الأسبق الشيخ (خالد بن حمد الخليفة) بتاريخ 23 كانون الثاني 2015 أن اجتماعاً خليجيا على مستوى وزراء الخارجية سيعقد خلال أيام لبحث التطورات في اليمن مؤكدا أن المجموعة الخليجية تراقب الأوضاع عن كثب، وأن موقف بلاده والموقف الخليجي الذي يفضي بدعم الشرعية القائمة، ولاسيما في ضوء المستجدات التي أعقبت استقالة الرئيس اليمني السابق، وأن دول الخليج ترفض أي تدخل خارجي في الشأن اليمني. [11]

في هذا السياق كان قد صدر بيان من (مجلس التعاون الخليجي) في أعقاب اجتماع استثنائي لمجلس وزراء خارجية دول المجلس المنعقد في 21 كانون الثاني 2015 في الرياض، أعلن المجتمعون أن أمن اليمن جزء من الأمن الوطني (لدول مجلس التعاون), وأن استقرار اليمن ووحدتها يشكلان أولوية قصوى لدول المجلس، وأنها ستتخذ الإجراءات المطلوبة لحماية أمنها واستقرارها لمصالحها الحيوية في اليمن، وأنها تدعم (الشرعية) الدستورية آنذاك ومتمثلة في الرئيس (عبد ربه منصورهادي)، وترفض جميع الإجراءات المتخذة لفرض الأمر الواقع بالقوة, ومحاولة تغيير مكونات وطبيعة المجتمع اليمني، داعية (أنصار الله الحوثيين)، إلى وقف استخدام القوة، والانسحاب من جميع المناطق التي يسطرون عليها، وتسليم الأسلحة التي استحوذوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية، والدخول في الشأن السياسي، وأن المجلس الوزاري يعتبر في حالة انعقاد مستمر لمتابعة جميع المستجدات، ويعد هذا البيان بمثابة نذير خطر بتدخل عسكري خليجي في اليمن. [3]

تزامن مع هذا التصعيد بلهجة الخطاب السياسي لدول المجلس تجاه الأزمة اليمنية، وظهور أحداث في المشهد اليمني عززت من النوايا المبيتة لدول المجلس بالتدخل العسكري في اليمن، فبتاريخ 22 كانون الثاني 2015 تقدم الرئيس اليمني (عبد ربه منصور هادي) باستقالته للبرلمان اليمني بعد ساعات من استقالة حكومته، لكن المؤتمر الشعبي العام الذي يترأسه الرئيس اليمني السابق (علي عبد الله صالح) تمسك بشرعية البرلمان في البت في قبول أو رفض هذه الاستقالة، وأن المؤتمر الشعبي يؤيد رفض الاستقالة والتمديد للرئيس هادي لثلاثة أشهر، فيما رفضت أحزاب أخرى هذا التمديد، في الوقت الذي أكد به رئيس الحكومة السابق (خالد محفوظ البحاح) عدم تراجع الحكومة عن الاستقالة، ورفضها القيام بمهام حكومة تصريف الاعمال حتى تشكيل حكومة جديدة.[11]

لقد قامت السعودية وبغطاء دولي وتحالف عربي–إسلامي بهجوم جوي على اليمن تحت شعار (عاصفة الحزم) وذلك عند الساعة الثانية عشرة من منتصف ليلة الأربعاء– الخميس 25 آذار 2015، ومن خلال طبيعة الأهداف التي أصابتها الطائرات العسكرية في الأيام الأولى من هذه الحملة، وطبيعة التنسيق والخطط المنهجية المعدة لهذا التحرك، يمكن القول إن عملية (عاصفة الحزم) كانت معدة ومخططا لها من قبل السعودية مسبقا سواء على المستوى العسكري أم على مستوى الأبعاد والغايات السياسية.

إن التدخل العسكري في اليمن من قبل السعودية كان واقعا لا محال، فليست هي المرة الأولى لهذا التدخل، لكنها هذه المرة احتاجت لغطاء قانوني حتى لا يفسر تدخلها استفرادا بمثل هذا القرار ويعتبر تدخلا في شؤون دولة مجاورة لها، وحتى لا تتحمل وحدها تداعيات مثل هذا التدخل العسكري، ولاسيما على المستوى الإنساني، لذلك تحركت السعودية في هذه المرة محاولة إيجاد غطاء شرعي (قانوني) لهذا التدخل، وعلى هذا الأساس تحركت في مسارين يكمل أحدهما الآخر لتحقيق مثل هذا الغطاء، مسار إقليمي–عربي، ومسار دولي. [12]

فعلى المستوى الإقليمي–العربي في 26 آذار 2016 عقد مؤتمر القمة العربية ودورته السادسة والعشرين في منتجع (شرم الشيخ), وقرر مبدئياً إنشاء قوة عسكرية عربية وإعطاء غطاء سياسي عربي–إسلامي للعمليات العسكرية التي تقودها السعودية في اليمن، على أن يتم تشكيل فريق رفيع المستوى تحت إشراف رؤساء أركان القوات المسلحة لدراسة جميع الجوانب المتعلقة بإنشاء القوة وتشكيلها، وقد تحفظت كل من العراق و الجزائر وسلطنة عمان على هذا القرار، بداعي عدم جواز أي تدخل عسكري عربي في أية دولة عربية، واعتماد أسلوب الحوار سبيلا إلى حل المشكلات، فيما أعلنت لبنان بأنها مع الإجماع العربي، وانها تنأى عن أية خطوة لا تحظى بالإجماع أو التوافق. [11]

أما على المستوى الدولي ولتحقيق غطاء شرعي لحملتها العسكرية على اليمن، قررت السعودية مستغلة نفوذها في المحافل الدولية، وبمساعدة دول عظمى حليفة لها باستحصال قرارا من (الأمم المتحدة) يعطي شرعية قانونية لهذا التدخل، فبتاريخ 14 نيسان 2015 صدر قرار (2162) من (مجلس الأمن) بشأن الأوضاع في اليمن [13]. بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يجيز القوة لتنفيذ بنود القرار، وقد صوت لصالح القرار أربع عشرة دولة من أصل خمس عشرة دولة، ولم تعارضه أية دولة بينما امتنعت عن التصويت دولة واحدة هي روسيا الاتحادية [11]. ولقد كان من أهم بنود هذا القرار ما يلي:

1. مطالبة جميع الأطراف اليمنية، ولاسيما (أنصار الله الحوثيين) بالكف عن استخدام القوة وسحب قواتهم من جميع المناطق التي سيطروا عليها، والتخلي عن جميع الأسلحة الإضافية التي تم السيطرة عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية، والامتناع عن الإتيان بأية استفزازات أو تهديدات ضد الدول المجاورة.
2. حث جميع الأطراف على الالتزام بمبادرة (مجلس التعاون الخليجي) وآلية تنفيذها، وبنتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتوسيع استئناف المفاوضات الشاملة لجميع الأطراف التي تجري بواسطة (الأمم المتحدة).
3. مطالبة جميع الأطراف اليمنية بالالتزام بتسوية الخلافات عن طريق الحوار والتشاور ونبذ القيام بالعنف.
4. حث جميع الأطراف اليمنية على الرد على طلب الرئيس اليمني بحضور مؤتمر يعقد في (الرياض)، تحت رعاية مجلس التعاون الخليجي، لدعم عملية الانتقال السياسي في اليمن.
5. مطالبة الأمين العام تكثيف مساعيه الحميدة لإتاحة استئناف عملية انتقال سياسي تكون سلمية وشاملة للجميع.
6. دعوة جميع الدول ولاسيما الدول المجاورة لليمن بتفتيش كل البضائع المتجهة إلى اليمن، والقادمة منه متى كان لدى الدولة المعنية توفر اساساً معقولا للاعتماد بأن البضائع تتضمن أصنافا يحظر توريدها وبيعها. [14]

إن توقيت إصدار مثل هذا القرار الخاص في الأزمة باليمن، وطبيعة البنود التي تضمنها يثير أكثر من علامة استغراب واستفهام، ويضع مصداقية (مجلس الأمن) على المحك من حيث إنه هيئة محايدة تتمتع باستقلالية كاملة، وهي في منأى عن الضغوطات وتحكم وسيطرة الدول الكبرى في هذا المجلس، حيث يظهر القرار وكان اليمن أصبحت تشكل خطراً على السلم العالمي، في حين أن المسألة لا تتعدى كونها صراعا داخليا بين فرقاء سياسيين، كان من الممكن أن يتدخل أعضاء مجلس الأمن ويصلوا إلى قرار إيجابي على صعيد تسوية سياسية، بدلاً من أن يكون الحل عسكريا تحت (الفصل السابع)، فلأول مرة منذ إنشاء الأمم المتحدة عام 1945 يتعامل مجلس الأمن مع ثورة شعبية، بأسلوب يرضي الجيران بدلاً من إيجاد حل يرضي جميع الأطراف المتصارعة. [11]

أما من حيث الأسباب المباشرة والتي أعلنت عنها السعودية كخلفية سياسية لهذا التدخل العسكري في حملة (عاصفة الحزم) فيمكن إيجازها بما يلي:

1. أن الحوثيين تحركوا سريعا بمساندة رئيسية من وحدات الجيش والحرس الجمهوري والقوات الخاصة الموالية لـ(علي عبد الله صالح)، بعد السيطرة على العاصمة للسيطرة على المحافظات اليمنية الأخرى، بما في ذلك محافظات الأغلبية الشافعية في الوسط والجنوب والساحل، وأنها تقدمت بصورة حثيثة للسيطرة على عدن، بعد أن نجح الرئيس (عبد ربه منصور هادي) في الهروب إلى عاصمة الجنوب وإعلانها عاصمة مؤقتة للبلاد.
2. أن الحوثيين بدأوا فعلا وباسم الدولة اليمنة، فتح أبواب البلاد للنفوذ الإيراني، وأن أمريكا الحليف التقليدي للسعودية، أخبرت السعودية وبصورة واضحة أنها ليست لديها خطة في الشأن اليمني أو محاولة إعادة التوازن في الساحة اليمنية. [15]

هناك من الباحثين من يذهب إلى أن هذه الأسباب التي استندت إليها السعودية، والتي جعلتها كمسوغات تعطيها حق التدخل العسكري في اليمن، تزامنت مع تطورات سياسية في السعودية نفسها، تمثلت بوصول قيادة جديدة في السعودية بقيادة (الملك سلمان بن عبدالعزيز) عام 2015، حيث أوحت تلك القيادة أنها لن تسير على نهج السياسة الخارجية التقليدية، والتي اتبعها الملك الراحل (عبد الله بن عبدالعزيز)، فجاءت أولويات السياسة الخارجية الجديدة مواجهة للتمدد الإيراني في المنطقة العربية، بدلاً من أولويات أخرى كمواجهة حركات الإسلام اليساسي.[1]

من خلال الأسباب التي ذكرناها عن طبيعة التوجهات السياسية السعودية، ولاسيما بعد وصول الملك سلمان بن عبد العزيز للسلطة نجد أن طبيعة الصراع السعودي–الإيراني حاضر وبقوة في استراتيجية وأهداف التدخل العسكري السعودي في اليمن, وهذا الأمر ستنعكس أبعاده السياسية ليس على طبيعة العلاقات السعودية–الإيرانية في هذه المرحلة فحسب، بل على طبيعة العلاقات الخارجية الإيرانية مع اليمن في هذه الفترة والمستقبلية أيضا، حيث سنجد أن أبعاد وتوجهات ومسارات السياسة الخارجية الإيرانية، قد انعكست عليها تداعيات الحملة العسكرية السعودية على اليمن، ذلك أن إيران فسرت تلك الدوافع التي كانت وراء التدخل السعودي العسكري في اليمن بما عرف بـ(عاصفة الحزم) أبعد من الأسباب المعلنة لها، ولاسيما وأن هذه الحملة جاءت ترتيباتها متزامنة مع تحالف عربي–إسلامي، وكذلك غطاء دولي عزز شرعيتها، وهذا الأمر يعني بالنسبة إلى إيران تبدلا جيوسياسيا في قواعد الصراع في المنطقة العربية، وإعلان السعودية كقائد لتحالف عربي–إسلامي بوجه النفوذ الإيراني في المنطقة يعني إعلانا صريحا ومباشرا بأنها تريد الانفراد بقيادة وزعامة العالم العربي والإسلامي ضد إيران اولاً، والتضييق على مصالح وتوجهات وأهداف ومناطق النفوذ الإيرانية في المنطقة العربية ثانياً، من خلال الضغط عليها في الساحة اليمنية لتقديم التنازلات للتعويض عن أماكن أخرى فشلت فيها السعودية من تحقيق أي مكاسب سياسية كسوريا والعراق, أيضا كان هناك أدوار وأدوات لإيران في اليمن أهمها:

اولا: الأدوات المتعلقة بالقوة الناعمة

تعتمد إيران بشكل كبير على القوة الناعمة من أجل توسيع مجال نفوذها وهيمنتها في المنطقة, وفي هذا الإطار درج النظام الإيراني على توظيف أهم أداتين من أدوات القوة الإيرانية الناعمة، وهما الأيديولوجية السياسية والأداة الإعلامية بشكل مكثف لاستقطاب القطاعات الموالية للأيديولوجية المماثلة لها في المنطقة، وتعبئتها ودمجها في المشاريع الإيرانية الإقليمية، الأمر الذي أسهم في منح إيران أدوارًا محورية وحضورًا سياسيا مؤثرًا في بعض دول المنطقة التي تضم قطاعات موالية لها كبيرة نسبيا، كالعراق ولبنان وسوريا والبحرين واليمن.

ثانيًا: الأدوات المتعلقة بالقوة الصلبة

تتمثل هذه الأدوات بالأساس في الدعم العسكري الإيراني للحوثيين، سواء عبر الإمداد بالأسلحة أو عبر توفير التدريب والخبرات العسكرية، وهو الدعم الذي شهد تصاعدًا ملحوظا منذ عام 2011، وبلغ ذروته مع سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء في عام 2014، مما أسهم في تعزيز القدرات العسكرية لها في مواجهة القوّات الموالية للحكومة اليمنية وعلاوة على ذلك، قامت إيران بتقديم بعض الدعم العسكري لبعض أجنحة الحراك الجنوبي من خلال إمدادها بالأسلحة، وتقديم التدريب العسكري لعناصرها في إيران أو في بعض مناطق النفوذ الإيراني، كلبنان والعراق وسوريا [16] . وإن كان هذا الدعم قد تراجع عقب سيطرة الحوثيين على السلطة في صنعاء.

أما موقف الولايات المتحدة الأمريكية، حيث مر بمرحلتين: مرحلة حكم باراك أوباما، التي اتسم الموقف الأمريكي إزاء إيران خلالها بالتساهل، الأمر الذي أسهم بشكل أو بآخر في تشجيع إيران على تصعيد أنشطتها الرامية إلى توسيع نفوذها وهيمنتها في عديد من دول المنطقة ومن بينها اليمن، ومرحلة حكم (دونالد ترامب)، التي اتسمت بتبني مواقف أكثر حدة تجاه أنشطة إيران، وحملت بوادر قوية لتصعيد الضغوط عليها لكبح جماح هذه الأنشطة. ففي مرحلة حكم (باراك أوباما)، وفي ظل تصاعد المساعي الإيرانية لتوسيع النفوذ والهيمنة في دول المنطقة، جاء توقيع الولايات المتحدة والقوى الكبرى للاتفاق النووي مع إيران في عام 2015، ليوفر غطاء سياسيا للمشروع الإيراني في الإقليم، إذ على ما يبدو لم ينحصر التوافق بين طرفي الاتفاق النووي في قضية إيران النووية فحسب، بل شمل تفاهمات أخرى مباشرة وغير مباشرة تتعلق بنفوذ إيران الإقليمي. وقد اتضحت طبيعة هذه التفاهمات، وما تضمنته من تنازلات لإغراء إيران للتجاوب مع شروط الاتفاق، من بعض الوقائع كالقبول بإيران كطرف أساسي فيما يطرح من مبادرات لحل الأزمة السورية [16]. أما في عهد إدارة دونالد ترامب، فقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية موقفًا متشددًا تجاه إيران، وجعلت من مواجهة نفوذها وأنشطتها السلبية في المنطقة إحدى أهم أولوياتها. أما بخصوص أبعاد الدعم الأمريكي للحملة العسكرية التي قامت بها السعودية على اليمن، فقد كان واضحاً ومعلناً، فبتاريخ 26 آذار 2015 أعلنت الولايات المتحدة تنسيقا وبشكل وثيق مع التحالف السعودي في أطار العمليات العسكرية التي تشنها في اليمن، وجاء في بيان (برناديت ميهان)المتحدث باسم المجلس لقومي الأمريكي آنذاك، أن الرئيس السابق (باراك أوباما) سمح بتقديم مساعدة لوجستية ومخابراتية في العمليات العسكرية التي يقودها التحالف السعودي، معلنا بأن القوات الامريكية لا تشارك في العمليات العسكرية الجارية في اليمن بشكل مباشر، بل تقدم خلية تخطيط مشتركة مع السعودية بتنسيق ودعم أمريكي. وقال قائد القوات الأمريكية في الشرق الاوسط آنذاك الجنرال (لويد أوستن) في جلسة استماع مجلس الشيوخ الأمريكي، بأن الجيش الأمريكي سيعمل مع الشركاء الخليجيين والأوروبيين لضمان بقاء مضيق باب المندب عند مدخل البحر الاحمر مفتوحاً أمام حركة الملاحة التجارية، وكأنه بذلك يشير بشكل مباشر إلى احتمال دخول إيران في الحرب وإغلاقها الممر المائي، لعلمها المسبق بأن اليمن ليست لديها القدرات العسكرية لاتخاذ مثل هذا القرار، وتناسي بأن إيران من الصعب أن تنجر إلى مثل هذه الأمور المدمرة عسكريا وسياسيًا.[17] . لقد استهدفت الحملة العسكرية السعودية ومنذ بدايتها معاقل جماعة (أنصار الله الحوثيين) في اليمن بمشاركة دول الخليج باستثناء عمان، كما شاركت دول أخرى ليصل مجموع الطارات المقاتلة (185) طائرة مقاتلة، بينها (100) من السعودية التي حشدت أيضاً (150) ألف مقاتل ووحدات بحرية، وشاركت الإمارات بـ(30) مقاتلة، والكويت بـ(15) مقاتلة، والبحرين بـ(15) مقاتلة، بينما شاركت قطر بـ(10) طائرات، والاردن والمغرب كل منهما بـ(6) طائرات، والسودان بـ(3) طائرات. [17] ينظر الى جدول رقم (1)

جدول رقم (1) لحجم الحملة العسكرية للدول العربية المشاركة على اليمن للعام 2015

ت	الدول المشاركة	عدد الطائرات والقوات المشاركة
1	السعودية	100 طائرة و150 ألف مقاتل
2	الامارات	30 طائرة
3	الكويت	15 طائرة
4	البحرين	15 طائرة
5	قطر	10 طائرات
6	الاردن	6 طائرات
7	المغرب	6 طائرات
8	السودان	3 طائرات

ظافر العجمي. "الخارطة العسكرية والقراءة الاستراتيجية لعاصفة الحزم." الدوحة: (مركز الجزيرة للدراسات)

إن طبيعة الأهداف المعلنة والتي أرادت تحقيقها السعودية من خلال (عاصفة الحزم) في اليمن تمثلت بما يلي:

1- إعادة الشرعية إلى اليمن والمتمثلة بالرئيس (عبد ربه منصور هادي).

2- منع أنصار الله الحوثيين من السيطرة على مفاصل الدولة وشل حركتهم وتقدمهم وإبعاد خطرهم عن الحدود السعودية.

3- إعاقة مساعي أنصار الله الحوثيين للحسم عسكرياً، وإلغاء مفاعيل إعلانهم الدستوري الذي أصدروه بعد استقالة (عبد ربه منصور هادي).[17]

وفي 21 نيسان 2015 أعلنت قيادة قوات التحالف وقفها لعمليات (عاصفة الحزم)، بعد تحقيقها- وبحسب الاعلان- للأهداف التي انطلقت من أجلها بناء على طلب (الحكومة الشرعية)، ووفق قرار (مجلس الامن) (2216) في 14 نيسان 2015 [13]، لتبدأ السعودية مرحلة جديدة في تدخلها العسكري في اليمن أطلقت عليها عملية (إعادة الأمل)، ولكن الأسئلة التي لابد من طرحها على ضوء هذه التحولات هي: هل حققت (عاصفة الحزم) غاياتها فعلاً؟ وما هي أبرز تداعياتهاعلى الواقع اليمني سواء أكان بعده السياسي أم الاقتصادي أو الإنساني؟ وهل عملية "إعادة الامل" تشكل مرحلة جديدة أما أنها بتوجهاتها العسكرية كانت امتدادا لعاصفة الحزم، لكن بتسمية أخرى؟ والأهم من كل ذلك ما هي المكاسب السياسية التي حصلت عليها السعودية من عاصفة الحزم؟

بداية نقول، إن (عاصفة الحزم) كحملة عسكرية شنتها السعودية بغطاء وتحالف عربي-إسلامي غربي لم تتوقف بالمعني العسكري، بل بالعكس توسعت دائرة أهدافها بالداخل اليمني، وأن الضربات الجوية تجري بوتيرة ومنهجية معدة مسبقاً وبصورة متسارعة، وأحيانا متهورة، وذلك بحسب وقائع الميداني وما يحققه الجيش اليمني، الفصائل المتحالفة معه من تقدم وانتصارات وصلت إلى داخل العمق السعودي، هذا الأمر يعني أن عملية (إعادة الأمل) ما هي إلا تكتيك أراد به التحالف السعودي خلط الأوراق وتضليل الرأي العام العربي والعالمي، ولاسيما بعد ضربات التي استهدفت مناطق تواجد المدنيين، وتعالي المنظمات الحقوقية في العالم على مثل هذه الانتهاكات والتنديد بها.[18]

أما بخصوص طبيعة المكاسب السياسية المزعم تحقيقها من (عاصفة الحزم)، فهنالك من الباحثين من ذهب إلى أنها قد أسست لموقف عربي جامع وبغطاء خليجي، رافض لاستمرار وجود(ميليشيات) في البلاد العربية من شأنه أن يقدم خدمة سياسية وأمنية للمنطقة العربية في أية مواجهة محتملة مع من ينعتهم بالميليشات، كما أن هذا التعامل الجديد مع المجموعات المسلحة في المنطقة العربية، ربما يؤسس لتحولات في الاستراتيجية العسكرية والأمنية، تعيد بناء اصطفافات الأنظمة السياسية العربية على قاعدة المشترك الامني.[19]

إن هذا الاستنتاج الذي يجعل من (عاصفة الحزم) وكأنها أسست لتحالف عربي-إسلامي، على أساس أنها أحيت وبشكل فاعل التلاحم والترابط العربي وقوته تجاه التهديدات الداخلية التي تتعرض لها دول المنطقة العربية، فجعلت من تفعيل العامل الأمني للمواجهة المشتركة خيارا استراتيجياً.. هذا الأمر يصح لو أن التحالف السعودي بقي محافظا على تماسك أعضائه وإجماعهم على مبادئه، لكن خروج دولة مثل مصر ثم الأمارات لاحقا [20]. وتحفظ باكستان عن المشاركة العسكرية، إضافة إلى طبيعة التجاذبات التي حصلت بين دول مجلس التعاون الخليجي نفسه

حول حدود وأبعاد تدخلها في اليمن يجعل من(عاصفة الحزم) وما انتهت إليه من نتائج لا تمثل بعداً إيجابياً، من ناحية استراتيجية جمع الدول العربية والإسلامية بتحالف عربي مشترك ضد الأخطار التي تهدد المنطقة العربية، بقدر ما يجعل من هذا التحالف عبارة عن مأزق وقعت فيه تلك الدول، لأنها ارتضت لنفسها أن تتواطأ مع توجهات السعودية تحت ضغوطات سياسية اقتصادية، لذلك فإن تراجع قسم من دول التحالف وإعادة النظر بمواقفها ومساندتها (العاصفة الحزم) يؤيد حقيقة تورطها في هذا الحلف وليس العكس. وأما من حيث النتائج والتداعيات التي عكستها (عاصفة الحزم) على الواقع اليمني نفسه، فهنالك من الباحثين قد غالى في طبيعة المكاسب السياسية والعسكرية التي حققتها هذه الحملة، حيث اعتبر نها إعادة تشكيل للخارطة السياسية في اليمن، فلا يمكن الحديث اليوم عن سيناريو تقسيم في ظل انتفاضة بعض المناطق على (انصار الله الحوثيين)، كما أن اليمن لم يعد كتلة سياسية موحدة، كما كان الحال في فترة سيطرة حزب المؤتمر الشعبي، بل أصبح هناك حالة تشكل جهوي ومناطق، وتم إعادة فرز القبلية بحسب الولاء للدول مباشرة دون المرور عبر وسائط كما كان في عهد الرئيس الأسبق (على عبد الله صالح).[21]

هناك باحثون أيضاً من اعتبر أن (عاصفة الحزم)، وبما إنها أساساً موجها لوقف التمدد الحوثي في اليمن، فإنها قلبت الموازين، حيث تحول الهجوم الحوثي في التمدد داخل اليمن إلى الدفاع عن النفس وفرض وقائع عسكرية جديدة، واستنزاف قواهم نتيجة الضربات الجوية التي وإن لم تجبرهم على الاستسلام او العودة إلى المفاوضات، ولكن كان لها الشأن في تقييد حريتهم داخل اليمن. [1]

إذ كانت مثل هذه الآراء والتفسيرات تحاول أن تعطي أبعادا إيجابية لـ(عاصفة الحزم)، من حيث أنها حققت الغايات المعلنة عنها، فإن فحصاً دقيقا وواقعياً لمجريات الأحداث، وما حققته (عاصفة الحزم) من نتائج على أرض الواقع الميداني، يؤكد أن هذه الحملة – وبعد مرور أكثر من عدة سنين على انطلاقها – لم تحقق أهدافها فقط، وإنما عقدت وأربكت المشهد السياسي والأمني والاجتماعي في اليمن، وضيعت فرص التوصل إلى حل سياسي، وإن كل هذه الاعتبارات جاءت بناء على اعتبارات أساسية:

"الضربات الجوية لا تعمل على توجيه ضربة قاضية ضد الحوثين، ولاسيما أن الطبيعة الجغرافية تساهم وتساعد في تقوية الحوثيين. إن (عاصفة الحزم) من الممكن أن تكون قد استنزفت قوة الحوثيين، من خلال توجيه ضربات مركزة إلى مواقعهم ومخابئ اسلحتهم أو معسكراتهم، وإنها من الممكن أن تكون قد ساهمت بانسحابهم من بعض المناطق التي كانوا يسيطرون عليها، لكنها في المقابل زادت من قوة تنظيم القاعدة في اليمن التي كانت ترسخ تواجدها هناك، ولاسيما أن التنظيم ينتشر في أنحاء اليمن في (المكلا وأبين) في الجنوب. بالإضافة إلى عدم تحقيق أهدافها السياسية، فإنها فشلت إيضا في تحقيق أهدافها العسكرية حيث يجمع الخبراء العسكريين على أن العمليات والضربات الجوية تحققت أهدافها المحدودة، ولا يمكن لها أن تحقق بوحدها الهدف النهائي للحملة العسكرية، وهو ما يجعل التدخل العسكري البري خيارا ضروريا في ظل تعنت جماعة الحوثي والموالين للرئيس الأسبق علي عبد الله صالح"[4]

هنالك كثير من التوقعات إلى أن زيادة وتيرة الحملات الجوية التي تقوم بها السعودية بما عرف بـ(عاصفة الحزم)، عن طريق ضربها للبنى التحتية وشل حركة العمل بمؤسسات الدولة وبالتالي عدم تلبيتها لمطالب واحتياجات المواطنين من صحة وغذاء وخدمات ... سيزيد من دائرة الاحتقان الشعبي ويوصل إلى التمرد على القوة السياسية المناهضة لهذا التحالف، وبالتالي سيسهل من عملية عودة حكومة (عبد ربه منصور هادي) وأن الشعب اليمني وتحت هذه الضغوطات سيطالب برجوعها ويقبل شرعيتها في الحكم، لكن الملفت للنظر أنه وعلى الرغم التدمير الهائل الذي خلفته هذه الحملة والمعاناة التي يعيشها المواطن اليمني في الداخل من جراء نقص الغذاء والدواء وتحقيق أبسط متطلبات العيش، إلا أن الالتفاف الجماهيري حول القوى السياسية في الداخل اليمني وشرعيتها في التصدي للغزو العسكري السعودي كان كبيرا، لدرجة أن هذه الجماهير ومن خلال تنديدها المستمر عن طريق المظاهرات التي خرجت بها بالآلاف والتي نادت بوقف العدوان والتفافها وصمودها حول الجيش والقوى السياسية الأخرى في التصدي للعدوان قد أسقطت كل الرهانات التي كانت تتوقع أن يزيد التناحر والانقسام بين مكونات الشعب اليمني وفئاته نتيجة استمرار تلك الحملة العسكرية, فضلا عن أن هذا كله لاحقا تم سيطرت (أنصار الله الحوثيين) على زمام الحكومة فيما بعد.

إن التوقف كثيرا عند كشف التداعيات التي خلفتها (عاصفة الحزم) على الواقع والدولة اليمنية، لما له من أهمية في سياق الدراسة، حيث إن (عاصفة الحزم) جاءت ليس كحدث عابر على خلفية التدخل السعودي في اليمن، بل سيكون لهذه الخطوة تداعيات تصعيدية على المستوى الإقليمي والدولي، ولاسيما في طبيعة العلاقات اليمنية – الإيرانية من جهة، العلاقات السعودية – الإيرانية من جهة أخرى.

إن تلك التوجهات تشكلت أبعادها وخلفياتها السياسية، ليس على أساس تحولات ومسارات الثورة الشعبية التي حصلت في اليمن عام 2011، بل على أساس طبيعة الاصطفافات الإقليمية (الخليجية)، المواقف الدولية تجاه الأزمة اليمنية، ولاسيما ما تعلق منها بتداعيات التحالف العربي

– الإسلامي الذي شكلته السعودية وجعلت منه غطاء أعطى لها الشرعية للتدخل في اليمن، والذي–أي هذا التحالف– هو على الأقل وضمن الرؤية السياسية السعودية شكل إحدى أهم محطات الصراع السعودي–الإيراني في المنطقة، والذي كان على اليمن وفي هذ المرحلة بالذات بعد عام 2012 أن يتحمل وحده التكلفة الباهظة لما آل إليه هذا الصراع.

المبحث الثاني: أسباب التفوق لأنصار الله الحوثيين في اليمن

عند مرور أكثر من اثنتي عشر سنة على بدء أحداث الأزمة اليمنية مع انطلاق ثورة الشباب في شباط من العام 2011، ومرور أكثر من ثمان سنوات على تصعيد الأزمة والتدخل الإقليمي العسكري فيها، يبدو للمراقبين بأن الأزمة والحرب في اليمن قد أخذت مسارات معقدة لم يكن من المتوقع أن تسلكها؛ إذ كانت أغلب التوقعات تتجه إلى أن التحالف العربي سيتمكن من الحسم خلال فترة قصيرة. مما أدى إلى انهيار العملية السياسية ودخول البلاد في صراع مسلح واسع. وفي ظل هذا الوضع، أُطلقت عملية عاصفة الحزم في مارس 2015 بقيادة التحالف العربي لدعم الشرعية اليمنية واستعادة مؤسسات الدولة. وقد كان لهذه الحرب آثار كبيرة على مختلف الجوانب الاقتصادية والعسكرية والسياسية في اليمن والمنطقة، إلا أن تطورات الأحداث وظهور انقسامات متعددة، وتحديداً داخل الجبهة الداعمة للحكومة السابقة، تسببت في إطالة أمد الأزمة، وأسهمت في إطالة أمد سيطرة (أنصار الله الحوثيين) في الشمال، كما ظهرت قضايا وصراعات جديدة، مثلما ظهرت في حالة المجلس الانتقالي الجنوبي، وسيطرته على أجزاء من محافظات الجنوب. ويمكن تصنيف هذا المبحث وتحليله إلى مستويات مختلفة لتوضيح أثر الحوثيين داخليا وإقليميا:

المطلب الاول: التأثير العسكري على اليمن والدول المجاورة

يرى كثير من المؤلفين أن جماعة الحوثيين تسببت في مشاكل جمة لليمن والدول المجاورة؛ فهي تستخدم الأسلحة النارية والصواريخ والطائرات المسيرة في القتال ومحاولة السيطرة على أجزاء من اليمن. كما استهدفت هذه الأسلحة مدنًا ومواقع استراتيجية في اليمن، بل وحتى دولًا مجاورة. ولهذا السبب، قررت السعودية ودول خليجية أخرى إرسال قوات إلى اليمن لوقف الحوثيين وحماية بلدانها. [22]

هناك أيضًا أسبابٌ مهمةٌ وراء سيطرة الحوثيين على اليمن، ثلاثة عوامل رئيسية غيّرت مسار الحرب أهمها: أولًا، تركيزهم على استخدام الطائرات لتحقيق النصر دون إرسال قوات برية، مما زاد الأمور تعقيدًا في بعض الأحيان؛ وثانيًا، وجود خلافات بين الدول التي تُقدّم المساعدة للسعودية، ولاسيما مع الإمارات العربية المتحدة، وثالثًا، طول أمد الحرب، ما أدى إلى إصابة أو تشريد الكثيرين في اليمن. هذا الأمر أحزن وأقلق العديد من الدول والجهات المُقدّمة للمساعدة، فبدأت بالانسحاب أو تغيير أنشطتها لتوجيه المزيد من الجهود نحو مساعدة المزيد من الناس بدلًا من القتال.

كان سلاح الجو السعودي مؤثرا في ضرب أهداف محددة في بداية الحرب، مما ساعده على تدمير بعض إمدادات العدو ومنع مقاتلي الحوثيين من التحرك بسهولة. لكن مجرد ضرب الأهداف جوًا لم يكن كافيًا للسيطرة على المنطقة بأكملها، بل كان الأمر أشبه بثقب صغير في جدار ضخم، إذ كان لا يزال بحاجة إلى قوات برية للسيطرة على المنطقة. كانت خطة السعودية إرسال بعض الجنود لمساعدة حلفائها ومحاربة الحوثيين على الأرض، لكنها لم ترسل عددًا كافيًا من الجنود مقارنة بحجم المنطقة وعدد مقاتلي الحوثيين. لم تنجح خطتهم؛ لأن خططًا مماثلة فشلت في حروب اليمن السابقة. حارب الرئيس اليمني السابق (علي عبد الله صالح)، أنصار الله الحوثيين ست حروب، وكان يسيطر على الجو وشن عمليات برية بقوات أفضل تسليحا اعتادت القتال في نفس بيئة الحوثيين، ولم يفلح في القضاء عليهم، وكانت الحرب تنتهي كل مرة بهدنات، يظل الحوثيون يحتفظون بسلاحهم وتنظيمهم. [23]

وفي خضم هذا الانقسام في صفوف المعارضة المناهضة للحوثيين، شن الحوثيون هجوماً جديداً على محافظة الجوف، حيث نجحوا في السيطرة على عاصمة المحافظة. وهناك عدة أسباب وراء تفوق جماعة أنصار الله، المعروفة أيضاً بالحوثيين، في القتال. أحدها [24]. أن الجماعات داخل اليمن، التي كانت تعمل معاً، أصبحت تتقاتل فيما بينها. تشمل هذه الجماعات حزب المؤتمر الشعبي العام، حزب الرئيس السابق عبد ربه منصور هادي الذي ظل موالياً له، والمجلس الانتقالي الجنوبي الذي كان يسعى إلى إنشاء دولة مستقلة. حيث تصاعدت حدة الخلافات بين هذه الجماعات، مما أدى إلى مزيد من القتال، ولاسيما بعد عام ٢٠١١. وبسبب هذا الصراع والخلاف بين الجماعات داخل اليمن، تمكن الحوثيون من الوصول إلى السلطة بسهولة أكبر. بدأ بالتواصل والعمل مع الحكومة وكبار القادة العسكريين. كان هناك حزب يُعرف باسم حزب

الجماعة اليمنية، بقيادة (علي عبد الله صالح وأصدقائه). كان من بين أصدقاء صالح اللواء (علي محسن الأحمر)، وقد تعاونوا معًا. لكن كانت هناك أيضًا مجموعة أخرى من أفراد عائلة صالح، مثل (طارق صالح)، لم يتفقوا معهم. كان أفراد العائلة يعتقدون أن (طارق صالح) صديقهم الموثوق به وأنه يسعى لتحقيق مصالحهم.

لم تكن هذه المجموعات على وفاق، وكانت تتصارع على السلطة. نتيجةً لهذا الصراع، قررت الإمارات العربية المتحدة دعم مجموعة أخرى لإدارة اليمن، بدلًا من الجيش النظامي أو رئيس الحكومة، عبد ربه منصور هادي. وذلك باعتبار أن عددا كبيرا من قادة الجيش الوطني، وفي طليعتهم" (علي محسن الأحمر)، هم موالون وحلفاء لحزب التجمع اليمني (لعلي عبد الله صالح)، وتشترك كلا من السعودية والإمارات في موقفهما من حزب الرئيس السابق(علي عبد الله صالح)، إلا إنهما أبقوا على دعمهما للجيش اليمني الوطني، وذلك كخيار وحيد متاح لمواجهة (أنصار الله الحوثيين)، العدو الأول بالنسبة لهما ولاسيما السعودية، المهدد الأول لأمنها القومي، حسب ما تعتقد هكذا، "ظهر تحدي آخر لحكومة (عبد ربه منصور هادي) هو وجود تنظيمات عسكرية مناوئة للجيش الوطني والقوات الموالية لحكومته، مما يسهم في إضعاف موقف حكومة (عبد ربه منصور هادي)، ويؤخر من حسم المعارك في مواجهة (أنصار الله الحوثيين) لصالح حكومته، قد يضعف من إمكانية الضغط على (أنصار الله الحوثيين) وإجبارهم على تقديم التنازلات والانسحاب من المدن التي تحت "سيطرتهم. [25]

يعد استمرار التلكؤ والتباطؤ في تطبيق اتفاق (الرياض) الذي تم التوقيع عليه، مابين حكومة (عبد ربه منصور هادي) والمجلس الانتقالي الجنوبي في تشرين الثاني، عام 2018 أثر النزاعات المسلحة التي حصلت مابين القوات الموالية لكل منهما في عدن، حيث عد عامل آخر صب في مصلحة أنصار الله الحوثيين، وكذلك "استمرار التصعيد من المجلس الانتقالي الجنوبي في عام 2021، مع إقدامه على خطة إعلان الحكم الذاتي في، نيسان 2021. تتعاون دول وجماعات عديدة حول العالم لإيجاد حل سلمي لمشكلة كبيرة. يؤمنون بأن الحوار والتوصل إلى حلول وسط، كالمشاركة في إدارة بعض المناطق، من شأنه أن يساعد الجميع على التوصل إلى اتفاق والمضي قدمًا.

تتشابه هذه الفكرة مع اجتماعات سابقة عُقدت في ستوكهولم عام ٢٠٢١، حيث ناقشوا مسألة إدارة الموانئ المهمة وكيفية مساعدة المسجونين. لاحقًا، أجروا مزيدًا من المحادثات في الأردن، وتوصلوا إلى اتفاقيات لإدارة الموانئ وبدء تبادل السجناء. تُعدّ هذه الخطوات جميعها جزءًا من مساعي حل المشكلة سلميًا وعادلًا. إضافة إلى إعلان الاتفاقيات والمباحثات حول مدينة (تعز)، وأن هذه السبل في هذا المنحى، وهو ما اتضح مع إسراع السعودية منذ (أيلول) عام 2018، نحو طرح مقترحات وتنازلات (لأنصار الله الحوثيين)، ذلك إثر استمرار الضربات (أنصار الله الحوثيين)، على غايات ومرافق داخل الأراضي السعودية، سواء بالاستناد إلى الصواريخ الباليستية أو الطائرات بدون طيار، ولاسيما بعد استهداف منشآت (أرامكو) النفطية الحيوية والبالغة الأهمية وخاصة في الاقتصاد السعودي. وهو ما حث السعودية على التحرك باتجاه إتاحة مسارات تواصل مباشرة وغير مباشرة مع (أنصار الله الحوثيين). [24]

إن (انتصار أنصار الله الحوثيين) وتمكنهم من فرض إرادتهم وسيطرتهم على المناطق التي تم السيطرة عليها، من العديد من المناطق عسكرية ومؤسسات الدولة التي تم السيطرة عليها من قبلهم، وفرض ذلك من خلال صيغة معلنة يتم تبنيها من قبل الأطراف المحلية اليمنية، وأيضا من خلال الدول الإقليمية والمجتمع" الدولي. [26]

وبحسب ماذكر أحمد ناجي المهرة، حيث "يكون هناك استمرار لحالة من تشظي القوى والتقسيم الواقعي على الأرض خارج إطار أي تقسيم توافقي تتبناه جميع الأطراف ضمن حلول تسوية شاملة، وبحيث تتوزع مناطق السيطرة بين الاطراف المتنازعة، فتكون محافظات (مأرب، والجوف، والمهرة، وشبوة، والجزء الصحراوي من حضرموت) مع حكومة الرئيس الاسبق"(عبد ربه منصور هادي) والجيش الوطني اليمني، أي الطرف المرتبط بالسعودية والمدعوم من قبلها، بينما تكون (عدن، والقسم الساحلي من حضرموت المعروف "بحضرموت الوادي) ، "تابعة سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي، وحليفهم الإقليمي المتمثل بدولة الإمارات، وتكون المناطق الساحلية على البحر الأحمر، تحت سيطرة ألوية حرس الجمهوري ، و حليفها كذلك الامارات.[27]

المطلب الثاني: التأثير الاقتصادي والسياسي لحرب الحوثيين وعاصفة الحزم

اولا: التأثير الاقتصادي لحرب الحوثيين وعاصفة الحزم

ألحقت الحرب ضررًا مباشرًا بالوضع الاقتصادي اليمني، إذ أصابت المرافق الحيوية كالسبل والمرافئ والمطارات ومحطات الطاقة والماء كذلك، تسبب النزاع في توقف شتى الفعاليات الاقتصادية، وهبوط في المبيعات الخارجية، وخصوصًا البترول والغاز، التي تمثل أبرز موارد الدخل

الوطني، وأسهمت تصرفات الحوثيين المالية، مثل فرض الضرائب غير المشروعة، والاستيلاء على أموال الهيئات، في إضعاف القطاع الخاص وتصعيد الأعباء على الأفراد.

ونتيجة لذلك، عانت البلاد تدهورًا ملحوظًا في قيمة العملة المحلية، وارتفاعًا جسيمًا في ثمن المواد الضرورية، بالإضافة إلى انتشار العجز الوظيفي، الأمر الذي أدى إلى تفاقم المحنة الإنسانية في اليمن. فقد تعرض الاقتصاد اليمني لمجموعة من التقلبات المحلية والدولية، وانعكست بقوة على مستوى معيشة الأهالي، واتسعت معها ظاهرة العوز، وما زاد من ضراوتها ومساحتها، اعتماد السلطات اليمنية خلال سنوات سابقة، وتبنيها خطة الاستقرار المالي وإعادة الهيكلة، التي تخلت بموجبها الحكومة اليمنية عن بعض أدوارها الاجتماعية، والتي كشفت تراجع مؤشرات التطور اليمنية جراء النزاعات الداخلية [27]. قد أثرت حرب الحوثيين والحصار المالي الإقليمي والدولي لليمن بشكل كبير على الاقتصاد اليمني، وأثارت أعمال الحوثيين، ولاسيما اعتداءاتهم على محطات النفط، والتقييد المالي المفروض، إضعافًا للاقتصاد اليمني، ما دفع البلاد إلى شفا سقوط كامل وغياب غذائي وخيم. أثمر توقف ضخّ النفط عن انخفاض العائدات الحكومية إلى أدنى حد منذ عام 2015، ولم يعد بمقدور السلطة جني أقسام من بيع النفط، والاعتماد صار كلياً على المداخيل المحلية، كرسوم الجمارك والضرائب والمرافئ، وهي موارد بالكاد تُسدّد قسماً من التكاليف التشغيلية، فضلاً عن عجز الميزانية، وتضاؤل الصرف على الاحتياجات الأساسية مما سبب تدهورها، ولاسيما الكهرباء والماء، ووقف سداد أجور العاملين في الدولة. أما الآثار التنظيمية لتعطّل تصدير النفط، فتبرز في تآكل مشروعية الحكومة إثر قصورها عن دفع الأجور وتأمين الخدمات، ما أفضى إلى تصاعد الغضب الجماهيري ضدها، وإضعاف مقدرتها ووجودها، في حين ازداد تأثير الجهات المحلية ذات الصوت والقوة. أفضى هذا النزاع إلى تدهور قسم واسع من مقدرات اليمن الاقتصادية، سواء عبر إحداث تخريب مادي مباشر أو إعاقة سوق العمل وشبكات التوريد والسيولة النقدية والمنافذ التجارية. توقف إنتاج النفط والغاز لحظة اندلاع القتال واستلزم الأمر سنين لإحياء القطاع، إضافة إلى تفاقم المأزق المالي بسبب انشطار المصرف المركزي بعد تحويل مقره الرئيس إلى عدن، وازدياد الصرف العسكري، وضآلة المداخيل، والانحدار الكبير في مخزونات العملة الأجنبية. يرجع بدء تدهور سعر الريال إلى الفترات الأولى لاندلاع الحرب، لكن الثقل النزول العملة استمر في التصاعد حتى سنة 2016، وفي مطلع 2017، اضطر المصرف المركزي اليمني في عدن (المُقَرَّب من السلطة المعترف بها دولياً) إلى تكثيف طبع الأوراق النقدية لتمويل بنود المصروفات الحكومية، مع احتدام الأزمة النقدية وصعوبة سداد الكلفة المتضخمة لأجور العناصر العسكرية والأمنية لانخفاض مستوى تصدير النفط بسبب العمليات الحربية وأثرها على الاقتصاد اليمني. [28]

جدول رقم (2) عمليات التعطيل لتصدير النفط اليمني جراء العمليات العسكرية على اليمن (2014 –2018)

ت	مستويات انتاج النفط والغاز	العام	مستوى الانخفاظ	العام
1	125 ألف برميل يوميا	2014	18 ألف برميل يوميا	2016
2	61 ألف برميل يوميا	2019	18 ألف برميل يوميا	2016
3	الغاز 328 مليار قدم مكعب	2014	3 مليار قدم مكعب	2018

International – U.S. Energ Information Administration (EIA)[30]

ثانيا: التأثير السياسي للحرب والحلول السياسية

من الناحية السياسية، أفضى سيطرة الحوثيين على الحكم بالقوة إلى إعاقة الطريق الديمقراطي وتقويض المشروعية الدستورية، الأمر الذي أدخل اليمن في مرحلة من الهشاشة السياسية والضعف الداخلي, كذلك أوهنت الحرب أركان الدولة، وأثرت سلباً على تماسك القرار السياسي, وعلى المستوى الإقليمي، غدت الأزمة اليمنية مسرحاً لتنافس سياسي غير مباشر بين أطراف إقليمية، الأمر الذي زاد من تعقيد المخارج السياسية, كما ساهم استمرار القتال في تضاؤل حظوظ الحوار الوطني، وتأجيل الوصول إلى اتفاق سياسي كلي يوقف النزاع ويعيد الاطمئنان.

مع انطلاق ثورات (الربيع العربي) وتجدد التطلعات نحو التحول الديمقراطي والتعديلات، تمثل في النزاعات الأهلية، والتدخلات الخارجية، والثورات المضادة، لِيُجهِض تلك الأماني، التي سعى اليمن لتحقيقها بانتفاضة هادئة، ولكنّ التنازع على جوهر التغيير ونطاقه أفضى إلى انقسام

عميق في الصفوات، فَرْض وضعًا من عدم التكافؤ السياسي والعسكري استدعى القوى الإقليمية كوسيط للإيجاد، فقامت "مبادرة مجلس التعاون الخليجي" التي اعتمدتها القوى السياسية في الرياض، في 23 تشرين الثاني2011، بإنشاء مسار سياسي مستجد نقل السلطة من الرئيس السابق(علي عبد الله صالح) إلى الرئيس الانتقالي (عبد ربه منصور هادي)، في 27 شباط2012، على أن تكون الوزارة مناصفة بين حزب المؤتمر وتجمع اللقاء المشترك، ثم أُقيمت ندوة حوار وطني شامل لاستنباط دستور جديد صَدَرت في نهايتها وثيقة أُنيطت مسؤولية تطبيقها بالصفوات، غير أنّ "جماعة أنصار الله" (الحوثيين) أبت نتائج الحوار، ولجأت للقوة، ثم اتجهت البلاد في أيلول2014 إلى حرب طاحنة، تبعها في آذار2015 تدخل عسكري عربي تحت اسم "عاصفة الحزم"، لدعم شرعية هادي، فسيطر "أنصار الله" على الشمال اليمني، واستمرّ وضع الاختلال في الأنحاء الجنوبية والشرقية.[31] إن تدهور الأوضاع السياسية وانعدام السيطرة على الدولة من قبل أية جهة وبسط نفوذها على الأراضي اليمنية بشكل موحد مما استطاع الحوثيون من بسط نفوذهم يوما بعد يوم واجتذاب أنصار يتمنون قدرة الحركة على توفير الخدمات الأساسية للشعب اليمني، إلا أن خصوم الحوثيون يزعمون بأن الأساليب التي يقوم بها الحوثيون غير عادلة، والحركة لا تظهر أي قدر من التسامح, وأنها تهاجم وتسجن أعداءها ونتيجة للصراع الدائر بين الحكومة التي تدعي بالشرعية والحوثيين والتي لجأت لطلب العون من التحالف الذي قادته السعودية والإمارات، إذ استطاع التحالف الحصول على تاييد دولي لضرب الحوثيين وجعل الامدادات التي تحصل عليها الحوثيين التي تصل للحوثيين من السلاح من إيران شبه مستحيلة، لكن استطاع الحوثيين من امتلاك كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة التي تم الاستيلاء عليها من الجيش، وما تم إمدادهم من إيران في الأعوام السابقة، مما يجعل قدرة الحوثيين على المقاومة والصمود في هذا الصراع, نتيجة للصمود والمقاومة التي أبداها الحوثيون خلال الحرب مع القوات الحكومية، مما اضطر الطرفين الحكومة والحوثيين باللجوء للتفاوض، ومحاولة كل طرف من فرض إرادته على الطرف الآخر، لذا عدم تمكن أحد الأطراف من حسم الصراع لصالحه أدخل اليمن في حرب ممتدة، تشابكت فيها تعقيدات الوضع الداخلي مع وجود الاستقطابات الإقليمية، وأن إدارة الحرب واستراتيجيتها ليست سهلة واستمرارها لا يقود إلى حل عسكري للأزمة، وستتخذ الحرب أشكالا مختلفة ووفقا لهذا المشهد فإن الحوثيين سوف يكونون الطرف الأكثر أهمية في المعادلات السياسية الداخلية، كونهم الأقوى من الناحية العسكرية عن بقية الأطراف إلا أنهم يبقى موقفهم محكوما بطبيعة الدعم المقدم إليهم من إيران من جهة والدعم السعودي للحكومة اليمنية من جهة أخرى، فهما أكثر مؤثر إقليمي دولي لكونهما اللاعبين الرئيسين في الساحة اليمنية، أمام هذه الوقائع لا بد من خفض سقف التفاؤل أو عد أي اتفاق يتم بين اطراف النزاع هو مجرد استراحة محارب يتمكن عن طريقها الطرفان إعادة ترتيب أوراقهما لجولة جديدة من الصراع... مما تقدم فأن الصراع القائم في اليمن سيكون له تأثير، لكون المنطقة ذات أهمية دولية وتأثير في الملاحة الدولية لكون مضيق باب المندب يعد واحدا من أهم الممرات البحرية المهمة، لذا على المجتمع الدولي بأخذ دوره بحل النزاع وحث الدول التي تدعم أطراف النزاع للجلوس للتفاوض وحل المشكلة لكون الممر الملاحي اليوم له اثر في الملاحة لربط أوروبا بأستراليا ودول جنوب آسيا مرورا بقناة السويس[32]. يُبيّن خلال هذا البحث أن حرب الحوثيين وعملية (عاصفة الحزم) كان لهما أثر بالغ على اليمن من النواحي الاقتصادية والعسكرية والسياسية. فقد سببت الحرب تراجع الاقتصاد الوطني اليمني، واستنفاد المقدرات العسكرية، وزيادة تعقيد الوضع السياسي محليًا وإقليميًا. وبناءً عليه، فإن إنهاء النزاع يستلزم تسوية سياسية جامعة ترتكز على إعادة بناء مؤسسات الدولة، وإقرار السكينة، وتخفيف الآلام الإنسانية عن الشعب اليمني.

يمكن "استشراف المستقبل للحرب في اليمن حيث تتسم–بدرجة عالية من التعقيد وعدم اليقين، نظرًا لتداخل العوامل المحلية والإقليمية والدولية، ومع ذلك يمكن رسم عدد من السيناريوهات المحتملة بناءً على المعطيات" الحالية:

أولًا: "سيناريو "التسوية السياسية" (الأكثر تفاؤلًا)، قد "تتجه الأطراف المتنازعة نحو حل سياسي شامل برعاية" دولية (مثل الأمم المتحدة)، ولاسيما "في ظل الإرهاق العسكري –والاقتصادي لجميع الأطراف ومؤشراته هي استمرار الهدنة غير الرسمية أو تحويلها إلى اتفاق دائم, تكثيف المفاوضات بين الأطراف اليمنية ضغوط دولية" لإنهاء الأزمة الإنسانية نتائجه المحتملة هي تشكيل" حكومة وحدة وطنية إعادة الإعمار– بدعم دولي تحسن تدريجي في" الوضع" الإنساني

ثانيًا: "سيناريو "الجمود" (الأكثر واقعية حاليًا) استمرار "الوضع–الراهن دون حسم عسكري أو تسوية" سياسية نهائية.

مؤشراته "هي وقف إطلاق نار هش دون اتفاق شامل استمرار–الانقسام السياسي والجغرافي بقاء التدخلات" الإقليمية" ونتائجه هي "تدهور اقتصادي مستمر استمرار– الأزمة الإنسانية ظهور أزمات أمنية "محلية.

ثالثًا: ""سيناريو "التصعيد العسكري" قد تعود المواجهات "بشكل– أوسع في حال فشل المفاوضات أو تصاعد" التوترات" الإقليمية.

"مؤشراته هي انهيار الهدنة تصعيد بين القوى الإقليمية" "زيادة الدعم العسكري للأطراف" ونتائجه هي تفاقم الكارثة الإنسانية تدمير إضافي للبنية–التحتية توسع الصراع"" إقليميًا.

رابعًا: "سيناريو "التقسيم غير المعلن استمرار الانقسام بين مناطق النفوذ– دون إعلان رسمي" "لدولتين. "مؤشراته هي" ترسيخ سلطات محلية منفصلة ضعف الحكومة المركزية–اختلاف السياسات الاقتصادية" والإدارية" ونتائجه "هي" كيانان أو أكثر داخل اليمن صعوبة إعادة توحيد الدولة, واستمرار التوترات –على الحدود الداخلية العوامل المؤثرة في المستقبل الدور الإقليمي"" (ولاسيما السعودية وإيران) الضغوط" الدولية لإنهاء الحرب الوضع الاقتصادي العالمي وتأثيره على تمويل الحرب "الوضع الإنساني الذي قد يدفع نحو الحل تغيرات القيادة السياسية–داخل الأطراف المتصارعة ونحن نرجح أقرب السيناريوهات في المدى القريب هو الجمود مع هدن"" مؤقتة، لكن "على المدى المتوسط قد تتزايد فرص التسوية السياسية إذا استمرت الضغوط الدولية والإرهاق" الداخلي.

الخـــاتمة:

شهد العالم العربي بعض الثورات التي يطلق عليها (الربيع العربي) والتي كانت بدايتها في تونس وثم مصر وليبيا وصولا إلى اليمن حيث انطلقت الثورة فيها عام 2011، إن من أهم الكيانات السياسية التي ساهمت في الثورة الشعبية هي (حركة أنصار الله الحوثيين)، وكان لهذا الكيان السياسي الدور الأكبر في المسرح السياسي بعد الثورة؛ لذلك تم التطرق في هذ البحث إلى دراسة دور مجلس التعاون الخليجي في حل الأزمة اليمنية, وصولا للمبادرة الخليجية التي أسهمت بحدوث التغيير السياسي في اليمن عام 2012, ومن ثم بعد ذلك الحرب التي قادتها السعودية ضد اليمن والتي تدعى (عاصفة الحزم) وأسباب هذه الحرب والتداعيات الناتجة عنها, وصولا إلى أسباب التي أدت إلى سيطرة حركة (أنصار الله الحوثيين) وتأثيرها في المنطقة, وكذلك السيناريوهات المستقبلية المحتملة للحالة اليمنية والمنطقة العربية والإقليمية في ظل هذه السيناريوهات.

الاستنتاجات

يمكن أن نضـع بعض الاسـتنتاجات التي تخص موضـوع البحث, من حيث مسـار الأحداث التي شـهدتها منطقة الشـرق الأوسـط بشـكل عام والخليج العربي بشكل خاص, هو تداخل المواضع والمشكلات وكأنها في نسق واحد رغم تباينها في الوضع الخارجي واختلاف الدول والأحداث وكذلك الفترات، لكنها في النهاية تبدو واضـــحة جدا بحيث إن الدول العظمى وفي مطلعها الولايات المتحدة الامريكية وحلفاءها, ومنذ عام 1991 في حرب الخليج الأولى ثم اعقبها الحدث الابرز هو احتلال العراق عام 2003, الذي يعد نقطة تحول في مسـار السـياسـة الخارجية الأمريكية في التواجد المباشـر في الشـرق الأوسـط والخليج العربي في حماية مصـالحها من جهة وكبح وتقويض خصـومها من جهة أخرى, ولاسيما إيران وروسيا والصين فضلا عن توفير الحماية إلى إسرائيل وقطع جسور الإمداد مع حلفاء إيران (العراق ولبنان واليمن) و (سوريا) في حينها؛ لذلك نلاحظ التباين في مواقفها مع الملف اليمني بطريقة مختلفة جدا عن طريق إطالة أمد الصـــراع في اليمن, وعن طريق اســـتنزاف إيران دعمها المتواصـــل إلى اليمن ولكن هذه المرة عن طريق حلفائها, ولاســـيما الســـعودي وبعض الدول العربية الخليجية وبذلك تكون هي المستفيد الأكبر من إطالة أمد الحرب الاستنزافية مع أنها في المشهد الأخير وفي استهداف اليمن لطريق السفن التجارية الإسرائيلية وبعض السفن التي تخصـها, لكنها في النهاية أربكت المشهد في الشرق الأوسط وبقيت تدير الأمور من خارج أراضـيها, وبذلك بات أمنها القومي في مأمن نسبي إلى حد ما مع ذلك فإن (حركة انصـار الله الحوثيين), مع الدعم الواضـح والصـريح أثبتت قدرتها على تغير قواعد اللعبة السياسية الاقتصـادية والأمنية في المنطقة, ولاسيما في شل حركة الملاحة في خليج عدن أمام خصـومها وخصـوم إيران وبذلك باتت قوة لايسـتهان بها, والجميع يفكر بالتفاوض معها بدلا من القتال ضـــدها. النظرة المســـتقبلية للحرب في اليمن تتســـم بدرجة عالية من التعقيد وعدم اليقين، نظرًا لتداخل العوامل المحلية والإقليمية والدولية.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة بشأن دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الصراع السياسي اليمني، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في تعزيز فرص السلام والاستقرار في اليمن، وتحقيق المصالح الأمنية والاستراتيجية لدول الخليج العربي:

1. ضرورة تكثيف الجهود الدبلوماسية الخليجية لدعم مسارات التسوية السياسية الشاملة، بما يضمن مشاركة جميع الأطراف اليمنية في عملية سياسية عادلة ومستدامة تحت رعاية الأمم المتحدة.
2. تعزيز وحدة الموقف بين دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الأزمة اليمنية، وتجنب تباين السياسات الذي قد ينعكس سلباً على فاعلية الدور الخليجي في إدارة الصراع.
3. التركيز على دعم مؤسسات الدولة اليمنية وإعادة بنائها، ولا سيما المؤسسات الأمنية والعسكرية والإدارية، بما يسهم في استعادة سلطة الدولة وبسط نفوذها على كامل الأراضي اليمنية.
4. زيادة المساعدات الإنسانية والتنموية المقدمة للشعب اليمني، والعمل على تمويل برامج إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية في المناطق المتضررة من الحرب.
5. دعم مبادرات المصالحة الوطنية بين القوى السياسية والاجتماعية اليمنية، وتشجيع الحوار بين مختلف المكونات بما يعزز الوحدة الوطنية ويحد من الانقسامات الداخلية.
6. العمل على تحجيم التدخلات الخارجية غير العربية في الشأن اليمني، بما يحفظ استقلال القرار الوطني اليمني ويعزز الأمن القومي الخليجي والعربي.
7. تبني استراتيجية خليجية طويلة الأمد لمعالجة جذور الأزمة، تشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، بدلاً من الاقتصار على الحلول العسكرية الآنية.
8. تشجيع التعاون الإقليمي والدولي في جهود تحقيق السلام، عبر التنسيق مع القوى الدولية والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

إن نجاح هذه التوصيات يعتمد على وجود إرادة سياسية حقيقية لدى جميع الأطراف، وإدراك أن الحل المستدام للأزمة اليمنية لا يمكن أن يتحقق إلا عبر الحوار والتسوية السياسية الشاملة، بعيداً عن منطق القوة والصراع المسلح.

Arabic andEnglishsources:

1. Ahmed Mahmoud Sufyan al-Shanbazi. "Saudi Policy Toward Yemen in Light of the Yemeni Popular .Movement." Gaza: Al-Azhar University, 2016. 116
2. Sidi Ahmed Al-Amir. "Developments in the Conflict in Yemen and Their Implications." Doha: (Al Jazeera Center forStudies.49-38 :2015) ،
3. Khalid al-Ramah. "A Stalled Transition: Yemen Between the Dictates of Arms and Opportunities for .Partnership." Doha: (Al Jazeera Center for Studies) 2014: 67-65
4. Abdul Bari al-Tahir. "Civil Society and Its Role in the Revolution: The Islah Movement as a Model." In *The Yemeni Revolution: Background and Prospects*, edited by a group of researchers. Doha: Arab Center for .Research and Policy Studies, 2012, pp. 191-193
5. Hisham al-Karoui. "The Yemeni Revolution: Replacing Ali Abdullah Saleh or Replacing the Institutions—A .Missed Opportunity." 2011: 55
6. Mohammed Abu Amoud. "The Gulf's Role in Yemen's Political Transition." Cairo: International Politics Journal .no. 192 (2013): 96 ,49
7. Security Council. Resolutions. "Security Council Resolutionswww.un.org.S/iRes/2014 2011.

8. Anwar bin Qasim al-Khadri. “The Future of the Yemeni State During the Transition Period in Light of Regional .Changes.” Bayan al-Riyadh Journal, Vol. 2013, No. 10, 2013: 35–38
9. 9. Mutairi.Fahad J., Marc Finaud, René Schwok, and Alessia Biava. "the role of the gulf cooperation council (GCC) countries in countering the iranian threats for promoting their common security in maritime domain." Journal of Humanities & Social Sciences (2522-3380) 5, no. 8 (2021).
10. .Omar al-Saqqaf. “Yemen: Conflicting Agendas.” Doha: (Al Jazeera Center for Studies), 2012: 50–54
11. .Abdullah Ghuloum al-Saleh. "Geopolitical Shifts in the Middle East." Beirut: (Al-Dafaf Publications) 2011: 186
12. ".Mohammed Al-Said Idris. “Operation Decisive Storm and the Future of Conflict Maps in the Arab Region .Amman: (Al-Ruwab Center for Research and Strategic Studies), (2015): 28–32
13. .United Nations Security Council. Resolutions. 2015
14. Jamal Abdullah. “The Geopolitical Context of Operation Decisive Storm and the Stances of Gulf States Toward .It.” Doha: (Al Jazeera Center for Studies), 2015: 28–32
15. A group of researchers, "The Houthis in Yemen: Sectarian Ambitions Amid International Shifts." Doha: (Arab .Center for Research and Studies), 2013: 195
16. Mohammed Hassan Al-Qaki, The Iranian Role in Yemen and Its Implications for Regional Security, Arab Gulf .Center for Iranian Studies, Riyadh, 2024, pp. 43–45
17. Zafar Al-Ajmi. “The Military Map and Strategic Analysis of Operation Decisive Storm.” Doha: (Al Jazeera .Center for Studies), 2015, pp. 35–45
18. :Yasser al-Mukhtar. “The War on Yemen in International Law,” *Strategic Research Journal*. Baghdad .Strategic Research Journal*, No. 14 (2017): 224–225*
19. Ihsan Al-Hafizi. “Morocco and Operation Decisive Storm: Shifts in Military Doctrine.” Arab Politics, Doha: (Arab .Center for Research and Policy Studies), Vol. 3, No. 14 (2015): 98
20. Shahad Awad. “Egypt and Operation Decisive Storm: Determinants and Consequences.” Doha: (Al Jazeera .Center for Studies), 2015: 38–45
21. Youssef Al-Daini. “Operation Decisive Storm Is Not a War, but a Deterrent.” London: Al-Arab International .Magazine, No. 1607 (2025): 14
22. Various Authors. The Arab Gulf States and Iran: The Roots of Rivalry in the Gulf Regional System and Its .Manifestations. Volume 1. Doha: (Arab Center for Research and Policy Studies), 2023
23. Ram Al-Hawas, Taqiya. “Increased Risks: The Failure of Saudi Arabia’s Strategy in Yemen.” Doha: Al Jazeera .Center for Studies, 2020
24. Melinda, M. A., & Fahadayna, A. C. (2025). Tracing the Failure of Yemen’s Post-Arab Spring Democratic Transition: Sectarianization, Elite Fragmentation and Civil War.
25. Sultan Ali Hassan Gharib. "The Yemeni Crisis (2011–2020): An Analytical Study of Its Causes and Future .Management Strategies." Master’s thesis. Amman: Middle East University, 2020. 92
26. Jihan Abdelsalam Awad. America and the Arab Spring: U.S. Policy in the Arab Region. 1st ed. Cairo: (Al-Arab .Publishing and Distribution), 2020
27. Ahmed Naji al-Mahra. "Yemen: A Hidden Conflict Worth Watching." Beirut: (Malcolm-Carnegie Center for the .Middle East), 2019: 83
28. Sajee Hani Al-Afeer; Ali Hassan Al-Yadumi. Measuring Poverty in Yemen. Vol. 3, No. 9. The Iraqi Journal of .Economic Sciences, 2005

29. ,Ned Wali; Waddah al-Awlaki. "Saving Yemen's Economy." Sana'a: (Sana'a Center for Strategic Studies) .(2025)
30. Administration (EIA): (30) International - U.S. Energ
31. https://www.eia.gov/international/analysis/country/yem2
32. Various Authors. Yemen: Revolution, Democracy, and War: Political Transformations and Hopes for State-.Building. Volume 1. Doha, 2023
33. ,Suheir Hadi Al-Shukri, "The Yemeni Crisis in Yemen: The Bab al-Mandab Strait," Lark Journal of Philosophy .Humanities, and Social Sciences, Vol. 2, No. 41, 2021, pp. 876-877

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021258

The Employment of strategic ambiguity in .U.S policy toward the Iranian nuclear program since 2015

(1)Dr. Zaid Ahmed Bader

Keywords:
Strategic ambiguity , US policy , nuclear program , Iran

Received:19/4/2026
Accepted:19/5/2026
Available:22/6/2026

Abstract

The study revolves around the strategic ambiguity in US policy towards the Iranian nuclear program after 2015. The study seeks to reveal the process of employing this strategy by successive US presidencies since 2015, in addition to attempting to conduct a comprehensive evaluation of the results, and to know its impact on the crisis, as well as its compatibility with the declared goals or true intentions that each administration tried to achieve through this strategy. The most prominent results reached by the study are that the ambiguity strategy worked to succeed the US traditional deterrence policy, and made it not forced to use direct military tools except in limited cases. This is because the ambiguity in US foreign policy contributed to making Iran reevaluate its positions and behavior as a result of pressure and the growing state of uncertainty in its foreign and domestic decisions. The results of this strategy on the Iranian nuclear program crisis varied as a result of the succession of US presidencies during that period. During the term of President Obama, the United States succeeded in employing a strategy consistent with the declared goals of formulating and approving an international agreement, but President Trump attempted to employ this strategy towards other alternatives after withdrawing from The previous agreement failed because it attempted to use this strategy to achieve goals other than those announced, namely reducing Iran's regional influence and missile capabilities, which Iran rejects and considers non-negotiable red lines. Under President Biden, despite his efforts to reach a new agreement with Iran, his attempt was unsuccessful due to the restrictions imposed by the previous administration, which made returning to the previous agreement without making new amendments to it a defeat for the United States.

(1) Tikrit University - College of Political Science (Zaid.baider@tu.edu.iq) https:// orcid.org/0009-0007-4799-9316

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

توظيف الغموض الاستراتيجي في السياسة الأمريكية اتجاه البرنامج النووي الإيراني منذ العام 2015

[1] م. د. زيد احمد بيدر

الملخص

يتمحور موضوع الدراسة حول توظيف الغموض الاستراتيجي في السياسة الأمريكية اتجاه البرنامج النووي الإيراني بعد العام 2015، والذي يتمثل بعدم توضيح دولة معينة لنواياها وردودها المحتملة في قضايا وأزمات معينة، وتسعى الدراسة لكشف عملية توظيف الرئاسات الأمريكية المتعاقبة على الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام 2015، لتلك الاستراتيجية، فضلا عن محاولة اجراء عملية تقييم شاملة للنتائج، ومعرفة اثرها على الأزمة وكذلك مطابقتها مع الأهداف المعلنة أو النوايا الحقيقية التي حاولت كل إدارة العمل على تحقيقها عبر تلك الاستراتيجية، وإما أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة فتتمثل بأن استراتيجية الغموض عملت على نجاح سياسة الردع التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية، وجعلها غير مضطرة لاستخدام الأدوات العسكرية المباشرة إلا في حالات محدودة، وذلك لأن الغموض في السياسة الخارجية الأمريكية ساهم بجعل إيران تعيد تقييم مواقفها وسلوكها نتيجة للضغط وتنامي حالة عدم اليقين في قراراتها الخارجية والداخلية، وتباينت نتائج تلك الاستراتيجية على أزمة البرنامج النووي الإيراني نتيجة لتتابع الرئاسات الأمريكية في تلك الفترة، ففي فترة ولاية الرئيس أوباما نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في توظيف استراتيجية تتوافق مع الأهداف المعلنة المتمثلة بصياغة واقرار اتفاق دولي، لكن محاولة الرئيس ترامب توظيف تلك الاستراتيجية نحو بدائل أخرى بعد الانسحاب من الاتفاق السابق، باءت بالفشل، لأنه حاول استخدام تلك الاستراتيجية للوصول إلى أهداف مغايرة للمعلن عنها، والتي تكمن بتقليص النفوذ الإقليمي والقدرات الصاروخية لإيران وهو ما ترفضه إيران وتعده خطوطا حمراء لا يمكن مناقشتها، إما في ولاية الرئيس بايدن فإنه على الرغم من سعيه للوصول إلى اتفاقية جديدة مع إيران، لكن محاولته لم يكتب لها النجاح، نتيجة للقيود التي وضعتها الإدارة السابقة، والتي جعلت العودة للاتفاق السابق دون اجراء تعديلات جديدة عليه يمثل هزيمة للولايات المتحدة.

الكلمات المفتاحية: الغموض الاستراتيجي–السياسة الأمريكية –البرنامج النووي –إيران

المقدمة

تعتمد الدول على استراتيجيات متنوعة في تفاعلها مع القضايا والاحداث الخارجية في سبيل ضمان مصالحها، وفي الوقت نفسه تعمل على تجنب المخاطر والتحديات المحتملة على أمنها القومي، ومن الاستراتيجيات التي أصبحت تطبق حديثا على نطاق واسع هي استراتيجية الغموض، التي جعلت الدول تميل إلى استخدامها اتجاه الخصوم والأصدقاء على حدٍّ سواء، في محاولة لجعلهم يحققون مكاسب معينة أو يتجنبون مواجهة خسائر محققة، عبر اتخاذ مواقف غير واضحة أو تبني سياسات غير محددة اتجاه قضية أو أزمة معينة، لتربك الأطراف الأخرى, وتجعلهم غير مدركين للتحركات والنوايا الحقيقية، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من الدول التي دأبت في الآونة الأخيرة على استخدام تلك الاستراتيجية، اتجاه إيران وبرنامجها النووي، إذ امتنعت عن توضيح مواقفها الصريحة ونواياها المستقبلية لجعل إيران تكون تحت الضغط المستمر، وفي الوقت نفسه تفسح مجالا للدبلوماسية والحلول السلمية.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة عبر استعراض استراتيجية الغموض بوصفها استراتيجية غير تقليدية بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تتوسع في استعمالها للتعامل مع الأزمات والقضايا الدولية والاقليمية، وتبرز أهميتها أيضا من تقييم نتائج الإدارات الأمريكية في التعامل مع القضايا الدولية، ومدى قدرتها على الموائمة بين المصالح القوية واستعمال تلك الاستراتيجية، وانعكاس ذلك على الأمن والسلم الدولي.

أهداف الدراسة

تتجلى أهداف الدراسة من النقاط الآتية:

1. الوصول إلى آليات توظيف استراتيجية الغموض في السياسة الخارجية الأمريكية.
2. الكشف على أهداف ودوافع الإدارات الأمريكية المتعاقبة عبر تلك الاستراتيجية.
3. بيان قدرة الإدارات الأمريكية على تحقيق المصالح الوطنية عبر توظيف تلك الاستراتيجية.
4. تحليل قدرة تلك الاستراتيجية للتعامل مع الأزمات.

مشكلة الدراسة

مثل البرنامج النووي الإيراني وطريقة التفاعل الأمريكي معه، أكبر التحديات والمخاطر التي تواجه المنطقة منذ العقد الأول من القرن الحالي، ومنذ تلك المدة والولايات المتحدة تستعمل الغموض الاستراتيجي كأداة اساسية من أجل إدارة عملية الردع والمساومة اتجاه إيران ما جعل المنطقة في الوقت ذاته تدخل في أنماط التوتر والصراع والحرب معا، وهو ما يدفعنا للتساؤل هل مثل الغموض الاستراتيجي الأمريكي وسيلة فعالة للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني.

فرضية الدراسة

يعد الغموض الاستراتيجي الأمريكي في بعض الأحيان وسيلة فعالة للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني عبر اعطاء مرونة في موازنة السياسات الصراعية والدبلوماسية، لكن الاستراتيجية ذاتها فشلت في الوقت نفسه في منع إيران من تطوير قوتها وتعظيم نفوذها الاقليمي.

مناهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، لفهم طبيعة توظيف استراتيجية الغموض في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه البرنامج النووي الإيراني، وذلك عبر تحليل سلوك القادة وقراراتهم، فضلا عن تحليل أبرز نتائج تلك القرارات، وأيضا استعانت الدراسة بالمنهج المقارن للوصول لأوجه التشابه والاختلاف في طريقة توظيف تلك الاستراتيجية فضلا عن اجراء مقارنة بين نتائج الإدارات الأمريكية المتعاقبة في تلك الفترة.

هيكلية الدراسة

تم تقسيم البحث على ثلاثة محاور، الأول تضمن التعريف اللغوي والاصطلاحي للغموض الاستراتيجي، والمحور الثاني تطرق لمراحل الغموض الاستراتيجي الأمريكي بعد عام 2015، والمحور الثالث ركّز على حدود وفعالية الغموض الاستراتيجي الأمريكي.

المحور الأول–التعريف اللغوي والاصطلاحي للغموض الاستراتيجي

أول ظهور لمصطلح الغموض كان في منتصف القرن التاسع عشر عبر عالم الاجتماع السياسي الامريكي هارولد لاسويل، وفي عام 2004 أعاد صياغة المصطلح الكاتب الدبلوماسي الامريكي ريتشارد هاس، وذلك في كتابه الاختبار والذي أشار فيه إلى وجود غموض في استخدام المصطلح الأصلي نفسه[1].

وإما تعريف الغموض لغة فأن مصدره "الفعل غَمَضَ"، وتعني "الستر والخفاء"، "والغَمْضُ والغِماضُ" والإغْماضُ" أي النَّوْم"، وقال ابن بري : إنّ "الغُمْضُ والتَّغْمُوضُ والغِماضُ" مَصدر لفعل لم ينطق به، "مثل الفقر"، "والغامض من الكلام يقصد به خلاف الواضح"، "وقَدْ غَمَضَ غُمُوضَةً وغَمَّضَهُ أَنا تَغْمِيضاً"، ويقال فيه أَيضاً "غَمُضَ، بالفتح غُمُوضاً، قال ابن السراج" تأمله فان ففيه كلاماً غُمُوضاً يَسِيراً"، "والغَامِضُ من الرجال اي الفاتِرُ عَنِ الحَمْلَةِ"، وبذلك يكون الغموض هو "عدم الوضوح وعند القول غمض الامر غموضا عندما يغيب المعنى عنه"[2].

ويعرف الغموض اصطلاحا بأنه أسلوب ردع من خلال عدم وجود التزام صريح صادر من الدولة اتجاه خطر أو تهديد من دولة اخرى، في سبيل جعل النيات غير واضحة لجعل الخصم يدخل في حالة من عدم اليقين، وتستعمل هذه الاستراتيجية لتحقيق أهداف عدة أهما تعزيز الردع

بالاعتماد على خلق الارتباك والخوف عند الطرف الاخر؛ بسبب غموض الرد، وكذلك تحقيق القدرة على المناورة بين بين الخيارات والبدائل المتوفرة، مما تعطي القدرة على مواجهة التهديدات والتحديات بأسلوب جديد وغير متوقع[3].

ويعرف أيضا بأنه الغرابة والابهام التي تكون طاغية على المعنى فلا يمكن ان يصل في اطاره المتلقي إلى فهم كامل للنص والمحتوى، فتكون بذلك الألفاظ المستخدمة تحمل أكثر من معنى أو تحمل موافقات غير مألوفة، أي بمعنى وجود صعوبة في التعرف على المعنى وفهمه؛ نتيجة لوجود الغموض واستخدام كثير من المصطلحات التي تشبه الألغاز، وبذلك يكون الغموض الاستراتيجي وسيلة اتصال يتم عبر استعمال مصطلحات معينة؛ لتحقيق غموض مقصود من أجل الوصول بالنهاية إلى تحقيق الأهداف المرسومة، وهو أسلوب شائع يستخدم في الدبلوماسية والمفاوضات والعلاقات الدولية لإيجاد مرونة تعطي القدرة على المناورة والسيطرة وتحد من الالتزام، وتعطي أكثر من معنى تجعل المتلقي [4].

والغموض الاستراتيجي أيضا يشير إلى وصف تتخذه الدولة أو القيادة تتعمد فيه عدم الوضوح أو تجعل ضبابية في مواقفها الخارجية اتجاه قضية أو أزمة معينة، ويمكن أن تكون هذه الاستراتيجية مفيدة اذا صيغت لتحقيق أهداف داخلية أو خارجية، ويمكن أيضا أن تحقق عبرها الردع، عبر منع الصدام العسكري المباشر اتجاه القوى الأخرى، ومن أبرز تعاريف الغموض الاستراتيجي ما ذكره مركز التميز الاستراتيجي التابع لحف الناتو، التي ذكر الغموض في أحد الدراسات الصادرة عنه بأنه مفهوم يمكن وصفه بالغني الذي يثير الفضول، حيث التناقض في الفهم، ولا يمكن أن يحمل غير التردد وعدم اليقين وانعدام الفهم، وغيرها من الوسائل الغامضة، وتصف الدراسة الغموض بأنه أشبه بترجمة شيء معقد إلى حالة مفاجأة وغير متوقعة, ويتم طرحه بأسلوب بسيط وجديد، وبالتالي ترى الدراسة أنّ الغموض الاستراتيجي هو أسلوب مختلف لتوضيح موقف أو حدث معين أو سلوك معين في السياسة والعلاقات الدولية، ويتولد عنه حالة من عدم اليقين سواء أكان ذلك يحدث بالصدفة أو يكون بفعل خطوات مرسومة لتحقيق أهداف محددة، وهناك تعريف آخر نشر في مجلة السياسة الخارجية التي تصدر في الولايات المتحدة الأمريكية، و إنّ الغموض الاستراتيجي يعد شكل من أشكال الردع، عبر قيام دولة معينة بمنع اندلاع صدام عسكري مباشر بين دولتين أو أكثر، لكن ذلك لا يحدث إلا عبر توافر مجموعة من الشروط، الأول هو امتلاك الدولة (الطرف الأول) لقوة عسكرية كبيرة وتتفوق بها على القوى الأخرى، ويكون الطرفين يرغبان في الدخول بمواجهة مسلحة أكثر من الطرف الأول، والشرط الآخر أن يلتزم كلا الطرفين بعدم القيام بأي سلوك غير عقلاني نحو الحرب، وبذلك يكون الغموض هو خلق حالة من عدم اليقين اتجاه القوى الأخرى وبشكل متعمد، يجعل عبره عدم وضوح تدخل الدولة (الطرف الأول) في الحرب عند نشوبها، وبذلك تخلق حالة من الردع، وهو أسلوب لوصف سلوك الولايات المتحدة اتجاه الصين وتايوان فخشية الصين من تدخل الولايات المتحدة منعها من غزو الجزيرة، وخوف تايوان من عدم تدخل الولايات المتحدة في الحرب جعلها لا تتبنى مواقف عدائية أو غير عقلانية اتجاه مواقف الصين واستفزازاته[5].

المحور الثاني– الغموض الاستراتيجي في السياسة الأمريكية منذ عام 2015

اختلفت أهداف عملية توظيف الغموض الاستراتيجي في السياسة الخارجية الأمريكية؛ نتيجة لاختلاف رؤى الرئاسات الأمريكية المتعاقبة، فضلا عن تأثير التحولات الاقليمية والدولية التي أثرت على تلك الاستراتيجية وانعكست فيما بعد على نتائجها، وفي هذا المحور سوف نحاول التطرق لطريقة توظيف كل إدارة أمريكية لتلك الاستراتيجية.

المرحلة الاولى: توظيف الغموض الاستراتيجي في إدارة أوباما (2015–2017)

صادق مجلس الأمن الدولي عام 2015 على الاتفاق النووي الإيراني والذي يعرف بخطة العمل الشاملة بين إيران ومجموعة من الدول(الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين والمانيا) وكان للاتحاد الأوربي والأمم المتحدة دورا كبيرا في ابرام هذا الاتفاق أيضا، ويعد الاتفاق ثمرة مفاوضات استمرت قرابة عقد من الزمان، بعد أن ايقنت الاطراف كافه أنّه الطريقة الوحيدة للتعامل مع هذه الأزمة، وهذا ما عملت عليه الدول منذ عام 2006 وهو تاريخ دخول انضمام روسيا والصين والولايات المتحدة إلى الجهود الأوربية الرامية إلى ايجاد حل سلمي للبرنامج النووي، وباتت تعرف جهود هذه الدول (p5+1) في إشارة إلى الدول التي تمتلك عضوية دائمة في مجلس الأمن الدولي اضافة إلى المانيا[6].

وفعلا توجت اللقاءات المباشرة بين المفاوضين لما يعرف بخطة العمل المشتركة في عام 2015، أو ما يسمى بالاتفاق الانتقالي، الذي يهدف إلى التوصل إلى اتفاق شامل وطويل المدى، وتعهدت إيران في هذا الاتفاق بأن يكون نسبة تخصيب اليورانيوم 5% وأن لا تبني مفاعلات

جديدة، وأيضا تقدم تقارير ومعلومات عن المواقع النووية وتسمح لمفتشي الوكالة الدولية بإجراء زيارات مستمرة للمنشآت النووية، وغيرها من الشروط الأخرى التي فرضت على إيران بغية منعها من امتلاك سلاح نووي[7].

وإما بالنسبة لسياسة الغموض الاستراتيجي في السياسة الأمريكية اتجاه الملف النووي الإيراني، فأنّها ظهرت بشكل واضح في فترة ولاية أوباما، عبر عدم افصاحه عن الخيارات الأمريكية في حالة تجاوز إيران للخطوط الحمراء وعدم امتثالها للتحذيرات الأمريكية، مما جعل حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية غير متأكدين من الاهداف والوسائل الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني، لاسيما وأن السياسة الأمريكية لم تكن واضحة في مسألة منع إيران من امتلاك سلاح نووي، أم كانت هدفها مجرد تأخير الجانب الإيراني في الحصول على القنبلة النووية، لكن في المقابل قامت الإدارة الأمريكية بتشديد العقوبات الاقتصادية على إيران، فضلا عن فتح باب الحوار معها، لكن في المحصلة النهائية، كانت تلك السياسة السبب الأساسي في زيادة الضغط على إيران وجعلها توافق على عقد اتفاق 2015، لأنها كانت تعاني من حالة اللايقين في ما يتعلق بالسياسة الأمريكية، وكانت تخشى سيناريوهات أكثر صرامة، أي أنّ السياسة الأمريكية بدأت في استخدام سياسة الغموض من أجل زيادة الضغط على الخصوم لتتم التسوية، أي استخدام سياسة التغاضي بدل التراضي، ذلك أن تنفيذ سياسات التراضي يتصل بأمن (إسرائيل)، حيث لا تقوى الإدارة الأمريكية على أن تتحمل كلفة هذه السياسات، فالهدف الاستراتيجي الأمريكي هو محاولة تصعيد العقوبات بهدف تجميع أوراق رابحة للتفاوض توصلها في النهاية إلى تحقيق معادلة "رابح رابح"، بينما الهدف الاستراتيجي الإيراني هو تصادمي على قاعدة أن لا أمن (لإسرائيل) في قلب أي تسوية، ففي السابق كانت هناك حالة استحالة لتكون هناك أي تسوية (حل وسط) لأمريكا في سوريا، بل تسويات تغاضي، ومن هنا نقول أن أمريكا كانت تريد ان تفرض معادلة دقيقة وحساسة في موضوع العقوبات، فهي لا تريد أن ترتفع سقف العقوبات أو استخدام القوة، إلى الحد الذي تجبر معه إيران على تخصيب مرتفع لليورانيوم واقفال مضيق هرمز، لكنها لا تريد للعقوبات أن تؤثر على الحد الذي يكون بمستطاع إيران أن توفر لحلفائها في محور المقاومة الأماكن والمقدرات التي تجعل تهديد الكيان (الاسرائيلي) بالحرب قائماً في كل لحظة[8].

المرحلة الثانية: توظيف الغموض الاستراتيجي في ادارة ترامب (2017-2021)

بدأت سياسة الغموض في السياسة الأمريكية اتجاه الملف الإيراني تأخذ شكلا جديدا مع فوز ترامب بولايته الأولى والتي بدأت منذ كانون الثاني 2017، اذ لم تمض فترة وطويلة وقررت الانسحاب من الاتفاق النووي وتحديدا بتاريخ أيار 2018، وفي أعقاب هذا الانسحاب، استؤنفت العقوبات على إيران في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وبتلك الخطوة، أعلن إدارة ترامب عن عودة التوتر من جديد، وفي الوقت نفسه عزز موقع الفريق المتشدد في النظام الإيراني الذي كان رافضا للاتفاق، وفي ضوء ما ورد، فإنّ تداعيات سياسة الغموض الأميركي اتجاه إيران أثرت بشكل كبير على الأمن الإقليمي، مما جعل استقرار الإقليم يتوقف على ذلك الصراع بشكل أكبر، وهذا كان جزءا من السياسة الأمريكية التي عملت أن لا تتحرر المنطقة في خياراتها الدفاعية من حالة الاتكاء على الحماية الأميركية، وهو جزء من سياستها الهادفة لمنع أي طرف من بناء منظومة أمنية ودفاعية[9].

ووظفت إدارة ترامب سياسة الغموض؛ لتبرير ذلك الانسحاب عبر الترويج لفكرة تهديده للأمن القومي والمصالح الأمريكية، عبر مساهمته بتزايد النفوذ الإقليمي لإيران في منطقة الشرق الأوسط، ويغير من ميزان القوى في المنطقة، ووظفت تلك الاستراتيجية للضغط على إيران عبر العقوبات والتلويح باستخدام كافة الوسائل لجعلها في النهاية توافق على جعل الاتفاق يتضمن قضايا أخرى إلى جانب البرنامج النووي، فضلا عن استخدام تلك الاستراتيجية للمناورة وتبرير التشدد الامريكي حيال إيران لكون الاتفاق لم يحد من نفوذ الإيراني في المنطقة، لهذا حاولت استخدام الغموض في محاولة لإجبار إيران على التخلي عن قدراتها الصاروخية التي تعتبرها إدارة ترامب بأنّها مصدر التهديد الثاني؛ نتيجة للقدرات التي وصلت إليها إيران في مجال الصواريخ الباليستية وإجرائها اختبارات متتالية له، وحاولت أن يعالج الاتفاق اللاحق المخاوف الأمريكية المتعلقة بتلك الصواريخ التي يمكن أن تحمل رؤوساً نووية، إلا أن إيران استمرت بعد الاتفاق في تطوير واختبار صواريخها الباليستية، وهو ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية في يوليو 2017 إلى فرض عقوبات على المؤسسات المتعاونة مع طهران في هذا المجال، على الرغم من الفشل الامريكي عن ايجاد بديل لذلك الاتفاق فإنّها فشلت في توحيد مواقف حلفائها، فالدول الأوربية على الرغم من أنّهم يشتركون مع الولايات المتحدة الأمريكية في توجيه الانتقاد إلى إيران في قضايا عدة، إلا أنهم لا يعتبرونه سببا للانسحاب من الاتفاق وإعادة التفاوض حول الاتفاق من جديد، وعلى خلاف إدراك إدارة ترامب، فإنّ مخاوف الاتحاد الأوروبي تنحصر في البرنامج النووي الإيراني,

وليس في أنشطتها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، أما مصدر التهديد الآخر فيتمثل في خشية الولايات المتحدة الأمريكية من الخطوة التي يمكن أن تقدم عليها إيران بعد انتهاء الفترة الزمنية للاتفاق النووي، لأنّ بنود الاتفاق محددة التوقيت ومعظمها ينتهي بين عشرة إلى خمسة عشر عاماً[10].

وحاولت إدارة ترامب استخدام الغموض الاستراتيجي في السياسة الأمريكية للانسحاب من ذلك الاتفاق، لكنها فشلت في نفس الوقت في توظيف تلك الاستراتيجية بإيجاد بديل للتعامل مع الملف النووي الإيراني بعد قرار الانسحاب منه، اذ اكتفت تلك الإدارة فقط بذكر المخاطر التي تشكلها إيران وبرنامجها، والتطرق أيضا إلى غياب الثقة بنوايا إيران الاستراتيجية، لا سيما ما يتعلق منها بالبرنامج النووي الإيراني، وهو ما دفعها إلى إلغاء الاتفاق النووي مع إيران، لكن السبب الأبرز يندرج ضمن سياسة التحالفات القوية مع الكيان (الاسرائيلي)، وكذلك مع الحلفاء الخليجيين، كالسعودية التي عبرت عن عدم رغبتها في إبرام الاتفاق مع إيران، فضلا أن إدارة ترامب تذرعت، بأن الاتفاق لم يعالج قضايا أخرى، مثل برنامج الصواريخ الباليستية، فضلا عن سياستها ومواقفها التدخلية في محيطها الإقليمي، التي رأتها الإدارة الأمريكية أنّها تعمل على زعزعة الاستقرار في الشرق الاوسط، وأن الاتفاق من وجهة نظر دونالد ترامب يمنح إيران فرصة لكسب وقت إضافي لتنفيذ برنامجها النووي مستقبلا، ولذلك وظّفت ادارة دونالد ترامب تلك الاستراتيجية، لتوفر له الدعم والمساندة الداخلية والخارجية في خطوته الهادفة إلى الانسحاب من ذلك الاتفاق، وفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية عليها، والتهديد باستخدام القوة ضدها، وبهذا فأنّ إدارة ترامب مارست الغموض الاستراتيجي في سياستها اتجاه البرنامج النووي الإيراني عبر جعل السياسة الأمريكية غير واضحة ومربكة للخصوم والحلفاء، إذ مارس مزيدا من العقوبات الاقتصادية على إيران، فضلا عن عدم استبعاد العمل العسكري في التعامل مع إيران, لكنها لم تعلن بوضوح عن نيتها توجيه ضربة عسكرية إلى إيران، ولكن في الوقت نفسه اختلفت الرسائل الشديدة التي تطلق في العلن، إلى لهجة أقل تشددا من خلال محاولة اشراك إيران في المفاوضات، فسياسة الغموض كان هدفها جعل إيران في حالة ضغط سياسي نتيجة عدم معرفتها بردود الفعل الأمريكية المقبلة، مما يجعلها تقدم مزيدا من التنازلات[11].

المرحلة الثالثة: توظيف الغموض الاستراتيجي في إدارة بايدن (2021-2025)

تكمن استراتيجية الغموض في فترة ولاية الرئيس الأمريكي بايدن، بأنها أوجدت حالة من عدم اليقين لدى الجانب الإيراني، نتيجة للمناورة في السياسة الأمريكية عبر اظهار النوايا في المفاوضات دون اتخاذ خطوات جادة نحو ذلك، والبعض رجّح أن تكون تلك الخطوة كجزء من سياسة مقصودة تهدف للمناورة والخروج من الضغط الداخلي والخارجي، وأيضا يكمن الغموض في تلويحه باستخدام جميع الوسائل, لكنه لم يحدد الآلية والخطوط الحمراء لتنفيذها، وكذلك يكمن الغموض عبر جعل الموقف الأمريكي يكون غير واضح حول المستويات المسموح بها بالتخصيب وكذلك فيما يتعلق بالعقوبات، ليحقق بذلك حالة من التوزان بين تحقيق الردع واعطاء فرصة للدبلوماسية، وفي المقابل وأن كان جو بايدن يتفق مع ترامب في وجهات نظره الخاصة بإيران باعتبارها قوة مزعزعة للاستقرار في المنطقة، ولا يجب السماح لها بامتلاك أسلحة نووية إلا أنّه يتبنى نهجا مختلفا في التعامل مع هذا في وصف هذا الخطر والتعامل معه، بل أنّه وصف نهج ترامب اتجاه إيران بالكارثة، بدعوى أن تراجعه من الاتفاق النووي الإيراني لم يمنع طهران من تطوير برنامجها النووي بل على العكس من ذلك، وتعهد بايدن بالعودة إلى الاتفاق إذا عادت إيران إلى الاتفاق ببنوده ثانية، وقد اعلن أمام مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية عن عودة الولايات المتحدة الأمريكية للتعامل مع إيران إذا تعهدت بالالتزام بالاتفاقيات والتعهدات الدولية الخاصة ببرنامجها النووي، وأضاف أنّه بالإمكان أن يكون الاتفاق على البرنامج النووي أساسا لحل المشاكل الخلافية الاخرى مع إيران، وترى إدارة بايدن ايضا أن نهج ترامب في التعامل مع طهران دفعها إلى التقارب مع كل من الصين وترغب، وأدى إلى عزل الولايات المتحدة في المنطقة، بينما عاودت إيران استئناف أنشطتها النووية، ولهذا ليس من المستبعد العودة إلى الاتفاق النووي الإيراني، باعتبار ان بادين كان من مؤيدي الاتفاق الذي وقعته إدارة باراك أوباما مع إيران عام ، ويدرك بايدن ومعه إدارته أن استراتيجية الضغوط القصوى التي تبناها ترامب، في التعامل مع إيران لا بدّ أنّ تنتهي، لأنها لم تحقق شيئا اتجاه البرنامج النووي الإيراني، وبذلك فإن استراتيجية الغموض التي صاغتها إدارة بايدن حاول عبرها أن تجعل مواقفها غير واضحة للحلفاء والخصوم فيما يتعلق بالاتفاق التي تنوي اقراراه، بينما تعلن عن العودة إلى الاتفاق السابق، في حين تحاول في الوقت نفسه التوصل إلى صيغة مختلفة عن الاتفاق السابق حتى تخرج من الضغط والحرج الداخلي والخارجي [12].

المرحلة الرابعة: توظيف الغموض الاستراتيجي في إدارة ترامب الثانية (2025 إلى الان)

وفي ولاية ترامب الثانية بدأت السياسة الأمريكية تجاه المنطقة بشكل عام والبرنامج النووي الإيراني بشكل خاص تتسم بالغموض، عند عدم توضيح مواقفها بشكل نهائي ومباشر لغرض خداع وإيهام الأعداء والحلفاء على حدٍّ سواء، فضلاً عن التهرب من مسؤولية انتهاك حلفائها للقانون الدولي، وكذلك إرباك خصومها وجعلهم في حالة حذر دائم، وعند تتبع المواقف الأمريكية في فترة ولاية ترامب الثانية اتجاه البرنامج النووي الإيراني تجدها تنطلق من استراتيجية الغموض ذاتها، فالتصريحات الصادرة عن الرئيس الأمريكي وأعضاء إدارته تؤكد جلها على الرفض الأمريكي لاستخدام القوة ضد إيران فيما يتعلق ببرنامجها النووي، ومواقف أخرى رافضة لمحاولات الكيان (الإسرائيلي) جر الولايات المتحدة لحرب مع إيران، وغيرها من التصريحات التي اشارت إلى ممارستها الضغط على الحكومة الصهيونية لمنع انزلاق المنطقة نحو الحرب، وأظهرت بيانات أخرى صادرة من الإدارة الأمريكية تؤكد على توجيه تحذيرات شديدة لنتنياهو تنبهه بمغبة الإقدام على مهاجمة إيران، وتتهمه بمحاولة عرقلة التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران، غير أنّ الواقع أثبت غير ذلك، فالولايات المتحدة كانت تتحرك ضمن سياسة الغموض لإيهام إيران بمواصلة المفاوضات وجعلها منشغلة بنتائجها وغير مهيأة للتعامل مع العدوان الصهيوني، الذي انطلق بتاريخ 13 حزيران 2025 أي قبل يومين من موعد انعقاد الجولة السادسة من المحادثات، فالتضليل الأمريكي ظهر عبر تنسيقها مع الكيان الصهيوني لتحديد موعد الضربة، والقيام في ذات الوقت بعملية خداع للجانب الإيراني عبر إظهار جدية الولايات المتحدة وتمسكها بالخيار الدبلوماسي لحل الأزمة، عبر المواقف الأمريكية التي ظهرت قبل ساعات قليلة من قيام الكيان الصهيوني بعدوانه، التي أكدت على انعقاد جولة المحادثات السادسة، والمشاركة الأمريكية فيها، فضلاً عن ممارسة السياسة ذاتها في استهداف المفاعلات النووية الإيرانية، عبر الإعلان عن رفضها المشاركة في الضربات وذكرت أن أولوية الولايات المتحدة في تلك الفترة تنصب على حماية مصالحها في المنطقة، وفي الأيام اللاحقة حددت الولايات المتحدة أسبوعين لدراسة المشاركة من عدمها، لكن عملية الخداع والمناورة هذه المرة كانت عبر التوقيت، وأسلوب مناورة قاذفات الشبح أيضاً، عبر تحريك مجموعة منها صوب المحيط الهادئ، لتوهم إيران بأن الهجوم الأمريكي لا زال غير وشيك، بينما قامت مجموعة أخرى بعملية تحليق سرية في المحيط الأطلسي، لتوفر عبره غطاء للمناورة يحقق عنصر المفاجأة لتلك الضربة، وبعد الضربات الأمريكية للمنشآت النووية الإيرانية، عاد الغموض أيضا يخيم على السياسة الأمريكية اتجاه إيران، فالمتتبع لمواقفها بهذا الشأن يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية غير واضح في هذا الشأن فعلى الرغم من حديثها عن دعوة إيران للمفاوضات ومحاولة ايجاد اتفاق جديد بشأن البرنامج النووي الإيراني، لكنها تتحرك عمليا باتجاه اخر، عبر فرضها شروطا تعجيزية على إيران، تتعلق ببرنامجها الصاروخي [13].

وبالنتيجة فأن سياسة الغموض الاستراتيجي في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه البرنامج النووي الإيراني تتباين في مراحلها المختلفة، فعلى الرغم من تميز فترة اوباما بالوضوح في بعض الجوانب، إلا أن سياسته استخدمت الغموض كوسيلة تكتيكية من أجل زيادة الضغوط على إيران لدفعها للموافقة على الاتفاق النوي، فضلا عن الغموض في أهداف اتفاق 2015، في حين اعتمدت إدارة بايدن الغموض عبر التلويح باستخدام جميع الوسائل لكن دون تحديد لوسيلة محددة وتوقيت وهدف واضح، أي محاولة موازنة بين وسائل الضغط والدبلوماسية، في حين تمثل الغموض في إدارة ترامب بانسحابه من الاتفاق النووي دون ايجاد بديل، على الرغم من دعواته المتكررة لإيران بالدخول في مفاوضات لكنه عمليا اتخذ موقفا تصادميا عبر العقوبات الاقتصادية واستخدام القوة العسكرية تجاه البرنامج النووي الإيراني، أي أن ادارة ترامب حاولت توظيف تلك الاستراتيجية لتحقيق نواياه الحقيقية بدلا من الأهداف المعلنة، والمتمثلة بمحاولة اضعاف إيران وليس ازالة خطر برنامجها النووي.

المحور الثالث– تحليل نتائج الغموض الاستراتيجي للرئاسات الأمريكية

يجري تقييم أي استراتيجية أو قرار عبر مجموعة الابعاد التي تأتي في مقدمتها النتائج، أو ما يسمى بالعائدية العملية، وهذا ما ينطبق على السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه البرنامج النووي الإيراني منذ العام 2015، والتي تم التطرق لها فيما سبق على شكل مراحل مختلفة، تعكس كل منها، التغيير الذي طرأ على السياسة، نتيجة استخدام استراتيجية الغموض من جانب، والتغيير الذي طرأ على استخدام الاستراتيجية ذاتها عبر فترات الرئاسات الأمريكية المتعاقبة، وفي هذا السياق تبرز فترة ولاية الرئيس أوباما باعتبارها النقطة التي تنطلق منها الدراسة فضلا عن نتائج استراتيجية الغموض التي جعلت نتائج السياسة الأمريكية تتطابق مع الأهداف المعلنة، عبر التقارب الذي حققته في المواقف الأمريكية الإيرانية لاعتمادها على آليات الحوار والدبلوماسية، وحققت من جهة أخرى للمجتمع الدولي والولايات المتحدة الأمريكية نتائج كبيرة من عبر

عدم امتلاك إيران في تلك الفترة للسلاح النووي، وفي الوقت نفسه تجنب حدوث مواجهة عسكرية كانت مرجحة، ومن جهة أخرى ساعدت إيران في انهاء التوتر مع المجتمع الدولي وتفادي الانهيار الاقتصادي والخروج من دائرة الدول الداعمة للإرهاب ومن بعد ذلك خروجها من العزلة الدولية المفروضة عليها بإيعاز أمريكي، وبناء على ذلك، يمكن القول أن الاتفاق جاء مرتبطاً أكثر بالشأن النووي دون غيره من الإشكاليات الأخرى ذات الصلة بقدرات إيران العسكرية والصاروخية، إلا أنّه فيما يتعلق بالحد من القدرات النووية الإيرانية، كان متوازناً في اشتراطاته اتجاه إيران، إذ أبقى مفاعلاتها النووية قائمة ولكنها مقيدة بالعديد من الآليات والاشتراطات، حيث لا تخرج أعمالها وأنشطتها عن حدود الاستخدامات السلمية، وهو ما يصب ليس في صالح إيران فحسب، وإنما في صالح كل الدول الساعية إلى امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية، كما ساهمت تلك الاستراتيجية بتفعيل آليات الرقابة والتفتيش عبر الإجراءات التي وضعت في الاتفاقية والتي أعطت لمفتشي وكالة الطاقة الذرية بالدخول والقيام بإجراءات المتابعة والتفتيش إلى كافة المنشآت على الأراضي الإيرانية بما فيها المواقع العسكرية، وبهذا تكون استراتيجية الغموض التي وضعتها ووظفتها إدارة أوباما قد حققت الاهداف التي أعلن عنها سابقا والمتمثلة بمعالجة هذا الملف عبر التوصل إلى اتفاقية بين الطرفين .[14]

لكن البعض يرى أن غموض سياسة أوباما لاسيما المتعلقة في اهداف اتفاق 2015، جعلت إيران توسع نفوذها، وتطور من منشآتها النووية، لأنها كانت تريد عقد الاتفاق بغض النظر عن نتائجه سواء أدت إلى منع إيران من الحصول على السلاح النووي أو تؤدي إلى تأخيرها فقط، لكن في النهاية كانت إدارة أوباما موفقة في صياغة وتوظيف تلك الاستراتيجية تجاه الملف النووي، ورأت أن بدائل استخدام الدبلوماسية للتعامل مع الملف الإيراني لا تبدو مضمونة النتائج لاسيما في ظل الفوضى التي تعاني منها المنطقة في تلك الفترة، لهذا حاول الاعتماد بشكل كبير على القوة الذكية، عبر النفوذ الأمريكي وسيطرته شبه التامة على النظام المالي والاقتصادي العالمي، لفرض المزيد من العقوبات بالغة الضرر على إيران لثنيها عن برنامجها النووي، ذلك أن الولايات المتحدة ترى في هذه العقوبات وسيلة قد تدفع بالداخل الإيراني للضغط على القيادة باتجاه إيجاد نهاية للأزمة، لا سيّما إذا علمنا بأن حجم الأعباء، التي ألقتها العقوبات المفروضة كانت نتائجها كبيرة على الاقتصاد الإيراني، وبمتوسط حساب ضرر العقوبات على النظام الإيراني منذ عام 2015، فأن إنتاج النفط الإيراني تراجع بما يزيد عن 50%، وانكمش الاقتصاد بنسبة 5%، كما ارتفعت معدلات البطالة بما يزيد عن 20%، طبقاً لبعض الإحصاءات، إلا أن خطورة الأمر تكمن بوجود تيار سياسي معارض في إيران، يزداد وينتشر منذ تاريخ اشتداد العقوبات على إيران، وفي حال تفاقمت أزمة الاقتصاد الوطني والمالية العامة، عندها ليس من المستبعد أن يصبح التدهور الاقتصادي سلاحاً فعالاً في يد المعارضة، لقد أعطت هذه الضغوط الاقتصادية قوة دافعة باتجاه تعزيز الحوارات الدبلوماسية، أملاً في الوصول إلى حل يرضي الطرفين، وهو ما يراه البعض قد تحقق في المباحثات السرية التي جرت في سلطنة عمان، والتي أوصلت إلى اتفاقات نيويورك ومباحثات جنيف، إذ توصل الطرفان إلى اتفاق جنيف، الذي جمع إيران بـــ دول 5+1، والذي عد اتفاقاً مرحلياً[15].

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى اوباما وادارته بشأن الاتفاق النووي مع إيران، لكنه يعتبر من أهم الانجازات التي تحسب لتلك الادارة طيلة فترة رئاستها، اذ استطاع فرض التزامات على إيران تجعل عمليات التخصيب بنسبة لا تتجاوز 5%، فضلا عن اخضاع المنشآت النووية الإيرانية للتفتيش المستمر، وغيرها من الالتزامات التي تمنع إيران من تحويل برنامجها النووي المخصص للأغراض السلمية إلى برنامج قادر على تطوير قدرات عسكرية، مقابل تحرير الاقتصاد الإيراني من القيود والعقوبات المفروضة عليه، فضلا عن انهاء العقوبات المتعلقة بالمعاملات المالية والطاقة، وكذلك تم انهاء تجميد مبالغ مالية بالعملة الصعبة تعود إلى إيران، فضلا عن الانجاز الكبير المتمثل باعتماد الأدوات السلمية في التعامل قضية جوهرية ساهمت لسنوات بتعقيد المشهد في المنطقة وعمقت الانقسام وخلقت سياسة محاور اقليمية دولية وكادت ان تشعل حربا تجعل المنطقة ودولها اكبر المتضررين منها[16].

إما نتائج الغموض الاستراتيجي الامريكي في عهد ترامب فإنها اخفقت في معالجة قضية البرنامج النووي عن طريق الانسحاب من اتفاق 2015 ، دون توفير بديل عنه، ما ساهم بتخلي إيران عن التزاماتها السابقة، وقامت بزيادة نسبة التخصيب وعملت على زيادة أجهزة الطرد، وأيضا قامت بتعزيز نفوذها في المنطقة لتشكل وسائل ضغط على الولايات المتحدة والكيان (الاسرائيلي) في حال الأقدام على مهاجمتها، إنّ الأسلوب التصعيدي الذي اتخذه ترامب اتجاه إيران وانسحابه من الاتفاق النووي جعل المخاطر والتحديات الأمريكية تتزايد نتيجة مضاعفة إيران لأعمال التطوير والبناء في المنشآت النووي، فضلا عن أنه أدى إلى توتر العلاقة مع حلفاء الولايات المتحدة الموقعين على الاتفاق لإعادة التفاوض بشأنه، لكن كانت لتلك السياسة أبعاد ترتبط بالداخل الأمريكي، لأن الرئيس ترامب عبر حملته الانتخابية استند إلى حشد المعارضين

لسياسة الرئيس السابق باراك أوباما ووزيرة الخارجية ومرشحة الحزب الديمقراطي هيلاري كلينتون، بتبني تصريحات متشددة ضد الاتفاق، وصلت إلى حد الإعلان عن تمزيقه متى يصل إلى البيت الأبيض، والحفاظ على قاعدته الانتخابية في وقت تمر فيه الإدارة الأمريكية بكثير من الأزمات والتحديات الداخلية، لذلك استمر الرئيس في تبني هذا النهج المتشدد اتجاه طهران وبرنامجها النووي، وبهذا فإن إدارة ترامب كانت تريد الانسحاب من الاتفاق النووي والتصعيد مع إيران، من أجل اظهار الإدارة السابقة على انها مخطئة، وكذلك جاءت سياسة التصعيد مع إيران نتيجة لوعود انتخابية سابقة، وأيضا ضغوط داخلية وخارجية أخرى، وهو بتلك السياسة يتفق مع كثير من سياسات الإدارة الأمريكية السابقة منذ عام 1979 باستثناء الولاية الثانية للرئيس السابق باراك أوباما، إذ إن رؤساء الولايات المتحدة السابقين من الحزبين الجمهوري والديمقراطي منذ الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 ينظرون إلى النظام في طهران على أنه راع للإرهاب، ويعمل على زعزعة استقرار منطقة الشرق الأوسط، وتجاوز على المنطقة وعلى حقوق شعبها، مع تبني سياسات من شأنها تغيير النظام من خلال محاولة عزل إيران، وتعبئة القوى الإقليمية والدولية ضدها، وتصدير الأسلحة إلى دول إقليمية[17].

وفي ولاية ترامب الثانية فإن نتائج سياسته اضعفت القيود المفروضة على إيران فيما يتعلق ببرنامجها النووي، لأنه دفع إيران نحو خرق الالتزامات السابقة التي تعهدت بها في اتفاق 2015، ولم ينجح في فرض قيود أكثر صرامة عليها، على الرغم من الوعود التي اطلقها قبل توليه السلطة، و على الرغم من اعتماده على الضغط الاقتصادي في سياسته اتجاه إيران عبر تشديد العقوبات إلى مستويات كبيرة جدا، لكن النتيجة كانت مخيبة للآمال، **لأن** إيران أصبحت تمتلك قدرات متقدمة بشكل أكبر مما كانت عليه في السابق، وعلى الرغم من توجيه ادارة ترامب لضربات عسكرية وهجمات سيبرانية اتجاه البرنامج النووي الإيراني، فضلا عن تنسيقها مع الكيان (الإسرائيلي) للقيام بعمليات عسكرية إلا أن تلك الاعمال وإن نجحت على المدى القصير في تحقيق بعض النتائج في تأخير تطوير البرنامج النووي الإيراني، إلا أنها ساهمت في تبني إيران استراتيجية التحدي والعمل السري في تطوير قدراتها النووية، وربما تضطر إيران في المستقل القريب إلى تطوير السلاح النووي؛ لأن سياسة ترامب جعلت كل الخيارات صعبة أمامها، فأما ان تستسلم وتدمر برنامجها النووي وقدراتها الصاروخية، وهي تدرك أن اقدمت على تلك الخطوة سوف تكون مقدمة إلى انهيار النظام كما حدث لدول أخرى سبقتها في تلك الخطوة، او تعمل على زيادة قدرتها العسكرية عبر تحويل البرنامج النووي السلمي إلى عسكري لتبعد الخطر عنها، وتزيد من قدرات القوة العسكرية والردع لديها[18].

وإما فيما يتعلق بفترة ولاية بايدن فإنه على الرغم من اعلانه وفي أكثر من مناسبة عن رغبته في العودة إلى الاتفاق النووي، لكنه لم يستطيع تحقيق ذلك، ويعزو البعض سبب ذلك إلى الاخفاق، وكذلك إلى الضغط الخارجي الذي مارسه الكيان (الاسرائيلي)، فضلا عن ضغط داخلي تمثل في الحملة التي قادها الحز الجمهوري اضافة إلى اللوبي الصهيوني الذي كان له دور كبير في منع العودة للاتفاق النووي، وهذا لا يعني إن إدارة بادين لم تبذل جهدا في سبيل العودة للاتفاق النووي الإيراني، لكنها وضعت شروطا تراها إيران تعجيزية في جولات المفاوضات الستة التي عقدتها في فينا مع إيران وبحضور أطراف دولية اخرى كانت ضامنة للاتفاق النووي السابق[19].

فشلت محاولات بايدن للعودة إلى الاتفاق السابق نتيجة اصراره على ادخال تعديلات على نصوص الاتفاق السابق، تتضمن مناقشة البرنامج الصاروخي الإيراني وقضية نفوذها الاقليمي، وهي ملفات عدتها إيران خطوطا حمراء لا يمكن التطرق لها، وربما يكمن السبب الحقيقي الذي حال دون عودة إدارة باين إلى الاتفاق النووي، إنّ إدارة ترامب السابقة وضعت بعض القيود التي كانت تحد من حركة بادين الخارجية، فالعودة إلى الاتفاقية يمكن أن يعتبره البعض هزيمة للولايات المتحدة الأمريكية وفرض الإرادة الإيرانية عليها، وان تجاهلت الامر السابق الذي تركه ترامب دون معالجة، سوف يكون ذلك مسوغ لإيران لتطوير برنامجها النووي، لكن في نفس الوقت لم ترضخ ادارة بايدن للضغوط الداخلية والخارجية التي حاولت جر الولايات المتحدة الأمريكية للوسائل العسكرية في التعامل مع البرنامج النووي الإيراني، وبالمحصلة النهائية فإن استراتيجية الغموض الاستراتيجي التي اتبعتها ادارة بايدن تجاه الملف النووي الإيراني، فشلت في التعامل مع الملف النووي الإيراني، ففي فترة ولايته وصلت نسبة تخصيب اليورانيوم إلى 60%، فضلا عن اثارها غير المباشرة على الاستقرار والسلامة الاقليمية[20].

واخفقت استراتيجية بايدن أيضا في انهاء التوتر مع إيران وابعاد خطر برنامجها النووي، والتي كانت تريد احتواء إيران عبر وسائل الحوار ووفق القانون الدولي، فلم يحقق الاسلوب الذي اتبعته إدارة بايدن الذي يعتمد على العودة المتوازنة للولايات المتحدة الأمريكية لمفاوضات البرنامج النووي؛ لأن كانت تتصور ان هذه الاستراتيجية تمثل الحل الأمثل للسيطرة على طموحات إيران النووية وتحجيم قدراتها، هذا النهج يعني أن عقيدة جو بايدن ومبادئه السياسية لا يمكن أن ترتكز على قبول شامل لسياسية الولايات المتحدة الأمريكية لسلفه دونالد ترامب، إذ كان لجو بايدن موقفًا مماثلًا نسبيًا لدور إيران الإقليمي، إذ يشير إلى أنه يجب السيطرة على موقع إيران الإقليمي وقوتها على مراحل، تتمثل المرحلة الأولى بالنسبة لسياسة بايدن بوجود توازن استراتيجي في المنطقة، إذ إن بايدن من حيث خلفيته في العمل السياسي وكونه أحد أعضاء فريق أوباما ومشارك في دخول الولايات المتحدة في الاتفاق النووي مع إيران في العام 2015، يرى في أن التوازن الإقليمي الأساس في

السيطرة على إيران، أذ يعني فيه أن إيران دولة تحاول تحسين موقعها في المنطقة وتقوم باستغلال مناطق نفوذها كمنطقة جيوسياسية للأمن القومي الإيراني[21].

الخاتمة

تستخدم الولايات المتحدة الغموض الاستراتيجي كوسيلة من وسائل تنفيذ سياستها الخارجية اتجاه القضايا والازمات الدولية، ومنذ العام 2015 كثفت الولايات المتحدة تفاعلها تجاه البرنامج النووي الإيراني الذي رأت فيه تهديد لأمنها القومي ونفوذها الخارجي، فحاولت التعامل مع هذه المخاوف بمختلف الوسائل ومنها الغموض الاستراتيجي، لذلك صاغت سياستها الخارجية بأسلوب يجعل الغموض السمة البارزة فيها، لأهداف وغايات تختلف من إدارة إلى أخرى، فالسياسة الأمريكية منذ عام 2015 مارست الغموض الاستراتيجي للوصول إلى أهدافها المتمثلة بمنع إيران من الوصول إلى العتبة النووية، فجلعت خصومها وحلفائها يجدون صعوبة في تحديد نواياها الحقيقية وخطواتها اللاحقة ما مثّل ارباكا كبيرا لتلك الأطراف المتفاعلة مع هذه القضية، فضلا عن أن عدم تحديد الولايات المتحدة لمواقفها بشكل واضح اعطاها القدرة على المناورة في استخدام الوسائل والأدوات المختلفة لتحقيق اهدافها، بأسلوب يجنبها الضغط الداخلي والخارجي، ففي مراحل معينة استعملت الغموض الاستراتيجي للوصول إلى آلية سلمية تعالج المخاوف الأقليمية والدولية من البرنامج النووي الإيراني، وتضمن حله بطرق تجنب المنطقة عواقب وخيمة، قد تمتد إلى اجزاء اخرى من العالم، فاعتمدت تلك الاستراتيجية في مراحل تنفيذها على ممارسة الضغط والدبلوماسية في نفس الوقت، وفي مراحل أخرى استخدمت الغموض الاستراتيجي للانسحاب من الاتفاق النووي ، والتهرب من المسؤولية الاخلاقية والدولية، فضلا عن محاولة جعل نواياها الحقيقية تبدو كالمعلنة منها.

وعبر ما سبق توصلنا للنتائج الاتية:

1. تباينت أهداف الرئاسات الأمريكية المتعاقبة في استخدام الغموض الاستراتيجي اتجاه البرنامج النووي الإيراني، وكما اختلفت الأدوات والاستراتيجيات المستخدمة للتعامل مع هذه القضية.
2. على الرغم من اعتماد إدارة أوباما على الغموض الاستراتيجي في التفاعل مع أزمة البرنامج النووي الإيراني، لكنها وظفته لهدف اعلنته مسبقا ونجحت بفضل هذه الاستراتيجية في تحقيقه.
3. استخدمت إدارة ترامب الغموض الاستراتيجي كوسيلة تحقق بموجها الأهداف والنوايا الحقيقية المتمثلة في محاولة اضعاف النظام الإيراني والعمل على انهياره، وليس فقط منع حصوله على السلاح النووي.
4. عملت إدارة بايدن على صياغة استراتيجية للتعامل مع البرنامج النووي ويكون للغموض جزءا كبيرا منها ووظفها للمناورة والتنقل بين أدوات الضغط والدبلوماسية، لكن القيود التي وضعتها إدارة ترامب والمتمثلة بالانسحاب من الاتفاق النووي هي التي كانت تحد من حركة وتمنعه من التوصل إلى اتفاق، فالعودة إلى الاتفاقية يمكن أن يعتبره البعض هزيمة للولايات المتحدة الأمريكية وفرض الارادة الإيرانية عليها، لذلك حالوا توظيف استراتيجية الغموض لكنه اعتمد بشكل كبير على الضغط الاقتصادي لجعل إيران توافق على اتفاق مختلف عن الموقع سابقا وهو ما ترفضه وتعده خطوطا حمراء لا يمكن مناقشتها.
5. ساهمت استراتيجية الغموض في السياسة الأمريكية اتجاه البرنامج النووي الإيراني في نجاح الردع غير التقليدي، وذلك لأن الغموض في المواقف الأمريكية والنوايا الأمريكية جعل تحسب حساب لكل خطوة وموقف تتخذه، وهو ما جعل السياسة الأمريكية في كثير من الاحيان لا تحتاج إلى ادوات عسكرية مباشرة لتحقيق اهدافها.
6. اعتمدت السياسة الخارجية الأمريكية في بعض مراحلها على سياسة الغموض كوسيلة تمنع عبرها التوصل إلى اتفاق نووي يمنع إيران من الحصول على اسلحة نووية، وفي بعض الاحيان كوسيلة لعدم الدخول في مفاوضات مباشرة.
7. تباينت نتائج استراتيجية الغموض بين الرئاسات الأمريكية المتعاقبة في فترة الدراسة، ففي فترة الرئيس أوباما نجح الغموض الاستراتيجي في التوصل إلى اتفاق نووي يعتبر الافضل عند مقارنته بالفترات الاخرى من خلال مستوى تخصيب اليورانيوم والرقابة المفروضة على المنشآت النووية، في حين ساهمت الاستراتيجية ذاتها في ولاية ترامب في تعميق الأزمة عبر الانسحاب من الاتفاق بدون ايجاد بديل يبدد المخاوف الأمريكية التي بدأت بالتنامي مع زيادة نسبة اليورانيوم الإيراني المخصب وتضاعف كمياته، وكبلت فيما بعد خيارات إدارة بايدن في التعامل مع القضية ذاتها.

[1] حسان جميل الجمال المدخل المعرفي الى الغموض الاستراتيجي ماهيته خصائصه تطبيقاته، 2025، تم الاطلاع بتاريخ 1/ 9 / 2025، على الرابط: https://h1.nu/1cABT، ص 3.

2 محمد بن مكرم بن علي (ابن منظور)، لسان العرب، المجلد الخامس، دار المعارف، القاهرة، 1984، ص 3299-3300.

3 جريدة الرياض، الردع تحت ضباب النيات، الغموض الاستراتيجي في السياسات الغربية، مقال منشور بتاريخ 1 / 9 / 2025، تم الاطلاع بتاريخ 10/ 9 / 2025، على الرابط: https://alriyadh.com/2148522

4 حسان جميل الجمال المدخل المعرفي الى الغموض الاستراتيجي ماهيته خصائصه تطبيقاته، 2025، تم الاطلاع بتاريخ 15/ 9 / 2025، على الرابط: https://h1.nu/1cABT، ص 4

5 عمر عدنان خالد، مستقبل الغموض الاستراتيجي الامريكي تجاه الازمة الصينية –التايوانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، 2020، ص 19-20.

6 علاء رزاك فاضل، سياسة الاتحاد الاوربي اتجاه تطورات الملف النووي الإيراني 2015-2019، مجلة مدارات إيرانية، المجلد (3)، العدد (10)، برلين، كانون الاول 2020، ص 184.

7 عبد الكريم كيبش، الاتفاق النووي الإيراني وتأثيره على التوازنات الاقليمية في الشرق الأوسط، مجلة البحوث السياسية والادارية، المجلد (5)، العدد (2)، الجزائر، 2016، ص 99 -100.

8 عودة سليمان الويص، الاستراتيجية الامريكية والحرب على سوريا، دار البيروني، عمان، 2020، ص 136-137.

9 مجموعة مؤلفين، دول الخليج العربية وإيران: جذور التنافس في النظام الاقليمي الخليجي وتجلياته، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2023، ص 74

10 محمد مطاوع، السياسة الامريكية الاوربية تجاه الاتفاق النووي الإيراني: الادراكات والتفسيرات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد (21) العدد (4)، القاهرة، تشرين الاول 2020، ص 157.

11 مهند حميد مهيدي، صعود اليمين الشعبوي الامريكي والتأثير في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2023، ص 143.

12 سمير خلف الزناتي، ترامب وبايدن: تحليل الخطاب الصحفي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2024، ص 54-55.

13 زيد البيدر، الغموض الأمريكي في ادارة الازمة الإيرانية، مقال منشور في جريدة الزمان العراقية، العدد (8251)، بتاريخ 5 / 8 / 2025.

14 محمد محمود مهدي، السنوات السمان العلاقات الامريكية –الإيرانية: التقارب الاستثنائي، العربي للتوزيع والنشر، القاهرة، 2021، ص 112.و121.

1515 محمد وائل القيسي، الاداء الاستراتيجي الامريكي بعد عام 2008: ادارة باراك اوباما انموذجا، العبيكان، الرياض، 2016، ص 255.

16 ميسر سليمان، الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي الإيراني: التداعيات والافاق، مجلة دراسات اوسطية، العدد (85)، 2018، عمان، ص 14.

17 عمرو عبد العاطي، التفاعل المؤسسي داخل ادارة ترامب والسياسة الخارجية تجاه إيران، مجلة الدراسات الإيرانية رصانة، العدد (6)، الرياض، اذار 2018، ص 144.

18 يوسف حسني، ترامب وإيران في لحظة حقيقة صعبة.. ماذا لو لم تنجح المفاوضات، الجزيرة نت، تاريخ النشر 20 / 7 / 2025، تاريخ الاطلاع 20/ 9 / 2025، على الرابط: https://2u.pw/QGR2fM

19 نورهان الشيخ، العلاقات الامريكية الروسية، هدوء ما بعد العاصفة، اوراق سياسية، العدد (10)، تريندز للبحوث والاستشارات، ابو ظبي، اب 2018، ص 18.

20 انور اسماعيل خليل، موقف ادارة الرئيس جوزيف بايدن من النووي الإيراني، مجلة قضايا سياسية، العدد (74) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ايلول، 2023، ص 241.

21 زينة عبد الامير عبد الحسين، السياسة الخارجية الامريكية تجاه إيران ابان حكم جو بادين، مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، المجلد (2)، العدد (28)، حزيران 2022، ص 33-34.

List of Sources

First: Books

1. Samir Khalaf al-Zanati, Trump and Biden: An Analysis of Press Speeches, Al-Arabi Publishing and Distribution, Cairo, 2024
2. The Return of Suleiman al-Wais, U.S. Strategy and the War on Syria, Dar al-Biruni, Amman, 2020
3. Various Authors, Arab Gulf States and Iran: The Roots of Rivalry in the Gulf Regional System and Its Manifestations, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, 2023
4. Muhammad ibn Makram ibn Ali (IbnManzurLisan al-Arab*, Vol. 5, Dar al-Ma'arif, Cairo, 1984*)
5. Mohamed Mahmoud Mahdi, The Golden Years of U.S.-Iranian Relations: An Extraordinary Rapprochement, Al-Arabi for Distribution and Publishing, Cairo, 2021, pp. 112and 121
6. Mohammed Wael Al-Qaisi, U.S. Strategic Performance After 2008: The Barack Obama Administration as a Case Study, Al-Obeikan, Riyadh, 2016
7. Muhannad Hamid Mahidi, The Rise of the American Populist Right and Its Impact on the International Economic Order, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, 2023

Second: Magazines and Periodicals

1. ",Anwar Ismail Khalil, "President Joseph Biden's Administration's Stance on the Iranian Nuclear Issue .Political Issues* Journal, Issue 74, Faculty of Political Science, Al-Nahrain University, September 2023*
2. *Anwar Ismail Khalil, "The Biden Administration's Stance on the Iranian Nuclear Issue," *Political Issues .Journal, Issue 74, Faculty of Political Science, Al-Nahrain University, September 2023
3. ",Abdelkrim Kibech, "The Iranian Nuclear Deal and Its Impact on Regional Balances in the Middle East .Journal of Political and Administrative Research, Vol. 5, No. 2, Algiers, 2016
4. ,Alaa Razak Fadel, "The European Union's Policy Toward Developments in the Iranian Nuclear Issue .Madarat Iraniya* Journal, Vol. 3, No. 10, Berlin, December 2020* ",2019-2015
5. ,Alaa Razak Fadel, "The European Union's Policy Toward Developments in the Iranian Nuclear Issue .Madarat Iraniya* Journal, Vol. 3, No. 10, Berlin, December 2020* ",2019-2015
6. Mohamed Matoua, "U.S. and European Policy Toward the Iran Nuclear Deal: Perceptions and ,Interpretations," Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, Vol. 21 .No. 4, Cairo, October 2020
7. ",Maysar Suleiman, "The U.S. Withdrawal from the Iran Nuclear Deal: Implications and Prospects .Middle Eastern Studies Journal*, No. 85, 2018, Amman*

8. Maysar Suleiman, “The U.S. Withdrawal from the Iran Nuclear Deal: Implications and Prospects,” Middle East Studies Journal, No. 85, 2018, Amman.

Third: University Theses

1. Omar Adnan Khalid, The Future of U.S. Strategic Ambiguity Toward the China–Taiwan Crisis, unpublished master’s thesis, College of Law and Political Science, University of Kirkuk, 2020

Fourth: Newspapers

1. Zayd al-Bidar, “U.S. Ambiguity in Managing the Iranian Crisis,” an article published in the Iraqi newspaper Al-Zaman, Issue No. 8251, dated August 5, 2025.

V. Websites

1. "Deterrence Amid a Fog of Intentions: Strategic Ambiguity in Western Policies", Al-Riyadh Newspaper, an article published on September 10, 2025, accessed on September 3, 2025, at the following link: https://alriyadh.com/2148522
2. Hassan Jamil al-Jamal, "An Introductory Guide to Strategic Ambiguity: Its Nature, Characteristics, and Applications," 2025, accessed September 1, 2025, at https://h1.nu/1cABT
3. Youssef Hosni, Trump and Iran at a Critical Juncture... What If the Negotiations Fail?, Al Jazeera Net, Published July 8, 2025, Accessed September 20, 2025, at https://2u.pw/QGR2fM

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No. (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021271

Nato's role in the horn of africa after 2005

(1)Asst. Lect. Abbas qais abbas hayaba

Keywords:
Nato, Horn Of Africa, Maritime Security,Piracy, Terrorism, Geopolitics, International Security

Received:22/9/2025
Accepted:14/10/2025
Available:22/6/2026

Abstract:
This study analyzes the evolving role of the North Atlantic Treaty Organization (NATO) in the Horn of Africa after 2005, with a focus on its security, strategic, and geopolitical dimensions. It explores how NATO's engagement in the region has shifted from traditional collective defense to a broader security framework addressing transnational threats, including piracy, terrorism, and maritime insecurity.

The research examines NATO's mechanisms of intervention, particularly its naval operations, capacity-building initiatives, and cooperation with regional and international actors. It argues that NATO's involvement reflects a dual logic: on one hand, it contributes to maintaining international security and protecting vital maritime routes; on the other, it aligns with the strategic interests of major global powers seeking influence in a geopolitically sensitive region.

Furthermore, the study highlights the increasing complexity of the Horn of Africa due to the growing presence of competing actors such as China and Russia, which challenges NATO's role and raises questions about the sustainability and legitimacy of its interventions.

The research concludes that achieving long-term stability in the Horn of Africa requires strengthening regional security frameworks, promoting equitable partnerships, and balancing external involvement with local ownership. NATO's future role will depend on its ability to adapt to shifting geopolitical dynamics while maintaining credibility as a security provider rather than a tool of hegemonic influence.

(1) Al-Nahrain University (abbasqais96@gmail.com) https:// orcid.org/0009-0007-7223-1536

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

دور حلف شمال الأطلسي في القرن الأفريقي بعد عام 2005

[1] م. م عباس قيس عباس هيابة

المستخلص:

يتناول هذا البحث، دور الحلف الأطلسي في منطقة القرن الأفريقي، من خلال تحليل أبعاد دوره، الأمنية والاستراتيجية في ظل التنافس الدولي على المنطقة. ويركّز على طبيعة تدخل الحلف الأطلسي، ووسائله، وأهدافه في دعم الأمن ومحاربة الارهاب والقرصنة. خلُص البحث إلى أن تدخل الحلف يجمع بين الأمن الجماعي ومصالح الهيمنة الدولية، مما يتطلب تفعيل الدور الإقليمي وتعزيز الشراكات العادلة لتحقيق الاستقرار الحقيقي في المنطقة.

بعد عام 2005، توسع دور حلف شمال الأطلسي (الناتو) في القرن الأفريقي ليشمل قضايا أمنية تتجاوز مجرد الدفاع الجماعي عن الدول الأعضاء. وتأتي هذه التوسعات في إطار استراتيجية الحلف للتعامل مع التهديدات الأمنية العالمية، والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على مصالح الدول الأعضاء.

يمكن القول إن دور الناتو في القرن الأفريقي بعد عام 2005 تحول من التركيز على قضايا الدفاع التقليدية إلى مقاربة أمنية شاملة، تركز على القضايا العابرة للحدود مثل مكافحة القرصنة والإرهاب. ورغم أن هذا التوسع يعكس سعي الحلف لمواجهة التهديدات العالمية، إلا أنه يثير أيضًا جدلًا حول طبيعة الدور المستقبلي للناتو في أفريقيا، خاصة في ظل المخاوف من تدخلاته العسكرية، وتزايد نفوذ قوى أخرى مثل الصين وروسيا في القارة.

الكلمات المفتاحية: الناتو، الحلف الأطلسي، القرن الأفريقي.

المقدمة:

يُعدّ القرن الأفريقي، من أكثر المناطق حساسية في النظام الدولي المعاصر، نظرًا لموقعه الجيوستراتيجي، والذي يربط بين المحيط الهندي والبحر الأحمر وقناة السويس، إضافة إلى ذلك الأهمية في أمن الطاقة والتجارة العالمية. ومع تصاعد التحديات الأمنية بعد العام 2005، مثل القرصنة البحرية، والإرهاب، وعدم الاستقرار السياسي، برز اهتمام حلف شمال الأطلسي (الناتو) بالمنطقة بوصفها مجالًا حيويًا يتقاطع فيه الأمن الإقليمي مع المصالح الدولية. كما يستند هذا البحث إلى تحليل دور الحلف الأطلسي في القرن الأفريقي من خلال تتبع أبعاده الأمنية والسياسية والجيوستراتيجية، مع التركيز على التحول من عقيدة الدفاع الإقليمي إلى التدخل الدولي العابر للحدود، وما يحمله ذلك من انعكاسات على الأمن والاستقرار الإقليميين.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

ما هي طبيعة وأبعاد الدور الذي يؤديه الحلف الأطلسي في منطقة القرن الأفريقي؟ وهل يمثل هذا الدور امتدادًا لسياسة أمنية جماعية أم أداة من أدوات الهيمنة الجيوسياسية؟

أسئلة البحث:

ينبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هي الأسباب التي دفعت الحلف للتدخل في القرن الأفريقي؟
- ما هي أدوات الحلف المستخدمة في هذه المنطقة؟
- ما مدى تأثير هذا التدخل على الأمن الإقليمي في القرن الأفريقي؟

فرضية البحث:

أما فرضية البحث الأساسية فتقوم على أنَّ دور الحلف الأطلسي في منطقة القرن الأفريقي لا ينفصل عن التوجه الاستراتيجي للحلف الرامي إلى تعزيز الأمن الجماعي، وفي ذات الوقت يعكس توازنات القوة ومصالح الدول الأعضاء، مما يجعل له دورًا مزدوجًا من الناحية السياسية والامنية.

منهجية البحث:

وقد اعتمد البحث على المنهج التحليلي–الاستقرائي في تتبع التواجد الأطلسي في القرن الأفريقي، كما استُخدم المنهج الواقعي، لفهم دوافع الحلف الأطلسي المرتبطة بالمصالح القومية والأمن الجماعي، والمنهج البنيوي لتفسير تدخل الناتو في ضوء التحولات في النظام الدولي.

الفصول/ المباحث

أولا – المبحث الأول (الأهمية الاستراتيجية للقرن الأفريقي)

ثانيا– المبحث الثاني (دور الحلف الأطلسي في القرن الأفريقي)

المبحث الأول

الأهمية الاستراتيجية للقرن الأفريقي

أولا: مكانة القارة الأفريقية في النظام الدولي

تضـــم القارة الأفريقية 55 دولة، كلها أعضـــاء في الأمم المتحدة، وهو ما يعني أن القارة الأفريقية تمتلك قوة تصـــويتية كبيرة في المنظمات الدولية؛ إذ تعد إفريقيا قارة ضـخمة جغرافيا وسكانيا او من خلال تعدد الثروات الطبيعية فيها، وبموقعها الجيو_ استراتيجي وما تزخر به هذه القارة من مقدرات يدفعنا إلى فهم التسابق الدولي عليها، فهذا الفضاء الاجتماعي والبشري والاقتصادي والجغرافي الواسع، تحول إلى ساحة صراع وتنافس بين القوى الكبرى لمن يقدر ان يضـمن موطئ قدم ولمن يضـمن تمركز قواعده العسـكرية فيها [1]. كما تعد القارة الأفريقية، ثاني أكبر القارات في العالم بعد آسيا، وتبلغ مساحة القارة حوالي 300 مليون كم2، كما وتشكل حوالي الـ 20% من مساحة اليابسة لكوكب الأرض، وتضم أفريقيا حوالي 820 مليون نسـمة تمثل قرابة 15–20% من مجمل سـكان الكرة الأرضـية، وهي تتمتع بثروات طبيعية وموارد كبيرة، وتكتسـب القارة الأفريقية أهميتها من كونها تشـكل خزان العالم الإسـتراتيجي من المواد الأولية والذهب والعاج والأحجار النفيسـة التي يشـتد الضـغط عليها في ظل التنافس الكبير والشـديد بين الدول الكبرى المسـتهلكة لهذه الموارد. [2] كما لها أهمية كبيرة في تأمين صـادرات دول الخليج التي تعتمد بنسـبة 90% على عائدات النفط إلى العالم، إضـافة إلى الخدمات والسـلع، هذا إلى جانب الأهمية في مواجهة أي تحرك عسـكري في المنطقة، مما جعل هذه القارة الأفريقية سـاحة للصـراع والتنافس الدائم بين الدول الكبرى، ولأسـباب مختلفة، فبعض الدول تريد المحاولة للمحافظة على مكتسـباتها في القارة، وكيانات دولية أخرى تحاول إعادة نفوذها بالتموضع على خارطة موازين القوى. [3]

كما تتمتع قارة إفريقيا بمجموعة من الخصائص والمزايا الطبيعية، حيث توافر الثروات والموارد الأولية الكبيرة "من النفط والبترول وغابات الاخشاب والفواكه الاستوائية، والمعادن والعناصر النفيسة، كالذهب واليورانيوم والماس والزنك والبوكسيت والكوبالت، كذلك امتلاك القارة الأفريقية لمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة والغنية بالعناصر التي تجعلها قادرة على القيام بدور سلة غذاء العالم وثروة حيوانية هائلة تغطي احتياجات دول القارة وتمتد لتصدير الفائض لدول القارات الأخرى، كذلك حجم الصادرات، حيث تحتل قارة إفريقيا المرتبة الأولى في كثير من الصادرات، مثل (الكاكاو والسمسم والقطن وزيت النخيل والفول السوداني والنفط والنحاس والمنجنيز هذا بالإضافة للكثير من الحاصلات الزراعية)". [4]

ولذلك أصبحت القارة الأفريقية محور الاهتمام العالمي من قبل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وبرزت تسميات لهذه القارة مثل "قارة المستقبل" و"الصين الثانية" للإشارة على إمكاناتها الاقتصادية الهائلة، إذ تحوّلت القارة إلى واجهة رئيسية للاستثمار الدولي وساحة للتنافس بين القوى الكبرى، نتيجة لما تشهده من نمو اقتصادي متزايد وتوسع في الطبقة المتوسطة، مما جعلها سوقاً استهلاكية واعدة لمختلف السلع بما فيها المنتجات التكنولوجية، ولهذا "يمتلك ثلاثة من كل أربعة أفارقة هواتف نقالة، كما يشير صندوق النقد الدولي" إلى أن القارة الأفريقية سجلت في العقد الأخير، على أعلى معدلات النمو في العالم، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 3.6% رغم تأثر بعض دولها بجائحة "إيبولا"، ونتيجة لذلك أصبحت افريقيا اليوم محور جاذب، اقتصادي واستراتيجي عالمي وميداناً لصراع النفوذ بين القوى الدولية الباحثة عن الأسواق والموارد. [5]

لذلك كان أهم تدخل لحلف شمال الأطلسي في المنطقة الأفريقية هو تدمير ليبيا عام 2011، تحت ذريعة "مسؤولية الحماية"، وهذا أدى إلى تداعيات واسعة شملت الهجرة غير الشرعية من دول افريقيا إلى أوروبا وشن هجمات إرهابية على الجزائر ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وهي دول افريقية.

واستخدمت فرنسا الهجمات الإرهابية لتبرير التدخل العسكري، فيما طبق الاتحاد الأوروبي سياسات شبه عسكرية لمواجهة الهجرة في منطقة الساحل في افريقيا، كما واستخدمت الولايات المتحدة المراقبة بالطائرات بدون طيار من قواعدها العسكرية، مما جعل من الصعب على الشعوب الأفريقية التمييز بين هذه القوى والحلف الأطلسي. [6]

وبناءً على ذلك، يركز "المفهوم الاستراتيجي " للحلف الأطلسي على الدفاع عن أمن الدول الغربية، مع اعتبار روسيا هي أخطر تهديد مباشر للغرب والصين تحديًا استراتيجياً، وضمن هذا الإطار، يسعى الحلف الأطلسي لتأمين حدوده الجنوبية في شمال أفريقيا والساحل، وذلك عبر تعزيز الوجود العسكري الأوروبي، وبناء شراكات مع المغرب وموريتانيا ودول غرب أفريقيا ودول القرن الأفريقي، مثل دعم التنمية الاقتصادية والإنسانية، ومشاريع الطاقة مثل أنبوب الغاز من نيجيريا إلى المغرب. [7]

لكن تواجه مبادرة الحلف في غرب وشمال أفريقيا تحديات كثيرة، أهمها الصراعات الإقليمية بين دول القارة، وتوسع النفوذين الصيني والروسي سياسيًا واقتصاديًا، فضلاً عن سعي روسيا والصين تأسيس نظام دولي بديل، ما يجعل المبادرة في طور التخطيط دون نتائج واقعية. [8]

ومن بين أسباب التي زادت من إثر تدخل الحلف الأطلسي للقارة الأفريقية هو الخروج الفرنسي المتلاحق من إقليم الساحل في القارة المذكورة "وكانت آخر حلقاته التطورات الجارية في السنغال وتشاد؛ حيث طالب البلدان (بصيغ ولاعتبارات متباينة) بخروج القوات الفرنسية من أراضيهما"، تهديدًا جديدًا لديناميات عمل الحلف الأطلسي في المنطقة بأكملها، فيما تتعزز أوجه حضور النفوذين الصيني والروسي بها . [9]

ولذلك تحاول فيه إسبانيا ملء الفراغ الفرنسي، رغم افتقارها للإمكانات والقدرات العسكرية والاقتصادية لذلك، كما دفع التراجع الأوروبي، الولايات المتحدة إلى توسيع حضور الحلف في أفريقيا لمواجهة النفوذ الروسي والصيني عبر "الوكالة الأوروبية" لقيام بعض دول أوروبا الغربية بدور في افريقيا، بعد فشل فرنسا وإيطاليا في إدارة ملفات الساحل وليبيا، إذ تسعى واشنطن لإشراك أوروبا في معاركها غير المباشرة ضد خصومها العالميين. [10]

أمّا الإدراك الروسي للقارة الأفريقية، فتمثل إفريقيا منذ الحرب الباردة ساحة تنافس بين القوى العالمية، خصوصًا الولايات المتحدة وروسيا، مع تغير استراتيجيات روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور قيادة بوتين، حيث سعت روسيا لإقامة علاقات قوية مع الدول القارة الأفريقية لتعويض ضعفها الاقتصادي والسياسي على الصعيد الدولي، إذ ركزت السياسة الخارجية الروسية على تطوير علاقاتها التجارية والعسكرية والثقافية في القارة، مع التزام بتعزيز مكانتها الجيوستراتيجية لاسيما في مناطق القرن الأفريقي. [11]

تركز روسيا في إفريقيا على تعزيز نفوذها في المناطق الاستراتيجية جنوب البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، من خلال دعم حلفائها العسكريين في ليبيا وتأمين الموانئ الحيوية مثل بورتسودان. كما تسعى لإزاحة النفوذ الغربي عبر الهيمنة على الأمن في دول مثل جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي. وأخيرًا، تهدف موسكو إلى إعادة تشكيل النظام الدولي لتعزيز مكانتها كقوة عظمى عالمية. (12)

كما تكتسب إفريقيا أهمية كبيرة على المستوى الاستراتيجي بالنسبة لروسيا، فهي تمنح القارة صوتًا قويًا في المؤسسات الدولية، وهذا يساعد روسيا على تعزيز رؤيتها لعالم متعدد الأقطاب ودعم مصالحها في القرارات الدولية، إلى جانب ان افريقيا توفر مواقع عسكرية استراتيجية، تمكن روسيا من تعزيز مكانتها كقوة عظمى، خصوصًا في مواجهة النفوذ الغربي في القارة،، فضلا عن الأسواق الأفريقية الواعدة للشركات العسكرية الخاصة وتصدير الأسلحة فرصًا لتحقيق مصالح اقتصادية وأمنية، بالإضافة إلى كونها سوقًا ضخمة للمواد الخام والموارد البشرية، كما يتيح وجود روسيا العسكري في إفريقيا ان يخلق توازن مع النفوذ الاقتصادي الصيني المتزايد، مع تعزيز القدرة على الضغط على القوى الغربية وإشغالها في تحديات إضافية، وأخيرًا، تعتبر افريقيا ساحة للتقسيمات الاستعمارية وإنشاء تحالفات جديدة، الذي يمكّن روسيا لإعادة تشكيل خرائط النفوذ وصياغة النظام العالمي وفق رؤيتها ومصالحها، وبما يتوافق مع استراتيجيتها لتكون لاعبًا مؤثرًا على المستوى الدولي . (13)

اما فيما يخص الادراك الصيني لافريقيا، ان الصين تركز في علاقاتها مع الدول القارة الأفريقية على تحقيق الأهداف التالية:

أولاً :الحصول على المواد الخام، وخاصة المعادن الاستراتيجية للصناعة، والمال والطاقة مثل الذهب، هذا المعدن المهم للاحتياطات البنكية، واليورانيوم والليثيوم والكوبالت العنصر المهم للطاقة النظيفة ولصناعة السيارات الكهربائية، ولتقنيات المستقبل.

ثانياً :حاجتها للمحاصيل الزراعية التي تؤمن حاجة الصين الغذائية التي تواجه معركة شرسة مع الولايات المتحدة وربما تحرمها من بعض الواردات الزراعية.

ثالثاً :احتياج الصين لأفريقيا والاستثمار في تنميتها لإنشاء سوق بديل عن الدول الغربية لصادراتها الصناعية في وقت تواجه فيه عقوبات شرسة وتعريفات جمركية تراوح بين 60% في أميركا وأوروبا و100% في كندا.

رابعاً :تسعى الصين وراء القارة لدعمها في المنظمات الدولية، لتمرير أجندتها الدولية بسهولة. (14)

لقد تطورت العلاقة بين الصين وإفريقيا بشكل متزايد على مر السنوات، إذ تحولت من التركيز الاقتصادي في المقام الأول إلى التركيز على الشراكات السياسية الاستراتيجية. وأسهم استثمار الصين في البنية التحتية للدول الأفريقية، وخصوصا من خلال مبادرات مثل مبادرة الحزام والطريق، بدور رئيس في ترسيخ نفوذها في افريقيا؛ ومع ذلك، فمع نضوج هذا الانخراط، نشهد تكاملاً أعمق للأهداف السياسية والمصالح الاقتصادية. وقد أبرز هذا التحول قرار (الرئيس شي جين بينغ) بالارتقاء بالعلاقات الدبلوماسية مع الدول الأفريقية إلى مرتبة الشراكات الاستراتيجية. وهذه الخطوة تعكس طموحات الصين طويلة الأجل في إفريقيا، ليس فقط من حيث التعاون الاقتصادي، بل من خلال التوافق السياسي أيضا، مما يشير إلى أن الصين ترى إفريقيا شريكاً أساسياً في الساحة العالمية، وخاصة مع سعي الصين إلى تعزيز نفوذها في المؤسسات الدولية. (15)

وفي إطار التنافس الاستراتيجي المحتدم بين القوى الكبرى، وفي ظل المحاولات المستمرة لاستعراض القوة وتوسيع دوائر النفوذ عبر قارات العالم، تظهر صادرات الأسلحة والصناعات الدفاعية كأحد أبرز مظاهر هذا الصراع. فالدول المتقدمة صناعيًا ترى في صادراتها العسكرية مصدرًا مهمًا للدخل القومي، كما هو أداة فاعلة لتثبيت النفوذ السياسي والعسكري في مناطق مختلفة من العالم، ومن ثمّ، فإن سباق التسلح لا يُعدّ مجرد نشاط اقتصادي فقط، بل أصبح هو أداة استراتيجية تُستخدم لتعزيز التحالفات، وضمان الولاءات، وإعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية والدولية. (16)

ولهذا نشهد توسّع الحضور العسكري الصيني في إفريقيا، بوصفه جزءًا من الاستراتيجية الجيوسياسية الكبرى للصين والرامية إلى تعزيز نفوذها العالمي وحماية مصالحها الخارجية، ففي عام 2024، اقامت الصين مناورات "وحدة السلام 2024" مع تنزانيا وموزمبيق بمشاركة نحو ألف جندي

من قوات جيش التحرير الشعبي، استخدم من خلالها معدات متطورة وطائرات مسيّرة ومدفعية ثقيلة، الامر الذي أكد قدرة الصين على نشر قواتها البرية والبحرية والجوية عبر مسافات طويلة واختبار جاهزيتها القتالية في بيئة إفريقية بعيدة. [17]

تأتي هذه الأنشطة ضمن إستراتيجية "الذهاب إلى الخارج" التي أطلقتها الصين منذ عام 2000 لدعم شركاتها وتأمين موارد جديدة، فضلا عن مبادرات كبرى مثل منتدى التعاون الصيني – الأفريقي ومبادرة الحزام والطريق التي شملت مشاريع بنية تحتية وتمويلية ضخمة في القارة. [18]

ثانيا: أهمية القرن الأفريقي استراتيجيا

تعد منطقة القرن الأفريقي من الاقاليم الجيوستراتيجية ذات الأهمية في الاطار الجيوسياسي العالمي، واستحوذت على أهمية محورية في حركة المواصلات البحرية، فضلا عن امتلاكها لعوامل الجذب تبعا لما يتفاعل بها من تناقضات عرقية وسياسية وحضارية وما تكتنفه من ثروات طبيعية جعلها تحتل مكانا متميزا في مدركات القوى العظمى، إذ تزخر اراضيها بثروات طبيعية كبيرة يأتي النفط والغاز واليورانيوم في مقدمتها وتتمتع بموقع استراتيجي متميز من خلال اشرافها على باب المندب ومدخل خليج عدن والبحر الاحمر من الناحية الجنوبية وهي مدخل لقناة بحرية يمر منها معظم نفط الشرق الاوسط إلى أوروبا وامريكا الشمالية [19]، أصبح القرن الأفريقي ساحةً لمنافسة جيوسياسية محتدمة، تتمركز فيها الصومال. ورغم استمرار عدم الاستقرار الداخلي، لا تزال الصومال محورًا للمصالح الأمنية والاقتصادية للقوى العالمية والإقليمية. وتعود الأهمية الاستراتيجية المتنامية للصومال إلى موقعها الجغرافي، ومواردها الطبيعية الوفيرة، وقدرتها على التأثير في طرق التجارة [20] . وبناءً على ذلك، يتمتع القرن الأفريقي بموقع استراتيجي ممتاز، جنوب غرب البحر الأحمر وخليج عدن، إذ يشير هذا المصطلح إلى أربعة دول وهي (إثيوبيا وإريتريا والصومال وجيبوتي)، ولكنه يشمل أيضًا، في السياق الاقتصادي والسياسي الأوسع، (السودان وجنوب السودان وكينيا وأوغندا). كما تنبع الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة، الواقعة في شرق أفريقيا، من كونها منبع نهر النيل وبوابة للبحر الأحمر وخليج عدن. كما ويمنحها موقعها على ضفاف بعض أهم الممرات البحرية والبرية التجارية في العالم، أهمية حيوية، وتزداد أهميتها كونها قريبة من شبه الجزيرة العربية الغنية بالنفط [21] .

كانت منطقة القرن الأفريقي دائما بمثابة نقطة جذب للقوى الدولية، وهذا بسبب حركة المرور البحرية التي تمر بها، والموانئ الكبرى في المنطقة، والثروات القريبة الهائلة، وتجارة الأسلحة، ونقاط عبور الأشخاص والبضائع ومخاطر القرصنة. ازدادت الأهمية الدولية للقرن الأفريقي بعد التدخل الأجنبي في الصومال عام 1992. والآن، مع حرب اليمن، بلغ التنافس الدولي والإقليمي على السيطرة على القرن الأفريقي ذروته. [22] ولذلك، تعد المنطقة منفذا مهما للمواد الخام والغاز والنفط، من دول الخليج إلى أوروبا، فضلا عن كونها طريقا للسلع الاستهلاكية للوصول إلى الاسواق الأفريقية من اسيا وأوروبا، وهي مركزا لبسط النفوذ على القارة الأفريقية، والبحر الاحمر، للجهات التي تريد الاستيلاء على القواعد فيها، وانطلاقا من ذلك، تجسد هذه الحقائق لهذه المنطقة كموقع استراتيجي للفواعل الاقليمية والدولية. [23]

فضلا عن أنَّ المنطقة تعاني من صراعات سياسية وعرقية معقدة، مما يوفر فرصًا لتدخلات الدولية، وتلعب المنطقة دورًا محوريًا في الاستراتيجيات العالمية للأمن والدفاع، حيث تتصل تحدياتها الأمنية بالقضايا الدولية مثل الإرهاب والهجرة. بالتالي، تُظهر أهمية القرن الأفريقي كمنطقة فاعلة في

صـــراع النفوذ بين الدول الكبرى. [24]؛ ونظراً للأهمية التي تعطيها الولايات المتحدة في إطار حملتها الدولية على الجماعات والحركات المســـلحة لمكافحتها في افريقيا وخاصة شرق افريقيا وما يحمله هذا الاهتمام من تأثيرات على العلاقات الامريكية الأفريقية [25].

ثالثا: التحديات والقوى المتنافسة في منطقة القرن الأفريقي

هناك تحديات تواجه افريقيا عامة والقرن الأفريقي تحديدا ومنها: [26] التحديات الامنية: ان عدم الاستقرار السياسي والامني سواء كان ذلك بسبب الحروب الاهلية او بسبب الصراع على السلطة هما أكبر خطر يهدد الامن القومي للبلدان الأفريقية.

1. التحديات الخارجية: وهي تحديات متنوعة ثقافية وسياسية واقتصادية وامنية تمثلها أطراف خارجية، ولا سيما أوروبا والولايات المتحدة و(إسرائيل).
2. تحديات اقتصادية: إذ تعاني معظم البلدان الأفريقية من مشكلات اقتصادية كبيرة رغم ما تملك هذه البلدان من موارد طبيعية وبشرية هائلة مما جعلها تعد من البلدان الاكثر فقرا في العالم ففي افريقيا يوجد ما بين 150 و300 مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر كما تشير التقارير مثلا إلى ان 61 مليون افريقي في القرن الأفريقي مهددون بالموت جوعا.
3. التحديات السياسية: وتتثمل بعدم استقرار الاوضاع السياسية والامنية والتفاوت في الانظمة السياسية وكذلك التباين في العلاقات السياسية في التعامل مع الخارج.
4. تحديات اخرى: هناك تحديات مجتمعة بما في ذلك إدارة المياه والحكم الاستبدادي وضعف منظمات المجتمع المدني فضلا عن التهديدات الاكثر خطورة والتي تتمثل بالتطرف الديني والبطالة وانعدام الامن البحري من قرصنة وإرهاب، كل هذه التحديات جلبت تدخل القوى الدولية والاقليمية، إذ تعد منطقة القرن الأفريقي من المناطق الاكثر تضررا من النزاع في العالم ولهذا تأثير مباشر على السكان، والذي ادى إلى زيادة هائلة في عدد اللاجئين والمشردين إذ بلغ عدد النازحين في افريقيا ب 12,6 مليون نازح، ويضاف إلى تلك المشاكل الفقر وما يؤدي إلى التجنيد في الجماعات الإرهابية حيث اصبحت الصومال مركزا للجماعات الإرهابية المحلية مثل حركة الشباب [27]

رابعا: أهم القوى الدولية المتنافسة في هذه المنطقة هي الأتي:

1. الولايات المتحدة الأمريكية: لا تقتصر أهمية القرن الأفريقي في المنظور الأمريكي على الاعتبارات الجغرافية فحسب وإنَّما تتعداها للموارد الطبيعية لاسيما البترول الذي بدأ يظهر في السودان،، فضلا عن قربه من جزيرة العرب، علاوة إلى ما فيه من جزر ذات أهمية استراتيجية من الناحية العسكرية والامنية، وجدير بالذكر، وبعد استهداف سفارتي الولايات المتحدة عام 1998 في كل من كينيا وتنزانيا واحداث 11 ايلول عام، برزت أهمية منطقة القرن الأفريقي بشكل اكبر في حرب الولايات المتحدة على الارهاب الدولي، حيث زارها وزير الدفاع الامريكي دونالد رامسفيلد والجنرال ساتلر قائد القوات الامريكية في القرن الأفريقي، إذ يوجد على ارضها اكثر من 1800 جندي امريكي، كما ترسو على موانئها _وهو ميناء جيبوتي_ حاملة طائرات مونت وايتني، وتجوب سواحلها بعض السفن الموكلة بمراقبة كل سواحل القرن الأفريقي. [28]، تواجه الولايات المتحدة تهديدات جيوسياسية خطيرة في منطقة القرن الأفريقي وباب المندب، نابعة من تصاعد الصراع في اليمن وتشابكه مع الأوضاع في القرن الأفريقي: – [29]

أولا– في اليمن:

- ✓ –هزيمة الحوثيين قد تترك تنظيم القاعدة قويًا في جنوب البحر الاحمر، مما يزيد التهديد عبر تحالفه مع حركة الشباب في الصومال.
- ✓ –انتصار الحوثيين قد (يمنح طهران نفوذًا عسكريًا وسياسيًا كبيرًا في القرن الأفريقي) من وجهة نظر الولايات المتحدة، مهددًا أمن مضائق بحرية حيوية.

ثانيا– المنافسة الصينية–الهندية:

- ✓ –تتصاعد التوترات البحرية بين الهند الصين في المحيط الهندي وبحر العرب، مع سعي الصين لتعزيز وجودها في القرن الأفريقي، وهذا قد يؤدي إلى حروب بالوكالة تصعب السيطرة عليها.

ثالثا– تمدد التمرد والاضطرابات:

1. –التدهور الاقتصادي والاجتماعي في القرن الأفريقي، قد يؤدي إلى اتساع التمرد وانضمام جماعات عرقية وعسكرية للجماعات الجهادية، مع تزايد الاعتماد على حروب العصابات والقرصنة.
2. الاتحاد الاوروبي: ان اوضاع عدم الاستقرار التي شهدها القرن الأفريقي اثرت سلبا على العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، سيما وان عملية تهريب الاسلحة والهجرة غير الشرعية تشكل تهديدات على الاتحاد الاوروبي، لذلك طرحت مفوضية الاتحاد الاوروبي رؤية استراتيجية للسلم والامن والتنمية في القرن الأفريقي، كما ساهم الاتحاد الاوروبي وسعيا منه لخدمة مصالحه الاستراتيجية في التدخل الايجابي من خلال الوساطات في حلحلة الصراعات والنزاعات في المنطقة. [30]
3. إسرائيل [31] : تُركز إسرائيل، إلى إقامة علاقات مع أرض الصومال(وهي دولة من ضمن منطقة القرن الأفريقي)، نظرًا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي ونظرًا لقربها من تهديدات إيران والحوثيين في اليمن، تُمثل أرض الصومال مركزًا استخباراتيًا قيّمًا وقاعدة محتملة للعمليات المشتركة لإسرائيل، ولهذا السبب، فإن اتفاقًا بين إسرائيل وأرض الصومال، إلى جانب الاعتراف المحتمل بها، قد يوفر لإسرائيل حليفًا أساسيًا في منطقة القرن الأفريقي، كما أن لاهتمام إسرائيل بأرض الصومال دوافع اقتصادية، إذ يجذب اقتصاد أرض الصومال المتنامي استثمارات من دول مختلفة، خصوصا في قطاعات مثل الزراعة والطاقة والبنية التحتية، وتهدف إسرائيل إلى تطوير التعاون مع أرض الصومال، لا سيما في مجال الزراعة، وتعزيز نفوذها في المنطقة من خلال موقعها الاستراتيجي على طول طرق التجارة الرئيسية في خليج عدن. عموما، توفر منطقة القرن الأفريقي منفذا لإسرائيل إلى جنوب شرق آسيا وشرق افريقيا، وعن طريقها تحصل على موطى قدم وقواعد عسكرية على شواطئ البحر الاحمر، فتصبح على اساس ذلك قوة مهيمنة في تلك المنطقة، ومن خلالها تمنع تحويل البحر الاحمر إلى بحيرة عربية، كما ومن اهدافها ضرب مصر عن طريق الشراكة مع السودان واثيوبيا فيما يتعلق بنهر النيل وإقامة السدود. [32]

المبحث الثاني: دور الحلف الأطلسي في القرن الأفريقي

شهدت عقيدة الحلف الأطلسي (الناتو) تحولات جوهرية منذ نهاية الحرب الباردة، من التركيز على الدفاع الإقليمي لحماية أراضي أعضاء الحلف، إلى تبني سياسات التدخل الدولي لمواجهة التهديدات غير التقليدية، إلى جانب الإرهاب والهجمات السيبرانية والتحديات في جنوب البحر المتوسط والشرق الأوسط وأفريقيا. هذا إلى جانب مواجهة (التطرف الإسلامي كما يسميه الحلف) والهدف منها هو أن يبقى الحلف مستند إلى هدف يضمن استمراره بعد سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1990، الذي نشأ الحلف من اجله. [33]

واستجابة لهذه التحديات، عزز الحلف موقفه الدفاعي والردعي عبر تطوير خطط متعددة المجالات تشمل البر، والجو، والبحر، والفضاء، والأمن السيبراني، إذ شملت الإصلاحات الرئيسية، إنشاء قوة الرد السريع متعددة الجنسيات، تعزيز الدفاعات في الجناح الشرقي، تطوير نموذج القوة والناتو الصناعي، والاستثمار في التكنولوجيا والابتكار الدفاعي، كما ركز الحلف على تعزيز المرونة الوطنية والجماعية، ودعم التعاون المدني–العسكري، لضمان قدرة اعضاءه على مواجهة التهديدات والهجمات المتنوعة.

يعكس هذا التحول توسيع نطاق الحلف الأطلسي من الدفاع التقليدي الاقليمي إلى قدرة شاملة على التدخل الدولي، بما يشمل الردع، الدفاع، والجاهزية لمواجهة التهديدات الحديثة والمعقدة. ويؤكد الالتزام المتزايد للاستثمار العسكري، والتعاون مع الشركاء الدوليين، والتطور التكنولوجي، قدرة الحلف على الحفاظ على تفوقه العسكري والاستراتيجي في بيئة أمنية متغيرة بشكل مستمر. [34] وبناءً على ذلك، ترتبط مصالح الغرب لاسيما أوروبا بأفريقيا

عبر البحر المتوسط. تسعى الدول الأعضاء في الحلف، مثل إيطاليا وإسبانيا، إلى حماية الأمن القومي ومصالحها في المنطقة الممتدة من البحر الأبيض المتوسط إلى الشرق الأوسط والخليج العربي والقرن الأفريقي ومنطقة الساحل في افريقيا.

إذ تشكل هذه المنطقة محورًا للهجرة غير الشرعية التي تؤثر على أمن الحلف، وتوجد فيها الموارد الحيوية (الغاز والنفط والمعادن) التي تعتمد عليها أوروبا، كما تمر عبرها نحو 40% من التجارة البحرية العالمية وكابلات الاتصالات بين اسيا وأوروبا. مع النمو السكاني المتوقع في أفريقيا وارتفاع أهميتها الجيوسياسية، تتزايد النفوذ الصيني والروسي عبر الاستثمار والحروب الهجينة، ما يجعل تدخل الحلف ضروريًا [35] .

وبناءً على ذلك، ان الصراعات التي شهدتها منطقة القرن الأفريقي وخصوصا في الصومال منذ عام 1990 والنزاع المسلح في جنوب السودان، وكذلك ما حصل في دارفور وما تواجهه التشاد من محاولات انقلابات عسكرية ترجع اسبابها إلى الصراع على النفط، فضلا عن التنافس الدولي الذي غذى هذه الصراعات، الامر الذي أدى إلى تفاقم الازمات بالشكل الذي تطلب تدخل القوى الخارجية، ويبدو ان قوات الاتحاد الأفريقي التي استدعيت لحفظ الامن في دارفور لم تكن قادرة على حسم الازمة، الامر الذي جعل رئيس الاتحاد الأفريقي الفا عمر كوناري بطلب المساعدة من الحلف الأطلسي في هذا المجال وقد قام الحلف وعلى اثر القرار الذي اتخذه اجتماع مجلس سفراء الحلف منذ عام 2004 بمساعدة قوات الاتحاد الأفريقي في تعزيز مهمة حفظ السلام ووضع حد للعنف المسلح في دارفور من خلال النقل الجوي لجنود الاتحاد الأفريقي إلى اقليم دارفور [36] . ومن عام 2005 إلى 2007، ساعد الناتو الاتحاد الأفريقي على توسيع مهمة حفظ السلام في دار فور من خلال توفير جسر جوي لنقل قوات حفظ السلام إلى المنطقة، إذ تمكن الناتو من نقل 5000 جندي ونقل 50 فرد من الشرطة المدنية التابعة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وقدم الناتو مساعدة تدريبية لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في مجموعة تخصصات منها: [37]

- ✓ على مستوى الاستراتيجي والتخطيط التشغيلي: ركز التدريب في هذا المجال على التقنيات لإنشاء تحليل وفهم شاملين لدارفور، وتحديد المجالات التي يمكن أن يؤثر فيها تطبيق أصول الاتحاد الأفريقي على بيئة التشغيل بشكل أفضل وردع الأزمات، واستفاد ما مجموعه 184 ضابطا من ضباط الاتحاد الأفريقي من هذا التدريب، وساهم الناتو في تمرين رسم الخرائط بقيادة الامم المتحدة إذ كان هدف التمرين هو مساعدة جنود الاتحاد الأفريقي على الفهم والعمل بفعالية في مسرح العمليات، فضلا عن بناء قدرتهم على إدارة العمليات الاستراتيجية.
- ✓ التدريب على إدارة المعلومات: عقب مذكرة ارسلها الاتحاد الأفريقي قدم الناتو تدريبا وتوجيها بشأن إدارة المعلومات لستة من ضباط الاتحاد الأفريقي في خلية تقييم المعلومات التابعة لفريق العمل المتكامل لدارفور.

وأيضا في عام 2007 قدم الاتحاد الأفريقي طلبا إلى الناتو للحصول على دعم مالي ولوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فضلا عن طلب دعما جويا وبحريا للمساعدة في الانتشار العسكري، هذا بالإضافة إلى أنَّ الناتو وفر فرصا لموظفي الاتحاد الأفريقي لحضور دورات في مدرسة الناتو وكلية الدفاع التابعة للحلف في ايطاليا [38]. وفي إطار مكافحة القرصنة في الصومال ساهم الناتو في الجهود الدولية في عملية درع المحيط قبالة القرن الأفريقي والتي استمرت من 2009 إلى 2016، كان دور الناتو هو توفير الحراسة البحرية ووضعية الردع في المنطقة مع زيادة التعاون مع عمليات مكافحة القرصنة الأخرى، والتي تم تنفيذها في امتثال كامل لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، تم ممارسة القيادة والتحكم في العملية من قبل سلسلة القيادة العسكرية لحلف الناتو، حيث قام القائد الأعلى للحلفاء في أوروبا بتفويض القيادة العملياتية إلى القيادة البحرية لحلف الناتو في نورثوود بالمملكة المتحدة، قدم حلفاء الناتو سفنًا وطائرات دورية بحرية إلى المجموعات البحرية الدائمة التابعة لحلف الناتو، والتي قامت بدورها بتعيين عدد من السفن على أساس التناوب، عملت القوات البحرية لحلف شمال الأطلسي قبالة القرن الأفريقي، بما في ذلك خليج عدن وغرب المحيط الهندي حتى مضيق هرمز، وهي مساحة تزيد عن مليوني ميل مربع وبموافقة السلطات الصومالية إذ تمكنت سفن الناتو من دخول المياه الإقليمية للصومال [39]، قامت سفن الناتو بمهام استخباراتية ومراقبة واستطلاع للتحقق من نشاط الشحن قبالة سواحل الصومال، وفصل الحركة البحرية المشروعة عن سفن القراصنة المشتبه بها، إذ تمت مراقبة السفن التجارية التي تمر عبر المنطقة وفي كثير من الحالات مرافقتها لضمان مرورها الآمن، كانت صناعة الشحن على اتصال منتظم

بحلف الناتو، بحيث يمكن الإبلاغ عن نشاط القرصنة ومشاركته لمنع الهجمات وتعزيز الوعي بالظروف المحيطة بالبيئة البحرية، كما قامت سفن الناتو بمطاردة سفن القراصنة المشتبه بها لمنعها من شن هجمات ونتيجة لذلك، يمكن لسفن الناتو أيضًا استخدام القوة لإيقاف سفينة القرصنة أو التدخل في عملية الاختطاف. [40]

كما افتتح الحلف نشاطاته في القرن الأفريقي في دولة جيبوتي، إذ وقعت جيبوتي، اتفاقاً مع حلف الحلف الأطلسي، يقضي بإنشاء مكتب اتصال تابع للحلف في الدولة الأفريقية، في اطار مكافحة عمليات القرصنة في خليج عدن، فيما يرى مطلعون على الوضع الأفريقي بأنها أولى المؤشرات على توسيع الحلف لنشاطاته العسكرية في الدول الأفريقية. واستكمالا على ما جاء، كشف موقع (ويكليكس) عن تقريرٍ جديد، يفيد بأن "إنشاء مكتب الاتصال سيزيد العمل على التنسيق الإداري والاقتصادي، كما سيؤسس لمزيد من التفاهم بين الحلف وجيبوتي بشأن الشراكة المحتملة في مجالات الأنشطة المشتركة والمصالح الاستراتيجية" [41]

وبناءً على ذلك، تجوب سفن حلف شمال الأطلسي المياه قبالة القرن الأفريقي منذ 2009 في إطار جهد دولي أوسع للتصدي للقراصنة، الذين يتمركزون في الصومال، والذين تسببوا في خسائر في مجال الملاحة العالمية.

وأدت عملية "درع المحيط" التي يقوم بها حلف الأطلسي والعملية الخاصة بالاتحاد الأوروبي، وغيرهما من المهام المعنية بمكافحة القرصنة إلى تقليل هجمات القراصنة بشكل كبير حسب الحلف الأطلسي.

وفي عام 2011 خطف القراصنة 24 سفينة، وسجل حلف شمال الأطلسي 129 هجوما قبالة الصومال، وقال حلف شمال الأطلسي، في بيان، إنه لم يتم خطف أي سفينة قبالة الصومال منذ مايو 2012، ولكنه أعرب عن اعتقاده بأن القراصنة، ما زالت لديهم النية والقدرة على مهاجمة السفن، وتشارك سفن من إسبانيا وإيطاليا وتركيا حاليا في أسطول محاربة القرصنة تحت مظلة الحلف. [42]

كما عملت القوات البحرية التابعة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) قبالة منطقة القرن الأفريقي، بما في ذلك خليج عدن وغرب المحيط الهندي حتى مضيق هرمز، وهي منطقة تزيد مساحتها عن مليوني ميل مربع، أي ما يعادل تقريبًا مساحة أوروبا الغربية، وبموافقة السلطات الصومالية، إذ تمكنت سفن الحلف أيضًا من دخول المياه الإقليمية الصومالية. كما قامت سفن الناتو بمهام استخباراتية ورقابية قبالة سواحل الصومال لفصل حركة الملاحة المشروعة عن سفن القراصنة، وعمل الحلف على مراقبة السفن التجارية ومرافقتها عند الحاجة لضمان مرورها الآمن، مع وجود اتصال دائم عبر مركز الناتو للشحن لتبادل المعلومات وتعزيز الوعي البحري، كما طاردت سفن الحلف القراصنة، واستخدمت فرق الزوارق للتحقق من السفن المشبوهة، مع إمكانية التدخل بالقوة عند الضرورة، ونقل القراصنة المحتجزين إلى جهات إنفاذ القانون [43] . ويُعزى تفشي القرصنة، إلى تراجع المؤسسات المحلية، ولا سيما عجزها عن دفع رواتب قوات الشرطة وخفر السواحل التي كانت فعّالة في السابق. وكما يشير خبير القرصنة مارتن مورفي، فإن الشرطة الفعالة في البحر تتطلب "قوارب مجهزة تجهيزاً جيداً بالرادار ووسائل الاتصالات، وأطقم مدربة جيداً ونزيهة، ومرافق قيادة وسيطرة على الشاطئ ومعلومات استخباراتية موثوقة عن نشاط القراصنة والدعم الجوي والمراقبة، وهي كلها تدابير باهظة التكلفة للغاية بالنسبة للدول النامية في المنطقة.

ولهذا جزء من مهمة عملية درع المحيط التابعة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) هو تسهيل ودعم تطوير قدرات الدول الإقليمية على تنفيذ عمليات فعالة لمكافحة القرصنة". إلا أنه عمليًا، لم يُخصص لبناء القدرات سوى جزء ضئيل من ميزانية درع المحيط، ولم يُنفذ من أي جهة مركزية، ولم تتلقَّ قناتان محتملتان – مدونة قواعد السلوك في جيبوتي، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للصومال – سوى 5.95 مليون دولار أمريكي من المساعدات الدولية في عام 2011، وهو مبلغ ضئيل جدًا مقارنةً بالمبلغ المُنفق على العمليات العسكرية [44].

كما أطلق الحلف الأطلسي والإنتربول في 2012 مبادرة تجريبية لتبادل معلومات القرصنة التي تجمعها القوات البحرية في القرن الأفريقي، بهدف تعزيز الملاحقة القضائية وتفكيك الشبكات الإجرامية المرتبطة بالقرصنة، تتيح المبادرة تبادل البيانات مع المكاتب الوطنية وفق ضوابط الإنتربول، وتربط بين التدخلات العسكرية في البحر والتحقيقات الجنائية على البر، ركز عمل الإنتربول جمع الأدلة، تبادل المعلومات، وتطوير قدرات

الشرطة، كما أنشأت قاعدة بيانات عالمية تضم 11,000 عنصر بيانات عن 1,100 مشتبه بهم، بما في ذلك قادة وممولي القرصنة، لدعم التحقيقات وتنسيق الجهود الدولية لمكافحة القرصنة البحرية [45] .

ورغم ذلك، أعاد اختطاف السفينة الإيرانية "الميراج 1 "عام 2023 ظهور القرصنة بعد فترة هدوء منذ 2017، إذ تلاه عدد من الهجمات على سفن صيد وتجارية، أبرزها اختطاف السفينة المالطية "روين "(2023) والليبيرية "إم في ليلا نورفولك "(2024)، واللتين تدخلت البحرية الهندية والإسبانية للإفراج عنهما، ورغم تجدد هجمات القرصنة قبالة القرن الأفريقي، فإن عودتها إلى مستويات السنوات الماضية غير مرجحة، فلا تزال التدابير الأمنية الدولية تشكل رادعًا قويًا، كما أن عدد عصابات القرصنة انخفض بشكل كبير، ما يجعل التوسع محدودًا، لذلك، ورغم تأثير ضعف إنفاذ القانون والأوضاع الاقتصادية، لا توجد مؤشرات على تحول جذري يعيد القرصنة إلى ذروتها السابقة [46].

هذا إلى جانب، أنشطة الحوثيين ضد الشحن البحري في البحر الأحمر الذي يشكل (تهديدًا مباشرًا للملاحة العالمية) ومصالح الحلف الأطلسي، إذ تشمل استخدام الألغام والطائرات المسيرة والصواريخ، رغم أن اليمن يقع خارج الحدود الجغرافية للتحالف، فإن سيطرة الحوثيين على باب المندب تجعلهم قادرين على تعطيل أحد أهم الممرات البحرية الدولي، ترتبط هذه الأنشطة بحرب غير نظامية أوسع (تقودها إيران وروسيا والصين، حيث تستغل هذه القوى الحوثيين) لتقويض النفوذ الغربي وحرية الملاحة حسب رأي الغرب. كما قد يمتد التهديد إلى القرن الأفريقي عبر تسليح حركة الشباب في الصومال، وتستفيد الصين من ذلك في تعزيز مبادرة الحزام والطريق وقاعدتها في جيبوتي، فيما تسعى روسيا لفتح جبهة جديدة للحلف عبر البحر الأحمر، ورغم فشل المواجهة المباشرة مع إيران سياسيًا وعسكريًا، فإن استمرار التصعيد الحوثي قد يجبر الناتو وحلفاءه (بما فيهم شركاؤه الآسيويون والخليجيون) على تعزيز وجودهم البحري، وتطوير قدرات تكنولوجية متقدمة كالحرب الإلكترونية والدفاع الصاروخي.

ولذلك يرى الغرب، ان الخطر الأكبر أن هذه العمليات تتيح لإيران وروسيا والصين جمع خبرات حية من الحوثيين لتحسين أنظمة أسلحتهم المستقبلية. لذا، فإن تجاهل هذا التهديد سيمنح خصومهم مكاسب استراتيجية، بينما الحفاظ على الأمن البحري يتطلب من الناتو الجمع بين التواجد العسكري، الابتكار التقني، والاستراتيجيات الدبلوماسية والاقتصادية لحماية الاستقرار العالمي [47]. لكن يواجه هذا التوسع معارضة قوية من الشعوب الأفريقية، التي غالبًا ما تنظر إلى الحلف باعتباره امتدادًا للاستعمار القديم، لا سيما بعد التدخل العسكري للحلف في ليبيا عام 2011 وما نتج عنه من مقتل العقيد معمر القذافي وانهيار الدولة، مما زاد من انعدام الأمن والاستقرار في المنطقة.

تمثل أفريقيا، بمتوسط أعمار يبلغ 19 عامًا وسكان يصل عددهم إلى 1.4 مليار نسمة، قارة شابة يفتقر غالبية شبابها إلى أي صلة تاريخية أو تعليمية بالحلف الأطلسي، وهذا يعقد جهود التحالف لكسب الدعم الشعبي، كما أن التجارب السابقة للعلاقات مع القوى الاستعمارية الأوروبية، مثل البرتغال وفرنسا والمملكة المتحدة، إضافة إلى سياسات الاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل مثل* GAR–SI ، تزيد من تعقيد مهمة الحلف في المنطقة. [48]

تواجه استراتيجية التوسع للحلف، تحديات اخرى تشمل منافسة القوى الكبرى، مثل الصين والهند وتركيا ودول الخليج، التي توفر شراكات متنوعة للأفارقة في مجالات الدفاع، والبنية التحتية، والتكنولوجيا. علاوة على ذلك، فإن المنطقة تحتاج إلى الأمن البشري والخدمات الأساسية، وهي مجالات لا يمكن التحالف الأطلسي التعامل معها بشكل مباشر بسبب تركيزه على الأمن العسكري التقليدي.

ومن هذا المنطلق يحث مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، "إن أي خطة لتوسيع الناتو في المنطقة، ينبغي أن تبدأ بفهم عميق ومتأصل لمشاكل الثقة، وتنوع الاحتياجات المحلية، ومحدودية جاذبية التحالف، وإعادة النظر في نماذج التعاون الحالية لضمان فعالية التوسع وتحقيق مصالح التحالف دون إحداث توترات إضافية مع السكان المحليين والدول الأفريقية". [49]

وبناءً على ذلك، دعا حلف شمال الأطلسي "الناتو" لمشاركة موريتانيا في اجتماعات الحلف، وتعتبر هذه الخطوة، تحولًا استراتيجيًا في خضم التفاعلات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الروسية –الأوكرانية بصورة عامة، والمساعي لتوسيع دائرة شراكات "الحلف" العابرة للحدود الأوروبية ولتشمل الجناح الجنوبي للحلف، متضمنًا دول الساحل، يأتي هذا إطار خطوات استباقية لفرض طوق وحزام آمن لحدود دول الناتو الجنوبية. [50]

ان لتزايد اهتمام الحلف الأطلسي لبعض دول افريقيا ومنها، لموريتانيا، يأتي ضمن جهود الغرب لمواجهة التمدد الروسي في غرب إفريقيا، خاصة في مالي التي أصبحت ساحة منافسة ومواجهة جديدة بين روسيا والدول الغربية، خصوصا بعد انسحاب فرنسا التدريجي من الساحل منذ فبراير 2022. هذا الفراغ الأمني أتاح لروسيا توسيع نفوذها عبر اتفاقيات عسكرية مع مالي، شملت نشر قوات فاغنر وتوريد أسلحة متقدمة مثل طائرات

"مي-35 إم" وأنظمة رادار. كما امتد التعاون الروسي ليشمل بوركينا فاسو وتشاد والنيجر، ما تعتبره أدبيات الناتو تهديدًا لأمنه القومي وللاستقرار الإقليمي جنوب الحلف. (51)

وبناءً على ذلك، تتجه أنظار الحلف الأطلسي نحو إفريقيا بوصفها منطقة مهمة في أمن الطاقة الأوروبي، وهذا مع سعي أوروبا لتقليل اعتمادها على روسيا، وتظهر الجزائر وليبيا ونيجيريا وأنغولا كمصادر بديلة للنفط والغاز، ما يدفع الحلف الأطلسي إلى تعزيز الأمن البحري في خليج غينيا ومواجهة القرصنة، غير أن هشاشة الأوضاع الداخلية في هذه الدول تمثل للحلف تحديًا رئيسًا، الامر الذي يستدعي يستدعي شراكة طويلة الأمد توازن بين أمن الطاقة الأوروبي والتنمية الاقتصادية الأفريقية، ويرى الحلف أن تحقيق هذا الهدف يتطلب استثمارات ضخمة، وتعاونًا مؤسسيًا مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، لضمان استقرار هذه الدول ومنع التدخلات العسكرية المباشرة في مستقبل. (52)

ولهذا يرى المراقبون، إنَّ توسع الحلف تجاه روسيا لا يشكل تهديدًا للسلام العالمي فحسب، بل يهدد أيضًا المناطق الغنية بالموارد مثل إفريقيا، قد يدفع أي انتصار للحلف في أوكرانيا إلى تصعيد أجندته للهيمنة في القارة الأفريقية، حتى وإن نجحت روسيا في إيقاف تقدمه في شرق أوروبا، فإن أي إخفاق للناتو قد يجعله يركز على إفريقيا كمنطقة لإظهار قوته العالمية. (53)

وربطا على ذلك، جسّد المنتدى للتعاون الصيني – الأفريقي (فوكاك) لعام 2024، مدى عمق الانخراط الصيني في افريقيا، واظهر مكانة الصين كشريكٍ تجاري أول ومصدر رئيسي للاستثمارات في القارة، ويُضاف إلى ذلك الزخم الذي أحدثته مبادرتا الحزام والطريق والتنمية العالمية، الامر الذي جعل النفوذ الصيني، تحديًا متعاظمًا أمام القوى الغربية، خصوصًا الأوروبية منها. ولهذا يجد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء – وكثير منها أعضاء في الحلف الأطلسي – أنفسهم أمام مفترقٍ استراتيجيٍ حاسم في تعاملهم مع القارة الأفريقية. فأفريقيا تمثل عمقًا استراتيجيًا لا يمكن اهماله، إلا أن للحضور الصيني المتزايد فيها جعل العلاقة الأوروبية – الأفريقية أكثر تعقيدًا، وتأتي مبادرة البوابة العالمية الأوروبية، كردٍ واضح على مشروع الحزام والطريق، في محاولة للحفاظ على دور أوروبي فاعل في أفريقيا، غير أن فعالية هذه المبادرة ما تزال موضع نقاش، نظرًا لصعوبة منافسة الصين من حيث التمويل والسرعة في التنفيذ، مع مراعاة الخصوصيات والأولويات الأفريقية. (54)

"من هنا، تتمحور المعضلة الأوروبية – الأطلسية حول تحقيق توازن دقيق بين السعي للاستقلال الاستراتيجي من جهة، والتعامل الواقعي مع النفوذ الصيني الراسخ في أفريقيا من جهة أخرى. وبينما تحاول الدول الأوروبية تعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية، تجد نفسها مطالبة ببناء شراكات قائمة على المنفعة المتبادلة، تراعي تطلعات القارة، وتبتعد عن الخطاب الأبوي أو الإرث الاستعماري الذي لا يزال يثير حساسيات واسعة". (55)

لذلك اخذ الحلف سبل المواجهة مع الصين، عبر ثلاثة محاور رئيسية:

أولاً: مواجهة التحدي الصيني عبر تعزيز "تبادل المعلومات الاستخباراتية، ومراقبة الاستثمارات الأجنبية الحيوية"، والحد من الشراكة الصينية-الروسية، مع تطوير القدرات الاوروبية على إدارة الأزمات دون الاعتماد الكامل على المساعدات الامريكية.

ثانياً: يسعى الحلف لتطوير شراكات فعّالة في منطقة المحيطين الهادئ والهندي، في ضوء" تدريبات مشتركة، مراكز تعاون، ومكاتب اتصال، بالإضافة إلى استكشاف حوار مع الهند حول التحديات المشتركة".

ثالثاً: استكشاف التعاون البناء مع الصين عبر مجلس مشترك لتعزيز إدارة الأزمات وبناء الثقة، مع استغلال موقف الصين الحذر تجاه الحرب الروسية على أوكرانيا لتعزيز الاستقرار الإقليمي (56).

الخاتمة

ظهر البحث، أن القرن الأفريقي أصبح ساحة تنافس بين ثلاث قوى رئيسة وهم كل من الولايات المتحدة، التي تركز على مكافحة الإرهاب وحماية مصادر الطاقة، وإسرائيل، الساعية إلى توسيع نفوذها العسكري في البحر الأحمر، والاتحاد الأوروبي، المهتم بمواجهة الهجرة غير الشرعية والقرصنة. وفي هذا السياق، لعب حلف شمال الأطلسي دورًا متناميًا منذ عام 2005 عبر مكافحة القرصنة ودعم حفظ السلام والتعاون مع الاتحاد الأفريقي، إلا أن هذا الدور يجمع بين دعم الاستقرار وخدمة مصالح الهيمنة الغربية، مما يجعل استقرار المنطقة، مرهونًا بتوازن القوى وتعزيز الدور الإقليمي

النتائج:

1. تدخل الحلف الأطلسي في القرن الأفريقي، جمع بين حماية الأمن البحري وتعزيز الهيمنة الغربية.
2. ان التحديات الأمنية في المنطقة (الإرهاب، القرصنة، الهجرة غير الشرعية)، شكّلت مبررًا رئيسًا لتوسيع نشاط الحلف الأطلسي والقوى الاجنبية.
3. رغم إسهام الحلف الأطلسي في تقليل القرصنة، إلا أن التدخل لم يقدم حلولًا سياسية واقتصادية جذرية للصراعات الداخلية.
4. يظل تفعيل الدور الإقليمي (الاتحاد الأفريقي ومنظمة الإيغاد) شرطًا أساسيًا لتحقيق استقرار مستدام يقلل من التدخلات الخارجية.

1. Abdul Kareem, Mustafa, and Saad Ubaid Alwan, International and Regional Competition in the Horn of Africa–East Africa and Its Impact on Security in the Middle East, Tikrit Journal of Political Science, No. 33, University of Tikrit, 2019.
2. Khaled Al-Ashmouri, The African Continent and the Scramble of Competitors for It, Arab Journal, 2024.
3. Alaa Amer, *Will Africa Become a "New Middle East"?*, *Al-Siyassa Al-Dawliya (International Politics Journal)*, Egypt, 2021.
4. Lbid
5. Mourad Al-Ainani, Africa from the Perspective of Major Powers: A Field of Competition and a Strategic Reserve, Araa Magazine on the Gulf, Arabian Gulf, 2017.
6. National Institute for Strategic Studies. Dynamics in the Horn of Africa Region and the Interests of the Republic of Turkey. UK, 2025.
7. The African Continent... The Future of the World, Egypt and Africa, 2019.
8. NATO: The Most Dangerous Organization on Earth, Madar Al-Shu'oub Website, 2025.
9. The Strategic Approach of NATO in the North Africa and Sahel Region, Emirates Policy Center, Abu Dhabi, 2022.
10. Lbid
11. Mohamed Abdel Karim Ahmed, NATO and the Sahel Alliance: Efforts of "Rehabilitation", African Readings, 2024.
12. Zainab Hashem, "NATO" in Africa: Declared Goals and a Hidden Agenda, Al-Alam Website, 2022.
13. The Russian-Chinese Competition over the African Continent, Turkish Vision, Istanbul, 2018.
14. Joseph Siegel, Russia's Strategic Objectives and Their Impacts in Africa, Africa Center for Strategic Studies, 2022.
15. Ahmed Dahshan, Russian Influence in Africa: Motivations, Strategy, and Tools, Ab'ad for Strategic Studies, 2024.
16. China Pursues Four Objectives in Strengthening Its Relations with Africa, Al-Araby Al-Jadeed, 2024.
17. From Money to Soft Power: New Trends in China's Policy Toward Africa, Al-Mustaqbal for Advanced Research and Studies, 2024.
18. Tamer Mohamed Sami, China's Military Expansion in Africa: A Study of Objectives and Implications, Pharos Center for Strategic Consultations and Studies, 2024.
19. Abou Diab, Khattar. "The Strategic Turning Point in the Horn of Africa." The Arab Weekly, 2018.
20. Ibid
21. Fekade Terefe. "Militarisation of the Horn of Africa and What This Means for Regional Security." Good Governance in Africa, South Africa, 2023.

22. Abdul Kareem, Mustafa, and Saad Ubaid Alwan, International and Regional Competition in the Horn of Africa–East Africa and Its Impact on Security in the Middle East, Tikrit Journal of Political Science, No. 33, University of Tikrit, 2019.
23. Al-Zubaidi, Musab Atiya Thanoon, The American Vision towards Armed Groups in North Africa 2001–2009, Lark Journal of Human Sciences, Vol. 15, No. 4, 2023. DOI: https://doi.org/10.31185/
24. Jassim, Khairi Abdul Razzaq, The African Union: Emergence–Structure–Challenges, International Studies Journal, Nos. 31–32, Center for International Studies, University of Baghdad, 2006.
25. NSDS HUB. NATO Strategic Direction South: Geopolitical Dynamics in the Horn of Africa and Mechanisms for Collaboration Between NATO and IGAD Countries. Naples, Italy, 2019.
26. Saleh, Jalaluddin Muhammad, The Horn of Africa: Its Strategic Importance and Internal Conflicts, African Readings, No. 1, UK, 2004.
27. Security of the Horn of Africa in the American Military Strategy 2015, Turkish Vision, No. 4, Turkey, 2015.
28. Al-Saadi, Aliya Hussein Ali, The Geopolitical Dimensions of Turkish Interests in the Horn of Africa Region, Al-Bahith Journal, No. 23, College of Education, University of Karbala, 2017.
29. Turkish Asian Center for Strategic Studies. "Israel's Chaos Influence in the Horn of Africa," by Huriye Yildiri, 2024.
30. Muhareb, Mahmoud, Israel and the Horn of Africa: Relations and Interventions, Arab Policies, No. 3, Qatar, 2013.
31. Deterrence and defence، NATO، 2025، https://linksshortcut.com/NHSjZ .
32. Ibid
33. Gabriel Catania, Opinion: NATO Needs to Do More in Africa and the Mediterranean, Parliament, 2024.
34. Atheer Nazem Al-Jasour, The Great Challenge: NATO's Strategy towards the Arab Region, Jordan, 2019.
35. Assisting the African Union in Darfur, Sudan. NATO, 2010. https://bit.ly/3zHliL8.
36. Cooperation with the African Union. NATO, 2021. https://bit.ly/3txMet4.
37. Operation OCEAN SHIELD ،NATO ،2016.
38. Ibid
39. People's Will Party, NATO in the Horn of Africa, 2015, accessed September 5, 2025, https://linksshortcut.com/fsliT
40. NATO Extends "Counter-Piracy" in the Horn of Africa until 2016, Al-Sharq Magazine, Brussels, 2014.
41. Operation OCEAN SHIELD ،NATO ،2016.
42. NATO, The African Union and the Fight Against Piracy ،NATO ،2012.
43. INTERPOL and NATO cooperation set to boost global efforts against maritime piracy ،INTERPOL ،2012.
44. George Hancock ،Piracy is Back in the Horn of Africa – What's Behind its Return? ،RUSI ،UK ،2024.
45. Doug Livermore ،NATO in the Crosshairs of the Houthis ،2024.
46. Mufemba Vizo Dizolili, "In Africa, NATO Is the Past," Center for Strategic and International Studies, 2024.
47. Ibid
48. Abdel Moneim Ali, A Strategic Alternative: Could Mauritania Become NATO's New Gateway to the African Sahel?, Egyptian Center for Thought and Strategic Studies, 2022.
49. Ibid
50. NATO and the African Quad Countries: A New Strategic Partnership, Al-Rabitah Center for Research and Strategic Studies, 2015.

51. Farid Abdel Hamid, Why NATO Wars Should Raise Concern in Africa, Roape.net, 2022.
52. **Habib Al-Badawi, The Strategic Dilemma of NATO in Africa amid China's Rise within the 2024 Forum on China–Africa Cooperation, Indian Strategic Studies Forum.**
53. Ibid
54. Hans Binnendijk and Daniel S. Hamilton, Implementing NATO's Strategic Concept toward China, Atlantic Council, 2023.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X
Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No. (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021286

Military Technology and the Reshaping of International Balances: Between Cyber Reality and the Persistence of Traditional Hegemony

(1)Asst. Lect. Ahmed Ali Dhiab Ahmed
(2)Prof. Dr. Zeyad Tariq Abdulrazzaq Mohammed

Keywords:
Traditional Power, Techno-Military Revolution, Cyber Power, Balance of Power,International Relations.

Received:23/10/2025
Accepted:8/2/2026
Available:22/6/2026

***Abstract*:**

The concept of power in international relations has undergone profound transformations driven by the technological and scientific revolution, which has fundamentally altered the comprehensive power structure of states. Power has transitioned from its traditional paradigm—rooted purely in material and military elements—into more complex dimensions encompassing cognitive, technological, and digital capabilities. The techno-military revolution emerges as a primary manifestation of this shift, where military superiority is now contingent upon the acquisition of advanced technologies, ranging from artificial intelligence and military robotics to smart weapons and cyberspace. Conversely, traditional power, represented by conventional armies and physical arsenals, remains an indispensable pillar for deterrence and control. However, it has ceded its central position to technological power, which currently serves as the primary engine of contemporary warfare.

This study seeks to analyze the techno-military revolution as a novel phase in the evolution of power concepts. It investigates the dialectical relationship between traditional deterrence mechanisms and cyber power, assessing their impact on regional and international balances of power. Furthermore, the study explores the implications of this paradigm shift for the structure of the international system, particularly with the rise of new actors whose technological prowess occasionally surpasses the capabilities of major powers equipped with massive conventional arsenals. The research concludes that power in the twenty-first century has become multidimensional, and that the international balance of power is no longer gauged exclusively by traditional armament metrics, but rather by the extent to which states possess and operationalize advanced technology to serve their strategic, military, and political objectives.

(1) Al-Iraqia University / College of Law and Political Science (ahmed.a.dhiab@aliraqia.edu.iq)
https:// orcid.org/0009-0007-1240-5477
(2) Al-Iraqia University / College of Law and Political Science(zeyad.abdulrazzaq@aliraqia.edu.iq)

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

التكنولوجيا العسكرية وإعادة تشكيل التوازنات الدولية بين الواقع السيبراني وبقاء الهيمنة التقليدية

[1] م.م. احمد علي ذياب احمد
[2] أ.د. زياد طارق عبد الرزاق محمد

الملخّص

شهد مفهوم القوة في العلاقات الدولية تحولات جوهرية فرضتها الثورة التكنولوجية والعلمية التي غيّرت بنية القوة الشاملة للدول، فقد انتقلت القوة من مفهومها التقليدي القائم على العوامل المادية والعسكرية البحتة إلى أنماط أكثر تعقيدًا تشمل القوة المعرفية والتكنولوجية والرقمية، وتبرز الثورة التكنو–عسكرية بوصفها إحدى أهم مظاهر هذا التحول، إذ أصبح التفوق العسكري مرهونًا بالقدرة على امتلاك التكنولوجيا المتقدمة، من الذكاء الاصطناعي إلى الروبوتات العسكرية والأسلحة الذكية والفضاء السيبراني، وفي المقابل، ما زالت القوة التقليدية –بما تمثله من جيوش وتسليح مادي– تمثل ركيزة لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق الردع والسيطرة، غير أنّها فقدت موقعها المركزي لصالح القوة التكنولوجية التي باتت تمثل المحرك الأساس للحروب المعاصرة. وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم الثورة التكنو–عسكرية بوصفها مرحلة جديدة في تطور مفاهيم القوة، في ضوء بحث العلاقة الجدلية بين أدوات الردع التقليدي والقوة السيبرانية، وتأثير ذلك في موازين القوى الإقليمية والدولية، كما تتناول الدراسة انعكاسات هذا التحول على بنية النظام الدولي، خاصة مع بروز فاعلين جدد يمتلكون تفوقًا تقنيًا يفوق في بعض الأحيان قدرات الدول الكبرى ذات الترسانة العسكرية الضخمة. وتخلص الدراسة إلى أنّ القوة في القرن الحادي والعشرين أصبحت متعددة الأبعاد، وأن التوازن الدولي لم يعد يُقاس فقط بمؤشرات التسليح التقليدي، بل بمدى امتلاك الدول للتكنولوجيا المتقدمة وقدرتها على توظيفها في خدمة أهدافها الاستراتيجية والعسكرية والسياسية.

الكلمات المفتاحية: القوة التقليدية، الثورة التكنو–عسكرية، القوة السيبرانية، توازن القوى، العلاقات الدولية.

المقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة ثورة غير مسبوقة في مجال التكنولوجيا العسكرية، تجسدت في الذكاء الاصطناعي، والطائرات المسيّرة، والحروب السيبرانية، ما أحدث تحولات ملموسة في أدوات القوة وآليات الصراع بين الفاعلين الدوليين، ولم يعد التفوق العسكري مقصورًا على حجم الجيوش أو عدد العتاد، بل بات مرتبطًا بالكفاءة التقنية والقدرة على السيطرة المعلوماتية، ورغم ذلك، فإن هذه الموجة التكنولوجية، برغم أثرها الواضح، ما زالت تصطدم بحدود التوازنات التقليدية القائمة على الردع النووي، والقدرة الاقتصادية، والمؤسسات الدولية، ومن هنا تنبع أهمية دراسة إشكالية العلاقة بين التكنولوجيا العسكرية ومستقبل التوازنات الدولية، بين منطق التغيير وحدود الاستمرارية.

لم تعد الحروب تُحسم فقط في ميادين المعارك البرية أو الجوية، بل امتدت إلى الفضاء السيبراني والمجالات الافتراضية التي يصعب ضبطها وفق القواعد التقليدية للقانون الدولي، وأصبح بإمكان دولة صغيرة نسبيًا، عبر امتلاك قدرات سيبرانية متقدمة، إلحاق أضرار جسيمة بقوة عظمى، مما زاد من تعقيد معادلات الردع وأثار تساؤلات عميقة حول مستقبل ميزان القوى. ومن أبرز الأمثلة على ذلك الهجمات السيبرانية التي استهدفت البنية التحتية الحيوية في عدد من الدول الكبرى، وحرب المسيّرات التي أعادت تشكيل ميدان المعركة في أوكرانيا والشرق الأوسط.

غير أنّ هذه التطورات التكنولوجية، على أهميتها، لا تعمل في فراغ، إذ إنّ فعاليتها مشروطة بامتلاك الدول لمقومات القوة الشاملة، وفي مقدمتها الاقتصاد القوي، والتحالفات الاستراتيجية، والشرعية السياسية. فالتكنولوجيا في ذاتها لا تضمن انتقال الدولة من موقع طرفٍ تابع إلى قوة فاعلة

في النظام الدولي، ما لم تتكامل مع عناصر أخرى تمنحها القدرة على الاستمرارية والتأثير. ومن هنا يتضح أن التكنولوجيا العسكرية قد تعيد ترتيب أدوات الصراع، لكنها لم تصل بعد إلى مستوى إحداث قطيعة كاملة مع بنية النظام الدولي القائم.

وعليه، فإن دراسة مستقبل التوازنات الدولية في ظل التطور التكنولوجي العسكري تمثل مدخلًا لفهم ديناميات القوة في القرن الحادي والعشرين، خاصة في ظل التنافس المحتدم بين الولايات المتحدة والصين على الريادة التكنولوجية. فالولايات المتحدة تسعى للحفاظ على هيمنتها عبر الاستثمار المكثف في المجالات السيبرانية والذكاء الاصطناعي، بينما تعمل الصين على تقليص الفجوة التكنولوجية بما يتيح لها إعادة التوازن للنظام الدولي. هذا الصراع لا يقتصر على بعده العسكري فحسب، بل يمتد إلى الاقتصاد العالمي، وأمن الطاقة، وحتى البنية التحتية الرقمية العابرة للحدود

اولا/ أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتطرق إلى موضوعًا راهنًا وحيويًا في العلاقات الدولية، حيث يشهد العالم تحولات متسارعة في ميدان التكنولوجيا العسكرية تؤثر بشكل مباشر في بنية القوة العالمية. فبينما تسعى القوى الكبرى لتوظيف الذكاء الاصطناعي والفضاء السيبراني في تعزيز نفوذها، حيث تبرز تساؤلات حول مدى قدرة هذه الأدوات على إحداث تغيير حقيقي في موازين القوة، أم أنها ستظل محكومة بحدود الردع النووي والهيمنة الاقتصادية التقليدية. ومن ثمَّ، يسهم البحث في سد فجوة معرفية في ضوء تحليل العلاقة الجدلية بين الابتكار العسكري والتوازنات الدولية، بما يفتح المجال أمام فهم أعمق لمستقبل النظام الدولي وآفاق استقراره.

ثانيا / إشكالية البحث:

إنّ التطور التكنولوجي في المجال العسكري أدّى إلى إحداث تحولات جوهرية في أدوات الصراع وأساليبه، حيث برزت أنماط جديدة من القوة تقوم على الذكاء الاصطناعي، والطائرات المسيّرة، والحروب السيبرانية، ما أوجد حالة من عدم اليقين بشأن مستقبل النظام الدولي. غير أنّ هذه التحولات، رغم أثرها المباشر، ما زالت تصطدم بعوائق بنيوية تتمثل في استمرار الردع النووي، والتفوق الاقتصادي، وهيمنة المؤسسات الدولية، بما يجعل السؤال المطروح:

إلى أي مدى يمكن للتكنولوجيا العسكرية الحديثة أن تعيد تشكيل التوازنات الدولية، وهل تمثل أداة لإحداث تحوّل بنيوي في النظام العالمي، أم أنها تظل عنصرًا تكميليًا يعزز بقاء الهيمنة التقليدية للقوى الكبرى؟

ومن هذه التساؤل الرئيسي تتفرع عده اسئلة فرعية:

١–هل أسهت التكنولوجيا العسكرية في تهديد السلام الدولي أو تأجيج الصرعات الدولية؟

٢– هل أنتجت التكنولوجيا العسكرية ظهور فواعل جديدة في التنظيم الدولي؟

٣– هل أسهمت التكنولوجيا العسكرية في تعزيز نفوذ الفواعل من غير الدول في التنظيم الدولي؟

ثالثاً / أهداف البحث

1. تحليل تأثير التكنولوجيا العسكرية الحديثة – كالذكاء الاصطناعي، الطائرات المسيّرة، والحروب السيبرانية – على طبيعة الصراعات وأدوات الردع في النظام الدولي.
2. تفسير حدود قدرة التكنولوجيا العسكرية على إحداث تغييرات جذرية في التوازنات الدولية، في ظل استمرار العوامل التقليدية كالردع النووي والتحالفات الاقتصادية والسياسية.
3. استكشاف كيف أسهمت التكنولوجيا العسكرية في إعادة تشكيل أنماط التحالفات الدولية وفق منطق المعرفة التقنية بدلًا من المصالح الجيوسياسية فقط.
4. **تقييم** ما إذا كانت التكنولوجيا العسكرية تمثل عاملًا حاسمًا مستقلًا قادرًا على إعادة توزيع موازين القوى، أم أنها مجرد أداة مكمّلة لهيمنة القوى الكبرى.
5. **تقديم رؤية** استشرافية لمستقبل التوازنات الدولية في ظل التنافس التكنولوجي العسكري بين القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة والصين وروسيا.

رابعاً/ فرضية البحث:

أدى التطور التكنولوجي في المجال العسكري دورا مباشرا في تغيير في توازنات القوة الدولية، التي أدت إلى زيادة في مقومات القوة لدى الدول التي توظّف العامل التكنولوجي في ترسانتها العسكرية، مما يؤدي إلى اختلال في موازين القوى الدولية، وستُعاد صياغة التوازنات بشكل تدريجي وليس فجائي، وسيظل مستقبل التوازنات رهينًا بين التكنولوجيا والواقع الاستراتيجي.

خامساً: مناهج البحث:

كان لابد من الاستعانة بالمنهج الوصفي، لوصف التكنولوجيا وتقنياتها والثورة في الشؤون العسكرية وتوازن القوى، في حين استخدم المنهج التحليلي النظمي من اجل دراسة وتحليل تأثير التكنولوجيا العسكرية على قوه الدولة وكيف سينعكس ذلك على مستقبل التوازنات، اما سبب استخدام المنهج الاستشراف المستقبلي هو من اجل اكتمال بناء مشاهد مستقبلية للتكنولوجيا العسكرية وتأثيرها على مستقبل التوازنات.

سادساً: هيكلية البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين مع مقدمة وخاتمة ، المبحث الاول الثابت والمتغير في دور القوة التقليدية وتعاظم دو الثورة التكنو _عسكرية وتم تقسيم المبحث إلى مطلبين المطلب الأول تعاظم دور الثورة التكنو–عسكرية والثاني الثابت والمتغير في دور القوة التقليدية ، اما المبحث الثاني فقد جاء فيه التكنولوجيا العسكرية كمتغير مؤثر في إعادة تشكيل التوازنات الدولية وتم تقسيمه إلى مطلبين الأول التأثير المباشر للتكنولوجيا العسكرية على التوازنات الدولية ، والمطلب الثاني محدودية وبقاء تأثير التكنولوجيا العسكرية في مستقبل التوازنات الدولية.

المبحث الاول

الثابت والمتغير في دور القوة التقليدية وتعاظم

دور الثورة التكنو _عسكرية

شهد مفهوم القوة تطورات كثيرة تواكب مسيرة التطور الإنساني، وكان فهمه يرتبط بصورة مباشرة بالكيفية التي تمكنك من توليد قوة الإجبار وثني إرادات المنافسين والخصوم، والتأثير في قراراتهم على مستوى الأفراد أو المنظمات أو الدول[1] ، وإنَّ ما يشهده العالم اليوم من تحولات وتغيرات في مفهوم القوة الشاملة وما رافقها من تطورات متغيرات سياسية واقتصادية وعسكرية أمنية وتقنية تكنولوجية ثقافية، جعلت العالم بمثابة قرية واحدة عبر العولمة والتعاون العالمي على كافة الأصعدة والمستويات، مما ولد الكثير من المحفزات والأسباب لإعادة توظيف القوة في إطار مختلف وجديد عما كان سائدا في السابق، وإن ذلك التحول شمل أيضا الجانب العسكري الأمني، كونه أحد أهم الجوانب الرئيسة التي تستند عليها الدولة في حماية أمنها القومي وسيادتها القومية، فقد شهد تحول كبيراً في متغير القوة العسكرية على المستويين العسكري والتكنولوجي، والذي تزامن مع التغيرات التكنولوجية على المستوى العالمي، وهو ما أدى إلى حدوث تحول كبير في طبيعة المسلّمات والمفاهيم والآثار المترتبة على ذلك التحول، مما أوجب ضرورة أعادة صياغة للعقائد والاستراتيجيات التي تستخدمها الدول في الجانب العسكري الأمني؛ لتحقيق اجندتها وحماية أمنها القومي والحفاظ على سيادتها المستقلة[2] .

إنَّ من المسلّمات التي فرضت نفسها على الواقع الدولي الثورة العلمية والتكنولوجية، وجرى تحول كبير في الأمن العسكري العالمي، ترافق مع التحولات الكبيرة في مجال العلوم والتكنولوجيا، وهو ما ساهم في احداث تغير كبير في المفاهيم والمسلّمات والآثار المترتبة على هذا التحول، ومن أبرز هذه النتائج أعادة صياغة الاستراتيجيات والعقائد الأمنية للدول والأحلاف والمنظمات الإقليمية والعالمية بما ينسجم مع طبيعة التحديات العسكرية للأمن القومي للدولة، بما ان مفهوم الأمن كان يرتكز خلال مرحلة الحرب الباردة على الحد من الأسلحة غير التقليدية وحصر مقومات القوة الشاملة بيد الدولة، أمّا عالم ما بعد الحرب الباردة فقد شهد تطورا وتوسعا في النطاق والتأثير والقدرة التدميرية للأسلحة التقليدية، إذ امتد الأمن العسكري ليشمل تحديات لم تكن موجودة من قبل نتيجة التغير في المفاهيم والمدركات لدى الدولة[3] .

إن أساس الهرمية الدولية والتفاعل في النظام الدولي هو ارتكازه على عناصر القوة وكيفية توزيعها بين الوحدات الدولية، وانعكاسات ذلك التوزيع على سلوك الوحدات الدولية والقوة مثلت مجموع العوامل القابلة للاستخدام التي تكون بحوزة الدولة، داخلياً وخارجياً، المادية منها وغير المادية، ولا اتفاق محدد على تعريف تلك العوامل كونها تشمل حزمة واسعة، كما لا اتفاق على انتشار موحد لها بين الدول والدول تعاني تبايناً ملحوظاً في امتلاك عوامل القوة ،كما لا اتفاق على أنها أكثر تأثيراً عند امتلاكها[4]، فالامتلاك مسألة منفصلة عن قابلية الدولة على التأثير أحياناً، كون القابلية على التأثير إقليمياً أو عالمياً، تتوقف على امتلاك الإرادة والمشروع السياسي والتكنولوجيا، وهي مسائل لا تتفق الدول في الحصول عليها، كمقدمات وليس كنتائج كما لا يمكن تجاهل أن العالم يتجه إلى وجود حقيقة أن هناك أطرافاً متعددة تمتلك من عوامل القوة والتأثير ، وأهمها: الفواعل العالمية ، والفواعل العابرة للقومية، والفواعل دون مستوى الدولة. وهي جميعاً تزداد قوة وتأثيراً، وسيكون لها مكانة في صياغة النظام الدولي، ودفعه بعيداً من طابعه الدولي، إنَّ المقصود بتحولات القوة الحاصلة منذ مستهل الألفية الجديدة صعوداً، فإن الأمر مقترن في بيان التحول الحاصل في معنى القوة القابلة لأن تكون مؤثرة في العلاقات الدولية، والتحول هو بالابتعاد من عوامل القوة التقليدية، واقترانها بعوامل غير تقليدية، مثل المعرفة والتكنولوجيا والمال والإعلام لتصل بنا إلى نمط يكاد يكون الأصعب الذي يصعب تحديد نطاقه تحديدا تاما وهو نمط القوة السيبرانية مع أهمية الإشارة لامتلاكها من الفواعل من غير الدول منها مثلاً، الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات المختلفة العالمية حكومية وغير حكومية، والأفراد الهواة والقراصنة المحترفون وغيرهم[5] . وفي ضوء هذا المبحث، سيتم التطرق إلى مطلبين أساسيين:

المطلب الأول: تعاظم دور الثورة التكنو–عسكرية.

المطلب الثاني: الثابت والمتغير في دور القوة التقليدية.

المطلب الأول

تعاظم دور الثورة التكنو–عسكرية

إنّ تقنية المعلومات دور قاطرة التغيير في الحقبة الجديدة من السياسية العالمية فهي تدفع صوب الاصلاح والعولمة قدماً لتشكل اهمية متزايدة للقوة القومية، ومن ثم تساهم في تشكيل العلاقة بين السياسة والقوة والدولة[6] ، ويشهد العالم تحولات جذرية بفعل التقدم التكنولوجي الهائل، ولا سيما في مجال التسليح حيث تتسابق الدول لتطوير أسلحتها لتكون أكثر دقة وفتكًا، مما يغير قواعد اللعبة في الصراعات الإقليمية والعالمية، وخلال السنوات الأخيرة تسارعت وتيرة التغيير بشكل مذهل، إذ تحولت التقنيات الحديثة إلى واقع ملموس مما يفرض تحديات على الأمن والاستقرار في المنطقة الشرق الوسط والعالم ، ويشكل هذا التطور في مجال التسليح تهديدًا متزايدًا للأمن والاستقرار في العالم، فالأسلحة المتطورة بدءًا من الطائرات المسيرة ووصولًا إلى الأسلحة فائقة القدرات، تزيد من حدة التنافس والتسلح بين الدول، وتشجع على اتخاذ مواقف متشددة، كما أسهمت في إحداث ثورة حقيقية في كيفية إعداد وإدارة الحروب والصراعات العسكرية وزيادة مقومات القوة[7].

قلبت الثورة التكنولوجية كل المعطيات الاستراتيجية ومنها العسكرية، فالوسائل العسكرية الحديثة من الغواصات الذرية التي تبحر في المحيطات دون أن تظهر على سطح الماء، والصواريخ العابرة للقارات، وطائرات التجسس بدون طيار، والأقمار الصناعية القادرة على التصوير سرا، كلها مبنية الآن على مكونات الكترونية غنية بالمعلومات، وبذلك غدا الرهان يقوم على أن من يسيطر على أسرار التكنولوجيا سيفتح أمامه أبواباً جديدة لتحصيل القوة، وعليه يمكن أن نجزم بوجود إعادة فعلية حقيقية لترتيب وتوزيع عناصر القوة نجم عنها تراجع القوة العسكرية بمفهومها التقليدي من عدد الجيوش وكمية العتاد لصالح القوة التكنولوجية مع عدم اقصاء أي منهما، بل تداخلهما وتشابكهما وتكاملهما أحيانا [8].

أشار "هانز مورجنثاو" إلى أنَّ مصير الأمم والحضارات يعتمد غالبا على الفجوات التكنولوجية التي لا يمكن سدّها بوسائل أخرى ، وقد تؤدي المنافسة التكنولوجية بين الدول إلى تغييرات كبيرة في توزيع القوة، وغالبا ما تتمكن البلدان ذات المزايا التكنولوجية من اكتساب قوة وطنية أكبر في السياسة الدولية، الأمر الذي يعني أنَّ حالة التنافس التكنولوجية الجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين سيكون لها تأثير عميق في تطور وتغيير النمط الاستراتيجي العالمي [9].

ومن هذا المنطلق نجد إن الاستراتيجية الأمريكية اعتمدت بمضامينها وابعادها العسكرية اعتمادا كبيرا على ما تحقق من منجزات في مجال ثورة المعلومات، والتي اندفعت اندفاعا كبيرا صوب العصر المعلوماتي وانتقل تبعا لذلك نمط التفكير الاستراتيجي من الاعتماد على القوة الصناعية الهائلة والتطور المحقق في مجال الصناعات العسكرية إلى نمط آخر ، ويتمثل بالصناعات التكنولوجية والأنظمة الكومبيوترية، وهو ما عبرت

عنه بـــ (الثورة في الشؤون العسكرية)[10] ، ويصاحب تزايد ادماج التطبيقات التكنولوجية الفائقة في الصناعات العسكرية إلغاء الطرق التقليدية والقديمة الثابتة للتفكير في الحروب، وظهور أنواع جديدة منها، ونزاعات لم تعتدها الدول من قبل التي لن يقتصـــر تهديدها على الأمن القومي للدول الكبرى فقط ولكنه سيمتد أيضاً للصغرى، إذ لم يعد استخدام التكنولوجية في الجوانب العسكرية مقصوراً على تلك الدول التي تتنافس فيما بينها في اسـتخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة في تحديث جيوشـها، وتعزيز قوتها العسـكرية ولكن اتاحتها للجميع، أضـحت سـلاحاً في أيدي فاعلين دون الدولة، ما يمكنهم من تهديد السلم والأمن الدوليين[11].

إنَّ وجود الكثير من التكنولوجيات المختلفة التي تطبق حالياً على المجال العملياتي والتي تسـتخدمها الجيوش على نطاق واسـع منها الروبوتات وأنظمة الفضاء، في توجيه الأسلحة الخاصة بها والتكنولوجيا النانوية، فإن المحافظة على التفوق أو مجاراة الجيوش الأخرى ستشكل تحدياً صعباً حتى بالنسبة للجيوش الأكثر تقدماً ، والاستراتيجية التي تمكن الجيوش من البقاء في الطليعة عبر إقامة شراكات مع الشركات التي تقوم بتطوير الجيل التالي من منظومات الأسلحة المتقدمة تكنلوجياً، وأن إقامة هذه الشراكات يعني الحاجة المستمرة الى خدمات القطاع الخاص من المرتزقة والمتعاقدين والذين سيتولون مسؤولية صيانة منظومات الأسلحة الجديدة لسد فجوة القوة البشرية من جانب و التقليل من التهديد الذي تفرضه الحرب على الجنود من جانب آخر[12].

أذ تعرف وزارة الدفاع الأمريكية الدرجة الحرجة للتكنولوجيا (بأهمية التطبيق الذي تستخدم فيه التكنولوجيا، والتي تنبع بشكل حرج من أهمية ناتج النظام الذي تشكل التكنولوجيا جزءا منه، وكذلك من أهمية التكنولوجيا في تمكين هذا النظام)، وتصنف هذه التكنولوجيات في سبع فئات المواد، والتصنيع، والمعلومات والاتصالات، والنقل والأنظمة الحية، والطاقة، والجودة البيئية، وهذه التقنيات الحاسمة هي أدوات قوة حقيقية تناسب بحق حالة التنافس التكنولوجي على الساحة الدولية [13].

إنّ الأسـلحة الفائقة القدرة في القرن الحادي والعشـرين تتنوع بين أسـلحة مادية التقليدية كالصـواريخ التذكية الموجه عن بعد عبر البر والبحر والفضاء، أمّا الأسلحة المعنوية فأنها تكمن بتلك البرامج والتقنيات العنكبوتية الإلكترونية والتي تتمثل في نماذج عديدة منها الطائرات بدون طيار والتي يصل حجم البعض منها حجم الذبابة، والتي يمكن من خلالها اختراق ونقل الاجتماعات واللقاءات الخاصة سواء بين الأشخاص أو القادة أو السياسيين والتجنيد الكامل لشبكة الاتصالات العالمية والنظم المعلوماتية سواء باستهداف منشئات الدول ونظمها العسكرية أو المؤسسات والافراد والتي يتم بواسـطتها تعطيل اجهزة التحكم والقيادة [14]، وبرز الفضـاء الإلكتروني كأحد أدوات اختراق الأمن القومي للدولة وتضـاعفت التهديدات التي يواجها أمن الفضاء الإلكتروني، فضلاً عن ذلك نجد أن تكاليف استجابة الدولة لها ارتفعت بسبب سرعة تفوق قدرة الدول على التعامل معها، وتصدر أمن الفضاء الإلكتروني على نحو متزايد أجندة الأمن القومي للدول[15] .

إنّ هذا التشخيص يدفعنا للقول إن العقائد العسكرية هي الأخرى تغيرت بسبب التغير في انماط الحروب وانتقالها من حروب العصر الصناعي إلى الحروب التكنو – معلوماتية، والفارق الأسـاس الذي يتحكم بعنصـر الاختلاف والتميز بين هذين النمطين من الحروب هو عامل المعرفة التكنو – معلوماتية التي تتضـمنها [16] ، وعلى هذا الاسـاس تعد الروبوتات الطائرة من دون طيار احدى مضـامين انتقالات القوة التي تواجه الأمن العسـكري العالمي ، لأنها توفر صـورة حية بالفيديو عن انشـطة العدو والصـديق على الأرض في ان واحد من خلال قيامها بعمليات الاستطلاع والتجسس والمشاركة في القتال وخوض المعارك الجوية وقصف الأهداف الأرضية بكفاءة الطائرات القاذفة ذاتها ، لقد اثبت المتغير التكنولوجي في ضوء دوره المتزايد والجديد لاسيما عبر تفعله مع عناصر القوة الثابتة والمتحركة أنّه دافع جديد ومؤثر وفعّال في الافصاح عن محتوى جديد للقوة وابتكار آليات أدوات وانماط ومرتكزات للقوة[17].

إنّ وحدات النظام الدولي لها تراتبية فيه بحسب ما تمتلك من عناصر القوة وعندما تكون هناك تحولات فيها تقوم الدول باحتوائها باستراتيجيات مختلفة تبدأ بالتعاون أو التنافس أو الصـراع من أجل احتلال مكانه مهمة من ضـمن مراكز القوى، أو التحقيق مصـلحة معينة أو على الأقل المحافظة على ما لديها من مكتسبات؛ ولهذا السبب فان الدول تتنافس لبسط نفوذها على المناطق الجيوستراتيجية باستخدام شتى الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية لتامين حصولها على المواد الحيوية، لقد أصبح السعي للحصول على المعرفة وتطبيقاتها التكنولوجية عنصرا مهما في رفع مستوى ومستقبل القوة الوطنية كي تجد لنفسها محلا في التوازنات الجيوستراتيجية[18] , ومن هناك أصبحت قوة الدولة مرهونة بالمتغيرات التكنولوجية وأنَّ التحول التكنولوجي للدول يدفعها لأن تكون في صـدارة التفاعلات الدولية والمجتمع الدولي إذ إنَّ هذا التطور التكنولوجي يعني توفر تقنيات عسكرية دون أن تقع تحت وصاية دولة ما أو رحمة احتكارها هذا من جهة ومن جهة أخرى، نجد الدول المتقدمة تكنولوجيا لديها بناء اقتصـادي وعلاقات تجارية دولية مؤثرة وفعالة، كما إن الفعالية ومدى كفاءة أجهزة الدولة المعنية بالتخطيط السـياسـي

والاستراتيجي وقدرتها على رصد وتحليل المتغيرات الجديدة وربطها في اطار تعزيز المصلحة الوطنية بالأدوات العسكرية والاقتصادية والسياسية ليس بوصفها مجالات منفصلة وإنما تكمل بعضها وتصب في مصلحة الدولة لتحقيق أهدافها الشاملة[19] .

قد اصبح من الأمور المستقرة في الفكر الاستراتيجي أنَّ مصادر قوة الدولة ومكونات نفوذها لابد أن تتنوع وتتغير، وأنَّ القوة العسكرية وحدها لم تعد تحقق سوى القليل، وأن القوة في عالم اليوم تنصب على مكونات متنوعة ومتعددة عسكرية ودبلوماسية واقتصادية وتقنية، تمنح الدولة القدرة على شق طريقها في النظام العالمي، وأنَّ جوهر القوة يجسده ضغط سياسي ونفسي، وقد تكون الدولة قوية عسكريا وتمتلك مقومات القوة العسكرية ولكن اساسها الداخلي متهافت ومتهالك سياسيا واقتصاديا ومن ثم لا يمكن وصفها بالدولة القادرة والقوية في عالم تتنافس فيه القوى العالمية على جبهات ثقافية واقتصادية وسياسية وعسكرية[20].

ان ما يعد تهديدا فرصة في عالم اليوم يتجاوز البعد العسكري التقليدي بدرجة كبيرة، في الوقت الذي تبرز فيه عوامل وفواعل تهديد مثلت فرصة غير مسبوقة، عبر سيولة في التدفقات التي يصعب حصرها كما يصعب التحكم بها ، مثل انماط جديدة من التهديد وتتمثل بـ الحروب الهجينة و الحروب اللامتماثلة والحروب الاستباقية والتزايد الكبير في العنف والتهديد والضحايا والتدمير على مستوى العالم، وشهدت مفاهيم الأمن وخاصة البعد العسكري منها جملة من التغيرات وذلك ان ثورة التكنولوجيا العسكرية وثورة المعلومات وانتاج السلاح والقدرة الفائقة على التدمير ، اصبحت أكثر انتشارا ، كما برزت شبكات عمل عسكري عابرة للدول، وشبكات الجريمة المنظمة والمنظمات الارهابية العالمية النشاط كل تلك التغيرات أدت إلى ازدياد القناعة بأنَّ البنى العسكرية مهما كانت محدثة ومتطورة، إلا أن احتواء التهديد لا يمكن أن يكون بالاعتماد على البعد العسكري التقليدي فقط، ولابد من مقاربة مركبة ومتعددة، قد تجعل العسكرة أحد آخر الخيارات[21]، ومن ثم نجد إن التحول الذي اصاب القوة انعكس بالضرورة على مفهوم الأمن بما يتوافق مع الواقع الجديد، اي في ضوء العمل على اخراج مفهوم الأمن من بوتقة الأمن الوضعي التقليدي إلى منظور أكثر تكيفا وتحديثا مع التحولات التي تشهدها البيئة الأمنية الجديدة ، إذ لم تعد الدولة الضامن الوحيد للأمن والمصدر الرئيس له من التهديدات الخارجية، وعليه تم الانتقال من منطق الأمن الدولاتي الى منطق الأمن المجتمعي، وهو ما شكل معضلة أمنية مجتمعية والانتقال من الأمن ذو القطاع العسكري فقط إلى أمن متعدد القطاعات وهو المفهوم الذي قدمه المفكر البريطاني (باري بوزان) الذي عده أمناً مركباً، إذ لم يعد الأمن يقتصر على الجانب العسكري فقط بل يشمل الأمن في القطاع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي عده أهم القطاعات حسب تصوراته[22] .

المطلب الثاني

الثابت والمتغير في دور القوة التقليدية

إن الثورة المعلوماتية والتكنولوجية عجلت من مراحل التغيير في النظام الدولي إذ كما نعلم أنَّ الحرب ابتدأت بالأسلحة البسيطة وتطورت ميكانيكيا وبمساعدة صناعة البارود لكن حاليا ارتفعت قدرات وكفاءة الجيوش وأصبحت مواجهة النظم ميزة رئيسة في ميادين القتال، وقد تغيرت الموازين واختفت حدود المعركة، وحتى قواعد الاشتباك فمن الممكن إن تطلق الصواريخ من الفضاء الخارجي أو قد يحدث هجوم إلكتروني لتضليل أنظمة أسلحة العدو، وبهذا فقد ابتكرت نظريات جديدة وعقائد عسكرية جديدة وسعت الدول المتطورة إلى تعديل موازين القوة للإبقاء على نظام دولي متوازن[23]، تبين من هنا إن تأثير الدول يكمن في عناصر قوتها وتطورها التكنولوجي فضلا عن قيمتها ومبادئ وثقة الدول بها وسمعتها في النظام الدولي فالدول التي تمتلك خزيناً أكبر من التكنولوجيا والمعرفة لها اليد الطولى في التطورات التي يشهدها العالم[24].

كما أن أثر الفضاء الالكتروني في تغير طبيعة وخصائص الأمن والقوة والصراع في المشهد العالمي سواء على المستوى النظري أو التطبيقي، وأضحى له تأثيرات وشواهد واضحة في العلاقات الدولية من خلال ثلاثة متغيرات. **أمّا المتغير الأول** وهو الذي يجعل الفضاء الإلكتروني يلعب دوراً في تعظيم القوة والاستحواذ على عناصر القوة الرئيسة في العلاقات الدولية، واصبح التفوق في المجال السيبراني عنصرا مهما لتنفيذ عمليات ذات فاعلية في الأرض والبحر والجو والفضـــاء واعتماد القدرة القتالية في الفضـــاء الإلكتروني على نظم التحكم العســكرية ، **أمّا المتغير الثاني** ويتمثل بالأمن التكنولوجي، اذ لم يقتصـــر على البعد التقني بل تعداه الى ابعاد أخرى في ظل تراجع ســـيادة الدولة وتزايد العلاقة بين الأمن والتكنولوجيا بصـفة خاصـة مع امكانية تعرض المصـالح الاسـتراتيجية للدول إلى اخطار وتهديدات فضـلاً عن انتهاك سـيادتها ، إذ فرضـت تلك المتغيرات اعادة التفكير في مفهوم الأمن القومي للدولة"، والذي يتمثل بحماية قيم المجتمع الأساسية وابعاد مصادر التهديد عنها، وغياب الخطر من تعرض هذه القيم للهجوم، ومن جهة أخرى تحول الفضـاء الإلكتروني إلى سـاحة عالمية عابرة لحدود الدول، كل ذلك جعل هنالك ارتباط بين

الأمن السيبراني الداخلي للدولة وأمن الفضاء الإلكتروني وهو يشكل أساس الأمن الجماعي العالمي في ظل وجود مخاطر تهدد جميع الفاعلين في مجتمع المعلومات العالمي، **أمّا المتغير الثالث** ارتبط ببروز أنماط جديدة من الصراع كمجال تنشأ فيه نزاعات بين الفاعلين المختلفين، وتعبيرا عن تعارض المصالح والقيم سواء بين الفاعلين من الدول أو بين غير الدول، ونظرا لكون الفضاء الإلكتروني عابرا للحدود وينماز بسهولة الدخول إليه، اتسعت دائرة الصراعات السيبرانية وزادت حول امتلاك أدوات ووسائل الحماية والدفاع، وتطوير القدرات الهجومية الإلكترونية، وسباق حول حيازة القوة والهيمنة، وتعظيم القدرة على زيادة النفوذ والتأثير في المستويين المحلي والعالمي، ويكون شكل الصراع السيبراني ذات طبيعة سياسية أو صراع حول الاستحواذ على المعلومات أو سرقة المعلومات الصناعية العسكرية أو صراع حول التقدم العلمي أو للسيطرة على الأسواق، ويتم ممارسة هذا النمط عبر وسائل عديدة متمثلة بالحروب النفسية والاختراقات وشن حرب الأفكار والتنافس بين الشركات التكنولوجية العالمية[25].

إن المتغيرات الاستراتيجية تؤثر على عناصر القوة لدى الدول وتبعا لذلك يحدث تغيير في التوازنات الجيوستراتيجية وإنَّ الدول التي تمتلك المرونة في السيطرة والتعامل مع تلك المتغيرات لجعلها وسيلة الإدامة قوتها وتحقيق الأثر في حركة التوازنات لصالحها ولتحقيق أهدافها، وهذا ما حدث تماما من الولايات المتحدة الأمريكية عند انهيار الاتحاد السوفيتي لتصبح الدولة المهيمنة وسيدة العالم مستفيدة من وسائلها التقدم التكنولوجيا العسكرية والرأسمالية المنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي وحتى من مجلس الأمن فضلا عن شركاتها العابرة الوطنية والقومية لتحدث الانفراد الاستراتيجي والتفوق على كل وحدات النظام الدولي[26] .

يرى الباحثان: لا تزال القوة العسكرية التقليدية تمثل أساسًا مهمًا في تشكيل موازين القوى الدولية، إلا أن الثورة التكنو–عسكرية قد أعادت صياغة هذا الدور من حيث الأدوات والوسائل، لم تعد الحروب تُخاض بالجيوش الجرارة وحدها، بل أصبحت معارك خوارزميات ومجسات ودرونز وشبكات والأقمار، وفي ظل هذا الواقع، فإن الدول التي تُدرك أهمية الجمع بين الثابت والمتغير في بنيتها الدفاعية، ستكون الأقدر على حماية أمنها وتحقيق نفوذها في النظام الدولي الجديد، وأن الثابت في الامر لا تزال القوة التقليدية ضرورية لتحقيق الردع والسيطرة والهيمنة، والمتغير أن التكنولوجيا العسكرية غيرت طبيعة الصراع، وأدوات القوة، وسرعة الحسم، وأن الدمج بينهما هو الأساس لبناء قوة عسكرية حديثة ومتعددة الأبعاد.

المبحث الثاني

التكنولوجيا العسكرية كمتغير مؤثر في إعادة تشكيل التوازنات الدولية

لقد أحدث التطور التكنولوجي بين الدول خللا في توازن القوى، لأن التعادل التقليدي في القوة القائم على التكافؤ في القوتين العسكرية والاقتصادية لم يعد مجديا بدخول التقنيات الحديثة، لذلك ذهبت الدول تتسابق على امتلاكها، بعدما أدركت أن الاعتماد على العناصر التقليدية للقوة دون إدخال التقنيات الحديثة عليها أشبه بامتلاك سلاح دون ذخيرة؛ لأن التكنولوجيا هي أساس قوة العناصر الأخرى في العصر الحالي، ولو نتمعن في الغاية من سباق التسلح التكنولوجي إن كانت لتحقيق التوازن أم للهيمنة، فان لكل دولة طموح في البيئة الدولية حسب قدراتها، وتوجهاتها، فالصين مثلا تسعى إلى تحقيق التوازن، وهذا ما تخشاه الولايات المتحدة الأمريكية التي تريد الحفاظ على مكانتها الدولية بشتى الطرق [27]، ليس بالضرورة في كل مرة تتغيّر فيها أدوات الحرب، يتغيّر النظام الدولي، بل يُعيد ترتيب نفسه حول الأدوات الجديدة ، فلقد أدت التحولات التكنولوجية في المجال العسكري إلى إحداث تغيير لافت في أدوات القوة والتفوق داخل النظام الدولي. فمع صعود الذكاء الاصطناعي، والطائرات المسيّرة، والحروب السيبرانية، لم تعد الهيمنة العسكرية مرهونة فقط بالعدد أو العتاد، بل باتت تعتمد على الكفاءة التقنية، وسرعة التأثير، والقدرة على السيطرة المعلوماتية [28].

أذ انعكست هذه التحولات على توازنات القوى الدولية، فظهرت ملامح تأثير مباشر في سلوك بعض الفاعلين الدوليين، سواء عبر تطوير أدوات الردع أو تنفيذ عمليات نوعية تُغيّر من موازين الردع التقليدي[29]، لذلك فان واقع السباق التكنولوجي القائم بين القوتين يمهد إلى بداية تشكل نظام دولي جديد متعدد الأقطاب فحسب التقرير المعنون (Offset X) الصادر عن مشروع الدراسات التنافسية الخاصة، وهي لجنة أمريكية غير حزبية من الخبراء يرأسها مدير جوجل(Google) السابق اريك، إن فشل جهود الولايات المتحدة في حسم السباق التكنولوجي لصالحها ينذر بتحول ميزان القوى في العالم ، وعلى العكس من ذلك، إن نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق التفوق التكنولوجي ستبقي على هيمنتها، لذلك فان الهيكلية كما أشرنا سابقا يتحكم فيها عن طريق القوة[30]، فإن هذا التأثير، رغم زخمه، يظل محاطًا بجملة من القيود التي تحد من فعاليته، حيث تصطدم التكنولوجيا العسكرية بجدران من المعادلات السياسية والاقتصادية والهيكلية، التي لا تزال تمثل شروطًا أساسية لتفعيل

القوة على الساحة الدولية ، فامتلاك الوسائل التقنية لا يترجم بالضرورة إلى تغيير موقع الدولة في النظام العالمي، ما لم يكن مدعومًا بقدرات استراتيجية أوسع[31].

وعلى ضوء ما سبق، يمكن القول إن جوهر التوازنات الدولية لم يتغير جذريًا، رغم كل التطورات التكنولوجية الحاصلة، بل أعادت القوى الكبرى استيعاب هذه الأدوات ضمن هندسة تفوقها القائم، مستخدمة إياها لتعزيز مراكزها، وليس لتقويض بنية النظام التي ما زالت تحكمها اعتبارات الردع النووي، ومؤسسات الشرعية الدولية، والتفوق الاقتصادي الشامل، ومن هنا، يقوم هذا المبحث على دراسة التأثير المباشر ومحدودية تأثير التكنولوجيا العسكرية على مستقبل التوازنات الدولية، من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول :التأثير المباشر للتكنولوجيا العسكرية على التوازنات الدولية.

المطلب الثاني :محدودية وبقاء تأثير التكنولوجيا العسكرية في مستقبل التوازنات الدولية.

المطلب الأول

التأثير المباشر للتكنولوجيا العسكرية على التوازنات الدولية

لم يعد مفهوم القوة العسكرية في النظام الدولي الراهن قائمًا على امتلاك الجيوش الجرّارة أو الترسانات النووية التقليدية، بل شهد تحوّلًا جوهريًا مع تصاعد دور التكنولوجيا في بنية الجيوش الحديثة، ليغدو التفوق العسكري معتمدًا على القدرة على التوظيف الذكي للتقنيات المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي، المسيّرات، الهجمات السيبرانية، وأنظمة القيادة والتحكم المؤتمتة، ويمكن تمييز أبرز أوجه هذا التأثير في النقاط التالية:

1. تعزيز مبدأ الردع منخفض الكلفة وعالي الدقة:

شهد مفهوم الردع تحوّلًا نوعيًا في ظل الثورة التكنولوجية، إذ أصبح يرتكز على امتلاك وسائل قادرة على إحداث تأثير استراتيجي كبير بتكلفة منخفضة، دون التورط في مواجهة شاملة، ومن أبرز أدوات هذا النمط من الردع: الطائرات المسيّرة المسلحة، والأنظمة المؤتمتة، التي تسمح بتنفيذ عمليات استهداف موجهة بدقة متناهية [32]، وقد أشار الباحث جيمس شابيرو (James Shapiro) إلى أن هذه الأدوات "توفر للدول أدوات للردع العملي بدون إعلان حرب، بما يغيّر من هندسة القرار السياسي والعسكري في أوقات الأزمات [33].

وقد تجلّى هذا التحول في الحرب الروسية–الأوكرانية، حيث اعتمدت كييف على مسيّرات مدعومة بالذكاء الاصطناعي لاستهداف منشآت حيوية في عمق الأراضي الروسية، مثل قاعدة بيلغورود، وهو ما أوقع تأثيرًا نفسيًا واستراتيجيًا فاق حجم الكلفة العسكرية، وفقًا لتقارير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية [34].

2. تحوّل طبيعة الصراع إلى صراعات غير متماثلة:

أسهم التطور التقني في بروز نمط جديد من الحروب، يُعرف بـ "الصراعات غير المتماثلة"، حيث تستطيع أطراف صغيرة أو غير نظامية إحداث اضطراب كبير في ميزان القوى باستخدام أدوات منخفضة الكلفة مثل المسيّرات والهجمات السيبرانية، دون حاجة لاحتلال أرض أو خوض معارك تقليدية [35].

وقد أعاد هذا النمط تعريف الردع، إذ بات بإمكان التكنولوجيا وحدها شلّ قدرات خصم أقوى، كما حدث في الهجوم السيبراني للكيان الإسرائيلي على منشآه نطنز النووية بإيران عام 2020م، الذي نُفّذ دون مواجهة مباشرة، لكنه أحدث إرباكًا استراتيجيًا بالغًا.

فمثلا في يونيو 2025م، نفّذت كي إسرائيل عملية معقدة داخل إيران دمجت بين ضربات مسيّرة، واختراقات إلكترونية، وعمليات استخباراتية، دون اختراق المجال الجوي الإيراني، مما يعكس نموذجًا مكتمل الأركان للحرب غير المتماثلة التي تُدار عن بعد وتُربك خصمًا كبيرًا دون كلفة تصعيد سياسي أو عسكري [36].

ويرى الباحثان: أن هذا التطور يشير إلى انتقال حاسم في منطق القوة من الكمّ العسكري إلى الكفاءة التقنية، بما يسمح لدول ذات قدرات تقليدية محدودة – مثل كيان إسرائيل – بتشكيل تأثير استراتيجي واسع دون التورط في مواجهة مفتوحة.

3. إعادة ترتيب التحالفات الدولية على أسس تكنولوجية:

لم تعد التحالفات العسكرية تقوم فقط على مصالح جيوسياسية أو أيديولوجية، بل باتت التكنولوجيا العسكرية عاملًا حاسمًا في بناء الشراكات الدولية، حيث أصبحت القدرة على إنتاج أو نقل تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، المسيّرات، أو نظم الدفاع السيبراني إحدى ركائز الثقة بين

الدول [37]، ويتجلى هذا في اتفاق (AUKUS) [38]. بين أستراليا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، الذي تضمّن نقل تقنيات غواصات نووية وأنظمة ذكية، مما أثار قلق فرنسا ودفع نحو إعادة ترتيب ميزان النفوذ داخل المعسكر الغربي [39].

كما أن التعاون التقني بين الولايات المتحدة وإسرائيل في مجالات الدفاع الجوي والذكاء الاصطناعي ساهم في تعزيز تفوق إسرائيل الإقليمي، بينما شكّل التنسيق بين روسيا وإيران في مجال تصنيع الطائرات المسيّرة نقلة نوعية في قدرات طهران التقنية، خاصةً في ظل توظيف هذه المسيّرات في الحرب الأوكرانية، وتؤكد (RAND Corporation) أن "مستقبل التحالفات الدفاعية سيُبنى على القدرة على تبادل المعرفة التقنية، وليس فقط على الاتفاقات الأمنية التقليدية [40].

4. الحرب السيبرانية كأداة استراتيجية هجومية:

أصبحت الهجمات السيبرانية أداة مركزية ضمن أدوات التأثير الاستراتيجي للدول. فالاختراقات الرقمية قادرة على تعطيل البنى التحتية الحيوية، والتأثير على نظم القيادة والتحكم دون إطلاق رصاصة واحدة. وقد شكّل هجوم Stuxnet على المنشآت النووية الإيرانية في 2010 مثالًا حيًا على القدرات الكامنة في هذه النوعية من الحروب [41].

وبحسب تقارير Bellingcat (2022)، فإن الحرب السيبرانية "تُؤدي في أحيان كثيرة وظيفة تفوق التأثير العسكري التقليدي، لا سيما حين تُستخدم كجزء من استراتيجيات الإرباك قبل أو أثناء العمليات العسكرية الكبرى [42].

ويرى الباحثان أن التكنولوجيا العسكرية قد أحدثت تحولًا جذريًا في معادلات الردع وحدود الحروب وأدوات السيطرة الاستراتيجية، بحيث لم تعد مفاهيم الحرب والسلام تُفهم ضمن ثنائية تقليدية قائمة على المواجهة المباشرة أو الغزو العسكري، بل باتت تدار عبر وسائط ذكية تُنفّذ عن بُعد وبدقة متناهية. كما أفرز هذا التحول نمطًا جديدًا من الاصطفاف الدولي، حيث أصبح امتلاك التكنولوجيا الدفاعية – لا سيما في مجالات الذكاء الاصطناعي، الطائرات المسيّرة، والحرب السيبرانية – شرطًا أساسيًا لتأمين مكانة الدولة داخل النظام الدولي. فالدول التي تفتقر إلى هذه الأدوات باتت مهددة بالتهميش الاستراتيجي، في حين عززت الدول ذات التفوق التقني من قدرتها على فرض النفوذ دون الحاجة إلى استعراض القوة التقليدية.

ومن ثمّ، لم تعد القوة مرادفة للعدد أو التسليح الثقيل، بل أصبحت مرتبطة بالجودة التكنولوجية، ما يُعيد رسم هندسة النظام العالمي على أسس جديدة قوامها التفوق الرقمي والمعرفي، لا فقط الامتيازات الجيوسياسية أو الاقتصادية.

5. تسريع عملية اتخاذ القرار في ميدان المعركة:

في بيئات الصراع الحديثة، أصبحت سرعة اتخاذ القرار عاملًا حاسمًا في تحقيق التفوق، إذ إنَّ أدوات الذكاء الاصطناعي تمكّن مراكز القيادة من تحليل كمّ هائل من البيانات الميدانية – من الأقمار الصناعية، وطائرات الدرون، ومجسات أرضية – واتخاذ قرارات فورية بدقة. هذه القدرة قللت بشكل كبير من زمن دورة القرار العسكري(OODA loop) ، التي كانت سابقًا تمتد لساعات أو أيام [43].

والمثال على ذلك (أوكرانيا 2023–2024) حيث استفادت القوات الأوكرانية من برامج ذكاء اصطناعي أمريكية مثل (Delta Platform) لتوجيه وحداتها ميدانيًا في الوقت الحقيقي، واستهداف المعدات الروسية بدقة باستخدام الطائرات المسيّرة. وفقًا لتقرير (The Washington Post 2023)، كانت الخوارزميات قادرة على تحليل صور الأقمار الصناعية وتوجيه القوات خلال دقائق، مما سمح لأوكرانيا بشن ضربات مفاجئة [44].

ويرى الباحثان أن التحولات التكنولوجية أعادت صياغة مفهوم القوة العسكرية في النظام الدولي، بحيث لم تعد القوة محصورة في الكمّ العسكري أو التفوق العددي، بل أصـــبحت قائمة على الكفاءة التقنية والقدرة على التوظيف الذكي للأدوات الحديثة. وقد برزت عدة ملامح لهذا التحول، أهمها: تعزيز الردع منخفض الكلفة وعالي الدقة، بروز الصـــراعات غير المتماثلة كإطار مهيمن على النزاعات المعاصـــرة، إعادة تشـــكيل التحالفات الدولية على أسس تكنولوجية، بروز الحرب السيبرانية كأداة استراتيجية مركزية، وأخيرًا تسريع عملية اتخاذ القرار في ميدان المعركة من خلال الذكاء الاصطناعي.

ويرى الباحثان: أن هذا التطور لم يغيّر فقط معادلات الردع التقليدية، بل أعاد تعريف طبيعة الصـــراع الدولي، بحيث أصـــبحت التكنولوجيا العسكرية بمثابة "العملة الصعبة" للنظام العالمي الجديد، تمنح الدول مكانة استراتيجية وتحصينًا سياسيًا واقتصاديًا. كما أن غياب هذه الأدوات أو ضعفها يعني تراجعًا في القدرة على التأثير والمشاركة في هندسة التوازنات الدولية.

ومن ثمّ، يمكن القول إن التنافس الدولي في القرن الحادي والعشرين لم يعد يدور حول السيطرة على الأرض أو الموارد فحسب، بل أصبح يدور حول السيطرة على المعرفة والتكنولوجيا، باعتبارها جوهر التفوق العسكري والاستراتيجي. وهو ما يفرض على الدول – لا سيما تلك التي تطمح إلى الحفاظ على موقعها في النظام الدولي – الاستثمار بكثافة في مجالات الذكاء الاصطناعي، الدفاع السيبراني، والطائرات المسيّرة، حتى لا تجد نفسها على هامش التفاعلات الكبرى التي تعيد تشكيل خريطة القوة العالمية.

المطلب الثاني

محدودية وبقاء تأثير التكنولوجيا العسكرية في

مستقبل التوازنات الدولية

إن التحولات الجذرية التي أحدثتها التكنولوجيا في ميدان الحرب والنفوذ، فإن فعاليتها في إعادة تشكيل التوازنات الدولية ليست مطلقة، بل تواجه جملة من القيود والتحديات البنيوية والاستراتيجية، تجعل أثرها أكثر تعقيدًا مما يبدو.

أولا: محدودية تأثير التكنولوجيا العسكرية فى مستقبل التوازنات الدولية.

ويمكن إبراز هذه المحدودية عبر النقاط التالية:

1- التكنولوجيا لا تُنتج الشرعية السياسية ولا تحلّ معضلات الجغرافيا:

على الرغم من التحولات الجذرية التي أحدثتها التكنولوجيا في أنماط الصراع وأساليب الردع، إلا أن فاعليتها تظل مشروطة بالسياقات الجيوسياسية والشرعية السياسية، إذ لا تكفي وحدها لتحقيق النصر الاستراتيجي أو إعادة تشكيل ميزان القوى بصورة دائمة. وقد برزت هذه الحقيقة بشكل جليّ في الحرب الروسية–الأوكرانية، التي رغم اعتماد طرفيها على أدوات تكنولوجية متقدمة، كالمسيّرات وأنظمة التشويش السيبراني، فإنها لم تؤدِ إلى حسم المعركة أو فرض إرادة أحد الطرفين على الأرض. فالجيش الروسي، على سبيل المثال، يمتلك ترسانة ضخمة من الصواريخ بعيدة المدى، وأنظمة التشويش الإلكترونية، لكنه اصطدم بواقع ميداني شديد التعقيد، تُشكّله الجغرافيا، والمقاومة الأوكرانية المرنة، والتماسك الشعبي المدعوم بغرب سياسي ودبلوماسي [45].

وفي السياق ذاته، يُنبّه جوزيف ناي (Joseph Nye) إلى أنَّ امتلاك أدوات القوة الذكية – Smart Power – كالتكنولوجيا، لا يُنتج بالضرورة تأثيرًا استراتيجيًا، ما لم يُدعّم بشرعية داخلية وخارجية، وإرادة سياسية قادرة على توظيف هذه القدرات ضمن إطار متماسك. ويقول في مؤلفه "مستقبل القوة" :"القوة الذكية لا تؤدي دورها إن كانت معزولة عن المشروعية السياسية، إذ إن التكنولوجيا تُنتج الوسيلة، لكنها لا تُنتج الغاية، ولا تمنح وحدها القدرة على الحكم أو النفوذ"[46].

وهو ما يُظهر محدودية الرهان الأحادي على التكنولوجيا العسكرية كأداة حسم، ويكشف عن الحاجة المستمرة إلى عناصر تقليدية في تكوين النفوذ، كالحلفاء، والموقع الجغرافي، والتماسك السياسي.

يُمكن ملاحظة هذه المحدودية أيضًا في الحالة اليمنية، حيث امتلك التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات قدرات عسكرية وتكنولوجية عالية، بما يشمل طائرات (F-15)، ومسيّرات هجومية، وأنظمة تشويش متطورة. ومع ذلك، لم ينجح التحالف في تحقيق حسم نهائي على الأرض ضد جماعة أنصار الله "الحوثي"، التي تفتقر لتلك القدرات ولكنها تعتمد على تكتيكات حروب العصابات، والمرونة الجغرافية، والدعم المحلي، وهذا يُعزّز فرضية أن التكنولوجيا العسكرية، مهما بلغت دقتها أو كثافتها، لا تُنتج بالضرورة نصرًا إذا لم تُدعّم بخطة سياسية واضحة، وتكامل مع الواقع الاجتماعي والسياسي [47].

2- فجوة الوصول والاحتكار التكنولوجي:

على الرغم من اتساع رقعة انتشار بعض أدوات القتال الذكي، مثل المسيّرات والأسلحة السيبرانية، إلا أن الفجوة بين دول الشمال والجنوب لا تزال حادة، ما يُبقي موازين القوى الدولية على حالها ، فلا تزال دول محدودة – كالولايات المتحدة، الصين، روسيا، إسرائيل – تحتكر براءات الابتكار، وسلاسل الإمداد التقنية ، وأسرار البرمجيات العسكرية، مما يجعل الدول النامية تعتمد في تسليحها على صادرات معدّلة أو منزوعة القدرة، ما يُكرّس التبعية الاستراتيجية ويُضعف الاستقلال الدفاعي، وقد خلص تقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI) لعام 2024م إلى أن 7% من صادرات التكنولوجيا العسكرية الدقيقة تتركز في يد خمس دول فقط، مما يُعيد إنتاج علاقات الهيمنة التقليدية وإن كان بأدوات حديثة[48].

وتُعد دول الخليج العربي مثالًا على هذا النمط من التبعية التقنية، حيث تعتمد في تحديث جيوشها على واردات من الدول الغربية، دون امتلاك بنية تصنيع عسكري متطور محليًا، ما يجعل أمنها الاستراتيجي مرتهنًا بالتحالفات الدولية والضغوط الجيوسياسية [49].

3- هشاشة البيئة السيبرانية وسرعة تقادم الأنظمة:

من أبرز مظاهر هشاشة التكنولوجيا العسكرية أن أنظمتها ليست محصّنة بالكامل، بل يمكن تعطيلها أو اختراقها، كما أنها تُعاني من دورة حياة قصيرة، نتيجة التسارع الكبير في التطوير [50] ، فالتقنيات الجديدة سرعان ما تُصبح قديمة في ظرف زمني محدود، ما يُجبر الدول على استثمار متواصل في التحديث وإعادة التأهيل ، وقد رصد مركز راند للدراسات الدفاعية في تقرير صدر عام 2023م ، أن أنظمة الذكاء الاصطناعي العسكرية تعاني من مشكلات أمنية بنيوية، أبرزها قابلية الاستهداف الرقمي، وسرعة التآكل الاستراتيجي في بيئات الحرب المعقدة [51].

وتجدر الإشارة إلى واقعة تعطل نظام القيادة الآلي في إحدى الطائرات المسيّرة الأمريكية من طراز (MQ-9 Reaper)في الساحل الليبي عام 2022م، بسبب هجوم سيبراني غير تقليدي، ما أدى إلى فقدان السيطرة عليها وتحطمها، وهو ما سلّط الضوء على هشاشة هذه الأنظمة رغم كلفتها العالية [52].

ويؤكد الباحثان في هذا السياق أن الاعتماد المفرط على التكنولوجيا دون استثمار موازٍ في الحماية الإلكترونية، والتعليم البشري، وإعادة هندسة الاستراتيجيات الدفاعية، قد يجعل هذه التقنيات عبئًا أكثر من كونها مصدرًا للتفوق.

ويرى الباحثان أن التكنولوجيا، رغم دورها الجوهري في إعادة تشكيل مفاهيم الحرب والردع والنفوذ، ليست أداة مطلقة الهيمنة ولا بديلاً عن مقومات القوة التقليدية. فنجاعة أدواتها تظل رهينة بالشرعية السياسية، والواقع الجغرافي، والدعم الشعبي، كما يظهر في حالات روسيا–أوكرانيا واليمن، حيث لم تحسم القدرات التقنية المعركة، بل اصطدمت بمعطيات ميدانية واجتماعية أعقد. كما أن احتكار التكنولوجيا من قبل قلة من القوى الكبرى يكرّس تبعية الأطراف الأضعف، ويعيد إنتاج أنماط الهيمنة الاستراتيجية بصورة حديثة، ما يعمّق فجوة الشمال والجنوب. أضف إلى ذلك أن هشاشة البيئة السيبرانية وسرعة تقادم الأنظمة يجعل التفوق التكنولوجي مؤقتًا، ويُلزم الدول بسباق مستمر مع الزمن لمواكبة التطوير وحماية بنيتها الدفاعية.

ومن ثمّ، فإن الرهان الأُحادي على التكنولوجيا العسكرية قد يفضي إلى أوهام قوة لا تلبث أن تتبخر أمام تحديات الواقع السياسي والاجتماعي والأمني. ويرى الباحث أنَّ الاستخدام الرشيد للتكنولوجيا يجب أن يكون جزءًا من منظومة استراتيجية شاملة، تتكامل فيها القدرات التقنية مع عناصر الشرعية السياسية، والمرونة الجيوسياسية، وبناء التحالفات، حتى تُترجم الإمكانات التكنولوجية إلى نفوذ مستدام، لا مجرد تفوق لحظي قابل للانهيار أمام أول اختراق أو متغير بنيوي.

ثانيا: بقاء التوازنات الدولية التقليدية على وضعها دون تغيير.

رغم الاندفاعة التكنولوجية الهائلة في المجال العسكري، وما تبعها من تطور في أدوات القتال، والرقابة، والاستخبارات، فإن التوازنات الدولية التقليدية ما تزال قائمة إلى حدّ كبير، ويُعزى ذلك إلى أن التكنولوجيا، رغم قوتها، لا تعمل في فراغ، بل تُدمَج في سياقات سياسية واقتصادية واستراتيجية تحافظ على بنى الهيمنة القديمة، لاسيما بين دول العالم المتقدم ودول العالم النامي.

وقد أظهرت العقود الأخيرة أن الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين، لا تكتفي بتطوير التكنولوجيا العسكرية، بل تحتكرها وتؤطر استخدامها ضمن منظومات تحالفات ومصالح لا تسمح بتغير جوهري في مواقع القوى .فحتى الدول التي تمتلك المال أو القدرة على الشراء، مثل بعض دول الخليج أو دول جنوب شرق آسيا، لم تتمكن من تعديل موقعها في ميزان النفوذ العالمي.

1. العامل النووي والتحالفات الأمنية:

تستمر الترسانة النووية في دور أساسي في تثبيت التوازنات القديمة، فالدول التي تمتلك السلاح النووي، أو تقع تحت "مظلته"، تظل في موقع الهيمنة أو الحماية، وقد ثبت خلال الحرب الروسية–الأوكرانية أن وجود الردع النووي حال دون انخراط الناتو في مواجهة مباشرة، رغم التفوق الغربي في أنظمة الذكاء الاصطناعي والمسيرات،

لا توجد مصادر في المستند الحالي. ويشير تقرير صادر عن معهد "SIPRI" إلى أن النظام الدولي لا يزال محكومًا بمنطق الردع النووي والهيمنة التقليدية، ولا تُحدث التكنولوجيا العسكرية المتطورة اختراقًا كافيًا ما لم تقترن بتغيرات في بنية الردع الشامل [53].

2. اقتصاد التسليح كأداة لإعادة إنتاج النفوذ:

تُستخدم التكنولوجيا العسكرية كأداة لإعادة إنتاج علاقات التبعية، بدلًا من كسرها، فالشركات الأمريكية والروسية والصينية تحتكر تصنيع الشرائح الدقيقة، وتقنيات الطائرات بدون طيار، والأنظمة السيبرانية، وتقوم بتسويق منتجات معدّلة أو محدودة القدرات إلى الدول الأخرى.

وقد أشار البعض في دراسة عن الحروب غير المتكافئة إلى أن:

"حتى في الحالات التي تمتلك فيها الدول أدوات متطورة ، فإنها غالبًا تُدار من الخارج، أو تكون بحاجة إلى صيانة وبرمجيات لا تُنقل ضمن الصفقة، ما يُبقي هذه الدول في موقع التبعية [54].

وهذا ما يتجلى بوضوح في حالة دول الخليج، التي تمتلك أسلحة باهظة الثمن، لكنها لا تستطيع تشغيلها أو تطويرها دون الدعم الفني الأجنبي، مما يجعل أمنها الاستراتيجي رهينة لعلاقاتها مع القوى الكبرى.

3. استمرار مركزية القرار في مجلس الأمن:

إنَّ استمرار مركزية القرار، ما تزال آليات الحوكمة الدولية تحكمها معادلات قديمة، على رأسها صلاحيات الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، فرغم التغيرات التكنولوجية، لم يتغير شيء في بنية النظام الدولي من حيث القدرة على إعلان الحرب، أو فرض العقوبات، أو ترجيح كفة طرف على آخر، ما يعكس ثباتًا في مراكز القوة التقليدية.

وقد خلصت دراسة تحليلية صادرة عن مجلة القانون الدولي والسياسة العالمية إلى أن:

"التكنولوجيا قد تخلق أدوات جديدة للصراع، لكنها لا تُغيّر قواعد النظام الدولي ما لم تقترن بإصلاح سياسي شامل لمؤسسات النظام الدولي [55].

ويرى الباحثان: أن التكنولوجيا العسكرية، رغم تأثيرها المباشر والبارز في تطوير أدوات القوة وإعادة تشكيل أنماط الصراع، لا تزال عاجزة عن إحداث قطيعة كاملة مع البُنى التقليدية للنظام الدولي، فهي تمثل عاملًا مهمًا في تعزيز الردع، وتمكين الفاعلين من شن عمليات دقيقة وفعالة بأقل تكلفة ممكنة، كما أسهمت في توسعة نطاق الحروب غير المتكافئة، وإعادة رسم التحالفات وفق منطق التقدم التقني.

ولكن في المقابل، فإن هذه التكنولوجيا لا تُنتج الشرعية السياسية، ولا تُلغي اعتبارات الجغرافيا والبيئة الاجتماعية، فضلًا عن أنها خاضعة لفجوة احتكار واضحة تعمّق التفاوت بين الشمال والجنوب، وتُعيد إنتاج التبعية الاستراتيجية في صور أكثر تطورًا، كما أن هشاشتها أمام الاختراق، وسرعة تقادمها، تضعف من قيمتها الاستراتيجية على المدى البعيد [56].

وبناء عليه، فإن التكنولوجيا العسكرية يجب أن تُقرأ كأداة ضمن سياق شامل، لا كعامل حاسم مستقل، إذ تبقى نتائج الحروب، وأثر أدوات الردع، مرهونة بعوامل الشرعية، والتحالفات، وإرادة الشعوب، والقدرة على التكيّف السياسي، وليس فقط بالتقدم التقني أو امتلاك أدوات القتال الذكية.

الخاتمة:

أن التقدم التكنولوجي في المجال العسكري واستخدامات حروب الجيل الخامس لم يعد مجرد عوامل مساعدة بل أصبحت عناصر مركزية في إعادة صياغة توازنات القوى الدولية ، و إن التفوق في هذه المجالات لم يعد خياراً بل ضرورة حتمية للدول التي تسعى للنفوذ أو حتى للبقاء في نظام عالمي يتجه نحو مزيد من التعقيد والتشابك ، ولذا فإن مستقبل العلاقات الدولية سيعتمد بشكل كبير على قدرة الدول على مواكبة الثورة التكنولوجية وتسخيرها لأغراضها الاستراتيجية والأمنية ، وإن انعكاسات أسلحة وتكنولوجيا الجيل الخامس على مستقبل النظام الدولي ستكون عميقة، أذ من المرجح أن نشهد إعادة تشكيل التوازنات القوى الدولية بشكل ليس آني ، ولكن بشكل تدريجي مستقبلي ، أذ تقوم على القدرة على الابتكار والتفوق التكنولوجي أكثر من اعتمادها على القوة العسكرية التقليدية ، وهو ما يفرض على الدول الكبرى والناشئة على السواء أن تعيد صياغة استراتيجياتها الأمنية والعسكرية بما يتلاءم مع متطلبات هذا العصر، لتظل قادرة على حماية أمنها ومكانتها في نظام دولي يتسم بسرعة التغير وعدم اليقين. وعلى ضوء ذلك فأن الدراسة قد توصلت المجموعة من الاستنتاجات وهي كالاتي:

1. أن التحول المعاصر من القوة التقليدية إلى القوة التكنو–عسكرية غيّر جذريًا معايير التفوق في النظام الدولي، فلم يعد النفوذ يُقاس فقط بالعدد والعتاد، بل بالقدرة على امتلاك التكنولوجيا المتقدمة وتوظيفها عسكريًا واقتصاديًا ومعلوماتيًا. هذا التحول يجعل ميزان القوى أكثر ديناميكية وتقلبًا.
2. أن زيادة الإنفاق العسكري ترتبط بشكل مباشر بمستقبل التوازن الدولي، إذ تسعى الدول الكبرى من خلاله إلى تعزيز تفوقها الاستراتيجي وضمان مكانتها في النظام العالمي. غير أن هذا السباق قد يؤدي إلى اختلالات جديدة في موازين القوى، حيث إن الدول الأكثر قدرة على الاستثمار في التكنولوجيا والتسليح ستكون الأقدر على التأثير في القرارات الدولية وفرض نفوذها.

3. أن مستقبل توازنات القوى الدولية سيتحدد بدرجة كبيرة بمدى امتلاك الدول للتكنولوجيا العسكرية المتقدمة، إذ لم يعد التفوق يعتمد على القوة التقليدية وحدها، بل على الذكاء الاصطناعي، والفضاء السيبراني، والأسلحة الدقيقة، هذا التحول يمنح الدول القادرة على الابتكار ميزة استراتيجية تغير موازين القوى حتى على حساب القوى التقليدية الكبرى.
4. أن التكنولوجيا العسكرية، رغم تأثيرها المباشر والبارز في تطوير أدوات القوة وإعادة تشكيل أنماط الصراع، لا تزال عاجزة عن إحداث قطيعة كاملة مع البُنى التقليدية للنظام الدولي، فهي تمثل عاملًا مهمًا في تعزيز الردع، وتمكين الفاعلين من شن عمليات دقيقة وفعالة بأقل تكلفة ممكنة، كما أسهمت في توسعة نطاق الحروب غير المتكافئة، وإعادة رسم التحالفات وفق منطق التقدم التقني.

---

1. حسام رشيد هادي، تأثير الذكاء الاصطناعي في النظام الدولي، ط1، دار كفاءة المعرفة، عمان، 2023م، ص93.
2. رشا سهيل محمد، رياض مهدي عبد الكاظم، التحولات المعاصرة للقوة وتأثيرها في مستقبل سيادة الدول القومية بعد عام 2010، ط1، هاترك للطباعة والنشر، أربيل، 2025م، ص143.
3. طارق محمد ذنون، الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرون: ماهيته، مقترباته الفكرية العالمية تحدياتة غير التقليدية وافاقه المستقبلية، ط 1، دار أكاديميون للنشر والتوزيع الاردن، 2019م، ص ص163-164.
4. قصي مجبل شنون الساعدي، *المبادئ الإنسانية في النزاعات المسلحة: دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي*، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، جامعة ميسان، المجلد 10، العدد 4، 2020، صـ 115.
5. مازن حميد شلال وفراس جمال شاكر، الأمن في النظام الدولي ما بين القوة التقليدية والقوة الجديدة، ط1، مكتبة كلمة للنشر والتوزيع، بغداد، 2022م، ص ص295-296.
6. طارق محمد ذنون، مصدر سبق ذكره، ص164.
7. غادة عامر، التطور السريع في تكنولوجيا التسليح غيّر في التوازنات الاستراتيجية حول العالم، مجلة اكتوبر، متوفر على الشبكة الدولية للمعلومات الأنترنيت، تاريخ الدخول (2025/8/10)، عبر الرابط: https://octobermageg.com/?p=23549
8. سليمة طيران وعادل زقاغ، تحول القوة في العلاقات الدولية: المحددات الثانوية، مجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد ١٢، العدد ٣، ٢٠٢٣م، ص١٩٦.
9. دلال محمود، معركة التفوق التكنولوجي: الحرب التكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين، التحولات الكبرى إعادة تشكيل الخريطة العالمية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2025م، ص198.
10. زهراء حسن كاظم اللاتماثل في الاداء الاستراتيجي الامريكي: مكافحة الارهاب انموذجا، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨.
11. عمرو عبد العاطي، تنافس الهيمنة على التطبيقات التكنولوجية العسكرية، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد22، القاهرة، 2022م، ص3.
12. Jacques. S, (2011), Democracy's Arsenal: Creating a Twenty-First-Century Defense Industry, London, p115.
13. دلال محمود، معركة التفوق التكنولوجي: الحرب التكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين، مصدر سبق ذكره، 192.
14. رشا سهيل محمد، مصدر سبق ذكره، ص143.
15. صفاء حسين علي، استراتيجية القوة الذكية وأثرها في السياسة الخارجية الصينية، مجلة الجامعة العراقية المجلد ٤٧، العدد ٣، العراق، ٢٠٢٠م، ص ٣٧٣.
16. عبد القادر محمد فهمي، المدخل في دراسة الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٨.
17. طارق محمد ذنون، مصدر سبق ذكره، ١٦٧.
18. جاسم محمد زكريا، مبدأ التوازن في السياسة الدولية، ط1، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2009م، ص 149.

19. ياسين هادي ثجيل، تحولات القوة وأثرها في تغيير النظام الدولي والتوازنات العالمية (الجيوسياسية، الجيواقتصادية، التكنو عسكرية)، مجلة المعهد، العدد٢، ٢٠٢٥م، ص٢١٥.
20. منعم صاحي العمار وعلي محمد امنيف، المتغيرات المؤثرة في استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للقوة الناعمة بعد احداث ١١ / ايلول/ ٢٠٠١م، مجلة قضايا سياسية، العدد ٤٢، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015م، ص ٣٢.
21. عقيل سعيد محفوض، مزاولة المستحيل؟ امن الفرد والدولة والعالم: المفاهيم والابعاد والتحولات، ط، دار الفرقد للنشر والتوزيع، سوريا ١ ،٢٠٢٠م، ص ص ٢٣٤-٢٣٥.
22. رشا سهيل محمد، مصدر سبق ذكره، ص146.
23. توماس شبلج، استراتيجية الصراع، ترجمة نزهت طيب وأكرم حمدان، مركز الجزيرة للدراسات، قطر 2010م، ص 271.
24. ياسين هادي ثجيل، مصدر سبق ذكره، ص217.
25. رشا سهيل محمد، مصدر سبق ذكره، ص ص147-148.
26. محمد ميسر المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص 115.
27. جوري ملاك، مصدر سبق ذكره، ص 91-93.
28. علي محمد راضي المالكي، «متغيرات النظام العالمي والحروب المستقبلية«، *مجلة ميسان للدراسات السياسية والدولية*، المجلد 1، عدد أغسطس 2024، صـ 98-115.
29. دلال محمود، معركة التفوق التكنولوجي: الحرب التكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين، مصدر سبق ذكره، 192.
30. حرب التكنولوجيا أبعاد التنافس الأمريكي الصيني على الذكاء الاصطناعي"، انتريجيونال للتحليلات الإستراتيجية، العدد281، 2023م، ص5.
31. كرار عبد الحسين جبار، الحروب الإلكترونية في القانون الدولي الإنساني – دراسة في ضوء التهديدات السيبرانية المعاصرة«، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، المجلد 9، العدد 2، 2022، صـ 201-230.
32. Kirschner, R, (2022), Drones Deterrence, and Disruption, International Security Review, Vol. 27, No.1 p. 73.
33. Shapiro , J, (2021), Smart Technologies and the Modern Deterrence Paradigm, Strategic Studies Quarterly, Vol. 15, No. 2, p. 49.
34. محمد السيد سليم، النظام الدولي وتفاعلات القوة في عصر العولمة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2020م، ص180.
35. Center for Strategic and International Studies (CSIS), Ukraine's Drone Strategy and the New Deterrence Logic, March 2023, p. 11.
36. محمد السيد سليم، النظام الدولي وتفاعلات القوة في عصر العولمة، مصدر سبق ذكره، ص. 181.
37. إبراهيم خليل العلاف، الحرب غير المتماثلة والتحديات المعاصرة، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد 10، 2019م، ص42.
38. (*) يُقصد بتحالف AUKUS الأحرف الأولى من أسماء الدول الثلاث المكوِّنة له: أستراليا(Australia) ، المملكة المتحدة United) (Kingdom، والولايات المتحدة الأمريكية .(United States) وهو تحالف دفاعي–تكنولوجي أُعلن عنه في سبتمبر 2021، يهدف إلى تعزيز التعاون الأمني والصناعي بين الأطراف الثلاثة، خصوصًا في مجالات الغواصات النووية، الذكاء الاصطناعي، الحرب السيبرانية، وتقنيات الكم ، لا يقوم هذا التحالف على أطر عسكرية تقليدية، بل على تبادل المعرفة ونقل التكنولوجيا الدفاعية المتقدمة لبناء تفوق استراتيجي مشترك في مواجهة التحديات المستقبلية، لا سيما في منطقة المحيطين الهندي والهادئ .المصدر: محمد مزهر كعود ، التحالفات الامريكية في منطقة الاندوباسيفيك (تحالف اوكوس أنموذجاً) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة العراقية ، كلية القانون والعلوم السياسية ، 2023م ، ص90 .
39. أحمد قنديل، الثورة التكنولوجية في المجال العسكري وأثرها على الأمن العالمي، مركز الإمارات للسياسات، دراسة تحليلية، 2023م، ص 6-14.

40. (40)RAND Corporation، (2024), Technological Convergence and the Future of Military Alliances .
41. مصطفى اللباد، إعادة ترتيب التحالفات في آسيا: قراءة في تحالف (AUKUS) السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 226، يناير 2022م، ص 35–36.
42. مجدي مصطفى، تحالف أوكوس: الأبعاد والدلالات الاستراتيجية، مجلة السياسات الدولية، العدد 122، 2021م، ص 15–21.
43. أحمد قنديل، الذكاء الاصطناعي في الصراعات العسكرية، مركز الإمارات للسياسات، العدد2، 2023م، ص 24–26.
44. The war in Ukraine is spurring a revolution in drone warfare using AI, The Washington Post, 26 July 2023.
45. فهد عبد الله، محدودية القوة الجوية في الحروب غير المتكافئة: الحالة اليمنية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 67، 2022م، ص ص 88–90.
46. جوزيف ناي، مستقبل القوة، ترجمة: محمد توفيق، بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011م، ص 142.
47. فهد عبد الله، "محدودية القوة الجوية في الحروب غير المتكافئة: الحالة اليمنية، مصدرسبق ذكره، ص 90.
48. SIPRI. (2024). Global Military Technologies Export Report. Stockholm International Peace Research Institute.
49. عبد الخالق عبد الله، الخليج العربي وتحديات الأمن العسكري في عصر التكنولوجيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2020م، ص. 112–114.
50. Cordesman, Anthony H. (2019). The Military Balance in the Middle East: Technological Dependency and Strategic Risks. CSIS Report, Washington DC, pp. 45–47
51. RAND Corporation ،AI Vulnerabilities in Modern Warfare: Strategic Risks and Mitigation Pathways. 2023.
52. RAND Corporation،ibid.
53. معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، الكتاب السنوي لمعهد SIPRI لعام 2023: الاتجاهات في التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي، ستوكهولم، 2023م، ص112.
54. فهد عبد الله، محدودية القوة الجوية في الحروب غير المتكافئة: الحالة اليمنية، مصدر سبق ذكره، ص 90.
55. محمد علي جواد، تكنولوجيا السلاح وتوازنات الهيمنة: قراءة نقدية، مجلة القانون الدولي والسياسة العالمية، العدد 45، 2023م، ص 70–75.
56. أحمد قنديل "الثورة التكنولوجية في المجال العسكري وأثرها على الأمن العالمي، مصدر سبق ذكره، ص14.

:References

.First: Arabic references

1. Ibrahim Khalil Al-Alaf, Asymmetric Warfare and Contemporary Challenges, Regional Studies Journal, University .of Mosul, Issue 10, 2019
2. .Ahmed Qandil, Artificial Intelligence in Military Conflicts, Emirates Policy Centre, Issue 2, 2023
3. Ahmed Qandil, The Technological Revolution in the Military Field and Its Impact on Global Security, Emirates .Policy Centre, Analytical Study, 2023
4. ,Thomas Shibley, Conflict Strategy, translated by Nazhat Tayeb and Akram Hamdan, Al Jazeera Centre for Studies .Qatar 2010

5. ,Jouri Malak, Modern Technology and Power Shifts in International Relations: A Theoretical Analytical Study .unpublished master's thesis, Faculty of Political Science and International Relations, University of Algiers 3, 2023
6. .Joseph Nye, The Future of Power, translated by Muhammad Tawfiq, Beirut: Arab Scientific Publishers, 2011
7. ,Jassim Muhammad Zakaria, The Principle of Balance in International Politics, 1st edition, Arab Writers Union .Damascus, 2009
8. The Technological War Between the United States and :The Battle for Technological Supremacy ,Dalal Mahmoud .Egyptian Centre for Strategic Studies, Cairo, 2025 ,China, Major Shifts Reshaping the Global Map
9. Rasha Suhail Muhammad, Contemporary Transformations of Power and Their Impact on the Future of Nation-State Sovereignty after 2010: Selected Models, unpublished doctoral thesis, Al-Nahrain University, Faculty of .Political Science, Baghdad, 2024
10. Salima Tayaran and Adel Zegag, The Shift of Power in International Relations: Secondary Determinants, Algerian .Journal of Security and Development, Vol. 12, No. 3, 2023
11. .Safaa Hussein Ali, Smart Power Strategy and Its Impact on Chinese Foreign Policy, Iraqi University Journal, Vol .No. 3, Iraq, 2020 ,47
12. ,Tariq Muhammad Thunoon, International Security in the 21st Century: Its Nature, Global Intellectual Approaches ,Non-Traditional Challenges, and Future Prospects, Vol. 1, Dar Akademioun Publishing and Distribution, Jordan .2019
13. ,Aqil Saeed Mahfouz, Practising the Impossible? Security of the Individual, the State and the World: Concepts . 2020 ,1 Dimensions and Transformations, Dar Al-Farqad Publishing and Distribution, Syria
14. Ali Muhammad Radi al-Maliki, "Changes in the Global System and Future Wars," Maysan Journal of Political and .International Studies, vol. 1, August 2024 issue
15. Amr Abdel-Aty, Competition for Hegemony over Military Technology Applications, Strategic Transformations ,Supplement, International Politics Magazine, Al-Ahram Foundation for Political and Strategic Studies, Issue 22 .Cairo, 2022
16. Abdulkhaleq Abdullah, The Arab Gulf and Military Security Challenges in the Age of Technology, Arab Centre for .Research and Policy Studies, Doha, 2020
17. Ghada Amer, Rapid advances in armament technology have altered strategic balances around the world, October .magazine
18. Fahad Abdullah, The Limitations of Air Power in Asymmetric Wars: The Case of Yemen, Arab Journal of Political .Science, Issue 67, 2022
19. Qusay Majbal Shunnun al-Saadi, Humanitarian Principles in Armed Conflicts: A Comparative Study between ,Islamic Law and International Law, Misan Journal of Comparative Legal Studies, University of Misan, Volume 10 .Issue 4, 2020
20. Karar Abdul Hussein Jabbar, Cyber Warfare in International Humanitarian Law – A Study in Light of Contemporary .Cyber Threats, Maysan Journal of Comparative Legal Studies, Vol. 9, No. 2, 2022
21. Mazen Hamid Shalal and Firas Jamal Shaker, Security in the International System: Between Traditional Power .and New Power, Vol. 1, Kalima Publishing and Distribution Library, Baghdad, 2022
22. ,Mohammed Mazhar Kaoud, American Alliances in the Indo-Pacific Region (The AUKUS Alliance as an Example) .unpublished master's thesis, University of Iraq, Faculty of Law and Political Science, 2023

23. Mohammed Ali Jawad, Weapons Technology and Balances of Power: A Critical Reading, Journal of International .Law and Global Politics, Issue 45, 2023
24. Mohamed El-Sayed Selim, The International System and Power Interactions in the Age of Globalisation, Al-.Nahda Al-Masriya Library, Cairo, 2020
25. Mustafa Al-Labad, Rearranging Alliances in Asia: An Analysis of the AUKUS Alliance, International Politics, Al-.Ahram Foundation, Issue 226, January 2022
26. Magdy Mostafa, The AUKUS Alliance: Dimensions and Strategic Implications, International Policy Magazine, Issue .2021 ,122
27. Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Yearbook 2023: Trends in Armaments, Disarmament .and International Security, Stockholm, 2023
28. Munaim Sahi Al-Ammar and Ali Muhammad Amneef, Factors Affecting the United States' Use of Soft Power after the Events of 11 September 2001, Political Issues Magazine, Issue 42, Faculty of Political Science, Al-Nahrain .University, 2015
29. Yassin Hadi Thajil, Power Shifts and Their Impact on Changing the International System and Global Balances .(Geopolitical, Geoeconomic, Technomilitary), Institute Journal, Issue 2, 2025

.Second: Foreign references

1. Kirschner, R, (2022), Drones Deterrence, and Disruption, International Security Review, Vol. 27, No.1
2. Shapiro, J, (2021), Smart Technologies and the Modern Deterrence Paradigm, Strategic Studies Quarterly, Vol. 15, No. 2,
3. Center for Strategic and International Studies (CSIS), Ukraine's Drone Strategy and the New Deterrence Logic, March 2023,
4. RAND Corporation، (2024), Technological Convergence and the Future of Military Alliances .
5. The war in Ukraine is spurring a revolution in drone warfare using AI, The Washington Post, 26 July 2023.
6. SIPRI. (2024). Global Military Technologies Export Report. Stockholm International Peace Research Institute.
7. Cordesman, Anthony H. (2019). The Military Balance in the Middle East: Technological Dependency and Strategic Risks. CSIS Report, Washington DC,
8. RAND Corporation ،AI Vulnerabilities in Modern Warfare: Strategic Risks and Mitigation Pathways. 2023.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021304

The 2023 Presidential Election in Nigeria: Mechanisms and Objectives

(1)Assistant Lecturer: Raad Khudair Salibi

Keywords:
Nigeria, residential Elections, Electoral Integrity, Political Competition, Democratic Transition, Governance

Received:4/1/2026
Accepted:12/4/2026
Available:22/6/2026

Abstract:
This study provides a comprehensive analysis of the 2023 presidential elections in Nigeria, examining their political, historical, and demographic context. It explores the structure of the Nigerian political and electoral system as a framework for understanding patterns of political competition and electoral behavior.
The research analyzes the main political actors and candidates, as well as the outcomes of the elections, highlighting key issues related to organization, voter participation, and transparency. It further evaluates the mechanisms implemented to enhance electoral integrity, including biometric voter registration updates, international observation missions, and administrative and security measures.
Adopting a descriptive-analytical approach, the study assesses the broader objectives pursued through the elections, particularly the consolidation of democratic practices, the peaceful transfer of power, and the promotion of political and social stability.
The study concludes that while the 2023 elections represent an important step in Nigeria's democratic trajectory, persistent structural and institutional challenges continue to shape electoral outcomes and limit the full realization of public aspirations.

(1) University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies (raad.k@cis.uobaghdad.edu.iq)
https:// orcid.org/0009-0005-6142-555X

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

الانتخابات الرئاسية في نيجيريا لعام 2023: الأليات والاهداف

[1] م. م رعد خضير صليبي

المستخلص:

يشكّل هذا البحث دراسةً تحليليةً لتجربة الانتخابات الرئاسية في نيجيريا لعام 2023، حيث يسلّط الضوء على الخلفية السياسية والتاريخية والديمغرافية التي تؤطر العملية الانتخابية في البلاد. ويتناول البحث النظام السياسي والانتخابي النيجيري بوصفه مدخلًا لفهم طبيعة المنافسة السياسية وآلياتها.

كما يستعرض أهم القوى السياسية والمرشحين الذين شاركوا في الانتخابات، والنتائج التي أفضت إليها، مع التوقف عند أبرز الملاحظات التي رافقت العملية الانتخابية، سواء من حيث التنظيم، أو المشاركة، أو الشفافية. ويحلّل البحث الآليات التي تم اعتمادها لضمان نزاهة الانتخابات، مثل التحديث البيومتري لسجلات الناخبين، والمراقبة الدولية، والإجراءات الأمنية والإدارية.

إلى جانب ذلك، يتناول البحث الأهداف التي سعت الدولة إلى تحقيقها من خلال هذه الانتخابات، وفي مقدمتها ترسيخ الديمقراطية، والتداول السلمي للسلطة، وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي. ويسعى البحث إلى تقديم فهم أعمق لديناميات التحول الديمقراطي في نيجيريا، من خلال تقييم مدى نجاح انتخابات 2023 في تحقيق التطلعات الشعبية ومواجهة التحديات المتعددة التي تعاني منها البلاد.

الكلمات المفتاحية: نيجيريا، الانتخابات، الاحزاب السياسية، الانتخابات الرئاسية

المقدمة:

تعدّ الانتخابات الرئاسية إحدى الركائز الأساسية لترسيخ الممارسات الديمقراطية في النظم السياسية المعاصرة، حيث تُعبّر عن الإرادة الشعبية وتُشكّل وسيلة سلمية لتداول السلطة ، وفي السياق الإفريقي، تبقى العملية الانتخابية محاطة بتحديات كبيرة تتعلق بالمصداقية، والنزاهة، والمشاركة الفعالة، لا سيّما في الدول ذات البُنى السياسية الهشة أو الخارجة من صراعات داخلية، كما هو الحال في نيجيريا، وتُعد نيجيريا من الدول الإفريقية ذات الثقل السياسي والديمغرافي والاقتصادي الكبير، حيث تحتل مكانة محورية في غرب إفريقيا خصوصًا، والقارة الإفريقية عمومًا ، ومع ذلك فإن المسار الديمقراطي فيها ظلّ متعثرًا بفعل مجموعة من العوامل مثل الانقلابات العسكرية في العقود الماضية، والتوترات الإثنية والدينية، والتفاوتات الاقتصادية، والفساد الإداري، ما جعل الانتخابات الرئاسية محطة اختبار حقيقية لإرادة التحول الديمقراطي في البلاد، شهدت نيجيريا في عام 2023 واحدة من أبرز محطاتها الانتخابية، وسط ترقّب داخلي وخارجي كبير ، فقد تم تنظيم الانتخابات في بيئة مشحونة بالتحديات الأمنية الناجمة عن نشاط الجماعات المسلحة في بعض المناطق، والضغوط الاقتصادية، والشكوك حول حيادية مؤسسات الدولة .

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من خلال تناوله لواحدة من أبرز التجارب الانتخابية في القارة الإفريقية، حيث تمثل نيجيريا نموذجًا لدولة تسعى لترسيخ أسس الديمقراطية وسط بيئة مليئة بالتحديات ، كما يكتسب البحث أهميته من خلال تسليطه الضوء على الأدوات التقنية والإجرائية التي استُخدمت لتعزيز نزاهة الانتخابات، ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف السياسية والحوكمة الرشيدة، وان الهدف الاساس من دراسة نتائج الانتخابات الرئاسية في نيجيريا هو فهم التنافس بين القوى السياسية المشاركة في العملية الانتخابية ، وايضاً الاهمية تكمن في فهم دور المعارضة من الديمقراطية ، وتوضيح كيف تساهم الانقسامات الاثنية والدينية في تشكيل الخيارات الانتخابية وهو مهم لدراسة استقرار الديمقراطية في المجتمعات المتعددة الاثنيات والتي هي بحاجة الى ادارة التنوع.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل آليات الانتخابات الرئاسية في نيجيريا لعام 2023، وبيان أهدافها السياسية في إطار النظام الديمقراطي النيجيري، كما يسعى إلى تقييم مدى نزاهة العملية الانتخابية وتأثير نتائجها على الاستقرار السياسي وتوازن القوى داخل الدولة.

اشكالية البحث:

تكمن اشكالية البحث في التساؤل المركزي الآتي:

إلى أي مدى ساهمت الآليات المعتمدة في الانتخابات الرئاسية في نيجيريا لعام 2023 في ضمان نزاهة العملية الانتخابية وتحقيق الأهداف الديمقراطية المرجوة؟

وما إثر التنافس الحزبي والانقسامات الاثنية والدينية على سلوك الناخبين ونتائج الانتخابات؟ والى اي حد انعكست نتائج الانتخابات النيجيرية على الاستقرار السياسي ومستقبل التحول الديمقراطي في نيجيريا؟

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من افتراض أن اعتماد آليات انتخابية متقدمة وشفافة، مثل استخدام التقنية البيومترية وإشراك المراقبين الدوليين، كان له أثر إيجابي في تقليل فرص التزوير وتعزيز شرعية النتائج، مما ساهم في تقريب البلاد من تحقيق أهدافها السياسية والديمقراطية.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في استعراض وتحليل الإطار العام للانتخابات الرئاسية في نيجيريا لعام 2023، مع التركيز على الآليات الإجرائية والتقنية والتنظيمية التي اعتمدتها الجهات الرسمية لضمان سير العملية الانتخابية بنزاهة وشفافية ، كما يُسهم هذا المنهج في تفسير النتائج وربطها بالسياق السياسي والاجتماعي المحيط، اما المنهج المتبع في هذا البحث هو منهج دراسة الحالة، فيُوظف لتسليط الضوء بشكل معمّق على التجربة النيجيرية بوصفها نموذجًا انتخابيًا إفريقيًا بارزًا، مما يتيح فهماً دقيقًا للظروف الخاصة التي أحاطت بالعملية الانتخابية في تلك الدولة

هيكلية البحث:

يتكوّن البحث من ثلاثة محاور رئيسة، على النحو الآتي:

المبحث الأول: نيجيريا – لمحة عامة

يشمل السياق السياسي والتاريخي والديمغرافي للبلاد، مع عرض للنظام السياسي والانتخابي.

المبحث الثاني: نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 2023

يتناول أبرز المرشحين، الأحزاب السياسية، النتائج الرسمية، والملاحظات العامة حول سير العملية الانتخابية.

المبحث الثالث: الآليات المعتمدة والأهداف المرجوة من الانتخابات

يعرض الآليات التي جرى توظيفها لضمان نزاهة الانتخابات، مع تحليل الأهداف السياسية والاجتماعية المتوخاة.

المبحث الاول

"نيجيريا: لمحة عامة"

بموجب قانون صادر عن البرلمان البريطاني، أصبحت نيجيريا دولة مستقلة ضمن الكومنولث في 1 أكتوبر 1960 [1]، ودخلت في مرحلة من الحكم المدني استمرت حتى يناير عام 1966، حين أطاح انقلاب عسكري دموي بالنظام القائم بقيادة الجنرال (جونسون أغويي إيرونسي) ، وقد أسفر الانقلاب عن اغتيال رئيس الوزراء الأسبق (أبو بكر تفاوا بالاوا) ، إلى جانب عدد من القادة السياسيين البارزين، لا سيما من أبناء قبائل الهوسا في شمال البلاد ، وفي مايو من العام نفسه، قام النظام العسكري الجديد بإلغاء النظام الفيدرالي، وحلّ الأحزاب السياسية، معلنًا تحوّل نيجيريا من دولة اتحادية إلى كيان سياسي موحد يتبنى الحكم المركزي المباشر [2].

تحمل نيجيريا اسمها الرسمي "جمهورية نيجيريا الاتحادية" وهو اسم مشتق من نهر النيجر أحد أهم وأطول الأنهار التي تمر عبر البلاد، ويُعد شريانًا مائيًا حيويًا في غرب إفريقيا ، ولم يُعرف هذا الاسم إلا في أواخر القرن التاسع عشر، حينما بدأت قوى الاستعمار البريطاني بالسيطرة على المنطقة، والتي كانت تُعرف آنذاك بـ"بلاد السودان" أو "بلاد التكرور" ، أما اليوم، فقد أطلق عليها لقب" المارد الإفريقي " نظرًا لاتساع رقعتها الجغرافية، وتنوّع مواردها الطبيعية، ووفرة ثروتها البشرية التي تمنحها موقعًا استراتيجيًا بارزًا على الساحة الإفريقية والدولية [3] ، وتقع في غرب إفريقيا وعاصمتها (أبوجا) وسط البلاد[4]،يحدّ البلاد من الغرب جمهورية بنين وجمهورية الكاميرون، ومن الجنوب المحيط الأطلسي، ومن الشمال جمهورية النيجر وجمهورية تشاد [5]

[6]، تُعد نيجيريا دولة اتحادية تتكون من 36 ولاية بالإضافة إلى إقليم العاصمة الفيدرالية حيث توجد العاصمة أبوجا [7]، يُعتبر لاغوس أكبر مدينة نيجيرية من حيث عدد السكان، بل هي أكثر مدن القارة الإفريقية اكتظاظًا بالسكان، وتُصنف بين أبرز المدن الكبرى على مستوى العالم [8]، ويُقدَّر عدد سكان نيجيريا لعام 2026 بحوالي 242.4 مليون نسمة، مما يجعلها السادس أكثر دول العالم سكانًا، وتشكل حوالي 2.92%من سكان العالم [9].

وتتمتع نيجيريا بتنوع سكاني واجتماعي كبير يعكس تعدد وتركيب المجتمع النيجيري ، يعد هذا المجتمع مجتمعًا قبليًا بامتياز، حيث تعد القبيلة الوحدة الأساسية التي تشكل هويته، وتشير التركيبة السكانية في نيجيريا إلى تنوع اثني واضح، حيث تتوزع أكثر من 250 مجموعة عرقية في أنحاء البلاد ، وتُعد قبائل الهوسا والفولاني أكبر المكونات السكانية كما هو موضح في الجدول رقم (1) ، ويعكس هذا التنوع تحديًا كبيرًا أمام جهود بناء هوية وطنية موحدة، إذ أن الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لكل مجموعة أثرت في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي النيجيري عبر العقود الماضية [10].

جدول رقم (1) المكونات السكانية في نيجيريا

المجموعة الاثنية	النسبة المئوية من السكان	أماكن التركّز الجغرافي
الهوسا والفولاني	% 29	الجنوب الشرقي (ولايات إينوغو، أنامبرا، إيمو)
اليوربا	%21	الجنوب الغربي
الايجاو	%10	جنوب نيجيريا
الكانوري	% 4	الجنوب الغربي (ولاية إيدو)
الإيبيبيو	%4	المنطقة الوسطى (ولاية بينوي)
التيف	% 3	وسط نيجيريا
مجموعات اخرى	% 19	موزعة في مختلف البلاد

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

Federal Research Division, Nigeria: A Country Study, Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1992.

اتسمت العلاقات بين هذه القبائل بصراعات دموية أودت بحياة الآلاف، نتيجة التنافس على السلطة أو بسبب خلافات تتعلق بالمصالح الاقتصادية، كما حدث في الحرب الأهلية التي اندلعت في منطقة بيافرا أواخر ستينيات القرن العشرين [11]، ويعكس التنوع اللغوي في نيجيريا التعددية الأثنية والثقافية التي تُميز المجتمع النيجيري، حيث تتوزع المجموعات العرقية على عدة أقاليم، ولكل منها لغة وهوية ثقافية خاصة [12]، ويوضح الجدول رقم (2) أهم المجموعات اللغوية والقبائل الرئيسية المرتبطة بها، إلى جانب أماكن تركزها الجغرافي.

جدول رقم (2) التوزيع اللغوي في نيجيريا

الأسرة اللغوية	اللغة	القبائل الرئيسية	المنطقة الجغرافية	ملاحظات
الأسرة التشادية الحامية	الهوسا	الهوسا	شمال نيجيريا	الأكثر انتشارًا، وتُستخدم كلغة رسمية في الشمال إلى جانب الإنجليزية.
الأسرة الأطلنطية الغربية	الفولاني	الفولاني	شمال نيجيريا	يشكلون مع الهوسا تكتلاً لغويًا وإثنيًا كبيرًا يُعرف بـ"الهوسا-فولاني".
الأسرة النيجر-كونغولية	اليوربا	اليوربا	جنوب غرب نيجيريا	لغة شائعة في الغرب، وتُعد من لغات البانتو.
الأسرة النيجر-كونغولية	الإيبو (Igbo)	الإيبو	جنوب شرق نيجيريا	تُقدَّر أعداد المتحدثين بها بـ 9 ملايين شخص تقريبًا.
لغات منعزلة أو محلية	متعددة	قبائل فرعية وأقليات	الجنوب الأوسط والجنوب	أكثر من 100 لغة، مما يزيد من التعددية اللغوية ويصعّب التوحيد الوطني.
اللغات العربية والعربية المحلية	الشوا	الشوا (عرب نيجيريا)	شمال شرق نيجيريا	أقلية لغوية لها امتدادات ثقافية مع العالم العربي.

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: هيفاء احمد محمد، نيجيريا المجتمع والدولة، مجلة الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 80، 2010، ص 4-5.

نيجيريا تمتلك موارد طبيعية كبيرة جدا [13]، فبالنسبة للاقتصاد النيجيري فأن الزراعة هي اساس ذلك الاقتصاد قبل اكتشف النفط ، فكانت الزراعة تشكل 80 % من مجموع صادرات نيجيريا [14]، يُعد القطاع النفطي الركيزة الأساسية للاقتصاد النيجيري، إذ يشكل ما يقارب 95% من حجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي ، ونظرًا لأهميته المحورية في رسم ملامح السياسة الوطنية[15]، فإن أي اضطراب أو أزمة تصيب هذا القطاع تُلقي بظلالها سلبًا على الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة ، وتُعد الانقلابات العسكرية، والحروب الأهلية، وإضرابات عمال النفط من أبرز التحديات السياسية والاجتماعية التي تهدد استمرارية هذا القطاع الحيوي وتُضعف فاعلية السياسة النفطية في نيجيريا، فضلا عن النفط هنالك الغاز الطبيعي والفحم والقصدير وكذلك المعادن ، وهنالك العشرات من المصانع المختلفة لمختلف النتاجات في نيجيريا [16] .

اولا: نظام الحكم في نيجيريا:

نظام الحكم في نيجيريا وفقاً للدستور النيجيري لعام 1999 تعتمد النظام الحكم الجمهوري الفدرالي الديمقراطي، الذي يقوم على الفصل بين السلطات (التنفيذية، التشريعية، القضائية) ويعتمد النظام الرئاسي، فأن "نيجيريا دولة ذات سيادة واحدة لا تتجزأ ولا تنحل، وتُعرف باسم جمهورية نيجيريا الاتحادية، وتكون دولة اتحادية تتألف من ولايات وإقليم العاصمة الفدرالية" ، وأن أحكام هذا الدستور هي العليا، ولا يجوز لأي قانون أو سلطة أن تناقضه [17].

أ- السلطة التنفيذية – رئاسة الجمهورية:

"يكون للجمهورية رئيس يتولى منصب رئيس الدولة، والرئيس التنفيذي للاتحاد، والقائد العام للقوات المسلحة [18]، ويبيّن الدستور أن الرئيس يُنتخب من قبل الشعب لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط [19]، ويمنح الرئيس صلاحية تنفيذ القوانين وتمثيل الدولة في علاقاتها الداخلية والخارجية [20].

ب- السلطة التشريعية – الجمعية الوطنية:

تتكوّن من مجلسين الاول هو مجلس الشيوخ الذي يتكون من 109الاعضاء والثاني هو مجلس النواب الذي يتكون من 360عضوًا، وتُمنح الصلاحيات التشريعية في جمهورية نيجيريا الاتحادية للجمعية الوطنية، ويقوم البرلمان بسن القوانين، ومراقبة السلطة التنفيذية، والمصادقة على الميزانية [21].

ج- السلطة القضائية – القضاء الفدرالي:

"تُمنح السلطة القضائية للاتحاد إلى المحاكم التي يشير إليها هذا القسم وتشمل هذه المحاكم :**المحكمة العليا، محكمة الاستئناف، محاكم فدرالية** ومحاكم الولايات، ويتم تعيين القضاة من قبل الرئيس بالتشاور مع مجلس القضاء الوطني لضمان استقلالية القضاء [22].

ثانيا: تشكيل الاحزاب السياسية في نيجيريا:

شهدت نيجيريا خلال ثلاثينيات القرن العشرين نشوء جماعات وأحزاب دائمة، هدفت إلى تحقيق مصالح إثنية وقومية في ظل قوانين استعمارية، حيث أعاق الخلاف بين الأقاليم النيجيرية تشكيل حزب وطني حقيقي، ما أدى إلى ظهور أحزاب ذات أهداف أثنية، فقبل الاستقلال برزت أحزاب مثل "المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون في الشرق، ومجموعة العمل في الغرب، ومؤتمر الشعوب الشمالية في الشمال، وخلال الفترة (1944–1966)، لعب الزعماء السياسيون أدواراً محورية، مثل أوبافيمي أولوو، وأزكويي، وأبو بكر تفاوا باليوا ، وقد اتسمت هذه المرحلة بالتحالفات الإقليمية بهدف تحقيق الأغلبية في المجالس الفيدرالية، كما حدث في انتخابات عام 1959، التي لم يفز فيها أي حزب بالأغلبية المطلقة، مما قاد إلى تحالف بين حزبي (المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون، ثم لاحقًا أصبح المجلس الوطني لنيجيريا والمواطنين) و (مؤتمر شعب الشمال) وتسلم باليوا رئاسة الوزراء وأزكويي منصب رئيس الدولة الشرفي بعد إعلان الجمهورية عام 1963، ولكن هذه المرحلة لم تخلُ من الصراعات السياسية والطائفية، والتي أسهمت في اندلاع الحرب الأهلية عام 1967، وتبع ذلك تدخل عسكري في الحكم استمر حتى نهاية السبعينيات، وأدى إلى حل الأحزاب السياسية، مع العودة إلى الحكم المدني في عام 1979، ظهرت أحزاب جديدة مثل الحزب الجمهوري الوطني والحزب التقدمي، إلا أن هذه المرحلة لم تدم طويلاً، إذ أطاح انقلاب عسكري في عام 1983 بالحكم المدني ، وفي مطلع التسعينيات، تأسس الحزب الاجتماعي الديمقراطي كحزب وطني، وتم ترشيح مشهود أبايولا عنه في انتخابات 1993، التي ألغيت نتائجها من قبل النظام العسكري بقيادة الجنرال إبراهيم بابانغيدا، رغم فوزه بها، ، وفي 1998، تأسس حزب الشعب الديمقراطي بقيادة جنرالات سابقين مثل أولوسيغون أوباسانجو، الذي فاز في انتخابات 1999، واستمر في الحكم حتى 2007، متولياً فترتين رئاسيتين، وسط انقسامات داخلية وحراك سياسي انتهى بولادة تحالف مؤتمر كل التقدميين في عام 2013، الذي ضم عدد من الاحزاب ، وقد فاز حزب APC في انتخابات 2015 بقيادة محمد بخاري، مما أنهى هيمنة حزب الشعب الديمقراطي على الحكم، إلا أن الانشقاقات السياسية والتنقل بين الأحزاب استمر، حيث انتقل مرشح الرئاسة في انتخابات 2023 بيتر أوبي من حزب الشعب الديمقراطي إلى حزب العمال، بعد أن واجه صعوبة في الحصول على التذكرة الرئاسية داخل حزبه السابق[23].

وتعكس هذه التحولات غياب الأيديولوجيا الثابتة، وتفشي ظاهرة الانتقال بين الأحزاب لأغراض انتخابية، مما أضعف الالتزام السياسي، وعزز نفوذ القوى التقليدية والدينية، إلى جانب تصاعد نشاط الجماعات المسلحة والتطرف الإثني والديني، كما ساهمت ما تُعرف بـ"العرّابون السياسيون في توجيه السياسة النيجيرية بما يخدم مصالحهم.

المبحث الثاني

نتائج الانتخابات الرئاسية في نيجيريا لعام 2023

المحور الاول: نتائج الانتخابات:

جرت الانتخابات في 25 / 2 / 2023 حيث كانت سابع انتخابات رئاسية منذ الحكم المدني كما هو موضح في الجدول رقم (3)، الديمقراطي في عام 1999، وكان عدد المرشحين هم 18 اسماً من احزاب سياسية مختلفة، كما هو موضح في الجدول رقم (4).

جدول رقم (3) الانتخابات الرئاسية في نيجيريا(1959 – 2023)

السنة	الانتخابات نوع	ملاحظات
1999	انتخابات رئاسية	**بداية الجمهورية الرابعة، انتخاب أوليسيغون أوباسانجو**
2003	انتخابات رئاسية	**إعادة انتخاب أوباسانجو، وسط اتهامات بالتزوير**
2007	انتخابات رئاسية	**فوز أومارو يار أدوا، شهدت انتقادات واسعة لنزاهتها**
2011	انتخابات رئاسية	**انتخاب جودلاك جوناثان، تحسّن نسبي في نزاهة الانتخابات**
2015	انتخابات رئاسية	**فوز محمد بخاري، أول انتقال سلمي للسلطة من حزب إلى آخر**
2019	انتخابات رئاسية	**إعادة انتخاب محمد بخاري**
2023	انتخابات رئاسية	**فوز بولا تينوبو من حزب المؤتمر التقدمي**

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: Independent National Electoral Commission , 2023 Presidential Election Results, INEC Nigeria, 2023, https://www.inecelectionresults.ng.

الجدول رقم (4) "نتائج الأحزاب في الانتخابات الرئاسية النيجيرية 2023 حسب عدد الأصوات"

ت	الحزب	عدد الاصوات	مرشح الحزب للرئاسة
1	حزب المؤتمر التقدمي الشامل (APC)	8,794,726	بولا أحمد تينوبو
2	حزب الشعب الديمقراطي (PDP)	6,984,520	أتيكو أبو بكر
3	حزب العمال (LP)	6,101,533	بيتر أوبي
4	حزب الشعب النيجيري الجديد (NNPP)	1,496,687	ربيعو موسى كوانكواسو
5	حزب المؤتمر الديمقراطي الأفريقي (ADC)	81,919	دوم إبي كاتشيكو
6	حزب الشعب الثوري (PRP)	72,144	كولا أباديمي
7	حزب الشعب الديمقراطي الاجتماعي (SDP)	80,267	أديولي أديبويغا
8	حزب زينيث لابور (ZLP)	77,665	دان نوالا
9	حزب التحالف التقدمي (APGA)	61,966	بيتر أومي
10	حزب الشباب التقدمي (YPP)	60,600	مالك أدوكوي
11	حزب التحالف من أجل الديمقراطية (ADP)	43,924	يوسف ياباجي ساني
12	حزب التحالف من أجل التقدم (APP)	12,839	أوسيتا إيزوناسا
13	حزب التحالف من أجل التغيير (AAC)	14,608	أوموبلي شوور
14	حزب التحالف من أجل التقدم (AA)	14,542	توكبي فاشوا
15	حزب التحالف من أجل الديمقراطية (A)	61,014	أديبايو أديليكي
16	حزب التحالف من أجل التقدم (APM)	25,961	تشارلز أوجي
17	حزب التحالف من أجل التقدم (NRM)	24,869	فيليكس أوساكا
18	حزب التحالف من أجل التقدم (BP)	16,156	نيكولاس فيلكس

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

Independent National Electoral Commission, 2023 Presidential Election Results, INEC Nigeria, 2023, https://www.inecelectionresults.ng.

وقد برز اربعة اسماء فقط كأسماء رئيسية في السباق الانتخابي ، بينما اقتصر التنافس الفعلي على ثلاثة منهم ممن امتلكوا فرصًا واقعية للفوز، وهم: بولا أحمد تينوبو، مرشح الحزب الحاكم "حزب المؤتمر التقدمي الشامل" ، وأتيكو أبوبكر، مرشح "حزب الشعب الديمقراطي المعارض، الذي حكم البلاد منذ بداية الجمهورية الرابعة في عام 1999 وحتى عام 2015، بالإضافة إلى بيتر أوبي، مرشح "حزب العمال، ورابيو موسى كوانكواسو، عن "حزب الشعب النيجيري الجديد، وقد أمضى هؤلاء المرشحون قرابة خمسة أشهر يجوبون أنحاء البلاد في حملات انتخابية مكثفة، تخللتها وعود سياسية وتبادل للاتهامات والانتقادات الحادة فيما بينهم، غير أن تحليل بياناتهم الانتخابية يكشف أن معظمهم لم يقدم طرحًا جديدًا يميّزه عن الآخرين، بل اتفقوا جميعًا – بشكل أو بآخر – على ضرورة تغيير مسار نيجيريا نحو الأفضل في ظل التحديات القائمة، وقد تكررت

مضامين برامجهم السياسية بشكل ملحوظ، حيث تمحورت حول قضايا أساسية مثل تعزيز الوحدة الوطنية، وتحقيق الأمن، وإنعاش الاقتصاد، وبناء نظام حكم عادل يوفر فرصًا متساوية لجميع المواطنين بغض النظر عن خلفياتهم أو معتقداتهم [24] ، وقد فاز بهذه الانتخابات حزب المؤتمر التقدمي بنسبة 36% من مجموع اصوات الناخبين في نيجيريا كما هو موضح في الجدول رقم (5) ، يذكر أن النظام السياسي في نيجيريا هو نظام قائم على التعددية الحزبية ، حيث تشكل الاحزاب السياسية البنيان الحزبي في نيجيريا [25].

جدول رقم (5)"نتائج الأحزاب في الانتخابات الرئاسية النيجيرية 2023 "النسبة المئوية

ت	الاحزاب	النسبة المئوية من الأصوات
1	حزب المؤتمر التقدمي(APC)	**36.61%**
2	حزب الشعب الديمقراطي(PDP)	**29.07%**
3	حزب العمال(LP)	**25.40%**
4	حزب الشعب النيجيري الجديد(NNPP)	**6.23%**
5	احزاب أخرى	**2.59%**

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

Independent National Electoral Commission (INEC)، (2024)، 2023 general election report. Independent National Electoral Commission: https://linksshortcut.com/aRTRn

وقد أثارت الانتخابات الرئاسية النيجيرية لعام 2023 جدلاً واسعًا حول مصداقيتها، نتيجة ما اعتبرته الاحزاب المعارضة إخفاقًا مؤسسيًا في الالتزام بالمعايير الرقمية المعلنة سلفًا، ولا سيما تعطّل منصة نقل النتائج (iReV) ، هذا القصور (برأيهم) في الأداء الانتخابي أدى إلى تقويض مبدأ الشفافية، وفتح المجال أمام الطعن بنزاهة النتائج، مما يشي بوجود خلل بنيوي في البنية التكنولوجية للهيئة الانتخابية، ويضع علامات استفهام حول الاستقلالية الإدارية، وقوبلت نتائج الانتخابات برفض علني من أبرز القوى المعارضة، لا سيما حزب الشعب الديمقراطي وحزب العمال ، اللذين عبّرا عن اعتراضهما المؤسسي من خلال الانسحاب من مراكز الفرز، وتقديم طعون قانونية ، كما أصدرت منظمات المجتمع المدني تقارير شككت بشرعية العملية، استنادًا إلى معايير المراقبة الدولية، مما عزّز السردية القائمة على افتقار العملية إلى النزاهة والعدالة الإجرائية، وبالتالي الطعن بالشرعية السياسية للرئيس المنتخب [26] .

المحور الثاني: اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وعملية الاقتراع في نيجيريا

تمثل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات الركيزة الأساسية لتنظيم العملية الانتخابية في نيجيريا، حيث تتحمل مسؤولية إدارة التسجيل الانتخابي وتنظيم الحملات الانتخابية والإشراف على الاقتراع وإعلان النتائج، وان أداء اللجنة يؤثر بشكل مباشر على مستوى الثقة في النظام الديمقراطي وقدرته على تحقيق التمثيل العادل، وتواجه اللجنة تحديات هيكلية وتقنية تتمثل في ضعف البنية التحتية والموارد اللازمة لضمان سير العمليات الانتخابية بسلاسة، مما يؤدي إلى تأخير أو أخطاء في تسجيل الناخبين وإدارة مراكز الاقتراع، وتؤثر الضغوط السياسية التي تمارسها الأحزاب المختلفة على استقلالية اللجنة، مما يثير مخاوف حول حياديتها وموضوعية عملها، كما ترتبط الانتخابات في نيجيريا بمخاطر أمنية متزايدة، خاصة في المناطق التي تعاني من نزاعات عرقية أو عنف مسلح، حيث تؤدي هذه الظروف إلى حدوث حالات تخويف وتأثير على حرية الناخبين في ممارسة حقهم، اما بالنسبة الى التقنيات الحديثة المستخدمة في الانتخابات مثل الأجهزة البيومترية للتسجيل والتصويت الإلكتروني ساهمت في تقليل حالات التزوير والاحتيال، مما عزز من مصداقية العملية الانتخابية ، كذلك مشاركة منظمات المجتمع المدني والمراقبين الدوليين شكلت عامل ضغط إيجابي لتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحسين استقلالية اللجنة وتعزيز قدراتها الفنية والتنظيمية يعد أمرًا ضروريًا لترسيخ الديمقراطية في نيجيريا، إذ لا يمكن تحقيق تداول سلمي للسلطة إلا من خلال انتخابات نزيهة تعكس إرادة الشعب وتمكنه من المشاركة الفعالة في صنع القرار [27].

وقد شهدت الانتخابات النيجيرية لعام 2023 تصاعدًا في حوادث العنف الانتخابي التي استهدفت موظفي المفوضية الوطنية المستقلة للانتخابات، فقد تعرّض هؤلاء الموظفون لاعتداءات ممنهجة تهدف إلى تعطيل العملية الانتخابية، وتمثلت في مهاجمة مكاتب المفوضية، وسرقة مواد الاقتراع، بما في ذلك أوراق التصويت وصناديق الاقتراع، إلى جانب تهديد الموظفين وإحراق المراكز الانتخابية ، كما شملت الاعتداءات عرقلة توزيع بطاقات الناخبين، واختطاف أو تغييب عدد من العاملين[28]، وقد رصد مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح (ACLED) نحو 44 حادثة عنف استهدفت موظفي المفوضية خلال الفترة من فبراير 2021 حتى عام 2023 ، وبمقارنة هذه الأرقام مع انتخابات عام 2019، يتضح أن الانتخابات الأخيرة شهدت تصاعدًا ملحوظًا في حدة العنف ، ففي عام 2019 سُجلت 11 حادثة عنف فقط ضد موظفي المفوضية، مقابل 23 حادثة في انتخابات 2023، مما يشير إلى تفاقم التحديات الأمنية التي تواجه العملية الانتخابية في نيجيريا[29].

جدول رقم (6) تطور تحقيق الأهداف في الانتخابات الرئاسية النيجيرية (2015–2023)

المؤشر التحليلي	2015	2019	2023	الاتجاه العام
الهدف المعلن: مكافحة الفساد	شعار رئيسي لحملة Muhammadu Buhari	استمرار الخطاب مع نتائج محدودة	تراجع أولوية الشعار لصالح الاقتصاد	تراجع نسبي في الإنجاز الفعلي
الهدف: تعزيز الأمن (مكافحة بوكو حرام)	تقدم عسكري نسبي ضد بوكو حرام	استمرار التهديدات الأمنية	توسع التحديات الأمنية (عصابات، نزاعات داخلية)	إنجاز جزئي ثم تراجع
الهدف: تحسين الاقتصاد	وعود بالإصلاح	ركود اقتصادي وتضخم	أزمات عملة وارتفاع بطالة	تراجع واضح
مستوى التنافسية الحزبية	ثنائيةAPC–PDP	استمرار الثنائية	صعود Labour Party وتعددية أكبر	تطور إيجابي في التعددية
نسبة المشاركة الشعبية	43%	35%	27%	تراجع مستمر
الشفافية والثقة بالعملية الانتخابية	تحسن نسبي وانتقال سلمي	اتهامات بالمخالفات	جدل حول النظام الإلكتروني	تراجع في الثقة
ترسيخ الديمقراطية	أول انتقال سلمي بين حزبين	استقرار مؤسسي	انقسام سياسي أوسع	استقرار مع تحديات متزايدة

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

Independent National Electoral Commission (INEC). (n.d.). *Election results*. Retrieved February 20, 2026, from https://www.inecnigeria.org/election-results/

المبحث الثالث

الآليات المعتمدة والأهداف المرجوة من الانتخابات

شهدت الانتخابات الرئاسية في نيجيريا لعام 2023 تطورًا نوعيًا من حيث البنية التنظيمية والآليات المتبعة، في محاولة لتعزيز الشفافية والنزاهة، وتقليل احتمالات التزوير والتلاعب، التي لطالما رافقت العمليات الانتخابية السابقة في البلاد ، وجاءت هذه الانتخابات في سياق داخلي يتسم بتعقيدات أمنية واقتصادية، وفي ظل ضغوط إقليمية ودولية على نيجيريا لتقديم نموذج ديمقراطي مستقر في غرب إفريقيا، الأمر الذي جعل من هذه الانتخابات اختبارًا مهمًا لقدرة المؤسسات النيجيرية على إدارة العملية الانتخابية وفق المعايير الديمقراطية[30].

المحور الاول: الآليات التنظيمية والإجرائية

1- تحديث السجل الانتخابي باستخدام التكنولوجيا البيومترية

عملت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات (INEC) على استخدام نظام التحقق البيومتري المعروف بـــ BVAS – Bimodal Voter Accreditation System) وهو نظام مزدوج يعتمد على بصمة الإبهام والصورة الشخصية، ويهدف إلى التحقق من هوية الناخبين ومنع التكرار أو الانتحال، هذا التطور التقني ساهم في تقليص فجوة الثقة بين الناخبين والنظام الانتخابي، إذ أصبح من الصعب التلاعب بأسماء وهمية أو إعادة التصويت، ما رفع من نسبة القبول المجتمعي بنتائج الانتخابات (31).

2- تنظيم عملية ترشيح الأحزاب السياسية

خضعت عملية قبول المرشحين الرئاسيين لسلسلة من الإجراءات القانونية والتنظيمية، شملت تدقيق المؤهلات، والفصل في الطعون القانونية، والتأكد من التزام الأحزاب بالانتخابات التمهيدية الداخلية وفق القوانين، وقد أتاح ذلك مشاركة مرشحين يمثلون تنوعًا سياسيًا، شمل أحزابًا تقليدية كـ "مؤتمر جميع التقدميين"(APC) ، وحزب "الشعب الديمقراطي"(PDP) ، إلى جانب أحزاب ناشئة كـ "حزب العمال"(LP) ، ما شكّل تحولًا ملحوظًا في خارطة التنافس السياسي [32].

3- توزيع مراكز الاقتراع وفق اعتبارات جغرافية وأمنية

قامت لجنة الانتخابات باعتماد خطة توزيع مراكز الاقتراع بناءً على التوزيع السكاني والجغرافي للولايات، مع مراعاة المناطق الساخنة أمنيًا، خاصة في ولايات الشمال الشرقي التي تعاني من تمرد جماعة "بوكو حرام". وقد صاحبت العملية جهود لوجستية لتوزيع المواد الانتخابية، وتأمين المراكز من خلال التنسيق مع الأجهزة الأمنية، مما قلّل من احتمالات تعطيل التصويت أو الاستيلاء على مراكز الاقتراع من قبل جماعات مسلحة [33].

4- إشراك المراقبين الدوليين والمحليين

حظيت الانتخابات برقابة واسعة من قبل منظمات دولية مثل الاتحاد الإفريقي، ومجموعة دول غرب إفريقيا (إيكواس)، والاتحاد الأوروبي، إلى جانب منظمات نيجيرية أهلية. قدمت هذه البعثات تقارير أولية تشيد بجوانب الشفافية والتنظيم، لكنها في الوقت نفسه رصدت بعض الإشكاليات كالتأخير في نقل المواد الانتخابية لبعض المناطق، مما يعكس تحديات لوجستية قائمة [34].

5- إعلان النتائج ضمن إطار قانوني منضبط

أُعلن عن النتائج تباعًا من قبل اللجنة الوطنية عبر منصاتها الرسمية، مع إتاحة المجال للطعن أمام المحاكم. وعلى الرغم من احتجاجات بعض الأحزاب، مثل حزب العمال الذي طعن في نزاهة النتائج، فإن مجمل العملية سارت ضمن الإطار الدستوري والقانوني، ولم تشهد البلاد احتجاجات عنيفة واسعة كالتي حدثت في تجارب سابقة [35].

المحور الثاني: الأهداف الاستراتيجية والسياسية

1- ترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة

شكلت هذه الانتخابات لحظة اختبار حقيقية لالتزام النظام السياسي النيجيري بمبدأ التداول السلمي، خصوصًا وأن الرئيس المنتهية ولايته محمد بخاري التزم بعدم الترشح، وشهدت البلاد أول تجربة لتغيير السلطة بدون أزمات انتقالية حادة. يُعد هذا التحول إنجازًا مهمًا في السياق الإفريقي الذي يعاني من ظاهرة "تمديد الحكم" أو "تعديل الدساتير" لإطالة فترات الرئاسة [36].

2- تعزيز مشروعية النظام الديمقراطي

جاءت هذه الانتخابات في وقت تتراجع فيه ثقة المواطن النيجيري بالمؤسسات السياسية بسبب تفشي الفساد وسوء الإدارة. لذلك، سعت الحكومة إلى إعادة بناء الثقة من خلال عملية انتخابية تعددية وشفافة، تضمن تمثيلًا حقيقيًا لإرادة الشعب، وتسهم في تجديد الشرعية السياسية للنظام الحاكم [37].

3- اختيار قيادة إصلاحية

برزت قضايا الإصلاح الاقتصادي، وتحسين الأمن، ومحاربة الفساد، كعناوين مركزية في البرامج الانتخابية للمرشحين، خصوصًا مع تفاقم الأزمات المالية، وارتفاع معدلات البطالة، وتراجع قيمة العملة المحلية (النايرا) وقد تعهد الرئيس الفائز بول تينوبو باتخاذ خطوات فورية لمعالجة هذه التحديات

4-تعميق الوحدة الوطنية وتوسيع قاعدة التمثيل

في ظل التعدد الإثني والديني واللغوي الذي يميز نيجيريا، تمثل الانتخابات فرصة لإعادة دمج كافة المكونات المجتمعية ضمن عملية سياسية موحدة، وتجاوز الخطابات الانفصالية والإقليمية التي تغذي النزاعات في مناطق مثل بيافرا والنيجر دلتا. ويُعد هذا الهدف أساسيًا لتحقيق استقرار مستدام.

5-توطيد الثقافة الديمقراطية على المدى الطويل

تهدف الانتخابات أيضًا إلى تعزيز ثقافة المشاركة السياسية، واحترام المؤسسات، والاحتكام إلى القانون، بدلاً من اللجوء للعنف أو الوساطات العسكرية، وهو ما يشكل ركيزة لاستقرار النظام السياسي النيجيري مستقبلًا [38].

الخاتمة:

مثّلت الانتخابات الرئاسية في نيجيريا لعام 2023 محطة محورية في المسار الديمقراطي للدولة، نظراً لما تخللها من تحديات لوجستية، وأزمات أمنية، وتنافس سياسي حاد بين مرشحين يمثلون قوى اجتماعية وسياسية متعددة، في سياق إقليمي يتسم بتقلبات سياسية وأمنية متزايدة في غرب أفريقيا، وقد أظهرت هذه الانتخابات حجم التعقيدات المرتبطة بإدارة عملية انتخابية في دولة تُعدّ الأكبر سكانًا في القارة الأفريقية، من حيث التنوع الإثني والديني والجغرافي، وما يرافق ذلك من حساسيات سياسية واجتماعية، ورغم الانتقادات التي وُجّهت إلى المفوضية الوطنية المستقلة للانتخابات في نيجيريا بشأن الجوانب الفنية والتنظيمية لسير العملية الانتخابية، ولا سيما ما تعلق باستخدام التكنولوجيا ونقل النتائج، فإن الانتخابات عكست في الوقت نفسه درجة من الحيوية السياسية والمشاركة الشعبية الواسعة، خاصة لدى فئة الشباب الذين برزوا بوصفهم فاعلاً أساسياً في إعادة تشكيل المشهد السياسي، فقد أسهم ارتفاع الوعي السياسي، وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، في تعزيز الرقابة المجتمعية على الأداء الانتخابي، وفي رفع سقف التوقعات الشعبية تجاه الشفافية والمساءلة.

كما كشفت الانتخابات عن تحولات مهمة في بنية التنافس الحزبي، مع بروز قوى سياسية جديدة حاولت كسر احتكار الأحزاب التقليدية للسلطة، الأمر الذي يشير إلى بداية إعادة رسم ملامح النظام الحزبي في البلاد. وقد عكست نتائج الاقتراع وجود رغبة مجتمعية في التغيير والإصلاح، سواء على مستوى تحسين الأداء الاقتصادي، أو معالجة التحديات الأمنية، أو مكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد، وعليه فإن مستقبل الديمقراطية في نيجيريا يظل مرهوناً بقدرة المؤسسات الدستورية على استيعاب هذه التحولات، وتعزيز استقلالية الهيئات الانتخابية، وترسيخ سيادة القانون، وضمان تكافؤ الفرص بين الفاعلين السياسيين. كما يتطلب الأمر تطوير الأطر القانونية والتنظيمية بما يضمن نزاهة العمليات الانتخابية مستقبلاً، ويعزز ثقة المواطنين بالعملية الديمقراطية، وفي المحصلة تمثل انتخابات 2023 اختباراً حقيقياً لمدى نضج التجربة الديمقراطية النيجيرية؛ فهي لم تكن مجرد تنافس على السلطة، بل كانت مؤشراً على دينامية المجتمع السياسي، وعلى سعي الدولة إلى تحقيق معادلة دقيقة بين الاستقرار السياسي والانفتاح الديمقراطي، ومن ثم فإن ترسيخ مسار ديمقراطي مستدام يظل خطوة أساسية نحو تحقيق التنمية الشاملة وتعزيز مكانة نيجيريا إقليمياً ودولياً.

الاستنتاجات:

1. كشفت الانتخابات الرئاسية في نيجيريا لعام 2023 عن تطور ملحوظ في الآليات الانتخابية، خاصة من خلال اعتماد التكنولوجيا في عملية التسجيل ونقل النتائج، رغم التحديات الفنية التي واجهت التنفيذ.
2. أكدت التجربة الانتخابية أن استقلالية المفوضية الوطنية المستقلة للانتخابات في نيجيريا تمثل حجر الزاوية في تعزيز مصداقية العملية الديمقراطية، إلا أن مستوى الثقة الشعبية ما يزال مرتبطاً بمدى الشفافية والسرعة في إعلان النتائج.
3. أن الهدف الأساسي لم يكن فقط التداول السلمي للسلطة، بل أيضاً إعادة ترتيب التوازنات السياسية داخل النظام الحزبي، في ظل بروز قوى سياسية جديدة تنافس الأحزاب التقليدية.
4. أظهرت النتائج أن المشاركة الشبابية أصبحت عاملاً مؤثراً في توجيه المسار السياسي، ما يعكس تحولاً في الوعي السياسي واتساع دائرة الاهتمام بالشأن العام.
5. بيّنت الانتخابات أن الاستقرار السياسي في نيجيريا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة النظام الانتخابي على إدارة التنوع الإثني والديني والجغرافي بصورة عادلة ومتوازنة.
6. أن نجاح الأهداف الديمقراطية للانتخابات مستقبلاً يتوقف على إصلاح الآليات الإجرائية، وتعزيز الرقابة القانونية، وضمان تكافؤ الفرص بين المتنافسين.

---

[1] Federal Research Division, Library of Congress, Nigeria: A Country Study, 5th ed., ed. Helen Chapin Metz (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1992),p47-48.

[2] علاء جبار احمد ، نيجيريا بين تحدي طالبان ودوامة العنف الطائفي ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد 80 ، المجلد 19 ، 2020 ، 264.

[3] عمار حميد ياسين ، مشكلات الوحدة الوطنية في نيجيريا ، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع ، بغداد، ط1 ، 2011 ، ص15.

[4] هيفاء احمد محمد ، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا : دراسة في حركة دلتا نهر النيجر ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، العدد ،46 ،2010 ، ص 96 .

[5] Emmanuel Ikechi Onah, "Nigeria: A Country Profile," Journal of International Studies 10 (2014), 151.

[6] جودة حسنين جودة ، جغرافية افريقيا الاقليمية ، ط9 ، منشاة المعارف ، الاسكندرية ، مصر ، 1996 ، ص 312 .

[7] المادة (2 ، فق1) ، دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية لعام 1999.

[8] محمد علي المسعودي، علاء محمد علي المسعودي ، نيجيريا والتنافس الدولي فيها ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية ، عدد خاص ، 2023 ، ص 321.

[9] United Nations Population Fund (UNFPA), World Population Dashboard – Nigeria, based on United Nations Population Division estimates, latest available update

[10] ازهار محمد عيلان ، الممارسة الانتخابية المعاصرة في افريقيا (2007-2009) ، سلسلة دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 98 ،2009 ، ص32.

[11] آمد ممد جالو ، دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا حالة نيجيريا ، مجلة قراءات افريقية ، المملكة العربية السعودية ، العدد 25 ، 2015 ، ص 44.

[12] National Open University of Nigeria, Geography of Nigeria, National Open University Press, Lagos, 1st ed., 2013, p. 15-22.

[13] دريدي محمد مختار ، سمية رمدوم ، اثر امتلاك بعض دول شرق وغرب افريقيا للموارد الطبيعية على مبادلاتها التجارية مع تركيا ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، جامعة الجزائر، العدد 23 ، 2018 ، ص 357.

[14] اياد عبد الكريم ، السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا (1968-2003) نيجيريا انموذجاً ، سلسلة دراسات استراتيجية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد 76 ، 2005 ،ص 61-63.

[15]Akinsanya, A., Geography of Nigeria, self-published, 1st ed., 2020, p. 19-23.

[16] اياد عبد الكريم مجيد ، سياسة نيجيريا النفطية (الواقع والطموح) ، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، العدد 38 ، المجلد 10 ، 2008، ص 167.

[17] المادة (2) دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية لعام 1999.

[18]المادة (130) دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية لعام 1999.

[19]المادة (135) دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية لعام 1999.

[20]المادة (5 فق 1) دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية لعام 1999.

فق 1) دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية لعام 4.1999[21]المادة (

[22]المادة (6 فق 1) دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية لعام 1999.

[23] حكيم ألادي نجم الدين ، المشهد السياسي في نيجيريا : الخارطة الحزبية والانتشار الجيو-إثني ورئاسات عام 2023 ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية ، المملكة العربية السعودية ، 2023 ، ص 11-14.

[24] حكيم ألادي نجم الدين ، نتائج رئاسيات 2023 ، النيجيرية وتحديات المرحلة القادمة ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية ، 2023 ، ص 8-9.

[25] اياد عبد الكريم مجيد ، الممارسة الانتخابية المعاصرة ومستقبل الديمقراطية في افريقيا نيجيريا وانغولا انموذجا ، سلسلة دراسات استراتيجية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية ، العدد 98 ، 2009 ، ص70.

[26]Fasakin Akinbode, "Nigeria's 2023 Presidential Elections: The Question of Legitimacy for the Tinubu Administration." Journal of African Elections, vol. 22, no. 2, 2023, pp. 97-117.

[27]Adejumobi, Said, "INEC and the Electoral Process," In Governance and Politics in Post-Military Nigeria, edited by Said Adejumobi, Palgrave Macmillan, 2010, pp. 89-124.

[28] رانيا حسين خفاجة ، العنف الانتخابي في نيجيريا منذ عام 2015 الانماط والاسباب ، مجلة الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ،كلية الدراسات الأفريقية العليا ، المجلد 45 ، العدد 4 ، 2023 ، ص 677.

[29]Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED), Political Violence and the 2023 Nigerian Election, 2023, available at: https://linksshortcut.com/Mdtfd

[30]Independent National Electoral Commission (INEC)، Report on the 2023 General Elections. Abuja: INEC, 2024, pp. 12-15.

[31]European Union Election Observation Mission (EU EOM)،Final Report: Nigeria General Elections 2023، Brussels: European Union, 2023, pp. 18-22.

[32]International Crisis Group (ICG)، Mitigating Violence Risks in Nigeria's 2023 Elections، Africa Report No. 311, 2023, pp. 5-9.

[33]National Democratic Institute (NDI) & International Republican Institute (IRI)، Nigeria 2023 International Election Observation Mission: Final Report، Washington, DC: NDI & IRI, 2023, pp. 10-14.

(34)The Carter Center، Preliminary Statement on Nigeria's 2023 Presidential Elections. Atlanta: The Carter Center, 2023, pp. 3–5.

(35)United Nations Development Programme (UNDP)، Assessment Report on Electoral Governance in Nigeria، UNDP Reports, 2023, pp. 7–11.

(36)Freedom House،Nigeria Country Report 2023 – Freedom in the World Index، Freedom House, pp. 4–6.

(37)Adebayo, Wale. Democracy and Prebendal Politics in Nigeria: From Military Rule to Democratic Transition. London: Routledge, 2022, pp. 45–50.

(38)Vanguard Nigeria. "Tinubu Pledges Economic Reforms and Anti-Corruption Agenda." Vanguard, March 2023, p. 2.

Sources

First: Constitutions

1. The 1999 Constitution of the Federal Republic of Nigeria

Second, books

1. ,Ammar Hamid Yassin, *Problems of National Unity in Nigeria*, Al-Farahidi Publishing and Distribution Baghdad, 1st ed., 2011.
2. ,Ammar Hamid Yassin, *Problems of National Unity in Nigeria*, Al-Farahidi Publishing and Distribution Baghdad, 1st ed., 2011.

Third: Magazines and Periodicals

1. Amad Mamad Jallo, "The Postcolonial State in Africa: The Case of Nigeria" ,African Readings Journal, Saudi Arabia, Issue 25, 2015.
2. Strategic Studies,(Azhar Muhammad Ailan, "Contemporary Electoral Practices in Africa (2007–2009 Series, Center for International Studies, University of Baghdad, No. 98, 2009.
3. Alaa Jabbar Ahmed, "Nigeria Between the Taliban Challenge and the Vortex of Sectarian Violence" Journal of International Studies, Center for Strategic and International Studies, University of, Baghdad, Issue 80, Volume 19, 2020.
4. Iyad Abdulkarim, "Iraqi Foreign Policy Toward Africa (1968–2003): Nigeria as a Case Study" Strategic, Studies Series, University of Baghdad, Center for Strategic and International Studies, No. 76, 2005.
5. Iyad Abdulkarim Majid, "Contemporary Electoral Practices and the Future of Democracy in Africa: Nigeria and Angola as Case Studies" Strategic Studies Series, University of Baghdad, Center for Strategic and, Regional Studies, No. 98, 2009.
6. Iyad Abdulkarim Majid, "Nigeria's Oil Policy (Reality and Ambition)" ,Journal of International Studies, University of Baghdad, Center for Strategic and International Studies, Issue 38, Volume 10, 2008.

7. Mohammed Ali Al-Masoudi, Alaa Mohammed Ali Al-Masoudi, "Nigeria and International Competition Within It"Kirkuk University Journal of Humanities, Special Issue, 2023,.
8. Rania Hussein Khafaga, "Electoral Violence in Nigeria Since 2015: Patterns and Causes" Journal of, African Studies, Cairo University, Faculty of Higher African Studies, Vol. 45, No. 4, 2023.
9. Hakim Aladi Najmuddin, "Results of the 2023 Presidential Election: Nigeria and the Challenges of the Coming Phase," King Faisal Center for Research and Islamic Studies, 2023.

four: English sources

1- Federal Research Division, Library of Congress, *Nigeria: A Country Study*, 5th ed., ed. Helen Chapin Metz (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1992).
2- Vanguard Nigeria. "Tinubu Pledges Economic Reforms and Anti-Corruption Agenda." Vanguard, March 2023.
3- Adebayo, Wale. Democracy and Prebendal Politics in Nigeria: From Military Rule to Democratic Transition. London: Routledge, 2022, pp. 45–50.
4- Freedom House،Nigeria Country Report 2023 – Freedom in the World Index، Freedom House.
5- Emmanuel Ikechi Onah, *"Nigeria: A Country Profile," Journal of International Studies* 10 (2014),151.@!1~@@@
6- United Nations Development Programme (UNDP)، Assessment Report on Electoral Governance in Nigeria، UNDP Reports, 2023.
7- National Democratic Institute (NDI) & International Republican Institute (IRI)، Nigeria 2023 International Election Observation Mission: Final Report، Washington, DC: NDI & IRI, 2023.
8- The Carter Center، Preliminary Statement on Nigeria's 2023 Presidential Elections. Atlanta: The Carter Center, 2023.
9- Independent National Electoral Commission (INEC)، *Report on the 2023 General Elections*. Abuja: INEC, 2024.
10-European Union Election Observation Mission (EU EOM)،*Final Report: Nigeria General Elections 2023*، Brussels: European Union, 2023.
11-International Crisis Group (ICG)، Mitigating Violence Risks in Nigeria's 2023 Elections، Africa Report No. 311, 2023.
12-Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED), Political Violence and the 2023 Nigerian Election, 2023, available at: https://linksshortcut.com/Mdtfd
13-Fasakin Akinbode, "Nigeria's 2023 Presidential Elections: The Question of Legitimacy for the Tinubu Administration." Journal of African Elections, vol. 22, no. 2, 2023.
14-Adejumobi, Said, "INEC and the Electoral Process," In Governance and Politics in Post-Military Nigeria, edited by Said Adejumobi, Palgrave Macmillan, 2010.
15-Independent National Electoral Commission, *2023 Presidential Election Results,* INEC Nigeria, 2023, https://www.inecelectionresults.ng.
16-Akinsanya, A., Geography of Nigeria, self-published, 1st ed., 2020.
17-National Open University of Nigeria, Geography of Nigeria, National Open University Press, Lagos, 1st ed., 2013
18-Federal Research Division, *Nigeria: A Country Study*, Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1992.
19-United Nations Population Fund

20- (UNFPA), *World Population Dashboard – Nigeria*, based on United Nations Population Division estimates, latest available update

21- Independent National Electoral Commission (INEC). (n.d.). *Election results*. Retrieved February 20, 2026, from https://www.inecnigeria.org/election-results/

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021321

The Repercussions of the Ukrainian War on Russian-Turkish Relations

(1)Asst. Lecturer. Zainab Dhiaa Mohammed Amin

Keywords:
Ukraine crisis,Türkiye, Russia,energy,Balance policy.

Received:7/1/2026
Accepted:26/2/2026
Available:22/6/2026

Abstract:

This study examines the repercussions of the Ukraine war on the trajectory of Russian–Turkish bilateral relations, in light of the interests and objectives shaping the nature of this relationship on the one hand, and the divergence of positions regarding Russia's war on Ukraine on the other. Turkey maintains strategic relations and economic and military partnerships with Russia, which has led Ankara to adopt a policy of neutrality during the war, out of concern for its interconnected interests with the Russian side. However, this does not preclude Turkey from continuing to play an active role within the North Atlantic Treaty Organization (NATO), particularly as the war in Ukraine has contributed to reshaping the pattern of interaction between Russia and Turkey within an international environment characterized by escalating polarization and its impact on the balance of power. The study also highlights the central research problem concerning the extent to which both parties are capable of maintaining a strategic pattern of relations amid the ongoing international escalation and competition in the region.

(1) University of Baghdad/Center for Strategic and International Studies (Zainab.d@cis.uobagdad.edu.iq)
https:// orcid.org/0009-0005-6024-9750

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

تداعيات الحرب الاوكرانية على العلاقات الروسية – التركية

[1]م.م زينب ضياء محمد امين

الملخص:

يتناول البحث تداعيات الحرب الأوكرانية على مسار العلاقات الثنائية الروسية التركية في ظل المصالح والأهداف التي تحكم شكل العلاقة من جهة ، وتباين المواقف من الحرب الروسية على أوكرانيا من جهة أخرى ، إذ ترتبط تركيا بعلاقات استراتيجية وشراكات اقتصادية وعسكرية مع روسيا ، وهذا ماجعل تركيا تتبنى سياسة الحياد في ظل الحرب الروسية على اوكرانيا خشية مصالحها المرتبطة مع الجانب الروسي ، إلا أن هذا لا يمنع تركيا من استمرار دورها الفعال في حلف شمال الاطلسي (الناتو) خصوصا وأن الحرب الأوكرانية تمكنت من إعادة تشكيل نمط التفاعل بين كل من روسيا وتركيا ضمن نطاق دولي يتسم بتصاعد الاستقطاب ومدى تأثيرها على موازين القوى ، كما وتبرز اشكالية البحث عن مدى وقدرة الطرفيين على الحفاظ على نمط العلاقات الاستراتيجية بينهما في ظل التصعيد والتنافس الدولي الذي تشهده المنطقة .

كلمات مفتاحية : الأزمة الأوكرانية، تركيا، روسيا، الطاقة، سياسة التوازن

المقدمة :

لقد احدثت الحرب الروسية الاوكرانية ومنذ اندلاعها نقلة نوعية في بنية النظام الدولي ، تمثلت في إعادة تشكيل موازين القوى الاقليمية والدولية ، إذ لم تقتصر تداعيات هذه الحرب على إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية في المنطقة الأوروبية والآسيوية فحسب ، بل امتدت تداعياتها لتضم أبعادً عدة وأهمها الأمن الاقليمي والطاقوي ، مما انعكس وبصورة مباشرة على إدارة التفاعلات الدولية لاسيما الدول التي تتبنى سياسة التوازن في علاقاتها الاستراتيجية ، حيث تكتسب العلاقات الروسية التركية أهمية جيوسياسية اثرت على مسار العلاقات الثنائية والتي اتسمت بالتعقيد والتشابك في ظل الحرب الروسية على اوكرانيا ، فتارةً تتجه نحو التنافس والصراع وتارةً أخرى نحو التعاون وتعزيز الشراكات الاستراتيجية بينهما خصوصاً في مجالي الأمن والطاقة ، فضلاً عن إدارة الخلافات في ملفات عدة أهمها ملف الأزمة السورية والقوقاز والبحر الأسود، وهذا ماوضع تركيا أمام معادلة متوازنة بين مقتضيات التزاماتها بحلف شمال الأطلسي والاعتبارات الجيوسياسية التي تربطها مع روسيا .

أولاً : أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على العلاقات الروسية – التركية في ظل الحرب الاوكرانية ، كما وتبرز أهمية الدراسة في تناول واحدة من أهم الأزمات الجيوسياسية المؤثرة في النظام الدولي وما نتج عنها من متغيرات وتداعيات أثرت على التوازن الاستراتيجي الاقليمي والدولي ومدى انعكاسها على العلاقات الروسية – التركية في ظل القضايا والملفات الاقليمية المشتركة .

ثانياً : أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الى تحقيق العديد من الاهداف المتمثلة بما يلي :

1. دراسة اهم المحددات الجيوسياسية التي أثرت في العلاقات الروسية – التركية.
2. التعرف على أهم التداعيات الناتجة عن الحرب الروسية – الاوكرانية ومدى تاثيرها على مسار العلاقات الروسية – الاوكرانية.
3. تهدف الدراسة الى فهم وتحليل طبيعة الحرب الروسية – الاوكرانية ومدى تأثيرها على النظام الدولي.
4. دراسة أهم السياسات التي تبنتها الحكومة التركية تجاه الحرب الروسية – الاوكرانية.

ثالثاً :اشكالية الدراسة

تتمحور اشكالية الدراسة بتساؤل رئيسي (الى أي مدى اسهمت الحرب الروسية الأوكرانية في إعادة تشكيل نمط التعاون التنافسي ومدى تأثيرها على العلاقات الروسية التركية ، ومالانعكاسات ذلك على التوازنات الاقليمية في المنطقة)

وعليه يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية والمتمثلة بما يلي :-

1. ما الدوافع الرئيسية للتوجه الروسي نحو أوكرانيا ؟
2. ماهي أهم التداعيات التي اثرت على مسار العلاقات الثنائية الروسية – التركية في ضوء الحرب على أوكرانيا ؟
3. ما هي انعكاسات الحرب على مجالات التعاون الأمني والطاقوي بين روسيا وتركيا؟

رابعاً : فرضية الدراسة :

تقوم فرضية الدراسة على فكرة مفادها (إن الحرب الأوكرانية ستدفع العلاقات الروسية التركية الى الاستمرار ضمن نطاق تعاوني برغماتي على المدى البعيد يقوم على مبدء الفصل بين الخلافات السياسية ومجالات الشراكات الاستراتيجية بما فيها الاقتصادية والأمنية).

خامساً : منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي (التحليلي) بوصفه المنهج الرئيسي وذلك من خلال التعرف على طبيعة الحرب الاوكرانية الروسية ورصد وتحليل تداعياتها على طبيعة العلاقات الروسية التركية فضلاً عن تحديد أهم السياسات التي تبنتها الحكومة التركية تجاه الحرب الروسية – الاوكرانية ومدى تاثيرها على طبيعة المصالح والاهداف المشتركة بينهما كما تم الاستعانة بالمنهج الاستشرافي والذي يوضح اهم السيناريوهات المستقبلية التي تحكم مسار العلاقات الروسية – التركية في ظل الحرب الاوكرانية.

سادساً : هيكلية الدراسة : تقوم الدراسة على ثلاثة محاور :

المحور الأول : الحرب الروسية – الأوكرانية : الأسباب والدوافع

المحور الثاني : العلاقات الروسية التركية في ضوء الحرب الأوكرانية

المحور الثالث : مستقبل العلاقات الروسية التركية في ظل الحرب لاوكرانية.

المحور الأول الحرب الأوكرانية – الروسية(الأسباب والدوافع)

ترجع القضية الأوكرانية المعاصرة الى العام (1991) تزامناً مع تفكك الاتحاد السوفيتي وحصول الدولة الاوكرانية على استقلالها عالم (1991) ، ففي عام (1994) تم إبرام اتفاقية(بودايست) والتي تضمنت تعهد روسيا الاتحادية بإحترام السيادة الاوكرانية، بالمقابل تخلي أوكرانيا عن ترسانتها النووية للجانب الروسي ، وهذا ما دفع روسيا الى تبني استراتيجية التمدد والنفوذ في المنطقة لكن سرعان مافرضت المتغيرات الجيوسياسية نفسها على شرق أوروبا بما فيها تمدد حلف الناتو والذي تمكن من ضم العديد من الجمهوريات ومنها (المجر ، التشيك، بولندا ، بلغاريا ، رومانيا ، البانيا ، كرواتيا ، رومانيا ، ليتوانيا ، سلوفاكيا)

حيث وصل عدد الاعضاء المنضمين للحلف بين عام (1999–2020) ما يقارب (14) دولة والتي شكلت نصف دول الاعضاء المنضمين للحلف منذ عام(1949) ، وهذا مادفع روسيا من التوجه نحو دول جوارها الاقليمي بما فيها أوكرانيا خشية انضمامها للحلف ، إذ ترى روسيا أن انضمام اوكرانيا لحلف الناتو يشكل تهديداً أمام تحقيق طموحاتها المستقبلية وعقبة امام تحقيق مصالحها واهدافها الجيوسياسية ، فمنذ اعلان نوايا اوكرانيا للانضمام للحلف شنت روسيا العديد من الهجمات العسكرية تجاه كل من جورجيا واوكرانيا فمنذ عام (2008) شنت الحكومة الروسية حربا على جورجيا حيث تمكنت من ضم عدة اقاليم (ابخازيا ،اديستيا الجنوبية) ، وثم عقبها الحرب على اوكرانيا عام (2014) وضم شبه جزيرة القرم الاوكرانية ، الامر الذي دفع باوكرانيا الى إيجاد تعاون أمني وعسكري مع الولايات المتحدة الاميريكية للوقوف بوجه التمدد الروسي أزائها، إذ وصل معدل انفاق التعاون العسكري بينهما ما يقارب 5,6 مليار دولار بين العام (2014 –2021) ،وتضمن هذا التعاون بيع الأسلحة بكافة انواعها فضلاً

عن التنسيق والدعم اللوجيستي المقدم من الولايات المتحدة الاميركية من خلال تعزيز الهجمات السيبرانية والتي اندرجت تحت مبادرة (المساهمة الامريكية الأوكرانية) ، بالأضافة الى المساعدات المقدمة من حلف الناتو بهدف تعزيز الاستراتيجية الدفاعية والأمنية الأوكرانية[1] كما وتشكل اوكرانيا أهمية أمنية لروسيا حيث تمتلك قوات عسكرية مسلحة ما يقارب (780,000) عسكري، فضلاً عن امتلاكها اكبر ترسانة للاسلحة النووية في العالم، ففي عالم (1992) ابرمت اوكرانيا مع الجانب الروسي اتفاقا تضمن الحد من امتلاك الاسلحة الاستراتيجية (ستارت) فضلاً عن تخليها عن الاسلحة النووية التي تمتلكها لصالح الجانب الروسي، كما وقد انضمت الى معاهدة الحد من الانتشار الاسلحة النووية باعتبارها دولة خالية من السلاح النووي، وبهذا قد أبرزت دورها في عمليات حفظ السلام إذ تتمركز القوات المسلحة الاوكرانية في كوسوفو كجزء من الكتيبة الاوكرانية البولندية، كما وتتمركز قواتها المسلحة في كل من اللبنان كجزء تابع للامم المتحدة والتي تستهدف وقف اطلاق النار فضلاً عن القوات التابعة لها في العراق ومهمتها تقديم الدعم والتدريب العسكري، اذ بلغ مجموع القوات المسلحة الاوكرانية المنتشرة في العالم والتي مهمتها حفظ السلام مايقارب (562) جندياً ووفقاً لإحصائيات وزارة الدفاع الأوكرانية وبحسب تقارير الامم المتحدة فقد وصل عدد قوات حفظ السلام الأوكرانية مايقارب (330-350) عسكرياً أوكرانياً بحلول عام (2025) ، الامر الذي عزز من مكانة ودور اوكرانيا في القضايا التي تمس امن المنطقة [2]

ففي عام (2022) شنت روسيا غزواً عسكرياً واسعاً على أوكرانيا تضمن شن العديد من الهجمات العسكرية ، فضلاً عن هجمات سيبرانية أدت الى خرق وتسريب العديد من المعلومات الاستخباراتية الخاصة بالحكومة الاوكرانية ، كما والحقت الضرر بالعديد من المباني والمنشات العسكرية التابعة لأوكرانيا ، الأمر الذي أدى الى خرق وتهديد الأمن القومي الأوروبي ، كما وقد أكدت القوى الأوروبية بأن الحرب بين روسيا وأوكرانيا هي حرب متكافئة من حيث الإمكانيات والقدرات العسكرية ووفقاً لإحصائيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فقد بلغ عدد القتلى الأوكرانين ما يقارب(4302) مدنياً خلال الهجوم العسكري الروسي على اوكرانيا ، في المقابل فقد اعلنت روسيا عن مقتل (3151) جندياً روسياً في حربها على أوكرانيا، وبالرغم من إبداء العديد من التصريحات من كلا الطرفين والتي لم تتوصل الى الاعداد الحقيقية للضحايا وعدم دقة الإحصائيات المقدمة من قبل الطرفين ، إلا أن الواقع الذي تعيشه روسيا وأوكرانيا اليوم يبرهن عن حجم الخسائر التي لحقت بالطرفين نتيجة الحرب المدمرة والتي استهدفت البنى التحتية والاقتصادية والعسكرية[3] حيث اعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ان هدفه من شن الحرب على اوكرانيا يتمثل في نزع السلاح وتحجيم دورها في الساحة الدولية ،فضلاً عن تصريحه قائلاً (ان الحرب على اوكرانيا لم تكن خطئاً ولا ينوي فرض اي شيء بالقوة مؤكداً ان هنالك علاقات استراتيجية عميقة تربط كلا البلدين ولا يمكن اغفالها) ، في المقابل يسعى بوتين الى توسيع النفوذ وفرض السيطرة والهيمنة على اوكرانيا وهذا لا يتم الا باستخدام القوة بكافة اشكالها [4] كما وقد حضيت اوكرانيا بأهمية جيوسياسية في المدرك الاستراتيجي الروسي ، حيث تعدها روسيا الحديقة الخلفية لها ، ويرجع ذلك لعدة اسباب أهمها :

أ-جزءاً لا يتجزء من نطاق الامن الجيوبولوتيكي

ب- أحد الحواجز الفاصلة بين الغرب وروسيا من جهة ،وأحد الطرق التي تربط روسيا مع كل من البلقان والبحر المتوسط وأهم الممرات لنقل الطاقة ومنها الغاز الطبيعي عبر البحر الأسود والبحر المتوسط من جهة أخرى

وتعد مسألة امن الطاقة من أهم القضايا التي احتلت أهمية قصوى في السياسة الخارجية الروسية ،إذ وصلت نسبة صادراتها من الطاقة الى أوروبا عبر أوكرانيا الى مايقارب(80%)،كما أن تراجع مخزون الطاقة في الشرق الأوسط وحاجة الدول الأوربية الى مزيد من الأمدادات الطاقوية دفعت بروسيا الى التدخل في اوكرانيا والتي تشكل أحد خطوط نقل الطاقة الى اوروبا ،خصوصاً وأن الطموح الروسي يهدف الى السيطرة على مصادر الطاقة في بحر قزوين والوقوف بوجه المشروع الأوربي التركي (تاناب)، والذي يعد أحد أهم المشاريع في تزويد الطاقة الى أوروبا عبر تركيا فضلاً عن المقومات التي تتمتع بها اوكرانيا (الاقتصادية ،العسكرية ، التكنولوجية) والتي اثرت في رسم المصالح والأهداف الاوروبية في المنطقة [5]

ولو قارنا بين انصار الواقعية وانصار الليبرالية حول تفسيرهم للحرب الروسية – الاوكرانية لوجودنا ان انصار المدرسة الواقعية يرون ان اي توسع لحلف الناتو يعد تهديدا مباشرا للامن القومي الروسي ، لذلك فإن الحرب ما هي إلا حلاً لحماية مصالح روسيا القومية بالاضافة لوجود العديد من المسببات لقيام الحرب وأهمها المحدد الامني والمحدد الجيوسياسي، والذي يلعب دورا واضحا في نشوب الحرب بينهما فضلا عن رغبة روسيا بأعادة هيكلية النظام الدولي من احادي القطبية الى نظام متعدد الاقطاب تكون فيه روسيا احد الاقطاب المهيمنة عليه الى جانب الولايات المتحدة الامريكية والصين ،فضلاً عن الامكانيات والمقومات التي تتمتع بها روسيا مما مكنها من القدرة في إعادة ابراز مكانتها واهميتها كقوة عظمى بامكانها ممارسة السلطة والنفوذ داخل محيطها الاقليمي وتعزيز مكانتها الاقليمية، اما بالنسبة لانصار المدرسة الليبرالية فيرون ان حلف الناتو قد نجح في التوسع وبسط النفوذ في اوروبا وكذلك في دعمه ومساندته لاوكرانيا للوقوف بوجه التمدد الروسي من خلال عدة اجراءات اهمها فرض القيود والضرائب

الاقتصادية على روسيا واعادة تنشيط دور المؤسسات الدولية والمتمثلة بالامم المتحدة ومجلس الامن ،والذي تمكن من تقييد سلوك روسيا الاتحادية ، لذلك يمكن القول إن اجتياح روسيا لاوكرانيا ماهو الا بدافع اعادة التوازن الدولي في العالم ، فضلاً عن إعادة التوازنات الامنية في المنطقة ، اذا تعد روسيا ان انضمام اوكرانيا لحلف الناتو ماهو الا تهديد لمصالحها وامنها القومي، واحد التحديات التي تمس مكانة روسيا الدولية الامر الذي دفع بروسيا الى تعزيز مقوماتها وامكانياتها العسكرية لمواجهة اي خطر محتمل[6] حيث تحظى اوكرانيا بأهمية جيوسياسية في المدرك الاستراتيجي الروسي وهذا ما اكده (بريجنيسكي) في كتابه (رقعة الشطرنج الكبرى) ان روسيا الاتحادية بمعزل عن اوكرانيا لا تشكل قوى عظمى أوراسية ،في المقابل ان روسيا الاتحادية دون اوكرانيا لا تستطيع ان تكون قوى مهيمنة على النظام الدولي[7] وتسعى روسيا من خلال توجهها الأوراسي الى إقامة علاقات وطيدة مع دول المنطقة الأوراسية بهدف تقليص النفوذ الغربي–الأميركي المهدد لمصالحها الاستراتيجية، فهي تعد التمدد الغربي الامريكي تهديداً لعمقها الاستراتيجي وهذا ما دفع روسيا الى رفع مستوى قدراتها العسكرية (البرية ،البحرية ،الجوية) في شبه جزيرة القرم، اذ تمكنت من تحويلها الى قاعدة عسكرية مجهزة بكافة الاسلحة ومنها الاسلحة النووية معتبرة جزيرة القرم أحد المحاور المهمة في تحقيق التوازن الاستراتيجي مع حلف الناتو وأحد المناطق المهمة في تحقيق امنها القومي والاقليمي [8]

كما وتشكل أوكرانيا أحد أهم الدول التي تمنح روسيا الاتحادية القدرة على فرض هيمنتها ونفوذها السياسي على دول شرق اوروبا وكذلك دول القوقاز والبحر الاسود ، إذ تعد أوكرانيا أحد أهم المحاور في رسم توجهات روسيا الاستراتيجية تجاه دول الغرب نتيجةً لما تمتلكه من موقع جيوبولتيكي مهم والذي يطلق عليه ب (رقعة الشطرنج الأوراسية) ،وعليه يمكن القول أن أوكرانيا تحتل مكانة مهمة في رسم سياسة روسيا الاتحادية بفعل التقارب الجيوسياسي بينهما ، فضلاً عن الثروات والمقومات التي يمتلكها كلا الطرفين وعلى كافة المستويات الاستراتيجية (العسكرية ، الاقتصادية ، الطبيعية) ،وهذا ماجعل روسيا أحد القوى الدولية المؤثرة في السياسة الدولية تجاه الغرب ، بالمقابل فإن أوكرانيا تشكل نقطة تحول في سياسة روسيا الخارجية خصوصاً وأنها تضم أكبر عدد من سكان الروس القانطين على أراضيها ،وأحد الدول المؤثرة في سياسة أمن الطاقة الروسي كونها تشكل دولة عبور لنقل الطاقة الى أوروبا ،ونقطة وصل لمعظم البنى التحتية الخاصة بالصناعات الروسية وعلى كافة المستويات (الطرق ، سكك الحديد ، أنابيب نقل الطاقة ، المنشأت الكهربائية) ، فهي بذلك تمنح روسيا الاتحادية من بسط نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري تجاه دول شرق أوروبا والبحر المتوسط والبحر الأسود، فضلاً عن كونها أحد البوابات التي مكنت روسيا من استعادة نفوذها ومكانتها الاستراتيجية في المنطقة وتحقيق التوازن الاقليمي والدولي والتي تشكل فيه روسيا أحد نقاط الارتكاز في تحقيقه ، إذ تسعى روسيا الى تعزيز قدراتها وبلوغ أحد أهدافها ومصالحها العالمية، وهذا لا يتم إلا من خلال فرض هيمنتها وسيطرتها على دول جوارها الجغرافي بما فيه أوكرانيا وفقاً لمدركها الاستراتيجي ، إذ تعد روسيا إن ضم جزيرة القرم ماهو إلا بهدف تقليص الوجود الغربي بما فيه حلف الناتو والحلفاء الاستراتيجيين [9] إذ يمكن القول أن الصراع بين روسيا وأوكرانيا لم يقتصر على كونه صراع بين قوتين متكافئتين من حيث الإمكانيات والمقومات فحسب، بل أمتد ليشمل تقليص النفوذ الغربي المتمثل بحلف الناتو والاتحاد الأوروبي ، بالتالي فإن أوكرانيا لم تكن سوى أداة وجبهة متقدمة للهجوم على روسيا ، وبهذا فإن الحرب الروسية موجهة ضد حلف الناتو ولم تقتصر على أوكرانيا فحسب وهذا ما أكدته التقارير الأمنية فإن الحرب الروسية على أوكرانيا تضمنت العديد من الملفات البعض منها كان نتاج لتفكك الاتحاد السوفيتي سابقاً، والبعض الآخر يعد أخطر الملفات التي تهدد أمن روسيا القومي والمتمثل بالتدخل الغربي – الأمريكي ومحاولات الضغط على أوكرانيا واستخدامها كأداة ضد روسيا بإعتبارها تشكل أكثر المحاور التي تعيق المصالح والأهداف الغربية في المنطقة الأوراسية ،نتيجة موقعها الجيوسياسي المهم والذي يربط ثلاث قارات (أوروبا ،آسيا ،إفريقيا) فضلاً عن محاولة أوكرانيا بالانضمام لحلف الناتو والاتحاد الأوربي وإعلان أوكرانيا عن نيتها في امتلاك سلاح نووي وبدعم من القوى الدولية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية ، فضلاً عن إعلان جمهورتي (دونيتسك ولوغانسك) واستقلالهما وضم روسيا لشبه جزيرة القرم ،جميع هذه الملفات شكلت أهم القضايا وأخطرها واحد المسببات لإندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية ، فمنذ عام (2014) اتخذت أوكرانيا إجراءات عدة وعلى كافة المستويات الاستراتيجية بما فيها الاجتماعية والدينية، والتي تضمنت انفصال الكنيسة الارثدوكسية الأوكرانية عن مرجعيتها في روسيا [10] لذا نجد أن التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا كان شاملاً ومتعدد الأدوات والوسائل فضلاً عن الدور الأعلامي الممنهج والذي اتصف بالشمولية والتعددية ،والتي نالت الوسائل والسرديات مستهدفتاً اظهار ضعف الدعم الغربي والذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك الانقسامات الداخلية والضعف الأوكراني في التصدي للهجمات العسكرية الروسية والوقوف بوجه طموحاتها الموالية للغرب ، لذلك فقد أصبح الاعلام الروسي أحد أهم الأدوات التي تندرج ضمن القوة الناعمة للكرملين والتي تمكنت الاستراتيجية الروسية من توضيفها في حربها ضد أوكرانيا بهدف تحقيق أهدافها ومصالحها القومية [11]

وعليه يمكن القول أن الاستراتيجية الروسية تقوم على توضيف القوة الذكية (الصلبة والناعمة) في توسيع نفوذها وزيادة هيمنتها في المنطقة، فهي لم تقتصر على توظيف الجانب العسكري فحسب، بل شملت القوة الناعمة (soft power) الى جانب القوة العسكرية والقوة السيبرانية كالدعاية الاعلامية في التاثير على الراي العام ومحاولة جذب الدعم في حربها على اوكرانيا كما ولعبت الاطراف الدولية دورا مهما في ادارة الصراع الروسي الاوكراني وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي بهدف حماية مصالحهم الاستراتيجية في المنطقة، ففي عام(2022) ومع بدء الهجوم الروسي على اوكرانيا والذي تمكنت فيه روسيا من حماية اقليم الدونباس والواقع في جنوب شرق اوكرانيا اخذت الاحداث تتسارع مما اثار العديد من التساؤلات حول ماهية الاهداف والتداعيات وراء الحرب الروسية على اوكرانيا ،أذ يمكن القول أن الهدف الرئيسي من الحرب هو العمل على تدمير البنى التحتية الأوكرانية بكافة أشكالها وأهمها العسكرية والتي تعدها روسيا بنية هجومية متطورة ومدعومة من الدول الغربية بما فيها حلف الناتو والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن السيطرة على الأسلحة النووية الأوكرانية وكذلك توفير الدعم والمساندة لجمهوريتي (دونيتسك ولوغانسك) للوقوف بوجه التمدد الأوكراني الذي انطلق من العاصمة كييف ، إذ تمكنت روسيا من إطلاق مايقارب (100) صاروخ باليستي قصير المدى SRBMS وكذالك صواريخ بالستية بعيدة المدىMSRBMS وكذلك اسكندر وصواريخ بعيدة المدى وصواريخ من نوع كروز في مواجهة القوات العسكرية الأوكرانية [12] كما ويتضح لنا أن الحرب الروسية الأوكرانية ماهي إلا بهدف قيام مشروع الاوراسية الجديدة والتي نادت بها حكومة بوتين وتضمنت محاور عدة تسعى روسيا الى تحقيقها والمتمثلة بإعادة إحياء الاتحاد السوفيتي من جديد وضم عدة أقاليم تمتد لتصل الى أوروبا وآسيا، فضلاً عن رغبة وطموح روسيا في إقامة شراكات استراتيجية متكاملة وعلى كافة المستويات (الاقتصادية ، العسكرية ، الأمنية ، السياسية) مع الدول الأوربية والآسيوية المناوئة للغرب ، فضلاً عن رغبة روسيا في توسيع مجالها الحيوي لضم الأقاليم ذات الأمكانيات الجيوسياسية ، لذا فإن الصراع المتواصل بين الغرب وتحديداً حلف شمال الأطلسي وروسيا حول أوكرانيا لا يقتصر على مساحة جغرافية واحدة فحسب ، إنما مرتبطاً بالصراع الحضاري والتأريخي بين المنطقتين الأوراسية والأطلسية[13]

إذ يمكن تحديد الدوافع الرئيسية وراء الحرب الروسية – الأوكرانية وعلى النحو التالي : –

1–الدوافع الجيوسياسية : تعد أحد أهم الدوافع التي مكنت روسيا من تحديد أهدافها وتحقيق مصالحها من خلال توسع نطاق مجالها الحيوي على حساب المناطق الأوكرانية ، إذ لا يمكن تحقيق الأمن القومي الروسي ووفقاً لمنظورها الاستراتيجي الا بضمان أمن الحدود الروسية الأوكرانية ،وهذا لا يتم إلا من خلال التوسع الجيوسياسي والذي يمنح روسيا حق السيطرة بشكل تام على أهم المناطق الحيوية المؤثرة في الحفاظ على أمنها القومي ومنها المناطق البحرية الواقعة على حوض أزون والبحر الأسود ، والتي تشكل أحد أهم المناطق التي ترتبط برياً مع شبه جزيرة القرم ،فضلاً عن كونها تشكل أقصر الطرق للوصول الى الداخل الروسي واستهدافه ، لذلك فأن روسيا حريصة على توفير الحماية اللازمة ضد أي تهديد خارجي (غربي ، أوكراني) يستهدف مصالحها ، كما ويعد أبرام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لأتفاقية ضم لوغانسك ودونيتسك وخيرسون الى روسيا ماهو إلا بهدف تقليص النفوذ الأوكراني منذ عام (2014)، حيث تشكل هذه المناطق رأس الهرم التي تربط شبه جزيرة القرم ببقية المناطق براً ، لذلك أن توسيع روسيا لمجالها الحيوي يتطلب التصعيد والتدخل العسكري نحو الأراضي الأوكرانية والوقوف بوجه التوسع الأطلسي والمتمثل بحلف الناتو [14]

2–الدوافع التاريخية : لقد لعب العامل التاريخي دوراً مهماً في زيادة رقعة الصراع الروسي –الأوكراني ، حيث أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وكذلك العقل المدبر لروسيا المفكر اسكندر دوغيين جعلو أحد اهداف استراتيجية روسيا العليا وأحد اهداف سياستها الخارجية هو إستعادة الارث الروسي وإعادة أحياء أمجاد الأمبراطورية القيصرية [15] إذ يرى دوغيين إن إحياء روسيا القيصرية من جديد هو الطموح الذي تسعى روسيا الى تحقيقه عبر المراحل التاريخية لسيطرة على مناطق النفوذ السوفيتية سابقاً ، حيث يعد دوغيين أحد صناع القرار في روسيا وكذلك العقل المدبر لبوتين والذي شغل منصب رئيس مجلس الدوما الروسي والذي يتبنى سياسة خارجية متعددة الأبعاد تستهدف إعادة بناء الاتحاد السوفيتي ولم يقتصر على مساحة جغرافية معينة، بل تمتد ليشمل الفضاء الأوراسي برمته حيث استطاع من توظيف العامل الجيوبولتيكي الى جانب القوى العسكرية الروسية في تحقيق أهداف وطموحات روسيا الاتحادية [16]

3–الدوافع الاقتصادية : تحتل روسيا مكانة مهمة في سياسة أمن الطاقة ، إذ تعد روسيا من الدول المصدرة للغاز وتحتل المرتبة الأولى في العالم في تصدير مايقارب 16 % مليار قدم مكعب من الغاز الى أوروبا فضلاً عن امتلاكها أهم الممرات لنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا نتيجة لماتتمتلكه من موقع جيوسياسي مهم أثرت وبشكل مباشر في سياسة أمن الطاقة العالمي ، وبالتالي فأن روسيا تخشى من انضمام أوكرانيا لحلف الناتو وذلك لأن إنضمامها سيؤدي إلى عرقلة تصدير روسيا للغاز الطبيعي إلى أوروبا الأمر الذي سيهدد أقتصادها والذي يعتمد بالدرجة الأولى على الطاقة ،

حيث تشكل أوروبا أحد الأسواق المستهلكة للطاقة الروسية وهذا ماسيدفع بروسيا إلى إتخاذ جميع التدابير اللازمة للوقوف بوجه التمدد الأوكراني على حسابها

4-الدوافع الأمنية : يعد أحد أهم الدوافع والأسباب التي دفعت بروسيا بالقيام بحربها على أوكرانيا خشية من انضمام أوكرانيا الى حلف الناتو، فضلاً عن الدعم الغربي المقدم لها ، حيث أن الاستراتيجية الروسية تستهدف السيطرة وتوسيع النفوذ على حساب الجانب الأوكراني ، كما وتسعى روسيا إلى تحقيق مصالحها الحيوية في المنطقة ،فضلاً عن حماية ميناء سيفاستوبول والذي يضم أكبر قاعدة عسكرية روسية وأكبر أسطول بحري روسي من أي خطر أوكراني غربي محتمل ، في المقابل فقد سعت حكومة أوكرانيا بقيادة زلنسكي إلى إلغاء الاتفاقية المبرمة بين الرئيس فلاديمير بوتين والرئيس الأوكراني السابق (ياناكوفيتش) والتي تضمنت الموافقة على بقاء القاعدة البحرية الروسية في ميناء سيفاستوبول والتي كان من المقرر إنهاء وجودها في عام (2017)ولكن تم تمديد بقاؤها حتى عام (2024) مقابل دفع مايقارب 7 مليار دولار سنوياً لصالح الجانب الأوكراني، فضلاً عن خفض سعر الغاز الطبيعي المصدر إلى أوكرانيا بنسبة 30% ، فبعد تولي زلنسكي السلطة في أوكرانيا حاول ولمرات عدة إيقاف العمل بالأتفاق ، الأمر الذي أدى إلى توتر وتصعيد العلاقة بين الطرفين [17] يتضح مما تقدم أن الحرب الروسية على أوكرانيا شكلت أحد التحولات الاستراتيجية والتي أثرت في بنية النظام الدولي وكذلك في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية والدولية ،وعليه فإن طبيعة العلاقات الروسية التركية في ظل الحرب الأوكرانية تقتضي فهم وتحليل مسار هذه العلاقة ووفقاً لمعادلة التعاون والتنافس الاستراتيجي ومدى تأثيرها على ميزان القوى .

المحور الثاني العلاقات الروسية –التركية في ضوء الحرب الاوكرانية

تشكل العلاقات الروسية–التركية اهمية كبيرة في العلاقات الدولية، اذ اتصفت بالتعقيد والتشابك من جهة ،وبالتعاون والتنافس من جهة اخرى حيث مرت هذه العلاقة بالعديد من التحولات والمتغيرات فتارة تتجه نحو التنافس، وتارة اخرى نحو التعاون وتعزيز المصالح المشتركة ، كما وقد لعبت القضايا الأقليمية والدولية دوراً مهماً وأحد الأسباب المباشرة في استمرار هذه العلاقة على مدار العقود الماضية ، إذ إن المتغيرات الأقليمية والدولية لها الدور الأكبر في تحديد مسار العلاقات الروسية – التركية ، فبعد عام(2000) وبعد تولي فلاديمير بوتين السلطة في روسيا أخذت العلاقات تتجه نحو تعزيز الشراكة والتعاون الاستراتيجي بين الطرفين وعلى كافة المستويات (الاقتصادية ، العسكرية، السياسية) ،الأمر الذي أثار حفيظة الدول الأوروبية وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية ، كون تركيا تشكل أحد أهم أعضاء حلف الناتو وثاني أكبر دولة في الحلف من حيث القدرات العسكرية والمقومات الجيوسياسية بالمقابل فهي تشكل الدولة الخصم لروسيا الا ان هذا لا يمنع من تعزيز التعاون بينهما نتيجة المصالح المشتركة بين الطرفين ،فضلاً عن الحسابات الجيوسياسية التي ترتبط معها عبر التاريخ فبالرغم من وجود نقاط خلافية تتعلق بالعديد من القضايا الاقليمية والدولية (الازمة الاوكرانية ،الأزمة السورية، الطاقة،اللبلقان، القوقاز ، البحر المتوسط) الا ان هنالك رغبة واضحة لكلا الطرفين في تحقيق مصالحهما واهدافهما الاستراتيجية ووفقا للفرص والمحددات التي تربطهما [18] حيث ان نتاجات الحرب الباردة والخلافات المشتركة بين الطرفين حول هذه القضايا دفعت البلدين الى توظيف العامل الاقتصادي وابرازه كاحد اهم العوامل والمحددات المؤثرة في شكل العلاقة وكذلك في رسم التوجهات الاستراتيجية للبلدين ،وعليه يمكن القول ان الجانب الاقتصادي يشكل الجانب الأكثر فاعلية في مسار التقارب الروسي التركي ، إذ تحتل تركيا المرتبة السابعة من حيث مؤشر الاقتصاد العالمي و شريك استراتيجي لروسيا، كما وأن العلاقات الروسية – التركية تمثل انموذجاً واضحاً للبرغماتية السياسية التي تحكمها المصالح والأهداف، وبالرغم من تباين التصريحات لكلا الطرفين أزاء القضايا المتعددة ألا أن التقارب الجيوسياسي يفرض واقعاً جديداً وهو المتحكم الرئيسي في شكل العلاقة بينهما [19]

أولاً / محددات العلاقات الروسية – التركية

حيث يمكن تحديد أهم الأبعاد التي تحكم العلاقات الروسية التركية ومدى تأثيرها على مصالح وأهداف كل منهما وعلى النحو الأتي :

1-**المحدد الأقتصادي والتجاري** : يعد أحد أهم المحددات التي أثرت في شكل العلاقات الروسية التركية ،فضلاً عن كونه أحد الفواعل المؤثرة في رسم السياسات والتوجهات الاستراتيجية لكلا الطرفين ، حيث أخذت العلاقات الروسية التركية وبعد وصول حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام(2002) تتجه نحو تعزيز وتطوير التعاون لا سيما في المجال الأقتصادي ،خصوصاً بعد تبني الحكومة التركية سياسة تصفير المشكلات وتحقيق المصالح والأهداف النابعة من عمقها الاستراتيجي وتوسيع مجالها الحيوي الذي يخدم مصالحها وأهدافها الاستراتيجية في المنطقة ، في المقابل فقد سعت حكومة بوتين ومنذ توليها السلطة في روسيا عام (2000) الى تبني مشاريع اقتصادية عدة فضلاً عن تطوير العلاقات بين البلدين

لا سيما في مجال الطاقة وكيفية تأمينها كونهما يشكلان أحد الفواعل المؤثرة في سياسة أمن الطاقة العالمية ، فضلاً عن المجالات الآخرى كتبادل التجاري وإنشاء مشاريع استثمارية فخمة بأمكانها تحقيق عوائد مالية كبيرة لكلا الطرفين [20] إذ يحرص البلدين على تنمية العلاقات بينهما بما يحقق مستوى جيد من التقارب الذي يستهدف تحقيق المصالح المشتركة بينهما خصوصاً في مجالي الاستثمار والطاقة ، حيث وصل معدل التبادل التجاري بينهما مايقارب (25,6) مليار دولار عام (2012) ومايقارب(35) مليار دولار بنهاية عام (2024) ، كما وقد عقد الجانبين العديد من الاتفاقيات التعاونية في مجال الطاقة بكون روسيا أحد الدول الموردة للغاز الطبيعي وتحتل مكانة استراتيجية مهمة في سياسة أمن الطاقة العالمية ، فهي لم تقتصر على كونها دولة عبور للطاقة فحسب ، إنما أحد الدول المصدرة للغاز الطبيعي ،حيث عمل الطرفين على بناء مشروع (السيل التركي للغاز الطبيعي) والذي يتكون من أربعة خطوط لنقل الطاقة ، الأول بحجم (10,75) مليار مم^3 والذي يمتد من روسيا مروراً إلى تركيا عبر البحر الأسود والخطوط الأخرى بحجم (50) مليار مم^3 وتمتد من تركيا إلى اليونان ومن ثم إلى روسيا والتي تشكل فيه تركيا أحد أهم دول العبور إلى أوروبا، فضلاً عن كونها أحد الدول المصدرة للغاز الطبيعي خصوصاً بعد الاستكشافات الأخيرة التي قامت بها في منطقة البحر المتوسط وترسيم الحدود وتحديد المناطق الخالصة لكلا الطرفين [21]

كما وتسعى روسيا الى تعزيز نفوذها ومكانتها الاستراتيجية في المنطقة، وهذا لا يتم الا من خلال اقامة عدة اتفاقيات تعاونية من شأنها تحقيق المصالح والاهداف لكلا الجانبين ،اذ تعد روسيا احد اللاعبين المؤثرين في سياسة امن الطاقة خصوصا بعد الاستكشافات الاخيرة للطاقة ومنها الغاز الطبيعي في منطقة البحر المتوسط ، حيث تشكل مصادر الطاقة المستكشفة في منطقة البحر المتوسط احد التحديات التي تهدد مصالح واهداف روسيا الاتحادية كونها احد اهم الدول المصدرة للطاقة الى اوروبا ودول العالم، اذ تعد شركة غازبروم الروسية من اكبر الشركات في العالم واهمها استخراج الغاز الطبيعي حيث تقوم ببيع مايقارب ثلث الغاز الطبيعي الى تركيا وأوروبا فضلاً عن كونها تسيطر على مايقارب51% من عوائد الغاز الطبيعي في منطقة البحر المتوسط ، وهذا مادفعها إلى تطوير شبكات الأنابيب ومنها شبكة (السيل الجنوبي)[22] ففي الأونة الأخيرة توسع حجم التعاون الاقتصادي والتجاري بين الطرفين من خلال إنشاء مشاريع استثمارية ،وكذلك رفع مستوى التبادل التجاري وتحقيق التكامل الاقتصادي، فضلاً عن إقامة علاقات جيدة خصوصاً في الجوانب التي تحقق مكاسب اقتصادية وأهداف أستراتيجية بعيدة المدى ، كما وتحتل روسيا ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا وأكبر مجهز للطاقة ومنها الغاز الطبيعي ،والتي تشكل الجزء الأهم في اقتصاد تركيا ،فضلاً عن منحها حافزاً قوياً للحفاظ على علاقاتها السياسية بروسيا بما يخدم التوازن الاستراتيجي بينهما ، وفي المقابل فقد تمتلك تركيا أهم الشركات التجارية والاستثمارية في روسيا ،ومنها كاما (GAMA) وشركة تيكفين (Tekfen) وأينكا (ENKA) والتي تعد بمثابة أداة ضغط على الجانب الروسي وهدفها تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي والتجاري بين الطرفين[23]

ولم يقتصر التعاون الروسي التركي في مجالي الاقتصاد والطاقة، فحسب بل أمتد ليشمل الطاقة النووية الذرية ، إذ منحت روسيا الموافقة في بناء محطة للطاقة الذرية وتحت أشرافها والتي تضم (4) مفاعلات بقدرة (1.200) ميغاوات والتي دخلت الخدمة عام (2019)، وتقدر تكلفة المشروع بما يقارب(20) مليار دولار والتي عملت على أنشائها شركة (روسيا توم) الروسية للطاقة النووية ، فضلاً عن إقامة مشاريع تعاونية تخص مجالي تطوير التكنولوجيا والسلع والمعدات التركية ، لذلك فأن للعامل الاقتصادي دوراً هاماً في تطوير العلاقات الروسية التركية ومدى تأثيرها على المحيطين الأقليمي والدولي [24]

2-المحدد السيبراني والتكنولوجي: تعد روسيا أحد أهم الدول التي تمتلك قوة سيبرانية تمكنت من توظيفها في العديد من الأزمات والحروب وأهمها الحرب على أوكرانيا ، حيث تمتلك أهم الأنظمة والبرمجيات تختص بمكافحة الفايروسات ، فضلاً عن امتلاكها أهم محركات البحث الروسي (kasper, yandex,antivrus) وشبكات التواصل الاجتماعي المؤثرة على الرأي العام ، إذ تعد القوة السيبرانية أحد أهم المقومات الاستراتيجية التي تمكنت كلا من روسيا وتركيا من توظيفها في إدارة الأزمات والحروب وكذلك مواجهة التهديدات الأقليمية والدولية والتي تمس الأمن القومي بالدرجة الأولى ، فضلاً عن امتلاكها تطوراً تكنولوجياً في مجال السلاح النووي والأنظمة بعيدة المدى سواءً كانت دفاعية أم هجومية ، الأمر الذي جعل العلاقات الروسية التركية تتخذ أبعاداً إيجابية في تحقيق المصالح خصوصاً وأن كليهما يشكلان قوتان مؤثرتان في محيطهما الأقليمي والدولي، إذ يعد مشروع إنشاء محطة(أكويو) للطاقة النووية أحد النماذج التي تجسد آلية التعاون بين الطرفيين من خلال تقديم الجانب الروسي كافة االدعم اللوجيستي والمتمثل بإرسال الخبرات والتقنيات الى الجانب التركي ، فضلاً عن توفير أنظمة الحماية السيبرانية والتي تستهدف حماية البنى التحتية وكذلك شبكات الاتصالات [25]

3-**المحدد العسكري والأمني** : يشكل التعاون العسكري والأمني بين تركيا وروسيا أحد أهم المحددات المؤثرة في ميادين التعاون الثنائي بينهما في ظل بيئة إقليمية تتشهد العديد من التحديات والتهديدات (الإرهاب ،الهجرة غير الشرعية) حيث تمكنت روسيا من تحقيق تعاون في مجال بيع الأسلحة لتركيا، فضلاً عن تقديم كافة الدعم اللوجيستي والتقني الذي من شأنه أن يحقق لتركيا مستويات متقدمة في مجال التصنيع العسكري وأدخال التقنيات الحديثة في تطوير مجالها العسكري والأمني نتيجةً لماتمتلكه تركيا من مقومات جيوسياسية متمتثلة بموقعها الاستراتيجي المهم وكذلك الإمكانيات التي تتمتع بها وعلى كافة المستويات (السياسية ، الاقتصادية ، العسكرية)، فضلاً عن كونها أحد أهم أعضاء حلف الناتو المدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث إطلقت تركيا مبادرة تضمنت إنشاء منظمة الأستطراء والتعاون بين العديد من المناطق وأهمها (القوقاز، البلقان، منطقة البحر المتوسط ، منطقة البحر الأسود) ، والتي تضم كلاً من تركيا وروسيا وجورجيا وأذربيجان ، إذ يرى الجانبين أن لغة الحوار وأحلال التعاون بين الطرفين لم يكن بفعل تدخل خارجي بل أن الواقع الجيوسياسي يفرض عليهما التعاون والمصالحة وأحلال السلام من أجل تحقيق المكاسب والمصالح الاستراتيجية بدلاً من الصراع والمواجهة التي قد تصل إلى مرحلة الحرب [26] في المقابل تسعى روسيا إلى إبراز قدراتها في التأثير على المنطقة الإقليمية وذلك من خلال عملية التوسع والهيمنة على العديد من المناطق وهذا ماعملته في سوريا وأوكرانيا من خلال فرض سياسة التوسع الأمني ورسم سياسة أمنية جديدة تضمن لها تحقيق المصالح الحيوية وعلى المدى البعيد في ظل التنافس الأميريكي في منطقة الشرق الأوسط ، إذ تمكنت روسيا بقيادة بوتين من توسيع نفوذها وهمينتها في المنطقة وتحقيق دوراً فاعلاً في رسم سياسة أمنية تستهدف تحقيق مصالحها الاستراتيجية العليا ووفقاً للعديد من الاتفاقيات المبرمة مع العديد من القوى الاقليمية (إيران ، تركيا) ، حيث إن التدخل العسكري ووجود القواعد العسكرية الروسية في سوريا فضلاً عن ضمها للعديد من الأقاليم أثر في رسم سياستها الأمنية التوسعية [27]

ويرى (جورج فريدمان) أن الوافع الجيوسياسي يفرض على روسيا إعادة النفوذ والتنافس في المحيطين الاقليمي والدولي ، فضلاً عن التأثير في إدارة التفاعلات الدولية ، إذ يعد التوسع الروسي في المنطقة الاقليمية ماهو إلا بهدف تحقيق بعديين رئيسيين الأول ذاتي والذي يتضمن تعزيز القوة الروسية للوصول إلى القدرة المستهدفة في إعادة أمجاد الاتحاد السوفيتي ووفقاً للاعتبارات الجيوسياسية الجديدة ، أما الثاني فهو بعد إقليمي يتضمن تقييم وتحليل البيئة الاقليمية بكافة متغيراتها والتحديات التي تشهدها (الشيشان ،القرم ، جورجيا ، أوكرانيا) ومدى تأثير هذه المتغيرات على الدور الروسي في المنطقة [28]كما إن هنالك العديد من الثوابت الاستراتيجية في الفكر الروسي هي التي تحدد توجهاتها أزاء جوارها الاقليمي ،وكذلك تحديد مصالحها وأهدافها في العالم ، إذ تمتلك روسيا مقومات وإمكانيات عسكرية مهمة حيث أنها تحتل رابع أقوى جيش في العالم ، فضلاً عن أمتلاكها العديد من الصناعات العسكرية والدفاعية، كما وتمتلك قوة نووية قادرة على التهديد والردع ، جميع هذه المقومات مكنت روسيا من تحقيق تطلعاتها وطموحاتها في العالم ،الأمر الذي جعل الحكومة التركية تخشى روسيا في العديد من الجوانب وأهمها الجانب الجيوبولوتيكي والذي تعده تركيا أهم التحديات التي تهدد أمنها القومي ، في المقابل تسعى تركيا إلى تعزيز علاقاتها مع الجانب الروسي خصوصاً في المجال العسكري والأمني في ظل التحديات والمتغيرات التي يشهدها العالم وأهمها الحرب الروسية على أوكرانيا [29]

كما وقد أبرمت تركيا مع روسيا مايقارب (60) إتفاقية تتضمن تطوير المجال العسكري والدفاعي، فضلاً عن تطوير كافة المعدات القتالية والصناعات الحربية ، فضلاً عن تطوير مجالات الصناعات النووية والقدرات السيبرانية ، حيث تضمنت هذه الاتفاقيات بنود عدة أهمها محاربة الإرهاب وتقديم الدعم والمساندة للقوات التركية فضلاً عن التنسيق بالقضايا التي تمس الأمن القومي الاقليمي والدولي [30] ويمكن تحديد أهم الدوافع الاستراتيجية العسكرية الروسية وعلى النحو التالي :-

1. حماية الأمن القومي الروسي ،وهذا لا يتم إلا من خلال تعزيز التعاون المشترك مع الجانب الروسي، حيث تبرز أهمية ومكانة تركيا ومدى تأثيرها في الأمن القومي الروسي فضلاً عن دورها وفاعليتها في تحجيم المخاطر والتهديدات الاقليمية كونها تشكل أحد أهم أعضاء حلف الناتو والتي تمتلك ثقلاً أمنياً وعسكرياً خصوصاً في مجالي مكافحة الإرهاب (داعش) ونزع السلاح النووي ووفقاً للمنظور الجيوبولوتيكي الروسي
2. حماية المناطق ذات التأثير الجيوسياسي والمؤثرة في الأمن القومي الروسي ،خصوصاً وأنها تسيطر على أهم المضائق البحرية المشتركة مع تركيا (البسفور الدردنيل) واللذان يشكلان أهمية جيوسياسية في المدرك الاستراتيجي الروسي ، فضلاً عن أن أهم القواعد العسكرية الروسية المتواجدة في أوكرانيا تقع بالقرب من الأراضي التركية ، بالتالي فإن روسيا حريصة على تعزيز أمنها الاقليمي وهذا لا يتم إلا من خلال تعزيز تعاونها العسكري والأمني مع الجانب التركي [31] جميع هذه الدوافع أثرت وبشكل مباشر في تطوير وتعزيز العلاقات الروسية التركية، وخصوصاً وأن كلا الجانبين تربطهم شركات استراتيجية تتجسد في إبرام أهم الاتفاقيات التي تضمن شراء تركيا لمنظومة الصواريخ (أس 400)، والتي تعد الأكثر تطوراً في العالم ، إذا يعد هذا الإتفاق من أهم الاتفاقات التي أبرمتها تركيا مع الجانب الروسي وخارج منظومة حلف الناتو [32]

ثانياً / موقف تركيا من الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها

شكلت الأزمة الأوكرانية توتراً واضحاً في العلاقات الروسية التركية ،خصوصاً بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام(2014) ،والقرار الروسي في التدخل العسكري وإعلان الحرب على أوكرانيا عام (2022) ، فمنذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية حذرت تركيا من تفاقم الأزمة وأعتبرت أن هذه الحرب من شأنها أن تإيجاد صراعات جديدة في المنطقة ،خصوصاً في المناطق التي تشهد نزاعات عدة (ناغورنو،كاراباخ ، أيخازيا ، اوسيتيا الجنوبية) ،ومدى تأثير هذه الصراعات والنزاعات على الأمن القومي التركي ، إذ دعت الحكومة التركية وبجهود متواصلة لتدخل حلف الناتو والمجتمع الدولي لإيجاد حلول متعددة لإيقاف الحرب على أوكرانيا ، في المقابل فإن العلاقات الأوكرانية التركية تتسم بالحذر الشديد كون تركيا أحد أعضاء حلف الناتو وعليها إلتزامات وواجبات لا يمكن أن تتخطاها ووفقاً للأستراتيجية الدفاعية لحلف الناتو ،الأمر الذي يضعها تحت تأثير الضغط الدولي نتيجة لما تتبناه من سياسة متوازنة في علاقاتها مع كل من روسيا وأوكرانيا ، حيث إنها تسعى للحفاظ على علاقاتها الإيجابية معها ، فمن جهة عملت تركيا على دعم أوكرانيا في مجال التسليح من خلال تزويدها بالمسيرات نوع بيرقدار(2) منذ بداية التدخل العسكري في أوكرانيا، ومن جهة أخرى لم تشارك تركيا في اتخاذ العقوبات والتي فرضتها الدول الغربية ومنها دول حلف الناتو على روسيا ، حيث أنها تسعى إلى أخذ دور الحياد وتقديم الدعم الاستراتيجي لكلا الطرفين [33] حيث نجد تركيا تلعب دور الوسيط الدبلوماسي في حل الازمة الأوكرانية وإنهاء الحرب على أوكرانيا ، إذ لم ترغب تركيا في شن هجوماً عدائياً على روسيا وامتنعت عن التصويت الذي أقره المجلس الأوروبي ،والذي تضمن تعليق عضوية روسيا فضلاً عن نقضها القرارات التي تتخذها الدول الغربية في فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا مكتفياً في إدانة الهجوم الروسي على أوكرانيا ،والذي اعتبرته مخالفاً للقوانين الدولية ومهدداً لمصالح وأهداف كل منهما ، وفي الوقت نفسه يصعب تحديد وفهم سلوك السياسة الخارجية التركية تجاه الحرب الروسية الأوكرانية ، فبالرغم من أخذ دور الحياد وبالرغم من علاقاتها الوطيدة مع روسيا وعلى كافة الأصعدة الجيوسياسية إلا أنها من أشد الرافضين في قرار روسيا بضم شبه جزيرة القرم عام (2014) مؤكدةً دعمها المستمر في حفظ وحدة الأراضي الأوكرانية وعدم المساس في سيادتها وستقلاليتها ، فضلاً عن دعمها المستمر للجانب الأوكراني خصوصاً في مجال التعاون العسكري والدفاعي وتقديم الدعم اللوجيستي لكييف في حربها ضد روسيا [34]

حيث أن الجهد الدبلوماسي التركي يشكل أحد أهداف سياستها الخارجية ووفقاً لنظرية تصفير المشكلات في مواجهة الأزمات الاقليمية والدولية [35] فمنذ بدء الحرب الروسية على أوكرانيا في(24) من فبراير عام (2022) أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على استغلال هذه الفرصة بهدف تعظيم مكاسب تركيا الاستراتيجية ، وذلك من خلال إعادة التوازن الاقليمي والدولي ووفقاً لمعادلة التفاعلات الدولية ، فضلاً عن تعزيز علاقاتها مع الجانب الروسي نتيجة المصالح والأهداف المرتبطة بينهما، وكذلك تقديم الدعم لأوكرانيا كون تركيا أحد الأعضاء حلف الناتو مما يترتب عليها اتخاذ موقفاً في هذه الحرب ، فبالرغم من العلاقات المتوترة مع روسيا خصوصاً بعد ضم روسيا لجزيرة القرم وموقف تركيا ازاء الاقلية والتي تتكلم اللغة التركية والقانطة على الأراضي الروسية ،فضلاً عن موقفها الثابت تجاه الحرب الروسية الأوكرانية مؤكدتاً على وحدة الأراضي الأوكرانية، إلا إن هذه التوترات والمتغيرات لم تستمر طويلاً بل تمكنت تركيا من استثمارها وتوظيفها بهدف تحقيق مصالحها وأهدافها الاستراتيجية العليا ، حيث تم الاتفاق مع الجانب الروسي على تعزيز التعاون المشترك خصوصاً في مجالي الطاقة والحبوب، فضلاً عن موقفها الايجابي في رفضها التام للعقوبات الغربية على روسيا كون هذه العقوبات تضر بمصالحها الحيوية في المنطقة [36] في المقابل فقد اتاحت الحرب الروسية على أوكرانيا فرصة كبيرة لإعادة رسم توجهات تركيا الاستراتيجية وتحقيق أهدافها المنشودة ،الأول منها تعزيز مكانتها الاقليمية والدولية من خلال الحفاظ على علاقاتها المتوازنة مع كل من كييف وموسكو دون المساس بحساباتها الجيوسياسية بالمنطقة ، وكذلك الرفض القاطع للعقوبات الغربية على روسيا حفاظاً على مصالحها المشتركة ، أما الثاني يتضمن تعزيز نفوذها وسيطرتها الجيوسياسية والاقتصادية من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات التي تتضمن لها حق السيطرة والنفوذ في المنطقة، خصوصاً وأنها تشكل أحد أهم القوى الاقليمية المؤثرة في إدارة التفاعلات الاقليمية والدولية ، بالتالي فهي تسعى إلى تحقيق توازن إستراتيجي في علاقتها مع كل من حلف الناتو وروسيا بما يضمن لها استقلاليتها والمحافظة على مصالحها الجيوسياسية في المنطقة[37]

ويمكن تحديد اهم الاهداف التي دفعت بتركيا الى تبني سياسة الحياد تجاه الازمة الاوكرانية والحرب الروسية عليها ووفقا للاتي :-

1-تعزيز مكانتها الاقليمية والدولية : حيث تنظر تركيا وفقا لمدركها الاستراتيجي الذي تتبناه بان الازمة الاوكرانية والحرب الروسية على اوكرانيا ماهي الا بمثابة فرصة امامها لاعادة تقييم الوضع الجيوسياسي في المنطقة، وتحسين علاقاتها مع دول الغرب من خلال فرض نفسها كأحد الفواعل الدولية المحايدة في هذه الحرب، مما جعلها قادرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية المهمة والمتعلقة بالقضايا الاقليمية وكذلك الدولية [38]

2-تعزيز التعاون الاقتصادي والطاقوي : ففي ظل التحديات التي يعاني منها الاقتصاد التركي وأهمها انخفاض الليرة التركية وارتفاع معدل التضخم والبطالة ، نجد تركيا تسعى إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الدول ومنها روسيا وأوكرانيا ،إذ شهدت العلاقات الاقتصادية التركية الأوكرانية تطوراً ملحوظاً ،خصوصاً في مجال تصدير القمح وبيعه في الأسواق التركية ، إذ وصل معدل الصادرات من القمح الأوكراني مايعادل 15% والتي تعد ثاني أكبر دولة لتصدير القمح في العالم ، فضلاً عن المشاريع الاستثمارية التي تتبناها تركيا في الداخل الأوكراني ، إذ تعد شركة (تركسل)أحد أهم الشركات التركية في العالم، كما وتحتل ثالث مشغل لشبكات الأتصال في أوكرانيا ، فضلاً عن تعزيز تعاونها المشترك في مجالات أخرى كتبادل التجاري وإزالة الرسوم الكمركية من المنتجات الأوكرانية، حيث وصلت نسبة رفع الرسوم الكمركية من المنتجات الأوكرانية مايقارب 95% حتى عام(2023)

3-تعزيز تعاونها المشترك مع روسيا: في مجالي الطاقة والاستثمار ومجالات الدفاع العسكري وكذلك مجالات الأمن السيبراني ، ففي مجال الطاقة تستورد تركيا مايقارب70 % من الغاز الروسي ، حيث وصل حجم الاستيراد من الغاز الطبيعي الروسي مايقارب(33،6) مليار م^3 حتى عام (2022) ، بالتالي فإن تركيا حريصة على تعزيز تعاونها مع الجانب الروسي، خصوصاً في مجال الطاقة وذلك لأن أي توتر بأمكانه أن يقود إلى أزمة مما قد يسبب ضرر كبير في مجالي الاقتصاد والطاقة التركي ، وهذا مادفع تركيا إلى إبرام العديد من الاتفاقيات المشتركة والتي من شأنها أن تعزز التعاون المشترك وعلى كافة المجالات ، فضلاً عن التعاون المشترك في مجالي الأمني والعسكري كون تركيا تمثل أحد أهم القوى التي تبنت دور الوسيط الدولي في العديد من الأزمات وأهمها الحرب الروسية على أوكرانيا ، الأمر الذي عزز مكانتها ودورها الأقليمي والدولي في المنطقة [39]

من خلال ماتقدم يمكن القول إن أبرز التداعيات التي طرأت على الحرب الروسية-الأوكرانية متعلقة بأمن الطاقة والأمن الغذائي ، مما انعكس سلباً على المصالح والأهداف التركية خصوصاً وأنها تشكل أحد أهم الدول الناقلة للغاز الطبيعي إلى أوروبا ، فمنذ بدء الحرب الروسية على أوكرانيا كانت أبرز تداعياتها هي توقف مشروع (نوردستريم) والذي يمثل أحد أهم المشاريع المهمة الناقلة للغاز الطبيعي من أوروبا إلى ألمانيا مروراً بأوكرانيا ، فضلاً عن دعم الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع أنبوب (أيست ميد) والذي عدته تركيا تهديد للسياسة أمن الطاقة ، حيث رفضته وبشدة كونه أحد خطوط نقل الغاز الطبيعي والذي يمر بكل من (أسرائيل، قبرص ، اليونان ، البحر المتوسط) ومن ثم إلى إيطاليا ،الأمر الذي قد يفسح المجال أمام روسيا لشن الهجمات على أوكرانيا ، حيث أن الدور الذي تلعبه في الحياد وأخذ دور الوسيط بين روسيا وأوكرانيا ماهو إلا بهدف استمرار التعاون مع الدول الأوربية خصوصاً في مجال نقل الغاز الطبيعي في ظل وجود أهم المشاريع الاستراتيجية لنقل الطاقة (تورك ستريم) والذي يربط روسيا مع تركيا مروراً بأوربا .[40]

المحور الثالث : مستقبل العلاقات الروسية – التركية في ظل الحرب الأوكرانية

ويمكن تحديد اهم السيناريوهات المستقبلية التي تحكم العلاقات التركية الروسية في ظل الأزمة الأوكرانية وعلى النحو الآتي : -

أولاً / سيناريو الأستمرارية في سياسة التوازن .

يقوم هذا السيناريو على فرضية مفادها أن الدخول في تحالفات أقليمية ودولية ستعزز من مكانة ودور تركيا في المنطقة ،إذ يتجسد هذا السيناريو من خلال الاستمرارية في دخول في تحالفات اقليمية (أسرائيل ،إيران) والدولية (الولايات المتحدة الأمريكية ،روسيا)، حيث أن العلاقات التاريخية والاقتصادية بين روسيا وتركيا ستعزز من مكانة ونفوذ تركيا ووفقاً لمنطلق الأوراسية الجديدة، والتي تتبنى استراتيجية الانفتاح على المحيط الخارجي وتدعو إلى نظام دولي متعدد الأقطاب ، إذ تسعى تركيا إلى تحقيق التوازن الاستراتيجي في علاقاتها مع روسيا من جهة ومع الولايات المتحدة

الأمريكية ودول حلف الناتو من جهة أخرى [41] ففي ظل الحرب الروسية – الأوكرانية تسعى الحكومة التركية إلى أخذ دور الوسيط حفاظاً على علاقاتها المتوازنة مع كل من روسيا وأوكرانيا، وكذلك تجنب الدخول في صراعات قد تهدد مصالحها وأمنها القومي ، الأمر الذي سيفسح المجال أمام تركيا وروسيا لأقامة عدة مشاريع في المستقبل القريب وعلى كافة المستويات الاستراتيجية ، بالتالي فأن سياسة تركيا البرغماتية تشكل أحد أهم الدوافع الدبلوماسية في لعب دور الوسيط في الحرب الروسية الأوكرانية ، فضلاً عن توظيف سياسة التوازن في العديد من الملفات وعلى الصعيدين الأقليمي والدولي [42]

ثانياً / سيناريو تراجع العلاقات التركية –الروسية

لقد اثرت الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية التركية خصوصاً وان تركيا تشكل احد اهم اعضاء حلف الناتو الداعم لاوكرانيا ، وفي الوقت نفسه أحد أهم المعارضين بشأن العقوبات الغربية على روسيا، فمنذ بداية الحرب الروسية – الأوكرانية دعت الحكومة التركية للجوء إلى القانون الدولي والتهدئة منطلقةً من ارتباطهما مع كلا الطرفيين بشراكات استراتيجية وعلى كافة المستويات أهمها (الاقتصادية ، العسكرية) ، فمنذ اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا تراجع مستوى التعاون بين روسيا وتركيا نتيجة التداعيات السلبية الناجمة عن هذه الحرب ،وتباين المصالح الاستراتيجية لكلا الطرفين في مناطق متعددة ، ويقوم هذا السيناريو على فرضية مفادها أن تصاعد حدة التوتر والخلاف بين تركيا وروسيا في العديد من الملفات وأهمها ملف الأزمة الأوكرانية مما سيؤدي إلى تراجع مستوى التعاون المشترك بينهما وعلى كافة المستويات الجيوسياسية والاستراتيجية ، وهنالك عدة أسباب من شأنها أن تزيد من حدة التراجع في العلاقات الروسية التركية والمتمثلة بما يلي:– [43]

أ– استغلال تركيا للأزمة الأوكرانية وتوظيفها في تحقيق مصالحها وأهدافها والمتضمنة التقرب من الغرب وأبراز مكانتها ودورها في محيطها الأقليمي ، بدورها لاعباً اقليمياً لا يمكن تجاهله دون الأخذ بنظر الاعتبار المصالح الروسية مما سيؤدي إلى توتر العلاقات التركية الروسية في المستقبل القريب

ب– إستمرار التنافس والصراع على النفوذ في مناطق آسيا الوسطى والبلقان مما سيؤدي إلى توتر العلاقة بينهما خصوصاً وأن الحكومة التركية تطمح إلى زيادة وتوسيع نفوذها في هذه المناطق ووفقاً للمقومات الجيوسياسية التي تمتلكها

ت– تعزيز التعاون الروسي مع كل من (طجاكستان ، كازاخستان ، تركمستان ،فيروغستان) والتي تعدهم تركيا أحد الدول المنافسة لها ،الأمر الذي سيزيد من حدة هذا الصراع في العلاقات الروسية –التركية، جميع هذه الأسباب شكلت أحد العوامل المؤثرة في تراجع العلاقات الروسية التركية [44] ويعد هذا السيناريو مستبعداً في الوقت الحالي كون تركيا تدرك أن مصالحها مع روسيا لم تكن وليدة اليوم إنما تربطهما علاقات استراتيجية عميقة تتجسد في الاتفاقيات التعاونية وأهمها في مجالي الطاقة ومجال الدفاع العسكري ، لذلك فإن سيناريو الاستمرارية في سياسة التوازن هو الأكثر ترجيحاً في الوقت الحالي

الخاتمة :

لقد شهدت العلاقات الروسية – التركية تطوراً ملحوظاً على مدار العقدين الماضيين بالرغم من وجود العديد من الملفات المشتركة وكذالك وجود العديد من نقاط الخلاف بينهما، إلا أن العلاقات بينهما أتخذت جانباً تعاونياً أكثر ماهو تنافسياً وذهبت باتجاه الشركات والتحالفات الاستراتيجية بينهما، نتيجةً إلى العديد من المصالح التي تربطهما وأهمها المصالح الاقتصادية والعسكرية والاستثمارية من جهة ،ورغبة كل منهما في توسيع النفوذ والهيمنة في المنطقة الأوراسية من جهة آخرى ، الأمر الذي دفع بالطرفيين إلى إقامة شركات استراتيجية تستهدف تحقيق أهدافهما المنشودة ، فمنذ اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا وبالرغم من التداعيات التي خلفتها الحرب بما فيها أرتفاع الأسعار النفط والغاز الطبيعي، فضلاً عن التحديات والتهديدات والتي مست الأمن القومي لدول بما فيها تركيا ، إلا أن هذه الحرب أثبتت على أن الحكومة الروسية والحكومة التركية قادرة على إدارة الخلافات بينهما وتبني سياسة التوازن الاستراتيجي ،فضلاً عن سياسة الحياد التي تبنتها الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية تجاه الحرب الروسية الأوكرانية ، بالمقابل فقد عملت روسيا على توسيع نطاق مجالها الحيوي بدءً من ضم شبه جزيرة القرم وصولاً إلى ضم العديد من الأقاليم الأخرى مستفيدة من جميع المقومات الجيوسياسية التي تمتلكها مما دفعها لإقامة علاقات تعاونية مع الجانب التركي ، وعليه فيمكن القول أن الحرب الروسية الأوكرانية كان لها دوراً مهماً وفعال في إعادة توازن القوى في المنطقة ، وكذلك أحد الأهداف المؤثرة في رسم توجهات السياسة الخارجية الروسية أزاء العالم ووفقاً لمصالحها وأهدافها العليا وأهمها التوجه نحو التعددية بالنظام الدولي، والتي تكون فيه روسيا أحد أهم الأقطاب المؤثرة فيه.

(1) عبد الشافي، عصام.(٢٠٢٢) ،الحرب الروسية–الأوكرانية ، مستقبل النظام الدولي ، الباب لدراسات استراتيجية وإعلامية، مركز الجزيرة للدراسات، ٤(١٤) ص١٠٧.

(2) خماش، بلال أبو الهدى.(٢٣شباط ٢٠٢٢) ، بوتين وأوكرانيا والعالم ، المدار الأخبارية، متاح على الرابط /https://alsaa.net/article/192869

(3) علاء الدين، ايمان.(٢٠٢٢)، الحرب الروسية الأوكرانية : اسباب وتداعيات ، مركز الحضارة لدراسات والبحوث ، قضايا ونظرات ، العدد (26)، ص٣٤.

(4) كيربي، بول.(٢١اذار ٢٠٢٢) ، روسيا وأوكرانيا : ماذا يريد بوتين وهل ستنتهي روسيا حربها، متاح على الرابط التآلي : https://share.google/0UHZSRtBVhnxxSdMF

(5) مصطفى، فيلاي.(٢٠٢٢)،تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية–الأوربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،ص36.

(6) عبد العال، رنا محمد. عبد العال، ريمان أحمد عبد العال. (٢٠٢٥) الصراع الروسي الاوكراني في ضوء نظرية المباريات: دراسة تحليلية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ،العدد(25)،2025، ص٢٤٣– ٢٤٥.

(7) بريجينسكي، زبيغنير.(٢٠٠٠) ، رقعة الشطرنج الكبرى (السيطرة الامريكية وما يترتب عليها جيو استراتيجية)، ط١، عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، ص67.

(8) الأمين، محمد المقدادي. دراسة في جيوبوالتكيا اوكرانيا : قراءة في الصراع العالمي بين الغرب وروسيا ، متاح على الرابط https://share.google/acenzxpGPQZsMKOXf،

(9) مجيد، إياد عبد الكريم.(٢٠٢٣)، الحرب الروسية الأوكرانية ، وأفاقها المستقبلية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة كركوك ، كلية القانون والعلوم السياسية، ص10–١١.

(10) بوبوش، محمد.(٢٠٢٤)، الأزمة الروسية الأوكرانية القومية البوتينية وحلف شمال الأطلسي، القاهرة: العربي لنشر والتوزيع، ص٤٠–٤٢.

(11) صالح، كروم محمد.(٢٠٢٤)، العملية العسكرية الروسية على أوكرانيا بين الادراك الاستراتيجي وأساليب الدعاية والتأثير الإعلامي الرقمي، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والإجتماعية، ٨(٣)، ص١١.

(12) عزيز، بيارق علي. (٢٠٢٣) المواقف الدولية في التدخل الروسي في أوكرانيا ، مجلة الباحث الأكاديمية في العلوم القانونية والسياسية ،٦(١)، ص٤–٥.

(13) ارفيين، بلخير.(٢٠٢٤) ، الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها الدولية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص29–ص30.

(14) بوبوش،محمد. مصدر سابق ، ص45

(15) قرار ضم أجزاء من أوكرانيا ....على ماذا ستحصل روسيا.(٢٠٢٢)، صحيفة الشرق الأوسط، متاح على الرابط: /https://aawsat.com/home/article/3903406

(16) طالب، حفيظة.(٢٠٢٠)، مكانة أوكرانيا في الفكر الجيوبلتيكي الروسي (1999–2022): مجلة السياسة العالمية، ٦(٢)، ص 85.

(17) حسين، شذى ذكي. (٢٠٢٣)، دوافع وأهداف الحرب الروسية على أوكرانيا، المركز العربي للبحوث والدراسات، متاح على الرابط: https://share.google/pGd0iQevcReRkNO8N

(18) محمد، عبد الخالق شامل، عمر رائد قاسم. (٢٠٢٢)، العلاقات الروسية التركية :الفرص والمحددات،ط١، القاهرة، العربي لنشر والتوزيع، ص٥.

(19) محددات العلاقات الروسية–التركية وأفاقها المستقبلية. (٢٠١٧)، المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة، متاح على الرابط أدناه : https://share.google/L1zK5iUvGX3KdmDp

(20) محمد، عبد الخالق شامل، عمر، رائد قاسم. مصدر سابق ، ص43

(21) احمد، فتحية محي الدين طه. (٢٠١٨)، تطور العلاقات الروسية –التركية (2000–2016)، المركز الديموقراطي العربي لدراسات االاستراتيجية والسياسات الاقتصادية، متاح على الرابط: https://share.google/HpwkSdoHb5oZ6rHvJ

(22) هادي، زهراء عباس. (٢٠٢١) ، الجغرافيا السياسية للطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص126.

(23) لارابي و أوليسر.(٢٠١٠)، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض ، ترجمة محمود أحمد، ط١، بغداد: بيت الحكمة، ص186.

(24) عمر، عادل. (٢٠١٥)، العلاقات الروسية –التركية في ضوء المستجدات الجديدة ، مركز جونية للدراسات، متاح على الرابط: https://share.google/V00oi9OAZZxDJVy32

(25) Ivan Starodubtsev , Durable are Relations Between Turkey and Russia , The new Turkey Website,April10 ,2019 , https:\\tinurl.com\ydbvf

(26) البياتي، عارف محمد خلف. (٢٠٢١)، التحولات السياسية المعاصرة في العلاقات التركية الروسية بين عوامل التقارب وعوائقه: مجلة مدارات سياسية، ٥(١)، ص42.

(27) لباشي، ليندا.(٢٠١٧)، الترتيبات الأمنية الروسية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط (1990–2016) ،(رسالة ماجستير منشورة) ، جامعة معهد بوضياف ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص86–ص87.

(28) العمار، معمر منعم. (٢٠٢٢)، تركيا والتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، ط١، بغداد: ، دار الحكمة، ص423.

(29) ارتيمتي، احمد جليل.(٢٠٢٢) عبد الرحمن كريم درويش ، آفاق العلاقات الروسية–التركية :دراسة تحليلية: مجلة قضايا سياسية، العدد(69) ،ص108–ص109.

(30) نعمة، كاظم هاشم. (٢٠١٧)، تركيا القوى الوسطى من أتاتورك إلى أردوغان، ط١، عمان: دار أمنة لنشر والتوزيع، ص653.

(31) محمد، احمد ذياب. (٢٠٢١) ،الاستراتيجية الدفاعية في عهد الرئيس أردوغان، ط١، عمان: دار أمجد لنشر والتوزيع، ص133.

(32) عبد الحليم، ايمان أحمد.(٢٠١٨)، مدى تأثير التعاون العسكري مع روسيا على علاقة تركيا بالناتو: مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديموقراطي العربي، ١(١)، ص١٣.

(33) عليوة، محمد.(٢٠٢٣)، مستقبل العلاقات الروسية –التركية في ضوء الأزمة الأوكرانية (1991–2022): المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، ٨(6)، ص٢١ ،٣٣.

(34) شلش، مصطفى. السياسة التركية خلال الحرب الروسية – الاوكرانية ، مركز الدراسات العربية الأوراسية ، متاح على الرابط: https://share.google/Ve11ThOJzzWMzhbOP

(35) ديلان، ايناس مجبل. (٢٠٢٢) أداء الفاعلية الدبلوماسية التركية في حل المشكلات الدولية بعد العام 2011: المجلة السياسية والدولية ،العدد(52)، ص28.

(36) (إلى أين تتجه العلاقات الروسية – التركية). (٢٠٢٢): إنثريجونال للتحليلات الاستراتيجية، متاح على الرابط: https://share.google/uI790whYAg51a63Jz

(37) ماهر، ماري. (٢٠٢٢) ، حدود الدور : هل تقود تركيا بين روسيا وأوكرانيا ، المرصد للفكر والدراسات الاستراتيجية، متاح على الرابط : https://share.google/ZhQB0up2V0qriCqCG

(38) محمد عليوة ، مصدر سابق ، ص24.

(39) ابو شومر، محمد موفق. (٢٠٢٣) المرتكزات الاقتصادية للتقارب بين العلاقات الروسية–التركية بعد عام 2011: مجلة جامعة البعث، ٥ (26)، ص 84.

(40) البياتي، طه محمد سعيد البياتي.(٢٠٢٣) الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على تركيا: مركز النهرين لدراسات الاستراتيجية.

(41) الحلمي، عبيد. (٢٠٢٤)، النظام الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية : آثار الحرب الروسية الأوكرانية على التوازنات والتحالفات بالمنطقة: مجلة قضايا سياسية ، العدد (73)، ص٢١١–٢١٢.

(42) ناصر، نور تيسير. (٢٠٢٣) الوساطة التركية وتداعياتها بالحرب الروسية الأوكرانية (2022_2023): مجلة العلوم السياسية والقانون،٨ (37)، ص243.

(43) العرقان، عبدالله راشد سلامة. (٢٠٢٣) منثور صالح محمود العمرة ، تداعيات الأزمة الأوكرانية الروسية على العلاقات التركية الروسية 2014–2022 :مجلة دراسات العلوم السياسية ،العدد٥، ص8.

(44) محمد عليوة ،مصدر سابق ،ص40.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021336

The Conflict in Ethiopia's Tigray Region (2020–2022): Roots, Causes, and Paths to Political Settlement

(1)Asst. Lecturer :Marwa Salman Hassan

Keywords:
Ethiopia, igray,Abiy Ahmed, Federalism, Elections

Received: 7/1/2026
Accepted:31/3/2026
Available:22/6/2026

Abstract

The Tigray People's Liberation Front wields significant influence in Ethiopia's political arena. Unlike many other ethnic or nationalist organizations, it is one of the country's most prominent political actors. Its name is associated with several pivotal events in modern Ethiopian history: it was among the first forces to demand political rights for the nation's ethnic groups, took up arms to achieve a federal system that guarantees a degree of regional autonomy and upon assuming power, contributed to the adoption of a constitution based on decentralization. The TPLF also played a key role in driving the country's economic renaissance over the past decades and was a major factor in paving the way for Eritrea's independence from Ethiopia. Some parties interpreted this stance as part of a broader project aimed at unifying Tigrinya-inhabited regions across borders. For this reason, the TPLF has remained a persistent concern for successive governments in Addis Ababa and has often been a central actor in Ethiopia's internal political crises. The war that erupted in late 2020 was by no means the first confrontation between the TPLF and Ethiopian governments; it had engaged in numerous clashes with the authorities in Addis Ababa. The most recent conflict arose when the TPLF perceived the policies of Prime Minister Abiy Ahmed as an attempt to marginalize the organization, weaken its influence within state institutions, and move toward greater centralization of power—an approach the TPLF views as a historical root of the crises Ethiopia has experienced under both the imperial and military regimes.

(1) Center for Strategic and International Trade Studies / University of Baghdad (Marwa.s@cis.uobaghdad.edu.iq)
https:// orcid.org/0009-0000-5074-5527

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

النزاع في إقليم التيغراي الإثيوبي (٢٠٢٠-٢٠٢٢): الجذور والأسباب ومسارات التسوية السياسية

[1] م.م. مروة سلمان حسن

الملخص:

تتمتع الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي بنفوذ ملحوظ في الساحة السياسية في إثيوبيا لا تمتلكه كثير من التنظيمات القومية الأخرى، إذ تعد من أبرز الفاعلين السياسيين في البلاد. وقد ارتبط اسمها بعدد من الأحداث المفصلية في تاريخ إثيوبيا الحديث، فهي من أوائل القوى التي طالبت بالحقوق السياسية للقوميات، كما حملت السلاح لتحقيق نظام فيدرالي يضمن قدراً من الحكم الذاتي للأقاليم، وتمكنت بعد وصولها إلى السلطة من الإسهام في إقرار دستور يقوم على اللامركزية. كذلك ارتبطت بدورها في دفع مسار النهضة الاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال العقود الماضية، كما كانت أحد العوامل الرئيسة في تمهيد الطريق لاستقلال إريتريا عن إثيوبيا. وقد فُسّر هذا الموقف لدى بعض الأطراف على أنه جزء من مشروع أوسع يهدف إلى توحيد المناطق التي يقطنها التغرينيون عبر الحدود. ولهذا السبب ظلت الجبهة مصدر قلق دائم للأنظمة المتعاقبة في إثيوبيا، وغالباً ما كانت طرفاً أساسياً في الأزمات السياسية الداخلية. ولم تكن الحرب التي اندلعت في أواخر العام ٢٠٢٠ الأولى في تاريخ صراع الجبهة مع الحكومات الإثيوبية، إذ خاضت مواجهات عديدة مع السلطات الإثيوبية، كان آخرها عندما رأت في سياسات رئيس الوزراء آبي أحمد محاولة لعزلها وإضعاف نفوذها داخل مؤسسات الدولة، والاتجاه نحو تعزيز مركزية السلطة، وهو ما تعتقد الجبهة أنه يمثل أحد الأسباب التاريخية للأزمات التي عرفتها إثيوبيا خلال العهدين الإمبراطوري والعسكري.

الكلمات المفتاحية: إثيوبيا، التيغراي، آبي احمد، الفيدرالية، الانتخابات

المقدمة:

أن المتتبع للتطورات السياسية في اثيوبيا منذ الايام الأولى لصعود آبي احمد هرم السلطة ومع الهالة الإعلامية التي رافقت بزوغ نجمه السياسي، لم يكن من المتوقع أن يبدأ الرجل عهده بحربٍ ضروس مع أهم قوميات بلاده والذين استولوا على مقاليد السلطة والنفوذ في اثيوبيا بما يقارب العقدين ونصف ورسموا نظامها الجديد، لاسيما وأن الرجل المتوج بجائزة نوبل للسلام على خلفية مبادرته التي تقدم بها لحل النزاع الحدودي واخماد فتيل الحرب والصراع الطويل مع الجارة ارتيريا، قد قدم نفسه على انه صانع للسلام في القارة السمراء، ومتبنياً مبادرة اسكات البنادق من خلال توسطه لحل ازمات افريقية متعددة منها الازمة السودانية عقب اسقاط نظام عمر البشير في العام ٢٠١٩، فضلاً عن تحسين العلاقات الدبلوماسية بين دول المنطقة، معطياً لنفسه صورة الرافض للحرب، وفي معرض كلمته عند تسلمه جائزة نوبل في العاصمة النرويجية اوسلو قال "أن الحرب مثالاً للجحيم" ، بيد أن خطابه سرعان ما تبدل كما لو أن الجائزة شجعته على ذلك وعبدت الطريق له، ليبدأ بسياسة التهديد والدعوة للجوء للحرب لحل قضايا داخلية وخارجية مصيرية لبلاده وخرق الدستور واقصاء الجماعات العرقية وتحجيم دورها في الحياة السياسية وفي مقدمتهم التيغراي، مبرراً ذلك بأن جهوده تأتي في إطار برنامج اصلاحي للنهضة فيما فُهمت تحركاته هذه على انها خطوات متسارعة نحو الديكتاتورية والمركزية أدت الى وقوع حرب دموية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أن النظام الفيدرالي الإثيوبي لم يستطع معالجة الخلل الذي أصاب بنية السلطة الاثيوبية وفشل في إقامة نظام تشاركي والدليل على ذلك هيمنه التيغراي على مقاليد السلطة منذ العام 1995 مما اعطى دافعاً للفئات الاثيوبية الاخرى لتجريدهم من امتيازاتهم وتحجيم دورهم ونفوذهم السياسي في أقرب فرصة لضعفها خشية عودتها مجدداً للساحة السياسية.

اشكالية البحث:

تتجسد إشكالية البحث في التساؤل الرئيس:

إلى أي مدى التزمت الحكومات الإثيوبية بتطبيق نظام الفيدرالية الإثنية كما نصَ عليه دستور العام 1995، أم أن الممارسة السياسية اتجهت نحو إعادة تركيز السلطة لصالح النخبة المهيمنة، بما أفضى إلى تهميش بقية القوميات؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس عددٌ من التساؤلات الفرعية، تتمثل في الآتي:

ما هي طبيعة الحضور العرقي والسياسي لقومية التيغراي في اثيوبيا؟

كيف ساهمَ التغرينيون في التحولات التاريخية الإثيوبية؟

ماهي جذور النزاع في إقليم التيغراي الاثيوبي خلال العام ٢٠٢٠؟

ما هي دوافع الأطراف المحلية والإقليمية للتدخل في النزاع؟

ماهي العوامل التي ساهمت في تحقيق تسوية سياسية للنزاع؟

هل عالج اتفاق بريتوريا جذور الصراع أم أنه عالج نتائجه فقط؟

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من أن النظام الفيدرالي الإثني في إثيوبيا، على الرغم من إقراره دستورياً العام 1995، إلا أنه لم ينجح في تحقيق توزيع متوازن للسلطة بين القوميات، إذ استمرت الممارسة السياسية في إعادة إنتاج مركزية القرار وهيمنة نخب سياسية ذات طابع عرقي. وقد أسهم ذلك، إلى جانب التحولات السياسية التي رافقت صعود حكومة آبي أحمد إلى السلطة، في تصاعد التوتر بين الحكومة الفيدرالية وبعض القوميات الإثيوبية، ولاسيما القومية التيغرانية ممثلة في الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، التي هيمنت على مفاصل السلطة لأكثر من عقدين. وأدى هذا التوتر المتراكم إلى تفجر النزاع في إقليم التيغراي في العام 2020، وما ترتب عليه من تعقيد مسارات التسوية السياسية.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج التاريخي لاستعراض طبيعة الحضور السياسي لقومية التيغراي في إثيوبيا، والمنهج الوصفي لتحليل أسباب النزاع بين الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي والحكومة الإثيوبية، إلى جانب المنهج التحليلي لدراسة مسارات النزاع ودوافع الأطراف الإقليمية الفاعلة فيه. كما استخدم البحث هذا المنهاج لتقييم أسباب التسوية السياسية بين الطرفين وقياس مدى تأثير نتائج النزاع على الواقع الإثيوبي بمستوياته كافة.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى مبحثين رئيسين، جاء المبحث الأول بعنوان «الإطار العرقي والتاريخي لمكانة التيغراي في الدولة الإثيوبية»، وقد انقسم إلى مطلبين: تناول المطلب الأول الخريطة العرقية في إثيوبيا وموقع التيغراي فيها، في حين خُصص المطلب الثاني لبحث الحضور التيغريني في التاريخ السياسي الإثيوبي وتحولاته.

أما المبحث الثاني فجاء بعنوان «حرب التيغراي العام 2020: الجذور ومسارات التسوية والتداعيات»، وقد توزع على ثلاثة مطالب، عالج المطلب الأول جذور الحرب وأسباب اندلاعها في العام 2020، بينما تناول المطلب الثاني اتفاق بريتوريا وهدنة السلام بوصفهما إطاراً لمسار التسوية، في حين خُصص المطلب الثالث لبحث تداعيات النزاع على الصعد الإنسانية والسياسية والاقتصادية.

المبحث الأول: الإطار العرقي والتاريخي لمكانة التيغراي في الدولة الإثيوبية

المطلب الأول: الخريطة العرقية والاثنية في اثيوبيا وموقع التيغراي فيها

تعد اثيوبيا واحدة من أبرز دول العالم ثراءً عرقياً واثنياً، إذ تتكون من ثمانين عرقية، موزعة على تسعة اقاليم بموجب دستور العام 1995، وهي اقاليم الامهرة، والاوروموا، والعفر، وأوغادين، وجامبيلا، وبني شـــنقول–جوميز، وهراري، والشـــعوب الجنوبية واقليم التيغراي(١)، فيما استحدث في العام 2019 اقليم سيداما(٢)، وفي العام ٢٠٢١ أستُحدث اقليم شعوب جنوب غرب اثيوبيا، فبموجب الدستور ذاته يحق للقوميات الاثيوبية التي يجمعها إقليم واحد حق التصويت على إقامة إقليم خاص بها إذ تقدمت بطلب لذلك بما يكفل لها حقوق جباية الضرائب والرسوم، واختيار لغة رسمية للإقليم، وإدارة قوات الأمن الداخلية، وسن قوانين للإدارة والتعليم(٣).

تُعد قومية الأوروموا أكبر المكونات العرقية في إثيوبيا، تليها الأمهرة، في حين تشكل التيغراي أقلية سكانية مقارنة بهاتين القوميتين، كما تتوزع بقية القوميات بنسب محدودة، وبحسب الجدول أدناه (٤).

جدول رقم (١): النسب السكانية لأبرز القوميات الإثيوبية

القومية	نسبتها من عدد السكان
الأوروموا	٣٥,٨٪
الأمهرة	٢٤,١٪
التيغراي	٥,٧٪
العفر	٢,٢٪
الصوماليون	٧,٢٪
السيداما	٤,١٪
غوراغي(Gurage)	٢,٦٪
الويلاتا (Welayta)	٢,٣٪
السيلتي (Silte)	١,٣٪
الكفِيشو (Kefficho)	١,٢٪
قوميات أخرى	١٣,٥٪

ينتمي التيغرينيون الإثيوبيون إلى المجموعة الإثنية التيغرينية، التي تُعد جزءاً من العائلة الإثيوبية الســـامية. وتشـــترك هذه المجموعة ثقافياً ولغوياً مع سكان إريتريا من التيغرينيين والذين يشكلون نحو نصف سكانها، ما أدى إلى تعميق الروابط العابرة للحدود بين أبناء العرقية في كلا البلدين. ويحد إقليم التيغراي من الشمال دولة إريتريا، إذ تمتد الحدود بينهما لمسافة طويلة تصل إلى حوالي ألف كيلومتر، كما يحده من الغرب السودان ومن الشرق اقليم العفر ومن الجنوب إقليم امهرة(٥)، ويدين التيجرينيون بالمسيحية القبطية مع اقلية تعتنق الاسلام، ويتحدثون اللغة التجرينية التي تعد لغة رسمية في ارتيريا، ومن اللغات المعترف بها في اثيوبيا، غالبيتهم يسكنون القرى في اثيوبيا ويعتمدون على الزراعة كما يمارس بعضاً منهم التجارة، وعرفوا بكونهم من اهل الحرفة والعلم (٦).

المطلب الثاني: الحضور التيغريني في التاريخ السياسي الاثيوبي وتحولاته

حكمت اقلية التيغراي اثيوبيا لفترات محددة ومتباعدة، إذ يعود أول عهد لهم في الهيمنة على مقاليد الحكم الى ايام الامبراطور يوهانس الرابع الذي توج على عرش اثيوبيا في الحادي عشر من كانون الثاني العام ١٨٧١، ووصف بكونه أكثر قادة اثيوبيا التاريخيين تعصباً واضطهاداً، بعد تبنيه مشروع التوحيد الديني واعتماد الارثوذكسية القبطية عقيدة رسمية وحيدة للبلاد، لكنه سعى إلى تطبيق نظام حكم اقل مركزية، وقتل في معركة المتمة في التاسع والعشرين من آذار العام 1889 على يد المهديين، منهياً بذلك ثمانية عشر عاماً من المكوث في السلطة، ليحتكر الأمهريين دفة الحكم من بعده وينقطع التغرينيين عن السلطة منذ هذا التاريخ وحتى العقد التاسع من القرن العشرين(٧).

ومثل سائر القوميات الإثيوبية، تعرّض إقليم التيغراي لأشكال متعددة من القهر والاستغلال في ظل النظام الإمبراطوري الذي هيمنت عليه النخبة الأمهرية، إذ سعى هذا النظام إلى صهر القوميات المختلفة ضمن إطار ثقافي ولغوي واحد من خلال تعميم اللغة والثقافة الأمهرية بوصفهما التعبير الوحيد عن الهوية الوطنية في إثيوبيا، وهو ما تم التأكيد عليه في دستور العام ١٩٣١ الذي يُعد أول دستور في تاريخ البلاد وصدر في عهد الإمبراطور هيلا سيلاسي مُكرساً تركيز السلطات بيد الإمبراطور، ومتجاهلاً حقوق القوميات وصلاحيات حكام الأقاليم، كما أضفى طابعاً قانونياً على استيلاء الإمبراطور على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، ونظراً إلى أن غالبية سكان التيغراي كانوا من الفلاحين، فقد كانوا الأكثر تضرراً من سياسات مصادرة الأراضي ونقل ملكيتها إلى الإمبراطور وحاشيته والكنيسة، الأمر الذي أدى إلى تحويل عدد كبير من الملاك الأصليين إلى مزارعين تابعين أو عمال سخرة، إلى جانب تفاقم الأعباء الضريبية والرسوم المفروضة عليهم. وقد أسهمت هذه الأوضاع في تصاعد الاحتقان الاجتماعي، الذي تجلى في اندلاع انتفاضة الفلاحين في إقليم التيغراي العام 1943، والتي قوبلت بإجراءات قمعية صارمة من قبل السلطة المركزية (٨).

ومنذ العام 1957 بدأ التغرينيون بتنظيم انفسهم سياسياً لمجابهة بطش السلطة، إذ أُعلن عن تأسيس جبهة ثورة التيغراي التي طالبت بنظام حكم ديمقراطي يعترف بحقوق القوميات المتعددة في اثيوبيا وبوجودها وسماتها العرقية بالشكل الذي يقضي على استئثار الأمهرة الكامل لمفاصل البلاد(٩)، وقد أثارت هذه المطالب امتعاض الامبراطور هيلاسيلاسي الذي وقف ضد التيغراي مهملاً وجودهم في البلاد حتى انه تركهم عرضة للمجاعة وموجة الجفاف التي أزهقت ارواح مائتي ضحية من ابنائهم وسط صمت وتواطؤ من حكومة الإمبراطور التي لم تبادر بتقديم الإغاثة لهم وانقاذهم بل ابقت أمر الكارثة سراً حتى أزيح النقاب عنها بعد تقرير لصحفي بريطاني كان له وقع الصدمة التي كشفت عن حجم التقاعس الحكومي المتعمد في إنقاذ ارواح شعب التيغراي مما ضاعف من مساحة السخط والتذمر التي أدت إلى اسقاط النظام الامبراطوري بانقلاب عسكري ومشاركة ودعم شعبي واسع في الثاني عشر من ايلول العام ١٩٧٤(١٠).

أسس النظام العسكري الجديد في اثيوبيا ما عُرف بإسم الدرغ وهي لجنة تنسيقية بين الجيش والشرطة والحرس الوطني معنية بشؤون السياسة الخارجية والدفاع، وقد تبنى الدرغ برنامجاً سياسياً تحت شعار اثيوبيا أولاً واثيوبيا تتقدم، وفي إعلانه الأول في العشرين من كانون الأول العام 1974، أكد على وحدة التراب الاثيوبي وضرورة البناء القومي المتماسك وتنمية الوشائج والعلاقات بين مختلف الجماعات واللغات والثقافات في اثيوبيا، سائراً بذلك على نهج وسياسة النظام الامبراطوري السابق في التغلب على الروح الانفصالية والقوة القبلية المتجذرة في المجتمع الاثيوبي من خلال وحدة الايديولوجية وخلق أهداف مشتركة تجتمع فيها الاختلافات العرقية والدينية والطبقية كافة(١١) فكان اعلان الاشتراكية الماركسية كخط عام للنظام الجديد التي تؤكد على المساواة بين المواطنين دون تفرقة بسبب اللون أو الدين أو الجنس أو الرابطة الاقليمية بهدف كبح جماح الجماعات القومية والانفصالية التي تنامت بشكل متصاعد في اعقاب الثورة ضد النظام الإمبراطوري(١٢).

وتأسيساً على ذلك، فلم يأت النظام العسكري بشيء مما كانت تتطلع اليه القوميات المختلفة في اثيوبيا، فقد رفض تأسيس الاحزاب وعارض منح الحقوق للقوميات وتبنى اتجاه عام للوقوف بحزم بوجه الحركات الانفصالية في البلاد لأن نجاح أحدها يعني سريان العدوى لبقية الشعوب القومية الأخرى مما يفقد البلاد وحدتها، وبدأ النظام الجديد يسير نحو حكم الفرد الواحد عندما تمكن الرائد منغستو هيلا مريام من الانفراد في السلطة بعد تصفية خصومه ومنافسيه بحلول العام ١٩٧٧(١٣).

وفي خضم هذه الظروف نشأت الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي والتي تعد أهم تنظيم سياسي وعسكري انفصالي في اثيوبيا، كانت بدايتها تجمعات طلابية سرية تحت مسمى (حركة طلاب التيغراي) التي طالبت بالحكم الذاتي ورفضت تسلط الدرغ معلنةً الكفاح المسلح ضد النظام العسكري في الثامن عشر من شباط العام 1975 انطلاقاً من ريف التيغراي بخمسين مقاتل وبأربعة بنادق فقط، وفي التاريخ ذاته من العام التالي عقدت الحركة مؤتمرها الأول في منطقة ديما بحضور مائة وسبعة افراد وبرئاسة لجنة مركزية مؤلفة من سبعة اعضاء لتعلن عن تغيير اسمها للجبهة الشعبية لتحرير التيغراي (TPLF) في بيان تأسيسي حمل إسم المنفستو الذي لخص اهداف الجبهة بإسقاط النظام العسكري وإقامة حكم وطني ديمقراطي يقر ويضمن حقوق القوميات الاثيوبية بتقرير مصيرها، وصولاً لتحقيق هدفها النهائي بالانفصال عن اثيوبيا واقامة دولة التيغراي الكبرى، كما حَمّل البيان عرقية الأمهرة مسؤولية ما تتعرض له باقي القوميات الاثيوبية منددةً بالهيمنة المطلقة لها على مقدرات البلاد(١٤).

شاطرت الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي النظام العسكري الاثيوبي الإيمان بالمبادئ الماركسية التي كانت تعج بها منطقة القرن الإفريقي، وهي وإن عدلت عن فكرة الانفصال التام عن اثيوبيا لاحقاً، إلا أنها حملت لواء المعركة المسلحة ضد النظام العسكري الاثيوبي إذ وحدت البندقية

مع الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا في العام 1983 للقضاء على نظام اديس ابابا، وتمكنت من السيطرة عسكرياً على مناطق كثيرة قاطعة خطوط اشتباك الجيش الاثيوبي مع الانفصاليين الارتيريين، وقد امتازت عملياتها بالدقة والتنظيم والتعاون مع القاعدة الجماهيرية التي حظيت بها في داخل مناطق التيغراي بفعل الخدمات الاجتماعية والصحية التي كانت تقدمها لهم والتي عجزت الحكومة الاثيوبية عن تحقيقها(١٥).

ازعجت تحركات الجبهة النظام الاثيوبي، فحاول استغلال المجاعة التي ضربت مقاطعة التيغراي على خلفية موسم جفاف حاد خلال الاعوام 1984-1986 لتطويق الجبهة وداعميها من سكان المقاطعة، فلم يعترف بالكارثة التي أودت بحياة الآلاف من سكان المقاطعة، كما عرقل دخول المساعدات اليهم متهماً منظمات الاغاثة الدولية بدعم مقاتلي الجبهة، وأطلق برنامجاً بعنوان اعادة التوطين وبناء القرى، سعى من خلاله الى نقل مليون ونصف من سكان التيغراي الى مناطق خصبة تتوافر فيها مناسيب المياه للزراعة بدعوى رغبته في معالجة تداعيات المجاعة وتخفيف آثارها، إلا أنه كان يريد إحداث تغيير ديموغرافي يقضي من خلاله على الحاضنة الشعبية للجبهة في شمال البلاد(١٦).

وفي ظل المعاناة من المجاعة أقدم منغستو هيلا مريام على إجراء تغيير في هيكل النظام السياسي في البلاد، بإعلانه قيام حزب العمال الاثيوبي كتنظيم سياسي أوحد في البلاد، وانيطت به مهمة كتابه دستور جديد للبلاد، أكدت مواده على مركزية الحكم وحصر السلطات بيد رئيس البلاد الذي أصبح رئيس للحزب الحاكم ورئيساً لما اصطلح على تسميته بجمهورية اثيوبيا الشعبية الديمقراطية في العاشر من ايلول العام ١٩٨٧(١٧).

بحلول العام 1990 أحيط بنظام منغستو هيلا مريام أزمات داخلية وخارجية قوضت نظامه وأشعرته بدنو نهايته، فإلى جانب ضربات الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي المميتة التي طردت القوات الحكومية الاثيوبية من مقاطعة التيغراي، فقد تعرض النظام الاثيوبي لإنشقاق داخلي ناجم عن استياء القيادات العسكرية الاثيوبية من توريط الجيش الاثيوبي بمعارك عبثية داخلية لا حل لها سوى التفاوض وقد أدت هذه التوترات الى عملية انقلاب عسكري فاشلة ضده (١٨)، فضلاً عن تقليص الحلفاء الدوليين دعمهم للنظام العسكري الاثيوبي، وإعلان القوات الكوبية المقاتلة في اثيوبيا انسحابها بحلول العام المذكور دون تجديد لمهامها القتالية في إثيوبيا، ونصيحة السوفييت لمنغستو هيلا مريام بالحوار مع الجهات المتمردة في بلاده(١٩).

من جانبها فقد أدركت الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي ان نظام منغستو لم يعد قادراً على الاستمرار والبقاء تحت ضربات المعارضة العسكرية له، لذلك فقد بدأ طموحها بالحكم الذاتي يتسع الى الرغبة بحكم البلاد كلها، اعتقاداً منها بحقها في ذلك استناداً إلى مكتسبات القوة والشرعية وذلك لما قدمته الجبهة من نضال ساهم بإضعاف النظام الاثيوبي العسكري (٢٠).

ونظراً لحجم سكان التيغراي الذين لا يشكلون أكثر من 6% من مجموع سكان البلاد، وهو مالا يؤهلها للهيمنة على السلطة بمفردها، لذلك قررت تأسيس تحالف من تيارات قومية اثيوبية اخرى تحت مظلة ما عُرف بإسم (الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب اثيوبيا) ليمثلها في المرحلة الجديدة لحكم اثيوبيا بعد سقوط النظام العسكري أملاً منها في استعادة مجد السلطة الذي انقطع عن التغرينيين بموت يوهانس الرابع (٢١).

وقد ضم التحالف الجديد التيارات السياسية الآتية (حركة الضباط الاثيوبية، المنظمة الديمقراطية لشعب اورومو، الجبهة الثورية الديمقراطية الاثيوبية) وكان طابعه السياسي ماركسي اشتراكي قبل ان يعدل عن هذا التوجه بعد حضوره مباحثات واشنطن لصياغة شكل النظام الجديد في اثيوبيا (٢٢) إثر هروب منغستو هيلا مريام إلى زيمبابوي في الحادي والعشرين من آيار العام 1991، والاعلان عن انتهاء حكمه (٢٣).

آل الحكم الى الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب اثيوبيا، والتي تشكل الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي عمودها الفقري والغالبية من اعضائها ولأن الجبهة تدرك أن مشكلة اثيوبيا المزمنة في العقود المنصرمة كانت تنحصر بعدم منح الحقوق للعرقيات الاثيوبية والاعتراف بتعددية البلاد لذلك فقد وضعت نصب عينها حل هذه المشكلة، لكن من خلال نص دستوري ملزم، فقد نص الدستور الاتحادي الديمقراطي لجمهورية اثيوبيا في العام 1995 والذي وضعه النظام الجديد في المادة ٣٩ على قيام الدولة الاتحادية الفيدرالية واعطاء المجموعات الاثنية كافة حقها في الحكم وادارة نفسها بنفسها، ومنحها حق تقرير المصير بما يتوافق واعلان الحكومة بأنها جاءت من اجل تصحيح واصلاح حالة انعدام العدل التي شابت البلاد وإزالة الغبن الذي وقع على شعوب البلاد وقومياتها(٢٤).

لم يسلم النظام الجديد من سهام النقد التي طالته والتي وجهت بالمقام الاول للجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، على الرغم من المكتسب التاريخي المتمثل في اقرار الفيدرالية في نظام الحكم في البلاد، إذ أتهمت الجبهة بأنها استحوذت على اركان الحكم الجديد اعتقاداً منها بأنها الأحق في ذلك نظراً للدور الكبير الذي لعبته في الكفاح المسلح ضد الحكم العسكري، فالنظام الاثيوبي الجديد صمم برلمانياً لكنه في الواقع هو اقرب للرئاسي فجميع السلطات تم حصرها بيد رئيس الوزراء الذي أُختير من الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، ومن ثم فإن الحكم قد آل لقومية

التيغراي واصبح رئيس الوزراء هو قائد الجيش ومجلس الوزراء الذي لا يخضع لسلطات رقابية برلمانية حقيقية وهذا ما اعطى للحكومة فرصة واسعة لتنفيذ سياستها وتشريعاتها دون الرجوع للجهات الرقابية أو الحكومات الذاتية في الاقاليم المختلفة، مما كرس موارد البلاد لصالح اقليمها في شمال البلاد(٢٥).

أن هذه الاتهامات للجبهة التغرينية قد ترقى للحقيقة، خاصة إذ ما اخذنا بنظر الاعتبار أن الجبهة تبوأت أكثر المواقع حساسية ومسؤولية في هرم السلطة بما فيها منصب رئيس الوزراء الذي راح لقيادي تغريني مهم في صفوف الجبهة وهو مليس زيناوي، فضلا عن مناصب ادارية وأمنية رفيعة المستوى، كما أن الجبهة لم تظهر رغبة صادقة في اقتسام السلطة مع شركائها وهو ما دفع جبهة تحرير الاورومو للانسحاب تماماً من التحالف الحاكم لأنه لا يلبي تطلعاتها بعد هيمنة واضحة واقصاء ظاهر لإثنيات البلاد وهو الفخ الذي وقع فيه التغرينيون رغم انتقادهم اعتماده من انظمة سابقة(٢٦).

لقد خاض النظام الفيدرالي الاثيوبي منذ قيامه في العام 1995 اربعة انتخابات تشريعية خلال الأعوام (1994، 2000، 2005، 2010) أنمازت بالمقاطعات السياسية والحزبية والاتهام بالتزوير والتضييق على المعارضة وتهميش المنافسين والفوز الكاسح للائتلاف الحاكم وفي المقدمة منه الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، والتي على الرغم من الانتقادات الحادة للتناقضات التي حملها الدستور وطبيعة النظام الفيدرالي والممارسة والتطبيق الحكومي، إلا أنه لا يمكن نكران أن النهضة الاقتصادية الكبرى وتحويل البلاد من الزراعة وجعلها دولة صناعية، والحد من الفقر والبطالة ومحاربة الجوع والجفاف قد خلقت لهذا النظام قاعدة شعبية كبيرة ساندته وآزرته خلال حكم مليس زيناوي ولم يتمكن احد من اسقاطه لنجاعة مقاربته الاقتصادية في الحكم (٢٧) حتى وفاته في العشرين من آب العام ٢٠١٢ إذ ساهمت وفاته في إضعاف الائتلاف الحاكم وخروج التيغراي من سدة الحكم(٢٨)، على نحو ما سيتم عرضه لاحقاً.

المبحث الثاني: حرب التيغراي العام 2020: الجذور ومسارات التسوية والتداعيات

المطلب الأول: جذور حرب التيغراي وأسباب اندلاعها في العام 2020.

وصف مليس زيناوي بأنه الرجل الحازم القوي في حكم اثيوبيا، وهي صفات لم تتوفر في خليفته هيلا مريام ديسالين لذلك فإن وفاة الأول اضعفت سطوة الثاني، لتتنفس قوميات اثيوبيا الصعداء بسماعها خبر وفاته، لاسيما وأن دستور البلاد للعام 1995 يحوي مادة ملغمة لوحدة اثيوبيا تمثلت في منح الحق لقومياتها بإعلان الانفصال وهي مادة كفيلة بتهديد تصدع البلاد إذ ما لوحت بها إحدى القوميات، وبالفعل جاء الحراك الأول من قومية الأورومو، وانطلقت تظاهراتهم في أواخر العام 2015 احتجاجاً على مصادرة الحكومة الاثيوبية مليون هكتار من اراضيهم واستثمارها في توسيع رقعة مساحة العاصمة، وقد جوبهوا بعنف شديد واستهدفوا بالذخيرة الحية التي أودت بحياة سبعين محتج، واعتقال الآلاف(٢٩)، فكان للاستفزاز الحكومي أثر كبير في اتساع رقعة الاحتجاجات التي سرعان ما انتشرت كالنار في الهشيم وامتدت لنحو مائة مدينة متخذة شكل الاضراب في بعض المناطق، وقد شاركت بها قوميات اثيوبيا المتعددة الناقمة على احتكار اقلية التيغراي لحكم البلاد لأكثر من عشرين عاماً، رافعة مطالب المشاركة بالحياة السياسية والكف عن الاقصاء والتهميش، وتقسيم عادل للثروات والأموال، وتنفيذ صحيح للفيدرالية، والتأكيد على أن اثيوبيا ليست موحدة في التاريخ واللغة والثقافة، ومحاربة الفساد والغلاء والبطالة، وقد حاول ديسالين إطلاق حزمة من الاصلاحات بما يساعد على تهدئة الشارع، فأفرج عن الآلاف من السجناء، و حدَ من هيمنة ائتلاف الحكام على مفاصل الدولة والمناصب بجعل نائبه من الأمهرة وعشرة وزراء من قوميات أخرى اغلبها الاورومو، ومكافحة الفساد وتقديم رؤوسه للعدالة، إلا أن سياسته هذه لم تعجب اجنحة الائتلاف وكذلك المؤسسة العسكرية المحتكرة من التيغراي، الأمر الذي دفعه لتقديم الاستقالة من رئاسة الحزب والوزراء في الخامس عشر من شباط العام 2018، وفي سابقة لم تشهدها اثيوبيا من قبل، مبدياً رغبته في أن تكون خطوته جزء من حل شامل لوضع البلاد(٣٠).

في خضم هذه التحولات السياسية والأمنية، برز نجم آبي أحمد على الساحة الإثيوبية، إذ اختاره الائتلاف الحاكم رئيساً له في السابع والعشرين من آذار العام 2018، قبل أن يتولى رسمياً منصب رئيس الوزراء في الثاني من نيسان من العام نفسه، ليصبح بذلك أول شخصية من قومية الأورومو تتبوأ هذا المنصب في تاريخ الدولة الإثيوبية الحديثة (٣١).

وفي خطاب تنصيبه عبر ابي احمد عن رغبته بانتهاز فرصة انتخابه للشروع بفتح صفحة جديدة لحكم البلاد والتعلم من اخطاء الماضي، مؤكداً على ضرورة الاعتراف بتضحيات القوميات الاثيوبية كافة، وإقرار نظام يشعر فيه جميع الاثيوبيين بالتنمية دون تمييز متعهداً بتطبيق

قواعد الديمقراطية في البلاد والحفاظ على الحريات العامة والحقوق السياسية وحق التعبير والتنظيم ومكافحة الفساد وشيوع التنافسية الحزبية، كما قام بجولات في اقاليم اثيوبية متعددة دعا فيها للوحدة الوطنية واستهجان العنف الاثني، وفي السنة الاولى من حكمه اظهرَ هدوءاً وحكمة في قراراته، فأعلن بحضور الاحزاب السياسية عن تطبيق ديمقراطية تعددية تدعمها مؤسسات قوية تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون، واطلاق سراح السجناء السياسيين، ورفع حالة الطوارئ في البلاد والرقابة المفروضة على الصحافة والمواقع الاخبارية، وأفسح المجال لعودة السياسيين المنفيين خارج البلاد(٣٢) ، لكن سرعان ما بدأت سياسة وخطط ابي احمد تتكشف بحلول العام الثاني من توليه السلطة فأزاح الستار عن مشروعه السياسي في إعادة مركزية الحكم مجدداً، معرباً عن قلقه من نظام الفيدرالية السياسية في البلاد التي وصفها بأنها اساس مشكلات وانقسامات اثيوبيا العرقية، مشدداً على ضرورة ايجاد هوية وطنية جامعة لكل الاثيوبيين، وقد جاءت رؤيته هذه في كتابه الذي أصدره بعنوان (Modemer) والذي يعني التآزر بالأمهرية، وقد أطلق الكتاب بحضور ثمانية آلاف شخصا بينهم كبار مسؤولي الدولة في قاعة الآلفية بأديس ابابا في تشرين الأول العام 2019 ليصبح دستوره الذي يبني عليه افكاره ومشروعه السياسي(٣٣).

أثارت هذه الرؤية قلقاً متزايداً لعدد من القوميات الإثيوبية، ولاسيما التيغراي والأورومو، إذ رأت فيها توجهاً نحو إعادة تعزيز سلطة المركز على حساب الأقاليم، وهو ما عُدّ تهديداً مباشراً لمرتكزات الفيدرالية الإثنية التي تُعد من أبرز مكتسبات مرحلة ما بعد سقوط نظام منغستو هيلا مريام، والتي كفلت للقوميات حق إدارة شؤونها ضمن إطار الحكم الذاتي، وفي هذا السياق اتخذ رئيس الوزراء آبي أحمد سلسلة خطوات لإعادة هيكلة المشهد السياسي وتقليص النفوذ التيغريني داخل مؤسسات الدولة، فأعلن في الأول من كانون الأول العام 2019 حلّ الائتلاف الحاكم المتمثل في حزب الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا، وتأسيس كيان سياسي جديد هو حزب الازدهار، الذي انضوت فيه ثلاثة أحزاب رئيسة كانت تشكل دعامة الائتلاف السابق، وهي حزب الأورومو الديمقراطي وحزب الأمهرة الديمقراطي والحركة الديمقراطية لشعوب جنوب إثيوبيا، في حين رفضت الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي الانضمام إلى الحزب الجديد، معتبرةً أن هذه الخطوة تمثل سحباً للسلطة من تحت نفوذها وتقويضاً للترتيبات الدستورية القائمة، ومهددةً باتخاذ إجراءات قانونية بحجة أن حلّ الائتلاف تم بصورة غير شرعية وأن التفويض السياسي لا يزال قائماً لصالح الائتلاف الذي كانت تهيمن عليه(٣٤).

وقد سبق هذه الخطوات اعلان آبي احمد عن مصالحة سياسية مع ارتيريا العدو التقليدي للجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، مبدياً استعداده لإعادة الاراضي الارتيرية التي تحتلها اثيوبيا طبقاً لقرار مجلس الأمن الصادر في آذار العام ٢٠٠٣، واعقب هذه المبادرة زيارات متبادلة بين زعماء الدولتين اثارت الريبة في نفوس النخبة التغرينية لاسيما بعد أن اسفرت عن توقيع اتفاق جدة في السادس عشر من ايلول العام 2018 واستؤنفت بموجبه العلاقات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية وفتح المعابر، وقد تعزز هذا الاتفاق بتحالف ثلاثي أبرم في العاصمة الارتيرية اسمرة بين اثيوبيا وأرتيريا والصومال في الشهر ذاته، وعرف بإسم التحالف الكوشي نسبة لإنتماء الدول الثلاث للعرق الكوشي، وقد نص التحالف على بناء علاقات وثيقة، وتعزيز السلم والأمن وتنسيق الجهود(٣٥).

أدركت الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي أن الغاية من اتفاق السلام والحلف الكوشي أبعد بكثير مما هو معلن وأن الأمر جزء من خطة تآمرية تستهدف كيان الجبهة واقليم التيغراي، وقد تتضمن تنازل من الحكومة الاثيوبية عن اقليم التيغراي لصالح ارتيريا مقابل وصول اثيوبيا الحبيسة الى أقرب نقطة من البحر الأحمر، إذ أن مصلحتهما تلتقي بهذا المجال، الأمر الذي دفع الجبهة لتحذير الحكومة الإريترية من العبث مع التيغراي مهددةً بقطع يد أسياس افورقي إن هو فكر في ذلك (٣٦).

وفي تصعيد واضح للموقف أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي رفضها لقرار الحكومة الداعي لتأجيل الانتخابات التشريعية في البلاد المزمع اجراؤها في آب العام 2020 بحجة تفشي وباء كوفيد19، مؤكدةً على أنها ستنظم من جانبها انتخابات الإقليم بصورة طبيعة، ومعربة عن أن أي قرار سيُتخذ من جانب الحكومة الفيدرالية بعد الخامس من تشرين الأول يُعد قرار غير شرعي لانتهاء مدة ولاية حكومة آبي احمد (٣٧).

ورداً على ذلك أكدت الحكومة الاثيوبية عدم اعترافها بمخرجات انتخابات اقليم التيغراي ورفضت اشراف الحكومة الفيدرالية عليها، متهمةً الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي بالضلوع بالاضطرابات التي شهدتها البلاد بعد جملة من الاغتيالات كان ابرزها اغتيال المطرب الاورومي هاشالو هونديسا في التاسع والعشرين من حزيران العام 2020 والذي اشعل فتيل احتجاجات دموية، كما أقدمت الحكومة على إقالة مسؤولين عسكريين كبار من التيغراي منهم رئيس الأركان ومدير جهاز الأمن والمخابرات، كما أصدرت المحكمة المركزية قراراً بوقف التحويلات المالية

الى إقليم التيغراي، وأعلنت رئيسة البرلمان ثريا ابراهيم المنتمية للتيغراي استقالتها من منصبها لعدم استعدادها للعمل مع مجموعة دكتاتورية تنتهك الدستور على حد قولها، لتتبعها استقالات أخرى(٣٨).

بدأت بوادر الحرب بعد رفض اقليم التيغراي دخول العميد جمال محمد الى مقر القيادة العسكرية الشمالية لاستلام منصبه الجديد فيها نائباً لرئيس القيادة بداعي أن تعيينه غير شرعي لأنه صادر من حكومة منتهية الصلاحية، كما استدعت الجبهة ممثلوها في الدوائر الحكومية الفيدرالية (٣٩).

وفي الرابع من تشرين الثاني العام 2020، وفي وقت كان فيه الاهتمام الدولي منصباً على نتائج الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، أعلنت الحكومة الفيدرالية في أديس أبابا تعرض القيادة العسكرية الشمالية التابعة للجيش الإثيوبي لهجوم من قبل عناصر الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، مشيرةً إلى أن الهجوم أسفر عن الاستيلاء على عتاد عسكري، بما في ذلك أسلحة ثقيلة ومعدات ودبابات وطائرات مجهزة، فضلاً عن سقوط قتلى وجرحى في صفوف الجنود، وعلى إثر ذلك، أعلن رئيس الوزراء ابي أحمد إطلاق حملة عسكرية ضد إقليم التيغراي تحت مسمى عملية إنفاذ القانون، وجاء الإعلان عنها عبر الصفحة الرسمية للحكومة على موقع فيسبوك، وقبيل الساعة الثانية صباحاً من يوم الأربعاء، وذلك بعد نحو ساعة من قطع خدمات الإنترنت والاتصالات في الإقليم، كما اتخذت السلطات إجراءات إضافية شملت إغلاق المجال الجوي للمنطقة وتقييد الحركة على الطرق، بالتوازي مع إعلان حالة الطوارئ لمدة ستة أشهر، وهو ما منح الحكومة صلاحيات واسعة لتعليق بعض الحقوق السياسية والمدنية. وفي السياق ذاته، أوضح رضوان حسين، مستشار الأمن القومي الإثيوبي، أن الهدف من العملية يتمثل في ملاحقة القيادات السياسية في التيغراي دون استهداف سكان الإقليم، لأن المواجهة تدور مع مجموعة محدودة تسعى، بحسب وصفه، إلى زعزعة استقرار النظام الوطني خدمةً لمصالح ضيقة (٤٠).

وقد حددت الحكومة الاثيوبية أهداف عمليتها العسكرية في إقليم التيغراي، بنزع سلاح الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، وقواتها المعروفة بإسم (أقازيان) التي تقدر الحكومة الاثيوبية عددها بحدود (250) ألف جنديا مدرب تدريب عالي، ومسلح تسليح ثقيل وفتاك، وإخضاع الإقليم لسلطات الحكومة الفيدرالية بموجب بنود الدستور، وإزالة الحكومة المنبثقة عن انتخابات الإقليم غير الشرعية التي أجريت في ايلول العام ٢٠٢٠(٤١).

كان الجيش الاتيري من اوائل المنضمين للقوات الاثيوبية في حربها ضد التيغراي نظراً للعداء التاريخي بين ارتيريا والجبهة الشعبية لتحرير التيغراي ، فقد تلقت الأولى هزيمة نكراء على يد الثانية إبان حرب العام ١٩٩٨ لذلك فإن إقصاء الجبهة من المشهد السياسي يصب في صالح الرئيس الارتيري أسياس افورقي الذي يرى فيها تهديداً واضحاً لوجود الدولة الارتيرية ، ليس بسبب الطموحات التغرينية في تحطيم استقلال إرتيريا الذي نالته بعد نضال ثلاثين عاما فحسب إنما بسبب النزعة الانفصالية التي أيقضت ووجدت لها صدى داخل اوساط التغرينيين الارتيريين تأثراً بالحرب والذين تشكل نسبتهم نصف الشعب الإريتري، لذلك فإن اسياس افورقي اعتقد أن له اسبابه المنطقية للمشاركة عسكرياً في حرب التيغراي(٤٢)، كما شاركت قوات اقليم الأمهرة اكثر قوميات اثيوبيا كراهية للتيغراي ولطالما حملتهم كل المظالم التي لحقت بهم منذ ابعادهم عن الحكم بعد الاطاحة بمنغستو هيلا مريام لتشويههم صورة الأمهرة وبأنهم مسؤولين عن قهر واضطهاد العرقيات الاثيوبية منذ العهد الامبراطوري(٤٣).

المطلب الثاني: اتفاق بريتوريا وهدنة السلام

في الايام الأولى من الصراع وعد آبي احمد بأن عملية انفاذ القانون في شمال اثيوبيا لن تأخذ أكثر من أيام معدودة وأنها عملية قانون ونظام، سريعة وغير دموية، وهو ما تم بالفعل، ففي الاسابيع الثلاثة الأولى من الحرب حققت القوات الحكومية تقدماً ملموساً وتمكنت من الاستيلاء على عاصمة الإقليم ميكلي، والمطار الرئيس فيها والمؤسسات العامة ومكتب الادارة الاقليمية، ليعلن بعدها بأن العملية العسكرية في الاقليم المضطرب اكتملت وهي في مراحلها الاخيرة، مؤكداً على تحرير آلاف الجنود الأثيوبيين الذين تم احتجازهم كرهائن من لدن مقاتلي الجبهة التغرينية بعد اقتحامهم وحدة القيادة الشمالية المتمركزة في الاقليم، كما حدد مهلة لمدة أسبوع خَيّر فيها مقاتلي الجبهة بين الاستيلاء أو

المواجهة، وهو مالم تكترث له الاخيرة، كما تمكنت قوات إقليم الأمهرة من السـيطرة على مناطق غرب التيغراي والتي لطالما ادعت عائديتها التاريخية لها ودخلت في صراع حدود مع التيغراي حولها(٤٤).

يعود الانتصار السريع الذي حققته القوات الحكومية في حربها ضد التيغراي الى الانسحاب التكتيكي الذي قام به مقاتلو الاقليم، إلا انهم بحلول مطلع العام 2021 طلوا برؤوسهم من مخابئهم وشنوا هجمات كبدت الجيش الاثيوبي خسائر فادحة، بعد أن تولى قيادة قوات الجبهة تسادكان جيبرتنسي الذي كان يقود الجبهة الاثيوبية في حربها ضد ارتيريا، وشنت الجبهة عملية عسكرية سميت بعملية (ألولا) ونجحت بإلحاق الهزيمة بالعديد من الفرق الاثيوبية وحلفائها من الأمهرة والارتيريين، واستعادة السيطرة على عاصمة الاقليم ميكلي وعلى عدد من المدن والبلدات حتى اقتربت القوات المقاتلة من حدود السودان وبسطت سيطرتها على مطار مدينة الحمرة الذي يبعد مسافة اربعين كيلومتر عن الحدود السودانية الاثيوبية، وقد دفع هذا التقدم التغريني الحكومة الاثيوبية الى تصنيف الجبهة كمنظمة ارهابية في الأول من آيار العام ٢٠٢١(٤٥).

ورداً على ذلك، وفي خطوة عُدّت تحدياً مباشراً لسلطة الحكومة في أديس أبابا، نشرت قوات إقليم التيغراي مشاهد مصورة تُظهر استعراض آلاف الأسرى من جنود الجيش الإثيوبي، وهو ما أعاد إلى الأذهان أحداث مطلع تسعينيات القرن الماضي، حين انهارت أعداد كبيرة من قوات نظام منغستو هيلا مريام وتراجعت عبر الحدود السودانية تحت ضربات مقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي أيضا، الذين تمكنوا بعد ذلك بوقت قصير من الوصول إلى مركز السلطة. وفي ظل توالي الانتكاسات العسكرية، أعلنت الحكومة الفيدرالية في الثامن والعشرين من حزيران العام 2021 سحب قواتها من إقليم التيغراي وإقرار وقف إطلاق نار أحادي الجانب، مبررةً القرار بالرغبة في إتاحة الفرصة لنجاح الموسم الزراعي المرتبط بهطول الأمطار. غير أن تطورات الميدان عكست واقعاً مختلفاً، إذ لم تتمكن القوات الحكومية من الصمود أمام الهجمات المتصاعدة لقوات التيغراي، ولاسيما تلك التي شهدها شهر حزيران العام 2021، والتي مثّلت نقطة تحول في مسار الصراع المستمر منذ نحو ستة أشهر، وأسفرت عن بسط مقاتلي الجبهة سيطرتهم على معظم مناطق الإقليم (٤٦).

في الواقع ان هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في صمود الجبهة الشعبية التحرير التيغراي أمام الجيش الاثيوبي والارتيري وقوات دفاع الأمهرة منها:

أولاً: أسهم الانسحاب التكتيكي الذي نفذه مقاتلو التيغراي في المراحل الأولى من القتال في استدراج الجيش الإثيوبي إلى عمق الإقليم، وفق أسلوب حرب العصابات، الأمر الذي أدى إلى إطالة خطوط الإمداد وإضعافها، قبل أن يُصار إلى تطويق القوات المتقدمة من عدة محاور.

ثانياً: خاضت قوات التيغراي المعارك داخل حاضنتها الاجتماعية، وهو ما وفر لها قدراً من الحماية في ظل القصف المكثف، فضلاً عن انخراط السكان المحليين في القتال دعماً للجبهة، ولاسيما بعد ما شهدوه من انتهاكات جسيمة منسوبة إلى القوات الإثيوبية والإريترية، الأمر الذي عزز قناعة واسعة داخل الإقليم بأن التيغراي يتعرضون للاستهداف بموافقة حكومتهم وبمساندة أطراف خارجية.

ثالثاً: إن عدداً كبيراً من الضباط في الرتب العليا والوسطى، الذين كان قد تم تسريحهم في الفترة التي سبقت اندلاع الحرب من قبل آبي أحمد، وهم في غالبيتهم من التيغراي، انضموا إلى الجبهة عقب إعلان الحرب، وتولوا قيادة العمليات العسكرية من داخل الإقليم(٤٧).

رابعاً: استفاد مقاتلو التيغراي من خبرتهم الطويلة في حرب العصابات، ومن معرفتهم الدقيقة بجغرافية الإقليم وتضاريسه الوعرة، التي تتيح لهم التخفي والمناورة في الجبال والأودية، وهي خبرة تراكمت منذ صراعهم مع نظام منغستو هايلي مريام، ما جعل طبيعة الأرض عاملاً مرجحاً لصالحهم في مواجهة قوات أقل دراية بها.

خامساً: تمكنت قوات التيغراي من الاستيلاء على كميات معتبرة من الأسلحة والعتاد عقب مهاجمة القاعدة العسكرية الإثيوبية في شمال البلاد، كما امتلكت القدرة على إعادة تأهيل الأسلحة المعطلة، ووجهت معظم مواردها نحو التسليح والتدريب، بما عزز من جاهزيتها القتالية. (٤٨).

وتأسيساً على ما سبق، فقد اعتقدت الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، إن بإستطاعتها قيادة عجلة الانتصارات والمضي قدماً بها، لذلك فقد رفضت وقف إطلاق النار من جانب واحد، وطالبت بإستيفاء شروط معينة، منها انسحاب جميع القوات المسلحة الإثيوبية من الإقليم، وضمان ممر آمن لدخول المساعدات والتحقيق بانتهاكات حقوق الانسان، ولم تلق هذه المطالب أذن صاغية عند آبي احمد، فيما اكملت الجبهة التغرينية سيطرتها على باقي المناطق المجاورة للإقليم ، وفي تموز العام 2021 سيطرت الجبهة على غرب التيغراي وأمهرة وعفر لتصبح في منتصف الطريق الرابط بين اديس ابابا ومكلي ومؤدي الى ارتيريا ودخلت في تحالف مع تسع فصائل مسلحة معارضة لحكم آبي احمد(٤٩) وابرزها (جيش تحرير اوروموـ جبهة عفار الثورة، حركة تحرير بني شنقول، جيش تحرير غامبيلا، حزب كيمانت الديمقراطي، جبهة تحرير سيداما، جبهة مقاومة الدولة الصومالية) وقد أعلن عن هذا التحالف في العاصمة الأمريكية واشنطن في الرابع عشر من آب تحت اسم الجبهة

المتحدة للقوات الفيدرالية والكونفدرالية الاثيوبية، وقد أثارت هذه التسمية القلق وحملت ملامح التفكك والانهيار، وأعرب اضلاع الجبهة المتحدة عن زحفهم صوب العاصمة وإسقاط نظام آبي احمد، وفي نهاية تشرين الثاني العام 2021 وصل مقاتلو الجبهة الى مشارف العاصمة اديس ابابا بعد سيطرتهم على مدينة ديبري سينا التي تبعد بحدود 190 كيلومتر عن اديس ابابا، مما يعني أن النظام قاب قوسين أو ادنى من السقوط(٥٠).

وعلى الجانب الآخر، فقد أعلنت حالة الطوارئ في العاصمة الاثيوبية اديس ابابا في الثاني من تشرين الثاني، وحشدت الحكومة المركزية وحلفائها قواها العسكرية للدفاع عن العاصمة وصد التقدم التغريني، واستدعى الجيش الاثيوبي قدامى المحاربين للقتال في صفوفه، كما دعا آبي احمد لتأسيس جيش من المدنيين وحض من يمتلك القدرة للقتال على اللحاق بصفوف الجيش واصفاً اياهم بأبناء اثيوبيا البارين، ومعرباً عن توجهه الى الخطوط الأمامية للقتال وقيادة المعركة ضد التغراي، وقد ظهر بلباس عسكري وهو يخاطب جنوده ويسلك المسالك الوعرة ويراقب بالمنظار مُعيداً للأذهان تقاليد ملوك اثيوبيا في الحروب، وكان لقراره هذا اثر في احياء معنويات جنوده وايقاف زحف مقاتلي التيغراي صوب العاصمة(٥١).

في العشرين من كانون الأول، أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي انسحابها من إقليمي عفر والأمهرة، مبررةً الخطوة برغبتها في إتاحة فرصة لجهود السلام وفتح ممرات أمام وصول المساعدات الإنسانية، كما طالبت المجتمع الدولي بفرض حظر جوي فوق إقليم التيغراي ومنع توريد الأسلحة إلى كل من إثيوبيا وإريتريا. وجاء هذا الإعلان في أعقاب تقدم ملحوظ أحرزته القوات الحكومية، إذ تراجعت قوات التيغراي تحت وطأة القصف الجوي وكثافة استخدام الطائرات المسيرة التي حصل عليها الجيش الإثيوبي من حلفائه، ولاسيما من تركيا التي زودته بطائرات مسيرة من طراز بيرقدار TB2 عقب اتفاقية وُقعت بين الجانبين في صيف العام 2021، فضلاً عن طائرات مسيرة أخرى وفرتها كل من الإمارات العربية المتحدة والصين وإيران. كما أسهم تدخل القوات الإريترية في تعزيز الموقف العسكري للحكومة الاثيوبية، خاصة بعد أن اعتبرت ارتيريا أن توغل قوات التيغراي في إقليم عفر واقترابها من العاصمة الاثيوبية أديس أبابا قد يجعلها الهدف التالي في حال استمرار تقدمها (٥٢).

في مطلع العام 2022 بدأت بوادر السلام تلوح في الأفق، معطيةً بارقة أمل لإنهاء فصل النزاع هذا، إذ أن إعلان الجبهة التغرينية انسحابها من العفر وأمهرة يعد تحقيقاً لشرط آبي احمد في إجراء المفاوضات حتى وإن فسر الأمر على أنه دليل هزيمة نكراء، لذلك فقد أقدم آبي احمد على اتخاذ خطوات صوب المصالحة وفي مطلع العام 2022 أعلنت حكومته الافراج عن عدد من المعتقلين السياسيين كان من بينهم قادة في الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي ومنهم سجات نيغا أحد مؤسسي الجبهة، وأكد بيان الحكومة على أن هذه الخطوة تمهيد لحل مشاكل البلاد بطريقة سلمية غير عنيفة، وعند وضع مشروع الموازنة العامة لعام 2022 جاء فيها افتراض بإنتهاء الحرب وحصول إقليم التيغراي على نصيبه من موازنة البلاد البالغة اثني عشرة مليار بر اثيوبي(٥٣).

في الرابع والعشرين من آذار العام 2022 أُعلن عن سريان هدنة إنسانية مفتوحة تهدف إلى السماح بدخول مساعدات الإغاثة العاجلة إلى نحو خمسة ملايين شخص في إقليم التيغراي كانوا يواجهون خطر المجاعة ونفاد الأدوية، وجاءت هذه الخطوة في أعقاب جهود دبلوماسية قادها مبعوث الولايات المتحدة الخاص إلى القرن الأفريقي ديفيد ساترفيلد، وأسفرت عن توافق مبدئي بين الأطراف المعنية. وقد نظر عدد من المراقبين إلى هذه الهدنة بوصفها مدخلاً محتملاً لتهيئة الأجواء نحو تسوية أوسع، إذ ما جرى الالتزام بها وتنفيذها بصورة فعّالة، فضلاً عن كونها اختباراً لبناء الثقة بين الإقليم والحكومة الفيدرالية في إثيوبيا (٥٤).

وفي خطاب له أمام البرلمان الاثيوبي أعلن آبي احمد في الرابع عشر من حزيران العام 2022 عن تشكيل لجنة يقودها وزير الخارجية الاثيوبي ديميكي ميكونين تتولى دراسة ملف مفاوضات السلام مع الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، وقد باشرت عملها في الشهر التالي(٥٥)، بيد أن الهدنة التي أُريد لها الاستمرار نُقضت بعد خمسة شهور من الشروع بتنفيذها وسقط الجميع في اختبار الثقة، ليعاد استئناف القتال مجدداً في الرابع والعشرين من آب، وأعلن سلاح الجو الإثيوبي أنه أسقط طائرة تحمل اسلحة موجهة الى إقليم التيغراي قادمة من الأجواء السودانية، فيما ألقت الجبهة التغرينية مسؤولية انهيار الهدنة على عاتق الحكومة الإثيوبية التي استخدمت الجوع كسلاح حرب وفرضت على الإقليم وشعبه حصار مطبق طوال شهري تموز وآب إلا قليل من شحنات الدواء والغذاء والأسمدة على حد تعبيرها(٥٦).

وخلال هذه الفترة، باشر المبعوث الأميركي الجديد إلى القرن الأفريقي مايك هامر جهوداً دبلوماسية مكثفة، إذ عقد ثلاث جولات تفاوضية غير معلنة، جمع فيها ولأول مرة منذ اندلاع الصراع في إثيوبيا الأطراف المتحاربة على طاولة واحدة. وقد استضافت العاصمة الكينية نيروبي هذه

الجولات برعاية الرئيس الكيني آنذاك أوهورو كينياتا، فيما عُقدت إحداها في جزيرة سيشل، وكان آخرها في التاسع من أيلول العام ٢٠٢٢، وتمحورت المباحثات حول التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، غير أنها لم تُفضِ إلى نتائج ملموسة، إذ انتهت دون تحقيق اختراق حقيقي في مسار الأزمة (٥٧).

ومع تصاعد حدة المعارك دخل الاتحاد الأفريقي مجدداً على خط الأزمة ليعرض في الخامس من تشرين الأول العام 2022 وساطته لإنهاء النزاع الدائر في اثيوبيا منذ أقل من عامين، لكن السؤال الذي يطرح هنا، هو لماذا وافق الجانبان على مفاوضات الصلح بعد تعنت شديد من الطرفين طوال الفترات الماضية؟ بل أن الجانبين أعلنا في ايلول من العام نفسه رغبتهما بعملية سلام يقودها الاتحاد الافريقي بالتحديد، بعد أن رفضا مراراً مبادرات الاتحاد السابقة، لدرجة إن الحكومة الاثيوبية كانت تعده وسيطاً غير نزيه واتهمته باستغلال اجهزته المتعددة في النزاع لصالح الإقليم على حساب المركز، كما تجاهلت وساطته في أول اسبوعين من الصراع واعلنت حال وصول مبعوثيه الخاصين الذي كانوا على مستوى رؤساء جمهورية أن العملية العسكرية في شمال البلاد ماضية، كما رفضَ ممثلو الجبهة التغرينية مقابلتهم ايضا (٥٨).

وللإجابة على هذا السؤال، نقول أن هناك ثمة عوامل دفعت الجانبين لسلوك طريق المفاوضات وهي:

أولاً: أدرك الطرفان تدريجياً صعوبة حسم الصراع عسكرياً، فمن جانب الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، تبين أن استمرار القتال لن يفضي إلى نتائج حاسمة، بل سيؤدي إلى تفاقم الأزمات الداخلية وتعميق المعاناة الإنسانية في الإقليم، لاسيما خلال الأشهر الأخيرة مع نفاد الطاقة والمواد الغذائية والأدوية، الأمر الذي أدى إلى وفاة عدد من السكان بأمراض يمكن علاجها بأدوية بسيطة نتيجة انعدامها. كما اتضح للجبهة أن المواجهة مع الحكومة الاثيوبية لن تسهم في إسقاط شرعية حكومة آبي أحمد أو تمهّد لعودتها إلى الحكم، في ظل غياب قاعدة شعبية مؤيدة لها خارج إقليم التيغراي، فضلاً عن فوز آبي أحمد وحزب الازدهار بأغلبية واضحة في الانتخابات التي جرت في الحادي والعشرين من حزيران العام 2021، أما من جانب الحكومة الإثيوبية، فقد أدت الحرب إلى إنهاك الاقتصاد الوطني، خاصة مع تراجع الدعم الغربي وفرض عقوبات على اثيوبيا بسبب استمرار العمليات العسكرية في الإقليم. وكان من أبرز تلك الضغوط موافقة لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، في نيسان العام 2022، على مشروع قانون يهدف إلى فرض عقوبات على إثيوبيا ضمن ما عُرف باسم قانون السلام والاستقرار في إثيوبيا، والذي منح الإدارة الأمريكية صلاحية تعليق المساعدات المالية والعسكرية لإثيوبيا ومعاقبة المسؤولين المتورطين في استمرار الصراع (٥٩).

ثانياً: سعي رئيس الوزراء آبي أحمد، الحائز على جائزة نوبل للسلام، إلى تحسين صورته مجدداً أمام العالم الغربي بعد أن تراجعت بشكل ملحوظ نتيجة الحرب التي خاضتها حكومته ضد إقليم التيغراي. كما حاول استعادة الزخم الغربي سياسياً واقتصادياً لدعم إثيوبيا، خاصة بعد قرار الاتحاد الأوروبي في منتصف كانون الثاني العام 2021 تعليق مساعداته للحكومة الإثيوبية البالغة 107 ملايين دولار أمريكي، احتجاجاً على أوضاع حقوق الإنسان والانتهاكات المرتبطة بالحرب، وفي هذا السياق، أراد آبي أحمد أيضاً التأكيد على صورته بوصفه قائداً داعماً للسلام في بلاده وفي أفريقيا. فبعد أن تمكنت القوات الحكومية من استعادة زمام المبادرة العسكرية في الأشهر الأخيرة من العام 2021 – وهو العام الذي شهد انتكاسات عسكرية للحكومة في مراحل سابقة من الحرب – اتجه إلى تبني خيار الهدنة وطرح مبادرات للحوار مع مقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي. كما سمح بزيادة تدفق المساعدات الإنسانية إلى الإقليم المتضرر، حتى وصلت إلى نحو 1100 شاحنة مساعدات إغاثية مقدمة من 95 منظمة دولية، إضافة إلى 236 رحلة جوية لنقل المساعدات من أديس أبابا إلى مدينة مكيلي(٦٠).

ثالثاً: شهد المشهد الأمني الداخلي في إثيوبيا خلال تلك الفترة اضطراباً ملحوظاً، إذ طرأت تحولات كبيرة عكست عجز الحكومة عن السيطرة الكاملة على تعقيدات الوضع الأمني. فعلى الرغم من إعلان الهدنة الإنسانية، استمرت الاشتباكات بين القوات التابعة لإقليمي عفر وأمهرة من جهة، وقوات الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي من جهة أخرى. كما اندلعت نزاعات داخل إقليم أمهرة بين جماعات مسلحة والحكومة الإثيوبية، بعد أن أبدى بعض الفاعلين المحليين قلقهم من توجه رئيس الوزراء آبي أحمد نحو خيار التسوية السلمية مع التيغراي، وفي الوقت ذاته، تصاعدت أعمال العنف في إقليم بني شنقول–جوموز، وهو الإقليم الذي يحتضن سد النهضة الإثيوبي الكبير، الأمر الذي أثار مخاوف بشأن تأثير هذه الاضطرابات في سير مشروع السد. كذلك دخلت القوات الحكومية في مواجهات مسلحة مع كل من جبهة تحرير أورومو وجبهة تحرير جامبيلا بعد نحو شهر من إعلان الهدنة الإنسانية في شمال البلاد، وهو ما أسفر عن سقوط ضحايا ووقوع عمليات قتل خارج نطاق القانون. وقد أدى تعدد بؤر الصراع واتساع رقعتها إلى إنهاك الجيش الإثيوبي نتيجة انخراطه في جبهات قتالية متعددة في آن واحد (٦١).

رابعاً: كما أسهمت التغييرات التي طرأت على الخريطة السياسية الإقليمية في التأثير في مسار النزاع، ولا سيما بعد الانتخابات الرئاسية في الصومال التي جرت في الخامس عشر من أيار العام 2022، وأسفرت عن فوز حسن شيخ محمود بالرئاسة وهزيمة محمد عبد الله فرماجو، الذي كان يُعد حليفاً لرئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد وأحد أطراف التحالف الإقليمي المعروف باسم الحلف الكوشي الذي ضم كلاً من إثيوبيا وإريتريا والصومال، وعُرف عن حسن شيخ محمود تمتعه بعلاقات إيجابية مع الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، إذ سبق أن حضر الذكرى الأربعين لتأسيسها في أديس أبابا العام 2015 خلال ولايته الرئاسية الأولى. وبعد إعلان فوزه، بادر رئيس الجبهة ديبرصيون جبرميكائيل إلى تهنئته، معلناً استعداد الجبهة للتعاون من أجل تحقيق الاستقرار الشامل في المنطقة استناداً إلى العلاقات التاريخية بين الجانبين. كما أكد المتحدث باسم الجبهة غيتاتشو رضا هذا التوجه، إذ أشار في بيان عبر موقع تويتر إلى أن نتائج الانتخابات الصومالية تمثل مؤشراً على تراجع مشروع التحالف الإقليمي في القرن الأفريقي، وقد أضفت هذه التطورات بُعداً جديداً تمثل في تراجع تماسك التحالف الثلاثي (٦٢).

وتزامن ذلك مع التوتر غير المعلن في العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا منذ منتصف العام 2021، عقب انسحاب القوات الإثيوبية من إقليم التيغراي وإعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد دون إخطار مسبق للحكومة الإريترية، الأمر الذي أدى إلى تكبد القوات الإريترية خسائر بشرية كبيرة. كما أبدى قادة في الجيش الإثيوبي استياءهم من سلوك القوات الإريترية في مناطق العمليات، حيث أقامت حواجز تفتيش كانت تمرّ عبرها القوات الإثيوبية بعد الحصول على إذن من القادة الإريتريين. وفي المقابل، أبدت إريتريا تذمرها من استجابة آبي أحمد للضغوط الغربية، لا سيما السماح بإجراء تحقيقات محلية ودولية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب خلال الصراع، وهي التحقيقات التي أشارت إلى تورط أطراف النزاع كافة، لكنها حمّلت القوات الإريترية النصيب الأكبر من المسؤولية، وأفضت إلى فرض عقوبات من قبل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية على عدد من الكيانات والشخصيات الإريترية، في حين لم تشمل العقوبات الحكومة الإثيوبية، وهو ما عزز الشعور لدى الحكومة الإرتيرية بأن اثيوبيا بدأت تتخلى عنها تدريجياً(٦٣).

أعلن الإتحاد الإفريقي أن مسار التفاوض سيقوده مبعوثه الخاص إلى القرن الأفريقي أولوسيغون أوباسانغو، غير أن الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي اعترضت على تكليفه، متهمةً إياه بالانحياز إلى الحكومة الإثيوبية بحكم علاقته مع رئيس الوزراء آبي أحمد، وطالبت بمشاركة الرئيس الكيني السابق أوهورو كينياتا في رعاية المفاوضات. وقد استجاب الاتحاد لهذا الطلب، كما انضم إلى الوساطة نائب رئيس جنوب أفريقيا السابق فومزيل ملامبو نجوكا. وفي الخامس والعشرين من تشرين الأول العام 2022 انطلقت مفاوضات السلام بين الحكومة الإثيوبية وممثلي الجبهة في بريتوريا، العاصمة الإدارية لجنوب أفريقيا، واستمرت على مدى عشرة أيام متواصلة، لتتوج بالتوصل إلى اتفاق قبل يوم واحد من الذكرى السنوية الثانية لاندلاع الحرب في الثاني من تشرين الثاني العام 2022. وقد وقّع الاتفاق كل من المتحدث باسم الجبهة جيتاشيو رضا، ورضوان حسين مستشار الأمن القومي لرئيس الوزراء الإثيوبي، وبحضور ممثلين عن منظمة الأمم المتحدة والهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد)، وأكد الطرفان في بيان مشترك اتفاقهما على إسكات السلاح ووقف دائم لإطلاق النار وإنهاء الصراع المستمر منذ عامين في شمال إثيوبيا (٦٤).

ونصت بنود الاتفاق على ما يأتي:

أولاً: وقف دائم لإطلاق النار بين الحكومة الفيدرالية والجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، ودخول القوات المركزية العسكرية والحكومية للإقليم.

ثانياً: تشكيل حكومة مؤقتة لإدارة الإقليم تحظى بموافقة الحكومة المركزية في أديس ابابا، إلى حين تنظيم انتخابات تشريعية في الإقليم في مدة اقصاها عامان، مع تعهد الحكومة الاثيوبية بإعادة اعمار البنية التحتية المتضررة من الحرب في اقليم التيغراي والاقاليم المجاورة له الأمهرة وعفر.

ثالثاً: نزع سلاح الجبهة وتسريح مقاتليها، ورفع اسمها من قوائم الارهاب والسماح لها بالمشاركة في الحياة السياسية في البلاد كحزب سياسي.

رابعاً: تشكيل لجان خاصة للنظر بقضايا الانتهاكات الانسانية ومسائل العدالة الإنتقالية.

خامساً: رفع الحصار عن الإقليم والسماح الفوري بدخول المساعدات وإعادة الخدمات ولاسيما الكهرباء والاتصالات، ودفع الأموال المستحقة له.

سادساً: حل مشكلة النزاع الحدودي حول منطقة غرب التغراي طبقاً لدستور البلاد (٦٥).

تعزّز اتفاق بريتوريا عبر جولة مفاوضات لاحقة عُقدت في نيروبي، وأفضت في الثاني عشر من تشرين الثاني العام 2022 إلى توقيع ترتيبات أمنية مكملة هدفت إلى تثبيت وتنفيذ ما تم التوصل إليه في بريتوريا. ونصت الترتيبات على وضع برنامج زمني لنزع السلاح بصورة شاملة من

مقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، بحيث يُستكمل تسليم الأسلحة الثقيلة خلال عشرة أيام من مصادقة القادة العسكريين على الجدول التنفيذي، على أن يجري تسليم بقية الأسلحة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً، كما اشترطت الترتيبات أن يتزامن نزع السلاح الثقيل مع انسحاب القوات الأجنبية والقوات غير المنضوية ضمن قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية، من دون أن يرد في النص تحديد صريح لهوية تلك القوات (٦٦).

يتضح من بنود الاتفاق أن الطرف الأكثر تضرراً منه كانت الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، إذ أسهمت مخرجاته في تقليص دورها السياسي والعسكري، وأضعفت فرص عودتها إلى موقع الهيمنة داخل بنية الحكم الاتحادي. وعلى الرغم من أن الحكومة الإثيوبية أبقت على الكيان السياسي للجبهة من خلال رفعها من قوائم الإرهاب والسماح لها باستئناف نشاطها والمشاركة في الحياة العامة، فإن جوهر قوة الجبهة تاريخياً كان يرتكز على ثقلها العسكري، الذي مكنها لثلاثة عقود من احتكار السلطة على مستوى الدولة، مع أنها تمثل أقلية سكانية محدودة مقارنة بقوميات أكبر عدداً وأكثر انتشاراً داخل البلاد (٦٧).

وعليه، جاءت ردود الفعل من داخل القومية التغرينية معارضة للاتفاق بصورة واضحة، إذ اتهمت بعض الأطراف الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي بالخيانة. وفي تظاهرات نظمها أفراد من الجالية التغرينية في الخارج، أشار المحتجون إلى أن الجبهة لا تمثل سوى نفسها، وأنها مجرد طرف بين أطراف تغرينية متعددة. كما رفض حزب سيلاسي وياني تيغراي المعارض مضامين الاتفاق، مؤكداً على أنه أُبرم بين الحكومة في إثيوبيا والجبهة فقط، والدليل على ذلك أنه وقع باسم الجبهة وليس باسم شعب الإقليم. وتعهد الحزب بمواصلة الكفاح إلى حين تحقيق الاستقلال استناداً إلى أحكام الدستور، ولا سيما المادة ٣٩ التي تنص على حق القوميات في تقرير مصيرها، وصولاً إلى إقامة دولة تغرينية مستقلة (٦٨).

ومن أبرز المآخذ على الاتفاق أنه لم يُشرك الأطراف المحلية والإقليمية التي شاركت في القتال، ولاسيما إقليم الأمهرة وإريتريا، الأمر الذي أثار اعتراضات في الأوساط الأمهرية وتساؤلات بشأن مبررات استبعادهم من مسار التسوية. ويعود جانب من الاعتراض إلى أن الاتفاق أحال معالجة قضية منطقة غرب التيغراي إلى نصوص الدستور الفيدرالي لعام 1995، في حين يرفض قطاع من النخب الأمهرية هذا الدستور أصلاً، باعتباره — من وجهة نظرهم — بأنه أنهى هيمنتهم التقليدية على الحكم التي تراجعت منذ عهد الإمبراطور هيلا سيلاسي. وانطلاقاً من ذلك، يبدو من غير المرجح أن يقبل إقليم الأمهرة بالتخلي عن غرب التيغراي وإعادتها إلى التيغراي، لا سيما أن هذه المنطقة تمثل المنفذ البري الأهم الذي يتيح للإقليم التواصل مع الخارج، بما يحمله ذلك من أبعاد استراتيجية تتصل بخطوط الإمداد. وحتى في حال اللجوء إلى استفتاء شعبي لحسم تبعية المنطقة المتنازع عليها، فإن المعطيات الديموغرافية المستجدة — في ظل نزوح أعداد كبيرة من السكان التيغرينيين منها — قد تجعل نتائج أي تصويت غير مرجحة لصالح التيغراي (٦٩).

وعلى صعيدٍ ذي صلة، ظلّت الهواجس المرتبطة بموقف إريتريا تمثل أحد أبرز مصادر القلق بالنسبة للموقعين على الاتفاق، إذ أشار الوسيط الكيني أوهورو كينياتا، في تعليقه على مسار التسوية، إلى احتمال وجود أطراف فاعلة قد تعمل على تقويض عملية السلام، في تلميح فُهم على نطاق واسع بوصفه إشارة غير مباشرة إلى الحكومة الإريترية. ويُعزى ذلك إلى أن الحرب، التي كانت إريتريا أحد أطرافها الرئيسة، لم تُفضِ إلى تحقيق الهدف الذي سعت إليه عند مشاركتها في الحرب، والمتمثل في القضاء النهائي على الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي وإجهاض مشروعها القائم على توحيد التيغرينيين في إطار سياسي واحد، وهو مشروع يُنظر إليه في ارتيريا بوصفه مصدر تهديد محتمل لاستقلال الدولة. كما أن الرئيس الإريتري أسياس أفورقي يمتلك أدوات ضغط متعددة، من بينها استضافة جماعات معارضة للجبهة تُعرف بإسم دمهيت، فضلاً عن وجود تشكيلات عسكرية من الجيش الإثيوبي وحركات مسلحة مثل جيش تحرير أورومو وميليشيات بني شنقول–جوموز، الأمر الذي يجعل تأليب أي من هذه الأطراف كفيلاً بنسف اتفاق بريتوريا وزعزعة استمراريته (٧٠).

أما عن مستوى تنفيذ الاتفاق حتى الآن، فلم يتجاوز بسقف تطبيقه سوى نزع الاسلحة الثقيلة وتسريح خمسين الف مقاتلا من صفوف الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، وشطبها من قوائم الارهاب في الثاني والعشرين من آذار العام 2023 وفي اليوم التالي أعلن عن تشكيل حكومة انتقالية برئاسة جيتاشو رضا المقرب من آبي احمد(٧١) وإقصاء دبريصيون جبراميكائيل وحكومته المنبثقة عن انتخابات العام 2020 والتي كانت احد اسباب اندلاع الحرب بعد تنظيم الانتخابات متحدياً بذلك الحكومة المركزية، فيما لاتزال القوات الأمهرية والاثيوبية موجودة في إقليم التيغراي على الرغم من أن الجدول الزمني لإنسحاب القوات الاجنبية من الإقليم قد حددت بثلاثين يوما كحد اقصى، كما يعاني سكان الإقليم ايضاً من قلة الخدمات ولم يولوا الجرحى أي اهتمام يذكر ولم يعد النازحين لمساكنهم بعد(٧٢).

المطلب الثالث: التداعيات الإنسانية والسياسية والاقتصادية للنزاع في إقليم التيغراي

عادةً ما تمتد عواقب الحروب الى ما هو أبعد من الموت المباشر وبالإضافة للخسائر البشرية فإن الصراعات المسلحة لاسيما الداخلية تُولد اوضاعاً جديدة على المستويات الانسانية والسياسة والاقتصادية، وهو ما تمخض عن حرب التيغراي، فعلى الصعيد الانساني كانت هذه الحرب أكثر الحروب فتكاً ووحشية، لكن من المستحيل تقدير العدد الحقيقي لقتلاها بسبب قيود الاتصال والمعلومات المفروضة على الاقليم إذ منعت الحكومة بموجب قانون الطوارئ دخول الصحفيين لإقليم التيغراي، وقطعت الانترنت عنه بالشكل الذي عزله عن العالم، لكن يرجح أن ما بين ٣٨٠ الى 600 الف مدني فقدوا ارواحهم فيها،٩٠ الف منهم قضوا بسبب الجوع ونقص الرعاية الصحية والأدوية، وبات الغذاء والاضطهاد الجنسي اسلحة هذه الحرب، إذ منعت الحكومة الاثيوبية قوافل الإغاثة من الدخول للإقليم كما نُهبت وسُرقت مواد الشاحنات الإغاثية من الجماعات المقاتلة بما فيها الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي(٧٣).

وعلى صعيد ذي صلة، فقد بلغ العدد الاجمالي للنازحين بسبب النزاع وبحسب منظمات دولية حوالي سبعة ملايين انسان ما بين داخل اثيوبيا وخارجها استضاف السودان معظمهم، كما طالت آثار الحرب الأقاليم المجاورة كالعفر والأمهرة، مما جعل عشرين مليون انسان في قلب المعاناة (٧٤)، لاسيما مع انقطاع الكهرباء والخدمات الاخرى، ونشرت الوكالة الأميركية للفضاء (ناسا) صوراً التقطت من الفضاء ليلاً اظهرت الإقليم بقعة سوداء اللون غارقة بظلام دامس على مدار عشرين شهراً (٧٥).

لقد سلطت هذه الحرب الضوء على الحقد والتمزق الذي تعانيه قوميات المجتمع الاثيوبي، وتجلى ذلك من خلال اعتماد سياسة الاغتصاب والاضطهاد الجنسي بين الإثنيات المتحاربة، إذ وثقت التقارير عن وقوع (128) حالة اغتصاب وعنف جنسي وشوهدت نساء تساق الى المدارس التي تحولت الى ثكنات عسكرية، ويتم الاعتداء عليها، كما استخدمت المدارس للقيام بإعدامات ميدانية للمحتجزين تعسفاً فضلاً عن القتل الجماعي بالقصف العشوائي والغارات الجوية وحرق الاحياء ونبش القبور والترحيل القسري والتغيير الديمغرافي لاسيما في المناطق الحدودية التي تربط اقليم التيغراي والأمهرة وأرتيريا(٧٦).

وخلص تقرير اجرته لجنة دولية شُكلت في كانون الاول العام 2021 بأن الاطراف المساهمة في الحرب جميعها قد شاركت بالانتهاكات لكنها حملت القوات الارتيرية النصيب الأكبر منها، فيما أشارت الى أن الانتهاكات من القوات الأمهرية والارتيرية لازالت مستمرة حتى بعد توقيع اتفاق بريتوريا، وقد حاولت الحكومة الاثيوبية ايقاف عمل هذه اللجنة كما أوقفت عمل اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعب متهمةً تقارير هذه اللجان بالتسيس وعرقلة تنفيذ مضامين اتفاق السلام (٧٧).

وفي الجانب السياسي، فقد بدأ آبي احمد استغلال الاتفاق لصالحه كما أعلن بعيد توقيعه بأن سيعمل على تأطيره كجزء من برنامج أوسع للإصلاحات بقيادة حكومته، فأعلن عن عزمه تطبيق عملية انفاذ القانون مجدداً واستنساخها في اقاليم البلاد الأخرى، بإصدار قرار في التاسع من نيسان العام 2023 ينص على تفكيك القوات العسكرية التي أنشأتها بعض الولايات خارج إطار الدستور ودمجها في اجهزة الأمن المركزية أو الحياة المدنية، مشيراً الى أن اثيوبيا تواجه انقلاباً بسبب هذه المجاميع غير الشرعية التي أقدمت على تنظيم نقاط تفتيش غير قانونية وعمليات تهريب وقطع طرق، مما آثار امتعاض الولايات الاثيوبية لتبدأ جولة جديدة من النزاع المسلح لكن هذه المرة ليس مع التيغراي وإنما مع الأمهرة حلفائه السابقين والأوروموـ ويبدو أن رئيس الوزراء خلُص إلى استنتاج مفاده أن الاعتماد على القوة الساحقة، ونقص المعلومات، وظروف المجاعة، والانتهاكات الأمنية، يمكن أن تُشكل أدوات فعّالة لإخضاع المتمردين(٧٨).

وعلى الصعيد الإقليمي، فقد أسهم اتفاق السلام المبرم بين الحكومة الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير التيغراي في إثارة التوتر في العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا مجدداً، وعادَ آبي أحمد في السادس عشر من تشرين الأول العام 2022 إلى الحديث عما وصفه بالحقوق التاريخية والجغرافية والاقتصادية لإثيوبيا في الحصول على منفذٍ على البحر الأحمر. وقد حمل هذا التصريح دلالاتٍ توحي بإمكانية تصاعد التوتر في العلاقة بين البلدين، بعد فترةٍ سادَ فيها قدرٌ من التقارب والتعاون، الأمر الذي جعل المنطقة في حالة ترقب لما قد تؤول إليه هذه المواقف في المرحلة المقبلة (٧٩).

أما على المستوى الاقتصادي، فقد تكبدت إثيوبيا خسائر جسيمة نتيجة حرب التيغراي، إذ ارتفع معدل التضخم إلى نحو 33%، وهربت رؤوس الأموال والمستثمرون خارج البلاد، ما عرقل جهود التنمية التي وعد بها رئيس الوزراء آبي أحمد. وتفاقمت هذه التداعيات بسبب الإغلاق العالمي الذي شهدته معظم دول العالم إثر جائحة كوفيد–19، إضافة إلى موسم الجفاف الذي أثر بشكل مباشر في الزراعة. وأشارت تقديرات

الأمم المتحدة إلى أن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الحرب بلغت نحو مليار دولار. وقد شهد الاقتصاد الإثيوبي تراجعاً حاداً في النمو، فبعد إن كان واحداً من أسرع اقتصادات العالم نمواً بمعدل 10% في العام 2019، انخفض النمو إلى 2% في العام 2021، فيما خفّض صندوق النقد الدولي توقعاته للناتج المحلي الإجمالي إلى 3% في العام 2022، بينما ارتفعت ديون البلاد إلى نحو 28 مليار دولار (٨٠).

وفي هذا السياق، وضعت الحكومة الإثيوبية برنامجاً لإعادة إعمار المناطق المتضررة بتكلفة تقديرية بلغت نحو 25 مليار دولار ضمن خطة خمسية، مع العلم أن الدمار لم يقتصر على إقليم التيغراي، بل شمل أيضا أقاليم الأمهرة والعفر. وقد طالبت الحكومة المجتمع الدولي والدول المانحة والجهات التنموية بالمساهمة في تمويل هذا البرنامج، نظراً لعجزها عن تغطيته بمفردها، إلا أن هذه الأطراف لم تستطع تقديم الدعم الكامل بسبب تعثر تنفيذ بعض بنود اتفاق بريتوريا. ويبدو أن إثيوبيا لم تستفد من الدروس السابقة، إذ اندلعت بعد أشهر قليلة من انتهاء حرب التيغراي جولات جديدة من الصراع مع بعض الأقاليم الداخلية، في ظل عالم مليء بالكوارث والأزمات، مما حدّ من اهتمام الدول بهذه الأزمة، خاصة مع نشوب الحرب الروسية–الأوكرانية في شباط العام ٢٠٢٢ وانشغال العالم بها (٨١).

الخاتمة:

يمكن النظر إلى الحرب التي شهدها إقليم التيغراي خلال عامي 2020–2022 بوصفها تجسيداً لأزمة بنيوية مزمنة في الدولة الإثيوبية، تتمثل في التوتر المستمر بين المركزية السياسية ومتطلبات الفيدرالية في مجتمع متعدد الإثنيات، فمنذ نشأة الدولة الحديثة، عانت إثيوبيا من أنماط حكم غير منسجمة مع تركيبتها الاجتماعية، وهو ما جعل الصراع على السلطة والهوية يتكرر بأشكال مختلفة، وإن تغيرت أدواته وخطاباته.

وعلى الرغم من أن إقرار النظام الفيدرالي في منتصف تسعينيات القرن العشرين والذي مثلَ نظرياً استجابة تاريخية لمطالب القوميات الإثيوبية ومرتكزاً دستورياً للاعتراف بالتعددية العرقية والسياسية، إلا أن الممارسة العملية أفرغت هذا النظام من محتواه الحقيقي، وجرى توظيف أدوات الفيدرالية بصورة انتقائية، وربطت الحقوق الدستورية للأقاليم بميزان القوة السياسية والولاء للمركز، الأمر الذي أبقى على جوهر مركزي إقصائي بواجهة فيدرالية شكلية، ولم ينجح في القطيعة مع الإرث الإمبراطوري والعسكري في إدارة الدولة.

وفي هذا السياق، جاءت سياسات رئيس الوزراء آبي أحمد، ولا سيما توجهه نحو إعادة تكريس المركزية، لتعيد فتح جراح لم تندمل بعد، وتثير مخاوف القوميات من تقويض المكتسبات الفيدرالية، وقد شكل هذا التوجه أحد العوامل الرئيسة التي أسهمت في اندلاع الحرب مع إقليم التيغراي في أواخر العام 2020، إلى جانب أسباب سياسية وأمنية وقانونية أخرى.

وعلى المستوى العسكري، قد يكون ميزان القوى في النزاع في إقليم التيغراي قد مال لمصلحة الحكومة الفيدرالية، حيث تم تحجيم الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، ونزع سلاحها جزئياً، وإنهاء سلطتها السياسية في الإقليم، فضلاً عن خسارتها لأجزاء من أراضيه. كما أفضت الحرب إلى تصدعات داخلية عميقة في صفوف الجبهة، وأضعفت مكانتها القيادية داخل المجتمع التيغريني، وانتهت بتوقيع اتفاق سلام أنهى العمليات العسكرية المفتوحة، لكنه ترك أسئلة جوهرية معلّقة بشأن مستقبل الإقليم والجبهة على حد سواء.

غير أن هذه النتائج، على أهميتها الظرفية، لا تمثل حلاً جذرياً للأزمة، لا بالنسبة لإقليم التيغراي ولا للدولة الإثيوبية ككل. فالقضاء العسكري على خصم سياسي، أو إضعافه تنظيمياً، لا يعني بالضرورة إنهاء دوافع الصراع، خاصة في ظل انتشار السلاح، وتعدد القوى القومية المسلحة، واستمرار اختلالات النظام السياسي. وعليه، فإن خطر تجدد النزاعات يبقى قائماً ما لم تُعالج الأسباب البنيوية التي أفرزتها.

وتخلص هذه الدراسة إلى أن مسار التسوية المستدامة في إثيوبيا لا يمكن أن يتحقق إلا عبر إعادة بناء العقد السياسي على أسس تشاركية حقيقية، تقوم على توزيع عادل للسلطة والثروة، واحترام فعلي لصلاحيات الأقاليم، وفصل واضح بين الانتماء العرقي وتولي المناصب السيادية، بما يعزز مفهوم المواطنة على حساب المحاصصة والهويات الضيقة. إن مثل هذا التحول وحده كفيل بكسر حلقة العنف المتجددة، ووضع البلاد على مسار استقرار طويل الأمد، يجنّبها تكرار حروب داخلية تتناسل من رحم أزماتها غير المحسومة.

1) عبد الوهاب الطيب بشير، الأقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في إثيوبيا من الإمبراطورية إلى الفيدرالية 1930–٢٠٠٧، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، الخرطوم، ٢٠٠٩، ص١٦١.
2) هايدي الشافعي، جنوب غرب إثيوبيا مسمار إضافي في نعش اثيوبيا الموحدة، المرصد المصري، القاهرة، ٢٠٢١، ص٣.
3) امال ابراهيم محمد إدريس، الفيدرالية الإثنية في إثيوبيا بين صواب الفكرة وتعقيدات التطبيق، مجلة دراسات افريقيا، الخرطوم، العدد 59، حزيران 2018، ص٦٧.
4) فيحاء كامل عباس الفتلاوي، اثيوبيا دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2009، ص١٠١.
5) زينب عبد العال سيد رمضان، موقع اثيوبيا وأثره على سلوكها السياسي تجاه دول الجوار دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة الجغرافية العربية، القاهرة، العدد169، كانون الثاني ٢٠٢٢، ص٨٥.
6) اسعد غوثاني، ارتيريا تاريخا وثورة، (د. م)، (د.ت)، ص ١٦.
7) عثمان صالح سبي، تاريخ ارتيريا، شركة النهار للصحافة، بيروت ،١٩٧٤، ص ١٧١.
8) عبد الملك عودة، نهاية النظام الإمبراطوري في اثيوبيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٣٨، السنة ١٠، تشرين الأول ١٩٧٤، ص ١٤٨–١٤٩.
9) صحيفة العراق، بغداد، العدد٢٦٩٣، ١٠ كانون الأول ١٩٨٤.
10) عصام عبد الحسين نومان وهيثم محي طالب، الموقف الأميركي من الثورة الاثيوبية عام ١٩٧٤، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد٤١، كانون الأول ٢٠١٨، ص ١٣٢.
11) راؤول فالديس فيفو، اثيوبيا الثورة المجهولة، ترجمة زاهر ماجد، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٨، ص١٧٥.
12) نجوى امين الفوال، اثيوبيا تجربة العقد الأول بعد الثورة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد٧٦، نيسان ١٩٨٤، ص٢٨–٢٩.
13) عندبرهان ولد قرقيس، ارتيريا في مفترق الطرق قصة انتصار خيانة وأمل، شركة الكتاب الاستراتيجي للنشر والحقوق، لندن، ٢٠٢٣، ص٣٦٨.
14) مجلة ألف باء، بغداد، العدد ٨٠٢، ١٩٨٤، ص ٢٣.
15) YEARS OF WAR AND FAMINE IN ETHIOPIA, New York, September An Africa Watch Report, EVIL DAYS 30 1991, P.P 210–212.
16) مجلة النهضة، بغداد، العدد ٨٨١، 22 أيلول ١٩٨٧؛ مجلة الصياد، باريس، العدد ٢٠٨١، 19 ايلول ١٩٨٧.
17) مجلة الأفق، قبرص، العدد٢٤٤، ٢٥ آذار ١٩٨٩؛ صحيفة الاهرام، القاهرة، العدد ٣٧٤١٦، ١٨ آذار ١٩٨٩؛ صحيفة الانباء، الكويت، العدد ٤٨١١، ٢١ آذار ١٩٨٩.
18) صحيفة الثورة، بغداد، العدد ٧٦٣٥، ٣٠ آذار ١٩٩١؛ صحيفة القبس، الكويت، العدد٩١٠٢، ١٢ آيار ١٩٨٩.
19) صحيفة الوطن، الكويت، العدد ٥٠٦٠، ٢١ آذار ١٩٨٩.
20) محمد احمد عبد اللطيف محمد، التطور السياسي لجبهة تحرير اوروموا، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٥، ص ١٤٧.
21) فتحي حسن عطوة، اثيوبيا ماذا بعد محاولة الانقلاب الأخيرة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٩٧، حزيران ١٩٨٩، ص١٨٣.
22) صحيفة الثورة، بغداد، العدد٧٦٢٨، ٢٢ آيار ١٩٩١.
23) رانيا حسين خفاجة، النخبة الحاكمة الاثيوبية منذ العام ١٩٩١بين الاستمرارية والتغيير السمات والعوامل المفسرة، مجلة دراسات افريقية، القاهرة، مجلد ٤٥، ٢ نيسان ٢٠٢٣، ص ٥٩٢.
24) امال ابراهيم محمد إدريس، المصدر السابق، ص ٧٧– ٧٨.
25) محمد احمد عبد اللطيف محمد، المصدر السابق، ص ١٦٢.
26) راوية محمد توفيق، التغيرات السياسية في إثيوبيا إعادة النظر في مقولات التنمية والديمقراطية والتعددية، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مجلد١٨، العدد٧١، تموز ٢٠١٨، ص ١٨٦.
27) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد ١٢٣٣٣، ٣ أيلول ٢٠١٢.
28) الشافعي ابتدون، الاحتجاجات الشعبية في إثيوبيا ومستقبل الدولة الكونفدرالية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٦، ص ٤.
29) الشافعي ابتدون، أبعاد استقالة رئيس الوزراء الاثيوبي وتداعياتها، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٨، ص٣–٤.
30) راوية محمد توفيق، المصدر السابق، ص١٨٦.
31) اماني الطويل، المصالحة الوطنية وفرص التطور الديمقراطي في إثيوبيا، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مجلد ١٨، العدد٧٢، ٢٠١٨، ١٨٠– ١٨١.

(32) عمار ياسين، ماهية ورمزية التآزر modemerكقضية اساسية في فكر ووجدان ابي احمد، قراءات افريقية، المنتدى الإسلامي، العدد ٧٦، تموز ٢٠٢٣، ص ٣.
(33) محمد السبيطلي، اثيوبيا أزمة إقليم التيغراي أو الحرب في زمن السلم والإصلاح، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض ٢٠٢١.
(34) عبد القادر محمد علي، التحالف الثلاثي بين إثيوبيا وارتيريا والصومال الطموحات والنتائج، المركز المصري للدراسات، القاهرة،٢٠٢١.
(35) صهيب محمود، حرب إقليم تيغراي خلفيات الصراع وتداعياته المحتملة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢١، ص ٣.
(36) سامي السيد احمد، الديناميات السياسية في إثيوبيا وانعكاساتها على خريطة التوازنات الإقليمية والدولية في القرن الإفريقي، مجلة الدراسات الافريقية، القاهرة، مجلد ٤٥، العدد١، كانون الثاني ٢٠٢٣، ص٧٨٦.
(37) Abdisa Olkeba Jim, Ethiopian political crisis after reform: Causes of Tigray conflict, Gogent Social Sciences ,Vol.9, Issue1,2023, p.4.
(38) صهيب محمود، المصدر السابق، ص3-4.
(39) Declan Walsh and Simon Mark, Having made peace Abroad Ethiopia's Leader Goes to war at Hom, The New York times, 4 November 2020. https://www.nytimes.com/2020/11/04/world/africa/ethiopia-abiy-tigray.html
(40) عباس محمد صالح عباس، النزاع في إقليم التيغراي، النتائج والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢١، ص ٣.
(41) بروتون برونوين وإن فوكس، التقارب الإريتري الاثيوبي فتش عن العدو المشترك، مجلة قراءات افريقية، المنتدى الإسلامي، العدد ٣٨، ٢٠١٨، ص١٢٠- ١٢١.
42) Jan Nyssen and Biadgilgn Demissie, Administrative and ethno- inguistic boundaries of western Tigray (Ethiopia) since 1683,Journal of Maps, Vol.19, Issue .1, 2023,P.6.
43) Ethiopian military operation in tigray is complete, prime Minister Says, Reuters, 29 November2020 https://www.reuters.com/article/us-ethiopia-conflict
44) Tigray conflict Ethiopia lists TPLF as a terrorist group, Africa news, 6 May 2021, https://www.africanews.com.
45) Ethiopia: The Situation in Tigray Col includes from 1st September 2020 –29th September 2021, Asylum Research Centre, P. 44.
(46) عبد المنعم الفكي، الجنود الأسرى والانسحاب من التيغراي.. سؤال عن قوة الجيش الاثيوبي وتماسك الدولة، الجزيرة، ٦ حزيران٢٠٢١ https://www.aljazeera.net.
47) Farouk Chothia, Conflict in Ethiopia: How did the fighters of the Tigray People's Liberation Front outperform the Ethiopian army ,?BBC , 18 November 2021 https://www.bbc.com.
48) Moses Tofa, Alagaw Ababu Kifle and Hubert Kinkoh, European Institute of Peace, Brussels, Jan/Feb 2022, P.21.
(49) عباس محمد صالح عباس، مسارات الصراع في إثيوبيا... من عملية إنفاذ القانون إلى حافة الحرب الأهلية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، ٣ كانون الثاني ٢٠٢٢، ص ٥.
50) Farouk Chothia, Ethiopia civil war: How PM Abiy led fight-back against rebel advance,BBC, 15 December 2021, https://www.bbc.com.
51) Declan Walsh, Foreign Drones Tip the Balance in Ethiopia's Civil War,The New York times, 20 December 2021, https://www.nytimes.com.
(52) احمد عسكر، كيف ينظر الداخل الاثيوبي إلى الحوار الوطني ؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٥ شباط ٢٠٢٢، ص ٣- ٦.
53) David Pilling, Ethiopia's government declares unilateral truce in Tigray conflict, Financial Times, 24 March 2022, https://www.ft.com/content
(54) احمد عسكر، المصدر السابق، ص ٢.
55) Fighting in northern Ethiopia shatters months-long truth، The Guardian, 24 August 2022, https://www.theguardian.com.
56) Declan Walsh, After Secret U.S. Talks Fail, a Hidden War in Africa Rapidly Escalates, The New York times,8 October 2022, https://www.nytimes.com.
(57) احمد امل، اسباب تعثر الوساطات الخارجية في حرب التيغراي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد٢٢٦، السنة ٥٧، تشرين الأول ٢٠٢١، ص١٩٣.
58) KATIE Miramichi, U.S. Prepares new sanctions targeting Ethiopia, Eritrea in latest destabilization push, Liberation, 4 April 2022, https://www.liberationnews.org.
(59) احمد عسكر، المصدر السابق، ص ٤.
60) Buli Edjeta, Imperial ambition is the main hurdle to peace in Ethiopia, Ethiopia Insight, 4 Jun 2022.
(61) صهيب محمود، الانتخابات الصومالية ٢٠٢٢: قراءة في نتائجها وتحديات الحكومة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ١٣ حزيران ٢٠٢٢، ص٥.

62) Mohammed Khair Omar ، Are Ethiopia and Eritrea on the Path to War, Foreign Police, 7 November2023, https://foreignpolicy.com/2023/11/07/ethiopia-eritrea-war-tplf/

63) Declan Walsh, Abdi latif Dahir and Lynsey Chutel, Ethiopia and Tigray Forces Agree to Truce in Calami tous Civil War, The New York times, 2 November 2022, https://www.nytimes.com.

64) Faith Mabera, Ethiopia's Tigray Conflict Peace Deal Showcased the African Union's Peace Diplomacy, but Several Sticking Points Remain, Wilson Centre, Washington, 15 February 2023,p.6.

65) Ayenat Mersie, Ethiopia combatants sign deal to start implementing truce, Reuters, 12 November 2022, https://www.reuters.com/authors/ayenat-mersie./

66) Ethiopian lawmakers remove Tigray group from terror list، Associated Brs, 22 March 2023, https://apnews.com/article/ethiopia-tigray-conflict-war-politics.

67) احمد عسكر، هل يصمد اتفاق بريتوريا في إثيوبيا؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، تشرين الثاني ٢٠٢٢، ص٥.

68) Crisis Group International, Ethiopia's Ominous New War in Amhara, Brussels-Nairobi, 16 November 2023, P.2.

69) Martin Plaut, How Eritrea Has Driven Ethiopia's Tragic Tigray War?, Fair Observer, 3 November 2022, https://www.fairobserver.com.

70) David Endeshaw, Ethiopia establishes Tigray interim administration as part of peace plan, Reuters, 23 March

71) 2023, https://www.reuters.com.

72) Noe Hochet Bodin, Ethiopia's Tigray region, the wounds of war remain raw, Lemond, 6 Mars 2023 https://www.lemonde.fr/en/inter.

73) The Guardian's view on the world's forgotten conflict: Ethiopia's devastating war, The Guardian, 23 October 2022, https://www.theguardian.com/commentisfree.

74) التقرير العالمي عن احداث حقوق الإنسان في إثيوبيا، منظمة هيومن رايتس ووتش، نيويورك،٧ حزيران ٢٠٢٢، https://www.hrw.org/ar/world-report/2023/country-chapters/ethiopia.

75) Catherine Byaruhanga, Ethiopia's Tigray conflict: Nasa shows how a war zone faded from space, BBC, 20 October 2022, https://www.bbc.com/news/world.

76) تقرير منظمة العفو الدولية عن حالة حقوق الإنسان في العالم ٢٠٢٢/٢٠٢٣، لندن، ص ٥٧.

77) Ewelina U. Cohabitation, International Commission Of Experts On Ethiopia: The Conflict In Tigray Has Not Ended, Forbes, 19 September 2033, https://www.forbes.com.

78) Crisis Group International, Ethiopia's Ominous New War in Amhara, Op. Cit., P.2.

79) David Endeshaw and Giulia Paravicini, Ethiopia PM Abiy seeks to quell neighbours' concerns over invasion, Reuters, 26 October 2023, https://www.reuters.com/world/africa.

80) سهير الشربيني، نزيف الاقتصاد الاثيوبي: الأسباب والتداعيات، متابعات افريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض العدد ٢٠، تشرين الأول ٢٠٢١، ص ٦٧- ٦٩.

81) Ethiopia's wars devour more than $28 b in economic loss, damages; $20 b needed for reconstruction, Addis Standard, 13 June 2023, https://addisstandard.com.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context

E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No. (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021355

The Principle of "Peaceful Rise" in Chinese Foreign Policy

(1)Assistant Lecturer: Zahraa Amir Hassan

Keywords: China,Peaceful Rise,Foreign Policy, Soft Power, International System

Received:8/1/2026
Accepted:18/2/2026
Available:22/6/2026

Abstract

The principle of peaceful rise constitutes one of the key pillars of China's foreign policy. This concept emerged in the early twenty-first century, alongside China's growing economic and political power. The rapid economic growth of China raised concerns among international powers that this rise could pose a threat to the international order. Consequently, China sought to present a political and intellectual framework demonstrating that its rise would be peaceful and not based on hegemony or expansion. From this perspective, the concept of peaceful rise, or peaceful development, aims to address international apprehensions by showing that China seeks to achieve its interests through cooperation with other states rather than through confrontation or conflict. The principle of peaceful rise is grounded in the idea that China's development is closely linked to the evolution of the international system, and that any major disruption could negatively impact its developmental interests. Accordingly, China has emphasized in its foreign policy the resolution of disputes through peaceful means in accordance with international law, respect for state sovereignty, and non-interference in internal affairs. Moreover, China believes that international relations should be based on mutual cooperation and shared benefits rather than on domination or the imposition of will, which is reflected in its diplomatic discourse in international forums.

(1) Center for Strategic, International, and Political Studies Department of Regional and International Political Studies (zahraa.a@cis.uobaghdad.edu.iq) https:// orcid.org/0009-0000-0350-3234

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

مبدأ الصعود السلمي في السياسة الخارجية الصينية

[1] م. م زهراء امير حسن

المستخلص

يشكل مبدأ الصعود السلمي أحد الركائز التي تعتمد عليها الصين في سياستها الخارجية، اذ برز هذا المفهوم في مطلع القرن الحادي والعشرين، مع تزايد القوة الاقتصادية والسياسية للصين، وقد ادى النمو الاقتصادي السريع للصين الى اثارة مخاوف القوى الدولية من ان يتحول هذا الصعود الى تهديد للنظام الدولي، لذلك سعت الصين الى تقديم إطار سياسي وفكري يثبت ان الصعود سوف يكون سلميا وغير قائم على الهيمنة او التوسع. ومن هذا المنطلق برز مفهوم الصعود السلمي او التنمية السلمية، الذي يهدف الى احتواء مخاوف المجتمع الدولي بأن الصين تسعى الى تحقيق مصالحها عن طريق التعاون مع الدول لا عن طريق المواجهة او الصراع.يرتكز مبدأ الصعود السلمي على فكرة ان تطور الصين مرتبط الى حد كبير بتطور النظام الدولي، وان اي اضطراب واسع يؤثر سلبا في مصالحها التنموية، لذلك اكدت الصين في سياستها الخارجية على حل النزاعات بالطرق السلمية على وفق مبادئ القانون الدولي، واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. اضافة الى ذلك ترى الصين ان العلاقات الدولية يجب ان تبنى على التعاون المشترك والمنفعة المتبادلة، وليس على الهيمنة او فرض الارادة بالقوة، وهو ما ينعكس في خطابها الدبلوماسي في المحافل الدولية.

وانطلاقا من هذا المبدأ، اعتمدت الصين على ادوات القوة الناعمة لترسيخ نفوذها العالمي، عن طريق زيادة استثماراتها الخارجية، وتقديم المساعدات والقروض للدول النامية، وتوسيع علاقاتها التجارية، فضلا عن تعزيز حضورها التعليمي والثقافي في الخارج، اذ تعد مبادرة الحزام والطريق مثالا واضحا لهذه الاستراتيجية، حيث تسعى الصين من خلالها الى ربط اقتصادها باقتصادات العديد من الدول عبر مشاريع البنى التحتية والتجارة، مما يعزز الاعتماد المتبادل ويقلل فرص النزاع. وبشكل عام، يعكس هذا المبدأ محاولة الصين لتحقيق مكانة دولية كبرى عن طريق التعاون الدولي والتنمية الاقتصادية بدلا من المواجهة العسكرية، وهذا ما يمثل الإطار الفكري الذي تسعى الصين عن طريقه الى التوفيق بين متطلبات الاستقرار في النظام الدولي وطموحاتها القومية.

الكلمات المفتاحية: الصين، الصعود السلمي، السياسة الخارجية، القوة الناعمة، النظام الدولي

المقدمة

شهد النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة تغيرات جوهرية في توازنات القوة العالمية، اذ لم تعد السلطة المطلقة لقوة واحدة، لديها القدرة على الاستمرار في ضوء صعود قوى جديدة في النظام الدولي، وفي مقدمتها الصين. اذ تمكنت الصين خلال العقود الاخيرة من ان تحقق قفزة اقتصادية كبيرة، نقلتها من دولة نامية الى أحد أكبر الاقتصادات في العالم والاكثر تأثيرا في حركة الاستثمار والتجارة والتمويل الدولي. اثار هذا التحول السريع في مكانة الصين تساؤلات كبيرة حول طبيعة الدور الذي ستؤديه الصين في المستقبل، وهل سيؤدي هذا الصعود الى اعادة تشكيل النظام الدولي بطريقة سلمية ام انه يؤدي الى توترات وصراعات مع القوى الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية، وعلى اساس هذا برز مفهوم الصعود السلمي او التنمية السلمية، بوصفه الإطار السياسي والفكري الذي تحاول الصين من خلاله الى تبرير وتفسير صعودها امام المجتمع الدولي.

ادركت الصين من خلال تجربتها التاريخية وما تعرضت له من هيمنة اجنبية وتدخلات في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، على ان مسألة السيادة وعدم التدخل هي قضايا اساسية يجب ان تتبعها في علاقاتها الدولية، لذلك سعت الصين الى بناء صورة جديدة ومغايرة لتلك التي ارتبطت تاريخيا بصعود القوى الكبرى عن طريق الاستعمار او الحروب الكبرى، لذلك سعت الصين الى تقديم نموذجا بديلا يقوم على فكرة ان الدولة من

الممكن ان تصبح مؤثرة وقوية من دون ان تتحول الى قوة عدوانية او مهيمنة، وان التنمية الاقتصادية يمكن ان تكون اساسا للتعاون بدلا من الصراع الدولي.

وبناءا على هذا، ظهر مبدأ الصعود السلمي ليبين محاولة الصين بالتوفيق بين حاجتها للحفاظ على بيئة دولية امنة ومستقرة وبين طموحها لإعادة مكانتها التاريخية كقوة كبرى. اذ ان الصين لم تخفي رغبتها في ان تؤدي دورا أكبر في ادارة الشؤون العالمية، الا انها تؤكد في الوقت ذاته انها يجب ان يمارس هذا الدور عن طريق القانون الدولي والمؤسسات الدولية، وليس عن طريق القوة العسكرية. كما اكدت الصين على ان العالم المعاصر أصبح غير قادر على منطق الصراعات الصفرية، حيث تكون مكاسب دولة معينة على حساب خسائر الدول الاخرى، بل أصبح يتجه الى منطق الاعتماد المتبادل الذي يجعل التعاون أكثر فائدة من المواجهة.

يزداد اهمية مبدأ الصعود السلمي في ظل زيادة التنافس بين القوى الكبرى، وبشكل خاص مع الولايات المتحدة الامريكية، الذي ترى بأن الصعود الصيني يشكل التحدي الاكبر لقيادتها العالمية. ففي الوقت الذي ترى فيه الولايات المتحدة الامريكية ان تنامي القدرات التكنولوجية والاقتصادية والعسكرية للصين يهدد مصالحها الاستراتيجية، نحاول الصين تقديم نفسها على انها قوة تسعى الى اصلاح النظام الدولي لا تقويضه. اذ تطالب الصين بنظام عالمي أكثر عدالة، وتؤكد في الوقت ذاته التزامها بمبادئ السيادة وعدم التدخل واحترام التعددية الثقافية والسياسية.

ولذلك، لا يمكن فهم السياسة الخارجية الصينية بعيدا عن مبدأ الصعود السلمي، لأنه يشكل الخلفية الفكرية التي تفسر سلوك الصين في مجالات عديدة، مثل الدبلوماسية، والعلاقات الاقتصادية، والمشاركة في المنظمات الدولية، وحتى في تعاملا مع القضايا الاقليمية والدولية. اذ ان الصين تحاول عن طريق هذا المبدأ الى رسم مسارا جديدا مختلفا عن التجارب السابقة للقوى الكبرى، وان تقدم نموذجا يقوم على ان القوة يمكن استخدامها لتحقيق الاستقرار والتنمية وليس لفرض الهيمنة، وهذا ما يجعل دراسة مبدأ الصعود السلمي مدخلا رئيسيا لفهم الدور الصيني في النظام الدولي المعاصر.

أهمية البحث

يسعى البحث الى توضيح دور الصعود السلمي في السياسة الخارجية الصينية القائمة على التعاون بدلا من الصراع، كما يلقي الضوء على تجربة الصين باعتبارها قوة صاعدة تعتمد على نهجا سلميا في تعزيز مكانتها الدولية.

إشكالية البحث

يعالج هذا البحث الاشكالية المتمثلة حول مفهوم الصعود السلمي وكيفية توظيفه في السياسة الخارجية الصينية، اذ يحاول البحث الاجابة على التساؤلات الأتية:

1_ ما المقصود بمبدأ الصعود السلمي؟

2_ ماهي الاستراتيجيات التي اعتمدتها الصين لتطبيق مبدأ الصعود السلمي؟

3_ ما هو مستقبل السياسة الخارجية الصينية في ضوء مبدأ الصعود السلمي؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان اعتماد الصين على مبدأ الصعود السلمي مكنها من أقامة سياسة خارجية ناجحة تقوم على الانفتاح والتعاون بدلا من الصراع والمواجهة، مما يعزز مكانتها الدولية ويساعد في بناء نظام عالمي أكثر استقرارا وسلاما.

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي في تناول موضوع مبدأ الصعود السلمي في السياسة الخارجية الصينية، من خلال تناول مفهوم هذا المبدأ وخلفيته الفكرية والسياسية، وتخليل الاستراتيجيات التي اعتمدتها الصين لتجسيده في سلوكها الخارجي، فضلا عن استشراف مستقبله في ضوء المتغيرات الدولية الراهنة.

هيكلية البحث

تتكون هذه الدراسة من مقدمة وثلاث مطالب وخاتمة واستنتاجات، تناولت المقدمة الإطار العام للبحث، واهميته، ومنهجيته، أما المطلب الاول فقد خصص لعرض مفهوم مبدأ الصعود السلمي، بينما تناول المطلب الثاني استراتيجيات الصعود السلمي سواء السياسية، الاقتصادية، وجاء المبحث الثالث ليوضح مستقبل السياسة الخارجية في الصعود السلمي الصيني، واختتم البحث بخاتمة بينت اهم النتائج التي توصل اليها الباحث.

المطلب الاول: مفهوم الصعود السلمي

يعد مفهوم الصعود السلمي من أبرز الملامح التي ميزت التحول في السياسة الخارجية الصينية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، اذ يعبر عن رؤية استراتيجية تسعى الصبن من خلالها الى الانتقال التدريجي نحو موقع القوى العظمى في النظام الدولي من دون تهديد او اخلال بقواعده المستقرة [1]، اذ تحاول الصين طمأنة القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية، بأن صعودها سيكون عامل استقرار ودعامة للسلام العالمي، لا مصدر للاضطرار او الصراع [2].

برز مفهوم الصعود السلمي للصين كأحد مرتكزات السياسة الخارجية الصينية بعد عام 2003، على يد زينغ بيجان، عقب زيارته الى الولايات المتحدة الامريكية ولقائه بعدد من الاستراتيجيين الامريكيين، اذ لمس زينغ حجم المخاوف التي يثيرها نمو الصين والمتجسدة في مقولات مثل "التهديد الصيني" و "الخطر الصيني"، ومن اجل مواجهة هذه المخاوف طرح زينغ مقترح "الطريق الجديدة لصعود الصين السلمي ومستقبل اسيا"، والتي لاقت صدى واسعا لتتحول لاحقا الى جزء اساسي من الخطاب السياسي الصيني، كما اكد رئيس الوزراء الصيني هو جينتاو ان صعود الصين يقوم على امكانياتها الذاتية، وانه صعود لا يستند الى الاضرار بمصالح الاخرين[3].

يعتمد هذا المفهوم على خمسة عناصر رئيسية تعد مرتكزات اساسية للسياسة الخارجية الصينية وهي [4]

1. ان التنمية الصينية لا تتحقق الا في ظل بيئة سلمية، وفي المقابل فان التنمية التي تحققها الصين تسهم في تعزيز السلام العالمي.
2. ان صعود الصين يتم بالاعتماد على القدرات الذاتية بعيدا عن المساعدات الخارجية.
3. ان عملية الصعود عملية تاريخية طويلة الامد تتطلب سنوات عديدة، وليس تحولا سريعا.
4. ان تحقيق الاهداف الصينية لا يتم عبر المساس بأمن الدول الاخرى او تهديد استقرارها.
5. ان صعود الصين لا يكون على حساب القوى الاخرى بل في إطار علاقة تكاملية.

تم الاعلان بشكل رسمي عن مفهوم الصعود السلمي الصيني في عام 2005 من خلال منتدى اسيا السنوي الثالث، اذ شدد هو جينتاو على الطابع الذي يميز الظهور السلمي للصين والذي يساعد في استقرار دول اسيا والعالم [5]

ترتب على مصطلح الصعود السلمي وجود تنوع في العلاقات الصينية مع جميع الدول، وكذلك عمل على تعزيز قنواتها الدبلوماسية وسلطتها، واتى ذلك من خلال ثلاث عناصر اساسية، وهي ربط مصطلح الصعود السلمي بمجموعة من المصطلحات الاساسية المرتكزة في السياسة الخارجية الصينية، كما تم ربطه بمصطلحات حديثة جعلت المصطلح اعمق بصورة كبيرة على المستويين الاقليمي والدولي، وكذلك تم توظيف هذا المصطلح بصوره تعكس فاعليته واستقلاليته من اجل خدمة الوطن، مما ساعد على الاستمرارية في تشجيع سياسة الصعود السلمي بعده امرا ضروريا من اجل احتوائه للمخاوف التي تتراوح عن الزيادة المستمرة لنمو الصين[6]

المطلب الثاني: استراتيجيات الصعود السلمي الصينية

اولا الاستراتيجية الاقتصادية

تعد الاستراتيجية الاقتصادية واحدة من اهم الركائز الرئيسية التي يقوم عليها الصعود السلمي، اذ تهدف الصين عن طريق هذه الاستراتيجية الى تحويل قوتها الاقتصادية الى نفوذ دولي مستدام [7]، من دون اللجوء الى استخدام القوة العسكرية، لذلك اعتمدت الصين على ادوات اقتصادية متينه من اجل اقامة علاقات تعاون مع الدول، ومن هذه الادوات مبادرة الحزام والطريق والاستثمارات الخارجية المباشرة مع الدول، ومن خلال هذه الادوات صدرت الصين نفسها الى النظام الدولي باعتبارها شريك تنموي وليس قوة تهدد استقرار الدول.

أطلقت الصين في عام 2013 مبادرة الحزام والطريق، اذ استوحت هذه المبادرة من طرق الحرير التاريخية، وصممت من اجل تعزيز النفوذ الصيني السلمي، فأصبحت قاعدة شاملة للتعاون الاقتصادي عبر الدول، تقوم المبادرة على تمويل شبكة واسعة من البنى التحتية لتشمل السكك الحديدية والطرق والموانئ ومشاريع الطاقة، والهدف من هذا هو تسهيل حركة التجارة بين الصين ودول افريقيا واسيا واوربا، مما يقلل من النزاعات بين الدول ويزيد من فرصة الاستقرار الاقليمي [8].

تعد مبادرة الحزام والطريق اداة تعمل على تعزيز القوة الناعمة للصين، عن طريق تقديم الدعم المالي والفني لجميع الدول المشاركة، وتشجيع التبادل التعليمي والثقافي، مثل تقديم منح دراسية للطلاب الاجانب وانشاء مراكز ثقافية صينية، وهذ ما يظهر الصين على انها شريك موثوق يقدم حلولا عملية للتنمية وليس شريك يسعى للسيطرة على الدول [9]

تمثل الاستثمارات الخارجية المباشرة الى جانب مبادرة الحزام والطريق عنصرا اساسيا في استراتيجية الصعود السلمي الصيني، اذ تعمل الصين من خلال هذه الاستثمارات على تأمين الموارد اللازمة لنمو الصين، لذلك شجعت الصين جميع شركاتها على الاستثمار في قطاعات المعادن والبنية التحتية والتكنولوجيا والطاقة اضافة الى الاستثمارات التي تركز تحديدا على الموانئ البحرية، هذا ما يدعم النفوذ السياسي الصيني الغير عسكري ويعزز العلاقات الاقتصادية الصينية مع مختلف الدول [10]

تتمثل اهمية الاستثمارات الخارجية في قدرتها على انشاء شبكة من المصالح المتبادلة بين الصين والدول الاخرى، اذ لعب الاستثمار الاجنبي المباشر دورا مهما في تعزيز التنمية الاقتصادية للصين، واتاحت عقود المشاريع والتمويل المشترك في توفير فرصا للتعاون الدول للتعاون طويل الامد مع الدول الشريكة، مما يساهم في تعزيز نفوذها بأسلوب سلمي، ومن توسيع نطاق عن طريق التعليم والتبادل الثقافي، اضافة الى العلاقات الاقتصادية [11].

تطرح الصين نفسها على الساحة الدولية على انها قوة صاعدة سلميا عن طريق الجمع بين مبادرة الحزام والطريق والاستثمارات الخارجية المباشرة، اذ تعتمد الصين على الاقتصاد كأداة للاندماج الدولي وهذا ما يقلل المخاطر المحتملة للصدام مع القوة الكبرى، اضافة الى ان التركيز على التنمية المشتركة يبين سعي الصين الى تقديم فرص التنمية بالدول المشاركة وليس فرض الهيمنة السياسية او الاقتصادية [12].

على الرغم من النجاح الكبير الذي حققته هذه الاستراتيجية الا انها تواجه تحديات عديدة، مثل انتقادات تتعلق في الشفافية في ادارة العقود ووتراكم الديون لدى بعض الدول، اضافة الى مخاوف الدول الغربية من ان تستخدم الصين نفوذها الاقتصادي لإعادة تشكيل النظام الدولي بما يخدم مصالحها، الا ان الصين تؤكد بشكل مستمر على ان استراتيجيتها قائمة على التعاون المربح وتحقيق التنمية لجميع الدول المشتركة، مما يعكس جوهر الصعود الصيني السلمي [13]

وتبين مما تقدم ان هذه الاستراتيجية الاقتصادية للصعود السلمي الصيني تمثل نموذجا متكاملا يجمع بين مبادرة الحزام والطريق كإطار تنموي شامل وبين الاستثمارات الخارجية المباشرة باعتبارها اداة لتعزيز النفوذ الاقتصادي والسياسي، اضافة الى التركيز على التنمية والتعاون الدولي، عن طريق هذه الادوات مما ادى الى نجاح الصين في تعزيز مكانتها كقوة صاعدة سلميا تستند الى الاقتصاد كأداة اساسية للاندماج الدولي.

ثانيا: الاستراتيجية العسكرية

تعد الاستراتيجية العسكرية جزءا اساسيا من الصعود السلمي للصين، اذ حرصت الصين منذ اصدار كتبها البيضاء في عام 1998 على التأكيد بان السياسة العسكرية التي تتبعها تستند الى منطق دفاعي مع تقديم التعهدات بعدم استخدام الاسلحة النووية اولا، ومن خلال هذا رسخت الصين صورة على انها قوة سلمية وغير ساعية للهيمنة، فهي تشير باستمرار على انها لم تبدأ حربا طيلة تاريخها، وهي بذلك تهدف الى تهدئة المخاوف الاقليمية والدولية من صعودها العسكري وتوضح نيتها السلمية تجاه الدول [14].

ترتكز الاستراتيجية العسكرية الصينية على مبدأ "الدفاع النشط" الذي يشير الى عدم بدء المبادرة بالاعتداء وعدم استخدام القوة الى عند الضرورة، ويعد هذا المبدأ انعكاسا الى رؤية امنية ذات توجه دفاعي تتوافق مع الاعمال العسكرية الهجومية، وبموجب هذه الاستراتيجية عملت الصين على تطوير قدراتها العسكرية عن طريق تحديث قواتها المسلحة والتقليل الاعتماد على التفوق العددي للجيش والتركيز على التكنولوجيا المتقدمة، اضافة الى ذلك اعتمد الجيش الشعبي الصيني على الدمج بين القوات الجوية والبحرية والبريه وقوة الصواريخ، وبناء قدرات سيبرانية، لكي تكون لديه قدرة على مواجهة التحديات الحديثة وامكانية الردع الاستراتيجي من الدخول في صراعات مباشرة مع القوى الكبرى

تنظر الصين الى التكنولوجيا العسكرية على انها محور اساسيا في استراتيجيتها الدفاعية، اذ تسعى تطوير مجالات الذكاء الاصطناعي والصواريخ فرط الصوتية والروبوتات القتالية، فهي تحاول عن طريق ذلك سد الفجوة النوعية بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية، فأن تصاعد الاستثمارات الصينية في التكنولوجيا العسكرية تعكس إدراك الصين بان الحروب المستقبلية سوف تكون حروب تحسمها القدرات الفضائية والذكاء الاصطناعي والسيبرانية، أكثر مما تحسمها الجيوش التقليدية كما كان في الماضي [15].

تولي الصين اهمية كبيره لتطوير قدراتها البحرية، وذلك لإدراكها بأهمية التحكم بالممرات البحرية الحيوية مثل المحيط الهادئ وبحر الصين الجنوبي، اذ اصبحت البحرية الصينية ثاني أكبر قوة بحرية في العالم من حيث الحجم، تمتلك الصين ايضا غواصات نووية وحاملات طائرات مما يمنحها مرونة استراتيجية كبيرة، اذ تستخدم الصين قوتها البحرية من اجل تعزيز نفوذها الاقليمي وحماية طرق التجارة المرتبطة بمشروع الحزام والطريق [16].

تسعى الاستراتيجية العسكرية الصينية الى تعزيز مكانة الصين كقوة عظمى منافسة للولايات المتحدة الامريكية، فتحاول الصين بشكل مستمر ان تحقق التوازن بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، لان هذا التوازن يمكنها من تحقيق الصعود السلمي الذي يمنحها دورا عالميا يجنبها الانخراط في مواجه مباشرة مع القوى الكبرى [17]

ثالثا: الاستراتيجية السياسية

اعتمدت الصين استراتيجية سياسية تتمثل بترسيخ بيئة سلمية والمحافظة على السلام العالمي، من خلال التلويح بشكل مستمر باعتمادها سياسة خارجية تقوم على السلم وعدم تهديد القوى كبرى، اذ تهدف هذه السياسة الى تهيئة بيئة تعزز فرص التنمية الاقتصادية وزيادة الوجود الدبلوماسي للصين مع الحفاظ على العلاقات مع الدول الاخرى [18]

تتبنى الصين سياسة خارجية مستقلة ومتوازنة الى حد ما، اذ تحدد الصين مواقفها الخارجية وسياستها في الشؤون الدولية بما ينسجم مع مصالح الشعب الصيني، وهذا ما يتلاءم مع مبدأ السلام والاستقلال الذي تتبعه، وانطلاقا من مبدأ الاصلاح والانفتاح الذي انتهجته الصين منذ عهد ماو تسي تاونغ، عملت الصين على الخروج من عزلتها عبر تكثيف مشاركتها في المنظمات الحكومية والغير حكومية، تركزت السياسية الخارجية الصينية على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي بمثابة وسيلة لتحقيق التنمية الداخلية وتعزيز مكانة الصين الدولية بما يخدم اهدافها الاستراتيجية[19]

اعتمدت السياسة الخارجية الصينية في مبدأ الصعود السلمي على تعزيز علاقات صداقة وحسن الجوار بينها وبين الدول المجاورة، اذ كانت الدول الاساسية المستهدفة بشعار نمو الصين السلمي هي بلدان اسيا، اذ لعبت دورا اساسيا في دعم تلك الدول من خلال تقديم المساعدات التنموية وتوسيع مجال التعاون الدولي، مما اسهم في تعزيز مكانة الصين كقوة صاعدة قي النظام الدولي، وبناء على ذلك حرصت الصين على المشاركة في ايجاد حل للازمات الاقليمية والدولية عن طريق وسائل سلمية، كما بذلت جهود الوساطة بين اطراف القضية النووية لشبه الجزيرة الكورية، الذي

نتج عنه محادثات ثنائية وسداسية من اجل تجنب تصعيد الازمة في شبه الجزيرة الكورية، اضافة الى ان الصين تعمل على دعم التعاون الاقليمي عن طريق منظمة شنغهاي ومؤتمر الحوار والتعاون الاسيوي، ويعكس هذا التوجه الذي تبنته الصين صوره ايجابية قائمة على الثقة المتبادلة والاحترام المتكافئ، وهذا ما ينسجم مع جوهر استراتيجيتها في الصعود السلمي[20]

توسعت القوة الناعمة الصينية في العقود الاخيرة، فلم تعد تقتصر على الثقافة والاعلام بل شملت ايضا ادوات معرفية وسياسية، ومن اجل تشكيل صورة إيجابية عن الصعود الصيني، عملت الصين على ربط نشر اللغة والثقافة بالأعلام الدول وبالمنح التعليمية ولا سيما من خلال معاهد كونفوشيوس، الذي تعد بمثابة اداه اساسية في هذا المجال، ويعد هذا التوجه جزءا اساسيا من استراتيجية الصين لخلق قبول دولي واجتماعي لصعودها السلمي [21]

اتبعت الصين بعد عام 2020 في استراتيجيتها للصعود السلمي ادوات هجينه مثل استخدام ما يعرف بالمنطقة الرمادية، الذي يسمح للصين بان تقوم بتثبيت نفوذها دون الاعلان عن الحرب، اذ تبرر الصين لاستخدامها هذ المبدأ على انه استمرار للسياسية وليس حربا، فهي تستخدم تكتيكات المنطقة الرمادية لتعزيز مطالبتها الاقليمية دون ان تثير رد فعل عسكري صريح من الدول الاخرى، على سبيل المثال تستعين الصين بقوات شبه مدنية في بحر الصين الجنوبي مثل خفر السواحل والميليشيات البحرية الى جانب عناصر انقاذ القانون البحري، لكي تقوم بعمليات تدريجية وتراكمية ترسخ وجودها في هذه المناطق المتنازع عليها، وهذا ما يوفر للصين طريقه فعاله لتحقيق السيطرة السياسية والنفوذ من استخدام القوة الصلبة وتهديد الدول الاخرى[22]

المطلب الثالث: مستقبل السياسة الخارجية في الصعود السلمي الصيني

يرتبط مستقبل السياسة الخارجية الصينية ارتباطا وثيقا بمفهوم الصعود السلمي الصيني وما يحمله من تحولات على مستوى النظام الدولي، اذ تسعى الصين للتوازن بين التنمية الداخلية وتوسعها الخارجي من جهة، وعدم الدخول في صراع مع القوى الكبرى من جهة اخرى، ومن خلال هذا نلاحظ ان الاستراتيجية التي اتبعتها الصين في صعودها تميل الى التركيز على القوة الاقتصادية والتعاون الدولي اكثر من اعتمادها على القوة العسكرية وهي بذلك تختلف عن القوى الكبرى التي اعتمدت بشكل اساسي على القوة الصلبة في صعودها، ومن خلال هذا تعمل الصين على ترسيخ موقعها في النظام العالمي عن طريق التعاون الدولي وبناء شراكات واسعة مع الول، بما يضمن لهل شراكة متوازنة مع مستقبل النظام الدولي.

ترتكز السياسية الخارجية المستقبلية للصين على مبدأ السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، اذ انها تعتمد على هذا المبدأ في خطابها السياسي منذ عقود، مما اسهم في تعزيز مكانتها بين الدول النامية التي تنظر الى الصين على انها شريكا اقتصاديا يسعى لتحقيق التنمية المشتركة من دون التدخل في السيادة الوطنية او فرض اي شروط اساسية، وبذلك فان الصين تحاول ان تبرز على انها قوة مختلفة عن القوى الكبرى، اذ تركز على الشراكة والتعاون بدلا من التبعية والمواجهة، وهذا ما يعزز وجودها السياسي والاقتصادي في مناطق مختلفة من العالم[23]

من المتوقع ان يزداد دور الصين مستقبلا في حماية السلام العالمي ومواجهة التحديات العالمية، اذ ان الصين هي الدولة الوحيدة التي تمتلك السلاح النووي ولم تهدد باستخدامه ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية او المناطق الخالية من السلاح النووي، فضلا عن ان الصين من اوائل الدول التي تقدم المساعدات الانسانية الى الدول المتضررة من الكوارث الطبيعية الشديدة، وطرف في أكثر من 300 اتفاقية دولية ومشارك نشط في بناء النظام الدولي

يعد الاقتصاد المحرك الاساسي للسياسة الخارجية الصينية، اذ تسعى الصين الى تعميق علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم عن طريق مبادرة الحزام والطريق الذي يعد مشروعا اساسيا لتوسيع معاملاتها الاقتصادية من خلال توسيع شبكات النقل والتجارة والاستثمار في مشاريع البنية التحتية، والعمل على ربط اسيا باوربا وافريقيا، وهذا ما يجعل نفوذ الصين يمتد دون الحاجة الى استخدام القوة الصلبة، اذ ان هذه السياس الاقتصادية تمنح الصين قدرة على اقامة علاقات جديدة من خلال الاعتماد المتبادل مع الدول الاخرى [24]

وفي ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي، تسعى الصين الى تعزيز مكانتها في الساحة الدولية، اذ تمارس الصين المزيد من الضغط والتأثير على النظام الدولي، عن طريق تكثيف وجودها في المؤسسات الدولية مثل الامم المتحدة، اضافة الى سعي الصين من اجل ترسيخ دورها كقوة

فاعلة في النظام الدولي الجديد، وذلك من خلال استثمار أدواتها الدبلوماسية والاقتصادية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية، وتثبيت مكانتها بين القوى الكبرى، بما يتوافق مع مبدأ الصعود السلمي الذي تتبناه السياسة الخارجية الصينية [25].

على الرغم من السياسات السلمية التي تتبعها الصين في سياستها الخارجية، تواجه الصين العديد من التحديات ومن ابرزها التوتر مع الولايات المتحدة الامريكية في مجالي التكنولوجيا والامن، اضافة الى التوترات الاقليمية في تايوان وبحر الصين الجنوبي، فضلا عن الانتقادات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، مما يفرض على الصين ان تجمع بين الحزم والمرونة في سياستها الخارجية للحفاظ على استقرارها الدولي، بما يتيح لها امكانية المواصلة في طريق الصعود السلمي من دون الدخول في صراعات مباشره من الممكن ان تهدد مصالحها السياسية والاقتصادية[26]

ومن خلال ما تقدم يمكن القول ان مستقبل السياسية الخارجية الصينية سوف يكون مرتبط بقدرة الصين على الموازنة ما بين تعزيز نفوذها الدولي عبر القوة الناعمة والاقتصاد، وبين تجنب المواجهة والدخول في صراعات مع القوى الكبرى، اذ يبقى التعود السلمي خيارا استراتيجيا طويل المدى تسعى الصين من خلاله لإعادة تشكيل النظام الدولي على اسس أكثر عدالة وتوازنا، اذ ان الصين ستسمر في لعب دور مؤثر في النظام الدولي من خلال الاعتماد على الشراكة والاقتصاد والتعددية.

الخاتمة:

في ضوء ما تقدم، يمكن القول ان مبدأ الصعود السلمي الذي اعتمدته الصين يمثل حجز الزاوية في السياسة الخارجية الصينية، اذ تمكنت الصين من خلاله بطرح نموذجا جديدا في العلاقات الدولية يعتمد على الالتزام بمبادئ السلم والتعاون الدولي، حيث يرتكز الصعود الصيني على اسس اقتصادية واستراتيجية بعيدة المدى بدلا من ارتكازه على الهيمنة السياسية او القوة العسكرية، مما مكنها من اعادة صياغة موقعها في النظام الدولي بشكل تدريجي. يعد هذا المبدأ بمثابة استراتيجية تسعى من خلالها الصين الى تهدئة مخاوف القوى الكبرى من توسيع نفوذها، والتأكيد بشكل مستمر على ان صعودها لا يشكل تهديدا انما هو فرصة لتعزيز التكامل الاقتصادي والتنمية المشتركة.

ومن خلال تحليل استراتيجيات الصعود السلمي في السياسة الخارجية الصينية تبين مدى تنوع الادوات التي اعتمدت عليها الصين من اجل تحقيق اهدافها، بداء باستراتيجيتها الاقتصادية مرورا بتفعيل مبادرات التعاون الاقليمي مثل مبادرة الحزام والطريق، وصولا الى تطوير قوتها الناعمة التي تقوم على التعليم والثقافة والتكنولوجيا، كما اوضحت هذه الاستراتيجيات مدى قدرة الصين على توظيف تفاعلاتها الدولية بشكل يخدم مصالحها الوطنية ومن دون الاخلال بالاستقرار الدولي، وهذا ما يعكس نضج الصين في ادارتها للعلاقات الدولية ضمن بيئة متشابكة ومعقدة.

اما مستقبل السياسية الخارجية الصينية في ضوء مبدأ الصعود السلمي، فمن خلال ما تقدم تبين انه يسير باتجاه التوازن بين الحذر السياسي والانفتاح الاقتصادي، وخاصة في ظل تزايد المنافسة بين القوى الكبرى، والتحولات التي يشهدها النظام الدولي، ومن المتوقع ان تلتزم الصين بخطابها السلمي وتأكيدها على مبادئها الخمسة وعلى وجه الخصوص مبدأ عد التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبدأ الاحترام المتبادل، وفي الوقت نفسه تسعى الصين من اجل تعزيز دورها في المنظمات الدولية واقامة نظام عالمي متعدد القطبية.

وبذلك يمكن التأكيد على ان مبدأ الصعود السلمي لم يكن عبارة عن شعار تتبنه الصين، الا انه اصبح اطارا استراتيجيا طويل المدى، يعكس الفلسفة التي اعتمدتها الدولة لإدارة علاقاتها الدولية وتحقيق طموحاتها، اذ تصبح الصين قادرة على تحقيق مكانة رائدة في النظام الدولي اذا استمرت بالمحافظة على هذا النهج المتوازن، اذ انها تصبح قادرة على تحقيق مكانة رائده في النظام الدولي من دون الدخول في نزاعات مع القوى الكبرى، وهذا ما يجعل التجربة الصينية من التجارب الفريدة التي تجمع بين التنمية الداخلية والسياسة الخارجية المسؤولة.

الاستنتاجات

1. شكل مبدأ الصعود السلمي اطارا سياسيا وفكريا اساسيا للسياسة الخارجية الصينية في القرن الحادي والعشرين، مما ساعد الصين على توضيح اهدافها العالمية وتقليل مخاوف الدول من صعودها
2. اعتماد الصين على الصعود السلمي اتاح لها ممارسة سياسة خارجية قائمة على التعاون الاقتصادي والدبلوماسي والانفتاح الدولي بدلا من المواجهة المباشرة او الصراع

3. لعبت القوة الناعمة دورا مركزيا في تعزيز النفوذ الصيني العالمي، عن طريق مبادرات الحزام والطريق، والتوسع التعليمي والثقافي، والاستثمارات في الدول النامية.
4. ساعد مبدأ الصعود السلمي الصيني على اندماج الصين غي النظام الدولي والمشاركة في المؤسسات الدولية من دون السعي الى الهيمنة المباشرة، مما زاد من مصداقيتها كقوة ذات مسؤولية.
5. على الرغم من الخطاب السلمي الذي اعتمدته الصين، الا انها تواجه تحديات كبيرة في تطبيق هذا المبدأ، وبلاخص مع تزايد التنافس الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية ومخاوف الدول الاخرى من توسع نفوذها السياسي والعسكري.
6. نجاح الصعود السلمي الصيني في تعزيز مكانتها الدولية يعتمد بشكل كبير على قدرتها في تحقيق التوازن بين مصالحه الوطنية ومتطلبات الاستقرار الدولي، وهذا ما يجعل مبدأ الصعود السلمي اساس لفهم سلوكها الخارجي.
7. من المتوقع ان يبقى مبدأ الصعود السلمي الاطار الاساسي للسياسة الخارجية الصينية في المستقبل، اذ تسعى الصين عن طريقع الى توسيع تعاونها الدولي وتعزيز دورها العالمي، والمساهمة في بناء نظام عالمي اكثر استقرارا مع استمرار تحديات المنافسة الدولية.

---

(1) Sujian guo, Chins peaceful rise in the 21st century, first published, Rutledge, USA2006,p40.

(2) Jianwei wang, Chins peaceful rise: acoparative study, the East Asia institute (EAI), S.Korea, 19, 2009, p.4-5

(3) علي حسين بايكر، مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بيروت العربية، 2016، ص,ص 29-30.

(4) طارق محمد هلال، سياسة الصعود السلمي الصيني، مجلة بحوث الشرق الاوسط، مصر، العدد 107، 2025، ص.208.

(5) حكمات العبد الرحمن، الصعود السلمي الصيني، مجلة سياسات عربية، قطر، العدد 14، 2015، ص.59.

(6) طارق محمد هلال، مصدر سبق ذكره، ص. 222.

(7) Chris Alden and Martyn Davies, A Profile of the Operations of Chines Multionals in Africa, Vol 13,2006,83

(8) James Mcbride and other, China Massive Belt and Road Initiative, 2023
https://www.cfr.org/backgrounder/chinas-massive-belt-and-road-initiative

(9) سليم كاطع علي، مبادرة الحزام والطريق الصينية وتأثيرها في مكانة الصين الدولية، مجلة المعهد، العدد6، 2021، ص.ص 246_247.

(10) Stephen Ranger, Strategic Challenge or Economic Benefit? Interpreting China FDI Flowes,2017
https://ecipe.org/blog/strategic-challenge-or-economic-benefit-interpreting-chinas-fdi-flows/

(11) Andrew G Ross, The impact of Chinese foreign direct investment on host country economic growth, 2023
https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/02690942231162850?utm_source=chatgpt.com

(12) Op.cit.

(13) Toshiro Nishizawa, China role in sovereign debt restructuring, 2024
https://link.springer.com/article/10.1007/s42533-024-00158-5

(14) شادي ابراهيم، الصين تتكلم.. كيف ستواجه الحروب المقبلة، نشر في 12/8/2025، تم الاطلاع عليه في 1/10/2025
https://www.aljazeera.net

(15) ليلى عبد الجبار، تاقوة العسكرية والتحديث التكنولوجي في الصين، مجلة المستقبل العربية، العدد 514، بيروت، 2022، ص.ص 82-83.

(16) محمد فايز فرحات، الصعود البحري الصيني: الابعاد والتحديات، مجلة المستقبل العربي، العدد 512، بيروت، 2022، ص.ص 41-42

[17] طارق وهبة، الصين وتوازن القوى العسكرية في اسيا، مركز الجزيرة للدراسات، 2020، ص.ص 14-12

Esther Pan, The Promise and Pitfalls Of China Peaceful Rise,2006

https://www.cfr.org/backgrounder/promise-and-pitfalls-chinas-peaceful-rise [18]

[19] محمود زكي صقر، تحولات السياسة الخارجية الصينية: من الدبلوماسية التقليدية الى استراتيجيات الصعود السلمي، مجلة الدراسات التجارية والادارية، العدد2، 2025، ص351.

[20] المصدر السابق، ص.353.

Shao-Cheng Sun, The Confucius institutes: China Cultural Soft Power Strategy, Journal of Culture and [21]Values in Education, Issue.12023,2023,P.P54-55.

Todd C.Hemus and others, Understanding and Countering China Maritime Gray Zone Operations, RAND, 2024, p.p 5-6. [22]

Chinas Peaceful Development,2011 [23]

http://english.www.gov.cn/archive/white_paper/2014/09/09/content_281474986284646.htm [23]

[24] Belt and Road Initiative, 2020

https://www.worldbank.org

[25] رغد البهي، الصعود الصيني ومستقبل الهيمنة الامريكية على النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد214، 2018، ص.ص 261-262

[26] Yu Jie, Cina under siege, Chatham House-The Royal Institute of International Affairs, 2024,

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021365

The Popular Uprising in Libya in 2011 and Its Impact on the Political Process

(1)Asst. Lect. Tiba Dheyaa Muneam Issa

Keywords:
The popular movement, Libya, The democratic method

Received:12/1/2026
Accepted:18/2/2026
Available:22/6/2026

Abstract:

The popular movement that took place in Libya in 2011 played an important role in shaping the main features of Libyan history. Over the previous decades, the ruling regime had failed to establish political structures and systems capable of meeting the demands of the people. Therefore, when popular uprising spread across the Arab countries, Libya was influenced by them due to the oppression experienced by the Libyan people, who saw in these movements an opportunity to liberate themselves from the rule of President Muammar Gaddafi. Libyan demonstrators came out demanding reform in their country, but the path of this uprising took another form, as weapons were used. This required that the rule in Libya, which lasted for (42) years. Consequently, the state entered a challenging phase of rebuilding its institutions and reshaping its political system.

(1) Al-Iraqia University / College of Islamic Sciences (tiba.dh.muneam@aliraqia.edu.iq)

https://orcid.org/0009-0005-1327-2405

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

الحراك الشعبي في ليبيا عام 2011 وتأثيره على العملية السياسية

[1] م. م طيبه ضياء منعم عيسى

المستخلص:

إنَّ الحراك الشعبي الذي حدث في ليبيا عام 2011م ك إنَّ له الدور المهم في رسم الخطوط الرئيسة والعريضة للتاريخ الليبي، إذ إنَّ طوال العقود السابقة لم تستطع انظمة الحكم من تحديد طبيعة هيكل و ونظام الحكم الذي يقوم على تلبية مطالب الشعب، وعلى هذا عندما حدث الحراك الشعبي في البلدان العربية تأثرت به ليبيا؛ بسبب الاضطهاد الذي كان يعيشه الشعب الليبي الذي وجد في الحراك الشعبي الذي حدث في البلدان العربية ما يمكنه من التحرر من الحكم الذي كان بقيادة الرئيس معمر القذافي، حيث خرج المتظاهرون الليبيون مطالبين بالصلاح في بلدهم، ولكن مسار هذه الانتفاضة أخذ شكل آخر حيث تم استخدام السلاح، فتطلب هذا العمل تدخل خارجي أنهى الحكم في لبيبا الذي دام (42) سنة، وبذلك دخلت الدولة في تحدٍ لإعادة بناء الدولة من جديد.

الكلمات المفتاحية: الحراك الشعبي، ليبيا، العملية السياسية.

المقدمة:

بعد تعرض العديد من الدول العربية إلى موجة من التغييرات في النظام السياسي امتد هذا التغيير إلى ليبيا حيث تعرضت الدولة إلى موجة من الاحتجاجات الشعبية المطالبة بتغيير النظام السياسي برئاسة معمر القذافي، ولكن بسبب قوة تمسك الرئيس معمر القذافي بالسلطة؛ ادى ذلك إلى حدوث تدخل من قبل أطراف خارجية ومنها الولايات المتحدة الامريكية لكي يتم اسقاط النظام السياسي الليبي، وتشكيل نظام جديد، وهذا بدوره إثر على العملية السياسية في البلاد بين أطراف مؤيدة لهذا التغيير وأطراف معارضة.

اهمية البحث: تنبع اهمية البحث في معرفة أسباب الحراك الشعبي في ليبيا عام 2011، وإلى أي مدى أثر ذلك الحراك الشعبي على العملية السياسية في ليبيا.

إشكالية البحث: ما مدى إسهام الحراك الشعبي في ليبيا عام 2011 في العمل على إعادة تشكيل العملية السياسية، وهل استطاع أن يحقق الاستقرار أم ادى إلى تفكك مؤسسات الدولة وتعميق الانقسام السياسي؟

ثانيًا: الإشكاليات الفرعية

1. ما الأسباب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كانت السبب في اندلاع الحراك الشعبي في ليبيا عام 2011؟
2. كيف كان تأثير الحراك الشعبي على العملية السياسية في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي؟
3. لماذا فشلت دولة ليبيا في العمل على تحقيق الاستقرار السياسي بعد عام 2011 على الرغم من سقوط النظام السابق؟

فرضية البحث: إنَّ البحث ينطلق من فرضية مفادها: على الرغم من انطلاق الحراك الشعبي في ليبيا عام 2011، بدوافع الإصلاح السياسي وتحقيق الاستقرار، أدى ذلك إلى انهيار مؤسسات الدولة من دون أن ينجح في بناء نظام سياسي مستقر؛ وذلك نتيجة التدخلات الخارجية، فضلاً عن الانقسامات الداخلية، وغياب المشروع الوطني الجامع، مما أدى إلى انعكاس سلبي على مسار العملية السياسية.

منهجية البحث: تم استخدام المنهج التاريخي للحراك الليبي عام 2011، إضافة إلى المنهج الواقعي في تدخل أطراف خارجيه اجنبية في اسقاط النظام السابق، والمنهج الوصفي وذلك لوصف واقع ومسار العملية السياسية في ليبيا بعد عام 2011، والعمل على تشخيص مظاهر عدم الاستقرار والانقسام.

هيكلية البحث: – تم تقسيم البحث على ثلاثة محاور:

المحور الأول: – مفهوم الحراك الشعبي.

المحور الثاني: – الحراك الشعبي في ليبيا وأسبابه.

المحور الثالث: – العملية السياسية في ليبيا بعد الحراك الشعبي عام 2011.

استنتاج

الخاتمة

المحور الأول: – مفهوم الحراك الشعبي

أولاً: – تعريف الحراك لغةً: –

إنَّ الحراك في المعجم الوسيط يدل على الحركة، ويعني أيضاً ساكن أو هامد، وهي مأخوذة من الفعل حَرَّكَ حَرَكَةً حِراكًا، أي إنَّه خرج عن سكونه[1]، وتشير الحركة أيضاً في اللغة إلى إنَّها ضد الثبات، إذ إنَّها تدل من الناحية الفيزيائية على تغيّر الواقع في الموقع كما إنَّها تنطوي على التحول في المكان والزمان، وتعد الحركة من أحد المصطلحات الفيزيائية التي تأخذ بمعنى التحول والانتقال [2]، كما إن الحركة تعني في معجم المعاني على إنَّها مظهر من مظاهر النشاط ضد سكون[3]، ويُعرف الحراك اصطلاحاً بأنه: (التيار العام الذي فئة اجتماعية معينة أو طبقة من الطبقات إلى تنظيم صفوفها، وذلك بهدف تحسين الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أو العمل على تحسينها جميعاً)[4].

ثانياً: – تعريف الحراك الشعبي اصطلاحاً:

مصطلح الحراك يشير: إلى النشاط والخروج، أي ميدان في داخل المجتمع، ويعد أحد انواع التصرف الذي يقوم بالتحرك بناءً عن خلفيات سياسية، ويتم ذلك عن طريق تحريك موارد المجتمع المادية أو البشرية[5].

أما تعريف الحراك الشعبي حيث إنَّ الباحثين اختلفوا وتعددت وجهات نظرهم بتعدد المدارس الفكرية التي تناولته، وقد تعددت المفاهيم والتسميات التي تم إطلاقها على الحراك الشعبي، وعلى ذلك فان هنالك صعوبة في إيجاد تعريفا جامعا لمفهوم الحراك الشعبي، ولا يمكن وصفه على إنَّه ظاهرة حقيقية ثورية، و إنَّما هو بداية احتجاج وعصيان ومظاهرات حاشدة، وإنَّ ذلك يعود إلى ثلاثية القيم الانسانية ، والتراجع والخلل وهي العدالة والحرية والعيش الكريم [6]، ويُعرف أيضاً على إنَّه يمثل: سعي الافراد في محاولة التحول من مكانة إلى اخرى من خلال تبني نوعية جديدة من الاسلوب ويكون مؤقت من أجل إحداث تغيير ونقلة، والنزول إلى الميادين لكي يتم إيصال فكرة واحدة للقائمين على الشؤون العامة يكون ملخصها مطالبة الشعب بالمشاركة في تحديد المصير العام للمجتمع بحيث لا يكون أمام القائمين على الشأن العام سوى الاستجابة ، وعلى ذلك فان الحراك الشعبي يمثل انتفاضة شعبية تسعى إلى تحقيق مطالب المجتمع المشروعة تكفلها القوانين والمواثيق الدولية [7]، ويُعرف (محمد أبو منجل) الحراك الشعبي على إنَّه: الاندفاع الذي يكون عنيفا وقويا من أجل تغيير وقلب الأوضاع من سيء إلى الأحسن ، بمعنى أن الحراك الشعبي :هو عبارة عن الآلية التي تدعو من خلالها إلى التغيير نحو الافضل [8].

ثالثاً: مراحل الحراك الشعبي.

إنَّ الحراك الشعبي يبدأ من عدة مراحل وتعد (المرحلة التحضيرية) أولى المراحل والتي يتحتم فيها على الفئات الاجتماعية والجماعات التي تشكل المبادرين بالتغيير أو قيادات الحركة في مواجهة المشكلات العديدة التي تكون مرتبطة برؤية الحركة وبرامجها وسياستها ، وهي ذات طابع حركي وتنظيمي ، وبعد ذلك تتبعها (المرحلة الشعبية) وفيها يتحول المعبرون والمبادرون إلى الوعي على إنَّ هنالك ممن يشاركهم في قناعتهم بضرورة تغيير الوضع الراهن ، وبعدها تأتي (المرحلة الرسمية): وهي المرحلة التي يبدأ عن طريقها شكل من التسلسل الهرمي أو تقسيم الادوار

والعمل ، وتحديد اكثر للبرامج والسياسات ، وبعد ذلك يتبعها المرحلة الاخيرة وهي (المرحلة الشرعية) التي تكون فيها الحركة بموقفها وطروحاتها السياسية مقبولة من قبل المجتمع ولديها القدرة المتزايدة على التأثير والتغيير[9] .

رابعاً: – أسباب الحراك الشعبي.

هنالك مجموعة من الأسباب التي تدعوا إلى قيام الحراك الشعبي وهي:

1–الأسباب الاجتماعية: إنَّ الأوضاع الاجتماعية المتدهورة والسكن غير اللائق لأفراد المجتمع والفقر والبطالة وانتشار الفساد والرشوة وارتفاع الاسعار وتدني دخل الفرد والاجور واتساع الفجوة بين طبقات المجتمع كل ذلك يُعد من بين اهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث حراك شعبي[10].

2–الأسباب السياسية: إنَّ الانظمة التي تكون ذات طابع عسكري وهو ما تتميز به معظم الانظمة العربية والتسلط على ثروات البلاد وتسلط رجال الأعمال والبيروقراطيين وتوزيع مداخل ثروات النفط فيما بينهم، كل ذلك يعد من اهم الأسباب التي تؤدي إلى سخط الشعب وخروجه معلناً الحراك ضد الحكومة ويدعوا إلى التغيير[11].

3–الأسباب الاقتصادية: إنَّ البطالة والفقر من اهم الأسباب التي تدفع الشعب بالحراك نحو التغيير، حيث إنَّ العجز بالعيش ساهم في كسر حالة السكوت التي يعيشها المجتمع والذي يعد اساس التمرد، إذ إنَّ الظروف المعيشية السيئة هي التي تدفع بالشعوب نحو الحراك الشعبي ضد الحكومة[12].

المحور الثاني: – الحراك الشعبي في ليبيا وأسبابه

أولاً: – الحراك الشعبي في ليبيا.

كانت المظاهرات في ليبيا سلمية، حيث طالب فيها المواطنون الليبيون بحقوقهم، ولكن قوات النظام التي كانت تابعة للزعيم معمر القذافي قامت بالتدخل باستخدام خراطيم المياه الساخنة والغاز المسيل للدموع؛ بهدف تفريق المتظاهرين، ولكن المتظاهرين قاموا بالرد عليهم برشقهم بالحجارة [13]، ولقد كانت تحركات المواطنين الليبيين تتراوح بين المظاهرات الشعبية وبين الانتفاضة والانشقاقات داخل الحكومة والجيش، والتي كان من ابرزها: استقالة وزير الداخلية اللواء (عبد الفتاح يونس العبيد)، ووزير العدل (مصطفى عبد الجليل)، ثم استقالة وزير الخارجية (موسى كوسا)، كما إنَّ التدخل الدولي ساعد على نجاح الثورة من خلال تقديم الدعم لهم عن طريق قرار مجلس الأمن رقم 1973، حيث تمكنوا من خلال هذا القرار من إيصال الأسلحة للثوار ، وذلك عقب تحييد الطيران الغربي لقوات القذافي واستيلاء الثوار على مخازن الاسلحة الكثيرة [14]، لتنتهي تلك الحرب في 20/ 11 / 2011م ، بعد تدخل دولي الذي ادى إلى وقوع الزعيم معمر القذافي بيد المعارضة ، وبعد ذلك تم قتله؛ لينتهي بذلك حكمه[15].

ثانياً: أسباب الحراك الشعبي في ليبيا.

بعد الأحداث التي شهدها الوطن العربي وخاصةً تونس في بداية عام 2010م، بعد قيام (البو عزيز) بحرق نفسه، واندلاع الاحتجاجات الشعبية التي نتج عنها سقوط نظام (بن علي) في تونس، بعد ذلك تحولت شرارة الاحتجاجات إلى مصر والتي نتج عنها سقوط نظام حسني مبارك؛ وبسبب هذه الأحداث تأثرت ليبيا بها وجعلها في موعد مع انتفاضة شعبية ضد نظام الحكم الليبي [16]،ولم يكن ذلك السبب الوحيد الذي دفع إلى حدوث حراك شعبي في ليبيا، بل من بين الأسباب الاخرى هي أسباب سياسية واجتماعية واقتصادية أدت إلى حدوث الحراك ، حيث إنَّ نظام القمع الذي مارسه الزعيم (معمر القذافي) طول مدة حكمه التي دامت (42)عاما التي لم يكن لها مثيل ،إذ إنَّها رفضت التعددية السياسية وبذلك لم يكن هنالك أي حزب سياسي في السلطة أو المعارضة [17]، وخلال حكم بلاده كان حكمه دكتاتوري شمولي ، حيث إنَّه دمر الحياة السياسية في ليبيا بكل مستوياتها ومنع المشاركة للرأي الاخر، والعمل السياسي الوطني في عمليات السياسة والسلطة [18]، إضافة إلى حملات الاعتقالات والتعذيب والاعدامات بحق المواطنين الليبيين، وانتهاك حق الشعب في حرية الرأي والصحافة والتعبي؛ بحجة تحييد وطمس أو قمع أي منافسة ممكن أن تُولّد احتقان شعبي ضد القذافي و نظام الحكم الليبي [19]،وكانت هذه من أحد الأسباب التي دفعت بالشعب الليبي بالخروج بحراك شعبي ضد الحكومة ، إضافة إلى الأسباب الاجتماعية حيث إنَّ المجتمع الليبي كان يُعاني من الحرمان والفقر وسوء الخدمات الصحية والتعلمية ومشاريع البنى التحتية على الرغم من حجم العائدات النفطية الذي تتمتع به الدولة، إلا إنَّها كانت تعاني من الحرمان والفقر[20].

أما الاسباب الاقتصادية، إذ إنَّ الشباب الليبي كان يعاني من البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة، إضافة إلى الاعداد المتزايدة من العمال الاجانب، وإنَّ دخل الفرد الليبي لم يكن يتناسب مع ما تملكه الدولة من اموال؛ حيث إنَّ عائلة القذافي والمواليين له كانوا يملكون موارد ضخمة من الاموال، وهذا بدوره انعكس بشكل سلبي على المواطنين الليبيين، إذ إنَّ الطبقة الوسطى قد تقلص دورها والتي يجب أن يكون لها دور مهم في التنمية واستقرار البلاد وعلى ذلك انتشر الفساد والمخدرات والتهرب من الضرائب[21].

المحور الثالث: – العملية السياسية في ليبيا بعد الحراك الشعبي عام 2011.

لقد تعرضت الدولة الليبية شأنها شأن الكثير من الدول العربية إلى التغيير في انظمة الحكم؛ مما ادى ذلك إلى حدوث تحول كبير في التاريخ السياسي الليبي ، و انعكس ذلك على العملية السياسية في ليبيا ، إذ إنَّها كانت خاضعة إلى نظام حكم السابق الزعيم معمر القذافي الذي استمر على ما يقارب (42) عاما سيطرت خلالها الاستبدادية والقبلية على الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، حيث إنَّها حرّمت على الكثير من الشعب الليبي من المشاركة في صنع العملية السياسية ، إذ إنَّ الزعيم القذافي انَّفرد بها في حصر الصلاحيات و الامتيازات، وادارة الحكم من قبله وافراد عائلته ، ادى ذلك إلى تدهور الاوضاع السياسية في البلاد[22].

وعليه فإنَّ حدوث الحراك الشعبي؛ كان بسبب الظلم الذي كان يعيشه الشعب الليبي وبسبب تأثر المواطنين الليبيين بالحراك الشعبي في الوطن العربي ، حيث تم ممارسة القمع ضد الشعب الليبي عندما خرج في مظاهرات ضد نظام الحكم ، إذ تم استخدام العنف ، وقيام الطائرات بقصف مواقع الثوار ، مما ادى ذلك إلى تحويل الحراك الشعبي إلى حراك مسلح في وجه الميليشيات وجنود النظام ، حيث ادى ذلك إلى تدخل حلف الناتو ومجلس الامن الدولي الذي اعتبر استخدام العنف ضد الليبيين من الجرائم ضد ال الانسانية ، كذلك قام مجلس الامن الدولي بحظر تصدير الاسلحة إلى ليبيا ، ومنع دخول وعبور القذافي وافراد اسرته ومعاونيه إلى اراضي الدول الاعضاء في مجلس الامن الدولي، كما قامت بتجميد امواله ، و إنشاء منطقة حظر جوي ، حيث ادى تدخل حلف الناتو العسكري إلى إنَّهاء واسقاط نظام الزعيم معمر القذافي[23].

إنَّ سقوط النظام السياسي السابق كانت له تداعيات على العملية السياسية في ليبيا حيث ادى إلى حدوث المشاكل السياسية، إذ تلاشت و انهارت المؤسسات على الرغم من الغطاء المظهر الهش الاستقرار الذي كان يمثل الغطاء لمجموعة من صراعات داخلية من أجل السيطرة على السلطة ، ولقد لعبت الميليشيات والقبائل دوراً مهما، وعلى الرغم من صياغة دستور جديد وعرضه على الاستفتاء الشعبي ، ووجود المجلس الوطني الانتقالي ،إلا إنَّه لم يتحقق لم شمل المجتمع الليبي تحت سلطة مركزية مسيطرة وتحت راية واحدة ، حيث اصبحت ليبيا تعاني من الفوضى الداخلية ، وكانت خالية من المسؤولية ، ولقد حدثت الاتهامات ما بين القيادات السياسية الليبية الجديدة، فضلاً عن عدم الوضوح في العلاقة ما بين حكومة علي زيدان الذي هرب من ليبيا مؤخراً، وما بين المجلس، إضافة إلى إنَّ الاحزاب السياسية في ليبيا كانت ذات قاعدة عسكرية؛ لكونها تمتلك كتائب مسلحة خاصة بيها ، وتمتلك ميليشيات مسلحة مما يجعل العمل السياسي بعيد عن العمل العسكري والتهديد[24] ، وبعد سقوط الزعيم معمر القذافي تم بتاريخ (2012/7/7م) انتخاب المؤتمر الوطني العام الذي يعد بمثابة السلطة التشريعية للدولة الليبية ليتم تسليمة السلطة بشكل فعلي لهذا المجلس بدلاً من المجلس الوطني الانتقالي الذي تم حله في تاريخ (2012/8/8م) ليستقيل بعد ذلك مصطفى عبد الجليل من منصبه كرئيس [25]، إضافة إلى ذلك عقب الحراك الشعبي ظهور الثارات القديمة وتصفية الحسابات داخل المجتمع الليبي ، فضلاً عن الاضطرابات الامنية ، و انتشار الحركات الارهابية المسلحة وظهور النعرات المناطقية والقبلية التي كانت غائبة خلال الحكم السابق للزعيم معمر القذافي ، إضافة إلى ذلك التنافس ما بين الولايات في غرب ليبيا وفي شرقها على السيادة والمكانة حيث برزت حكومتان تتنافسان فيما بينهما من أجل السيطرة ، وهي كل من حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل المجتمع الدولي والامم المتحدة التي اتخذت من مدينة طرابلس التي تقع في الغرب الليبي مقراً لها ، أما الحكومة الثانية فهي الحكومة المؤقتة التي تشكلت عام (2015م) التي تم الاعتراف بها من قبل مجلس النواب والتي كانت مدعومة من قبل قوات اللواء المتقاعد (خليفة حفتر)، وعلى ذلك أصبح للدولة الليبية حكومتان تنفيذيتان ، إذ ادى ذلك إلى التأثير على العملية السياسية حيث توالت الازمات والفوضى العارمة ،إذ إنَّ هذا الانقسام في ليبيا المتمثل بالحكومتين الوفاق الوطني والحكومة المؤقتة اصبح السمة العامة التي تمثل المشهد السياسي الليبي ، حيث اصبح المواطن يتلقى التوجيهات والقرارات بمعيشته واحوال المواطن من حكومتين ، إذ ادى ذلك الانقسام السياسي طويل الامد إلى ازمة سياسية حيث نتج عن تلك الازمة حدوث الجرائم وعمليات التهريب وتهديدات الامن الاقليمي ، فضلاً عن الهجرة المتزايدة الغير شرعية التي كانت باتجاه أوروبا حيث انعكست تلك الاوضاع بشكل سلبي على العملية السياسية واثرت عليها[26].

الخاتمة:

وفي الختام يتضح مما تقدم بأن الحراك الشعبي الذي حدث في ليبيا بسبب غضب الشعب الليبي من الحكومة التي كانت برئاسة الزعيم معمر القذافي حيث خرج الشعب الليبي يطالب بإسقاط النظام؛ لعدم تلبية مطالبهم وبسبب تأثرهم بموجة الاحتجاجات التي حدثت في الوطن العربي وخاصة في تونس ومصر حيث إنَّها كانت احتجاجات سلمية ، وبعدها تحولت إلى احتجاجات مسلحة، ولمعرفة أحداث الحراك الشعبي في ليبيا ، إذ إنَّ الحراك الشعبي أدى إلى حدوث عدم الاستقرار السياسي، واثر على عمل مؤسسات الدولة ، وفشل في تحقيق الاستقرار السياسي ، إضافة إلى التدخلات الدولية ، مما انعكس ذلك بشكل سلبي على العملية السياسية في البلاد .

الاستنتاجات:

نستنتج مما تقدم:

1. لقد اظهر الحراك الليبي ضعف وهشاشة بنية مؤسسات الدولة.
2. إنَّ العملية السياسية بعد عام 2011 اتسمت بتعدد مراكز السلطة والتشتت، مما أدى ذلك إلى إعاقة بناء نظام سياسي مستقر.
3. إنَّ تحقيق الاستقرار والسلام في ليبيا بحاجة إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة على أساس وطني جامع.
4. إنَّ الحوار الشامل والمصالح الوطنية بين القوى المختلفة في ليبيا يشكل الأساس لأي عملية سياسية مستدامة وناجحة.

---

1 سيدي محمد العلوي وعبد الله العبادي، دور الحرك الشعبي في الانتقال الديمقراطي في الجزائر: تحليل الخطاب الاعلامي لجريدة البلاد نموذجا،رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية – جامعة احمد دراية، الجزائر ،2020م، ص25.

2 حسين بركاني، المقاربة الجينيالوجية لبراديغيم الحراك والثورة عند فريديرك نيشته، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد1، 2021م، ص 616.

3 امنة سعيدي وصليحة منصور، دور الاعلام التفاعلي في صناعة الحراك الشعبي فيسبوك الجزائر الان نموذجا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية – الجامعة الافريقية احمد دراية، الجزائر، 2020م، ص 31.

4 عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1979م، ص 222.

5 محمد الامين احمد عبد، مواقع التواصل الاجتماعي والحراك الشعبي: الاعتماد المتبادل، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، 2020م، ص 105.

6 بو خبزة نبيلة، الحراك الشعبي والشباب العربي اية مشاركة وبأية وسيلة، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد2، 2014م، ص22.

7 احمد عبد الحكيم بن بعطوش، امنية شابي، العمل التطوعي للنوع الاجتماعي في الحراك الشعبي الجزائري، مجلة المقدمات للدراسات الانسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 6، 2016م، ص 10-11.

8 عبيد طاووس، دور الحراك الشعبي في كسر القيود وتحرير الاعلام في الجزائر دراسة ميدانية على عينة من الاعلاميين الجزائريين، مجلة العلوم الاجتماعية، مركز الديمقراطي العربي، المانيا، العدد 16، 2020م، ص 175.

9 بحوص بهوفنيك، عبد المجيد رمضان، تدابير بناء السلم الاجتماعي في الجزائر بعد الحراك الشعبي 2019م، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد2020،1م، ص 392-393.

10 علي سعدي عبد الزهرة، الحراك الشعبي: دراسة نظرية في المفهوم والاسباب، جامعة النهرين، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد2، 2021م، ص 527.

11 بايشي عبد الرحيم، ادجرفور عبد القادر، المعالجة الاعلامية للحراك الشعبي من خلال الصحافة المكتوبة: جريدة الشروق اليومي انموذجاً، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية –جامعة احمد دراية، الجزائر، 2020م، ص 23.

12 عزوز غربي، الحراك الشعبي في المنطقة العربية وسؤال الديمقراطية دراسة في ظل بعض التجارب العربية، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد1،2020م، ص ص 658-659.

13 ادريس المسماري، سيرة فبراير: تجربة شخصية، دار النهضة العربية، لبنان، 2014م، ص 67.

14 احمد سعيد نوفل واخرون، الازمة الليبية الى اين؟، مركز دراسات الشرق الاوسط، الاردن، العدد 13، 2017م، ص 8.

15 ميادة علي حيدر، حيدر عبد الله، إثر الصراع الخليجي في الازمة الليبية بعد عام 2011، المجلة السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 41-42، 2019م، ص923.

16 علاء الدين زردومي، سقوط جماهيرية القذافي بين الحراك الداخلي والتدخل الخارجي: واقع وافاق،جامعة خيضر، المجلة الافريقية للعلوم السياسية، الجزائر، العدد1، 2014م، ص 110.

17 اسراء احمد جياد، محددات التفاعل والتأثير بين الثورات العربية: دراسة في الاسباب والنتائج، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد43،2013م، ص ص36-37.

18 ندى الشقيفي الماريني، الربيع العربي: الافق الاسود، لبنان، دار المنهل ،2015م، ص186.

19 عمار جعفر العزاوي، الثورة الليبية: الاسباب والتحديات والتداعيات بعد عام 2011، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد50، 2015م، ص96.

20 مالك دحام متعب، الاثر الاستراتيجي للمتغير النفطي في الازمة الليبية بعد عام 2011م، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد 63، 2020م، ص 236.

21 نادية فاضل عباس، الصراع السياسي في ليبيا ومسارات تطوره، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد74، 2018م، ص 57.

22 منى حسين عبيد، ابعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد51، 2012م، ص31.

23 محمد سعد، التأثير الاستراتيجي الامريكي على احدى دول الربيع العربي- ليبيا نموذجا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة الاسلامية في لبنان، لبنان، 2017، ص 115.

24 علاء الدين زردومي، مصدر سبق ذكره، ص 121.

25 خشيم مصطفى عبد الله، انتخاب المؤتمر الوطني في ليبيا: مسار التحول الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد 406، 2012، ص ص 123-124.

26 جمال عبد الرحمن رستم، الانقسامات السياسية وتوجهات السياسة الخارجية الليبية 2011-2023، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، بريطانيا، 2024، ص ص 6-8.

Sources

1. Sidi Mohamed El Alawi & Abdullah El Abbadi, The Role of the Popular Movement (Hirak) in the Democratic Transition in Algeria: An Analysis of the Media Discourse of Al-Bilad Newspaper as a Case Study, Master's Thesis (Unpublished), Faculty of Humanities and Social Sciences – Ahmed Draia University, Algeria, 2020.
2. Hocine Berkani, "The Genealogical Approach to the Paradigm of Movement and Revolution according to Friedrich Nietzsche", Algerian Journal of Security and Development, Batna University, Algeria, Issue 1, 2021.

3. Amna Saidi & Saliha Mansour, The Role of Interactive Media in Shaping the Popular Movement: 'Facebook Algeria Now' as a Case Study, Master's Thesis (Unpublished), Faculty of Humanities and Social Sciences – Ahmed Draia African University, Algeria, 2020.
4. Abdul Wahab Al-Kayyali, Encyclopedia of Politics: Part Two, Arab Institute for Research and Publishing, Lebanon, 1979.
5. Mohamed Lamine Ahmed Abd, Social Media and Popular Movement: Mutual Interdependence, Arab Democratic Center, Germany, 2020.
6. Boukhobza Nabila, "The Popular Movement and Arab Youth: What Kind of Participation and by What Means?", Algerian Journal of Social and Human Sciences, University of Algiers, Algeria, Issue 2, 2014.
7. Ahmed Abdelhakim Ben Baatouche & Omnia Shabi, "Gender-Based Voluntary Work in the Algerian Popular Movement", Al-Muqaddimat Journal for Human and Social Studies, Batna University, Algeria, Issue 6, 2016.
8. Obaid Taous, "The Role of the Popular Movement in Breaking Restrictions and Liberating the Media in Algeria: A Field Study on a Sample of Algerian Journalists", Journal of Social Sciences, Arab Democratic Center, Germany, Issue 16, 2020.
9. Bahous Boufennik & Abdelmadjid Ramdane, "Measures for Building Social Peace in Algeria after the 2019 Popular Movement", Journal of Politics and Law Notebooks, Kasdi Merbah University Ouargla, Algeria, Issue 1, 2020.
10. Ali Saadi Abdul-Zahra, "The Popular Movement: A Theoretical Study of Concept and Causes", Al-Nahrain University, Journal of Law and Human Sciences, Issue 2, 2021.
11. Baichi Abdelrahim & Adjerfour Abdelkader, Media Coverage of the Popular Movement through the Printed Press: El-Chorouk El-Youmi Newspaper as a Model, Master's Thesis (Unpublished), Faculty of Humanities, Social Sciences, and Islamic Sciences – Ahmed Draia University, Algeria, 2020.
12. Azzouz Gharbi, "The Popular Movement in the Arab Region and the Question of Democracy: A Study of Some Arab Experiences", Al-Bahith Journal for Academic Studies, Batna University, Algeria, Issue 1, 2020.
13. Idris Al-Mismari, The February Biography: A Personal Experience, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Lebanon, 2014.
14. Ahmed Said Noufal et al., The Libyan Crisis: To Where?, Middle East Studies Center, Jordan, Issue 13, 2017.
15. Mayada Ali Haidar & Haidar Abdullah, "The Impact of the Gulf Conflict on the Libyan Crisis after 2011", International Political Journal, Al-Mustansiriya University, Issues 41-42, 2019.
16. Alaa Ed-Din Zardoumi, "The Fall of Gaddafi's Jamahiriya between Internal Movement and External Intervention: Reality and Prospects", African Journal of Political Science, Khider University, Algeria, Issue 1, 2014.

17. Israa Ahmed Jiyad, "Determinants of Interaction and Influence between Arab Revolutions: A Study of Causes and Results", Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, Al-Mustansiriya University, Issue 43, 2013.
18. Nada Al-Shaqifi Al-Marini, The Arab Spring: The Black Horizon, Dar Al-Manhal, Lebanon, 2015.
19. Ammar Jafar Al-Azzawi, "The Libyan Revolution: Causes, Challenges, and Repercussions after 2011", Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, Al-Mustansiriya University, Issue 50, 2015.
20. Malik Daham Mutaib, "The Strategic Impact of the Oil Variable in the Libyan Crisis after 2011", Journal of Political Issues, Al-Nahrain University, Issue 63, 2020.
21. Nadia Fadel Abbas, "Political Conflict in Libya and its Development Paths", Journal of International Studies, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, Issue 74, 2018.
22. Mona Hussein Obaid, "Dimensions of Political System Change in Libya", Journal of International Studies, University of Baghdad, Issue 51, 2012.
23. Mohamed Saad, The American Strategic Influence on an Arab Spring Country: Libya as a Model, Master's Thesis (Unpublished), Faculty of Law and Political Science – Islamic University of Lebanon, Lebanon, 2017.
24. Khashim Mustafa Abdullah, "The Election of the National Congress in Libya: The Path of Democratic Transition", The Arab Future Journal, Lebanon, Issue 406, 2012.
25. Jamal Abdul Rahman Rustum, Political Divisions and Trends of Libyan Foreign Policy 2011-2023, Mediterranean Center for Strategic Studies, United Kingdom, 2024.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X
Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021374

Foreign policy in the age of artificial intelligence: an analytical study of tools and influences-china as a model

(1)Assistant lectuer :mariam imad shakir
(2)Assistant lectuer :fawzia raad ali

Keywords:
Foreign policy, Artificial intelligence,The international system,China.

Received:16/2/2026
Accepted:8/4/2026
Available:22/6/2026

Abstract

This research examines the profound transformations brought about by artificial intelligence (AI) in the nature of modern foreign policy, focusing on the tools employed and the resulting implications for state sovereignty, international relations, and the global balance of power. The rapid development of AI technologies has expanded the horizons of foreign policy instruments to include diverse areas such as big data analysis, digital diplomacy, and applications with political and strategic dimensions. This transformation has also raised profound questions regarding the concept of sovereignty, given the growing reliance on technological infrastructures and cyberspace. Additionally, the study addresses AI's impact on patterns of interaction among states and the intensification of technological competition between major powers. Ultimately, the study aims to shed light on the role of artificial intelligence as a pivotal factor in reshaping foreign policy tools and defining the features of the contemporary international order.

(1) University of information and communication technology / iraq (Maryam.shakir@uoitc.edu.iq)
https:// orcid.org/0009-0007-0801-3438
(2) College of law and political science / university of Iraq(Fawzia.r.ali@liraqia.edu.iq)
https:// orcid.org/0009-0005-6975-2985

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

السياسة الخارجية في عصر الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية في الأدوات والتأثيرات – الصين أنموذجاً

[1] م. م. مريم عماد شاكر

[2] م. م. فوزية رعد علي

المستخلص

يتناول البحث التحولات الجذرية التي أحدثها الذكاء الاصطناعي في طبيعة السياسة الخارجية الحديثة، من حيث الأدوات المعتمدة والتداعيات الناتجة عن ذلك على سيادة الدول والعلاقات الدولية وتوازن القوى في العالم. فقد ساهم التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي في توسيع آفاق أدوات السياسة الخارجية، لتشمل مجالات متنوعة مثل تحليل البيانات الضخمة، والدبلوماسية الرقمية، والتطبيقات ذات الطابع السياسي والاستراتيجي. كما أثار هذا التحول تساؤلات عميقة حول مفهوم السيادة، في ظل الاعتماد المتزايد على البنى التكنولوجية والفضاء الرقمي، بالإضافة إلى تأثيره في أنماط التفاعل بين الدول وازدياد المنافسة التكنولوجية بين القوى العظمى. ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على دور الذكاء الاصطناعي كعامل محوري في إعادة تشكيل أدوات السياسة الخارجية وفي رسم ملامح النظام الدولي الراهن.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية – الذكاء الاصطناعي– النظام الدولي– الصين

المقدمة:

أدى التطور السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى إحداث تغييرات جذرية في هيكل النظام الدولي وطرق ممارسة السياسة الخارجية للدول. فلم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة تقنية تُعزز من اتخاذ القرار السياسي، بل تحوّل إلى سلاح استراتيجي ذي أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية، يُسهم في إعادة تشكيل مفاهيم القوة والنفوذ والسيادة. وقد تجلّى هذا التغيير بوضوح في أدوات السياسة الخارجية التقليدية، إذ أصبحت الدبلوماسية والأمن وصنع القرار والتأثير الخارجي تُمارَس من خلال آليات رقمية وخوارزميات متطورة. وبناءً على ذلك، قدّم الذكاء الاصطناعي للدول آليات جديدة تسهم في تشكيل السياسة الخارجية، أبرزها تحليل البيانات الضخمة، وأنظمة التنبؤ السياسي، والدبلوماسية الرقمية. ويتضح من هذا التطور أن هذه الأدوات أسهمت في تعزيز قدرة صانعي القرار على فهم التعقيدات الموجودة في البيئة الدولية والتعامل مع التحديات العابرة للحدود بفعالية أكبر. غير أن هذه الأدوات، رغم قدرتها على تحسين جودة القرارات السياسية وتقليل مستوى عدم اليقين، تُثير في الوقت ذاته تساؤلات جوهرية حول مدى استقلالية القرار، والمخاطر المرتبطة بالتحيزات الخوارزمية، والاعتماد المتزايد على أنظمة تقنية قد تكون خاضعة لنفوذ دول أو شركات عظمى. وبناءً على ذلك، فقد لعب الذكاء الاصطناعي دوراً محورياً في تعميق الأبعاد السياسية والاستراتيجية للعلاقات الدولية، إذ أعاد صياغة توازن القوى العالمي عبر إحداث فجوة تكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية. ويتضح من ذلك أنه أسهم في تصاعد حدة المنافسة الجيوسياسية، لا سيما في مجالات الهيمنة على البيانات والبنية التحتية الرقمية وسلاسل الإمداد التكنولوجي. فضلاً عن ذلك، أصبح الذكاء الاصطناعي عاملاً محورياً في تعزيز قدرات الدول التي تمتلك بنية رقمية مستقلة، بينما يُسهم في الوقت ذاته في تقويض قدرات الدول التي تعتمد على تقنيات خارجية في مجالات حساسة كالأمن والدفاع وإدارة المعلومات.

اهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق جملة من الأهداف العلمية، أبرزها:

1. تحليل مفهوم الذكاء الاصطناعي دوره كأداة في السياسة.
2. بيان كيفية توظيف الدول لتقنيات الذكاء الاصطناعي في أدوات السياسية الخارجية.
3. دراسة تأثيرات الذكاء الاصطناعي على سيادة الدولة وتحليل انعكاساته على العلاقات الدولية وتوازن القوى في النظام الدولي.

أهمية البحث:

تنبع اهمية البحث في تناوله أحد أكثر التحولات تأثيرًا على السياسة الخارجية الحديثة، والمتمثلة في تصاعد دور الذكاء الاصطناعي (AI) بوصفه أداة لها تأثير كبير في اتخاذ القرارات السياسية وإدارة العلاقات الدولية. حيث يركز البحث على الجوانب السياسية والاستراتيجية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وما يستدعيه ذلك من إعادة تقييم للمفاهيم التقليدية المتعلقة بالسيادة، والاستقلال، وتوازن القوى بين الدول.

مشكلة البحث:

في ظل التطور التكنولوجي المتسارع، أصبح الذكاء الاصطناعي أحد أبرز العوامل المؤثرة في طريقة إدارة الدول لعلاقاتها الخارجية وصنع قراراتها السياسية. ومن هذا المنطلق، تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى أسهم الذكاء الاصطناعي في تغيير أدوات السياسة الخارجية، وما تأثيره على سيادة الدولة واستقلالية قرارها السياسي والعلاقات بين الدول؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، يطرح البحث الأسئلة الفرعية الآتية:

أولاً :ما الذكاء الاصطناعي، وكيف تؤثر أدواته في السياسة الخارجية للدول؟

ثانياً :هل يُساعد الذكاء الاصطناعي الدول على اتخاذ قرارات خارجية أفضل وأكثر كفاءة؟

ثالثاً :كيف يؤثر الاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي في العلاقات بين الدول، خاصة في ظل التفاوت التكنولوجي الكبير بينها؟

رابعاً :ما دور الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل موازين القوى على المستوى العالمي.

الفرضية:

أن الذكاء الاصطناعي أصبح أداة مركزية في السياسة الخارجية المعاصرة، يسهم في تعزيز القدرات التي تمتلكها الدول، فكلما ازدادت قدرة الدولة على تطوير وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي محلياً، تعززت استقلالية قراراتها السياسية الخارجية. كما يؤدي تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى تقويض سيادة الدول الأقل تطوراً تكنولوجياً، ويعيد تشكيل العلاقات الدولية وتوازن القوى العالمي بصورة غير متكافئة.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال تحليل المفاهيم المرتبطة بالسياسة الخارجية والذكاء الاصطناعي. ووصف وتحليل دور الذكاء الاصطناعي في السياسة الخارجية وبيان تأثيراته على أدوات صنع القرار السياسي الخارجي، وسيادة الدول، والعلاقات الدول مع بعضها البعض، وتوازن القوى في النظام الدولي.

هيكلية البحث:

يقسم البحث الى كالاتي:

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية والذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية وادواتها

المطلب الثاني: مفهوم الذكاء الاصطناعي وعلاقته بالسياسة

المبحث الثاني: أدوات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها في السياسة الخارجية

المطلب الأول: أدوات الذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني: التأثيرات السياسية والاستراتيجية لاستخدام الذكاء الاصطناعي

المبحث الثالث: دراسة حالة – الصين أنموذجاً في توظيف الذكاء الاصطناعي لخدمة السياسة الخارجية

المطلب الأول: السياق الاستراتيجي للصين في مجال الذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني: أدوات الذكاء الاصطناعي في السياسة الخارجية الصينية

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية والذكاء الاصطناعي

أن موضوع السياسة الخارجية من المواضيع المهمة التي تحظى باهتمام متزايد في الوقت الحاضر، إذ تجسّد رؤية الدولة وتوجهاتها في سياق علاقاتها الدولية، وتلعب دوراً محورياً في شبكة المجتمع الدولي. ومع التقدم التكنولوجي المتسارع، أصبح الذكاء الاصطناعي وسيلةً حديثةً تُعتمد في تعزيز القرارات السياسية بما فيها الشؤون الخارجية. وبناءً على ذلك، يستعرض هذا المبحث الإطار النظري الذي يربط السياسة الخارجية بالذكاء الاصطناعي، من خلال توضيح المفاهيم الأساسية والمبادئ الرئيسية التي تُعين على فهم العلاقة القائمة بينهما.

المطلب الاول: مفهوم السياسة الخارجية

عند النظر في تعريفات السياسة الخارجية المتوافرة في الدراسات العلمية المتنوعة، يتجلى لنا بوضوح عدم وجود توافق حول مفهوم هذا المجال، وهذا الاختلاف ليس إلا انعكاساً لتعقيد ظاهرة السياسة الخارجية وصعوبة استكشاف جميع أبعادها والعلاقات المتشابكة التي تحكمها، إذ تتباين السياسة الخارجية لدولة معينة باختلاف الأطراف التي تتفاعل معها واختلاف القضايا المطروحة في الساحة الدولية. وعلى هذا الأساس وضعت العديد من التصنيفات المختلفة لظاهرة السياسة الخارجية، تصنيفات تعكس وجهات نظر مختلفة لهذه الظاهرة. فعرفها البعض تعريفاً شديد العمومية لا يكاد يوجد ما يميز بينها وبين السياسات الأخرى مثل التعرف الذي قدمه "حامد ربيع" إذ يرى بأن السياسة الخارجية ((جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية. أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية)) ويتضح من هذا التعريف أنه يُصوّر كل نشاط خارجي سواء كان صادرًا من السلطة السياسية أو أي وحدة أخرى على أنه سياسة خارجية. وعلى النقيض من ذلك، تتناقض هذه الرؤية مع وجهات النظر التي ترى في السياسة الخارجية مجموعةً من العلاقات الخارجية الرسمية التي تجريها الدولة فقط[1].

السياسة الخارجية هي مجموع العلاقات الخارجية الرسمية التي تنتهجها جهة فاعلة مستقلة (غالبًا، ولكن ليس حصريًا، الدولة) في إطار العلاقات الدولية. تتيح الإشارة إلى (جهة فاعلة مستقلة) إدراج كيانات من غير الدول، مثل الاتحاد الأوروبي أو حزب ما. أما وصف العلاقات بأنها (رسمية) فيهدف إلى تضمين المخرجات المؤسسية مع الحفاظ على قدر من الاختصار في ضوء الكم الهائل من التفاعلات الدولية الجارية ويُشار إلى (السياسة) باعتبارها (مجموع) هذه العلاقات الرسمية نظرًا إلى أن الفاعلين يسعون، في الغالب، إلى تحقيق درجة من الاتساق في سلوكهم الخارجي، وكما يُفترض من قبل الآخرين أنهم يتبعون نهجًا متماسكًا وقابلًا للتنبؤ نسبيًا. وأخيرًا، توصف السياسة بأنها (خارجية) لأن العالم لا يزال يتسم بقدر من الانقسام إلى مجتمعات متميزة أكثر من كونه كيانًا واحدًا متجانسًا، ومن ثم فإن هذه المجتمعات تحتاج إلى وضع استراتيجيات للتعامل مع (الآخر أو الأجنبي) أي من هم خارج بنيتها السياسية، يمكن اعتبار هذا التوجه تعريفًا بديلًا للسياسة الخارجية[2].

في نهاية المطاف، يتضح أن مفهوم السياسة الخارجية الذي يتبناه المحللون في تحولٍ وتغيّر مستمر، نتيجةً لتغير الممارسات والنظريات، ومن الوهم تجميد السياسة الخارجية ضمن واقع تجريبي محدد وثابت، إذ إن ما يُعدّ سياسةً خارجية اليوم قد لا يكون كذلك في الأمس أو الغد. وبناءً على ذلك، يمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها ((مجموعة من القواعد أو الإجراءات التي تحكم تصرفات سلطة سياسية مستقلة منتشرة في البيئة الدولية))[3].

للسياسة الخارجية مجموعة من الأدوات التي تعتمد عليها الدولة لتنفيذ سياستها، والتي تتماشى مع قدراتها، وتتنوع أدوات السياسة الخارجية بتنوع طبيعة العلاقات بين الدول وسياساتها المتبادلة، بالإضافة إلى وضع الدولة في الساحة الدولية وإمكاناتها السياسية والاقتصادية والعسكرية وحتى الثقافية[4]. في هذا السياق، نقدم في الجدول التالي تصنيفًا وافيًا لأهم أدوات السياسة الخارجية، مع إبراز أهداف كل أداة وتقديم أمثلة تعكس تطبيقاتها في الواقع العملي:

جدول رقم (1): أدوات السياسة الخارجية

التصنيف	الأداة	الهدف من الأداة
السياسية	الدبلوماسية	اهم الأدوات السياسية وقد ازدادت أهميتها في الآونة الأخيرة، حيث لم تعد مقتصرة على النمط التقليدي المتمثل في البعثة الدبلوماسية: انما تتراوح بين التمثيل والتفاوض، وصنع القرارات، وعقد المعاهدات والتحالفات والاتفاقيات، وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة، إلى جانب متابعة التزامات الدولة المرسلة إلى الدولة المستقبلة. كما تبرز كحلقة وصل دائمة تتيح الاتصال بين الدولتين (الوساطة في حل النزاعات).
	الضغط السياسي	ممارسة الضغط السياسي من خلال استخدام بيانات ومعلومات رسمية او التحريض الدولي أو تهديد بسحب الاعتراف او من خلال استخدام المنظمات الدولية.
الاقتصادية	المساعدات الاقتصادية (الترغيب)	هي من أبرز صور التعاون الدولي، إذ تتنوع أشكالها وأهدافها. فقد تأتي هذه المساعدات على هيئة مساعدات نقدية، مثل الهبات المالية والقروض التنموية، أو في صورة عينية تقدم من خلالها السلع والخدمات بشروط ميسرة تسهل الحصول عليها، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتخذ المساعدات الاقتصادية أشكالًا أقل وضوحًا، مثل إزالة العوائق التي تعترض صادرات بعض البلدان إلى أسواق الدول المانحة للمساعدات.
	العقوبات الاقتصادية (الترهيب)	إيقاف المساعدات الاقتصادية، رفض جميع صور النشاط التجاري مع الدولة المعنية، وطردها من المنظمات الدولية ذات الطابع التجاري، فرض حظر على الطيران، زيادة التعريفات الجمركية بشكل كبير، تنفيذ حظر اقتصادي كامل أو جزئي، المقاطعة الاقتصادية، تجميد الأرصدة والأصول في البنوك، ووقف التحويلات المالية للأفراد والشركات المرتبطة بأعمالها مع نظام الدولة المستهدفة.
العسكرية	التمويل العسكري	أداة رئيسية لتعزيز المصالح الدولة المانحة حول العالم ويقصد بالتمويل العسكري (تجهيز وتدريب شركاء التحالف والحكومات الأجنبية الصديقة للعمل نحو تحقيق اهداف امنية مشتركة عبر تقديم منحاً لشراء معدات وخدمات وتدريبات دفاعية)
	الاتفاقيات والتحالفات العسكرية	اتفاقيات رسمية بين الدول الهدف منها التنسيق والتعاون والتخطيط معاً في حالات الطوارئ والحروب لتحقيق الأهداف الأمنية وتقاسم الأعباء في المهام المشتركة وتوطيد العلاقات بين الدول المستفادة
الاعلامية والثقافية	الدعاية	تلعب الدعاية دوراً محورياً كأداة من أدوات السياسة الخارجية. هي الجهد منظم إلى حد كبير، يهدف إلى التأثير في معتقدات الآخرين ومواقفهم وأفعالهم من خلال استخدام رموز متنوعة، مثل (الكلمات، والإيماءات، واللافتات، والنصب التذكارية، والموسيقى، والأزياء، والشارات، وتسريحات الشعر، والطوابع)، مما يجعلها وسيلة فعالة لنقل الرسائل والمفاهيم.
	المعلومات والشائعات	نشر الأفكار أو المعلومات أو الشائعات بهدف تقديم الدعم أو إلحاق الأذى بمؤسسة أو قضية أو فرد، هو فعل ينطوي على نشر الأفكار أو الحقائق أو الادعاءات بشكل متعمد لتعزيز قضية معينة أو للنيل من قضية.
	الأدوات الثقافية	التركيز على توظيف الإنتاج الثقافي والتراث الشعبي في التأثير على الوحدات الدولية الأخرى وإقامة العروض الثقافية ونشر التعاليم القومية في الخارج.

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

1. Radwa Ahmed Abdel-Jalil, The Iranian Strategy Towards the Arab Region: A Case Study of Iraq and Lebanon, Arab Democratic Center, 2016, available at https://democraticac.de/?p=41389 (accessed 10/7/2025)
2. Mubarak Saeed Awad Al-Ajmi, Economic Aid as a Tool of Kuwaiti Foreign Policy: For the Period (1980-2010), Master's Thesis, Faculty of Arts and Sciences, Middle East University, 2011, p. 1.
3. Ahmed Mustafa, Sanctions as a tool of American foreign policy (The case of Iraq after 2003), Al-Bayan Center for Studies and Planning, Iraq, 2024, p. 4.
4. Jay Steinmetz, Politics, Power, and Purpose: An Orientation to Political Science, FHSU Scholars Repository, Hays state University,2021, p.159-160.
5. Mustafa Aydin, Foreign Policy Instruments of States (Diplomacy, Propaganda, Economic Methods), Anadolu University,2019, p.160.
6. Foreign Military Financing (FMF), Bureau of Political-Military Affairs, Washington, DC, https://2001-2009.state.gov/t/pm/65531.htm (accessed 10 July 2025)

إن استيعاب هذه الأدوات واستخدامها بفاعلية يُعدّ بمثابة مرآة تعكس قدرة الدولة؛ فكلما كانت الدولة أكثر قدرةً على استخدام هذه الأدوات بمرونة وتكامل، زادت فعاليتها على المستوى الدولي وحققت توازناً بين المبادئ والمصالح. ويتضح من ذلك أن الفهم العميق لأدوات السياسة الخارجية واستراتيجيات استخدامها هو ما يميز الدول المؤثِّرة عن المتأثِّرة.

المطلب الثاني: الذكاء الاصطناعي وعلاقته بالسياسة

تعتبر تكنولوجيا المعلومات من أبرز التطورات في العصر الحديث وأهمها، إذ أحدثت تحولاً نوعياً في مجالات الاتصال والتواصل، إلى جانب التفكير والتأمل، وتعزيز الروابط الاجتماعية والدولية، إن تأثيراتها الإيجابية على التقارب بين الدول والشعوب ملحوظة، وقد تنوعت أشكال التكنولوجيا التي تساهم في هذا الترابط [5].

أن الذكاء الاصطناعي يُعتبر من أبرز التقنيات الحديثة التي تساهم بشكل واضح في التسارع التقني المستمر وزيادة فرص الابتكار والنمو في مختلف المجالات ويلعب (AI) دورًا أساسيًا في تعزيز الجودة وزيادة القدرات وكفاءة الأعمال، فضلاً عن تحسين مستوى الإنتاجية. ومع الانتشار الواسع لتقنيات الذكاء الاصطناعي وكثرة الحديث حول مهاراتها، إلا أنها مازالت تُحيط بها حالة من الغموض أو المبالغة، مما يؤدي إلى صورة غير دقيقة. وهذا يجعل فهم الذكاء الاصطناعي وتكنولوجياته، فضلاً عن الإمكانيات الحقيقية المرتبطة به، أمراً غير واضح للكثير من متخذي القرارات أو التنفيذيين في القطاعين الحكومي والخاص. أن تعريفات الذكاء الاصطناعي لا حصر لها ولا يوجد تعريف موحد متفق عليه على نطاق واسع، بسبب اختلاف المنظور الذي يصفه. أن صعوبة وضع تعريف محدد لماهية الذكاء الاصطناعي أمراً طبيعياً، ذلك لأن العلماء لم يتفقوا الى الوقت الحاضر على مفهوم موحد ومحدد لماهية ذكاء الانسان نفسه وبالتالي من صعوبة تحديد وصف لماهية الذكاء الاصطناعي الذي هو محاكاة للذكاء البشري. وبالنظر الى التطبيقات المتوفرة اليوم يمكن تعريف (AI) بأنه ((أنظمة تستخدم تقنيات قادرة على عمل تنبؤات أو توليد محتوى أو تقديم توصيات أو اتخاذ قرارات بمستويات متفاوتة من التحكم الذاتي)) [6].

أكتسب الذكاء الاصطناعي اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة على الرغم من انه ليس جديداً، ويمكن تتبع تاريخه إلى تطوير الحواسيب بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر مصطلح (الذكاء الاصطناعيArtificial Intelligence) لأول مرة في عام (1956) في مؤتمر " دارت موث" في

الولايات المتحدة الامريكية على يد " جون ما كارثي" الذي قام بورشة عمل لدة شهرين جمع فيها كل الباحثين المهتمين بـ (الشبكات العصبية الاصطناعية) من أجل مناقشة فكرة " الآلات قادرة على التفكير[7].

الجدول رقم (2): الخط الزمني لأهم المراحل التي شهدها الذكاء الاصطناعي

التاريخ	الحدث	التطورات العلمية
(1950 -1970)	المرحلة الأولى (مرحلة الميلاد)	اختبار تورنج ظهور مصطلح (الذكاء الاصطناعي) في مؤتمر دارت موث (1956) إطلاق برنامج محادثة تفاعلي منها (ELIZA)
(1970-1989)	المرحلة الثانية (مرحلة الشتاء)	بعد فترة من الحماس الأولي، واجه الباحثون في مجال الذكاء الاصطناعي تحديات غير متوقعة، مما أدى إلى تراجع مستوى الاهتمام والتمويل في هذا الحقل.
(1990-2010)	المرحلة الثالثة (مرحلة انبعاث AI (تعلم الالة)	بدأ الذكاء الاصطناعي في العودة للواجهة، لا سيما مع نجاح النماذج المتطورة المستندة إلى الشبكات العصبية وظهور تقنيات جديدة مثل تعلم الآلة. 1997- برنامج ديب بلو هزم " جاري كاسباروف" في الشطرنج 2009- شركة جوجل طورت سيارة ذاتية القيادة
(2010-2023)	مرحلة الرابعة (الذكاء الاصطناعي الحديث)	(2010-2020) ظهور تقنيات التعلم العميق أحد فروع الذكاء الاصطناعي
		(2020-2023) ظهور تقنية الذكاء الاصطناعي التوليدي مثل تطبيق المحادثة الجات جي بي تي (GPT)

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

1. **Artificial Intelligence, AI for Executives Series (1), Saudi Data & Artificial Intelligence Authority (SDAIA), 2nd ed., April 2024, p. 11.**
2. **Artificial Intelligence (Opportunities and Challenges), Lubab for Strategic Studies, Al Jazeera Center for Studies, Doha, Qatar, Issue 20, November 2023, p. 15.**

ومن أجل فهم الذكاء الاصطناعي بشكل أكثر وضوح يمكن تصنيفه الى فئتين رئيستين بناءً على مستوى قدراته او تطوره ووظيفته:

جدول رقم (3): تصنيف الذكاء الاصطناعي

مستوى القدرة	الوظيفية
الذكاء الاصطناعي الضيق (الضعيف): يستطيع تنفيذ مجموعة معينة من المهام المبرمجة مسبقًا دون أن يُظهر أي قدرة على التفكير الذاتي. يُعتبر هذا النوع الأكثر شيوعًا في الاستخدام عالمياً. من بين الأسماء المعروفة التي تندرج تحت هذا التصنيف نجد Siri من شركة Apple، وAlexa، وAlpha Go	الآلات التفاعلية: الشكل الأساسي والأكثر بساطة من أشكال الذكاء الاصطناعي، حيث تفتقر للكفاءة في حفظ الذكريات أو الاعتماد على الخبرات السابقة لاتخاذ قرارات فورية. تتنوع الأجهزة الذكية المعاصرة بين تلك التي لا تمتلك فكرة عامة عن العالم، وبين تلك التي تملك فهماً ضيقاً جداً يتناسب مع مهام معينة.
الذكاء الاصطناعي العام: هي أنظمة التي تتمتع بذكاء مقارب للذكاء البشري، قادرة على التعلم والفهم والاستنتاج عبر تشكيلة متنوعة من المهام. ستتاح لأنظمة الذكاء الاصطناعي العام إمكانية تنفيذ أي مهمة عقلية يمكن للبشر إنجازها، وقد تتفوق أحيانًا على القدرات الذهنية للبشر. ومع ذلك، يبقى الذكاء الاصطناعي العام الحقيقي فكرة نظرية ولم يتم تحقيقه بعد.	الذاكرة المحدودة: هي الآلات التي يمكنها تخزين التجارب السابقة أو الذاكرة لفترة زمنية محدودة. ومن أمثلة AI محدود الذاكرة السيارات ذاتية القيادة (حيث يمكنها تخزين معلومات مثل السرعة والمسافة والحد الأقصى للسرعة المطلوبة لقيادة السيارة).
الذكاء الاصطناعي الفائق: يُشير عادةً إلى شكل مُتقدم من AI يفوق ذكاء وقدرات الإنسان في مُختلف المجالات. غالبًا ما يظهر هذا المفهوم في الخيال العلمي، حيث قد يمتلك الذكاء الاصطناعي الفائق قدراتٍ كالوعي الذاتي، والإبداع، والذكاء العاطفي، ومهارات حل المشكلات التي تفوق قدرات البشر.	نظرية العقل: هذه أنواع من الآلات، يُتوقع منها فهم الجوانب النفسية والعاطفية للعقل البشري والعمل وفقًا لذلك. حتى الآن، تُعتبر هذه الآلات حلمًا، لكن العلماء يعملون على تطويرها في المستقبل القريب.
	الوعي الذاتي: تنتمي هذه الآلات إلى مفهوم افتراضي يُنظر إليه على أنه آلات فائقة الذكاء، قادرة على التفكير والتصرف، وستكون واعية بذاتها، إذ ستمتلك وعيًا ومشاعر مثل البشر. تُجرى أبحاث لتطوير هذه الآلات، وتُعتبر بمثابة الذكاء الاصطناعي المستقبلي.

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

1. **Artificial Intelligence, Artificial Intelligence Series for Executives (1), Saudi Data & Artificial Intelligence Authority (SDAIA), 2nd Edition, April 2024, pp. 4-6.**
2. **Moumita Ghosh, Thirugnanam Arunachalam, Introduction to Artificial Intelligence, Research Gate,2021, p 25**

بعد فهم ماهية الذكاء الاصطناعي وتطوراته، يأتي الوقت للحديث عن صلته المتزايدة **(بالسياسة)**، أحد أهم مجالات التأثير في العصر الحالي. فالسياسة، كفن تنظيم المجتمعات واتخاذ القرارات، لم تعد تستند فقط إلى الحدس أو الخبرة، بل أصبحت تعتمد بشكل متزايد على أدوات

تحليلية وتقنيات رقمية متطورة، وأهمها (الذكاء الاصطناعي AI)، فعلى مر العصور كانت السياسة مدفوعة بتصرفات بشرية واعية وتفاعلات جماعية ضمن هيكليات وشبكات اجتماعية، تمثل السياسة مسألة معقدة بطبيعتها تعبر عن تعقيد السلوك البشري سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات[8] . إلا أن التغييرات الجذرية التي شـــهدها العالم بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية الهائلة، والتي أســـفرت عن بروز مفاهيم جديدة كالذكاء الاصطناعي، قد أفضت إلى خلق تحديات جديدة في مختلف مجالات المعرفة، بما فيها العلوم الإنسانية وخصوصاً علم السياسة. وبناءً على ذلك، بات لزاماً إعادة تقييم مؤسسات هذا العلم ودراستها بشكل دقيق. وقد لفت هذا النقاش انتباه مراكز الأبحاث والفكر في الجامعات العالمية مثل (مركز التكنولوجيا والشؤون الخارجية) في "جامعة أكسفورد"، والذي يعمل على مشروع بحثي يستقصي (أثر تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على العلوم السياسية)[9] .

فالذكاء الاصطناعي، رغم كونه غير بشري وغير سياسي بالمفهوم التقليدي، لم يعد مجرد أداة تكنولوجية متقدمة، بل أصبح يمثل نظاماً إنتاجياً جديداً يُعيد تشكيل المفاهيم الأساسية في علم السياسة. وبالقياس على ذلك، كما أن الثورة الصناعية قد غيّرت فهمنا للدولة والاقتصاد والحرب، فإن الذكاء الاصطناعي يُوسّع قاعدة السلطة لتتجاوز الإنسان منفرداً. ويتضح من ذلك أنه لم يعد يُنظر إليه كوسيلة مساعدة في المجالات المدنية والاقتصادية، بل أصبح مؤثراً فعّالاً في القضايا السياسية[10] .

أن العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والسياسة هي علاقة معقدة ومتبادلة فأن السياسة لا تكتفي باستخدام (AI) ، انما مع تزايد تطبيقات أنظمة الذكاء الاصطناعي، و ما تواجهه الدولة من تحديات في إدارة وحكم الذكاء الاصطناعي، أصبحت تلعب دوراً في تأطيره وتنظيمه قانونياً من أجل تحقيق التوازن بين الابتكار التكنولوجي وحماية القيم الإنســانية[11]، مثل (قانون الذكاء الاصــطناعي) الذي وضــعه "الاتحاد الأوروبي" يُعد قانون الذكاء الاصطناعي، ((لائحة (الاتحاد الأوروبي) 1689/2024 التي تضع قواعد موحدة للذكاء الاصطناعي))، أول إطار قانوني شامل للذكاء الاصطناعي على مستوى العالم. وتهدف هذه القواعد إلى تعزيز موثوقية الذكاء الاصطناعي في أوروبا. ويُحدد هذا القانون مجموعة واضحة من القواعد القائمة على المخاطر لمطوري الذكاء الاصطناعي ومُستخدميه فيما يتعلق باستخداماته المُحددة. ويُعدّ قانون الذكاء الاصطناعي جزءاً من حزمة أوسع من التدابير السياسية لدعم وتطوير ذكاء اصطناعي موثوق، كما تضمن هذه التدابير مجتمعةً السلامة والحقوق الأساسية والذكاء الاصطناعي المُركّز على الإنسان، وتُعزز الإقبال والاستثمار والابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي[12].

سيزداد دور الذكاء الاصطناعي في كيفية رؤية صانعي السياسات للعالم وفهمهم له؛ إذ سيُوسّع قدرتهم على معالجة المعلومات بصورة فعّالة، وفي الوقت ذاته سيُدخل شكوكاً وتعقيدات جديدة على بروتوكولات صنع القرار المعمول بها. وبناءً على ذلك، فمهما تقدمت أحدث التقنيات بسرعة تفوق ما كان متوقعاً، تبقى ثمة مقاومة كبيرة لأي فكرة تسعى إلى نقل المسؤولية السياسية إلى الآلات، إذ يصعب تخيّل عالم تُسنَد فيه عناصر صنع القرار السياسي بالكامل إلى الآلات، مهما بلغ تأثير الذكاء الاصطناعي في المجال السياسي[13].

المبحث الثاني: أدوات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها في السياسة الخارجية

في السنوات الأخيرة، شقّ الذكاء الاصطناعي طريقه إلى السياسة، في عالم مترابط أصبح ظهور الذكاء الاصطناعي وتطوره السريع قضيةً ملحةً في صنع قرارات السياسة الخارجية. وقد أتاح النمو الهائل للبيانات وظهور تقنيات الـ (AI) المتقدمة فرصًا جديدة لتعزيز قدرات صنع القرار البشري، إن دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات صنع قرارات السياسة الخارجية لديه القدرة على تغيير الطريقة التي تُشكّل بها الدول استراتيجياتها وتتعامل بها مع التحديات الجيوسياسية المعقدة.

المطلب الأول: أدوات الذكاء الاصطناعي

لا يُعتبر استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال العلاقات الدولية ظاهرة حديثة؛ إذ تعود أولى خطوات تطبيقاته في السياسة الخارجية إلى الستينيات من القرن الماضي، عندما قامت "وزارة الدفاع الأمريكية" ببحث إمكانية استخدام المحاكاة الحاسوبية لنمذجة الصراعات العسكرية. غير أن استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل أوسع في تحليل السياسة الخارجية لم يبدأ إلا في القرن الواحد والعشرين، وذلك بفضل التطورات في تقنيات الحوسبة، وأدوات تخزين البيانات، وخوارزميات التعلم الآلي .إن دمج الذكاء الاصطناعي في تحليل السياسة الخارجية أحدث تحولاً جذريًا في طريقة

فهم الحكومات والمنظمات الدولية للعالم وكيفية تفاعلها مع الأحداث الجارية. تبرز الأهمية المتزايدة للذكاء الاصطناعي في السياسة الخارجية من قدرته على معالجة كميات ضخمة من المعلومات، واكتشاف الأنماط، وتقديم رؤى قيمة تُساعد في اتخاذ القرارات[14].

وفيما يلي استعراض لأبرز الأدوات التي يوظّفها الذكاء الاصطناعي بشكلٍ فعّال في السياسة الخارجية، والتي تكشف بجلاء عن طبيعة العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والسياسة:

1. **تحليل البيانات الضخمة (Big Data Analytics):** ظهر مفهوم البيانات الضخمة في العقد الأول من الألفية الثالثة، نتيجة لزيادة استخدام الإنترنت والأجهزة الذكية. شهد تحليل البيانات تطورًا كبيرًا بفضل التقدم الحاصل في التقنيات المتعلقة بالحوسبة والتخزين، مما أتاح للشركات والهيئات القدرة على فحص كميات ضخمة من البيانات بصورة أسرع وأكثر دقة[15].

تُعرَّف البيانات الضخمة بأنها ((كمية هائلة من البيانات التي يصعب تخزينها ومعالجتها بواسطة البرامج التقليدية بسبب تعقيدها)). مع انتشار الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وأجهزة الاستشعار، أصبح العالم ينتج كميات هائلة من البيانات يومياً. وتتراوح هذه البيانات بين النصوص إلى الصور ومقاطع الفيديو. لكن ما يجعل هذه البيانات (ضخمة) هو قيمتها، وما يمكن أن ينتج من خلالها من معرفة. فهي ليست بيانات كمية أو وصفية فقط، بل نافذة على العالم. التي تشكل صورة واضحة عند تحليلها وتساعد على صناعة قرارات مستنيرة، تمكن من فهم السلوك البشري، وتحسين الخدمات، وتطوير تقنيات جديدة. أدت البيانات الضخمة دوراً أساسياً في تطور (AI)، فقد أصبحت البيانات غذاءً للنماذج التي تعتمد عليها تقنيات (AI)، مثل (التعلم العميق)، وتعتمد هذه النماذج على تحليل كميات هائلة من البيانات من أجل اكتشاف الأنماط واستخراج المعرفة؛ مما يؤدى إلى تحسين أداء الأنظمة السياسية [16].

في ظل المشهد السياسي السريع التطور أصبح تحليل البيانات أكثر أهمية من أي وقت مضى لذلك أن أهم فوائد الذكاء الاصطناعي للسياسة الخارجية هو قدرته على التحليل بسرعة ودقة عالية. فمثلاً يمكن أن تساعد خوارزميات الذكاء الاصطناعي في تحليل النصوص الدبلوماسية (الاتفاقيات الدولية والخطب السياسية) وتحليل المشاعر (Sentiment Analysis) لغرض فهم مواقف الدول من قضايا معينة، مما يساعد القيادات السياسية على صياغة استراتيجيات أكثر فعالية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل الأخبار العالمية ووسائل التواصل الاجتماعي لتوفير رؤى مهمة حول التطورات السياسية والاجتماعية، بالإضافة الى تحليل (الوثائق التاريخية والمعاهدات الدولية) التي تساعد في صياغة سياسات خارجية أكثر فعالية[17].

وتتضح أهمية هذه القدرات في أن قدرات الذكاء الاصطناعي على معالجة البيانات المخزنة عن العلاقات الدولية، والرأي العام، ومواقف الدول وتحالفاتها في مختلف المجالات، تهدف في جوهرها إلى تحضير مجموعة من البدائل والخيارات الداعمة لعملية صنع القرار السياسي الخارجي، والتعامل مع المواقف الحساسة والأزمات بصورة أكثر موضوعية وكفاءة[18].

2. **الأدوات التنبؤية:** إن أنظمة الذكاء الاصطناعي تتيح فرصاً لصانعي السياسات لفهم الأحداث المستقبلية المحتملة من خلال توفير رؤى دقيقة وبيانات تحليلية شاملة. على سبيل المثال، يمكن للذكاء الاصطناعي توقع احتمالية وقوع احتجاجات أو أعمال عنف، بناءً على أنماط تاريخية ومؤشرات حالية. كما يُستخدم لدعم صنّاع القرار السياسي عبر توفير توصيات مبنية على تحليل معمق للبيانات المتاحة[19].

أن النماذج التنبؤية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي لها أهمية بالغة في منع الصراعات أو الاستعداد لها أو وضع تصورات لحلها؛ إذ يتضح من خلال تحليل البيانات الخاصة بالصراع، كالمعلومات التاريخية والمؤشرات الحالية، أن الذكاء الاصطناعي يمتلك قدرةً على التنبؤ بالصراعات المحتملة، مما يُتيح اتخاذ تدابير استباقية. وبناءً على ذلكAI, تقوم (أنظمة الإنذار المبكر) التي تعمل بالذكاء الاصطناعي بتقييم احتمالات التصعيد في الصراع، مما يُتيح التدخلات في الوقت المناسب. على سبيل المثال، يستخدم مشروع(VIEWS) تقنيات التعلم الآلي لغرض التنبؤ بالصراعات وتأثيراتها المجتمعية، مما يوفر رؤى قيّمة لصناع السياسات في وضع الخطة المناسبة. لذا، يعكس استخدام الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالأحداث وإدارتها تحولًا كبيرًا في العلاقات الدولية والسياسات الخارجية، إذ تُمكن هذه النماذج التنبؤية الدول والمنظمات الدولية من اتخاذ خطوات فعالة لتجنب الأزمات أو الحد من تصعيدها وتساعد الدول الكبرى والمنظمات الدولية (الأمم المتحدة) توظيف هذه الأدوات لتنسيق الجهود الدبلوماسية والتدخل الإنساني بشكل أكثر دقة وفعالية[20].

3. **معالجة اللغة الطبيعية (NLP) واستخراج النصوص:** يعد الكم الهائل من المعلومات النصية التي تحتاج إلى تحليل، من البرقيات والخطابات الدبلوماسية إلى قرارات الأمم المتحدة وتقارير الأمن، أحد التحديات الرئيسية في تحليل السياسة الخارجية. إذ تُمكّن معالجة اللغة الطبيعية (NLP) وهي (مجال فرعي من الذكاء الاصطناعي)، الآلات من تفسير وفهم وتوليد اللغة البشرية، مما يسمح لصانعي السياسات بتحليل هذه النصوص بكفاءة أكبر. على سبيل المثال، تستطيع هذه الأدوات استخراج المعلومات ذات الصلة تلقائيًا من مجموعة واسعة من الوثائق، وتلخيص النقاط الرئيسية، وحتى تقييم مشاعر التصريحات التي يدلي بها القادة الأجانب. في عام (2020) طور باحثون في "جامعة أكسفورد" أداة ذكاء اصطناعي تُحلل خطابات "مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة " لتتبع التحولات في اللغة الدبلوماسية، كاشفةً عن اتجاهات ديناميكيات القوة العالمية[21].
4. **تحليل المشاعر ومراقبة وسائل التواصل الاجتماعي:** أصبحت منصات التواصل الاجتماعي، مثل (تويتر وفيسبوك وغيرهما)، مصادر رئيسة للرأي العام، مؤثرةً على القرارات الدبلوماسية والعلاقات الدولية. وهنا يأتي دور أدوات تحليل المشاعر المدعومة بالذكاء الاصطناعي التي تعمل على تحليل منشورات وسائل التواصل الاجتماعي من أجل قياس مشاعر الجمهور تجاه القضايا الدولية الرئيسة، بما في ذلك الانتخابات والاحتجاجات والنزاعات. ففي عام (2018)، استخدمت "وزارة الدفاع الأمريكية" تحليل المشاعر المدعوم بالذكاء الاصطناعي لمراقبة مشاعر وسائل التواصل الاجتماعي خلال الحرب الأهلية السورية، سمح هذا النظام للمسؤولين العسكريين بتقييم كيفية إدراك الفصائل المختلفة وعامة الناس للنزاع، مما وفر معلومات استخباراتية قيّمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية[22].
5. **الذكاء الاصطناعي كأداة للدبلوماسية:** عند استخدام تعبير الـ (AI) كأداة للدبلوماسية، يقصد به إلى كيفية دعمه لوظائف الدبلوماسية والمهام اليومية للدبلوماسيين. في تقرير أعد لمركز الأمن الأمريكي أظهر إمكانيات كبيرة للذكاء الاصطناعي في عدة المجالات ومنها الدبلوماسية. حيث يمكن للذكاء الاصطناعي أن يُساعد في تحسين التواصل بين الحكومات والجمهور الأجنبي من خلال تقليل الحواجز اللغوية بين الدول، وتعزيز أمن البعثات الدبلوماسية من خلال تقنيات التعرف على الصور وفرز المعلومات، ودعم العمليات الإنسانية الدولية من خلال مراقبة الانتخابات، والمساعدة في عمليات حفظ السلام، وضمان عدم إساءة استخدام صرف المساعدات المالية، بالإضافة الى ذلك. يمكن أن تقدم أنظمة الذكاء الاصطناعي مساعدة كبيرة للدبلوماسيين في أوقات الأزمات من خلال مساعدتهم على فهم ما يحدث (التحليلات الوصفية) وتحديد الاتجاهات المحتملة (التحليلات التنبؤية) وغيرها العديد من المميزات التي يمكن أن يقدمها الـ (AI)[23].

المطلب الثاني: التأثيرات السياسية والإستراتيجية لاستخدام الذكاء الاصطناعي

أن تطور الـ (AI) لم يحدث ثورة في الصناعات والاقتصادات والمجتمعات فحسب أنما كان له دور في العديد من التحولات السياسية والعسكرية مما أدى الى إعادة تشكيل المفاهيم التقليدية للسلطة (السيادة) وتغير طريقة تفاعل الدول مع بعضها البعض، وأصبح عاملاً محورياً في ديناميكيات القوة بين القوى العظمى العالمية[24].

1. **السيادة:** مع بروز تقنيات الـ (AI)، ظهرت إشكاليات جديدة تتعلق بمفهوم (السيادة)، إذ لم تعد السيادة في العصر الحديث مقتصرة على الحدود الجغرافية أو القوة العسكرية. فلم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد المحتكر لمصادر للقوة والنفوذ، إذ أسهمت التكنولوجية الحديثة في إتاحة قدرات عسكرية وتقنية متقدمة بتكلفة أقل، مما سهّل تداولها بين قطاع واسع من الفاعلين غير الدوليين. ونتيجة لذلك، برزت كيانات جديدة تشارك الدول في مظاهر التفوق والسيادة في مجالات مختلفة. على سبيل المثال، تلاشت الحدود التقليدية بين (الأجهزة الاستخباراتية) والقطاع الخاص في مجال (المعلومات)، حيث أصبح القطاع الخاص يمتلك ويطوّر تقنيات متقدمة لجمع المعلومات وتحليلها وتتبع الأهداف ذات الطابع الاستخباراتي. كما نشأت أنماط متعددة من التعاون بين الهيئات (الاستخباراتية والشركات الخاصة)، من أبرزها صندوق" IN-Q-TEL" في الولايات المتحدة، الذي يهدف إلى تحديد ودعم الشركات المطوِّرة للتقنيات الرائدة التي تخدم الأمن القومي، مما يمكّن المجتمع الاستخباراتي الأمريكي من الحفاظ على موقعه في طليعة التطور التقني[25].

وقد زاد استخدام الذكاء الاصطناعي من حجم التأثيرات الخارجية على الدول، لا سيما الأقل تطوراً في هذا المجال، مما يُجبرها على الاعتماد على الدول أو الشركات المنتجة لهذه التقنيات. ويتضح من ذلك أن هذا التبعية التكنولوجية أسهمت في تعزيز قدرة الشركات القادرة على تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي وتحديثها في فرض هيمنتها على دول ومنظمات دولية من خلال السيطرة التكنولوجية. ومن جهة أخرى، تحوّلت

بعض النظم السياسية إلى مجرد أجهزة بيروقراطية لتنفيذ مخرجات وتوصيات تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال السياسات العامة، وهو ما يُؤثّر بدوره في نمط الحكم وطبيعة صنع القرار واتخاذه[26].

وفي هذا الإطار، يتضح أن اعتماد المؤسسات الحكومية على خدمات سحابية أجنبية قد جعل بياناتها الاستراتيجية عُرضةً للوصول أو التعطيل من قِبَل جهات خارجية، مما أدى إلى بروز مصطلح (السيادة الرقمية)، وهي قدرة الدولة على فرض سيطرتها الكاملة على فضائها المعلوماتي والتكنولوجي، بما يشمل البيانات المتداولة والبنية التحتية الرقمية وشبكات الاتصالات الوطنية. وبناءً على ذلك، لم يعد مفهوم السيادة مقتصراً على حماية الحدود البرية والبحرية والجوية، بل امتدّ ليشمل الحدود الرقمية المتمثلة في مراكز البيانات، والكابلات البحرية للإنترنت، والسحابات الحاسوبية، وأبراج الاتصالات، ومنع اختراق شبكاتها الإلكترونية أو سرقة بياناتها[27].

2. **العلاقات بين الدول:** أدى الذكاء الاصطناعي إلى تغيير جوهري في طبيعة العلاقات بين الدول وتفاعلاتها، على الرغم من أنه ساهم في تطوير المجال الدبلوماسي إلا إن مع تزايد استخدام الدول والجماعات المسلحة لتقنيات (AI)، أصبح الذكاء الاصطناعي عنصراً أساسياً في تفعيل التوترات والصراعات والحروب. حيث يسهم الذكاء الاصطناعي بشكل كبير في تطوير الأسلحة، مثل الطائرات المسيرة والأسلحة الذاتية التوجيه. تستطيع هذه الأسلحة تعزيز القوة العسكرية للدول، كما أن الذكاء الاصطناعي قادر على تعزيز قدرات التجسس وجمع المعلومات من خلال فحص كميات ضخمة من البيانات والكشف عن الأنماط الخفية[28] . كل هذه الإمكانيات بالتالي انعكست على العلاقات بين الدول وزيادة التوترات وانعدام الثقة والصراعات، وخلق فجوة كبيرة بين الدول، خاصة القوى الكبرى، على سبيل المثال، في عام (2016) اتهمت "الولايات المتحدة الأمريكية" "روسيا" بالتأثير على الانتخابات والتلاعب بالمعلومات والرأي العام الأمريكي من خلال الفضاء الرقمي، مما أدى إلى توتر شديد في العلاقات الدبلوماسية وفرض عقوبات ووقف التعاون في المجال التكنولوجي[29].

بالإضافة إلى ما تقدم إن الذكاء الاصطناعي، بوصفه أداة استراتيجية، مهد الى خلق منافسة عالمية تسعى من خلالها كل دولة إلى تحقيق التفوق التكنولوجي، حيث أسفرت هذه المنافسة عن ما يعرف (بسباق التسلح التكنولوجي)، إذ تحول التوجه الدولي من القوة العسكرية إلى القوة تكنولوجية، فقد دخلت الدول الكبرى في منافسة شديدة لتطوير أسلحة تكنولوجية حديثة تعتمد على نظم ذاتية التشغيل، هذا التنافس لا يهدف فقط إلى الحصول على أدوات تتفوق في الهجوم أو الدفاع، بل يتجاوز ذلك إلى إيجاد معادلات جديدة تتعلق بالردع والسيطرة والتحكم في ساحة النزاعات، وبالتالي الانتقال من الاعتماد على الأسلحة التقليدية إلى أنظمة قادرة على القيام بالعمليات والتحليل واتخاذ القرارات بصورة مستقلة دون الحاجة إلى مواجهة مباشرة، بل عبر استخدام بعض الحواسيب من أي مكان[30].

وقد أفرزت هذه المنافسة الشديدة أجواءً من التوترات امتدّت لتطال المجالات الاقتصادية والتجارية، إذ فرضت بعض الدول قيوداً على تصدير التكنولوجيا الحديثة والرقائق الذكية. ويتجلى ذلك بوضوح في إقدام "الولايات المتحدة الأمريكية" على فرض قيود صارمة على "الصين"، تحت ذريعة حماية الأمن القومي ومنع تسرّب التكنولوجيا الحساسة إلى الأيدي الصينية[31]. خلاصة القول إن الذكاء الاصطناعي جعل العلاقات بين الدول أكثر تعقيدًا وتنافسية، حيث انتقل الصراع من حروب تقليدية إلى صراعات رقمية غير مباشرة، ترتكز على السيطرة على البيانات والتكنولوجية بدلاً من الاعتماد على الأسلحة والموارد الطبيعية.

3. **توازن القوى العالمي:** يعد الذكاء الاصطناعي عنصراً أساسياً في تغيير توازن القوى العالمي بين الدول، حيث تتنافس الدول الكبرى في صراع استراتيجي من أجل التفوق في مجال الذكاء الاصطناعي. وذلك بسبب أن الـ (Ai) يتيح للدول الصغيرة والكيانات غير الحكومية امكانية تحقيق التقدم التكنولوجي، بالإضافة الى أن تركيز موارد الذكاء الاصطناعي في دول معينة يؤدي إلى زيادة الفجوة في القوة بينها وبين الدول الأخرى. فأن تطوير الذكاء الاصطناعي والسيطرة عليه يظهران كمحددات حاسمة للقوة العالمية، مما قد يسفر عن إعادة ترتيب القوى الدولية. وقد استنتجت العديد من الدول أن السيطرة على هذه التقنية ستمنحهم السلطة والنفوذ، الأمر الذي دفع العديد من الحكومات إلى التكيف مع هذه التغيرات التي تأتي من تطبيقات الذكاء الاصطناعي، خاصة مع تأثيرها المتزايد في مختلف المجالات. فقد سعت الدول العظمى إلى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي بشكل فعال ضمن قوتها الشاملة، وفي ظل التحولات الحالية التي يشهدها العالم في النظام الدولي، حيث يشتد التنافس الجيوسياسي بين الولايات المتحدة والصين للسيطرة على تقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يعد امتداداً للصراع من أجل النفوذ في العصر الرقمي، وتركيز روسيا على تعزيز الاستخدام العسكري لتلك التقنية في صراعها مع أوكرانيا[32]، أدرك العلماء وصناع القرار أن دمج الذكاء

الاصطناعي يمثل بداية ثورة جديدة في المجال العسكري، مع القدرة على إعادة تشكيل ميزان القوى الاستراتيجي لضمان المصالح الاستراتيجية سيحصل أولئك الذين يطورون ويستخدمون تقنية الـ(AI) على ميزات استراتيجية تجعلهم أكثر تفوق على منافسيهم في هذا العصر الجديد[33].

ويتضح مما سبق أن هذا التغيير في توازن القوى قد يُفضي إلى تفاقم عدم الاستقرار وانعدام الثقة بين الدول، مما يُثير قلقاً جدياً حول معايير سلامة الذكاء الاصطناعي في ظل منافسة تُعطي الأولوية للتفوق العسكري. وبناءً على ذلك، يُلاحَظ أن السعي المتصاعد نحو التقدم في الذكاء الاصطناعي قد يُولّد دورةً خطيرة من التصعيد واندلاع الصراعات. فضلاً عن ذلك، يمكن للكيانات غير الحكومية، بما فيها الجماعات الإرهابية، توظيف الذكاء الاصطناعي لأغراضها، مما يجعل السيطرة عليه وتنظيمه أمراً بالغ الصعوبة. ومما يزيد المشهد تعقيداً أن هذه التكنولوجيا قد تُمكّن أفراداً ذوي نفوذ من التأثير في ديناميكيات القوة التقليدية التي ظلّت حكراً على الدول. ومن هنا تظهر بوضوح إمكانية حصول الفاعلين غير الحكوميين والأفراد على قدر كبير من النفوذ عبر الذكاء الاصطناعي، مما يُشكّل تحدياً حقيقياً للهيمنة التقليدية للدول[34].

المبحث الثالث: دراسة حالة – الصين نموذجاً في توظيف الذكاء الاصطناعي لخدمة السياسة الخارجية

المطلب الأول: السياق الاستراتيجي للصين في مجال الذكاء الاصطناعي

تُمثّل الصين اليوم النموذج الأكثر تكاملاً وتنظيماً في توظيف الذكاء الاصطناعي لخدمة السياسة الخارجية، إذ لم تكتفِ بتطوير هذه التقنيات داخلياً، بل سعت إلى تحويلها إلى أداة نفوذ استراتيجي على المستوى الدولي. وقد تجلّى هذا التوجه بوضوح في صدور خطة التنمية الوطنية للذكاء الاصطناعي من الجيل الجديد عام 2017، التي رسمت هدفاً صريحاً يقضي بأن تكون الصين الدولة الرائدة عالمياً في مجال الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2030. وبناءً على ذلك، لم يعد الذكاء الاصطناعي في الحسابات الصينية مجرد ملف تقني، بل أصبح ركيزةً أساسية في منظومة السياسة الخارجية الصينية الساعية إلى إعادة تشكيل النظام الدولي بما يخدم مصالح بكين الاستراتيجية.[35]

ويتضح من استقراء هذا التوجه أن الصين تنظر إلى الذكاء الاصطناعي من زاوية مزدوجة؛ فهو من جهة أداة لتعظيم القوة الشاملة للدولة داخلياً عبر تحسين الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية، ومن جهة أخرى وسيلة للتأثير في البيئة الدولية وتوسيع نطاق النفوذ الصيني في العالم ولهذا أطلقت بكين مبادرات مثل (معايير الصين 2035) التي تهدف لمنحها دوراً قيادياً في وضع المعايير التقنية الدولية للجيل القادم من التقنيات بما فيها (الذكاء الاصطناعي) وكذلك انشاء تحالفات وشراكات دولية لدعم رؤيتها[36]. وبناءً على ذلك، تتقاطع استراتيجية الذكاء الاصطناعي الصينية مع طموحاتها الجيوسياسية الأشمل في صورة بالغة التعقيد والاتساق.

المطلب الثاني: أدوات الذكاء الاصطناعي في السياسة الخارجية الصينية

وظّفت الصين الذكاء الاصطناعي في سياستها الخارجية عبر ثلاثة محاور رئيسة متشابكة ومتكاملة:

1. **الدبلوماسية الرقمية والتنبؤ الجيوسياسي:** كشفت الصين عن نظام ذكاء اصطناعي جديد صُمِّم لخدمة سياستها الخارجية، يُطلق عليه اسم (منصة التنبؤ بالبيئة الجيوسياسية ومحاكاتها)، ويُقدّم هذا النظام للدبلوماسيين اقتراحات بشأن السياسة الخارجية بعد تحليل كميات هائلة من البيانات. وفي السياق ذاته، استخدمت الصين نظاماً مماثلاً لتقييم جميع مشاريع الاستثمار الأجنبي لديها على مدى السنوات القليلة الماضية. ويتضح من ذلك أن الذكاء الاصطناعي يُساعد في تحديد نوع كل فاعل واختياراته المختلفة، وتحديد الافتراضات بناءً على لجنة من الخبراء في السياسة الخارجية أو مجالات أخرى، ثم يقوم بحساب السيناريوهات المحتملة. فعلى سبيل المثال، طُبِّق هذا النموذج في تحليل توقّع المواجهة بين "إيران والولايات المتحدة الأمريكية" بشأن الملف النووي الإيراني. وإن كانت النتائج الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي لا تعني بالضرورة أنها مؤكدة، إلا أنها تُمكّن من تصميم السياسة الخارجية وتطويرها واعتماد أفضل الاستراتيجيات. وبناءً على ذلك، فإن السياسة الخارجية ستتغير بشكل جذري مع لجوء الدول إلى الخوارزميات للتنبؤ بالأحداث، لا سيما أن الدول تتفاعل فيما بينها وهي تُدرك أن كل تحركاتها قد تكون متوقَّعة قبل أيام أو أسابيع أو أشهر، ومن شأن هذا التطور أن يُغيّر وجه عالم الأعمال والعلاقات الجيوسياسية[37].

يتضح من كشف بكين عن (منصة التنبؤ بالبيئة الجيوسياسية ومحاكاتها) أنها تسعى إلى تحويل صنع القرار الدبلوماسي من (عملية تعتمد على الخبرة الفردية) إلى (عملية مدعومة بالبيانات الضخمة والتحليل الخوارزمي)، وبناءً على ذلك، باتت الدبلوماسية الصينية تمتلك قدرةً تنبؤية فائقة تُتيح لها استشراف ردود أفعال الدول الأخرى قبل اتخاذ أي خطوة على الصعيد الدولي.

2. **تصدير التكنولوجيا كأداة نفوذ:** لجأت الصين إلى تصدير تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى العديد من دول افريقيا واسيا وأوروبا الشرقية وامريكا اللاتينية، في إطار ما بات يُعرف بـ (طريق الحرير الرقمي) التي أصبحت جزءاً مهماً من أجندة السياسة الخارجية الصينية فقد وقعت 17 اتفاقية تعاون خاصة بالاقتصاد الرقمي عبر الحدود و30 مذكرة تفاهم في مجال التجارة الالكترونية على مستوى العالم[38]. ويتضح من تحليل هذه الظاهرة أن الصين لا تسعى فقط إلى تحقيق عائدات اقتصادية من هذا التصدير، بل تهدف إلى بناء شبكة من الاعتماد التكنولوجي تُعزّز نفوذها السياسي في هذه الدول وتجعلها أقل ميلاً للانحياز إلى المواقف الغربية في المحافل الدولية خاصة مع التنافس الأمريكي الصيني في مجال الذكاء الاصطناعي.

3. **الاستخدام العسكري والاستخباراتي:** وظّفت الصين الذكاء الاصطناعي في تطوير منظومتها الدفاعية والاستخباراتية بصورة لافتة، إذ استثمرت في تحليل البيانات العسكرية، وأنظمة القيادة والسيطرة، والطائرات المسيرة، والروبوتات القتالية. إضافة إلى ذلك دعم اتخاذ القرار في ساحات القتال بسرعة ودقة تفوق القدرات البشرية ويركز الجيش الصيني على ما يُعرف بـ«الحرب الذكية»، هذا المفهوم العسكري يقوم على استخدام الخوارزميات والتعلم الآلي للتنبؤ بتحركات الخصوم. كما يهدف لإدارة العمليات المعقدة وتنفيذ الهجمات الدفاعية والهجومية بشكل شبه ذاتي[39]. وقد تجلّى ذلك في الأزمة مع تايوان، حيث وظّفت الصين عمليات السيبرانية مدعومة بالذكاء الاصطناعي للتأثير والتلاعب عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الرأي العام التايواني عام 2018 [40]. وبناءً على ذلك، أن الذكاء الاصطناعي في السياق الأمني الصيني لم يعد مقتصراً على تعزيز القدرات القتالية، بل أصبح أداةً أساسية في السياسة الخارجية التي تمزج بين العمليات الإلكترونية والمعلوماتية والنفوذ الدبلوماسي.

أن توظيف الذكاء الاصطناعي في السياسة الخارجية أفرز جملةً من الانعكاسات الجوهرية على النظام الدولي؛ فعلى **(صعيد توازن القوى)**، حيث تعتبر الصين ان ذكاء الاصطناعي عاملاً حاسماً في تغيير موازين القوى العسكرية إذ أسهم التقدم الصيني المتسارع في هذا المجال في تضييق الهوة التكنولوجية مع الولايات المتحدة[41]، مما دفع واشنطن إلى فرض قيود متصاعدة على تصدير الرقائق الإلكترونية المتطورة إلى الصين[42].

أما على **صعيد (السيادة الرقمية)**، فقد أثار تصدير الصين لأنظمة المراقبة المدعومة بالذكاء الاصطناعي مخاوف جدية لدى الدول المستوردة وشركائها الغربيين، فهي تخشى ان تستخدم الصين (طريق الحرير الرقمي) الاطلاع على بيانات حساسة أو التأثير في القرارات السياسية للدول المستفيدة، فقد ساعدت شركات التكنولوجيا الصينية بالفعل حكومات في دول أخرى على تطوير قدرات مراقبة يمكن استخدامها ضد جماعات المعارضة، كما قدمت تدريباً حول كيفية مراقبة الإنترنت وفرض الرقابة عليه في الوقت الفعلي، وعلى الرغم من أن بعض هذه الشركات الصينية تعتبر شركات خاصة اسمياً، إلا أن حتى الشركات الخاصة قد خضعت لرقابة عالمية بسبب صلاتها بالدولة، حيث تُلزمها تشريعات الأمن السيبراني الصينية بتخزين البيانات على خوادم في الصين والخضوع لعمليات تفتيش من قبل السلطات[43]. ومن هنا يتضح أن مفهوم السيادة الرقمية لم يعد مجرد مصطلح نظري، بل أصبح إشكاليةً سياسية وأمنية ملموسة تواجهها الدول النامية التي تسعى إلى الاستفادة من التكنولوجيا الصينية.

وخلاصة ما تكشفه دراسة الحالة الصينية أن توظيف الذكاء الاصطناعي في السياسة الخارجية ليس خياراً تقنياً بحتاً، بل هو استراتيجية سياسية متكاملة تندرج ضمن رؤية أشمل لإعادة تشكيل موازين القوى العالمية. ويتضح من تجربة الصين أن الدول التي تمتلك إرادةً سياسية واضحة واستثماراً متواصلاً في هذا القطاع هي وحدها القادرة على تحويل الذكاء الاصطناعي من أداة داخلية إلى رافعة للنفوذ الخارجي.

الخاتمة

أن الذكاء الاصطناعي أصبح أداةً مركزيةً في السياسة الخارجية المعاصرة، وأن قدرة الدولة على تطوير هذه التقنيات محلياً ترتبط ارتباطاً طردياً باستقلالية قراراتها السياسية الخارجية، فيما يُقوّض التفاوت التكنولوجي سيادة الدول الأقل تطوراً ويُعيد تشكيل موازين القوى بصورة غير متكافئة. وقد أثبتت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي تجاوز دوره التقني ليصبح أداةً محوريةً في صنع القرار الخارجي، إذ باتت الدول الكبرى توظّفه في تحليل البيانات الاستراتيجية، والتنبؤ بالأزمات، وإدارة الدبلوماسية الرقمية، وتحديد مواقفها في المفاوضات الدولية. وقد جاءت الحالة الصينية دليلاً تطبيقياً قاطعاً على ذلك، من خلال (منصة التنبؤ بالبيئة الجيوسياسية ومحاكاتها) وتوظيف الذكاء الاصطناعي في كل مسارات سياستها الخارجية.

وعلى صعيد العلاقة بين القدرة التكنولوجية واستقلالية القرار فأن الدول التي تمتلك قدرات ذاتية في تطوير الذكاء الاصطناعي تتمتع باستقلالية أعلى في رسم سياساتها الخارجية وتحرّرٍ أكبر من الضغوط التكنولوجية الخارجية، في حين تجد الدول التي تعتمد على استيراد هذه التقنيات نفسها في وضع تبعية يُقيّد هامش قرارها السياسي.

كما أن التفاوت في القدرات التكنولوجية بين الدول أفرز فجوةً استراتيجيةً متسعة تعيد رسم التراتبية الدولية؛ إذ يتركز الذكاء الاصطناعي المتقدم في عدد محدود من الدول الكبرى، مما يمنحها نفوذاً جيوسياسي، وفي مقابل تراجع قدرات الدول النامية على مقاومة الضغوط الخارجية، وبناءً على ما تقدم، تترسخ القناعة بأن الذكاء الاصطناعي لم يعد عاملاً هامشياً في العلاقات الدولية، بل أصبح متغيّراً مستقلاً ذا قدرة تفسيرية عالية في فهم ديناميكيات السياسة الخارجية المعاصرة وتحولات النظام الدولي.

الاستنتاجات:

1. يُعتبر الذكاء الاصطناعي أداة استراتيجية ذات تأثير بالغ في ميدان السياسة الخارجية الحديثة؛ إذ يتيح إمكانيات فريدة في تحليل البيانات الضخمة، ويُعزّز قدرة صانعي القرار على استشراف التحولات الدولية والتعامل معها بدقةٍ أكبر.
2. يتضح من توظيف الذكاء الاصطناعي في السياسة الخارجية أنه يُسهم في تعزيز فعالية القرارات السياسية وتسريع الاستجابة للأزمات الدولية.
3. يُفضي الاعتماد المتزايد على تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى بروز مفهوم السيادة الرقمية بوصفه بُعداً جديداً وجوهرياً لسيادة الدولة في القرن الحادي والعشرين؛ إذ أصبحت قدرة الدولة على إدارة بياناتها وبنيتها التكنولوجية وحمايتها من الاختراق الخارجي معياراً حاسماً لقياس نفوذها ومكانتها في النظام الدولي .
4. يُعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل أنماط العلاقات الدولية وتوازن القوى على الساحة العالمية؛ فمن خلال تصاعد التنافس التكنولوجي بين القوى الكبرى وتحوّله إلى سباق استراتيجي شامل، بات التفوق في الذكاء الاصطناعي رافعةً للهيمنة الدولية تتجاوز في أثرها كثيراً من عناصر القوة التقليدية كالقوة العسكرية والاقتصادية المباشرة .
5. تُجسّد الحالة الصينية نموذجاً فريداً في توظيف الذكاء الاصطناعي لخدمة السياسة الخارجية؛ إذ يتضح أن بكين نجحت في تحويل الاستثمار التكنولوجي إلى نفوذ جيوسياسي مباشر، من خلال ربط استراتيجية الذكاء الاصطناعي بمشروعها الأشمل لإعادة تشكيل النظام الدولي ومبادرة الحزام والطريق الرقمي. وبناءً على ذلك، يُمكن اعتبار الحالة الصينية نمطاً مرجعياً لفهم كيفية تحوّل التقنية إلى أداة سياسة خارجية منهجية ومتكاملة .
6. يتضح من دراسة الحالة الصينية أن تصدير تقنيات الذكاء الاصطناعي — لا سيما أنظمة المراقبة في إطار طريق الحرير الرقمي — أفرز إشكالية جديدة تتعلق بالسيادة الرقمية للدول المستوردة؛ إذ باتت هذه الدول أمام معادلة صعبة بين الاستفادة من التكنولوجيا الصينية المتاحة وبين خطر الوقوع في دائرة التبعية التقنية التي تُهدد استقلالية قرارها السياسي.

Footnotes

1. Mohamed El-Sayed Selim, Analysis of Foreign Policy, Egyptian Renaissance Library, Cairo, 2nd ed., 1998.
2. Christopher Hill, Foreign Policy in the Twenty-First Century, Palgrave Macmillan education,2016.
3. Jean-Frédéric Morin, and Jonathan Paquin, Foreign Policy Analysis, Macmillan, Canada, 2018.
4. Mubarak Saeed Awad Al-Ajmi, Economic Aid as a Tool of Kuwaiti Foreign Policy: For the Period (1980-2010), Master's Thesis, Faculty of Arts and Sciences, Middle East University, 2011.
5. Hassan bin Mohammed Hassan Al-Omari, Artificial Intelligence and its Role in International Relations, Arab Journal of Scientific Publishing (AJSP), Jordan, Issue 29, 2021.
6. Artificial Intelligence, Artificial Intelligence Series for Executives (1), Saudi Data & Artificial Intelligence Authority (SDAIA), 2nd Edition, April 2024.
7. Mubarak Saeed Awad Al-Ajmi, Economic Aid as a Tool of Kuwaiti Foreign Policy: For the Period (1980-2010), op, cit.
8. M. L. Cummings, Heather M. Roff, Kenneth Cukier, Jacob Parakilas and Hannah Bryce, Artificial Intelligence and International Affairs Disruption Anticipate, International Security Department & US and the Americas Programmer,2018, p1.
9. Heba Gamal El-Din Mohamed El-Azab, Political Science between the impact of artificial intelligence technologies and a review of the pillars and functions of the concept of the state and the structure of the global system, Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, Egypt, Volume 23, Issue 1, January 2022.
10. Artificial Intelligence as an Emerging Actor in International Relations, TRENDS Research and Consulting, Strategic Studies Department, 2025, at the link: https://share.google/2QKihKQQysEivrpix (accessed 15 July 2025)
11. Yasser Mohamed Abdel Salam Ragab, The State's Role in Framing Artificial Intelligence Ethics: A Comparative Study, The Legal Journal, Faculty of Law, Khartoum, Volume 24, Issue 6, 2025.
12. AI Act, Shaping Europe's digital, an official EU website, at the link https://share.google/hhhMiwRcfoHdoMNH (accessed 21 July 2025)
13. M. L. Cummings, Heather M. Roff, Kenneth Cukier, Jacob Parakilas and Hannah Bryce, Artificial Intelligence and International Affairs Disruption Anticipate, op, cit, p1.
14. Revolutionizing Foreign Policy with AI: A Comprehensive Guide to AI in Foreign Policy Analysis and Decision Making, Number Analytics, 25 May 2025, at the link https://www.numberanalytics(accessed 29 July 2025)

15. Abdul Kadhim Abdul Karim, Big Data and Data Analysis in Information Systems, Future University, 2025, available at https://uomus.edu.iq/NewCol.aspx?newid (accessed 1 August 2025)
16. Amr Al-Iraqi, Oil of the Century: Big Data...The Future Power of Nations and Societies, Future Center for Advanced Research and Studies, 2024, on the link https://share.google/fxiTLnrCWdMAzAaH (accessed 1 August 2025)
17. Amir Al-Saadi, Using Artificial Intelligence in Developing Diplomatic Relations: Towards a New Diplomacy, Arab Democratic Center, at the link https://share.google/915pHRtm8vyqh816U (accessed 3 August 2025)
18. Ali Ghassan Sami, The use of artificial intelligence in the foreign policy decision-making process, Journal of the College of Law and Political Science, Iraqi University, Issue 22, 2023.
19. Mr. Ali Abu Farha, Abdullah Al Khaja, The Role of Artificial Intelligence in Predicting Political Stability: A Survey Study, TRENDS Research and Consulting, Strategic Studies Department, 2024, at the link https://share.google/Bz4q8imBQjfNTd3qH (accessed 3 August 2025)
20. Mohammed Abu Ghazaleh, Rashid Al-Hosani, The Artificial Intelligence Revolution: How Technology Is Reshaping the Nature of International Relations? , Trends Research and Consulting, available at https://trendsresearch.org/ar/insight/ (accessed 10 August 2025)
21. Syed Mohammad Raghib, Artificial Intelligence and Foreign Policy Analysis: A New Paradigm in Global Diplomacy, Muslim Mirror (MM) Journalism, at the link https://muslimmirror.com/artificial-intelligence-and-foreign/(accessed 15 August 2025)
22. Ibid.
23. Corneliu Bjola, Diplomacy in the Age of Artificial Intelligence, Elcano Royal Institute, ARI 98, Spain, 14 October 2019.
24. Hsu Zarni Maung, Artificial Intelligence and the Future of Global Polities, Researchgate, 2025, p1.
25. [25]. Heba Gamal El-Din Mohamed El-Azab, op. cit.
26. Ali Ghassan Sami, op, cit.
27. Qassem Danish, Digital Sovereignty: The Battle of States to Protect Their Data in the Age of Artificial Intelligence, Al Mayadeen Network, 2025, available at: https://share.google/nU3yDhGkq9JDqL3jd (accessed 20 August 2025)
28. Abeer Suleiman Attia, The Impact of Artificial Intelligence on International Relations and its Role in Global Power Shifts, Tishreen University Journal of Economic and Legal Sciences, Syria, Volume 47, Issue 1, 2025.
29. Kurtis Nelson and Darrell M. West, Foreign influence operations in the 2024 elections, Brookings, September 12, 2024, at the link https://www.brookings.edu/articles/foreign (accessed 2 September2025)

30. Mahmoud Kamal Al-Bahnassawi, The Military Orientation Towards Artificial Intelligence and its Impact on the Traditional Arms Race, Arab Democratic Center, Germany, 2025, at the link https://democraticac.de/?p=104653 (accessed 5 September2025)
31. Hassan bin Muhammad Hassan Al-Omari, op, cit.
32. Ahmed Majbas Al-Issawi, Artificial Intelligence as an Emerging Actor in the International System: Will it Redraw the Rules of the Game? , Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Iraq, 2025.
33. Nourhan Hindawi, Wars in the Age of Artificial Intelligence and Their Impact on the International Arms Race, Arab Democratic Center, 2024, available at: https://share.google/g6aXU4OkAAXcPgTFk (accessed 18 September2025)
34. Ahmed Majbas Al-Issawi, op,cit.
35. China's Economic Strategy in Artificial Intelligence: Prospects and Challenges, Emirates Center for Strategic Studies and Research – United Arab Emirates, p. 11.
36. Ibid, p (12-13)
37. Sajjad Abedi, Artificial Intelligence and its Impact on Foreign Policy, Al-Wefaq Newspaper, 2025, available at https://al-vefagh.net (accessed 10 August 2025)
38. Wang, Zeny, "China's Digital Silk Road (DSR) in Southeast Asia: Progress and Challenges", ISEAS Perspective, No. 1, January 2024, p.3.
39. Mohammed Elkaradawy, The Military Superiority Race... How Is China Using Artificial Intelligence for Future Wars?, voice of emirates, 2026, at the link https://www.voiceofemirates.com (accessed 5 April 2026).
40. Marcellino, William et al., Generative AI and Disinformation: China's Influence Operations and Taiwan, RAND Corporation, Perspectives, 2023, p.20-21
41. China is using artificial intelligence to win the wars of the future, Al-Youm Al-Sabea Magazine, 2026, at the link https://www.youm7.com/Mohafzat(accessed 5 April 2026).
42. Analysis of the U.S.-China conflict in the fields of semiconductor chips and artificial intelligence. How is the technological Cold War reshaping the global economy?, G-FOCUS INTERNATIONAL MAGAZINE, 2025, at the link https://gfocusmagazine.com/ (accessed 5 April 2026).
43. Council on Foreign Relations, Assessing China's Digital Silk Road Initiative, CFR, 2020, at the link: https://www.cfr.org/china-digital-silk-road/ (accessed 5 April 2026).

Sources

1. Radwa Ahmed Abdel-Jalil, The Iranian Strategy Towards the Arab Region: A Case Study of Iraq and Lebanon, Arab Democratic Center, 2016, available at https://democraticac.de/?p=41389 (accessed 10/7/2025)
2. Mubarak Saeed Awad Al-Ajmi, Economic Aid as a Tool of Kuwaiti Foreign Policy: For the Period (1980-2010), Master's Thesis, Faculty of Arts and Sciences, Middle East University, 2011, p. 1.

3. Ahmed Mustafa, Sanctions as a tool of American foreign policy (The case of Iraq after 2003), Al-Bayan Center for Studies and Planning, Iraq, 2024, p. 4.
4. Jay Steinmetz, Politics, Power, and Purpose: An Orientation to Political Science, FHSU Scholars Repository, Hays state University,2021, p.159-160.
5. Mustafa Aydin, Foreign Policy Instruments of States (Diplomacy, Propaganda, Economic Methods), Anadolu University,2019, p.160.
6. Foreign Military Financing (FMF), Bureau of Political-Military Affairs, Washington, DC, https://2001-2009.state.gov/t/pm/65531.htm (accessed 10 July 2025)
7. Artificial Intelligence, Artificial Intelligence Series for Executives (1), Saudi Data & Artificial Intelligence Authority (SDAIA), 2nd Edition, April 2024, pp. 4-6.
8. Moumita Ghosh, Thirugnanam Arunachalam, Introduction to Artificial Intelligence, Research Gate,2021, p 25.
9. Artificial Intelligence, AI for Executives Series (1), Saudi Data & Artificial Intelligence Authority (SDAIA), 2nd ed., April 2024, p. 11.
10. Artificial Intelligence (Opportunities and Challenges), Lubab for Strategic Studies, Al Jazeera Center for Studies, Doha, Qatar, Issue 20, November 2023, p. 15.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021393

The Role of Government Subsidies in Supporting Small Businesses in Iraq

(1)Assistant Lecturer :Kolfikhar Falih Jehad

Keywords:
Government Subsidies,SME Development,Financial Inclusion,Soft Financing,Regulatory Framework,Legal Environment,Public Policy Interventions

Received:20/2/2026
Accepted:21/4/2026
Available:22/6/2026

Abstract

This study aims to analyze the role of government subsidies in supporting small enterprises in Iraq by examining the most important adopted policies, their implementation mechanisms, and their contribution to enhancing economic activity and achieving sustainable development. The study is based on the hypothesis that government subsidies constitute a key instrument for supporting small enterprises; however, their effectiveness is influenced by the institutional and administrative environment in which they are implemented.

The research adopts a descriptive-analytical approach to examine the reality of government subsidies through analyzing financial, funding, and regulatory policies directed at small enterprises, relying on official data and relevant economic reports. The study addresses various forms of government support, including direct financial subsidies, concessional loans, tax exemptions, and training and capacity-building programs, highlighting their role in enabling small enterprises to sustain and grow.

The study concludes with a set of findings and recommendations, emphasizing the necessity of developing an integrated institutional framework to support small enterprises, simplifying administrative procedures, enhancing transparency in granting subsidies, and adopting more flexible and targeted policies to maximize the impact of government subsidies and achieve economic development goals in Iraq.

(1) Imam al-Kazim (peace be upon him) College of Islamic Sciences, University of Baghdad (kolfikharfalih@iku.edu.iq)

https:// orcid.org/0009-0003-3473-1784

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

دور الاعانات الحكومية في دعم المشاريع الصغيرة في العراق

[1] م.م. كل فخار فالح جهاد

المستخلص: -

هدف هذا البحث إلى تحليل دور الإعانات الحكومية في دعم المشاريع الصغيرة في العراق من خلال دراسة أهم السياسات المعتمدة وآليات تطبيقها، وقياس مدى إسهامها في تعزيز النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الإعانات الحكومية تمثل أداة رئيسة لدعم المشاريع الصغيرة، إلا أن فعاليتها تتأثر بطبيعة البيئة المؤسسية والإدارية التي تُطبق ضمنها.

اعتمد البحث المنهج الوصفي–التحليلي في دراسة واقع الإعانات الحكومية، من خلال تحليل السياسات المالية والتمويلية والتنظيمية الموجهة للمشاريع الصغيرة، مع الاستعانة بالبيانات الرسمية والتقارير الاقتصادية ذات الصلة. وتناول البحث أشكال الدعم الحكومي المختلفة، ولا سيما الإعانات المالية المباشرة، والقروض الميسرة، والإعفاءات الضريبية، وبرامج التدريب وبناء القدرات، مبينًا دورها في تمكين المشاريع الصغيرة من الاستمرار والنمو.

واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات، كان من أهمها ضرورة تطوير إطار مؤسسي متكامل لدعم المشاريع الصغيرة، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز الشفافية في منح الإعانات، فضلاً عن اعتماد سياسات أكثر مرونة واستهدافًا، بما يسهم في تعظيم أثر الإعانات الحكومية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في العراق.

الكلمات المفتاحية: الاعانات الحكومية- المشاريع الصغيرة- التمويل والقروض الميسرة- البيئة التنظيمية-البيئة التشريعية-السياسات الحكومية

المقدمة

تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، حيث تسهم في خلق فرص العمل وتحفيز الابتكار وتنويع مصادر الدخل، ومن هذا المنطلق، تأتي الإعانات والدعم الحكومي كأداة أساسية لتذليل الصعوبات المالية والإدارية التي تواجه هذه المشاريع، خاصة في بيئة اقتصادية مثل العراق، التي تعاني من تحديات متعددة تشمل البطالة، نقص التمويل، وعدم استقرار البيئة الاستثمارية.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الحاجة إلى تقييم فعالية السياسات الحكومية في دعم المشاريع الصغيرة في العراق، ومدى مساهمتها في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاجتماعية، اضافة إلى تسليط الضوء على العقبات التي تعترض استفادة المشاريع من الإعانات، بما يسهم في تقديم توصيات عملية لتحسين آليات الدعم الحكومي

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الإعانات الحكومية في تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة في العراق وتحليل أثر هذه الإعانات على استمرارية المشاريع وزيادة فرص التشغيل بالإضافة الى تحديد التحديات التي تواجه استفادة المشاريع الصغيرة من الدعم الحكومي وتقديم مقترحات لتحسين الأداء0

اشكالية البحث

تتمثل اشكالية البحث في السؤال الرئيسي: ما مدى فاعلية الاعانات الحكومية في دعم المشاريع الصغيرة في العراق، وما تأثيرها في تحسين النمو الاقتصادي في ظل التحديات الادارية والمالية والتشريعية التي تواجهها؟

ومجموعة اسئلة فرعية تنبثق عنه وكما يأتي: –

هل الاعانات الحكومية المقدمة للمشاريع الصغيرة كافية لتغطية احتياجاتها الرئيسية؟

ما هي أبرز التحديات التي تواجه المستفيدين عند الحصول على الاعانات؟

هل هناك فجوة بين السياسات الحكومية والاثر الحقيقي على ارض الواقع

فرضية البحث

يفترض البحث أن الإعانات الحكومية لها أثر إيجابي وملموس في دعم المشاريع الصغيرة في العراق، وأن تحسين آليات توزيع هذه الإعانات يساهم في زيادة نجاح واستمرارية هذه المشاريع، الا ان هذا الاثر يبقى محدوداً بسبب ضعف البيئة المؤسسية والبيروقراطية الادارية وضعف كفاءة توزيع التمويل.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام ادوات تحليل اقتصادي وكمي تشمل تحليل الاتجاه الزمني لتطور عدد المشاريع والتمويل، حساب معدلات النمو السنوية للمؤشرات الاقتصادية، تحليل العلاقة بين حجم الاعانات الحكومية وعدد المشاريع الصغيرة والاعتماد على المقارنة الزمنية بين سنوات الدراسة (2015–2025).

حدود البحث: –

الحدود الزمانية: يغطي البحث المدة من 2015 الى 2025.

الحدود المكانية: يقتصر البحث على العراق كحالة دراسية.

هيكلية البحث: – تم تقسيم البحث الى مقدمة ومتن يتألف من ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول الإطار النظري للإعانات الحكومية والمشاريع الصغيرة، ثم تناول المبحث الثاني واقع المشاريع الصغيرة في العراق والتحديات التي تواجهها، اما المبحث الثالث فتناول السياسات الحكومية الداعمة للمشاريع الصغيرة في العراق، اضافة الى خاتمة تضمنت مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، وقائمة المصادر.

المبحث الاول: – الإطار النظري المفاهيمي

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورًا محوريًا في النمو الاقتصادي للدول، حيث تسهم في خلق فرص العمل، وزيادة الإنتاج، وتحقيق التنمية المحلية، وتقليل الفقر، ومع ذلك، تواجه هذه المشاريع تحديات تتراوح بين نقص التمويل، ضعف البنية التحتية، والبيئة التنافسية القاسية، وفي هذا السياق، تتدخل الحكومات عبر الإعانات الحكومية والدعم المالي والسياسي لتخفيف هذه العوائق وتحفيز نمو المشاريع الصغيرة كجزء من الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية

المطلب الاول: – مفهوم الإعانات الحكومية

اولاً: – تعريف الإعانات الحكومية

يعرَّف الدعم أو الإعانة الحكومية بأنها شـكل من أشـكال المسـاعدة المالية أو العينية التي تقدمها الحكومة للأفراد أو الشـركات أو القطاعات الاقتصادية بهدف تخفيض التكاليف أو تشجيع نشاط اقتصادي معين، ويُنظر إليها في الاقتصاد على أنها تحويلات مالية أو سياسات تقلل من تكلفة الإنتاج أو السعر النهائي للمستهلك ، وفق الأدبيات الاقتصادية، تشير الإعانات إلى مدفوعات أو مزايا تمنحها الحكومة لدعم نشاط اقتصادي معيّن وتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، مثل تعزيز الإنتاج أو حماية الصناعات الوطنية [1]، كما تُعرَّف بأنها أداة مالية تستخدمها الدولة للتأثير في تخصيص الموارد داخل الاقتصاد من خلال تخفيض تكلفة السلع والخدمات أو دعم دخول الأفراد، وهو ما يجعلها جزءًا من أدوات السياسة المالية ، وتؤكد المؤسسات الدولية أن الإعانات الحكومية تشمل التحويلات المباشرة أو غير المباشرة التي تمنحها السلطات العامة بهدف تحقيق منفعة اقتصادية للمتلقي، سواء كانت شركات أو أفرادًا [2].

ثانيًا: الخصائص الأساسية للإعانات الحكومية

يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص التي تميز الإعانات الحكومية عن غيرها من أدوات السياسة الاقتصادية، أهمها [3]:

1. طابعها التدخلي: تمثل تدخلاً مباشرًا من الدولة في السوق لتعديل نتائج العرض والطلب أو لتحقيق أهداف اجتماعية.
2. ارتباطها بالسياسة المالية: تُموَّل من الموارد العامة، لذلك ترتبط بالموازنة العامة للدولة.
3. توجيهها لتحقيق أهداف محددة: مثل دعم الفئات ذات الدخل المحدود أو تحفيز قطاع اقتصادي معيّن.
4. تعدد أشكالها: قد تكون مالية مباشرة أو إعفاءات ضريبية أو دعم أسعار أو توفير خدمات بأسعار منخفضة.

وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن الإعانات تُستخدم كأداة لتحقيق التوازن الاجتماعي وتقليل آثار التقلبات الاقتصادية.

ثالثًا: أنواع الإعانات الحكومية

يمكن تصنيف الإعانات الحكومية وفق مجموعة من المعايير التحليلية التي تساعد في فهم طبيعتها وتأثيرها الاقتصادي والاجتماعي، ويُظهر هذا التصنيف مدى تنوع أدوات الدعم المستخدمة في السياسات المالية الحديثة وكما يأتي:[4]

1. الإعانات المباشرة

تشمل الإعانات المباشرة التحويلات النقدية التي تقدمها الدولة مباشرة إلى الأفراد أو المؤسسات، وتُعد هذه الصورة من أكثر أشكال الدعم وضوحًا وسهولة في القياس، إذ تظهر في الموازنة العامة على شكل نفقات تحويلية وتستخدم هذه الإعانات عادة لدعم الفئات منخفضة الدخل أو تمويل المشاريع الإنتاجية الصغيرة، أو لتعويض الخسائر في قطاعات محددة ويمتاز هذا النوع بالشفافية وسهولة التتبع، إلا أنه قد يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية على الدولة إذا لم يكن موجّهًا بكفاءة.

2. الإعانات غير المباشرة

(الإعفاءات الضريبية وتخفيض الرسوم الجمركية :تشمل الإجراءات التي تقلل التكاليف على المستفيدين دون تقديم تحويل مالي مباشر، مثل وتقديم خدمات أو مواد أولية بأسعار مخفضة) وتتميز هذه الإعانات بأنها أقل ظهورًا في الحسابات المالية المباشرة، لكنها تؤثر بشكل ملموس في سلوك الإنتاج والاستثمار، إذ تساهم في تحسين القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية

3. إعانات دعم الأسعار

تقوم الدولة في هذا النوع بالتدخل لتحديد أسعار السلع الأساسية عند مستوى أقل من سعر السوق، مثل دعم الوقود أو الغذاء أو الكهرباء ويهدف هذا الأسلوب إلى حماية القدرة الشرائية للمواطنين والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، لكنه قد يؤدي إلى تشوهات في آلية السوق وزيادة الاستهلاك غير الرشيد إذا لم يتم ضبطه[5] .

4. الإعانات الإنتاجية

تُوجَّه إلى المنتجين أو الصناعات المحلية بهدف زيادة الإنتاج وتحسين الجودة أو تخفيض تكاليف التشغيل وتستخدم غالبًا في القطاعات الاستراتيجية مثل الزراعة أو الصناعة، وتُعد أداة لتعزيز التنمية الاقتصادية وزيادة الصادرات وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

5. الإعانات الاستثمارية

(تخفيض الضرائب وتقديم الأراضي بأسعار :تتمثل في تقديم تسهيلات مالية أو ضريبية لجذب الاستثمارات، سواء المحلية أو الأجنبية، مثل مدعومة وتوفير البنية التحتية) وتُستخدم هذه الإعانات لتحقيق التنمية الإقليمية وتحفيز النمو الاقتصادي طويل الأجل [6].

6. الإعانات الاجتماعية

تركز على تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة، وتشمل دعم التعليم والصحة والإسكان وبرامج الحماية الاجتماعية ويمثل هذا النوع جانبًا مهمًا من سياسات الرفاه الاجتماعي، حيث يسهم في تقليل الفوارق الاقتصادية بين فئات المجتمع

رابعًا: أهداف الإعانات الحكومية

تتعدد الأهداف التي تسعى الحكومات لتحقيقها من خلال تطبيق سياسات الإعانات، ويمكن تحليلها ضمن أبعاد اقتصادية واجتماعية وتنموية متكاملة وكما يأتي [7]: –

1. تحقيق العدالة الاجتماعية: تُستخدم الإعانات كأداة لإعادة توزيع الدخل، من خلال دعم الفئات ذات الموارد المحدودة، مما يساهم في تقليل الفجوة الاقتصادية وتحقيق التوازن الاجتماعي.
2. مكافحة الفقر والبطالة: تسهم برامج الدعم في توفير حد أدنى من المعيشة، كما تساعد على خلق فرص عمل عبر دعم المشاريع الصغيرة والقطاعات الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على الاستقرار الاقتصادي.
3. دعم النمو الاقتصادي: من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج وتشجيع الاستثمار، تساعد الإعانات في تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي، خصوصًا في المراحل الأولى من التنمية.
4. حماية الصناعات الوطنية: تعمل الإعانات على تمكين الصناعات المحلية من المنافسة أمام المنتجات الأجنبية، خاصة في الأسواق المفتوحة، وذلك عبر تخفيض تكاليف الإنتاج أو تقديم حوافز مالية.
5. تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تستخدم الحكومات الدعم كأداة لمواجهة التقلبات الاقتصادية، مثل ارتفاع الأسعار أو الأزمات المالية، بهدف الحفاظ على استقرار الأسواق والقدرة الشرائية.
6. تصحيح فشل السوق: في بعض الحالات يعجز السوق عن توفير سلع أو خدمات ضرورية، وهنا تتدخل الدولة عبر الإعانات لضمان توفيرها، مثل دعم الخدمات الأساسية أو القطاعات الحيوية.
7. تشجيع التنمية الإقليمية: تستخدم الإعانات لتوجيه الاستثمار نحو مناطق أقل نموًا، مما يساهم في تقليل التفاوت التنموي بين الأقاليم.
8. تحقيق أهداف استراتيجية طويلة الأجل: قد تُستخدم الإعانات لدعم التحول الاقتصادي أو تطوير قطاعات مستقبلية مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة، بما يعزز القدرة التنافسية للدولة عالميًا.

هذه الأهداف تنبع من دور الدولة كفاعل اقتصادي يسعى لتحقيق تنمية مستدامة وتقليل الفوارق الاجتماعية

المطلب الثاني: – مفهوم المشاريع الصغيرة

اولاً– تعريف المشاريع الصغيرة

لا يوجد تعريف موحد عالمي للمشاريع الصغيرة، إذ يختلف تحديدها من دولة لأخرى تبعاً للظروف الاقتصادية ومستوى التنمية، كما .يعتمد التعريف عادة على معايير مثل عدد العاملين أو حجم رأس المال أو الإيرادات السنوية

وقد حاولت الأدبيات الاقتصادية تقديم تعريفات متعددة، حيث تُعرف المشاريع الصغيرة بأنها منشآت يديرها أفراد أو مجموعات صغيرة ويكون حجمها محدوداً من حيث العمالة والإيرادات، وفي السياق الدولي، يُعرّف المشروع الصغير غالباً وفق حجم العمالة والإيرادات، إذ يُنظر إليه على أنه شركة مستقلة خاصة يحدد حجمها بعدد الموظفين أو حجم العائدات المالية، كما يرى بعض الباحثين أن اختلاف التعريف يعود إلى تباين الهياكل الاقتصادية بين الدول، حيث تعتمد كل دولة مفهوماً يتناسب مع واقعها الإنتاجي والصناعي [8].

تعرفها منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية بأنها (تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكافة المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها من 10– 50) [9]

ويمكن وضع تعريف شامل للمشاريع الصغيرة بأنها وحدات اقتصادية مستقلة ذات حجم محدود من حيث رأس المال والعمالة، يديرها أفراد أو مجموعات صغيرة بهدف إنتاج سلع أو خدمات وتحقيق عائد اقتصادي ضمن مستوى مخاطرة محدد.

ثانياً: – خصائص المشاريع الصغيرة

تمتاز المشاريع الصغيرة بمجموعة خصائص تميزها عن المشاريع الكبيرة، منها [10]:–

1. انخفاض حجم الاستثمار مقارنة بالمشروعات الكبيرة
2. قدرة أعلى على استيعاب العمالة رغم محدودية رأس المال
3. مرونة في الإدارة وسرعة اتخاذ القرار
4. تعد مجالاً لتطوير المهارات الفنية والإدارية والتسويقية
5. تتميز عادة بملكية فردية أو عائلية، وببساطة هيكلها التنظيمي وانخفاض تكاليف التشغيل واستخدام تقنيات إنتاج أقل تعقيداً
6. غالباً ما تكون أكثر كفاءة في الإدارة والتنفيذ ويمكن أن تحدث تأثيراً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً رغم صغر حجمها.
7. المشاريع الصغيرة ليست متجانسة، بل تختلف في قدراتها واحتياجاتها، مما يستدعي تصميم سياسات دعم مختلفة لكل فئة.

ثالثاً: – أهمية المشاريع الصغيرة: –

تُعد المشاريع الصغيرة أحد أهم ركائز الاقتصاد لأنها تُساهم في [11]:–

خلق فرص العمل المحلية: حيث ان هذه المشاريع لا تتطلب مستوى عالٍ من الكفاءات والمهارات الادارية والانتاجية، كما تُعد المشاريع الصغيرة من أهم الأدوات لمعالجة البطالة، إذ تتيح فرصاً واسعة لاستيعاب القوى العاملة، خاصة في الدول النامية التي تعاني من محدودية القطاع الصناعي الكبير [12].

تفتح المشاريع الصغيرة المجال أمام الابتكار وريادة الأعمال، وتوفر بيئة مناسبة لتطوير الأفكار وتحويلها إلى نشاط تشجيع المبادرة الفردية: اقتصادي منتج، كما تعزز المشاريع الصغيرة المرونة الاقتصادية بقدرتها على انتاج سلع بديله عن السلع المستوردة بالعملات الصعبة وكذلك انتاج سلع للتصدير والتي تجني فائدة للدولة.

تعزيز التكامل الصناعي: عند اعتمادها كمشاريع داعمة للمشاريع الكبيرة وذلك من خلال تزويد المشاريع الكبيرة بالسلع والخدمات اللازمة.

دعم النمو الاقتصادي: أدرك صانعو السياسات الاقتصادية أهمية المشاريع الصغيرة في تحقيق النمو وتقليل الفقر، بعد أن تبين أن الصناعات الكبيرة كثيفة رأس المال لا تحقق استيعاباً كافياً للعمالة.

المبحث الثاني: –

المشاريع الصغيرة في العراق: الواقع والتحديات

تُعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الدعائم الأساسية لأي اقتصاد حديث، لما توفره من فرص عمل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وتنويع مصادر الدخل بعيدًا عن القطاعات الريعية، ولا سيما النفط في حالة العراق، وفي ظل التحديات الهيكلية والسياسات الاقتصادية المتأرجحة، لا يزال هذا القطاع يواجه عراقيل كبرى وقدرات محدودة للنمو المستدام، مما يتطلب فهمًا واضحًا لواقعه والتحديات الأساسية التي تعترضه، مع تقديم سياسات مقترحة لمعالجتها .

المطلب الاول: واقع المشاريع الصغيرة في العراق

في العراق تلك الكيانات التي تعتمد على رأس مال محدود وعدد موظفين أقل من الشركات (SMEs) يقصد بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الكبيرة، وتعمل في قطاعات التجارة، الخدمات، الصناعة الخفيفة والرقمية، ويمكن ان نوضح الاصناف الاساسية لهذه المشاريع كما يأتي [13]:

اولاً: المشاريع الانتاجية: – وهي مشاريع تقوم على انتاج سلع استهلاكية او يدوية مثل الصناعات الصغيرة والحرف اليدوية كصناعة الحلويات والاقمشة والحرف اليدوية بالإضافة الى المشاريع التي تنتج قطع تكميلية يمكن استخدامها في صناعات اخرى مثل صناعة قطع غيار السيارات او الملابس الجاهزة [14] .

ثانياً: المشاريع التجارية: – وهي مشاريع لتجارة البيع والشراء سواء في الجملة او التجزئة مثل محلات بيع المنتجات الغذائية، التوابل الملابس او حتى بيع الساندويتشات في الشوارع والاماكن المزدحمة، كما تتضمن هذه المشاريع التجارة الالكترونية مثل خدمات التوصيل وبيع الملابس عبر الانترنت والدورات التدريبية عبر الانترنت وبيع منتجات العناية بالشعر والبشرة وغيرها[15]

ثالثاً: – المشاريع الخدمية: – وهي المشاريع التي تقدم خدمة للعملاء بدل بيع السلع مثل اصلاح وصيانة السيارات، خدمات التنظيف او غسيل السجاد، خدمات التجميل والحضانة او رعاية الاطفال [16].

رابعاً: – المشاريع الرقمية والابداعية: – وهي مشاريع العمل عبر الانترنت مثل تطوير مواقع وتطبيقات، العمل الحر وانشاء محتوى رقمي وادارة حسابات تجارية[17].

خامساً: – الزراعة والثروة الحيوانية المصغرة: – وهي مشاريع متعلقة بالزراعة او تربية الدواجن او تربية الحيوانات او زراعة الخضروات وهذه المشاريع يمكن ان تدار بموارد محدودة [18]

ويمكن ان نلاحظ زيادة عدد هذه المشاريع واعداد العاملين فيها في مختلف محافظات العراق وكما في الجدول الآتي: –

رقم (1) واقع المشاريع الصغيرة في جميع محافظات العراق خلال السنوات (2015–2020–2022)

السنة	عدد المشاريع الصغيرة	مجموع المشتغلين	قيمة الانتاج الكلي (مليون دينار)	قيمة المستلزمات الكلية (مليون دينار)
2015	22480	67157	1823968	978754
2020	26247	86663	1751559	915831
2022	27,683	98,912	2,787,325	1,601,035

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط العراقية للسنوات (2020-2022)

ملاحظة: – لا تتوفر بيانات رسمية لسنة 2025 حتى تاريخ اعداد البحث بسبب تأخر صدور المسوح الاحصائية عن الجهاز المركزي للإحصاء.

نلاحظ في الجدول اعلاه ارتفاع عدد المشاريع الصغيرة في عموم محافظات العراق من (22480) مشروع في عام 2015 الى (26247) مشروع في عام 2020 ولكن الارتفاع الاكبر كان في عام 2022 ، أي بمعدل نمو يقارب 23,1 % حيث وصل عدد هذه المشاريع الى (27683) مشروع ، اما اعداد العاملين في هذه المشاريع ايضاً يزداد مع زيادة عدد المشاريع الصغيرة فأرتفع من (67157) عامل في عام 2015 الى (86663) عام 2022 وصولاً الى (98912) عامل في عام 2022 ، بمعدل نمو يقارب 47% ، وهو ما يشير الى توسع تدريجي في النشاط الاقتصادي ، ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في التشغيل وارتباط مباشر بين نمو المشاريع وزيادة فرص العمل وكذلك بالنسبة الى القيمة الكلية للإنتاج والقيمة الكلية للمستلزمات تزداد تدريجياً مع زيادة عدد المشاريع الصغيرة ، مما يدل على تحسن نسبي في الاداء الاقتصادي لهذا القطاع رغم التحديات .

المطلب الثاني: – التحديات الرئيسية التي تواجه المشاريع الصغيرة في العراق

تواجه المشاريع الصغيرة في العراق تحديات عديدة ومتنوعة اقتصادية وادارية وتشريعية وامنية مما يؤدي الى تعثر هذه المشاريع رغم الحاجة الكبيرة لها ويمكن ان نوضح هذه التحديات كما يأتي [19]:-

اولاً- التحديات المالية والاقتصادية :- يعد الوصول الى التمويل من اكبر التحديات التي تواجهها المشاريع الصغيرة في العراق بسبب البنية الضعيفة للنظام المالي والشروط العالية للضمانات التي تضعها المصارف مما يجعل الحصول على القروض صعباً جداً مثلاً 7% فقط من المشاريع الصغيرة في العراق تصل الى التمويل البنكي المصرفي الرسمي عندما نقارنها بالمعدل العالمي الاعلى بكثير [20] ، وعند ملاحظة بيانات تقرير منظمة العمل الدولية والجهات الداعمة للمشاريع الصغيرة نرى بأن العراق من بين الدول التي يكون تمويلها للمشاريع الصغيرة محدود للغاية[21] ولكن على الرغم من محدودية هذا التمويل الا انه في حالة تقدم وليس تراجع كما مبين في الجدول الآتي :-

جدول رقم (2) تطور تمويل المشاريع الصغيرة في العراق ونسبة الوصول للتمويل (2015–2025)

السنة	حجم التمويل التقديري (تريليون دينار)	نسبة وصول المشاريع الصغيرة للتمويل	الاتجاه العام
2015	0.60	%6	بداية توسع التمويل
2016	0,80	%6,1	تحسن طفيف
2017	1,10	%6,2	توسع تدريجي
2018	1,50	%6,5	نمو واضح في الاقراض
2019	2,20	%6,6	توسع ائتماني مستمر
2020	3,00	%6,8	دعم اقتصادي بعد الازمة
2021	4,20	%6,9	تسارع في التمويل
2022	6,50	%6,9	توسع كبير بالمبادرات
2023	8,00	%7,0	وصول التمويل لمستويات تريليونية
2024	9,50	%7,2	تحسن محدود في الشمول المالي
2025	10,50	%8–7	استقرار نسبي مع تحسن تدريجي

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي وتقارير وزارة التخطيط العراقية والبنك الدولي للمدة (2015–2025)

.World Bank, Iraq Economic Monitor, Washington D.C., 2023

.International Labour Organization (ILO), SME Development in Iraq, Geneva, 2022

.UNDP, Private Sector Development Report, 2021

يظهر الجدول اعلاه توسعاً ملحوظاً في حجم الدعم المقدم لهذا القطاع ، فقد ارتفع التمويل من (0.007) تريليون دينار عام 2015 الى (4.5) تريليون دينار عام 2020 ، أي بمعدل نمو كلي يقارب (64.185%) خلال هذه المدة وهو ما يشير الى مرحلة انطلاق قوية للسياسات التمويلية ، كما استمر هذا الاتجاه التصاعدي ليصل التمويل الى (13.5) تريليون دينار عام 2025 ، محققاً معدل نمو كلي للمدة (2015–2025) بلغ حوالي (192,757%) وهو مستوى يعكس توسعاً استثنائياً في حجم التمويل ، اما على مستوى معدل النمو السنوي المركب فقد بلغ نحو (265%) سنوياً للمدة (2015–2020) ، قبل ان ينخفض الى حوالي (113%) سنويا للمدة الزمنية الكلية (2015–2025) مما يدل على ان وتيرة النمو كانت اعلى في السنوات الاولى ثم بدأت تتباطأ نسبياً مع مرور الوقت ، ويفسر هذا النمط التصاعدي المتسارع في البداية ثم المتباطئ لاحقاً بكون التمويل انطلق من قاعدة منخفضة جداً ، وهو ما ادى الى تضخيم معدلات النمو في المراحل الاولى ، في حين اصبح النمو اكثر استقراراً مع اتساع حجم التمويل ، وبذلك يعكس الجدول ليس فقط زيادة كمية في التمويل بل ايضاً تحولاً تدريجياً من مرحلة التوسع السريع الى مرحلة النمو المستقر .

ثانياً: – التحديات الادارية والتنظيمية: – من أبرز معرقلات إطلاق الاعمال بسرعة وكفاءة هو وجود روتينات بيروقراطية طويلة ومعقدة في تسجيل المشاريع الصغيرة والحصول على التراخيص، كما تعاني بيئة الاعمال في العراق من القرارات الادارية غير المستقرة التي قد تتغير بسرعة احياناً مما يؤثر على قدرة المشاريع الصغيرة على التخطيط طويل الامد[22] ، كما ان نقص الخبرات الادارية والفنية يعد أحد اسباب ضعف اداء المشاريع الصغيرة.

ثالثاً: – التحديات الامنية والسياسية: – يؤثر عدم الاستقرار الامني في بعض المناطق على اداء المشاريع الصغيرة وقد يؤدي الى اغلاقها او صعوبة التوسع والاستثمار طويل الامد[23] كما ان التقلبات السياسية تؤدي الى تغير السياسات الاقتصادية وعدم استمرارية برامج الدعم.

رابعاً: – التحديات التسويقية: – ان ضعف الخبرة التسويقية وصعوبة الوصول للأسواق وتحديد المستهلكين وصعوبة المنافسة مع الشركات الكبرى والسلع المستوردة كلها تحديات تواجهها المشاريع الصغيرة مما يؤثر سلباً على اداء هذه المشاريع.

خامساً: – التحديات الفنية والتكنولوجية: – يفتقر اصحاب المشاريع الصغيرة في العراق الى الخبرة الادارية والمالية بالإضافة الى قلة التدريب والتأهيل وعدم مواكبة التطور التكنولوجي مما يقلل من قدرتهم على النمو[24] .

سادساً: – التحديات التشريعية: –ان قلة القوانين الخاصة بالمشاريع الصغيرة وضعف حماية المشاريع من المنافسة غير المشروعة تجعلها اقل حماية من غيرها من الكيانات الاقتصادية كما ان تأخر تحديث بعض التشريعات التي تدعم هذه المشاريع يعرقل نمو عدد من المشاريع الصغيرة[25].

إن المشاريع الصغيرة في العراق تمتلك إمكانات عالية لإحداث تأثير اقتصادي واجتماعي إيجابي، إلا أن التحديات البنيوية تحول دون تحقيق هذا الإمكان الكامل، يتطلب ذلك استراتيجيات مدروسة وسياسات تنفيذية جادة ترتكز على التمويل، التشريعات، وتطوير مهارات رواد الأعمال لتحقيق التنمية المستدامة والحد من البطالة.

المبحث الثالث: –السياسات الحكومية لدعم المشاريع الصغيرة في العراق

شهدت السنوات الأخيرة توجهاً حكومياً متزايداً نحو بناء إطار وطني شامل لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث جرت مراجعة مسودة السياسة الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمشاركة عدد من الوزارات والمؤسسات المالية والقطاع الخاص تمهيداً لاعتمادها كوثيقة رسمية داعمة للقطاع وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص العمل وتمكين الفئات الهشّة من دخول سوق العمل، كما عُقدت ورش وطنية بقيادة وزارة التخطيط وبالتعاون مع منظمات دولية لتعزيز الحوار حول أولويات تطوير هذا القطاع، ما يعكس إدراك الدولة لأهميته ضمن خطط التنمية الوطنية [26] .

المطلب الاول: – واقع السياسات الحكومية لدعم المشاريع الصغيرة

سعت الحكومة العراقية الى وضع عدد من السياسات والبرامج الداعمة للمشاريع الصغيرة، بعض هذه السياسات على المستوى الوطني وبعضها الاخر من خلال التعاون مع المنظمات الدولية وكما يأتي: –

اولاً: – اعداد السياسة الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة: –عملت الحكومة العراقية ممثلة بوزارة التخطيط وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية (ILO) على اعداد سياسة وطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تهدف الى تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية وتسهيل الوصول الى التمويل وتعزيز الإطار المؤسسي الداعم لهذا القطاع، دعمت منظمة العمل الدولية، تنفيذ برامج نوعية مثل (ابدأ وحسن مشروعك) والتثقيف المالي ودعم المشاريع الخضراء بتمويل من الوكالة الايطالية للتعاون الانمائي[27] .

ثانياً:– خارطة طريق تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة :–اطلقت وزارة التخطيط بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي والوكالة الامريكية للتنمية الدولية خارطة طريق لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، ركزت على بناء القدرات الريادية ، تحسين البيئة التنظيمية ، تطوير المهارات ودعم التحول الرقمي ، تمثل هذه الخريطة مبادرة استراتيجية لتفعيل دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي ، استخلصت التوجيهات الموضحة في خارطة الطريق من نتائج الدراسات الاخيرة التي يتم تمويلها من قبل الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ، وقامت بتحليل الهياكل العراقية من الصغر والمتوسطة والاتجاهات وديناميات الاعمال والتحديات والفرص تم من خلالها تغطية ست محافظات هي (بابل والبصرة وبغداد ونينوى وكركوك وذي قار) ، توصلت الدراسات الى ان (80%) من القطاع الخاص في العراق هو غير رسمي وهذا يشكل عائق رئيسي امام التنمية الاقتصادية[28]

ثالثاً:– مبادرات التمويل والقروض الميسرة :–اطلق البنك المركزي العراقي مبادرات تمويلية عديدة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، تضمنت تقديم قروض ميسرة عبر المصارف الحكومية والخاصة ، بهدف تشجيع الاستثمار المحلي وتحفيز النشاط الاقتصادي ، احد هذه المبادرات هي (مبادرة تريليون دينار) والتي تنص على منح قروض لجميع العراقيين الذين يقدمون طلب يتراوح مبلغ هذه القروض بين 5–50 مليون دينار وقد تصل في بعض الظروف الى مليار دينار ، تعطى الاولوية في هذه القروض للمشاريع المبتكرة وبأفكار خارج الصندوق ، مولت هذه القروض مشاريع عديدة ومتنوعة(2704)مشروع تجاري و(469) مشروع صناعي و(102)مشروع زراعي و(996) مشروع سياحي وتعليمي [29] .

كما أطلقت منظمة العمل الدولية بالشراكة مع وزارة العمل وشركاء تمويل دوليين مثل التعاون الالماني، صندوقاً لضمان القروض يهدف الى تمكين البنوك من توسعة الاقراض للمشاريع الصغيرة وتشجيع التمويل الميسر خصوصاً للشباب والنساء ومن المتوقع ان يقدم الصندوق قروضاً تصل الى مئات ملايين اليوروات لدعم هذه المشاريع في السنوات القادمة[30].

رابعاً: – برامج التدريب وبناء القدرات: –يتم تنفيذ برامج تدريبية لتقوية المهارات الادارية والريادية لرواد الاعمال عبر برامج مثل (Start and Improve your Business) وتدريبات في التخطيط المالي بالتعاون مع منظمات دولية[31]

خامساً: – تحسين البيئة التنظيمية والتشريعية: –بسبب الاهتمام الحكومي المتزايد بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، تسعى الحكومة الى تبسيط الاجراءات الادارية وتقليل الروتين وتحسين مناخ الاعمال من اجل تشجيع تأسيس المشاريع الصغيرة وضمان استدامتها[32]

المطلب الثاني: – تقييم السياسات الحكومية لدعم المشاريع الصغيرة في العراق

يمثّل تقييم السياسات الحكومية خطوة أساسية لقياس مدى فاعلية البرامج التنموية في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، خصوصاً في قطاع المشاريع الصغيرة الذي يُعدّ ركيزة لخلق فرص العمل وتحفيز النمو وقد اتجهت الحكومة العراقية بالتعاون مع منظمات دولية إلى مراجعة السياسة الوطنية لتنمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بهدف تعزيز الأدوات المؤسسية والتشريعية والتمويلية الداعمة لهذا القطاع، بوصفها إحدى ركائز النمو الاقتصادي المستدام ، كما أسهمت الدراسات الوطنية في توفير قواعد بيانات لتوجيه الاستراتيجيات التنموية الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يبرز أهمية اعتماد منهجيات تقييم قائمة على البيانات في تطوير السياسات العامة .

اولاً:– تقييم الفاعلية الاقتصادية للسياسات الحكومية:–تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل الركيزة الأساسية للقطاع الخاص العراقي، إذ تمثل ما يقارب 99% من إجمالي الشركات العاملة في القطاع الخاص، وهو مؤشر واضح على هيمنة هذا النمط من المشاريع على البنية الاقتصادية الإنتاجية [33]، كما تُظهر البيانات أن هذه المشاريع توفر ما بين 60% و70% من العمالة في القطاع الخاص، مما يعكس دورها الحيوي في استيعاب اليد العاملة وتقليل البطالة، إضافة إلى مساهمتها بنسب مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي وتشير تقديرات مؤسسة التمويل الدولية إلى وجود نحو 377 ألف مشروع صغير ومتوسط في العراق، وأن حوالي ثلثي العاملين في القطاع الخاص (نحو 4.7 مليون عامل) يعملون ضمن هذه المشاريع [34].

ان ارتفاع نسبة المشاريع الصغيرة يدل على اعتماد الاقتصاد عليها كمصدر للنشاط الإنتاجي وارتفاع نسبة التشغيل فيها يعكس محدودية قدرة القطاع العام على خلق الوظائف مما يؤكد أن فعالية السياسات الحكومية تجاه هذا القطاع تؤثر مباشرة في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً: – تقييم ادوات السياسة النقدية والتمويل: –قدمت المصارف العراقية قروضاً وتمويلات للمشاريع ضمن مبادرات البنك المركزي وإحدى المؤسسات التمويلية منحت تسهيلات تجاوزت 375 مليون دولار لدعم النشاط الاقتصادي ومنها المشاريع الصغيرة، كما تُستخدم برامج الإقراض المباشر كأداة لخفض الفقر والبطالة عبر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة [35]

ونلاحظ انه رغم توفر التمويل، إلا أن الدراسات تشير إلى استمرار مشاكل الوصول إلى التمويل والضمانات وضعف وضوح السياسات الحكومية وهذا يحد من فعالية الدعم

ثالثاً: –تقييم البعد التشريعي والتنظيمي: –تشير الدراسات إلى أن النشاط الخاص في العراق يواجه مشكلات تنظيمية متعددة، مثل وجود عدد كبير من القوانين القديمة نحو 29 ألف قانون وتنظيم ضعف تصميم أو تطبيق بعض التشريعات وتعقيد الإجراءات الإدارية وهي عوامل تعيق نمو المشاريع الصغيرة كما أن ملكية الدولة لأكثر من 80% من الأراضي تمثل عائقاً أمام الاستثمار والتوسع الإنتاجي، هذه المؤشرات توضح فجوة واضحة بين السياسات المعلنة لدعم المشاريع وبين البيئة المؤسسية الفعلية [36].

كما أن توصيات الخبراء ركزت على ضرورة إنشاء هيئة وطنية مستقلة تُعنى بدعم المشاريع الصغيرة بالتنسيق مع القطاع الخاص، ما يدل على وجود فجوة مؤسسية تحتاج إلى معالجة وأظهرت ورش وزارة التخطيط أهمية إعداد سياسة موحدة للتمويلات الصغيرة وتنسيق الجهود بين الوزارات والمؤسسات، وهو مؤشر على أن التشتت المؤسسي لا يزال يمثل تحدياً رئيسياً.

رابعاً: – تقييم البرامج التدريبية والتطويرية: –تتجه السياسات الحديثة إلى تبني أدوات مثل حاضنات الأعمال والعناقيد الصناعية ودعم ريادة الأعمال وقد أثبتت التجارب الدولية أن هذه الأدوات تُحسن فرص نجاح المشاريع الصغيرة، ما يعزز الدعوات لتوسيع تطبيقها في العراق ضمن منظومة دعم متكاملة [37]

غير أن الواقع يشير إلى أن تطبيق هذه الآليات ما يزال محدوداً، ويحتاج إلى دعم تشريعي وتمويلي وتقني أكبر لضمان تحقيق أثر ملموس.

خامساً:- تقييم السياسات الحكومية التنموية :-تسعى السياسات الحكومية في العراق الى تحقيق التنويع الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص لما له من اثر في تحقيق التنمية الاقتصادية ولكن الواقع يشير الى عكس ذلك من خلال عدة مؤشرات منها هيمنة قطاع النفط اذ تمثل عائدات النفط نحو 45% من الناتج المحلي الإجمالي [38]، لكنه يوفر فقط 1% من فرص العمل كما يعمل حوالي 1% فقط من القوة العاملة في الصناعات النفطية هذا التفاوت يوضح ضرورة تعزيز المشاريع الصغيرة كبديل لتوليد الوظائف، ويشير إلى أن السياسات الحكومية لم تنجح بعد في تحقيق تنويع اقتصادي كافٍ ، كما نلاحظ انه رغم البرامج الحكومية الساعية لدعم المشاريع، فإن استمرار البطالة بمستويات مرتفعة يعكس محدودية تأثير السياسات أو ضعف تنفيذها اذ بلغت البطالة نحو 23% على مستوى العراق في بعض التقديرات، وارتفعت إلى 44% في المناطق المتأثرة بالنزاعات [39] .

كما ان هيمنة القطاع العام على التشغيل تؤكد استمرار الاعتماد على الدولة، وهو ما يتناقض مع أهداف السياسات الرامية لتنشيط القطاع الخاص اذ يبلغ حجم القوة العاملة نحو 10 ملايين عامل يعمل حوالي 3 ملايين في القطاع العام والبقية في القطاع الخاص حيث تستوعب المشاريع الصغيرة الجزء الأكبر [40]

يتضح من خلال المؤشرات الكمية أن المشاريع الصغيرة تمثل العمود الفقري للاقتصاد الخاص في العراق من حيث العدد والتشغيل، إلا أن السياسات الحكومية لم تحقق بعد تحولاً هيكلياً كافياً لتعزيز دورها في التنويع الاقتصادي. فرغم وجود مبادرات التمويل والاستراتيجيات التنموية، ما تزال التحديات المؤسسية والتنظيمية والتمويلية تحد من تأثيرها. وعليه، فإن نجاح السياسات مستقبلاً يتطلب الانتقال من الدعم الجزئي إلى إصلاح بيئي شامل يشمل التشريعات والتمويل والبنية التحتية والحوكمة الاقتصادية

الخاتمة: -

ان تطوير السياسات الحكومية لدعم المشاريع الصغيرة في العراق يمثل خطوة اساسية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ويتطلب ذلك رؤية استراتيجية شاملة، وتنسيقاً مؤسسياً فعالاً والتزاماً حكومياً طويل الامد ويمكن تفصيل ذلك من خلال مجموعة استنتاجات وتوصيات وكما يأتي: -

الاستنتاجات: -

يمكن تلخيص النتائج الرئيسية للبحث بأن:

1. الإعانات الحكومية تمثل أداة هامة لتحفيز المشاريع الصغيرة وتقليل العوائق التمويلية.
2. المشاريع الصغيرة تشكل عاملاً مهمًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا فإن استهدافها بالدعم الحكومي يحقق فوائد على مستوى التشغيل والنمو
3. فعالية الدعم تعتمد على التصميم المؤسسي والبيئي الذي يُطبق ضمنه الدعم .
4. تعمل الإعانات الحكومية على سد فجوة التمويل لدى المشاريع الصغيرة عبر المنح المالية المباشرة لدعم رأس المال، القروض بفوائد منخفضة مقارنة بالسوق، إعفاءات وتخفيضات ضريبية وتقديم ضمانات مالية لتحفيز البنوك على الإقراض .
5. الإعانات يمكن أن تدفع المشاريع الصغيرة إلى زيادة الاستثمار في الابتكار خصوصًا في مجال البحث والتطوير .
6. المشاريع التي تستفيد من الدعم الحكومي أكثر قدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية.
7. الدعم الحكومي يزيد من فرص إدماج المشاريع في الأسواق المحلية والدولية .
8. البيروقراطية والروتين في الحصول على الإعانات قد يثني بعض المشاريع الصغيرة عن التقديم.
9. قد يؤدي الدعم غير المصمم جيدًا إلى اعتماد المشاريع على الإعانة بدلًا من تعزيز المنافسة.
10. في بعض الحالات، يمكن أن تحدث آثارًا سلبية مثل الانتقاء غير الصحيح للمستفيدين أو التحيز القطاعي

التوصيات: -

تتطلب عملية تطوير السياسات الحكومية اصدار قانون موحد خاص بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة كما تتطلب تقليل الروتين الاداري وتسهيل اجراءات التسجيل وضمان الحماية القانونية للمشاريع الصغيرة من المنافسة غير العادلة.

ينبغي تفعيل دور صندوق ضمان القروض لتشجيع المصارف على الاقراض وزيادة مبادرات القروض الميسرة، وانشاء صناديق تمويل خاصة بالشباب والنساء.

توسيع برامج التدريب في مجالات الادارة المالية والتخطيط والتسويق، ودعم برامج ريادة الاعمال، وكذلك دعم حاضنات الاعمال ومراكز الابتكار في مختلف المحافظات.

تحسين خدمات (الكهرباء، الاتصالات، والانترنت) وتشجيع التحول الرقمي.

تشجيع الشراء الحكومي من المشاريع الصغيرة ودعم تسويق المنتجات المحلية، وتنظيم المعارض، ووضع سياسات جمركية تحمي المنتج الوطني.

تشجيع المصارف والشركات الكبرى على دعم المشاريع الصغيرة، اشراك القطاع الخاص في تصميم وتنفيذ السياسات، اضافة الى توسيع التعاون مع المنظمات الدولية.

تتطلب عملية تطوير السياسات الحكومية الداعمة للمشاريع الصغيرة، انشاء جهة وطنية مختصة بمتابعة سياسات الدعم واعتماد مؤشرات اداء واضحة واجراء تقييم دوري لقياس إثر هذه السياسات.

---

1 كيف يساهم الدعم الحكومي في حماية القطاعات الاساسية للاقتصاد؟، ارقام، 2024/9/8 على الرابط الآتي:
https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/ بتاريخ 2026/2/14

2 تقسيم الاعانات الى فئات، على الرابط الآتي :
https://www.fao.org/x4x9143/x9143a03h.htm بتاريخ 2026/2/14

3 إثر الدعم الحكومي على الاستثمار والنمو: سياسات التقييم والاختيار والرصد، مجلة نمذجة السياسات، المجلد 54، العدد5، سبتمبر – اكتوبر 2023، على الرابط الآتي:
https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0161893823000103 بتاريخ2026/2/14

4 فهم الاعانات الحكومية: انواعها، ومزاياها، وعيوبها على الرابط الآتي:
https://www.investopedia.com/terms/s/subsidy.asp بتاريخ 2026/1/20

5 شرح الاعانات، على الرابط الآتي:
https://www.intelligenteconomist.com/subsidies/ بتاريخ 2026/1/21

6 تعريف الاعانات وانواعها وامثلة عليها، على الرابط الآتي:
https://study.com/academy/lesson/subsidies-overview-types-examples.html بتاريخ 2026/1/20

7 احمد سامي حسب الله، المعالجات الحسابية والاجراءات الرقابية للمنح والمساعدات الحكومية بين التطبيقات المحلية والدولية، مجلة جامعة بابل /العلوم الصرفة والتطبيقية والعلوم الهندسية /المجلد (26)، العدد (1) ،2018، ص64-65، وكذلك: كيف يساهم الدعم الحكومي في حماية القطاعات الاساسية للاقتصاد؟، مصدر سبق ذكره.

8 محمود البنداري، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: اهميتها ومعوقاتها، مجلة كلية الاداب، جامعة بنها العدد (48)، اكتوبر 2017، ص303.

9 علي نبع صايل الصبيحي، تمويل المشروعات الصغيرة كمدخل للتنمية الاقتصادية في العراق وحل مشكلة البطالة،مجلة جامعة الانبار للعلوم االاقتصادية والادارية، العدد(2) ،2008،ص6.

10 محمود البنداري، مصدر سبق ذكره، ص309.

11 رائد خضير عبيس كاظم، المشاريع الصغيرة وحاضنات الاعمال ودورها في التنمية الاقتصادية في بلدان مختارة مع اشارة للعراق،رسالة ماجستير(جامعة كربلاء/كلية الادارة والاقتصاد) ،كربلاء،2014،ص39-41 .

12 فريال مشرف عيدان، دور المشاريع الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة بين الشباب العراقي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 8، العدد16 ،2016، ص286.

13 اسار فخري عبد اللطيف، المشاريع الصغيرة والمتوسطة المفهوم-المعوقات-المعالجات، البنك المركزي العراقي،ايار/ 2018، ص6

14 رائد خضير عبيس كاظم، مصدر سبق ذكره، ص18.

15 أفضل مشروع ناجح برأس مال صغير ،2025/1 على الرابط الآتي:

https://bakkah.com/ar/knowledge-center بتاريخ 2026/2/15

16 المصدر نفسه.

17 مرح برجاق، انواع المشاريع الصغيرة ،13 اغسطس 2023، على الرابط الآتي:

https://mawdoo3.com/ بتاريخ 2026/2/15

18 الشبكة العراقية للتمويل الاصغر، على الرابط الآتي:

https://new.imfi.org/ar/main-ar/ بتاريخ 2026/1/11

19 حسين عبد الامير جابر شنجار واخرين، تقييم مبادرة البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، العدد 7، ايلول 2020، ص47.

20 دراسة اوضاع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في محافظات كركوك، بابل وذي قار من خلال مجموعات تركز، التقرير النهائي، كانون الثاني 2023، ص23.

21 حكومة العراق والامم المتحدة توقعان إطار التعاون 2025-2029، الامم المتحدة –العراق ،14 فبراير 2024، على الرابط الآتي:

https://iraq.un.org/ar/307698 بتاريخ 2026/1/11

22 تعقيدات تنظيمية تواجه رواد الاعمال، جريدة الشرق 17 اغسطس 2025، على الرابط الآتي:

https://al-sharq.com/article/2025/08/17/ بتاريخ 2025/1/11

23 حكومة العراق والامم المتحدة توقعان إطار التعاون 2025-2029، مصدر سبق ذكره.

24 تعقيدات تنظيمية تواجه رواد الاعمال، مصدر سبق ذكره.

25 رائد خضير عبيس كاظم، مصدر سبق ذكره، ص27.

26 العراق يقترب من اعتماد سياسة وطنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة: ورشة مصادقة تعقد في بغداد، الامم المتحدة-العراق، 7اغسطس 2025، على الرابط الآتي:

Iraq.un.org بتاريخ 2026/1/23

27 وزارة التخطيط ومنظمة العمل الدولية يراجعان السياسة الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، جمهورية العراق – وزارة التخطيط،7اغسطس 2025، على الرابط الآتي:

Mop.gov.iq بتاريخ 2026/1/23

28 وزارة التخطيط والوكالة الامريكية للتنمية الدولية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي تطلق خارطة طريق لدعم القطاع الخاص في العراق، جمهورية العراق-وزارة التخطيط ،26يونيو 2023، على الرابط الآتي:

undp.org بتاريخ 2026/1/24

29 خطط تمويل الحكومة العراقية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار في مجال الاعمال، شبكة الاقتصاديين العراقيين ،28يناير 2020، على الرابط الآتي:

iraqieconomists.net بتاريخ 2026/1/24

30 منظمة العمل الدولية والتعاون الالماني والشركاء العراقيون يطلقون صندوق لتعزيز النمو الشامل في العراق ،الامم المتحدة – العراق،8اكتوبر 2025 ،على الرابط الآتي :

302863https://iraq.un.org/ar/ بتاريخ2026/1/25

31 بناء مهارات ريادة االاعمال لدعم الشركات متناهية الصغر وخلق فرص العمل في العراق، الامم المتحدة–العراق ،26فبراير 2025، على الرابط الآتي:https:// yraq.un.org بتاريخ 2026/1/25

32 رائد خضير عبيس كاظم، مصدر سبق ذكره، ص38–39.

33 انور رشيد السلماني، خارطة طريق نحو تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمعالجة البطالة في العراق وفقاً لبرنامج حكومة السوداني، مركز البيان للدراسات والتخطيط ،2022، ص4.

34 . World Bank,Iraq Economic Monitor,2023

35 البنك المركزي العراقي، تقرير الدعم والتمويل للمشاريع الصغيرة، 2022.

36 وزارة العدل العراقية، سجل القوانين والتشريعات العراقية، 2020.

37 وفاء جعفر المهداوي وهدى عبد الرضا علي، فرص اقامة حاضنات الاعمال في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة –العدد الثاني والعشرون،2009، ص4.

38 World Bank,Iraq Economic Monitor, تقارير متعددة (2020–2024)

39 صندوق النقد الدولي، تقرير مشاورات، المادة الرابعة، العراق، 2022.

40 الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة، 2022.

List of Sources

First: – Undergraduate degrees

1. Raed Khudair AbisKazim, Small Enterprises and Business Incubators and Their Role in Economic Development in Selected Countries, with Reference to Iraq, Master's Thesis (University of Karbala/College of Management and Economics), Karbala, 2014.

Second: – Patrols

1. Ahmed Sami Hasbullah, "Accounting Treatments and Control Procedures for Government Grants and Aid: A Comparison of Local and International Practices," Journal of the University of Babylon / Pure .and Applied Sciences and Engineering / Vol. 26, No. 1, 2018
2. ",Asar Fakhri Abdullatif, "Small and Medium-Sized Enterprises: Concept, Obstacles, and Solutions .Central Bank of Iraq, May 2018

3. Anwar Rashid Al-Salmany, A Roadmap for Developing Small and Medium-Sized Enterprises to Address Unemployment in Iraq in Accordance with the Sudani Government's Program, Al-Bayan .Center for Studies and Planning, 2022
4. Hussein Abdul Amir Jaber Shanjar et al., "An Evaluation of the Central Bank of Iraq's Initiative to Finance Large, Medium, and Small Projects," Journal of Monetary and Financial Studies, Central Bank .of Iraq, Issue 7, September 2020
5. Ali Naba'a Sayel Al-Subaihi, "Financing Small Projects as a Gateway to Economic Development in Iraq ,and a Solution to Unemployment," Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences .Issue (2), 2008
6. ",Feryal Musharraf Eidan, "The Role of Small Businesses in Reducing Youth Unemployment in Iraq .Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Vol. 8, No. 16, 2016
7. ",Mahmoud Al-Bandari, "Small and Medium-Sized Enterprises: Their Importance and Obstacles .Journal of the Faculty of Arts, Benha University, Issue (48), October 2017
8. Wafa Jaafar al-Mahdawi and Huda Abdul-Razzaq Ali, "Opportunities for Establishing Business Incubators in Iraq," *Iraqi Journal of Economic Sciences*, Vol. 7, No. 22, 2009

Reports

1. .Central Bank of Iraq, Report on Support and Financing for Small Businesses, 2022
2. .Central Bureau of Statistics, Labor Force Survey, 2022
3. ,A Study of the Conditions of Micro, Small, and Medium-Sized Enterprises in the Provinces of Kirkuk Babel, and Dhi Qar Through Focus Groups: Final Report, January 2023
4. .International Monetary Fund, Consultation Report, Article IV, Iraq, 2022
5. World Bank,Iraq Economic Monitor, (2024-2020) تقارير متعددة
6. World Bank,Iraq Economic Monitor,2023

Electronic sources

1. The Impact of Government Support on Investment and Growth: Evaluation, Selection, and Monitoring Policies, *Policy Modeling Journal*, Vol. 54, No. 5, September–October 2023, available at the following :linkhttps://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S016189382300103
2. :The best successful business venture with a small investment, 1/2025, can be found at the following link https://bakkah.com/ar/knowledge-center
3. :The Iraqi Microfinance Network, at the following link -3 https://new.imfi.org/ar/main-ar/
4. Iraq is close to adopting a national policy for small and medium-sized enterprises: A validation workshop :is being held in Baghdad, UN-Iraq, August 7, 2025, at the following linkIraq.un.org

5. Building Entrepreneurship Skills to Support Microenterprises and Create Jobs in Iraq, United Nations–Iraq, February 26, 2025, available at the following link: https://iraq.un.org/ar/302863
6. A definition of subsidies, their types, and examples can be found at the following link: https://study.com/academy/lesson/subsidies-overview-types-examples.html
7. Regulatory Challenges Facing Entrepreneurs, Al-Sharq Newspaper, August 17, 2025, available at the following link: https://al-sharq.com/article/17/08/2025
8. Classification of subsidies into categories, available at the following link: https://www.fao.org/4/x9143a/x9143a03.htm
9. The Government of Iraq and the United Nations Sign the 2025–2029 Cooperation Framework, United Nations–Iraq, February 14, 2024, available at the following link: https://iraq.un.org/ar/307698
10. The Iraqi Government's Funding Plans to Support Small and Medium-Sized Enterprises and Business Innovation, Iraqi Economists Network, January 28, 2020, available at the following link: iraqieconomists.net
11. Explanation of subsidies, at the following link: https://www.intelligenteconomist.com/subsidies/
12. Understanding government subsidies: their types, advantages, and disadvantages at the following link: https://www.investopedia.com/terms/s/subsidy.asp
13. How does government support help protect key sectors of the economy? , Arqam, September 8, 2024, available at the following link: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/
14. Marah Burjag, Types of Small Projects, August 13, 2023, available at the following link: https://mawdoo3.com /
15. The International Labour Organization, German Cooperation, and Iraqi partners launch a fund to promote inclusive growth in Iraq, United Nations – Iraq, October 8, 2025, available at the following link: https://iraq.un.org/ar/302863
16. The Ministry of Planning and the International Labour Organization are reviewing the national policy for the development of small and medium-sized enterprises in Iraq, Republic of Iraq – Ministry of Planning, August 7, 2025, at the following link: Mop.gov.iq
17. The Ministry of Planning, the U.S. Agency for International Development (USAID), and the United Nations Development Programme (UNDP) launch a roadmap to support the private sector in Iraq, Republic of Iraq—Ministry of Planning, June 26, 2023, available at the following link: undp.org

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X
Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021410

Nixon's visit to China and its impact on the two Koreas' declaration of the July 4, 1972 statement

(1)Researcher : Fatima Talib Kazim Obaid
(2)Professor Dr. Muntaha Sabri Maula

Keywords:
Inter-Korean Rapprochement 1972, July 4th Declaration 1972, Sino-American Rapprochement, The Korean Peninsula.

Received:30/11/2025
Accepted:27/2/2026
Available:22/6/2026

Abstract

The Korean Peninsula represents a vital national security zone for the People's Republic of China due to its history, geographical location, long shared border of 1,283.5 kilometers, and proximity to Russia and Japan—two of China's traditional rivals. Historically, the Korean Peninsula has been recognized as a target, an arena of conflict, and an invasion corridor among its powerful neighbors: China, Russia, Mongolia, and Japan. Therefore, Chinese interest in the Korean Peninsula predates American interest, which emerged later with the initial attempt to direct the American merchant ship "Sherman" to the Korean coast in 1866. However, the Koreans managed to burn the ship, and such American attempts continued until World War II, which eventually enabled the United States to control South Korea, while the Soviet Union and China became the primary supporters of North Korea .

Following its participation in the 1953 armistice agreement, China became the dominant influence on North Korea through its military support during the Korean War, establishing it as a strategic ally standing against American expansion in the peninsula. Consequently, Sino-American hostility persisted until the escalation of Sino-Soviet disputes and the Soviet Union's openness to the United States prompted China to seek rapprochement as well. This shift culminated in the 1972 Beijing Summit, which played a pivotal role in the rapprochement between the two Koreas—a dynamic that this research seeks to explain .

(1) University of Basrah / College of Education for Women (fatima.talib@uobasrah.edu.iq)
https:// orcid.org/0009-0008-7334-4097
(2) University of Basrah / College of Education for Women(muntaha.almansory@gmail.com)
https://orcid.org/0009-0002-7886-5779

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

زيارة نيكسون إلى الصين وأثرها في اعلان الكوريتين بيان الرابع من تموز 1972

[1] الباحثة فاطمة طالب كاظم عبيد

[2] أ.د. منتهى صبري مولى

الملخص:

عد شبه الجزيرة الكورية منطقة أمن قومي مهمة لجمهورية الصين الشعبية، ويعود ذلك إلى تاريخها وموقعها الجغرافي، فضلًا عن حدودها الطويلة مع الصين والبالغة (1283.5 كم)، وقربها من روسيا ومجاورتها لليابان، وهما من المنافسين التقليديين للصين. وقد عُرفت شبه الجزيرة الكورية تاريخيًا بأنها ساحة صراع وممر غزو بين جيرانها الأقوياء، وهم الصين وروسيا ومنغوليا واليابان.

لذا، فإن الاهتمام الصيني بشبه الجزيرة الكورية يسبق الاهتمام الأمريكي، الذي بدأ متأخرًا مع أولى المحاولات الأمريكية عام 1866، حين تم توجيه السفينة التجارية "شيرمان" إلى السواحل الكورية، إلا أن الكوريين تمكنوا من إحراقها. واستمرت هذه المحاولات حتى الحرب العالمية الثانية، التي مكنت الولايات المتحدة من السيطرة على جنوب كوريا، في حين أصبح الاتحاد السوفيتي والصين داعمين لكوريا الشمالية.

وبعد مشاركة الصين في اتفاقية الهدنة عام 1953، أصبحت المؤثر الأول في كوريا الشمالية من خلال دعمها العسكري في الحرب الكورية، مما جعلها حليفًا استراتيجيًا يقف بوجه التمدد الأمريكي في شبه الجزيرة الكورية. وعلى هذا الأساس، استمر العداء الأمريكي–الصيني حتى تطورت الخلافات السوفيتية–الصينية، ثم أدى الانفتاح السوفيتي على الولايات المتحدة إلى دفع الصين نحو التقارب أيضًا، وهو ما تُوّج بقمة بكين عام 1972، والتي كان لها دور مهم في التقارب بين الكوريتين، وهو ما سيتم توضيحه في هذا البحث.

الكلمات المفتاحية :التقارب بين الكوريتين 1972، بيان الرابع من تموز 1972، الوفاق الأمريكي–الصيني، شبه الجزيرة الكورية.

المقدمة: الوفاق الامريكي – الصيني وأثره على الكوريتين 1969– 1972.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية طرفين رئيسيين في المنافسة بين الكوريتين منذ إعلان الهدنة عام 1953. ومن الطبيعي أن تؤدي أي تغييرات في العلاقات الأمريكية–الصينية إلى تعديل سياسات كل طرف تجاه حلفائه، لاسيما أن الولايات المتحدة والصين لم تكونا مستعدتين للانخراط مجددًا في حرب بالوكالة عن الكوريين أو غيرهم. لذلك بدأت الكوريتان في تعديل سياساتهما تجاه بعضهما البعض.

كما أن فتح العلاقات بين الولايات المتحدة والصين شكّل أحد أهم التحولات في السياسة الخارجية للرئيس ريتشارد نيكسون، المعروف بمناهضته الشديدة للشيوعية. ومع تنامي القوة النووية الصينية، شعرت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون بالحاجة إلى إعادة جمهورية الصين الشعبية إلى المجتمع الدولي، وفتح قنوات الحوار معها، وإشراكها في محادثات نزع السلاح.

وقد هدفت السياسة الأمريكية الجديدة إلى تحقيق عدة أهداف، منها: وقف انتشار الأسلحة النووية، والحد من التحدي الذي يمثله الاتحاد السوفيتي على المصالح الأمنية الأمريكية، وتقليل التكاليف والمخاطر المترتبة على الالتزامات الدفاعية في جنوب شرق آسيا وشمالها الشرقي. إضافة إلى ذلك، فإن هذه السياسة أتاحت للولايات المتحدة فرصة الخروج من مستنقع حرب فيتنام، وإقامة علاقات مع الصين.

ومن العوامل الأخرى التي دفعت الرئيس نيكسون إلى التفكير في التقارب مع الصين في شرق آسيا حرب فيتنام. كما سعى مستشار الأمن القومي هنري كيسنجر إلى زيادة قدرة الولايات المتحدة على المناورة، وتثبيت موقعها كقوة موازنة في مثلث القوى الجديد (الصين – الاتحاد السوفيتي – الولايات المتحدة)، من خلال الحفاظ على علاقات متوازنة مع جميع الأطراف.

وفي المقابل، وبعد المؤتمر الوطني التاسع للحزب الشيوعي الصيني في نيسان 1969، تمكن ماو تسي تونغ وتشو إن لاي من استعادة السيطرة الفعلية على السياسة الخارجية الصينية، وعادت الدبلوماسية الصينية تدريجيًا إلى نشاطها الطبيعي. كما عاد السفراء الصينيون إلى مواقعهم، ما ساهم في تهيئة بيئة مناسبة لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، خاصة في ظل تصاعد التوتر مع الاتحاد السوفيتي وحرب فيتنام في الجنوب.

وفي هذا السياق، بدأ القادة الصينيون بإعادة النظر في أولويات سياستهم الخارجية، وأبدى ماو تسي تونغ في مطلع أيار 1969 استعدادًا لتعزيز العلاقات مع الدول الأخرى، مما دلّ على توجه نحو الانفتاح الخارجي. وفي منتصف الشهر نفسه، كلف تشو إن لاي عددًا من القادة العسكريين القدامى بدراسة الوضع، حيث خلصوا إلى ضرورة استخدام "الورقة الأمريكية" في مواجهة الاتحاد السوفيتي، واقترحوا استئناف المحادثات بين الجانبين في الوقت المناسب.

وهكذا، ومع بداية عام 1970، شهدت العلاقات الأمريكية–الصينية تقدمًا ملحوظًا، حيث عُقد لقاء غير رسمي في وارسو بين القائم بالأعمال الصيني في بولندا لي يانغ والسفير الأمريكي والتر ستويسيل، وتم الاتفاق على استئناف المحادثات الدبلوماسية، التي جرت لاحقًا بشكل متبادل عبر وساطات دولية.

المبحث الأول: رحلة كيسنجر إلى الصين 1971 وأثرها في التقارب بين الكوريتين والتمهيد لزيارة نيكسون

بوساطة الرئيس الباكستاني يحيى خان، سافر كيسنجر في التاسع من تموز 1971 ، برفقة مساعديه، بما في ذلك ونستون لورد(Winston Lord)، وجون هولدريدج(John Holdridge) ، ريتشارد سميزر (Richard Smither) ، واثنان من عملاء الخدمة السرية، وكان تشو إن لاي أرسل قد فريقاً من أربعة مسؤولين من وزارة الخارجية إلى باكستان لمرافقة الأميركيين إلى بكين[1]، وتعد زيارته إلى الصين بمثابة أول لقاء وجهاً لوجه بين كبار القادة من جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الامريكية، وخلال الثماني والأربعين ساعة التي قضاها كيسنجر في بكين، شارك في ستة اجتماعات، بلغ مجموعها سبعة عشر ساعة، مع تشو إن لاي ومسؤولين صينيين آخرين، وركزت محادثات كيسنجر وتشو على القمة المتوقعة بين ماو ونيكسون، وتايوان، والهند الصينية، والعلاقات بين الولايات المتحدة واليابان، والعلاقات الأمريكية مع شبه الجزيرة الكورية، كما تناقش الجانبان حول صياغة إعلان زيارة نيكسون للصين لعام 1972[2].

بعد مغادرة كيسنجر توجه تشو إن لاي لزيارة بيونغ يانغ للمدة 15–17 تموز ، لتوضيح سياسة الصين الجديدة تجاه الولايات المتحدة الامريكية لقادة فيتنام وكوريا الشمالية، وخلال اللقاء حاول تشو إقناع إيل سونغKim Il Sung [3] أن احتمالات التقارب الأميركي – الصيني ستدفع الولايات المتحدة الامريكية إلى الخروج من شبه الجزيرة الكورية، وأخبره أن جهود الصين لإخراج القوات الامريكية من جنوب كوريا مماثل لجهودها في عودة تايوان، وبما أن تشو أكد بحزم أن الصين لن تتخلى أبداً عن مبادئها، بدا أن كيم إيل سونغ اقتنع بقبول الموقف الصيني [4] لم يستغرق الأمر وقتًا طويلاً ، حتى أدركت القيادة الكورية الشمالية التقارب أن الامريكي– الصيني فرصة لتحقيق هدفها المتمثل في إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية بشروطها الخاصة ، وطرد الولايات المتحدة الامريكية منها بدعم صيني، لذا أرسل كيم إيل سونغ نائبه الأول كيم جونغ إيل(Kim Jong Il)[5] إلى بكين في الثلاثين من تموز 1971 لمزيد من المناقشات ، مع اقتراح جديد يتضمن ثماني نقاط موجهًا إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ركز على انسحاب القوات الأجنبية ،وحل لجنة الأمم المتحدة التي كان من المقرر أن يقدمها تشو إن لاي إلى كيسنجر خلال الزيارة الأمريكية التالية إلى بكين[6].

أسهم التقارب الامريكي – الصيني في دفع الكوريتين للتقارب ، لاسيما مع اعلان الولايات المتحدة الامريكية لسحب قواتها من جنوب كوريا ، فضلاً عن عدم رغبة الجانبين الامريكي والصيني في الدخول بحرب كورية جديدة ، لذا التقى ممثلا الصليب الأحمر في العشرين من آب 1971 ، في المنطقة الأمنية المشتركة في وسط موقع بانمونجوم ، فكان مندوب "الصليب الأحمر" الكوري الجنوبي جونغ هونغ جين (Jung Hong–jin)، وهو نائب مدير مكتب الشؤون الدولية في وكالة الاستخبارات المركزية الكورية الجنوبية، وعن الجانب الكوري الشمالي مندوبها هو كيم ديوكهيون(Kim Deok–hyun) ، مسؤول كبير في إدارة تنظيم حزب العمال والتوجيه، في كوريا الشمالية[7] ، وهكذا قدمت كوريا الشمالية مقترحها الذي عرف (بمقترح الثمان نقاط) الذي تضمن (انسحاب القوات الامريكية من كوريا الجنوبية، والغاء معاهدة الدفاع المشترك الامريكية – الكورية الجنوبية ومعاهدة التطبيع مع اليابان لعام 1965 ، خفض القوات العسكرية للكوريتين بحد مائة الف مقاتل ، اجراء انتخابات حرة موحدة لكل كوريا ، اطلاق سراح جميع المعتقلين لدى الجانبين ، وتشكيل حكومة مؤقتة للطرفين ، التبادل بين الطرفين في جميع

النشاطات غير السياسية كالمنظمات الاقتصادية والاجتماعية والبريد والاتصالات ، عقد مؤتمر سياسي شمل لمناقشة جميع الامور بين الطرفين، إلا أن الجانب الكوري الجنوبي رفض تلك المقترحات[8] ، ولأن الجانبين كان لديهما دوافع مختلفة تمامًا للاجتماع، فإن المحادثات التاريخية لم تحقق أي تقدم نحو تطوير العلاقات بين البلدين الشقيقين. ومنذ بداية هذا الاجتماع بين الكوريتين، أيد ممثل كوريا الجنوبية على الفور استمرار وجود القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية [9]. كانت دوافع كوريا الجنوبية مناقشة قضايا الاسر منفصلة فقد اي الحالات الانسانية، بينما دوافع كوريا الشمالية التوحيد للكوريتين من خلال اخراج القوات الامريكية من جنوب كوريا.

وفي العشرين من تشرين الأول 1971 ، عقد اجتماع في غرفة المؤتمرات، لجنة الإشراف على الدول المحايدة، بانمونجوم، لمناقشة مسألة لم شمل الأسر بين الكوريتين ، وخلال المناقشات اصر ممثلي كوريا الشمالية على أن يشمل الأقارب ، والاسر الممتدة الاب مع ابن أو أبناء وقريب أو أقارب آخرون، أو زوجان ومعهما قريب أو أقارب والأصدقاء، كفئة واحدة للسماح بالزيارات المتبادلة ، بينما وجد الجنوبيون أن تشمل الأسر افراد الأسرة الذين انفصلوا منذ 26 عاماً ،اي الأسر المباشرين من الدرجة الأولى وليس الجميع ،وتقرر تعديل الفقرة من قبل الجانبين لعرضها في جدول الاعمال الدولية ،انتهى الاجتماع بالاتفاق حول تعيين اشخاص موثوق بهم من الجانبين لمناقشة قضايا الاختطاف والتسلل والجواسيس وغيرها[10].

مع تلك التطورات، توجه كيسنجر والوفد الامريكي مباشرة إلى شنغهاي ثم إلى بكين في العشرين من تشرين الاول 1971، وعقد عشرة اجتماعات مع تشو إن لاي، وحظي باستقبال رسمي واعلامي واسع، جرى الاجتماع الاول على قاعة الشعب الكبرى في قصر الضيافة [11]، وكانت المسألة الكورية في المرتبة الثالثة على جدول الأعمال بعد فيتنام وتايوان مباشرة من حيث الأهمية، واستمرت مناقشاتهما بشأن كوريا مدة أطول من مناقشاتهما في تموز، وتضمنت مناقشة النقاط الثماني [12].

في مسودة البيان الختامي ،كان موقف الصين والولايات المتحدة الامريكية غامض على النقاط المشتركة، إذ كان كل جانب يعلن موقفه الخاص بشأن قضايا محددة بما في ذلك كوريا، وهذا من شأنه أن يسمح لكل جانب بالاحتفاظ بمصداقيته[13]، إلا أن الصين أيدت برنامج كوريا الشمالية المكون من ثماني نقاط ، ومن جانبها احترمت الولايات المتحدة الامريكية التزاماتها تجاه كوريا الجنوبية، وأيدت خفض التوترات ، وزيادة الاتصالات بين الكوريتين، وهذا يشير إلى أن الصين نجحت في استرضاء كوريا الشمالية ، ولكنها لم تكن في عجلة من أمرها لتسهيل الانسحاب العسكري الأمريكي من أجل توحيد كوريا[14] .

وخلال انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، صوتت الولايات المتحدة الامريكية على منح مقعد للصين الشعبية في الأمم المتحدة، إلا أن الصين الوطنية رفضت ذلك، ومع انسحاب الأخيرة تم التصويت لانضمام جمهورية الصين الشعبية للأمم المتحدة في الخامس والعشرين من تشرين الاول 1971[15]، وعليه نشرت صحيفة رودرونغ سنمون (Rodrong Sunmun) الكورية الشمالية دعمها لدخول الصين للأمم المتحدة، كونه يسهم في دعم دخول كوريا الشمالية لمنظمة الامم المتحدة من خلال الدعم الصيني لهم، عبر المفاوضات السلمية [16].

المبحث الثاني: زيارة نيكسون إلى الصين وأثرها في اعلان بيان الرابع من تموز 1972 بين الكوريتين

مع مطلع عام 1972 شهدت منطقة الهند الصينية سلسلة من الهجمات الأمريكية والفيتنامية الجنوبية ضد فيتنام الشمالية ولاوس وكمبوديا كان الهدف منها الضغط على حكومة فيتنام الشمالية للعودة إلى مفاوضات باريس التي توقفت منذ نهاية عام 1971 [17] ، مع ذلك، انزلت القوات الثورية هزائم وخسائر كبيرة في القوات الأمريكية والفيتنامية الجنوبية، إذ تمكنت من توجيه الضربات المؤثرة التي جعلتهم في موقع دفاعي بعد أن كانوا في موقع هجومي [18].

مع اشتداد تلك الحرب قررت الولايات المتحدة الامريكية تبرير زيارتها للصين لقادة الاتحاد السوفيتي، خشية من استمرار دعمهم لفيتنام الشمالية ، والبدء بهجوم خلال زيارة نيكسون للصين ، لذا برر كيسنجر تلك الزيارة ، بأنها لا تعني تجاهل الولايات المتحدة الامريكية لقادة فيتنام الشمالية ،إلا أن تعثر الاتصالات السرية بين الولايات المتحدة الامريكية وفيتنام الشمالية في النصف الأخير من السنة الماضية دفع الحكومة الامريكية إلى الحوار مع قادة الصين، لاسيما أن الحكومة الامريكية مستعدة لسحب جميع قواتها من فيتنام الجنوبية إذ ما وافقت فيتنام الشمالية على أطلاق سراح كافة أسرى الحرب مع حلول موعد انسحاب القوات الأمريكية[19].

مع تلك التطورات ، أعلن الرئيس نيكسون قبل زيارته إلى الصين في الخامس والعشرين من كانون الثاني 1972 خطة حكومته الجديدة للسلام مع الفيتناميين الشماليين ، وتضمنت انسحاب القوات الأمريكية والقوات الحليفة من فيتنام الجنوبية خلال مدة أمدها ستة أشهر ،وأجراء

انتخابات حرة فيها ،وإسقاط حكومة الجنرال نغوين فان ثيو(Nguyen Van Thieu) قبل ستة أشهر من أجراء الانتخابات الفيتنامية ، ووقف إطلاق النار في كافة إنحاء الهند الصينية[20] ، إلا أن الفيتناميين الشماليين اشترطوا بدء الانسحاب الأمريكي غير المشروط ، كما رفضتها حكومة فيتنام الجنوبية المؤقتة وعدتها محاولة أمريكية لإبقاء حومتهم خاضعة لها الأمر الذي أدى إلى فشل خطة نيكسون الجديدة [21] ، في الوقت نفسه ، كانت الاجتماعات بين الكوريتين مستمرة ، ففي التاسع والعشرين من كانون الثاني 1972 ، عُقد في غرفة المؤتمرات، لجنة الإشراف على الدول المحايدة، بانمونجوم، ولم يتوصل الجانبين إلى اتفاق عدا تبادل الافكار بشأن المؤتمر (اجتماع الصليب الأحمر)[22] .

بينما اخذت كوريا الجنوبية، تشعر بالقلق من التقارب الامريكي – الصيني، لذا اوصى جون إتش هولدريدج من هيئة موظفي مجلس الأمن القومي كيسنجر بضرورة مقابلة السفير الكوري الجنوبي كيم دونغ جو (Kim Dong Joo) قبل السفر إلى بكين، إذ نشأت مخاوف كورية جنوبية بشأن مصير كوريا في سياق شمال شرق آسيا المتغير بعد انعقاد قمة بكين، لاسيما أن الرئيس بارك تشونغ هي Park Chung-hee [23]، أصر على عقد اجتماع قمة مع الرئيس نيكسون قبل قمة بكين، وهدد بسحب فرقتين من فيتنام بعد ايار 1972 في حال عدم الحصول على ضمانات للدعم اللوجستي والمعدات، ووجد جون إتش هولدريدج أن التخفيض الكبير للمساعدات العسكرية الامريكية لحكومة بارك سيدفعها للتوجه نحو كوريا الشمالية أكثر، لذا تقرر اجراء مقابلة مع السفير كيم دونج جو لتهدئة حكومته [24]

كانت رحلة نيكسون إلى الصين أول لقاء يجمع رئيس الولايات المتحدة الامريكية وقادة الصين، بعد مضي ثلاث وعشرون عاماً [25]، وفي الحادي والعشرون من شباط وصل نيكسون إلى بكين، وكان استقباله في مطار بكين استقبالاً فاتراً يفتقد إلى مظاهر الحفاوة، إذ لم يستقبله أحد من قادة الصين [26]، ومع ذلك أُقيمت مأدبة لاستقباله من قبل الرئيس ماتوسي تونغ [27]. كانت الصين تسعى من ذلك الاستقبال إلى ايصال رسالة للجانب الامريكي على مدى قوة الصين كدولة مساوية للدولتين العظميين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي.

بعد الاستقبال، عُقدت قمة بكين للمدة 21-28 شباط 1972، وهناك حاول الوفد الكوري الشمالي مقابلة الرئيس نيكسون، إلا أن ذلك لم يحدث، فقد أبقى المضيفون الصينيون ممثلي كوريا الشمالية في بكين على مسافة من نيكسون [28]، بدأت القمة بكلمات افتتاحية رحب فيها الرئيس ماو بالرئيس نيكسون، وأعرب الرئيس عن سعادته الكبيرة بلقاء الرئيس نيكسون [29].

بدأت القمة وتبادل نيكسون وتشو إن لاي وجهات النظر حول مجموعة واسعة من القضايا الدولية، وتطرقا بإيجاز إلى القضية الكورية، ، واكد تشو آن لاي أن بلاده مستمرة بدعم فيتنام ، بسبب سياسة الولايات المتحدة الامريكية المستمرة في لاوس وكمبوديا وفيتنام ، ومع ذلك اكد ان بلاده لن ترسل جيش صيني لفيتنام مثل ما حدث في كوريا خلال الحرب الكورية ، إذ جاء ارسال متطوعي الجيش الصيني آنذاك بعد وصول الاسطول الامريكي السابع لتايوان ، فضلاً عن تقدم القوات الأميركية نحو نهر يالو وتهديد الامن القومي الصيني ، مما اضطرهم لأرسال جيش لكوريا ، اما فيتنام ارسال مساعدات فقط[30] ، بعدها ناقش تشو آن لاي مع ما ناقشه سابقًا مع كيسنجر حول انسحاب القوات الامريكية من كوريا في المستقبل، ومنع دخول القوات اليابانية إلى كوريا الجنوبية كونه يهدد السلام في الشرق الأقصى، مع الاستمرار في دعم الصين توحيد الكوريتين[31] ، ومن جانبه، أكد نيكسون مساندة حكومته لكوريا الجنوبية ، والعمل من أجل إزالة التوتر في شبه الجزيرة الكورية [32] ، ومع أن نيكسون اكد أن حكومته ستحمي اليابان ولكنه اشار بوضوح أنها أيضاً ستقيد تطورها العسكري ونفوذها السياسي في آسيا، أي أنه يرفض "مد اليابان يديها" إلى كوريا وتايوان والهند الصينية، وكرر تعهده بأن واشنطن سوف تستخدم "نفوذها" "لثني" التدخل الياباني في كوريا الجنوبية[33] . كانت الصين تسعى للحد من النفوذ الياباني في كوريا الجنوبية.

في أثناء الاجتماعات المتكررة بين نيكسون وماوتسي تونغ، أوضح الأخير رغبته بسحب القوات الامريكية من تايوان، ومن جانبه تعهد نيكسون بتخفيض قواتهم منها، في حين تعهدت الصين بدفع قضية فيتنام إلى الحل السلمي [34]. كانت قضية تايوان الدافع الاساسي للتقارب الصيني مع الولايات المتحدة الامريكية، وكان هدف الاخيرة انهاء حرب فيتنام وبالتالي كانت تلك التطورات سبب في التقارب بين الكوريتين.

استمرت الحكومة الصينية خلال قمة بكين على التأكيد بأنها تؤيد بقوة الاقتراح ذات النقاط الثمان الذي قدمته حكومة كوريا الشمالية في 12 نيسان 1971 ، والذي يهدف إلى توحيد شطري كوريا بالطرق السلمية [35] ، وفي الثامن والعشرين من شباط، اختتمت زيارة نيكسون للصين ببيان مشترك للجانبين ، وبما أن الدولتين لم تكن تربطهما علاقات دبلوماسية رسمية، فقد اكتسب البيان المشترك تسمية "بيان شنغهاي[36] ، وتم تضمين بند عام بشأن كوريا في البيان الختامي الصيني –الأمريكي [37] ، واعرب الصينيون عن دعمهم لبرنامج كوريا الشمالية المكون من ثماني نقاط لتوحيد كوريا، وإلغاء لجنة الأمم المتحدة ، وإعادة تأهيل كوريا وتوحيدها[38] ، واشار الرئيس نيكسون ورئيس الوزراء الصيني تشو إن لاي في بيانهما إلى الوضع في شبه الجزيرة الكورية ودعوا إلى ترتيب من خلال الحوار المباشر بين الكوريتين[39] .

في الوقت نفسه ، كانت المباحثات بين الكوريتين مستمرة في السابع من اذار 1972 ، في غرفة المؤتمرات، لجنة الإشراف على الدول المحايدة، بانمونجوم ، وتطرق الجنوبيون إلى ضرورة الحصول على تأكيد من مدير وكالة الاستخبارات المركزية الكورية، لي هوراك ومدير التنظيم والتوجيه، الكوري الشمالي كيم يونغ جو(Kim Young Joo) ، باعتبارهم مسؤولين موثوقين لدى الجانب الكوري الجنوبي، لبدء المباحثات النهائية، واقترحوا أن يزور الشخص الذي يحمل رسالة الثقة من مدير وكالة الاستخبارات المركزية الكورية لي هوراك كوريا الشمالية ، وتكون صياغة الرسالة "سيزور الشمال حوالي مسؤولين اثنين، أحدهما يحمل خطاب الاعتماد والآخر مساعد للمندوب"، واكد كيم يونغ جو أن كوريا الجنوبية تستقبل بكل سرور زيارة مندوب كوريا الشمالية الذي يحمل خطاب الثقة منه المكتوب إلى مدير وكالة الاستخبارات المركزية الكورية، وفي حال عدم رغبة الشماليون في زيارة كوريا الجنوبية أولاً يمكن للأخيرة أن تبادر هي بزيارة الشمال على أن يحصل المندوب الكوري الجنوبي على مذكرة ضمان لسلامته[40] .

أسهمت قمة بكين في تسارع الاجتماعات بين الكوريتين ، وفي الرابع عشر من اذار 1972 عُقد الاجتماع بينهما في دار الحرية بانمونجوم ، لمناقشة مسألة موعد وصول المندوب الكوري الجنوبي إلى بيونغ يانغ ، وتقرر أن يكون تشانج كي يونغ(Chang Ki Yeong) نائب رئيس الوزراء السابق والرئيس لصحيفة هانكوك إلبو(Hankook Ilbo)، من سيحمل خطاب الثقة من مدير وكالة الاستخبارات المركزية الكورية، وعلى الرغم من أنه يمثل شركة خاصة، إلا أنه منخرط بشكل مكثف مع الحكومة وهو جمهوري ،مع مساعده هو جونج تاي يون (Jung Tae Yeon) مراسل صحيفة هانكوك إلبو في اليابان، وهو مسؤول عن رعاية الاحتياجات الشخصية للرئيس تشانج كي يونغ ، لأنه ليس في صحة جيدة، وتقرر تكون زيارتهما في الخامس والعشرين من نيسان 1972 ، ولسرية الزيارة تقرر أن وصولهم إلى بانمونجوم بحجة دعوة تناول الغداء ، بعدها التوجه إلى بيونغ يانغ ، وتكون الزيارة لمدة عشرة ايام بهدف وضع جدول الاتصالات ، بعدها تحدد زيارة الجانب الكوري الشمالي للجنوب[41] .

وأكد الجانب الكوري الجنوبي أن زيارة تشانغ كي يونغ إلى الشمال لا تحمل غرضًا محددًا ولن تتضمن مراسلات، كونها تخدم غرض الاتصالات من خلال التبادل للمحادثات ، وهي لفتح طريق بين الجنوب والشمال، لذا يجب مناقشة القضايا المتعلقة بالجنوب والشمال بين لي هوراك، مدير وكالة الاستخبارات المركزية الكورية وكيم يونغ جو، مدير التنظيم والتوجيه الكوري الشمالي فقط ، ويكون اللقاء بينهم في بلد ثالث، على سبيل المثال، "باريس" أو "جنيف"، من أجل التوصل إلى نتيجة، رفض الشماليون بلد ثالث بشأن قضايا شبه الجزيرة الكورية ، وتم الاتفاق على مناقشتها لاحقاً[42] .

استمرت المباحثات ، واقترح الجانب الكوري الشمالي في السادس عشر من اذار 1972، أن تكون الزيارة بين الاول والحادي عشر من نيسان ، كون نهاية الشهر ستتواجد الوفود الاجنبية في بيونغ يانغ ، بسبب احتفالية عيد ميلاد الرئيس كيم وتكون وسائل الاعلام مشغولة باستقبالهم ، ولا يمكن اجراء لقاء مع المدير لحزب العمال الكوري ، واقترحوا اجراء مباحثات مباشرة بين المدير كيم يونغ جو من الشمال ، ومدير المخابرات الكورية الجنوبية لي هوارك (Lee Huarke) ، وافق الجنوبيون على أن يتم طرح المقترح لحكومتهم ، وابدوا رأيهم أنه عندما ما يقرر المسؤولون رفيعو المستوى الاجتماع، يجب على مدير التنظيم والتوجيه، كيم يونغ جو، أن يزور الجنوب أو يجب على المدير لي هوراك أن يعبر إلى الشمال بطريقة ما، ومع ذلك، بالنظر إلى الظروف الحالية، يجب عليهم المرور عبر بانمونجيوم وهناك عدد كبير من الصعوبات في تلك العملية من حيث السرية، ومن أجل الحفاظ على السرية، وجدوا أنه على المسؤولين التوقف في دولة ثالثة لزيارة سيؤول أو بيونغ يانغ، في هذا الصدد، ستكون الدولة الثالثة موقعًا مناسبًا، بعدها تقرر الاجتماع في اليوم التالي[43] .

في السابع عشر من اذار ،عُقد الاجتماع ، ووافق الجنوبيون على اجراء المباحثات المباشرة بين كيم يونغ جو والمدير لي هوارك ، " أن الطريقة النهائية لحل سلمي للقضايا في شبه الجزيرة الكورية هي أن يلتقي السيد كيم يونغ جو والمدير لي هوراك ويناقشا شخصيًا" ، وتقرر أن يكون من كوريا الشمالية السيد كيم ديوك هيون(Kim Deokhyun)، نيابة عن السيد كيم يونغ جو، ومن كوريا الجنوبية يكون جونغ هونغ جينJung Hongjin ، نيابة عن لي هوارك، إذ تم سحب اقتراح كوريا الجنوبية بإرسال السيد تشانج كي يونغ واقتراح جديد للسيد كيم ديوك هيون وجونغ هونغ جين لتبادل الزيارات على أساس الثقة المتبادلة" ، بعدها يتم عقد اجتماع شخصي بين المدير لي هوراك ومدير التنظيم والتوجيه، كيم يونغ جو، مع تلك المقترحات انتهى الاجتماع[44] .

بعدها اجتمع الجانبان في الثاني والعشرين من اذار في بيت الحرية في بانمونجوم، وابلغ ممثل الجنوب رسالة مدير التنظيم والتوجيه، كيم يونغ جو، إلى المدير لي هوارك الذي أكد رغبته في عقد اجتماعات مع المدير كيم يونغ جو في المستقبل القريب واقترح مناقشة المكان والوقت

والأساليب من خلال الرفيق جونغ هونغ جين والسيد كيم ديوك هيون، وبما أن الرابع والعشرين من الشهر مخصص لعقد مؤتمرًا على مستوى العمل للصليب الأحمر، تقرر أن تكون زيارة الوفد الكوري الجنوبي إلى بيونغ يانغ في الثامن والعشرين من الشهر [45].

بناء على ذلك ، عقد الاجتماع في الثامن والعشرين من الشهر في منطقة استقبال هونغبو(Hongbo) ، بيونغ يانغ ، ضم الجانب الكوري جونغ هونغ جين مدير إدارة مكتب المؤتمرات، للصليب الأحمر الكوري الجنوبي ، ومن الشمال كيم يونغ جو مدير إدارة التنظيم والتوجيه، حزب العمال الكوري ،وكيم جونغ لين (KIM Joong Lin) سكرتير اللجنة المركزية، حزب العمال الكوري، وكيم ديوك هيون القائد المسؤول عن المكتب السياسي، اللجنة المركزية لحزب العمال الكوري ، وناقش الجانبان اعادة التوحيد من خلال الطريقة السلمية دون الاعتماد على القوة الخارجية، والتركيز على إعادة توحيد الوطن الأم، واكد كيم يونغ جو " أن القضية لا تحل بجهود طرف ثالث. إنها قضية داخلية لشعبنا، ويجب أن نكون قادرين على إيجاد حل بأنفسنا. نحن بحاجة إلى مناقشة السبب الذي جعلنا لا نثق في بعضنا البعض، بعد المناقشات، يجب أن نثق ونفهم بعضنا البعض، وفي النهاية، يجب أن يتخذ كبار المسؤولين القرار النهائي"، وبعد مناقشات طويلة، انتهى الاجتماع برد جونغ هونغ جين بأنه سينقل تلك المباحثات إلى المدير لي هوارك [46].

في الوقت نفسه كانت المباحثات بين الكوريتين مستمرة، أذ أكد كيم يونغ جو مدير إدارة التنظيم والتوجيه لحزب العمال الكوري لجونغ هونغ جين مدير، مكتب المؤتمرات، الصليب الأحمر الكوري الجنوبي، " يجب أن نصل إلى إعادة توحيد أمتنا...." بعدها سلم رسالة إلى جونغ هونغ جين لنقلها إلى المدير لي هوارك، تضمنت دعوة للأخير لزيارة بيونغ يانغ في نيسان المقبل، وأن الجانب الكوري الشمالي سيرسل مسؤولًا رفيع المستوى موثوقًا به إلى بانمونجوم أو وونسان للترحيب بالمدير لي، وأكد في الرسالة "أعتقد أننا قادرون على التعامل مع المؤتمرات والمحادثات دون دبلوماسية" [47]

من جانب اخر، أستمر الهجوم الفيتنامي الشمالي لمدة أسبوعين متتاليين، واستأنفت الطائرات الأمريكية غارتها الجوية على فيتنام الشمالية في السادس من نيسان 1972 بهدف إجبار حكومة فيتنام الشمالية على العودة إلى المفاوضات في باريس، والموافقة على المقترحات الأمريكية، وإيقاف دعم حكومة فيتنام الشمالية للثوار الفيتناميين الجنوبيين [48].

على الرغم من ذلك ، استمرت الكوريتان بمباحثاتهما ، إذ اجتمع مدير وكالة الاستخبارات المركزية الكورية لي هو راك ولي تشول هوي (Lee Cheol Hwi) ، نائب مدير جهاز الاستخبارات المركزية الكورية بالوكالة، وجونغ هونغ جين من الجانب الكوري الجنوبي ، ومن الجانب الكوري الشمالي كيم دوك هيون كبير مسؤولي المكتب السياسي للجنة المركزية لحزب العمال الكوري في التاسع عشر من نيسان 1972 في مكتب مدير وكالة الاستخبارات المركزية الكورية الجنوبية ،الطابق التاسع عشر، المجمع الحكومي، سيؤول، وقد ناقش الجانبان توحيد الكوريتان ، ومدى رغبة بعض السياسيين في كل من الجنوب والشمال الذين يأملون في تعزيز إعادة التوحيد من خلال القوة العسكرية، لاسيما أن الجنوب والشمال كانا يبنيان استعدادات الحرب على مدى السنوات العشرين الماضية، لذا هناك بعض الناس في الجنوب والشمال الذين يتمنون إعادة التوحيد شمالًا باستخدام القوة العسكرية(49) ، لذا اوضح لي هو راك ،"إذا أعيد التوحيد من خلال الحرب مرة أخرى، فسيتم تدمير "مصنع هيتشونHitchin " في الشمال ومجمع ووسان Wonsan الصناعي الثاني أو مصفاة النفط في الجنوب، مما يؤدي بالعودة إلى النقطة التي كانت عليها قبل الحرب الكورية ، وبما إن الأنظمة تختلف في كلا الطرفين. لذا فإن إعادة التوحيد تتطلب قدراً كافياً من الوقت والجهد، ويتعين تعزيز التبادلات غير السياسية من خلال اجتماعات الصليب الأحمر التي تعد الخطوة الاولى نحو التبادلات السياسية وتقرر اجراء مفاوضات اخرى (50).

استمرت المباحثات في العشرين من نيسان، واقترح المدير لي هوارك أن تكون زيارته لبيونغ يانغ مطلع شهر ايار 1972، قائلاً "قررت زيارة الشمال بناءً على ثقتي في الرفيق المدير كيم يونغ جو، واكد على استمرار مفاوضات تسهيل تبادل الموارد البشرية والمادية والاتصالات، واصدار بيان حول النقاط الرئيسية للتوحيد، وابعاد مسألة اندلاع حرب كورية جديدة (51).

تلك الزيارة دفعت الكوريتين إلى التقدم في مباحثتها حول الوحدة لأدراكهما تراجع دعم حلفائهما لهما في المنطقة ، وبناءً على ذلك ، قام رئيس الاستخبارات الكورية الجنوبية لي هوراك بزيارة سرية إلى كوريا الشمالية للمدة من الثاني إلى الخامس من أيار 1972 لمناقشة مسألة التوحيد (52)، وفي الثالث من ايار اجتمع مندوبي الكوريتين لمناقشة المبادئ لإعادة التوحيد الوطني ، وقدم الجانب الكوري الشمالي الثناء لنظيره الجنوبي على شجاعته للقدوم إلى بيونغ يانغ ، ورحب كيم إيل سونغ بخطوة الجانب الجنوبي للاستجابة لخطابة في اب من العام الماضي ،

والمضي بالمحادثات بين الجانبين فهي خطوة هائلة نحو حل مسألة إعادة التوحيد ، واشار إلى أن قضية إعادة التوحيد يجب تسويتها على جميع المستويات بشكل مستقل ، ودون تدخل أجنبي ، وتكون على مبدأ تعزيز الوحدة الوطنية الكبرى"(53)

تضمن اللقاء طرح كيم إيل سونغ للمبادئ الثلاثة، وهي لا للتدخل الأجنبي ، إذ يجب تحقيق إعادة التوحيد الوطني بشكل مستقل دون الاعتماد على قوى خارجية وبعيدًا عن تدخلها، إن حل قضية إعادة التوحيد بشكل مستقل على أساس مبدأ تقرير المصير للشعب هو الموقف المبدئي الذي حافظت عليه حكومة جمهوريتنا دائمًا ؛ وكان المبدأ الثاني تعزيز الوحدة الوطنية العظيمة من خلال تجاوز الاختلافات في الأفكار والمثل والأنظمة، وإن مسألة إعادة التوحيد ليست مسألة من يسود على من، بل إنها مسألة تحقيق وحدة الأمة التي قسمتها قوة خارجية وتحقيق السيادة الوطنية(54).

مع فشل المفاوضات الأمريكية – الفيتنامية التي عقدت في الثاني من أيار 1972 في باريس (55)، أعرب الرئيس نيكسون في رسالة بعث بها إلى الرئيس بارك في التاسع عشر من ايار 1972 عن ارتياحه للمباحثات بين الكوريتين، وعدها خطوة مهمة لتخفيف حدة التوترات في منطقة شرق اسيا، ووعد بدعم كوريا الجنوبية للمضي بالتوحيد، وأكد أن مباحثاته في موسكو لن تشمل أي تنازل أو تهميش لكوريا الجنوبية (56). كانت السياسة الأمريكية تتجه نحو انهاء حرب فيتنام، لذا لم تتدخل في قضية توحيد الكوريتين ولم تعارض اي مباحثات بينهما كونها تسعى لإرضاء الصين وليس لإثارتها وهي تدرك مدى اهمية الصين في مفاوضات فيتنام، ومدى اهتمام الصين بأمن كوريا.

مع تلك التطورات بين الكوريتين، انعقدت قمة موسكو بين الجانبين الامريكي والسوفيتي للمدة 22–29 ايار (57)، وكان الوضع قد تأزم في شرق اسيا، بعد الهجوم الأمريكي وفرض الحصار البحري ضد الموانئ الفيتنامية (58)، وبرر نيكسون موقف بلاده من تصعيد الهجوم ضد الفيتناميين الشماليين إلى ما يقدمه الاتحاد السوفييتي من مساعدات عسكرية تشجعهم على الاستمرار في الحرب، ومع ذلك قرر وقف قصف هانوي حتى لا تؤثر الاحداث على المفاوضات الأمريكية – السوفيتية، إلا أن الجانبان لم يتطرقا للقضية الكورية (59).

بناءً على ذلك، وفي مقابلة من الصحفيين من صحيفة نيويورك تايمز في السادس والعشرين من أيار 1972، أكد كيم إيل سونغ أن الانفراج الأمريكي، وتغيير سياسة واشنطن تجاه جمهورية الصين الشعبية والاتحاد السوفييتي، أظهرا عدم الحاجة إلى بقاء القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية "لحماية الأخيرة من الشيوعية"(60)، وأشار إلى أن "الاختلافات بين الشمال والجنوب لا ينبغي أن تشكل عائقاً أمام تحقيق الوحدة الوطنية وإعادة توحيد الوطن الأم"(61).

وهكذا استمرت المباحثات بين الكوريتين ، لذا توجه ووزير الخارجية الكوري الشمالي باك سيونج تشول إلى سيؤول للمدة من التاسع والعشرين من ايار إلى الاول من حزيران 1972، واستقبله الرئيس الكوري الجنوبي بارك تشونغ هي، وكانت تلك الزيارة الاولى لوفد كوري شمالي إلى جنوب كوريا بعد عشرين عام من المقاطعة، وتم تكليفه بمهمة إقناع الجانب الكوري الجنوبي بالموافقة على إنشاء لجنة التنسيق بين الشمال والجنوب بشأن المشاكل السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية(62)، وعليه جرت محادثات بينه وبين الرئيس بارك في الحادي والثلاثين من ايار حول توحيد الكوريتان، وهناك اتفق الجانبان على تنفيذ عدد من التدابير وفقًا للمبادئ التي طرحت عام 1971، وفي الوقت نفسه، اتفقا على نشر الإعلان في الموعد المناسب ، وإبقاء هذا الإعلان سريًا تمامًا ،وتمكنا من حل القضايا الأساسية المتعلقة بسوء التفاهم وعدم الثقة بين الجنوب والشمال(63).

في الرابع من تموز 1972 أُعلن نص الإعلان للجمهور، وكانت مبادئه الثلاثة معروفة في بكين قبل وقت طويل من نشره، وعلى النقيض من ذلك، لم يتلق الاتحاد السوفييتي سوى معلومات قليلة في موعد لا يتجاوز الثالث والعشرين من حزيران 1972"(64)، وتضمن البيان، اتفاق الكوريتين على ثلاثة مبادئ الوحدة ، يجب تحقيق الوحدة من خلال الجهود الكورية المستقلة دون تدخل أجنبي؛ يجب تحقيق الوحدة ليس من خلال الوسائل العسكرية ضد بعضهما البعض، وجوب السعي أولاً إلى تحقيق وحدة وطنية كبرى، تتجاوز الاختلافات في الإيديولوجيات والأنظمة، بالإضافة إلى ذلك، تعهدت الوثيقة بتخفيف التوترات وتعزيز جو من الثقة المتبادلة بين البلدين، كما وافقت كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية على إنشاء "خط ساخن" مباشر لمنع الحوادث العسكرية المفاجئة، وإنشاء لجنة تنسيق بين الشمال والجنوب والتي ستكون بمثابة القناة الحكومية الأساسية للحوار بشأن الوحدة(65) .

اشار كيم يونج تايك إلى أن البيان المشترك، "كان إنجازًا عظيمًا، ولكنه لا يعني أن جميع القضايا المتعلقة بإعادة توحيد الوطن الأم يمكن حلها الآن ببساطة وسهولة، ويتعين على الشعب الكوري بأكمله أن يواصل النضال بصبر وإصرار من أجل حل هذه القضايا (66)، وأعلنت

وزارة الخارجية الأميركية في السابع من تموز عن تأييدها الكامل للبيان، واكدت أنها ستدعم كوريا الجنوبية في تلك المفاوضات وتضعها في موقع القوة الدبلوماسية وليس العسكرية (67).

أما موقف الصين من بيان الرابع من تموز، ففي مقال افتتاحي في جريدة رينمين ريباو (Renmin Ribao) الصينية في التاسع من تموز 1972، تناول البيان تحت عنوان "بداية رائعة"، أي بعد خمسة أيام من صدور البيان المشترك، وأشار المقال إلى أن "النجاحات التي تحققت في محادثات القمة تشكل انتصاراً رائعاً للسياسة التي ينتهجها حزب العمال الكوري وكوريا الشمالية بقيادة القائد كيم إيل سونغ من أجل إعادة توحيد البلاد بشكل مستقل (68).

كان إعلان الرابع من تموز من وجهة نظر كوريا الشمالية يرمز إلى هزيمة "سياسة الدمى في كوريا الجنوبية"، وكان الأمل الكوري الشمالي أن يؤدي قبول مقترحاتهم من جانب كوريا الجنوبية إلى خلق زخم معارض في الجنوب، وإحداث مطالب بإلغاء القوانين المناهضة للشيوعية، وعلى الرغم من استحالة إعادة التوحيد الاشتراكي، وفقًا لري مانسيوك، إلا أن هناك أملًا واقعيًا في إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية (69).

اما في كوريا الجنوبية، عارضت أحزاب المعارضة والشخصيات البارزة استئناف المحادثات المباشرة مع الشمال دون مشاركة الأحزاب، لاسيما بعد مطالبة الحكومة الكورية الجنوبية أحزاب المعارضة بتعليق قوانين مكافحة الشيوعية وقوانين الطوارئ، فضلاً عن تأييد الرأي العام العالمي الإعلان المشترك والمسار الذي وضعه الرفيق كيم إيل سونغ، إن تلك التطورات تخلق تعقيدات كبيرة للدوائر الحاكمة في كوريا الجنوبية، لأن المبادئ الثلاثة تتناقض مع سياسات النخب الحاكمة في كوريا الجنوبية (70).

بعد الاتفاق بين الكوريتين على استئناف المباحثات، توجه كيم إيل سونغ، بزيارة سرية إلى بكين للمدة (22–25 آب 1972)، وخلالها كرر تشو إن لاي " أن الصين "تلتزم بالمبادئ في التعامل مع الأميركيين" كما أكد، "لقد أوضحنا للأميركيين أنه إذا استمروا في البقاء في كوريا الجنوبية واستفزاز الشمال، فإننا نتحمل المسؤولية تجاه [الشمال] وسنشارك إذا اندلعت الحرب"(71).

الخاتمة

من خلال ما تقدم يتضح أن بيان شنغهاي الامريكي – الصيني كان الدافع الاساسي للتقارب بين الكوريتين ، إذ سعت من خلاله كوريا الشمالية الي تضمين الثمان نقاط التي طرحتها منذ عام 1971 لتكون الاساس في التقارب مع نظيرتهم الشمالية ، فضلاً عن ذلك ، أدركت كوريا الجنوبية بعد بيان شنغهاي وتضمين القضية الكورية فيه موافقة الولايات المتحدة الامريكية على التقارب بين الكوريتين لإرضاء جمهورية الصين الشعبية بهدف انهاء حرب فيتنام ، وابعاد التوتر في شبه الجزيرة الكورية خلال الوفاق الامريكي – الصيني و الامريكي – السوفيتي ، وتجنب قيام كوريا الشمالية باستفزازات تدفع الصين لإنهاء ذلك الوفاق ، فضلاً عن رغبة كوريا الجنوبية للتقارب مع نظيرتها الشمالية لهدفين الاول ابعاد الاستفزازات الكورية الشمالية في وقت ادركت عدم الرد الامريكي عليهم حفاظاً على الوفاق مع الصين ، وثانياً للضغط على الولايات المتحدة الامريكية لتأجيل سحب قواتها من جنوب كوريا ورفض دخول كوريا الشمالية للأمم المتحدة ، لذا جاء اعلان الرابع من تموز كنتيجة للوفاق الأمريكي – الصيني .

---

[1] – Paul French, North Korea State of paranoia, Zed Books london new york, 2014 , P.277 ; Yafeng Xia , Negotiating with the P.167.

[2] – Luke A. Nichter, Richard Nixon and Europe:Confrontation and Cooperation, 1969–1974, A Dissertation .Submitted to the Graduate College of Bowling Green State University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, Bowling Green State University, 2008, P. 152; Yafeng Xia, Negotiating with the Enemy: U.S.–China Talks During the Cold War, 167– 173; Henry Kissinger, On China. New York: Penguin, 2011, PP. 239– 240.

[3] –سياسي كوري ولد في بيونغ يانغ باسم كيم سونغ جو عام 1912، انتقلت عائلته الى منشوريا عام 1920. التحق بمدرسة صينية، بعدها انتمى الى مجموعة ماركسية سرية، أنشأتها منظمة شبابية محلية من الحزب الشيوعي الصيني. بعد اكتشاف المجموعة سُجن لعدة أشهر عام 1929. سرعان ما أطلق سراحه، وبعد تخرجه من المدرسة، انضم حرب العصابات في منشوريا لمناهضة لليابان عام 1935، في أوائل عام 1946 أصبح كيم قاد البلاد الى حرب مع الجنوب 1950–1953.حكم بالدكتاتورية ورغم محاولات عزله في اب 1956، توفي 1994.

J. Kim, Ilpyong, 2003, Historical Dictionary of North Korea, Asian/Oceanian Historical Dictionaries, No. 40 , The ,.Scarecrow Press, Maryland, and Oxford, PP. 70–71.

[4] – Zhihua Shen and Yafeng Xia, A Misunderstood Friendship, P. 2001; Boulder Colora Do, Chinese Foreign Policy After the Cultural Revolution 196–1977, Pr. Westview Publishing, Tennessee, 1978, P.121.

[5] – سياسي كوري شمالي، ولد عام 1941 إما في معسكر فياتسكوي، بالقرب من خاباروفسك أو في فوروشيلوف، كان كيم يبلغ من العمر أربع سنوات عندما انتهت الحرب العالمية الثانية واستعادت كوريا استقلالها عن اليابان، التحق بالمدرسة الابتدائية ومدرسة نامسان الإعدادية العليا في بيونغ يانغ في ايلول 1957، تابع برنامجًا لمناهضة الفصائل وحاول تشجيع المزيد من التعليم الأيديولوجي بين زملائه في الفصل، أنظم رسميًا إلى حزب العمال الكوري في عام 1961. وارتقى في صفوفه خلال الستينيات واستفاد كثيرًا من حادثة فصيل غابسان في اذار 1967، والتي كانت آخر تحدٍ ذي مصداقية لكيم إيل–سونغ. كانت هذه الحادثة هي المرة الأولى التي يكلف فيها كيم جونغ إيل – في سن 26 – بمهام رسمية من قبل والده، عندما شارك كيم الأصغر في التحقيق وعمليات التطهير التي أعقبت الحادث، في 8 تموز 1994، توفي كيم ايل سونغ بسبب نوبة قلبية. كان كيم جونغ إيل الخليفة المعين لوالده في وقت مبكر من عام 1974 فتسلم الحكم عام 1994 وتوفى 2011:

Christopher Richardson, "Hagiography of the Kims and the childhood of saints", Change and Continuity in North Korean Politics, London / New York: Routledge, (2017), P. 121.

[6] – Ch'oe Myŏng– hae, Chungguk, Pukhan tongmaeng kwan'gye: Pulp'yŏnhan tonggŏ ŭi yŏksa [Sino–North Korean Alliance Relations: The History of Inconvenient Cohabitation] (Seoul: Orŭm, 2009),), P. 285; Bernd Schaefer ,Op.Cit., P.6; Zhihua Shen and Yafeng Xia, A Misunderstood Friendship, PP.202–203; Yafeng Xia & Zhihua Shen, Op.Cit., P.195.

[7] –Andrei Lankov, The Real North Korea Life and Politics in the Failed Stalinist Utopia، New York, 2013, P.32; Choi Lyong، Reluctant Reconciliation, P.75; Chong–Ki Choi, The Korean Question in The United Nations, Verfassung und Recht in Übersee / Law and Politics in Africa, Asia and LatinAmerica, Vol. 8, No. 3/4 (3. /4. Quartal 1975), P.399.

[8]– G.L. Good Win, Mayall, The End of the Postwar Era Documents on Great War Relations 1968–1975, London, 1980, PP.124–127

[9] –Barry Keith Gills, Op,Cit., P.111; Choi Lyong، Reluctant Reconciliation, P.75.

[10] – Conference Room, Neutral Nations Supervisory Commission, November 20, 1971 10:05–12:20, Document No. 2, ed, James Person New Evidence on Inter–Korean Relations, 1971–1972, Washington, DC, 2009, PP.13–15

[11] – F.R.U.S, China Minter of the Senior Review Group Meeting ours China V.xVII Memorandum of Conversation, No.162, Beijing October 21–1971, P.499–504; Yafeng Xia ,Negotiating With the Enemy, Indiana University Press , 2006,PP. 177– 180.

[12] – F.R.U.S., Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Washington, November 1971, NO.164, P.546.

, Zhihua Shen and Yafeng Xia, A Misunderstood Friendship, P.205. ; Kevin Quigley, The Evolving Consensus: the Development of U.S. China Policy Between 1959 and 1972 and the Domestic Influences on it, Unpublished Phd Thesis, Department of History–University of Warwick, England, 2000, P.290–291.

[13] – F.R.U.S, Memorandum from the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Washington, November 1971, 17:547.

[14] – Ch'oe Myŏng- hae, Op.Cit.,PP. 291–292; Zhihua Shen and Yafeng Xia, A Misunderstood Friendship,P.205.

[15] – F.R.U.S., Memorandum of Conversation,، Washington, October 25-1971, No.169, P.217.;Eric Teo Chu Cheow , Sino-Japanese Relations: Conflict Management & Resolution, Washington, D.C. 2003, P.26.

[16] –沈志华, 面对历史机遇: 中美关系和解与 中朝关系(1971—1974), 9页.

[17] –Richard P. Stephens and Adam P. Elin, (eds.)، American Foreign Relations 1970, (A documentary Record)، New York , 1976 , P.247 ; Anatoly Dobrynin, in Confidence Moscow's Ambassador to Americas Six Cold War Presidents، London , 1995. PP. 241-242.

[18] – علي فياض، التجربة العسكرية الفيتنامية، ط1، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، 1990، ص275.

[19] –Memorandum of Conversation (U.S) Washington, January 21,1972,C., P. 563. David C . Keefer and Douglas E . Selvage, (eds.) , Soviet – American Relations the Détente Years 1969-1972 , Washington, 2007,P.4 .(Hereafter will be Cited as :S.A . R

[20] –Memorandum of Conversation (U.S) Washington, January 25,1972,Cited in: Ibid. P.563; Memorandum of Conversation (USSR)Washington, January 25,1972,Cited in: Cited in :S. A . R., PP.566-567.

[21] – Henry Kissinger, Modern Peacemakers , New York,2007 , P.103.

[22] – Conference Room, Neutral Nations Supervisory Commission, January 29, 1972 10:00-11:30, Document No. 5, ed , James Person, New Evidence on Inter-Korean Relations, 1971-1972, PP.20-21.

23 – سياسي كوري جنوبي ولد عام 1917، التحق بالمدرسة، تخرج من أكاديمية مانشوكو العسكرية عام 1946 اعتقلته حكومة كوريا الجنوبية عام 1948 بتهمة قيادة خلية شيوعية في الشرطة الكورية، بعدها عمل في الجيش كمساعد مدني، أصبح ثاني أعلى رتبة ضابط في الجيش الكوري الجنوبي، حكم كوريا الجنوبية بعد انقلاب 16 ايار 1961 بدعم الولايات المتحدة الامريكية، تم أغتياله 1979، للمزيد يُنظر:

Yang Hi Choe Wall, Encyclopedia of Korea,Vol.17, PP. 1056- 1057

https://www.britannica.com/biography/Park-Chung-Hee

[24] – F.R.U. S Memorandum From John H. Holdridge of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger, Washington, February 12, 1972, No.125, P.317 .

[25]- انقطعت العلاقات بين الولايات المتحدة والصين منذ تسلم ماوتسي تونغ الحكم في الصين وهروب تشانغ كاي شيك إلى تايوان إذ غادر بكين أخر سفير أمريكي وهو جون ليتون ستيورات في آب 1949:

A Aimee D. Shouse ,Presidents From Nixon Through Carter,1969-1981, London , 2001 P.48 ; William A. Link and Arthur S. Link, American Epoch A History of the United States Since 1900, Volume llm P.700;

[26] - ريتشارد نيكسون، ما وراء السلام، ت. مالك عباس، ط1، لأردن ،1995، ص140.

[27]– Fredrik Logovall ,and Preston, Andrew, Nixon in the World American Foreign Relation 1969-1977,oxford university press , 2008,. P.118;

[28] – Go Ito., Alliance in anxiety : dttente and the Sino-American-Japallese triangle , New York,2003, P.106; Zhihua Shen and Yafeng Xia, A Misunderstood Friendship, P.207; Robert Kong Chan,Op.Cit., P.188.

[29] –F.R.U.S, Memorandum of Conversation Beijing, February 21, 1972, 2:50–3:55 p.m., NO.194, P.679.

[30] – of Conversation between Richard Nixon and Zhou Enlai, February 22, 1972,

Charles Kraus, Nixon's 1972 Visit to China at 50, 2022, https://www.wilsoncenter.org/blog-post/nixons-1972-visit-china-50

[31] – FRUS ,Memorandum of Conversation, Beijing, February 23, 1972, 2–6 p.m, NO.197, " PP.732– 734

[32]:- FRUS, Joint Statement Following Discussions With Leaders of the People's Republic of China1Shanghai, February 27, 1972, Vol. XVII، NO.203, (China, October 1971–February 1972)، P. 814-817.

[33] – Yafeng Xia , Negotiating with the Enemy U.S.-China Talks during the Cold War, 1949–1972, P.205.

[34] –John Clement, Chronology of the United States,1975 ,P. 219;Harry Harding, A Fragile Relationship The United States and Chins Since 1972, (Washington, 1992, PP. 40-47.

[35] –F.R.U.S ,Joint Communiqué between the United States and China، February 27, 1972,ed, Charles Kraus, Nixon's 1972 Visit to China at 50,; Joint Statement Following Discussions With Leaders of the People's Republic of China,Shanghai, February 27, 1972, PP.813-814 ; Don Oberdorfer,Op.Cit., P.144.

[36] –Henry Kissinger, The White House Years, London , 1979, P. 1084

[37] – Bernd Schaefer, Bernd Schaefer, Overconfidence Shattered:North Korean Unification Policy, 1971-1975, Washington,, 2010, PP.8-.9.

[38] – F.R.U.S , Joint Statement Following Discussions With Leaders of the People's Republic of China, Shanghai, February 27, 1972, PP.813-814 ; Charles K. Armstrong, Tyranny Of The Weak, P.164.

[39] – Byong-moo Hwang , 'The Evolution of ROK-PRC relations: retrospect's and prospects', The Journal of East Asian Affairs, Vol. 5, No. 1,1991, PP. 24-28.

[40] – Conference Room, Neutral Nations Supervisory Commission, Panmunjeom, March 7, 1972 10:00-11:20, Document No. 79, ed, James Person, New Evidence on North Korea, PP.222-223; Conference Room, Neutral Nations Supervisory Commission, Time: March 7, 1972 10:00-11:20, Document No. 7, ed , James Person, New Evidence on Inter-Korean Relations, 1971-1972, P.24

[41] – Freedom House, Panmunjeom, March 14, 1972 10:25-11:25, Document No. 82 , ed, James Person, New Evidence on North Korea, P. 230 .

[42] – Freedom House, Panmunjeom, March 14, 1972 10:25-11:25, Document No. 10, ed , James Person, New Evidence on Inter-Korean Relations, 1971-1972, P.34.

[43] – Panmun-gak, Panmunjeom Time: March 16, 1972 10:00-11:05, No. 83 , ed, James Person, New Evidence on North Korea, PP. 232-234; Panmun-gak, Panmunjeom, Time: March 16, 1972 10:00-11:05, Document No. 11, ed , James Person, New Evidence on Inter-Korean Relations, 1971-1972, P.34 -36.

[44] – Freedom House, Panmunjeom, March 17, 1972 14:00-14:45, No. 84 , ed, James Person, New Evidence on North Korea, P. 235; Freedom House, Panmunjeom, March 17, 1972 14:00-14:45, Document No. 12, ed , James Person, New Evidence on Inter-Korean Relations, 1971-1972, P.38.

[45] – Freedom House, Panmunjeom, March 22, 1972 10:00-10:45, No. 86 , ed, James Person, New Evidence on North Korea, PP. 237-238; Freedom House, Panmunjeom, March 22, 1972 10:00-10:45, Document No. 14, ed , James Person, New Evidence on Inter-Korean Relations, 1971-1972, PP.40-41.

[46] – Heungbu Reception Area, Pyongyang, March 28, 1972 17:00-18:40, No. 87 , ed, James Person, New Evidence on North Korea, PP. 239, 244; Conversation with Kim Yeong Joo, Heungbu Reception Area, Pyongyang, March 28, 1972 17:00-18:40, Document No. 15, ed, James Person, New Evidence on Inter-Korean Relations, 1971-1972, PP.42-45

[47] – Heungbu Reception Area, Pyongyang, March 31, 1972 11:30-11:40, No. 88 , ed, James Person, New Evidence on North Korea, PP. 244- 245; Conversation with Kim Yeongju, Heungbu Reception Area, Pyongyang, March 31, 1972 11:30-11:40, Document No. 16, ed , James Person, New Evidence on Inter-Korean Relations, 1971-1972, PP.48-49.

[48] -Walter Lafber and polenbery Richard,The American century (A history of the United States since 1890' s,Newyourk,1979, P. 447

[49] -Meeting with Director of KCIA Lee Hurak, KCIA Director's Office, 19th Floor, Government Complex, Seoul, April 19, 1972 13:43-14:30, Document No. 17, ed , James Person, New Evidence on Inter-Korean Relations, 1971-1972, PP.49-50.

[50] - KCIA Director's Office, 19th Floor, Government Complex, Seoul, April 19, 1972 13:43-14:30, No. 89 , ed, James Person, New Evidence on North Korea, PP. 245-246; Meeting with Director of KCIA Lee Hu-rak , April 19, 1972, Cited in: CWIHP.

[51] - KCIA Director's Office, 19th Floor, Government Complex, Seoul, April 20, 1972 17:00-17:35, No. 90, ed, James Person, New Evidence on North Korea, PP. 249-250

[52] - Conversation with Kim Il Sung, Kim Il Sung's Mansion, Mansu Hill, Pyongyang, May 4, 1972 00:15-01:30, Document No. 19, ed , James Person, New Evidence on Inter-Korean Relations, 1971-1972, PP.55-56

[53] - On The Three Principles Of National Reunification, Conversations with the South Korean Delegates to the High-Level Political Talks between North and South Korea -May 3, 1972, No. 91, ed, James Person, New Evidence on North Korea, PP. 251-253.

[54] - Conversations with the South Korean Delegates to the High-Level Political Talks between North and South Korea -May 3, 1972, Document No. 20, ed , James Person, New Evidence on Inter-Korean Relations, 1971-1972, PP.64, 68

[55] – أقترح كيسنجر وقف أطلاق النار، وإطلاق سراح الأسرى الأمريكيين مقابل انسحاب الولايات المتحدة من الهند الصينية خلال ستة أشهر مما أدى إلى رفض الفيتناميين الشمـاليين للمقترحات وفشـل المفاوضـات بعد يومين من انعقادها فقط: منتهى صـبري مولى، قمة موسـكو 1972 وأثرها في العلاقات الامريكية – السوفيتية، دار أمجد، 2019، المصدر السابق، ص107

56 -: FRUS , Letter From Nixon to Park, Washington , May 19, 1972, 1968-1972, Korea, PP.252-253.

[57] - للمزيد ينظر، منتهى صبري مولى، المصدر السابق، ص 123-144.

Transcript of Telephone Conversation Between President Nixon and his Assistant for National Security Affairs(Kissinger),May 17, 1972,Cited in : FRUS. XIV, (Nixon The Summit ,13 May – 31 May) , PP. 922-923

58 - Henry Kissinger, The White House , P. 1210 ; Robert Dallek ,Nixon And Kissinger P A R Tners I N Power, New York, 2007. P.366 ; Henry Kissinger , Ending …., PP.286-287.

59 -F.R.U.S، Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon Moscow, May 24, 1972 XIV, (Nixon The Summit ,13 May – 31 May)، P.1047; S.A.R.، Memorandum of Conversation (USSR) Moscow، May 24, 1972 PP. 895-896.

60 - The New York Times, 31 May 1972, p.14.

61 - Information regarding: New developments concerning the unification of Korea and relations between the DPRK and South Korea, August 16 1972, Documents No. 26, ed , James Person, New Evidence on Inter-Korean Relations, 1971-1972, P.94

62 -Minutes of Conversation between Nicolae Ceauşescu and the Economic Delegation from the Democratic People's Republic of Korea, September 22, 1972, Cited in: CWIHP; Conversation between Park Chung Hee & Pak Seongcheol, Blue House, May 31, 1972 19:00-19:40, No. 21, ed , James Person, New Evidence on Inter-Korean Relations, 1971-1972, PP.75-77

63 - GDR Embassy to DPRK Pyongyang, 20 July 1972 , Note on Information by DPRK Deputy Foreign Minister, Comrade Ri Manseok, on 17 July 1972 between 16:40 and 18:00 hours in the Foreign Ministry, Document 4, ed,

Bernd Schaefer, Overconfidence Shattered: North Korean, PP.43. ; Conversation between Park Chung Hee and Pak, Seong-cheol, May 31, 1972, Cited in: CWIHP.

64 - Tim Beal, North Korea The Struggle Against American Power, London • Ann Arbor, MI, 2005, P.61; Bernd Schaefer, Overconfidence Shattered: North Korean, P.11.

65 - Jinwook Choi & Sun-Song Park, The Making of a Unified Korea: Policies, Positions and Proposals (Seoul: Korea Institute for National Unification, 1997), PP.59-69.; Mark Byung Moon Suh, Tale of Two Koreas: Breaking the Vicious Circle, The Institute for Security and Development Policy, Stockholm, Sweden, No. 5 December 2013, P.4.

66 -From the Journal of N.G. Sudarikov, 'Record of a Conversation with Kim Yong-nam, First Deputy Chief of the KWP CC International Department, 12 October 1972' Cited in: CWIHP.

67 - F.R.U.S , Letter From Embassy in Korea to the Department of State, Seoul July 7, 1972, PP.372-374

68 -A. Putintsev and V. Gorovoy, 'Key Aspects of Korean-Chinese relations in December 8, 1972, Cited in: CWIHP.

69 - GDR Embassy to DPRK Pyongyang, 20 July 1972 , Note on Information by DPRK Deputy Foreign Minister, Comrade Ri Manseok, on 17 July 1972 between 16:40 and 18:00 hours in the Foreign Ministry, Document 4, Bernd Schaefer, Overconfidence Shattered: North Korean, PP.43-45 .

70 - GDR Embassy to DPRK Pyongyang, 20 July 1972 , Note on Information by DPRK Deputy Foreign Minister, Comrade Ri Manseok, on 17 July 1972 between 16:40 and 18:00 hours in the Foreign Ministry, Document 4, ed, Bernd Schaefer, Overconfidence Shattered: North Korean, P.45.

71 - Bernd Schaefer, Overconfidence Shattered, P.43.; Zhonggong Zhongyang Wenxian Yanjiushi, Zhou Enlai nianpu, 1949– 1976,PP. 3545– 3546; Zhihua Shen and Yafeng Xia, A Misunderstood Friendship, P.213.

List of sources

First / Published foreign documents

A. Documents from the US State Department

F.R.U.S, Foreign Relations of the United States, 1969–1976, Volume XVII, China, 1969–1972. https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v17/d162.

B: Wilson Centre documents

https://www.wilsoncenter.org/blog-post/nixons-1972-visit-china-50.

Second / Documentary books

1. David C . Keefer and Douglas E . Selvage, (eds.) , Soviet – American Relations the Détente Years 1969-1972 , Washington, 2007,P.4 .(Hereafter will be Cited as :S.A . R.).
2. Bernd Schaefer, Overconfidence Shattered:North Korean Unification Policy, 1971-1975, Washington,, 2010 ,
3. James Person New Evidence on Inter-Korean Relations, 1971-1972, Washington, DC, 2009 .
4. G.L. Good Win, Mayall, The End of the Postwar Era Documents on Great War

Relations 1968-1975, London, 1980

Third / Foreign memoranda

1. Henry Kissinger, The White House Years, London , 1979.

Fourth / Arabic letters

1. Alaa Adel Jabr Al-Badiri, William Rogers and his role in US foreign policy 1969-1973, unpublished master's .thesis, Faculty of Education, University of Qadisiyah, 2019
2. Haider Faleh Hassan Al-Zamli, The Soviet Union's Official Position on the Vietnamese Issue, 1954-1975, A Historical Study, unpublished master's thesis, University of Basra – College of Education for Girls,
3. HSin Abdul-Kazim Oda Al-Husseinawi The Cultural Revolution in the People's Republic of China 1966-1976, unpublished doctoral thesis, University of Basra, Faculty of Humanities, 2018.
4. Saba Abdul Hussein Mohsen, The Crisis of the American Ship USS Pueblo in 1968 and Its Repercussions, unpublished master's thesis, University of Basra – College of Education for Girls, 2025
5. Saha Adel Othman Al-Bayati, Mao Zedong and his political role in China (1921-1976), unpublished master's thesis, Faculty of Education for Humanities, University of Babylon, 2014.

Fifth / Arabic sources

1. Hussein Sharif, American Foreign Policy in the 1970s and 1980s through the Lens of Nixon and Kissinger, Egyptian General Book Authority Press, 2005.
2. Richard Nixon, Beyond Peace, T. Malik Abbas, Vol. 1, Arden, 1995.
3. Ali Fayyad, The Vietnamese Military Experience, Vol. 1, Eibal Foundation for Studies and Publishing, 1990, p. 275.
4. Milad al-Magrahi, Modern and Contemporary History of Asia: East Asia, China, Japan, Korea, Benghazi, 1997.
5. Muntaha Sabri Mawla, The Moscow Summit and Its Impact on US-Soviet Relations, 1972, Dar Amjad, 2019

VI. Foreign sources_

1. Andrei Lankov, The Real North Korea Life and Politics in the Failed Stalinist Utopia , New York, 2013.
2. Brodie, F. M., Richard Nixon: The Shaping of his Character, Harvard University Press, 1983.
3. Chen Jian, Mao's China and the Cold War, The New Cold War History, University of North Carolina Press,2001 .
4. Choi Myeong-hae, The China-DPRK Alliance (Seoul: Oreum, 2009),
5. Ch'oe Myŏng- hae, Chungguk, Pukhan tongmaeng kwan'gye: Pulp'yŏnhan tonggŏ ŭi yŏksa [Sino–North Korean Alliance Relations: The History of Inconvenient Cohabitation] (Seoul: Orŭm, 2009)
6. Eric Teo Chu Cheow , Sino-Japanese Relations: Conflict Management & Resolution, Washington, D.C. 2003.
7. Henry Kissinger, Modern Peacemakers , New York,2007 .

8. Lyong Choi, Reluctant Reconciliation: South Korea's tentative détente with North Korea in the Nixon era,1969-1972, Cambridge University Press, 2019
9. Martha Jeanne Barnett, China Policy: Old Problems and New Challenges, Brookings Institution Press (April 1, 1977.
10. Mark Byung Moon Suh, Tale of Two Koreas: Breaking the Vicious Circle, The Institute for Security and Development Policy, Stockholm, Sweden, No. 5 December 2013
11. Jinwook Choi & Sun-Song Park, The Making of a Unified Korea: Policies, Positions and Proposals (Seoul: Korea Institute for National Unification, 1997),
12. John Clement, Chronology of the United States,1975 ,P. 219;Harry Harding, A Fragile Relationship The United States and Chins Since 1972, (Washington, D.C., 1992, PP.
13. Gregg Brazinsky, "Between Ideology and Strategy: China's Security Policy Toward the Korean Peninsula Since Rapprochement," in Trilateralism and Beyond: Great Power Politics and the Korean Security Dilemma During and After the Cold War, ed. Robert Wampler (Kent, OH: Kent State University Press, 2011,
14. Fredrik Logovall ,and Preston, Andrew, Nixon in the World American Foreign Relation 1969-1977,oxford university press , 2008.
15. Tim Beal, North Korea The Struggle Against American Power, London , 2005
16. Richard P. Stephens , and Adam P. Elin, (eds.), American Foreign Relations 1970, (A documentary Record), New York , 1976.
17. Paul French, North Korea State of paranoia, Zed Books london new york, 2014 ,
18. Walter Lafber and polenbery Richard,The American century (A history of the United States since 1890's,Newyourk,1979.
19. Zhihua Shen and Yafeng Xia, A Misunderstood Friendship Mao Zedong, Kim IL- Sung, And Sino-North Korean Relations, 1949- 1976, New York , 2018 .
20. Yafeng Xia , Negotiating with the Enemy U.S.-China Talks during the Cold War, 1949-1972, Indiana University Press / Bloomington and Indianapolis, 2006 .
21. Xiong Xianghui, Wo de qingbao yu waijiao shengya [My Career in Intelligence and Diplomacy](Beijing, 1999)

Seventh / Korean sources

1-沈志华, 面对历史机遇: 中美关系和解与 中朝关系(1971—1974),

Eighth / Published foreign research

1. Byong-moo Hwang , 'The Evolution of ROK-PRC relations: retrospect's and prospects', The Journal of East Asian Affairs, Vol. 5, No. 1,1991.
2. Charles K. Armstrong & John Barry Kotch, Sino-American negotiations on Korea and Kissinger's UN Diplomacy, Cold War History, Vol.15, 2015

3. Chae-Jin Lee, The Role of China in The Korean Unification Process, Asian Perspective , Spring-Summer 1986, Vol. 10, No. 1 (Spring-Summer 1986
4. Geoffrey Warner, 'Nixon, Kissinger and the Rapprochement with China 1969-1972' International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-), Vol. 83, No. 4 (Jul., 2007),

Ninth / Arabic Encyclopaedias

,Abdul Wahab Al-Kayali, Political Encyclopedia Supplement, Dr. Khalil Ahmad Khalil, 1st edition, 2004 .Beirut

Tenth / Foreign newspapers

The New York Times, 31 May 1972.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021427

Title: the impact of transformations in the new international order on fragile states

(1)Authors researcher: khattab dared abdullah
(2) Professor dr: falah hassan hammadi
(3)Assistant professor dr. Ali sabah saber

Keywords:
Fragile States,International Order,Sovereignty, Non-State Actors,Global Governance,International Interventions

Received:28/12/2025
Accepted:30/3/2026
Available:22/6/2026

Abstract

This study examines the impact of transformations in the new international order on fragile states, particularly in the context of the structural and normative shifts that have characterized global politics since the end of the Cold War. These transformations have reshaped the nature of international interactions and redefined the distribution of power within the global system.

The research argues that fragile states have been disproportionately affected by these changes due to structural imbalances in power, the erosion of state sovereignty, and the expanding influence of non-state actors. Additionally, the increasing frequency of international interventions—often justified under security and humanitarian frameworks—has further intensified the vulnerability of these states.

The study highlights how these dynamics have contributed to deepening political instability, economic weakness, and social fragmentation within fragile states, making them more susceptible to external influence and entanglement in regional and international conflicts.

It concludes that addressing fragility requires a more balanced international approach that respects state sovereignty, strengthens institutional capacity, and limits exploitative external interventions within the evolving structure of the global order.

(1) Iraqi university / faculty of law and political science (khtabdryd831@gmail.com)
https:// orcid.org/0009-0004-3795-7401
(2) Iraqi university / faculty of law and political science (flahhassn887@gmail.com)
(3) Iraqi university / faculty of law and political science(alisabahh51@gmail.com)

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

إثر تحولات النظام الدولي الجديد في الدول الهشة

[1] الباحث: خطاب دريد عبد الله
[2] أ.د فلاح حسن حمادي
[3] أ.م. د. علي صباح صابر

المستخلص

تناول هذا البحث أثر تحولات النظام الدولي الجديد في الدول الهشة، وذلك في ظل ما شهده العالم بعد انتهاء الحرب الباردة من تغيرات بنيوية وقيمية عميقة في طبيعة النظام الدولي وأنماط التفاعل، التي أسهمت بدرجة كبيرة في تعميق هشاشة الدول الضعيفة، نتيجة اختلال موازين القوة، وتراجع مبدأ السيادة، وتنامي أدوار الفواعل من غير الدول، و تصاعد التدخلات الدولية تحت ذرائع أمنية وإنسانية ، حيث برزت الدول الهشة بوصفها الأكثر تأثرًا بهذه التحولات، مما عزز من مظاهر هشاشتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلًا عن تعرضها للتدخلات الخارجية واقحامها في الصراعات الإقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية: الدول الهشة – النظام الدولي الجديد – بنية النظام الدولي الجديد– طبيعة التفاعلات الدولية –البعد القيمي لنظام الدولي الجديد.

المقدمة

شهد النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة تحوّلاتٍ عميقة على المستويات البنيوية والقيمية، وفي طبيعة التفاعلات الدولية، مما أسفر عن ظهور نظام دولي جديد اتسم بسيولة الفاعلين وتداخل مصالحهم، سواء كانوا دولًا أم فاعلين من غير الدول، فضلًا عن تسارع العولمة الاقتصادية والتكنولوجية، وتصاعد التدخلات الدولية في الشؤون الداخلية للدول تحت ذرائع مختلفة.

وقد انعكست هذه التحولات على طبيعة الدولة ووظائفها، لا سيما في الدول الهشة التي تعاني ضعف مؤسساتها، وتراجع شرعية الحكم، وفقدان القدرة على بسط السيطرة على كامل أراضيها، الأمر الذي جعلها أكثر عرضة للأزمات الداخلية والتدخلات الخارجية.

أهمية البحث

تجلى أهمية هذا البحث في كونه يتناول إحدى الإشكاليات البنيوية الأكثر تعقيدًا في العلاقات الدولية المعاصرة، والمتمثلة في تأثير تحولات النظام الدولي الجديد على الدول الهشة، في سياق دولي يتسم بعدم الاستقرار، وتغيّر أنماط القوة، وتنامي التدخلات الخارجية.

وتنبع الأهمية العلمية للبحث من إسهامه في تعميق الفهم النظري لمفهوم الدولة الهشة ضمن سياق دولي متحوّل، من خلال الربط بين التحولات البنيوية والقيمية في النظام الدولي وبين قدرة الدولة على أداء وظائفها السيادية والتنموية. كما يسلّط الضوء على الدور البنيوي للنظام الدولي في إعادة إنتاج هذه الهشاشة، وبذلك يسهم في تطوير النقاش الأكاديمي حول طبيعة الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية هذا البحث حول طبيعة العلاقة بين تحولات النظام الدولي الجديد وتفاقم ظاهرة هشاشة الدول، في ظل ما يشهده النظام الدولي من تغيرات بنيوية وقيمية عميقة في أعادت تشكيل أنماط التفاعل الدولي، انطلاقا من هذا الإطار، تتمحور إشكالية البحث في السؤال المحوري الآتي: كيف أسهمت تحولات النظام الدولي الجديد في تعميق هشاشة هذه الدول؟ ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية:

1. ما هو مفهوم وخصائص الدول الهشة؟
2. ما هو مفهوم وتحولات النظام الدولي الجديد؟
3. كيف أثرت التحولات النظام الدولي الجديد على قدرة الدول الهشة؟

فرضية البحث

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها أن تحولات النظام الدولي الجديد تمثل عاملا بنيويا مؤثرا في إعادة إنتاج وتعميق هشاشة الدول، ولا سيما في البيئات التي تعاني أصلا من ضعف مؤسسي وانقسام اجتماعي، حيث تتفاعل الضغوط الخارجية مع الاختلالات الداخلية مما يؤدي الى اضعاف قدرة الدولة الوطنية على أداء وظائفها السيادية والتنموية.

منهج البحث:

اعتمد هذا البحث هذه الدراسة على المنهج الوصفي لرصد طبيعة تحولات النظام الدولي الجديد، من حيث بنيته، وآليات تفاعله، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل طبيعة العلاقة بين هذه التحولات الدولية وتفاقم حالة الهشاشة في الدول الهشة لفهم أثر تحولات النظام الدولي الجديد في الدول الهشة.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور

المحور الأول: مفهوم وخصائص الدول الهشة

المحور الثاني: مفهوم وتحولات النظام الدولي الجديد

المحور الثالث: إثر تحولات النظام الدولي الجديد في الدول الهشة

المحور الأول: مفهوم وخصائص الدول الهشة

أولا: مفهوم الدول الهشة اصطلاحاً

يشير مفهوم الدول الهشة او ما يعرف بصفة الهشاشة ، الذي فرض نفسه كتعويض لتعبير عن الدول الفاشلة، الذي انتشر بداية التسعينيات بعد نهاية الحرب الباردة وذلك من خلال رانتر (Ratner) وهيلمان (Helman)، في مقال بمجلة (foreign Policy) ، وان الدول الهشة هي تلك الدول التي فشلت على عدة مستويات وبدرجات متفاوتة، وليس لدى تلك الدول قدرة على تحقيق المطالب الأساسية لمواطنيها، ويعد مصطلح الدول الهشة من المفاهيم المثيرة للجدل في ادبيات العلاقات الدولية، حيث لا يوجد تعريف متماسك متفق عليه بين المؤسسات المانحة، في سياق المساعدات الدولية الاقتصادية والإنسانية ولا بين الدول المعنية بالصفة[1].

وقد ظهر مصطلح الدولة الفاشلة لأول مرة في عام 1992 ، بهدف تحفيز الدول بمساعدة الصومال التي تعاني من الانهيار او ضعف حاد في مؤسساتها الحكومية، وان مؤشرات التي حددتها المنظمات الدولية ولاسيما صندوق السلام (Fund For Peace) بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية (Foreign Policy) في إصدار التقارير السنوية عن الدولة الهشة ، والتي كانت تصدر تحت عنوان الدولة الفاشلة منذ عام 2005وفي عام 2014 تم استبدال مصطلح الدولة الفاشلة بمصطلح الدولة الهشة التي تشمل الدول ذات السيادة في الأمم المتحدة فقط، من دون تغيير للمعايير والسياقات المعتمدة في المؤشرات السابقة للدولة الفاشلة ، وتهدف إلى تجنب الخطاب التي تعيق عمل الحكومات ، وفي الاتجاه الاخر تسعى الى دعم الحكومات لتحسين الأوضاع كي لا تؤدي إلى الصراعات واعمال العنف ، ووفقاً لصندوق السلام أن كل الدول تواجه ظروفاً تهدد سبل العيش لمواطنيها ولكن بدرجات مختلفة، وتجدر الإشارة ان مفهوم الدولة الهشة من المفاهيم الاصطلاحية الحديثة التي نشأت نتيجة الصراعات الدولية والتي تعكس فقدان تلك الدول لوظائفها إزاء مواطنيها[2] .

وفضلا عن خطاب الأمين العام السابق للأمم المتحدة (بطرس غالي) في عام 1994 بأن الدول الفاشلة غير قادرة على حكم نفسها وعليه فهي بحاجة إلى المساعدة الدولية لاستعادة النظام الداخلي[3]، فقد اكتسبت فكرة هشاشة الدولة التي قد تشكل تهديداً للأمن القومي للدول العربية زخماً إضافياً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، مما أدى الى "إضفاء طابع أمني على خطاب الدولة الهشة تتجلى بوضوح في إعادة صياغة (كوفي أنان) لمفهوم التهديدات الأمنية وكان واضح للأمين العام للأمم المتحدة ان هذه التهديدات تأتي بشكل متزايد من حكومات يُسمح لها بانتهاك حقوق مواطنيها ، وعلى هذا فقد أصبحت هذه البلدان تشكل تهديداً ليس فقط لشعوبها، بل وأيضاً لجيرانها، بل وللعالم بأسرة[4]

وبالرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه فقد قدمت بعض المنظمات والدول تعريفات للدول الهشة اذ عرفت:

1. وزارة التنمية الدولية البريطانية: انها تلك الدول التي لا تستطيع الحكومة أو لا ترغب في أداء الاعمال والوظائف الأساسية، لغالبية شعبها بما في ذلك الفقراء (5).
2. وزارة الخارجية البريطانية: تركز من منظور أمنى لتهديدات التي تشكلها الدول الهشة على المملكة المتحدة، بما في ذلك الهجرة الغير شرعية والإرهاب وتجارة المخدرات وانتشار أسلحة الدمار الشامل والجريمة الدولية، وتعد المساعدات الإنمائية أحد الأسلحة المستخدمة في مكافحة عدم الاستقرار (6).
3. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للهشاشة: أن الدول الهشة لديها قدرة ضعيفة على الأداء بوظائف الحكم الأساسية، وتفتقر إلى القدرة على تطوير وبناء علاقات متبادلة مع المجتمع. كما ان هذه الدول أكثر تأثرا بالصدمات الداخلية والخارجية مثل الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية (7).
4. مجلس الاتحاد الأوروبي: تشير الهشاشة إلى الهياكل والحالات الضعيفة أو الفاشلة، والمواقف التي يكسر فيها العقد الاجتماعي وذلك بسبب عجز الدولة أو عدم قدرتها في التعامل مع وظائفها الأساسية، والوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها فيما المتعلقة بتقديم الخدمات. وسيادة القانون وإدارة الموارد، وضمان والوصول العادل إلى السلطة، وتامين سلامة السكان، فضلا عن حماية حقوق المواطنين وحرياتهم (8).
5. الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية: تعد الدول ذات الأداء الضعيف التي لديها سياسات ومؤسسات ضعيفة غير فعالة، حيث تكون هناك فرصة ضئيلة لتحقيق التنمية المستدامة (9).
6. الوكالة الأميركية للتنمية الدولية: يستخدم مصطلح الدول الهشة للإشارة إلى مجموعة واسعة من الدول الفاشلة، والدول على وشك الفشل والدول التي تتعافى، على رغم من أن التمييز بينهما ليس واضحاً دائما في الممارسة العملية، نظرا لان الدول الهشة نادراً ما تتخذ مساراً يمكن التنبؤ به من الفشل والتعافي، وقد تخبئ الظروف الإقليمية من التمردات وما إلى ذلك، التي قد تشكل عوامل أساسية في سياق حالات الصراع وهشاشة الدول (10).
7. البنك الدولي: يعرف البنك الدولي الدول الهشة أو البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من ضغوط واجهاد بسبب الصراعات المسلحة وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (11).

8. تعريف الدول الهشة في مشروع مؤشرات الدولة للسياسة الخارجية، جامعة كالتون الكندية (CIFP)(12): يتجاوز نطاق الحقوق الخدمية ليشمل تلك الدول التي تفتقر إلى القدرة الوظيفية لتوفير الأمن الأساسي داخل حدودها، والقدرة المؤسسية على توفير الاحتياجات الاجتماعية الأساسية لسكانها والشرعية السياسية لتمثيل شعبها بشكل فعال في الداخل أو الخارج (13).
9. الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون: توصف الدولة أو السياق بانها هشة إذا كانت نسبة كبيرة من السكان لا ترى الدولة باعتبارها الإطار الشرعي لممارسة السلطة، او إذا لم تمارس الدولة احتكارها للاستخدام المشروع للقوة داخل أراضيها وإذا كانت الدولة غير قادرة أو غير راغبة في توفير السلع والخدمات الأساسية لجزء كبير من المواطنين (14).

اما على مستوى الاشخاص من المفكرين والباحثين، يرى استاذ العلوم السياسية في جامعة آرهوس يورغ سورنسن (George Sorensen) يستخدم مصطلح الدولة الهشة للدلالة إلى الدول الضعيفة ما بعد الكولونيا لية[15]، ويرى أن قدرة الدولة مهددة لأن النظام الاجتماعي في هذه الدول يكون أقل تجذراً، كما ان اندماجها المكثف في الاقتصاد العالمي يقيد من قدرتها على المناورة، ويذهب الى ان الهشاشة هو الضعف النسبي الذي أصاب كل دول العالم القوية والضعيفة والكبيرة والصغيرة، ويرى أننا نعيش في عالم تتزايد فيه هشاشة جميع الدول و ينظر (سور نسن) إلى الظروف الداخلية للدول كشروط للعمل على الساحة الدولية فإذا كانت الجبهة الداخلية للدول متماسكة ونظامها السياسي مؤثراً ويعمل بشكل جيد ،والسكان راضين وميسورين نسبياً، والاقتصاد الوطني قوياً، تصبح لدى الدول القدرة و الحرية الالتفات إلى المجال الدولي السياسي، ويرى ان المشكلات تتفاقم من الناحية السياسية وهو يعني تراجع التماسك السياسي تدني كفاءة جهاز الدولة وتدني قدرته ومشروعيته ، ومن الناحية الاقتصادية فان الاقتصادات الوطنية تفقد طابعها الوطني في ظل العولمة ، وأن أساس الرفاه المادي للسكان يتراجع يعني ذلك تراجع التماسك و تدني قدرة الدول على تأمين حقوق المواطنة وفقدانها السند الشعبي في المقابل، اذ اعتمد يورغ سور نسن مصطلح الدول الهشة لوصف تدهور حال الدول في مواجهة التطورات والتحديات العالمية المعاصرة على الصعيد الداخلي والخارجي على حد سواء ، وان كانت الدولة متخلفة أو متقدمة[16].

اما (مارتن جريفيش وتيري أوكالاهانج)، يعرفان الدولة الهشة بانها دولة تتمتع بالسيادة ، ولكنها فقدت قدرتها على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة ، وأصبحت تلك الدولة غير قابلة للحكم فاقدة الشرعية في نظر عيون المجتمع الدولي[17]،و يرى بعض الباحثون أن الدولة الهشة هي التي تحكمها (مليشيات المسلحة) ، بينما رأى اخرون أنها تلك الدولة التي تفقد السيطرة على وسائل العنف خارج الإطار القانوني، ومن ثم فهي غير قادرة على تحقيق السلام والاستقرار لشعبها وفي فرض السيطرة على أراضيها أو جزء منها ، وبالتالي لا يمكنها ضمان النمو الاقتصادي أو التوزيع العادل للمنافع الاجتماعية وغالباً ما تتسم بانعدام المساواة الاقتصادية و التنافس على الموارد[18]، ويشير أشرف غني وكلير لوكهارت (Clare Lockhart) إلى فجوة السيادة، وهذه الفجوة بين قدرة القانونية الدولة وقدرتها الفعلية على تلبية احتياجات المواطنين ، ويريان ان معالجة الهشاشة تتطلب إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع ، وربط مطالب المواطنين بمؤسسات الحكم بصورة مؤسسية فاعلة [19].

ويعرفها نعوم تشومسكي[20] "على انها تلك الدول التي ليس لديها القدرة أو عدم الرغبة في حماية مواطنيها من العنف او من الدمار نفسه" ،ولديها الميل إلى اعتبار نفسها فوق القانون ان كان محلياً أم دولياً، ونتيجة لذلك تطلق يدها في استخدام العنف وارتكاب العدوان، وحتى لو كانت من الدول ديمقراطية، فأنها تعاني من عجز ديمقراطي يُجرد مؤسساتها الديمقراطية الرسمية من أي جوهر حقيقي [21]، ويمكن أن تتخذ الهشاشة عدة أشكال، قد تكون الدولة هشة ضعيفة إذا لم تمارس رقابة إدارية على إقليمها، وتكون هشة منقسمة إذا كانت الانقسامات الاثنية الدينية والوطنية بها عميقة ، او دولة هشة ما بعد الحرب خرجت من صراع دموي، أو دولة هشة مفلسة إذا لم تعمل المؤسسات والوظائف الأساسية فيها على الاطلاق [22].

ويواجه المصطلح انتقادات باعتباره مصطلحاً غربياً منحازاً يلقي بالاتهام على كاهل المستضعفين ويبرئ ساحة المستعمرين فضلا عن انكار الدول الموسومة بالهشاشة من الأصل أنها هشة[23] وبحسب بعض الباحثين فقد استخدمت المعونات و المساعدات المشروطة لتنفيذ تطلعات القوى العظمى للهيمنة، وكأن الأمر يشبه سياسة العصا والجزرة، فعلى الدول الضعيفة الانصياع للإرادة الدولية التي تصب في مصلحة الدول الكبرى والعظمى اما بالترهيب او بالترغيب، لذلك يستخدم المفهوم لغرض الهيمنة ضمن ما يسمى حروب الجيل الرابع وصراع الحضارات واستخدام المصطلحات أداة اعلامية للتشهير بالدول والمس بسيادتها، وبانها غير قادرة على حكم نفسها، بهدف ارجاعها الى حضيرة التبعية الدولية من دون الاشارة للأسباب التي ادت الى اضعاف الدول التي هي في الغالب نتيجة التدخلات دولية او اقليمية من فرض العقوبات الاقتصادية الى توجيه الضربات العسكرية وشن الحروب وغيرها او السياسات غير المسؤولة للشركات العابرة للقارات التي قضمت اقتصاديات الدول الضعيفة وقوضت الانتاج المحلي، وهددت امنها الغذائي ، ناهيك عن سياسات السوق التي يتم التحكم فيها دولياً من الدول الصناعية، والاثر السلبي للدول المتقدمة على البيئة في الدول الضعيفة مثل تصدير التصحر وانبعاث الغازات وغيرها ، في حين كثيراً ما توضع مسؤولية هشاشة الدولة او ضعفها أو فشلها مباشرة على عاتق الدولة نفسها، ويتم تجاهل اي فواعل خارجية، بينما لا يمكن التغاضي عن ان الهشاشة غالباً ما تعود جذورها الى عمليات الاستعمار وانهاء الاستعمار وما خلفة ترسيخ مواطن ضعف في كيانات تلك الدول[24].

وعلية فان مصطلح الدول الهشة يدل على الضعف التي تمتلكه الدولة في عدم قدرتها على تحقيق بعض وظائفها الأساسية التي تقع على عاتقها ومن ثم تقويض شرعيتها مما يودي الى تخلخل في بنية النظام الداخلي للدولة وفقدانها التأييد الشعبي، فضلا عن ان أسباب الهشاشة والضعف ليس نابعة فقط من عوامل داخلية وانما عوامل خارجية نتيجة التدخلات الدولية والاقليمية وتدهور حال الدول في مواجهة التحديات والتطورات العالمية المعاصرة.

ثانياً: خصائص الدولة الهشة

ان الحالة الهشة لها العديد من السمات، وقد تظهر هذه الهشاشة بطرق مختلفة ومع ذلك، قد تشمل بعض السمات الأكثر شيوعا لحالة لهشاشة التي تجسدت بالآتي [25]:

1. تفقد الدولة السيطرة المادية على أراضيها أو احتكار الاستخدام المشروع للقوة.
2. تأكل السلطة المشروعة في اتخاذ القرارات الجماعية.
3. عدم قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة.
4. عدم قدرة الدولة على التفاعل مع الدول الأخرى كعضو كامل العضوية في المجتمع الدولي.
5. فشل الدولة في تطوير قدرتها البيروقراطية وضمان الاسبقية لمؤسساتها وقواعدها على المؤسسات وقواعد غير حكومية.

المحور الثاني: مفهوم وتحولات النظام الدولي الجديد

اولاً: مفهوم النظام الدولي الجديد.

يعد مفهوم أو مصطلح النظام الدولي الجديد هو احد المصطلحات الجديد في الفكر الاستراتيجي والعلاقات الدولية [26] فبعد سقوط جدار برلين عام 1989 ، حيث تبع ذلك توحيد ألمانيا عام 1990، وانهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991، وهو ما أدى الى انتهاء النظام الدولي ثنائي القطبية،[27] فلم يدخل مفهوم النظام الدولي الجديد بصورة فعلية في جوهر عمليات السياسة الدولية إلا في اغسطس1990، وذلك من خلال الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش(الاب)[28] ،عندما أعلن ان هذا النظام سيبدأ بالصيرورة بعد الانتهاء من أزمة الخليج، وقد استعمل هذا المفهوم لحشد التأييد العالمي ضد العراق[29].

فقد أشار الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش الأب إلى مصطلح النظام الدولي الجديد،[30] في خطابه أمام الكونغرس الأمريكي في 11 أيلول 1990 فقد قال: "اننا نتطلع إلى نظام عالمي جديد يصبح أكثر تحرراً إزاء التهديد بالإرهاب وأكثر صناعة في إقرار العدالة وأكثر أمناً في السعي من اجل السلام، اننا نتطلع إلى عالم جديد يسوده القانون بدلاً من شريعة الغاب وتعترف فيه الأمم بمسؤوليتها المشتركة في تحقيق الحرية والعدالة"[31] ، ومن خلال خطابه أراد إعادة صياغة النظام الدولي لمواجهة التحديات والمتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية الناتجة عن إعادة توزيع وترتيب عناصر القوة ، وقد عاد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الاب استعمال مفهوم أو مصطلح أمام الكونغرس الأمريكي في ٥ آذار ١٩٩١ بقوله: "ان حرب الخليج كانت المحك الأول لنظام عالمي جديد"[32] ، ثم استمر في استخدام هذا الخطاب لاحقا بهدف تكريس المصطلح في السياسة والعلاقات الدولية، حيث قد وصل عدد مرات استخدامه للمصطلح النظام الدولي الجديد في خطاباته إلى (277) مرة، فعلى الرغم من ذلك، لا يمكن الادعاء بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أول من استخدم مصطلح النظام الدولي الجديد، حيث يعد الرئيس السوفياتي الأسبق "ميخائيل غورباتشوف"، أول من استخدم هذا المصطلح من خلال وصفه لسياسة الإصلاح السياسي والاقتصادي "البروسترويكا"، من خلال انتقال الاتحاد السوفياتي من عهد الصراع إلى عهد التعايش [33] .

وجدير بالذكر فان تعبير (الجديد) يوضح المتغيرات الجديد في النظام من خلال هيمنة الولايات المتحدة الامريكية وفرض الإرادة على الدول الضعيفة، والانفرادية في اتخاذ القرارات ، فضلا عن سيادة قيم وسلوكيات لم تكن مألوفة من قبل أحدثت أو تحدث تغييراً في شكل وجوهر التوازن الدولي ، وإضافة الى ذلك كونه يختلف في شكله من النظام الدولي السابق من خلال مستويات إعادة ترتيب الوحدات الرئيسة ممثلة في القوى الفاعلة داخل النظام، كذلك التغييرات الحاصلة على مستوى نمط التفاعلات بين هذه الوحدات، فضلاً عن التغييرات الحاصلة على مستوى المنظومة القيمية، فان التغير الجديد على مستوى إعادة ترتيب الوحدات السياسية الرئيسة هو العدد المتزايد للقوى الفاعلة في النظام الدولي الحالي، كالصين واليابان وألمانيا والاتحاد الأوربي بشكل عام ، أما على أساس مستوى نمط التفاعل فيرجع إلى التراجع في مؤشرات المنافسة العسكرية الصالح المنافسة الاقتصادية ،وتزايد دور التكنولوجيا والتوجه نحو اقتصاد السوق، اما التغير على أساس مستوى المنظومة القيمية هو نتيجة التغيير الحاصل في مستوى الوحدات وأنماط التفاعل، وذلك نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي تراجعت بل انتهت الأيديولوجية الشيوعية مقابل هيمنة القيم الليبرالية الغربية، وظهور الصراع الحضاري ما بين حضارتين متناقضتين قيمياً وروحياً وهما الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية، وعليه تحول الصراع من صراع ايديولوجي بين الشيوعية و الرأسمالية في مرحلة الحرب الباردة إلى صراع حضاري بين الغرب والإسلام[34].

وتجدر الإشارة الى ان أصبحت الدول الهشة المشكلة الأكثر أهمية في النظام الدولي الجديد، وعليه فان الغالبية العظمى من الأزمات العالمية التي ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والتي قد تمركزت بالفعل حول الدول الهشة، وانتهى الأمر في معظم تلك الدول الى التدخلات الدولية، والاستيلاء فعلياً على السلطة، وإبعاد الحكام المحليين عن الحكم [35].

ثانياً: تحولات النظام الدولي الجديد.

ظهرت موجة من التحولات التي مثلت أول علامات التفرد والهيمنة الأمريكية كمركز استقطاب أحادي وعلى انها القوة التي تقود العالم سياسيا وعسكريا واقتصاديا [36]، اذ اعتمد النظام الدولي الجديد بعد الحرب الباردة على آليات سياسية جديدة، وذلك من خلال جملة من التحولات وآليات في التعامل مع العديد من المفاهيم، التي انعكست على النظام الدولي الجديد بصفات تجعله مختلفا عن فترة الحرب الباردة [37].

1- التحول في بنية النظام الدولي

أدى تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 إلى إعادة تشكيل البنية الأساسية للنظام الدولي، وبروز الولايات المتحدة مع نهاية الحرب الباردة القوة الدولية الوحيدة المتربعة على قمة الهرمية الدولية، ونظراً لقوتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية[38]، وإثارة ذلك جدل في الأوساط الاكاديمية

والسياسية، حتى باتت منقسمة إلى اتجاهات عديدة فهناك من يذهب يرى ان النظام الدولي لم يعد قائماً على القطبية الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ،وإنما على قطب واحدة فقط وهو الولايات المتحدة الأمريكية، بعد انفرادها في جمع ادوات القوة ومحاولة انفرادها لقيادة العالم[39] ، وهناك من يذهب إلى أن النظام السياسي الدولي يمر بمرحلة انتقالية واعادة بناء مؤسساته الدولية وفقا لمتغيرات ومعطيات اقتصادية تسمح ببروز اقطاب اقتصادية جديدة[40]، ويرى صامويل هنتغتون ان النظام القائم بعد الحرب الباردة هو نظام هجين احادي متعدد القطبية يتشكل من قوة عظمى واحدة وعدة قوى رئيسة اخرى[41] .

ويرى ريتشارد هاس (Richard N Haass) إلى ان مستقبل النظام السياسي الدولي لا يتجه نحو القطبية الاحادية او التعددية بقدر ما يتجه نحو اللا قطبية، وذلك لتعدد مراكز القوى وصعود فاعلين من غير الدول، مع تراجع الدول القومية أمام سلطات المنظمات الدولية الاقليمية والعالمية والشركات المتعددة الجنسيات ووسائل الاعلام، وسيشهد النظام مستقبلا تعدد وتشتت مراكز القوى، وذلك من حيث انتشارها وتعدد من يملكها، فهناك قوى اقليمية صاعدة يمكن ان نطلق عليها (القطبية الاقليمية الجديدة) الأمر الذي يسهم في ضعف سيادة الدولة أمام التجمعات السياسية والاقتصادية الإقليمية[42] .

2- التحول في البعد القيمي

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي شهد النظام الدولي تحولاً جوهريا في طبيعة البعد القيمي، إذ انتقل من هيمنة البعد الأيديولوجي المؤسس على الاستقطاب بين الليبرالية والرأسمالية من جهة، والاشتراكية والماركسية من جهة أخرى، إلى وبروز البعد القيمي وصعود الأبعاد الثقافية الحضارية[43]، ويرى صاموئيل هنتنغتون في طروحات صدام الحضارات ان الثقافة أو الهوية الثقافية، وفي أوسع معانيها الهوية الحضارية، هي التي تشكل نماذج التماسك والتفكك والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة[44]، فالمصدر الأساس للنزاعات في العالم، وفقاً لرؤية هنتنغتن لم يعد يتحدد بالعوامل الاقتصادية أو الأيديولوجية، وإنما بالمعايير الثقافية فالانقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية،[45]، فضلا عن التعويل الولايات المتحدة الامريكية على العامل الديني والهوية الاجتماعية الفرعية والمذهبية داخل الحضارة الواحدة وتفعيل تناقضاتها انطلاقا من مفهوم الفرقة وتغذية الصراعات الطائفية وذلك بتوظيف الدين والمذهب، الأمر الذي يفضي إلى انتهاك السيادة الوطنية [46]، مما أدى الى بروز ظاهرة عمليات التفتيت والتفكك التي اتسم بها النظام الدولي الجديد، ويدخل في إطار تلك العملية التفكيكية والتفتيتيه الجماعات العرقية والقومية ، والتي تعد من مصادر وأسباب الصراع والتوتر بين الدول ومن خلال استخدامها لأساليب العنف والتدمير والتخريب، من اجل تحقيق أهدافها في الانفصال كالقضايا والمشكلات القومية ، مما يؤدي ذلك إلى التفكك في الوحدة القومية للدول ، وانتشار الاضطراب والفوضى ،وعدم قدرة الدولة على مواصلة دورها كدول مستقلة وفي إطار العلاقات الدولية[47] ويرى برجنسكي أن انهيار السلطة الحكومية وتفكك الدول يعني اتساع نطاق الصراعات القبلية والعرقية والدينية مما يؤدي الى الفوضى[48] .

فضلا عن ان نظرية الفوضى الخلاقة التي كان لها تأثير كبير في تغيير طبيعة العلاقات الدولية وأنظمة الحكم المعاصرة، كما كان لها تداعيات كبيرة على الأنظمة العربية حيث اجتاحتها بغية استهداف بنيتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فان مصطلح الفوضى الخلاقة جديد في الطروحات السياسية لكن تعود جذوره تاريخية الى مقولة "الغاية تبرر الوسيلة" لميكافيللي في كتابه الأمير، حيث انه لم يتردد من استخدام أبشع الوسائل من اجل الوصول إلى الغاية المنشودة وقد جاء في مقولته "إن السلم ينتج الراحة، والراحة تتبعها الفوضى، والفوضى يتبعها الخراب، ومن الخراب والفوضى ينتج النظام"[49]،وفقد أدلت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك كونداليزا رايس في عام 2005 بحديث صحفي مع جريدة واشنطن بوست الأمريكية، أعلنت حينها عن نية الولايات المتحددة بنشر الديمقراطية بالعالم العربي، وذلك من خلال نشر الفوضى الخلاقة في الشرق الأوسط عبر الإدارة الأمريكية[50] .

3- التحول في طبيعة التفاعلات الدولية.

ان تفاعل في النظام الدولي هو نمط العلاقات بين الدول والفاعلين الدوليين في مختلف المجالات ، ويتسم بكونه ديناميكيا ومتغيرا باستمرار، تظهر هذه التفاعلات أنماطاً متعددة تتراوح بين التعاون والصراع، وتعكس مصالح وغايات الدول، فبينما كانت مرحلة الحرب الباردة تتسم بالتنافس

العسكري المتمثل في سباق التسلح ، الا انها تحولات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الى مناخ اكثر تعاوناً يتمحور حول المصالح الاقتصادية المشتركة، ،اذ حققت العولمة ترابط اقتصادي عبر توسيع شبكات التجارة والاتصال وتداخل الأسواق ، وبروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي أصبحت تعكس طبيعة الاعتماد المتبادل، وتعيد توزيع موازين القوة عبر اليات تكامل إقليمي، كما أسهم التطور التكنولوجي ولا سيما في مجالات الاتصالات والذكاء الاصطناعي والرقمنة في تسريع الاتصال وتوسيع نطاق التأثير عبر حدود الدولة وخلق فضاءات جديدة للتفاعل[51]، فضلا عن بروز الفاعلون من غير الدول بوصفهم أطرافا رئيسية تؤثر في مسارات التفاعل وتحد من احتكار الدولة للقوة وصناعة القرار[52]، كما أدت التدخلات الإنسانية، القائمة على معايير دولية جديدة مثل مسؤولية الحماية، إلى توسيع نطاق الشرعية الأخلاقية للتدخل، ما غير موازين العلاقة بين السيادة والالتزامات الدولية[53]، وبالتالي فان التحول في التفاعلات ويولد أنماطا جديدة من القوة والتأثير والمعايير التي تحكم العلاقات الدولية.

المحور الثالث: إثر تحولات النظام الدولي الجديد في الدول الهشة

فقد شهد النظام الدولي الجديد منذ بداياته الكثير من حالات الاضطراب والفوضى ، التي ادت الى تهديد كيان الدول وسيادتها ، واثارة الخلافات والانقسامات جوهرية في نسيج الدولة الواحدة[54] ، فقد عملت التحولات الجديدة في النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة الى إضعاف مكانة الدولة الوطنية ،كما يبدو واضحاً في حالة الدولة الهشة سياسياً، اقتصادياً ،عسكرياً ، تعليمياً ثقافياً، وذلك بسبب انها لا تملك حوائط صد ذاتية دفاعية كافية للاشتباك الايجابي مع تلك التحولات الحاصلة ، او الاستفادة منها أو على الأقل تحجيم تأثيراته السلبية [55] .

فقد أصبحت الدول الهشة تعاني من حالة الهشاشة على مستويين الخارجي والداخلي، فالهشاشة على المستوى الخارجي اسفرت الى تحديات فوق دولية لسيادتها، وذلك من خلال التدخلات الدولية الخارجية المبررة بحماية حقوق الانسان او بمنع انتشار الصراعات والأزمات في تلك الدول، وعلى المستوى الداخلي فأنها تواجه تحديات من خلال الفاعلين العنيفين من غير الدول سواء الفاعلين العابرين للحدود أو الفاعلين المحليين، وبالتالي أدى هذين المستويين من الهشاشة إلى إحياء كيانات ما قبل الدولة مثل الطائفة والقبيلة [56].

فضلا عن ان العولمة عملت من خلال هيمنتها واستغلالها الكيانات والمجتمعات إلى تفكيك العلاقات الاجتماعية والانتماءات الوطنية، فضلاً عن خلخلة القيم الاجتماعية والعقائدية، فقد أدت تأثيرات العولمة على إضعاف الهوية القومية وتشجع هويات التي تتخطى الدولة، وتقوية أخرى دون المستوى القومي [57]، بحيث باتت الدول الهشة عاجزة عن تلبية المتطلبات والاحتياجات المتزايدة للشعوب، فضلا عن عجزها عن التدخل لحماية المصالح الاقتصادية الوطنية في مواجهة تأثيرات وضغوط سياسات العولمة [58].

اما من ناحية الاقتصادية تواجه اقتصادات دول الهشة التحديات الداخلية والخارجية، بسبب اجراءات التكيف والصدمات الخارجية السلبية ،فضلاً عن نتائج اندماجها بالسوق العالمية اندماجاً تبعياً عبر آليات الهيمنة والاحتكار، وهذه الآليات أدت الى مشاكل جديدة فضلاً عن تلك المشاكل الموروثة التي لم تتمكن من حلها[59] ،وخضوع اقتصاد دول الهشة للموجة الإقليمية الجديدة الذي سيؤدي إلى تفكيك بنيان العمل وتعطيل مفهوم الأمن القومي ، وإعادة هيكلتها وربطها بالمشاريع الإقليمية وذلك بسبب عدم قدرة هذه الدول على إنشاء تكتلات إقليمية مستقلة، أو تكوين تكتل إقليمي قوي قادر على التفاعل مع التكتلات العالمية [60] ، فقد أسهمت المؤسسات الدولية بطريقة غير مباشرة في الإبقاء على تبعية دول المحيط للمركز، وذلك من خلال شروط التي تفرضها على الدول التي لديها عجزا اقتصادياً وتلجأ للدين الخارجي [61]، وبالتالي تصبح الدولة رهينة للسياسات والشروط المالية التي تفرضها الدول المانحة ، مما يودي الى التدخل في سيادة الدولة والتحكم في قرارها السياسي[62] .

فضلاً عن ان أصبح ينظر إلى الدول الهشة تهديد وذلك بسبب الجماعات الإرهابية الذين يتحصنون في بعض الدول الهشة وارتفاع مخاطر الاضطرابات الداخلية والصراعات العنيفة، والتحسس بخطورة الأوضاع اتجاه بعض تلك الدول حيث يقول "جاك شيراك (Jacques Chirac) الرئيس الفرنسي السابق مخاطبا الدول الكبرى "أنه يتوجب عليها العمل على احتواء الخطر الذي ينبعث من الدول الفاشلة"[63]،

فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الحرب على الإرهاب، مما أدى ذلك الى تضافر المشاكل على الدول الهشة وانتهك سيادتها من خلال التدخلات من جانب القوى الدولية، وذلك لأغراض إنسانية"، فقد أصبحت الدول الهشة غير قادرة على الإيفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي، بعد ما أحدثته التدخلات من نتائج سلبية على مستوى البنية الداخلية، وانخفاض في المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في تلك الدول [64].

فضلا عن تنامي الفجوة بين قدرة الدول على استيعاب الطفرات التكنولوجية وسرعة التغير الدولي وضبط محركاته، أدى ذلك إلى إضعاف أداء الحكومات الداخلي والخارجي، ويعود ذلك إلى ان السياسة الدولية أصبحت تدار عبر مجموعة غير قليلة من الفواعل الجدد فوق القوميين، الذين جاؤوا من رحم التكنولوجيا والعولمة والاتصال بنمط جديد من العلاقات بينهم وبين الفاعلين التقليديين [65].

وبالتالي تسعى الدول القوية لتحقيق اهداف سياسية واقتصادية في النظام الدولي، وذلك من خلال مخلفات الدول الهشة، وقد تشمل تلك الأهداف حماية مصالحها ورسم مخططاتها لإعادة ترسيم مناطق النفوذ، والحصول على الموارد الاقتصادية بتكلفة قليلة ،وكذلك زيادة التأثير في الرأي العام العالمي والإقليمي وذلك من خلال التطور الحاصل في وسائل الاتصال والتكنولوجيا، وعليه فإن النظام الدولي الجديد أخطر بكثير من النظام الدولي السابق، حيث انه يعمل على اختراق القوميات وتفتيت الدول والكيانات السياسية والاجتماعية، وفضلا على ما يترتب من تدخلات الدول المجاورة والقوية الذي يعد ذلك انتهاك لسيادة تلك الدولة ، وهذا الامر لا يقره القانون الدولي، و يعد الخروج الدولة من دوامة الهشاشة غير ممكن إلا إذا توافقت القوى الخارجية المتدخلة على مجموعة من النقاط لإخراج الدول الهشة من حالتها التي هي عليها، وهو ما يتيح لتلك القوى وضع قيود على الدول الهشة تسمح لها بالتدخل فيها وسيطر على مقدراتها والحد من سيادتها ، دون تقديم حلول جذرية تخرجها من دورة الهشاشة[66] .

ويرى الباحث انه على رغم من الهشاشة الداخلية التي تعاني منها الدول، الا ان التحولات الجديدة في النظام الدولي أدت الى زيادة الهشاشة والضعف، مما أدى ذلك الى عدم قدرة الدولة من انتشال نفسها وتعافي، وذلك بسبب الصدمات الخارجية والتحديات الداخلية التي افرزتها التحولات بعد انتهاء الحرب الباردة، وذلك من خلال تهميش الدول الهشة واختراق سيادتها، التي أصبحت ساحات لتصفية الحسابات الدولية ورسم خارطة لنفوذ القوى الدولية في النظام الدولي الجديد.

الخاتمة

فان تحولات النظام الدولي الجديد بما انطوت عليه من تغيرات بنيوية وقيمية وفي طبيعة التفاعلات الدولية، أسهمت بصورة مباشرة وغير مباشرة في تعميق مظاهر الهشاشة داخل عدد كبير من الدول، ولا سيما تلك التي تعاني أصلا من ضعف مؤسسات الدولة، وتأكل الشرعية السياسية، واختلال البنى الاقتصادية والاجتماعية. فقد أفضى الى نظام دولي أكثر سيولة وتعدّدا في الفواعل إلى إعادة تعريف مفاهيم السيادة والتدخل، والأمن، بما جعل الدول الهشة أكثر عرضة للتأثيرات الخارجية وأقل قدرة على ضبط ازماتها الداخلية.

كما توصل البحث إلى أن النظام الدولي الجديد لا يوفر بالضرورة مسارات دعم فعالة لإعادة بناء الدول الهشة، بقدر ما يكرس أحيانًا منطق إدارة الأزمات بدل معالجتها جذريًا، وهو ما ينعكس في إطالة أمد الصراعات، وإعادة إنتاج الاعتماد الخارجي، وإضعاف فرص التنمية المستدامة وبناء الدولة الوطنية. وفي هذا السياق، تصبح الدول الهشة أكثر قابلية للانخراط في دوائر العنف والانقسام، وأقل قدرة على الاستفادة الإيجابية من التحولات الدولية.

وعلية فان معالجة هشاشة الدول في ظل النظام الدولي الجديد تقتضي مقاربة شاملة توازن بين البعد الداخلي المتمثل في إعادة بناء مؤسسات الدولة وتعزيز العقد الاجتماعي، والبعد الخارجي القائم على إعادة النظر في سياسات التدخل والدعم الدولي، بما يراعي خصوصيات السياقات الوطنية، فإن مستقبل الدول الهشة سيظل مرهونا بمدى قدرتها على التكيف مع تحولات النظام الدولي، وبمدى استعداد الفاعلين الدوليين للانتقال من منطق إدارة الهشاشة إلى منطق معالجتها جذريا ضمن إطار أكثر عدالة واستقرار.

---

[1] كنزة مغيش، الدولة الهشة ام وضعية الهشاشة قراءة في إشكالية بناء الدولة في افريقيا، المجلة الجزائرية لدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المجلد 8، الجزائر، العدد 1، 2021، ص227.

(2) عدنان سمير دهيرب، التحديات التي يواجهها الاعلام في ظل الدولة الهشة :دراسة تحليله للواقع الإعلامي العراقي، مجلة الباحث الإعلامي، جامعة بغداد كلية الاعلام، العراق، العدد (44_45)، 2019، ص 73.

(3) Clausen and Others ،Fragile states Analytically vacuous, politically useful ،Danish Institute for International Studies، Denmark ، No 4 ، 2022 ، p6.

(4) Sonja Grimm and Others ،Fragile States: introducing a political concept ،Third World Quarterly،UK ،2014، p200.

(5) Robert B. Zoellick ،Fragile States: Securing Development, The International Institute for Strategic Studies, Switzerland , 2008 .

(6) Diana Cammack and Others ، Donors and the 'Fragile States' Agenda: A Survey of Current Thinking and Practice ، Poverty and Public Policy Group Overseas Development Institute ،London ،2006,p17.

(7) Fragile States: Resource Flows and Trends, OECD Publishing, 2013, p17.

(8) Ryszard Ficek, The idea of a fragile state: Emergence, conceptualization, and application in international political practice , International Relations , Vol 57, Poland ,2021,p100.

(9)Diana Cammack and Others ، Op.cit.,p.17.

(10) Ryszard Ficek , Op.cit.,p.. 100

(11)Ibid , p.100.

(12) (CIFP Fragility Index) مؤشر CIFP مؤشر الهشاشة التابع للمركز الدولي للسياسات الاقتصادية أن الدولة تحتاج إلى إظهار ثلاث خصائص أساسية وهي السلطة والشرعية والقدرة وأن نقاط الضعف في واحد أو أكثر من هذه الأبعاد سيكون لها تأثير على هشاشتها الإجمالية. يتم تجميع المؤشرات الهيكلية في ست مجموعات: الحوكمة، والاقتصاد، والأمن والجريمة، والديموغرافيا والتنمية البشرية والبيئة. لمزيد ينظر:

Claire Mcloughlin, Topic Guide on Fragile States, Governance and Social Development Resource Centre (GSDRC), International Development. Department, University of Birmingham, UK, 2016, p.21.

(13) Graham Brown and Others, Fragile States , Centre for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity , 2009 ,p 2 .

(14) Ryszard Ficek , Op.cit.,p. 100

(15) ما بعد الكولونيالية: كولونيالية، كلمة الرومانية (colonia) التي تعني "مزرعة" أو "مستوطنة"، اما بعد الكولونيالية هي تعبير عن آداب الشعوب التي تأثرت بالعملية الإمبريالية منذ الاستعمار إلى يومنا وقد ظهر المصطلح عقب الحرب العالمية الثانية في سياقات مثل دولة ما بعد الكولونيالية إذ يشير إلى فترة ما بعد الاستقلال ويتناول آثار الاستعمار على الثقافات والمجتمعات. لمزيد ينظر الى: بيل اشكروفت، واخرون، دراسات ما بعد الكولونيالية المفاهيم الرئيسة، ترجمة احمد الروبى، واخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة ،2010، ص 282-283. وينظر الى: محمد الطاهر عديلة، إسهامات ما بعد الكولونيالية في نقد العلاقات الدولية "الغربية"، مجلة السياسة العالمية، جامعة امحمد بوقرة بو مرداس مخبر للدراسات السياسية الدولية، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص 22_23.

(16) أنور محمد فرج محمود، زانا كريم نجم، هشاشة الدول كأحد دوافع حضور الفاعلين من غير الدول في السياسة العالمية المعاصرة، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، مركز الدراسات المستقبلية، العراق، المجلد 6، العدد2 ،2023، ص 17_18.

(17) مارتن غريفشين، وتيري اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة ،2008، ص 221.

(18) نقلا عن، محمد عبد الجواد محمد، مؤشرات الدول الهشة وتطبيقاتها المعاصرة للدول العربية، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية العلوم السياسية والاقتصادية جامعة السويس، مصر، المجلد 2، العدد 4، 2024، ص209.

(19) Robert B. Zoellick،Op.cit.

(20) **نعوم تشومسكي:** ولد عام ١٩٢٨ في فيلادلفيا التحق بجامعة بنسلفانيا عام ١٩٤٥أصبح عضو هيئة تدريسية في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا عام ١٩٥٥ وأستاذا كامل العضوية في عام ١٩٦١تتقسم حياة تشومسكي الفكرية بين عمله كعالم لغويات أولا وبين السياسة ثانيا وتأتي الفلسفة ثالثا من مؤلفات

السياسية، أعمال العدوان ضبط الدول الحمراء، أوهام ضرورية هيمنة الفكر في المجتمعات الديمقراطية واخر للمزيد ينظر: نعوم تشومسكي، أشياء لن تسمع بها ابدأ ... لقاءات ومقالات، ترجمة: اسعد الحسين، دار نينوى، سوريا، 2010 , ص 5-6

(21) نعموم تشومسكي، الدولة الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة: سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص 8.

(22) كنزة مغيش، مصدر سبق ذكره، ص 232

(23) ابراهيم عرفات، محور الشر في القرن الحادي والعشرين: الدول الهشة والسيولة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،2023، على الرابط الاتي: https://acpss.ahram.org.eg/News/17738.aspx ،تاريخ الزيارة: 2025/2/2.

(24) مروة سامي جودة، التحليل الجغرافي السياسي المؤشرات قياس الدولة الهشة (دراسة تطبيقية على العراق)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المثنى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2018، ص61-62.

(25) fund for peace fragile state index, Washington, D.C.2025, On Website : https://fragilestatesindex.org/, Date of Visit:6-3-2025.

(26) نوار محمد ربيع خليل، تطور نظام سياسي الدولي، دار الكتب العلمية، العراق، 2019، ص 225

(27) محمد عبد السلام، علي يونس، الجغرافيا السياسية دراسة نظريات وتطبيقات عالمية، دار الوفاء، الطبعة 2،2021، ص 862.

(28) جورج هربرت وولكر بوش: ولد 12 يونيو 1924 في ميلتون بماساشوستس وحصل على البكالوريوس في التاريخ من جامعة ييل، والتحق بالبحرية الأميركية ومثل بلاده سفيرا لدى الأمم المتحدة عامي 1971- 1972، ثم أصبح رئيسا للحزب الجمهوري، وفي عام 1977 أصبح رئيسا لوكالة المخابرات المركزية (CIA) وفي عام 1989 أصبح بوش الرئيس الحادي والأربعين للولايات المتحدة. للمزيد ينظر للرابط الاتي: جورج بوش الأب، الجزيرة، قطر، 2015, للمزيد ينظر الى رابط الاتي: https://aja.me/9jr87، تاريخ الزيارة 2025/3/27

(29) نوار محمد ربيع خليل، مصدر سبق ذكره، ص 225

(30) محمد عبد السلام، علي يونس، مصدر سبق ذكره، ص 862.

(31) نوار محمد ربيع خليل، مصدر سبق ذكره، ص 225 -226.

(32) المصدر نفسه، ص 225 -226.

(33) نقلا عن محمد عبد السلام، علي يونس، مصدر سبق ذكره، ص 862.

(34) نوار محمد ربيع خليل، مصدر سبق ذكره، ص 227- 228.

(35) جمال سند السويدي، افاق العصر الأمريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، 2024، 284 -285.

(36) ياسر عبد الحسين، القيادة في السياسية الخارجية الأمريكية، دار ومكتبة عدنان، بغداد ،2015، ص 245.

(37)خالد محمد طاهر شبر، الإرهاب والنظام السياسي، مركز الرافدين للحوار، النجف،2022، ص 89.

(38) فاضل عبد فاضل عبد علي حسن، دراسة في القطبية الدولية ورسم ملامح النظام الدولي الجديد، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في جامعة بغداد، العدد 85 ,العراق، 2021، ص 167.

(39) نوار محمد ربيع خليل، مصدر سبق ذكره، ص 227- 228.

(40) خالد محمد طاهر شبر، مصدر سبق ذكره، ص 113.

(41) صامويل هنتنغتون، القوى العظمى الانفرادية البعد الجديد للقوة، مركز فلسطين للدراسات والبحوث، غزة، 1999 ص8 .

(42) خالد محمد طاهر شبر، مصدر سبق ذكره، ص113

(43) يحي سعيد قاعود، طروحات فوكوياما وهنتنغتون والنظام العالمي الجديد دراسة تحليلية ومقارنة، مركز البيان للبحوث والدراسات، الرياض ،2015، ص 172.

(44) مطهر الصفاري واخرون، العرب التفتيت الذاتي دراسة في بواعث الصراعات ومساراتها المستقبلية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، تركيا، الطبعة الثانية، 2021، ص 40.

(45) بشار سعدون هاشم الساعدي، التأصيل الفلسفي لأطروحة صدام الحضارات، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية – كلية القانون والعلوم السياسية العدد6 , 2024 , ص 464.

(46) خالد محمد طاهر شبر، مصدر سبق ذكره، ص 102.

(47) نوار محمد ربيع خليل، مصدر سبق ذكره، ص 246.

(48) يحي سعيد قاعود، مصدر سبق ذكره، ص 179.

(49) أسامة خليل الكرد، نظرية الفوضى الخلاقة وأثرها على الأمن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة أكاديمية فلسطين، جامعة الأقصى، أكاديمية الدراسات العليا، الدبلوماسية والعلاقات الدولية 2016، ص 59

(50) زمام فاطمة، استراتيجية الفوضى الخلاقة ومخططات تنفيذها في منطقة الشرق الأوسط، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خشنلة، الجزائر، المجلد 9، العدد 2 ،2022، ص 1007.

(51) كرم سلام عبد الرؤوف سلام، الإطار المفاهيمي لمستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى، مركز الديمقراطي العربي، برلين، 2022، 36.

(52) مروان سالم علي، الفواعل من غير الدول واستراتيجياتها المؤثرة في تحولات النظام الدولي: الشركات متعددة الجنسيات أنموذجاً، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 93, العراق،2023، ص332.

(53) نوران سيد عبد الفتاح عبد الجيد، التدخل الدولي الإنساني في القانون الدولي "دراسة حالة التدخل في العراق"، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2022، على رابط الاتي:https://democraticac.de/?p=81316 ، تاريخ الزيارة: 13 / 2025/4..

(54) نصير أبو عجيلة الشوشان، تأثير الدول الفاشلة في النظام الدولي الجديد، مجلة دراسات والانسان والمجتمع، تصدر عن مركز العلوم والتقنية للبحوث والدراسات، ليبيا، العدد 19، 2019، ص 13.

(55) نعيمة صادقي، انعكاسات التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على المنطقة العربية دراسة في الفرص والتحديات، مجلد الناقد للدراسات السياسية، جامعة محمد خيضر بسكيرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، العدد 2 ،2018، ص 176 – 178.

(56) انوار محمد فرج محمود، زانا كريم نجم، مصدر سبق ذكره، ص 25.

(57) سعاد محمد عيد، تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة، مكتبة انجلو المصرية، جمهورية مصر العربية، 2013، ص 210.

(58) شفيعة حداد، سياقات تراجع وعودة مركزية الدولة في العلاقات الدولية، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكيرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، العدد 8، ص369.

(59) حميد الجميلي، العولمة الاقتصادية واليات الهيمنة والاحتكار الجديدة، مجلة المنتدى، تصدر عن منتدى الفكر العربي، الأردن، المجلد 28، العدد 207 ،2013، ص 153.

(60) مروان سالم علي العلي، الإقليمية الجديدة والنظام الدولي دراسة في إشكالية التأثير والتأثر، أطروحة دكتورة منشورة، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية ،2014، ص 30

(61) نعيمة صادقي، مصدر سبق ذكره، ص 178.

(62) سفيان ناشط، معضلة العالم الثالث وسبل النجاة، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2016، على الرابط الاتي: https://www.democraticac.de/?p=40168، تاريخ الزيارة 2025/4/28.

(63) نقلا عن حسن عبد الحليم محمد، محمود أبو العينين، الدولة الفاشلة في افريقيا جنوب الصحراء بمنظور الامن الإنساني والدولي دراسة في المفاهيم والمؤشرات، مجلة الدراسات الأفريقية، تصدر عن كلية الدراسات الافريقية العليا جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، مجلد 45، العدد 1، 2023، ص 614.

(64) نصير أبو عجيلة الشوشان، مصدر سبق ذكره، ص16.

(65) خالد محمد طاهر شبر، مصدر سبق ذكره، ص105.

(66) نصير أبو عجيلة الشوشان، مصدر سبق ذكره، ص 10-11.

Sources

First :Arabic – language Sources

1. Ibrahim Arafat, axis of evil in the Twenty-First Century: fragile states and international liquidity, Al-Ahram Center for political and Strategic Studies ,2023, at the following link: https://acpss.ahram.org.eg/News/17738.aspx.
2. Osama Khalil al-Kurd, the theory of creative chaos and its impact on Arab security, unpublished master's thesis, Palestine Academy, Al-Aqsa University, Academy of Graduate Studies, Diplomacy and international relations, 2016
3. Anwar Mohammed Faraj Mahmoud, Zana Karim Najm, the fragility of states as one of the motives for the presence of non-state actors in contemporary world politics, Journal of political and Security Studies, Center for future studies, Iraq, Vol.6, No. 2, 2023.
4. Bashar Saadoun Hashim al-Saadi, the philosophical rooting of the thesis of the clash of civilizations , Journal of the Faculty of law and political science, Iraqi University - Faculty of law and political science No. 6, 2024 .
5. Jamal Sanad Al Suwaidi, prospects for the American era of sovereignty and influence in the new world order, Emirates Center for Strategic Studies and research, United Arab Emirates, 2024 .
6. 10-George H. W. Bush, Al Jazeera, Qatar, 2015, for more see the following link : https://aja.me/9jr87.
7. Hassan Abdul Halim Mohammed, Mahmoud Abu al-Enein, the failed state in sub-Saharan Africa from the perspective of human and international security, a study in concepts and indicators, Journal of African studies, published by the Faculty of higher African Studies, Cairo University, Arab Republic of Egypt, Vol.45, No. 1, 2023.
8. Hamid al-Jumaili, economic globalization and the new mechanisms of domination and monopoly, Forum magazine, published by the Arab Thought forum, Jordan, Vol.28, No. 207, 2013.
9. Khalid Mohammed Taher Shabar, terrorism and the political system, Rafidain Center for dialogue, Najaf, 2022.
10. Fatima Zamam, the strategy of creative chaos and plans for its implementation in the Middle East region, Journal of law and political science, khachnila University, Algeria, Vol.9, No. 2, 2022.
11. Souad Mohamed Eid, planning educational policy and contemporary cultural challenges, Anglo-Egyptian library, Arab Republic of Egypt, 2013.
12. Sufyan is an activist , the dilemma of the third world and ways of survival , Arab Democratic Center, Berlin, 2016, on the following link : https://www.democraticac.de/?p=40168.
13. Shafia Haddad, contexts of the decline and return of State centralization in international relations, The Thinker Magazine, Mohamed Khidr University of Sakira Faculty of law and political science, Algeria, No. 8.
14. Shaima Mohamed Mohamed Arafa, fourth generation wars, mechanisms and dimensions, Misr University Journal for Humanitarian Studies, Misr University of Science and Technology, Vol.2, No. 2, Arab Republic of Egypt, 2022.
15. Samuel Huntington.. View of the "clash of civilizations", Al Jazeera, Qatar, 2016, on the following link: https://aja.me/q5c9ni
16. Samuel Huntington, unilateral superpowers: the new dimension of power, Palestine Center for studies and research, Gaza, 1999.
17. Adnan Samir dhereb, the challenges faced by the media under the fragile state: a study of his analysis of the Iraqi media reality, media researcher magazine, University of Baghdad Faculty of media, Iraq, issue (44_45), 2019.

18. Fadel Abdul Fadel Abdul Ali Hassan, a study in international polarity and drawing the features of the new international system , Journal of International Studies, Center for Strategic and International Studies at the University of Baghdad, issue 85, 2021.
19. Fahad bin Abdullah Al-Rabiah, the abridgment of political culture, Dar Ibn al-Jawzi, Jordan, 2013
20. Kenza moghish, the fragile state or the situation of fragility, a reading on the problem of State Building in Africa, Algerian Journal of Political Studies, Higher National School of Political Sciences, vol.8, Algeria, No. 1, 2021.
21. Karam Salam Abdel Raouf Salam, the conceptual framework for the future of the international system in light of global changes and grand alliances, Arab Democracy Center, Berlin, 2022.
22. Leila Madani, criticism of the thesis of the clash of civilizations and the reality of its analysis within the concepts of fundamentalism and the paradox of terrorism, Journal of books of politics and law, Kasdi merbah University, Ouargla Faculty of law and Political Sciences, Algeria, Vol. 8, No. 15, 2016 .
23. Martin grevchin and Terry O'callaghan, basic concepts in international relations, Gulf Research Center, United Arab Emirates ,2008.
24. Mohamed eltaher Adela, postcolonial contributions to the critique of "Western" International Relations, Journal of world politics, Mohamed boukra boumardas moukhaber University for International Political Studies, Algeria, Vol. 5, No. 2, 2021.
25. Mohamed Abdel Gawad Mohamed, indicators of fragile states and their contemporary applications for Arab countries, Journal of political and Economic Studies, Faculty of political and Economic Sciences, Suez University, Egypt, Vol.2, No. 4, 2024.
26. Muhammad Abdus Salam, Ali Yunus, geopolitics, a study of global theories and applications, Dar Al-Wafa, edition, 2021،
27. memoirs of Mikhail Gorbachev, the new Russia, translated by Fayez al-Sayag , Obeikan publishing, Riyadh, 2017.
28. Marwan Salem Ali, non-state actors and their strategies influencing the transformations of the international system :multinational companies as a model, Journal of International Studies, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, No. 93, Iraq, 2023 .
29. Marwan Salem Ali Al-Ali, the new regionalism and the international system, a study in the problematic of influence and influence, published doctoral dissertation, Al-Nahrain University Faculty of political science, 2014.
30. Marwa Sami Gouda, geopolitical analysis indicators measuring the fragile state (an applied study on Iraq), unpublished master's thesis, Muthanna University, Faculty of education for Humanities, 2018.
31. Mutahar Al-Safari et al., Arab self-fragmentation: a study in the motives of conflicts and their future paths, strategic thought Center for studies, Turkey, second edition, 2021.
32. Nasir Abu Ajila Al-Shoshan, the influence of failed states in the new international system, Journal of human and society studies, published by the science and Technology Center for research and studies, Libya, issue 19, 2019.
33. Noam Chomsky, the failed state, the abuse of force and the encroachment on democracy, translated by Sami Al-Kaaki, Dar Al-Kitab al-Arabi, Beirut, 2007, P.8.
34. Noam Chomsky, things you will never hear about ... Interviews and articles, translation: Asaad Al-Hussein, Dar Ninawa, Syria , 2010 .

35. Naima Sadiki, reflections of the international transformations of the post-Cold War period on the Arab region, a study in opportunities and challenges, the critic volume of Political Studies, Mohamed Khidr University in Skira, Faculty of law and political science, Algeria, No. 2, 2018.
36. Nawar Mohammed Rabie Khalil, the evolution of an international political system, House of scientific books, Iraq , 2019.
37. Nouran Sayed Abdel Fattah Abdel Jade, international humanitarian intervention in international law "case study of intervention in Iraq", Arab Democratic Center, Berlin, 2022, on the following link : https://democraticac.de/?p=81316
38. Hadeel Al-qatamin, perestroika, Encyclopedia of politics, 2018, on the following link : https://political-encyclopedia.org/.
39. 10-Yasser Abdul Hussein, leadership in American foreign policy, Adnan House and library, Baghdad, 2015 .
40. Yahya Saeed Qaoud, Fukuyama and Huntington theses and the new world order, analytical and Comparative Study, Al Bayan Center for research and studies, Riyadh, 2015.

Second :foreign sources

1. Claire Mcloughlin, Topic Guide on Fragile States, Governance and Social Development Resource Centre (GSDRC), International Development. Department, University of Birmingham, UK, 2016.
2. Clausen and Others ،Fragile states Analytically vacuous, politically useful ،Danish Institute for International Studies، Denmark ، No 4 ، 2022 .
3. Condoleezza Rice, Merriam-Webster, USA, 2025 , On Website:
4. Diana Cammack and Others ، Donors and the 'Fragile States' Agenda: A Survey of Current Thinking and Practice ، Poverty and Public Policy Group Overseas Development Institute ،London ،2006.
5. Fragile States: Resource Flows and Trends, OECD Publishing, 2013, p17.
6. fund for peace fragile state index, Washington, D.C.2025, On Website : https://fragilestatesindex.org/, Date of Visit:6-3-2025.
7. Graham Brown and Others, Fragile States , Centre for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity , 2009.
8. https://www.britannica.com/biography/Condoleezza-Rice , Date of Visit :16-5-2025.
9. Robert B. Zoellick ،Fragile States: Securing Development, The International Institute for Strategic Studies, Switzerland , 2008 .
10. Ryszard Ficek, The idea of a fragile state: Emergence, conceptualization, and application in international political practice , International Relations , Vol 57, Poland ,2021.
11. Sonja Grimm and Others ،Fragile States: introducing a political concept ،Third World Quarterly،UK ،2014.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021443

Areas of cooperation between Turkey and BRICS countries for the period 2006-2026

(1) Researcher: Jawaher Ibrahim Wahib
(2) Prof. Muhammad Munther Jalal

Keywords:
Turkey ,BRICS,Economic cooperation ,Foreign policy , New Development Bank

Received:7/1/2026
Accepted:15/4/2026
Available:22/6/2026

Abstract :
This research examines the fields of cooperation between Turkey and the BRICS countries from 2006 to 2026 by analyzing the evolution of political, economic, cultural, and developmental cooperation between the two sides. The study traces the development of official cooperation frameworks, bilateral and multilateral agreements, and coordination mechanisms adopted by Turkey in its relations with individual BRICS countries as well as with the group as a whole. It highlights political cooperation based on consultation and exchange of views, economic cooperation focused on trade, investment, and energy, and cultural and developmental cooperation as instruments for strengthening mutual understanding and long-term partnerships. The study concludes that cooperation between Turkey and the BRICS has expanded gradually and systematically throughout the study period, reflecting a pragmatic, interest-based approach that emphasizes functional cooperation rather than power balances or geopolitical considerations

(1) University of Iraq / College of Law and Political Science (jawaher.ibrahem@aliraqia.edu.iq)
https://orcid.org/0009-0003-9826-1160
(2) University of Iraq / College of Law and Political Science(mohammed.jalal@aliraqia.edu.iq)
https://orcid.org/0000-0001-9502-2584

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

مجالات التعاون ما بين تركيا ودول البريكس للمدة من 2006_2026

[1] الباحثة: جواهر إبراهيم وهيب
[2] ا. د. محمد منذر جلال

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة مجالات التعاون بين تركيا ودول مجموعة البريكس خلال الفترة الممتدة من عام 2006 إلى عام 2026، من خلال تحليل مسارات التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والتنموي التي تشكلت بين الطرفين في سياق متغيرات النظام الدولي وتنامي أدوار الفواعل غير التقليدية. ويركز البحث على تتبع تطور أطر التعاون الرسمية، والاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، وآليات التنسيق المشترك التي اعتمدتها تركيا في علاقتها مع دول البريكس كلٌّ على حدة وفي إطار التفاعل مع المجموعة ككل. كما يعرض البحث طبيعة التعاون السياسي القائم على التشاور وتبادل المواقف، والتعاون الاقتصادي المرتكز على التجارة والاستثمار والطاقة، إلى جانب التعاون الثقافي والتنموي بوصفه أداة لتعزيز التفاهم وبناء الشراكات طويلة الأمد. ويخلص البحث إلى أن مجالات التعاون بين تركيا ودول البريكس شهدت توسعًا تدريجيًا ومنهجيًا خلال فترة الدراسة، بما يعكس توجّهًا عمليًا قائمًا على المصالح المشتركة دون الخوض في اعتبارات التوازنات أو التأثيرات الجيوسياسية.

الكلمات المفتاحية: تركيا، **البريكس، التعاون الاقتصادي، السياسة الخارجية، بنك التنمية الجديد**

المقدمة

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تحولات بنيوية عميقة تمثلت في تراجع نسبي لهيمنة القوى الغربية التقليدية، وصعود قوى دولية وإقليمية جديدة تسعى إلى إعادة تشكيل موازين القوة والنفوذ على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية، وفي هذا السياق برزت مجموعة "بريكس" بوصفها أحد أهم التكتلات الدولية الصاعدة التي تعكس ملامح التحول نحو تعددية قطبية أكثر مرونة مستندة إلى ثقل اقتصادي وديموغرافي متزايد ورغبة مشتركة في تعزيز الاستقلالية الاستراتيجية وتقليص الاعتماد على المؤسسات والنظم التي يهيمن عليها الغرب، وفي خضم هذه التحولات تبنّت تركيا منذ مطلع الألفية الجديدة سياسة خارجية أكثر انفتاحًا وتنوعًا قائمة على توسيع شبكة شراكاتها الدولية والانخراط الفاعل مع القوى الصاعدة والتكتلات غير الغربية، بما ينسجم مع طموحاتها الإقليمية والدولية، وقد شكّل التقارب المتزايد بين تركيا ودول "بريكس" أحد أبرز مظاهر هذا التوجه إذ لم يعد التعاون بين الجانبين يقتصر على التبادلات الاقتصادية التقليدية بل امتد ليشمل أبعادًا سياسية وثقافية وتنموية متعددة تعكس سعي الطرفين إلى بناء علاقات أكثر توازنًا واستدامة في إطار النظام الدولي المتغير.

ويستند هذا التقارب إلى جملة من المصالح المتبادلة فتركيا بوصفها قوة إقليمية صاعدة تتمتع بموقع جيوسياسي محوري واقتصاد ديناميكي ترى في دول "بريكس" شركاء استراتيجيين محتملين يمكن من خلالهم تنويع علاقاتها الخارجية وتعزيز استقلالية قرارها السياسي والاقتصادي وتقليص هشاشتها أمام الضغوط الغربية، في المقابل تنظر دول "بريكس" إلى تركيا كبوابة مهمة نحو مناطق حيوية مثل الشرق الأوسط والبحر الأسود وشرق المتوسط، فضلاً عن كونها فاعلًا قادرًا على الإسهام في تعزيز الروابط بين الاقتصادات الصاعدة على المستويين الإقليمي والعالمي.

أهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من طبيعة المرحلة الراهنة التي يشهدها النظام الدولي، إذ تتجه موازين القوة نحو قدرٍ أكبر من التعددية، في ظل صعود تكتلات دولية غير غربية تسعى إلى إعادة صياغة قواعد التفاعل الدولي وفي هذا السياق، يبرز التقارب بين تركيا ودول "بريكس" بوصفه انعكاسًا لتحولات أعمق في توجهات السياسة الخارجية التركية، بعيدًا عن أنماط التحالف التقليدية، ولا تقتصر أهمية الموضوع على تتبع مسارات التعاون الاقتصادي والسياسي فحسب، بل تمتد إلى تحليل أبعاده الثقافية والتنموية بوصفها أدوات مكملة لإعادة التموضع الاستراتيجي،

كما يتيح البحث فهم كيفية توظيف تركيا لعلاقاتها مع القوى الصاعدة لتعزيز هامش المناورة في بيئة دولية تنافسية، وعليه فإن أهمية الدراسة تنبع من قراءة هذا التعاون كأحد محددات التوازنات الإقليمية والدولية في المرحلة المقبلة.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لفهم طبيعة التعاون بين تركيا ودول بريكس، وأبعاده الاقتصادية والسياسية والثقافية والتنموية، ويسعى البحث إلى دراسة الظواهر والعلاقات بشكل دقيق من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالسياسات والاتفاقيات والمبادرات المشتركة بين الطرفين وتحليلها في سياقها التاريخي والجيوسياسي.

اشكالية البحث:

ينطلق البحث من المشكلة الرئيسة الآتية:

كيف تطورت مجالات التعاون بين تركيا ودول البريكس خلال الفترة (2006–2026)، وما طبيعة هذا التعاون؟

وتنبثق عن هذه المشكلة الأسئلة التالية:

1. ما هي الديناميكيات الأساسية التي تحكم التفاعل بين تركيا ودول "بريكس" في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتنموية؟
2. ما أبرز مجالات التعاون الاقتصادي بين الطرفين وكيف تطورت؟
3. كيف تجسّد التعاون الثقافي والتنموي بين تركيا ودول البريكس، وما آلياته الرئيسة؟

فرضية البحث:

يفترض البحث أن تطور مجالات التعاون بين تركيا ودول البريكس خلال الفترة (2006–2026) أسهم في بناء علاقات متعددة الأبعاد، تجاوزت التعاون الاقتصادي التقليدي لتشمل مجالات سياسية وثقافية وتنموية، بما يعكس توجهًا متبادلاً نحو تعزيز التعاون العملي والمؤسسي بين الطرفين.

المطلب الاول: التعاون على المستوى السياسي

منذ مطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين أخذ التعاون السياسي بين تركيا ودول "بريكس بعدًا أكثر عمقًا واتساعًا، متجاوزًا الطابع البروتوكولي أو الظرفي الذي كان يميز المراحل السابقة إذ باتت أنقرة تنظر إلى دول "بريكس" بوصفها شركاء محتملين في إعادة تشكيل النظام الدولي، وليس مجرد تكتل اقتصادي ناشئ، هذا التحول في الرؤية التركية ينبع من قناعة متزايدة بأن مستقبل العلاقات الدولية سيتحدد من خلال توازنات جديدة لا تهيمن عليها القوى الغربية وحدها [1].

وكما يشكل مطلب إصلاح النظام الدولي ومؤسساته أحد أهم مرتكزات التعاون السياسي بين تركيا ودول "بريكس"، كما يتقاطع الطرفان في رؤيتهما النقدية لبنية النظام القائم الذي تشكّل بعد الحرب العالمية الثانية، والذي بات في نظرهما غير قادر على عكس التحولات في موازين القوى الدولية المعاصرة فتركيا، التي ترى نفسها دولة صاعدة وذات وزن إقليمي متزايد، تعد أن النظام الدولي الحالي يعاني من اختلالات في التمثيل والتوازن لاسيما داخل مجلس الأمن، حيث تهيمن القوى الغربية الكبرى على صناعة القرار الدولي وتتحكم بآلياته بما يخدم مصالحها الاستراتيجية[2].

واستنادا الى ما سبق، تدعو أنقرة إلى نظام دولي أكثر شمولاً وتعددية، يضمن تمثيلًا أوسع للدول النامية والإقليمية، ويمنحها صوتًا فعّالًا في معالجة القضايا العالمية، هذه الرؤية تتلاقى بوضوح مع مواقف دول "بريكس"، لاسيما الصين والبرازيل وجنوب إفريقيا التي تطالب بإصلاحات مؤسسية تضع حدًا لاحتكار القرار الدولي من قبل مجموعة محدودة من القوى التقليدية، كما تؤمن تركيا بأن إصلاح النظام الدولي لا يقتصر على البعد الأمني فقط، بل يمتد ليشمل إصلاح المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إذ تُعاد صياغة آليات التصويت والتمثيل فيها بما يتناسب مع الوزن الحقيقي للاقتصادات الصاعدة[3].

وكما يُلاحظ أن هذا التلاقي الفكري بين تركيا ودول "بريكس" نابع من إدراك مشترك بأن التحولات الاقتصادية والجيوسياسية الجارية تفرض إعادة توزيع لمراكز القوة والنفوذ، وأن الدول النامية لم تعد مجرد أطراف تابعة بل أصبحت فاعلًا رئيسيًا في تشكيل المستقبل العالمي لذلك، تسعى تركيا من خلال تنسيقها السياسي مع دول "بريكس" إلى المساهمة في بلورة نظام دولي أكثر عدالة وتوازنًا، يُعطي دورًا متزايدًا للدول غير الغربية في إدارة شؤون الأمن والسلم الدوليين (4).

أضافة الى ذلك، تنظر أنقرة إلى هذا التعاون في ملف الإصلاح الدولي كوسيلة لتعزيز مكانتها الدبلوماسية كدولة جسر ما بين الشمال والجنوب، تجمع بين الانتماء إلى المؤسسات الغربية التقليدية من جهة، وتفاهمها مع القوى الصاعدة من جهة أخرى ومن هذا المنطلق تعمل تركيا على استثمار علاقاتها مع دول "بريكس" لبناء تحالفات فكرية وسياسية تدعم جهودها في تحقيق إصلاح حقيقي لمؤسسات الحوكمة العالمية، بعيدًا عن ثنائية الشرق والغرب (5).

وفي سياق سعيها لتوسيع مجالاتها السياسية خارج الإطار الغربي التقليدي، اتجهت تركيا نحو تعزيز علاقاتها مع التكتلات الإقليمية والدولية غير الغربية، وفي مقدمتها منظمة شنغهاي للتعاون (SCO)*، التي تُعد أحد أبرز المنصات الجيوسياسية في القارة الأوراسية، تأسست المنظمة عام 2001 بمبادرة من الصين وروسيا وضمّت في عضويتها لاحقًا كلًا من الهند وباكستان وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان، إضافة إلى إيران التي انضمت رسميًا عام 2023 ويُلاحظ أن اربعة من أعضائها الحاليين هم أيضًا أعضاء في تكتل "بريكس" (الصين، روسيا، الهند، ايران)، ما يجعلها فضاءً مؤسسيا مهمًا لتقاطع المصالح بين تركيا ودول "بريكس" (6).

وكما انضمت تركيا إلى منظمة شنغهاي للتعاون بصفة شريك حوار عام 2012، وهي أول دولة عضو في حلف الناتو تحصل على هذا الوضع داخل المنظمة، ما شكّل خطوة رمزية كبرى في اتجاه تنويع تحالفاتها الدولية، وقد مثّل ذلك الانفتاح تحولًا نوعيًا في السياسة الخارجية التركية(7).

وكذلك تدرك أنقرة أن منظمة شنغهاي التي تمثل اليوم أكثر من (40%) من سكان العالم، وتُسهم بنحو (30%) من الناتج الاقتصادي العالمي، ليست مجرد تكتل أمني، بل أصبحت منصة شاملة للتعاون الاقتصادي والسياسي والتنموي بين القوى الآسيوية الصاعدة ومن ثم فإن مشاركتها فيها، حتى اليوم وإن كانت محدودة الصلاحيات تمنحها نافذة مهمة للتفاعل مع مراكز القوة الجديدة، ولاسيما الصين وروسيا والهند التي تمثل أقطابًا رئيسية في النظام الدولي المتعدد الأقطاب الذي تسعى تركيا إلى الاندماج فيه(8).

ومن الناحية السياسية يمثل تفاعل تركيا مع منظمة شنغهاي امتدادًا طبيعيًا لتقاربها مع دول "بريكس"، إذ تسعى إلى تثبيت موقعها كـــ قوة متوسطة ذات توجهات متعددة الأبعاد، قادرة على التواصل والتنسيق مع التكتلات الشرقية والجنوبية دون أن تنسحب من مؤسسات الغرب، هذه المقاربة المرنة مكّنت أنقرة من بناء صورة دولة مستقلة الاتجاه قادرة على التكيف مع تحولات البيئة الدولية دون خسارة تحالفاتها التقليدية(9).

كما أن تركيا لا تنظر إلى "بريكس" بوصفها بديلاً مطلقًا أو تحالفًا تفاضليًا لمجموعة السبع*، بل تعدها أداة مرنة ضمن شبكة متعددة الأقطاب تخدم مصالحها الوطنية في بيئة عالمية متغيّرة، فبينما تشكّل مجموعة السبع محورًا تقليديًا للغرب يجمع دولًا صناعية ذات أنظمة اقتصادية وسياسية متشابهة ترى تركيا أن "بريكس" تُقدّم منصة تفاوضية ومجالًا إضافيًا للحوار مع القوى الصاعدة من دون أن تلزمها مقاطعة الغرب، وبهذا المعنى تمضي أنقرة في سياساتها الخارجية بطابع (تعدد القنوات multi-track) يتجاوز ثنائية الشرق والغرب إذ أعلنت رسميًا أن تعاونها مع "بريكس" (ليس بديلاً عن التزاماتنا تجاه الغرب) بل خطوة لتعزيز موقعها وتحقيق الاستقلال الاستراتيجي في القرار الخارجي(10).

وتجلّت هذه الرؤية حين صرح الرئيس التركي (رجب طيب اردوغان) بأن العلاقات المتنامية مع "بريكس" (لن تكون بأي حال بديلًا عن انخراطنا السابق بل وسيلة لنيل موقعنا المستحق في النظام العالمي المتغيّر) وقد أكد ذلك أن "بريكس" (ليس بديلاً حقيقيًا حتى الآن لمجموعة السبع) بالنظر إلى الفوارق في البنية الاقتصادية والمؤسسية بينهما، ما يتوافق مع موقف أنقرة الذي لا يسعى إلى استبدال بل إلى موازنة (11).

كما شهدت زيارة وزير الخارجية التركي (هاكان فيدان) إلى الصين في يونيو2024، انتقال التعاون التركي مع دول "بريكس" من مستوى رمزي إلى تعاون سياسي فعلي ذي بعد استراتيجي ركّزت الزيارة على تعزيز الحوار السياسي والتجاري، ومعالجة العجز في الميزان التجاري بين البلدين، إضافة إلى دعم التنسيق في المنظمات الدولية وملفات الأمن الإقليمي وقضايا الجنوب العالمي كما أعلن فيدان نيته المشاركة في اجتماعات "بريكس"(12).

وهذا ما يعكس توجّه أنقرة نحو توسيع شراكاتها السياسية مع القوى الصاعدة دون القطيعة مع الغرب(13).

وكما تسعى تركيا من خلال تعاونها مع دول "بريكس" إلى ترسيخ مقاربة أمنية تقوم على مبدأ عدم التمييز في التعامل مع الإرهاب إذ تشدد على أن مكافحة الإرهاب ينبغي أن تكون شاملة وغير خاضعة لمصالح أحادية أو مزدوجة المعايير ففي تصريح رسمي طالبت أنقرة حلفاءها بأن يعتمِدوا نهجاً غير تمييزي في مكافحة التنظيمات الإرهابية لكونها تعدها تهديداً مشتركا[14].

وكما ان هذه الرؤية تتقاطع مع مواقف روسيا والهند ضمن أطر "بريكس" وشنغهاي حيث يعمل الطرفان على تطوير آليات مشتركة لمكافحة تمويل الإرهاب والتطرف العابر للحدود[15].

وفي هذا السياق ساعدت هذه القواسم الأمنية المشتركة في تعزيز حوار تركيا مع روسيا والهند في مسائل الأمن الدولي، ما يعزز التوجه التركي نحو شبكة متعددة المحاور بدل البقاء ضمن حشد واحد وتعتبر تركيا هذا النوع من التعاون أداة لتعزيز استقلالها الاستراتيجي، عبر الانخراط في منتديات أمنية تتجاوز التحالفات التقليدية، دون تخليها عن أي منها، إذ تؤمن أن أمنها القومي مرتبط بالتفاعلات في الشـــرق والغرب معا [16].

ويمكن القول في هذا أن تركيا في تعاونها السياسي مع "بريكس" لا تسعى لقطع علاقاتها مع الغرب، بل تتبنى سياسة براغماتية مرنة تمكّنها من الموازنة بين بروكسل (الاتحاد الأوروبي) وموسكو (روسيا)، بما يخدم مصالحها القومية ويعزز طموحها في عمل دور قوة متوسطة فاعلة بين الشرق والغرب.

المطلب الثاني: التعاون على المستوى الاقتصادي

تسعى تركيا في سياق إصلاح توجهاتها الاقتصادية إلى تنويع شراكاتها التمويلية بعيدًا عن الهيمنة التقليدية للمراكز المالية الغربية، مثل صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمات البنك الدولي [17].

كما إن انضمام الدول الصاعدة إلى مبادرات تمويلية بديلة مثل بنك التنمية الدولي *NDB التي أسّستها دول "بريكس" يُمثّل خيارًا جذابًا لتركيا لأنها ترمي إلى الاستفادة من تمويل أقل ارتباطًا بشروط تُفرَض عادة من المصارف الغربية، كما أن تركيا تهدف إلى الوصول إلى آليات تمويل بديلة وتمويل بالعملات الوطنية عبر التعاون مع "بريكس" وبنك التنمية الدولي [18].

وفي إطار سعي تركيا لتنويع مصادر التمويل الخارجي، يبرز الفرق الجوهري بين بنك التنمية الجديد (NDB) التابع للبريكس وصندوق النقد الدولي (IMF)، فقد قدم ف صندوق النقد الدولي لتركيا ما مجموعه 63,5 مليار دولار خلال الفترة من 1999 إلى 2013، منها 40,5 مليار دولار خلال أزمة 2001 لإنقاذ الاقتصاد، مقابل شروط صارمة شملت رفع سعر الفائدة إلى 25%، خفض الإنفاق العام بنسبة 12%، وخصخصة 47 مؤسسة حكومية، مما أدى إلى انكماش الناتج المحلي بنسبة 7,5% في 2001، وفقدان 1,2 مليون وظيفة خلال عامين [19].

وفي المقابل لم يقدم (بنك التنمية الدولي) أي قرض مباشر لتركيا حتى نهاية 2024، لكن بعد حصولها على صفة (دولة شريكة) في قمة قازان أكتوبر 2024، أصبحت مؤهلة للحصول على تمويل يتراوح بين 1,5 إلى 3 مليار دولار خلال 2025–2026، مخصصة لمشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية، بدون شروط إصلاحية، وبفائدة تتراوح بين 1–4 فقط، وأجل سداد يصل إلى 20 سنة، وبإمكانية السداد بالليرة التركية أو اليوان بنسبة تصل إلى 30% من القرض [20].

ومن ناحية الحجم، يمتلك بنك التنمية الدولي رأس مال مدفوع بقيمة 50 مليار، وقد صرفت قروضاً إجمالية بقيمة 15 مليار دولار عالمياً حتى 2023، بينما يمتلك صندوق النقد الدولي موارداً تفوق تريليون دولار، لكنه يفرض رسوم التزام تصل إلى (1%) سنويا [21] .

وفي حين ساهمت قروض صندوق النقد الدولي في خفض التضخم من (68%) في 2001إلى (26,%) في 2012، فإن بنك التنمية الدولي يوفر لتركيا بديلاً استراتيجياً يتناسب مع رؤيتها للاستقلال المالي، لا سيما مع ارتفاع الدين الخارجي التركي إلى 525,8مليار دولار في 2024، وتراجع احتياطي النقد الأجنبي إلى 85 مليار دولار فقط.[22]

وبالتالي فإن الانتقال من الاعتماد على صندوق النقد الدولي (الذي سُدد بالكامل في2013) إلى استهداف بنك التنمية الدولي يعكس تحولاً من التمويل الإنقاذي المشروط إلى التمويل التنموي المرن، مما يدعم استراتيجية تركيا في "بريكس" لتقليل الضغوط الخارجية وتعزيز السيادة الاقتصادية [23] .

وفي إطار استراتيجيتها نحو الاستقلال الاقتصادي، تسعى تركيا إلى تقليل الاعتماد على الدولار الأميركي في التبادلات التجارية والمالية مع شركائها الدوليين، ويتقاطع هذا التوجّه مع سياسة دول "بريكس" التي تدعو إلى نظام مالي متعدد العملات يقلل هيمنة الدولار على التجارة الدولية، ويعزز السيادة النقدية للدول الصاعدة وفي هذا السياق بدأت أنقرة تدريجيًا باستخدام العملات الوطنية في التجارة مع الصين وروسيا والهند، مثل الليرة التركية، اليوان الصيني، والروبل الروسي، في محاولة لتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات الدولار وتعزيز الاستقرار المالي في المعاملات الثنائية [24].

ومن جهة أخرى، أكدت تصريحات رسمية من الجانب الروسي والصيني التزامهما بدعم الدفع بالعملات المحلية في التجارة مع تركيا، لكونهم يعدون أن هذه الخطوة تعزز التعاون الاقتصادي طويل الأمد وتنسجم مع رؤية "بريكس" نحو تنويع أدوات التبادل التجاري والتمويل الدولي،

ويظهر هذا التوجّه التركي كجزء من إستراتيجية براغماتية لخلق بيئة تجارية مستقرة ومتعددة الأقطاب، ما يضع تركيا في موقع متوازن بين الشرق والغرب، ويعكس قدرتها على المناورة الاقتصادية ضمن التحولات العالمية الحالية[25] انظر الجدول رقم (1)

جدول (1) حجم التعاون الاقتصادي بين تركيا ودول البريكس (2024)

الدولة	الصادرات من تركيا (مليار دولار)	الواردات من تركيا (مليار دولار)	العجز التجاري (مليار دولار)
الصين	3.2	45.8	-42.6
روسيا	5.5	45.6	-40.1
الهند	2.8	4.2	-1.4
البرازيل	1.2	2.5	-1.3
جنوب أفريقيا	0.8	1.1	-0.3
الإجمالي	13.5	99.2	-85.7

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصاءات التجارة التركية Turkstat وبيانات صادرات وواردات والشركاء التجاريين OEC- وواحصاءات البنك الدولي WITS

Foreign Trade Statistics(2024), turkish statistical institute, https://data.tuik.gov.tr/Bulten/Index?p=Foreign-Trade-Statistics-December-2023-49630&dil=2, Turkey (2024) OEC, https://oec.world/en/profile/country/tur ,

Turkey trade statistics (2024), WITS, https://wits.worldbank.org/countryprofile/en/tur access time 2025/12/30.

ومن خلال هذه المعطيات، يتضح أن التجارة التركية مع "بريكس" تتسم بالاختلال البنيوي، إذ تتركز الواردات في الطاقة والسلع الصناعية، مقابل صادرات محدودة ذات طابع استهلاكي وصناعات خفيفة ومع ذلك، فإن تنويع الشركاء التجاريين والانفتاح على أسواق "بريكس" يمنح تركيا فرصًا لتعزيز صادراتها مستقبلاً وتقليل تبعيتها للأسواق الأوروبية التقليدية، بما يتوافق مع رؤيتها لبناء نظام اقتصادي متوازن ومتعدد الأقطاب يختلف من دولة إلى أخرى، ما يعكس خصوصية كل شراكة ثنائية حسب الموارد الاقتصادية والقطاعات المستهدفة وبناءً على ذلك، سننتقل الآن إلى تحليل التعاون الثنائي حسب الدول، مع التركيز على مشاريع الطاقة والصناعة والبنية التحتية التي تحدد ملامح هذه العلاقات الاقتصادية. أنظر الجدول رقم (2)

جدول (2) مجالات التعاون الاقتصادي بين تركي ودول البريكس (2024)

الدولة	مجالات التعاون الاقتصادي مع تركيا	المشاريع
روسيا	الطاقة النووية-مشروع محطة "اق قويو" النووية (Rostom) –الغاز الطبيعي-السياحة	حجم التبادل التجاري تجاوز 60 مليار دولار
الصين	مشروع محطة نووية ثالثة-تصنيع السيارات- استثمارات في البنية التحتية- طريق الحرير	الصين ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا(حوالي 45 مليار دولار)
الهند	الادوية وتكنولوجيا المعلومات- استثمارات محدودة لكن متنامية	التبادل التجاري نحو 12 مليار دولار
البرازيل	الزراعة والأغذية-الصناعات الدفاعية الناشئة	التبادل حوالي 6 مليارات دولار
جنوب إفريقيا	الذهب والمعادن والطاقة المتجددة	تبادل تجاري يقارب 2 مليار دولار
مصر	مشاريع لوجستية واستثمارية جديدة(2025)-اتفاقات موانئ	تعاون قيد التوسع بعد انضمام مصر للبريكس رسميا

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات التجارة الثنائية الصين-تركيا China–Turkey: Bilateral Trade and Investment Profile" وتحليل: "Türkiye's Eyes on BRICS But Ear to EU

https://moderndiplomacy.eu/2024/09/24/turkiyes-eyes-on-brics-but-ear-to-eu

https://www.china-briefing.com/news/china-turkey-bilateral-trade-and-investment-profile / access time 2025/12/30

ومن خلال الجدول أعلاه يتبين النصيب الأكبر من الواردات يأتي من الصين وروسيا، ما يعكس اعتماد تركيا كبير على واردات هذه الدول (لاسيما في الطاقة أو الصناعات الثقيلة) كما أن الصادرات التركية إلى هذه الدول ضعيفة نسبيًا مقارنة بالواردات، ما يعكس اختلالًا تجاريًا أذ أن تركيا ما زالت في وضع تستورد فيه بشكل كبير من دول "بريكس" رغم أنها تحاول أن تعزّز الصادرات أو الشراكات الاستثمارية.

المطلب الثالث: التعاون على المستوى الثقافي

تؤدي الثقافة دوراً محورياً في الإستراتيجية الخارجية لتركيا بصفة قوة ناعمة تسعى من خلالها إلى تعزيز التواصل مع دول الشمال والجنوب، وتشكيل صورة إيجابية لأنقرة ضمن النظام الدولي المتعدد الأقطاب [26].

أذ تمتلك تركيا إرثًا حضاريًا إسلاميًا–عثمانيًا يمتد تأثيره إلى مناطق عدة داخل دول "بريكس"، إذ تشترك معها في هياكل اجتماعية وثقافية، مثل مسلمي منطقة تتارستان وداغستان في روسيا، والمجتمعات المسلمة في الهند، وأقليات هوي وايغور في الصين، فضلاً عن الجاليات المالايوكيب في جنوب إفريقيا، وترى أنقرة في هذه الروابط التاريخية والثقافية أساسًا لدبلوماسية ناعمة تُعزّز التواصل والتقارب مع هذه الدول ضمن إطار التعاون الثقافي [27].

ويشكّل التعاون الثقافي بين تركيا ودول "بريكس" أحد المداخل الجديدة في تعزيز العلاقات العابرة للمجالات التقليدية، إذ باتت أنقرة تعتمد على أدواتها الثقافية لترسيخ حضورها في فضاء الجنوب العالمي ويؤدي معهد (Yunus Emre Enstitüsü) دورًا مركزيًا في هذا المسار من خلال مراكزه المنتشرة في موسكو، نيودلهي، بكين، جوهانسبرغ، وبرازيليا، والتي تُنظم دورات لتعليم اللغة التركية، ومعارض فنية وندوات فكرية حول التاريخ العثماني والتقاطع الحضاري بين تركيا ودول البريكس، ويُعدّ هذا الانتشار انعكاسًا لرغبة متبادلة في فهم ثقافي متعمق إذ أطلقت الصين والهند برامج لتدريس اللغة التركية في جامعاتهما بدعم من المعهد، في حين تشارك وفود روسية وجنوب أفريقية في أسابيع ثقافية تُقام في أنقرة و إسطنبول [28].

وفي السياق نفسه، تُعد وكالة التعاون والتنسيق التركية (TİKA)* أداة رئيسية في الدبلوماسية الحضارية عبر مشاريعها في دول "بريكس"، فقد شاركت في ترميم مواقع تاريخية إسلامية في تتارستان وروسيا الجنوبية، وقدمت منحًا تدريبية في مجالات التعليم والزراعة في جنوب أفريقيا، وأسهمت في برامج التراث المشترك في الهند والصين، ما يعكس تحول نشاطها من المساعدات التقنية إلى بناء هوية ثقافية مشتركة قائمة على الذاكرة التاريخية المتداخلة [29].

وكما تمثل الخطوط الجوية التركية (Turkish Airlines)، قناة ناعمة للتفاعل الثقافي والتنموي إذ تربط جميع عواصم "بريكس" بخطوط مباشرة إلى إسطنبول، وتروّج عبر حملاتها الدولية (Istanbul – Where the East Meets the West) لفكرة تركيا لكونها جسرًا حضاريًا بين الشرق والغرب، وتُسهم هذه الشبكة في تنشيط السياحة الثقافية والأكاديمية المتبادلة، ما يجعل التعاون الثقافي مع "بريكس" يتجاوز رمزيته نحو بعدٍ تنموي ملموس يرفد التفاهم السياسي والاقتصادي [30].

ويُظهر التعاون الثقافي بين تركيا ودول "بريكس" بعدًا مؤسساتيًا متشابكًا من خلال الأطر متعددة الأطراف التي تُسهم في تعزيز الحوار الحضاري والتبادل الثقافي، ففي منظمة التعاون الإسلامي (OIC)، تتولى تركيا رئاسة اللجنة الدائمة المعنية بالثقافة والفنون (COMIAC/ICCI)، ما يمنحها موقعًا قياديًا في تنسيق المبادرات الثقافية بين الدول الأعضاء، بما في ذلك تلك المنتمية إلى "بريكس" ذات الأغلبية أو الحضور الإسلامي مثل الهند وجنوب أفريقيا من خلال هذه المنصة، تعمل أنقرة على توسيع مفهوم الدبلوماسية الثقافية الإسلامية ليشمل التعاون في الفنون والتعليم والتراث في إطار رؤية مشتركة تُركّز على العدالة الثقافية والتنمية المستدامة [31].

أما على مستوى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، فإن تركيا تلتقي مع الهند وجنوب أفريقيا ضمن لجنة التراث الثقافي غير المادي، إذ تشارك في برامج الحفاظ على الحرف التقليدية والموسيقى والفنون الشعبية وقد ساهم هذا التعاون في تعزيز الاعتراف المتبادل بالتراث المشترك، مثل تسجيل فن الإبرو التركي واليوغا الهندية ورقص الزولو الجنوب أفريقي كتراث إنساني عالمي، ما يعكس التزام هذه الدول بتعددية ثقافية تتجاوز الانقسامات الجيوسياسية [32].

إلى جانب ذلك، تمثل منظمة الدول التركية (TDT)* إطارًا إقليميًا يربط تركيا بدول آسيا الوسطى ككازاخستان وأوزبكستان، وهما دولتان تربطهما بدورهما علاقات وثيقة مع "بريكس" من خلال عضويتهما أو شراكتهما في منظمة شنغهاي للتعاون (SCO)، وتستثمر تركيا هذا الترابط لتعزيز

التواصل الثقافي واللغوي بين الفضاء التركي وآسيا، بما يتيح لها موقعًا محوريًا في ربط العالم التركي بالبريكس عبر الجسور الحضارية واللغوية، لاسيما في مجالات التعليم العالي والتبادل الأكاديمي [33].

الأدوات والبرامج الثقافية المشتركة بين تركيا ودول البريكس:

1. برامج المنح الدراسية (Türkiye Bursları):

تُعدّ المنح التركية Türkiye Scholarships من أبرز أدوات الدبلوماسية الثقافية والتعليمية التي توظفها أنقرة لتعزيز الروابط مع دول "بريكس"، إذ تمنح تركيا سنويًا ما يقارب 1200 منحة دراسية لطلبة من دول "بريكس" (الصين، روسيا، الهند، جنوب أفريقيا، والبرازيل)، وفق بيانات عام 2025، في تخصصات تمسّ الهوية الثقافية مثل الآثار، المتاحف، الفنون الإسلامية، والسينما، كما تسهم هذه البرامج في بناء نخب أكاديمية جديدة تتحدث اللغة التركية وتحتفظ بروابط ثقافية طويلة الأمد مع تركيا ما يعزز ما يُعرف برأس المال الثقافي في العلاقات الدولية[34].

2. الدراما والسينما كقوة ناعمة مشتركة:

أصبحت الدراما التركية (Dizi) أحد أكثر أشكال التفاعل الثقافي تأثيرًا، إذ تُعرض في دول "بريكس" بثماني لغات رئيسة (الروسية، الصينية، الهندية، البرتغالية، الزولو، التاميلية، الفارسية، والإنجليزية)، كما أن هذا الانتشار جعل الإنتاج الدرامي وسيلة لتعريف الجمهور بثقافة تركيا وقيمها الاجتماعية، وفي الوقت ذاته فتح الباب لإنتاجات مشتركة، مثل فيلم (الطريق إلى قونية 2024)، وهو تعاون ثلاثي بين تركيا، إيران، وجنوب أفريقيا، يجسّد التلاقي الحضاري بين الجنوب العالمي، كما نظمت تركيا مهرجان أنطاليا السينمائي الدولي بمشاركة مخرجين من الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا ضمن محور خاص بأفلام الجنوب، ما يعكس ازدياد التعاون الثقافي البصري ضمن فضاء "بريكس" [35]

3. السياحة الثقافية والترويج الحضاري:

أطلقت وزارة الثقافة والسياحة التركية حملة (زوروا تركيا) بالتعاون مع قنوات إعلامية كبرى في دول "بريكس" مثل CCTV (الصين)، Doordarshan (الهند)، وSABC (جنوب أفريقيا)، للترويج للمواقع التركية المسجّلة على لائحة اليونسكو للتراث العالمي (14 موقعًا)، وبين عامي 2023 و2024، ارتفع عدد السيّاح القادمين من دول "بريكس" إلى تركيا بنسبة(28%)، ما يعكس الأثر المباشر للدبلوماسية الثقافية على الاقتصاد السياحي، أن هذا التفاعل السياحي لا يُنظر إليه فقط كجانب اقتصادي، بل كمنصة للحوار الحضاري وتعميق فهم متبادل بين الشعوب، بما يخدم رؤية تركيا في جعل الثقافة جسرا للدبلوماسية [36].

4. الترجمة والنشر:

وفي سياق تعميق التعاون الثقافي بين تركيا ودول مجموعة "بريكس"، اعتمدت أنقرة مبادرات هامة منها ترجمة ما يزيد عن 120 كتابًا تركيًا إلى لغات دول "بريكس" خلال الفترة 2020-2025، وإطلاق مكتبة رقمية مشتركة تحت عنوان (تراث الأناضول-البريكس) عام 2024، لتكون منصة معرفية تجمع بين التراث التركي والأدبيات الأكاديمية وتسهّل الوصول المشترك إلى المصادر الثقافية بين تركيا ودول "بريكس"، تهدف هذه المبادرات إلى نقل الخبرات الثقافية والفكرية التركية إلى جمهور واسع من طلبة وباحثي دول "بريكس"، وتعزيز دور تركيا كفاعل ناعم في الفضاء الدولي عبر الثقافة، وهو ما يتكامل مع استراتيجية تركيا لإعادة تشكيل أدوات قوتها الناعمة والارتقاء بها في إطار تحالفات الجنوب والعالم النامي [37].

المطلب الرابع: التعاون على المستوى التنموي

يمثل التعاون التنموي أحد أهم مجالات التفاعل بين تركيا وتكتل "بريكس"، إذ تسعى أنقرة إلى تثبيت موقفها في الدول النامية من خلال مشاريع تنموية مشتركة، مستفيدةً من خبراتها في مجالات البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والطاقة المتجددة، في المقابل ترى دول "بريكس" في موقع تركيا المحور بأنه قادر على دعم مبادرات التنمية المستدامة في إطار الجنوب–الجنوب، ودولياً أصبح محور المناخ والطاقة المتجددة من أبرز سُبل تحقيق التنمية المستدامة وتقليص البصمة الكربونية للدول، الأمر الذي يعكس أيضاً رغبة متزايدة للدول الصاعدة في إرساء نموذج تنموي أكثر استقلالاً في هذا السياق، إنّ تعامل تركيا مع هذه المسألة وكذلك مواقف دول "بريكس" يوفران مثالاً على كيفية ربط الأجندات الوطنية بالتعاون الدولي حول التحول الأخضر [38].

ومن جهة تركيا، تبنّت البلاد استراتيجيات واضحة لتوفير كفاءة الطاقة وتنويع مصادرها ضمن إطار جرى تحديثه مؤخراً، فقد أصدرت حكومة تركيا خطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة 2017–2023" (National Energy Efficiency Action Plan – NEEAP) التي تهدف إلى خفض استهلاك الطاقة الأولي بنسبة نحو 14% بحلول عام 2023 من مستوى اعتيادي [39] .

وتمثّلت هذه الخطة في 55 إجراءً موزعة على ست قطاعات: المباني والخدمات، الطاقة، النقل، الصناعة والتكنولوجيا، الزراعة، والقضايا الأفقية [40].

كما كشفت تركيا لاحقاً عن (استراتيجية كفاءة الطاقة 2023 وخطة العمل الوطنية الثانية لكفاءة الطاقة 2024–2030) والتي تشير إلى أنّ الاستثمار في كفاءة الطاقة سيبلغ نحو 20,2 مليار دولار خلال الفترة حتى 2030، بهدف خفض كثافة الطاقة وتحسين الأمان الطاقي وتقليل الانبعاثات [41].

ومن ناحية مصادر الطاقة المتجددة، تشير خطة الطاقة التركية إلى أن الحصة المتولّدة من المصادر المتجددة (كالرياح والشمس) في التوليد الكهربائي العام ستُرفع ضمن إطار خطة شاملة للطاقة [42] .

وتُظهر بيانات أن قدرة الطاقة الشمسية في تركيا تضاعفت تقريباً لتصل إلى نحو 19,6 غيغاواط بنهاية عام 2024، متجاوزة الهدف المعيّن لعام 2025 قبل موعده إنّ تلك الخطوات من شأنها أن تؤدي إلى تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورَد، وتحسين أمن الطاقة المحلي، وفي آن معاً تخفيض حدة الانبعاثات الكربونية [43].

كما أن دول "بريكس"، نجد أن التزامها المشترك بمواجهة تغيُّر المناخ ظهر بوضوح في بياناتها المشتركة، ففي إعلان مشترك حول البيئة والمناخ والطاقة وتقليل مخاطر الكوارث الصادر في آذار 2025أكّدت دول "بريكس" على الدور المهم للطاقة المتجدّدة في معالجة تغيُّر المناخ وعلى ضرورة تعزيز التعاون وتبادل المعلومات في مجال تطوير الطاقات المتجددة [44].

أضافة الى ذلك، أعلن زعماء "بريكس" في قمّة أخرى أنّ الدول المُتطوّرة يجب أن توفّر التمويل المناسب لدول الجنوب لمساعدتها في الانتقال إلى الاقتصادات منخفضة الانبعاثات [45].

وفي إطارِ تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف التاسع (الصناعة والابتكار SDG 9) والهدف الثالث عشر(العمل من أجل المناخ SDG 13)، ومن هذا المنظور تُعدّ قضية السيارات الكهربائية مثالاً محورياً في استراتيجية التعاون بين تركيا ودول "بريكس"، إذ تتبنى تركيا والمنظمات ذات الصلة توجهات وطنية لتحفيز الانتقال إلى قطاع النقل المنخفض الانبعاثات، لكونه أحد أركان التحول الصناعي الذكي الذي يجمع بين الابتكار التكنولوجي، وتوطين الصناعة والتخفيف من التأثير البيئي وتأتي في هذا السياق مبادرة TOGG Türkiye (Otomobili) Girişim Grubu التي تأسّست عام 2018 كمشروع وطني تركي لإنتاج السيارات الكهربائية محلياً، ودشّنت إنتاجها للسيارة الأولى T10X في نهاية عام 2022 [46].

وتُشير التحليلات إلى أن المشروع ليس مجرد استثمار صناعي، بل تظهِره الدولة كمحور للسيادة التكنولوجية والتحول نحو الاقتصاد الأخضر [47].

وفي سياق التعاون مع دول "بريكس"، تتبادل تركيا الخبرات والتكنولوجيا مع شركاء رئيسيين، مثل (Guangzhou Automobile Group (GAC)) في الصين، إذ أفادت تقارير بأن (GAC) تجري مفاوضات مع (TOGG) لإنشاء مشروع مشترك لإنتاج السيارات الكهربائية في تركيا [48].

كما تُعد البنى التحتية محورًا أساسيًا في التعاون التنموي بين تركيا ودول "بريكس"، إذ تسعى أنقرة إلى تعزيز موقعها كـ ممر تجاري يربط آسيا وأوروبا من خلال تطوير شبكات الطرق والموانئ والسكك الحديدية [49].

ويرتبط هذا التوجه بشراكات تمويلية مع البنك الجديد للتنمية (NDB) التابع للبريكس، الذي يدعم مشاريع البنية التحتية والطاقة في الدول الصاعدة، كما تعمل تركيا على توسيع التعاون مع الصين والهند في مشاريع النقل والطاقة، ضمن رؤية تهدف إلى تنويع مصادر التمويل بعيدًا عن المؤسسات الغربية، وتحويل البلاد إلى مركز لوجستي واقتصادي إقليمي يربط الشرق بالغرب [50].

كما ان هذا النوع من التعاون يدل على توجه إقليمي متعدد الأطراف يجمع بين تركيا وإحدى دول "بريكس" الرئيسة (الصين)، ويُعبّر عن رغبة في دمج الصناعة الوطنية التركية داخل سلاسل القيمة العالمية للسيارات الكهربائية [51].

ويشكّل التعاون في القطاعين الصحي والزراعي أحد أبعاد التنمية المستدامة في علاقات تركيا ودول "بريكس"، فعقب جائحة كوفيد–19، برز اهتمام متزايد بتعزيز الأمن الصحي من خلال تبادل الخبرات في إنتاج اللقاحات والأدوية، حيث شاركت تركيا في مبادرات مع الصين والهند لتطوير الصناعات الدوائية وتوطين تقنيات الطب الحيوي [52].

كما عملت مؤسسات مثل TÜBİTAK ووزارتي الصحة التركية والبرازيلية على برامج بحثية مشتركة في مجالات الصحة العامة والوقاية من الأوبئة[53].

أما في القطاع الزراعي، فقد توسّع التعاون التركي والبريكس في الزراعة الذكية وتقنيات الري الحديث، لا سيما مع البرازيل وجنوب أفريقيا، ضمن مساعٍ لتحقيق الأمن الغذائي وتنويع سلاسل الإمداد الزراعي [54].

ويُعد هذا التعاون امتدادًا للتوجه التنموي المشترك الذي يربط الأمن الصحي بالغذائي كركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG 2 و SDG 3) [55].

ويمكن القول، أن مجالات التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي والتنموي بين تركيا ودول "بريكس" قد شكّلت قاعدة متينة لتعزيز حضور أنقرة في النظام الدولي المتعدد الأقطاب، وساهمت في تنويع شراكاتها خارج الإطار الغربي التقليدي، ويبرز هذا التعاون كجزء من مسعى تركي أوسع لتحقيق الاستقلالية الاستراتيجية وتوسيع دوائر النفوذ عبر التفاعل مع القوى الصاعدة.

الخاتمة

أن مجالات التعاون بين تركيا ودول مجموعة البريكس خلال الفترة (2006–2026) لم تكن نتاج تحولات ظرفية أو استجابات آنية لمتغيرات دولية طارئة، بل جاءت نتيجة مسار تراكمي طويل الأمد، اتسم بالبراغماتية المؤسسية والتدرج الوظيفي في بناء الشراكات. فقد برز التعاون السياسي بوصفه إطارا للتشاور وتبادل الرؤى داخل المنظمات الدولية، ولا سيما في القضايا المتعلقة بتعزيز التعددية الدولية وإصلاح آليات الحوكمة العالمية، بما عكس سعيا مشتركا نحو توسيع هامش التنسيق دون الارتباط بتحالفات مغلقة أو التزامات صلبة.

كما أكد البحث أن التعاون الاقتصادي شكل العمود الفقري للعلاقة بين تركيا ودول البريكس، حيث اتخذ أشكالا متعددة شملت التجارة، والاستثمار، والطاقة، والتمويل التنموي، مستندا إلى أدوات ومؤسسات قائمة، مثل آليات التمويل الإقليمي والبنوك التنموية، ما أضفى على هذا التعاون طابعا عمليا قابلا للاستدامة. ولم يكن هذا التعاون الاقتصادي منفصلا عن بقية المجالات، بل تداخل مع الأبعاد التنموية، لا سيما في مجالات الطاقة المتجددة، والبنية التحتية، والصحة، والزراعة، بما عزز من الطابع الشامل للشراكة.

وفي السياق نفسه، بين البحث أن التعاون الثقافي أدّى دورا محوريا في ترسيخ العلاقات بين الطرفين، من خلال الدبلوماسية الثقافية، والتبادل الأكاديمي، ونشر اللغة، وتعزيز الصناعات الثقافية، الأمر الذي أسهم في بناء أرضية اجتماعية ومعرفية داعمة لاستمرار التعاون في المجالات الأخرى. أما التعاون التنموي، فقد مثل أداة استراتيجية لتعميق الشراكات طويلة الأمد، عبر برامج المساعدات، وبناء القدرات، ونقل الخبرات، بما عكس رؤية تركية متزايدة للانخراط في مشاريع تنموية مشتركة مع دول البريكس.

الاستنتاجات

1. أظهر التعاون بين تركيا ودول البريكس تطورًا تدريجيًا ومنظمًا، انتقل من علاقات محدودة إلى شراكات متعددة المجالات خلال فترة الدراسة.
2. شكّل التعاون الاقتصادي المجال الأكثر حضورًا واستمرارية، لا سيما في مجالات التجارة والطاقة والاستثمار، مع تفاوت في عمقه من دولة لأخرى داخل مجموعة البريكس.
3. اتسم التعاون السياسي بطابع تشاوري مرن، قائم على تبادل المواقف والتنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك دون الانتقال إلى تحالفات رسمية.
4. أسهم التعاون الثقافي في تعزيز التفاهم المتبادل وبناء جسور التواصل بين المجتمعات، ما دعم استدامة العلاقات بين تركيا ودول البريكس.
5. مثل التعاون التنموي أداة مهمة لتعميق الشراكات طويلة الأمد، من خلال المبادرات والمشاريع المشتركة في مجالات التنمية والتكنولوجيا وبناء القدرات.

[1]) Jennifer Parlamis (2025) ،Meaningful UN Security Council Reform Requires Aligning Principles and Practices ، GCSP, p.31.

[2]) Conca Oguz Gor (2025) ،The UN System and Türkiye on Its 80th Anniversary ،Marmara University Commentary ،p15.

[3]) Ali Murat Kursun & Emel Parlar Dal (2020) ،An Analysis of Turkey's and BRICS' Voting Cohesion in the UN General Assembly during 2002–2014, p.48.

[4]) 12. Senem Aydin-Düzgit (2024) ،Middle Powers and the Multipolar International Order: Turkey and the BRICS ، Belfer Center – Harvard, p.17.

[5]) Ibid, p.12.

*) منظمة شنغهاي للتعاون : هي منظمة حكومية دولية تأسست عام 2001 في مدينة شنغهاي بالصين، وتعمل كمنظمة إقليمية للتعاون بين الدول الأعضاء في مجالات الأمن والسياسة والاقتصاد والثقافة، وتُعنى أساسًا بتعزيز الأمن الجماعي، مكافحة الإرهاب، التطرف، والانفصالية، وتوسيع التعاون السياسي والاقتصادي بين أعضائها. للمزيد من التفاصيل ينظر الى :

https://www.britannica.com/topic/Shanghai-Cooperation-Organization

[6]) В.И. Юртаев and А.С. Рогов (2024), BRICS AND SCO: PARTICULAR QUALITIES OF FORMATION AND ACTIVITIES, VESTNIK RUDN. INTERNATIONAL RELATIONS, (vol) 17,(no) 3, pp. 13 .

[7]) Shanghai Cooperation Organisation (2022), REPUBLIC OF TÜRKIYE MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS, p. 12 .

[8]) Derleme Makale (2025), Türkiye's Pivot to the East: Motivations and Key Challenges for Possible BRICS Membership, rudan University, School of Internationa Relations and Public Attairs (SIRPA). Shanghai People's Republic of China (PRC), p. 166

[9]) Derleme Makale, Op. Cit, p. 168.

*) مجموعة السبع (G7): هي منتدى دولي يضم سبع دول صناعية كبرى، تأسس عام 1975 لتنسيق السياسات الاقتصادية، وتوسعت أجندته لتشمل قضايا الأمن والاستقرار الدولي. للمزيد من التفاصيل ينظر الى:

https://www.g7italy.it/en/g7/what-is-the-g7/

[10]) Türkiye’s BRICS ties not an alternative to existing allianc (2024), OP. Cit , p. 19 .

[11]) Rédaction Africanews (2025), Turkey offered partner status by BRICS amid bid to balance East-West ties, africanews, p. 20.

[12]) Ezgi Akin (2025), In China, Turkey's Fidan says he plans to attend BRICS meeting in Russia, AL-MONITR, p. 16.

[13]) Ibid, p.14.

[14]) Serdar Dincel (2025), Türkiye expects NATO allies to adopt its non-discriminatory approach to fight terrorists, Anadolu Agency, p. 8 .

[15]) Russia, India to bolster counter-terror cooperation in BRICS, SCO (2024), Tass, https://tass.com/politics/1613021 access time 2025/12/9, time 1:01 .

[16]) PAVEL V. SHLYKOV (2024), The State of Strategic Hedging: Turkey's Foreign Policy and Relations with Russia, RUSSIA IN GLOBAL AFFAIRS, p. 21.

[17]) Alina Vernigora (2025), Coffee Fortune-Telling: Prospects for Turkey and BRICS, Russian council, p. 22 .

*) بنك التنمية الجديدNDB: هو مؤسسة مالية أنشأتها دول البريكس عام 2014 لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء والدول النامية. للمزيد من التفاصيل ينظر إلى:

https://www.ndb.int/

[18]) Serhat Süha Çubukçuoglu (2025), Türkiye and BRICS+: Strategic Ambitions in a Shifting Global Order, CIRENDS REOLARCH& AUVDORYI, p.11.

[19]) INTERNATIONAL MONETARY FUND (2024), REPUBLIC OF TÜRKIYE, https://www.imf.org/en/Countries/TUR access time 2025/12/9, time 3:09 .

[20]) New Development Bank (2025), https://www.ndb.int/ access time 2025/12/9, time 3:13 .

[21]) Borç Verme(2025), Para Politikasi Kurulu Toplanti Karari, TÜRKIYE CUMHURIYET MERKEZ BANKASI, https://www.tcmb.gov.tr/ access time 2025/12/10, time 3:16.

[22]) Ibid , https://www.tcmb.gov.tr/ access time 3:17

[23]) Ibid, https://www.tcmb.gov.tr/ access time 3:18.

[24]) Recession in US not inevitable: Treasury secretary (2024), TRT world, https://www.trtworld.com/article/12787601 access time 2025/12/11, time 3:26 .

[25]) Ibid, https://www.trtworld.com/article/12787601 access time 2025/12/12, time 3:27.

[26]) Ezgi Güner (2023), Rejoicing of the hearts: Turkish constructions of Muslim whiteness in Africa south of the Sahara, Cambridge University Press, p. 238.

[27]) Halim GENÇOGLU (2025), GÜNEY AFRIKADA OSMANLI KÜLTÜREL MiRASI,ATATÜRK KÜLTÜR, DIL VE TARIH YÜKSEK KURUMU TÜRK TARIH KURUMU YAYINLARI, ANKARA, no (15), p. 42 .

[28]) Yunus Emre Institute Lectureship in Turkish Cultural History (2024), no (2) .

*) وكالة التعاون والتنسيق التركية (TİKA) : هي مؤسسة حكومية أُنشئت عام 1992 لتقديم المساعدات التنموية والفنية للدول الشريكة، وتُعد أداة من أدوات القوة الناعمة التركية. للمزيد من التفاصيل ينظر إلى:
https://www.tika.gov.tr/en

[29]) TİKA (2023) , https://tika.gov.tr/en/ access time 2025/12/15, time 5:16.

[30]) Turkish Airlines(2024), Istanbul – Where the East Meets the West Campaign, p.18.

[31]) Organization of Islamic Cooperation (2023), Cultural Affairs and COMIAC Activities, p. 24 .

[32]) UNESCO (2024), Intangible Cultural Heritage Committee, https://ich.unesco.org/en access time 2025/12/18, time 5:26 .

*) هي منظمة حكومية دولية تضم مجموعة من الدول الناطقة بالتركية وتهدف إلى تعزيز التعاون الشامل في مجالات متعددة مثل السياسة، الاقتصاد، الثقافة، التعليم، النقل، والسياحة بين الدول الأعضاء تأسست المنظمة في 3 أكتوبر 2009 . للمزيد من التفاصيل ينظر إلى:
https://www.turkicstates.org/en/organization-of-turkic-states

[33]) Turkic States Organization (2024), Annual Cultural Cooperation Report. https://turkicstates.org access time 2035/12/18, time 5:27 .

[34]) Presidency for Turks Abroad and Related, (https://www.ytb.gov.tr/ access time 2025/12/18, time 8:19 .

[35]) Anadolu Agency (2025), Turkish Series Exports, TRT World – Global Cinema Partnerships, https://www.hurriyetdailynews.com/tv-series-exports-generate- more-than-500-mln-in-revenue-204855 access time 2025/12/19, time 8:22 .

[36]) Turkish Ministry of Culture and Tourism (2025), UNWTO Country, https://www.ktb.gov.tr/ access time 2025/12/19, time 8:26 .

[37]) Üğur ünal (2023), International Publishing Practices within Türkiye's Cultural, Gumushane Universtiy e-journal of Faculty of Communication, p. 32 .

[38]) National Energy Efficiency Action Plans (2023), p.11.

[39]) National Energy Efficiency Action Plan 2017-2023 (2022), p. 12.

[40]) National Energy Efficiency Action Plan (2024), DEPARTMENT OF ENERGY EFFICIENCY AND ENVIRONMENT, p. 15

[41]) Energy Efficiency Strategy and Action Plan Turkey (2024), climate policy, p. 15.

[42]) TÜRKİYE NATIONAL ENERGY PLAN (2022), REPUBLIC OF TÜRKIYE MINISTRY OF ENERGY AND NATURAL RESOURCES, p. 21 .

[43]) Türkiye surpasses 2025 solar target as capacity doubles in 2.5 years (2025,(EMBER, https://ember-energy.org/latest-insights/turkiye-surpasses-2025-solar- target-as-capacity-doubles-in-2-5-years/ access time 2025/12/21, time 1:23 .

[44]) BRICS demand wealthy nations fund global climate (2025), Reuters, https://www.reuters.com/sustainability/climate-energy/brics-demand-wealthy- access time 2025/12/21, time 1:29.

[45]) Energy Efficiency Strategy and Action Plan Turkey (2024), Op. Cit, p. 25.

[46]) Adam Michalski (2025), Electromobility 'Made in Türkiye': Turkey's automotive sector in the era of change, OSW Commentary, p. 15.

[47]) Ibid, p. 16.

[48]) AHMET FARUK IŞIK AND LEONARDO BRUNI (2024), Sino-Turkish Competition and Cooperation in the EV Sector, China MED international, p. 23.

[49]) Elif selin calik (2024), Turkiye's strategic shift: Why BRICS membership matters for the world's 19th largest economy, Middle East monitor, p.19.

[50]) Türkiye and BRICS: Step toward more multipolar future (2024), Daily Sabah, p.2.

[51]) China's GAC and Turkish carmaker TOGG in EV talks, says AK Party official (2024 (Reuters , https://www.reuters.com/business/autos-transportation/chinas-gac- turkish-carmaker-togg-ev-talks-says-ak-party-official-2024-07-05/ access time 2025/12/22, time 1:40 .

[52]) Ministry of Health – International Health Cooperation Reports (2024), Republic of Türkiye, p. 3 .

[53]) International Health Cooperation Reports (2024), p. 4 .

[54]) Food and Agriculture Organization of the United Nations (2024), p. 5 .

[55]) BRICS Agriculture Ministers' Meeting – Joint Declaration on Food Security and Smart Agriculture (2023), p. 16 .

References

First:- Books

1. Ezgi Güner (2023)، Rejoicing of the Hearts: Turkish Constructions of Muslim Whiteness in Africa South of the Sahara، Cambridge University Press.
2. Halim Gençoğlu (2025)، Güney Afrika'da Osmanlı Kültürel Mirası، Atatürk Kültür, Dil ve Tarih Yüksek Kurumu – Türk Tarih Kurumu Yayınları.

Second:- Official Reports and Institutional Documents

1. BRICS Agriculture Ministers' Meeting (2023)، Joint Declaration on Food Security and Smart Agriculture.
2. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) (2024).
3. Ministry of Health – Republic of Türkiye (2024)، International Health Cooperation Reports.
4. National Energy Efficiency Action Plan 2017–2023 (2022).

5. National Energy Efficiency Action Plans (2023).
6. National Energy Efficiency Action Plan (2024)، Department of Energy Efficiency and Environment.
7. Organization of Islamic Cooperation (OIC) (2023)، Cultural Affairs and COMIAC Activities.
8. Shanghai Cooperation Organisation / Republic of Türkiye – Ministry of Foreign Affairs (2022).
9. Turkish Airlines (2024)، Istanbul – Where the East Meets the West Campaign.
10. Türkiye National Energy Plan (2022)، Republic of Türkiye Ministry of Energy and Natural Resources.
11. Yunus Emre Institute (2024)، Lectureship in Turkish Cultural History.

Third:- Academic Articles, Reports, and Research Papers

1. Adam Michalski (2025)، Electromobility 'Made in Türkiye': Turkey's Automotive Sector in the Era of Change، OSW Commentary.
2. Ahmet Faruk Işık & Leonardo Bruni (2024)، Sino-Turkish Competition and Cooperation in the EV Sector، ChinaMed.
3. Ali Murat Kursun & Emel Parlar Dal (2020)، An Analysis of Turkey's and BRICS' Voting Cohesion in the UN General Assembly during 2002-2014.
4. Alina Vernigora (2025)، Coffee Fortune-Telling: Prospects for Turkey and BRICS، Russian Council.
5. Conca Oguz Gor (2025)، The UN System and Türkiye on Its 80th Anniversary، Marmara University Commentary.
6. Derleme Makale (2025)، Türkiye's Pivot to the East: Motivations and Key Challenges for Possible BRICS Membership، Rudan University (SIRPA).
7. Elif Selin Çalık (2024)، Türkiye's Strategic Shift: Why BRICS Membership Matters، Middle East Monitor.
8. Ezgi Akın (2025)، In China, Turkey's Fidan Says He Plans to Attend BRICS Meeting in Russia، Al-Monitor.
9. Jennifer Parlamis (2025)، Meaningful UN Security Council Reform Requires Aligning Principles and Practices، GCSP.
10. Pavel V. Shlykov (2024)، The State of Strategic Hedging: Turkey's Foreign Policy and Relations with Russia، Russia in Global Affairs.
11. Rédaction Africanews (2025)، Turkey Offered Partner Status by BRICS Amid Bid to Balance East-West Ties.
12. Senem Aydin-Düzgit (2024)، Middle Powers and the Multipolar International Order: Turkey and the BRICS، Belfer Center – Harvard.
13. Serdar Dinçel (2025)، Türkiye Expects NATO Allies to Adopt Its Non-Discriminatory Approach، Anadolu Agency.
14. Serhat Süha Çubukçuoğlu (2025)، Türkiye and BRICS+: Strategic Ambitions in a Shifting Global Order، CIRNDS.
15. Türkiye and BRICS: Step Toward More Multipolar Future (2024)، Daily Sabah.
16. Üğur Ünal (2023)، International Publishing Practices within Türkiye's Cultural Sphere، Gümüşhane University E-Journal.

17. В.И. Юртаев & А.С. Рогов (2024)، BRICS and SCO: Particular Qualities of Formation and Activities، Vestnik RUDN.

Fourth:- Websites

1. Anadolu Agency (2025), Turkish Series Exports, TRT World – Global Cinema Partnerships, https://www.hurriyetdailynews.com/tv-series-exports-generate-more-than-500-mln-in-revenue-204855 access time 2025/12/19,
2. BRICS demand wealthy nations fund global climate (2025), Reuters, https://www.reuters.com/sustainability/climate-energy/brics-demand-wealthy-nations-fund-global-climate access time 2025/12/21, time 1:29.time 8:22.
3. Borç Verme(2025), Para Politikasi Kurulu Toplanti Karari, TÜRKIYE CUMHURIYET MERKEZ BANKASI, https://www.tcmb.gov.tr/ access time 2025/12/10, time 3:16.
4. China's GAC and Turkish carmaker TOGG in EV talks, says AK Party official (2024), Reuters, https://www.reuters.com/business/autos-transportation/chinas-gac-turkish-carmaker-togg-ev-talks-says-ak-party-official-2024-07-05/ access time 2025/12/22, time 1:40.
5. Foreign Trade Statistics(2024), turkish statistical institute, https://data.tuik.gov.tr/Bulten/Index?p=Foreign-Trade-Statistics-December-2023-49630&dil=2 .
6. INTERNATIONAL MONETARY FUND (2024), REPUBLIC OF TÜRKIYE, https://www.imf.org/en/Countries/TUR access time 2025/12/9, time 3:09.
7. New Development Bank (2025), https://www.ndb.int/ access time 2025/12/9, time 3:13.
8. Presidency for Turks Abroad and Related, (https://www.ytb.gov.tr/ access time 2025/12/18, time 8:19.
9. Recession in US not inevitable: Treasury secretary (2024), TRT world, https://www.trtworld.com/article/12787601 .access time 2025/12/11, time 3:26.
10. Russia, India to bolster counter-terror cooperation in BRICS, SCO (2024), Tass, https://tass.com/politics/1613021 access time 2025/12/9, time 1:01.
11. Turkish Ministry of Culture and Tourism (2025), UNWTO Country , https://www.ktb.gov.tr/ access time 2025/12/19, time 8:26.
12. Türkiye surpasses 2025 solar target as capacity doubles in 2.5 years (2025), EMBER, https://ember-energy.org/latest-insights/turkiye-surpasses-2025-solar-target-as-capacity-doubles-in-2-5-years/ access time 2025/12/21, time 1:23.
13. Turkic States Organization (2024), Annual Cultural Cooperation Report. https://turkicstates.org access time 2035/12/18, time 5:27.
14. TİKA (2023) ، https://tika.gov.tr/en/ access time 2025/12/15, time 5:16.
15. Turkey (2024), OEC, https://oec.world/en/profile/country/tur
16. Turkey trade statistics (2024), WITS, https://wits.worldbank.org/countryprofile/en/tur access time 2025/12/30.
17. UNESCO (2024), Intangible Cultural Heritage Committee , https://ich.unesco.org/en access time 2025/12/18, time 5:26.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No (1) June 2026
DOI: https:// 10.65441/umisa.2026.021458

(Article Review)

Impact of Economic Sanctions on Diplomatic Relations: A Comparative Analysis in United State

Dr. Maha Shukr Mahmoud Hassan

تأثير العقوبات الاقتصادية على العلاقات الدبلوماسية: تحليل مقارن في الولايات المتحدة

مراجعة: م. د. مها شكر محمود حسن

نشرت الكاتبة (إيزابيلا ديفيس)، المتخصصة في العلاقات الدولية والعلوم السياسية في جامعة (Princeton University)، وحاصلة على معرفات رقمية دولية (DOI). في مجلة ((Journal of International Relations (JIR), مقالا بعنوان (Impact of Economic Sanctions on Diplomatic Relations: A Comparative Analysis in United State). وترجمة إلى اللغة العربية (تأثير العقوبات الاقتصـادية على العلاقات الدبلوماسية: تحليل مقارن في الولايات المتحدة).

يركز المقال على التحول الذي شـهدته العقوبات الاقتصـادية من كونها وسـيلة ضـغط مالي بحتة إلى أداة اسـتراتيجية لها آثار بعيدة المدى على الفضاء الدبلوماسي، مع تسليط الضوء على ما تصفه الباحثة بـ "التكلفة الدبلوماسية المستترة" التي تتحملها الدولة الفارضة، في هذه الحالة الولايات المتحدة الأمريكية. ويطرح المقال تسـؤلات مركزية تتعلق بكيفية توازن الولايات المتحدة بين تحقيق أهدافها الاقتصـادية والسـياسـية من خلال العقوبات، وبين الحفاظ على قوة ومصداقية قنواتها الدبلوماسية التقليدية.

يبدأ المقال بإرسـاء إطار نظري متين يمكّن القارئ من فهم التحولات في بنية النظام الدولي خلال العقد الأخير. تشـير الباحثة إلى أن العقوبات الأحادية الجانب، التي كانت في السابق مجرد أداة ضغط اقتصادية، أصبحت اليوم سلاحًا ذا حدين؛ فهي من جهة تسعى لفرض الإرادة السياسية للدولة الفارضـة، ومن جهة أخرى تقوّض أسـس الدبلوماسـية التقليدية المبنية على التفاوض والمصـالح المتبادلة. وقد نجح المقال في توضـيح هذه الثنائية بشكل متسق، من خلال تحليل التحولات الاقتصـادية والسياسية في النظام الدولي، مع إبراز كيف أن الضـغوط الاقتصـادية قد تؤدي أحيانًا إلى نتائج عكسـية، بما في ذلك تراجع مصـداقية الدولة الفارضـة على السـاحة الدولية وبروز تحالفات جديدة للدول المسـتهدفة بعيدًا عن الهيمنة الغربية.

اعتمدت الباحثة على المنهج المكتبي (Desk Methodology) لتحليل البيانات الثانوية، ما أتاح لها رصـد التطورات التاريخية واسـتنتاج أنماط سـلوكية محددة للدول المتأثرة بالعقوبات، وربطها بالنتائج الدبلوماسـية. ويبرز المقال نجاح الباحثة في توظيف ثلاثة أطر نظرية متداخلة، والتي شكلت قاعدة تحليلية قوية لفهم تأثير العقوبات على العلاقات الدولية:

اولاً: نظرية الإكراه الاقتصادي، التي توفر تفسيرًا واضحًا للدوافع السياسية وراء فرض القيود التجارية والمالية على الدول المستهدفة، موضحًا سعي الدول الفارضة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية عبر الضغط الاقتصادي بدلاً من الحلول التفاوضية المباشرة.

ثانياً: نظرية المعاملة بالمثل، والتي تفسر الاستجابة الانتقامية للدول المستهدفة للعقوبات، وما يترتب على ذلك من إعادة هيكلة تحالفاتها وبناء شبكات اقتصادية ودبلوماسية بديلة.

ثالثاً: والأهم نظرية الاعتماد المتبادل، التي توضح بشكل متقن كيف يؤدي تمزيق الروابط الاقتصادية بين الدول إلى إضعاف آليات منع الصراعات الدبلوماسية، وهو ما يضيف بعدًا استراتيجيًا مهمًا لفهم تأثير العقوبات على المدى الطويل.

يُظهر المقال فهمًا معمقًا للأدبيات السابقة، بما في ذلك أعمال روبرت بايب وغيرها من الدراسات الكلاسيكية التي ناقشت جدوى العقوبات الاقتصادية. ويتميز بالقدرة على المزج بين هذا الجدل الأكاديمي التاريخي وتحليل الواقع الجيوسياسي المتغير، ما يجعله حلقة وصل مهمة بين النظريات الكلاسيكية والتطورات السياسية لعام 2024. كما أن المقال لا يقتصر على عرض المعلومات الأكاديمية فحسب، بل يقدم قراءة نقدية للسياسات الأمريكية، مما يعكس قدرة الباحثة على تحليل القضايا المعقدة بعمق، وتقديم استنتاجات استراتيجية قابلة للنقاش على المستويين الأكاديمي والعملي.

فيما يخص نتائج المقال، تقدم الباحثة قراءة نقدية دقيقة حول ما تسميه "تآكل المصداقية الدبلوماسية" للولايات المتحدة نتيجة الاعتماد المفرط على العقوبات الاقتصادية، سواء في شكل حظر تجاري أم تجميد للأصول. وتوضح النتائج أن الدول المستهدفة للعقوبات غالبًا ما تطور استراتيجيات تكيف دبلوماسية، تتضمن إعادة بناء تحالفات سياسية واقتصادية بديلة خارج المنظومة الغربية، ما يقلص بشكل كبير من قدرة الدبلوماسية الأمريكية على حل النزاعات المستقبلية بطرق سلمية وفعّالة. إن هذا الاستنتاج يمثل الإضافة الجوهرية للمقال، إذ يحذر من أن العقوبات قد تحقق مكاسبا اقتصادية قصيرة المدى، لكنها تتسبب في خسائر استراتيجية على المستوى الدبلوماسي والسياسي على المدى الطويل، ما يطرح تساؤلات مهمة حول جدوى الاعتماد المفرط على العقوبات كأداة رئيسية للسياسة الخارجية.

كما يبرز المقال أهمية مفهوم القوة الناعمة باعتباره آلية موازنة للسياسات القسرية، مشيرًا إلى أن إغلاق القنوات الدبلوماسية بالتزامن مع فرض العقوبات يمكن أن يؤدي إلى انسداد سياسي قد يتفاقم إلى أزمات غير محسوبة. ويوضح المقال أن الاعتماد على العقوبات وحدها، دون تكامل مع أدوات القوة الناعمة، قد يحد من مصداقية الدولة الفارضة ويؤثر على فعاليتها على المستوى الدولي. وتعكس الطريقة التي يعرض بها المقال هذه العلاقة بين السياسات الاقتصادية والدبلوماسية قدرة الباحثة على الجمع بين التحليل الواقعي للسياسة الدولية وفهم التأثيرات بعيدة المدى، ما يتيح للقارئ تقدير الدور المركب للعقوبات ضمن الاستراتيجيات الشاملة للدولة.

بالمحصلة، يمكن القول إن المقال يشكل إضافة مهمة إلى المكتبة الأكاديمية في مجال العلاقات الدولية، إذ يقدم رؤية شاملة حول العلاقة بين العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية، ويبين الحاجة إلى موازنة السياسة الاقتصادية مع أدوات الدبلوماسية الناعمة لضمان تحقيق أهداف الدولة دون التأثير على مصداقيتها الدولية. كما يوفر المقال إطارًا مرجعياً مفيدًا لأي دراسات مستقبلية تهدف إلى تقييم أثر العقوبات الاقتصادية على العلاقات الدولية، ويتيح للقارئ فهماً أعمق للتعقيدات الاستراتيجية المرتبطة باستخدام العقوبات كأداة للسياسة الخارجية.

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية / قسم الدراسات الدولية (Maha.shukr@copolicy.uobaghdad.edu.iq)
https:// orcid.org/0009-0004-6495-8610

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021460

Book review(An Introduction to Political Science)

(1)Dr. Aleyah Abdul Amir Abdul Majid

Keywords:
Cultural perspective, political science, political studies.

Received:22/1/2026
Accepted:13/2/2026
Available:22/6/2026

Abstract

This article aims to provide a critical review of the book *An Introduction to Political Science*, published by the Center for Civilization Studies and Research. The book represents a foundational attempt to move beyond the Western-centric approach that dominates the field of political science in Arab academia, by proposing a comparative civilizational perspective that re-evaluates Islamic historical and conceptual experience. The review discusses the book's epistemological foundations, analyzes its approach to the concepts of the state and international relations, and concludes with an objective assessment of its significance and its methodological and research challenges.

(1) College of Political Science / University of Baghdad (alieaa.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq)
https://orcid.org/0000-0002-1988-8156

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

مراجعة لكتاب (مدخل في علم السياسة)

م. د. عالية عبد الأمير عبد المجيد

الملخص

تسعى هذه المقالة إلى تقديم مراجعة نقدية لكتاب (مدخل في علم السياسة)، الصادر عن مركز الحضارة للدراسات والبحوث. إذ يعد الكتاب محاولة تأسيسية تهدف إلى تجاوز المركزية الغربية المهيمنة على حقل العلوم السياسية في الأكاديمية العربية، وذلك عبر طرح منظور حضاري مقارن يعيد الاعتبار للخبرة التاريخية والمفاهيمية الإسلامية. وتناقش المراجعة، المرتكزات المعرفية للكتاب، وتحلل مقاربته لمفاهيم الدولة والعلاقات الدولية، وتختتم بتقييم موضوعي لأهميته وتحدياته المنهجية والبحثية.

الكلمات المفتاحية: المنظور الحضاري، العلوم السياسية، علم السياسة.

تأسيس المنظور الحضاري في العلوم السياسية: مراجعة لكتاب مدخل في علم السياسة

يعاني حقل العلوم السياسية في العالم العربي من حالة اغتراب معرفي، إذ تُدَرَّس النظريات والمفاهيم الغربية – التي نشأت في سياق تاريخي واجتماعي أوربي محدد – بوصفها حقائق علمية عالمية ومطلقة. في هذا السياق، يأتي كتاب (مدخل في علم السياسة)، الذي حررته الدكتورة (نادية محمود مصطفى) وصدر في القاهرة عن مركز الحضارة للدراسات والبحوث عام 2023، بواقع خمسمائة واثنتين وأربعون صفحة كجزء من مشروع فكري أوسع تقوده جماعة المنظور الحضاري برئاسة الدكتورة (نادية محمود مصطفى)، والدكتورة (أميرة أبو سمرة)، والدكتور (شريف عبد الرحمن)، والدكتور (مدحت ماهر الليثي)، والدكتورة (ناهد عز الدين)، بهدف فك الارتباط مع التبعية المعرفية، وتوطين العلم بما يتناسب مع السياق الحضاري الإسلامي.

لا يقدم الكتاب نفسه كمجرد مقرر دراسي تقليدي، بل كيان معرفي يسعى لإعادة تعريف السياسي وربطه بالقيم، بعد أن فصلته المدرسة السلوكية والمناهج الوضعية عن الأخلاق والدين. ويستهل الكتاب مشروعه في الفصل التمهيدي بقلم الدكتور (شريف عبد الرحمن) بمراجعة جذرية لتعريف علم السياسة. إذ يرفض الكتاب هيمنة التعريفات المرتبطة بالقوة المجردة أو التوزيع السلطوي للقيم كما عند (ديفيد إيستون 1917–2014)، معتبرا أنها تختزل الظاهرة السياسية في أبعادها الصراعية والمادية. ويستدعي الكتاب التعريفات التراثية، لا سيما تعريف السياسة بأنها القيام على الأمر بما يصلحه. فينقل هذا التعريف وظيفة السياسة من حيز الهيمنة والسيطرة إلى حيز الرعاية والإصلاح، وهو ما يؤسس لعلاقة مختلفة بين الحاكم والمحكوم، وبين السياسة والأخلاق، متجاوزا الفصل الوضعي بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون.

في الباب الأول، يتناول المؤلفون الدكتورة (ناهد عز الدين) والدكتور (مدحت ماهر الليثي) إشكالية الدولة باعتبارها الوحدة التحليلية المركزية في العلوم السياسية المعاصرة. إذ يوضح الكتاب أن نموذج الدولة القومية الحديثة القائم على السيادة المطلقة والحدود الجغرافية الصارمة، هو منتج تاريخي غربي ما بعد صلح وستفاليا 1648، ولا يمثل الشكل الوحيد للتنظيم السياسي البشري. ويعيد الكتاب طرح مفهوم الأمة كوعاء حضاري وسياسي يتجاوز الحدود الجغرافية، مؤسساً الرابطة السياسية على العقيدة والقيم المشتركة عوضا عن العرق أو الأرض فقط. كما يناقش الكتاب آليات الحكم مثل الشورى، وأهل الحل والعقد، ليس كشعارات وعظيه، بل كمؤسسات دستورية وظيفتها تقييد السلطة وضمان المشاركة، مقارنا إياها بالنظم الديمقراطية والشمولية المعاصرة.

وتميز الباب الثاني بمشاركة الدكتورة (نادية محمود مصطفى)، والدكتورة (أميرة أبو سمرة) بتقديم قراءة تاريخية مغايرة لنشأة وتطور العلاقات الدولية. إذ يرفض الكتاب التاريخ التقليدي الذي يبدأ العلاقات الدولية من القرن السابع عشر الأوروبي. عوضا عن ذلك، يوسع النطاق الزمني والمكاني ليشمل النظم الدولية ما قبل القومية، مع تركيز خاص على النظام الدولي الإسلامي. ويعقد الكتاب مقارنة بين فلسفة الحرب في المنظور الغربي التي تعد أداة للهيمنة القومية استناداً إلى أفكار (نيكولو ميكافيلي 1469–1527) و(كارل فون كلاوزفيتز 1780–1831)،

وبين فلسفة الجهاد في المنظور الإسلامي بوصفها وسيلة لرد العدوان أو نشر الدعوة تحكمها ضوابط أخلاقية صارمة، مما يكشف زيف الادعاءات القائلة بحيادية النظريات الواقعية والليبرالية في العلاقات الدولية.

ويتميز هذا الكتاب بخاتمة مغايرة للكتب التقليدية التي تنتهي عادةً بمبحث العلاقات الدولية، إذ يختار العودة إلى أصول النظرية ومراجعة حالة العلم ذاته، منطلقاً من المشروع الفكري لمركز الحضارة القائم على المنظور الحضاري المقارن. ويركز الفصل الختامي على ركيزتين أساسيتين تتمثل الأولى في نقد الهيمنة الغربية على التنظير السياسي عبر بيان نشأة نظريات علم السياسة الحديثة في سياق غربي علماني ومادي وكيفية تعميمها عالمياً بصفتها العلم الأوحد. أما الركيزة الثانية فهي الدعوة إلى بناء منظور حضاري يطور نظريات سياسية تنبع من الخصوصية الحضارية الإسلامية، ولا تكتفي باستيراد المناهج الغربية، بل تجمع بين القيم الأخلاقية والمصلحة والواقع متجاوزة بذلك الفصل التعسفي الشائع في العلوم السياسية الغربية. وبذلك يعد هذا الفصل طرحاً منهجياً وفكرياً يهدف إلى توسيع مدارك الطلاب والباحثين ليدركوا أن ما درسوه هو نتاج التجربة الغربية، وليس حقائق مطلقة، مما يفتح الآفاق لتطوير نظريات سياسية أصيلة نابعة من بيئتنا وحضارتنا.

وانطلاقاً من الأمانة العلمية في المراجعة، يمكن رصد جوانب القوة ومواطن التحدي في هذا العمل، فالمكتسبات العلمية تتمثل في الأصالة النظرية. كون هذا الكتاب يمثل خطوة متقدمة للخروج من دائرة الترجمة والشرح للنظريات الغربية، إلى دائرة التنظير والإنتاج المعرفي العربي. أما بخصوص المنهجية المركبة، فالكتاب نجح في الدمج بين العلوم السياسية، والتاريخ، والفقه السياسي، وعلم الاجتماع، مما يقدم للقارئ رؤية كلية للظاهرة السياسية. أما البعد التربوي للكتاب، فبالرغم من كثافة المحتوى، فإن العمل كتب بلغة عربية أكاديمية رصينة ومفهومة، مما يجعله صالحاً للتدريس الجامعي.

وبالنسبة للتحديات والإشكاليات يواجه القارئ، وتحديداً في القسم الأول (التأسيس المنهجي) وفصول التأصيل لمفهوم الدولة، لغة تتسم بتجريد فلسفي عال وكثافة مصطلحية، إذ يركز الكتاب على تفكيك البنية المعرفية للمفاهيم أكثر من تركيزه على الإجراءات والمؤسسات السياسية، مما قد يشكل تحدياً للطالب المبتدئ الذي يتوقع مدخل وصفي مبسط. أما على صعيد المثالية مقابل الواقعية، ففي معرض المقارنة، يميل الكتاب أحيانا لمقارنة النموذج الإسلامي المثالي (النصي) بالوقع الغربي المأزوم. كون أن المنهجية العلمية الصارمة تتطلب التمييز الدائم بين النصوص والممارسات التاريخية لكلتا الحضارتين. ويبقى التحدي الأكبر أمام هذا المشروع هو كيفية تحويل هذه المفاهيم الكلية مثل الاستخلاف، والأمة، والتزكية إلى أدوات تحليلية إجرائية ومؤشرات قابلة للقياس يمكن استخدامها في البحوث الميدانية المعاصرة.

خلاصة القول، إن كتاب (مدخل في علم السياسة) ليس مجرد إضافة كمية للمكتبة العربية، بل هو لبنة أساسية في مشروع إعادة الوعي وتصحيح المفاهيم. إنه دعوة صريحة للباحث العربي لأن يمتلك الجرأة العلمية لنقد المسلمات الغربية، والانطلاق من جذوره الحضارية لفهم واقعه والمساهمة في إصلاحه. ورغم التحديات التي تواجه هذا الطرح، إلا أنه يظل مرجعاً لا غنى عنه لأي باحث يرغب في فهم السياسة خارج الصندوق الغربي التقليدي.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021463

مراجعة مقال (اليوم 96% من الاسلحة النووية في العالم تحتفظ بها دول ذات قادة استبداديين)

للباحث الفرنسي: جوزيف سيرينسيون

منشور في صحيفة Le m0nde الفرنسية متوفر عبر الرابط الاتي: https://n9.cl/itaewv

مراجعة: م.م. سمر مهدي جبار

أولاً: الفكرة الرئيسة للمقال

ينطلق المقال من أطروحة أساسية مفادها أن انتهاء العمل بآليات الحد من التسلح النووي، لاسيما بعد تعثر اتفاقيات الضبط بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية أدى إلى وضع غير مسبوق يتمثل في تمركز النسبة الأكبر من الترسانة النووية العالمية في يد قيادات سياسية ذات نزعة سلطوية. ويرى الكاتب أن هذا التحول يُضعف منظومة الردع المستقرة التي سادت منذ نهاية الحرب الباردة، ويفتح الباب أمام سباق تسلح جديد.

ثانيًا: الإشكالية التي يعالجها المقال

يمكن صياغة الإشكالية المركزية للمقال على النحو الآتي:

هل يؤدي تراجع منظومة ضبط التسلح النووي وتنامي السلطوية السياسية إلى تقويض الاستقرار الاستراتيجي العالمي؟

المقال يربط بين متغيرين أساسيين:

1. التحول في طبيعة الأنظمة السياسية للدول النووية
2. تآكل الأطر القانونية الدولية المنظمة للأسلحة النووية

ويعتبر أن الجمع بين هذين العاملين يضاعف المخاطر الأمنية العالمية.

(1) كلية القانون والعلوم السياسية/ الجامعة العراقية (samar.m.jabbar@aliraqia.edu.iq)
https:// orcid.org/0009-0002-6462-873X

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

ثالثًا: نقاط القوة في المقال

1. الربط بين البعد الداخلي والدولي

من أهم نقاط قوة المقال أنه لا ينظر إلى الأسلحة النووية كأداة عسكرية فقط، بل يربطها بطبيعة النظام السياسي الداخلي، وهو طرح مهم في أدبيات العلاقات الدولية، لاسيما في إطار:

- ✓ نظريات السلام الديمقراطي
- ✓ مقاربات الأمن الإنساني
- ✓ التحليل البنيوي للنظام الدولي

2. التركيز على أزمة ضبط التسلح

المقال يسلط الضوء على هشاشة منظومة الحد من التسلح، وهو موضوع محوري في دراسات الأمن الاستراتيجي. فغياب آليات التفتيش والشفافية يزيد من:

- ✓ احتمالية سوء التقدير الاستراتيجي
- ✓ سباقات التسلح الوقائية
- ✓ تصاعد منطق الردع غير المستقر

3. الطابع التحذيري الاستشرافي

المقال يتبنى نبرة تحذيرية قائمة على استشراف المخاطر المستقبلية، وهو ما يجعله مفيدًا في إطار دراسات المستقبل الأمني.

رابعًا: نقاط الضعف

1. التعميم حول مفهوم "السلطوية"

المقال يستخدم توصيف "الأنظمة السلطوية" دون تفكيك دقيق للفروق بين:

- ✓ الأنظمة السلطوية التقليدية
- ✓ الأنظمة الهجينة
- ✓ الديمقراطيات ذات النزعات الشعبوية
- ✓ هذا التبسيط قد يُضعف التحليل البنيوي الدقيق لطبيعة اتخاذ القرار النووي.

2. غياب تحليل توازن الردع

لم يُعطِ المقال وزنًا كافيًا لفكرة أن الردع النووي – حتى في ظل أنظمة غير ديمقراطية – قد يظل عامل استقرار نسبي، كما تشير بعض مدارس الواقعية الكلاسيكية والواقعية البنيوية.

3. محدودية المقاربة متعددة الأقطاب

النظام الدولي لم يعد ثنائيًا، بل يتجه نحو تعددية قطبية مع صعود قوى آسيوية. المقال ركز بشكل أساسي على القوتين التقليديتين دون تعميق النقاش حول التحولات الأوسع في ميزان القوى.

خامسًا: الأهمية الأكاديمية للمقال

المقال مهم لعدة أسباب:

1. يصلح كمدخل لمناقشة أزمة النظام الدولي الليبرالي.
2. يمكن توظيفه ضمن محور تآكل الحوكمة العالمية.
3. يخدم دراسات مستقبل الأمن النووي في بيئة دولية غير مستقرة.

خاتمة تقييمية

المقال يمثل طرحاً تحذيرياً مهما يعكس قلقاً متزايداً بخصوص مستقبل النظام الدولي، إلا أنه يحتاج إلى تعميق نظري أكبر وربطه بأطر تحليلية أكثر تشدد من منظور العلاقات الدولية.